AUB LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



Harvard University

492.75
A221hA
v.1-2

ماشاء الله كان

الجزء الأول

من

حاشية العلامة الشيخ محمد عبادة العدوى على شذور الذهب لسيبويه زمانه أبى محمد عبد الله بن هشام الانصارى رحمهما الله ونفع بهما آمين

(وبهامشها الشرح المذكور)

طبع بمطبعة التقدم العلمية بمصر

على نفقة أصحابها

ورثة المرحوم السيد محمد عبد الواحد بك الطوبى

بجوار القطب الدردير بمصر المحمية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى رفع مقام المتواضعين ونصب رايات التميز لاصحاب اليقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب عن أحوال الدين وعلى آله وصحبه وسائر المسلمين (أما بعد) فيقول أفقر عباد الله محمد ابن عبادة العدوى الذى هو من ذرية العارف بالله تعالى الشيخ على صالح عمت بركاته قد من الله تعالى على بتلقى هذا الكتاب الذى هو الشذور على المحفوف بعون الملك القدير فريد عصره مولانا الشيخ أحمد الدردير ثم من الله على بالمشاركة فيه مع جماعة فضلاء فجمعت عليه هذه الجملة المفيدة نفع الله بها سائر المسلمين (فأقول) روى ان النبى ﷺ كان يكتب أولا باسمك اللهم فلما نزلت سورة هود بقوله تعالى بسم الله مجراها كتب بسم الله فلما نزلت سورة سبحان بقوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن فلما نزلت سورة النمل بقوله تعالى انه من سليمان الخ كتب بسم الله الرحمن الرحيم شعرانى وبدأ بالبسملة لما قيل انها أول ما كتب القلم فى اللوح واقتداء بالكتاب العزيز وعملا بقوله ﷺ كل أمر الخ ولان حديث البسملة أصح من حديث الحمدلة ان قلنا انهما صحيحان أو أحسن ان قلنا انهما حسنان أو صحيح وحديث الحمدلة حسن ومعلوم ان البسملة تحصل البركة لنفسها وللتأليف كما قيل فى الشاة تزكى نفسها وغيرها * واعلم أن الظرف اما لغو وهو ما كان عامله خاصا سواء كان جائز الحذف كما هنا أو واجبه كما فى يوم الخميس صمت فيه سمى لغوا لانهم ألغوه عن الضمير فلم يجعلوه متحملا له والمستقر ما كان عامله عاما كالاستقرار ولا يكون الا واجب الحذف سمى بذلك لاستقرار الضمير المنتقل من عامله فيه والمستقر أصله المستقر فيه فهو من باب الحذف والايصال لان نائب الفاعل لا يحذف هذا هو المشهور وقيل التحقيق ان المستقر ما سد مسد عامله بان يكون له محل من الاعراب ويحذف متعلقه منويا عاما وقد يكون خاصا واللغو ما لا يسد مسد عامله فيكون متعلقه مذكورا خاصا أو عاما ولا يكون له محل من الاعراب وقد يحذف منويا ونقل بعض حواشى البيضاوى ان اختيار النحاة فى تقدير المستقر الفعل العام انما هو عند عدم قرينة الخصوص وأما عند وجودها فتقدير الخاص أكثر فائدة والخاص لا يخرج الظرف عن كونه مستقرا الان معنى استقرار الظرف كون عامله مضمرا مستقرا فيه وهذا موجود عند كونه خاصا أيضا فاعتبار العموم ليس لكون الخصوص مانعا عن الاستقرار بل لكونه مطردا مضبوطا اذا علمت ذلك فاعلم أن البصريين على تقدير المتعلق اسما والجملة اسمية والكوفيين على تقديره فعلا والجملة فعلية ثم اختلف كل

من الفريقين على فرقتين فذهب بعض البصريين الى أنه مبتدأ حذف هو وخبره وبقى معموله تقديره ابتدائى بسم الله كائن أو مستقر أو قراءتى بسم الله كائنة أو مستقرة وأورد عليه ان فيه حذف المصدر وابقاء معموله وجوابه انه يتوسع فى الظرف وذهب بعضهم الى انه خبر حذف هو ومبتدؤه أيضا وبقى معموله أى ابتدائى كائن بسم الله وذهب بعض الكوفيين الى أن المتعلق فعل مقدر قبله لان الاصل التقديم أى أبتدىء بسم الله وبعض آخر الى انه مقدر بعده أى بسم الله أبتدىء أو أقرأ ورجح هذا بأنه رد على الكفرة الذين يبدؤن بأسماء آلتهم بقولهم بسم اللات والعزى وأما تقديم العامل فى سورة العلق فأجاب عنه بأنه لكونها أول سورة نزلت كانت القراءة أهم وأجاب غيره بان الجار متعلق باقرأ الذى بعده لا قبله ورد بانه على هذا يلزم أن يكون الثانى توكيدا للاول وقد فصل بينهما بكلام طويل ثم الوجه فى ترجيح اقرأ على أبتدىء أن تعلق اسم الله بفعل الابتداء ليس له نظير بخلاف تعلقه بالقراءة كما فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وأيضا تقدير الابتداء يقتضى قصر التبرك على البداءة والمقصود شمول البركة لكل التأليف والباء للمصاحبة التبركية لانه تعظيم وتأدب مع الله تعالى بخلاف جعل اسم الله آلة فيصير اسم الله مبتذلا وغير مقصود بذاته ولان ابتداء المشركين باسماء لهتهم كان على وجه التبرك بها فينبغى أن يرد عليهم فى ذلك فان قلت الاصل فى الحروف التى جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التى هى أخت السكون نحو كاف التشبيه وواو العطف فما وجه بناء الباء على الكسرة قلت وجهه اختصاصها بمجموع لزوم الحرفية والجر لانها تناسب عملها * واعلم أنه على ظرف لغو فالمنصوب محلا هو المجرور فقط لا الجار والمجرور كما هو شائع وعلى انه مستقر فالمنصوب محلا هو مجموع الجار والمجرور لا المجرور وحده واعلم أن للظرف المستقر جهتين من الاعراب جهة قيامه مقام عامله وهذه تكون رفعا كما فيما نحن فيه وقد تكون جرا ونصبا وقد لا تكون نحو الذى فى الدار زيد وهذه الجهة لمجموع الجار والمجرور وجهة تعلقه بعامله وهذه تكون نصبا محلا دائما لكن للمجرور فقط وقوله بسم الله اسم مضاف والله مضاف اليه والعامل المضاف على الاصح وقيل الاضافة وقيل حرف الجر المقدر وماذكرنا من ان اسم مضاف والله مضاف اليه هو المشهور وقيل بالعكس وقيل كل من المتضايفين يسمى بكل واحد من الاسمين نص عليه الشنوانى على الشيخ خالد على الاجرومية واضافة اسم الى الجلالة من اضافة العام للخاص فهى للبيان على التحقيق وفائدة الاضافة التى للبيان الاجمال ثم التفصيل وهو أوقع فى النفس وقيل لفظ اسم مقحم كقوله * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * أى السلام عليكما قال الاخفش زيد ليخرج من حكم القسم الى قصد التبرك للفرق بين اليمين والتيمن كما هو مذهب الجمهور خلافا لمحمد ورجحه فى البحر فى أن بسم الله قسم أو ان محل كونه قسما اذا قامت قرينة عليه وعند الاطلاق لا يكون قسما والرحمن مجرور اما لكونه صفة وهو الراجح أو بدلا ويحتمل أن يكون عطف بيان جىء به للمدح المجرد فان قيل الجمود شرط فى عطف البيان وهو مشتق فكيف يكون عطف بيان قلت لعل هذا ليس بشرط عند بعضهم كما قاله الزمخشرى ومشى عليه البيضاوى ان قوله ملك الناس عطف بيان أو يقال انه جار مجرى الجامد * ثم اعلم ان الموصوف اذا كان معلوما بدون صفته أو كان الوصف مدحا أو ذما أو ترحما جاز فى الوصف الاتباع والقطع اذا تكررت النعوت والحالة هذه كنت مخيرا بين أوجه ثلاثة اما اتباع الجميع أو قطع الجميع ويسمى الاول وصفا موصولا والثانى وصفا مفصولا أو قطع البعض واتباع البعض الا انك اذا أتبعت البعض وقطعت البعض وجب أن تبتدىء بالاتباع ثم تأتى بالقطع من غير عكس لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بجملة المقطوع كما فى الدر المصون لكن قد يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة فى قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فان عظيم صفة قسم مع انه توسط بينهما جملة تعلمون على ما فى المغنى ويحتمل كون الرحيم تأكيدا للرحمن على القول بترادفهما أو على القول بجواز التأكيد بالاولى بل باللازم مطلقا (قوله قال) هو فعل ماض أصله قول بفتح الواو التى هى عين الكلمة تحركت

الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وانما كان بفتح الواو دون ضمها لانه متعد وفعل بالضم لا يكون الا لازما ودون مكسورها لان المضارع منه يقول وأصله يقول كينصر ولو كان ماضيه بالكسر لكان المضارع يقال وأصله يقول كيعلم فنقلت حركة الواو الى القاف فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن قلبت ألفا* واعلم ان القول وماتصرف منه لا يعمل الا فى الجملة أو مفرد أريد لفظه أو يؤدى معنى الجملة وأصل يقول يقول على وزن ينصر بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فنقلت الى الساكن قبلها ولا يقال ان الضمة على الواو وكذا الياء انما تكون ثقيلة اذا تحرك ماقبلها وأما عند التسكين فلا ولذا أعرب دلو وظبى بالحركات الظاهرة لانا نقول انما ظهرت فى الاسم لخفته وأما الفعل فثقيل والثقيل لا يتحمل مافيه ثقل أو ان علة النقل المشاركة بين الماضى والمضارع لانها سكنت فى الماضى فسكنت فى المضارع لكن فى الماضى بعد قلبها ألفا وفى المضارع مع بقائها بدون قلب اه عدوي على الرسالة وهذه الجملة أعنى قوله قال الشيخ الى قوله أول ما أقول انى أحمد الله من صنيع بعض التلامذة وهى متأخرة عن التأليف فلذا صح التعبير بالماضى ولا حاجة للقول بانه عبر بالماضى مكان المضارع لتحقق الوقوع وعلى هذا التقرير فالذى صدر من المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم أول ما أقول الخ وعليه فالاولية اضافية لان الاول حقيقة البسملة لكن كان المناسب على هذا لبعض التلامذة أن يقدم قوله قال الخ على البسملة لانها من مقول المؤلف ويحتمل ان البسملة من صنيع التلامذة والذى صدر من المؤلف أول ما أقول انى أحمد الله بدون بسملة وعليه فالاولية حقيقية ويكون اكتفى المؤلف بالحمدلة عن البسملة بناء على أحد الاجوبة عن التعارض بين حديثى البسملة والحمدلة وهو ان المراد بالحمد الثناء المتحقق بالبسملة وبالحمدلة حملا للحديثين المقيدين على الحديث المطلق كما هو معلوم (قوله الشيخ) مصدر شاخ وصف به مبالغة أو اسم فاعل على قلة والكثير شايخ أو ان أصله شيخ بالتشديد فخفف فهو صفة أو ان أصله اشيخ نقلت حركة الياء الى الشين ثم حذفت الهمزة والشيخ لغة المنتهي فى السن واصطلاحا المنتهى فى العلم وقال بعضهم هو صاحب الفائدة والمائدة والحكمة الزائدة* وذكر بعضهم ان الشخص فى بطن أمه جنين فاذا خرج منها يقال له صبى الى اثنتى عشرة سنة ثم غلام الى أربعة وعشرين ثم حدث بفتح الحاء والدال المهملتين الى ست وثلاثين سنة ثم شاب الى ثمان وأربعين سنة ثم كهل الى ستين ثم شيخ الي ثمانين ثم بعد ذلك هرم وخرف قال شيخنا العدوى فى حاشية الرسالة والشيخ يجمع على اشياخ ومشايخ وشيوخ وهو لغة من طعن فى السن ثم صار حقيقة عرفية فيمن بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيا اه (قوله الامام) من أمك اى صار أمامك اى قدامك وهو المقتدى به والمتبع ويقال آم بهمزة ممدودة وميم مشددة وأصله آمم كضارب فادغم الميم فى الميم للتماثل وجمعه امام فامام يكون مفردا وجمعا كما فى القاموس فلا حاجة لما تكلفه بعضهم فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما حيث قال الاصل اجعل كلا منا لان مفعولى اجعل أصلهما المبتدأ والخبر ونا ضمير المتكلم ومعه غيره فلا يصح الاخبار عنه بامام لانه مفرد فكان الظاهر أئمة اه يس على الفاكهى (قوله العالم) أى المتصف بالعلم وهو يطلق على الادراكات وعلى الملكات وعلى القواعد فله اطلاقات ثلاث والحق ان العلم والمعرفة مترادفان وانما يطلق على الله عارف لان اسماءه وصفاته توقيفية قال الدلجونى على القطر العالم انما يطلق بلا قيد على من علم احد العلوم الشرعية الفقه والحديث والتفسير ولا بد فى اطلاقه عليه ان يعلم من كل باب مايهتدى به للباقى اه (قوله العلامة) وفى نسخة العالم الفاضل جامع أشتات الفضائل وليس فى تلك النسخة العلامة فنقول الفاضل معناه من قام به الفضل وهو أعم من العلم وحينئذ فكان المناسب أن يقدم الفاضل على العالم ليكون من ذكر الخاص بعد العام وقوله جامع أشتات الفضائل المراد بالفضائل مايعم المزايا القاصرة والمتعدية أى حاوى الفضائل المشتتة اى المتفرقة فى غيره اى حاوى كل

الشيخ الامام العالم العلامة العامل الجامع لاشتات الفضائل وحيد دهره وفريد عصره صدر المحققين وبركة المسلمين

مماثلة للفضائل المشتتة فى غيره فأشتات جمع شتيت بمعنى متفرق واضافته لما بعده من اضافة الصفة للموصوف وبين جامع وأشتات صنعة الطباق والعلامة من جمع بين المعقول والمنقول قالوا ولم يكن ذلك الا للقطب الشيرازى فاطلاق العلامة على غيره مجاز أو مبالغة وفى بعض النسخ وحيد الدهر وفريد العصر صدر المحققين أى الذي يحل فى صدر مجلس المحققين من التحققين وهو ذكر الشيء على الوجه الحق أو اثبات المسئلة بدليل وقوله بركة المسلمين أى خير المسلمين أى ذو خير واصل للمسلمين أو مبالغة والتاء فيه لتأكيد المبالغة لان علام صيغة مبالغة ثم رأيت يس على الفاكهى قال قوله العلامة هو لغة كثير العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفائق فى أهل عصره ولا تدل على انه جمع جميع أقسام العلوم على انه لو سلم ذلك صار اصطلاحا لهم فمخالفته لغرض صحيح اه (قوله جمال الدين) أى مجمل أهل الدين أو مجمل نفس الدين مبالغة وان شئت قلت ذو جمال أو وصف بالمصدر مبالغة على حد ماقيل فى زيد عدل تأمل أى ان المؤلف مزين الدين أو أهله فالدين أو أهله بدون المؤلف لا جمال فيهما * واعلم أن الدين لغة الجزاء ومنه يوم الدين أى الجزاء ويطلق على العبادة وعلى الطاعة وعرفا الاحكام الشرعية والدين والملة والشريعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله جمال الدين) لقبه وقول أبو محمد كنيته وقوله عبد الله اسمه فهو من خير الاسماء لخبر خير الاسماء ماعبد أو حمد قال يس على الفاكهى قدم اللقب لاشتهاره به فهو على حد المسيح عيسى أو جريا على اصطلاح المؤرخين اه وبه اندفع مايقال ان قاعدة النحاة تقديم الاسم على اللقب ولا ترتيب بين الاسم والكنية عندهم فكيف يقدم اللقب هنا على الاسم والكنية تأمل وفى بعض النسخ جمال الدين محمد أبو عبد الله بن يوسف الخ فجعل اسمه محمد وكنيته أبو عبد الله قال يس على الفاكهى ثم ان الشارح عكس كنية المصنف واسمه على مافى النسخ لان كنيته أبو محمد واسمه عبد الله اه ﴿تنبيه﴾ قال الدلجمونى على القطر كان ابن هشام شافعيا ثم تحنبل قبل وفاته بخمس سنين وكان مولده يوم السبت خامس القعدة سنة ثمان وسبعمائة ووفاته فى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وقد زاد النحو ثلثه اه قال بعض الاشياخ ولد بالقاهرة فى خامس القعدة ومات فى خامس القعدة فاليوم الذى ولد فيه مات فيه وعمره ثلاث وخمسون سنة (قوله ابن يوسف) مثلث السين وهو لفظ أعجمى ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقوله ابن يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة وأحمد اسم جده وعبد الله اسم أبى جده ﴿فائدة﴾ الاصل فى ألف ابن ثبوتها ولا تحذف الا بشروط ان تقع بين علمين فخرج ماذا أضيف لمضمر كهذا ابنك وان لا ينسب الى الاب الاعلى كقولك محمد ابن شهاب التابعى فشهاب اسم جده أو أضيف لغير أبيه كالمقداد بن الاسود أبوه عمرو وتبناه الاسود ومحمد ابن الحنفية فالحنفية أمه وعيسى ابن مريم والعزير ابن الله تعالى الله عن ذلك وأن لا يعدل به عن الصفة الى الخبر فخرج هل تميم بن مر أوثنى كقولك زيد وعمرو ابنا محمد وان لا يكتب أول السطر وأن لا يتصل بموصوف كقولك زيد الفاضل ابن عمرو قال بعضهم ومثل ابن ابنة اه دلجمونى (قوله الانصارى) نسبة الى الانصار سموا بذلك بتسمية منه عليه السلام لانهم آووه ونصروه جاهلية واسلاما والانصار قبيلتان الاوس والخزرج وانظر هل أصول الشارح من الخزرج أو من الاوس قرره بعض الاشياخ وذكر بعض انه من الخزرج فان قلت ان الانصار جمع نصير أو ناصر والقاعدة فى النسب الى الجمع أن يعمد الى مفرده وينسب اليه كما فى الفرضى نسبة لعلم الفرائض وحينئذ فا لمناسب هنا أن يقول الناصرى أو النصيرى قلت محل القاعدة مالم يكن الجمع الذى أريد النسبة اليه مشابها للمفرد فى الوضع وأنصار علم على القبيلتين فهو مشابه للمفرد وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله

والواحد اذكر ناسبا للجمع * مالم يشابه واحدا بالوضع

جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصارى

(قوله رحمه الله) جمله خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم ارحمه وانما عبر بالماضى لشدة رجائه فى وقوع الرحمة حتى كانها حاصلة ويخبر عن ذلك والرحمة رقة فى القلب وانعطاف يقتضى ارادة التفضل أو نفس التفضل والمراد هنا اللازم فهي صفة ذات أو صفة فعل والمراد هنا صفة الفعل لان الدعاء انما هو لتحصيل صفة الفعل لا صفة الذات وفى بعض النسخ بدل رحمه الله تغمده الله برحمته أى جعل الرحمة كالغمد له فشبه المؤلف بسيف مجفول فى الغمد استعارة بالكناية وقوله تغمده قرينة والحاصل انه طلب من الله أن يجعل الرحمة محيطة به كاحاطة الغمد الذى هو بيت السيف بالسيف والقصد من ذلك تكثير الرحمة أى الانعامات والظاهر ان المراد بالرحمة المجعولة كالغمد هى المنعم به فتأمل (قوله فسيح جنته) أى جنته الفسيحة أى الواسعة ويحتمل ان المراد الكاملة فى الايساع وهى الفردوس فهو وصف مخصص ويحتمل ما هو أعم فهو وصف لبيان الواقع ﴿ فائدة ﴾ ذكر الشبراملسى الفرق بين الصفة المخصصة والكاشفة والتى لبيان الواقع فالمخصصة هى التى للاحتراز والكاشفة هى الموضحة للموصوف كقولنا هذا الجسم الطويل العريض يحتاج لفراغ يشغله والتى لبيان الواقع هى التى ليست للاحتراز ولا كاشفة (قوله أول) أصله أوال قلبت الهمزة التى بعد الواو واوا وادغمت الواو الاولى فيها فصار أول وقيل أوأل قلبت الواو الاولى همزة وقلبت الهمزة التى بعد الواو واوا وأدغمت الواو الاولى فيها ففيه أعمال ثلاث وعلى القول الاول فيه عملان ولذا رجح بقلة الاعمال التصريفية فيه قال الحفني وبدليل قولهم فى الجمع أوائل بالهمز ولم يقولوا أواول وهو لا يستلزم ثانيا لان معناه ابتداء الشىء ويستعمل صفة بمعنى أسبق فيمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع حينئذ تأنيثه بالتاء ودخول من عليه ويستعمل اسما بمعنى سابق نحو لقيته عاما أولا نحو قولهم ماله أول ولا آخر فيصرف ويؤنث بالتاء ويستعمل ظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذى ان قطع عن الاضافة بني على الضم اه حفنى ونظم الاجهورى ذلك فقال

اذا أول قد جاء معناه أسبق * فمنع انصراف فيه أمر محتم
لوصف ووزن الفعل فيه أيافتى * فكن حافظا للعلم تحظى وتغنم
وما جاء ظرفا مثل قبل فذاله * كقبل من الاحوال والله أعلم

اه مدابغى وقوله أول مبتدأ وانى أحمد خبره وما اما موصول اسمى أو حرفى وعلى كل فالهمزة فى انى اما بالكسر ان أريد اللفظ أو بالفتح ان أول بالمصدر والتقدير هذا اللفظ أى لفظ انى أحمد الخ أو أول الذى أقوله أو أول قولى أول الذى أقوله أو أول قولى حمد الله أى مادل على الثناء على الله بأي عبارة كانت تأمل وهذا ان لم يؤول القول بالمقول والا تعين الكسر (قوله أحمد) مضارع حمد من باب علم يعلم وعبر بالجملة الفعلية اشارة الى تولى الحمد بنفسه أو اشارة الى أن الفعلية أصل للاسمية لان أصل الحمد لله حمدت أو أحمد حمد الله فحذف الفعل لدلالة مصدره عليه ثم عدل عن النصب الى الرفع لقصد الدوام والثبات ثم أتى بأل لقصد الجنس أو العهد أو الاستغراق فصار الحمد لله وانما أتى بالمضارعية دون الماضوية اشارة الى التجدد الاستمرارى بواسطة القرينة بخلاف الماضى فيدل على الانقطاع واعلم أن الحمد مشتمل على الحاء الحلقية وعلى الميم الشفوية وعلى الدال اللسانية فجميع المخارج لها دخل فى ثناء رب العزة واختار لفظ الجلالة لانه جامع للذات وسائر الصفات (قوله العلى) أي المرتفع عن كل نقص فهذا جامع لجميع صفات السلوب وقوله الاكرم اى المتصف بالكرم هو من صفات الثبوت فهو من باب تقديم التخلية على التحلية والكريم هو الذى يعطى النوال قبل السؤال اوالذى يصفح عن الزلات ويقال للمولى كريم ولا يقال له سخى لعدم التوقيف اولاشعاره بالشح وقوله الاكرم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل السجع (قوله الذى علم الخ) فيه اقتباس من قوله تعالى ٢ اقرأ باسم ربك الذى

تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته * أول ما أقول أنى احمد الله العلى الاكرم الذى علم بالقلم

٢ قوله اقرأ الخ هكذا فى النسخ والتلاوة معلومة اه

علم بالقلم الآية والاقتباس أن يضمن كلامه شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه منه أى لا يقول فيه قال الله أو قال الرسول (قوله الذى علم) أى الانسان الخط فالمفعولان محذوفان ويحتمل أنه نزله منزلة اللازم وقوله بالقلم هو الالة المعروفة والباء للسببية أى لأن القلم سبب فى تعليم الخط ويحتمل ان المعنى علم الانسان العلوم بسبب الكتابة التى سببها القلم فيكون أطلق القلم على الخط مجازا أو أنه باق على حقيقته لان سبب السبب سبب قرره بعض الاشياخ (فائدة) سمى القلم قلما لانه يقطع كما يقال قلمت ظفرى وقبل قطعه يسمى أنبوبا اه مارأيته بهامش نسخة وأول من خط بالقلم ادريس كما وجدته بخط بعض الفضلاء وفى الفيشى أول من خط بالقلم داود وحرر (قوله علم الانسان) الانسان مشتق من النسيان لانه ينسي ما كان متذكرا له قال تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى ولذا قال بعضهم

وما سمى الانسان الا لنسيه * ولا القلب الا أنه يتقلب

والظاهر ان الجن يقع منهم نسيان كالانس بخلاف الملائكة فالظاهر أنه لا يقع منهم نسيان وقيل مشتق من التأنس لان أفراده يأنس بعضها ببعض وهذا يفيد ان التأنس خاص بالانسان مع ان الحيوانات يتانس بعضها ببعض والجواب ان المراد بالتانس المشتق منه الانسان هو التانس عن قصد وارادة فخرج الحيوانات والظاهر أن الملائكة لا يحصل منهم تانس أصلا بخلاف الجن فيحصل منهم تانس كالانس والمراد بالاشتقاق فى المقام الاخذ لا الاشتقاق الاصغر لان الانسان ليس صفة حتى يشتق اشتقاقا أصغر وقيل سمي الانسان انسانا لظهوره وضده الجن لخفائه قال شيخنا العدوى فى حاشيته على الرسالة وقيل الانسان ماخوذ من ناس اذا تحرك وهذا شامل للجن والملائكة تامل وقوله علم الانسان الخ اشارة الى أن الاصل فى الانسان الجهل (قوله مالم يعلم) أى من العلوم والصنائع والهدى (قوله مالم يعلم) أى قبل تعليمه (قوله ثم أتبع) بضم الهمزة وسكون التاء وثم للترتيب الرتبى لان رتبة الصلاة والسلام بعد رتبة الحمد لان ما كان متعلقا بالخالق مقدم على ما كان متعلقا بالمخلوق قرره بعض الاشياخ (قوله ذلك) أى الحمد المفهوم من أحمد (قوله بالصلاة) أى بصلاتى على النبى فال عوض عن المضاف اليه عند الكوفى أو بالصلاة منى عند البصرى وصلاة المؤلف على النبي هى طلبه الرحمة من الله كانه يقول ثم أتبع الحمد بطلبى انعام الله على نبيه وأما الصلاة من الله فهى الرحمة المقرونة بالتعظيم (تنبيه) ذكر فى مغنى اللبيب ان الحق ان الصلاة من باب المشترك المعنوى فهى موضوعة للعطف بفتح العين أى الاحسان وأما العطف بالكسر فهو الجانب ثم ان أضيفت الصلاة الى الله فهى الرحمة وان أضيفت لغيره فهى طلب الرحمة الذى هو الدعاء وذكر العلماء أن النبي صلى الله عليه وسلم ينتفع بصلاتنا عليه لكن لا ينبغى للمصلى أن يقصد ذلك لان فيه اخلالا بالادب والصلاة اسم مصدر وعدل عن المصدر لاستعماله فى الاحراق قال تعالى وتصلية جحيم وقوله والسلام عدل عن التسليم لمناسبته الصلاة وفى بعض النسخ والتسليم بالمصدر كما هو الاصل (قوله على المرسل) فيه استعارة تبعية شبه ارتباط الصلاة والسلام المتعلقين بالنبي بارتباط المستعلى بالمستعلى عليه واستعار الثانى للاول استعارة أصلية مصرحة ثم سرى التشبيه الى ارتباط الصلاة والسلام الخاصين وارتباط المستعلى بالمستعلى عليه الخاص فاستعيرت كلمة على الموضوعة للثانى للاول استعارة تبعية قرره شيخنا العدوى مرارا فى أوائل الكتب وبه اندفع ما يقال ان الصلاة دعاء والدعاء اذا تعدى بعلى يكون للمضرة تامل وقوله على المرسل صفة للصلاة والسلام المجرور بالباء (تنبيه) رسالة الرسول أفضل من نبوته خلافا للعز بن عبد السلام وأما نبوة النبي غير الرسول فهى أدنى من رسالة الرسول باتفاق وليس محل الخلاف وبهذا يتضح كلام المحشى الفيشى وقوله على المرسل رحمة الخ اقتباس من قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين قال الفيشى قوله على المرسل التعبير به كالتعبير الشائع بين كثير من العلماء بالرسول وروى كراهة الرسول بل يقال رسول الله

علم الانسان مالم يعلم * ثم أتبع ذلك بالصلاة والتسليم على المرسل رحمة

أو نبي الله وأما قوله تعالى يا أيها الرسول فهو نداء من الله تشريف له بأى خطاب بخلاف كلامنا ولعل المصنف لا يقول بالكراهة أو ان محل الكراهة اذا لم يقترن به ما يشعر بالتعظيم وقوله الا رحمة الحصر اضافى أى الا رحمة لا عذابا لحديث انما بعثت رحمة لا عذابا لا نفى عدم العموم والا لادخل الا على ما يفيد العموم فان الا فى الحصر انما تدخل على ما أريد اثباته رد للمخاطب فاذا كان المقصود فى المقام اثبات العموم لا ذات الرحمة العامة كان الواجب أن يقال ما أرسلناك رحمة الا للعالمين أو الا للعالمين رحمة كما فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس والمراد بالعالمين ما يشمل الكافر عند أكثر المفسرين وهناك تفسيران مذكوران فى الكشاف وأنوار التنزيل اه فيشى قال البيضاوى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين لان ما بعثت به سبب لاسعادهم وموجب لصلاح معاشهم ومعادهم وقيل كونه رحمة للكفار أمنهم من الخسف والمسخ وعذاب الاستئصال اه بحروفه (قوله للعالمين) قيل اسم جمع لعالم لا جمع له لان عالما ماسوى الله فهو أعم من العالمين والجمع شأنه أن يكون أعم من مفرده وان خص عالم بالعقلاء صار المفرد مساويا للجمع وشأن الجمع العموم نعم ان أريد بعالم الانواع صح الجمع ويكون الجمع أعم من مفرده وقوله الا رحمة مبالغة أو بمعنى راحما أو ذا رحمة أى نعمة وهو حال ويحتمل أنه مفعول لاجله فلا يحتاج للتأويل (قوله واماما) تقدم الكلام عليه (قوله للمتقين) جمع متق اسم فاعل من وقاه أى حفظه وصانه فاتقى أصله اوتقى قلبت واوه ياء لانكسار ما قبلها ثم تاء وأدغمت فى التاء والوقاية فرط الصيانة والحفظ وهو فى الشرع اسم لمن يقى نفسه عما يضره فى الآخرة وله ثلاث مراتب الاولى التوقى عن العذاب المخلد بالبراءة عن الشرك وبعده عن الكفر وعليه قوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى وهى تقوى العوام والثانية التجنب عن كل مؤثم من فعل حرام أو ترك واجب وهو المعنى بقوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا الآية وهى تقوى الخواص والثالثة التنزه عما يشغل سره عن الحق وتبتله اليه بكليته وهو التقى الحقيقى المعنى بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته وهو تقوى خواص الخواص واختصاص امامته بالمتقين لانهم المقتدون والمتبعون له وان كانت امامته عامة لكل مسلم وكافر أو لانه لا ينتفع بامامته الا المتقى فان الاقتداء به لا يجلب نفعا ما لم يكن معه تقوى وعلى هذا قوله تعالى وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين الا خسارا اه فيشى (قوله وقدوة) بتثليث القاف اسم للمقتدى به وأما القدوة بمعنى الاقتداء فهى بالفتح ليس الا فقول خليل ولا سهو على مؤثم حالة القدوة بالفتح ليس الا خلافا للشيخ التتائى حيث ضبطه بتثليث القاف كما قرره شيخنا العدوى (قوله وعلى آله) أتى بعلى ردا على الشيعة الذين يمنعون الفصل بينه وبين آله بعلى مستدلين بحديث لا أصل له وهو لا تفصلوا بينى وبين آلى بعلى أو انه أتى بعلى اشارة الى أن القدر الواصل للآل أحط من القدر الواصل للنبى ﷺ فان قلت ان ذلك يؤخذ من او او العاطفة قلت ان الواو للتشريك فى الحكم والتبعية فى الاعراب لا فى الحكم تامل والمشهور ان أصله أهل قلبت الهاء ألفا وفى القاموس همزة ثم ألفا قيل ولا يلزم فيه شذوذ وفيه نظر لتصريح بعض المحققين بشذوذ ماء من موه وتصغيره على أهيل دليل على ما تقدم لما تقرر ان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وعلم ان أهيل تصغير آل من حال العرب الناطقين بذلك والا فيحتمل أنه تصغير أهل بمعنى الزوجة أو الاقارب اه ولا يقال ان المصغر فرع المكبر ففى الاستدلال على المكبر بالمصغر دور لانا نقول ان توقف المصغر على المكبر من حيث الوجود وتوقف المكبر على المصغر من حيث الحروف الاصول وقيل أصله أول ويصغر على أويل وخص بعد القلب أو مطلقا بان لا يضاف الا لذى خطر من ذوى العقول وذلك لا ينافى التصغير لانه فى المضاف مع أن مراتب الخطر متفاوتة واختلف فى آل النبى والاكثر على انهم من حرم عليهم الزكاة وهم بنو هاشم عند أبى حنيفة وبنو المطلب أيضا عند الشافعى وقيل بنو غالب وقيل ذريته وقيل أتقياء أمته هكذا يؤخذ من الفيشى (قوله الهادين) جمع هاد من الهداية وهى الدلالة مطلقا عند أهل السنة والدلالة الموصلة عند المعتزلة

للعالمين واماما للمتقين وقدوة للعاملين محمد النبى الامى * والرسول العربى وعلى آله الهادين

وكل من القولين منقوض أما الثانى فمنقوض بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى وأما الاول فمنقوض بقوله تعالى انك لاتهدى من أحببت واحتمال التجوز مشترك كذا أفاده الفيشى أى ان أهل السنة تقول ان قوله انك لاتهدى من أحببت محمول على المجاز وهو الدلالة الموصلة والمعتزلة يقولون ان قوله وأما ثمود فهديناهم محمول على المجاز أى الدلالة غير الموصلة وقال سعد الدين فى حاشية الكشاف ان الهداية تتعدى بنفسها وباللام والى وعلى الاول معناها الايصال وعلى الأخيرين معناها ارادة الطريق (قوله وصحبه) وهو اسم جمع لصاحب وقيل جمع له وفى بعض النسخ وأصحابه وهو جمع صحب بكسر الحاء مخفف صاحب بحذف ألفه وليس جمعا لصاحب لان فاعل لايجمع على أفعال الاشذوذا كجاهل وأجهال وليس جمعا لصحب بسكون الحاء لان فعلا الصحيح العين لايجمع على أفعال أما المعتل فيجمع كثوب وأثواب وعلمت أن أصحاب جمع لصحب كشهد وأشهاد ورحم وأرحام وفخذ وأفخاذ ويجمع صحب بسكون الحاء على صحاب ككعب وكعاب وصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر بمعنى الصحبة أطلق على الاصحاب كزيد عدل (قوله الرافعين لقواعد الدين) شبه الذين بيت له قواعد استعارة بالكناية والقواعد تخييل والرافعين ترشيح والمراد مظهرون لقواعد الدين والقواعد جمع قاعدة وهى لغة ما ينبنى عليها الشىء واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها وقواعد الدين أركانه المشار لها فى حديث بنى الاسلام على خمس شهادة الحديث والدين اسم للنسب التامة التى جاء بها النبى ﷺ من أصول وفروع وهو لغة ما يتدين به (قوله وبعد فهذا كتاب الخ) يحتمل أن الواو نائبة عن أما النائبة عن مهما والتقدير مهما يكن من شىء بعد البسملة والحمدلة والصلاة وحينئذ فالفاء فى قوله فهذا واقعة فى جواب الشرط ويحتمل ان الواو للاستئناف ويحتمل انها للعطف وعلى هذين الاحتمالين فالفاء فى قوله فهذا زائدة أو لاجراء الظرف مجرى الشرط أو لتوهم اما وعلى جميع الاحتمالات المتقدمة فيقدر القول أى فأقول هذا كتاب وحذف القول بدون الفاء فى جواب الشرط قليل بل بعضهم منعه والكثير حذف الفاء مع القول كما فى قوله تعالى وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم وبعد ظرف لهذا القول المقدر وبعد ظرف زمان باعتبار التلفظ ومكان باعتبار الكتابة لان زمن التلفظ بقوله فهذا كتاب الخ بعد زمن التلفظ بقوله أول ما أقول الخ ومكان الحروف التى هى قوله فهذا شرح الخ بعد مكان الحروف التى هى قوله أول ما أقول الخ وذلك المكان هو الكاغد الذى ترقم فيه الحروف وقوله بعد مبنى على الضم لنية معنى المضاف اليه وهو النسبة الجزئية التى بين المضاف والمضاف اليه التى حقها أن تؤدى بالحرف كاللام مثلا ويحتمل أن بعد منصوبة لنية لفظ المضاف اليه وبقى وجهان لايصلحان هنا وهما عدم نية شىء أصلا وذكر المضاف اليه فتأمل (قوله فهذا كتاب) اعلم ان لفظ هذا موضوع للمشار اليه المحسوس بحاسة البصر كما صرح به عبد الحكيم على المطول فقولك سمعت هذا الصوت مجاز لاحقيقة لأن الصوت ليس محسوسا بحاسة البصر وحينئذ فهنا استعارة مصرحة حيث شبه الالفاظ الذهنية الدالة على المعانى المخصوصة بمشار اليه محسوس واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة استعارة مصرحة وظاهر كلامهم انها استعارة أصلية وبحث فيه بان اسم الاشارة موضوع للجزئيات لا للكليات على ماهو التحقيق والاستعارة الاصلية انما تكون فى الكليات وسألت شيخنا العدوى عن ذلك فقال انه نزل منزلة الكلى وقد ذكر فى تعريب الرسالة الفارسية ان الاستعارة تبعية فراجعه فشبه مطلق ألفاظ بمطلق مشار اليه محسوس بجامع التحقق واستعار الثانى للاول ثم سرى التشبيه الى الجزئيات وهى الالفاظ المخصوصة والمشار اليه المخصوص واستعير لفظ هذا للالفاظ المخصوصة تأمل (واعلم) ان اسم الاشارة فيه الاحتمالات السبع كما ان مسمى الكتب فيه الاحتمالات السبع فاذا ضربت سبعة فى مثلها بلغت تسعة وأربعين والمختار منها الالفاظ

وصحبه الرافعين لقواعد الدين * (وبعد) فهذا

الدالة على المعانى لأن النقوش لا تتيسر لكل أحد وفى كل وقت فلا يناسب أن تجعل مدلولا ولا جزء مدلول والمعانى الغالب ان ادراكها يتوقف على الالفاظ التى تدل عليها فلا يناسب أيضا أن تجعل مدلولا ولا جزء مدلول فتعين أن المدلول هو الالفاظ لكن لما كانت الالفاظ غير مقصودة قلنا أن المدلول هو الالفاظ الدالة على المعانى لا الالفاظ فى ذاتها تأمل * واعلم أن العلماء اختلفوا هل الذهن يقوم به المفصل أم لا قولان وهل مسمى الكتب من قبيل علم الشخص أو الجنس قولان فان قلنا الذهن لا يقوم به الا المجمل ومسمى الكتب علم جنس احتيج لتقدير مضافين هما مفصل نوع هذا الان نوع المجمل مجمل ومسمى الكتب نوع المفصل فلذا قدر مفصل نوع ومفصل نوع المجمل هو نوع المفصل ولم يكتف بتقدير نوع لما علمت أن نوع المجمل مجمل وهو ليس مسمى الكتب وان قلنا الذهن يقوم به المفصل ومسمى الكتب علم شخص فلا تقدير وان قلنا ما فى الذهن مجمل ومسمى الكتب علم شخص قدر مفصل فقط وان قلنا ما فى الذهن مفصل ومسمى الكتب علم جنس قدر نوع فقط تأمل فان قلت يشكل على جعله علم شخص ان المسمى متعدد قلت تعدده لا يضر فى تشخصه فهو وان تعدد بمثابة شىء واحد فالالفاظ التى فى ذهن المؤلف هى التى فى ذهن عمرو وهكذا والمتعدد هو المحل تأمل هذا حاصل ما قرره شيخنا العدوى حفظه الله (قوله كتاب) هو فى الاصل مصدر كتب اذا خط وهو مصدر سماعى والقياس كتبا فأطلق على المكتوب مجازا ثم صار حقيقة عرفية فى المكتوب والعبارة على حذف مضاف أى مدلول كتاب لان الالفاظ مدلول المكتوب الذى هو النقوش ثم ان الكتاب صار حقيقة عرفية فى الالفاظ فلا يحتاج لتقدير مضاف (قوله شرحت) المراد به المعنى اللغوى وهو الايضاح والكشف وقوله به أى بسببه والمعنى هذه الالفاظ الذهنية كتاب شرحت أى وضحت بسببها مختصرى الخ (قوله مختصرى الخ) اسم مفعول من الاختصار وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أولا وقيل هو تقليل اللفظ مع تكثير المعنى (قوله المسمى الخ) اعلم أن تسمية الكتاب مندوبة وكذا الحمد والصلاة والسلام والبسملة والاتيان بأما بعد (قوله بشذور) جمع شذرة بفتح الشين كما سمعته من شيخنا فى المغنى يطلق على صغار اللؤلؤ وعلى ما يلتقط من المعدن من غير اذابة وتخليص والمعنى بقطع الذهب أى لا بقطع الفضة وفى هذا الاسم اشعار برفعة المسمى وان كتابه يرغب فيه كما يرغب فى قطع الذهب (قوله فى معرفة كلام) أى فى ادراك كلام العرب أى فى ادراك القواعد المتعلقة بكلام العرب ولما كانت ثمرة هذا الكتاب هى المعرفة جعله مظروفا فيها فيكون شبه ارتباط الشىء بثمرته بارتباط الظرف بالمظروف على طريق الاستعارة المعلومة تأمل وموضوع هذا الفن الكلمات العربية وحده علم باصول يعرف بها أحوال أواخر الكلام اعرابا وبناء وغايته الاحتراز عن الخطأ فى المقال وفائدته الاستعانة على فهم الكلام واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب (قوله تمت) التتميم عند علماء المعانى والبيان ذكر فضلة فيما لا يوهم خلاف المقصود للمبالغة كقوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه أى على حب الطعام فان اطعام الطعام مع حبه أبلغ من اطعامه مع عدم حبه والقصد منه هنا تكميل الشاهد الذى اقتصر المصنف على بعضه فاذا كان فى المختصر بعض بيت كمله فى الشارح أو أن المتن اذا ترك شاهدا أتى به فى الشرح فقوله تمت به أى فيه أى فى الشرح هذا هو المناسب وأما ما قرره بعض الاشياخ من أن المراد بالتتميم هنا ذكر تعليل الاحكام والادلة وذكر بعض الشروط التى أخل بها المختصر فغير صحيح لان التعاليل وذكر بعض الشروط لا تعلق له بالشواهد وانما يناسب القواعد التى يذكرها المصنف تأمل (قوله شواهد) جمع شاهد وقول العلماء فواعل لا يكون جمعا لفاعل محله فيمن يعقل وما هنا فى غير العاقل والشاهد جزئى يذكر لاثبات القاعدة ولا يكون الا من كلام الله وكلام رسوله وكلام العرب العرباء وأما المثال فهو جزئى يذكر لايضاح القاعدة فبينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل فكل ما صلح شاهدا صلح مثالا ولا عكس بالمعنى اللغوى وأما باعتبار مفهوم الشاهد

كتاب شرحت به مختصرى المسمى بشذور الذهب فى معرفة كلام العرب تممت به شواهده *

والمثال فبينهما التباين تأمل (قوله وجمعت به شوارده) أى جمعت فى الشرح شوارد المختصر والشوارد جمع شاردة وهي الابل النافرة فشبه المسائل الصعبة بالابل النافرة واستعار الشوارد للمسائل الصعبة استعارة مصرحة (قوله ومكنت) بتشديد الكاف والاوابد جمع آبدة وهى الوحش والاقتناص الاصطياد وكأنه قال ومكنت رائده أى قاصده وطالبه من اصطياد الحيوانات المتوحشة واستعار الاوابد للمعانى الصعبة الشديدة الصعوبة ليغاير الشوارد المستعارة للمسائل الصعبة واستعار الاقتناص للفهم وكانه قال ومكنت رائده من فهم المعانى الشديدة الصعوبة ففيه استعارتان مصرحتان والقرينة اضافة أوابد للضمير العائد على المختصر (قوله الى ايضاح) أى تسهيل وبين ايضاح واخفاء صنعة الطباق (قوله العبارة) أى الالفاظ المعبر بها عن المعانى والعبارة في الاصل مصدر عبر الرؤيا بمعنى فسرها فالعبارة هي التفسير (قوله لا الى اخفاء الخ) تصريح بما علم التزاما والمراد بالاشارة العبارة فتفنن فى التعبير دفعا للثقل الحاصل بالتكرار وحينئذ فهو اظهار فى محل الاضمار لاجل السجع (قوله وعمدت) بفتح الميم فى نسخة صحيحة ثم رأيت المصباح قال عمد من باب ضرب يقال عمدت للشيء وعمدت الى الشيء بمعنى قصدت ففيه تفنن (قوله لف) هو فى الاصل طى الحائك الثوب على النول وهو الخشبة المعلومة والمراد به هنا الاختصار فشبه الاختصار بطى الحائك الثوب على النول واستعار اللف للاختصار استعارة مصرحة أصلية والمباني جمع مبنى والمراد به الالفاظ الدالة على القواعد (قوله والاقسام) جمع قسم وقسم الشيء ما كان أخص منه ومندرجا تحته وقسيم الشيء ما كان مباينا له ومندرجا معه تحت شيء ولعل المراد بلف الاقسام تقليل اللفظ الدال على الاقسام التى هى جزئيات القواعد التى هى مدلول المبانى (قوله لا الى نشر) هو ضد اللف وبين اللف والنشر صنعة الطباق بكسر الطاء وهو الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة واستعار النشر لتطويل العبارة استعارة مصرحة لان النشر هو فتح طيات الثوب لينظر فيه هل هو جيد أم لا ﴿تنبيه﴾ لا تحسن المقابلة بين قوله نشر القواعد والاحكام وبين لف المبانى والاقسام الا بتقدير مضاف أى لا الى نشر دال القواعد والاحكام ودال القواعد هو المبانى والاحكام والاقسام بمعنى واحد وهى جزئيات القواعد والمعنى قصدت فى الشرح اختصار الالفاظ الدالة على القواعد وعلى جزئياتها لا تطويل الالفاظ الدالة على القواعد وجزئياتها فاستقامت العبارة وقوله لا الى نشر الخ تصريح بما علم التزاما نظير ما سبق تأمل والاحكام جمع حكم يطلق على النسبة وعلى المحكوم به وعليه والمراد به هنا جزئى من جزئيات القاعدة والقاعدة فى اللغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها مثلا كل فاعل مرفوع قضية مركبة من موضوع ومحمول وموضوعها الفاعل وجزئياتها زيد وعمرو وخالد وأحكام الجزئيات هى الرفع وطريق التعريف أن تأتى بمقدمة سهلة الحصول موضوعها جزئى من جزئيات الموضوع ومحمولها الموضوع وتجعلها صغرى للقضية الكلية فينتظم قياس من الشكل الاول منتج لحكم الجزئى بأن تقول زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج زيد مرفوع فقد أفادت النتيجة رفع زيد الذى هو حكمه فتأمل (قوله والتزمت الخ) أى بحسب الغالب كما تقف على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله كلما) بالنصب على الظرفية وتكتب متصلة بما لا كتسابها الظرفية منها أى من ما (قوله الاصل) أى المتن الذى هو المختصر (قوله أتيت) هو بمعنى مررت فتفنن فى التعبير (قوله ذكرت اعرابه) ليس المراد بالاعراب ما قابل البناء حتى يكون ذكر المبنيات مستدركا بل المراد تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان معربا أو مبنيا فقوله ذكرت اعرابه أى ذكرت ما يفيد اعرابه أى ذكرت ما يفيد تطبيقه على القواعد تأمل (قوله مستغرب) أى غريب فالسين والتاء زائدتان (قوله أردفته) أى أتبعته أى ذكرت عقبه كلاما يزيل استغرابه أى غرابته فيصير غير غريب (قوله أنهيت) أى فرغت وفى نسخة انتهت أى فرغت ومسئلة بالنصب على

* وجمعت به شوارده * ومكنت من اقتناص أوابده رائده * قصدت فيه الى ايضاح العبارة * لا الى اخفاء الاشارة * وعمدت فيه الى لف المبانى والاقسام * لا الى نشر القواعد والاحكام والتزمت فيه أننى كلما مررت ببيت من شواهد الاصل ذكرت اعرابه * وكلما أتيت على لفظ مستغرب أردفته بما يزيل استغرابه * وكلما أنهيت مسئلة

النسخة الاولى وبالرفع على الثانية والمسألة لغة السؤال واصطلاحا مطلوب خبرى يبرهن عليه فى ذلك العلم أى يقام عليها البرهان أى الدليل ولو ظنيا (قوله ختمتها) أى جعلت ختامها أى جعلت عقبها آية الخ وقوله تتعلق الخ أى تناسبها وتكون دليلا عليها مثلا قوله الكلمة قول مفرد مسئلة فختمها بآية مناسبة وهي قوله كلا انها كلمة هو قائلها الآية وقوله وهى اسم وفعل وحرف مسئلة فختمها بقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية والآية لغة العلامة وعرفا قطعة من سورة لها أول وآخر (قوله التنزيل) أى المنزل وهو القرآن (قوله بما تحتاج) اسناد الاحتياج اليها مجاز عقلى (قوله وتفسير وتأويل) التفسير ما يرجع فيه الى النقل عن النبى ﷺ والتأويل ما يرجع فيه الى رأى العلماء فهما متغايران وبعبارة التفسير تبيين الكلمة بمعنى يتبادر منها والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره فالتفسير فى الواضح والتأويل فى الخفى (قوله تهذيب الطالب) أى تخليصه من الجهل بعلم العربية فالمراد طالب علم العربية وفى نسخة تدريب الطالب (قوله وتعريفه السلوك) أى تعليمه كيفية السلوك الى أمثال هذه المطالب أى الى أمثال التراكيب التى يعربها المؤلف له فانه اذا أعرب المؤلف له تركيبا صار يتوصل الى معرفة الاعراب فى نظيره من آيات القرآن وكلام العرب (قوله والله أسأل) يحتمل أن لفظ الجلالة مبتدأ وأسأل خبره والعائد محذوف أى أسأله ويحتمل أن لفظ الجلالة معمول لاسأل وقدمه للحصر وهو الاحسن (قوله ينفعنى) فى تأويل مصدر مفعول ثان لاسأل والنفع ما يستعان به على وصول الخير وما يستعان به على وصول الخير فهو خير وضده الضر وهو ما يستعان به على الوصول الى الشر وطلب لنفسه النفع بالتأليف تواضعا منه كانه يقول ان هذا التأليف لى ولكم وأسأل الله أن ينفعنى وإياكم به وقدم نفسه لان النبى صلى الله عليه وسلم كان يقدم نفسه فى الدعاء (قوله انه) بكسر الهمزة تعليل معنى وبفتحها تعليل لفظا ومعنى على تقدير حرف الجر ويطرد هنا حذف الجار كما قاله ابن مالك * وفى ان وان يطرد * مع أمن لبس (قوله قريب) أى قرب علم وفيه اشارة لقوله تعالى واذا سألك عبادى عنى فانى قريب أجيب الآية (قوله مجيب) أى دعاء من دعاه اذا استوفى شروط الاجابة اما حالا أو مآلا اما بعين ما سال أو بغيره (قوله وما توفيقى الا بالله) مقتبس من آية هود وما توفيقى الا بالله الآية والتوفيق خلق قدرة الطاعة فى العبد أو خلق الطاعة فى العبد والتوفيق بهذا المعنى عزيز ولم يذكر فى القرآن الا مرة وأما قوله تعالى ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما فهو من الوفاق بمعنى الصلح والتوفيق المختص بالمتعلم ستة نظمها بعضهم بقوله

أخى لن تنال العلم الا بستة * سأنبيك عنها مخبرا ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة * وارشاد أستاذ وطول زمان

(قوله عليه توكلت) التوكل كما قال الراغب يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له ويقال وكلته فتوكل لى وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته وتقديم الصلة يفيد الحصر والتوكل على الله لا ينافى الاخذ فى الاسباب والاعتماد على الخلق أمر ظاهرى لا حقيقى فصح الحصر (قوله واليه أنيب) أى أرجع بالموت وقدم المعمول للحصر * (قوله ثم قلت الخ) يحتمل انه استئناف ويحتمل انه عطف على محذوف أى قلت البسملة ثم قلت الخ وحذف الشرح بسملة المصنف اكتفاء ببسملة الشرح على ما تقدم وبقولنا ان المعطوف عليه قلت البسملة اندفع ما يقال المتن متأخر عن الشرح ولم يتقدم هنا الا قوله أول ما أقول الخ الذى هو من الشرح فكيف يجعل المذكور فى المتن متأخرا عما فى الشرح وأجيب أيضا بان ثم للترتيب الذكرى لان قول المتن الكلمة الخ متأخر فى الذكر هنا عن كلام الشارح فتأمل (قوله الكلمة الخ) قدم الكلمة على الكلام لان الكلمة جزء الكلام والجزء مقدم طبعا فيقدم وضعا ومن قدم الكلام نظر الى انه المقصود بالذات فلكل وجهة فان قلت كان المناسب تقدم القول على الكلمة لانه جزء قلت انما يقال ذلك لو كان

ختمتها بآية تتعلق بها من آى التنزيل وأتبعتها بما تحتاج اليه من اعراب وتفسير وتأويل * وقصدى بذلك تدريب الطالب وتعريفه السلوك الى أمثال هذه المطالب والله تعالى أسأل أن ينفعنى وإياكم بذلك انه قريب مجيب * وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب * ثم قلت (الكلمة

عرف القول ولما لم يعرفه لم يعقل ذلك وال فى الكلمة للجنس فقوله الكلمة قول الخ قضية طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهى فى قوة الجزئية فلا تناسب المراد وهى ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة فى العلوم مخصوص بمسائل فلا ينافى استعمالها فى المبادى كما هنا وماذكرناه من انها قضية مبنى على أن المعرف محمول على المعرف حمل مواطأة وقيل لا حمل أصلا وانما التعريف مجرد تصور وفى كلام المصنف أمور الاول * ان التاء التى للوحدة تنافى الجنس لان الجنس يصلح للكثيرين والوحدة تنافى ذلك وجوابه أن الوحدة نوعية وهى لا تنافى الجنس * الثانى عدم المطابقة بين المبتدا والخبر لان المبتدأ فيه التاء والخبر لا تاء فيه وجوابه أن التاء للوحدة لا للتأنيث أو المبتدأ فى المعنى مفهوم الكلمة وهو خال عن التاء أو ان محل المطابقة اذا كان الخبر مشتقا أو مؤولا به ولم يستوفيه المذكر والمؤنث وكان رافعا لضمير المبتدا والخبر هنا جامد لانه مصدر فينظر لكونه مصدرا وان أول بمشتق ولاشك ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم وقولنا ولم يستو الخ أما اذا استوى فلا مطابقة نحو رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح وقولنا وكان رافعا الخ اما لو رفع ظاهر انحو هند حسن وجهها فلا مطابقة تأمل * الثالث أن قول جزئى من جزئيات الكلمة اذ هو اسم لقبوله علامات الاسماء وقد جعل جنسا لها ومقتضى قوله جنسا أن يكون جزأ من أجزائها لا جزئيا وجوابه أن القول له اعتباران فهو جزئى باعتبار نفسه وخصوصه وجزء باعتبار مفهومه وهو كونه لفظا مخصوصا كزيد وقام ومن * الرابع ان المعرف وهو الكلمة قول مفرد والمعرف لها مركب من القول الموصوف بالمفرد ولا شىء من المفرد بمركب فكيف يصح تعريفه به وجوابه أن التركيب فى أجزاء ماهية المفرد لا ينافى الحكم عليه بالافراد تأمل * الخامس أن الكلمة محكوم عليها وقول مفرد محكوم به وشرطهما التغاير مفهوما فلا شىء من مفهوم الكلمة بقول مفرد وهو خلاف المطلوب وجوابه أن مغايرة الشىء للشىء باعتبار لا ينافى كونه عينه من حيث الحقيقة فان الحيوان الناطق يغاير الانسان بالاجمال والتفصيل وهو عينه فى الحقيقة تأمل * السادس أن الكلمة فرد من أفراد الكلمة فيكون الشىء فردا من أفراد نفسه وكذا القول فانه فرد من أفراد القول وجوابه أن الكلمة لها اعتباران اعتبار انها قول مفرد واعتبار خصوصها الذى امتازت به عن سائر الكلمات فبالاعتبار الاول مدلولة وبالاعتبار الثانى دالة تأمل (قوله قول مفراد) آثر القول على اللفظ لكون اللفظ جنسا بعيدا لصدقه بالمهمل بخلاف القول فانه جنس قريب فان قلت القول يطلق على الرأي والاعتقاد قلت اطلاقه على ذلك خلاف الاصطلاح فلا يرد أصلا وقول المحشى أن القرينة هنا دالة على أن المراد بالقول اللفظ لا الرأى والاعتقاد معترض بأن القرينة هنا أيضا دالة على أن المراد باللفظ المستعمل لا المهمل (قوله فى الكلمة) أي باعتبار مادتها بقطع النظر عن هيئتها والا لما تأتت الثلاث لغات (قوله وهى لغة أهل الحجاز وبها الخ) فى قوة العلة لقوله الفصحى (قوله وجمعها الخ) الحاصل ان ما كان خاليا عن التاء فى اللغات الثلاث قيل جمع وقيل اسم جمع وقيل اسم جنس أفرادي وقيل اسم جنس جمعى والراجح الاخير وعلى الاول قيل جمع كثرة وقيل جمع قلة (واعلم) ان اسم الجمع ما ليس له واحد من لفظه أى غالبا كقوم ورهط والجمع ماله واحد من لفظه غالبا كرجال واسم الجنس ما وضع للماهية الصادقة بالقليل والكثير ثم استعمل فى ذلك فهو اسم جنس أفرادى وان استعمل فى الكثير فقط فهو اسم جنس جمعى فلا تنافى فى قوله اسم جنس جمعى لان المراد اسم جنس وضعا وجمعى استعمالا تأمل ثم ان اسم الجنس الجمعى يذكر الضمير الراجع له ويؤنث قال تعالى كأنهم أعجاز نخل منقعر (تنبيه) اسم الجنس الجمعي هو الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا نحو تمر وتمرة وشجر وشجرة ومن غير الغالب يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو زنج بفتح الزاى وكسرها هم السودان وزنجى ومن غير الغالب دخول التاء على اسم الجمع نحو كمء وكمأة تأمل (قوله سدرة)

قول مفرد) وأقول فى الكلمة ثلاث لغات ولها معنيان أما لغاتها فكلمة على وزن نبقة وهى الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وكلمة على وزن تمرة وهما لغتا تميم

(قوله منقعر) أى منقلع عن مغارسه كما فى الكشاف ثم ان هذا مثال للتذكير ولم يمثل للتأنيث كما فى النسخ ومثاله كأنهم أعجاز نخل خاوية اه مصححه

بكسر السين وسكون الدال هى شجرة النبق (قوله وجمع الاولى) أى من اللغتين الاخيرتين والاولى من الاخيرتين أفصح من الثانية منهما (قوله كسدر) بكسر السين وسكون الدال هو شجر النبق هذا هو اسم الجنس الجمعى وأما الجمع الحقيقى فهو سدر بفتح الدال وسدرات بكسر السين وسكون الدال او بفتحها أو بكسرهما معا وسدور اهمن حواشى الاشمونى (قوله كذلك) أى ومثل كلمة كل ما الخ وقوله فانه يجوز فيه اللغات بيان لوجه الشبه الذى للتشبيه المستفاد من كذلك (قوله على وزن فعل) اعلم أن المجرد الثلاثى أقسامه العقلية اثنا عشر لان أوله مفتوح ومضموم ومكسور وثانيه كذلك ويزاد فى الثانى السكون فاذا ضربت أحوال الاول الثلاث فى أحوال الثانى الاربع خرج اثنا عشر الا أن عشرة منها كثيرة وواحد مهمل وهو فعل وواحد قليل وهو فعل اذا علمت ذلك فقول الشارح فعل أى بفتح الفاء وكسر العين وأما اللام فلك فتحها نظر الكونه يأتى فعلا وكسرها نظر الكونه يأتى اسما وذلك أن قوله وزن فعل أى من الاسماء باعتبار اللغات الثلاث الاول ومن الاسماء والافعال فى اللغة الرابعة وهى الاتباع فقولهم ما كان على وزن فعل فيه لغات أربع أى باعتبار الاسماء أما الافعال فليس فيها الا اللغة الاولى والرابعة هكذا قرره حواشى الاشمونى عند قوله * وكلمة بها كلام قد يؤم * وذكروا فى باب نعم وبئس أن فيهما أربع لغات فتح أولهما وكسره وفى كل اما أن يسكن الثانى أو يضم فهذا صريح فى أن اللغات الاربع تجرى فى الفعل وهو الصواب وهو الموافق على ما يفيده الفيشى هنا من الاطلاق فى فعل المفيد أن اللغات الاربع فى الاسماء والافعال تأمل وقولنا على وزن فعل بفتح الفاء للاحتراز عن مضمومها ومكسورها فانا مامضمومها فتحته أقسام أربعة وهى عنق ودؤل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهى التى ينسب اليها أبو الاسود الدؤلى بضم الدال وبفتح الهمزة وقفل وصرد فهذه الاربعة أوزان ليس فيها الا الاصل ماعدا عنق فانه يجوز فيه الاصل واسكان ثانيه وأما مكسورها فتحته أربع أيضا وهى نكس وهو الجبان عنب وابل وحبك جمع حبيكة أى طريقة فهذه الاربعة الاوزان يتعين فيها الاصل الا ابل ومثله بلز بمعنى ضخم فانه يجوز فيه الاصل وتسكين ثانيه وبلز بكسر الباء واللام وبالزاى المعجمة وقولنا وكسر العين للاحتراز عن مضمومها وساكنها ومفتوحها نحو عضد وفلس وبطل فهذه الثلاثة يتعين فيها الاصل الا عضد فيجوز الاصل وتسكين ثانيه فقط وجوز بعضهم ضم الفاء من ضمة العين فقال عضد كما جاز نقل كسرة العين فى كتف فقالوا كتف (قوله وزن فعل) انما قال وزن فعل لان ما فيه اللغات لم يشتمل على فعل أى على الفاء والعين واللام وانما احتوى على وازنه فان كبدا مثلا محتو على الكاف وهى توازن الفاء من فعل وعلى الباء وهى توازن العين وعلى الدال وهى توازن اللام وليس فيه فاء وعين ولام منطوق بها فى اللفظ فتأمل ثم يحتمل أن يراد بلفظ وزن ظاهره فهو مصدر بمعنى مماثلة مضاف لمفعوله ويحتمل أن يراد به المفعول على موزون فعل أى على شكل هو موزون فعل (قوله نحو كبد) يحتمل رفع نحو خبر المبتدا محذوف أى هو نحو كبد ويحتمل نصبه بفعل محذوف أى أعنى نحو كبد وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أى فى نحو كذا لكنه غير مقيس فى أمثال ذلك فلا ينبغى التخريج عليه ولك أن تجعله مجرورا بجار محذوف وبقى عمله وهو غير مقيس أيضا تأمل وقوله نحو كبد ذوق العبارة يقتضى اخراج كبد وكتف وادخال نحوهما فقط وليس مرادا بل المراد كبد وكتف ونحوهما ففيه حذف وتقديم وتأخير ويحتمل على بعد ان اضافة نحو لما بعده للبيان (قوله اللغات الثلاث) ناقش بعضهم فى تسمية هذه الوجوه لغات اذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة فهى صادقة على الاصل فقط وغيره وجوه جائزة متفرعة عنها كما يشير اليه قولهم يجوز رد هذه الاوزان بعضها الى بعض اه فيشى وقوله اللغات الثلاث وهى فتح الاول وكسر الثانى وفتح الاول وكسره مع السكون فيهما وحينئذ فلا يقدر مضاف وان أريد باللغات فتح

وجمع الاولى كلم كسدر والثانية كلم كتمر وكذلك كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فانه يجوز فيه اللغات الثلاث فان كان الوسط

الكاف وكسر اللام وفتح الكاف وكسرها مع السكون فيهما قدر مضاف أى مثل اللغال الثلاث تأمل وأفصحها فتح وكسر ويليها كسر وسكون ويليها فتح وسكون (قوله حرف حلق) حروف الحلق ستة الهمزة والهاء والحاء والعين المهملتان والغين والخاء المعجمتان (قوله لغة رابعة) وهذه اللغة تجرى فى الاسماء والافعال بخلاف الثلاث الاول فهى خاصة بالاسماء كما تقدم التنبيه عليه (قوله نحو فخذ) قال الجاربردى يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة ومع كسرها لثقل حركة الخاء وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق قويا فاستتبع ما قبله اه وقوله لكون حرف الخ جواب عن سؤال مقدر حاصله ان المعهود اتباع الثانى للاول لا عكسه والفخذ الجماعة من الاقارب دون البطن والبطن دون القبيلة والفخذ العضو المعلوم قال المحشى واللغات فى الفخذ بمعنى العضو أما الفخذ بمعنى الاقارب فهو باسكان الخاء فقط اه بالمعنى والذى رأيته بهامش نقلا عن سيدى محمد الزرقانى أن اللغات الاربع فى الفخذ بمعنى العضو وبمعنى الجماعة من الاقارب وحرر (قوله وشهد) هو فعل وأما فخذ فهو اسم (قوله وأما معنياها) تثنية معنى والمعنى يطلق على ثلاثة معان الاول ما يقصد بالفعل من اللفظ والثانى ما يمكن أن يقصد منه قصد أو لم يقصد والثالث ما يقصد من الشىء سواء كان لفظا أو غيره لفظ وهذا المعنى الثالث ذكره الجامى والاولان ذكرهما الجرجانى ولعل المراد هنا الاول تأمل (قوله فأحدهما اصطلاحى) قدمه لان المقصود فى هذا الفن ولانه حقيقى وأما الثانى فمجازى ولاجل أن يكون الختم بالآية التى التزمه أول الكتاب بلصق المعنى الثانى بخلاف ما لو قدمه لزم الفصل والتشتيت تأمل (قوله اصطلاحى) نسبة الى الاصطلاح وهو لغة الاتفاق والصلح واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر معلوم بينهم وسيأتى معنى اللغة فى اللغة والاصطلاح (قوله وهو ماذكرت) أى فى قوله الكلمة قول مفرد (قوله والمراد بالقول) انما لم يقل والقول هو اللفظ الخ مع أنه أخصر لان القول يطلق على الرأى والاعتقاد وعلى النطق بالكلام (قوله اللفظ) هو لغة الطرح من اللسان وغيره وقيل من اللسان فقط وأما من غيره كطرح الرحى فهو مجاز وأما فى الاصطلاح فهو الصوت المعتمد على مخرج من المخارج وقولهم هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية معترض بواو العطف ونحوها من الحروف المفردة فان الشىء لا يشتمل على نفسه والصوت كيفية تحدث بمحض فضل الله من غير تأثير لتموج الهواء وقوله اللفظ حقيقة أو حكما ليدخل الضمير المستتر فانه كلمة فى الاصطلاح ومن اللفظ حقيقة المحذوفات كما قاله يس على الفاكهى بخلاف الضمير المستتر فانه أمر اعتبارى لا وجود له فى الخارج (قوله الدال) أى ذو الدلالة مثلثة الدال وهى كون الشىء بحالة يلزم من العلم به العلم بشىء آخر والاول الدال والثانى المدلول ثم ان الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخط والعقد والنصب والاشارة (قوله على معنى) هو لغة المقصود واصطلاحا الصورة الذهنية من حيث أنها تقصد من اللفظ وقد يكتفى فى اطلاقه عليها بمجرد صلاحيتها للقصد وضع له لفظ أم لا فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر كالقول فانه وضع للفظ الدال فكيف يصدق على القول انه لفظ دال على معنى قلت المعنى ما يقصد بالشىء وهو أعم من أن يكون لفظا أو غيره وقوله معنى أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وعليه فالاعراب المقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله كرجل) يحتمل أنه من تتمة التعريف لاجل أن تكون الدلالة بالوضع وكأنه يقول الدال على معنى دلالة كدلالة رجل فى انها بالوضع ويحتمل أنه ليس من تتمة التعريف لان الدال عند الاطلاق ينصرف الى الدال بالوضع لا بالعقل ولا بالطبع ولا تضمنا ولا التزاما ولا مجازا وبهذا اندفع ما يقال ان قوله الدال اطلاق فى موضع التقييد فكان المناسب أن يقول الموضوع ليخرج التضمن والالتزام والمجاز كما يخرج الدال بالعقل أو الطبع تأمل (قوله وفرس) هو غير عاقل ورجل عاقل فلذا مثل بمثالين (قوله بخلاف الخط) خبر لمبتدا محذوف أى وهو

حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع الاول للثانى فى الكسر نحو فخذ وشهد * وأما معنياها فاحدهما اصطلاحى وهو ماذكرت والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس بخلاف الخط

ملتبس بمخالفة الخط وحال أى حال كون القول ملتبسا بخلاف الخط والخط هو النقوش الموضوعة لالفاظ مخصوصة بواسطة القلم الذى هو أحد لسانى الانسان مجازا (قوله بخلاف الخط) لم يقل فيخرج الخط لان اللفظ جنس شأنه الادخال لا الاخراج نعم ذكر بعض انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص من وجه أخرج بكل مادخل فى الآخر كاهنا فان اللفظ يعم الدال والمهمل والدال يعم اللفظ وغيره من الدوال الاربع فيخرج بكل مادخل فى الآخر تأمل هذا فى تعريف القول وكذا يقال فى تعريف الكلمة فان القول يعم المفرد وغيره والمفرد يعم اللفظ والمعنى فيخرج بكل مادخل فى الآخر هكذا قيل واعترض بان وصف المعنى بالافراد مجاز تأمل (قوله مثلا) أدخل به الاشارة وهو الافهام باليد ونحوها ومثلها الرمز وهو الاشارة بالعينين والحاجبين والشفتين والغمز وهو الاشارة بالحاجب والعين فالثانى أخص من الاول والثالث أخص من الاولين وأدخل به أيضا النصب بضم النون وفتح المهملة جمع نصبة وهى العلامات المنصوبة لفهم معانيها كالمحراب دليلا على القبلة والاحجار فى الارض دليلا على حدود المزارع وأما النصب بضمتين فهو ماينصب ويعبد من دون الله من الاصنام وفى كلام بعضهم أن النصب بضمتين أو بضم فسكون كالنصب بضم ففتح بمعنى العلامات وعليه فالنصب بضمتين مشترك بين العلامات والاصنام وأما النصب بفتحتين فهو التعب والاعياء قال تعالى لا يمسهم فيها نصب ويقال أيضا على انتصاب القرنين يقال تيس أنصب وأدخل به أيضا العقد بضم العين وفتح القاف جمع عقدة أى عقد الاصابع وهى ما يجعل من اليد دليلا على العدد كجعل الابهام المقبوضة الى المسبحة المرسلة دليلا على الثلاثة والخمسين وأدخل أيضا حديث النفس فلا يسمى قولا ولعله اصطلاح النحاة والا فالمذكور عند المناطقة أن القول مشترك بين اللفظ وحديث النفس وقوله مثلا مفعول لمحذوف أو حال من الخط أى أذكر مثالا أو حال كون الخط مثالا فالمثل بمعنى المثال وهو جزئى يذكر لايضاح القاعدة وليس المراد بالمثل ماشبه مضربه بمورده نحو العسيف ضيعت اللبن (قوله فانه وان دل الخ) خبر ان محذوف وجملة وان دل حالية وقوله لكنه الخ استدراك على ذلك المحذوف والتقدير فانه والحال انه دل على معنى ليس بقول فيتوهم انه لفظ فاستدرك على ذلك بقوله لكنه ليس بلفظ ويحتمل ان لكنه الخ توكيد والتقدير فانه والحال انه دل على معنى ليس بلفظ والاول أحسن وبه يندفع ما يقال اين خبر ان وأين جواب الشرط وأين المستدرك عليه فتأمل (قوله وبخلاف نحو ديز) لم يقل وخرج بقولنا الدال نحو ديز مع أن الدال فصل لاجنس لاجل مشاكلة قوله بخلاف الخط تأمل (قوله مقلوب) خبر لمبتدا محذوف أو مفعول لفعل محذوف أى هو مقلوب أو أعنى مقلوبا واحترز به عن ديز اذا جعل علما فانه يكون دالا ويكون قولا وكلمة (قوله فانه وان كان الخ) فيه ماتقدم وتقديره هنا فانه وان كان لفظا لكنه ليس بقول فيتوهم انه دال فقال لكنه لا يدل على معنى والحاصل ان المهمل غير موضوع وغير دال وان المهمل مقابل للموضوع لا للمستعمل (قوله من ذلك) أى من الخط ومن نحو ديز وقوله ونحوه أى من العقد والنصب والاشارة وحديث النفس الداخلة بقوله فيما سبق مثلا (قوله والمراد بالمفرد) لما كان المفرد يختلف باختلاف أبوابه قال والمراد الخ ولم يقل والمفرد مالا يدل الخ مع انه أخصر واعلم أن المفرد فى هذا الباب أى باب الكلمة والكلام مالا يدل الخ وفى باب الاعراب ماليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الخمسة وفى باب المبتدا والخبر ماليس جملة ولا شبيها بها وفى باب لا والمنادى ماليس مضافا ولا شبيها بالمضاف (قوله مالا يدل جزؤه الخ) سواء كان له جزء أم لا نها سالبة تصدق بنفى الموضوع فاشتمل التعريف على أربعة أقسام الاول مالا جزء له كهمزة الاستفهام الثانى ماله جزء ولا معنى له كزيد الثالث ماله جزء أو أجزاء كل واحد له معنى لكن ليس بمقصود كعبد الله علما فكل من جزأيه يدل على معنى لكن غير مقصود اذ المقصود بعبد الله الذات دون معنى عبد ولفظ الجلالة والرابع ماله جزء ومعناه جزء من المعنى المقصود نحو حيوان ناطق اذا جعل

مثلا فانه وان دل على معنى لكنه ليس بلفظ وبخلاف المهمل نحو ديز مقلوب زيد فانه وان كان لفظا لكنه لا يدل على معنى فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا والمراد بالمفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه

علما فان كلا من جزأيه يدل على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة غير مقصودة هكذا قرر الحواشي على القطر والحق أن الثلاثة الاخيرة لها أجزاء غير دالة أصلا حال العلمية لان عبد وحيوان بمنزلة الزاى من زيد فلا دلالة في الجميع فتكون الاقسام الاربعة مرجعها الى قسمين ماله جزء وما لا جزء له بقى هنا أمور *الاول ان هذا التعريف اتبع فيه ابن الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطقة لا لاصطلاح النحاة لان المفرد عند النحاة الملفوظ به بلفظة واحدة بحسب العرف والمركب بخلافه وعليه فعبد الله علما مركب عند النحاة لان نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وكل علم مركب قد يشتمل على اعرابين بخلاف نظر المناطقة فانه للمعانى أولا وبالذات وبالالفاظ ثانيا وبالعرض وقولنا قد يشتمل الخ أى وقد لا يشتمل كبعلبك الثانى ان قوله ما لا يدل الخ يصدق على زيد قائم فان الزاى من زيد لا تدل على بعض المعنى والجواب ان اضافة جزء في تعريف المفرد للعهد الذهنى وهو أنه يراد به الحقيقة في ضمن فرد غير معين فهو نكرة في سياق النفى فتعم فالمراد ما لا يدل أى جزء من أجزائه على جزء المعنى فخرج نحو زيد قائم فان من أجزاء اللفظ مجموع زيد وهو يدل على جزء المعنى أو يقال قوله ما لا يدل جزؤه أى القريب فخرج ما ذكر لان زيد دال ويصير داخلا في المركب لانه يكفى فيه أن يدل جزء على جزء المعنى *الثالث قال المحشى الفيشى ان قوله ما لا يدل جزؤه الخ لا يشمل الحيوان الناطق اذا جعل علما مع أنه مفرد وجزؤه يدل على جزء المعنى وجوابه ان قوله ما لا يدل الخ أى دلالة مقصودة فدخل الحيوان الناطق فانه لا يدل جزؤه على جزء المعنى دلالة مقصودة بل يدل دلالة غير مقصودة لان المقصود دلالة مجموع اللفظ على مجموع المعنى هكذا قاله المحشى الفيشى وأورد عليه بان التحقيق ان الحيوان الناطق اذا جعل علما صار بمنزلة زيد فأجزاؤه لا تدل على جزء المعنى أصلا فلا يرد الاعتراض الثالث من أصله وقوله جزء بضم الزاى وسكونها وبهما قرىء في السبع (قوله كما مثلنا) أى كمثالنا الذى مثلنا به من قولنا الخ فما موصول اسمى وعائده محذوف (قوله وهى حروفه الثلاثة) وهي رجه له بالنسبة للرجل وفه ره سه بالنسبة للفرس (قوله مما دلت عليه جملته) أى فان جملة أجزاء رجل تدل على الذكر البالغ من بنى آدم وجملة أجزاء فرس تدل على حيوان صاهل وأجزاء كل منهما لا تدل على شيء من ذلك المعنى بل ولا تدل على شيء أصلا لان حروف رجل التى تركب منها مهملة لا يدل شيء منها على معنى فتأمل وقولنا أجزاء رجل تدل على الذكر الخ يخرج الجن فان ذكر الجن لا يقال له رجل وأما قوله تعالى وأنه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فهو من باب المشاكلة وهو أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته (قوله بخلاف قولنا) خبر لمحذوف أى وهو أى المفرد ملتبس بخلاف قولنا أو حال كونه بخلاف الخ (قوله غلام زيد) أى اذ المي جعل علما والا كان مفردا عند المناطقة لا عند النحاة كما تقدم (قوله فانه مركب) وهو مادل جزؤه على جزء معناه أي مادل وضعا لكن هذا التعريف يشمل الفعل نحو ضرب فانه يدل جزؤه وهو المادة على جزء المعنى وهو الحدث وجزؤه الآخر وهو الهيئة يدل على الزمن مع ان الفعل من قبيل المفرد عند المناطقة والنحاة وجوابه ان المراد الجزء المسموع والهيئة ليست جزأ مسموعا فلا تعتبر وانما المعتبر المادة وأجزاء المادة لا تدل على شيء من المعنى تأمل (تنبيه) المركب مأخوذ من التركيب وهو ضم شيء لشيء سواء كان على وجه الثبوت أم لا بخلاف البناء فانه ضم شيء لشيء على جهة الثبوت فبينهما ما عموم مطلق قرره بعض الاشياخ (قوله فان كلا) أى كل واحد من جزأيه أى من الجزأين المنسوبين لغلام زيد من نسبة الاجزاء لكلها (قوله دال على جزء الخ) حاصله ان معنى غلام زيد ذات مملوكة لزيد وغلام يدل على الذات المملوكة وهى جزء المعنى وزيد يدل على الذات المالكة وهى جزء المعنى ايضا (قوله جملة غلام الخ) أى جملة هى غلام زيد فالاضافة للبيان (قوله لغوى) نسبة للغة وهى لغة اللهيج في الكلام يقال لغا في الكلام اذا لهج به واصطلاحا ألفاظ مخصوصة

كما مثلنا من قولنا رجل وفرس ألا ترى أن أجزاء كل منهما وهى حروفه الثلاثة اذا انفرد شيء منها لا يدل على شيء مما دلت عليه جملته بخلاف قولنا غلام زيد فانه مركب لان كلا من جزأيه وهما غلام وزيد دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد والمعنى الثانى لغوى

موضوعة لمعان مخصوصة والاصح ان واضعها الله تعالى اه دلجمونى (تنبيه) هذا المعنى مجاز اما مرسل أو استعارة مصرحة فان لوحظ انه من باب تسمية الكل باسم جزئى فهو مجاز مرسل والعلاقة الجزئية وان أريد تشبيه الكلام بالكلمة بجامع ارتباط الاجزاء بعضها ببعض فى كل لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له وحدة واستعيرت الكلمة له فهو استعارة مصرحة ولا يحتاج هنا لنكتة فى تخصيص اسم الجزء نظير ما قالوا فى رقبة لان الكلمة للاجزاء لا لمخصوص من الاجزاء بخلاف الرقبة فاسم لجزء مخصوص من الكلمة وبين هذا المعنى الثانى والمعنى الاول التباين لان الاول قول مفرد وهذا جملة فأكثر خلافا لمن توهم أن بينهما عموما وخصوصا مطلقا (قوله وهو الجمل المفيدة) هذه جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فمفاده ان المعنى اللغوى محصور فى ذلك وليس كذلك بل الكلمة فى اللغة معناها القول المفرد أيضا والجواب ان قوله وهو أى المعنى اللغوى الذى هو مجازى محصور فى الجمل المفيدة وأما اطلاقها لغة على القول المفرد فهو حقيقة فتحصل ان معناها الحقيقي فى اللغة مساو للمعنى الاصطلاحى ولذا سكت الشارح عنه بقى شىء آخر وهو ان قوله الجمل يقتضى أنها لا تطلق لغة مجازا على جملة واحدة وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس فتبطل الجمعية ويصير صادقا بالواحد والمتعدد قال يس على الفاكهى وبه تعلم ان قول صاحب الكشاف الفرق بين لام الجنس داخلة على المفرد وبينها داخلة على الجمع ان الاول صالح لان يراد به الجنس الى أن يحاط به وأن يراد بعضه الى الواحد منه وان الثانى صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى واحد هابالمعنى غير مسلم لانه يصح أن يراد من الجمع الواحد عند جعل أل للجنس تأمل والجمل جمع جملة وهى كل مركب اسنادى أفاد أم لا والمراد لفظ مركب اسنادى ليخرج الخط الدال على جملة فلا يقال له فى اللغة كلمة وانما يقال له خط (قوله المفيدة) لا مفهوم له وقول الشيخ الغنيمى اذا جعلنا المجاز فى المعنى اللغوى استعارة اقتضى أنه يشترط فى الجملة الافادة اذ الارتباط لا يكون فى غير المفيد غير مسلم لان وجه الشبه هو الارتباط الذى هو فى المشبه به أتم ولا فائدة فى الكلمة وانما الارتباط بين حروفها فتأمل قاله يس على الفاكهى (قوله اشارة) خبر لمحذوف أى هذا اشارة أى هذا مرادمنه قول القائل الخ أى ان الضمير راجع لقول القائل رب الخ فيكون المراد من الكلمة هو تلك الجملة لان الخبر عين المبتدأ فى المعنى وبقولنا أى هذا مراد الخ اندفع ما يقال ليس فى الكلام اسم اشارة وانما فى الكلام ضمير فكان المناسب أن يقول راجع الى قول الخ تأمل (قوله الى قول القائل) أى من الكفار (قوله رب) منادى حذفت منه ياء النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ورب مضاف والياء المحذوفة مضاف اليه فى محل جر (قوله ارجعون) فعل أمر مبنى على حذف النون والواو فاعل والواو فيه للتعظيم أو الخطاب للملائكة القابضين روحه أو أنه بمنزلة تكرير الفعل كأنه قال ارجعنى ارجعنى تأكيدا ولم يقل ارجعنى جريا على عادة العرب من خطاب الواحد بالجمع تعظيما وهو جائز فى السعة (قوله فيما تركت) أى من الايمان أى لعلى آتى به فى المآل وقيل فى الدنيا (قوله فيما تركت) أى فيكون العمل الصالح وهو الشهادتان فى مقابلة ما تركت (قوله وكلا) أى من حيث هى لا الواقعة فى الآية (قوله فى العربية) أى فى اللغة العربية (قوله على ثلاثة) أى كائنة على ثلاثة وهذا خبر أول وقوله حرف ردع الخ خبر ثان فهو من تعدد الخبر ويحمل على بعد ان قوله حرف الخ بدل من ثلاثه والمعنى كلا على ثلاثة الخ كلا على وجه حرف الخ أى آتية على ذلك الوجه من اتيان الموصوف على الصفة أى كلا متصفة بانها حرف ردع الخ ولا تقل دالة على حرف ردع لانها حرف ردع تأمل (قوله حرف ردع) أى حرف دال على الردع فهو من اضافة الدال للمدلول وقوله وزجر تفسير للردع والزجر طلب الكف عن الفعل بشدة وتقع حينئذ بعد الخبر كما فى الآية وبعد الطلب نحو اضرب زيدا فيقول كلا وبعد الاستفهام

وهو الجمل المفيدة قال الله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قول القائل رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت * وكلا فى العربية على ثلاثة أوجه حرف ردع وزجر

(قوله

(قوله وبمعنى حقا) أى وحرف بمعنى حقا خلافا لمكى حيث زعم أنها اسم كما أن حقا اسم (قوله وبمعنى أى) أى وحرف بمعنى أى بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى نعم فهى حرف جواب (قوله فالاول) أى حرف الردع (قوله كما فى هذه الآية) أى قوله كلا انها كلمة الخ (قوله أى أنت) أى أطلب منك الانتهاء والانكفاف ولاشك أن طلب الانتهاء هو عين الردع لان الردع هو طلب الكف الذى هو الانتهاء فهو تفسير حقيقى وقول الفيشى تفسير للمقصود لان الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع فيه نظر لان قوله انته معناه طلب الانتهاء لانه أمر وطلب الانتهاء هو الردع والحاصل أن يقال ردعته أى طلبت منه الردع أى الكف أى الانتهاء فارتدع أى فانكف فالانتهاء أثر الردع وطلب الانتهاء عين الردع تأمل (قوله أى انته) فان قلت الظاهر ان كلا اسم فعل بمعنى ارتدع كما أن عليك اسم فعل بمعنى الزم فما المانع من ذلك قلت المانع عدم استقلالها بافادة الارتداع واختلف فيها فقيل انها بسيطة وقيل مركبة من كاف التشبيه ولا النافية وشددت لتقوى المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا دليل عليها (قوله عن هذه المقالة) أى عن مثلها لان الانتهاء عما وقع لا يعقل (قوله المقالة) أى قال رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت (قوله فلا سبيل) علة لقوله انته (قوله ليطغى) أى ليتجاوز الحد فى المعاصى (قوله اذ لم يتقدم) علة لمحذوف أى وليست للردع لانه لم يتقدم الخ وليس علة لكونها بمعنى حقا لان عدم تقدم ما يزجر عنه لا ينتج كونها بمعنى حقا بل يصدق بكونها بمعنى اى ويحتمل أنه علة لقوله بمعنى حقا وفى عبارته حذف والتقدير اذ لم يتقدم الخ أى ولم يوجد قسم تأمل (قوله كذا قال قوم) أى الكسائى وتلميذه ابن الانبارى وقوله كذا قال الخ تبرأ منه ولذلك عقبه بقوله وقد اعترض الخ (قوله ذلك) أى جعل كلا بمعنى حقا واسم الاشارة نائب فاعل اعترض وقوله بان الخ تصوير للاعتراض وحاصله لو كانت كلا بمعنى حقا لفتحت بعدها همزة ان لكن التالى باطل فيبطل المقدم (قوله ألا) بتخفيف اللام وقوله بمعناها أى بمعنى حقا ولكنى راجعت المغنى فلم أجد فيه أن ألا تأتى بمعنى حقا وتكون الهمزة بعدها مفتوحة والذى فى المغنى أن أما بمعنى حقا وعبارته وأما بالتخفيف والفتح على وجهين أحدهما أن تكون حرف استفتاح الى أن قال والثانى أن تكون بمعنى حقا وهذه تفتح بعدها ان كما تفتح بعد حقا وهى حرف عند ابن خروف وقيل اسم اذا علمت ذلك فقوله ألا صوابه أما فتأمل (قوله بان حقا تفتح الخ) كقوله * أحقا أن جيرتنا استقلوا * (قوله التى يستفتح الخ) أى يبتدأ بها وهذا بيان لمحلها واما معناها فهو التنبيه واعلم ان حقا منصوب على الظرفية أى أفى حق وقيل مصدر يحق وان وصلتها فاعل (قوله والاولى الخ) فيه اشارة الى أنه يمكن الجواب عن قوله وقد اعترض بان الخ وحاصل الجواب انها انما لم تفتح أن بعدها اذا كانت بمعنى حقا لانها حرف لا يصلح للخبرية بخلاف حقا وبانه لا يلزم من كونها بمعنى حقا أن تعطى ما يعطاه حقا لان المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله أن تفسر كلا فى الآية) أى فى قوله كلا ان الانسان ليطغى وقال الزمخشرى كلا ردع لمن كفر بنعمة الله عليه بطغيانه (قوله وتلك تكسر) اسم الاشارة عائد على ألا التى يستفتح بها الكلام وأنت خبير بان تلك اشارة للبعيد وألا التى يستفتح بها قريبة فى العبارة فكان المناسب أن يقول وهذه الخ وجوابه أنه نزلها منزلة البعيد لانها من اللفظ وهو عرض ينقضى بمجرد النطق تأمل (قوله والثالث الخ) فهى بمنزلة أى فتكون لتصديق المخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب وتكون مع القسم (قوله أى والقمر) أى نعم أقسم بالقمر والمولى يقسم بما شاء والنهى عن القسم بغير الله وصفاته محمول على غير الله (قوله كذا قال النضر الخ) أتى به للتبرى اشارة الى أنه يجوز فى الآية أن تكون للردع وقد جوزه الزمخشرى فقال يجوز أن يكون ردعا لمن ينكر أن تكون احدى الكبر فالردع لا يجب أن يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها هكذا أفاده الدمامينى

وبمعنى حقا وبمعنى أى فالاول كما فى هذه الآية أى انته عن هذه المقالة فلا سبيل الى الرجوع والثانى نحو كلا ان الانسان ليطغى أى حقا اذ لم يتقدم على ذلك ما يزجر عنه كذا قال قوم وقد اعترض على ذلك بأن حقا تفتح أن بعدها وكذلك ألا التى بمعناها فكذلك ينبغى فى كلا والاولى أن تفسر كلا فى الآية بمعنى ألا التى يستفتح بها الكلام وتلك تكسر بعدها ان نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم والثالث قبل القسم نحو كلا والقمر معناه أى والقمر كذا قال النضر

وان كان المصنف مشى فى المغنى على كلام النضر فقال وقد يمتنع كونها للزجر نحو كلا والقمر اذ ليس قبلها مايصح رده اه (قوله النضر) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة (قوله ابن شميل) بضم الشين وفتح الميم (قوله وان حرف توكيد الخ) أى فهى حرف توكيد ونصب ورفع وانما سكت المعربون عن الرفع لانه محل خلاف أو للاكتفاء (قوله باتفاق) أى من البصريين والكوفيين بدليل مابعده (قوله خلافا للكوفيين) أى أخالف خلافا للكوفيين واللام للتبيين كما فى سقيا لك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا لهم أو ذا خلاف فيكون حالا والكوفيون هم النحاة المنسوبون للكوفة بلد معروفة (قوله الى المقالة) أى قول رب ارجعون (قوله صفة للكلمة) أى لان الجملة قائمة مقام المنكر المفرد فصح كونها صفة للنكرة واندفع مايقال ان الجملة لاتوصف بتعريف ولا تنكير فكيف تكون صفة للنكر والواجب المطابقة بين الصفة والموصوف فى التنكير والتعريف تأمل (قوله وكذا شأن الجمل) أى وشأن الجمل الخبرية بعد النكرات مثل ذا أى مثل جملة هو قائلها الواقع بعد نكرة فى كونه صفة وأراد بالجمل ماعدا جملة هو قائلها فيغاير المشبه المشبه به واحترز بالخبرية من الانشائية نحو جاءنى رجل اضربه فليست صفة لان الجملة الانشائية يمتنع وقوعها نعتا كما قال ابن مالك

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر تصب

ونحو* جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط *أى مقول فيه هل رأيت وقوله بعد النكرات أى المحضة أما المحتمل للتنكير والتعريف كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا فيحتمل ان الجملة صفة نظرا للمعنى وحال نظرا اللفظ (قوله وأما بعد المعارف الخ) وأما قوله ياحليما لايعجل فقال ابن السيد الجملة صفة مع أنها واقعة بعد معرفة بالنداء فهو يشكل على القاعدة والجواب ان الجملة صفة لحليم قبل ندائه لانها لو كانت صفة له بعد النداء للزم عليه ان الجملة صفة للمعرفة لان المنادى معرفة بالنداء وانما نصب حليما لانه شبيه بالمضاف لاتصاله بصفته وقال المصنف لايعجل حال من الضمير المستتر فى حليما وحليما منصوب نحو ياطالعا جبلا تأمل (قوله واسم الخ) الضمير ان عاد الى لفظ الكلمة ورد عليه ان لفظها لايكون اسما وفعلا وحرفا والا لزم تقسيم الشىء الى نفسه وغيره لان لفظها اسم فكيف ينقسم الى الثلاثة وان عاد الى معناها ورد عليه ان المعنى ليس بمؤنث فكان الواجب ان يقول وهو أى معنى الكلمة والجواب اننا نختار الاول والتقدير وهى أى الكلمة أى لفظها باعتبار معناها اسم الخ فصح التأنيث وصح التقسيم الى الثلاث نعم ذكر بعضهم ان الضمير اذا كان مفاد مذكرا وخبره مؤنثا أو بالعكس فالاحسن مراعاة الخبر فكان الاولى أن يقول وهو بالتذكير مراعاة للخبر لا بالتأنيث مراعاة للفظة كلمة فان قلت الاقسام الثلاثة ألفاظ فكيف يخبر بها عن الكلمة باعتبار معناها قلت ان معنى الكلمة هو مايقصد منها ومايقصد منها ألفاظ وهى اللفظ المفرد الدال على معنى فصح الحمل وهذا من باب تقسيم الكلى الى جزئياته لصحة حمل المقسم على كل واحد من الاقسام فان قلت قوله وهي اسم الخ يفيد ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو لمطلق الجمع فيكون نحو ذهب زيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف وليس كذلك وأجاب الرضى بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة الشىء الى أجزائه وقد علمت أنه من قسمة الشىء الى جزئياته قال الرضى فلو اتى بأو أو باما لكان أقعد وذكر ابن مالك ان الواو أحسن فى التقسيم من أو لان مفهوم الكلمة منقسم الى الثلاثة لا الى أحدها لان القول المفرد اذا انضم له الدال على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان فيحصل الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم والمفاهيم هنا ألفاظ لا معان تأمل وقوله وهى اسم الخ جواب سؤال مقدر تقديره قد عرفت الكلمة والتعريف للحقيقة والحقيقة لابد لها من أفرادها فأجاب بقوله وهى الخ والواو للاستئناف لا للعطف فلا ينافى ماتقرر فى فن البيان من أن الجملة الواقعة جواب سؤال

ابن شميل وتبعه جماعة منهم ابن مالك ولها معنى رابع تكون بمعنى ألا وان حرف تأكيد ينصب الاسم بالاتفاق ويرفع الخبر خلافا للكوفيين والضمير اسمها وهو راجع الى المقالة وكلمة خبرها وهو قائلها جملة من مبتدأ وخبر فى موضع رفع على أنها صفة لكلمة وكذا شأن الجمل الخبرية بعد النكرات وأما بعد المعارف فهى أحوال كجاء زيد يضحك ثم قلت (وهى اسم وفعل وحرف) وأقول

لا تصدر بالعاطف لوجوب الفصل أى ترك العاطف (قوله اسم) قدمه لشرفه ولانه يخبر به وعنه وقوله وفعل قدمه على الحرف لانه أشرف منه لانه يخبر به بخلاف الحرف فلا يخبر به ولا عنه فمرتبة الحرف التأخير وان كان الحرف فى اللغة الطرف وهو يحصل بتقديمه لكن منع من التقديم أشرفية غيره تأمل (تنبيه) نكر الاسم والفعل والحرف لعدم تقدم ذكرها ولكونها ليست فى مقام التعريف وعرف الكلمة لانها فى مقام التعريف الذى لبيان الماهية (قوله الكلمة جنس الخ) قال الرازى لا يصح أن تكون الكلمة جنسا للانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودى مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمى وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز عن الفعل بقيد عدمى وهو كونه غير دال على زمان معين اهو حاصله أن الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا اللهم الا اذا عنى بالجنس القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم اه من التصريح وقال الدلجمونى كون الكلمة جنسا ظاهر فانها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة وكذا كون ما تحتها أنواعا ظاهر فان الاسم مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وكذا الفعل والحرف اهو فى كلام السيد ما يؤيد كلام الدلجمونى وان الماهيات الاعتبارية لا يشترط فى مميزها أن يكون وجوديا وانما الاشتراط فى الماهيات المتأصلة فى الوجود وسيأتى ذلك قريبا (قوله وهى الثلاثة لاغير) أنت خبير بأن قوله وهى الثلاثة جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فقوله لاغير تأكيد وفى بعض النسخ هذه الثلاثة بحذف قوله وهى وتلك النسخة ظاهرة وحينئذ يحتاج لقوله لاغير وقوله لاغير أى ليس غيرها موجودا أو ليس هناك غيرها وأفاد المصنف بقوله لاغير الرد على من جعل قول الفقهاء لاغير لحنا وجعل الصواب ليس غير تأمل (قوله اجمع على ذلك من يعتد الخ) أى أجمع على جعل الانواع ثلاثة من يعتد الخ وهذا رد على جعفر ابن صابر الذى زاد رابعة وسماه خالفة بكسر اللام وعنى به اسم الفعل وقوله من يعتد به وهو نحاة البلدين واختلف هل اجماع أرباب المعقول حجة أو ليس بحجة وأما اجماع العرب فهو حجة ويعلم ذلك بالوقوف عليه بان يتكلم عربى بشىء ويبلغهم ويسكتون عليه (قوله فالوا ودليل الخ) أتى بالتبرى لما تسمعه من المناقشات فى ذلك (قوله ودليل الحصر) رد على ما يتوهم من بعض العبارات انه دليل للتقسيم كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف لانه لا يخلو الخ ووجه الرد أن التقسيم تصور والتصور لا يستدل عليه نعم التقسيم يستفاد منه الحصر فهو دليل للحصر فتأمل (قوله ودليل الحصر الخ) أى الدليل العقلى وأما النقلى فهو الاستقراء الناقص لان هذه الامور ظنية يكتفى فيها بذلك لان الاستقراء الناقص يفيد غلبة الظن لا العلم لجواز أن يكون أكثر من ذلك (قوله أن المعانى ثلاثة ذات الخ) أراد بالذات ما قابل الحدث فيشمل البياض والسواد والزمان والمكان فان هذه دالة على ذات بمعنى مقابل الحدث وبه اندفع ما يقال لا نسلم حصر المعانى فى الثلاثة وبعبارة أما أن يراد بالمعانى ما يمكن ان يعنى من اللفظ فيعم الحادث والقديم والذات والصفات وحينئذ فلا ينحصر فى الذات والحدث والرابطة وأما ان يريد بالمعانى المعلومات الممكنة وهى منحصرة فى الجواهر والاعراض المعبر عنهما بالذات والحدث وحينئذ لا يصح قوله ورابطة (قوله ورابطة) المناسب وربط أى تعلق لان الكلام فى المعانى والرابطة هو اللفظ لا المعنى تأمل (قوله ورابطة للحدث بالذات) يرد عليه قولك هل زيد أخوك فان هل رابطة للاخ بزيد فهى بين اسمين لا بين اسم وفعل حتى تكون رابطة للحدث بالذات والقول بأن الاخ معناه ذات ثبت لها الاخوة والاخوة حدث ربطته بالذات غير مخلص من الاشكال لان المؤلف قال والحدث الفعل فهو قد حكم بان الحرف رابط للحدث المدلول عليه بالفعل لا مطلق حدث تأمل (قوله فالذات اسم أى فالدال على الذات الاسم وكذا ما بعده

الكلمة جنس تحته هذه الانواع وهى الثلاثة لاغير أجمع على ذلك من يعتد بقوله قالوا ودليل الحصر أن المعانى ثلاثة ذات وحدث ورابطة للحدث بالذات فالذات الاسم والحدث الفعل والرابطة الحرف

وفى بعض النسخ فللذات الاسم أى فالموضوع للذات الاسم وكذا مابعده وهذه النسخة ظاهرة بتقدير الموضوع بخلاف الاولى فلا تستقيم الا بتقدير الدال على الذات وقوله بالذات الاسم يرد عليه القيام فانه اسم ومدلوله الحدث لا الذات وكذا يرد على قوله والحدث الفعل فان القيام دال على الحدث وليس فعلا وقوله والرابطة الحرف تقدم انه يرد عليه هل أخوك زيد فلم يتم حصر المعانى فى الثلاثة ولا حصر الاسم فى الذات ولا حصر الفعل فى الحدث ولا حصر الحرف فى الرابطة وأيضا أسماء الشروط والاستفهام روابط وليست حروفا تأمل (قوله وان الكلمة) عطف على قوله ان المعانى الخ فهو دليل ثان عقلى أيضا (قوله وان الكلمة ان دلت الخ) لا يسلم ان مادل على معنى فى غيره منحصر فى الحرف ألا ترى ان اسم الاستفهام يدل على معنى فى غيره وهو اسم ولا يسلم ان مادل على معنى فى نفسه ودل على زمان محصل منحصر فى الفعل ألا ترى ان لفظ ماض ومستقبل اسم مع أنه دل على زمن معين ولا يسلم ان مادل على معنى فى نفسه ودل على غير زمان منحصر فى الاسم ألا ترى ان نعم وبئس فعلان مع أنهما لا يدلان على الزمان تأمل وستأتى أجوبة ذلك عند التعريف للاسم والفعل والحرف (قوله ان دلت على معنى فى غيرها) أى بضميمة غيرها قال شيخ الاسلام ولا يرد على ذلك ان بعض الحروف قد يفهم معناه عند سماعه كليت لان فهم معناه ليس من دلالته بل لالف سابق وقال السيوطى فى النكت دعوى دلالة الحرف على معنى فى غيره وان كانت مشهورة بين النحاة الا أن ابن النحاس نازع فيها وزعم أنه دال على معنى فى نفسه لان المخاطب بالحرف اما أن يفهم موضوعه لغة أم لا فان لم يفهمه فلا دليل فى عدم فهمه على أنه لا معنى له لانه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة فانه يفهم منه معنى كما اذا خوطب بهل من يعرف أنها موضوعة للاستفهام وكذا باقى الحروف فاذا عرفت ان الحرف له معنى فى نفسه فالفرق بينه وبين الاسم والفعل ان فهم معناه فى التركيب أتم من فهمه فى الافراد بخلافهما قال المؤلف فى بعض تعاليقه على التسهيل نحن قاطعون بأن نحو ليت يفهم منها معنى التمنى بمجرد النطق كما فى المنصوص من الاسماء والافعال وبأن من يفهم منها أحد معانيها لا بعينه كما فى المشترك من الاسماء والافعال فلا يتم كون معنى الحرف فى غيره وأيضا يلزم عليه ان أسماء الشروط أسماء وحروف لان من تدل على العاقل وعلى الشرط فباعتبار الشرط حرف لدلالتها على معنى فى غيرها وباعتبار العاقل اسم لدلالتها على معنى فى نفسها وقس الباقى ثم أجاب المؤلف أعنى ابن هشام عن بحثه الاول بأن المراد بدلالتها على معنى فى غيرها دلالتها على معنى باعتبار تعلق ذلك المعنى بأمر خارج عنه فاذا قلت خرجت من البصرة دلت من على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه ولم تدل على حقيقة الابتداء نفسه كما دل عليه الابتداء فى قولك أعجبنى الابتداء وعن بحثه الثانى بأن الكلام فى الوضعى لا التضمنى ومعنى من الوضعى هو العاقل فقط انتهى كلام السيوطى ملخصا (قوله وان دلت على معنى فى نفسها) هذا بظاهره يقتضى قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال لان ذات زيد لم تقم بلفظ زيد ونحو ذلك تقم بلفظ زيد ونحو قام وجوابه ان المراد بدلالتها على معنى فى نفسها أنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الى انضمام غيرها ولا يرد فوق وتحت ونحوهما مما لا يستعمل الا مضافا لان التوقف على الاضافة انما هو لتعيين المعنى لا أصله الذى هو العلو والسفل (قوله دلت) من الدلالة لا من الدلال وهو ما يفعله الانسان كأنه مخالف وليس بمخالف اه مدابغى (قوله فان دلت على زمان محصل) أى معين يرد عليه الفعل المضارع فانه محتمل الحال والاستقبال فلا يدل على زمان معين وجوابه قوله وان دلت الخ أى وضعا والمضارع يدل على زمن معين بحسب وضعه وخرج نعم وبئس وخرج اسم الفاعل وقوله محصل بفتح الصاد وسيأتى الجواب عن ذلك فى التعاريف (قوله والا فهى الاسم) فيه شرط مقدر والتقدير وان لا تدل

وان الكلمة ان دلت على معنى فى غيرها فهى الحرف وان دلت على معنى فى نفسها فان دلت على زمان محصل فهى الفعل والا فهى الاسم

على زمان معين فهى الاسم وقوله فهى الاسم جواب الشرط ووقع للمصنف أن شخصا سأله عن نظير هذه العبارة وهي قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله فقال ماهذا الاستثناء أمتصل أم منفصل فأجابه المصنف بقوله متصل بالجهل منقطع عن العلم والفضل كما فى مغنى اللبيب فقد خفى عليه أن مثل هذا التركيب فيه ان مدغمة فى لا وان فعل الشرط الذى هو الفعل المضارع مجذوم بحذف النون وجواب الشرط فقد نصره الله (قوله قال ابن الخباز) أى فى كتابه المسمى بالنهاية (قوله لان الدليل الخ) فيه أن هذا أمر نقلى فلا ينبغى أن يثبت بالاستدلال العقلى والجواب أنه ليس غرضه الاستدلال بل بيان المناسبة التى لاجلها فعلوا ذلك (قوله ولكل الخ) خبر مقدم ومعنى مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة (قوله معنى فى الاصطلاح) أى معنى مبين ببعض الالفاظ المصطلح عليها وقدمه لانه المقصود وقوله ومعنى فى اللغة أى معنى مبين ببعض الالفاظ الموضوعة لمعانيها أو المراد معنى معدود له فى الالفاظ المصطلح عليها أو فى الالفاظ اللغوية (قوله فالاسم) الفاء للفصيحة واختلف فيها فقيل ما أفصحت عن شرط مقدر كما هنا وقيل ما أفصحت عن مقدر غير الشرط وقيل ما أفصحت عن شىء مقدر اعم من أن يكون شرطا أم لا كما فى قوله تعالى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت (قوله فى الاصطلاح) فى محل نصب على الحال من الاسم أى حالة كونه فى الاصطلاح أى المصطلح عليه أى الالفاظ المتفق فيما بينهم على استعمالها فى معان مخصوصة غير اللغوية وهو حال من المضاف اليه لا من المبتدا والتقدير فتفسير الاسم فى الاصطلاح فذو الحال هو المضاف اليه وحذف المضاف لدلالة المقام اذ هو بصدد التفسير والبيان ويمكن أن يكون حالا من ضمير منصوب محذوف أى أعنيه فى الاصطلاح والجملة معترضة بين المبتدا والخبر ولا يصح جعله حالا من ضمير دل المستتر لان ما موصولة أو موصوفة وتقديم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف ممتنع والاحسن أن قوله فى الاصطلاح متعلق بالثبوت الدال عليه المبتدأ أو الخبر فكأنه قال وثبوت الخبرية فى الاصطلاح (قوله فالاسم فى الاصطلاح الخ) هذا حده وستأتى علامته فى المتن وهو مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو وعند الكوفيين من السمة وهى العلامة وحكمه الاعراب وما جاء منه مبنيا فهو على خلاف الاصل وينقسم الى مضمر ومظهر ومبهم لانه اما أن يصلح لكل جنس أو لا الاول المبهم والثانى اما أن يكون كناية عن غيره أو لا الاول المضمر والثانى المظهر فعلمت من ذلك أن الاسم له حد وعلامة واشتقاق وحكم وتقسيم وقد علمتها (قوله فالاسم الخ) هذا التعريف قد علم من الدليل الثانى للحصر لكن صرح به هنا لانه لم يكن المقصود منه فيما سبق الحد بل المقصود منه دليل الحصر (قوله مادل الخ) اشتمل الحد على كلمة السلب ولا تتقوم الماهيات بالعدم قال ابن هشام فى تعليقه على التسهيل والجواب أن هذا التعريف ليس بحد حقيقى لان امتياز الحرف عن أخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال وأيضا الاسم امتاز عن الفعل بقيد عدمى وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا من الجنس والفصل والحد الحقيقى يكون مركبا منهما وقال السيد انما يكون ذلك فى حدود الحقائق المتأصلة فى الوجود وأما فى الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بلازم فيها بل كلما ذكر فى تعريفها فهو جنس وفصل اذ ليس لها ماهية غير ذلك وفى التعريف أمور *الاول ماسبق من انه علم مما سبق ومن أنه ليس بحد حقيقى *الثانى أن فى قوله ما أبهما والحدود تصان عن مثل ذلك فلو قال كلمة أو لفظ كان أقرب والجواب أنه سوغ ذلك الاعتماد على ما تقدم فى دليل الحصر *الثالث أن التعريف يصدق على حيوان ناطق تعريفا للانسان وعلى الخط والاشارة وبقية الدوال الاربع وليس شىء من ذلك اسما لكونه ليس كلمة والجواب أن المراد بما كلمة فخرج الحد لانه مركب وخرج الدوال لانها ليست لفظا *الرابع ما قدمناه فى الظرفية فى قوله فى نفسه *الخامس الاجمال لا يحسن فى الحدود *السادس دخول

قال ابن الخباز ولا يختص انحصار الكلمة فى الانواع الثلاثة بلغة العرب لان الدليل الذى دل على الانحصار فى الثلاثة عقلى والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ولكل من هذه الثلاثة معنى فى الاصطلاح ومعنى فى اللغة فالاسم فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وفى اللغة

المضارع فى التعريف فانه مقترن باحد الازمنة لانه مشترك بين الحال والاستقبال على الصحيح كما أن مثل الصبوح والغبوق داخل فى الحد لكونه لا يختص باحد الازمنة والجواب ان المضارع مقترن باحد الازمنة بالوضع فان الواضع وضعه لاجل الازمنة أبدا واللبس انما حصل عند السامع بخلاف الصبوح والغبوق فانه لم يوضع قط دالا على أحد الازمنة *السابع يدخل فى الحد نعم وبئس وعسى وحبذا وفعل التعجب فانها تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة بالوضع وهى الافعال والجواب بان تجريدها عن الزمان عارض * الثامن يخرج عنه الاسماء الموصولة وضمير الغائب وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية وأسماء الاستفهام والشرط لقوله فى نفسه وأجاب الرضى بأن الموصولة وضمير الغائب معناهما الشىء المبهم وهو مستفاد منهما فى أنفسهما الا فى الصلة والمرجع وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ذلك الابهام فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع معنى مخصوص وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه الحاصل فى لفظ آخر وكذا كم معناها كثير لا الكثرة التى هى معنى فيما بعدها بخلاف رب فان معناها القلة التى فى مجرورها وانما وجب القول بهذا فى كم ورب والكافين الاسمية والحرفية صونا للحد عن الاعتراض وأما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى فى نفسه نحو أيهم أضرب وأيهم تضرب أضرب فان أى تدل على ذات وهو معنى فى نفسها وان تضمنت الاستفهام والشرط اللذين هما معنى فى غيرها *التاسع يخرج عنه اسم الفاعل واسم المفعول لدلالتهما على أحد الازمنة كالمضارع *العاشر يخرج عنه أسماء الافعال لانها تدل على معنى مقترن بزمن وأجيب بان المراد الدلالة الاولية وصه مثلا انما تدل أولا على أسكت وبواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال كذا قاله السيد وقيل أسماء الافعال موضوعة للمصادر ثم نقلت *الحادى عشر يخرج عنه قولهم الماضى والمستقبل فانه يدل على معنى مقترن باحد الازمنة وأجيب بانه يدل على الزمان والزمان غير مقترن بزمان *الثانى عشر ان أراد باحد الازمنة واحدا منها بعينه كالماضى مثلا لزم أن يكون الذى يقترن به غير ذلك المعنى منها اسما لا فعلا أو أحدا غير معين لزم أن يكون الذى يقترن به واحد معين كالماضى مثلا اسما لا فعلا وكلاهما باطل والجواب أن لا يراد هذا ولا هذا بل واحد من الازمنة من غير تقييد ذلك الواحد بالتعيين أو بعدمه *الثالث عشر قيل عرف الاسم باسماء مخصوصة وهى ما ومعنى ونفسه ومعرفة الخاص متوقفة على معرفة العام وهو الاسم المحدود وهذا دور والجواب انه عرف مدلول الاسم أى ما صدق عليه الاسم من أفراده وهو رجل وزيد وضارب بمدلول تلك الاسماء ومدلول تلك الاسماء جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسماء فلا دور *الرابع عشر جعل الفعل الذى هو دل جزأ من حد الاسم وما هو جزء من حد الشىء فهو جزء لذلك الشىء فالفعل يصير جزأ من الاسم وما هو محال والجواب ان جزء الحد هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة *الخامس عشر مدلول دل مقترن بزمان فيضاد المدلول المحدود فلا يكون جزأ من حده وجوابه ان الفعل المأخوذ فى التعريف مجرد عن الزمان *السادس عشر أسماء المعانى مدلولها فى غيرها كان الضرب ليس معناه فى نفسه بل فى زيد مثلا والجواب ان مدلولها معتبر وضعا فى نفس ألفاظها ولذا يصح الاخبار عنها وان كانت فى غيرها بحسب الوجود أو أن معنى فى نفسه أى بنفسه أى بدون ضميمة شىء له فيشمل القيام السابع عشر استعمال لفظ نفس فى الحد مجاز لانها حقيقة فيما له حياة والجواب انها مشتركة بين معان من جملتها ذات الشىء ووجدت القرينة المبينة ان المراد الذات فصح أخذها فى التعريف (قوله سمة) أى فى فالمعنى اللغوى أعم من الاصطلاحى ويرد عليه ان العلماء قالوا ان الكوفيين يقولون مأخوذ من السمة والمأخوذ غير المأخوذ منه تأمل (قوله مادل على معنى) أى بالتضمن فان الفعل يدل على الحدث بالتضمن (قوله مقترن بزمن) أى وضعا ليدخل نعم وبئس والافعال الواقعة فى التعاريف فانها لا تدل على زمن وانما تدل على مطلق الوجود وبهذا يندفع ما أورد على تعريف

سمة الشىء أى علامته وهو بهذا الاعتبار يشمل الكلمات الثلاث فان كلا منها علامة على معناه والفعل فى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وفى اللغة نفس الحدث

الماضي المبنى للفاعل بقوله ما كان اوله مفتوحا بانه يشمل المبنى للمجهول لان أوله كان مفتوحا ثم غير وقوله مقترن الخ المناسب مادل على حدث وزمن لان الفعل يدل على الشيئين وقوله مقترن لا يفيد ذلك والجواب ان معنى مقترن الخ ان الحدث مقارن للزمن فى الوضع أى اصطحبا فى الوضع لهما فساوى قول بعضهم مادل على حدث وزمان (واعلم) ان الفعل بكسر الفاء يجمع على أفعال وأما بفتح الفاء فهو اسم للحدث والفعل له حدو هو ماذكره الشارح وعلامة ستأتى فى المتن وكذا انقسامه وحكمه البناء وماجاء منه معربا على خلاف الاصل واشتقاقه من المصدر عند البصرى وهو الفعل بفتح الفاء وقال بعضهم ان الفعل مشتق من المصدر فضرب مشتق من الضرب والاول أنسب بالاسم والحرف (قوله الذى يحدثه الفاعل) هذا لا يشمل نحو الطول والقصر فلو قال هو المعنى القائم بغيره كان أولى (قوله يحدثه) اى يوجده (قوله أو نحوهما) كالاكل والشرب والنوم (قوله والحرف) له حدو هو ماذكره الشارح وعلامة وستأتى فى المتن وانقسام سيأتى فى الشرح وحكمه البناء واشتقاقه ذكره الشارح هنا (قوله طرف) بفتح الراء وأما بسكونها فهو البصر قال ابن جنى الحرف فى اللغة هو الطرف والناحية ومنه حرف الوادى أى طرفه وناحيته وتقول انحرف الرجل وتحرف واحرورف اذا مال عن الشىء وأما الحرف بالضم فحب الرشاد والحرف أيضا الحرمان والمحارف المحروم وهو خلاف المبارك أنظر الفيشى (قوله كحرف الجبل) وهو أعلاه المحدود (قوله الآية) هى منصوبة على المفعولية عاملها محذوف وهو اقرأ مثل قولك الحديث والبيت احتيج لمثل ذلك لتتميم الكلام وكأنه قال اقرأ باقى الآية وهى قوله فان أصابه خير اطمأن به وان أصابته فتنة الى المبين ويجوز رفعها أى الآية تقرأ بتمامها وجرها أى اقرأ الى آخر الآية (قوله أى على طرف وجانب الخ) شبه الدين بشىء له حرف استعارة بالكناية واثبات الطرف تخييل وقوله وجانب تفسير (قوله وتمكن) تفسير للثبات أو لازم له (قوله من صحة وكثرة مال ونحوهما) أى كولد وجاه (قوله اطمأن) أى سكن له ولم يضطرب (قوله من مرض أو فقر أو نحوهما) كموت أولاده وعبر هنا بأو فى المعاطيف بخلاف قوله من صحة وكثرة الخ فعبر بالواو وعلى مافى النسخ الصحيحة للتفنن تأمل (قوله انقلب عنه) أى عن الله أو عن دين الله (قوله عاطفة) أي على جملة ومن الناس من يجادل الآية (قوله ومن جرة الخ) ويحتمل ان من اسم بمعنى بعض فهى مبتدأ فى محل رفع ومن مضاف والناس مضاف اليه ومن يعبد خبره وفى حواشى السعد أن من اسم بمعنى قائمة مقام الاسم أى تؤدى معنى الاسم اه (قوله واللام فيه لتعريف الخ) جعل المعرف هو اللام دون أل وهو قول من أقوال ثلاثة وقيل المعرف أل وقيل المعرف الهمزة فجملة الاقوال ثلاث ذكر ابن مالك منها قولين بقوله * أل حرف تعريف أو اللام فقط * (قوله تقدم خبره فى الجار الخ) اعلم أن الخبر قيل هو الجار والمجرور وقيل هو المتعلق وقيل المجموع وعبر الشارح بالظرفية ولم يقل تقدم خبره وهو الجار والمجرور الخ ليكون ماشيا على الاقوال الثلاث ولك ان تجعله من ظرفية المجمل فى المفصل ويكون ماشيا على القول بأن الخبر هو الجار والمجرور تأمل (قوله ويعبد) مبتدأ لانه قصد لفظه وفعل خبره والمضارع صفة والاخبار عن يعبد بانه فعل بالنظر لتركيب آخر لا لهذا التركيب الذى أعرب فيه مبتدأ (قوله مرفوع لخلوه الخ) أى لتجرده وهل العامل التجرد أو حرف المضارعة أو حلوله محل الاسم أقوال ثلاثة مذكورة فى القطر وعبر الشارح باللام فى قوله لخلوه دون الباء ليكون محتملا للاقوال الثلاثة ولو عبر بالباء لكان ماشيا على القول الاول تأمل (قوله والفاعل مستتر) أى جوازا على المشهور وان كان المؤلف مشى فى التوضيح على ان الضمائر المستترة كلها استتارها واجب فراجعه ان شئت (قوله باعتبار لفظها) أى كما هو الافصح لانه يجوز مراعاة من لفظها ومعناها والاكثر مراعاة اللفظ ولذا جاء القرآن ومنهم من يستمع كثيرا ولم يأت ومنهم من يستمعون الا فى سورة يونس (قوله والله نصب) يجوز

الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما والحرف فى الاصطلاح مادل على معنى فى غيره وفى اللغة طرف الشىء كحرف الجبل وفى التنزيل ومن الناس من يعبد الله على حرف الآية أى على طرف وجانب من الدين أى لا يدخل فيه على ثبات وتمكن فهو ان أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما أطمأن به وان أصابته فتنة أى شر من مرض أو فقر ونحوهما انقلب على وجهه عنه والواو عاطفة ومن جازة معناها التبعيض والناس مجرور بها واللام فيه لتعريف الجنس ومن مبتدأ تقدم خبره فى الجار والمجرور ويعبد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والفاعل مستتر عائد على من باعتبار لفظها والله نصب

قراءة لفظ الجلالة بالرفع ويجوز النصب على الحكاية وعليه فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (قوله والله نصب بالفعل) لم يقل والله مفعول والله منصوب على المفعولية تأدبا وقوله نصب بالمصدر خبر عن الله أما بتقدير في المبتدأ أو الخبر أي واعراب الله نصب أو الله ذو نصب بالفعل هكذا يستفاد من كلام المحشي أو المعنى منصوب فيؤول المصدر باسم المفعول والاحسن قراءة نصب بالفعل الماضي المبني للمفعول لانه لايحوج الى حذف (قوله بمعنى ناس) أي ملتبسة بمعنى هو ناس من التباس الدال بالمدلول لان النكرة لفظ دال والاضافة للبيان كما علمت وقوله ناس بالرفع لانه تفسير لمن التي في محل رفع وعليه فنقول ان معنى مضاف وناس مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة ولك أن تقرأ ناس مجرورا بكسرة ظاهرة لاضافته لمعنى بدون ملاحظة حكاية لمحل من وعلى كل حال ليس كقاض والناس يطلق على الجماعة قليلة وكثيرة تأمل (قوله وعلى الاول متعلق بمحذوف) أي واذا بنينا على الاول فلا موضع الى آخره (قوله وكذا كل جملة) أراد بكل الكل المجموعي المتحقق في البعض ماعدا الجملة المشبهة بها وهي جملة يعبد أو نقول ان كل للجميعي وهو من تشبيه العام بالخاص والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالعموم والخصوص أو تقدر وكذا كل جملة وقعت صلة أي غير تلك الجملة ولو قال وكذا باقي الجمل الواقعة صلة لاغنى عن التكلف وكذا يجاب عن قوله بعد ذلك وكذا كل صفة الخ (قوله موضعها رفع) أي اعراب موضعها رفع أو موضعها ذو رفع كما سبق في نظيره (قوله تتبع الموصوف) أي في أربعة من عشرة ان كان النعت حقيقيا أو في اثنين من خمسة ان كان النعت سببيا كما يأتي في باب النعت (قوله على الحال) أي من الضمير المستتر في يعبد (قوله مستوفزا) بكسر الفاء وبالزاي المعجمة مرادف لمتطرفا ومعناهما غير متمكن (قوله ان حرف شرط) لفظ ان مبتدأ وحرف شرط خبره واضافة حرف لشرط من اضافة الدال للمدلول أي حرف دال على الشرط أي التعليق لان الشرط يطلق على أداة التعليق وعلى نفس التعليق وعلى فعل الشرط كما صرح به ابن قاسم في حاشية المختصر (قوله أصابه فعل ماض الخ) أي أصاب من أصابه فعل ماض (قوله ماض) صفة لفعل وهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل فاعرابه كاعراب قاض (قوله في موضع جزم) أفاد بهذا ان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالجزم لمحله وحده لان الجزم لمحل الجملة وكذا اذا وقع الفعل جوابا للشرط فالجزم لمحله وحده فقوله اطمأن هو الجواب والمحل للفعل وحده كما نص عليه شراح الالفية (قوله لانه فعل الشرط) أي فعل منسوب للتعليق فالمراد بالشرط المضاف اليه وصار المضاف والمضاف اليه علما على المعلق عليه جواب الشرط تأمل (قوله والفاعل مستتر) أي جوازا على ماتقدم (قوله وقس على هذا بقية الآية) فقوله وان حرف شرط وأصابته فتنة فعل ومفعول وفاعل وفعل الشرط هو الفعل وحده كما تقدم وانقلب فعل ماض والفاعل مستتر جوازا وعلى وجهه جار ومجرور متعلق بانقلب (قوله قراءة غريبة) وجه الغرابة جر الآخرة مع ان المتبادر ان خسر فعل ماض ويحتمل ان الغرابة لكونها ليست من قراءة السبع تأمل (قوله منصوب على الحال) أي لان خسر اضافته للمعرفة لاتفيده التعريف وبه اندفع مايقال ان الحال شرطها التنكير وخسر مضاف لمعرفة (قوله قراءة الاعرج) أي وهي شاذة (قوله خاسر الدنيا والآخرة) بجر الآخرة (قوله فالاسم) أي ماصدقاته وهو جواب شرط مقدر أي اذا أردت معرفة كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة فالاسم الخ وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة وهي ما أفصحت عن شرط مقدر وقيل ما أفصحت عن شيء غير شرط وقيل ما أفصحت عن شيء سواء كان شرطا أم لا أقوال ذكرها الفنري على المطول كقوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت فهذه أفصحت عن شيء غير شرط تأمل (قوله يقبل أل) أي قبولا لغويا بحيث لايعد الناطق بها أو المدخل لها على الكلمة مخالفا للغة العرب وقوانينهم لاقبولا عقليا ولا شرعيا

بالفعل والجملة صلة لمن ان قدرت من معرفة بمعنى الذي وصفة ان قدرت نكرة بمعنى ناس وعلى الاول فلا موضع لها وكذا كل جملة وقعت صلة وعلى الثاني موضعها رفع وكذا كل صفة فانها تتبع موصوفها وعلى حرف جار ومجرور في موضع نصب على الحال أي متطرفا مستوفزا فان الفاء عاطفة وان حرف شرط أصابه فعل ماض في موضع جزم لانه فعل الشرط والهاء مفعول وخبر فاعل واطمأن فعل ماض والفاعل مستتر به جار ومجرور متعلق باطمأن وقس على هذا بقية الآية وفيها قراءة غريبة وهي خسر الدنيا والآخرة بخفض الآخرة وتوجيهها ان خسر ليس فعلا مبنيا على الفتح بل هو وصف معرب بمنزلة فهم وفطن وهو منصوب على الحال ونظيره قراءة الاعرج خاسر الدنيا والآخرة الا ان هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل وذاك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به ثم قلت (فالاسم مايقبل أل

اذلا مدخل لهما فى ذلك وقوله يقبل أل أى مما يصلح لقبولها فلا ترد الاعلام والضمائر وأسماء الاشارة ونحو ذلك على أن العلامة لا يلزم انعكاسها (قوله أل) تعبيره بال خير من تعبير غيره بالتعريف لان الافعال قابلة له بطريق النقل للعلمية فى الجملة (تنبيه) آثر التعبير بالعلامة على الحد وان كان الحد أضبط لانه يطرد وينعكس والعلامة لا يلزم انعكاسها تسهيلا على المبتدى لان الحد يحتاج الى جنس وفصل وكونه جامعا مانعا مطردا منعكسا والجنس أما قريب وأما بعيد والفصل كذلك وغير ذلك وفى ذلك من العسر على المبتدى مالا يخفى وكذا يقال فى الفعل فيما سيأتى وقوله أل أى المعرفة كما هو المتبادر من الاطلاق وانما اختصت بالاسم حتى صح جعلها علامة يعرف بها قال البدر بن مالك لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم اه وكان مراده أن التعريف يتوقف على التوجه للشىء وملاحظته بالذات والفعل والحرف موضوعان لمعنى غير ملحوظ لذاته من حيث هو كذلك فلو لوحظ لذاته لم يكن معناهما فلا تدخله أداة التعريف ويعلم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم دلالة التعريف مطلقا ولو بالاضافة أو نيتها أو الاشارة أو الاضمار أو العلمية على الاسمية ففى ذكر أل تنبيه على جميع ذلك ويحتمل أن يراد بال مايشمل الزائدة والموصولة لانهما من خواص الاسماء ولا يرد أن الموصولة تدخل على الفعل لشذوذه والمراد دخول لاشذوذ فيه كما هو المتبادر من اطلاقه ولا أن الزائدة تدخل على الحرف كالتى فى الذى على رأى من زعمها حرفا لانه رأى مردود ويرد على جعل أل من علامات الاسم قوله صلى الله عليه وسلم اياك واللوّ فان اللوّ يفتح عمل الشيطان رواه ابن ماجه والجواب أن لو اسم علم على لفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعربت ووقعت اسما لان ومثل أل أم بدلها فى لغة حمير وقد يقال لا حاجة لذلك لان كل ماقبل أم قبل أل فليس لنا مايقبل أم دون أل ليحتاج لذلك والتعبير بال جار على القول بان المعرف أل أو الام وحدها أو الهمزة لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها والهمزة لا تفارقها (قوله أو النداء) عطف بأو دون الواو للاشارة الى عدم اجتماعهما فاو مانعة جمع بالنظر للكثير المشهور فلا يرد ما اجتمعا فيه المشار اليه بقول ابن مالك

ولاضطرار خص جمع ياوال * الا مع الله ومحكى الجمل

ويصح أن تكون مانعة خلو بالنظر للمسئلتين النادرتين وقدم أل على النداء لامتزاجها بالكلمة وصيرورتها كالجزء منها ومالها شدة امتزاج بالشىء مقدم على غيره بخلاف حرف النداء فانه قد ينفصل عن الكلمة كما فى قوله تعالى يوسف أعرض عن هذا وأخر العلامة الثالثة عنهما لانها أعم فيجبر العموم خللها والمراد بالنداء كون الكلمة مناداة أى مطلوبا اقبالها بحرف نائب مناب ادعو أى اقبال مدلولها فخرجت الامور الثلاثة التى ردها الشرح لانه لا يطلب اقبال مدلولها لانها ليست اسما وغير الاسماء لا يطلب اقبال مدلوله بحرف النداء وعلى جواب الشرح الاول يراد دخول حرف النداء على الاسم لفظا أو تقديرا كان ذلك الاسم ملفوظا به أو مقدرا والنداء بكسر النون ولا يجوز الضم لانه مصدر فاعل وهو الفعال بالكسر وذكر بعض انه يجوز كسر النون وفتحها مع المد والقصر لكن الكسر مع المد قياسى والثلاثة سماعية (واعلم) أن النداء حقيقة فى طلب الاقبال بصيغة مخصوصة ومجاز فى الصيغة المحصلة للاقبال ويطلق على كون الكلمة مناداة مجازا أيضا ويصح أن يراد هنا كل منهما ولا يرد على الثانى نحو يا ليتنا نرد لما ذكره المصنف من ان يا فيه للنداء والمنادى محذوف أو للتنبيه وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وانما اختص النداء بالاسم حتى صح جعله علامة عليه يعرف به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما لانه مخبر عنه فى المعنى وكان ينبغى الالتفات لمطلق مفعولية لا لخصوص النداء وأجيب بان المفعولية خفية على المبتدى بخلاف النداء وفيه تأمل (قوله أو الاسناد اليه) أى الحالة التى يعبر عنها بهذه العبارة يعنى لكون شىء أسند اليه والحاصل أن المسند اليه لا يكون الا اسما بمعنى أن الاسم المستعمل فى المعنى يكون مسندا اليه فى الكلام

أو النداء أو الاسناد اليه)

فى عداد الصحابة والفرزدق شاعر اسلامى لقى على بن أبى طالب وروى عنه وأبا هريرة والحسن بن على وابن عمر رضى الله عنهم توفى بالبصرة سنة عشر ومائة وقد ناهز مائة سنة وقد اختلف فى وجه تلقيبه بالفرزدق فقيل لان الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة لقب به لانه كان جهيم الوجه أى غليظه لانه كان أصابه جدرى فى وجهه ثم برىء منه فبقى وجهه جهيما وقيل غير ذلك (قوله ما أنت الخ) وقبله

يا أرغم الله أنفا أنت حامله * يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

الخ وبعده

أن الخصومة ليست فى أبيك ولا * فى معشر أنت منهم أيها الجعل

وهذه الابيات من بحر البسيط وسببها أن اعرابيا من بنى عذرة مدح عبد الملك بن مروان فأحسن فقال له عبد الملك هل تعرف أهجى بيت فى الاسلام فقال هو قول جرير

غض الطرف انك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

قال أصبت فهل تعرف أمدح بيت قيل فى الاسلام قال نعم قول جرير

ألستم خير من ركب المطايا * وأندى العالمين بطون راح

قال أحسنت فهل تعرف أرق بيت قيل فى الاسلام قال قول جرير

ان العيون التى فى طرفها حور * قتلننا ثم لم يحيين قتلانا

يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به * وهن أضعف خلق الله انسانا

قال أصبت قال فهل تعرف جريرا قال لا وانى الى رؤيته لمشتاق فقال هذا جرير وهذا الفرزدق وهذا الاخطل فأنشأ الاعرابى

فحيا الاله أبا عذرة * وأرغم أنفك يا أخطل

ووجه الفرزدق أتعس به * ودق خياشيمه الجندل

فأنشأ الفرزدق يقول يا أرغم الله الابيات والحكم الحاكم والحكومة مصدر حكم وهو ادراك النسبة والاصيل اسم فاعل من أصل بضم الصاد يقال أصل أصالة اذا كان له أصل يرجع اليه والاصل الحسب وقولهم لا أصل له ولا فصل الاصل الحسب والفصل اللسان والحسب ما يعد من مفاخر الآباء كالكرم والرأى مصدر رأى والرأى هو التفكر فى مبادى الامور والنظر فى عواقبها وعلم ما يؤل اليه من الخطأ والصواب والجدل شدة الخصومة * الاعراب مافية تميمية أو حجازية وأنت مبتدأ على الاول واسم ما على الثانى وموضعه رفع على كلا الحالين لكونه ضميرا وبالحكم خبر عن المبتدأ والباء زائدة وموضعه رفع أو خبر ما فهو فى موضع نصب والترضى أل موصولة بمعنى الذى صفة للحكم وترضى فعل مضارع مبنى للنائب صلته وحكومته نائب عن الفاعل ولا الاصيل معطوف على الحكم وكذا ذى الرأى والجدل (قوله ما أنت بالحكم الخ) ومثله * الى ربنا صوت الحمار اليجدع * ويجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أى سجنته وحبسته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه وأما اذا جعل من الجدع الذى هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى حكى الجوهرى فى التجديع بمعنى الحبس اعجام الدال (قوله قلت ذلك ضرورة الخ) خالف فى ذلك ابن مالك قال فى شرح التسهيل وعندى ان هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الاول يعنى البيت الذى ذكره المصنف فى الشرح من أن يقول ما أنت بالحكم المرضى حكومته ولتمكن قائل الثانى من أن يقول * الى ربنا صوت الحمار المجدع * لا يقال أنه غير متمكن من أن يقول ذلك لان حكومته مؤنث والمرضى مذكر وقال ابن الخباز لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكين لامرين الاول ان المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله كما فى طلع الشمس والثانى أن حكومته مصدر حكم فمعناه الحدث وهو مذكر فالتذكير نظر للمعنى وحاصل ما قاله ابن مالك أن الضرورة ما ليس

ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
قلت ذلك ضرورة قبيحة حتى قال الجرجانى

للشاعر عنه مندوحة وهو غير مرضى لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التى يمكن أداء المقصود بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وأمكننا فى كل ما يدعى أنه ضرورة أن يدعى انه أمر اختيارى لتمكن الشاعر أن يقول غير تلك العبارة وتغيير تركيب آخر يتم الوزن به سهل على من له محاولة النظم فالمعول عليه ان الضرورة ما لم يوجدا فى الشعر كان له مندوحة أم لا (قوله مامعناه) أى كلا مامعناه اشارة الى انه لم ينقل العبارة بحروفها (قوله باجماع) فيه تعريض بالرد على ابن مالك الذى خالفه فيه (قوله انه لا ينقاس) فيه اشارة الى عدم القياس عليه لأنه فاسد لان الحكم على البدوى بالخطأ لا سبيل (قوله الثانية النداء) بكسر النون وضمها ممدود ومقصور الا أن الكسر مع المد قياسى والثلاثة سماعية لا خطأ خلافا للفيشى وأما الندى بالفتح فهو الكرم قال الشاعر

سألت الندى هل أنت حر فقال لا * ولكننى عبد ليحيى بن خالد

فقلت شراء قال لا بل وراثة * توارثنى من والد بعد والد

(قوله يا أيها النبى) يا حرف نداء وأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب والنبى نعت لاى على اللفظ وهو المقصود بالنداء (قوله يالوط) سمى بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم تعلق به (قوله أصلواتك تأمرك) الهمزة فيه للتهكم والاستهزاء وذلك ان شعيبا كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الآية الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام (قوله فان قلت فما تصنع الخ) هذا الاشكال ينبنى على أن النداء هو الدعاء بيا أو احد أخواتها وعلى تفسيره بالصيغة المحصلة للطلب أما لو فسر النداء بكون الكلمة مطلوبا اقبالها بحرف نائب مناب أدعو فلا يرد عليه دخول يا على فعل أو حرف وجواب المصنف بانها للتنبيه أو داخلة على اسم محذوف غير صحيح لان التأويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان ما دخلت عليه يا فى مثل ذلك ليس اسما ونحن نخاطب بها من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم (قوله فى قوله تعالى) أى قول الله وجاز الاضمار بناء على شهر الكلام للمحكى له فان قيل قد اشتهر فى جميع الكتب مثل هذه العبارات فيقال كقوله وكقولها أى الشاعر والشاعرة ولم يشتهر بل جهل القائل به يعنى فالجواب هذا لا يدفع جواز الاضمار نظر الشهرة القائل كما ظنه المولى سعد الدين فى شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير للقائل لدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكى مشهور النسب اليه بحيث يتبادر الذهن الى معرفة قائلة فيجوز الاضمار بناء على هذا (قوله ياهؤلاء) يا حرف نداء وهؤلاء منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلى (قوله ياقوم) قوم منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله يارب كاسية الخ) المنادى محذوف وكاسية مبتدأ وفى الدنيا صفته وعارية أما بالرفع خبره أو الخبر الظرف أعنى فى الدنيا وعارية خبر بعد خبر أو صفة أو بدل على المحل أى محل كاسية فانه مرفوع وأما بالجر صفة أو بدلا على اللفظ أو برب محذوفة وأما بالنصب على الحال من الضمير فى الخبر أعنى فى الدنيا وهى حال منتظرة مسوقة للتخويف والتقليل لا يناسبه فلذا جعلت رب للتكثير اه حفنى على الاشمونى (قوله الاسناد) هو لغة الالصاق يقال أسندت ظهرى الى الحائط أى ألصقته واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله ان يسند اليه الخ) يرد عليه هذا يوم ينفع الصادقين فان قوله يوم أسند اليه الجملة بعده لان يوم مضاف للجملة (قوله والاسناد اليه) أى الى اللفظ أو الشىء وليس الضمير راجعا للاسم للزوم الدور وانما اختص الاسم بالاسناد اليه لان الفعل وضع للحدث مع نسبته الى فاعل معنى فلا يكون الا مسندا فلو أسند اليه لزم خلاف وضعه وقوله أن يسند الاولى أن يضم ليسلم من الدور (قوله سواء كان الخ) سواء خبر مقدم وكان الخ فى تأويل مصدر مبتدأ أى

مامعناه ان استعمال مثل ذلك فى النثر خطأ باجماع أى أنه لا يقاس عليه وأل فى ذلك اسم موصول بمعنى الذى * الثانية) النداء نحو يا أيها النبى يانوح اهبط يالوط انا رسل ربك ياهود ماجئتنا ببينة ياصالح ائتنا ياشعيب أصلواتك تأمرك فكل من هذه الالفاظ التى دخلت عليها يا اسم وهكذا كل منادى فان قلت فما تصنع فى قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا لله فانه يقف على ألا يا ويبتدىء باسجدوا بالامر وقوله تعالى ياليتنا نرد وقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة فدخل حرف النداء فيهن على ما ليس باسم قلت اختلف فى ذلك ونحوه على مذهبين أحدهما أن المنادى محذوف أى ياهؤلاء اسجدوا وياقوم ليتنا نرد ويا قوم رب كاسية فى الدنيا والثانى أن يا فيهن للتنبيه لا للنداء * الثالثة الاسناد اليه وهو أن يسند اليه ما تتم به الفائدة سواء كان ذلك المسند فعلا أو اسما أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد اسم مسند اليه والاسم نحو زيد أخوك فالاخ مسند وزيد اسم مسند اليه والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند الى التاء وقام والتاء جملة مسندة الى أنا فان قلت فما تصنع فى اسناد خبر الى

كون المسند فعلا أو اسما أو جملة مستو وقيل ان الهمزة المحذوفة شرطية وكان فعلها وسواء خبر المحذوف والجملة جواب الشرط أى ان كان ذلك الخ فالامر سواء أى مستوية وجعل الجملة جواب الشرط على مذهب الكوفى الذى يقدم جواب الشرط (قوله تسمع الخ) المعيدى تصغير معدى منسوب الى معد وانما خففت استثقالا للجمع بين الياء والدال المشددتين مع ياء التصغير يضرب للرجل الذى له صيت وذكر فى الناس فاذا رايته ازدريت مرآه اه قال ابن السكيت تسمع بالمعيدى لأن تراه ومعناه اسمع بالمعيدى ولا تراه (قوله قلت تسمع الخ) هذا اذا لم يرد بتسمع الحدث واذا أريد بتسمع الحدث صح وقوعه مبتدأ بدون تقدير أن واعرابه تسمع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالضمة القائمة بصورة الفعل الاصلية لأجل التجرد قرره شيخنا العدوى فان قلت قد أسند الى الجملة فى قول العرب زعموا مطية الكذب وفى الحديث لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قلت المعنى فى أول هذا اللفظ مطية الكذب أى يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكى كما يركب الرجل فى سيره الى بلد مطية ليقضى عليها حاجته وفى الثانى هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أى كالكنز فى نفاسته وصيانته عن أعين الناس واختص كون الشىء مسندا اليه بالاسم حتى صلح جعله علامة لان المسند اليه مخبر عنه اما فى الحال أو فى الاصل ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختصت التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم ونحو ضربت وضربا وضربوا فالتثنية والجمع والتأنيث فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى قوله يا ما أميلح غزلانا راجع للمفعول المتعجب منه أى هن مليحات وأما قوله رب ارجعون فهو على تأويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى وقول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه أى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى ليس بتثنية اذ التثنية تضم مفردا الى مثله فى اللفظ وغيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله أو أكثر فى اللفظ وغيره فى المعنى وأرجعون واضرب بمعنى التكرير كما ذكرناه والتكرير ضم الشىء الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأكيد والتقرير انظر الفيشى وقد ختم المصنف المسئلة بقوله انما صنعوا الخ كما التزم ذلك أول الكتاب ولذلك فصلها عما قبلها بقوله وكذلك ما فى قوله الخ (قوله والفعل اما ماض) أصله ماضى كقاضى بتحريك يائه منونة على وزن فاعل حذفت حركة الياء للخفة فصار ماضين فالتقى ساكنان الياء الساكنة والتنوين حذفت الياء التى هى لام الكلمة لكونها حرف علة دون التنوين لانه حرف صحيح فصار ماض بوزن فاع وأل فيه للعهد الذكرى وقوله والفعل الخ هذا تقسيم له باعتبار زمانه لا باعتبار التجرد والزيادة وغيرهما ولا باعتبار الصيغة وهو تقسيمه للفعل الاصطلاحى وأما اللغوى فأفراده لا تنحصر (واعلم) أن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا وعلى الزمان والمكان التزاما وقيل مطابقة قاله محشى البجائى وسكت عن النسبة مع أنه يدل عليها أيضا (قوله أما ماض الخ) هذه مانعة جمع وخلو (قوله وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة) أى قول يقبل بالنظر الى أصله تاء التأنيث الساكنة وضعا وان تحركت لعارض كالتقاء الساكنين فى نحو قالت امرأة فرعون وهى الدالة على تأنيث مرفوع ما اتصلت به فلا يرد نحو أفعال التعجب والاستثناء وحبذا فى المدح وكفى فى نحو كفى بهند مما لا تدخله التاء المذكورة لالتزام العرب تذكير فاعلها لان هذه الافعال بالنظر لاصلها تقبل التاء المذكورة لكن طرأ لها أن التزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء واقتصر على تاء التأنيث الساكنة لانها أنفع العلامات اذ بها تعرف فعلية نعم وبئس لانهما لا يقبلان الا الساكنة ويرد عليه تبارك فان ابن مالك نص على انه لا يقبل تاء التأنيث الساكنة فكان الاولى ان يقول أو تاء الفاعل فيدخل وقال بعضهم والصحيح انه يقبل التاءين فيقال تباركت يا الله وتباركت أسماء الله وخرج بتاء التأنيث تاء ربت وثمت على لغة اسكانهما فان المراد بتاء التأنيث الدالة

تسمع فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه مع أن تسمع فعل بالاتفاق قلت تسمع على اضمار أن والمعنى أن تسمع والذى حسن حذف أن الاولى ثبوت أن الثانية وقد روى أن تسمع بثبوت أن على الاصل وان الفعل فى تأويل مصدر أى سماعك فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن الاسم وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ما فى قوله تعالى قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة ما عندكم ينفد وما عند الله باق ألا ترى انها قد أسند اليها الاخيرية فى الآية الاولى والنفاد فى الآية الثانية والبقاء فى الثالثة فلهذا احكم بانها فيهن اسم موصول بمعنى الذى وكذلك ما فى قوله تعالى ما صنعوا كيد ساحر هى موصولة بمعنى الذى وصنعوا صلة والعائد محذوف أى ان الذى صنعوه وكيد خبر ويجوز أن تقدرها موصولا حرفيا فتكون هى وصلتها فى تأويل المصدر ولا تحتاج حينئذ الى تقدير عائد وليس لك أن تقدرها حرفا كافا مثله فى قوله تعالى انما الله اله واحد لان ذلك يوجب نصب كيد على انه مفعول صنعوا ثم قلت * (والفعل اما ماض وهو ما يقبل تاء التأنيث الساكنة

على تأنيث المسند اليه لا الدالة على تأنيث الكلمة وخرج أيضا تاء التأنيث التى تقلب هاء فى الوقف وقولهم فى قالت اخرج عليهن انها حركة نقل فيه نظر لان همزة الوصل لا تنقل وهمزة اخرج وصل فحركة النقل مثل قالت أمة وتعبيره بيقبل شامل لما يقبل بالفعل ولما يصلح للقبول والمراد يقبل باعتبار ماصدقاته (قوله كقامت) لو قال كقام كان أولى لانه الذى يقبل التاء لا كقامت لان القبول يزول بحصول المقبول وقد يقال انه مثال للتاء لا لما يقبلها أى كالتاء من قامت أو كتاء قامت أو مثال لما قبل بالفعل لا لما يصلح للقبول فلا يرد ماعساه أن يقال القبول يزول بحصول المقبول (قوله ومنه) أى من الفعل الماضى (قوله أو أمر) أى اصطلاحا وقوله مادل على الطلب أى لغة فلا دور واعلم أن الامر له زمن حالى من حيث الانشاء وزمن استقبالى من حيث الصيغة (قوله وهو مادل) أى قول دل بحسب الوضع بصيغته على الطلب لحدث مع قبول اتصال ياء المخاطبة به كاضرب واترك كذا وكف عنه وان استعملت فى نحو الاباحة بقرينة لدلالتها على الطلب بصيغتها فخرج نحو تقومين خبر العدم دلالته على الطلب ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله وان قبل التاء ودل على الطلب بدليل جزم المضارع فى جوابه اذ ليست دلالته بالوضع فقيد الوضع يفيد كلا من الامرين الاحتراز والتعميم وان كان المقصود به الاستغناء عن الاحتراز به بقيد الصيغة انما هو الثانى (٧) اذا دخل مادل على لاباحة بقرينة ونحو لتضرب وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع اذ دلالته ليست بالصيغة بل بواسطة اللام ونحو تزال ودراك بمعنى انزل وادرك وان دل على الطلب بالوضع لا يقبل ياء المخاطبة وكذا نحو كلا بمعنى انته وان دل بالوضع اذ لا يقبل ماذكر على أنه يمنع دلالتها على الطلب بل معناها الردع والزجر ونحو ضر بازيدا بمعنى اضرب زيدا وان دل على الطلب كذلك لكن لا بالصيغة ومن هنا ظهر أن الدال على الطلب اذا لم يقبل الياء لا ينحصر فى اسم الفعل لشموله ضر بازيدا بمعنى الامر فانه دال بنفسه أى بغير واسطة على الطلب لكن لا بالوضع ﴿ تنبيه ﴾ انما قال مع قبول ياء المخاطبة ولم يقل ياء المتكلم لدخولها الكلام الثلاث ولم يذكر نون التوكيد للاختصار (قوله كقومى) مثال لما قبل بالفعل مع ارشاد المبتدى الى كيفية الادخال فلا يقال الاولى كقم (قوله ومنه) أى ومن فعل الامر هات وتعال وسكت عن هلم لان مراده المختلف فيه بين العلماء لا بين العرب (قوله أو مضارع) من المضارعة أى المشابهة لمشابهته للاسم فى الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء وفى الحركات والسكنات ولهذا الشبه أعرب دون أخويه ورده ابن مالك بانه غير تام فى نفسه وبتقدير تمامه لا يفيد المطلوب أما كونه غير تام فلان الماضى يقبل الابهام والتخصيص تقول ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا أدخلت قد تخصص ولان الاسم والماضى يشتركان فى قبول اللام اذا وقع جوابا للو ولان الموافقة فى الحركات والسكنات لا تطرد فى جميع جزئيات المضارع لانه منقوض بيفرح وفرح اسم فاعل ولو سلم فالماضى يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى لاعرابه تواردالمعانى المختلفة عليه كالاسم وأما كونه غير مفيد للمطلوب فلان تلك الامور الاربعة ليست هى السبب فى اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى المضارع اعرابه وشرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم ولا يقال انه من قياس الشبه وهو الجمع بين الاصل والفرع بوصف مع الاعتراف بان هذا الوصف ليس علة الحكم بخلاف قياس العلة فانه جمع بما هو علة الحكم لانا نقول لا يصار لقياس الشبه مع امكان قياس العلة وهو ماجمع فيه بالمناسب له بالذات والمناسب توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب نحو ما أحسن زيدا فانه يحتمل التعجب ويحتمل النفى ويحتمل الاستفهام فعلى الاول أحسن مبنى على الفتح وفاعله ضمير وزيدا مفعول وعلى الثانى فزيد فاعل وعلى وعلى الثالث زيد مجرور وأحسن مرفوع وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن يتوارد عليه معان (قوله وهو مايقبل لم) أى قول يقبل لم ويصح

كقامت وقعدت ومنه نعم وبئس وعسى وليس أو أمر وهو مادل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة كقومى ومنه هات وتعال أو مضارع وهو مايقبل لم كلم يقم

(٧) هكذا هذه العبادة بالأصل وليس المراد بها واضحا فليتأمل اه مصححه

دخولها عليه وآثرها على غيرها لانها أشهر عواملة ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه كما قاله الرضي فان قلت فى تعريف المضارع بما ذكره دور لان معرفة المضارع متوقفة على قبول لم وصحة دخولها متوقف على معرفة المضارع قلت المراد بصحة دخولها عليه استقامة المعنى وعدم الامتناع لغة ولا خفاءا مكان معرفة ذلك بدون معرفة أن ما دخلت عليه مضارع وقوله ما يقبل لم أى بحسب ما صدقه (قوله وافتتاحه بحرف الخ) جملة من مبتدأ وهو افتتاح وخبر وهو بحرف الخ ومعنى نأيت بعدت وقد يعبر بنأى ثم يحتمل انه عطف على يقبل فيكون من علامات المضارع وتقييد الحروف بالمعانى المخصوصة ويحتمل أن يكون مستأنفا وليس القصد من قوله وافتتاحه الخ تعريف المضارع به لانا وجدناها تدخل فى أول الماضى نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ونرنأت الشيب اذا خضبته بالنرنأ بضم الياء وفتح الراء وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل ويقال بالمد أيضا وهو الحناء بالمد وانما العمدة فى تعريف المضارع دخول لم فان قلت يدفعه انها بالمعانى التى ذكروها لا تدخل على الماضى قلت انها ذكرت فى المتن غير مقيدة بالمعانى المخصوصة ولا يقال ان حروف نأيت صارت فى الاصطلاح اسما لذات المعانى المخصوصة فلا يحتاج للتقييد لانا نقول قد يجهل الطالب ذلك والمعانى المخصوصة كون الهمزة للمتكلم وحده والنون للمعظم نفسه أو معه غيره والياء للغائب نحو يقوم زيد أو الزيدان أو الزيدون أو يقمن النسوة والتاء للمخاطب أو المخاطبة أو لمثنيهما أو جمعهما أو للغائبة نحو هى تقوم أو للغائبتين نحو الهندان تقومان (تنبيه) انما زادوا أحرف نأيت للفرق بين المضارع والماضى وخصت بالمضارع لأنه مؤخر فى الزمان عن الماضى فالماضى أصل والمضارع فرع وعدم الزيادة أصل والزيادة فرع فأعطى الاصل الاصل والفرع الفرع وانما خصوا تلك الاحرف بالزيادة دون غيرها لان الزيادة فيها ثقل وهم محتاجون الى حروف تزاد فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم أما بنفسها أو بأحد بعاضها أعنى الحركات الثلاث فزادوا وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرجها قريب من مخرج الالف وأعطوا الهمزة للمتكلم لانه مقدم والهمزة مخرجها مقدم على مخرج الواو والياء لكونها من أقصى الحلق ثم قلبوا الواو تاء لانه يؤدى زيادتها الى الثقل لاسيما فى مثل وو وجل بالعطف وقلبها تاء كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها تاء وأعطوها المخاطب لانه مؤخر عنه بمعنى ان الكلام ينتهى اليه والواو منتهى مخرج الهمزة وأتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين وحينئذ وان التبس بالمخاطب أو المخاطبين لكنه أسهل ويوجد الفرق بالواو والنون نحو يضربون ويضربن ولما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده أو معه غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما فى المضارع فزادوا النون لانها تشبه حروف المد واللين فى الخفاء والغنة (قوله مضموم) بالجر نعت لحرف ويصح رفعه وكذا قوله مفتوح وقوله مضموم الخ اعترض بانه لا وجه لذكر هذه المسئلة فى هذا الفن اذ البحث عن أوائل الكلمة وعن وسطها من وظيفة أهل التصريف أما النحاة فنظرهم مقصور على أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء وقد يجاب بان ذكرها على سبيل الاستطراد أعنى ذكر الشىء فى غير محله لمناسبة والمناسبة هنا ارشاد الطالب الى كيفية النطق بأول الفعل اذ الخطأ فى الابتداء أشد قبحا من غيره فالاعتناء به أهم وبهذا ظهر وجه اختصاص التعرض لاول الفعل دون وسطه مثلا ومع ذلك فلم يجر على طريقة أهل التصريف القائلين بان الثلاثى ما كانت حروفه الاصلية ثلاثة والرباعى ما كانت حروفه الاصلية أربعة بل تسمح فأطلق الرباعى على ما كان أربعة أحرف سواء كانت كلها أصولا أم لا (قوله ان كان الماضى رباعيا) منسوب الى أربعة على غير قياس ويكون رباعيا فى أربعة أبواب التفعيل والمفاعلة والتفعل والتفاعل والمراد بالرباعى ولو تقديرا فيدخل اسطاع واهراق لانهما على أربعة أحرف تقديرا اذ أصلهما أطاع وأراق فلذا ضم أول المضارع منهما

وافتتاحه بحرف من نأيت منضموم ان كان الماضى رباعيا كادحرج وأجيب

(قوله مفتوح فى غيره) يدخل فيه الخماسى ولو تقديرا نحو خصم وقتل فانهما على خمسة أحرف تقديرا اذ أصلهما اختصم واقتتل نقلت حركة التاء من اختصم الى الخاء فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها لانها انما أتى بها للتوصل بالنطق بالساكن وقلبت التاء صادا وأدغمت فى الصاد فصار خصم ونقلت حركة التاء من اقتتل فسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت فى التاء فصار قتل فلذا فتح أول المضارع منهما و يستثنى من قوله مفتوح فى غيره اخال فان الافصح كسر الهمزة مع ان ماضيه على ثلاثة أحرف وانما ضم فيما ماضيه رباعي لانه لو فتح فى مضارع الافعال مع حذف الهمزة منه ولم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة أصول لم يعلم مضارع المجرد ككرم بفتح الراء وغيره وان لم يستعمل أو مضارع المزيد فيه وهو أكرم فحذفت همزته ثم حمل عليه المضارع كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف وهو بقية الابواب الاربعة وان لم يحصل الباس فانه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال مضارعه على الحرف المزيد وانما لم يفتح حرف المضارعة فيما ماضيه رباعى من الابواب الثلاثة لعدم المحذور ثم يحمل عليه مضارع الافعال بان حمل الاقل على الاكثر أولى لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس وانما فتح فى غير الرباعى لان الاصل هو الفتح لخفته وانما لم يعكس فيفتح فيما ماضيه رباعى ويضم فى غيره لان أبواب الاول أقل من أبواب الثانى والضم أثقل من الفتح فاختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر لاجل التعادل بينهما وما ذكره من الفتح فى الثانى هو اللغة المشهورة وهى لغة الحجازيين وغيرهم يكسر مطلقا نحو وجل فيقال يوجل فقلبت الواو ياء ويكسره ما لم يكن ياء وأما قراءة شعبة امن لا يهدى بكسر الياء والهاء فذلك اتباع بشرط كسر ثانى الماضى نحو علم فيقال فيه مضارعه يعلم انظر فيشى (قوله الفعل ثلاثة) كذا فى بعض النسخ وهو على تقدير مضاف امافى الاول أو الثانى أى أنواع الفعل الخ كما فى بعض النسخ أو الفعل ذو ثلاثة واعترض على التعبير بأنواع بان الكلمة تحتها أنواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف فاذا كان الفعل نوعا كان ما تحته أصنافا لا أنواعا الا أن يراد الانواع اللغوية والانواع والاصناف لغة بمعنى واحد تأمل

ومفتوح فى غيره كاضرب واستخرج) وأقول أنواع الفعل ثلاثة ماض وأمر ومضارع لكل منها علامة تدل عليه فعلامة الماضى

(قوله أنواع الفعل الخ) وجه الحصر ان الفعل ان تلفظ به بعد وقوعه وانقضائه فهو الماضى وان قارن بعض وجوده فهو الحال أو تقدم التلفظ به على الفعل فهو الاستقبال وقال تعالى له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك فالاول المستقبل والثانى الماضى والثالث الحال قال زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى

(قوله ثلاثة عند جمهور البصريين) أما الكوفيون والاخفش فهو عندهم قسمان فقط والامر مقتطع من المضارع فاصل اضرب ليضرب واعرابه عندهم اضرب فعل مقتطع من المضارع مجزوم بلام الامر

(قوله ماض وأمر الخ) بدل من ثلاثة أو خبر مبتدأ محذوف أى أحدها ماض أو مبتدأ خبره محذوف أى منها ماض الخ وعلى كل فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومضارع وأمر بالرفع معطوفان عليه أو خبر مبتدأين محذوفين أى ثانيها أمر وثالثها مضارع أو مبتدأين لخبرين محذوفين أى منها أمر ومنها مضارع (قوله ماض وأمر ومضارع) هكذا فى بعض النسخ كتركيب المصنف وفى بعض النسخ ماض ومضارع وأمر وتوجيه تلك النسخة الاقتداء بقوله تعالى انما قولنا لشئ اذا أردناه أن نقول له كن فقدم فى الآية اردناه وهو ماض وثنى بنقول وهو مضارع وثلث بقوله كن وهو أمر وأما وجه ترتيب المتن فاشار له الفيشى بقوله ان المزيد والمشترك حقه التأخير عن المجرد والنص والمضارع مشترك وملازم للزيادة وتجرد الماضى أكثر من تجرد الامر ومنهم من يقدم الامر ثم المضارع ثم الماضى مراعاة لترتيب أزمنتها فى الخارج اذ كل الافعال مستقبلة قبل وجودها ثم توجد فتكون حالا ثم تنقضى فتكون ماضية (قوله فعلامة الماضى الخ) اقتصر على علامته ولم يذكر حده تسهيلا على المبتدى وحده فعل دل بحسب الوضع على حدث مقترن بماض والمراد بالاقتران

الاسطحاب فى الوضع لهما فساوى قول بعضهم مادل على حدث وزمان فلا يرد عليه انه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل والمراد بالماضى فى الحد الحين المنقضى كما هو المعنى اللغوى فلا يقال أخذ المعرف فى التعريف وهو دور ولا يرد على التعريف يضرب من قولك لم يضرب ولما يضرب أى لا يقال التعريف غير مانع لدخول ذلك فيه لان دلالته على الزمان الماضى عارض نشأ من لم وكذا لا يشكل بلفظ الماضى لانه ليس بفعل فلا يصدق عليه تعريف الفعل أما اذا أريد به الزمان فظاهر أنه لم يدل على حدث مقترن بزمان ولا يرد على التعريف أيضا الماضى المستعمل فى المستقبل للانشاء كبعت أو عند الاشارة للقطع بالوقوع كأتى أمر الله أو غير ذلك لان ذلك عارض والكلام فى أصل الوضع (قوله تاء التأنيث) أى دخولها أو قبولها ولا يرد عليه أفعال التعجب والاستثناء وحبذا فى المدح وكفى فى نحو قولهم كفى بهند مما لا تدخله التاء المذكورة لالتزام العرب تذكير فاعلها ولان العلامة لا يجب انعكاسها فان قيل التمييز بالعلامة رسم والرسم كالحد يجب انعكاسه قلت ذهب المتقدمون الى عدم الوجوب لانهم جوزوا التعريف بالاخص (قوله الساكنة) صفة لتاء التأنيث كما هو ظاهر (قوله ومنه قول الشاعر ألمت فحيت الخ) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها حذفه وقد تركه فى الشواهد وقوله ومنه أى من الماضى القابل للتاء قول الشاعر وهو جعفر بن علبة الحارثى من شعراء الحماسة قال هذا البيت وما قبله حين أخرج من السجن للقتل وقبله

هواى مع الركب اليمانين مصعد * جنيب وجثمانى بمكة موثق
عجبت لمسراها وأنى تخلصت * الىّ وباب السجن دونى مغلق
ألمت فحيت ثم قامت فودّعت * فلما تولت كادت النفس تزهق

وقوله هو اى أى مهوى والمصعد الذاهب فى الاوض والجنيب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب والشاهد فى الافعال الستة الا أنه كسر تاء كادت لالتقاء الساكنين فهو عارض (قوله وبذلك) أى بما ذكر من قبول تاء التأنيث ولو قال وبتلك لكان أوضح (قوله كما قال ابن السراج) راجع للنفى وهو قوله حرفين وكذا قوله كما قال الفارسى راجع للنفى وهو قوله كما يقول الفراء وانما عبر بيقول فى جانب الفراء بخلاف ما قبله فعبر بقال للتفنن وقوله كما قال الفارسى أى فى أحد قوليه كما رأيته بهامش (قوله وبذلك استدل الخ) هذا الاستدلال لا يتم فى ليس لان التاء المذكورة هى التاء الدالة على تأنيث الفاعل والتاء اللاحقة لليس ليست كذلك لان مرفوعه التى دلت التاء على تأنيثه ليس فاعلا لمعناه لان معناه النفى ومرفوعه لم ينف (قوله كما قال ابن السراج وثعلب فى عسى وكما قال الفارسى فى ليس) لعدم تصرفهما وعدم دلالتهما على الحدث والزمان ودلالتهما على معنى فى غيرهما وهو النفى والرجاء وأجيب بمنع الاول ولو سلم فعدم دلالتهما على ذلك عارض وبان توقف افادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما انما هو لشبههما بالحرف فى عدم التصرف فلما شابهاه أعطيا حكمه فى التوقف لان بعض الكلمات قد يعطى حكم بعض آخر لمشابهة بينهما كالمضارع وبان عدم التصرف لا يقتضى الحرفية (قوله وعلى ان نعم الخ) عطف على قوله على ان عسى أى وبها استدل على ان نعم وبئس ليستا اسما كما يقول الفراء ومن وافقه وهو قول أكثر الكوفيين مخالفين للبصريين والكسائى مستدلين بدخول الجار عليهما فى نحو قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير وقول الراجز

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

وأجيب عن الاولين بان الجار داخل على محذوف تقديره ما هى بولد مقول فيها نعم الولد ونعم السير على مقول فيه بئس العير وعن الثالث بحمله على انه جعل نعم اسما أضيف الى طير وحكى لفظه الذى كان عليه قبل عروض

تاء التأنيث الساكنة كقامت وقعدت ومنه قول الشاعر
ألمت فحيت ثم قامت فودعت
فلما تولت كادت النفس تزهق
وبذلك استدل على ان عسى وليس ليسا حرفين كما قال ابن السراج وثعلب فى عسى وكما قال الفارسي فى ليس وعلى ان نعم ليست اسما كما يقول الفراء ومن وافقه

الاسمية وقوله باكر أى سريع من بكرت أي أسرعت فى أى وقت كان وقوله بنعم بدل من بخير وهو مضاف الى طير قال بعضهم وما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم أما بدلا أو عطف بيان فالمعنى الممدوح الرجل زيد ويبقى الكلام فى نعم رجلا زيد ويحتمل ان يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال ثم ان قياس ماذكر فى نعم الرجل ان الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهي بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر وعلى فرض الرفع فهو مقطوع ويقال فى قولهم بنعم طير ان جر طير انه بدل من نعم وتبدل النكرة من المعرفة (قوله بل هى أفعال الخ) اضراب عن قوله ليسا حرفين وقوله ليسا اسمين وهو اضراب انتقالى لا ابطالى (قوله لاتصال الخ) علة لقوله أفعال ماضية والاستدلال السابق على نفى غير الفعل الماضى وهذا استدلال على الفعل الماضى فلا تكرار (قوله بها) أى بالافعال الاربعة وقوله ليست هنذ ظالمة مثال لليس وقوله فعست ان تفلح مثال لعسى والحديث مثال لنعم وكذا الشعر وترك مثال بئس وهو قوله عليه الصلاة والسلام اللهم انى أعوذ بك من الجوع فانه بئس الضجيع وأعوذ بك من الخيانة فانها بئست البطانة والشاهد فى بئست (قوله فبها ونعمت) أى فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء فحذف التمييز والمخصوص وفى البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم الضمير حينئذ لانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء كالتاء فى الحديث وفى كلام ابن عصفور لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما للفاعل هل ذلك جملة حالية أو سمى بها الممدوح أو المذموم محكيا كما تحكى جملة تأبط شرا فيكون نعم الرجل اسما مفردا ذهب البصريون الى الاول والكسائى الى الثانى ووافقه الفراء على خروجها عن حكم الجمل الا أنه قال هذه الجملة صفة لموصوف محذوف أقيمت مقام موصوفها فرفعت ما بعدها كما ترفعه لو قلت الممدوح زيد انتهى ابن قاسم على القطر وجعل الوضوء رخصة بالنظر للغسل وقوله فبها ونعمت وتمام الحديث ومن اغتسل فالغسل أفضل وقال الحفنى على الاشمونى قوله فبها ونعمت أى فبالطريقة المحمدية من الاقتصار على الوضوء أخذ ونعمت الطريقة الوضوء انتهى (قوله نعمت جزاء الخ) نعم فعل جامد لانشاء المدح غير متصرف لكونه لزم انشاء المدح على سبيل المبالغة فنقل عما وضع له من الدلالة على الماضى وصار للانشاء فهى منقولة من قولك نعم الرجل اذا أصاب نعمة والمتقين جمع متق والمتقى اسم فاعل من وقاه فاتقى والتقوى لغة قلة الكلام والحاجز بين الشيئين وأتت التقوى فى القرآن لمعان الايمان كقوله تعالى وألزمهم كلمة التقوى والتوبة كقوله تعالى ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا والطاعة كقوله تعالى أن أنذروا أنه لا اله الا أنا فاتقون ولترك المعاصى كقوله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها واتقوا الله والاخلاص كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب والخشية كقوله تعالى اعبدوا الله واتقوه واصطلاحا التحرز بطاعة الله تعالى عن مخالفته وامتثال أمر الله تعالى واجتناب نواهيه وهى ترك الصغائر والكبائر (قوله الجنة) هى لغة البستان وهو اسم لشجر ذى ساق قد التفت أشجاره وأدركت ثماره فان حسن مع ذلك تصفيفه واعتدل على السواء يسمى حديقة والتحديق الاستدارة وهى مشتقة من الاجتنان وهو الاستتار لانها تستر من دخلها ومنه الجنين والجن لاستتارهما ومنه الصوم جنة لستره ذنوب صاحبه والترس جنة لستره لصاحبه وفى اصطلاح العلماء دار الثواب فى الآخرة (قوله دار) الدار المحل يجمع البناء والعرصة ويجمع على دور وهو غير مطرد عند سيبويه وديار وأصل دار دور تحرك حرف العلة وانفتح ماقبله قلب ألفا (قوله الامانى) جمع أمنية وتخفيف الياء جائز وأصل أمنية أمنوية بوزن أفعولة فقلبوا الواو ياء وأدغمت ثم أبدلت الضمة كسرة (قوله والمنى) بضم الميم مايتمناه الانسان من السرور والمنة بكسر الميم أى المنحة والفضل لما أنه تعالى تفضل على عباده * الاعراب نعم فعل مدح عند جميع البصريين

بل هى افعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها وذلك كقولك ليست هنذ ظالمة فعست ان تفلح وقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وقول الشاعر نعمت جزاء المتقين الجنة دار الامانى والمنى والمنه

والكسائى من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث وجزاء فاعل والمتقين مضاف اليه وفاعل نعم اذا كان ظاهرا لابد أن يكون معرفا بأل الجنسية أو معرفا بالعهدية أو مضافا والجنة هو المخصوص ويحتمل ان جزاء هو المخصوص والجنة فاعله ويجوز تقديم المخصوص ودار خبر مبتدا محذوف تقديره هى والامانى مضاف اليه وما بعده معطوف عليه والمنة مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوزن والشاهد فى البيت كون نعم فعلا ماضيا بسبب دخول تاء التأنيث الساكنة عليها (قوله واحترزت بالساكنة) لم يقل واحترزت بتاء التأنيث لانه لا يحترز له (قوله فانها خاصة بالاسماء) دخول الباء على المقصور عليه كما هنا صحيح وان كان الاكثر دخولها على المقصور والقصر أى بالاضافة الى الفعل كان قصر الساكنة على الفعل اضافى أى بالاضافة الى الاسم لدخول المتحركة والساكنة فى الحرف كثمت وربت وثمت وربت (قوله وعلامة الامر الخ) وهو لغة ضد النهى وجمعه أمور وحده عرفا مادل بحسب الوضع بصيغته على حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث فى زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل أريد به معنى آخر من معانيه المجازية وقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فانه للطلب بدليل جزم يغفر لكم لا بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع فليست دلالته بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهى وخرج بقيد الطلب ماقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وتقعدين ياهند وخرج أفعل فى التعجب لانه يدل على الطلب لا بالوضع على الصحيح وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك ونزال وصه فانها لا تقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضرب زيدا لانه لا يقبل الياء ولا النون ويخرج أيضا بقيد الوضع وكذا نحو كلا بمعنى انته لانه لا يقبل الياء ولا النون (تنبيه) الامر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمانه مستقبل ولا بانه حال فزمانه مستقبل باعتبار الحدث المأمور بايقاعه فيه لان المقصود به حصول مالم يحصل أو دوام ماحصل نحو ياأيها الذين آمنوا آمنوا وحال باعتبار الانشاء (قوله ياء المخاطبة) لم يقل وقبل ياء الفاعل فانها ليست مختصة به كقولك مربى أخى فأكرمنى (قوله ومنه) أى من فعل الامر على الصحيح وسيأتى مقابله فى الشارح ومن الامر قول الشاعر

ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء

اعرابه أن فعل أمر مبنى على حذف النون وأصله أين والنون المشددة نون التوكيد وهند منادى حذف منه ياء النداء والمليحة صفة لهند باعتبار اللفظ والحسناء نعت باعتبار المحل وأى مفعول مطلق اه (قوله خلافا للزمخشرى) منصوب على المصدرية لانه مصدر خالف أى خالفوا ذلك خلافا كما ان قوله يجوز كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا اتفاقا وأجمعوا اجماعا واللام للتبيين مثلها فى سقيا لك متعلق بمحذوف ارادتى للزمخشرى وبه اندفع مايقال ان خلافا مصدر مؤكد فلا يتعلق به ولا معدية لانه معدى بنفسه ويحتمل ان خلافا حال أى اقول ذلك خلافا أى مخالفا له وحذف القول كثير جدا قال أبو على الفارسى حدث عن البحر ولا حرج ودليل المحذوف ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدرا قبل كل مسئلة قاله المصنف فى بعض تعاليقه (قوله هات) بكسر التاء ماضيه ومضارعه هاتى يهاتى كقاضى يقاضى فهو معتل الآخر فبناؤه على الحذف فقوله بكسر التاء ليس مراده أنه مبنى على الكسر بل بيان حركة آخره الموجودة مع كون بنائه على الحذف وكذا يقال فى تعال (قوله ولنا) أى ويدل لنا فهو متعلق بمحذوف (قوله هاتى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل واذا كان أمر المذكر قيل هات بالبناء على حذف الياء (قوله تعالى) أصله تعالوى فقلبت الواو ياء فصار تعالي حذف حركة الياء وهى الكسرة فالتقى ساكنان فحذفت الياء الاولى لالتقاء الساكنين قاله سم والحاصل أن هات وتعال ان أمرت بهما مذكرا بنى على حذف

واحترزت بالساكنة عن المتحركة فانها خاصة بالاسماء كقائمة وقاعدة * وعلامة الامر مجموع شيئين لابد منهما أحدهما أن يدل على الطلب والثانى ان يقبل ياء المخاطبة كقوله تعالى فكلى واشربى وقرى عينا ومنه هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام خلافا للزمخشرى فى زعمه انهما من أسماء الافعال ولنا انهما يدلان على الطلب ويقبلان الياء تقول هاتى بكسر التاء وتعالى بفتح اللام قال الشاعر

العلة مالم تتصل به نون التوكيد والابنى على الفتح واذا أمرت بهما مؤنثا كان البناء على حذف النون مالم تتصل به نون النسوة والابنى على السكون (قوله اذاقلت هاتى نوليني الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى والقول اللفظ الدال على معنى وهاتى فعل أمر بمعنى ناول ونوليني من النوال وهو الأخذ والعطاء وهضيم بمعنى رقيق والكشح الخصر وفى بعض العبارات الكشح مابين الخاصرة الى الضلع ورقة الخصر يتمدح بها (قوله ريا المخلخل) معناه حسنه محل الخلخال ليست برقيقة الساق والمراد انها ممتلئة الساق بحيث يزينها الخلخال بخلاف رقيقته فانها بعكس ذلك وقيل المخلخل لغة فى الخلخال أو مختص منه والرياض العطشى والمرأة رياء * الاعراب اذاظرف للمستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه وهاتى فعل أمر مكسور أبدا الا اذا كان لجماعة فانه يضم ونوليني تأكيد له وهو فعل أمر مبنى على حذف النون والياء فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وتمايلت فعل ماض والتاء للتأنيث وعلى متعلق به وهضيم فاعل تمايلت والكشح مضاف اليه وري منصوب بفعل محذوف تقديره أعنى أو أمدح ويحتمل ان هضيم وريا منصوبان على الحال والمخلخل مضاف اليه والشاهد فى هاتى فانه فعل أمر بدليل لحوق هاياء المخاطبة ويقاس عليه تعالى ومعناه أقبلى (قوله وعليه) أى كسر اللام أو على ماتقوله العامة (قوله المحدثين) بفتح الدال أى الذين حدثوا بعد العرب وبكسرها أى الذين أحدثوا اللحن فى كلام العرب (واعلم) ان الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كامرىء القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان رضى الله عنه ولبيد والمتقدمون من أهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذى الرمة وهؤلاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من أهل الاسلام الذين نشؤا بعد الصدر الأول من المسلمين كالبحترى وأبى الطيب ولا استشهاد بكلامهم الان يجعل مايقولونه بمنزلة مايروونه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر عن صاحب الكشاف فى قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه واذا أظلم عليهم قاموا لأن مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق فى الأول لايستلزم الاتفاق فى الثانى والقول بأن مايتولد بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل بعمل الرأى أشبه وهو لايوجب السماع اه غزى وعبارة صاحب الشواهد طبقات الشعراء أربعة جاهلى واسلامى ومخضرم ومحدث فالجاهلي من لم يدرك الاسلام والاسلامى من حضر فى صدر الاسلام والمخضرم من أدرك الاسلام والجاهلية قال الأخفش مأخوذ من قولهم ماء خضرم اذا تناهى فى الكثرة والسعة سمى الرجل بذلك كأنه استوفى الأمرين وزعم بعضهم انه لايسمى مخضرما حتى يكون اسلامه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بكثير ورده ابن رشيق بأن النابغة الجعدى ولبيدا وقع عليهما الاسم وليسا كذلك والمحدث من حدث بعد الطبقة الاولى من الاسلاميين ثم المحدثون طبقات بعضهم دون بعض فى البراعة (قوله تعالى أقاسمك الهموم الخ) نسبه الدماميني فى كبيره على المغنى لأبى فراس الحمدانى ولم يذكر له ترجمة ونسبه أبو زكريا يحيى الرصاع لأبى نواس وبعده أبيات ستأتى وأبو نواس بضم النون ثم واو مفتوحة بلا همز الحسن بن هانى أبو على الحكمى الشاعر المعروف ولد سنة ست وثلاثين وقيل سنة خمس وأربعين ومائة وتوفى فى سنة خمس وقيل ست وقيل ثمانية وتسعين ومائة ببغداد وعمره ستون سنة وقيل له أبو نواس لذؤابتين كانتا تنوسان على عاتقه * الاعراب تعالى فعل أمر مجزوم بحذف النون وقال صاحب الشواهد وعلامة جزمه حذف الألف بناء على نسخة تعال بدون ياء وأقاسمك فعل وفاعل ومفعول والهموم مفعول ثان جمع هم وهو الغم الذى يأخذ النفس فيغيب وتعالى تأكيد للاول وهو بكسر اللام وهو لحن وفيه الشاهد حيث كسر اللام والفصيح فتحها وأول القصيدة

أقول وقد ناحت بجنبي حمامة * أياجار تاهل تشعرين بحالى
معاذ النوى ماذقت طارقة النوى * ولاخطرت منك الهموم ببالى

اذاقلت هاتى نوليني تمايلت على هضيم الكشح ريا المخلخل

والعامة تقول بكسر اللام وعليه قول بعض المحدثين تعالى أقاسمك الهموم تعالى

والصواب الفتح كما يقال اخشى واسعى فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو تقومين وتقعدين أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو نزال ياهند بمعنى انزلى فليست بفعل أمر وعلامة المضارع ان يقبل دخول لم كقولك لم يقم ولم يقعد ولا بد من كونه مفتتحا بحرف من أحرف نأيت نحو نقوم وأقوم و يقوم زيد وتقوم يازيد ويجب فتح هذه الاحرف ان كان الماضى غير رباعى سواء نقص عنها كمثلنا أوزاد عليها نحو ينطلق و يستخرج وضمها ان كان رباعيا سواء كان كله أصولا نحو دحرج يدحرج أو واحد من أحرفه زائدا نحو أجاب يجيب وذلك لان أجاب وزنه أفعل وكذا كل كلمة وجدت أحرفها أربعة لاغير وأول تلك الاربعة همزة فاحكم بانها زائدة نحو احمد واصبع وأثمد ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا تقول يقوم زيد فيكون الفعل مرفوعا لخلوه عن الناصب والجازم

ايا جارتا ما أنصف الدهر بيننا * تعالى أقاسمك الهموم تعالى
تعالى ترى روحا لدى ضعيفة * تردّد فى جسم يعذب بالى
أيضحك مأسور وتبكى طليقة * ويسكن محزون ويندب سالى
لقد كانت اولى منك بالدمع مقلتى * ولكن دمعى فى الحوادث غالى

قال القصيدة المذكورة وهو فى أسره وسمع حمامة بجنبه (قوله والصواب الفتح) ردّ بما قاله الزمخشرى فى تفسير سورة النساء عند قوله تعالى واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله والى الرسول رأيت المنافقين الآية من ان أهل مكة يقولون تعالى بكسر اللام للمرأة قال الزمخشرى وقد وقع مثله فى شعر أبى فراس وذكر قوله * تعالى أقاسمك الهموم تعالى والفصيح فتح اللام لانها عين الفعل ولام الفعل التى كان حقها أن تكسر قد سقطت اذ الأصل تعالى ففعل به ما عرفت فى مثله اه كلام الزمخشرى وفى حاشية الكشاف للسعد ما يقتضى الانكار على من لحن أبا فراس الهمدانى وقال أنشده حال أسره وهو من العرب المستشهد بكلامهم حتى ان ابن عباد قال فى حقه بدىء الشعر بملك يعنى امرأ القيس وختم بملك يعنى هذا الرجل وفى الكشاف وقرأ الحسن تعالوا بضم اللام وحذف لام الفعل اعتباطا انتهى من الشواهد ومن بعض الهوامش على حواشى القطر (قوله كما يقال) أى وذلك مثل ما يقال (قوله اخشى واسعى) فعلا أمر مبنيان على حذف النون والياء فيهما فاعل (قوله تقومين وتقعدين) مضارعان مرفوعان بثبوت النون (قوله نزال) اسم فعل مبنى على الكسر ولا محل له وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وانزلى فعل امر مبنى على حذف النون والياء فاعل (قوله وعلامة المضارع) وحدّه ما دل بحسب الوضع على حدث وزمن حالى أو استقبالى والصحيح ان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال كعين للباصرة والجارية والذهب وخرج بقولنا بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل فى المستقبل نحو أنا ضارب غدا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى أعجب واوه بمعنى أتوجع وكذلك لفظ المستقبل لما تقدم ولا يرد يضرب فى لم يضرب لأن دلالته على الزمان الماضى عارضة وفى الوضع يدل على المستقبل انتهى مدابغي (قوله ولا بد من كونه الخ) هذا حكم من أحكامه لا أنه من جملة العلامات كما صرح به فى القطر (قوله من أحرف) جمع قلة هو المناسب وفى بعض النسخ حروف بجمع الكثرة واستعمله فى جمع القلة مجازا (قوله نأيت) أى بعدت والمناسب أنيت لأنه الواقع فى عبارة النحاة ولأنه بمعنى قربت أو أدركت ولأن الهمزة لها موضع والنون موضعان وهو المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره والياء لها أربع والتاء لها ثمانية فكل حرف له ضعف ما قبله قرره بعض الاشياخ و يجمعها أيضا قولك نأتى وقولك أتين (قوله سواء نقص عنها كمثلنا) أى بقولنا أقوم ويقوم ونقوم وتقوم (قوله أجاب) أصله أجوب على وزن أفعل كما قال المؤلف نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها ثم حركت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الان قلبت ألفا فصار أجاب (قوله أحمد) بفتح الهمزة والميم واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء وهى لغة من لغات الاصبع العشر وهى تثليث الهمزة مضمومة فى تثليث الباء بتسع والعاشرة أصبوع وأثمد بضم الهمزة وكسر الميم لموضع وأما بكسرهما فانه اسم لحجر الكحل قاله الفيشى وفى بعض العبارات بضم الهمزة وضم الميم اسم لموضع وأما بكسرهما اسم لحجر الكحل ومثل الشارح بثلاثة أمثلة لما كان أوله مفتوحا ومكسورا ومضموما (قوله ومن أمثلة المضارع قوله تعالى الخ) ختم بهذه الآية المسئلة كما التزمه أول الكتاب (قوله لم يلد) أصله يولد وقعت الواو بين عدوتيها أعنى الفتحة والكسرة فحذفت لعدم وقوعها بين العدوتين فى يولد لم تحذف وسيأتى ذلك فى شرح قوله وما عدا ذلك الحرف (قوله لم حرف الخ) لم مبتدأ وقوله حرف خبره وقوله لنفى خبر ثان أى موضوع لنفى المضارع وقلبه ماضيا (واعلم) أن قوله حرف

جزم أى للفظ المضارع أو لمحله وقوله لنفى المضارع أى الحدث فأراد به معناه التضمنى وهو مجاز من استعمال اسم الكل فى الجزء وقوله وقلبه أى المضارع لا بمعنى الحدث بل بمعنى الزمان واستعمال الضمير الراجع للمضارع فى الزمان مجاز أيضا فى عبارة الشارح استخدام ذكر المضارع أولا بمعنى وأعاد عليه الضمير بمعنى آخر ويقال له استخدام ولو كان المعنيان مجازيين كما هنا تأمل (قوله ومحتملا) عطف على مرفوعا والحاصل ان الفعل أولا كان مرفوعا ومحتملا فلما دخلت لم جزمته وقلبته فقوله جزمته يقابل مرفوعا وقوله وقلبته يقابل محتملا أى محتملا للزمان الحالى وهو طرف من أجزاء الماضى وطرف من أجزاء المستقبل وقوله الحال هو الزمن الحاضر فيه تسامح لما علمت (قوله محتملا) أى لكونه مشتركا بين الحال والاستقبال على الصحيح وقيل حقيقة فى الحال وقيل حقيقة فى الاستقبال (قوله جزمته) أى جزمت الفعل باعتبار لفظه أو محله وقوله وقلبته أى الفعل باعتبار زمنه (قوله الى معنى المضى) الاضافة للبيان (قوله وفى الفعل الاول) وهو يلد ضمير مستتر أى جوازا (قوله وفى الثانى) وهو يولد مستتر أى جوازا أيضا على ما تقدم عن الجمهور (قوله ولا ضمير فى الثالث) وهو يكن وأصله يكون فدخل الجازم فحذف الضمة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله كفوا أى مكافئا أى مماثلا (قوله وكفوا خبرها) وعليه فقوله له متعلق به بخلافه على الاحتمال الآتى فان قوله له هو الخبر وعلى التقديرين فهو فى محل نصب أما مفعولا لكفوا أو خبر يكن (قوله ونعت النكرة الخ) وأما نعت المعرفة اذا تقدم أعرب بحسب العوامل واعربت بدلا وصار المتبوع تابعا كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر نص عليه ابن مالك وقال الرضى ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند

وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان تتبع سودا لانه تأكيد له نحو أحمر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة مع نية التأخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا فى الدار انتهى رضى (قوله انتصب على الحال) أى جوازا بدليل قولهم مررت بظريف رجل على أنه بدل من ظريف أو عطف بيان (قوله لمية موحشا طلل الخ) قاله كثير عزة من قصيدة من مجزوء الرمل وأجزاؤه فاعلاتن أربع مرات وقيل من مجزوء الكامل وأجزاؤه متفاعلن أربع مرات ومية علم امرأة والموحش المتروك الذى صار وحشا أى قفرا لا انيس به والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ماشخص من آثار الديار أى ارتفع ويلوح معناه يلمع وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة وهى بطانة يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وسيور تلبس ظهور القسى * الاعراب لمية اللام حرف جر ومية مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وطلل مبتدأ مؤخر وموحشا حال من طلل ويلوح مضارع مرفوع فاعله مستتر جوازا يعود الى طلل وكأن للتشبيه والهاء اسمها وخلل خبرها وقال فى انشواهد الكاف للتشبيه وأن حرف توكيد ونصب والضمير واسمها محله نصب وخلل خبرها والظاهر أنه غير موافق للقواعد والشاهد فى موحشا فانه حال من طلل وكان أصله نعتا فلما قدم أعرب حالا على قاعدة نعت النكرة اذا تقدم عليها هذا مفاد المصنف هنا قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح وهو مبنى على مذهب سيبويه من جواز الحال من النكرة وقيل ان موحشا حال من الضمير المستتر فى الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك فى التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها الاظهر الاسمين أولى من جعلها الاغمضهما فلنا نعم لو تساويا لكن التعريف الذى فى الضمير أولى بالترجيح انتهى وبعبارة والشاهد فى موحشا حيث وقع حالا من طلل وهو نكرة فلما تقدمت عليه

ومحتملا للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه لم جزمته وقلبته الى معنى المضى وفى الفعل الاول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وفى الثانى ضمير مستتر مرفوع لنيابته مناب الفاعل ولا ضمير فى الثالث لانه قد رفع الظاهر وهو أحد فانه اسم يكن وكفوا خبرها وجوزوا ان يكون حالا على أنه فى الاصل صفة لاحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال كقوله لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل * أصله لمية طلل موحش وعلى هذا فالخبر الجار والمجرور والظاهر الاول وعليه العمل

(قوله من مجزوء الخ) أنظر هذا مع قول السجاعى على القطر انه من بحر الوافر لا من الكامل خلافا لبعضهم وحرر ما هنا اه من هامش الاصل

وقيل الحق انه حال من الضمير فى الخبر وهو معرفة وفيه نظر لان الظرف والابتداء لا يعملان فى الفضلات تأمل (قوله ففى الآية دليل الخ) أى على الاحتمال الاول وأما على الثانى فالفصل بين معموليها (قوله بين كان ومعمولها) وهو أحد لانه الذى يتصل بها ومعمول معمولها هو قوله له لانه معمول لكفوا الذى هو والخبر بخلاف قوله بين كان ومعمولها فالمراد به اسمها فالمراد بمعمولها ثانيا خبرها ففيه شبه استخدام (قوله نحو كان فى الدار الخ) ففصل بقوله فى الدار بين كان وزيد جالسا وفصل بقوله عندك بين كان وعمرو جالسا (قوله وهذا) أى الفصل بمعمول معمول كان بينها وبين معمولها بالظرف لانه يتوسع فيه مالا يتوسع فى غيره (قوله والحرف ماعدا ذلك) أى ماعدا ماذكر من الاسم والفعل ولذا أفرد اسم الاشارة أو ماعدا ما يقبل علامات الاسم والفعل وذكر ذلك تصريحا بثالث الاقسام وان كان يمكن علمه مما سبق لانه ذكر أولا ان الاقسام ثلاث ثم ذكر ان الفعل علامته كذا وان الاسم علامته كذا فيعلم منه ان ماعداهما هو الحرف وأورد على قوله ماعداهما بانه يصدق على الجملة فانها لا تقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل بحسب اللغة والجواب ان ما واقعة على الكلمة فتخرج الجملة ويخرج الخط ونحوه أيضا (قوله والحرف ماعدا ذلك) كان المناسب أن يقول وليس منه مهما واذ ما بل ما المصدرية ولما الرابطة لانه بين ما اختلف فيه مع كل واحد من الاسم والفعل ويجاب بانه انما ترك التعرض هنا لما اختلف فى حرفيته واسميته اعتمادا على ماذكر فى باب الجوازم من اسمية مهما وحرفية اذما وفى مبحث الظروف من حرفية لما اه فيشى بتصرف (قوله بان لا يقبل الخ) أى بعدم قبوله فان قيل يلزم عليه جعل العدمى علامة على الوجودى وهو لا يصح وجوابه ان العدمى قسمان مطلق ومقيد والممنوع المطلق وأما المقيد كما هنا فهو جائز فالعلامة للحرف عدم العلامات المذكورة لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الحرف عدمية وعلامة أخويه وجودية ولم يعكسوا لان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العلامة العدمية فاعطى الاشرف للاشرف والاخس للاخس انتهى مدابغي على خالد والمراد بالقبول المنفى القبول اللغوي لا العقلى ولا الشرعى لان الكلام فى مبحث الالفاظ وهو أمر لغوى لا مدخل للعقل ولا للشرع فيه فمعنى عدم القبول أن تشهد أهل اللغة ان دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب فاسد كدخول من أو سوف مثلا على الباء ورب مثلا (قوله من العلامات المذكورة) ان أراد المذكورة فى المصنف فقط ورد عليه ان هناك أسماء كثيرة لا تقبل ذلك كقط وعوض فتدخل فى علامة الحرف وكذا أفعل فى التعجب يدخل وان أريد ماذكره المصنف ومالم يذكره فهو حوالة على مجهول والجواب أننا نختار الاول وغاية ما يلزم أنه تعريف بالاعم وقد أجازه بعض المتقدمين لانه يفيد التمييز فى الجملة أو نقول نختار الثانى والمقصود من هذا الكتاب المبتدى وهو لا يستقل بالاستفادة والموقف قائم مقام المؤلف فيبين له مالم يذكره المصنف وعلى الاول فأل فى العلامات للعهد الذكرى وقوله المذكورة أى فى المتن وعلى الثانى فأل للاستغراق وقوله المذكورة أي فى كتب النحاة تأمل كله من المدابغى بتصرف يناسب ماهنا (قوله بان لا يقبل الخ) قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور أى لان الحرف متوقف على عدم الحرف ومعلوم ان عدم الحرف يتوقف لان العدم يتوقف تعلقه على الملكة كما قالوا ان العمى عدم البصر فيتوقف تعقل العمى على تعقل البصر وأجاب شارح اللباب بان الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى فلا دور وأجيب أيضا بانا لا نسلم الدور لانه يمكن معرفة الحروف التى يعلم بها الاسم والفعل والحرف ولا يعلم أنها حروف (قوله وهو على ثلاثة) أى وهو مشتمل على ثلاثة من اشتمال الكلى على جزئياته (قوله ما يدخل على الاسماء والافعال كهل الخ) لا ينافى الى ماذكروه فى باب الاشتغال من أنها مختصة بالفعل لان ذلك محله اذا كان الفعل فى حيزها فلا يجوز هل زيد يخرج

ففى الآية دليل على الفصل بين كان ومعمولها بمعمول معمولها اذا كان ذلك المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو كان فى الدار زيد جالسا وكان عندك عمرو جالسا وهذا مما لا خلاف فيه ثم قلت (والحرف ماعدا ذلك كهل وفى ولم) وأقول يعرف الحرف بان لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة للاسم والفعل وهو على ثلاثة أنواع ما يدخل على الاسماء والافعال كهل مثال دخولها على الاسم قوله تعالى فهل أنتم شاكرون ومثال دخولها على الفعل قوله تعالى

لان أصلها أن تكون بمعنى قد كقوله تعالى هل أتى على الانسان حين وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد فى اختصاصها بالفعل واختصت به فيما اذا كان فى حيزها لانها اذا رأت الفعل فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بدون اشتغال الفعل بضمير واذا لم تره فى حيزها تسلت عنه وذهلت ومع وجوده ان لم يشتغل لم تقنع به مقدرا بعدها والا قنعت فلا يجوز فى الاختيار هل زيدا رأيت بخلاف هل زيدا رأيته انتهى شيخ الاسلام وقوله وحنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا ﴿ تنبيه ﴾ الاصل فى المشترك عدم العمل والاصل فى الخاص أن يعمل العمل الخاص فيما اختص به فهذه قاعدة محتوية على شقين فاستثنى من الشق الاول مشترك قد عمل واستثنى من الشق الثانى ثلاثة أقسام ماهو مختص بالأسماء والأفعال ولم يعمل أصلا وماهو مختص بالاسماء ولم يعمل العمل الخاص فيها وماهو مختص بالفعل ولم يعمل العمل الخاص فيه فالذى استثنى من الشق الاول ماولا وان النافيات فانها عملت مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس على ان من العرب من يهملهن والمستثنى من الشق الثانى ثلاثة أقسام الاول هاء التنبيه وأل المعرفة فلا تعمل مع اختصاصها بالاسماء وقد والسين وسوف وأحرف المضارعة فلا عمل لهن فى الفعل مع اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولها وجزء الشىء لا يعمل فيه القسم الثانى ان وأخواتها وأحرف النداء لم تعمل الجر لانها شابهت الافعال لان ان مكان أؤكد وليت مكان اتمنى وأحرف النداء مكان ادعو * القسم الثالث لن فانها لم تعمل العمل الخاص بالفعل بل عملت النصب حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كهل) مثال للمشترك الذى جاء على الاصل وسكت عن الذى خالف الاصل (قوله وهل أتاك نبأ الخصم) هل هنا للاستفهام التعجبى أى هل جاءك قصة الخصم المشار لها بقوله اذ دخلوا الخ (قوله ومايختص بالاسماء) أى ويعمل العمل الخاص وسكت عن المختص بالاسماء الذى لا يعمل أصلا والذى لا يعمل العمل الخاص (قوله وفى السماء رزقكم) مبتدأ وخبر أى وفى السماء المطر المسبب عنه النبات الذى هو رزق (قوله وماتوعدون) أى وفى السماء ماتوعدون من المآب والثواب والعقاب أى مكتوب فى السماء اه جلال (قوله لم يلد الخ) أى لم يلد لعدم مجانسته ولم يولد لانتفاء الحدوث عنه ولم يكن له كفوا أحد أى مكافئا أى مماثلا وقدم الجار والمجرور لانه محل القصد بالنفى وأخر أحد رعاية للفاصلة (قوله هل أتى على الانسان) أى قد أتى على الانسان أى آدم حين من الدهر وهو أربعون سنة لم يكن شيأ مذكورا كان حينئذ مصورا من طين لا يذكر أو المراد بالانسان الجنس والحين مدة الحمل اه جلال (قوله ولم أكن بدعائك رب شقيا) أى ولم أكن بدعائى اياك يارب خائبا فلا تخيبنى فيما أتى فالنفى مستمر الى الحال ولم حرف نفى وجزم وقلب وأكن مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون والاصل أكون فحذف الجازم الضمة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واسمها ضمير مستتر وجوبا وشقيا خبرها و بدعائك متعلق به وهو من اضافة المصدر لمفعوله وأنت خبير بان الآية ليس فيها نفى الخيبة على الاستمرار بل يترجى انه لا يخيب فى المستقبل وليس مقطوعا به (قوله تنبيه) هو لغة الايقاظ وعرفا عنوان بحث لاحق يفهم من السابق اجمالا (قوله كقولك وعد الخ) أى كقولك فى مضارع وعد يعد وفى مضارع وزن يزن وأصلها يوعد ويوزن وقعت الواو بين عدوتيها فحذفت ﴿ مبحث الكلام ﴾ أل فى الكلام عوض عن المضاف اليه اما الضمير أى كلامنا أو الظاهر اى كلام النحاة أو لتعريف العهد الذهنى أى الكلام المعهود عند النحاة المعروف بينهم أو للحقيقة والماهية وهذا اولى لما قاله سعد الدين من أن أل الواقعة فى التعاريف الاولى أن تكون للحقيقة اه كلام المدابغى نقلا عن الفيشى ويعلم كونه فى اصطلاح النحاة من جعل الكتاب مؤلفا فى فنهم لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم فلا حاجة لزيادة فى اصطلاح

وهل أتاك نبأ الخصم وما يختص بالاسماء كنى فى قوله تعالى وفى السماء رزقكم وماتوعدون وما يختص بالافعال كلم فى قوله تعالى لم يلد ولم يولد * ثم اعلم ان المنفى بها تارة يكون انتفاؤه منقطعا وتارة يكون متصلا بالحال وتارة يكون مستمرا أبدا فالاول نحو قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيأ مذكورا أى ثم كان بعد ذلك والثانى نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا والثالث نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وهنا تنبيه وهو ان القاعدة أن الواو اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حذفت كقولك فى وعد يعد وفى وزن يزن وبهذا تعلم لاى شىء حذفت فى يلد وثبتت فى يولد ثم قلت ﴿ والكلام

النحاة ولاجعل أل مفيدة لذلك وقال الفيشى فى حاشية هذا الكتاب قوله والكلام الواو للاستئناف وأل للحقيقة أوللعهد الذهنى وهوظاهر أوالذكرى لتقدم مايشعر به وهو الكلمة لان الكل يستحضر عند استحضار الجزء (قوله قول) عبر به دون اللافظ لان القول أخص لانه لايقع على المهمل على الصحيح بخلاف اللافظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل واستعمال الجنس القريب اولى من البعيد واعترض بأن القول يستعمل فى الرأى والاعتقاد كثيرا حتى صار كالحقيقة فاستعماله فى الحد كاستعمال المشترك وهومذموم الاأن يقال ان استعماله فى ذلك مهجور عند النحاة على ان ابن هشام قال ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يرادبها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشىء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لايخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحترز به أهل العقليات وانما وقعت هذه الاعتراضات فى كتب النحويين من متأخري المشارقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون اه من النكت بتغيير ليصح جلبه هنا وقولنا الان القول أخص لانه لايقع على المهمل على الصحيح ومقابل الصحيح ان القول هو اللفظ المركب المفيد فهو مرادف للكلام وقيل هو المركب خاصة أفاد أم لا فهو أعم من الكلام والكلام مباين للكلمة (قوله قول مفيد مقصود) قد اشتمل التعريف على ثلاث لفظات وكل واحدة لها معنى لغة واصطلاحا فجملة لمعانى ستة فالقول لغة يطلق على الرأى والاعتقاد نحو قال أبو حنيفة حل كذا أى رآه واعتقده وعلى غير الرأى واصطلاحا هو اللفظ الدال على معنى مفرد كما تقدم فى المصنف فى شرح تعريف الكلمة والمفيد لغة ما أفاد فائدة ما أى أى فائدة كانت واصطلاحا ما أفاد فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لايصير السامع منتظرا لشىء آخر والمقصود لغة ما قصد مطلقا واصطلاحا ما قصد به المتكلم افادة السامع أى مضمون اللفظ الذى قصد به المتكلم افادة السامع الذى يخاطبه به (قوله مفيد) ولاحاجة الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزمه التركيب فالتصريح به من باب التصريح بما علم التزاما ويكون ذكره فى التعريف لبيان الواقع قال فى التصريح ولاحاجة الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به وحينئذ فيعترض على المصنف فى ذكره له والجواب ان الاصل فى القيود أن تكون لبيان الواقع كما حققه بعضهم فان قلت ان دلالة الالتزام مهجورة فى التعاريف فكيف تغنى الافادة عن التركيب والقصد قلت قال الشيخ الملوى فى شرح السلم ان دلالة الالتزام مهجورة فى الحد التام لافى مطلق تعريف وقال الفيشى قوله مفيد كان عليه أن يزيد مركب ليخرج من عهدة ارتكاب دلالة الالتزام المهجورة فى التعاريف وليرد على ابن طلحة القائل بعدم اشتراط التركيب لان نعم ولا الجوابيان عنده كلام وقد يجاب بان محل هجر دلالة الالتزام فى التعاريف مالم تكن مشهورة انتهى وبين القول والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى مثل زيد قائم ويوجد القول بدون الافادة كما فى المفرد وتوجد الافادة بدون القول فى الاشارة والقاعدة انه اذا كان بين الجنس وفصله عموم من وجه يخرج بكل ما دخل فى الآخر فيخرج بالقول الدوال الاربع الداخلة فى المفيد اذ كل منها مفيد وليس بقول لانه ليس بلفظ ويخرج بالمفيد المفرد والمركب غير المفيد الذى دخل فى القول وقوله مفيد أى بالفعل بناء على اشتراط تجدد الفائدة كما قاله المؤلف فى تعليقه على الالفية والحق انه لايشترط تجدد الفائدة والا لادى الى أن الكلام الواحد يسمى كلاما اذا خوطب به من لم يعرف مدلوله وغير كلام اذا خوطب عليه به من يعرف مدلوله ﴿تنبيه﴾ استثنى بعضهم من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه أبو حيان اه من النكت (قوله مقصود) خرج به كلام النائم والساهى فلا يسمى كلاما اصطلاحا وبعضهم لم يشترط القصد فسماه كلاما لوجود الفائدة لصدوره عمن له قصد

قول مفيد مقصود ﴾ وأقول للكلام

في الجملة بخلاف الصادر من بعض الطيور فلا يسمى كلاما لعدم صدوره ممن له قصد فى الجملة وقال الفيشى قوله مقصود ان أراد به مقصودا لذاته ليخرج به الجملة الواقعة صلة وخبرا وحالا فلا تسمى كلاما لانها ليست مقصودة لذاتها بل لغيرها فصحيح لكن هذا المعنى يغنى عنه المفيد كما يؤخذ من الشارح وان أراد انه مقصود من المتكلم ليخرج به كلام النائم والساهى ونحو ذلك فهو جار على أحد القولين فى اشتراط القصد بهذا المعنى والصحيح انه لا يشترط فكلام النائم ونحوه لا (٧) يسمى كلاما ولو سلمنا اشتراطه فيستغنى عنه بقوله مفيد وبعبارة قوله مقصود أى لذاته وأما تفسيره بقصد المتكلم افادة السامع فقد اعتبره المصنف فى بعض كتبه فى مفهوم المفيد فيصير قوله مقصود تصريحا بما علم التزاما اه والاحسن ان قوله مقصود أى صدر عما من شأنه القصد ليخرج ما يصدر من الطيور (تنبيه) سكت المصنف عن الوضع لعلمه من قوله قول لانه اللفظ الموضوع لمعنى فاندفع ما يقال أسقط الوضع وهو لغة الحط والولادة واصطلاحا جعل اللفظ دليلا على المعنى فيكون ماشيا على القول الضعيف الذى لا يشترطه والحاصل انه اختلف هل يشترط الوضع أم لا فقيل لا يشترط وصححه الشيخ خالد بناء على ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد ومسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم معناه وهو نسبة القيام لزيد وقيل وهو الراجح يشترط بناء على الراجح من أن المركبات موضوعة بالوضع النوعى كالمجازات بخلاف المفرد فانه بالوضع الشخصى والفرق بينهما ان الواضع ان وضع ألفاظا معينة لمعان مخصوصة كالقرء للحيض والطهر فهو وضع شخصى لتعلقه بالشخص أى بفرد مشخص من الالفاظ وان وضع قانونا كليا كان يقول وضعت جملة الفعل والفاعل لنسبة الاول للثانى أو متى اجتمع المضاف والمضاف اليه قدم الاول على الثاني فهو وضع نوعى لتعلقه بالنوع وبه يخرج ما أفاد بالعقل كاللفظ المفيد لحياة المتكلم من وراء جدار أى لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة وان سمى كلاما بالنسبة لافادة المعنى الذى طريقه الوضع والمفيد بالطبع كاح على وجع الصدر وسكت المصنف أيضا عن الاسناد فلم يقل المفيد بالاسناد لانه يعلم من المفيد وقيل اتكالا على الموقف أو لجواز التعريف بالاعم والاسناد لغة الالصاق او اصطلاحا ضم كلمة لاخرى على وجه يفيد فائدة تامة وسكت المؤلف أيضا عن اشتراط كون الكلام من متكلم واحد وفى اشتراطه خلاف فمن قال بالاشتراط قال لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا على أنه يستحيل تحقق الكلام من اثنين ضرورة انه لا بد من اشتماله على النسبة وهى أمر نفسانى لا يتجزأ ورد بأن النسبة المعتبرة فيه هى تعلق أحد الطرفين بالآخر وهى قائمة بالكلام لا بالنفس ويقال لها النسبة بين بين والقائمة بالنفس النسبة بمعنى الحكم بهذا التعلق وهذه ليست معتبرة فيه قاله بعض شراح الازهرية (قوله معنيان) سكت عن معنى ثالث وهو معناه عند المتكلمين فقيل عندهم حقيقة فى النفسى مجاز فى اللفظى وقيل عكسه وقيل مشترك بينهما وهو الذى اختاره السعد (قوله اصطلاحى ولغوى) بدل مما قبله أو خبر أن لمبتدأين محذوفين أى أحدهما اصطلاحى وثانيهما لغوى (قوله فهو القول المفيد) أى المقصود كما صرح به فى المتن ولعل الشارح حذفه بناء على أن المراد به ما قصد به الافادة الخ فيغنى عنه المفيد فتأمل (قوله وقد مضى تفسير القول) أى فى شرح قول المتن الكلمة قول مفرد حيث قال القول هو اللفظ الدال على معنى (قوله يحسن السكوت الخ) معنى ذلك أن لا يصير السامع منتظرا لشى آخر انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد ومع المسند اليه كزيد دون المسند كقائم وتقييد الانتظار بالتام ليدخل مجرد الفاعل مع الفعل فانه كلام مع انه يبقى انتظار المفعول به وفيه وغيرهما من الفضلات لكن هذا الانتظار أقل من الانتظارات المذكورة فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول كما صرح به ابن الحاجب ومن تبعه فما لم يذكر المفعول

معنيان اصطلاحى ولغوى فاما معناه فى الاصطلاح فهو القول المفيد وقد مضى تفسير القول وأما المفيد فهو الدال على معنى يحسن السكوت

٧ قول لا يسمى الخ هكذا بالاصول ولعل الصواب حذف لا تأمل اه مصححه

به لم يفهم معنى المسند فيبقى انتظارا تاما فلا يكون بدونه كلاما فالجواب ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم ماذكر كما فى المسند اليه بدون المسند فالانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم المخاطب معناه والحق فى الجواب ان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شىء ما وهو معلوم لكل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول لعلم منه حال الواقع ويحصل الارتباط أيضا فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره أيضا فيكون الفعل مع المفعول كلاما تاما وهو باطل لان الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل ان بناء الفعل المبنى للفاعل كالاصل فى الافادة حتى لو بنى الفعل للمفعول كفى المفعول فافهم واحفظ (قوله السكوت عليه) قيل سكوت المتكلم وقيل سكوت السامع وقيل سكوتهما ومعنى حسن سكوت المتكلم ان السامع يعده حسنا وهذه الاقوال الثلاثة متلازمة وأحسنها أولها لان السكوت خلاف الكلام الذى هو وصف للمتكلم لصدوره منه فليكن السكوت وصفا للمتكلم وبقولنا لصدوره منه اندفع ما يقال أن السامع يتصف بالتكلم لكونه هو المخاطب به وحاصل الدفع ان وصف المتكلم بالتكلم حقيقة ووصف السامع به على طريق التسامح (قوله وأما معناه فى اللغة فانه يطلق الخ) فيه شىء لان اطلاقه على معان ثلاثة ليس هو معناه لغة بل معناه لغة هو المعانى الثلاثة والجواب ان فى العبارة حذفا أى وأما معناه لغة فهو ما تضمنه قوله فانه يطلق الخ أو التقدير وأما معناه لغة فامور ثلاثة لان الكلام يطلق الخ أو التقدير وأما معناه لغة فهو أعم من الاصطلاحى لانه يطلق الخ تأمل (قوله أحدها الحدث) لم يقل أولها الحدث دفعا من أول الامر لتوهم سؤال الترجيح بدون مرجح (قوله أحدها الحدث) أنظر هل هو حقيقة أو مجاز توقف فيه بعض وفى كلام بعض ما يفيد أنه مجاز لانه قال كلام اسم مصدر بمعنى المصدر (قوله الذى هو التكلم) المناسب الذى هو التكليم لان مصدر كلم تكليما قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما وبدليل قوله أي تكليمك اياه أى توجيه الكلام اليه (قوله واذا استعمل بهذا المعنى) أى استعمل ملتبسا بهذا المعنى من التباس الدال بالمدلول أو الباء بمعنى فى (قوله عمل عمل الفعل) أى من نصب المفعول (قوله كما فى المثال) أى وذلك كما فى المثال أى وعمله عمل الفعل مثل العمل الذى فى المثال أو المعنى عمل عمل الفعل عملا مماثلا للعمل الذى فى المثال (قوله قالوا كلامك هندا الخ) هذا البيت لم يدر قائله وكلامك اسم مصدر بمعنى التكليم وهند علم امرأة محبوبة لهذا الشاعر والشفاء ذهاب الداء يقال شفاه يشفيه بغير ألف وهو المشهور ويقال أشفاه الله بالالف وهى قليلة * الاعراب قالوا فعل وفاعل وقد أعرب شارحنا قوله كلامك هندا وهى مصغية وقلت فعل وفاعل وصحيح خبر مقدم وذاك مبتدأ مؤخر ولو حرف شرط وكان تامة والالف للاطلاق وجواب الشرط محذوف أي لو وجد لكان ذلك صحيحا ويحتمل ان لو للتمنى أى أتمنى ذلك والشاهد فى كلامك فانه بمعنى التكليم وانه يسمى كلاما لغة وقوله مصغية بالغين المعجمة أى ملقية سمعها للكلام (قوله على الحال أى ان جعلت الواو للحال أما ان جعلت للاعتراض فالجملة معترضة قرره بعض الاشياخ (قوله والثانى مافى النفس مما يعبر الخ) خلافا لمن قال هو ما فى النفس ولو عبر عنه بغير المفيد كغلام زيد (قوله على الحال) أى من هند (قوله والثانى مافى النفس) هو حقيقة فى ذلك المعنى لا مجاز (قوله معنى قام زيد) وذلك المعنى هو ثبوت القيام لزيد (قوله الذى تخيلته) أى حصل فى خيالك أى ذهنك أى الذى أدركته فى ذهنك (قوله قال الاخطل لا يعجبنك الخ) الاخطل لقبه لاذايته وسلاطة لسانه وقيل لكبر أذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبى ويلقب أيضا دويل والدويل الحمار الصغير الذنب ويقال ان جريرا هو الذى لقبه بذلك وهو من الطبقة الاولى من شعراء الاسلام وكان نصرانيا ولا يقدح فى الاستدلال بقوله لانا نريد ان يثبت ذلك لغة واللغة تثبت بقول الكفار من العرب اجماعا وانما قلت ذلك لان بعضهم شنع

عليه نحو زيد قائم وقام أخوك بخلاف نحو زيد ونحو غلام زيد ونحو الذى قام أبوه فلا يسمى شىء من هذا مفيدا لانه لا يحسن السكوت عليه فلا يسمى كلاما وأما معناه فى اللغة فانه يطلق على ثلاثة أمور أحدها الحدث الذى هو التكلم تقول أعجبنى كلامك زيدا أى تكليمك اياه واذا استعمل بهذا المعنى عمل عمل الافعال كما فى المثال وكقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية

يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا * أى تكليمك هندا كلامك مبتدا ومضاف اليه وهندا مفعول وقوله وهى مصغية جملة اسمية فى موضع نصب على الحال ويشفيك جملة فعلية فى موضع رفع على أنها خبر والثانى مافى النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كأن يقوم بنفسك معنى قام زيد أو قعد عمرو ونحو ذلك فيسمى ذلك الذى تخيلته كلاما قال الاخطل

لا يعجبنك من خطيب

فى بعض الدروس وقال كيف يستدل أهل السنة على مسئلة من مسائل الدين ومسائل الاعتقاد بقول نصرانى اه شنوانى والخطبة مأخوذة من الخطب وهو الامر المهم العظيم النازل بالناس فكانت عادة العرب اذا نزل بهم الامر المهم قام سيدهم أو عالمهم فيهم خطيبا بما يكشف ذلك وفى اللغة كلام منظوم بنوع من البلاغة تفزع اليه الخواطر ويجلب الى قائله النواظر عند ملاقاة الاكابر والاجتماع للمهمات واستجلاب الرأى فى كشف الملمات والفؤاد القلب ويطلق على الغشاء على القلب ويطلق على مافى داخل القلب وفى الحقيقة الكلام قائم بالقلب بمعنى الروح لا بمعنى اللحمة والجمع أفئدة والاصيل القوى الذى له أصل والمراد به الذى يعمل بكلامه واللسان يذكر ويؤنث أى يذكر باعتبار العضو ويؤنث باعتبار الجارحة فمن ذكره جمعه على ألسنة كخمار وأخمرة ومن أنثه جمعه على ألسن كذراع وأذرع قال السيوطى اللسان لحم رخو وردى أى يشبه الورد * الاعراب لاناهية ويعجبنك مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ومحله جزم بلا ومن خطيب متعلق به وخطبة فاعل وحتى حرف جر بمعنى الى ويكون منصوب بأن مضمرة بعد حتى ومع الكلام ظرف لاصيلا والكلام اسم ان ولفى الفؤاد اللام للابتداء وفى الفؤاد جار ومجرور خبر ان وانما أداة حصر جعل فعل ماض مبنى للمفعول واللسان نائب فاعل وعلى الفؤاد متعلق بدليلا ويحتمل أنه فى محل نصب حال من دليلا لانه نعت تقدم على النكرة والشاهد فى البيت حيث أطلق الكلام على مافى النفس انتهى شواهد

خطبة

حتى يكون مع الكلام أصيلا

ان الكلام لفى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

والثالث ماتحصل به فائدة سواء كان لفظا أو خطا أو اشارة أو مانطق به لسان الحال والدليل على ذلك فى الخط

(قوله لا يعجبنك الخ) قال المصنف لم يثبت هذان البيتان فى ديوان الاخطل قلنا لا يقدح ذلك فى نقل العلماء انه من كلامه ووجد بخط المصنف لا يعجبنك خطبة من قائل البيت وقوله على الفؤاد يعنى على مافى الفؤاد وانما أعاد الكلام ثانيا لانه بمعنى آخر ولو أعيد عليه الضمير لتوهم أنه المعنى الاول واللسان يكون بمعنى اللغة والجارحة قال تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فى القاموس وغيره اللسان القول ويؤنث جمعه ألسنة وألسن ولسن واللغة والرسالة والتكلم عن القوم وفلان ينطق بلسان الله أى بحجته وكلامه وقوله جعل اللسان أى كلامه انتهى من نسخة الشنوانى لكن قوله وانما أعاد الكلام ثانيا الخ بناء على نسخة وانما جعل الكلام وهى غير النسخة التى كتب عليها الشنوانى وقوله واللسان الخ هذا على نسخه وانما جعل اللسان فقد لفق فى النسختين فأوقع فى التعب والحيرة (قوله خطبة) بالضم وأما بالكسر فهو التماس التزويج ومنه حديث لا يخطب أحد على خطبة أخيه (قوله الثالث الخ) هذا المعنى مجازى كما فى بعض شراح الازهرية وسكت عن معنى رابع وهو القول أى المقول قل أو كثر مهملا أو مستعملا مفيدا أو غير مفيد ومنه الحديث ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شىء من كلام الناس وأقل مايطلق عليه لغة حرفان أو حرف مفهم والظاهر اشتراط صدوره ممن له قصد وروية وبين المعنى الرابع الذى تركه الشارح وهو معنى حقيقى وبين الثالث الذى ذكره المصنف عموم وخصوص من وجه فيجتمعان فى زيد قائم وينفرد المعنى الرابع فى زيد والثالث فى الخط (قوله أو خطا) وهو النقوس الموضوعة لالفاظ مخصوصة بواسطة القلم (قوله أو اشارة) هى الافهام باليد أو نحوها وأما الرمز فهو الاشارة بالعين والحاجبين والشفتين والغمز والاشارة بالحاجب والعين فالاشارة أعم من الرمز وسيأتى للشارح يستدل على تسمية الرمز كلاما وهو صحيح لما علمت ان الرمز من افراد الاشارة وبه يندفع مايقال ان المؤلف ذكر هنا الاشارة والدليل الآتى فى الرمز فهو مخالف للمدعى تأمل (قوله أو مانطق به لسان الحال) استعارة فى نطق مصرحة تبعية واستعارة مكنية فى الحال واللسان تخييل والنطق ترشيح (قوله والدليل على ذلك فى الخط) أى الدليل على تسمية مايفيد كلاما حال كون مايفيد مظروفا فى الخط من ظرفية العام فى الخاص والمراد ذلك الخاص فاسم الاشارة عائد على مايفيد وفيه حذف مضاف ويحتمل أن اسم الاشارة عائد على الكلام وفيه حذف مضاف ويكون قوله فى الخط متعلقا بالمضاف المحذوف والتقدير والدليل على استعمال الكلام فى الخط (قوله قول العرب

الخ) ماقيل فى الخط القلم أحد اللسانين كما قيل قلة العيال أحد اليسارين قيل للنضر بن يسار فلان لايخط قال الزمانة الخفية قال ابن التوأم خط القلم يقوم بكل مكان وفى كل زمان ويترجم الى كل لسان ولفظ اللسان لايتجاوز الآذان ولايعم الناس بالبيان وقيل الخط لسان اليد وهو أفضل أجزاء اليد وقال اسمعيل عقول الرجال تحت أسنان أقلامهم وقال عبدالله بن العباس بن الحسن العلوى القلم خط لسان اليد ومصدق (قوله أحد اللسانين) أى مجازا لأنه لسان حقيقى أى واذا كان القلم لسانا فما يصدر عنه كلام فيكون الخط كلاما وهذا وجه الدليل واندفع مايقال ان هذا أفادان القلم لسان وكلامنا فى تسمية الخط كلاما لا فى تسمية القلم لسانا تأمل (قوله وتسميتهم) عطف على قول العرب أى الدليل على تسمية الخط كلاما قول العرب الخ وتسميتهم مابين الخ وقوله كلام الله مفعول تسميتهم واضافة تسمية للضمير من اضافة المصدر لفاعله وقوله مابين الخ مفعوله الاول وكلام الله مفعوله الثانى أى تسمية العرب النقوش التى بين جلدتى المصحف كلام الله وقوله دفتى المصحف بفتح الدال كما هو المسموع عن المشايخ ووجدت فى نسخة صحيحة بضم الدل وحرر (قوله دفتى المصحف) بتثليث الميم أى جنبى جميع المصاحف حتى المصاحف المتقدمة التى فى زمن الصحابة ولو سلم ان المراد بها المصاحف المتداولة بيننا فالمراد بما بينهما مافيه احتمال القرآنية فبطل ماقيل ان أسماء السور وكونها مكية أو مدنية وعدد الآى مما بين دفتى المصحف ليس بقرآن لانها مع حدوثها فى المصاحف الحديثة كما ذكره الامام القرطبى وغيره ليس فيها احتمال القرآنية ولذا ميزوها عنه فى اللون أو الخط (قوله الارمز) تقدم معناه عند الاشارة (قوله فاستثنى الخ) أى والاصل فى الاستثناء الاتصال فدل على ان الرمز الذى من أفراد الاشارة يسمى كلاما فالاشارة تسمى كلاما لغة (قوله أشارت بطرف العين الخ) الطرف بسكون الراء هو البصر وبفتحها طرف الشىء واضافته للعين بيانية كشجر أراك أى بطرف هو العين والاشارة الايماء وأيقنت علمت ومرحبا كلمة تقال للقادم تأنيسا له ومعناها صادفت رحبا لا ضيقا وأهلا وسهلا أى صادفت أهلا ومكانا سهلا والمتيم من تيمه الحب أى أزله * الاعراب أشارت فعل ماض والتاء علامة التأنيث وبطرف متعلق به العين مضاف اليه وخيفة مفعول لاجله وأهلها مضاف اليه واشارة منصوب على المصدرية وعامله أشارت ومحزون مضاف اليه ولم تتكلم جازم ومجزوم وكسرت الميم لاجل القافية فأيقنت فعل وفاعل وان الطرف ناصب ومنصوب قد حرف تحقيق قال فعل ماض فاعله مستتر فيه ومرحبا منصوب على المصدرية بفعل مقدرة تقديره صادفت مرحبا وكذا أهلا وسهلا وهذه من الاشياء التى جرت مجرى المثل فالتزمت العرب فيه ما التزمته فى المثل وبالحبيب متعلق بسهلا أى أتيت أهلا تستأنس به وأتيت مكانا سهلا وجملة مرحبا وما عطف عليه فى محل نصب مقول القول وقوله بالحبيب المتيم متعلق بأهلا وسهلا أو خبر لمحذوف أى وذلك ملتبس بالحبيب والشاهد فى البيتين انه أثبت الاشارة ونفى الكلام فيدل على ان الاشارة ليست كلاما والا لزم التناقض فهذا يبطل ماقدمه من تسمية الاشارة كلاما وحاصل جواب المصنف ان المنفى الكلام اللفظى الاصطلاحى وهذا لاينافى ان الاشارة تسمى كلاما لغة وفى عبارة قوله بطرف العين الخ يقال العين طرف من باب تسمية الشىء باسم فعله انما الطرف مصدر طرف يطرف كما تسمى العين نفسها لحظا واللحظ النظر بالعين نبه عليه ابن يعيش ومثل قول المصنف أشارت قول عنترة

فازورمن وقع القنا بنباله * وشكا الى بعبرة وتحمحم

لو كان يدرى بالمحاورة اشتكى * ولكان لو علم الكلام مكلمى

فان هذا نفى الكلام اللفظى (قوله فانما نفى الخ) علة لمحذوف أى لايرد على ماقلته لانه انما نفى الخ (قوله والدليل عليه فيما نطق الخ) قال المصنف فى شرح الالفيه واستدلال طائفة بقوله امتلأ الحوض

قول العرب القلم أحد اللسانين وتسميتهم مابين دفتى المصحف كلام الله والدليل عليه فى الاشارة قوله تعالى آيتك أن لاتكلم الناس ثلاثة أيام الا رمزا فاستثنى الرمز من الكلام والاصل فى الاستثناء الاتصال وأما قوله

أشارت بطرف العين خيفة أهلها
اشارة محزون ولم تتكلم

فايقنت أن الطرف قد قال مرحبا
وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

انما نفى الكلام اللفظى لامطلق الكلام ولو أراد بقوله ولم تتكلم نفى غير الكلام اللفظى لانتقض بقوله فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا لانه أثبت للطرف قولا بعد أن نفى الكلام اللفظى وأثبت الكلام اللغوى والدليل عليه فيما نطق به لسان الحال

وقال قطنى خطأ لأنه فى القول لا فى الكلام وقوله وقال أى الحوض قطنى أى حسبى والحوض لا يتكلم لكن لما أريد به نهاية الامتلاء التى لا يزاد عليها فكأنه قد تكلم بذلك ومهلا منصوب بفعل محذوف أى أمهل مهلا ورويدا صفة وقوله قد ملأت بفتح التاء خطاب بطنى مفعول والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى موضع التعليل تقديرا وأصله لانك قد ملأت بطنى (قوله قول نصيب) بضم النون وفتح الصاد المهملة وبسكون الياء المثناة من تحت وكان عبدا أسود لرجل من أهل العراق فكاتب على نفسه ثم أتى عبد العزيز بن مروان فمدحه فوصله عبد العزيز وأدى عنه ما كاتب به فصار له ولاؤه وقال قوم انه من بنى قضاعة وكانت أمه سوداء فوقع عليها سيدها فأولدها نصيبا فاستعبده عمه بعد موت أبيه وباعه من عبد العزيز بن مروان وقيل كان من أهل ودان عبد الرجل من بنى كنانة هو وأهل بيته وكان عفيفا يقال انه لم يتشبب قط الا بامرأته وكان أهل البادية يدعونه النصيب تفخيما له وسمى نصيبا لأنه لما ولد قال سيده ائتوا بالمولود فانظر اليه فلما أتى به قال انه لمنصب الخلق فسمى نصيبا وكان شاعرا اسلاميا من شعراء بنى مروان ويروى انه لما أنشد سليمان بن عبد الملك كلمته التى هى فعاجوا الخ والفرزدق حاضر فقال سليمان للفرزدق كيف تراه قال هو أشعر أهل بلدته فقال سليمان وأهل بلدتك فخرج الفرزدق وهو يقول

فخير الشعر أشرفه رجالا * وشر الشعر ما قال العبيد

قول نصيب

(قوله فعاجوا الخ) هذا البيت من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك وقبل البيت

قفوا خبرونى عن سليمان انى * لمعروفه من أهل ودان طالب

فعاجوا فاثنوا بالذى الخ (قوله فعاجوا) أى انتفعوا من قولهم ماعاج بالداء أى ما انتفع به وهو من الافعال الملازمة للنفى نص عليه ابن مالك فى شرح التسهيل ومضارعه يعيج واماعاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا والثناء ذكر الرجل بخير قيل هو أعم من الحمد لأنه يطلق على الخير والشر وقيل لا يطلق الا على الخير كالحمد والحقيبة التى هى مفرد الحقائب هى كل ما علق على مؤخر الرحل للناقة وقيل هى ما يعلق خلف الراكب وقيل هو الخرج يحمل فيه الرجل متاعه * الاعراب فعاجوا فعل وفاعل معطوف على قفوا بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وأثنوا معطوف على عاجوا والذى متعلق باثنوا وأنت أهله مبتدأ وخبر صلة الموصول لا محل لها ولو سكتوا الواو حرف شرط وسكتوا فعل وفاعل وأنث فعل ماض والتاء علامة التأنيث وعليك متعلق بأنث والحقائب فاعل اثنت والشاهد فى ثناء الحقائب فانه بلسان الحال لا بلسان المقال وهذا فى اللغة ومعنى البيت ان ما حملوه على رحالهم من العطايا يثنى عليه اه شواهد ووجه الاستشهاد كما قرره بعض الأشياخ ان الثناء هو الذكر بخير وهو كلام فقد جعل ما صدر من الحقائب ثناء والثناء لا يكون الا كلاما فتأمل (قوله قالتا الخ) قال القسطلانى أجابه موضع مكة وما يحاذيها من السماء (قوله قالتا) أى السموات والأرض المتقدمتان فى قوله ثم استوى الى السماء وهى دخان فقال لها وللارض ائتيا طوعا أو كرها قالتا الخ (قوله قالتا) فان قلت لم ثنى الضمير فى قوله قالتا وجمع فى قوله طائعين قلت التثنية باعتبار الجنسين اى جنس السموات وجنس الارض وجمع ثانيا باعتبار أفراد الجنسين وانما قدم الشعر على الآية مع أن القرآن أقوى فى الاحتجاج به لان الآية فيها قولان وعلى أحد القولين الذى هو القول الاول فى المصنف لا شاهد فيها ولاجل أن يجعل الآية آخرا فيختم بها المسئلة كما التزمه أول الكتاب لكن أنت خبير بان الآية فيها القول لا الكلام فالاستدلال بها كالاستدلال بقوله

امتلأ الحوض وقال قطنى * مهلا رويدا قد ملأت بطل

وقد قال المصنف فى شرح الالفية واستدلال بعضهم بقوله امتلأ الخ خطأ لانه فى القول لا فى الكلام ولعل المصنف أشار الى أنه ليس بدليل بقوله وقال الله ولم يقل وقول الله وان كان قوله بعد وفى الآية

فعاجوا فاثنوا بالذى أنت أهله

ولو سكتوا أثنت عليك الحقائق

وقال الله تعالى قالتا أتينا طائعين فزعم قوم من العلماء انهما تكلمتا حقيقة وقال آخرون انهما لما

شاهد ثان يبعده (قوله انقادتا) أى امتثلتا (قوله فى نحو جاء زيد ركضا) أدخل بنحو قولهم قتلته صبرا أى حال كونه مصبورا أى محبوسا (قوله على الحال) أى من زيد (قوله وتاويل) عطف على الحال والمعنى على النصب وعلى تأويل الخ لان المصدر لا يقع حالا الا بتأويل وهذا القول قول سيبويه والجمهور واتيان المصدر حالا خلاف الاصل لان الحال وصف لصاحبها فى المعنى والوصف ما دل على حدث وصاحبه والمصدر يدل على الحدث فقط الا انه لما أول بالوصف صار يقع كثيرا الا انه غير مقيس (قوله لا أنه مصدر) هو قول الاخفش والفراء وردبان عامل المصدر المؤكد يمتنع حذفه وعلى ذلك القول فالحال جملة يركض ركضا وأما ركضا فهو منصوب على المصدرية (قوله ولا على انه مصدر للفعل) وهو قول الكوفيين (قوله للفعل المذكور) أى وهو جاء بتأويله يركض الذى هو من لفظ المصدر (قوله خلافا لزاعمى ذلك) وهو الاخفش والفراء فى الاول والكوفيون فى الثانى كما علمت وأفرد اسم الاشارة باعتبار ما ذكر والا كان المناسب التثنية وزاعمى بالتثنية وبالجمع نظر التعدد الاشخاص (قوله ووجه الدليل) مبتدأ أن الخ خبره وقوله وهو مبتدأ خبره يدل وقوله فى مقابلة حال والتقدير ووجه الدليل ان طائعين حال وطائعين فى حال كونه مقابلا لطوعا وكرها يدل على انهما حال لان ما ثبت لاحد المتقابلين يثبت للآخر أى ان طائعين مقابل لطوعا وكرها وقد ثبت الحال لاحد المتقابلين فيثبت للآخر واذا ثبتت الحالية لطوعا وكرها اللذين هما مصدران فتثبت الحالية لنظيرهما من المصادر كركضا فثبت ان الآية تدل على ان ركضا حال فقوله ووجه الدليل أى على ان ركضا حال (قوله أو مكرهين) بفتح الراء اسم مفعول لانه وصفهما وأما مكرهين بكسر الراء فهو وصف للرب (قوله وهو خبر وطلب وانشاء) هذه أقسام ثلاثة وهو من تقسيم الكلى الى جزئياته (اعلم) أن بعضهم يقول اللفظ ينقسم الى طلب والى خبر والى انشاء والانشاء مرادف للتنبيه والطلب تحته ثلاثة أقسام أمر ونهى واستفهام لانه ان كان طلب فعل فهو أمر وان كان طلب كف فهو نهى وان كان طلب علم بالماهية فهو استفهام والانشاء قسمان الاول ما دل على الطلب التزاما لا وضعا كالتمنى والترجى والنداء والتحضيض والعرض والقسم والجملة الاولى من جملتى القسم وأما الثانية وهى الجواب فخبرية والثانى ما لا طلب فيه لا وضعا ولا التزاما نحو أنت طالق وبعت واشتريت لانها الاخارج لها أى لا نسبة لها فى الخارج ولا تقبل صدقا ولا كذبا وأما صيغة التعجب فقيل خبر وقيل انشاء وهو التحقيق هذا كله على ان الاقسام ثلاثة وهو خلاف التحقيق والتحقيق ان أقسام اللفظ اثنان خبر وانشاء وان الانشاء يعم الامر والنهى والاستفهام والتمنى وما معه من الامور السابقة وان الامر والنهى والاستفهام كما تسمى انشاء تسمى طلبا ولا تسمى تنبيها بخلاف الباقى فيسمى تنبيها وانشاء وقيل ان الاستفهام لا يسمى طلبا بل يسمى انشاء وتنبيها هذا تحرير المسئلة ووجه كون التمنى وما معه لا يفيد الطلب وضعا ان التمنى والترجى يدل على اظهار محبة الفعل وتمنيه أو رجائه ويلزم من ذلك عرفا طلبه وان العرض والتحضيض مدلولهما الرغبة فى الفعل ويتضمنان طلب الفعل وأما النهى فان بنى على انه طلب نفى الفعل لم يدل على طلب الفعل قصدا بل يتضمن طلبه اذا علمت ذلك تعلم أن ما صنعه المصنف من تقسيم الكلام الى الاقسام الثلاثة خلاف التحقيق ولذا رجع المؤلف وشطب على طلب وكتب بخطه ما نصه كان فى النسخة القديمة خبر وطلب وانشاء وكنت قلت ذلك تسامحا وموافقة لبعض النحويين ثم رأيت الرجوع الى التحقيق أولى فان الطلب من قسم الانشاء لان معناه استدعاء وهو حاصل فى الحال وانما يتأخر الامتثال كما ان بعت واشتريت حاصل فى الحال انتهى وصرح بنحو ذلك فى شرح اللمحة فقال بعد ان ذكر تقسيمه للثلاث هذا هو المشهور وقال المحققون خبر وانشاء وهو الصحيح ووجهه ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارج تطابقه أولا فالاول الخبر والثانى الانشاء انتهى من حاشية العدوى على السلم من أول القولة الى قوله اذا علمت ذلك وبقية العبارة من شرح الصدور فى الزوائد على الشذور (قوله

انقادتا لامر الله عز وجل نزل ذلك منزلة القول وفى الآية شاهد ثان على اعطاء صفة مالا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما ينسب الى العقلاء ألا ترى أن طائعات قد جمع بالياء والنون لما نسب لموصوفه القول وشاهد ثالث على ان النصب فى نحو جاء زيد ركضا على الحال وتأويل ركضا براكضا لا على أنه أنه مصدر لفعل محذوف أى يركض ركضا ولا على انه مصدر للفعل المذكور خلافا لزاعمى ذلك ووجه الدليل ان طائعين حال وهو فى مقابلة طوعا أو كرها يدل على ان المراد طائعين أو مكرهين ثم قلت (وهو خبر وطلب وانشاء)
وأقول

كما انقسمت) لم يقل كما قسمت اشارة الى انها انقسمت بنفسها الى ثلاث سواء اعتبرتها منقسمة أم لا وفى بعض النسخ كما قسمت أى اعتبرت تقسيمها الى هذه الانواع (قوله كما انقسمت) كما فى محل نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو حال والتقدير انقسم الكلام انقساما مثل انقسام الكلمة أو انقسم الكلام فى حالة كونه مماثلا لانقسام الكلمة وموقع قوله كذلك توكيد لكما فهو فى محل نصب ولك أن تجعله خبر المحذوف أى الامر كذلك فهى فى موضع رفع (قوله اما ان يحتمل الصدق الخ) وفى نسخة التصديق والتكذيب و يؤول المصدر بالحاصل به فساوى النسخة الاولى الصواب (قوله فان احتملهما فهو الخبر) ان قيل كثيرا من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله وخبر الرسول والبديهيات الاولية كالنار حارة وكثير الا يجوز صدقه كقولنا الارض فوقنا وأخبار مسيلمة والضدان يجوز اجتماعهما والجواب المراد تجويزه بالنظر الى مجرد حاصل مفهومه مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات حتى عن خصوصية الطرفين فيدخل جميع ما تقدم فانها اذا جردت عن الخصوصيات حتى لا يبقى شىء منضم لشىء أو منفى عنه جوز العقل الامرين أى يجاب بان المراد احتمالهما بحسب لغة العرب يعنى ان الوصف منهما لا يكون خطأ بحسب لغة العرب و بان عدم التجويز فيما مر للعلم بحاله فلو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه جوز الامرين والحاصل ان الخبر كلام يجوز العقل صدقه وكذبه لو لم يعلم تحقق مضمونه أو عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله لجوز الامرين ولعل هذا الجواب أقرب ما قيل * واعلم أن المتصف بالصدق والكذب الحكم الذى هو النسبة التامة الخبرية فلا يتصف بالصدق والكذب شىء من المركبات التقييدية والانشائية من حيث مفهوميهما بل باعتبار ما تشعر به الاولى و تستلزمه الثانية من النسبة الخبرية فلا يصدق على من قال زيد الفاضل على التقييد الا باعتبار ما تشير اليه من معنى زيد فاضل بواسطة تبادر الفهم لانه لا يوصف شىء الا بما هو ثابت له و يدخل فى النسبة المذكورة ما اقترن بها من زمان أو قيد لصدقها بوقوعها فى ذلك الزمان أو مع ذلك القيد واذا قلت أكرمك غدا أو ان جئتنى أكرمتك فان وقع الاكرام فى الغد أو وقت المجىء كان ذلك القول صدقا والا فلا وهذا ما نقله المولى سعد الدين عن أهل العربية وعز اخلافه فى المقيدة بالشرط الى أهل الميزان والتحقيق فيها ما فى حواشى المطول ان مورد الصدق مثلا من القول السابق وما أشبهه انما هو الربط بين الشرط والجزاء مثلا فان قلت ان ضربنى زيد ضربته و كنت بحيث ضربك ضربته عد كلام هذا صادقا عرفا ولغة ولو لم يتحقق ضرب منك الا الربط بين المسند والمسند اليه لاستلزام صدقه فى المثال عند تحقق ضربه فى وقت ضرب زيد فيلزم كذبه اذا لم يوجد ضرب أصلا أو وجد غير ذلك الوقت وهو باطل قطعا وان كان كلام أهل العربية فى ذلك لا يخالف كلام غيرهم (قوله وضابط ذلك) أى دليل الحصر فى الثلاثة (قوله نحو قام زيد) جملة ايجابية تحتمل الصدق والكذب (قوله ما قام الخ) جملة منفية وهى تحتمل الصدق والكذب (قوله فان تأخر عنه) فانه فى الاستفهام يتأخر تصور المسؤل عنه بعد اللفظ وكذا الضرب المطلوب يتأخر عن اضرب والكف عن الضرب يتأخر عن لا تضرب هكذا توجيه المصنف ورد بان مدلول الثلاثة الطلب وهو مقارن للصيغة (قوله نحو اضرب الخ) مفاده أن المفيد للطلب هو الكلام والذى فى كتب النحو أن المفيد للطلب هو الفعل الذى هو مفرد لانه من أقسام الكلمة وكذا يقال فى النهى والاستفهام (قوله كقولك لعبدك الخ) أي فان انشاء الحرية مقارن للفظ (قوله فحذفت الثانية للتخفيف) وفى نسخة تخفيفا وفى بعضها الثالثة بدل الثانية وفى بعضها فحذفت النون للتخفيف فقيل الثالثة لان الثقل حاصل عندها وقيل الاولى لسكونها ثم سكنت الثانية وأدغمت فى الثانية وقيل الثانية لانها طرف بخلاف الاولى فانها وسط وبخلاف الثالثة لانها كلمة مستقلة والصحيح ان المحذوف الثانية لانها آخر ولثبوت حذفها من ان اذا خففت ولانها جزء كلمة بخلاف الثالثة فكلمة مستقلة و بخلاف الاولى فانها أول الكلمة (قوله مؤكد لعامله)

كما انقسمت الكلمة الى ثلاثة أنواع اسم وفعل وحرف كذلك انقسم الكلام الى ثلاثة أنواع خبر وطلب وانشاء وضابط ذلك انه اما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا فان احتملهما فهو الخبر نحو قام زيد وما قام زيد وان لم يحتملهما فاما أن يتأخر وجود معناه عن وجود لفظه أو يقترنا فان تأخر عنه فهو الطلب نحو اضرب لا تضرب وهل جاءك زيد وان اقترنا فهو الانشاء كقولك لعبدك أنت حر وقولك لمن أوجب لك النكاح قبلت هذا النكاح وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم والتحقيق خلافه وان الكلام ينقسم الى خبر وانشاء فقط وان الطلب من أقسام الانشاء وأن مدلول قم حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه وانما يتأخر عنه الامتثال وهو خارج عن مدلول اللفظ ولما اختص هذا النوع بان ايجاد لفظه ايجاد لمعناه سمى انشاء قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أى أوجدناهن ايجادا انا ان واسمها والاصل اننا فحذفت النون الثانية تخفيفا أنشأناهن فعل ماض وفاعل ومفعول والجملة فى موضع رفع على انها خبر ان انشاء مصدر

وهو الفعل من أنشأناهن (قوله راجع الى الحور العين المذكورات) اى فى قوله وحور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون (قوله دلالة قوله تعالى الخ) أى فالضمير عائد على معلوم لا مذكور وقوله على المعنى المراد وهو الحور العين (قوله مثل توارت) أى الشمس (قوله الحور العين) والحور جمع حوراء مأخوذ من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها وقيل الحور ان تتسع حدقة العين حتى لا يظهر منها شىء من البياض كأعين الظباء والبقر والعين جمع عيناء كبيض و بيضاء وهى متسعة الأعين * واعلم ان من الصفات المستحسنة الحور والدعج وهو شدة اتساع الحدقة وشدة اسوادها ومنها الكحل وهو شدة سواد العين كأنها مكحلة بالاثمد ومنها الفتور وهو انكسار النظر (قوله على المعنى المراد) وفى بعض النسخ زيادة وهى وقيل على الفرش على أن المراد بها الازواج وهى مرفوعات على الارائك بدليل هم وأزواجهم فى ظلال على الارائك متكئون أو مرفوعات بالفضل والجمال على نساء الدنيا انتهى وقوله على أن المراد الخ أى فهو من اطلاق المحل وارادة الحال مجازا مرسلا تأمل

﴿ باب الاعراب أثر الخ ﴾

باب بالتنوين يحتمل الرفع والنصب والجر فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب واعرابها للتنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ فى محل رفع لانه اسم مبنى لا يظهر فيه اعراب وباب مرفوع بضمة ظاهرة ويجوز أن يكون باب مبتدأ والخبر محذوف تقديره أى باب هذا موضعه فباب مبتدأ أول وهو معرفة بناء على أن أسماء التراجم علم جنس وهذا مبتدأ ثان وموضعه مركب اضافى خبر المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن الاول واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا ففى الاول خلاف قيل الاولى كونه المبتدأ لان الخبر محط الفائدة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره ولان الحذف بالاعجاز والاواخر أليق منه بالصدور والاوائل وأما النصب فعلى انه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب لكن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف وبه اندفع ما يقال ان الرسم هنا يمنع النصب لانه لم يرسم بالالف ولم يضفه للاعراب ولا يصح أن يكون منصوبا باسم فعل محذوف تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الاصح وأما الجر فعلى أنه مجرور بحرف جر مقدر تقديره انظر فى باب وأولى الكل الرفع لان فيه ابقاء ركن الاسناد وحذف ركن واحد يليه النصب وأضعفها الجر بل منعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا والباب لغة ما يدخل منه الى غيره ويقال ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه ويقال أيضا فرجة فى سائر يتوصل بها من داخل الى خارج وعكسه وهو بيان لما فى العبارة التى قبلها ويطلق الباب لغة على القيم على القوم يقال فلان باب على القوم اذا كان عميدهم والقيم عليهم فهو حقيقة فى الاجسام مجاز فى غيرها الشامل للالفاظ ثم صار حقيقة عرفية فى الالفاظ واصطلاحا ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من احتمالات سبعة أبداها فى أسماء التراجم قال الشنوانى وسمى ابتداء كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى المقصود ثم سمى نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعانى أو بمعنى المبوّب وأصل باب بوب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فهو واوى لقولهم فى الجمع أبواب وفى التصغير بويب وفيه ألغز بعضهم فقال بيتين من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن فعولن

وما شىء حقيقته مجاز * وأوله وآخره سواء
وفيه صحة وبه اعتلال * له الاعراب حقا والبناء

﴿ فائدة ﴾ قال الزمخشرى بوبت الكتب لان القارىء اذا ختم بابا وشرع فى آخر كان أنشط وأبعث

مؤكد والضمير فى أنشأناهن قال قتادة راجع الى الحور العين المذكورات قبل وفيه بعد لان تلك قصة قد انقضت جملة وقال أبو عبيدة عائدة على غير مذكور مثل حتى توارت بالحجاب والذى حسن ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى وفرش مرفوعة على المعنى المراد ثم قلت (باب الاعراب أثر)

كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القرآن سورا قال السيد عيسى الصفوى ولانه أسهل فى وجدان المسائل والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والا لر بما تذكر المسائل منتشرة انتهى فالتراجم للاقتداء بالقرآن وللتسهيل وللتنشيط ولسهولة المراجعة ولحسن الترتيب والنظم (قوله الاعراب) بكسر الهمزة احترازا من فتحها وهو ساكن البادية (قوله أثر) من حركة أو حرف أو سكون أو حذف (قوله ظاهر) صفة للاثر (قوله أو مقدر) أو للتنويع لا للشك فلا يرد ذكرهما فى الحد (قوله المتمكن) وهو ما سلم من شبه الحرف وقوله يجلبه صفة ثانية لاحال لان الحال قيد خارج والجلب جزء من الحد والمراد بالجلب الاقتضاء والطلب وخرج بقوله يجلبه حركة النقل ونحوها مما يأتى فى الشرح وخرج بالاسم والفعل المضارع الحرف والفعل الماضى والامر المضارع المتصل به أحد النونين لان هذه معربة محلا والاعراب المحلى معناه لو كان محله اسم يقبل الاعراب لكان معربا وأما نفس المبنى فليس بمعرب وفى التعريف أمور الاول تقييد الاسم بالمتمكن ولم يقيد المضارع بالخالى عن النونين والجواب انه لما كان الاصل فى الاسماء الاعراب فلو أطلق توهم العموم ولم يقيد المضارع اتكالا على ما يأتى * الثانى لا يشمل التعريف الاثر فى مسلمان ومسلمون واثنا عشر واثنتا عشرة اذ الآخر لم يقم به أثر والجواب ان النون فى الاولين بمنزلة التنوين وعشر فى الاخيرين بمنزلة التنوين فكما أن التنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخر العروضة كذلك ما كان بمنزلته وشمل التعريف تثنية اسم الاشارة والموصول لانها معربة عند المصنف * الثالث انهم عرفوا العامل بقولهم ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب فأخذ العامل فى تعريف الاعراب فيه دور والجواب انه تعريف لفظى * الرابع قوله فى آخر الكلمة من ظرفية الشىء فى نفسه بالنظر للاسماء الخمسة والتثنية والجمع الصحيح لان آخرها هو الاثر فقد اتحد الظرف والمظروف والجواب بتغايرهما وان لتلك الحروف جهتين كونها اعرابا لهذه الاسماء وكونها آخرا وجزأ فمن حيث كونها اعرابا مظروف ومن الجهة الاخرى ظرف الخامس قوله فى آخر الاسم لا يشمل يدا ودما والجواب ان المراد الآخر حقيقة أو حكما وكذا يقال فى الفعل يشمل نحو يفعلان فان الآخر لام الفعل ولم يلحقها أثر لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل نزل منزلة الفعل * (تنبيه) * مشى المصنف على القول بان الاعراب لفظى وصححه بعضهم قال لان الوجدان يدل على انه الحق لانه انما جىء به للتمييز بين المعانى والتمييز انما يكون بالاثر لا بتغيير أواخر الكلم الخ وعرفه فى الآجرومية على انه معنوى بقوله تغيير أواخر الكلام وعرفه فى غاية الاحسان بانه تغيير الآخر أو ما كان كالآخر لعامل قال فى شرحه أو ما كان كالآخر ليدخل فى المعرب الأمثلة الخمسة نحو يفعلان فانها مرفوعة بالنون ومنصوبة ومجزومة بحذفها وهذا التغيير الذى لحقها ليس فى آخر يفعل لان آخر يفعل هو اللام والالف كلمة أخرى والاعراب جاء بعد هذه الكلمة فنزل منزلة الآخر وان لم يكن آخرا وانما جعل الاعراب آخرا لان المعانى المحتاجة للاعراب من صفات الذات وهى متأخرة عنها والدال على المتأخر متأخر وقول المصنف مضارع يحتمل الخ أدخل فيه الامر على مذهب الكوفى ويحتمل أنه أخرجه على مذهب البصرى (قوله لغوى وصناعى) الصناعى بكسر الصاد منسوب للصناعة وهى العلم الحاصل من التمرن فى العمل والمراد به الاصطلاحى كما هو فى بعض النسخ (قوله فمعناه اللغوى الابانة الخ) جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر فيما ذكر وليس كذلك والجواب ان فيه حذفا فمعناه اللغوى أمور منها الابانة الخ أو نقول فمعناه اللغوى أمور أحدها الابانة وعليه ففيه شبه احتباك حذف من الاول الخبر ومن الثانى المبتدأ وقدم هنا اللغوى لاصالته وحاصل معانيه اللغوية اثنا عشر الابانة أعرب الرجل عن حاجته أى أبان عنها والاجالة عربت الدابة جالت فى مرعاها وأعربها صاحبها أجالها والتحسين أعربت الشىء حسنته والتغيير عربت معدة البعير تغيرت وأعربها الله غيرها وازالة الفساد أعربت الشىء أزلت عربه أى فساده وتتعدى هذه الخمسة بالهمزة الا الاول فيتعدى بعن

ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع) وأقول للاعراب معنيان لغوى وصناعى فمعناه اللغوى الابانة يقال أعرب الرجل عما فى نفسه اذا أبان عنه وفى الحديث البكر تستامر

واذنهاصماتها والايم تعرب عن نفسها أى تبين رضاها بصريح النطق ومعناه الاصطلاحى ماذكرت مثال الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة فى قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى انها آثار ظاهرة فى آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه وهى جاء ورأى والباء ومثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويا فى آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر فى آخره فى المثال الاول ضمة وفى الثانية فتحة وفى الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة اعراب كما أن الحركات الظاهرة فى آخر زيد اعراب وخرج بقولى يجلبه العامل نحو الضمة فى النون فى قوله تعالى فمن أوتى كتابه فى قراءة ورش بنقل حركة همزة أوتى الى ماقبلها واسقاط الهمزة والفتحة فى دال قد أفلح على قراءته أيضا بالنقل والكسرة فى دال الحمدلله فى قراءة من أتبع الدال اللام فان هذه الحركات وان كانت آثارا ظاهرة فى آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دخلت عليها فليست اعرابا وقولى فى آخر الكلمة بيان لمحل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل فى غير آخر الكلمة فيحترز عنها فان قلت بلى قد وجد ذلك فى امرىء وابنم ألا ترى انهما اذا دخل عليهما الرافع ضم آخرهما وماقبل آخرهما فتقول هذا امرؤ وابنم واذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول رأيت امرأ وابنما واذا دخل عليهما الخافض العامل كسرهما فتقول مررت بامرىء وابنم قال الله تعالى ان امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه قلت اختلف

ويأتى أعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية أوصار له خيل عراب أوولد له ولد عربى اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون أو لم يلحن فى السكلام أو تحبب الى غيره ومنه العروبة المتحببة الى زوجها فهذه اثنا عشر معنى وجعله فى الاصطلاح منقولا عن سائرها صحيح والحكم بنقله عن واحد معين ترجيح بلا مرجح لكن الانسب نقله عن التبيين لان الكلمة اذا أعربت ظهر معناها وبان وعن التغيير لان الكلمة تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لان الكلمة تحسن بالاعراب لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لان الاعراب تتحول به الكلمة من حال الجهل الى حال العلم وفى ذلك ازالة للفساد اه طبلاوى ومدابغى (قوله واذنهاصماتها) الاصل صماتها كاذنها ثم حذفت الكاف فصار صماتها اذنها نحو زيد أسد ثم قدم الاذن على الصمات للمبالغة فهو من باب عكس التشبيه كقولهم أبو حنيفة ابو يوسف وكقوله وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

وقوله صماتها بضم الصاد أى سكوتها (قوله والأيم) بفتح الهمزة وكسر الياء المشددة معناه الثيب (قوله تبين) مقتضى قوله أبان أن تقرأ تبين بضم التاء وكسر الباء وسكون الياء (قوله الضمة الخ) نحو زيد يضرب ولن يضرب ولم يضرب فالضمة والفتحة والسكون آثار ظاهرة (قوله الداخلة عليه) المراد المتسلطة سواء كانت آخرا أولا مذكورة أو محذوفة والعامل له معنيان الاول ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص والثانى مابه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهذا الثانى خاص لقصوره على الاسماء بخلاف الاول فيعم الفعل والعوامل جمع عامل وقولهم فواعل لايكون جمعا لفاعل أى فى العاقل أو يقال انه جمع عاملة (قوله المقدرة ماتعتقده) أى تلاحظه وتقدره فى آخر الخ وفى زيد يخشى ولن يخشى الخ (قوله فى النون) أى على النون (قوله فمن أوتى كتابه) أى من قوله تعالى فى سورة الاسراء يوم ندعو كل أناس بامامهم فمن أوتى كتابه بيمينه فاولئك يقرؤن الخ فمن اسم شرط جازم مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل فى محل رفع مبتدأ وأوتى فعل الشرط خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل الخبر هما معا وجواب الشرط جملة فاولئك الخ فالفاء رابطة وأولاء مبتدأ مبنى على الكسر فى محل رفع والكاف حرف خطاب ويقرؤن خبر (قوله قد أفلح) قد حرف تحقيق مبنى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وأنت خبير بان قوله الاسم المتمكن يخرج فمن أوتى وقد أفلح لان من اسم غير متمكن وقد حرف وأما الحمد لله فمسلم خروجه بقوله يجلبه العامل (قوله الحمدلله) بكسر الدال مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ولاضير فى اتباع السابق للاحق وقرىء أيضا الحمدلله بضم اللام اتباعا لحركة الدال ولا شاهد فيها وكسر الدال لغة تميم وبها قرأ الحسن وزيد بن على وأما ضم اللام فهى لغة بعض قيس وقرأ بها ابراهيم بن أبى غيلة ويزيد المكى انتهى طبلاوى (قوله فان هذه الخ) خبر ان محذوف والتقدير فان هذه الخ لانقول بدخولها فى التعريف وربما يتوهم انها جلبتها العوامل لكنها الخ (قوله وليس باحتراز) وهو الاصل فى القيود (قوله وقولى فى آخر الكلمة) أى قولى معنى لالفظا والا فهو قد قال فى آخر الاسم الخ (قوله فى امرىء وابنم) اعلم أن ابنم أصله ابن والميم زائدة كما فى زرقم بمعنى ازرق وليست بدلا من لام الكلمة كما فى فم والا كانت اللام فى حكم الثابتة فلا يحتاج لهمزة الوصل قاله الجار بردى قال الدمامينى وفيه نظر وأما امرؤ فاسم تام (قوله بل قد وجد) أى وجد أثر يجلبه

العامل في غير الآخر فان العامل جلب حركة ماقبل الآخر في ابنم وامرىء فيصح الاحتراز عما جلبه العامل فيما قبل الآخر فيهما وحاصل الجواب انه على مذهب الكوفي يجب ادخال ماقبل الآخر في التعريف وعلى مذهب البصري فلا يتوهم صحة دخوله في قوله يجلبه العامل حتى يخرجه بقوله في آخر الى آخره (قوله أهل البلدين) أي البصرة والكوفة (قوله فقال الكوفيون) هم النحاة المنسوبون الى الكوفة بلدة معروفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله انهما معربان الخ) وعليه فامرؤ وابنم يرفعان بضمة على الراء والميم وعلى النون والميم وينصبان كذلك ويجران كذلك فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يدخلان في التعريف ويحذف منه قوله في الآخر أو يراد به ماقابل الاول فيعم الآخر وماقبله (قوله وقال البصريون) هم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي مثلثة الباء والافصح الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة كذا قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات (قوله وعلى قولهم) أي البصريين فلا يصح دخولهما أي دخول ماقبل الآخر في ابنم ودخول ماقبل الآخر في امرىء أي أن ماقبل الآخر فيهما لم يجلبه العامل فلا يصح دخوله في قوله يجلبه العامل حتى يحتاج لاخراجه بقوله في آخر الخ (قوله بفعل محذوف) أي وهذا الحذف معتبر فائدته سلوك طريق الاجمال والتفصيل وتقوية الحكم في ذهن السامع (قوله والتقدير الخ) أي تقدير الكلام بتمامه أو تقدير الفعل مع متعلقه أي مقدره (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بتقديم الفاعل استدلالا بقول الزباء

ماللجمال مشيها وئيدا * أجندلا لايحملن أم حديدا

فمشيها فاعل وئيدا وردبان مشيها مبتدأ وخبره محذوف أي يوجد وئيدا أو يكون وئيدا أو بالنصب مفعول مطلق أي تمشي مشيا وئيدا و بالجر بدل من الجمال (قوله لان الفاعل لايتقدم) هذه العلة لايسلمها الكوفي فلا يصح الرد عليه مستندا لهذه العلة وكذا قوله لان أدوات الخ لايسلمه الكوفي فلا ينهض الرد عليه لان شرط الدليل التسليم عند الخصمين (قوله خلافا لهم) أي للكوفيين (قوله لان أدوات الشرط لاتدخل الخ) يستثنى منه لولا ولوما فانهما يدخلان على الجملة الاسمية المركبة من مبتدأ وخبر (قوله بالاضافة) أي على قول وقيل بالمضاف وهو الراجح وعليه فتجعل الباء سببية لا للتعدية وقيل بحرف جر مقدر فجملة الاقوال ثلاث (قوله وأنواعه رفع الخ) النوع والضرب والصنف والقسم ألفاظ متقاربة المعنى أو متحدته يعني ان بعض أفراده مسمى بالرفع و بعضها بالنصب وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها أنواعا منطقية لانه يتوقف على اثبات تحاد حقيقة افراد كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو مشكل اذ القدر المشترك بين الاربعة مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا انتهى طبلاوي (قوله رفع) أي نوع مخصوص من الاثر يسمى رفعا وهو نفس الضمة أو ماناب عنها وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلى به وهذا ظاهر في الضمة والواو دون الالف والنون وقيل سمي رفعا لارتفاعه على أخويه لكونه اعراب العمد ومن ثم قدم (قوله ونصب) أي نوع مخصوص من الاثر يسمى نصبا وهو نفس الفتحة أو ماناب عنها وسمي نصبا لانتصاب الشفتين عند التلفظ به وهذا ظاهر في الفتحة والالف دون الكسرة والياء وحذف النون وقدمه على مابعده لان عامله قد يكون فعلا وهو الاصل في العمل فكان معموله أصلا بالنسبة للمجرور (قوله في اسم وفعل) قال الفيشي نكرهما للاشارة الى انهما غير سابقين ولو عرفهما لتوهم انهما السابقان لان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا انتهى ووجهه ان الاسم السابق يشمل ماأعرابه بالحروف و بالحركات وكذا الفعل والمراد بهما هنا مايعرب بالحركات و بالسكون تأمل وفيه

أهل البلدين في هذين الاسمين فقال الكوفيون انهما معربان من مكانين واذا فرعنا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما بل يجب ادخالهما في الحد وقال البصريون وهو الصواب ان الحركة الاخيرة هي الاعراب وماقبلها اتباع لها وعلى قولهم فلا يصح ادخالهما في الحد ارتفاع امرىء في الآية الاولى على فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير ان هلك امرؤ هلك ولا يجوز أن يكون فاعلا بالفعل المذكور خلافا للكوفيين لان الفاعل لايقدم على رافعه ولا مبتدأ خلافا لهم وللاخفش لان أدوات الشرط لاتدخل على الجمل الاسمية وانتصابه في الآية الثالثة لانه خبر كان وانجراره في الثالثة بالاضافة ثم قلت (وأنواعه رفع ونصب في اسم وفعل

نظر لان قوله فى اسم وفعل هو عين السابقين فى قوله يجلبه العامل فى آخر الاسم لان الرفع شامل للحركات وماناب عنها (قوله فى اسم) لفظا أو تقديرا أو محلا وفعل كذلك (قوله كزيد) الكاف اسم يعرب حالا أى حال كونهما مثل الخ أو خبر لمحذوف أو الكاف حرف والجملة حالية (قوله وجر) ويرادفه الخفض والخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية وهو نوع من أنواع الاثر هو نفس الكسرة أو ماناب عنها وسمي جرا لانجرار الشفة السفلى عند التلفظ به وهو ظاهر فى الكسرة والياء دون الفتحة وقدمه على الجزم لاختصاصه بالاشرف وهو الاسم (قوله وجزم) أى نوع من الاثر وهو السكون أو نائبه وسمى جزما لانجزام أى انقطاع الحركة أو الحرف المشبه لها (قوله والاصل) أى الراجح فى نظر الواضع (قوله كون الرفع بالضمة) الباء للتصوير أو زائدة على مذهب من يجوز ذلك فى الاثبات فاندفع مايقال ان ظاهره أن الضمة غير الرفع مع ان مذهبه ان الاعراب لفظى فالرفع عين الضمة وكذا فيما بعده أو أن الباء للملابسة من ملابسة العام بالخاص لان الرفع يعم الضمة ويعم غير الضمة (قوله كون الرفع بالضمة) الرفع اسم السكون وبالضمة خبره والنصب والجر والجزم عطف على الرفع وبالفتحة والكسرة والسكون عطف على بالضمة (قوله أنواع الاعراب أربعة) أى أنواع الاعراب لا بقيد كونه فى اسم أو فعل أما لو نظر لانواع اعراب الاسم فهى ثلاثة وكذا الفعل قال شيخ الاسلام والتعبير بالانواع أولى من التعبير بالالقاب لان حق الالقاب مساواة كل منها البقية والملقب بان يطلق كل منها على البقية (٧) وانما قال أولى ولم يجعل التعبير بذلك خطأ لانه يحتمل أن من عبر بذلك تسامح بحذف مضاف أى ألقاب أنواع الاعراب (قوله وعن بعضهم أن الجزم الخ) نقل المرادى عن المازنى ان الجزم ليس باعراب انتهى وحجة المازنى فى ذلك ان الجزم عدم الاعراب أى عدم الحركة والعدم لا يكون مجلوبا بالشىء فلا يصح كونه اعرابا لان الاعراب مايجلبه العامل قرره يحيى المغربي انتهى دلجمونى فقول شارحنا وعن بعضهم وهو المازنى كما علمت (قوله وليس بشىء) أى ليس بشىء يعتد به (قوله وليس بشىء) اعترض بان الجازم لصحيح الفعل يحذف الحركة ويلزم من حذفها السكون فالسكون يوجد عند دخول الجازم لا به والاثر حقه ان يكون بالعامل لا عند دخوله ويمكن الجواب بان السكون لما كان لازما لحذف الحركة فكان السكون أثر العامل ولا يصح الجواب بان العامل حذف الحركة وأتى بدلها بالسكون كدخول عامل النصب على المرفوع فانه حذف الضمة وأتى بدلها بالفتحة لان هذا واضح فى الحركات بخلاف السكون فانه بمجرد حذف الحركة سكن فلا يقال أتى بدل الحركة بالسكون انتهى بهامش (قوله وهذه الاربعة تنقسم ثلاثة أقسام) الظاهر انه من تقسيم الكل الى أجزائه لعدم صحة حمل المقسم على الاقسام ويراد بالاربعة الهيئة المجتمعة من الامور الاربعة ليصير كلا ولا يراد به الآحاد الاربعة تأمل وقال الفيشى على القطر قوله ثلاثة أقسام أى باعتبار المحل الواقعة فيه (قوله مشترك) بفتح الراء أى أن الفعل والاسم مشتركان فى ذلك النوع هذا مفاد العبارة هنا ولكن القاعدة أن الاشياء اذا تواردت على محل فيقال للمحل مشترك فيه ويقال للاشياء مشتركة بكسر الراء فى الاسم والفعل هكذا يستفاد من حاشية الفيشى على شرح القطر وبه تعلم أن قول المصنف رفع ونصب فى اسم وفعل يصح أن تقول فيه يشتركان فى اسم وفعل لان الاسم والفعل مشترك فيه والرفع والنصب مشترك بكسر الراء وحينئذ فقول الفيشى هنا قوله فى اسم وفعل أى كائنان فى اسم وفعل كذا قدره شيخ الاسلام وهو أولى من تقدير يشتركان لان نسبة الاشتراك الى الذات أولى من نسبته الى الصفة وان كان لازماله ولهذا يلوح صاحب الآجرومية بقوله فللاسماء من ذلك الخ وللافعال من ذلك الخ فنسب الاشتراك للذات انتهى مناف لما أفاده فى حاشية القطر لان مفاد ما فى حاشية القطر ان الاولى أن يقال الرفع والنصب

كزيد يقوم وان زيدا لن يقوم وجر فى اسم كبزيد وجزم فى فعل كلم يقم والاصل كون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون) وأقول أنواع الاعراب أربعة رفع ونصب وجر وجزم وعن بعضهم انا لجزم ليس باعراب وليس بشىء وهذه الاربعة تنقسم الى ثلاثة أقسام ماهو مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب مثال دخول الرفع فيهما زيد يقوم

(٧) هكذا هذه العبارة بالاصل ولينظر مامعناها فليتأمل اه مصححه

يشتركان فى الاسماء والافعال ومفاد مافى حاشيته هنا ان الاولى أن يقال الاسماء والافعال يشتركان فى الرفع والنصب ولعل الصواب مافى حاشية القطر من ان الاولى أن يقال الرفع والنصب يشتركان فى الاسماء والافعال وان كان يجوز العكس والحاصل أن كل شىء ورد على شىء كان الآخر واردا عليه فيجوز نسبة الاشتراك للاسم والفعل وللرفع والنصب والاولى نسبته للاسم والفعل تأمل (قوله فزيد مرفوع) يجوز لك الحكاية فى زيد وعدمها فعلى الحكاية يكون الرفع عليه للحكاية والرفع الذى جلبه الابتداء مقدر وعلى عدم الحكاية فالرفع فيه جلبه الابتداء وحكاية العلم بدون من غير شاذة اذا أريد لفظه كما هنا وقول الالفية والعلم احكينه من بعد من * أى اذا أريد معناه وماقلنا من جواز الوجهين فى زيد يقال فيما بعده تأمل (قوله وعلامة رفعه الضمة) هذا لايناسب مذهب المصنف الذى مشى عليه فى تعريف الاعراب من أنه لفظى والمناسب له أن يقول ورفعه الضمة والجواب ان قوله وعلامة رفعه الخ عبارة من يقول ان الاعراب معنوى وجرت على لسان من يقول انه لفظى بدون قصد وسيأتى لذلك زيادة على ذلك وقس على ماقلناه قوله فيما يأتى وعلامة نصبه وعلامة جره وعلامة جزمه (قوله خال) اعرابه كقاض (قوله وماهو خاص بالاسم) الباء داخلة على المقصور عليه وكذا يقال فى قوله وماهو خاص بالافعال * واعلم أن الباء بعد الاختصاص تدخل على المقصور عليه والمقصور ونظم ذلك بعضهم بقوله

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذى قد قصروا
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

(قوله وهو الجر) وانما اختص الجر بالاسم والجزم بالافعال لقصد التعادل لان الاسم أخف من الفعل لكون مدلوله بسيطا بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان والسكون أخف من التحريك فاعطى الثقيل للخفيف وله توجيهان وهو ان الجر بالاضافة أو الحرف وهي تفيد الملك والاستحقاق والفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهى للنفى والاسم قد يكون ذاتا وهى لاتنفى وله توجيه ثالث وهو أن يقال وجه اختصاص الجر بالاسم ضعف عامله اذ هو الحرف أو الاضافة فلم يكن أهلا لأن يحمل عليه ووجه اختصاص الجزم بالفعل ان عامله لايكون الا نفيا أو تشكيكا وذلك لايكون الا فيما يقبلهما والاسم لايقبلهما وأما اشتراكهما فى الرفع والنصب فلقوة عاملهما وحمل الاسم على الفعل فيهما (قوله وماهو مختص بالاسم وهو الجر) لايرد على ذلك وجود الكسر فى الفعل فى نحو قومى واقعدى لان الفاعل كالجزء من الفعل فهما كالكلمة الواحدة وحينئذ فالكسرة انما وقعت فى الحشو لا فى الآخر وهم انما يصفون الآخر انتهى دلجمونى وأنت خبير بان الكسر فى الفعل لايقال له أثر جلبه العامل فليس اعرابا والكلام فى الجر الذى هو نوع من أنواع الاعراب فلا يرد السؤال من أصله (قوله بزيد) أى من قولك مررت بزيد والباء للالصاق ومعنى ذلك التصق مرورى بمكان يقرب منه زيد والا فالمرور هو الفعل كالمشى لايلتصق بزيد ﴿ تنبيه ﴾ الوقف على نحو مررت بزيد بالسكون والتلفظ به محركا بالكسرة لحن لكن تسومح فيه فى مقام التعليم واذا وقف عليه بالسكون فهو مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف انتهى دلجمونى (قوله والاصل) أى الراجح فى نظر الواضع وانما كان الاصل فى الرفع الضمة دون الواو مثلا لان الواو بمنزلة ضمتين فهى مزيدة والمزيد فرع المزيد عليه وكذا يقال فى الباقى (قوله أن يدل على رفعها بالضمة) مفاده ان الضمة دالة والرفع مدلول وهو مبنى على ان الاعراب معنوى نظير ماتقدم فى قوله وعلامة رفعه ضمة والجواب ان قوله بالضمة أى بلفظ الضمة فهذا للفظ دال على الرفع فلا ينافى ان الرفع ومدلول الضمة واحد تأمل (قوله وعلى جزمها بالسكون) عبر هنا

فزيد مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة ويقوم مرفوع لانه فعل مضارع حال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه أيضا الضمة ومثال دخول النصب فيهما ان زيدا لن يقوم فزيدا اسم منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة ويقوم فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه أيضا الفتحة وماهو خاص بالاسم وهو الجر نحو بزيد فزيد مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة وماهو خاص بالفعل وهو الجزم نحو لم يقم فيقم فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الحركة والاصل فى هذه الانواع الاربعة أن يدل على رفعها بالضمة وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرها بالكسرة وعلى جزمها بالسكون وهو حذف الحركة وقد بينت ذلك كله فى الامثلة المذكورة وقال الله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض

بالسكون وفى المصنف بالتسكين وأراد به المصنف السكون كما هو موجود فى بعض النسخ فى المتن لان التسكين فعل الفاعل والقائم بالكلمة السكون ثم رأيت السيوطى فى النكت قال قول الشذور والجزم بالسكون أولى منه قول الالفية واجزم بتسكين لان المراد حذف الحركة وقد عبر فى الجامع بحذف الحركة انتهى سيوطى والذى ذكرته أولى أفاده الفيشى (قوله اعراب ذلك) أى تطبيق ذلك على القواعد النحوية (قوله لوجود غيره) عبر جماعة منهم ابن مالك بوجوب غيره ومرادهم بالوجوب الثبوت ومعناه ان شرطها لايكون الا موجبا بخلاف بقية الشروط وأما الجواب فقد يكون منفيا نحو لولا زيد لم أقعد وفى التنزيل ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا (قوله عمل الفعل) أى كعمل الفعل (قوله أى ولولا ان دفع) بيان لكون المصدر حالا محل الفعل وقدر الفعل هنا ماضيا وسيأتى يقدره مضارعا للتفنن (قوله وخبر المبتدأ محذوف وجوبا) الحاصل ان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا فيه طريقتان الطريقة الاولى تقسيمه الى كون مطلق والى كون خاص والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود نحو لولا زيد لا كرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق أى لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد والخبر مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع موجود وانما كان واجبا لسد الجواب مسده وحلوله محله وان كان كونا خاصا أى كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل نحو لولا زيد سالمنا ماسلم من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذا وجب ذكره ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت البيت على قواعد ابراهيم فقومك مبتدأ وحديثو عهد خبره وهو مقيد بالحداثة ويجوز حذف الخبر ان وجد الدليل نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم فحموه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شأن الناصر أن يحمى من ينصره ومنه بيت المعرى فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدأ دال عليه اذ من شأن غمد السيف امساكه وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك والطريقة الثانية للجمهور ان الخبر لا يذكر بعد لولا أصلا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ فيقال فى لولا زيد سالمنا ماسلم لولا مسالمة زيد ايانا أى موجودة ويقال فى لولا أنصار زيد حموه لولا حماية أنصار زيد أى موجودة ولحنوا المعرى وقالوا الحديث مروى بالمعنى وقال ابن أبى الربيع لم نر هذه الرواية من طريق صحيح والرواية المشهورة فى ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك انتهى من الشواهد اذا علمت ذلك فقول المصنف وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ماش على مذهب الجمهور ويكون كلام المعرى لحنا أو مؤولا على ما يأتى (قوله والتقدير ولولا دفع الله موجود) بيان لخبر المبتدأ وقوله والمعنى الخ بيان لمعنى الآية بتمامها (قوله وقال أبو العلاء المعرى يذيب الخ) هو أحمد بن عبد الله التنوخى المعرى الشاعر الاعمى المتفلسف ولد بالمعرة سنة ثلاث وستين وثلاثمائة وتوفى بها سنة سبعة وأربعين وأربعمائة ومكث نحو خمس وأربعين سنة لا يأكل اللحم تدينا (قوله يذيب الرعب الخ) هو من أول قصيدة من الوافر وهى أول قصائد كتابه المسمى بسقط الزند ويذيب مضارع بمعنى يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين الخوف وهو فاعل ومنه حال من الرعب وكل مفعول وعضب بعين مهملة مفتوحة وسكون الضاد المعجمة خلافا لقول صاحب الشواهد بصاد مهملة ساكنة ومعناه القاطع وهو مضاف اليه فلولا حرف امتناع لوجود والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف مبتدأ وجملة يمسكه خبر ولسالا جواب لولا والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلو ان اغمادها تمسكها لسالت

اعراب ذلك لولا حرف يدل على امتناع الشىء لوجود غيره تقول لولا زيد لاكرمتك تريد بذلك ان الاكرام امتنع لوجود زيد ودفع مبتدأ مرفوع بالضمة واسم الله مضاف اليه ولفظه مجرور بالكسرة ومحله مرفوع لانه فاعل الدفع والناس مفعول منصوب بالفتحة والناصب له الدفع لانه مصدر حال محل ان والفعل وكل مصدر كان كذلك فانه يعمل محل الفعل أى ولولا أن دفع الله الناس وبعضهم بدل بعض من كل وهو منصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوبا وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا والتقدير ولولا دفع الله الناس موجود والمعنى ولولا أن يدفع الله بعض الناس ببعض لغلب المفسدون وبطلت مصالح الارض وقال أبو العلاء المعرى فى صفة السيف

يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا

لذوبانها من فزعها منه (قوله فآثر ذكر الخبر) أى فهو لحن منه فالمعرى لا يحتج بشعره قال فى المغنى ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى فى قوله فى صفة سيف يذيب الخ وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على أن الاصل ان يمسكه ثم حذف ان وارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعد هذا الانه خبر فى المعنى وعلى الابدال والحال والاعتراض عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة

فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لزحزح من هذا السرير جوانبه

انتهى وقوله فآثر بمد الهمزة أى قدم ذكر الخ أى ارتكب الذكر دون الحذف (قول المتن وخرج عن ذلك الخ) أى عن الاصل وفيه حذف مضاف أى عن حكم الاصل أى عن المحكوم به المذكور فى الاصل وتوضيح ذلك ان الاصل هو قولنا كون الرفع بالضمة الخ فالضمة وأخواتها محكوم بها وهذه الابواب السبعة أى حكم الابواب السبعة فقد خرج عن المحكوم به وهو الضمة وأخواتها لانه خرج عن المحكوم عليه وهو الرفع والنصب والجر والجزم لان هذه الامور ثابتة فى الابواب السبعة والمراد ان حكم مجموع الابواب السبعة خرج عن حكم الاصل لان حكم كل فرد خرج عن حكم كل فرد تأمل وبرجوع اسم الاشارة فى قوله عن ذلك الى الاصل لا يحتاج لما قاله المحشى من أن المناسب أن يقول تلك لان مجموع الاربعة السابقة مؤنث فيشار له بالاشارة للمؤنث وذكر باعتبار ماذكر أو ما تقدم أو السابق أو ماسبق انتهى بالمعنى (قوله سبعة أبواب) أى باعتبار المحل لا باعتبار الخارج لان الخارج بذلك الاعتبار عشرة ان ينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الياء والفتحة وعن السكون حذف الحرف وتسمى الابواب المذكورة أبواب النيابة وانما انحصرت فى سبعة ابواب لان النائب فيها اما حركة عن حركة وهو باب مالا ينصرف وباب جمع المؤنث السالم أو حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم أو حرف عن حركة وحذف عن سكون أو حركة وهو باب الامثلة الخمسة أو حذف حرف عن سكون وهو باب الفعل المعتل فانحصرت فى سبعة انتهى شيخ الاسلام (قوله أبواب) أراد بها الانواع والاضرب والاصناف من الكلمات وليس المراد بالابواب حقيقتها وهى الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة التى هى التراجم (قوله أحدها) التعبير به أولى من التعبير بأول لما دفعا لتوهم الترجيح بدون مرجح (قوله مالا ينصرف) أى الاسم المحدود فى بابه الآتى وليس المراد به هنا بيان حقيقته لان هذا ليس محله وقدم المصنف ما تنوب فيه حركة عن حركة لانه أصل ناب عن أصل وقدم مالا ينصرف على جمع المؤنث لانه يشتمل على الجمع والمفرد بخلاف جمع المؤنث ولان الفتحة النائبة فيما لا ينصرف أخف الحركات بخلاف الكسرة النائبة فى جمع المؤنث تأمل (قوله فانه يجر بالفتحة) هذا علة لجعل مالا ينصرف من الابواب التى خرجت عن الاصل أى انما كان مالا ينصرف خارجا عن الاصل لانه يجر بالفتحة فيكون خارجا من قولنا الاصل كون الجر بالكسرة ففيه تعيين للمحل الذى خرج منه هذا القسم الاول وقول المحشى انه استئناف جواب عن سؤال مقدر الخ غير مناسب لان الفاء فى قوله فانه للتعليل تأمل (قوله فانه يجر بالفتحة) أى لامتناع التنوين وحذفت الكسرة تبعا له وهذا هو مذهب المصنف فى غير هذا الكتاب بناء على أن الصرف هو التنوين وقيل ان جره بالفتحة لامتناع الكسرة بناء على ان الصرف هو الجر بالكسرة أو لامتناع التنوين والكسرة معا بناء على ان الصرف هو التنوين والجر بالكسرة ففيه أقوال ثلاثة (قوله الا ان أضيف) يصح فتح أن والاستثناء متصل والمستثنى مفرد أى يجر الذى لا ينصرف بالفتحة فى جميع الحالات الا حالة اضافته أو دخول أل عليه فهو مستثنى

فآثر ذكر الخبر وهو يمسكه ثم قلت (وخرج عن ذلك الاصل سبعة أبواب أحدها مالا ينصرف فانه يجر بالفتحة نحو بأفضل منه الا أن اضيف

من عموم الاحوال فيقتضى انه فى الحالتين المستثنيتين ممنوع من الصرف وهو مذهب المصنف من خارج ويصح كسر ان ويكون منقطعا لان المستثنى جملة واستثناء الجمل منقطع أى لكن ان أضيف فيكون الحالتين منصرفا وهو قول ثان وهناك قول ثالث وهو أقربها انه ان زالت احدى علتيه بذلك فمنصرف والا فممنوع من الصرف فنى مثالى المصنف ممنوع من الصرف وفى نحو مررت بأحمدكم مصروف لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف وفى بعض النسخ الا اذا أضيف وعليه فالاستثناء متصل (قوله أو دخلته) أى دخلت عليه فهو من باب الحذف والايصال وقوله أل موافق للقاعدة بخلاف قول الشارح الالف واللام وتقدم مافيه فراجعه (قوله الاصل فى علامات الاعراب) هذا لا يوافق القول بان الاعراب لفظى الذى مشى عليه فيما سبق وأجيب بان الاضافة بيانية أو ان هذه العبارة صارت تجرى على لسان من يقول انه لفظى من غير قصد أو ان علامات جمع علم لا علامة ويكون الاسم عين المسمى هكذا أجاب بالاخير الشيخ خالد وتبعه الفاكهى واعترض بانه اذا كان علم جنس فيلزمه منع الصرف للعلمية والتأنيث وان كان علم شخص فيلزمه أن لا يطلق الا على ضمة مخصوصة كضمة زيد وكلاهما غير مسلم وأيضا الضمة اسم جنس لا علم لقبولها التعريف بأل وبدخول رب ويصدق على كل منها حد النكرة وهو ما دل على شىء لا بعينه (قوله فحيوا بأحسن الخ) حيو فعل أمر مبنى على حذف النون والواو فاعل والجملة جواب اذا فى قوله واذا حييتم بتحية والشاهد فى قوله بأحسن فانه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل ومعنى الآية على أحد التفاسير انه اذا قيل فى الابتداء السلام عليكم فقولوا فى الرد وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته الذى هو أحسن من تحية الابتداء أو قولوا عليكم السلام فقط الذى هو مثل تحية الابتداء (قوله من محاريب وتماثيل) مجروران بالفتحة لمنعهما من الصرف لصيغة منتهى الجموع (قوله محاريب) أى ابنية مرتفعة يصعد اليها بدرج وتماثيل أى صور ولم يكن اتخاذ الصور حراما فى شريعته انتهى جلال وقوله يعملون أى الجن (قوله الى ابراهيم) هو وما معه مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلمية والعجمة (قوله ويستثنى من قولنا مالا ينصرف) أى من حكمه وهو الجر بالفتحة والا فالمستثنى أيضا لا ينصرف على قول كما تقدم انه مذهب المصنف (قوله والتين والزيتون) اسمان لجبلين (قوله وقد لها الخ) أى قد الحرفية كما هو المتبادر عند الاطلاق فتخرج الاسمية نحو قد زيد درهم بسكون الدال للبناء أو بالرفع للاضافة المانعة من البناء وقد تكون اسم فعل فترفع الفاعل وتنصب المفعول نحو قد زيدا درهم أى يكفيه (قوله لها أربعة معان) وزاد بعض خامسا وهو التكثير نحو قد نرى تقلب وجهك فى السماء أى كثيرا ذلك (قوله لها أربعة معان) أصله معانى فاستثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء لذلك فهو مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل وذكر ذلك على سبيل الاستطراد لمناسبة الآية التى ختم بها المسئلة كما التزم أول الكتاب (قوله وذلك انها تكون حرف الخ) أى وبيان كونها لها أربعة معان انها تكون حرف تحقيق أى حرفا دالا على التحقيق وكذا ما بعده (قوله حرف تحقيق) أى تدل على تحقيق مضمون مدخولها وقوله وتقريب أى تدل على قرب الماضى من الحال وقوله وتقليل أى تدل على تقليل مضمون مدخولها وقوله وتوقع أى ترقب وانتظار (قوله تدخل على المضارع) لكن لا بالاصالة والاصل الماضى وقدم الشارح المضارع اهتماما بشأنه على حد من بعد وصية يوصى بها أو دين (قوله نحو لقد خلقنا الانسان الآية) أى فى أحسن تقويم الخ لكن المقصود يتم بدونها وان كان لها تعلق به والآية منصوبة على المفعولية عاملها محذوف وهو اقرأ مثل قولك الحديث والبيت احتيج لمثل ذلك لتتميم الكلام وتصوير المرام فكأنه قال اقرأ باقى الكلام اه شنوانى (قوله وكذا حيث جاءت الخ) أى والمكان الذى

أو دخلته أل نحو بافضلكم وبالافضل) وأقول الاصل فى علامات الاعراب ماذكرناه وقد خرج عن ذلك سبعة أبواب الباب الاول باب مالا ينصرف وحكمه أنه يوافق ماينصرف فى أمرين وهما انه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخالفه فى أمرين وهما انه لا ينون وانه يجر بالفتحة نحو جاءنى أفضل منه ورأيت أفضل منه ومررت بافضل منه وقال الله تعالى فحيوا بأحسن منها يعملون له مايشاء من محاريب وتماثيل وأوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب ويستثنى من قولنا مالا ينصرف مسئلتان يجر فيهما بالكسرة على الاصل احداهما أن يضاف والثانية أن يصحبه الالف واللام تقول مررت بافضل القوم وبالافضل وقال الله تعالى لقد خلقنا الانسان فى أحسن تقويم اللام جواب القسم السابق فى قوله تعالى والتين والزيتون ومابعدها وقد لها أربعة معان وذلك انها تكون حرف تحقيق وتقريب وتقليل وتوقع فالتى للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى يعلم ما أنتم عليه حقا قد نرى تقلب وجهك فى السماء وعلى الماضى نحو لقد خلقنا الانسان الآية وكذا حيث جاءت

جاءت فيه قد بعد اللام مثل الآية وقوله فهى للتحقيق بيان لوجه الشبه والفاء فى قوله فهى للتحقيق فاء الجواب اما على اجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه فى نحو قوله تعالى واذلم يهتدوا به فسيقولون واما على جعله من باب والرجز فاهجر أى مما أضمر فيه أما (قوله نحو قول المؤذن قدقامت الصلاة) قال الدمامينى فى شرح المغنى مثل المصنف للتقريب فى حواشى التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال المصنف ولا أفهم هنا معنى التقريب قلت بل هو تحقيق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة بان الصلاة قدقامت معناه ان قيام الصلاة الذى كان منتظرا قدقرب وقوعه فى زمن الحال الذى يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة أنها تقال بقرب الدخول فى الصلاة لا فى حالة الدخول فيها فهذا وجه ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فى فهمه قال المصنف والذى أفهمه هنا معنى التحقيق مبالغة كأنه قيل قدتحقق فعل الصلاة ووقع فاسرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت أسبابه منزلة ماقد حصل ألبتة قلت هذا معنى يمكن اعتباره الا أن فيه مجازا وهو خلاف مافى الاصل اه مافى الشرح قال الشمنى وأقول لم ينف المصنف عن قول المؤذن قدقامت الصلاة فهم التقريب مطلقا حتى يرد الشارح عليه بان التقريب مفهوم منه محقق منه وانما نفى عنه فهمه تقريب الماضى حقيقة لأن قيام الصلاة لم يقع بعد لا فهم تقريب الماضى لفظا (قوله نحو قول المؤذن) أى المقيم لأن الشأن ان المؤذن هو المقيم ولو عبر به كان أولى (قوله أى قدحان وقتها) أى قرب الشروع فيها والغرض ان الكلام وقع قبل الصلاة لا بعد ذلك والا كانت للتحقيق (قوله ولذلك يحسن الخ) أى ولاجل ان قد تدل على التقريب يحسن وقوع الفعل الماضى موضع الحال النحوية وهو الوصف لصاحبها وليس مراده بالحال الزمن الحاضر بخلاف الحال فى قولهم تقرب الماضى من الحال أى من الزمن الحاضر اذا علمت ذلك فجعل قد محسنة لوقوع الماضى حالا نحوية فيه نظر لان الحال النحوية وصف لصاحبها مقارنة لعاملها سواء كان حالا أو ماضيا أو مستقبلا وغاية ماتحمل بعضهم فى الجواب انه يكفى المشاركة فى اللفظ فالحال النحوية مشاركة للحال بمعنى الزمن الحاضر فى اللفظ فاذا كان قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الزمن الحاضر صح كونها محسنة لوقوع الماضى حالا نحوية وبعبارة قوله ولذلك يحسن الخ اعترض بان قد تقرب الماضى من الحال الذى هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل ولا تقربه من الحال الذى هو لفظ يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى فكيف يجب فى وقوع الماضى حالا بالمعنى الثانى دخول قد عليه المقربة من الحال بالمعنى الاول لتحصيل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها بل انما تبعد قد الماضى من المقارنة كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب وأجاب السيد الجرجانى بان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالیتها وحالیتها وماضویتها بالقياس الى ذلك المقيد لا بالقياس الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وليس ذلك بمستبعد فقد صرحوا فى بحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا الى ماقبله وان كان ماضيا نظرا الى زمن التكلم فعلى هذا اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمن المجىء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما اه ومفاد تلك العبارة ان قد يجب الاتيان بها مع الفعل الماضى الواقع حالا فيخالف قول المصنف يحسن الخ ولعل مراد المصنف بيحسن التصريح بها فلا ينافى ان اعتبارها واجب فاذا لم يصرح بها وجب تقديرها اه تأمل (قوله قدعزم) فى محل نصب حال من زيد ولذا قال الشارح أى عازما عليه (قوله قد يصدق الكذوب) قال بعضهم ان التقليل يؤخذ من قوله الكذوب الذى هو صيغة مبالغة فيعلم منه ان صدقه قليل فليس التقليل فى ذلك المثال من قد تأمل قال فى المغنى وزعم بعضهم انها فى هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان

قد بعد اللام فهى للتحقيق والتى للتقريب تختص بالماضى نحو قول المؤذن قد قامت الصلاة أى قدحان وقتها ولذلك يحسن وقوع الماضى موضع الحال اذا كان معه قد كقولك رأيت زيدا قدعزم على الخروج أى عازما عليه والتى للتقليل تختص بالمضارع كقولهم قد يصدق الكذوب

التقليل فى المثالين لم يستفد من قبل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض أوله اه بحروفه (قوله قد يعثر الجواد) أى يسقط يقال عثر بمثلثة يعثر بفتح المثلثة فى الماضى وضمها فى المضارع عثورا كقعودا والجواد الفرس الجيد (قوله والتى للتوقع تختص بالماضى) خلاف ما فى المغنى والقواعد من انها تدخل على الماضى والمضارع واطلاقه هنا وفى المغنى والقواعد يشعر بان التوقع يكون من المتكلم أو من غيره وتمثيله فى المغنى مع تقريره يقتضى انه فى المضارع من المتكلم وفى الماضى من غيره وكلام الرضى ظاهر فى انه لا يكون فى المضارع وصريح فى انه اذا كان فى الماضى كان من غير المتكلم ومثال التوقع قوله تعالى قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها لانها كانت منتظرة ذلك (قوله قال سيبويه الخ) الحاصل ان سيبويه يقول ان قد تقع فى جواب السؤال الحاصل من السائل فقط والخليل يقول تقع فى جواب المنتظر سواء وقع سؤال بالفعل أو علم انتظار المخاطب بدون سؤال فكلام الخليل أعم من كلام سيبويه والخليل شيخ سيبويه (قوله سيبويه) لقبه واسمه عمرو وكنيته أبو بشر وسيبويه فارسى معناه رائحة التفاح لان الاضافة فى لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه فى صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده لون الورد وغلب لقبه عليه حتى لا ينصرف عند الاطلاق لغيره وان لقب بسيبويه جماعة منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصرى ومحمد بن عبد العزيز الاصفهانى وأبو الحسن على بن عبد الله الكرخى المعرى اه تصريح وقال ابن غازى سيبويه هو عمرو بن عثمان بن قنبر مولى لبنى الحارث بن كعب ومعنى سيبويه ثلاثون رائحة لانه كان طيب الرائحة أخذ عن الخليل وعن يونس وعيسى بن عمرو الاخفش الاكبر توفى سنة ثمانين ومائة وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة اه (قوله وأما قد فجواب) أى وأما قد مع مدخولها فجواب السؤال بهل فعل (قوله فجواب هل فعل لان السائل الخ) صريح فى ان قد داخلة فى جواب السؤال الذى وقع بالفعل كما قررنا (قوله هو جواب) أى قد فعل جواب (قوله يريد ان الانسان الخ) أى يريد الخليل بقوله لقوم ينتظرون ان الانسان الخ وقصده بذلك ان قد تدخل على الفعل المنتظر الاخبار به سواء وقع سؤال من المخاطب أو علم المتكلم ان المخاطب منتظر للاخبار ولم يصدر سؤال من المخاطب (قوله سأل) بفتح السين وضميره راجع للانسان وقوله أو علم بالبناء للمفعول أى علم المتكلم انه أى الانسان يتوقع أن يخبره المتكلم به أى ان المتكلم علم ان السائل ينتظر أن يخبره المتكلم بمدخول قد (قوله واذا كان المخبر) بكسر الباء اسم فاعل وهو المتكلم (قوله لم يأت بقد) أى التى للتوقع فلا ينافى انه يأتى بغيرها كالتحقيقية (قوله فاعرفه) أتى به اشارة الى الاعتناء به ومن قوله يريد الى قوله فاعرفه من كلام المصنف أتى به تفسير الكلام الخليل (قوله الثانى ماجمع) أى النوع الثانى ماجمع ان جعل لفظ ما واقعا على جمع يلزم عليه تحصيل الحاصل وان جعل واقعا على مفرد لزم عليه أن المفرد الذى جمع خرج عن الاصل مع ان الخارج هو الجمع لا المفرد وجوابه اننا نختار الاول والمعنى جمع تحققت جمعيته بالالف الخ لانه قبل الجمع بالالف والتاء لم تتحقق جمعيته احترازا من الذى تحققت جمعيته بالواو والنون أو بتغيير صيغة المفرد لاحدثت واستحصلت جمعيته لئلا يلزم تحصيل الحاصل وفى مفهوم جمع تفصيل فان كان اسم جمع فهو ملحق به نحو أولات وان كان مسمى به ففيه ثلاثة أوجه الاول خفضه بالكسرة مع التنوين رعيا للجمعية فقط الثانى خفضه بالكسرة بدون تنوين رعيا لحالة العلمية والجمعية الثالث يخفض بالفتحة بلا تنوين رعيا لحالة العلمية فقط وقد روى بالثلاث قوله

تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالى

وقد يعثر الجواد أى ربما صدق الكذوب وربما عثر الجواد والتى للتوقع تختص بالماضى قال سيبويه وأما قد فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب أى يتوقعه وقال الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد ان الانسان اذا سأل عن فعل أو علم انه يتوقع أن يخبر به قيل قد فعل واذا كان المخبر مبتدئا قال فعل كذا وكذا ولم يأت بقد فاعرفه ثم قلت (الثانى ماجمع بألف وتاء

ووجه كون الاول راعى الجمعية لانه خفض بالكسرة على الاصل فى الجمع ونون للمقابلة ووجه كون الثانى راعى العلمية والجمعية انه منعه من التنوين نظر اللعلمية وجره بالكسرة نظر الجمع ووجه كون الثالث راعى العلمية فقط انه جره بالفتحة بدون تنوين ﴿ تنبيه ﴾ عبر بقوله ماجمع الخ دون قولهم جمع المؤنث السالم لانه يرد عليهم جمع المذكر كحمامات والمكسر كسجدات وان كان يجاب عنه بان جمع المؤنث جعل علما فى اصطلاحهم على ماجمع بألف الخ (قوله مزيدتين) انما يحتاج له اذا جعلت الباء للمصاحبة أما لو جعلت للسببية فلا يحتاج له لان قضاة ليس السبب فى جمعيته الالف والتاء بل التاء فقط وكذا أبيات السبب فى جمعيته الالف فقط والاحسن أن يقال انما أتى بقوله مزيدتين لئلا يتوهم أن قوله بألف وتاء مراد به أحدهما (قوله نحو هندات) مثال للجمع وقوله نحو خلق الخ مثال لنصبه بالكسرة فلا تكرار (قوله فانه) أى الباب الثانى ينصب الخ ظاهره كان صحيحا ومعتلا كان المعتل مما حذفت لامه أم لا كان المحذوف اللام مما ردت اليه لامه فى الجمع أم لا وهو مذهب الجمهور خلافا لبعض الكوفيين مثال مالم تحذف لامه نحو نوايات جمع نواة ومثال ماحذفت لامه وردت اليه فى الجمع قنوات وسنوات ومثال مالم ترد اليه لغات (قوله ثبات) حال بمعنى متفرقين (قوله بخلاف الخ) محترز قوله مزيدتين * واعلم أن الذى يجمع جمع مؤنث قياسا مطردا أنواع خمسة الاول مافيه التاء علما كفاطمة وطلحة أو اسم جنس كبنت وذات بمعنى صاحبة الثانى علم مؤنث كان فيه التاء كما تقدم أم لا كهند لعاقل أو غيره كعفراء علم لدابة لونها أعفر الثالث صفة المذكر الذى لا يعقل كراسيات ومعدودات الرابع مصغر المذكر الذى لا يعقل كدريهمات الخامس اسم جنس المؤنث بالالف اسما كصحراء أو صفة كحبلى الافعلى فعلانة وفعلى أفعل وماعدا ذلك مقصور على السماع كبنات أوبر وبنات عرس فى ابن أوبر وابن عرس انتهى من شراح الازهرية ونظمها الشاطبى بقوله

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله أمواتا) جمع ميت وأصله ميوت اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء والتاء أصلية والالف زائدة (قوله قضاة) أصله قضية تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالالف أصل لانقلابها عن الياء التى هى موجودة فى المفرد وهو القاضى (قوله وألحق به) أى بما جمع بالف وتاء مزيدتين (قوله وألحق به أولات) مقتضاه انه لم يلحق به غيره لان تخصيص الشىء بالذكر يقتضى نفى الحكم عما عداه وزاد ابن مالك اللات فى بعض اللغات جمع اللاء والعذر للمصنف فى عدم تعرضه لها قلتها وندورها وأما ماسمى به منها فيمكن دخوله على أحد الاوجه فى قوله ما جمع الخ أى فى الاصل أو فى الحال (قوله أولات) وهو اسم جمع واسم الجمع هو الذى لا واحد له من لفظه غالبا بل من معناه (قوله وحمامات) هذا بناء على أن حماما مذكر وهو قول أهل اللغة وقال بعض أهل اللغة الحمام مؤنث واتفقوا على أن اصطبل مذكر انتهى فيشى والاصطبل بهمزة قطع موقف الفرس والدابة بلغة أهل الشام وليس عربيا اه مدابغى (قوله أوذا تغيير) وفى نسخة أوذا تغير وهى أحسن (قوله كسجدات بفتح الخ) الحاصل ان المفرد الثلاثى الاسم السالم العين الساكن العين المؤنث اذا جمع جمع مؤنث سالما فان كان مفتوح الفاء تعين الاتباع كسجدة وسجدات باتباع العين للفاء وان كان مكسور الفاء أو مضمومها مختما بالتاء أو مجردا فيجوز فى العين السكون والفتح والاتباع فغرفات فيه سكون الراء وضمها وفتحها وسدرات يجوز فى عينه الفتح والسكون والكسر وكذلك هندات وجملات فيها أوجه ثلاث فقول الشارح غرفا بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال وفتحها وسكت عن السكون فيهما فانه بصدد المثال لصاحب التغيير وفى حالة السكون لم يتغير عن المفرد وقد أشار ابن مالك لما قلناه بقوله

مزيدتين نحو هندات فانه ينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات فانفروا ثبات بخلاف وكنتم أمواتا ورأيت قضاة وألحق به أولات) وأقول الباب الثانى مما خرج عن الاصل ماجمع بالف وتاء مزيدتين سواء كان جمعا المؤنث نحو هندات وزينبات أو جمعا لمذكر نحو اصطبلات وحمامات وسواء كان سالما كما مثلنا أوذا تغير كسجدات بفتح الجيم وغرفات بضم الراء وفتحها وسدرات بكسر الدال وفتحها فهذه كلها ترفع بالضمة وتجر بالكسرة على الاصل وتنصب بالكسرة على خلاف الاصل تقول جاءت الهندات ومررت بالهندات ورأيت الهندات وخلق الله السموات خلق فعل ماض والله فاعل

والسالم العين الثلاثى اسما نحل * اتباع عين فاءه بما شكل

ثم قال الخ * وسكن التالى غير الفتح أو خففه بالفتح (قوله والسموات مفعول) أى به لان المفعول متى أطلق انصرف اليه وقيل ان السموات مفعول مطلق فالسموات فى اعرابها خلاف ويمكن ان المصنف لم يقيد المفعول ليكون جاريا على القولين تأمل والقول بانه مفعول به قال الجرجانى والزمخشري وابن الحاجب ووجهه فى المعنى بان المفعول به ما كان مفعولا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وفعلت به الضرب والمفعول المطلق ما كان العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات اه والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وأجيب أيضا بان المفعول به بالنسبة لفعل غير الايجاد يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل شيأ آخر فان اثبات غير صفة الوجود تستدعى ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى فعل الايجاد فلا يقتضى أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضى أن لا يكون موجودا والا كان تحصيلا للحاصل والقولان جاريان أيضا فى نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة (تنبيه) انما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا على الجر كما حمل ذلك فى أصله وهو جمع المذكر وانما لم يعربوه بالحروف لانه ليس فى آخره ما يصلح لذلك بخلاف المثنى وجمع المذكر انتهى مدابغى (قوله خطوات الشيطان) أى طرق تزيين الشيطان وخطوات مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (قوله كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات) الهاء مفعول أول ليرى وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث وقال الجلال كذلك يريهم الله أعمالهم السيئة حسرات حال ومعنى حسرات ندامات وعليه فتكون الرؤية بصريه بناء على أن الاعمال تجسم وهو مذهب أهل السنة وأما الاول فمبنى على انها لا تجسم تأمل (قوله أولات) أصله ألى بضم الهمزة وفتح لامه قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات اه دلجموني (قوله لا واحد له من لفظه) وله واحد من معناه وهو صاحبة (قوله أولات حمل) أى صاحبات حمل (قوله ذو بمعنى صاحب) قدمه لانها لا تفارق هذا الاعراب قاله الجوهرى (قوله بمعنى صاحب) شامل لما اذا أضيفت لاسم جنس كذى مال أو لعلم نحو انا الله ذو بكة أى صاحب مكة فبكة لغة فى مكة أو لوصف نحو وفوق كل ذى علم عليم أو لجملة نحو اذهب بذى تسلم أى فى وقت صاحب تسلم أي صاحب سلامة ولا تضاف للضمير وشذ قولهم انما يعرف الفضل ذووه وقال فى الكافية الكبرى ذو المعرب وهو أحسن لشموله لذى بمعنى الذى فى حالة اعرابها لان المحترز عنه حالة بنائها (قوله وما أضيف الخ) أو كان شبيها بالمضاف نحو لا أبا لزيد وتركه المصنف لندرته أو يقول بالاضافة فيها تقديرا أى يقدر أن أبا مضاف لزيد واللام للتوكيد أو انها مقحمة بين المتضايفين والتوكيد من زيادة اللام (قوله من أب) بيان لما (قوله بالواو) ظاهرة أو مقدرة نحو جاء أبو الحسن (قوله والفم بغير ميم) احترز به عن الميم فيعرب بحركات مع تضعيف ميمه وبدونه منقوصا كقاض ومقصورا كعصا بتثليث فائه فيها فهذه مع لغة حذف الميم ثلاثة عشر لغة واقتصر فى التسهيل على عشر منها وافصحها فتح فائه منقوصا انتهى شيخ الاسلام أما قوله ومنقوصا كقاض فلم أره فى شىء من الكتب وأما قوله واقتصر فى التسهيل على عشر ففيه نظر بل فيه تسع وعبارته وقد تثلث فاء فم منقوصا ومقصورا أو تضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو تتبع فاؤه حرف اعرابه اه والمراد بالنقص هنا حذف اللام وجعل ما قبله آخرا ولعل الشيخ جعل الاتباع راجعا للنقص والتضعيف تأمل انتهى شنوانى والذى فى الاشمونى عشر قصره ونقصه وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة اتباع فائه لميمه فتقول فى النقص فم وفما وفم بحذف لامه وهى الهاء لان أصله فوه وتقول على القصر فما فى الاحوال الثلاث وأصله فوه كعصو تحركت الواو وانفتح

والسموات مفعول والمفعول منصوب وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة وقال الله تعالى لا تتبعوا خطوات الشيطان كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم ان الحسنات يذهبن السيئات ونظائر ذلك كثيرة وألحق بهذا الجمع أولات فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وان لم يكن جمعا وانما هو اسم جمع لانه لا واحد له من لفظه حمل على جمع المؤنث كما حمل أولو على جمع المذكر كما سيأتى قال الله تعالى وان كن أولات حمل كن كان واسمها وأولات خبرها وعلامة نصبه الكسرة ثم قلت (الثالث ذو بمعنى صاحب

وما أضيف لغير الياء من أب وأخ وحم وهن وفم بغير ميم فانها تعرب بالواو والالف والياء * وأقول الباب الثالث مما خرج عن الاصل الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وشرط الاول منها وهو ذو أن يكون بمعنى صاحب تقول جاءني ذو مال ومررت بذي مال قال الله تعالى وان ربك لذو مغفرة وقال تعالى أن كان ذا مال وقال تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب فوقع ذو في الاول خبرا لان فرفع بالواو وفي الثاني خبرا لكان فنصب بالالف وفي الثالث صفة لظل فجر بالياء لان الصفة تتبع الموصوف واذا لم يكن ذو بمعنى صاحب كانت بمعنى الذي وكانت مبنية على سكون الواو تقول جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام وهي لغة طيء على ان منهم من يجريها مجرى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والالف والياء فيقول جاءني ذو قام ورأيت ذا قام ومررت بذي قام الا أن ذلك شاذ والمشهور ماقدمناه وسمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه فذو موصولة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلو كانت معربة لجرت بواو القسم والخمسة الباقية شرطها أن تكون مضافة الى غير ياء المتكلم كقوله تعالى وأبونا شيخ كبير وقوله تعالى ان أبانا لفي ضلال مبين وقوله تعالى ارجعوا الى أبيكم

ماقبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين والواو بدل عن الهاء التي هي لام الكلمة أو يدعى ان الميم قبل لام الكلمة وتقول في التضعيف فم وفما وفم وتقول في الاتباع فم وفما وفم (قوله وما أضيف لغير الخ) وبقي من الشروط أن تكون مفردة أي لا مثناة ولا مجموعة فلو ثنيت أعربت اعراب المثنى ولو جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة وان لا تكون منسوبة والا أعربت بالحركات الظاهرة فتقول في التثنية أبوان وأخوان وحموان وفان وذو مال وهنوان فكلها تثنى وتقول في جمع المذكر أبون وأخون وحمون وفون وهنون فالذي يجمع جمع المذكر هو هذه الخمسة لكن على خلاف فيما عدا الأب والاخ وتقول في جمع التكسير آباؤك واخوتك وأحماؤك وأفواهك واذواء مال وأهناؤك فكلها تجمع جمع تكسير وتقول في التصغير أبيك وهنيك وأخيك وتقول في النسب أبوي وأخوي وترك المصنف تلك الشروط لكونه نطق بها مستوفية لتلك الشروط وقوله أضيف فلو لم تضف أعربت بالحركات الظاهرة وذكر الشرح ما اذا أضيف للياء وقوله وما أضيف لفظا أو تقديرا كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها (قوله وما أضيف الخ) ظاهره ان ذو لا يشترط فيها الاضافة لغير الياء قال المؤلف ولا يحتاج الى شرط الاضافة في ذو ولا في الفم بالميم لانهما لا يكونان الا مضافين واشتراط ذلك فيهما مفسد لانه يوهم انهما قد يفردان ويختلف هذا الحكم وليس كذلك وأجاب بعض بانه لبيان الواقع كما هو الاصل في القيود ولا حاجة لقولنا لغير الياء في ذو لانها لا تضاف الى الياء بل ولا للضمير أصلا فعبارة المصنف هنا أحسن من قول ابن مالك * وشرط ذا الاعراب أن يضفن لا * لليا وحينئذ فقول المصنف وفم بغير ميم معترض من حيث انه يفيد اشتراط الاضافة في الفم مع انه لا يستعمل الا مضافا انتهى من النكت بتصرف * واعلم ان الحم خاص بأقارب الزوج وقيل أقارب الزوجة وقيل مشترك بينهما وأصله حمو حذفت الواو اعتباطا وكذا أب وأخ والهن يكنى به عن الاشياء وقيل اسم لما يستقبح أي سواء كان فرجا أم لا فيشمل المرأة والزنا وقيل اسم للفرج خاصة قبلا أو دبرا (قوله وفم بغير ميم) الحاصل ان أصله فوه حذفت لامه وهي الهاء اعتباطا ثم تارة تبدل العين ميما فيعرب بالحركات وتارة لا فيعرب بالحروف فليست الميم هي الاصل خلافا لقول الالفية * والفم حيث الميم منه بانا * الموهم ان الميم هي الاصل بخلاف عبارة المتن هنا فلا توهم كما أفاده السيوطي في نكته (قوله الى ظل ذي ثلاث شعب) أي دخان جهنم اذا ارتفع افترق ثلاث فرق لعظمته انتهى جلالين (قوله جاءني ذو قام الخ) فهي مبنية على السكون في محل رفع في الاول ونصب في الثاني وجر في الثالث وقام صلتها في الامثلة الثلاثة (قوله بالواو) ظاهره أو مقدرة كجاء أبو الحسن (قوله فيعربها بالواو الخ) ولذا عد بعضهم هذه الاسماء سبعة (قوله على ان منهم) استدراك على قوله وهي لغة طيء المفيد اتفاق طيء عليها (قوله منهم) أي من طيء (قوله لا وذو في السماء عرشه) هذا نثر ولا نافية ردا لكلام سبق عليها والواو حرف قسم وجر وذو مبني على السكون في محل جر وفي السماء خبر مقدم وعرشه مبتدأ مؤخر والجملة صلة ذو بمعنى الذي (قوله لجرت بواو القسم) أي لجرت بالباء والعامل واو القسم (قوله مضافة لغير ياء المتكلم)

فوقع الاب في الآية الاولى مرفوعا بالابتداء وفي الآية الثانية منصوبا بان وفي الآية الثالثة مخفوضا بالى وهو في جميع ذلك مضاف الى غير الياء فلهذا أعرب بالواو والالف والياء وكذا القول في الباقي ولو أضيفت هذه الاسماء الى ياء المتكلم كسرت أواخرها لمناسبة الياء وكان اعرابها بحركات مقدرة قبل الياء تقول هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي فتقدر حركات الاعراب قبل ياء المتكلم كما تفعل ذلك في نحو غلامي

وقد يكون في الموضع الواحد محتملة لوجهين أو أوجه فالاول كقوله تعالى ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فيحتمل أخي وجهين أحدهما أن يكون بدلا من هذا فيكون منصوبا لأن البدل يتبع المبدل منه فكأنه قال أخي والثاني أن يكون خبرا فيكون مرفوعا وجملة له تسع وتسعون نعجة خبر ثان على الوجه الثاني وهو الخبر على الوجه الاول والثاني كقوله تعالى رب اني لا أملك الا نفسي وأخي فيحتمل أخي ثلاثة أوجه أحدها أن يكون مرفوعا وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير في أملك ذكره الزمخشري وفيه نظر لان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر لا تقول أقوم زيد فكذلك لا يعطف الاسم الظاهر على الاسم المرفوع به فان قلت وأيضا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين قلت الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه يقوم مقام التأكيد الثاني أن يكون عطفا على محل ان واسمها والتقدير وأخي كذلك والثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي كذلك والفرق بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين كما تقول ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب وفي الوجه الثالث جملة على جملة كما تقول ان زيدا منطلق وعمرو ذاهب

قوله الثاني أن يكون منصوبا وذلك من وجهين أحدهما

ذكر المتكلم لبيان الواقع لانه ليس انا ياء تضاف الا ياء المتكلم انتهى طبلاوي وقوله لغير ياء الخ سواء كان ذلك الغير اسما ظاهرا أو ضمير متكلم وهو نا أو مخاطب أو غائب (قوله وقد يكون) أي المضاف للياء في الموضع الواحد أي في التركيب الواحد كالآية وقوله محتملة خبر تكون وأنث الخبر باعتبار ان المضاف كلمة (قوله نعجة) يعبر بها عن المرأة انتهى جلالين (قوله وجملة له تسع) الحاصل ان جملة له تسع خبر ثان بناء على الوجه الثاني الذي يجعل أخي خبرا وان جملة له تسع هو الخبر على الوجه الاول الذي يجعل أخي بدلا من هذا فقوله وهو الخبر أي جملة له تسع هو الخبر وذكر الضمير مراعاة للخبر ولو راعى المرجع لقال وهي الخبر (قوله فيحتمل أخي ثلاثة أوجه الخ) الحاصل ان أخي يحتمل ثلاثة أوجه الرفع والنصب والجر فهذه ثلاثة أوجه والرفع تحته أوجه ثلاث والنصب تحته وجهان والجر تحته وجه واحد فجملة الاوجه تفصيلا ستة وان كانت بحسب الاجمال ثلاثة فقوله فيحتمل أخي ثلاثة أوجه وهي الرفع والنصب والجر وقوله الثاني ان يكون الخ أي الثاني من أوجه الرفع الثلاثة وكذا قوله الثالث وقوله الثاني أن يكون منصوبا أي الثاني من الاوجه الثلاثة التي يحتملها أخي وكذا قوله الثالث أن يكون مخفوضا (قوله وفيه نظر) أي في جعل أخي معطوفا على الضمير المستتر في أملك نظر أجيب عنه بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وأجاب به في مثله المصنف نفسه في حاشية التسهيل وأيده بانهم يجوزون انك أنت مع انه لا يجوز ان أنت وقد يفرق بان أنت وان لم يصح دخول ان عليه لكن يصح دخولها على اسم آخر بمعناه بخلاف التابع في الصورة المذكورة فان المانع من حلوله محل المتبوع مانع من حلول ما هو بمعناه أيضا محله فتأمل ونظر فيه من وجه آخر قال أبو حيان في البحر يلزم من ذلك ان موسى وهارون لا يملكان الا موسى فقط وليس المعنى على ذلك بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط وقال الشمني هذا الرد ليس بشيء لان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد ان جعل الفاعل المعطوف وأيضا اللبس مأمون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه يملك أمر نفسه وقال السفاقسي أراد الزمخشري بعطفه على الضمير المستكن انه بتقدير فعل فيكون من جملة فعلية أي ولا يملك أخي الا نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ففصل بقوله أنتم الذي هو توكيد للتاء ثم عطف على التاء قوله وآباؤكم (قوله الثاني أن يكون عطفا على محل ان واسمها) فيه تسامح لان المعطوف عليه ليس محل ان واسمها الان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه لانا لم نعطف على الرفع بل على المرفوع محلا بل المعطوف عليه ان واسمها باعتبار محلهما بل في الحقيقة اسمها انتهى شنواني قال الفيشي قوله ان يكون عطفا أي معطوفا على محل ان واسمها بناء على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون المحرز أي الطالب لذلك المحل وهو الابتداء اذا عطف على محل ان واسمها لان الابتداء زال بوجود ان أما على مذهب البصريين المشترطين له فلا لان الابتداء زال (قوله مفردان) هما أخي وكذلك وقوله على مفردين هما محل ان مع اسمها وجملة لا أملك التي هي خبرها وذلك لان اخي معطوف على محل ان مع اسمها وكذلك معطوف على جملة لا أملك لانها مفردة حكما وكذا كل جملة لها محل من الاعراب فهي في حكم المفرد (قوله مفردان على مفردين) يلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين والعاملان هما الابتداء وان وذلك لان الابتداء عامل في ان واسمها وان عاملة في جملة لا أملك والعطف على معمولي عاملين مختلفين قيل بمنعه مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وقيل بالجواز ان كان أحد المعمولين ظرفا وتقدم ذلك الظرف راجع الاشموني فيخرج الوجه الذي قاله المؤلف على جواز ذلك

(قوله أن يكون معطوفا على اسم ان) والتقدير وأخى لا يملك الا نفسه وقوله أن يكون معطوفا على نفسى والتقدير لا أملك الا نفسى ونفس أخى والمراد بالملك التصرف أى لا أتصرف الا فى نفسى ونفس أخى لا الملك الشرعى لان الشخص لا يملك نفسه ولا نفس أخيه (قوله وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين) قد أشار الى تلك المسئلة ابن مالك بقوله

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما اذ قد أتى * فى النثر والنظم الصحيح مثبتا

فمثال النظم قوله اليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب

واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام فى قراءة حمزة بجر الارحام ﴿خاتمة﴾ انما لم يعربوا ابنا اعراب الاسماء الخمسة مع ان آخره حرف علة اذ أصله بنو كائب فان أصله أبو لانهم حذفوا آخر أب وآخر أخ وأخواتهما ولم يعوضوا عنه شيأ وحذفوا آخر ابن وعوضوا عنه الهمزة ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه اه مد ابغى على الشنوانى (قوله فى الهن) يجوز فيه التخفيف والتشديد وان عده ابن الجواليقى من لحن العوام والهاء مكسورة ومفتوحة (قوله من جهة انها اذا أفردت نقص آخرها) أى حذف آخرها مثل الافراد اذا أضيفت الى ياء المتكلم مثل أبى وأخى وحمى وقال بعضهم يجوز رد آخرها اذا أضيف الى ياء المتكلم فيقال أبى بالتشديد قال الشاعر

فلا وأبى لا أنساك حتى * ينسى الوالد الصب الحنينا

وهو مخصوص بالشعر عند البصريين ويجوز فى الشعر وغيره عند الكوفيين ولا دليل فى البيت لاحتمال أن يكون جمع آباء جمع سلامة نبه عليه الشيخ أبو حيان (قوله واذا أضيفت تمت الخ) يعنى اذا أضيفت الى غير ياء المتكلم كما علم مما تقدم وقوله تمت أى فى اللغة الفصحى فلا ينافى ذلك انه يجوز فى الاب وتالييه النقص فى لغة لانها غير الفصحى * واعلم ان أبا وتالييه الافصح فيه الاعراب بالحروف ثم الاعراب بالحركات المقدرة على الالف كالمقصور كما فى قوله

ان أباها وأبا أباها * قد بلغا فى المجد غايتاها

ثم الاعراب بالحركات الظاهرة بعد حذف آخره وهى لغة النقص ومنه قوله

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

(قوله وأصله أبو) الحاصل ان الاب والاخ والحم والهن أصله فعل بالتحريك ولامها واوات بدليل تثنيتها بالواو فحذفت اللام وقال الفراء وزن أب وأخ وحم فعل بالسكون ورد بسماع قصرها وبجمعها على أفعال وقيل ان حم أصله حمى فلامه ياء وأما ذو بمعنى صاحب فمذهب سيبويه ان وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل ان وزنها فعل بالاسكان ولامها واو وأما فوك فوزنه فعل وأصله فوه وقيل وزنه فعل بضم الفاء اه من الاشمونى بتصرف (قوله قليلة) ولذا قال ابن مالك من لم ينبه على قلتها فليس بمصيب ولو حظى من الفضل بأوفر نصيب (قوله لم يطلع عليها الفراء) أى فلذا أنكرها وهو محجوج بحكاية سيبويه الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله الزجاجي) تلميذ الزجاج وهو منسوب لعمل الزجاج (قوله فحقه أن يبقى الخ) ولا يرد على ذلك ان الاضافة ترد الاشياء الى أصولها لانه محمول على ماله أصول مستعملة وهنا ليس كذلك (قوله يدى) بسكون الدال وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وقال الفيشى يدى بسكون الدال كفلس بدليل جمعه على أفعل كأيد وأصله أيدى بضم الدال فكسرت الدال لانها لو بقيت مضمومة لزم قلب الياء واوا

أن يكون معطوفا على اسم أن والثانى أن يكون معطوفا على نفسى والثالث أن يكون مخفوضا وذلك من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المخفوضة باضافة النفس وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لان فيه العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض ثم قلت (والافصح فى الهن النقص) وأقول الهن يخالف الاب والاخ والحم من جهة أنها اذا أفردت نقصت أواخرها وصارت على حرفين واذا أضيفت تمت فصارت على ثلاثة أحرف تقول هذا أب بحذف اللام واصله أبو فاذا أضفته قلت هذا أبوك وكذا الباقى وأما الهن فاذا استعمل مفردا نقص واذا أضيف بقى فى اللغة الفصحى على نقصه تقول هذا هن وهذا هنك فيكون فى الافراد والاضافة على حد سواء ومن العرب من يستعمله تاما فى حالة الاضافة فتقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهى لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجى فادعيا أن الاسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة * واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالا هى أفصح قياسا وذلك لان ما كان ناقصا فى الافراد فحقه أن يبقى على نقصه فى الاضافة وذلك نحو يد أصلها يدى

فحذفوا لامها فى الافراد وهى الياء وجعلوا الاعراب على ماقبلها فقالوا هذه يد ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام قال الله تعالى يد الله فوق أيديهم وقال الله تعالى لئن بسطت الى يدك لتقتلنى وقال تعالى وخذ بيدك ضغثا فأما الآية الاولى فيد فيها مبتدأ مرفوع بالضمة والله مضاف اليه مخفوض بالكسرة وفوق ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو متعلق بمحذوف هو الخبر أى كائنة فوق أيديهم وأيديهم مضاف ومضاف اليه ورجعت الياء التى كانت فى المفرد محذوفة لان التكسير يرد الاشياء الى أصولها وأما الآية الثانية فاللام دالة على قسم مقدر أى والله لئن وتسمى اللام المؤذنة والموطئة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وان حرف شرط وبسطت فعل ماض وفاعل والى جار ومجرور متعلق ببسطت ويدك مفعول به ومضاف اليه واللام من لتقتلنى لام التعليل وهى حرف جر والفعل منصوب بان مضمرة بعدها جوازا لابها نفسها خلافا للكوفيين وان المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض باللام أى للقتل وما نافية وأنا اسمها ان قدرت حجازية وهو الظاهر مبتدأ ان قدرت تميمية والباء زائدة فلا تتعلق بشىء وكذا جميع حروف الجر الزائدة وباسط خبر فيكون فى موضع نصب أو خبر المبتدأ فيكون فى موضع رفع والجملة جواب القسم فلا محل لها من الاعراب وهى دالة على جواب الشرط المحذوف والتقدير والله ما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك ان بسطت متعلق الى يدك لتقتلنى فما أنا بباسط يدى اليك لاقتلك وأما الآية الثالثة فواضحة والضغث قبضة من حشيش مختلطة الرطب باليابس ثم قلت

فيلزم وجود اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل اعلال قاض (قوله فحذفوا لامها) أى على غير قياس (قوله يد الله فوق الخ) مذهب السلف تفويض ان لله يدا لا كيدنا ومذهب الخلف التأويل بالقدرة ومذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم والى المذهبين أشار فى الجوهرة بقوله

وكل نص أوهم التشبيها * أوله أو فوض ورم تنزيها

والسلف ماقبل الخمسمائة والخلف مابعد الخمسمائة وقولنا ومذهب الخلف التأويل أى غالب الخلف والا فبعضهم وافق السلف والائمة الاربعة من السلف قرره شيخنا العدوى (قوله وهو متعلق بمحذوف هو الخبر) وقيل الخبر الظرف وقيل الخبر المجموع قال بعض والخلف لفظى فمن نظر للمعنى قال الخبر المتعلق ومن نظر للفظ قال الخبر الظرف ومن نظر للفظ والمعنى قال الخبر المجموع (قوله لان التكسير الخ) قيل فيه دور لان الجمع فرع الافراد وقد يتوقف العلم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على أصالته فى الجمع وأجيب بمنع الدور لان توقف الفرعية على ماذكر توقف وجود وتوقف اصالة الحرف على ماذكر توقف علم لا توقف وجود فلم تتحد جهة التوقف (قوله التكسير) أى جمع التغيير وهو قسمان جمع قلة وجمع كثرة وأيديهم من قبيل جمع القلة لانه على وزن أفعل وكسرت الدال لتسلم الياء من قلبها واوا (قوله ووطأت الجواب له) أى مهدته له كما فى المغنى (قوله المؤذنة) أى المعلمة وفيه مجاز عقلى (قوله آذنت) اى أعلمت فيه مجاز عقلى أيضا (قوله متعلق ببسطت) أى متعلق ببسط من بسطت وبسط فعل الشرط فى محل جزم (قوله خلافا للكوفيين) أى القائلين الناصب نفس اللام (قوله وهو الظاهر) أى تقدير ما حجازية عاملة عمل ليس هو الظاهر لانها لم ترد فى التنزيل وخبرها مجرد من الباء الا وهى عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز كقوله تعالى ماهن أمهاتهم (قوله أى للقتل) المناسب لقتلك اياى لان الفعل مسند للمخاطب (قوله ومبتدأ ان قدرت تميمية) أى مهملة وأشار لذلك بعضهم بقوله

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ماقتل المحب حرام

أشار بقوله ماقتل الخ الى أنه تميمى لانه لو كان حجازيا لنصب حرام (قوله فلا تتعلق بشىء) أى لان الزائد ليس له معنى غير التأكيد ولا يتعلق بشىء قال فى المغنى وذلك لان التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط (قوله فى موضع نصب الخ) قال فى المغنى فى الباب الخامس من الجهة السابعة من الجهات التى يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها وهو ان يحمل كلاما على شىء ويشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلاف ومنه قولهم فى نحو وما ربك بظلام وما الله بغافل ان المجرور فى موضع نصب أو رفع على الحجازية أو التميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجىء فى التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ماهن أمهاتهم ماهذا بشرا وقوله فيكون فى موضع نصب أى على ان ما حجازية وقوله أو خبر المبتدا أى على انها تميمية ومفاده ان المجرور بحرف زائد فى موضع جر وليس معربا بالحركات مقدرة كما يقوله بعضهم (قوله وهى دالة على جواب الشرط الخ) قال ابن مالك

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

(قوله فواضحة) أى واضح اعرابها وذلك ان قوله خذ فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا وبيدك جار ومجرور

متعلق به وضعفا مفعوله (قوله الرابع المثنى) أى الباب الرابع أى الصنف الرابع من أبواب النيابة (قوله المثنى) أى ماصدقاته (قوله كالزيدان والهندان) حال من المثنى أى حال كون المثنى مبينا حقيقته وماهيته كالزيدان والهندان فهو اعطاء للتعريف بالمثال وجرى على هذه الطريقة ابن الحاجب والسمرقندى وغيرهما وهو جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له ماحقيقة المثنى فقال كالزيدان والهندان من كل اسم دل على اثنين وكان اختصارا للمتعاطفين وقوله كالزيدان والهندان محكى والا فالقياس كالزيدين والهندين بالياء لكنه أراد حكاية رفعه فهو مجرور بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية (قوله يرفع بالالف) سواء كانت موجودة أو محذوفة لالتقاء الساكنين ومن الموجودة قول بعضهم ملغزا * لأأتانا عبيدالله فى صحن داره * لان أتانا مثنى أتان وهى الانثى من الحمر الاهلية ومن المقدرة قول بعضهم

لقد قال عبد الله شر مقالة * كفابك ياعبد العزيز حسيبها

وقول آخر * لقد قال عبدالله قولا عرفته * فعبد فى البيت الاول والثانى فاعل ورفعه بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه مثنى وقوله فى البيت الاول ياعبد أصله ياعبدة فهو مرخم والعزيز مبتدأ وحسيبها خبره (قوله المكسور مابعدها) قال الرضى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه أن يكسر انتهى وقوله لكونه تنوينا ساكنا يعنى لان النون عوض عن الحركة والتنوين كما هو عند سيبويه بدليل حذفها للاضافة وقال بعض شراح الازهرية زيدت النون فى المثنى للدلالة على تمام الاسم أو دفع توهم الاضافة فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى والافراد فى نحو الخوزلان تثنية خوزلى وهى مشية فيها تفكك وحمل مالا توهم فيه وحركت النون خوف التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من الساكنين ولخفة المثنى وربما ضمت بعد هذه الالف نحو قوله

ياأبتى أرقنى القذان * فالنوم لاتألفه العينان

بضم النون مثنى عين التى هى الباصرة والقذان بكسر القاف تثنية قذ وهو البرغوث انتهى من شراح الازهرية وقيل جمع قذ وهو الزنبور (قوله وهو كل اسم) أدخل كل لانه ليس قصده التعريف بل الضابط (قوله اسم) أى معرب ليخرج أنتما (قوله دال على اثنين) أى وضعا لاجل أن يشمل زيدان علما لرجل ورجلان بسكون الجيم ضد الفارس فان المؤلف استظهر دخول ذلك فى المثنى لان وضعه أن يدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز فهو من المثنى لامن الملحق به ودخل أيضا ما أريد به التكثير ككرتين فان ذلك من المثنى عند المؤلف لانه وضع لان يدل على اثنين واستعماله فى غير ذلك مجاز (قوله وكان اختصارا للمتعاطفين) أى لاحد المتعاطفين خرج بذلك زوج وشفع فانهما وان دلا على التثنية ليسا باختصار للمتعاطفين وخرج اثنان واثنتان لانه لم يسمع اثن ولا اثنة على الصحيح وقيل سمعا وخرج كلا وكلتا لانه لم يسمع كل ولا كلت واما قوله * فى كلت رجليها سلامى واحده * فالمراد كلتا فحذفت الالف ضرورة وشمل التعريف قمرين للشمس والقمر وعمرين لابى بكر وعمر فكان المناسب أن يقول وكان اختصارا للمتعاطفين المتفقين لفظا ومعنى فيخرج ماذكر * واعلم أنه يشترط فى كل مايثنى شروط ثمانية عند الاكثر نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركبا
موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غير

فخرج بالمعرب المبنى نحو كم ومن فلا يثنى وأما منان فالالف للحكاية وأما ذان وتان والذان والتان فصيغ وضعت وضع المثنى وخرج بالمفرد المثنى والجمع على حده وجمع التكسير الذى لانظير له فى الآحاد وهو مفاعل

﴿ الرابع المثنى كالزيدان والهندان فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها ﴾ وأقول الباب الرابع مما خرج عن الاصل المثنى وهو كل اسم دال على اثنين وكان اختصارا للمتعاطفين وذلك نحو الزيدان والهندان اذ كل منهما دال على اثنين والاصل فيهما زيد وزيد وهند وهند

أو مفاعيل وأما غير ذلك فيثنى نحو جمال وخرج بالمنكر العلم باقيا على علميته بل اذا أريد تثنيته نوى تنكيره ولذا لا يثنى ما لا يقبل التنكير منه كالكناية عن العلم نحو فلان وخرج بعدم التركيب المركب الاسنادى اتفاقا والمزجى على الاصح فان أريد تثنيتهما جيء بذو مثناة وأضيفت اليهما وأما الاضافى فيثنى الجزء الاول منه ويضاف للثانى نحو جاء أبو بكر وأجاز الكوفيون تثنيتهما معا فتقول أبو بكرين وخرج بالموافق فى اللفظ نحو قمرين وعمرين فانه ملحق بالمثنى وخرج بالموافق فى المعنى المشترك والحقيقة والمجاز نحو عين للذهب والباصرة ومن ثم لحنوا الحريرى فى قوله

جاد بالعين حين أعمى هواء * عينه فاثنى بلا عينين

أى الذهب والباصرة والاصح الجواز ومنه قولهم القلم أحد اللسانين فأطلق القلم على اللسان مجازا وخرج بقوله له مماثل ما اذا لم يوجد له مماثل كقمر فلا يثنى وخرج بقوله لم يغن عنه غيره سواه فانه استغنى عن تثنيتهما بتثنية سى وأما قوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعلنى على حبها جلدا

فشاذ وزاد بعضهم ان لا يراد به الاستغراق فلا يثنى نحو أحد وعريب من كل ما هو ملازم للنفى وأن لا يكون كل ولا بعض لعدم الفائدة (قوله كما قال) أى كقول الحجاج علة لقوله والاصل الخ (قوله كما قال الحجاج انا الله) أى نحن وأموالنا وأهلونا عبيد الله يفعل فينا ما يشاء وهناك تقرير آخر أى ملك الله أو راجعون لله وقوله محمد ومحمد فى يوم أى ماتا فى يوم وهما محمد بن الحجاج ومحمد أخو الحجاج ولما ماتا خطب فقال ان محمد بن يوسف ومحمد بن الحجاج هلكا فى جمعة وكان الباقى منا ومنكم قد بلى وتنال الارض منا فتأكل من لحومنا كما أكلنا من ثمارها وتشرب من دمائنا كما شربنا من أنهارها ونلقى ربها قال الله تعالى ونفخ فى الصور فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون * ومن ترجمة الحجاج المعروفة ان عدة من قتله صبرا مائة ألف وعشرون ألفا أخرجه الترمذى عن هشام بن حسان قال ابن دحية فى كتابه الآيات البينات وهذا سوى من قتل فى حروبه وأراجيفه واغتياله وتوفى فى حبسه خمسون ألف رجل وثلاثون ألف امرأة وكان ليس فى حبسه شىء يتقى به من حر أو برد ويسقى أهله الماء مشوبا بالرماد قال ابن دحية وآثامهم فى ذلك عليه الى يوم التناد حتى يساق الى الجحيم بالاغلال والاصفاد قال وأجمع المسلمون على تكفير من استحل القتل بعد علمه بتحريمه واستحل الحجاج ذلك لاجل عبد الملك بن مروان ولاجل ابنه الوليد انتهى كلام ابن دحية وقد يتوقف فى الحكم بتكفيره اذ قد يكون قتله مستندا الى اجتهاد وان كان مخطئا لانه استحله بعد علمه بتحريمه وسئل النووى رحمه الله تعالى عن رجل يلعن الحجاج دائما ويحلف انه من أهل النار فأجاب هو مخطىء ولا يحنث لانا لا نقطع له بدخول النار انتهى وتأمل التعليل الذى قاله فانه ينتج الحنث (قوله فى يوم واحد) أى فى أسبوع واحد وليس المراد باليوم من طلوع الفجر أو الشمس الى الغروب (قوله والتكرار) أى تكرار المفرد مرتين (قوله عن ذلك) أى عن الاصل (قوله للتطويل والتكرار) يلزم من التكرار التطويل بدون عكس (قوله وان يجر وينصب بالياء) قدم الجر على النصب لان النصب محمول على الجر (قوله المفتوح ماقبلها) انما فتح ماقبل ياء المثنى وكسر ماقبل ياء الجمع لان نون المثنى كسرت على الاصل فى التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين كسرة النون وكسرة ماقبل الياء فرارا من ثقل كسرتين بينهما ياء ثم عكسوا فى الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة ولم يعكسوا ذلك وذلك لان المثنى أكثر من الجمع فخص ماقبل الياء بالفتحة لانها أخف من الكسرة قاله السيوطى فى الهمع بتصرف (قوله بخلاف جمعهما) أى وذلك متلبس بمخالفة جمعهما أى تثنية المذكر والمؤنث ملتبس بمخالفة الجمع (قوله قال رجلان) هما كالب ويوشع

كما قال الحجاج انا الله محمد ومحمد فى يوم ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية منهم للتطويل والتكرار وحكم هذا الباب ان يرفع بالالف نيابة عن الضمة وان يجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نيابة عن الكسرة والفتحة نحو جاء الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وكذلك تقول فى الهندان وانما مثلت بالزيدان والهندان لتعلموا أن تثنية المذكر والمؤنث فى الحكم سواء بخلاف جمعهما السالم ومن شواهد الرفع قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما قال فعل ماض ورجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة الرفع هنا الالف نيابة عن الضمة لانه مثنى ومعمول يخافون محذوف أى يخافون الله وجملة أنعم الله عليهما تحتمل أن تكون خبرية فتكون فى موضع رفع على انها صفة ثانية لرجلان والمعنى قال رجلان موصوفان بانهما من الذين يخافون

ابن نون بن افرائيم بن يوسف الصديق عليهم السلام (قوله وبانهما من الذين انعم الله) الاولى أن يقول وبانهما انعم الله لان الصفة هى أنعم الله وتقديره هذا انما يتم لو كان أنعم عطفا على يخافون والذين مسلط عليه وليس كذلك لما قدمه من ان أنعم صفة ثانية وفى بعض النسخ وبان الله أنعم عليهما وهى واضحة (قوله معترضة) بكسر الراء وفتحها كما قرره بعض الاشياخ (قوله بين القول) وهو قال والمقول وهو قوله ادخلوا عليهم الباب (قوله ومثله فى الاعتراض) أى مثل قوله أنعم الله عليهما على الاحتمال الثانى ولو قال ومثلها أى مثل جملة أنعم الله كان أولى (قوله قول الشاعر) هو عوف بن ملحم الخزاعى يخاطب أبا العباس عبد الله بن طاهر معتذرا عن ثقل فى أذنيه حين دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمعه فأخبر بذلك عوف وكان عوف أحد العلماء الادباء الرواة الفقهاء الشعراء الفصحاء (قوله ان الثمانين) اعرابه ان حرف توكيد ونصب والثمانين اسمها منصوب بالياء وبلغتها فعل وفاعل ومفعول والجملة دعائية وقد حرف تحقيق أحوجت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله ضمير يعود الى الثمانين وسمعى مفعول الى ترجمان متعلق باحوجت وجملة قد أحوجت الخ خبران وجملة بلغتها اعتراضية وهو من أنواع البديع وسماه بعضهم الالتفات وسماه بعضهم حشوا وليس بصحيح لان الحشو اقامة الوزن فقط والاعتراض يزيد معنى فى غرض الشاعر انتهى كلام الشواهد والترجمان فيه لغات ثلاث فتح التاء والجيم على وزن زعفران ويجمع على تراجم كزعافر وضم التاء والجيم وفتح التاء وضم الجيم يقال ترجم كلامه أى عبره أى فسره بلسان آخر كذا فى الصحاح ومعنى البيت ان الثمانين سنة التى انتهى اليها سنه أحدثت فى سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره اليه من قريب فلما احتاج فى ادراك المسموع الى أن يعاد الكلام له بصوت مرتفع جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فأطلق عليه الترجمان قيل الدعاء لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه فى احتياج سمعه الى ترجمان واعترض بانه موهم للدعاء عليه بالصيرورة مثله واحتياجه الى ترجمان انتهى فنرى (قوله وبلغتها) أى بلغك الله اياها وهى معترضة بين كلامين لا يتم أحدهما الا بالآخر ولا يشترط أن تكون معترضة بين القول والمقول (قوله بلغتها) قال الفيشى يحتمل الدعاء له والدعاء عليه فان نظرت الى قوله قد أحوجت الخ كان دعاء عليه وان نظرت الى قوله وبلغتها قاطعا النظر عن قوله قد أحوجت الخ كان دعاء له (قوله لولا نزل) لولا حرف تحضيض وقوله من القريتين أى مكة والطائف فالرجل الذى كان بمكة الوليد بن المغيرة والذى كان بالطائف عروة بن مسعود الثقفى وقوله عظيم أي بسبب الجاه والمال وهو صفة لرجل وانما عدد الشاهد فى الجر اشارة الى أنه لا فرق بين كون الجار من أو فى أو الى أنه لا فرق بين المجرور المعرفة والنكرة ونزل فعل ماض مبنى للمفعول وهذا نائب فاعل والقرآن بدل (قوله ومثال النصب) لم يقل ومن شواهد النصب كما فعل فى الرفع والجر لان مثال النصب مختلف فيه لان اللذين قيل مثنى وقيل ملحق به بخلاف المثالين الاوّلين تأمل (قوله اللذين أضلانا) وهما ابليس من الجن وقابيل من الانس قال الفيشى قوله اللذين مبنى على انه مثنى حقيقة وانه معرب وهو قول تبع فيه ابن مالك ومذهب المحققين انه مبنى وانه وضع على صيغة المثنى فى الاحوال الثلاثة فهو مبني فى محل نصب انتهى (قوله قرآت) أى ثلاثة (قوله وهى جارية على سنن العربية) أى الواضحة التى لا خفاء فيها والا فالقراءتان الآتيتان جاريتان على سنن العربية لكن مع خفاء كما يأتى (قوله لانه مثنى) أى على قول ابن مالك والحق ان هذين على صيغة المثنى وانه مبنى كما تقدم فى اللذين (قوله والثانية ان الخ) وقال البيضاوى ان نافية واللام بمعنى الا كأنه قال ما هذان الا ساحران (قوله فالافصح أن يقول) عبر أوّلا بالاكثر

رحمه الله فتكون معترضة بين القول والمقول ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ومثله فى الاعتراض بالدعاء قول الشاعر

ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعى الى ترجمان

ومن شواهد الجر قوله تعالى لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فقضاهن سبع سموات فى يومين قد كان لكم آية فى فئتين ومثال النصب قوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا ربنا منادى مضاف حذف قبله حرف النداء والتقدير يا ربنا وأرنا فعل دعاء ولا تقل فعل أمر تأدبا والفاعل مستترونا مفعول أوّل وعلامة نصبه الياء وما بعده صلة وقد اجتمع النصب بالياء والرفع بالالف فى قوله تعالى أن هذين لساحران وفى هذا الموضع قرآت احداها هذه وهى تشديد النون من ان وهذين بالياء وهى قراءة أبي عمرو وهى جارية على سنن العربية فان ان تنصب الاسم وترفع الخبر وهذين اسمها فيجب نصبه بالياء لانه مثنى وساحران خبرها فرفعه بالالف والثانية ان بالتخفيف هذان بالالف وتوجيهها ان الاصل ان هذين فخففت ان بحذف النون الثانية وأهملت والله أعلم كما هو الاكثر فيها اذا خففت وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالالف ونظيره انك تقول ان زيدا قائم فاذا خففت

وثانيا بالأفصح تفننا قال ابن مالك

* وخففت ان فقل العمل * وتلزم اللام الخ (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) في قراءة من خفف الميم وهو نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب انتهى شرح القواعد * ان مخففة من الثقيلة وكل مبتدأ ونفس مضاف اليه اللام بالابتداء وما صلة أي زائدة وعليها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ أعني كل والمعنى انه أي الشان كل نفس لحافظ كائن عليها واما في قراءة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم وهي قراءة أبي جعفر وابن عامر وحمزة وعاصم فان نافية ولما بمعنى الا والتقدير ما كل نفس الا عليها حافظ كما يأتي آخر الكتاب (قوله وقد أجيب عنها) أي عن القراءة الثالثة باوجه أي خمسة (قوله أحدها ان لغة الخ) وهي أحسن ما تخرج عليه تلك القراءة كما قاله ابن قاسم (قوله خثعم) بفتح الخاء والعين وزبيد بفتح الزاي وكنانة بكسر الكاف (قوله استعمال المبنى) أي في الاحوال الثلاث ويعرب بحركات مقدرة على الالف وعليها قوله عليه السلام لاوتران في ليلة فلا نافية للجنس تعمل عمل ان ولك أن تجعلها عاملة عمل ليس فلا شاهد فيه (قوله قال تزودنا الخ) لا أعلم قائله وتمامه * دعته الى هابل التراب عقيم * والزاد الطعام الذي يتخذ في السفر ويتجوز به في المعاني نحو التقوى خير زاد والاذنان تثنية اذن قال الجوهري الاذن تخفف وتثقل وهي مؤنثة وهي بضم الهمزة مع الذال وسكونها وجمعها آذان وسميت بذلك من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع * الاعراب تزود فعل ماض وفاعله مستتر ومنا متعلق به وبين كذلك وأذناه مضاف الى بين مجرور بكسرة مقدرة على الالف بمنزلة الفتى وهو محل الشاهد وطعنة مفعول وطعن بضم العين في الماضي والمضارع في الجرح وأما في السن فهو بفتح العين فيهما (قوله تزود) فيه استعارة بجامع ان الاكل والطعن يدخل في غيره (قوله وقال ان أباها الخ) هو من قصيدة للفضل بن قدامة بن عبيدة وكنيته أبو النجم وهو من الطبقة التاسعة من شعراء الاسلام وقبل البيت

واهالريا ثم واهاواها * هي المنى لو أننا نلناها
ياليت عينا هالنا وفاها * بثمن نرضى به مولاها

والمجد الكرم ومنه المجيد أي الكريم وقيل المجد الشرف والغاية آخر كل شيء وألفها منقلبة عن ياء الاعراب ان حرف توكيد ونصب أباها اسمها ومضاف اليه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف وأبا عطف على اسم ان وأباها مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الالف وقد حرف تحقيق و بلغا فعل وفاعل وغايتاها مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف وهو محل الشاهد وقوله غايتاها كان المناسب أن يقول غايتاه لان المجد مذكر الا أن يقال أنث باعتبار انه حالة أو صفة (قوله فهذا مثال مجيء الخ) أي قوله ان أباها الخ والشاهد في قوله غايتاها فانه مفعول لبلغا ونصبه بفتحة مقدرة على الالف وقد يقال ان غايتاها مفرد والالف للاشباع فلا شاهد فيه على ان المثنى يعرب بحركات مقدرة نعم فيه شاهد على اعراب أب بالحركات في قوله ان أباها وأبا أباها ولم يقل وأبا أبيها تأمل (قوله والثاني الخ) قال الدماميني حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده بان ماقبل ان المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه نعم اذ لا يصح أن يكون جوابا لقول موسى عليه السلام و يلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا أن يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن انتهى قال الشمني لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم بعضا أو لاستخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم النجوى كما حكى الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحاسن و يؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في الامر وتجاذبوا هذا القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام فترديده خوفا من غلبتهما و تثبيطا للناس عن اتباعهما ليكون التكذيب أبلغ

فالافصح أن تقول ان زيد لقائم على الابتداء والخبر قال الله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ والثالثة ان بالتشديد هذان بالالف وهي مشكلة لان ان المشددة يجب اعمالها فكان الظاهر الاتيان بالياء كما في القراءة الاولى وقد أجيب عنها باوجه أحدها ان لغة بلحارث ابن كعب وخثعم وزبيد وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالالف دائما تقول جاء الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان قال * تزودنا بين أذناه طعنة وقال الاخر
ان أباها وأبا أباها
قد بلغا في المجد غايتاها
فهذا مثال مجيء المنصوب بالالف وذاك مثال مجيء المجرور بالالف والثاني أن ان

(قوله

(قوله بمعنى نعم) نقله المصنف فى المغنى عن المبرد قال واعترض بأمرين أحدهما ان مجىء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يصح حمل التنزيل عليه والثانى ان اللام لا تدخل فى خبر المبتدا وأجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتداء أو بانها داخلة على مبتدا محذوف أى لهما ساحران أو بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قاله

ورجح الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد

فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها فى اللفظ بما النافية ويضعف الاول ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر والثانى ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين انتهى (قوله ابن الزبير) الحاصل ان عبد الله بن الزبير بضم الزاى جاءه رجل اسمه عبد الله بن الزبير بفتح الزاى فقال ناقتى تعبت فقال أرحها فقال أعطشها السفر فقال اسقها فقال ليس مرادى الاخبار بل مرادى طلب العطية منك لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال له ابن الزبير ان وراكبها انتهى تقرير شيخنا الدردير على المغنى (قوله ولعن الله راكبها) قال بعض الأشياخ لعل هذا السائل كان خارجيا أو منافقا والا فيستبعد كون ابن الزبير يلعن مسلما انتهى لكن أنت خبير بان لعنة المعين لا تجوز ولو كافرا ولو بهيمة وهى من الصغائر فلا يتم الجواب الا أن يقال ان مذهب ابن الزبير يجوز اللعنة على الخارجى قال الحطاب وذكر ابن العربى ان لعن العاصى المعين لا يجوز اتفاقا قال القرطبى فى جامعه وقد ذكر العلماء خلافا فى المعين قلت فلعل ابن العربى أراد اتفاق أهل مذهبه خاصة وأما لعن العاصى غير المعين فيجوز اجماعا انتهى كلام الحطاب فهو يفيد ان فى لعن العاصى المعين قولا بالجواز فيكون مذهب ابن الزبير الجواز ولا شك أن الاعرابى عاص بقلة الادب بحضرة ابن الزبير تأمل (قوله لا تدخل على خبر المبتدا) أى المفرد والا فهى داخلة على الخبر لجملة تأمل ولا يعارضه قوله

أم الحليس لعجوز شهربه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه

لان اللام زائدة أو انه شاذ والتقدير لهى عجوز واللام داخلة على جملة تأمل (قوله والثالث ان الاصل انه هذان لساحران فالهاء ضمير الشان الخ) الحاصل ان ضمير الشان هو الذى يفسره ما بعده وكذا ضمير القصة الا انه اذا كان الضمير مذكرا قيل ضمير الشان واذا كان مؤنثا قيل ضمير القصة * واعرابه الهاء ضمير الشان اسم ان وهذان مبتدأ أول وهما مبتدأ ثان وساحران خبر الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الاول والجملة خبر ان فقوله وما بعدها مبتدا وهو قوله هذان وقوله خبر وهو قوله لهما ساحران بدليل قوله والجملة فى موضع رفع خبر ان وقوله ثم حذف المبتدأ أى وهو هما وليس مراده المبتدأ المتقدم فى قوله وما بعدها مبتدأ وخبر لما علمت ان المراد بالمبتدأ هو هذان فيكون فى عبارة الشرح شبه استخدام تأمل (قوله والثالث الخ) ضعفه فى المغنى بان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا فى باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه ولوروده فى كلام بنى على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد فالضمائر ترد الاشياء الى أصولها ألا ترى من يقول لدو لم يك والله يقول لدنك ٧ ولم يكنه وبك لافعلن ثم يرد اشكال دخول اللام اه (قوله كما حذف من قوله ﷺ الخ) قال المصنف فى المغنى وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معه معرفة على الاصح والمعنى أيضا يأباه لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قال الدمامينى فى شرحه فيه نظر بعد قوله والمعنى أيضا يأباه فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ أيضا فى أن يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما فى مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائى اه قال الشمنى وأقول يبعد أن يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون

بمعنى نعم مثلها فيما حكى أن رجلا سأل ابن الزبير شيأ فلم يعطه فقال لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ان وراكبها أى نعم ولعن الله راكبها وان التى بمعنى نعم كذلك فهذان مبتدا مرفوع بالالف وساحران خبر لمبتدا محذوف أى لهما ساحران والجملة خبر هذان ولا يكون لساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا والثالث ان الاصل انه هذان لهما ساحران فالهاء ضمير الشان وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة فى موضع رفع على انها خبر ان ثم حذف المبتدأ وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف من قوله ﷺ ان

من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول بعض العرب ان بك زيدما خوذ الرابع انه لما ثنى هذا اجتمع ألفان ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوفة ألف هذا والباقية ألف التثنية قلبها فى الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف

عن لفظها والخامس انه لما كان الاعراب لا يظهر فى الواحد وهو هذا جعل كذلك فى التثنية ليكون المثنى كالمفرد لانه فرع عليه واختار هذا القول الامام العلامة تقى الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية رحمه الله وزعم أن بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه قال وقد تفطن لذلك غير واحد من حذاق النحاة ثم اعترض على نفسه بامرين أحدهما ان السبعة أجمعوا على الياء فى قوله تعالى احدى ابنتى هاتين مع ان هاتين تثنية هاتا وهو مبنى والثانى ان الذى مبنى وقد قالوا فى تثنية اللذين فى الجر والنصب وهى لغة القرآن كقوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا وأجاب عن الاول بانه انما جاء هاتين بالياء على لغة الاعراب لمناسبة ابنتى قال فالاعراب هنا أفصح من البناء لاجل المناسبة كما ان البناء فى ان هذان لساحران أفصح من الاعراب لمناسبة الالف فى هذان الالف فى ساحران وأجاب عن الثانى بالفرق بين اللذان وهذان بان اللذان تثنية اسم ثلاثى فهو شبيه بالزيدان وهذان تثنية اسم على حرفين فهو عريق فى البناء لشبهه بالحروف قال رحمه الله تعالى وقد زعم قوم ان قراءة من قرأ ان هذان لحن وان عثمان رضى الله عنه قال ان فى المصحف لحنا وستقيمه العرب بألسنتها وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه أحدها أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتسارعون الى انكار

وأضرابه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله كما حذف الخ) لان قوله ان من أشد مشتمل على الجار والمجرور على المصورون المرفوع وكل منهما لا يصح أن يكون اسم ان فيكون التقدير ان الشان يفسره ما بعده والتقدير انه أى الشان وهو اسمها (قوله ان بك زيدما خوذ) أى انه أى الشان وزيدما خوذ بك مبتدأ وخبر وبك متعلق بما خوذ (قوله قلبها) مبنى على ان القلب اعراب فهو مبنى على ان الاعراب معنوى وأما على ما مشى عليه المصنف من أنه لفظى فلا يتم هذا الجواب قاله الفيشى (قوله لم يغير الالف) أى ألف هذا أى الالف المذكورة فى المفرد أى ان ألف المفرد لا تقبل التغيير بل الذى يقبل التغيير ألف المثنى كما أفصح بذلك فى المغنى واعترض على هذا بان ألف المثنى أتى بها لغرض التثنية فلا يناسب حذفها بل المناسب حذف ألف المفرد (قوله لم يغير الالف الخ) أى فهو منصوب بفتحة مقدرة على ألف التثنية (قوله فرع عليه) بضم الفاء وكسر الراء المشددة (قوله ان بناء المثنى) قال الفيشى فهو مبنى على الالف فى هذا المثال اه ولعله مبنى على السكون (قوله وزعم) المراد به القول الصحيح لا الكذب (قوله أفصح من اعرابه) أى بالياء نيابة عن الفتحة (قوله وقد تفطن لذلك) أى لما ذكر من أن بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من أعرابه (قوله من حذاق) جمع حاذق وهو العارف (قوله النحاة) جمع ناح كقضاة جمع قاض (قوله ثم اعترض) أى ابن تيمية (قوله ان السبعة القراء) السبعة هم نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى (قوله وهى لغة القرآن) أى اللغة التى عليها القرآن تأمل وقوله احدى مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف (قوله لمناسبة ابنتى) أى لمناسبة الصفة للموصوف فقوله فيما سبق ان بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح مالم يكن اعرابه فيه مناسبة والاعراب للمناسبة (قوله ابنتى) هما صفراء وصفيراء (قوله تثنية اسم ثلاثى) وهو الذى واما أل فهى زائدة (قوله اسم على حرفين) وهو ذا وأما الهاء فهى للتنبيه (قوله فهو شبيه بالزيدان) فى ان كلا تثنية اسم ثلاثى فيعرب (قوله فهو عريق فى البناء) فيه نظر لان المفرد عريق فى البناء فى القسمين لان ذا شبيه بالحرف فى أنه أدى معنى حقه ان يؤدى بالحرف والذى شبيه بالحرف فى الافتقار اللازم وأجاب بعض الاشياخ بان ذا أشبه الحرف من وجهين كونه على حرفين وأكثر الحروف كذلك فهو شبيه به فى الوضع وشبيه به من حيث انه أدى معنى بخلاف الذى فانه شبيه بالحرف من جهة الافتقار فقط لا من جهة الوضع وقوله عريق بالعين المهملة بمعنى متأصل فى البناء وحينئذ فقوله ان بناء المثنى اذا كان مفرده مبنيا أفصح من اعرابه أى اذا كان عريقا فى البناء بان اشبه الحرف فى المعنى والوضع لا مطلق مبنى تأمل (قوله قال) أى ابن تيمية وقد زعم قوم أى قال قوم قولا كذبا (قوله وستقيمه) أي تصلحه وتزيله (قوله وهذا) أى ما نقله هؤلاء القوم عن سيدنا عثمان خبر باطل فيه نظر لان أبا عبيد أخرجه فى فضائل القرآن قال حدثنا حجاج عن هارون بن يوسف أخبرنى الزبير بن الحارث عن عكرمة قال لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفا من اللحن فقال لا تغيروها فان العرب ستغيرها بألسنتها وكان الكاتب من ثقيف والمملى من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف وأخرجه أبو بكر ابن الانبارى فى كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان من هذه الطريق وقال الاحاديث المروية عن عثمان

فى ذلك لا تقوم بها حجة لانها منقطعة غير متصلة وما يشهد عقل بان عثمان وهو امام الناس فى وقته وقدوتهم يجمعهم على المصحف الذى هو الامام فيتبين فيه خللا ويشاهد فى خطه زللا فلا يصلحه كلا والله لا يتوهم عليه هذا ذو انصاف وتمييز ولا يعتقد انه أخر الخطأ فى الكتاب ليصلحه من بعده وسبيل الجائين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند حكمه قال بعض المشايخ قلت الاثر وقع فيه تحريف من بعض الرواة وقال فى كتاب المصاحف أنبأنا محمد بن مصعب حدثنا أبو داود سليمان بن الاشعث حدثنا حميد بن سعدة حدثنا اسماعيل أخبرنى الحارث بن عبد الرحمن عن عبد الاعلى بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ من المصحف أتى به الى عثمان فنظر فيه فقال أحسنتم وأجملتم وأرى فيه شيأ سنقيمه بألسنتنا فهذا الاثر لا اشكال فيه لانه رأى شيأ كتب على لسان غير قريش فوعد بانه سيقيمة على لسان قريش ووفى بذلك كما محا التابوه وكتبها بالتاء وفى شرح الرائية لابن القاصح قال أبو عمرو الدانى فى المقنع عن يحيى ابن يعمر وعكرمة عن عثمان رضى الله عنه المصاحف لما نسخت وعرضت عليه فوجد فيها حروفا من اللحن فقال اتركوها فان العرب ستقيمها أو ستغيرها بلسانها اذ ظاهره يدل على خطأ فى المرسوم وهذا الحديث لا يصح من جهتين من جهة تخليط فى اسناده واضطراب فى ألفاظه لان ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان رضى الله عنه شيأ ولا رأياه وظاهر ألفاظه ينفى وروده عن عثمان لما فيه من الطعن عليه فى منصبه ونصيحته للمسلمين فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصحابة ثم يترك لهم فيه مع ذلك لحنا وخطأ يتولى تغييره من يأتى من بعده ولو صح ذلك فوجهه أن يكون أراد باللحن المذكور فيه التلاوة دون الرسم فان كثيرا منه لو تلى على حال رسمه لتغيرت ألفاظه انتهى كلامه وقد تؤول توهم اللحن الذى جاء فى حديث عثمان على تقدير صحة ذلك عنه بالرمز والايماء والاشارة وان ذلك من قولهم لحنت له لحنا اذا قلت له على وجه يفهم به ما يراد دون غيره فيحتمل أن يكون بمعنى الايماء فى سور من القرآن نحو الكتب والصبرين وما أشبه ذلك فى مواضع الحذف التى صارت كالرمز يعرفه القراء اذا رأوه أو يكون بمعنى الاشارة من قوله تعالى ولتعرفنهم فى لحن القول أى فى اشارته والنوع الثانى الذى هو التغيير المضر كقول أبى بكر رضى الله عنه لان أقرأ أو أسقط أحب الى من أن أقرأ وألحن وجمعهما الشاعر فى قوله

ولقد لحنت لكم لكيما تفهموا * والمرء تكرمه اذا لم يلحن

ومن الناس من تأول اللحن فى قول عثمان رضى الله عنه على تقرى القرآن بظاهر الخط فى مواضع من القرآن منها الأوضعوا خلالكم فلو قرأت بظاهر الخط لقيل لا كما يؤتى بلا النافية ثم يقول بعدها أوضعوا خلالكم لانها مرسومة كذلك ولذلك رسموا جزاء الظالمين بعد الزاى ألفا بعدها واو وبعد الواو الفا وكتبوا الأذبحنه مثل لأوضعوا وكتبوا ابنيناها بأيد بألف بعد الباء الموحدة وبياءين قبل الدال وكذلك من نباء المرسلين وسأوريكم وشبهه فلو قرىء ذلك بظاهر الخط لكان لحنا لا يخفى على الكبار من أعيان العلماء فافهم ذلك انتهى (قوله يسارعون) أى يبادرون (قوله أدني) أى أقل (قوله يقرون) أى يثبتون ان (قوله والثانى ان العرب الخ) فيه ان القراءة سنة متبعة فيكفى موافقة وجه من العربية (قوله والثالث الاحتجاج الخ) أى القول بان الخ وليس مراده بالاحتجاج الدليل (قوله يقف عليه العربى الخ) فيه ان العربى أصله وما يصل الى العجمى الا بعد وقوف العربى عليه وتقويمه له (قوله والرابع انه الخ) هذا راجع للوجه الاول فالثانى والثالث لا ينهضان والرابع راجع للاول (قوله فمنعوه من ذلك) أى من كتابة التابوت بالهاء (قوله ورافعوه) المفاعلة ليست على بابها على حد سافر وعافاه الله (قوله عتى حين) بابدال الحاء عينا (قوله أنكر ذلك) أى ابدال الحاء عينا (قوله بلغة قريش) وهى الحاء فى حتى (قوله كلامه) أى كلام ابن تيمية (قوله أقرىء الناس) بفتح الهمزة من أقرىء كاكرم (قوله ما ملخصا) أى لم يذكره بحروفه

أدنى المنكرات فكيف يقرون اللحن فى القرآن مع انهم لا كلفة عليهم فى ازالته والثانى ان العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح فى الكلام فكيف لا يستقبحون بقاءه فى المصحف والثالث أن الاحتجاج بان العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم لان المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمى والرابع أنه قد ثبت فى الصحيح ان زيد بن ثابت أراد ان يكتب التابوت بالهاء على لغة الانصار فمنعوه من ذلك ورفعوه الى عثمان رضى الله عنهم وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لغة قريش ولما بلغ عمر رضى الله عنه ان ابن مسعود رضى الله عنه قرأ عتى حين على لغة هذيل أنكر ذلك عليه وقال أقرىء الناس بلغة قريش فان الله تعالى انما انزله بلغتهم ولم ينزله بلغة هذيل انتهى كلامه ملخصا وقال المهدوى فى شرح الهداية

وماروى عن عائشة رضى الله عنها من قولها ان فى القرآن لحنا ستقيمه العرب بألسنتها لم يصح ولم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد الا وله وجه صحيح فى العربية وقال الله تعالى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد

بل اختصره (قوله وماروى) مبتدأ وقوله لم يصح خبر (قوله عائشة) بالهمزة لا بالياء (قوله فى القرآن لحن الخ) بيان لقولها (قوله العظيم) أى المتصف بالعظمة أو المعظم (قوله ستقيمه) أى تزيله (قوله ولم يوجد) علة لقوله لم يصح وقوله حرف أى كلمة (قوله وقد قال) أى لا يصح ذلك وقد قال الخ فهو دليل ثان لقوله لم يصح أو علة لقوله ولم يوجد الخ (قوله لا يأتيه الباطل) أى لا يتطرق اليه الخلل الذى من جملته اللحن (قوله من حكيم حميد) أى محمود أى تحمد أفعاله قاله المفسرون (قوله والقرآن الخ) المناسب التفريع بالفاء وقد ذكر بعض ان الواو تأتى للتفريع (قوله والزيادة) أى التى لا معنى لها وقال ابن الخشاب يجوز أن يقال فى القرآن زائد ولا حرج فى ذلك (قوله كلامه) أى المهدوى (قوله وهذا الأثر) هو فى الاصل الحديث الموقوف وهو المراد هنا وقصد الشارح بذلك تخطئة المهدوى فى عزوه الأثر لعائشة (قوله يا ابن أخى) عادة العرب أن تقول للصغير يا ابن أخى وليس ابن أخيها حقيقة تأمل نعم ذكروا ان عروة ابن الزبير ابن أخت عائشة لان عروة بن الزبير ابن أسماء واسماء أخت عائشة (قوله وهذا) أى الاتيان بالياء فى المقيمين والواو فى الصابئون والالف فى هذان خطأ (قوله وهذا أيضا يفيد الخ) أى ماروى عن عائشة يفيد الثبوت عنها (قوله كما مر) أى توجيهها مثل التوجيه الذى مر فهو خبر لمبتدا محذوف (قوله وكما يأتى) عطف على كما مر (قوله فى المقيمين والصابئون) هو على الحكاية (قوله على ما يأتى) أى من ان الصابئون خبره محذوف أى والصابئون كذلك فهو مبتدأ خبره محذوف والمقيمين مفعول لمحذوف وسيأتى توجيه ذلك فى المصنف (قوله هذا خطأ من الكاتب) أى والصواب ان هذين لساحران كما قرىء به والمقيمون كما قرىء به والصابئين كما قرىء به (قوله وألحق به) أى بالمثنى الحقيقى والمراد بالالحاق اعتقاد أصالة المثنى الحقيقى وفرعية هذا وليس المراد بالالحاق القياس لان كليهما سمع اعرابه بالحروف من العرب (قوله مطلقا) تارة يقع فى مقابلة تقييد سابق أو لاحق وهو الغالب وتارة يقع فى مقابلة تقييد معلوم من الخارج وقد اجتمع هنا الاستعمالان فقوله مطلقا أى أضيف لمضمر أم لا وهذا معلوم من اللاحق وسواء ركبا أم لا وهذا فى مقابلة معلوم من خارج وقوله مطلقا صفة لمصدر محذوف أى الحاقا مطلقا أى غير مقيد باضافة لظاهر أو مضمر أو عدم اضافة أصلا وغير مقيد بتركيب مع عشر وعدمه (قوله وكلا وكلتا) أصل كلا كلو تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا وكلتا كلو أيضا ففعل به ماتقدم ثم زيدت التاء قبل الالف وقيل ان الواو قلبت تاء وزيدت بعدها ألف واعلم ان كلا وكلتا لفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذا أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى واعتبار اللفظ وقد اجتمعا فى قوله

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

قوله كلاهما أى الفرسين وقوله قد أقلعا خبر عن كلاهما وراعى المعنى وقوله رابى خبر عن كلاهما وراعى اللفظ الا ان مراعاة اللفظ أكثر وبها جاء القرآن قال تعالى كلتا الجنتين آتت ولم يقل آتتا فما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية أجريا فى اعرابهما مجرى المفرد تارة وهو ما اذا أضيفا لظاهر ومجرى المثنى تارة وهو ما اذا أضيفا لمضمر وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة لمضمر لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات والاضافة لمضمر فرع الاضافة لمظهر لان الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة انتهى أشمونى مع زيادة (قوله مضافين الى مضمر) الحاصل أن كلا وكلتا فيهما ثلاث لغات اعرابهما اعراب المثنى مطلقا واعرابهما اعراب المقصور

والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان انتهى وهذا الأثر انما هو مشهور عن عثمان رضى الله عنه كما تقدم من كلام ابن تيمية رحمه الله لا عن عائشة رضى الله عنها كما ذكره المهدى وانما المروى عن عائشة ماروا الفراء عن أبى معاوية عن هشام ابن عروة عن أبيه انها رضى الله عنها سئلت عن قوله تعالى فى سورة النساء والمقيمين بعد قوله لكن الراسخون وعن قوله تعالى فى المائدة ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وعن قوله تعالى فى طه ان هذان لساحران فقالت يا ابن أخى هذا خطأ من الكاتب روى هذه القصة الثعلبى وغيره من المفسرين وهذا أيضا بعيد الثبوت عن عائشة رضى الله عنها فان هذه القرآت كلها متوجهة كما مر فى هذه الآية وكما سيأتى ان شاء الله تعالى فى الآيتين الاخيرتين عند الكلام على الجمع وهى قراءة جميع السبعة فى المقيمين والصابئون وقراءة الاكثر فى ان هذان فلا يتجه القول بانها خطأ لصحتها فى العربية وثبوتها فى النقل ثم قلت * وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا مضافين الى مضمر * وأقول ألحق بالمثنى خمسة ألفاظ وهى اثنان للمذكرين واثنتان للمؤنثين

مطلقا واعرابهما اعراب المثنى ان أضيفا لمضمر واعراب المقصور ان أضيفا لمظهر وهو الذى مشى عليه المؤلف ﴿ تنبيه ﴾ فى المثنى وما ألحق به لغة تعربه اعراب المقصور ولو سمى بالمثنى ففى اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع من الصرف وقيده فى التسهيل بان لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز اعرابه بالحركات والاشهيبابان السنتان اللتان ليس فيهما مطر تثنية اشهباب أنتهى اشمونى بزيادة (قوله مضافين لمضمر) أى غير مفرد (قوله فى لغة الحجاز) أى أهل الحجاز (قوله وثنتان لهما) أى للمؤنثتين أى بدون همزة بخلاف اثنتان ففيه همزة فى أوله (قوله لا يقال اثن الخ) علة لقوله لا مفرد لهما فهو علة للعلة (قوله لا يقال اثن الخ) أى على الصحيح ومقابله يقال ذلك (قوله اثن) راجع لاثنان واثنة راجع لاثنتان وثنت راجع لثنتان فهو لف ونشر (قوله فانفجرت) الفاء عاطفة على مقدر أى فضرب فانفجرت وتسمى فاء الفصيحة على القول بانها المفصحة عن مقدر غير الشرط أو عن مقدر مطلقا اما على القول بانها المفصحة عن شرط مقدر فلا يقال لها هنا فاء الفصيحة وهى أقوال ثلاث فى المسئلة مذكورة فى حواشى السعد (قوله اثنتا عشرة) حذفت النون من اثنتا وان لم تكن اثنتا مضافة لعشرة لان عشرة نزلت من اثنتا منزلة النون من حيث ان العشرة صارت تماما كما ان النون تمام فكما لا يجمع بين نونين فى اثنتا لا يجمع بين نون وما يقوم مقامها فى اثنتا عشرة وكذلك الكلام فى اثنان مع العشر ولذلك اعرب اثنا واثنتا فى اثنا عشر واثنتا عشرة لنزول عشر وعشرة منزلة النون فيهما وأما عشر وعشرة من اثنى عشر واثنتى عشرة فهما مبنيان لان الاعراب ظهر فى اثنا واثنتا فلم يبق لهما اعراب بخلاف أحد عشر فان المحل للجميع ونص سيبويه فى باب الترخيم على ان اثنا عشر واثنتا عشرة اذا كانا علمين فانه يحذف منهما الجزء الثانى مع الالف قبله فيقال يا اثن ويا اثنت كما تحذف الالف والنون فى اثنان واثنتان علمين (قوله شهادة بينكم) قيل معناه شهادة ما بينكم فحذف ما وأضيفت الشهادة الى الظرف واستعمل اسما على الحقيقة وهو المسمى عند النحاة بالمفعول على السعة وقال تعالى بل مكر الليل والنهار أى مكر ان فيهما وقال تعالى هذا فراق بينى وبينك أى ما بينى وبينك وقوله اذا حضر أى قارب الحضور وهو متعلق بالمصدر الذى هو الشهادة وقوله حين الوصية اما بدل من اذا بدل كل من كل أو متعلق بحضر وقريء شهادة بينكم بالنصب والتنوين كما قاله البيضاوى (قوله فارتفع) أى بالالف وأن كان المنوب عنه مرفوعا بالضمة فان الشهادة يرفع بالضمة واما اثنا فيرفع بالالف (قوله اذ أرسلنا اليهم اثنين) وهما شمعون ويحيى والثالث المذكور فى قوله تعالى فعززنا بثالث حبيب النجار وقيل بولس (قوله أمتنا اثنتين) لانهم وهم نطف أموات ثم أحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث واعرابه أمت فعل ماض والتاء الثانية فاعل ونا مفعول واثنتين نائب عن المفعول المطلق لان العدد ينوب عن المصدر فقوله مفعول مطلق فيه تسامح أى نائب عن المفعول المطلق بناء على ان المفعول المطلق هو المصدر وقيل ان المفعول المطلق المصدر وما ناب عنه وعليه فقوله مفعول مطلق لا تسامح فيه وهو الذي مشى عليه المؤلف فيما يأتى (قوله ومنه أيضا اثنا عشر) فصله عما قبله لان هذا مركب بخلاف ما قبله فهو غير مركب مع عشر فأشار بالفصل الى أنه نوع ثان تأمل (قوله نقيبا) وهو المريف على القوم الذى يقوم باحوالهم وهو الكبير عليهم (قوله اما يبلغن) ان حرف شرط وما زائدة للتوكيد ويبلغ مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بان وقوله عند الكبر المراد بقوله عندك أنه يكون فى كفالتك وكنفك بيضاوى وقوله عندك متعلق بيبلغن

ليست اختصار المتعاطفين اذ لا مفرد لها لا يقال اثن ولا اثنة ولا اثنت ومن شواهد رفعها بالالف قوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فاثنتا فاعل بانفجرت وقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان فاثنان مرفوع اما على انه خبر المبتدأ وهو شهادة وذلك على ان الاصل شهادة بينكم شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع انما قدرنا هذا المضاف لان المبتدأ لابد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك أو مشبها به نحو زيد أسد والشهادة ليست نفس الاثنين ولا مشبهة بهما واما على انه فاعل بالمصدر وهو الشهادة والتقدير ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان ومن شواهد النصب قوله تعالى اذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث قالوا ربنا أمتنا اثنتين فاثنين مفعول به أو اثنتين مفعول مطلق أى اماتتين وكذلك وأحييتنا اثنتين ومنه أيضا قوله تعالى وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا فاثنى مفعول بعثنا وعلامة نصبه الياء والكلمتان الرابعة والخامسة كلا وكلتا وشرط اجرائهما مجرى المثنى

اضافتهما الى المضمر تقول جاءنى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما وكذا فى كلتا قال الله تعالى اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فاحدهما فاعل وكلاهما معطوفا عليه والالف علامة لرفعه لانه مضاف الى الضمير

والفاء فى قوله فلا تقل الخ رابطة لجواب الشرط (قوله ويقرأ أما يبلغان) بتشديد النون التى بعد الالف لانها نون التوكيد الثقيلة فيبلغان فعل مضارع مجزوم بحذف نون الرفع والالف فاعل والنون للتوكيد وكسرت لالتقاء الساكنين (قوله وفائدة اعادة ذلك) أى قوله أحدهما أو كلاهما (قوله التأكيد) أى تأكيد الفاعل انتهى فيشى (قوله وفائدة اعادة ذلك التوكيد) وعلى هذا فالجواب المذكور للشرط الاول لا للثانى لانه مؤكد فلا جواب له قاله فى النهر وقرىء يبلغان فالالف للتثنية والنون مشددة بعد ألف الاثنين وأحدهما بدل من الضمير وكلاهما فاعل بفعل محذوف تقديره أو يبلغ كلاهما والفاء فى فلا جواب الشرط قال الزمخشرى فلو قلت لو قيل اما يبلغان كلاهما كان كلاهما تأكيدا لا بدلا فمالك زعمت انه بدل قلت لانه معطوف على ما لا يصح أن يكون توكيدا للاثنين فانتظم فى حكمه فوجب أن يكون مثله فان قلت ما ضرك لو جعلته توكيدا مع كون المعطوف عليه بدلا وعطفت التوكيد على البدل قلت لو أريد توكيد التثنية لقيل كلاهما فحسب فلما قيل أحدهما أو كلاهما علم ان التوكيد غير مراد فكان بدلا مثل الاول وقال ابن عطية وعلى هذه القراءة يعنى يبلغان يكون قوله أحدهما بدلا من الضمير فى يبلغان وهو بدل تقسيم كقول الشاعر

كنت كذى رجلين رجل صحيحة * ورجل رمى فيها الزمان فشلت

انتهى ويلزم من قوله أن يكون كلاهما معطوفا على أحدهما وهو بدل والمعطوف على البدل بدل والبدل يشكل لانه اذا جعلت أحدهما بدلا من الضمير فلا يكون الا بدل بعض واذا عطفت عليه كلاهما لا جائز أن يكون بدل بعض من كل لان كلاهما مرادف للضمير من حيث التثنية فلا يكون بدل بعض من كل ولا جائز أن يكون بدل كل من كل لان المستفاد من ضمير التثنية هو المستفاد من كلاهما فلم يفد البدل زياده على البدل منه وأما قول ابن عطية وهو بدل تقسيم كقول الشاعر * وكنت كذى البيت فغير مسلم لان شرط بدل التقسيم العطف بالواو وأيضا البدل المقسم لا يصدق البدل فيه على أحد قسميه وكلاهما يصدق على الضمير وهو المبدل منه فليس هو من البدل المقسم وقد ذكرنا تخريجه على اضمار فعل فيكون كلاهما فاعلا بذلك الفعل انتهى كلام النهر (قوله وقيل ان أحدهما بدل الخ) قال فى المغنى فى حرف الواو ويجب القطع بامتناعهما فى نحو قام زيد او عمرو لان القائم واحد بخلاف قام أخوك وزيد وأما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين فى وبالوالدين احسانا وأحدهما وكلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما أو أحدهما بدل بعض ومابعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبنى زيد وجهه واخوك على ان الأخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص انتهى فالمبين بدل الكل والمخصص بدل البعض راجع حواشيه وراجع الدمامينى فى شرح التسهيل فى باب الفاعل (قوله وليسا بشىء) أما فساد قول من قال ان الالف فى يبلغان علامة تثنية فلان شرط الحاق علامة التثنية أن يكون العطف باو وأما قول من قال انها فاعل ومابعدها بدل فمن جهة ان أحدهما يكون بدل بعض ويكون هو المقصود بالحكم والمعطوف عليه بدل بعض لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه وكلاهما لا يصح أن يكون بدل بعض ويلزم منه أن يكون الاحد مقصودا غير مقصود وبعبارة أخرى أما ضعف جعل أحدهما بدل بعض من الالف فلانه عطف عليه أو كلاهما وكلا المضافة للضمير الغالب عليها أن تكون من باب التوابع توكيدا فلو جعلت معطوفة على البدل لكانت بدلا فهو استعمال لها على غير الغالب فلا يحسن حمل التنزيل عليه لانه مصون عن ذلك وأما وجه ضعف الحمل على لغة أكلونى البراغيث فلانها لغة ضعيفة لا يحسن التنزيل عليها لضعفها وعلى تقدير ثبوتها فلا تأتى اذا كان المسند اليه مفردا عطف عليه شىء آخر ولو سلم انها تأتى فى ذلك لكن بشرط

و يقرأ اما يبلغان بالالف فالالف فاعل و أحدهما فاعل بفعل محذوف تقديره ان يبلغه أحدهما أو كلاهما وفائدة اعادة ذلك التوكيد وقيل أن أحدهما بدل من الالف أو فاعل يبلغان على ان الالف علامة وليسا بشىء

أن يكون المعطوف مفردا والمعطوف عليه كذلك وهنا ليس كذلك بل المعطوف مثنى ويشترط أن يكون العاطف حرفا يفيد الجمع فيكون المتعاطفان بمنزلة الشيء الواحد وهنا العطف باو وهي لاحد الشيئين لا للجمع (قوله فتأمل ذلك) قال الفيشي وجه التأمل ان البدل اذا تبع متعددا ولم يف بتلك العدة يجب قطعه كقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا السبع الموبقات الشرك والسحر فيجب رفع الشرك والسحر فاعرابه بدلا ليس بشيء وفي الثاني تخريج علي ضعيف (قوله فان أضيفا الى الظاهر) هذا مفهوم قوله اضافتهما الى الضمير (قوله على كل حال) أي في كل حال فعلى بمعنى في قاله الفيشي (قوله في تلك الالف) أي على تلك الالف ففي بمعنى على (قوله كلتا الجنتين) أي البستانين (قوله أعطت ثمرتها) اسناد الاعطاء اليها مجاز عقلي قال البيضاوي وافراد الضمير لافراد كلتا وقرىء كل الجنتين آتى أكله (قوله ولم ينقص منه شيأ) يعهد في سائر البساتين فان الثمار تتم في عام وتنقص في عام غالبا اه بحروفه (قوله لا نفس الالف) رد على من يقول يعرب بالالف رفعا ولو أضيف لظاهر كما تقدم (قوله الخامس جمع المذكر السالم) أي ما صدقاته ويقال له جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده أي مفرده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى أي على طريقته لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة والجمع في اللغة انضم وقيل التكسير ٢ واصطلاحا ضم اسم الى مثليه فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر المجموع جمع سلامة وهو اسم ضم الي مثليه فأكثر صالح للتجريد وعطف مثليه أو امثاله عليه وهو قسمان علم وصفة فالاول كزيدون والثاني كمسلمون وله شروط عامة للعلم والصفة وخاصة فالعامة أن يكون لمذكر عاقل خال من التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضا عن غيرها وأما الخاصة فنقول يختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين وتختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج بحصره في القسمين ما ليس بعلم ولا صفة كرجل فلا يقال رجلون نعم ان صغر جاز لانه يلتحق حينئذ بالصفات لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع وعدمها شرط لثبوت الجمع ومن ثم ألغز بذلك الدماميني فقال من جملة أبيات

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده

وخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن الصفة نحو سابق صفة فرس وأما اذا كان صفة رجل صح جمعه ومنه قوله تعالى والسابقون السابقون وبالعاقل غيره كشذقم وواشق وصفة غير العاقل كطائر وبالخلو من التاء وان استعملت في غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها قيد في القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وعدين وثبين وخرج مار كب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحره أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد كأحمر وأسود بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد فيجمع هذا الجمع كالافضلون لان مؤنثه فضلى ومنه قوله تعالى الاقدمون وشذ قوله

فما وجدت نساء بني تميم * حلائل أسودين وأحمرين

أو من باب فعلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى اما ندمان من المنادمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة فتأمل وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل ان كان بمعنى مفعول كقتيل أما لو كان بمعنى فاعل فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق

فتأمل ذلك فان أضيفا الى الظاهر كانا بالالف على كل حال وكان اعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في تلك الالف قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها أي كل واحدة من الجنتين أعطت ثمرتها ولم تنقص منه شيأ فكلتا مبتدأ وآتت أكلها فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعل مستتر ومفعول ومضاف اليه والجملة خبر وعلامة الرفع في كلتا ضمة مقدرة على الالف لا نفس الالف فانه مضاف للظاهر ثم قلت ﴿الخامس جمع المذكر السالم﴾

(٢) قوله واصطلاحا الخ مكرر مع ما بعده كما في النسخ اه

بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث انتهى مدابغى (قوله كالزيدون) مجرور بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بواو الحكاية (قوله ويرفع بالواو) أى على المشهور وقيل يعرب بحركات مقدرة على الاحرف فيرفع بضمة مقدرة على الواو وكسرة أو فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ورد بانه لو كان كذلك لظهرت الفتحة على الياء وأجيب بانهم حملوا حالة النصب على حالتى رفعه وجره وقيل معرب بحركات مقدرة على ماقبل الاحرف فهو مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهور تلك الحركات حركة مناسبة الواو والياء وردبان الاعراب لايكون الا آخرا * واعلم ان النون فى جمع المذكر جىء بها للدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده وقيل لرفع توهم الاضافة فى نحو مررت ببنين كرام ورفع توهم الافراد فى نحو المهتدين وحمل مالا توهم فيه على مافيه توهم وقيل عوضا عن حركة المفرد وردبان الواو والياء نابتا عنها وقيل عوض عن التنوين فى المفرد لان الحركة عوض عنها الواو والياء والتنوين لم يعوض عنه شىء فجىء بالنون عوضا عن التنوين وردبان النون جىء بها فى المثنى الذى لاتنوين فى مفرده لكونه غير منصرف نحو أحمدان وقيل عوض عن الحركة والتنوين فى الاسم المفرد وجرى عليه لسان المعربين وردبانها اذا لم تكن عوضا عن أحدهما فاولى هما معا وايضا قد ثبتت النون فى الوقف والحركة والتنوين لايثبتان وقفا وهذا الخلاف لاطائل تحته وحركت النون لالتقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع انتهى حلبى وقال الرضى فتحت النون فى الجمع ليحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وقيل فرقا بين نون الجمع ونون المثنى وخصه بالفتح للخفة لان الجمع أثقل من المثنى (قوله المكسور ماقبلها) لفظا أو تقديرا نحو المصطفين لان أصله المصطفيين بكسر الياء الاولى وفتح ماقبلها تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وبقى ماقبلها مفتوحا لايقال يلزم من فتح الياء التباس هذه الصيغة بصيغة المثنى لانا نقول ممنوع ذلك لان فى المثنى يقال المصطفيين بياءين بقلب الالف ياء وأيضا الالتباس فى الآية لوصفه بالجمع انتهى حلبى لكن ماقاله من ان المصطفين من أصله مصطفيين مخالف لما صرحوا به من ان مصطفى من الصفوة فهو واوى وأصله مصطفو فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاذا أريد جمعه حذفت الالف كما قال ابن مالك

واحذف من المقصور فى جمع على * حد المثنى مابه تكملا

والفتح أبق مشعرا بما حذف * وهو الالف فاصل المصطفين المصطفاين حذفت الالف وأصل تلك الالف واو كما علمت فى المفرد (قوله المفتوح مابعدها) وقد تكسر ومنه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه * وأنكر نازعانف آخرين

وقوله * وقد جاوزت حد الاربعين * بكسر النون (قوله جمع المذكر السالم) خرج بالجمع اسم الجمع واسم الجنس لان منه مايعرب هذا الاعراب ومنه مالا يعرب هذا الاعراب كما بين فى الملحقات وقوله السالم صفة للمذكر الذى هو المفرد لان المتصف بالسلامة والتغير حقيقة هو المفرد ويصح أن يكون وصفا للجمع مجازا من باب وصف الجمع بوصف مفرده (قوله عن المكسر) وهو ماتغير فيه بناء مفرده أى جمع تغير فيه صيغة واحده فخرج بالجمع المثنى والمفرد لان المراد تغير هيئة مفرده بغير زيادة فخرج جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم * واعلم ان التغيير اما مشاهد وهو ظاهر كرجال أو مقدر كفلك فانه يستعمل للجمع والمفرد بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمته كضمة أسد وان جعلته مفردا فضمته كضمة قفل فتقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو النعت تقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع وتقول هذا فلك اشتريته أوسيرته وفى الجمع اشتريتهن أوسيرتهن * واعلم ان أقسام التغير العقلية ثمانية لانه اما بزيادة فقط أو نقص فقط أو بهما معا أو بعدمهما معا وكل منهما

كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها * وأقول الباب الخامس مما خرج عن الاصل جمع المذكر السالم واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهندات وزينبات وبالسالم عن المكسر كغلمان وزيود وحكم هذا الجمع انه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزيدون والمسلمون ومررت بالزيدين والمسلمين ورأيت الزيدين والمسلمين وانما مثلت بالمثالين ليعلم ان هذا الجمع

امامع تغير شكل أولا لكنه سقط منها قسمان لعدم وجودهما وهما وجود الزيادة والنقص أوعدمهما مع عدم التغيير للتشكل فمثال الزيادة صنو وصنوان والصنو هو النخلة الواحدة من نخلات من أصل واحد وذلك انه اذا خرج نخلتان فأكثر من أصل واحد فالواحدة من تلك النخلات صنو والاثنتان صنوان بكسر النون والجمع صنوان بضم النون ومثال النقص تخمة وتخم ومثال تبديل الشكل أسد وأسد ومثال الزيادة وتغيير الشكل رجل ورجال ومثال النقص وتبديل الشكل رسول ورسل ومثال الزيادة والنقص وتبديل الشكل غلام وغلمان انتهى من حواشى الازهرية والآجرومية (قوله يكون فى أعلام العقلاء) كان المناسب ان يزيد لا فيقول لا يكون الا فى أعلام العقلاء الخ وكان المناسب أن يبدل العقلاء بأولى العلم فيشمل صفات البارى كقوله تعالى ونحن الوارثون فنعم الماهدون وانا فوقهم قاهرون (قوله فما تصنع بالمقيمين من قوله) أى مقوله تعالى فى سورة النساء أى سورة هى النساء أو من اضافة المسمى للاسم (قوله لكن الراسخون) لكن مخففة لا عمل لها (قوله لانه معطوف) أشار به الى قياسين ينتجان ان المقيمين يرفع بالواو فلا وجه للياء وحاصلهما ان المقيمين معطوف على المرفوع وكل معطوف على المرفوع مرفوع فينتج المقيمين مرفوع ثم تقول المقيمين جمع مذكر سالم وجمع المذكر السالم يرفع بالواو فينتج ان المقيمين يرفع بالواو فتشكل الآية وهذا وارد على قوله يرفع بالواو وقوله وما تصنع الخ وارد على قوله وينصب بالياء (قوله السورة التى تليها) أى تلى سورة النساء وهى المائدة (قوله لانه معطوف الخ) فيه قياسان نظير ماقبله (قوله أرجحها وجهان) أى وترك وجها ثالثا وهو انه معطوف على هم من قوله منهم وانما تركه لانهم اختلفوا فى حسنه مع اتفاقهم على ثبوته ووقوعه فقال أكثر البصريين لا يعطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض فى فصيح الكلام من غير ضرورة (قوله أحدهما الخ) وعلى هذا فيمنع قول السائل انه معطوف على المرفوع (قوله والمحققين) أى الذين أتوا بعد سيبويه فهو عطف مغاير ويحتمل أنه عطف عام على خاص (قوله لبيان فضل الخ) لان الانبياء تجب عليهم الصلاة دون الزكاة (قوله وهم الانبياء) أى المقيمين الصلاة هم الانبياء (قوله وفى مصحف عبد الله) أى ابن مسعود (قوله والجحدرى) بفتح الجيم والدال المهملة المراد به عاصم فى رواية عنه (قوله ولا اشكال فيها) أى ويكون عطفا على الراسخون (قوله وأما الآية الثانية) أى وأما الصابئون فى الآية الثانية (قوله أوجه أرجحها الخ) وقيل ان بمعنى نعم وقيل ان الصابئون عطف على الضمير فى هادوا ورد بوجهين أحدهما أن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا بد له من فاصل والثانى ان المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن الصابئين دخلوا فى اليهودية وهو لا يصح وفى الجلالين ان الصابئين فرقة من اليهود وقال الفراء لما كانت ان ضعيفة فى العمل ولا تعمل الا فى الاسم والخبر باق على رفعه وكان هنا اسمها لا يظهر فيه الاعراب جاز رفع الصابئون رجوعا الى الاصل وقيل معطوف على محل اسم ان قبل دخولها وهو الرفع وسيبويه لا يجيز ذلك لانه يقول المانع موجود وهو ان وهو كالعمل بالمنسوخ مع قيام الناسخ (قوله ان يكون الذين هادوا الخ) جعل المبتدأ الذين هادوا ولم يجعل المبتدأ الصابئون ويكون الذين هادوا عطفا على الذين آمنوا لان الصابئون فرقة من اليهود كما فى الجلالين فبين الصابئين واليهود ارتباط بخلاف الذين آمنوا فهو قسم برأسه مقابل لهؤلاء (قوله أن يكون الذين هادوا) أى ان يكون الذين من قوله الذين هادوا (قوله والجملة فى نية الخ) أى فى نية التأخير بالنظر لخبر ان وأما بالنظر لاسمها فهو مؤخر لفظا

ان يكون بالواو لانه معطوف على المرفوع والمعطوف على المرفوع مرفوع وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت وما تصنع بالصابئون من قوله تعالى فى السورة التى تليها ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فانه جاء بالواو وقد كان مقتضى قياس ماذكرت أن يكون والصابئين بالياء لانه معطوف على المنصوب والمعطوف على المنصوب منصوب وجمع المذكر السالم ينصب بالياء كما ذكرت قلت أما الآية الاولى ففيها أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن المقيمين نصب على المدح تقديره وأمدح المقيمين وهو قول سيبويه والمحققين وانما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها وثانيهما أنه مخفوض لانه معطوف على مافى قوله تعالى مما أنزل اليك أى يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة وهم الانبياء وفى مصحف عبد الله والمقيمون بالواو وهى قراءة مالك بن دينار والجحدرى وعيسى الثقفى ولا اشكال فيها وأما الآية الثانية ففيها أيضا أوجه أرجحها وجهان أحدهما أن يكون الذين هادوا مرتفعا بالابتداء والصابئون والنصارى عطفا عليه والخبر محذوف والجملة فى نية التأخير عما فى خبران

(قوله مع اسمها وخبرها) وفى نسخة من اسمها وخبرها بيان للخبر وهى أولى (قوله أى بقلبه) انما قال بقلبه ليغاير الخبر المبتدأ ولم يعكس وان كان التغاير يحصل بالعكس أيضا لانه قيد الخبر بقيد لا يوجد الا بالقلب وهو قوله بالله واليوم الآخر وأطلق فى المبتدأ ومطلق الايمان يحصل باللسان انتهى فيشى (قوله ثم قيل والذين الخ) أى فهو من عطف الجمل وقوله كذلك خبر الذين هادوا (قوله وكأنه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم) أى الى آخر الآية لان الخبر هو جملة من آمن منهم فلا خوف عليهم وأما من آمن منهم وحده فليس الخبر المحذوف تأمل (قوله أولى) أى لان فيه تقديم الدليل فتأنس به النفس بخلاف الوجه الآخر (قوله وألحق به) أى بالجمع المذكور والمراد بالالحاق اعتقاد اصالة الاول لاستجماعها الشروط وفرعية هذا لعدم اجتماعه الشروط وليس المراد بالالحاق القياس لان الجميع سمع اعرابه بالحروف انتهى فيشى وحاصل ما ألحق أربعة أشياء الاول أسماء جموع لا مفرد لها وذلك عشرون وبابه واولو وعالمون بفتح اللام وأما بكسرها فجمع حقيقة والثانى جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة كاهلين ووابلين الثالث جموع تكسير كأرضون وسنون وبابه وهو كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كسنة وسنين وعزة وعزين وعضة وعضين الرابع ماسمى به من هذا الجمع وما ألحق به ومنه عليون (قوله أولو) فقدمنه الافراد والعلمية والوصفية (قوله وعالمون) قال فى النكت الصواب انه على القياس وأنه جمع لا اسم جمع وانه مراد به العموم للعقلاء وغيرهم ومفرده وان كان اسم جنس ففيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه وقال الفيشى قوله وعالمون يحتمل انه عنده اسم جمع تبعا لابن مالك فى بعض كتبه ويحتمل انه عنده جمع تصحيح لم يستوف الشروط وأما على القول بانه جمع تصحيح مستوف للشروط فعبارته لا تحتمله (قوله وسنون) فقدمنه التذكير والعلمية والوصفية (قوله وبابهما) أى باب عشرون وباب سنون ومفاده استواء البابين وليس كذلك لان باب عشرون سماعى وهو العقود الى التسعين وباب سنون قياسى انتهى نكت والجواب أنه ارتكب ذلك للاختصار ولو قال سنون وبابه وعشرون وبابه لطال الكلام وقال الفيشى قوله وبابهما اعترض المصنف على ابن مالك فى التعبير بباب عشرين بان باب عشرين معناه العقود فيشمل المائة ومائة من باب سنة فما اعترض به المؤلف على ابن مالك يعترض به عليه انتهى وأما جواب الفيشى بان الحامل للمصنف الاختصار فلا يصلح جوابا عن هذا وانما يصلح جوابا عن كلام النكت كما علمته وبه تعلم ما فى كلام الفيشى من جعله جوابا عن اعتراض المؤلف على ابن مالك (قوله وأهلون) نازع فيه بعض وقال انه قياسى لانه جمع أهل وأهل صفة لقولهم الحمد لله أهل الحمد وردبان أهل الذى هو وصف بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الذى بمعنى القرابة (قوله وعليون) قيل جمع على وهو اسم ملك ثم نقل لاعلى مكان فى الجنة فهو من قبيل جمع المذكر الذى سمى به وقيل انه من أول الامر مفرد اسم لأعلى مكان فى الجنة أو اسم لديوان الخير الذى يدون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين قاله فى الكشاف مع زيادة من تقرير المشايخ (قوله ونحوه) وهو بنون وأخون وحمون وهنون انتهى نكت وقال شيخ الاسلام نحو كل منهما فنحو اهلون وابلون من كل جمع لم يستوف الشروط ونحو عليون كل ما سمى به من هذا الجمع كزيدون مسمى به وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير انتهى وقال الفيشى ونحوه بالرفع عطفا على أولو أى ونحو ما ذكر من كل جمع لم يستوف الشروط وفى بعض الاصول ونحوهما أى نحو أهلون وعليون (قوله أولى القربى) وهو مسطح بن أثاثة وهو ابن خالة أبى بكر الصديق وكان ينفق عليه فلما رمى عائشة بالافك قطع عنه النفقة وحلف فانزل الله ولا يأتل الخ فاجرى أبو بكر النفقة على مسطح وقوله والمساكين معطوف على أولى المنصوب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة لانه جمع تكسير يعرب بالحركات الظاهرة (قوله أصله يأتلى) أى أصله قبل دخول الجازم

مع اسمها وخبرها كأنه قيل ان الذين آمنوا بألسنتهم من آمن أى بقلبه بالله الى آخر الآية ثم قيل والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك والثانى أن يكون الامر على ما ذكرنا من ارتفاع الذين هادوا بالابتداء وكون ما بعده عطفا عليه ولكن يكون الخبر المذكور له ويكون خبر ان محذوفا مدلولا عليه بخبر المبتدا كانه قيل ان الذين آمنوا من آمن منهم ثم قيل والذين هادوا الى آخره والوجه الاول أجود لان الحذف من الثانى لدلالة الاول أولى من العكس وقرأ أبى كعب والصابئين بالياء وهى مروية عن ابن كثير ولا اشكال فيها ثم قلت ﴿وألحق به أولو وعالمون وأرضون وسنون وعشرون وبابهما وأهلون وعليون ونحوه﴾ واقول ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ منها أولو وليس بجمع وانما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذوو من شواهده قوله تعالى ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وأصله ياتلى ومعناه يحلف

* واعلم انه يقال آلى يؤالى أى حلف يحلف و يقال تألى يتألى بمعنى حلف يحلف ويقال ائتلى يأتلى وهو مشترك بين معنيين أحدهما حلف يحلف والثانى أن يكون بمعنى قصر ولذا جوز الشارح فى يأتلى الوجهين ومن المادة الاولى أعنى آلى يؤالى المولى والايلاء المذكور فى الفقه (قوله وهو يفتعل) أى على وزنه (قوله من الأليـة) هى والايلاء واليمين بمعنى واحد وهو الحلف (قوله أومن قولهم) المعطوف محذوف والمعطوف عليه يحلف والتقدير معناه يحلف من الألية أو يقصر من مصدر قولهم الخ المصدر هو الالو فقولنا يقصر عطف على يحلف وبهذا التقدير اندفع مايقال ان ظاهر الشارح ان قوله من قولهم عطف على من الالية فينحل المعنى معناه يحلف من الالية أومن قولهم الخ فيفيد انه اذا أخذ من قولهم ماألوت الخ يكون معناه يحلف وليس كذلك تأمل وعلى انه من قولهم الخ تكون لامه واوا لان ألوت من الالو وهو التقصير وعلى انه من الالية تكون لامه ياء (قوله جهدا) بضم الجيم أي اجتهادا وهو تمييز أومنصوب على نزع الخافض أى فى الاجتهاد أو انه حال أى ماقصرت حال كونى مجتهدا (قوله كما قال الخ) دليل على حذف لا وأما حذف الجار قبل ان فهو مطرد ولا يتوهم ويحتمل انه دليل على حذف الجار وحذف لا لأن قوله ان تضلوا المعنى لئلا تضلوا أى لعدم ضلالكم أو المعنى ارادة أن لاتضلوا وعليه فالمحذوف لا وليس هنا حذف حرف الجر (قوله وقرىء ولا يتأل) أى ولا يحلف وهذه القراءة تؤيد الوجه الاول من الوجهين المذكورين فى القراءة الاولى (قوله علامة رفعه الواو) أى المحذوفة لالتقاء الساكنين والساكنان الواو المحذوفة واللام فى الفضل وكذا يقال فى قوله وأولى مفعول يؤتوا وعلامة نصبه الياء أى المحذوفة للساكنين (قوله ان فى ذلك لذكرى الخ) ان حرف توكيد ونصب وذكرى اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الالف وقوله فى ذلك خبرها والالباب جمع لب وهو العقل الخالص (قوله فهذا) أى قوله ان فى ذلك لذكرى لاولى الالباب فان أولي مجرورة باللام وعلامة جر الياء المحذوفة للساكنين (قوله وذانك) أى قوله أولو الفضل وقوله أولى القربى كما تقدم (قوله أثقالها) أى مافيها من الدفائن والكنوز (قوله هذه أرضون) فهو مرفوع بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وكذا تقول فى النصب والجر (قوله قيد) بكسر القاف وسكون الياء أى قدر (قوله طوقه) بالبناء للمفعول أى كلف حمله أى كلفه الله وقال البغوى تخسف به الارض وتجعل طوقا له فعلى الاول أراد طوق تكليف وعلى الثانى طوق تقلد وهو الاصح ويؤيده خبر الطبرانى أيما رجل ظلم شبرا من الارض كلفه الله أن يحيزه ٧ حتى يبلغ به سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس وخبر البخارى وغيره من أخذ من الارض شبرا بغير حق خسف به يوم القيامة الى سبع أرضين اه وعلى هذا فيطول عنقه حتى يحمل ذلك فيه (قوله وربما سكنت الراء فى الضرورة) وقال غيره وحكى اسكانها وعليه فلا يختص بالضرورة (قوله لقد ضجت الخ) اللام للقسم وقد حرف تحقيق وضجت فعل ماض والتاء للتأنيث والارضون فاعل وفيه مجاز عقلى والمعنى أهل الارضين واذ حرف تعليل وقام فعل ماض ومن بنى من حرف جر وبنى مجرور وعلامة جره الياء وهداد مضاف اليه وهو اسم حى من اليمن وهو بدالين مهملتين وفى نسخة سدوس اسم حى من اليمن أيضا وخطيب فاعل وفوق ظرف واعواد مضاف اليه ومنبر من النبر وهو الارتفاع مضاف اليه والشاهد فى تسكين راء أرضون (قوله وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور الاول) وذلك ان ماكان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فى الجمع على الفصيح نحو سنين وماكان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الفصيح نحو مئين وحكى مؤن وسنون وعزون بالضم وماكان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثبين وقلين اه أشمونى والفيشى اقتصر على الفصيح فى مفتوح الفاء ومكسورها وسميت السنة سنة لسنه

يؤتوا فحذفت على ولا كما قال الله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا أى لان لاتضلوا وعلى الثانى فأصله فى ان يؤتوا فحذفت فى خاصة وقرىء ولايتأل وأصله يتالى وهو يتفعل من الالية وأولو فاعل يأتل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول بيؤتوا وعلامة نصبه الياء وقال الله تعالى ان فى ذلك لذكرى لاولى الالباب فهذا مثال مجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب ومنها عالمون وعشرون وبابه الى التسعين فانها أسماء جموع أيضا لا واحد لها من لفظها ومنها أرضون وهو بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لايعقل لان مفرده أرض ساكن الراء مؤنثة بدليل وأخرجت الارض أثقالها وهى مما لا يعقل قطعا وانما حق هذا الاعراب أى الذى يجمع بالواو والنون أن يكون فى جمع تصحيح لمذكر عاقل تقول هذه أرضون ورأيت أرضين ومررت بأرضين وفى الحديث من غصب قيد شبر من أرض طوقه الله من سبع أرضين يوم القيامة وربما سكنت الراء فى الضرورة كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى * هداد خطيب فوق أعودا منبر

ومنها سنون وهو كأرضون لانه جمع سنة وسنة مفتوح الاول وسنون مكسور وسنة مؤنث غير عاقل

الاشياء فيها أى تغبرها وسمى العام عاما لعموم الشمس فيه لانها تقطع الفلك فى سنة قرره بعض الاشياخ ورأيته فى الشواهد (قوله وأصله سنو الخ) أى فلامه واو أوهاء وقوله أو سنه أو للشك كما نص عليه الفيشى على القطر وفى الشواهد ما يفيد انها لحكاية الخلاف حيث قال واختلف فى لامه فقيل واو الخ وهو الظاهر (قوله سنه) قال الشنوانى أى بسكون النون وقال البيضاوى وقيل سنهة كجبهة اه والذى سمعناه من الاشياخ ان قوله سنه بفتح النون (قوله اشتقاق الفعل) أى أخذ الفعل منه لان الاشتقاق الصغير من المصادر (قوله سانهت وسانيت) قالو اسانهته أى شاركته فى السنة وسنهت النخلة اذا أتت عليها السنون وفى شرح الالفية لابن قاسم فى باب التصغير مثل سنة ثبة التى هى الجماعة من الناس قال لا أعلم خلافا فى انه محذوف اللام وأما ثبة التى هى مجتمع الماء من وسط الحوض فذهب الزجاج الى أنها محذوفة العين وذهب غيره الا أنها محذوفة اللام من ثبيت اذا جمعت وهو أولى (قوله وأصل سانيت الخ جواب عما يقال اذا كان الفعل سانيت فلامه ياء لا واو (قوله فمن نونها) وهى قراءة ماعدا حمزة والكسائي (قوله بدل من ثلاث) والتقدير ولبثوا فى كهفهم سنين (قوله فسنين مضاف اليه فهى مخفوضة الخ) وفيه ندور لقول ابن مالك

ومائة والالف للفرد أضف * ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(قوله ثم انقضت تلك السنون وأهلها الخ) لم يعلم قائله وقبله

قضينا سنينا بالوصال وبالهنا * فكأنها من قصرها أيام
ثم انثنت أيام هجر بعدها * فكأنها من طولها أعوام

ثم انقضت الخ وذلك أن أيام السرور قصيرة وان طالت وأيام الهجر طويلة وان قصرت * واعرابه ثم حرف عطف على ماقبله وانقضت فعل ماض والتاء للتأنيث تلك فاعل انقضت والسنون بدل أو عطف بيان وأهلها عطف على السنون فكأنها الفاء عاطفة وكأن حرف وتوكيد ونصب والهاء اسمها وخبرها محذوف أى أحلام وكأنهم أحلام اعرابه مثل الذى قبله والشاهد حيث رفع السنون (قوله واشرت بقوله وبابه) الذى فى المتن وبابهما قال البرماوى افراد الضمير فى بابه يدل على انه لم يكن فى النسخة التى شرح عليها المصنف عشرون (قوله جمعا لثلاثى) خرج الرباعى كجعفر وجندل (قوله حذفت لامه) خرج مالا حذف فيه نحو تمرة وشذ أضون جمع اضاة كقناة وهى الغدير وحرون جمع حرة وأحرون جمع أحرة والاحرة الارض ذات الحجارة واوزون جمع اوزة وهى البطة وخرج أيضا ما حذفت فاؤه نحو عدة وزنة اذ أصله وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا عنها التاء فى غير محل المعوض منه لان تاء التأنيث لا تقع صدرا وشذ رقون فى جمع رقة وأصله ورق كوعد وهي الفضة ولدون فى جمع لدة وأصله ولدو هو الترب أى المساوى فى السن وحشون فى جمع حشة وأصله وحش وهى الارض الموحشة (قوله وعوض) خرج نحو يدودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون (قوله هاء التأنيث) خرج نحو اسم وأخت لان المعوض غير الهاء اذ هو فى الاول الهمزة وفي الثانى التاء وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم وترك الشارح قيدا وهو ولم تكسر ليخرج نحو شاة وشفة لانهما كسر اعلى شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهو حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين (قوله كقلة) بضم القاف وفتح اللام مخففة وهى عيدان يلعب بهما الصبيان فى بلاد الريف وهى المسماة بالعقلة وفى بعض العبارات وهى عود تلعب به الصغار يجعلونه على حجرين يسمونه العقلة وأصل قلة قلو حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيت وقوله وقلين بضم القاف وكسرها لما تقدم أن المفرد اذا كان مضموم الفاء يجوز فى الجمع الضم وللكسر (قوله وعزة) بكسر العين وتخفيف

وأصله سنوأ وسنه بدليل قولهم فى جمعه بالالف والتاء سنوات وسنهات وقولهم فى اشتقاق الفعل منه سانهت وسانيت وأصل سانيت سانوت فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ومن شواهد سنين قوله تعالى ولبثوا فى كهفهم ثلاث مائة سنين تقرأ مائة على وجهين منونة وغير منونة فمن نونها فسنين بدل من ثلاث فهى منصوبة والياء علامة النصب قيل أو مجرورة بدل من مائة والياء علامة الجر وفيه نظر لان البدل يعتبر لصحته احلاله محل الاول مع بقاء المعنى ولو قيل ثلاث سنين اختل المعنى كما ترى ومن لم ينونها فسنين مضاف اليه فهى مخفوضة والياء علامة الخفض ولم تقع فى القرآن مرفوعه ومثالها قول القائل ثم انقضت تلك السنون واهلها * فكانها وكأنهم أحلام * وأشرت بقولى وبابهما الى أن كل ما كان كسنين فى كونه جمعا لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث فانه يعرب هذا الاعراب وذلك كقلة وقلين وعزة وعزين وعضة وعضين قال الله تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين أى فرقا شتى لان كل فرقة

الزاى وهى انفرقة من الناس واصله عزو (قوله تعزى) أى تنتسب (قوله على الحال) اى من الذين من قوله فمالذين كفروا قبلك مهطعين (قوله جعلوا القرآن) أى اعتقدوه (قوله عضو) بكسر العين وفتح الضاد (قوله عضيته تعضية) أصله عضوته بالواو فقلبت الواو ياء لمجاورتها ثلاثة أحرف نظير ماتقدم فى سانيت وتعضية مصدره نحو زكى تزكية ويقال عضوته عضوا كضربته ضربا وهذا صريح فى أنه بالواو ولو عبر به المصنف كان أولى فان قوله عضيتة ربما يوهم انه يائى تأمل (قوله قال رؤبة وليس دين الخ) اسمه عبدالله بن رؤبة وكنيته أبو الشعثاء ورؤبة لقبه والرؤبة فى الاصل اسم لقطعة من الخشب يشعب بها الاناء وجمعها رثاب وباسمها تسمى الشاعر المذكور ورؤبة بسكون الهمزة وفتح الموحدة وبعدها هاء ساكنة اه شواهد والمسموع من المشايخ رؤبة بالتاء لا بالهاء وحرر (قوله وليس دين الخ) دين اسم ليس والله مضاف اليه وبالمعضى خبر ليس فهو فى محل نصب على مذهب المصنف والدين فى اللغة الجزاء والمراد دين الاسلام والمعضى المفرق وهو محل الشاهد وماذكره المصنف من أنه لرؤبة يخالف قول الاشمونى وقول ذي الرمة وليس دين الله بالمعضى وكلام الشواهد يوافق المصنف (قوله أعضاء) أى كاعضاء أى جعلوه مفرقا والاعضاء هى الاجزاء (قوله كهانة) هى الاخبار بالغيب وأصل الكهانة ان الشياطين يصعدون واحدا فوق واحد الى أن يصلوا الى السماء فيسمعون مايقع فى الارض ثم ينزلون فيخبرون الكهان فتخبر به الكهان مع زيادة من عندهم (قوله أساطير الاولين) أى سطرته الامم السابقة (قوله وقيل أصلها عضهة) بالهاء يدل له تصغيرها على عضيهة واما على الاول فلامه واو ويدل عليه جمعها على عضوات وكل من التصغير والجمع يرد الاشياء الى أصولها وفى نسخة وقيل أصلها عضهة من العضهة وهى الخ وفى بعض النسخ عضهة من العضه وهى غير مناسبة والذى فى الاشمونى عضة من العضه (قوله والبهتان) هو بمعنى الكذب (قوله وفى الحديث الخ) لايصح هذا المعنى فى الآية فالحاصل أن الشارح استدل على القول الاول بالآية وعلى الثانى بالحديث (قوله لايعضه بعضكم بعضا) أى لايكذب بعضكم على بعض وقال بعضهم أى لايرميه بالعضهة وهى الكذب والبهتان والحديث رواه الطيالسى عن عبادة ابن الصامت كما رواه فى الجامع الصغير (قوله لايعضه) بفتح الياء وسكون العين وفتح الضاد وسكون الهاء أى لايكذب قاله الفيشى ﴿ خاتمة ﴾ اذا سمى بجمع المذكر وما ألحق به ففيه خمسة أوجه اعرابه كما كان قبل التسمية واعرابه كغسلين بالحركات الظاهرة الثلاث على النون مع لزوم الياء مع التنوين واعرابه كعربون بالحركات الثلاث مع التنوين ومع لزوم الواو واعرابه اعراب الممنوع من الصرف ومع الواو فى الاحوال الثلاث والاعراب على النون وعلة منع الصرف العلمية وشبه العجمة واعرابه بحركات مقدرة على الواو ومنع من ظهورها الثقل والنون عوض التنوين ويلزمه الواو فى الاحوال الثلاث والنون مفتوحة فى الاحوال الثلاث وهذه الاوجه مرتبة فى القوة كما ذكرنا ومحل الاوجه الاربعة الاخيرة مالم يجاوز سبعة أحرف والا تعين الوجه الاول كشهيبابين اسم للسنين التى لامطر فيها (قوله السادس يفعلان وتفعلان) بالياء المثناة تحت فى الاول وبالتاء المثناة فوق فى الثانى وسواء كانت الالف ضميرا أو حرفا كما فى لغة أكلونى البراغيث (قوله ويفعلون وتفعلون) بالياء فى الاول والتاء فى الثانى وسواء كانت الواو ضميرا او حرفا كما تقدم وقوله وتفعلين بالتاء المثناة فوق لاغير (قوله فانها ترفع بثبوت النون) أى بالنون الثابتة لفظا وقد تكون مقدرة كما فى لتبلون وانما عبر بثبوت لمقابلته بالحذف فى قوله بحذفها (قوله فانها ترفع الخ) قال الرضى لما اشغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعلت النون بدل الرفع لمشابهتها فى الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى ليكون هذا النوع من ذلك

تعتزى الى غير من تعتزى اليه فالفرقة الاخرى وانتصابها على أنها صفة لمهطعين بمعنى مسرعين وانتصاب مهطعين على الحال وقال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين فعضين مفعول ثان لجعل منصوب بالياء وهى جمع عضة واختلف فيها فقيل أصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته قال رؤبة

وليس دين الله بالمعضى يعنى بالمفرق اى جعلوا القرآن أعضاء فقال بعضهم سحر وقال بعضهم كهانة وقال بعضهم أساطير الاولين وقيل أصله عضهة من العضة وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لايعضه بعضكم بعضا ثم قلت (السادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فانها ترفع بثبوت النون

الفصل الذى به ذلك الضمير كالمثنى والمجموع بالواو والنون وحمل عليه الياء فى تفعلين (قوله وتجزم وتنصب) قدم الجزم لانه الاصل فى الحذف والحذف فى النصب محمول عليه وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرا ونظما قرىء ساحران تظاهرا أصله تتظاهران فادغمت التاء فى الظاء وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

لم يقل وتبيتين بالنون بعد الياء ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حملا على أصلها الذى هو الضمة فانها قد حذفت تخفيفا كقراءة أبى عمرو يأمركم باسكان الراء وقرىء شاذا ورسلنا باسكان اللام ﴿تنبيه﴾ ماذكره من رفعها بالنون وجزمها ونصبها بحذفها هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن اعراب هذه الامثلة بفتحة وضمة وسكون مقدرات على لام الفعل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة فعلامة الرفع ضمة مقدرة على ماقبل الالف والواو والياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وعلامة النصب فتحة مقدرة كذلك وعلامة الجزم سكون مقدر كذلك (قوله وأما أتحاجونى الخ) لم يتعرض المؤلف لشرحه وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال انك قلت ان الامثلة الخمسة حال تجردها من الناصب والجازم ترفع باثبات النون فما بال نونها حذفت مع التجرد منهما عند اجتماعهما مع نون الوقاية فى قراءة نافع أتحاجونى بنون واحدة وكأن الاصل أتحاجوننى بنونين الاولى نون الرفع والثانية نون الوقاية فاجاب عنه بأن المحذوفة ليست نون الرفع بل نون الوقاية وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبى على الفارسى وأبى الفتح بن جنى ووجهه نون الرفع علامة الاعراب فينبغى المحافظة عليها ونون الوقاية هى التى حصل بها الثقل والتكرار فكانت أولى بالحذف وذهب ابن مالك موافقة لسيبويه الى أن المحذوف نون الرفع مستدلا بان نون الرفع نائبة عن الضمة وقد حذفت الضمة تخفيفا كقراءة أبى عمرو ان الله يأمركم بسكون الراء فحذفت النون النائبة عنها لئلا يفضل الفرع على الاصل ولان حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية اذ لا سبب آخر يدعو الى حذفها وحذف نون الوقاية لا يؤمن معه حذف نون الرفع فى النصب ولانا نحتاج اليها لتقى الفعل من الكسر على خلاف فى وجه تسميتها بذلك (قوله الامثلة الخمسة) معنى تسميتها أمثلة انها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويصلحان ونحوهما وكذا الباقى فالتعبير بالامثلة الخمسة أولى من التعبير بالافعال الخمسة (قوله الخمسة) أى باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فسبعة فان فى تفعلان بالمثناة فوق ثلاث صور لان للمذكرين المخاطبين نحو أنتما يا زيدان وللمؤنثتين المخاطبتين نحو أنتما يا هندان تضربان وللمؤنثتين الغائبتين نحو الهندان تفعلان بالظاهر وهما أى الهندان تفعلان بالضمير نظرا للمعنى وهو الراجح وأجاز ابن الباذش أن يقال هما يفعلان بالمثناة التحتية تريد الهندين نظر اللفظ الضمير وعليه تكون هذه الامثلة باعتبار معانيها سبعة (قوله وهى كل الخ) لحظ فى التعريف كونه ضابطا فادخل فيه لفظة كل والافهى لا تدخل فيه لانه للماهية لا للافراد وكل للافراد (قوله اتصل به ألف اثنين) هو أحسن من قول غيره ضمير اثنين لان قوله ألف اثنين يصدق بالضمير وبالعلامة على لغة أكلونى البراغيث وكذا يقال فى قوله أووا وجمع سواء كانت ضميرا أو علامة (قوله بثبوت النون) وتكون مكسورة بعد الالف على الاصل التقاء الساكنين وربما ضمت وقد قرىء شاذا أتعدانني بضم النون الاولى ونقل أبو حيان أن بعض العرب يفتحها وانه قرىء شذوذا أتعدانى بفتحها وتكون أى النون مفتوحة بعد الواو والياء للتخفيف لثقل اجتماع الواو والكسرة والياء والكسرة وحملا على نون جمع المذكر اه حلبى (قوله تجريان) مرفوع بالنون وهو محل الشاهد وأما عينان فهو مثنى ولا شاهد فيه خلافا لمن توهم أنه محل الشاهد فاعترض بانه اسم لا فعل نعم فى بعض النسخ

وتجزم وتنصب بحذفها وأما نحو أتحاجونى فالمحذوف نون الوقاية وأما الأن يفعون فالواو وأصل والفعل مبني بخلاف وأن تعفوا أقرب للتقوى)

وأقول الباب السادس مما خرج عن الاصل الامثلة الخمسة وهى كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة وحكمها أن ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون مثال الرفع قوله تعالى فيهما عينان تجريان

وانتم تعلمون وأنتم تشهدون فهم لا يشعرون فالمضارع فى ذلك كله مرفوع لخلوه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون ومثال الجزم والنصب قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فلم تفعلوا جازم ومجزوم ولن تفعلوا ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون فان قلت فما تصنع فى قوله تعالى الا أن يعفون فان ناصبة والنون ثابتة معه قلت ليست الواو هنا واو الجماعة وانما هى لام الكلمة التى فى قولك زيد يعفو وليست النون هنا نون الرفع وانما هى اسم مضمر عائد على المطلقات مثلها فى والمطلقات يتربصن والفعل مبنى لاتصاله بنون النسوة ووزن يعفون هذا يفعلن كما انك اذا قلت النسوة يخرجن أو يكتبن كان ذلك وزنه وأما اذا قلت الرجال يعفون فالواو واو الجماعة والنون علامة الرفع والاصل يعفوون بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة وهى الواو الاولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الواوان فحذفت الاولى وانما خصت بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور أحدها أن الاولى جزء كلمة والثانية كلة وحذف جزء أسهل من حذف كل الثانى ان الاولى آخر الفعل والحذف بالاواخر أولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من

فيهما عينان نضاختان بعد قوله فيهما عينان تجريان وهذه النسخة غير صواب لان نضاختان اسم لا فعل (قوله وأنتم تعلمون) الاولى أن يمثل بقوله فآخران يقومان مقامهما ليكون مثالا للفعل المسند الى المثنى المبدوء بالياء (قوله وأنتم تشهدون وهم لا يشعرون) مثالان للمسند الى الواو بالتاء والياء وترك مثال المسند لياء المخاطبة (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) ان حرف شرط جازم لجملة لم تفعلوا والواو فى قوله ولن تفعلوا للاعتراض والجملة معترضة بين الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب ولم فى قوله لم تفعلوا ليست للقلب لان ان تخلص الفعل للاستقبال اه فيشى على القطر (قوله الا أن يعفون) أن حرف مصدرى ونصب ويعفون فعل مضارع مبنى على السكون فى محل نصب لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل فلم يعمل الناصب هنا فى لفظ الفعل وبذلك ألغز بعضهم بقوله

وما ناصب للفعل أو جازم له * ولا وجه للاعراب فيه يشاهد

(قوله يتربصن) مبنى على السكون فى محل رفع والنون فاعل والجملة فى محل رفع خبر عن المطلقات (قوله ووزن يعفون هذا) أى المسند لنون النسوة للاحتراز عن المسند الى واو الجماعة الآتى بعده قريبا (قوله وانما خصت بالحذف الخ) أى قصر الحذف عليها لا يتجاوزها الى غيرها فالباء داخلة على المقصور (قوله وحذف جزء أسهل من حذف كل) هذا يفيد ان حذف الكل فيه سهولة لان أفعل متى قرن بمن كان على بابه وكذا قوله أولى من حذف الخ لكن أنت خبير بان العلة لا تنتج ان حذف الواو الاولى واجب بل على طريق الاولوية والقصد انه واجب تأمل (قوله لا تدل على معنى) لكونها جزأ من الكلمة (قوله تدل على معنى) اى الجماعة لكونها كلمة مستقلة (قوله غاز) أصله غازو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار غازى كقاضى فاستثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله لانه جىء به لمعنى) وهو التمكين فى مثاله لانه تنوين تمكين فى قاض وغاز أى والياء فيها لم يؤت بها لمعنى (قوله وهى كلمة مستقلة) أى والياء جزء كلمة (قوله ولا يوصف بانه آخر) بخلاف الياء فانها آخر (قوله ولا يوصف بانه آخر) أى لانهم عرفوا التنوين بانه نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا وتفارقه خطا فجعلوه يلحق الآخر ولم يجعلوه آخرا تأمل (قوله ويزيد وجها) أى التنوين فى غاز وقاض يزيد وجها على الواو فى يعفون التى هى ضمير (قوله وهو انه) أى التنوين (قوله والياء معتلة) أى والياء حرف علة لان العلماء فرقوا بين المعل والمعتل فالمعل المغير والمعتل هو حرف العلة كما قالوه فيما يأتى قريبا والمعتل أيضا اسم للكلمة التى فيها حرف العلة وفى بعض النسخ والواو والياء معتلة والصواب حذف الواو لما علمت ان الواو فى غاز تقلب ياء فآل أمرها الى الياء (قوله ووزن يعفون يفعون) الاول بعين ثم فاء والثانى بالعكس (قوله فاعرف الفرق) أى بين يعفون المسند لنون النسوة ويعفون المسند لواو الجمع وان النون فى الاول هى الفاعل لانها نون الرفع بخلافها فى الثانى (قوله السابع الفعل المعتل الآخر) أى الذى اعتل آخره فالمعتل اسم فاعل واضافته لفظية من اعتل أى مرض وسمى معتلا لما فيه من الاعلال وبعبارة قوله المعتل أى كان آخره حرف علة وسميت الاحرف الثلاث حروف علة لان من شأنها أن ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغيير الشىء

حذف ما يدل ولهذه الاوجه حذفوا لام الكلمة فى غاز وقاض دون التنوين لانه جىء به لمعنى وهو كلمة مستقلة ولا يوصف بانه آخر اذ الآخر الياء ويزيد وجها رابعا وهو انه صحيح والياء معتلة فلما حذفت الواو صار وزن يعفون يفعون بحذف اللام ولهذا اذا أدخلت عليه الناصب أو الجازم قلت الرجال لم يعفوا ولن يعفوا فاعرف الفرق ثم قلت ﴿السابع الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى ويرمى

عن حاله والمعتل صفة مشبهة فيجوز فيما بعده الرفع والنصب والجر (قوله فانه يجزم بحذف آخره) انما تسلط الجازم على حذف آخره دون الناصب لانه يقتضي السكون فقرب آخر الفعل بذلك من الحركات فتسلط عليه بخلاف عامل النصب فاندفع ما يقال لم تسلط الناصب في باب الافعال الخمسة على الآخر فحذفه دون المعتل اه دلجموني وبعبارة قوله بحذف الخ أي لأن شأن عامل الجزم أن يحذف الحركة ولما كان آخر الافعال ساكنا قبل دخول الجازم لم يحذف آخر الكلمة الا حروف علة مشابهة للحركة فحذفها كذا قال الرضي (قوله بحذف آخره) أي اذا كان حرف علة اصالة أي لم يكن بدلا من همزة أما لو كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرأ مضارع قرى أو يقرى مضارع أقرأ ويوضو مضارع وضأ فالاكثر على عدم الحذف مطلقا وفصل بعض فقال ان كان الابدال بعد دخول الجازم فيمتنع حذفه أو قبله فيجوز الحذف وعدمه وجواز الوجهين مبني على الاعتداد بالعارض وعدمه بخلاف ما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم لم يجز الحذف لان العامل قد استوفى مقتضاه وهو حذف علامة الرفع وهي الضمة الظاهرة على الهمزة ثم أبدلت تلك الهمزة الساكنة ألفا أو واوا أو ياء اه من شراح الازهرية (قوله ونحوانه من يتقى الخ) ٢ لم يتعرض لشرحه المؤلف وهو جواب سؤال مقدر تقديره ان من دخلت على يتقى على هذه القراءة أي قراءة قنبل باثبات الياء مع وجود الجازم ولم تحذف لامه والجواب انه مؤول بان الياء فيه للاشباع لا أصلية أو تجعل من موصولة لا شرطية وسكن يصبر اما التوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة من ان أو انه وصل بنية الوقف أو للعطف على المعنى وهو المسمى بالعطف على التوهم لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها ولهذا تأتي بعدها الفاء واستبعدت هذه الامور فلهذا اختار ابن مالك ان الجزم قد يقدر في المعتل أي أن ابن مالك يقول اثبات حروف العلة لغة قليلة جائزة نثرا ونظما والسكون مقدر على كل من الالف والواو والياء ولا نظر للسكون الحاصل فيها فانه أصلي فتحمل الآية عليه فجملة الاجوبة عن يتقى ثلاثة اما الياء للاشباع أو على لغة أو ان من موصولة وعليه ففي يصبر أوجه ثلاثة ولكن الجمهور على ان اثبات حروف العلة ضرورة كما في قول الشاعر

ولا ترضاها ولا تملقي * وقوله * كانك لم تهجو ولم تدع

وقوله * ألم يأتيك والانباء تنمي * اه شيخ الاسلام مع زيادة من شراح الازهرية وبعبارة وأما ابقاء الاحرف مع الجازم فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعض انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخاف دركا ولا تخشى انه من يتقى ويصبر ثم اختلف حينئذ في الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها وقيل حذفت المقدرة وفائدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذفت الظاهرة لم يجز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والاولى تأويله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة حذف هذه الحروف لغير جازم وقولنا أو وصل بنية الوقف كقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا وقولنا لتوالي الحركات قال الدماميني هذا القول أحسن الاقوال كما في يأمركم ويشعركم ولا حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه لا طائل تحته وقوله ووصل بنية الوقف أي ان يصبر مرفوع وسكن بنية الوقف عليه وفيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيارا وجوابه ان الضعف هو الوقف بالفعل لا تقديره (قوله هذا خاتمة) أي آخر والخاتمة في اللغة ما يختم به (قوله فليدع) الفاء عاطفة واللام للامر وهي ساكنة لانها تسكن بعد الواو وثم والفاء (قوله أهل ناديه) أي ففيه مجاز بالحذف ويحتمل ان فيه مجازا مرسلا من اطلاق اسم المحل وارادة الحال فيه لان النادي هو المجلس

فانه يجزم بحذف آخرها ونحوانه من يتقى ويصبر مؤول﴾ وأقول هذا خاتمة الابواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل الذي آخره حرف علة وهو الواو والالف والياء فانه يجزم بحذف الحرف الاخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى فليدع ناديه اللام لام الامر يدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو وناديه مفعول ومضاف اليه وظهرت الفتحة على المنقوص لخفتها والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل مجلسه وقال الله تعالى ولم يخش الا الله ولم يؤت سعة من المال فهذان مثالان لحذف الالف وقال الله تعالى لما يقض ما أمره لما حرف جزم

قوله لم يتعرض الخ بل تعرض له في النسخ التي بأيدينا اه

(قوله لنفي المضارع) أي حدثه وقوله وقلبه أي المضارع أي زمنه ففيه استخدام (قوله والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله به حتى يخرج الخ) يقض بمعنى يؤدى وحتى بمعنى الى فهى غائية والمعنى استمر عدم أدائه ما أمره الله به أن يخرج من جميع أوامره وقوله بعد أي بعد ان أخبر الله بانه لم يؤد أو أن حتى بمعنى الا والمعنى بعد ان أخبر الله بعدم قضاء العبد ما أمره لم يقض أي علم انه لم يقض ما أمره الله به الا ان خرج من جميع أوامره أي الا ان فعل جميع أوامره تأمل ويدل له قول الفيشى قوله بعد أي بعد ان أخبر الله تعالى بعدم قضاء العبد ما أمره الله علم انه لم يخرج من عهدة الاوامر الاباداء جميعها والله أعلم

﴿ فصل تقدر جميع الحركات الخ ﴾ الفصل فى اللغة معناه الحاجز بين الشيئين فهو بمعنى اسم الفاعل أي هذا اللفظ فاصل أي مميز لما ذكر بعده عما ذكر قبله أو بمعنى اسم المفعول بمعنى مفصول عما قبله واصطلاحا عنوان بحث سابق عن لاحق انتهى دجمونى وذلك ان التراجم اسم للالفاظ فمدلولها الالفاظ التى تذكر بعدها تأمل وهذا الفصل تسميه النحاة الاعراب التقديرى لكن بعضهم يعبر عنه بالفصل و بعضهم بالباب وكل صحيح لكن الباب يشعر بالاستقلال والفصل يشعر بالتبعية والتتمة فالتعبير كما فعل المصنف أولى (قوله تقدر الحركات) اقتصر على الحركات لانها الغالب والا فقد تقدر الحروف والسكون أما السكون فيقدر فى خمسة مواضع الاول ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثانى المهموز اذا أبدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما فى يقرا مضارع قرأ ويقرى مضارع أقرأ ويوضو مضارع وضأ فاذا أبدلت همزة المضارع حرف لين ثم أدخلت الجازم فقلت لم يقرا ولم يقرى ولم يوضو فالجزم بسكون مقدر الثالث لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتح الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله * وذى ولد لم يلده أبوان * الرابع الحرف المدغم فيه نحو لم يقر ولم يعض ولم يشد الخامس ما حرك فى الوقف للقوافى نحو * وانك مهما تأمرى القلب يفعل * ذكره ابن هشام فى الجامع وأما الحروف فمنها النون وتقدر فى ثلاثة مواضع الاول فى الافعال الخمسة اذا حذفت لغير ناصب وجازم وورد حذفها نثرا ونظما قرىء ساحران تظاهرا وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * أصله تبيتين فحذفت النون تخفيفا ولا يقاس على شىء من ذلك فى الاختيار وذلك لان النون المذكورة لما كانت نائبة عن الضمة فى الدلالة على الرفع وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة أبى عمرو وما يشعركم انها بسكون الراء أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع آمن من حذف لم يأمن منه الاصل الثانى اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو أتعدانى والادغام والحذف وقرىء أتحاجونى واختلف فى المحذوف حينئذ فذهب سيبويه الى أنها نون الرفع ورجحه ابن مالك لانها تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه أولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا فى ان الله يامركم فى قراءة من سكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل اولانه لا يحتاج الى حذف آخر للناصب والجازم ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو على وابن جنى لانها لا تدل على الاعراب فكانت أولى بالحذف ولانها انما جىء بها لنفى الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه الثالث نون التوكيد فى نحو لتضربن ياقوم وأصله لتضربونن حذفت النون لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا جائز أن تحذف النون لفوات المقصود من الاتيان بها وحذفت الواو لوجود الضمة الدالة عليها وفى نحو لتضربن يا هند أصله لتضربينن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الياء والنون المدغمة لا جائز أن

لنفى المضارع وقلبه ماضيا كما ان لم كذلك

والمعنى ان الانسان لم يقض بعد ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع اوامره وهذا مثال حذف الياء والله أعلم وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر باثبات الياء فى يتقى واسكان الراء فى يصبر على قراءة قنبل فمؤول هذا جواب سؤال تقديره ان الجازم وهو من دخل على يتقى ولم يحذف منه حرف العلة وهو الياء فالجواب عنه أن من موصولة لانها شرطية وسكون الراء من يصبر اما لتوالى حركات الياء والراء والفاء والهمزة تخفيفا أو لانه وصل بنية الوقف أو على العطف على المعنى لان من الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وابهامها لامن على الاصل ثم قلت

﴿ فصل تقدر الحركات

تحذف النون لفوات المقصود من الاتيان بها وحذفت الياء لوجود الكسرة الدالة عليها والحاصل ان النون تحذف فى ثلاثة مواضع ماحذف منه النون تخفيفا ومع نون الوقاية على مذهب سيبويه ومع نون التوكيد فى نحو ماتقدم ومن الحروف المقدرة مايقدر للاستثقال فى جميع الاحوال نحو جاءنى أخو القوم ورأيت أخا القوم ومررت باخى القوم وجاءنى صالحو القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم قال بعضهم وضابطه اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا قال فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لايكون مدة أصلا انتهى أى لان حرف اعرابهما يحرك للساكنين ولا يحذف لعدم مايدل عليه وأما المثنى المرفوع فيحذف منه حرف الاعراب لدلالة الفتحة عليه ويكون اعرابه مقدرا وتقدر الواو للاستثقال حالة الرفع نحو جاء مسلمى فان أصله مسلمون لما سقطت نونه للاضافة واللام للتخفيف وصار مسلموى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ولما لم تبق الواو التى هى علامة الرفع صار اعرابه فى حالة الرفع تقديريا وأما فى حالتى النصب والجر فاعرابه لفظى لبقاء الياء التى هى الاعراب فى الحالتين لان ادغامها لايخرجها عن حقيقتها ومن الحروف مايقدر للتعذر كالياء فى المثنى وجمع المذكر السالم حال الحكاية وكالالف فى المثنى كقولهم دعنا من تمرتان فى جواب ألك تمرتان أو يكفيك تمرتان أو نحو ذلك ومعناه دعنا من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يرد هذا المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين فتمرتان مجرور وعلامة جره الياء المقدرة نيابة عن الكسرة منع من ظهورها ألف الحكاية وماذكر من أن اعراب نحو مسلمى مقدر هو ماصرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك خلافا لمن ادعى أنه لفظي ومن ان التقدير فيه للاستثقال هو ماصرح به ابن الحاجب ومن تبعه واعترض عليه وأجيب عنه اه كلام الفيشى مفرقا فى مواضع (قوله كلها) تأكيد نحوي للحركات وهو تأسيس ان أريد جنس الحركات أو تأكيدان أريد الاستغراق (قوله فى نحو غلامى الخ) ذكر المصنف ستة مواضع المضاف لياء المتكلم والمقصور والمنقوص والمعتل آخره باقسامه الثلاث فيفيدان الحركات لاتقدر فى غير ذلك وليس كذلك والجواب انه اقتصر على تقدير الحركات لغير عارض أو لعارض منزل منزلة الاصلى لان الاضافة فى الاسماء هى الاصل وحاصل ماتقدر فيه الحركات فى غير المواضع الستة خمسة مواضع الاول المدغم نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل الثانى المحكى نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على رأى البصريين وعلى الاصح عندهم فى حالة الرفع انها حركة حكاية لااعراب ووجه التقدير فيه اشتغال المحل بحركة الحكاية الثالث الموقوف عليه فى نحو جاء زيد ورأيت زيد ومررت بزيد على لغة ربيعة فانهم يقفون على المنصوب المنون بحذف تنوينه وسكون آخره الرابع ماسكن آخره للتخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون الهمزة وكذا وما يشعركم فى قراءة أبى عمرو الخامس المتبع كالحمدلله وقلت الحمدلله ونظرت فى الحمدلله (قوله ونحو الفتى) ظاهره ان الكسرة تقدر فى المقصور ولو كان ممنوعا من الصرف نحو عيسى وموسى ومذهب الجمهور وبه صرح المصنف فى بعض كتبه ان الممنوع من الصرف منه تقدر فيه الفتحة وكذا الخلاف بعينه فى المنقوص الممنوع من الصرف نحو جوار وغواش فمذهب الجمهور انها تقدر فيه الضمة أو الفتحة فقط دون الكسرة لمانع الصرف مالم يضف نحو جوارى الامير والاقدرت الكسرة والضمة والفتحة ولايقال ان الفتحة تظهر على الياء لخفتها لانها لما نابت عن ثقيل ثقلت (قوله ويسمى) أى نحو الفتى (قوله والضمة والكسرة) يستثنى منه المركب المزجى الذى جزؤه الاول آخره ياء عند من يعربه اعراب المتضايفين نحو معدى كرب فان الفتحة تقدر على الياء وقوله والضمة والكسرة أى للاستثقال على

كلها فى نحو غلامى ونحو الفتى ويسمي مقصورا والضمة والكسرة فى نحو القاضى ويسمى منقوصا والضمة والفتحة فى نحو يخشى

الياء ولذلك ظهرت الفتحة على الياء لخفتها وهذا هو الغالب وقد تظهر الضمة والكسرة على الياء فى الضرورة كقوله

تراه وقد بل الرماة كأنه * اما ولكن مصغى الخد أصلم

وقوله

لا بارك الله فى الغوانى هل * يصحبن الا لهن مطلب

وقد تقدر الفتحة للضرورة كقوله * ولو أن واش باليمامة داره *

وقوله * كسوت عارى لحمه فتركته * وقوله

كأن أيديهن بالقاع الفرق * أيدى جوار يتعاطين الورق

(قوله والضمة نحو يدعو ويرمى) لثقلها عليهما ولخفة الفتحة عليهما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقوله فى ظهور الضمة

اذا قلت على القلب يسلو قيضت * هواجس لا تنفك تعريه بالوجد

وقوله * يساوى غير خمس دراهم * وقوله فى تقدير الفتحة

كى لتقضينى رقية ما * وعد تنى غير مختلس

وقوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره هون

وقوله * اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها * وقوله * أرجو وآمل أن تدنو مودتها *

وقوله فما سودتنى عامر عن ورائة * أبى الله ان أسمو بأم ولا أب

اه محشي الفيشى (قوله فنوعان أحدهما ما أضيف الخ) قدم المتن والشرح النوع الاول على الثانى نظرا الى أن الاصل ظهور علامات الاعراب والاصل فى غلامى ظهور علامة الاعراب وامتناعه لعارض الاضافة وماذكره فى اعراب المضاف لياء المتكلم هو أحد أقوال ثلاث وقيل انه مبنى لاضافته الى مبنى وقيل لا معرب ولا مبنى وسماه بعضهم خصيا (قوله سالما) صفة لجمع على طريق التسامح كما تقدم لان السلامة حقيقة وصف للمفرد (قوله ولا منقوصا ولا مقصورا) استثناهما هنا لثلا يتكرر امع الآتى لانه سيذكر حكمهما بعد أو يقال انما استثناهما لان الاعراب فيهما مقدر سواء أضيفا أم لا وكلامه فيما يقدر بسبب الاضافة (قوله فى نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى) الاول مفرد والثانى جمع تكسير والثالث جمع مؤنث سالم فان هذه الامور الثلاثة دخلت فى قوله لا مثنى ولا جمع مذكر سالما واعترض على المثال الثالث بان مسلماتى يقدر فيه الضمة والكسرة ولا تقدر فيه الفتحة لان جمع المؤنث السالم انما اعرابه بالضمة والكسرة ولا فتحة فيه فاذا أضيف لياء المتكلم قدرت فيه الضمة والكسرة فقط ولا تقدر فيه الحركات الثلاث تأمل (قوله انهم التزموا الخ) قال الرضى انما لزم ماقبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبة الياء ولهذا جوزت هذيل قلب ألف المقصور ياء وان كانت الألف أخف من الياء فقالوا لقفى وعصى (قوله فى الآن الواحد) أى فى الزمن الواحد (قوله فيكون علامة رفعه ضمة الخ) يحتمل ان علامة اسم يكون وضمة خبرها لقولهم مرفوع وعلامة رفعه ضمة فيخبرون عن العلامة بالضمة ويحتمل العكس لقولهم وأما الضمة فتكون علامة للرفع فى كذا (قوله كما زعم ابن مالك) أى كما قال ابن مالك وهو راجع للمنفى وهو قوله الكسرة الموجودة (قوله فانها كسرة المناسبة) علة للنفى (قوله بعد استقرارها) فان ادعى انها زالت وخلفتها كسرة أخرى قلنا لا حاجة له لان الاصل بقاء الشىء على ماكان عليه ولان سبب الكسرة موجودة وهو المناسبة للياء والعناية بكسرة المناسبة أشد خصوصا والاعراب لم يفت لانه مقدر (قوله فان الياء تثبت فيهما الخ) وأما الواو فى جمع المذكر السالم رفعا فتقلب ياء وتدغم فى ياء المتكلم واذا انقلبت الواو ياء وأدغمت صارت لا تقبل حركة المناسبة للياء فاذا قلت جاء مسلمى فاعرابه جاء فعل

وماتقدر فيه حركتان وماتقدر فيه واحدة فأما الذى تقدر فيه الثلاث فنوعان أحدهما ما أضيف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا ولا مقصورا وذلك نحو غلامى وغلمانى ومسلماتى فهذه الامثلة ونحوها تعرب بحركات مقدرة على ماقبل الياء والذى منع من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة فاستحال حينئذ المجىء بحركات الاعراب قبل الياء اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين فى الآن الواحد فتقول جاء غلامى فتكون علامة رفعه ضمة مقدرة على ماقبل الياء ورأيت غلامى فتكون علامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل الياء ومررت بغلامى فتكون علامة جره كسرة مقدرة على ماقبل الياء لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك فانها كسرة المناسبة وهى مستحقة قبل التركيب وانما دخل عامل الجر بعد استقرارها واحترزت بقولى وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلامای ومسلمى فان الياء

تثبت فيهما جرا ونصبا مدغمة فى ياء المتكلم والالف تثبت فى المثنى رفعا

ماض ومسلمى فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم فيكون اعرابه ظاهرا لا مقدرا على قول كما تقدم (قوله وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحرك) أى للتحرك بحركة المناسبة الذى منع بسببها ظهور الاعراب فحينئذ يكون اعرابه ظاهرا لا مقدرا وقوله فقولى ولا منقوصا الان الخ فيه حذف أى فقولى ولا منقوصا للاحتراز عن المنقوص لان ياء المنقوص تدغم فى ياء المتكلم فيكون كالمثنى واعترض عليه بان المنقوص يقدر فيه الضمة والكسرة بدون اضافة وتقدر فيه الحركات الثلاث حال الاضافة فالمنقوص اذا أضيف اعرابه مقدر فى الحالات الثلاث وليس اعرابه ظاهرا ومقتضى قوله لان ياء المنقوص تدغم الخ ان اعرابه ظاهر كاعراب المثنى لكون الحرف المدغم ليس قابلا لحركة المناسبة فيظهر الاعراب مع ان الامر ليس كذلك وأجاب الفيشى بان قوله كالمثنى تشبيه فى الادغام وأما اعرابه فالضمة والكسرة تقدران على الياء قبل الاضافة وبعدها للثقل والفتحة تقدر على ماقبل ياء المتكلم بعد الاضافة للتعذر فاذا قلت جاء قاض ومررت بقاض فالاول مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل والثانى مجرور بكسرة مقدرة كذلك واذا قلت رأيت قاضى فهو منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها التعذر اه فيشى وحينئذ فالاضافة انما أوجبت تقدير الفتح فقط ولم توجب تقدير الحركات الثلاث وكلام المصنف فى الذى تكون الاضافة فيه موجبة لتقدير الحركات الثلاث فلذا صح الاحتراز عن المنقوص وانه سيأتى حكمه بعد ذلك (قوله وقولى ولا مقصورا الان المقصور الخ) فيه حذف أى وقولى ولا مقصورا للاحتراز عن المقصور لان الخ (قوله تثبت ألفه قبل الياء) أى فالاضافة لم تفده تقدير الحركات الثلاث بل تقدير الحركات الثلاث ثابت أضيف أم لا فلذا صح الاحتراز عنه لان الكلام فيما اذا أوجبت الاضافة تقدير الحركات الثلاث (قوله تثبت ألفه الخ) قال بعض يستثنى منه ألف لدى وعلى الاسمية فان الاكثر فيها قلبها ياء وفى استثناء هذين تسمح لانهما مبنيان فليسا من المقصور لانه لا يكون الا معربا على ان قلب ألف لدى وعلى لا يختص بالاضافة لياء المتكلم ولا يختص بعلى الاسمية بل يجرى فى غيرهما نحو عليه ولديه (قوله فهو كالمثنى) أى فى لزوم الالف وان كان المثنى اعرابه ظاهرا والمقصور اعرابه مقدر كما تقدم سواء أضيف أم لا (قوله يا بشراي) أضاف البشرى لنفسه لانها بشرى له أو لقومه (قوله وقرأ الكوفيون) وهم عاصم وحمزة والكسائى (قوله اماضمة) وهى ضمة بناء لا ضمة اعراب لان المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله نداء شائع) باضافة نداء الى شائع أى نداء اسم شائع أى نداء نكرة غير مقصودة فيكون منصوبا بفتحة مقدرة ويحتمل عدم اضافة نداء الى شائع ويؤول نداء بمنادى أى منادى شائع أى منادى نكرة غير مقصودة (قوله الا انه لم ينون) أى فلو نون حذف ألفه لالتقاء الساكنين اللذين هما الالف والتنوين (قوله لكونه لا ينصرف) أى فلا يدخله التنوين ولذا لم تحذف الالف منه (قوله المقصور) من القصر وهو الحبس ومنه قوله تعالى حور مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن لا يملن لغيرهم لان الحور لا يرين أحسن من أزواجهن بخلاف نساء الدنيا فليس حبس الحور على أزواجهن فيه تضييق عليهن وسمى المقصور مقصورا لانه محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب والتعليل الاول أنسب بقولهم المقصور والممدود لكن يرد عليه انه يشمل الفعل نحو يخشى والجواب ان علة التسمية لا تقتضى التسمية والتعليل الثانى أعنى قولنا لانه محبوس عن ظهور الاعراب يشمل نحو غلامى وجوابه ان علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله الاسم) خرج الفعل نحو يخشى والحرف نحو على (قوله المعرب) خرج المبنى نحو اذا (قوله آخره ألف) خرج الذى آخره ياء لازمة كالقاضى وقوله لازمة خرج الالف غير اللازمة كالالف فى المثنى رفعا فانها تقلب ياء فى النصب والجر وأنت خبير بان الالف لا يكون قبلها الا فتحة فيكون ذكرها لبيان الواقع او احترز به

وليس شيء من الحرف المدغم ولا من الالف قابلا للتحريك وقولى ولا منقوصا لان ياء المنقوص تدغم فى ياء المتكلم فتكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا وقولى ولا مقصورا الان المقصور تثبت ألفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا قال الله تعالى يا بشراى هذا غلام نوديت البشرى مضافة الى ياء المتكلم وفى الالف فتحة مقدرة لانه منادى مضاف وقرأ الكوفيون يا بشرى بغير اضافة فالمقدر فى الالف اماضمة كما فى قولك يا فتى لمعين واما فتحة على أنه نداء شائع مثل ياحسرة على العباد الا انه لم ينون لكونه لا ينصرف لاجل ألف التأنيث والنوع الثانى المقصور وهو الاسم المعرب الذي فى آخره ألف

عن الالف اليابسة وهى الهمزة فانها يكون قبلها ضمة نحو هذا خطأ (قوله ألف لازمة) أى لفظا أو تقديرا فيشمل نحو فتى بالتنوين فان ألفه لازمة تقديرا وفتى بالتنوين اذا وقف عليه بالالف فان كانت هذه بدل التنوين فالاعراب على المحذوفة كما سبق وان كانت الاصلية وعادت لعدم التنوين فالاعراب عليها كما اذا لم ينون وعلى هذا جمهور العلماء قاله القليوبى (قوله لازمة) يرد المقرأ اسم مفعول من يقرىء اذا أبدلت همزته ألفا من جنس حركة ماقبلها فانه يعرب كالفتى وألفه غير لازمة اذ يجوز أن ينطق به على الاصل بالهمزة وقد يجاب بان هذا شاذ وهو لا يرد نقضا ولو جعل قوله كالفتى قيدا لم يرد هذا اه فيشى على القطر (قوله كالفتى والعصا) مثل بمثالين لان الالف فى الاول منقلبة عن ياء وفى الثانى منقلبة عن واو اشارة لعدم الفرق بين الذى أصله واو وبين الذى أصله ياء (قوله لتعذر تحركها) لان الالف لو حركت لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر وهو الهمزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه ألفا (قوله سلم على المولى الخ) هذه الابيات الثلاث من الكامل وأجزاؤه متفاعلن متفاعلن ستا كتبها بعض الفضلاء ولم يعلم اسمه (قوله المولى) يطلق على معان منها الحليف والمنعم والمعتق والمعتق والولى والشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشىء وقيل الشوق سفر القلب الى المحبوب وقيل الشوق عدم القرار وقلة الاصطبار والاشتياق شوق لذيذ لا يظهر فيه ألم والشوق يسكن عند المشاهدة والاشتياق عكسه واختلف هل يزول الشوق بالوصل أم يزيد فقيل يزول لانه سفر القلب الى المحبوب فاذا وصل اليه انتهى السفر وقالت طائفة يزيد بدليل قول الشاعر

وأعظم مايكون الشوق يوما * اذا دنت الديار من الديار

قالوا لان الشوق التهاب نار المحبة فى قلب المحب وهو يزيد بالمواصلة وقال بعضهم ان الشوق الحاصل عند المواصلة غير النوع الذى كان عند غيبة المحبوب (قوله مشطوره منهوكه) المشطور عند علماء العروض ماسقط نصفه مأخوذ من قولك شطرته اذا قطعته والمنهوك ماسقط ثلثاه من قولك نهكه المرض اذا أضعفه ويقال نهكت الثوب لبسا والدابة سيرا والضمير فى منهوكه عائد على المشطور فحاصله انه ذهب نصفه ثم ذهب ثلثا النصف الباقى فيكون الباقى سدسا قرره بعض الاشياخ لكن سيأتى ان منهوكه خبر ثان عن جسمى فيتعين ان الضمير للجسم تأمل وقال بعض معنى منهوكه اى منقوصه يقال نهكت أى نقصت ولا يراد ذهب ثلثاه لئلا ينافى قوله مشطوره الا أن يجعل قوله منهوكه بدل اضراب من مشطوره وهو مبنى على ان ضمير منهوكه عائد على الجسم لا على المشطور ونحلت صرت رقيقا تأمل * الاعراب سلم فعل أمر على المولى متعلق به والبهاء بالمد صفة للمولى وصف فعل أمر عطف على سلم وله متعلق بصف وشوقى مفعوله والياء متعلق بشوقى لا بصف خلافا لصاحب الشواهد لان صف قد أخذ متعلقه وهو قوله له وانى مملوكه مؤول بمصدر عطف على شوقى أى وصف له مملوكيتى له ويصح أن يكون قوله وانى بكسر الهمزة جملة حالية تأمل وأبدا ظرف ليحركنى ويحركنى فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول واليه متعلق به وشوقى فاعله وجسمى مبتدأ وبه متعلق بمشطور والباء سببية أى وجسمى ذهب نصفه بسببه وحذف به من منهوكه وليس من باب التنازع خلافا لصاحب الشواهد لان شرط التنازع أن يتقدم المعمول لان كما قال ابن مالك

* ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل ومشطوره خبر أول ومنهوكه خبر ثان ولكن حرف استدراك نحلت فعل وفاعل من أنحل بمعنى رق ولعبده اللام للتعليل وهو متعلق بنحلت والفاء فى كأننى سببية والياء اسم كان والالف خبرها خلافا لصاحب الشواهد حيث قال الكاف للتشبيه وان حرف توكيد والياء اسمها وألف خبرها وليس بممكن تحريكه اسم ليس وبممكن خبرها والباء زائدة والشاهد فى قوله ألف وليس الخ فانه دليل على ان الالف لا يمكن تحريكها الذى هو المدعى وقوله

لازمة كالفتى والعصا تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتكون الالف ساكنة على حال وتقدر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها ومن محاسن بعض الفضلاء انه كتب من مدينة قوص الى الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله يتشوق اليه ويشكوله نحوله فقال سلم على المولى البهاء وصف له شوقى اليه وانى مملوكه أبدا يحركنى اليه تشوقى جسمى به مشطوره منهوكه لكن نحلت لبعده فكأننى ألف وليس بممكن تحريكه وأما الذى تقدر فيه الحركتان فنوعان أحدهما ماتقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة وهو

المنقوص وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو القاضى والداعى تقول جاء القاضى ومررت بالقاضي بالسكون ورأيت القاضى بالتحريك وانما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال وانما ظهرت الفتحة للخفة قال الله تعالى فليدع ناديه أجيبوا داعى الله وانى خفت الموالى كلا اذا بلغت التراقى والتراقي جمع ترقوة بفتح التاء وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق والنوع الثانى ما تقدر فيه الضمة والفتحة وهو الفعل المعتل بالالف تقول هو يخشى ولن يخشى فاذا جاء الجزم ظهر بحذف الآخر فقلت لم يخش قال الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا وأما الذى تقدر فيه حركة واحدة فهو شيآن الفعل المعتل بالواو كيدعو والفعل المعتل بالياء كيرمى فهذان تقدر فيهما الضمة فقط للاستثقال تقول هو يدعو هو يرمي فتكون علامة رفعهما ضمة مقدرة ويظهر فيهما شيآن أحدهما النصب بالفتحة وذلك لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمى قال الله تعالى لن ندعو من دونه الهالن يؤتيهم الله خيرا لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى لن تغنى عنهم اموالهم الثانى الجزم بحذف الآخر نحو لم يدع ولم يرم قال الله تعالى يرى

لكن نحلت الخ استدراك على قوله أبدا يحركنى لانه يفيد انه متحرك دائما فاستدرك على ذلك وقال لكن طرأ على نحول فصرت لا أتحرك (قوله المنقوص) سمى منقوصا لنقص بعض الحركات فيه أولانه تحذف لامه لاجل التنوين ويرد على الاول الفعل الذى آخره واو أو ياء فانه نقص بعض الحركات ويرد على الثاني نحو فتى فانه حذفت لامه للتنوين مع انه مقصور والجواب عنهما ان علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله الاسم) خرج الفعل نحو يرمي والمعرب خرج المبنى نحو الذى وقوله آخره ياء خرج المقصور وقوله لازمة خرج به المثنى والجمع فى حالة الجر والنصب وخرج الاسماء الستة جرا وقوله لازمة لفظا أو تقديرا كقاض وماض وعاص وقوله لازمة يرد عليه المقرى اسم فاعل يقرى فان الضمة والكسرة يقدران فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الاصل الا ان يقال ان هذا شاذ وفى بعض النسخ ياء ساكنة لاخراج ياء الكرسى وقوله قبلها كسرة خرج ظبى فانه فى حكم الصحيح فى ظهور الحركات مالم يضف نحو جوارى (قوله كالقاضى والداعى) اشارة الى أنه لا فرق بين المنقلبة عن واو وهو الداعى أو متاصلة ﴿تنبيه﴾ ليس عندنا اسم مرتجل معرب فى آخره واو لازمة قبلها ضمة نعم الاسماء الخمسة فى حالة الرفع آخرها واو قبلها ضمة لكن ليست بلازمة والفعل اذا سمى به كيدعو يكون منقولا ويوجد لفظ اعجمى آخره واو قبلها ضمة كسمندو اسم لقرية بصنعاء اليمن (قوله للاستخفاف) أى لخفة الفتحة فان قلت ما وجه خفة الفتحة قلت لانها بعض الالف والالف أخف حروف اللين وبعض الاخف فى غاية الخفة فان قيل لو كان كذلك لبقيت الواو والياء فى قال وباع قيل الفتحة لازمة فقلبت الياء من جنسها أى الفتحة بخلاف فتحة المنصوب اه فيشى على القطر (قوله وانى خفت الموالى) أى الذين يلونى كبنى العم من ورائى أى بعد موتى على الدين ان يضيعوه كما شاهدته من بنى اسرائيل اه جلال (قوله فليدع) اللام للامر ويدع مجزوم بها وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله أجيبوا) فعل أمر مبنى على حذف النون والواو فاعل (قوله بلغت) أى الروح وقال الجلال النفس (قوله وهي العظم) وفى نسخة وهو العظم بالتذكير مراعاة للخبر وهو الاحسن قال الجلال التراقى هى عظام الحلق وقوله كلا بمعنى الا وقوله من راق من رقاه يرقيه ليشفى اذا علمت ما قاله الجلال من تفسير التراقى فقول شارحنا ما بين ثغرة النحر والعاتق مراده به عظام الحلق وقوله والعاتق هو الكتف (قوله ولا تنس نصيبك من الدنيا) لا ناهية وتنس فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الالف والخطاب لقارون (قوله نصيبك) أى القطن والكفن وقال الجلال ولا تنس نصيبك من الدنيا أى تعمل فيها للآخرة (قوله لنحيي) اللام للتعليل ونحيي منصوب بأن مضمرة بعدها ونصبه فتحة ظاهرة وميتا صفة لبلدة وانما ذكر ميتا باعتبار المكان قال الجلال بالتخفيف يستوي فيه المذكر والمؤنث ذكره باعتبار المكان (قوله ونسقيه) أى الماء المتقدم فى قوله وأنزلنا من السماء ماء طهورا وقوله ونسقيه عطف على قوله لنحيي والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة والهاء مفعول (قوله أليس ذلك) الهمزة للاستفهام الانكارى وليس فعل ماض ناقص وذلك اسمها وبقادر خبرها والباء زائدة والشاهد فى قوله على ان يحيي أى على احياء الموتى (قوله أليس ذلك) أى الفعال لهذه الاشياء أعنى أيحسب الانسان أن يترك سدى الخ والفعال لهذه الاشياء هو الله وكانه قال اليس الله قادرا على أن يحيي الموتي قال صلى الله عليه وسلم بلى (قوله الثانى الجزم بحذف الآخر) قال أبو حيان التحقيق ان هذه الاحرف حذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة بل العلامة ضمة مقدرة فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا تتحد صورة الرفع والجزم وحينئذ فالجزم مقدر وابن السراج

يرى ان لا تقدير للضمة في حالة الرفع لان اعراب الافعال فرع فاذا انتفى لفظا فلا يقدر فاذا دخل الجازم لم يحذ حركة يحذفها فيحذف الآخر اذا علمت ذلك فالمصنف لفق كلامه من القولين ففي حالة الرفع مشى على غير قول ابن السراج وفي الجزم مشى على قول ابن السراج اه من النسكت (قوله ولا تقف) لا ناهية أي لا تتبع وما مفعول به في محل نصب وليس فعل ماض ناقص ولك متعلق بمحذوف خبرها وعلم اسمها (قوله ولا تمش في الارض مرحا) أي ذا مرح بالكبر والخيلاء اه جلالين

﴿ باب * البناء ضد الاعراب ﴾

البناء في اللغة وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوت والدوام واصطلاحا ما قاله المصنف (قوله ضد الاعراب) تعبيره بالضد أولى من تعبيره في القطر بالخلاف حيث قال ومبنى وهو بخلافه لان الضدين لا يجتمعان كالقيام والقعود والخلافان قد يجتمعان كالقعود والضحك وأخر باب البناء عن باب الاعراب لان الاعراب أصل في الاسماء والبناء فرع فيها ولان الاعراب أشرف من البناء (واعلم) أن الاصل في البناء السكون فاذا جاء شيء من الاسماء مبنيا على السكون فيسئل عنه لم بنى واذا جاء شيء من الافعال والحروف مبنيا على السكون فلا يسئل عنه واذا جاء شيء من الاسماء مبنيا على حركة يسئل عنه لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة خصوص كذا واذا جاء شيء من الافعال والحروف مبنيا على حركة يقال لم حرك ولم كانت الحركة خصوص كذا كما يأتي (قوله ضد الاعراب) أشعر كلامه أن الاعراب والبناء صفتان وجوديتان لان الضدين أمران وجوديان بينهما غاية الخلاف وأشعر كلامه بالواسطة لان الضدين قد يرتفعان فاذا ارتفعا ثبتت الواسطة والصحيح لا واسطة بين المعرب والمبنى وهذا لا ينافي ان حركة الاتباع وحركة التخلص من سكونين والحكاية ليست حركة بناء ولا اعرابا لكن لا يخرج المحتوى على ذلك عن المبنى والمعرب والجواب أن ذلك مقيد بالضدين غير الشبيهين بالنقيضين أما الشبيهان بهما فلا يرتفعان والاعراب والبناء ضدان شبيهان بالنقيضين من جهة ان البناء داخل في مفهومه النفي وهو قولهم لغير عامل (قوله المضارع المتصل الخ) وقيل ان المضارع المتصل بنون الاناث معرب باعراب مقدر منع من ظهوره السكون العارض لاجل شبه المضارع بالماضي نص عليه الاشموني (قوله بنون الاناث) اى النون الموضوعة للاناث وان استعملت في الذكور كقوله * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * وقوله بنون الاناث سواء كانت ضميرا أو حرفا كقوله * ويعصرن السليط أقاربه * ويقمن النسوة ونحو ذلك فالنون حرف لاسناده للظاهر (قوله الماضي المتصل الخ) الحاصل ان الماضي مبنى اتفاقا ولا يسئل عن علته لانه جاء على الاصل واختلف فيما يبنى عليه فقيل يبنى على الضم ان اتصلت به واو الجماعة كضربوا وعلى السكون ان اتصل به ضمير رفع متحرك كضربت وما عدا ذلك يبنى على الفتح فقيل يبنى على الفتح في سائر الاحوال لكن الفتح اما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح ومن المبنى على الفتح الظاهر ضربا على ان فتحة الباء هي الاصلية وهو الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبنى على فتح مقدر ثم يسئل لم حرك ولم كانت الحركة كذا فيقال حرك لانه لما أشبه الاسم والمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا كالاسم والمضارع فقرب منهما فبنى على حركة لان الحركة أقرب الى الاعراب من السكون وكانت الحركة فتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقيلان اه مدابغي فالمؤلف مشى على غير الراجح (قوله متحرك) صفة لضمير الرفع وخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد فيبنى على الفتح وقد ذكر المصنف محترز متحرك ورفع وانما سكن آخره عند الضمير المذكور لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل عليه نحو استخرجت طرد للباب أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل كجزء الفعل والتوالي المذكور غير جائز لثقل الكلمة الواحدة بذلك

ولا تقف ما ليس لك به علم ولا تبغ الفساد في الارض ولا تمش في الارض مرحا وانتصاب مرحا على الحال أي ذا مرح وقرىء مرحا بكسر الراء ثم قلت

﴿ باب * البناء ضد الاعراب ﴾

والمبنى اما أن يطرد فيه السكون المتصل وهو المضارع بنون الاناث نحو يتربصن أو الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا أو السكون أو نائبه وهو الامر

(قوله نحو اضرب) من كل فعل أمر صحيح الآخر لم يتصل به ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المؤنثة المخاطبة ولم تباشره نون التوكيد (قوله واغز) مالم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد (قوله والبناء لزوم الخ) ليس مناسبا لما ذكره فى تفسير الاعراب من أنه أثر ظاهر الخ وانما يناسب تفسيره بتغيير أواخر الكلم كما لا يخفى والمناسب لما ذكره فى الاعراب من انه لفظى ان يقول فى البناء نحو ما فى التسهيل من أنه ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين وهو معنى قول شيخ الاسلام فى شرحه فهو لزوم الخ لا يناسب ماقدمه من ان الاعراب لفظى وانما يناسب القول بان الاعراب معنوى فالمناسب لما قدمه ماقاله كثير من ان البناء لفظى وجرى عليه ابن مالك وعرفه بانه ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين فيجرى فى الاعراب والبناء على نسق واحد اه المقصود منه وقوله من شبه الاعراب من لبيان الجنس أتى بها ليدفع الابهام عن ماوشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحها لفتان فالمعنى من شبه أى من الامر المشابه للاعراب فى كونه حركة ضم أو فتح أو كسر وفى آخر الكلمة لا فى أولها ولا فى حشوها وقوله وليس أى ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وان شئت قلت قوله وليس أى ذلك الشبه وقوله حكاية نحو من زيد وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة اعراب أى فى حال الرفع فقط كما فى شرح الازهرية والاتباع كقراءة زيد بن على وغيره الحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا بضم التاء قال الدمامينى ثم الذى يظهر ان اتباع الشىء للشىء هو الاتيان به تبعا له ومناسبا له وحينئذ فتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم فى عسيت بفتح السين عسيت بكسرها اتباعا للياء كذا وجهه النحاة ثم كسرة الاتباع اما لكسرة متأخرة نحو الحمد لله كما سبق وهى لغة تميم وقرأ بها الحسن وزيد بن على وقرىء بالعكس وهى لغة بعض قيس وقرأ بها ابراهيم بن عيلة ويزيد المكى أو متقدمة نحو فلامه الثلث بكسر الهمزة واما لياء متأخرة كما فى غلامى وعسيت بكسر السين أو لياء متقدمة نحو فى أم الكتاب بكسر الهمزة فى قراءة الاخوين وهى لغة قريش وهذيل وهوازن ثم الكسرة التى تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة عين عصير فانها لاتباع كسرة الصاد التى هى اتباع للياء قولهم انقسم الياء غير محرر بدليل السلامة فى حيض وانما يدخل فى كلام المصنف اتباع الآخر لما بعده لان كلامه فى الحركات المشبهة لحركات الاعراب ونص ابنه فى آخر باب الضمير من شرح الخلاصة على ان الكسرة فى غلامي اتباع للياء كما ذكرنا وقوله أو تخلصا من سكونين نحو من يشأ الله يضلله لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين فان قلت الجمهور يقولون كسرة الميم فى نحو غلامى لمناسبة الياء فظاهره أنها ليست حركة اتباع فنقص المصنف عدها على رأيهم قلت اذا فسر الاتباع بما ذكرنا كان كلامه شاملا لحركة المضاف الى ياء المتكلم وليس نص ينا فى تفسير الاتباع بما تقدم وقد علمت ان ابنه نص على أنها حركة اتباع وقوله أو نقلا كقراءة ورش ألم نعلم أن الله وينقض التعريف بما كان للوقف أو للتخفيف أو للادغام أو لمناسبة ولذا زاده بعضهم عليه مثال الوقف جاء زيد بالسكون ومثال التخفيف ضربت فان سكون الباء للتخفيف ومثال المناسبة ضربوا ومثال الادغام ضرب بكر فلا شىء من ذلك باعراب ولا بناء على الخلاف فى ضربوا وضربت فان قلت قدذكر العلماء أن من اسباب البناء على حركة خوف التقاء الساكنين وهو صريح فى ان حركة البناء قد تكون للتخلص قلت لا منافاة لان جعل حركة التخلص ليست بناء فيما اذا كان الساكنان من كلمتين وماقاله العلماء فيما اذا كان الساكنان من كلمة كأين وحيث قاله بعض شراح الازهرية (قوله لزوم آخر الكلمة حالة واحدة) أى لغير عامل ولا اعتلال فخرج التمييز والحال لان لزومه حالة واحدة لعامل وخرج الاسم المقصور والمعتل

نحو (اضرب واضربا واضربوا واضربى واغز واخش وارم) وأقول قد مضى ان الاعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة وذكرت هنا ان البناء ضد الاعراب فكانى قلت ليس البناء أثرا يجلبه العامل فى آخر الكلمة وذلك كالكسر فى هؤلاء فان العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظا

فان لزومه حالة واحدة للاعتلال وقولنا لزوم آخر الكلمة لغير عامل صادق بان لا يتغير أصلا أو يتغير لا بسبب عامل نحو حيث فان آخرها وان تغير لكن لا بعامل على أن لك ان تمنع تغير آخر حيث لان الفتح والضم لغات وبالنظر لكل لغة فهو ملازم لحالة واحدة ومازاده بعض بقوله ولا اعتلال لا حاجة له لان المقصور والمعتل متغير بسبب العامل تقديرا وان لم يتغير لفظا اه من شرح الازهرية للجلبي (قوله أو تقديرا) أراد به نحو سيبويه من الاعلام المبنية اذا كانت منادى فان ضمة البناء وهي حركة بناء مقدرة ومنه أيضا نحو اضرب القوم بكسر الباء لالتقاء الساكنين ومنه نحو يا موسى فان ضمة البناء فيه مقدرة (قوله كلزوم هؤلاء للكسرة) أي في الاحوال الثلاث بدون تنوين في الاشهر فلا ينافي انه قد جاء الضم وجاء التنوين مع الكسر قاله الطبلاوي (قوله وقسمته) أي في المتن لان المتن سابق على الشرح فلذا عبر بالفعل الماضي في قسمته ولم يقل أقسمه (قوله لم أسبق اليه) أي الى جمعه على هذه الكيفية والا فمفرداته مذكورة في كلامهم لكن لا على هذا الترتيب والجمع المذكورين (قوله وقدمته لانه الاصل) لان السكون خفيف والمبنى ثقيل كالحركة فانها ثقيلة فلو حرك المبنى اجتمع ثقيلان ووجه ثقل المبنى انه لازم لحالة واحدة وهذا شأن الثقل بخلاف مالا يلزم حالة واحدة وقيل لان المبنى أدى معنيين معنى للاسم ومعنى للحرف كمتى فانها أدت معنى الحرف وهو الاستفهام ومعنى الاسم وهو الظرفية وهذه العلة انما تأتي في الاسماء قرره شيخنا الدردير على الاشموني (قوله أو نائبه) من حذف الحروف (قوله المذكور في الباب السابق) أي باب الاعراب وهو صفة للنائب أي المذكور مماثله لا شخصه لان المذكور في الباب السابق نائب في الاعراب وهذا نائب في البناء وقال الفيشي المذكور نعت للسكون أو نائبه وأفرد لان العطف بأو وكذا يقال فيما يأتي (قوله وثنيت به) أي بهذا القسم أعني السكون أو نائبه وقوله لانه شبيه بالسكون أي ان هذا القسم المركب من السكون أو نائبه شبيه بالسكون فقط وفي الحقيقة الشبيه بالسكون هو النائب فقط فحينئذ فقوله لانه اي القسم الثاني باعتبار بعضه وهو النائب فقط تأمل (قوله المذكور في الباب الخ) صفة للسكون أو نائبه وأفرد لان العطف بأو (قوله في الباب السابق) أي باب الاعراب وكذا يقال فيما بعده (قوله لانه أخف) قال بعض انما كان الفتح أخف لانه يحصل بمجرد فتح الفم بخلاف الضم فيحصل بضم الشفتين وبخلاف الجر فيحصل بانجرار الشفتين وقيل لان الفتح بعض للالف التي هي أخف من الواو والياء بخلاف الضم فانه بعض الواو والكسر فانه بعض الياء تأمل (قوله والرابع المبني على الفتح أو نائبه) من حركة أو حرف وكذا يقال في نائب الكسر ونائب الضم (قوله والرابع المبني على الفتح أو نائبه) قدمه على الخامس لان القسم الرابع باعتبار النائب شبيه بالفتح الذي هو القسم الثالث فقد حذف الشارح من هذا قوله وجعلته رابعا لانه شبيه بالفتح لدلالة ماسبق عليه وكذا يقال في السادس (قوله والخامس المبني على الكسرة وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه) لان الضم يحصل بأعمال العضلتين الواصلتين الى طرف الشفة والكسر يكفي فيه عمل ضعيف لهذه العضلة وهي بضم العين وسكون الضاد كل لحمة مجتمعة متكثرة في عصبة وقيل كل لحمة غليظة كلحمة الساق وقيل كل لحمة اشتملت على عصبة اه شنواني على الازهرية (قوله والسادس المبني على الكسر أو نائبه) هذا القسم لا يوجد له مثال وان اقتضته القسمة العقلية اللهم الا أن يمثل له باسم لا اذا كان جمع مؤنث سالما وبني على الفتح فانه في هذه الحالة يقال انه مبني على الفتح النائب عن الكسرة لان الكسرة أصل في جمع المؤنث السالم تأمل (قوله وهو نوعان) أي ما لزم البناء على السكون نوعان أي ذو نوعين فلا يلزم الاخبار بالمثنى عن الضمير المفرد (قوله أحدهما المضارع المتصل الخ) قدمه على الماضي اعتناء بشأن

أو تقديرا وذلك كلزوم هؤلاء للكسرة ومنذ للضمة وأين للفتحة ولما فرغت من تفسيره شرعت في تقسيمه تقسيما غريبا لم أسبق اليه وذلك انني جعلت المبني على تسعة أقسام الاول المبني على السكون وقدمته لانه الاصل والثاني المبني على السكون أو نائبه المذكور في الباب السابق وثنيت به لانه شبيه بالسكون في الخفة والثالث المبني على الفتح وقدمته على المبني على الكسر لانه أخف والرابع المبني على الفتح أو نائبه المذكور في الباب السابق والخامس المبني على الكسرة وقدمته على المبني على الضم لانه أخف منه والسادس المبني على الكسر أو نائبه المذكور في الباب السابق السابع المبني على الضم الثامن المبني على الضم أو نائبه التاسع ماليس له قاعدة مستقرة بل منه ماينى على السكون وماينى على الفتح وماينى على الكسر وماينى على الضم وسأشرحها مفصلة ان شاء الله تعالى شرحا يزيل عنها خفاءها الباب الاول لزوم البناء على السكون وهو نوعان أحدهما المضارع المتصل بنون الاناث كقوله

تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فيتربصن ويرضعن فعلان مضارعان في موضع رفع

لخلوهما من الناصب والجازم ولكنهما لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون وهذان الفعلان خبريان لفظا طلبيان معنى ومثلهما يرحمك الله وفائدة العدول بهما عن صيغة الامر التوكيد والاشعار بانهما جديران بان يتلقيا بالمسارعة فكأنهن امتثلنه فهما مخبر عنهما بموجودين * الثانى الماضى المتصل بضمير رفع متحرك نحو ضربت وضربت وضربنا زيدا والاصل فيه ضرب بالفتح فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك وهو التاء فى المثل الثلاثة الاول لانها فاعل ونافى المثال الرابع وهما متحركان وأعنى بذلك ان التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من نا وهو النون متحرك فلذا بنيت الأمثلة على السكون واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب فانه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذى هو الاصل فيه نحو ضربك زيد وضربنا زيد وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن نحو ضربا وضربوا فانه لا يقتضى سكون الفعل أيضا بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الالف مفتوحا ويضم ماقبل الواو كما مثلنا وأما نحو اشتروا الضلالة بالهدى ونحو دعوا هنالك ثبورا فالاصل اشتريوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ودعووا بواوين أولهما مضمومة قبل الضمير الساكن ثم تحركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ومعنى دعوا هنالك ثبورا قالوا يا ثبوراه أي يا هلاكاه الباب الثانى مالزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد وهو فعل الامر وذلك لانه يبنى على مايجزم به مضارعه

المضارع للخلاف فى اعرابه عند اتصاله بالنون كما تقدم بخلاف الماضى فاتفق على بنائه فما صنعه المصنف نظير قوله تعالى من بعد وصية يوصى بها أو دين (قوله لخلوهما من ناصب الخ) علة لقوله فى موضع رفع (قوله لما اتصلا بنون النسوة بنيا على السكون) أى رجوعا للاصل من بناء الفعل لفوات شبهه بالاسم المقتضى للاعراب باتصاله بالنون التى لا تتصل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل فى البناء وحمل اله على الماضى المتصل بها اه شيخ الاسلام (قوله خبريان لفظا) أى فى اللفظ أو من جهة اللفظ (قوله وفائدة العدول الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا كان المراد الطلب فما فائدة العدول (قوله عن صيغة الامر) أى ليتربصن وليرضعن وقوله والاشعار عطف على التأكيد وهو بيان للتأكيد فهو فى قوة العلة له والتوكيد التقوية فى الطلب (قوله بأن يتلقيا بالمسارعة) أى زيادة تلق (قوله فكأنهن) أى النسوة الشامل للمطلقات والوالدات وكذا يقال فى قوله امتثلنه أى النسوة امتثلن الامر بالفعل الشامل للتربص والارضاع وبه اندفع مايقال المناسب امتثلنهما أى الامر بالتربص والامر بالرضاع (قوله فكأنهن امتثلنه) انما قال فكأنهن لانهما كانا معدومين أى لان التربص والارضاع كانا معدومين شرعا لانه لاحكم قبل الشرع وقوله امتثلنه أى الامر الذى هو مدلول يتربصن ويرضعن لان يتربصن ويرضعن خبر معناه الانشاء وقوله فهما أى التربص والارضاع وقوله مخبر أى محكى وقوله موجودين أى حال كونهما موجودين فى الخارج قبل الاخبار عنهما فان الخبر ما تحقق مدلوله فى الخارج بدونه وجعل اللفظ حكاية عنه فهما كانا موجودين فى الخارج حسا معدومين شرعا (قوله موجودين) أى فكأن مدلولهما تحقق وبرز فى الخارج وعلى هذا فالامر المستفاد من قوله يتربصن ويرضعن أبلغ من الامر المأخوذ من صريح صيغة ليتربصن وليرضعن (قوله الثانى الماضى الخ) انما بنى على السكون لانه الاصل ولاستثقال توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (قوله نحو ضربت الخ) أتى بثلاثة أمثلة المضموم التاء والمفتوحها والمكسورها وفيه اشارة الى أن قول المتن كضربت بتثليث التاء (قوله وضربنا زيدا) انما صرح بالمفعول فى هذا دون ماقبله لئلا يتوهم ان نافى ضربنا مفعول مع انها اذا كانت مفعولا كان ضرب مبنيا على الفتح الذى هو الاصل فى الماضى (قوله وأعنى بذلك الخ) انما قال ذلك لان نا ضمير مبنى على السكون فليس ضمير رفع متحركا وحاصل الجواب انه يلاحظ النون منه دون الضمير بتمامه (قوله واحترزت بتقييد الضمير الخ) كما احترز بالضمير عن الاسم الظاهر كما قدمنا (قوله الاصل فيه) أى فى الماضى لا فى المبنى لان الاصل فى المبنى السكون وانما كان الاصل فى الماضى البناء على الفتح لان الماضى لما شابه الاسم فى وقوعه صلة وصفة وخبرا وحالا ناسب أن يبنى على حركة وكانت فتحة للخفة كما قدمناه (قوله بل يبقى آخر الفعل مفتوحا) أى فتحة مناسبة (قوله وأما نحو اشتروا الخ) جواب عما يقال ان اشتروا ودعوا قد فتح ماقبل الواو فيهما فلا يصح قوله ويضم ماقبل الواو وجوابه انه مضموم بحسب الاصل والواو فى اشتروا فاعل فصح ضمها واندفع مايقال ان الضم على الواو ثقيل (قوله هنالك ثبورا) أى دعوا فى ذلك المكان ثبورا أى هلاكا أى يتمنون الهلاك فينادونه فيقولون يا ثبوراه تعال فهذا حينك (قوله ثم تحركت الخ) وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء والواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (قوله لانه يبنى على مايجزم به مضارعه) هذا

لا يشمل أمر جمع المؤنث فانه مبنى على السكون ومضارعه ليس مجزوما بالسكون بل مبنى عليه ولا يشمل الامر المؤكد بالنون فانه مبنى على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح فكان الاولى أن يقول مبنى على مايكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم اه من شراح الازهرية (قوله فيبنى على السكون فى نحو اضرب) من كل فعل صحيح الآخر لم تباشره نون التوكيد ولا ألف اثنين ولا واو جمع ولا ياء المؤنثة المخاطبة ولا نون النسوة فان المضارع يجزم بالسكون فيبنى الامر عليه ومثل ذلك ما اذا اتصل به نون النسوة فانه يبنى على السكون وان لم يجزم مضارعه به (قوله وعلى حذف النون فى نحو اضربا الخ) من كل فعل اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فان المضارع يجزم بحذف النون فيبنى الامر عليه سواء كان صحيح الآخر كما مثل أو معتله نحو اغزو واغزوا واغزى فلو أكد ما اتصل بالواو والياء بالنون الثقيلة صحيحا او معتلا فكذلك يبنى على حذف النون وحذفت منه الواو والياء لالتقاء الساكنين نحو وقولن وقولن بضم اللام وكسرها واغزن واغزن وحكم ما اتصل به ألف الاثنين عدم حذف الالف خوف الالتباس (قوله وعلى حذف حرف العلة) بان كان معتلا ولم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد ولا واو جمع ولا ألف اثنين ولا ياء مخاطبة فان المضارع يجزم بحذف حرف العلة فكذا الامر يبنى عليه أما لو اتصل بالمعتل نون النسوة بنى على السكون نحو اخشين واغزون وارمين أو نون التوكيد بنى على الفتح نحو اخشين واغزون وارمين وأما اذا اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فيبنى على حذف النون كما قدمنا فى شرح قوله وعلى حذف النون حيث قلنا سواء كان صحيحا أو معتلا تأمل

﴿ فائدة ﴾ من المبنى على حذف حرف العلة إ الشيء أي صنه ودزيدا أي ادفع ديته وإ زيدا بمعنى عده بالخير وقد تنقل حركة الهمزة الى ماقبلها فيقال قل اذا أمرت انسانا بقوله هذه الصيغة أعنى الهمزة فيجوز نقل حركة الهمزة الى اللام ثم حذف الهمزة فيكون الباقى من فعل الامر حركة وفى قل ألغز بعضهم بقوله

حاجيتكم نحاتنا المصريه * أولى الذكا والعلم والفهميه
ماكلمات أربع نحويه * جمعن فى حرفين للاحجيه

وفى حركة اللام ألغز بعضهم بقوله

فى أى قول يانحاة المله * حركة قامت مقام الجمله

(قوله العلة) هى فى الاصل المرض الذى يثبت تارة ويزول أخرى فنسبت هذه الحروف للعلة لانها تثبت تارة وتزول أخرى (قوله اقراء النحو) أى تدريس النحو وتعليمه فى بلدنا هذه أى مصر (قوله فأنكر) عطف على سمع (قوله فأنكر ذلك) أى بناء قولا على حذف النون (قوله وهذا أمر الخ) أى بناء قولا على حذف النون أمر مشهور صحته قال الفيشى ان كان هذا المنكر ممن يقول باعراب الامر فانكاره صحيح وحينئذ فقولا مجزوم بلام الامر المحذوفة وعلامة جزمه حذف النون وان كان المنكر ممن يقول ببناء الامر فلا صحة لانكاره (قوله هذه اللام) أى الواقعة بعد القول لان مدخول اللام هو المبلغ أى الذى يبلغه المتكلم الكلام (قوله ومثله) أى فى كون اللام للتبليغ (قوله مفعول مطلق) أى مبين للنوع باعتبار صفته وهى لينا (قوله وقد جاء مفسرا فى قوله الخ) فانه دعوة فى صورة عرض ومشورة فى صورة حذر لئلا تحمله الحماقة على ان يسطو عليكما أو احتراما له لماله من حق التربية عليك وقيل كنياه وكان له ثلاث كنى أبو العباس وأبو الوليد وأبو مرة وقيل عداه شبابا لا يهرم بعده وملكا لا يزول الا بالموت اه بيضاوى تقول العرب هل لك فى كذا وهل لك الى كذا فيحذفون المبتدأ الذى يتعلق به الجار أى هل لك رغبة فى كذا وهل لك حاجة الى كذا (قوله وهو سبعة) جعل الشارح المركب من الاعداد والظروف والاحوال ثلاثة أنواع وجعل المبهم نوعين فهذه خمسة وجعل الماضى والمضارع نوعين فهذه سبعة وأسقط الشارح المركب من الاعلام وقد ذكره

فيبنى على السكون فى نحو اضرب وعلى حذف النون فى نحو اضربا واضربوا واضربى وعلى حذف حرف العلة فى نحو اغزوا خش وارم ومن غريب مايحكى أن بعض من يتعاطى اقراء النحو ببلدنا هذه سمع قول بعض المعربين فى قوله عز وجل فقولا له قولا لينا ان قولا مبنى على حذف النون فأنكر ذلك عليه وهذا أمر مشهور بين الطلبة فخفاؤه على من يتصدى للاقراء غريب والفاء فى الآية الكريمة عاطفة لقولا على اذهبا من قوله تعالى اذهبا الى فرعون انه طغى وكل منهما فعل أمر وفاعل وهما مبنيان على حذف النون وله جار ومجرور متعلق بقولا وسمى ابن مالك هذه اللام لام التبليغ ومثله وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ماقلت لهم الا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله وقولا مفعول مطلق ولينا صفة له أى قولا متلطفا فيه ولا تغلظا عليه والقول اللين قد جاء مفسرا فى قوله تعالى فقل هل لك الى أن تزكى وأهديك الى ربك فتخشى ثم قلت (أو الفتح وهو سبعة

المتن فتكون الانواع ثمانية ولعل المتن لاحظ ان المبهم بنوعيه قسم واحد فتكون سبعة بذلك الاعتبار ونسخة شيخ الاسلام وهو خمسة فجعل المركب من الاعداد والاحوال والظروف والاعلام نوعا واحدا (قوله الماضى المجرد) أى من ضمير الرفع المتحرك ومن نون النسوة سواء كان فيه ألف الاثنين أم لا وبنى على حركة لشبهه بالاسم فى وقوعه صفة وصلة الى آخر ما تقدم وكانت فتحة للخفة كما تقدم (قوله وضربا) قيل الفتحة للبناء وقيل للمناسبة وضربوا قيل الضمة للمناسبة وقيل للبناء (قوله باشرته الخ) الحاصل ان التفصيل بين المباشرة وغيرها هو المنصور والمشهور وذهب الاخفش الى البناء مطلقا باشرته أم لا لكن ان باشرت بنى على الفتح وان لم تباشر بنى على حذف النون وذهبت طائفة الى الاعراب مطلقا باشرته أم لا فاعراب ليسجنن فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة قرر شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله باشرته) أى لفظا أو تقديرا وقوله نون التوكيد من أضافة الدال للمدلول أى النون الدالة على التوكيد أى التقوية (قوله ليسجنن وليكونا) الاولى ثقيلة والثانية خفيفة (قوله بخلاف الخ) محترز المباشرة (قوله لتبلون الخ) قال شيخ الاسلام فهو معرب للفصل بينه وبين النون بالواو لفظا لانها واو الجمع لا لام الفعل اذ أصله لتبلوونن حذفت نون الرفع لتوالى الامثال وقلبت الواو الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الثانية للدلالة على أصل المحذوف لانه كان يضم لو نطق به انتهى فان قلت الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفا قلت ذلك فى تحرك الواو الاصلى وهنا عارض وقوله وقلبت الواو الخ وان شئت قلت استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم ضمت الواو الثانية وسيأتى الكلام على تصريف لتسمعن ويقاس عليه يصدنك * واعلم ان نون التوكيد الخفيفة بمنزلة اعادة الفعل مرة والمشددة بمنزلة اعادته مرتين قال الخليل وليست الخفيفة مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين (قوله وماركب) أى تركيب مزج وانما لم يقيد بذلك لان المركب متى أطلق انصرف للمركب المزجى (قوله نحو أحد عشر) وبنى الاول لاحتياجه للثانى فاشبه الحرف فى الافتقار وبنى الثانى لتضمنه للحرف العاطف وكانت حركة ليعلم ان لها أصلا فى الاعراب وكانت فتحة للخفة لثقله بالتركيب وكذا يقال فى المركب من الاحوال والظروف والاعلام اه دلجمونى نقلا عن الرضي واعترض بان الافتقار الموجب للبناء هو الافتقار للجملة لا للمفرد وحرر وقال الفيشى على القطر بنى الجزء الاول لمنزلته منزلة صدر الاسم وقيل لوقوع العجز منها موقع تاء التانيث وكان البناء يطلقونه على ما وقع فى غير الآخر والا فصدر الاسم وما قبل تاء التأنيث لا يستحقان البناء حتى يكون المنزل منزلتهما كذلك انتهى وأما اثنا عشر واثنتا عشرة فلا يبنى الاول لوقوع الثانى موقع النون وما قبل النون محل اعراب وبنى الثانى لتضمنه معنى الحرف (قوله وماركب من الاعداد) قدم الاعداد على الظروف والاحوال لاطراد الحكم فيها على هذا الوجه فجاءت على الاصل وهو البناء فى هذا الباب والظروف لا يطرد فيها ذلك وما جاء على الاصل مقدم على غيره وأخر الاعلام لان الغالب فيها اعرابها اعراب مالا ينصرف فجاءت على خلاف فجاءت الاصل فى هذا الباب (قوله وماركب من الاعداد) المراد انه بعد التركيب من باب الاعداد وكذا قبله وقوله والظروف أى ماركب حال كونه بعد التركيب معدودا من الظروف وأجزاؤه أيضا ظروف وقوله ولاحوال أي أنه بعد التركيب حال وأما أجزؤه فكل واحد منها على حدته ليس حالا فان قوله بيت بيت أصلهما بيتا لبيت وليس كل جزء حالا بل بيتا الاول حال ولبيت صفته وقوله والاعلام أى بعد التركيب علما (قوله أى ملاصقا) بيان للمعنى وللحال (قوله ونحو بعلبك) أى من كل علم مركب تركيبا مزجيا وليس مختوما

الماضى المجرد كضرب وضربك وضربا والمضارع الذى باشرته نون التوكيد نحو ليسجنن وليكونا بخلاف نحو لتبلون ولا يصدنك وما ركب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام نحو أحد عشر ونحو هو يأتينا صباح مساء وبعض القوم بسقط بين بين ونحو هو جارى بيت بيت أى ملاصقا ونحو بعلبك

في لغية والزمن المبهم المضاف لجملة واعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا * على حين يستصبين كل حليم وراجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم * وعلى حين التواصل غير داني * والمبهم المضاف لمبني نحو ومن خزي يومئذ ومنا دون ذلك لقد تقطع بينكم انه لحق مثل ما أنكم تنطقون ويجوز اعرابه ﴿ وأقول الباب الثالث من المبنيات مالزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع النوع الاول الماضي المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضرب ودحرج واستخرج وضربا وضربك وضربه وأما نحو رمى وعفا فأصله رمي وعفو فلما تحركت الياء والواو وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة في الالف ولهذا اذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل رميت وعفوت كما سيأتي النوع الثاني المضارع الذي باشرته نون التوكيد كقوله تعالى كلا لينبذن في الحطمة واحترزت باشتراط المباشرة عن نحو قوله تعالى لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن فان الفعل في ذلك معرب وان أكد بالنون لانه قد فصل بينهما بالواو التي هي ضمير الفاعل وهي ملفوظ بها في قوله تعالى لتبلون ومقدرة في قوله تعالى لتسمعن اذ الاصل لتسمعونن فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحذفت الواو

بويه سواء كان آخر الجزء الأول منه ياء أم لا ولا يحتاج الى تقييد آخر الجزء الاول منه بغير الياء الساكنة لان المراد البناء على الفتح لفظا أو تقديرا لانه حصل له بالتركيب مزيد الثقل (قوله في لغية) من ثلاث لغات ثانيها وهي الفصحى اعرابه اعراب مالا ينصرف كما يأتي في بابه ثالثها اضافة صدره الى عجزه فان كان آخر الاول ياء ساكنة كمعدي كرب فهو في تلك اللغة باق على سكونه وتظهر الفتحة عليه وهذه اللغات الثلاث في غير المختوم بويه وان كان الثاني كلمة ويه بني على الكسر على أفصح اللغتين وسيأتي في كلامه والثانية منهما اعرابه اعراب مالا ينصرف ففي المختوم بويه لغتان فقط بخلاف المختوم بغير ويه (قوله والزمن المبهم) المراد أنه اذا بني لا يبنى الا على الفتح (قوله ويجوز اعرابه) يشير الى ان الارجح البناء لتقديمه على الاعراب (قوله مالزما لبناء على الفتح) أي في الجملة فلا ينافي ما سيأتي من أن بعض الانواع يجوز فيه الاعراب (قوله المجرد مما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك) هذا يصدق بما اذا اتصل به ضمير رفع ساكن كضربوا فيكون مبنيا على فتح مقدر وهو الصحيح وقيل مبني على الضم (قوله ولهذا) أي ولاجل ان الفتحة تقدر في الالف (قوله اذا قدر سكون الآخر) أي فرض سكون الاخر بالفعل أي اذا حصل سكون الاخر بالفعل ولو قال اذا سكن الاخر كان أولى لانه يفيدان هذا أمر فرضي لا وقوعي وليس كذلك (قوله وأما نحو رمى وعفا الخ) جواب عما يقال انه وجد المجرد مما تقدم غير مبني على الفتح نحو رمى عفا (قوله كلا لينبذن) كلا رد ع له عن حسبانه لينبذن ليطرحن في الحطمة أي النار التي من شأنها أن تحطم كل ما يطرح فيها انتهى بيضاوي (قوله التي هي ضمير الفاعل) فيه تغليب الفاعل على نائبه فان الواو في لتبلون أي تختبرون نائب فاعل هذا رأي المصنف وأما على رأي الزمخشري الذي يسمى نائب الفاعل فاعلا فلا تغليب (قوله ومقدرة في قوله ولتسمعن) وكذا في قوله ولا يصدنك فان أصله يصدوننك حذفت النون للجازم وهو لا ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وانما لم يبن الفعل مع النون غير المباشرة لانتفاء تركبه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء فيجعلونها كشيء واحد على أن جماعة بنوه ولم يفصلوا لانه اتصل به ما لا يتصل الا بالفعل وقولنا لانهم لا يركبون الخ لا يرد عليه لا رجل ظريف فان الصفة والموصوف كالشيء الواحد (قوله استثقالا للامثال) أي الزوائد فلا يرد توالي الامثال في قولنا النساء جنن لأصالة اثنين (قوله المزج) هو لغة الخلط ويقال مرج بمهملة ومنه قوله تعالى فهم في أمر مريج أي مختلط (قوله ببناء الجزأين على الفتح) لكن الفتح مقدر في احدى ويرد عليه ثماني عشر باسكان الياء تخفيفا أو بحذفها مع كسر النون الا أن يقال نظر للاصل انتهى شوبري (قوله واثنتي عشرة) الحاصل ان عشرة للمؤنث بسكون الشين وعن تميم كسرها وفي لغة قليلة فتحها كما قاله ابن غازي على الالفية (قوله ما ركب تركيب مزج من الظروف) هذا وما قبله مركب مزج خلافا لمن قال الاول مركب عدد وهذا تركيب مزج (قوله يأتينا صباح مساء) بفتح صباح ومساء بدون

لالتقاء الساكنين النوع الثالث ما ركب تركيب المزج من الاعداد وهو الاحد عشر والاحدى عشرة الى التسعة عشر والتسع عشرة تقول جاءني أحد عشر ورأيت أحد عشر ومررت بأحد عشر ببناء الجزأين على الفتح وكذلك القول في الباقي الا اثني عشر واثنتي عشرة فان الجزء الاول منهما معرب اعراب المثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا النوع الرابع ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية مثال ما ركب من ظروف الزمان قولك فلان يأتينا صباح مساء والاصل صباحا ومساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصدا للتخفيف

تنوين قال ابن عقيل فى شرح التسهيل ولا يقال على هذا وقت وقت ونهار ليل وعام عام الا ان سمع والمسموع فى المكان بين بين ولا يقال خلف خلف ولا أمام أمام (قوله تركيب خمسة عشر) مفعول ركب (قوله فى كل صباح) أتى بفى لانه ظرف وهو على معنى فى قال الفيشى أتى بكل نظرا للعرف والعادة لان عادة العرب وعرفهم انهم لا يقولون ذلك الا لمن يأتيهم فى كل صباح ومساء (قوله ومن لا يصرف الواشين الخ) لم يعلم قائله والواشين جمع واش وهم الكذبة الذين يمشون بالفساد بين المحب ومن يهواه حسدا من قولهم وشيت الثوب اذا زخرفته وزينته سمى بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من الكذب وهو عكس العاذل فانه يكون محبا فى اصطلاح المحب مشفقا عليه مما يراه من سوء حاله واللحى من العذل الا أن اللحى يكون بين الناس والعذل فى خلوة والنمام الذى ينقل الاخبار الباطلة ويرقشها وهو ضرب من الوشى الا أنه لا يصحبه حسد (قوله صباح) قال الجوهرى الصبح الفجر والصباح نقيض المساء وكذلك الصبيحة والصبح بضم الصاد أول النهار وكسر الصاد لغة وقوله مساء مصدر أمسى اذا دخل فى وقت المساء وهو من الزوال للغروب (قوله يبغوه) أى يطلبوا له وقوله خبالا أى فسادا العقل * الاعراب من اسم شرط جازم يصرف فعل الشرط مجزوم به والفاعل ضمير يعود على من باعتبار لفظها والواشين مفعوله وعنه متعلق بيصرف وصباح مساء مركبان متعلقان بيصرف ويبغوه جواب الشرط مجزوم بحذف النون وخبالا حالا من فاعل يبغوا اه باختصار من الشواهد والبيت من بحر الوافر وأجزاؤه مفاعلتن مفاعلتن فعولن والظاهر أن خبالا مفعول يبغوه (قوله خبالا) قال الفيشى نوع من الجنون (قوله ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز) قال الرضى وانما لم يتعين بناء الجزأين كتعينه فى خمسة عشر لظهور تضمن الحرف فى خمسة عشر بخلاف هذه المركبات اذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير الحرف وأن لا تكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أى يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا أى كل يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين والفاء تؤدي هذا العموم كما فى قولك انتظرته ساعة فساعة أى فى كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا يتناهي واقتصر على أول المكرر فى التثنية كما فى قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك (قوله فلذلك) أى لكونه على حذف مضاف صح اضافة مساء الى صباح لما بينهما من المناسبة وهى ان الصباح يعقبه المساء فالمعنى صباحا صاحب مساء أى يعقبه المساء والقصد ان المعنى على تقرير ذا أى صاحب لان العبارة على حذف مضاف بل معنى صباح مساء صباحا منسوبا للمساء أى صباحا صاحب مساء أى يعقبه المساء وبدون التقدير يتوهم ان المساء سابق لأنه منسوب اليه مع ان القصد انه بعد الصباح (قوله وقيل الاصل أوضحى يومها) أى لان الضحى مقابل للعشية فلا تصح الاضافة فيقدر مضاف أى ضحى يومها فالضحى بعض اليوم فلذا صحت الاضافة (قوله ولا حاجة الى هذا) أى لما علمت ان الاضافة تصح بدون تقدير هذا المضاف وان المعنى ضحى ذا عشية أى صاحب عشية أى مقابل لها وأنت خبير بان المؤلف قدر مضافا وهو ذا وهذا القول قدر مضافا وهو يوم ولا مرجح لاحد التقديرين على الآخر وقال شيخنا العدوى ان قوله ولا حاجة لهذا أى لاننا نستغنى بكون المعنى ضحى ذا عشية وهو تقدير حال فى قوله صباح مساء وفى الآية بخلاف تقدير يوم فلا يطرد (قوله ونظيره فى الاضافة) أى لا فى التركيب (قوله آت الرزق الخ) آت اسم فاعل من الاتيان بمعنى المجىء والرزق بفتح الراء مصدر ويصح كونه بكسرها اسم مصدر ويوم جمعه أيام وأصله ايوام فاجتمعت الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقوله فاجمل بقطع الهمزة مفتوحة أى اطلب بخشوع وابغ أى حصل وقوله للقيامة أى يوم قيام الخلق من قبورهم بين يدى خالقهم وقيام الحجة لهم وعليهم وأول يوم القيامة من النفخة الثانية الى استقرار الخلق فى الدارين وقيل

تركيب خمسة عشر قال الشاعر

ومن لا يصرف الواشين عنه
صباح مساء يبغوه خبالا

ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أى صباحا ذا مساء فلذلك أضفته اليه لما بينهما من المناسبة وان كان الصباح والمساء لا يجتمعان ونظيره فى الاضافة قوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها فأضيف الضحى الى ضمير العشية وقيل الاصل أوضحى يومها ثم حذف المضاف ولا حاجة الى هذا وتقول فلان يأتينا يوم يوم أى يوما فيوما أى كل يوم قال الشاعر

آت الرزق يوم يوم فاجمل
طلبا وابغ للقيامة زادا

ومثال ما ركب من ظروف المكان قولك

لانهاية له و بين نفخة الاماتة ونفخة الاحياء أربعون سنة على الصحيح وقوله زاداهو طعام السفر والمراد به العمل الصالح والشاهد فى يوم ولم يتعرض فى الشواهد لاعرابه * وحاصله ان آت اسم فاعل خبر مقدم والرزق مبتدأ مؤخر ويجوز على مذهب الأخفش جعل آت مبتدا والرزق فاعله لانه لايشترط الاعتماد و يوم يوم ظرف وقوله فاجمل فعل أمر وطلبا مفعوله وابغ عطف على أجمل وزادا مفعوله وللقيامة متعلق به والبيت من بحر الخفيف وزنه فاعلاتن مستفعلن فاعلات ونصف البيت فاجمل (قوله سهلت الهمزة) يحتمل قراءة سهلت بالبناء للمفعول والبناء للفاعل (قوله بين بين) أصل بين ان تستعمل ظرف مكان وهنا استعملت فى غير المكان اذ لامكان هنا (قوله بينها و بين حرف حركتها) كما فى أأنذرتهم فان الهمزة الثانية تسهل فتصير بين همزة و ألف والالف هى حرف حركتها لان حركتها فتحة والمتولد عن الفتحة هو الالف تأمل (قوله نحمى الخ) قاله عبيد بن حصين بن معاوية بن نوح النصيرى ونسبه بعضهم لعبيدة بفتح العين وهذا البيت من مرفل الكامل وأجزاؤه متفاعلن ونصف البيت العين من بعض والترفيل زيادة سبب خفيف وقوله نحمى من الحماية وهى الدفع والحقيقة مايجب على الانسان أن يحميه من الاهل والعشيرة يقال رجل حامى الحقيقة كناية عن شجاعته ولذا قال المؤلف أى شهم بفتح الشين وكسر الهاء كما هو موجود فى نسخ صحيحة أى بطل والبطل القوى الشجاعة الاعراب نحمى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وحقيقتنا مفعوله والنون مضاف اليه وبعض القوم مبتدأ ومضاف اليه يسقط فعل مضارع مرفوع و بين بين ظرفان مركبان تركيب خمسة عشر مبنيان على الفتح للتخفيف وهما بعد التركيب فى موضع نصب على الحال من ضمير يسقط خلافا للقول الشواهد حال من القوم والعامل فيه يسقط والحال هنا جامد فيؤول بمشتق أى متوسطا وقول المصنف يسقط وسطا المناسب متوسطا لان وسطا ظرف أيضا وهو جامد هكذا قال الفيشى وأنت خبير بانه سيأتى للمصنف ان الظرف هنا ليس هو الحال حتى يؤول بمتوسطا بل متعلق بمحذوف وذلك المحذوف هو الحال فالشارح انما قال وسطا اشارة الى ان الظرفين ركبا وصارا بمنزلة ظرف واحد وهو متعلق بمحذوف هو الحال أى مستقرا وسطا أى بينهم و وسطا بسكون السين ظرف غير متصرف فيما له أجزاء منفصلة كجلست وسط القوم وأما بفتحها فهو ظرف متصرف فيما له أجزاء متصلة كوسط الوقت والدار وقد تسكن السين فيه وقولنا ظرف متصرف هو بمعنى قول بعضهم هو اسم وليس بظرف أى ليس ظرفا غير متصرف بل هو اسم للقدر المكتنف من جميع الجوانب و يأتى مبتدأ وفاعلا ومجرورا بالحرف (قوله من الاحوال) أى حال كون ما ركب من الاحوال (قوله من الاحوال) جمع حال وهو المبين لهيئة صاحبه (قوله وعامل الحال مافى قوله جارى الخ) المناسب أن يقول وعامل الحال جارى لانه بمعنى مجاورى (قوله وجوزوا الخ) مقابل لقوله بيتا لبيت فجعل الجار اللام وجوزوا أن يكون الجار الى اى بيت وعلى كل حال فالمجموع حالا فى معنى ملاصق وقوله بيتا لبيت أى منضما لبيت وقوله الى بيت أى منضم الي بيت أى بيته منضم لبيتى والحاصل أن بيت بيت و بيتا لبيت و بيتا الى بيت و بيتا فبيتا معناه ملاصقا وهو حال من الياء فى جارى أى حال كونى ملاصقاله كما قاله شيخنا العدوى والتقدير فلان جارى بيتا فبيتا فحذفت الفاء وضمن الكلام معنى حرف العطف وركبت الكلمتان تركيب مزج وقوله بيتا فبيتا أى بيتا عقب بيت فهو ملاصق (قوله بل فاء العطف) وعليه فالحال هو الاول والثانى وكذا عند تقدير حرف الجر فالحال مجموعهما وقوله فالعطف أى بدل حرف الجر (قوله قال الشاعر يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه) الشاعر هو الحرث والثور بالثاء الحيوان المعلوم من الوحش وأما بالتاء فهو الاناء من النحاس و يعطن بضم العين فى الماضى والمضارع اذا طعن بالقرن وفى النسب وأما بالفتح فيهما فهو الطعن بالرمح (قوله يطعن الكلاب) أى التى أرادت جرحه عند

سهلت الهمزة بين و بين وأصله بينها و بين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى و بين الثانية وحذف العاطف وركب الظرفان وقال الشاعر

نحمى حقيقتنا و بعض القو م يسقط بين بينا

والاصل بين هؤلاء و بين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفا واحدا فى موضع نصب على الحال اذ المراد و بعض القوم يسقط وسطا والحقيقة مايجب على الانسان أن يحميه من الاهل والعشيرة يقال رجل حامى الحقيقة أى انه شهم لايضام * النوع الخامس ماركب تركيب خمسة عشر من الاحوال يقولون فلان جارى بيت بيت وأصله بيتا لبيت أى ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال مافى قوله جارى من معنى الفعل فانه معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لايقدر جار أصلا بل فاء العطف وقالت العرب ايضا تساقطوا أخول أخول أى متفرقين وهو بالخاء المعجمة قال الشاعر

* يصف ثورا يطعن الكلاب بقرنه

* تساقط عنه روقه ضارياتها * سقاط شرار القين اخول أخولا

أخذ هاله والضاريات جمع ضار وهى الكلاب والبيت من بحر الطويل واعرابه تساقط فعل ماض وعنه متعلق به وضارياتها فاعل تساقط وروقه بدل من الضمير فى عنه وسقاط منصوب على نزع الخافض أى كسقاط وقال الفيشى مفعول مطلق وهو الظاهر وشرار مضاف اليه والقين مضاف اليه وهو الحداد وأخول أخول فى محل نصب على الحال من الضاريات أى متفرقات وقال فى الشواهد حال من روقه ويدل له قول الفيشى أى متفرقا وروقه أي قرنه والعامل فيه تساقط والشاهد فى أخول أخفال حيث حذف العاطف وركب الظرفان تركيب خمسة عشر ومعنى أخول أخول متفرقين وماتقدم من قولنا تساقط فعل ماض قاله فى الشواهد والذى يفيده الفيشى ان الشعر يساقط فعل مضارع بمعنى يسقط روقه أى قرنه فاعل وضارياتها مفعول منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة واضافة ضاريات للضمير على معنى من أو من اضافة الصفة للموصوف والضمير للكلاب (قوله وفى الحديث الخ) ذكر الحديث لأن فيه مادة التخول (قوله بالموعظة) أى ذكر مايخشى عواقبه (قوله أى يتعهدنا بهاشيا الخ) ومن لوازمه التفرق فماتقدم تفسير باللازم ومقتضى قوله يتعهدنا الخ ان أخول معناه التعهد شيأفشيأ وقال شيخنا العدوى التخول معناه التفرق أوشيأ بعدشىء فمعنى أخول أخول متفرقين أو شيأبعدشيء وأماقوله يتعهدنا شيأفشيأفهو تفسير بحسب المقام لان التعهد جزء من معنى التخول (قوله شيأفشيأ) هو بمعنى متفرقين فالعرب تارة يفسرون أخول أخول بمتفرقين وتارة بشيأ بعد شىء والاول أنسب بالحال فلذا قدمه المؤلف (قوله شيأبعدشىء) المناسب شيأفشيا (قوله أبو على) أى القالى من أئمة اللغة لا الفارسى (قوله هو) أى قوله فى الحديث كان الخ (قوله الاصمعى) بفتح الهمزة وأما الميم فبالضم والفتح عبد الملك بن قريب بضم القاف وفتح الراء آخره موحدة ابن أصمع صاحب اللغة والنحو والغريب والملح والاصول وسمى بالاصمعى لصغر أذنه ولد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائة وتوفى بها سنة عشر ومائتين فى صفر وقيل فى رمضان حكاه التلمسانى (قوله يرويه يتخوننا الخ) ولاشاهد فيه حينئذ (قوله شيأبعدشىء) المناسب شيأفشيأ (قوله هذا النوع) وهو المركب من الاحوال والذى قبله المركب من الظروف المكانية (قوله ثم) بفتح الثاء أى هناك (قوله كل صباح مساء) فان الظرفين خرجا عن الظرفية لخفض الاول باضافة كل اليه وخفض الثانى باضافة الاول له (قوله واذا أخرجت الخ) الحاصل ان الظروف والاحوال يجوز فيهما الاضافة ان لم تقدر الحرف والا بنيت وأما المركب العددى فلا يجوز فيه الا الاضافة لتعين نية الحرف فيه (قوله واذا أخرجت الخ) لان الثانى لما أضيف اليه الاول خرج عن الظرفية والحالية والاول من نوع الثانى (قوله واذا أخرجت الخ) قال ابن عقيل فى شرح التسهيل فلا يكون فى التركيب الا ظرفا فلا تقول سير صباح مساء فان أضيف صدره الى عجزه استعمل ظرفا وغير ظرف فيجوز سرنا صباح مساء وسير صباح مساء برفع صباح ومن تصرفه حينئذ ماأنشده سيبويه

* ولولا يوم يوم ماأردنا * البيت المذكور فى شرحنا فان عطفت أحدهما على الآخر زال التركيب وجاز أن يكون غير ظرف فتقول فلان يزورنا صباحا ومساء وسير عليه صباح ومساء بالرفع والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد أى كل صباح ومساء صرح به السيرافى وقيل معنى المعطوف واحد من هذا وو احد من هذا وقيل المراد مع الاضافة نحو زيد يأتينا صباح ومساء انه يأتى فى الصباح وحده انتهى (قوله ولولا يوم يوم) هذا البيت من بحر الوافر ووزنه مفاعلتن ستا ولم يعلم قائله ولولا حرف امتناع لوجود ويوم ظرف متصرف ولذا كان هنا مبتدأ والجزاء المكافأة والقروض جمع قرض بفتح القاف وكسرها وهو لغة القطع لانه قطعة من مال المقرض

* الاعراب لولا حرف امتناع لوجود و يوم يوم مبتدأ ومضاف اليه والخبر محذوف وجوبا أردنا ماناافية وأردنا فعل ماض وفاعل وجزاءك مفعوله ومضاف اليه والقروض مبتدأ وجزاء خبر

وفى الحديث كان يتخولنا بالموعظة أى يتعهدنا بها شيأ فشيأ مخافة السآمة علينا قال أبو على هو من قولهم تساقطوا أخول أخول أى شيأبعد شىء وكان الاصمعى يرويه يتخوننا بالنون ويقول معناه يتعهدنا * فان قلت ماالفرق بين هذا النوع والبيت الذى أنشدته فى النوع الذى قبله فانك زعمت ثم ان بين بين فيه حال * قلت معنى قولى هناك انه متعلق باستقرار محذوف وذلك المحذوف هو الحال لا انه نفسه حال بخلاف هذا النوع فان المركب نفسه حال لانه ليس بظرف واذا أخرجت شيأ من هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية تعينت الاضافة وامتنع التركيب تقول هذه همزة بين بين مخفوض الاول غير منون والثانى منونا ومثله فلان يأتينا كل صباح مساء قال

* ولولا يوم يوم ماأردنا * جزاءك والقروض لها جزاء

وهذا يفهم من كلامى فى المقدمة فانى قلت وما ركب من الظروف والاحوال فعلم

ان البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية وأنهما متى فقدت وجب الرجوع الى الاعراب وانما قدمت الظروف على الاحوال لان ذلك فى الظروف أكثر وقوعا فكان أولى بالتقديم فان قلت وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال كقولهم وقعوا فى حيص بيص أى فى شدة يعسر التخلص منها قلت هو شاذ فلذلك لم أتعرض لذكره فى هذا المختصر ولم يقع فى التنزيل تركيب الاحوال ولا تركيب الظروف وانما وقع فيه تركيب الاعداد نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا على ما تسعة عشر أى على سقر تسعة عشر ملكا يحفظون أمرها وقيل صفا وقيل صفا من الملائكة وقرىء تسعة أعشر جمع عشير مثل أيمن فى جمع يمين وعلى هذا فتسعة مرفوع واعشر مخفوض بالاضافة منون ومجىء هذا التركيب فى الاحوال قليل بالنسبة الى مجيئه فى الظروف * النوع السادس الزمن المبهم المضاف لجملة وأعنى بالمبهم مالم يدل على وقت بعينه وذلك نحو الحين والوقت والساعة والزمان فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز

ولها متعلق بجزاء لكونه مصدرا والشاهد أن يوم يوم لما خرجا عن الظرفية اعربا (قوله أن البناء المذكور) أى البناء على الفتح الناشىء عن المزج (قوله فان قلت قد وقع الخ) وارد على قوله فعلم أن البناء المذكور مقيد بوجود الظرفية والحالية الخ (قوله وقع التركيب المذكور) أى التركيب المزجى (قوله فى حيص بيص) قال فى الجامع ويروى بالواو وبالالف فيهما أى حوص بوص وحاص باص وحيص أصله الياء وهو بمعنى التأخر وبوص واوى بمعنى التقدم فان قيل حيص بيص فهو على اتباع الثانى للاول كما فى لادريت ولا تليت وان قيل حوص بوص فهو على العكس كقولهم مازورات غير مأجورات قال ابن عقيل فى شرح التسهيل وقعوا فى حيص بيص أى وقعوا فى شدة ذات تقدم وتأخر من حاص عن الشىء يحيص اذا تأخر خوفا منه وباص يبوص بوصا تقدم وحيص بيص بالياء فيهما للمشاكلة انتهى (قوله فلذلك لم أتعرض له) أى فلاجل كونه شاذا لم أتعرض الخ فعلة عدم التعرض هى الشذوذ ويرد عليه بانه قد وجد الشذوذ فى بعض المحلات وتعرض له فى قوله ونحو بعلبك فى لغية والجواب ان الشذوذ علة لعدم التعرض فى الغالب والا فقد يتعرض للشاذ تأمل وقال الفيشى قوله لم أتعرض له أى على سبيل الاطراد انتهى أى لم أذكره على انه مطرد أى لم يذكر غير المركب من الظروف والاحوال على انه مطرد فلا ينافى أنه ذكر المركب من الاعلام على أنه غير مطرد لانه قال فى لغية لكن أنت خبير بان المؤلف بصدد حيص بيص بقطع النظر عن الاعلام فالاحسن ما قلناه (قوله أحد عشر) أصل أحد وحد قلبت الواو همزة على ٧ قياس (قوله أحد عشر كوكبا) روى ان يهوديا جاء الى النبى ﷺ فقال يا محمد أخبرنى عن النجوم التى رآهن يوسف فسكت النبى ﷺ فنزل جبريل فأخبره بذلك فقال اذا أخبرتك هل تسلم قال نعم فقال جريان والطارق والذيال وقابس وعمودان والفليق والمصبح والضروح والفرغ وثاب وذو الكتفين رآها يوسف والشمس والقمر نزلن من السماء وسجدن له فقال اليهودى اى والله انها لاسماؤها انتهى (قوله فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا) أى انفجرت من الحجر الذى ضربه موسى بعصاه والمناسب حذف هذه الآية لان الكلام فى المركب المزجى وهذا ليس بمركب مزجى كما تقدم (قوله صفا) أى من الملائكة (قوله السادس الزمن) أى اسم الزمن (قوله مالم يدل على وقت معين) أى بحسب اللغة فلا ينافى ان الساعة تدل على قدر من الزمان معين عند الفلكيين (قوله وأعنى بالمبهم الخ) انما فسره لانه سيأتى ان المبهم مالا يتضح معناه (قوله من أسماء الزمان) أى من الاسماء الدالة على الزمان فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله ويجوز لك الاعراب والبناء على الفتح) مالم يثن أو يجمع لانه لما لحقه ما هو من خواص الاسماء وهو التثنية والجمع قوى جانب الاسمية فاعرب نحو الامم أمثالكم ونحو والشر بالشر عند الله مثلان (قوله ويجوز لك الاعراب والبناء) انما أعرب لعدم لزوم الاضافة الى ما ذكر فعلة البناء عارضة وانما بنى لان العلة العارضة تفوت بوقوع المبنى الذى لا اعراب فيه موقعه (قوله أرجح من الاعراب) افعل التفضيل ليس على بابه وان كان يمنع منه هنا اقترانه بمن (قوله وتارة بالعكس) أى الاعراب أرجح وهذا مذهب الكوفى وأما البصرى فيقول الاعراب قبل الفعل المعرب أو المبتدا واجب قال ابن مالك

وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب ومن بنى فلن يفندا

(قوله فالاول) أى ما كان البناء فيه أرجح (قوله على حين عاتبت الخ) من بحر الطويل قائله النابغة الذبيانى واسمه زياد بن معاوية وقيل زياد بن عمرو بن معاوية بن جابر وكنيته أبو أمامة وأبو عفراء والنابغة

اضافته الى الجملة ويجوز لك فيه حينئذ الاعراب والبناء على الفتح ثم تارة يكون البناء أرجح من الاعراب وتارة العكس فالاول اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها مبنى كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبنى

لقب له لانه لم يقل شعرا حتى صار رجلا وساد قومه فلم يفجأهم الا وقد نبغ عليهم بالشعر بعد ما كبر وعاتبت بمعنى لمت والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل وأما بفتح الصاد فهى الريح تهب من المشرق قال بعضهم ان قوله عاتبت المشيب على الصبا فيه قلب أى عاتبت الصبا على الشيب والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع يعنى انه بكى لاجل شوقه وميله الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات * الاعراب على بمعنى فى كما فى قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة أى وقت غفلة مضاف (٧) لعاتبت خلافا لقول الشواهد متعلق بعاتبت وحين مجرور بعلى وعاتبت فعل وفاعل والمشيب مفعول وعلى الصبا متعلق بعاتبت أيضا وعلى للتعليل أى لاجل الصبا على حد قوله تعالى ولتكبروا الله على ماهداكم أى لاجل هدايته اياكم وقلت فعل وفاعل وألما الهمزة للاستفهام التوبيخى ولما من الجوازم وأصح مجزوم به والشيب مبتدأ ووازع خبره من أوزعت الرجل اذا كففته عما لا يليق به والجملة من المبتدا والخبر فى محل نصب على الحال من فاعل أصح المستتر فيه والشاهد فى حين حيث يجوز البناء على الفتح والكسر على الاعراب وعلة البناء شبه الظرف بحرف الشرط فى افتقار ما بعده اليه فلو قلت عاتبت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له الافتقار لشبه حين وأمثاله بان وايقاع المعاتبة على الشيب مجاز وحقه أن يقع على الشخص والشيب بياض الشعر وترك الشارح شاهدا ثانيا ذكره المتن وهو قوله * على حين يستصبين كل حليم * ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب قال العينى هو من الطويل وصدره * لاجتذبن منهن قلبى تحلما * الشاهد فى قوله على حين حيث جاء مبنيا لاضافته الى الجملة وهذا البيت حجة على من ذهب الى أن المضارع المتصل به نون الاناث باق على اعرابه يقال استصبيت فلانا اذا عديته صبيا يعنى جعلته فى عداد الصبيان وقوله لاجتذبن بنون التوكيد الخفيفة والتحلم بالتشديد تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة اه عينى (قوله وهو عاتبت) يقتضى ان المبنى الجملة وليس كذلك بل المبنى الفعل الماضى وان كانت الاضافة للجملة بتمامها (قوله أو جملة اسمية) سواء كان الاسم الذى صدرت به معربا أو مبنيا نظرا الى ان الاصل فى الاسم الاعراب نحو قصدتك يوم أنت أمير (قوله الى ينفع) أى مع فاعله (قوله وهو فعل مضارع الخ) اشارة الى قياسين الاول ينفع مضارع خال من النونين وكل فعل مضارع كذلك فهو معرب فينفع معرب ويوم فى الآية أضيف لمعرب وكل ما كان كذلك فالارجح فيه الاعراب فيوم الارجح فيه الاعراب قرره بعض الاشياخ (قوله السبعة كلهم) ان جعلت أل للجنس كانت كلهم تأسيسا وان جعلت أل للاستغراق كانت كلهم تأكيدا (قوله برفع اليوم) على انه خبر عن هذا أى هذا اليوم يوم ينفع الخ (قوله برفع الخ) وقرأ الاعمش وحده يوم بالتنوين كما فى قوله واتقوا يوما (قوله يمنعون فى ذلك) أى فى الزمن المبهم المضاف لجملة (قوله لاجل ذلك) أى لاجل تقديرهم الفتحة اعرابا (قوله والا لزم الخ) أى بان كانت الاشارة لليوم لزم كون الخ لانه ينحل المعنى هذا اليوم واقع يوم الخ وعلى أن الفتحة للبناء فالاشارة عائدة على النفع أى هذا النفع حاصل يوم ينفع (قوله تذكر الخ) هو من بحر الوافر مفاعلتن ستا ﴿اعلم﴾ ان الذكر اذا كان بالضمير فهو مضموم الذال وان كان باللسان فهو مكسورها وقيل لغتان بمعنى واحد وقيل الذكر ضد النسيان تضم ذاله وتكسر والتواصل مصدر تواصل بمعنى وصل وهو القرب وسليمى اسم محبوبته والدنو القرب (الاعراب) تذكر فعل ماض وما موصول مفعول تذكر ومن سليمى متعلق بتذكر الثانى والجملة صلة وعلى حين متعلق بتذكر أيضا والتواصل غير دان مبتدأ وخبر ومضاف اليه والشاهد فى البيت فى حين حيث يجوز فيه الاعراب والبناء والاعراب أرجح عند الكوفيين ومال اليه من البصريين أبو على الفارسى وتبعه ابن مالك اه من الشواهد بتصرف فقول الشارح ولا يجيز

وهو عاتبت والثانى اذا كان المضاف اليه جملة فعلية فعلها معرب أو جملة اسمية فالاول كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم مضاف الى ينفع وهو فعل مضارع والفعل المضارع معرب كما تقدم فكان الارجح فى المضاف الاعراب فلذلك قرأ السبعة كلهم الا نافعا برفع اليوم على الاعراب لانه خبر المبتدا وقرأ نافع وحده بفتح اليوم على البناء والبصريون يمنعون فى ذلك البناء ويقدرون الفتحة اعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشىء ظرفا لنفسه والثانى كقول الشاعر

تذكر ما تذكر من سليمى
على حين التواصل غير دانى

روى بفتح الحين على البناء والكسر أرجح على الاعراب ولا يجيز البصريون غيره النوع السابع المبهم المضاف لمبنى

(٧) قوله مضاف الخ هكذا بالاصول ولينظر ما معناه فان الصواب ما فى الشواهد اه مصححه

البصريون غيره أى جمهور البصريين ماعدا أباعلى الفارسى (قوله سواء كان زمانا الخ) تعميم فى المضاف لافى المبنى (قوله نحوهن) كغير وقوله ودون وبين ظرف مكان ومثل وغير ليسا ظرفين (قوله مما هو شديد الابهام) يجوز أن تكون من للابتداء وان تكون للبيان لكن مع تقدير مضاف أى من باقي شديد الابهام وانما قلنا ذلك لئلا يلزم أن يكون البيان أعم من المبين اذ من جملة شديد الابهام مثل ودون وبين وليس مما دخل فى نحوهن (قوله كما تكتسب الخ) الحاصل ان الاضافة تفيد التعريف والتخصيص والتذكير والتأنيث والتخفيف فى الاضافة غير المحضة كضارب زيد (قوله بفتح اليوم) وهى قراءة نافع والكسائى هنا وفى المعارج قاله البيضاوى (قوله ودون مبتدأ) هذا على القول بتصرفها وهو شاذ والصحيح أنها لا تتصرف والمبتدا فى الآية محذوف ودون صفة له والتقدير فريق دون ذلك أى فريق كائن أو حاصل أو مستقر دون ذلك كقولهم مناظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام (قوله ألم تريا الخ) من بحر الطويل فعولن مفاعيلن ستا ألم الهمزة للاستفهام التقريرى والرؤية بمعنى العلم والحماية الدفع والحقيقة مايجب على الانسان أن يحميه من الاهل والعشيرة والموت قال الجوهرى ضد الحياة * الاعراب لم حرف نفى وتريا مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون وانى ان واسمها وحميت فعل وفاعل وحقيقة مفعول وباشرت فعل وفاعل والجملة معطوفة على جملة حميت والجميع خبر ان موضعه رفع والموت مبتدأ ودونها خبر ومضاف اليه والشاهد فى قوله دونها أى دون حماية الحقيقة المفهوم من حميت (قوله لقد تقطع بينكم) أى تقطع وصلكم وتشتت جمعكم والبين من الاضداد لانه يستعمل للفصل والوصل وقيل هو الظرف أسند اليه الفعل على الاتساع والمعنى وقع التقطع بينكم ويشهد له قراءة نافع والكسائى وحفص عن عاصم بالنصب على اضمار الفاعل لدلالة ماقبله عليه وأقيم مقام موصوفه انتهى بيضاوى أى أقيم بين مقام موصوفه وهو ما الواقعة على وصل وبعبارة بنصب بين على انه فاعل قال الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع أو الى الوصل لان قوله ومانري معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التأويل قوله * وقد حيل بين العير والنزوان * بفتح بين مع اضافته الى معرب (قوله انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) قال البيضاوي مثل ما أنكم تنطقون أى مثل نطقكم كما أنه لاشك لكم فى أنكم تنطقون فينبغى أن لا تشكوا فى تحقق ذلك ونصبه على الحال من المستكن فى لحق أو الوصف لمصدر محذوف أى انه لحق حقا مثل نطقكم وقيل انه مبنى على الفتح لاضافته الى غير متمكن وهو ما ان كانت بمعنى شىء أو أن ان جعلت زائدة ومحله الرفع صفة لحق ويؤيده قراءة حمزة والكسائى وأبى بكر بالرفع وقال الرضى وأما المضاف الى ماصدره ما وان ومثل المضاف الى ماصدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل الآية ففتح مثل مع كونه صفة لحق أو خبر بعد خبر لان ويجوز أن يكون منصوبا لكونه بمعنى انه لحق محققا مثل حقية نطقكم وقال

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة من غصون ذات أفنان

ففتح غير مع كونه فاعلا لمنع ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما فى باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلهما كما مر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما أضيف اليه وبعبارة مثل ما أنكم الخ فيمن فتح مثل وقول الفرزدق * اذا مثلهم بشر * وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتهما للمبهمات بانها تثنى وتجمع لقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر * والشر بالشر عند الله مثلان * وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما قيل فى بر ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره

سواء كان زمانا أو غيره ومرادى بالمبهم مالا يتضح معناه الا بما يضاف اليه كمثل ودون وبين ونحوهن مما هو شديد الابهام فهذا النوع اذا أضيف الى مبنى جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة الى معرفة من تعريفها قال الله تعالى ومن خزى يومئذ يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا الى مبنى وهو اذ ويجره على الاعراب وقال الله تعالى ومنا دون ذلك منا جار ومجرور خبر مقدم ودون مبتدأ مؤخر وبنى على الفتح لابهامه واضافته الى مبنى وهو اسم الاشارة ولو جاءت القراءة برفع دون لكان ذلك جائزا كما قال الآخر ألم تريا أنى حميت حقيقتى * وباشرت حد الموت والموت دونها الرواية دونها بالرفع وقال الله تعالى لقد تقطع بينكم يقرأ على وجهين برفع بين على الاعراب لانه فاعل وبفتحه على البناء وقال الله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون يقرأ على وجهين برفع مثل على الاعراب لانه صفة لحق وهو مرفوع وبالفتح على البناء ثم قلت ﴿أو الفتح أو نائبه

وهو اسم لا النافية للجنس اذا كان مفردا نحو لا رجل ولا رجلين ولا قائمين ولا قائمات وفتح نحو قائمات أرجح من كسره وذلك في الاسم الثاني من نحو لا رجل ظريف ولا ماء ماء باردا النصب والرفع والفتح وكذا

الثاني من نحو لا حول ولا قوة ان فتحت الاول فان رفعته امتنع النصب في الثاني فان فصل النعت أو كان هو أو المنعوت غير مفردا امتنع الفتح﴾ وأقول الباب الرابع من المبنيات ما لزم الفتح أو نائبه وهو اثنان الياء والكسرة وذلك اسم لا وخلاصة القول في ذلك أن لا اذا كانت للنفي وكان المراد بذلك النفي استغراق الجنس باسره بحيث لا يخرج عنه واحد من أفراده وكان الاسم مفردا ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعا فانه حينئذ يستحق البناء على الفتح في مسئلتين والبناء على الياء في مسئلتين والبناء على الكسر أو الفتح في مسئلة واحدة أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابطه أن يكون الاسم غير مثنى ولا مجموع نحو رجل وفرس أو مجموعا جمع تكسير نحو رجال وأفراس تقول لا رجل في الدار ولا فرس عندنا ولا رجال من في الدار ولا أفراس عندنا وأما ما يستحق فيه البناء على الياء فضابطه أن يكون الاسم مثنى أو جمع مذكر سالما نحو لا رجلين ولا قائمين نقال الشاعر تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لو راد المنون تتابع وقال الاخر يحشر الناس لا بنين ولا آبا * ء الا وقد عنتهم شؤن

تعالى لتقدمه في قوله وما توفيقي الا بالله ومثل مصدر وأما قوله غير ان نطقت الخ ففير فاعل لمنع وقد جاء مفتوحا ولا يتأتى فيه بحث ابن مالك لان قولهم غير ان وأغيار ليس بعربي وأما لو كان المضاف غير مبهم لم يبن وأما قول الجرجاني وموافقيه أن غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك وأما قول الفرزدق

فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر

فقيل شاذ وهو قول سيبويه وقيل لم يعرف الفرزدق شرط اعمال ما عند الحجازيين لانه تميمي وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أي في الوجود (قوله وهو اسم لا النافية) اسناد النفي اليها مجاز لان النافي انما هو المتكلم وأما هي فآلة (قوله للجنس) أي جنس اسمها ان مفردا ففرد أو مثنى فمثنى أو جمعا فجمع ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من افرادهما انتهى شنواني أي لصفته لان لا رجل قائم مثلا نفي لقيام الرجل لا لنفي الرجل وقوله للجنس أي نصا ويظهر من كلام السبكي أن التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم مثل لا رجل وكلام التسهيل صريح في موافقته (قوله ولك في الاسم الثاني من نحو لا رجل ظريف) أي حاضر ولا ماء ماء باردا أي حاضر من كل تركيب وقع فيه اسم لا مفردا ونعت بمفرد وجاز الوصف بالماء في المثال الثاني مع أنه جامد لان الجامد اذا وصف بمشتق صح الوصف به وهو هنا كذلك انتهى شيخ الاسلام (قوله وخلاصة القول في ذلك) أي في اسم لا (قوله استغراق الجنس) كان ينبغي له أن يزيد على سبيل التنصيص لا على سبيل الظهور ولا الوحدة فتعمل عمل ليس نحو لا رجل قائما بل رجلان ونحو لا رجل في الدار اذا أردت ابهام النفي وسيأتي بيانهما في بابهما وعلة البناء في التي قصد بها نفي الجنس نصا تضمنها معنى من لان لا رجل بمنزلة لا من رجل بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

وقيل تركبه مع لا تركيب خمسة عشر انتهى شيخ الاسلام قال الرضي وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء وانما لم يبن المضاف له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل أعني الاعراب انتهى كلام الرضي ويضعف القول بان علة البناء تضمن معنى من ان من اذا ظهرت يحكمون عليها بانها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي (قوله بأسره) تأكيد لاستغراق الجنس (قوله بحيث لا يخرج الخ) بيان لقوله باسره (قوله مثنى) المراد بالمثنى ما يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء فيشمل المثنى وما ألحق به (قوله أو مجموعا) المراد به ما يشمل الملحق بالجمع (قوله تعز فلا الخ) من الطويل وتعز أمر من العزاء وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والفاء للتعليل والفين تثنية الف اوهو المؤلف ووراد جمع وارد والمنون الموت وقيل في تفسير قوله تعالى ريب المنون هو الموت وقيل الدهر والمنون يذكر باعتبار أنه موت ويؤنث باعتبار أنه منية وانما سمي الدهر بالمنون لانه يذهب بمنة الحيوان أي قوته وكذلك المنية * الاعراب تعز فعل أمر مبني على حذف الالف وفاعله ضمير مستتر والفاء للتعليل ولا نافية عاملة عمل ان والفين اسمها مبني على الياء وبالعيش أي المعيشة متعلق بمتعا ومتعا خبر لا ولكن حرف استدراك ولو راد متعلق بمحذوف في محل رفع خبر مقدم والمنون مضاف اليه وتتابع مبتدأ مؤخر والشاهد في قوله الفين حيث بني على الياء (قوله يحشر الناس الخ) من بحر الخفيف فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن الحشر الجمع ومنه حشر الامير الجند اذا جمعه وصار في عرف الشرع البعث

وأما مايستحق فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعا بالالف والتاء المزيدتين نحو مسلمات تقول لامسلمات فى الدار قال الشاعر

من القبور وانناس اسم جمع لاواحد له من لفظه ويرادفه أناس جمع انسان أوانس وهو حقيقة فى الآدميين ويطلق على الجن مجازا واختلف فى اشتقاقه فقيل ان أصله همزة ونون وسين والاصل اناس اشتق من الانس لانه آنس بربه ثم حذفت الهمزة تخفيفا وقيل من نون واووسين والاصل نوس فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والنوس الحركة وقيل من نون وسين وياء والاصل نسى ثم نقلت اللام الى موضع العين فصار نيس ثم قلبت الياء ألفا ووزنه على الاول عال وعلى الثانى فعل وعلى الثالث فلع بالقلب وبنين جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما قالوا فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته وعنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون المثناة فوق بمعنى أهمتهم شؤن جمع شان وهو الخطب * الاعراب يحشر فعل مضارع مبنى للغائب والناس نائب الفاعل ولانافية وبنين اسمها مبنى على الياء ولاأباعطف عليه الاحرف استثناء وقدعنتهم فى موضع رفع خبرلا ولايضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو وقال الفيشى خبر لامحذوف وجملة وقدعنتهم صفة لبنين والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وقوله ولا آباء جمع أب وروى ولاأبناء جمع ابن وهو تكرار مع قوله بنين والشاهد فى لابنين فانه بنى على الياء وذهب المبرد الى ان المجموع والمثنى على حده فى باب لامعربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التركيب فى علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب فى يازيدان ويازيدون ولاقائل به (قوله وأما مايستحق البناء على الكسر أو الفتح) وهو الارجح طردا للباب على وتيرة واحدة كما ذكره المتن وقال شيخ الاسلام بالبناء على الكسر كاعرابه حالة النصب والفتح نظرا الى الاصل فى بناء المركبات (قوله وقال الشاعر ان الشباب الخ) هو سلامة بن جندل السعدى والبيت من قصيدة من البسيط يبكى بها على فراق الشباب وشباب كل شىء أوله والمجد الكرم وقوله مجد بالضم وقيل المجد الشرف * الاعراب ان حرف توكيد والشباب اسمها وجملة فيه نلذ خبران والموصول وصلته صفة الشباب وعواقبه مرفوع بمجد ولانافية ولذات اسمها يجوز فيه الفتح والكسر وهو محل الشاهد والكسر قول الاكثر ورجح فى التسهيل الفتح ونصه والفتح فى نحو ولالذات أولى من الكسر قال المرادى فى شرحه يعنى ان المجموع بزيادة ألف وتاء لايتعين بناؤه على ماينصب به بل يجوز ان يبنى على الفتح وهو أولى من الكسر ويروى بالوجهين ولالذات والفتح أشهر واذا ثبت ذلك عن العرب علم ضعف من عين الكسر او الفتح او الكسر مع التنوين وبهذا الاخير قال ابن خروف فهذه أقوال ثلاثة مردود عليها تضم لما قاله المتن فهى أربعة أقوال وبعد البيت المذكور

ولى حثيث وهذا الشيب يتبعه * لوكان يدركه ركض اليعاقيب

جمع يعقوب وهو العقاب وقوله نلذ بنون المتكلم قاله العينى واللذة ضد الالم والعواقب جمع عاقبة وهى آخر الشىء وقوله ولالذات للشيب يروى بفتح الشين وهو مفرد وبكسرها فهو جمع أشيب قال تعالى يوما يجعل الولدان شيبا (قوله يروى بكسر الخ) وجوز ابن خروف الكسر مع التنوين نظرا الى انه تنوين مقابلة لالتمكين والجمهور نظروا الى انه يشبه تنوين التمكين (قوله اذا كان مفردا ونعت بمفرد الخ) أى فان كان المنعوت غير مفرد أو النعت غير مفرد أو كانا مفردين وفصلا فلايجوز التركيب ويتعين النصب أو الرفع فقط نحو لارجل فيها ظريفا ونحو لارجل صاحب برعندنا أولارجلا قبيحا فعله عندنا ونحو لاغلام رجل ظريفا عندنا أولاطالعا جبلا ظريفا عندنا اه شيخ الاسلام ونحو لاغلام رجل صاحب برعندنا (قوله صارت بالتركيب) أى يشبه التركيب والالوكان تركيبا حقيقيا لزال النفى عن لا (قوله وهو أبعدها) افعل التفضيل ليس على بابه لان الاولين لابعد فيهما (قوله لارجل ظريف) فرجل ظريف اسمها وصار ظريف جزأ من اسمها لانه نعت والفتح على الجزأين ظاهر

لامسلمات فى الدار قال الشاعر

ان الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولالذات للشيب

يروى بكسر لذات وفتحه ولما ذكرت حكم اسم لا أوردت مسئلتين يتعلقان بباب لا * المسئلة الاولى أن اسمها اذا كان مفردا ونعت بمفرد أوكان النعت والمنعوت متصلين نحو لارجل ظريف فى الدار جاز لك فى النعت ثلاثة أوجه أحدها النصب على محل اسم لافانه فى موضع نصب بلا ولكنه بنى فلم يظهر فيه اعراب تقول لارجل ظريفا فى الدار والثانى الرفع على مراعاة محل لامع اسمها فانهما فى موضع رفع بالابتداء فتقول لارجل ظريف فى الدار برفع ظريف وانما كانت لامع رجل فى موضع رفع بالابتداء لان لاقد صارت بالتركيب مع رجل كالشىء الواحد وقد علمت أن الاسم المصدر به المخبر عنه حقه أن يرتفع بالابتداء والثالث الفتح تقول لارجل ظريف فى الدار وهو أبعدها عن القياس فلهذا أخرته فى الذكر ووجه بعده هو أن فتحه على التركيب وهم لايركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيأ واحدا ووجه جوازه أنهم قدروا تركيب الموصوف وصفته أولا ثم أدخلوا عليهما لا بعد أن صارا كالاسم الواحد ونظيره قولك

لامقدر (قوله لاخمسة عشر) لانافية للجنس وخمسة عشر اسمها مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره فتحة البناء الاصلى كماقالوه فى المنادى اذا كان مبنيا قبل النداء (قوله ان لا واسمها اذا تكررا) أى وكان اسمها مفردا فلو قلت لارجل ولاعبدالله أولارجل ولاطالعاجبلا امتنع الفتح لانتفاء تركيب غير المفرد وكذا ان لم تتكرر نحولارجل وامرأة (قوله مثال الفتح) وتكون لا فيهما عاملة عمل ان واسمها مبنى معها على الفتح وخبر لافى الموضعين محذوف أى لاحول ولاقوة موجودان لنا لان مذهب سيبويه ان لا المفتوح اسمها لاتعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع لانه خبر المبتدا الاخبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحوزيد وعمرو ضاربان ويجوز أيضا عنده ان يقدر لكل منهما خبر فيكون الكلام جملتين وأما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد عندهم وذلك بالخبر يكون مرفوعا بالاولى والثانية وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز عملهما فى اسم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شىء واحد ويجوز أيضا ان يقدر لكل منهما خبر على حاله انتهى شنوانى (قوله هذا وجدكم الخ) من بحر الكامل متفاعلن ستا وهو لضمرة بن ضمرة وكان يبر أمه ويخدمها وكانت مع ذلك تؤثر أخاله يقال له جندب وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه فانف من ذلك وقال قصيدة من بحر الكامل وهذا منها وقيل قائله هشام بن مرة ونسبه ابن الاعرابى الى رجل من بنى عبد مناة مات قبل الاسلام بخمسمائة عام ونسبه بعض الى ابن الاحمر ونسبه بعض الى عمرو بن عبد يغوث وقبل البيت

واذا تكون كريهة أدعى لها * واذا يحاس الحيس يدعى جندب

وبعده

عجبا لتلك قضيتى واقامتى * فيكم على تلك القضية أعجب

والحيس بفتح الحاء والسين المهملتين وبينهما ياء آخر الحروف ساكنة وهو تمر يخلط وأقط وسويق ثم يدلك حتى يخلط والصغار بفتح الصاد الذل والهوان * الاعراب هذا مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع خلافا لقول الشواهد مبنى على الفتح وجدكم الواو للقسم وجدكم مجرور بها والجد الحظ وهو بفتح الجيم والصغار خبر وبعينه تأكيد للصغار والباء زائدة ولا نافية عاملة عمل ان وأم اسمها محله نصب ولى خبرها وان حرف شرط وكان فعل الشرط محله جزم وهى تامة وذاك اسمها ويحتمل انهما ناقصة والخبر محذوف دل عليه السياق أى ان كان ذاك مرضيا لى وجواب الشرط محذوف لسد ما قبله مسده والتقدير ان كان ذلك التفويت من أب وأم فلا أم لى ولا أب والاب بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وهو محل الشاهد ووجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر لانه خبر محذوف لمبتدا وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر ويجوز ان تجعل الثانية غير زائدة وهى ملغاة أو عاملة عمل ليس ففى رفع أب أوجه ثلاثة (قوله ومثال النصب) وسيأتى وجهه فى الكلام على البيت الذى فيه شاهده (قوله لانسب الخ) ٢ من المديد فاعلاتن فاعلن قاله أنس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس النسب بمعنى الانتساب والخلة بضم الخاء المعجمة صفاء المودة والصداقة التى تخللت والخرق قال الجوهرى خرقت الثوب وخرقته فانخرق والخرق الارض الواسعة لتخرق الرياح والخرق بكسر الخاء المعجمة الشاب الظريف الكامل الخلق والخلق وبالفتح الصحراء الواسعة البعيدة الاطراف وبالضم الجهل وقد أشار لذلك قطرب فى مثلثته بقوله

رام سلوك الخرق * مع الظريف الخرق ان بيان الخرق * فيه ركوب السبسب

لاخمسة عشر عندنا المسئلة الثانية أن لا واسمها اذا تكررا نحولاحول ولاقوة الا بالله جاز لك فى جملة التركيب خمسة أوجه وذلك لانه يجوز فى الاسم الاول وجهان الفتح والرفع فان فتحته جاز لك فى الثانى ثلاثة أوجه الفتح والرفع والنصب مثال الفتح قوله تعالى لالغو فيها ولا تأثيم ومثال الرفع قول الشاعر

هذا لعمركم الصغار بعينه * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب

ومثال النصب قول الآخر

لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

وان رفعت الاسم الاول جاز لك فى الاسم الثانى وجهان الفتح والرفع فالاول كقوله فى هذا البيت

٢ قوله من المديد الخ هكذا فى النسخ ولعله من السريع اه

الاعراب لانسب لانافية عاملة عمل ان ونسب اسمها واليوم منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف تقديره كائن أو مستقر محله نصب صفة لاسم لا ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون معطوف على محل اسم لا عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لأن لا نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية * واعلم انه لايجوز أن يقدر لهما خبر بعدهما لان لا المفتوح اسمها خبرها عنده مرفوع بالابتداء وخبر اسمها المنصوب مرفوع عنده بلا لان لا الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فرفع الخبر بعاملين ومختلفين ولا يجوز ان يقدر لكل منهما خبر على حاله وعند غيره يجوز أن يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر انتهى شنوانى والشاهد في فتح الاول ونصب الثاني على زيادة لا وقال يونس هو مبني ولكنه نونه للضرورة وليس بشيء ويروى بدل الخرق الفتق وبدل الراقع الراتق وهو الانسب لان قبله

لاصلح بيني فاعلموه ولا * بينكم ما حملت عاتقي

قال العيني والراتق قريب من الراقع (قوله فلالغو ولا تأثيم الخ) قاله أمية بن أبي الصلت من قصيدة من الوافر يصف الجنة وأهلها وأحوال القيامة وأهلها واللغو الباطل والاثم الذنب وقد أثم الانسان بالكسر اثما اذا وقع في الاثم فهو آثم وأثيم وأثوم وأثمه يأثمه عده عليه اثما فهو مأثوم والاثام جمع اثم قال تعالى يلق أثاما * الاعراب لا عاملة عمل ليس ولغو اسمها وخبرها فيها ولا تأثيم مبني على الفتح لانه مفرد وهي عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وما موصول مبتدأ وفاهوا فعل وفاعل وبه متعلق به وأبدا منصوب على الظرفية متعلق بفاهوا وجملة فاهوا وما تعلق به صلة الموصول ومقيم خبر ويحتمل تعلق أبدا بمقيم وهو الاخصر أي ماتلفظوا به مما يشتهون حاصل موجودا بدا لاينقطع ولا يغيب والشاهد في رفع الاول وفتح الثاني انتهى شواهد وقوله وما فاهوا عجز بيت آخر والاصل هكذا

فلالغو ولا تاثيم فيها * ولاحين ولافيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر * وما فاهوا به أبدا مقيم

والحين بالفتح الهلاك والساهرة أرض يوجدها الله يوم القيامة (قوله لابيع فيه ولاخلة) قال البيضاوي أي لابيع فيه فيحصلون مايفتدون به من العذاب ولاخلة حتى يعينكم عليه أخلاؤكم انتهى (قوله في قراءة من رفعهما) وهو حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم وأما من فتح فابن كثير وأبو عمر (قوله ولايجوز لك اذا رفعت الاول أن تنصب الثاني) لان نصب الثاني عطف على محل اسم لا أو على لفظ اسمها وهذا منتف عند رفع الاول لان لا حينئذ عاملة عمل ليس أو ملغاة تأمل (قوله كسيبويه) بنى تشبيها له بأسماء الاصوات وبنى على حركة ليعلم ان له أصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وسيبويه هو عمرو بن قنبر مولى بني الحارث بن كعب أخذ النحو عن الخليل وهو أستاذه وعن يونس وعيسى بن عمرو وغيرهم وأخذ اللغة عن ابن الخطاب الاخفش ونجم من أصحابه أبو الحسن الاخفش وقطرب وكان الاخفش من أصحابه أكبر سنا ومعنى سيبويه رائحة التفاح لان سيب بمعنى التفاح وويه بمعنى رائحة وعادة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله والجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم واسمه صالح وكنيته أبو عمرو ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قراءة على الاخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والاصمعي (قوله وفعال للامر) أي حال كونه دالا على الامر (قوله وينقاس هو ونحوه الخ) لم يقل وينقاسان لئلا يتوهم رجوعه لفساق وخباث (قوله ونفطويه) بكسر النون وسكون الفاء وفتح الطاء والواو هكذا عند العرب وقد تفتح النون عند العجم ونفطويه هو أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن عرفة الازدي النحوي وهو ظاهري المذهب انتهى عدوي على الرسالة وقال الدلجموني والنفط الدهن المعروف والكسر في نونه أفصح ولبعض أهل المجون

فلالغو ولاتأثيم فيها وما فاهوا به أبدا مقيم والثاني كقوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة في قراءة من رفعهما ولا يجوز لك اذا رفعت الاول أن تنصب الثاني ثم قلت ﴿ أوالكسر وهو خمسة العلم المختوم بويه كسيبويه والجرمي يجيز منع صرفه وفعال للامر كنزال ودراك وبنو أسد تفتحه وفعال سبا للمؤنث كفساق وخباث ويختص هذا بالنداء وينقاس هو ونحو نزال من كل فعل ثلاثي تام وفعال علما للمؤنث كحذام في لغة الحجاز وكذلك أمس عندهم اذا أريد به معين وأكثر بني تميم يوافقهم في نحو سفار ووبار مطلقا وفي أمس في الجر والنصب ويمنع الصرف في الباقي ﴾ وأقول الباب الخامس من المبنيات مالزم البناء على الكسر وهو خمسة أنواع *النوع الاول العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه وراهويه

لاخير فى النحو ولا أهله * ان كان منسوبا الى نفطويه
أحرقه الله بنصف اسمه * وصير الباقى صراخا عليه

ومن ثم تحاشى المحدثون عن التلفظ بالاسم المختوم بويه فعدلوا عنه فى ابن راهويه الى فتح الياء لما قيل ان معنى ويه بالفارسية ووء لا أرضى يارب كلمة كفر من قبل النائحات حين ينددن بالاموات انتهى وقوله ابن راهويه هو اسحق بن راهويه مجتهد (قوله ونحو ذلك) كحامويه وزنجويه (قوله والاعراب اعراب مالا ينصرف) للعلمية والتركيب عنده وهناك وجه ثالث فى غير المختوم بويه يعربه اعراب المتضايفين بحيث يكون اعرابه على الجزء الاول والثانى ملازم للبناء على الكسر قرره بعض الاشياخ (قوله حذار من أرماحنا) حذار اسم فعل نائب عن احذر الذى هو فعل الامر واسم الفعل ماناب عن الفعل معنى واستعمالا والمراد بالاستعمال كونه أبدا عاملا غير معمول فخرجت المصادر والصفات فى نحو ضربا زيدا وأقائم الزيدان فان العوامل تدخل عليها وكون هذه الالفاظ أسماء حقيقة للافعال هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين وذهب الكوفيون الى انها أفعال حقيقة والارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل تدل على الحدث والزمان لكن بالوضع لا بأصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر ولا موضع لها من الاعراب عند ابن مالك ونسبه للجمهور وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها فى موضع نصب ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان وذهب بعض النحاة الى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان وحذار اسم فعل وحذار الثانى تأكيد له والارماح جمع رمح كما تقدم والشاهد فى قوله حذار حذار حيث بنى على الكسر (قوله تراكها من ابل تراكها) من المجتث مستفعلن فاعلاتن مستفعلن وبعده * أما ترى الموت لدى أوراكها * وقوله أوراكها هذا لم يتكلم عليه فى الشواهد (قوله هى الدنيا الخ) من قصيدة من الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعول لابى الفرج الساوى يرثى فخر الدولة والدنيا بضم الدال وحكى كسرها وهى ما على الارض من الهواء والجو وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض والبطش الاخذ الشديد عند الغضب والفتك الغدر والاخذ بغتة وقيل القتل والتبسم تحريك الشفتين من غير صوت والضحك القهقهة بصوت وأراد بذلك ما يناله من سرور ومال وجاه والمعنى أن هذا الكلام يفهم من لسان حال الدنيا فاذا أبدت له سرورا فلا يغتر لانه يعقبه النكد والملء بكسر الميم ما يملاء الفم وبالفتح المصدر وقوله تقول أى تدل دلالة ظاهرة أخذا من قوله بملء فيها * الاعراب هى مبتدأ والدنيا خبره أو ان هى ضمير شأن والدنيا مبتدأ خبره تقول وعلى الاول فقوله تقول حال وتقول فعل مضارع مرفوع وبملء متعلق بمحذوف وفيها مضاف اليه وحذار اسم فعل والثانى تأكيد له ومن بطشى متعلق بحذار وفتكى معطوف عليه وجملة حذار وما عطف عليه محكية بالقول فى محل نصب وجملة تقول وما بعده فى محل نصب على الحال من الدنيا والفاء عاطفة ولا ناهية ويغرركم بفك الادغام مجزوم بها ومنى متعلق بيغرركم وابتسام فاعل وقولى مبتدأ ومضحك خبر والفعل مبتدأ ومبك خبر والشاهد فى قوله حذار وفى قوله مضحك ومبك صنعة الطباق وبعد البيتين المذكورين

بفخر الدولة اعتبروا فانى * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك
فلو شمس الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أف منك
ولو زهر النجوم أتت رضاه * تابى أن يقول رضيت عنك
فامسي بعد ما قرع البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك

ونحو ذلك فليس فيهن الا الكسر وهو قول سيبويه والجمهور وزعم أبو عمر والجرمى انه يجوز فيهن ذلك والاعراب اعراب مالا ينصرف * النوع الثانى ما كان اسما للفعل وهو على وزن فعال وذلك مثل نزال بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك وتراك بمعنى اترك وحذار بمعنى احذر قال الشاعر

حذار من أرماحنا حذار

وقال الآخر

تراكها من ابل تراكها

وما أحسن قول بعضهم

هى الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار من بطشى وفتكى
فلا يغررك منى ابتسام
فقولى مضحك والفعل مبك

وبنو أسد يفتحون فعال فى الامر لمناسبة الالف والفتحة التى قبلها * النوع الثالث ما كان على فعال وهو سب للمؤنث ولا يستعمل هذا النوع الا فى النداء تقول يا خباث بمعنى يا خبيثة

ويادفار بالدال المهملة بمعنى يامنتنة ويالكاع بمعنى يالئيمة ومن كلام عمر رضى الله عنه لبعض الجوارى أتتشبهين بالحرائر يالكاع ولا يقال جاءتنى لكاع ولا رأيت لكاع ولا مررت بلكاع فاما قوله أطوف ما أطوف ثم آوى * الى بيت قعيدته لكاع فاستعملها فى غير النداء فضرورة شاذة ويحتمل أن التقدير قعيدته يقال لها يالكاع فيكون جاريا على القياس ويجوز قياسا مطردا

يقدر انه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال قرعت قومى أى علوتهم بالشرف أو بالجمال والضنك الضيق (قوله ويادفار بالدال الخ) وأما بالذال فمعناه ياطيبة الرائحة ومنه المسك الاذفر ويقال للصنان زفر بالزاى والذفر بالذال وتحريك الفاء كل ريح ذكية من طيب أو نبت وبالدال المهملة اسم للمنتن خاصة وقوله ويامنتنة بكسر الميم وضمها لحن ودفار منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلى (قوله ومن كلام عمر) حين رآها تصلى ساترة الرأس (قوله أطوف ما أطوف الخ) قاله الحطيئة يهجو به امرأته أى أكثر الطواف وهو الدوران وآوي ارجع وألتجىء وهو بمد الهمزة وقصرها أى أنضم وقوله قعيدته يعنى زوجته سميت قعيدة لقعودها فى البيت والبيت من بحر الوافر يهجو فيه امرأته فيقول أطوف نهارى كله فى طلب الرزق فاذا أويت عند الليل فانما آوى الى بيت صفة القاعدة فيه امرأة دنيئة لئيمة (قوله لكاع) أى خسيسة * الاعراب أطوف مضارع وما مصدرية ظرفية والتشديد فى أطوف للتكثير أى أطوف الطواف وهو من المصادر السادة مسد الظرف وقيل ما مصدرية ظرفية أى أطوف كثيرا مدة طوافى ثم آوى عطف على أطوف الى بيت متعلق بآوى وقعيدته لكاع مبتدأ وخبر فى محل جر صفة لبيت (قوله فاستعملها فى غير النداء) علة لقوله فضرورة شاذة لانه استعملها فى غير النداء لانها خبر المبتدا وقوله ويحتمل الخ أي فخبر المبتدا محذوف (قوله بثلاثة شروط) وترك شرطا رابعا وهو أن يكون متصرفا فلا يبنى من نعم وبئس فلا يقال نعام وباءس (قوله ويافجار) ويطلق أيضا فجار علما على الفجور ففجار مشترك بين العلم وبين المرأة الفاجرة وقوله يافساق بمعنى يافجار (قوله من نحو اللصوصية فانها لا فعل لها) اعترض عليه بان ابن القطاع حكى لصصت الشىء لصا أى جعلته فى ستر ومنه اللص (قوله بمنزلة قولهم الخ) أى فى الجواز ولا دعائية أي لا تمس وقيل المعنى لا يكون منك امساس ومعناه النهى وعلى الاول فهو دعاء بعدم المس (قوله أى لا يرتفع) فى الصحاح يقال للعاثر اذا عثر لا لعالك أى لا ارتفعت (قوله للعاثر) بالمثلثة هو الذى يعثر برجله فى الارض فيقع (قوله وفى معانى القرآن) اسم كتاب (قوله يذهب به) أى بقولنا لامساس (قوله مذهب دراك) أى طريق دراك من البناء على الكسر (قوله فى كتاب ليس) أى الكتاب المؤلف فما يتعلق بليس (قوله لامساس مثل دراك) أى المركب من لا ومساس مثل دراك وابن خالويه موافق للفراء (قوله وهذا من غرائب) أى كلام الفراء وابن خالويه من غرائب اللغة لانه ركب لا النافية والاسم وجعل الجميع للاثبات والقاعدة اذا دخلت لا على اسم نفته لان الجميع يصير اثباتا قاله اللقانى وقال بعض وجه الغرابة دخول لا على اسم الفعل مع ان اسم الفعل مختص بعدم دخول عامل عليه وعلى كلام اللقانى فمعنى لامساس أى مس كما ان دراك معناه أدرك فصار لامساس للاثبات ويلزم على ما قاله البعض فى وجه الغرابة ان الغرابة لا تختص بما قاله الفراء وابن خالويه بل هى موجودة على الاول من ان لا دعائية (قوله وحمله) أى حمل لامساس وهذا توجيه له بعد الوقوع والنزول (قوله وحمله الخ) وعليه فلا نافية داخلة على العلم (قوله من باب قطام) أى من باب الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال فهو علم جنس على المس كفجار علم على الفجور لا من باب فعال الدالة على الامر (قوله وأنه معدول الخ) وهو مبنى على الكسر على لغة الحجازيين (قوله وهو علم على مؤنث)

صوغ فعال هذا وفعال السابق وهو الدال على الامر مما اجتمع فيه ثلاثة شروط وهى أن يكون فعلا ثلاثيا تاما فيبنى من نزل نزال ومن ذهب ذهاب ومن كتب كتاب بمعنى انزل واذهب واكتب ويقال من فسق وفجر وزنى وسرق يافساق ويافجار ويازناء وياسراق بمعنى يافاسقة يافاجرة يازانية ياسارقة ولا يجوز بناء شىء منها من نحو اللصوصية لانها لا فعل لها ولا من نحو دحرج واستخرج وانطلق لانها زائدة على الثلاثة ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها ناقصة لا تامة ولم يقع فى التنزيل فعال أمر الا فى قراءة الحسن لامساس بفتح الميم وكسر السين وهو فى دخول لا على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر اذا دعوا عليه بان لا ينتعش أى لا يرتفع لا لعا وفى معانى القرآن العظيم للفراء ومن

العرب من يقول لامساس يذهب به الى مذهب دراك ونزال وفى كتاب ليس لابن خالويه لامساس مثل دراك ونزال انتهى وهذا من غرائب اللغة وحمله الزمخشرى والجوهري على أنه من باب قطام وأنه معدول عن المصدر وهو المس * النوع الرابع ما كان على فعال وهو علم على مؤنث مثل حذام وقطام ورقاش

عبارة الرضى من الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وظاهره اعتبار التأنيث فى العلم لا فى الموضوع له عكس ماهنا (قوله وسجاح) الاسجاح حسن العفو ويقال ملكته على فاسجح ووجه أسجح بين السجح أى حسن معتدل وسجاح اسم امرأة من بنى يربوع تنبأت اه صحاح (قوله على الكسر مطلقا) أى فى حالة الرفع والنصب والجر (قوله اذا قالت حذام) من الوافر مفاعلتن مفاعلتن فعولن وقبله

ولولا المزعجات من الليالى * لما ترك القطا طيب المنام

والبيت مثل يضرب لصحة الناقل لخبر أو حكم فى مسئلة نحو قول النحاة قال سيبويه فيقال اذا قالت حذام الخ سببه ان حذام حذرت قومها من اغارة العدو لما رأت الغرائب من كون القطا أتت من البساتين خارج البلد الى الدور فلم يكترثوا بقولها وأنكروا عليها فلما نزل بهم ما نزل قال زوجها سحيم بن مصعب اذا قالت حذام يعنى زوجه فقالوا صدقت حذام وحذام بالذال المعجمة كما ذكره فى الصحاح فى محل وهو الشائع وبالدال المهملة كما فى الدمامينى على المغنى ووافقه الشمنى وفى محل من الصحاح أيضا من الحذم وهو القطع وقيل السرعة انتهى من الدلجمونى مع زيادة من غيره وقال فى الشواهد وأصل المثل ان حذام بنت الريان وكان عاطس بن جلاح الحميرى قد سار الى الريان فى جموع من العرب فلقيهم الريان فى عشرين حيا من ربيعة ومضر فاقتتلوا ولم يدبر أحد ثم رجع الحميرى فى عسكره ثم جدوا فى اتباعهم فانتبه القطا فى اسرائهم من وقع دوابهم فمرت على الريان وأصحابه فخرجت حذام بنت الريان الى قومها وقالت

ألا ياقومنا ارتحلوا وسيروا * فلو ترك القطا ليلا لناما

فقال سحيم اذا قالت حذام الخ فارتحلوا حتى اعتصموا بالجبل ويئس منهم أصحاب عاطس فرجعوا عنهم * الاعراب اذا ظرف مستقبل وعاملها شرطها وقول بعضهم يلزم عليه ان المضاف اليه عمل فى المضاف مردود لانها ليست مضافة عند ذلك القائل وقيل الجواب وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث وحذام فاعل ومحله رفع لانه مبنى على الكسر وجملة فصدقوها عطف على قالت والفاء رابطة للشرط وان حرف توكيد والقول اسمها وماصفة للقول وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث والجملة صلة والعائد محذوف أى قالته وحذام فاعل مبنى على الكسر والشاهد فى حذام فى المحلين (قوله فصدقوها) هكذا رواية الفراء فى معانى القرآن وفى رواية فانصتوها أى أنصتوا لها (قوله وسفار بالسين المهملة) أى مفتوحة كذا فى الصحاح وكسرها الحن فما فى بعض النسخ بكسر السين خطأ (قوله اسم لماء) أى من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب اذ الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر (قوله اسم لكوكب) فيه معنى التأنيث بان يلاحظ منه انه ذات مضيئة والا فالكلام فى أعلام المؤنث وذكر بعض الاشياخ انه اسم لنجمة وهو ظاهر (قوله اسم لقبيلة) الذى فى الصحاح اسم أرض لعاد ويمكن الجمع بانه نقل من الارض للقبيلة انتهى دلجمونى (قوله متى تردن) قاله الفرزدق والورود الشرب من الماء والوصول اليه وسفار اسم بئر لبنى مازن بن مالك والاديم تصغير أدهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاى طالب الماء لارض أو ماشية يقال استجزت فلانا فاجازنى اذا طلبت منه ماء لارضك أو ماشيتك فاعطاك والمعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذى يطلب الماء اذا لم يسقه قد عورت شربه * الاعراب متى اسم شرط جازم وتردن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ومحله جزم بمتى ويوما منصوب على الظرفية وقال فى المغنى يمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لئلا يفصل تردن عن معموله وهو سفار بالاجنبى فتعين أن يكون ظرفا ثانيا لترد انتهى وعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان جائز اذا لم يتضادا ولذلك جاز أجيئك

وسجاح بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة اسم للكذابة التى ادعت النبوة وكساب اسم لكلبة وسكاب اسم لفرس وهذه الاسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات احداها لاهل الحجاز وهى البناء على الكسر مطلقا وعلى ذلك قول الشاعر

اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام

والثانية لبعض بنى تميم وهى اعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا والثالثة لجمهورهم وهى التفصيل بين أن يكون مختوما بالراء فيبنى على الكسر أو غير مختوم بها فيمنع الصرف ومثال المختوم بالراء سفار بالسين المهملة والفاء اسم لماء وحضار بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب ووبار بالباء الموحدة اسم لقبيلة وظفار بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة قال الشاعر أنشده سيبويه

متى تردن يوما سفار تجدبها
أديهم يرمى المستجيز المعورا

يوم الجمعة سحر او سفار معمول تردن مبنى على الكسر فى محل نصب وتجد جواب الشرط وبها متعلق بتجدو أديهم مفعول تجدو يرمي مضارع والمستجير مفعوله والمعور صفته له والشاهد فى بناء سفار على الكسر الذى هو لغة أهل الحجاز واختلف التميميون على لغتين فالاقل يمنعونه من الصرف قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان الغالب على الاعلام النقل وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ويرجحه انهم لا يعدلون لعلة العدل الا اذا لم توجد علة بدله والاكثر منهم يفصل بين أن يختم بالراء فيوافقون الحجازيين وبين أن لا يختم فيمنعون الصرف وانما كان عندهم البناء على الكسر لان مذهبهم الامالة فاذا كسر توصلوا اليها ولو ضموا أو فتحوا امتنعت الامالة قاله الخليل (قوله فجمع) عطف على قال وفى نسخة يجمع فيكون حالا (قوله ألم تروا ارما الخ) هذان البيتان قالهما الاعشى فى قصيدة من البسيط واسمه ميمون بن قيس بن جندل وهو جاهلى أدرك الاسلام فى آخر عمره ورحل الى النبى صلى الله عليه وسلم يريد الاسلام ومدحه بقصيدة مشهورة فقيل له انه يحرم الخمر والزنا فقال أتمتع منهما سنة ثم أسلم فمات قبل ذلك باليمامة والهمزة للاستفهام التقريرى وهو حمل المخاطب على الاقرار بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها المقر به والرؤية العلم وارم اسم قبيلة وعادا سم بلد م وأودى بها أهلكها والدهر الزمان * الاعراب الهمزة للاستفهام كما تقدم ولم حرف جزم وتروا مجزوم بحذف النون وارما مفعوله وعادا معطوف عليه وأودى فعل ماض وبها متعلق به والليل والنهار فاعله ومعطوف ومر دهر فعل وفاعل وعلى وبار متعلق به وقوله فهلكت عطف على دهر وجهرة حال من فاعل هلكت وبار فاعل والشاهد فى البيت انه بنى وبار الاولى على الكسر وأعرب وبار الثانى اعراب مالا ينصرف والمانع له العلمية والتأنيث لانه علم على قبيلة ولو جرى على لغة الحجاز وأكثر تميم لبنى وبار فيهما على الكسر ولو جرى على لغة أقل بنى تميم لفتح وبار الاول فلذا كان هذا الشعر جامعا بين اللغتين (قوله وقيل ان وبار الثانى الخ) رده بعض المتأخرين بان قبل هذا البيت قوله

وأهل جد أتت عليهم * فافسدت عيشهم فباروا

أى هلكوا فلا يصح ذلك فى البيت الذى ذكره المصنف بذلك المعنى لانه يلزم عليه الايطاء وهو تكرير القافية وهو معيب عند تقارب الابيات كما هنا بخلاف ما اذا بعدت وحد البعد سبعة ابيات وقيل عشرة انتهى من الشواهد (قوله وقال أولا الخ) جواب عما يقال انه على الاحتمال الثانى تكون الواو فى باروا لجماعة الذكور فينافى التأنيث فى قوله فهلكت (قوله الذى قبل يومك) أى الذى يلاصق يومك الذى أنت فيه لان القبلية اذا أطلقت تنصرف للملاصقة حقيقة وأنت خبير بان قوله يوما معينا يشمل القريب من يومك اذا انتفى ابهامه فالمعين أعم من الملاصق وقد اقتصر بعض على المعين فيعم وارتضاه الدلجموني (قوله واعتكفت أمس) فيه نظر لان هذا ظرف وهو مبنى بالاتفاق فالمناسب أن يقول خاف زيد أمس اى خاف نفس اليوم على حد يخافون يوما وانما بنى أمس لتضمنه لام التعريف لانه معرفة بغير أداة ظاهرة لكن هذه العلة ضعيفة فلم تجمع العرب على بنائه ومن ثم قال ابن خروف لا علة لبنائه الا ارادة التخفيف وبنى على حركة ليعلم ان له أصلا فى الاعراب وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين انتهى دلجموني (قوله منع البقاء) أى بقاء الاشياء ونسبة المنع للتقلب مجاز لكونه دالا عليها فالبقاء مفعول والفاعل تقلب وطلوعها وغروبها عطف على تقلب ومن حيث جار ومجرور مبنى مطلقا ولا تمس مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء تعذرا كذا قيل وصوابه استثقالا وحمراء وصافية وصفراء أحوال من الشمس مترادفة أو متداخلة نحوها فى خبر أتي بالبراق مسرجا ملجما انتهى دلجموني وقوله ثم قال اليوم الخ أشار به الى أنه أسقط بيتا بين البيتين وهو قوله

وقال الاعشى فجمع بين اللغتين التميميتين
ألم تروا ارما وعادا
أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار
فبنى وبار الاول على الكسر
وأعرب وبار الثانى وقيل
ان وبار الثانى ليس باسم
كوبار الذى فى حشو البيت
بل الواو عاطفة وما بعدها
فعل ماض وفاعل الجملة
معطوفة على قوله هلكت
وقال أولا هلكت
بالتأنيث على معنى القبيلة
وثانيا باروا بالتذكير على
معنى الحى وعلى هذا القول
فتكتب وباروا بالواو
والالف كما تكتب ساروا
النوع الخامس أمس اذا
أردت به معينا وهو اليوم
الذى قبل يومك وللعرب
فيه حينئذ ثلاث لغات
احدها البناء على الكسر
مطلقا وهى لغة أهل
الحجاز فيقولون ذهب
أمس بما فيه واعتكفت
أمس وعجبت من أمس
بالكسرة فيهن قال الشاعر
منع البقاء تقلب الشمس
وطلوعها من حيث لا تمسى

وطلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورس

اليوم الخ ولم يتكلم على ذلك صاحب الشواهد هنا وانما تكلم عليه بعض حواشي القطر (قوله اليوم أعلم الخ) اليوم منصوب على الظرفية بني مقدرة وهو متعلق باعلم وهو على تقدير لا أعلم وما موصول مفعول اعلم محلها نصب ويجيء فعل مضارع مرفوع وبه متعلق به والجملة صلة الموصول ومضى فعل ماض بفصل متعلق به قضائه مضاف اليه أمس فاعل مضى محله رفع وهو محل الشاهد (قوله لقد رأيت الخ) لم يعلم قائله وبعده

يأكلن ما في رحلهن همسا * لا ترك الله لهن ضرسا * ولا لقين الدهر الا تعسا
فيها عجوز لا تساوي فلسا * لا تأكل اللحمة الا نهسا

والابيات من بحر الرجز العجائز جمع عجوز وهي المرمة من النساء والسعالى جمع سعلاة بالكسر وهي الانثى من الجن وقيل هي ساحرة الجن وقيل هي الفاجرة من الجن وقال في الصحاح السعلاة أخبث الغيلان وكذلك السعلاء يمد ويقصر والجمع السعالى وفيه أيضا الغول بالضم والجمع أغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان فأكله فهو غول المعنى انه رأى هؤلاء العجائز فتعجب من حالهن وشبههن بالسعالى لقبحهن (الاعراب) اللام لام القسم وقد حرف تحقيق ورأيت فعل وفاعل وعجبا مفعول ومذ حرف جر بمنزلة في تقديره في أمس وهو متعلق برأيت والالف في أمس أشباع وهو مجرور بالفتحة لمنعه من الصرف للعلمية والعدل عن ذي الالف واللام وهو محل الشاهد وعجائز منصوب على البدل من عجبا وصرفه للضرورة وخمساصفة لعجائز أو بدل أو عطف بيان وروى حمسا بضم الحاء المهملة جمع حميسة وهي الشديدة انتهى من شواهد هذا الكتاب وقال الدلجموني يأكلن مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة حال من عجائز والرحل المنزل وهمسا مفعول مطلق أي أكلا خفيا وجملة لا ترك الله دعائية وضرسا مفعول والشاهد في أمس حيث أعرب اعراب مالا ينصرف على لغة بعض بني تميم انتهى والهمس الصوت الخفي قال تعالى فلا تسمع الا همسا (قوله وقدوهم) أي غلط قال في المصباح وهمت الى الشيء وهما من باب وعد سبق القلب اليه مع ارادة غيره ووهم في الحساب يوهم كغلط يغلط وزنا ومعنى انتهى ونظم ذلك النور الاجهوري بقوله من الرجز

اذا سرى الوهم لشيء والمراد * سواه ذا وهم بتسكين يراد
ووهم بالفتح معناه الغلط * والماضي من هذا بكسر انضبط
والآن بالفتح وفعل الأول * بعكس ذا على القياس الجلي

وقوله والآن اي الفعل المضارع وقوله وفعل الاول يعني باب الوهم بالسكون وقوله بعكس ذا أي ان ماضيه بالفتح ومضارعه بالكسر وجه غلط الزجاجي ما قاله ابن مالك في التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضوع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح في مذ أمس فتحة اعراب والزجاجي لم يأخذ البيت الا من كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه انتهى وقال ابن الباذش خرج الزجاجي عن اجماع النحاة بقوله ومن العرب من يبنيه على الفتح ولا حجة له في الرجز انتهى فيشي على القطر والدلجموني عليه أيضا (قوله واذا أريد الخ) حاصل الشروط أن يراد به معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يكسر أي لم يجمع جمع تكسير ولم يصغر ولم يثن فلا يبنى في قولك مضى امسنا ولا الامس ولا أموس ولا أميس ولا أمسان فاذا اجتمعت فيه الشروط جرى فيه الخلاف فان استعمل ظرفا بني اتفاقا (قوله مررت بنا أول من أموس الخ) مثال للجمع وهو من الرجز والميس بكسر الميم التبختر والعروس الذي بنى بامرأته والعرس بكسر العين المرأة المبنى بها والعرس بضم العين الاسم ومنه اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب أي الى طعام العرس * الاعراب مررت فعل ماض والتاء للتأنيث وفاعله عائد على المحبوبة وبنا متعلق به وأول

ثم قال
اليوم أعلم ما يجيء به *
ومضى بفصل قضائه أمس
الثانية اعرابه اعراب مالا
ينصرف مطلقا وهي لغة
بعض بني تميم وعليها قوله
لقد رأيت عجبا مذ أمسا
عجائزا مثل السعالى خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا
لا ترك الله لهن ضرسا * وقد
وهم الزجاجي فزعم أن من
العرب من يبني أمس على
الفتح واستدل بهذا البيت
الثالثة اعرابه اعراب مالا
ينصرف في حالة الرفع
خاصة وبناؤه على الكسر
في حالتي النصب والجر
وهي لغة جمهور بني تميم
يقولون ذهب أمس
فيضمونه بغير تنوين
واعتكفت أمس وعجبت
من أمس فيكسرونه فيهما
وهذا كله يفهم من قولي
في المقدمة ويمنع الصرف
في الباقي وقولي في الباقي
أردت به أمس في الرفع
وما ليس في آخره راء من
باب حذام وقطام واذا
أريد بامس يوم ما من الايام
الماضية او كسر أو دخلته
أل أو أضيف أعرب باجماع
تقول فعلت ذلك أمسا أي
في يوم ما من ايام الماضية
وقال الشاعر
مررت بنا أول من أموس
تميس فينا ميسة العروس

مضاف لمحذوف أى أول شىء منصوب على الظرفية متعلق به ومن أموس بيان أيضا كذلك وتميس مضارع مرفوع وفينا متعلق به ميسة منصوب على المصدر والعروس مضاف اليه والشاهد فى جمع أموس (قوله ما كان أطيب أمسنا) كان زائدة وما اسم تعجب مبتدأ وأطيب فعل ماض وفاعله مستتر وجوبا وأمسنا مفعول به والجملة خبر المبتدأ وهو ما وهذا مثال للمضاف (قوله والاولون) أى المذكورون أول العبارة وهم المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى وليس المراد بالاولون الاقدمين لانه سيبويه ليس متأخرا عن هؤلاء فى الزمن (قوله على القياس) أى قياس التصغير على التكسير صحيح (قوله ويشهد له الخ) أى ان قياسهم التصغير على التكسير صحيح لانهما اخوان فاذا ثبت أحدهما ثبت الآخر فحاصل الاستشهاد اخوة التصغير للتكسير وقد وقع أحد الامرين فيقع الآخر بالحمل عليه فصح قياس التصغير على التكسير (قوله فانى وقفت الخ) مثال للمحلى بال قاله نصيب الشاعر المشهور والامس اسم اليوم الذى قبل يومك وقوله كادت قيل نفيها ايجاب وايجابها نفى وذلك انك اذا قلت كاد زيد أن يقوم معناه قارب القيام ولم يقم واذا قلت ما كاد زيد أن يقوم معناه قام لكن بعد مشقة ولذا قال بعض فيها على جهة اللغز

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة النفى أثبتت * وان أوجبت قامت مقام جحود

وقيل انها كسائر الافعال نفيها نفى وايجابها ايجاب لانها للمقاربة فاذا انتفت انتفى عقلا الفعل فان قيل قوله تعالى وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا يرد ما زعموا قلت هو اخبار عن أول أحوالهم وقيل بحكم العرف فى ذلك وقيل اذا كان اثباتا فالفعل لم يحصل وان كان هناك نفى فان كان قبلها احتمل الحصول بعد العسر وعدم الحصول رأسا وان كان بعدها نحو كاد أن لا يقوم وجب ان يكون حاصلا فجملة الاقوال أربع والشمس سميت شمسا لانها تخفى ثم تطلع أخذا من المرأة الشموس التى تطالع الرجال ولا تطعهم ويقال شمس الشىء اذا ارتفع وانثت الشمس لشبهها بالمرأة ومن أسمائها ذكاء وابن ذكاء وسميت ذكاء لضوئها وتوقدها ويقال لها الجونة وكل أبيض جون وكل أسود جون ويقال لها الغزالة لسرعة دورانها ولذلك سمى الغزل لكثرة دورانه والغزل محادثة النساء ومن أسمائها المهى والجمانة وسبوح وسراج وجارية وبيضاء ومشرقة * الاعراب فانى الفاء عاطفة وانى ان واسمها وقفت فعل وفاعل اليوم ظرف لوقفت والامس بالجر عطف على اليوم عطف توهم وقبله ظرف ومضاف اليه ببابك متعلق بوقفت حتى حرف جر بمعنى الى كادت فعل ماض والتاء للتأنيث والشمس اسمها وتغرب خبرها والشاهد فى الامس كما وضحه المصنف (قوله وفى الآية ايجاز) أى اختصار حاصل ما قاله اللقانى ان الايجاز بحذف ثلاثة أمور بحذف المضافين أعنى زرع فى قوله فجعلنا زرعها وفى قوله كان زرعها فقول المصنف واسم كان هو أحد المضافين وبحذف الموصوف فى قوله كالزرع المحصود وان المجاز فى تشبيه الزرع المقطوع من أصله بالزرع المحصود وفى جعل فعيل بمعنى مفعول فقول المصنف وأقيم فعيل الخ هو المجاز وقال الشنوانى الايجاز بحذف أربعة أمور بحذف الزرع من قوله فجعلناها وبحذف الزرع من قوله كأن لم تغن فان أصله كأن لم يغن زرعها وبحذف الزرع الذى هو موصوف حصيدا لان المعنى كالزرع المحصود وبحذف اسم كأن المخففة وهو ضمير الشان وأما المجاز ففى قوله فجعلناها حصيدا أى جعلنا الارض محصودة فان ايقاع الحصيد على الارض مجاز وحقه أن يقع على الزرع الحال بالارض وفى اسناد تغن الى الارض مجاز أيضا والحقيقة اسناده الى الزرع اذا علمت ذلك فاقول بحمد الله الملائم لكلام الشارح ما قاله اللقانى فانه الذى يشير له قول الشارح فحذف مضافان واسم كان وموصوف اسم مفعول وأقيم الخ وقول الشارح كالزرع فان هذا اشارة للايجاز وللمجاز وعلى

وتقول ما كان أطيب أمسنا وذكر المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى ان أمس يصغر فيعرب عند الجميع كما يعرب اذا كسر ونص سيبويه على أنه لا يصغر وقوفا منه على السماع والاولون اعتمدوا على القياس ويشهد لهم وقوع التكسير فان التكسير والتصغير أخوان وقال الشاعر

فانى وقفت اليوم والامس قبله
ببابك حتى كادت الشمس تغرب

روى هذا البيت بفتح أمس على انه ظرف معرب لدخول أل عليه ويروى أيضا بالكسر وتوجيهه اما على البناء وتقدير أل زائدة أو على الاعراب على انه قدر دخول فى على اليوم ثم عطف أمس عليه عطف التوهم وقال الله تعالى فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس الكسرة فيه كسرة اعراب لوجود أل وفى الآية ايجاز ومجاز وتقديرها فجعلنا زرعها فى استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها

كلام الشنوانى لم يشر الشارح للمجاز وعليه يكون قول الشارح كان زرعها لم يغن المناسب فيه أن يقول كأنه لم يغن زرعها ليكون المحذوف ضمير الشان غير المضافين وأيضا اذا كان المعنى على حذف لم يكن مجازا فى ايقاع الحصيد وفى تغن لانه أوقع ذلك على من هو له غاية الامر ان فيه حذف مضاف ولا يكون المجاز الا اذا لم يلاحظ الحذف بدليل قول العلماء فى قوله واسئل القرية انه يحتمل انه أطلق القرية على أهلها أو ان فيه حذف مضاف أو ان ايقاع السؤال على القرية مجاز فجعلوا المجاز العقلى مقابلا لمجاز الحذف تأمل وقوله فى استئصاله أى قطعه من أصله (قوله لم يلبث) أى لم يوجد فهو باللام و بعبارة أخرى يقال غنى أى عاش و يقال غنى بالمكان أى أقام به وحينئذ فقوله كأن لم تغن أى كأن لم تثبت ومثله لبعض المفسرين (قوله أبلغ) أى كونه من صيغ المبالغة (قوله ولهذا) أى ولاجل كونه صيغة مبالغة لا يقال لمن جرح فى أنملته الخ أى لان جرح الانملة خفيف فلا يؤتى بصيغة فعيل التى هى من صيغ المبالغة والانملة فيها لغات تسع الهمزة والميم مثلثتان فاضرب ثلاثا فى ثلاث بتسع قاله بعض الاشياخ ﴿تنبيه﴾ سكت المصنف عن الذي يبنى على الكسر أو نائبه وتقدم مثاله جمع المؤنث السالم فانه يبنى على الكسر الذى ينصب به و يبنى على الفتح النائب عن الكسرة (قوله ماقطع لفظا عن الاضافة) أى لمعرفة أما لو قطع عن الاضافة لنكرة فلا بناء لان موجب البناء تضمنه النسبة الجزئية وهى خاصة بالمعرفة (قوله من الظروف المبهمة) و بنيت هذه الاشياء لابهامها مع تضمنها معنى الاضافة الذى هو معنى الحرف و بنيت على حركة جبرا لما فاتها من الاعراب وكانت ضمة جبرا لما لحقهما من الضعف بحذف المضاف اليه لان الضمة أقوى الحركات أى أقوى فى التنبيه على عروض سبب البناء وماقلناه فى علة البناء قاله شيخ الاسلام وقال الشنوانى قوله من الظروف المبهمة وهى التى لا يتضح معناها الا بذكر المضاف اليه قال الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك الحرف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء أما حيث واذا واذ فانها وان كانت مضافة للجمل الموجودة بعدها الا أن الاضافة ليست بظاهرة اذ الاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكأن المضاف اليه محذوف ولما أبدل فى كل و بعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كأنه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء فى هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف أو عادمته وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم الاعراب (قوله وأسماء الجهات) اعلم أن المسموع من الظروف قبل و بعد وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول وعل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو شمال ويمين وآخر وغير ذلك فاشمله قول المصنف وأسماء الجهات غير مسلم و كذا قول الفيشى عبر بالاسماء لانها اثنا عشر بخلاف الجهات فهى ست (قوله وألحق بها عل) أى فى البناء على الضم وعل هو النوع الثانى فى المصنف وغيره هو النوع الثالث فى المصنف وجعل المؤلف فى الشارح الثانى ثالثا والثالث ثانيا (قوله فيمن ضم ولم ينون) قال الفيشى انظر البرماوى فى شرحه لما تركه الشرح اه ونحن نذكر عبارة البرماوى التى تحركها الفيشى فنقول قال البرماوى لم يشرح هذا القيد والمراد ان غير اذا قطعت عن الاضافة كان فيها أوجه أربعة الفتح مع التنوين ودونه والضم مع التنوين ودونه وتوجيه ذلك مرتب على مقدمة وهى ان ما تجب اضافته من أسماء الزمان أو المكان ونحوها كقبل وبعد وفوق وتحت وما أشبهها اذا قطع عن الاضافة فاما أن ينوى لفظ المضاف اليه فيكون ذلك معربا والحركة فيه للاعراب غير انه لا ينون واما أن ينوى معنى الاضافة فيجب البناء على الضم

لم يلبث بالامس فحذف مضافان واسم كان وموصوف اسم المفعول وأقيم فعيل مقام مفعول لانه أبلغ منه ولهذا لا يقال ان جرح فى أنملته جريح ويقال له مجروح ثم قلت (أو الضم وهو ماقطع لفظا لامعنى عن الاضافة من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول وأسماء الجهات والحق بها عل المعرفة ولا تضاف وغير اذا حذف ماتضاف اليه وذلك بعد ليس كقبضت عشرة ليس غير فيمن ضم ولم ينون وأى الموصولة اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمير امحذوفا نحو أيهم أشد و بعضهم يعربها مطلقا) وأقول الباب السادس من المبنيات مالزم الضم وهو أربعة أنواع * النوع الاول ماقطع عن الاضافة لفظا لامعنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد وأول

و اما أن لا ينوى شيء منهما فيعرب وينون اذ لا موجب لترك التنوين اذا علم ذلك فاول الاوجه الاربعة فى غير توجيهه أن يكون اسم ليس محذوفا وغير مقطوعة عن الاضافة من غير نية المضاف اليه ولا معناه أى ليس المقبوض غيرا أى مغايرا لذلك والثانى توجيهه أن يكون على نية لفظ المضاف اليه أى ليس المقبوض غيره فالفتحة اعراب قطعا والثالث توجيهه أن يكون غير اسم ليس وهى مقطوعة عن تقدير لفظ المضاف وعن نية الاضافة والرابع توجيهه مذهبان أحدهما وبه قال المبرد والمتأخرون أن ضمة غير ضمة بناء لشبهها بالظروف ويحتمل على هذا أن يكون فى موضع رفع على أنه اسم ليس وأن يكون فى موضع نصب على انه خبرها والثانى مذهب الاخفش انها ضمة اعراب وهى اسم ليس والخبر محذوف وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وجرى عليه المصنف فى شرح الشذور غير أنه ضعيف الوجه الثانى فيما يظهر لك منه أرجحية بعض الاوجه السابقة على بعض وقد علمت مما قررناه انه ليس له حالة فيكون البناء فيها على الضم أرجح الا فى حالة واحدة وهى ما اذا نوى معنى الاضافة دون لفظ المضاف اليه فعبر المصنف عنها بقوله فيمن ضم ولم ينون ولكن هذه العبارة يدخل فيها ما اذا نوى لفظ المضاف اليه بدليل أنه فى الشرح أدخلها تحت الضم من غير تنوين ثم قال وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب ففيه انتقاد على ما فى المتن انتهى برماوى بحروفه (قوله وأسماء) بالجر وأما قبل وبعد وأول وعل فهى مضمومة فى محل جر (قوله وأسماء الجهات) وهى وراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جاء القوم وأخوك خلف او أمام تريد خلفهم أو أمامهم (قوله ابن يعيش) علم على رجل من العلماء (قوله الاصل) ٢ بدل من الهاء فى قدره أى قدر أصل قول الله من قبل الخ من قبل كل الخ (قوله الا أن الانسب للمقام) أى لان أول الآية غلبت الروم فى أدنى الارض (قوله الغلب) بفتح الغين المعجمة واللام (قوله الحماسى) نسبة الى الحماسة وهو كتاب مشهور جمع فيه أبو تمام الطائى الشاعر المعلوم جملة من أشعار العرب (قوله لعمرك ما أدرى الخ) قاله معن بن أوس من قصيدة من بحر الطويل والعمر لا يقال فى القسم الا بفتح العين خاصة وبغيره يقال بالفتح والضم معا وذلك لكثرة استعماله فى القسم دون غيره وهو من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة أى لحياتك وارتفع لعمرك على الابتداء والخبر محذوف أى قسمى فحذف الخبر والكلام دليل عليه وباب القسم يحذف منه الفعل تقول بالله لافعلن والمعنى أحلف بالله فيحذف أحلف لعلم المخاطب بانك حالف قال أبو البقاء من قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله وأدرى من درى بمعنى علم والوجل الخوف وتعدو بالعين المهملة تصيب وضبطه الفنرى فى حواشى المطول بالغين المعجمة بمعنى تصيح * الاعراب اللام للابتداء وعمرك مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره يمينى أو قسمى وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده واذا قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر لعدم الصراحة فى القسم لانه يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وما نافية وأدرى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل وانى لاوجل الجملة حالية أو معترضة وعلى أينا فى محل نصب مفعول لادرى وقيل مفعول تعدو والمنية أى الموت فاعل تعدو وأول ظرف مبنى على الضم وهو محل الشاهد أى أول الوقت أو أول الساعة أو أول كل شيء ومعنى البيت وبقائك ما أعلم أينا يكون المقدم من المؤخر فى غدو الموت عليه وأنى خائف مترقب (قوله اذا أنا لم الخ) قاله ابن مالك العقيلى واذا ظرف لما يستقبل وأنا فاعل لمحذوف يفسره المذكور ولم يكن جازم ومجزوم ولقاؤك أى ملاقاتك اسم يكن وخبرها محذوف أى ثابتا لى الا أداة استثناء من وراء متعلق بثابت المحذوف وراء مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى أى وراء ما ذكر وهو محل الشاهد ويجوز نصب وراء يقال فلان يكلمنى من وراء وراء (قوله ابدأ بذا أولا) الذى حكاه أبو على الفارسى ابدأ بذا من أول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من أول الامر وهو محل

وأسماء الجهات نحو قدام وأمام وخلف وأخواتها كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد فى قراءة السبعة بالضم وقدره ابن يعيش على أن الاصل من قبل كل شيء ومن بعده انتهى وهذا المعنى حق الا أن الانسب للمقام أن يقدر من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه فاستحق البناء على الضم ومثله قول الحماسى لعمرك ما أدرى وانى لاوجل * على أينا تعدو المنية أول * وقول الآخر

اذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء

وقولى لفظا احتراز من أن يقطع عنها لفظا ومعنى فانها حينئذ تبقى على اعرابها وذلك كقولك ابدأ بذا أولا اذا أردت ابدأ به متقدما

(٢) قوله بدل من الهاء الخ جرى على نسخة وقدره ابن يعيش الاصل الخ ولا يظهر على النسخة التى بايدينا اه

الشاهد فى البيت وروى بالفتح على نية لفظ المضاف اليه ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفدنا من كلام الفارسى ان أول يستعمل كقبل ويستعمل صفة كالاسبق واعرابه ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبذا متعلق به وكذا من أول انتهى شواهد ولكن شارحنا ليس قصده ماحكاه الفارسى بل قصد المصنف أولا بالنصب لحذف المضاف اليه ولم ينوشىء وكلام الشواهد يوهم ان ماقاله المصنف هو كلام الفارسى حيث جعله من شواهد هذا الكتاب وليس كذلك كما علمت تأمل (قوله ولم يتعرض الخ) جملة حالية وكان المناسب لقوله اذا أردت أن يقول ولم تتعرض بالتاء الأن يقال فيه التفات والاحسن أن يقرأ يتعرض بالبناء للمفعول (قوله فساغ لى الشراب الخ) قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه وهو من الوافر وساغ بمعنى جاز أى استمر والشراب الخمر وهو أحد أسمائه ومن اسمائه الرحيق والخندريس والمدام والعقار والخرطوم والصهباء والسلسبيل والحميا والكميت والمشعشة والزرجون وبنت حانة والطلا والسلافة والقرقف وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى بحسب زعمهم وأغص من غصص يغصص من باب علم يعلم بمعنى أشرق والفرات العذب السائغ ويروى الحميم أى البارد لانه من باب أسماء الاضداد ورواية الفرات أى العذب السائغ أولى لان رواية الحميم توهم الحار انتهى * الاعراب فساغ الفاء حرف عطف وساغ فعل ماض ولى متعلق به والشراب فاعله وكنت كان واسمها وقبلا ظرف وأكاد مضارع كاد وعينها واو من باب خاف وقال يقال كدت بكسر الكاف وكدت بضمها فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثانى مضارعها يكود كيقول وأغص خبر كاد وبالماء متعلق به والفرات صفة للماء وجملة أكاد خبر كان والشاهد فى قبلا قال الشيخ خالد يحتمل أن يكون التنوين للضرورة وهى المسألة المشهورة قال المرادى اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه تنوينه مرفوعا ومختار الخليل تنوينه منصوبا وهما نكرتان وتنوينهما كتنوين النكرات وقيل معرفتان بنية الاضافة والتنوين للعوض (قوله ونحن قتلنا الخ) الأسد بضم الهمزة جمع أسد بفتحها وأسد حفية بدل منه وحفية بالحاء المهملة المفتوحة وكسر الفاء وتشديد الياء اسم موضع وضبط بالخاء المعجمة والشاهد فى بعد وعلى لذة صفة خمرا فلما قدمت على موصوفها صارت حالا وهذا البيت تركه فى شواهد هذا الكتاب (قوله على ارادة النكرة) أى التنكير ولو عبر به كان أولى انتهى فيشى (قوله الجحدرى) بضم الجيم والدال وهو عاصم أحد السبعة لكن تلك القراءة فى غير المشهور عنه فهى شاذة (قوله على ارادة المضاف اليه) أى لفظه (قوله من قولهم) أى مقولهم (قوله ليس المقبوض غير ذلك) كان ينبغى أن يقول ليس هو أى المقبوض لان اسمها ضمير لا انه اسم ظاهر محذوف خلافا لما يوهمه كلامه (قوله لابهامها) قال الرضى ولابهام غير لاتتعرف بالاضافة وهى أشدابهاما من مثل فلذا لم تبن مثل على الضم وانما كانت غير أشد ابهاما من مثل لان من عداك مغايرلك وليس كل من عداك مثلك (قوله وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب) أى يجوز ذلك ويجوز أن تكون ضمة بناء لنية معنى المضاف اليه ومحلها رفع والحاصل أنه ذهب المبرد الى أن الضمة ضمة بناء فيحتمل غير ان تكون اسما وان تكون خبرا وذهب الاخفش الى ماذهب اليه المصنف فهى اسم لا خبر وأما على فتح غير منونة أم لا فحركتها حركة اعراب بلا خلاف وهى خبر وأما الضمة مع التنوين فهى اسم ليس والخبر محذوف (قوله لان فيه تقليلا الخ) لانه على الوجه الاول لم يحذف من التركيب الا المضاف لغير وأما اسم ليس فهو ضمير مستتر فليس محذوفا وخبرها هو غير بخلاف الثانى فان خبرها محذوف وما أضيف اليه غير أيضا محذوف ولم يذكر الا اسمها (قوله وأما مايقع الخ) ذكر الفاكهى

ولم يتعرض للتقدم على ماذا وكقول الشاعر

فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الاسد أسد حفية
فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وقرىء لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين على ارادة التنكير وقطع النظر عن المضاف اليه أى لفظا ومعنى وقرأ الجحدرى والعقيلى بالجر من غير تنوين على ارادة المضاف اليه وتقدير وجوده * النوع الثانى ما ألحق بقبل وبعد من قولهم قبضت عشرة ليس غير والاصل ليس المقبوض غير ذلك فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما أضيفت اليه غير وبنيت غير على الضم تشبيها لها بقبل وبعد لابهامها ويحتمل ان التقدير ليس غير ذلك مقبوضا ثم حذف خبر ليس وما أضيفت اليه غير وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب والوجه الاول أولى لان فيه تقليلا للحذف ولان الخبر فى باب كان يضعف حذفه جدا ولا يجوز حذف ما أضيفت اليه غير الا بعد ليس فقط كما مثلنا وأما مايقع فى عبارات العلماء من قولهم لاغير فلم تتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لاعلى ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة * النوع الثالث

فى شرح القطر ان تقييد المصنف غير بالواقعة بعد ليس لا يعول عليه بل لا فرق بين ليس وبين لا كما نص عليه الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب فى الكافية وتابعه على ذلك شراح كلامه ومنهم المحققون كالرضى وقد سمع وقوع غير بعد لا أنشد ابن مالك قوله

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

فيعمل به من غير توقف وما وقع فى المغنى وشرح الشذور لا يعتد به انتهى بتصرف وفى شرح التوضيح مثله (قوله ما ألحق بقبل وبعد من عل المعرفة) قال فى المغنى عل بلام مخففة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين أحدهما استعماله مجرورا بمن والثانى استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم فى هذا جماعة منهم ابن مالك والحريرى وأما قوله

يارب يوم لى لا أظل له * ارمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء للسكت بدليل انه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى * واعلم ان عل توافق فوق فى افادة معناها وهو العلو وفى بنائها على الضم اذا كانت معرفة وفى اعرابها اذا نكرت وتخالفهما فى أمرين استعمالها مضافة ومجرورة بمن ليس الا بخلاف فوق فيهما (قوله ولقد سددت عليك الخ) قاله الفرزدق من قصيدة من الكامل يهجو بها جريرا والثنية الطريق العقبة وقيل الطريق الضيق بين الجبلين وبنى كليب قبيلة جرير واللام للقسم وقد حرف تحقيق وسددت فعل وفاعل وعليك متعلق به وكل ثنية مفعول ومضاف اليه وأتيت فوق فعل وفاعل وظرف بنى مضاف وكليب مضاف اليه ومن عل متعلق بأتيت والشاهد فيه وهو مبنى على الضم كفوق (قوله ووقع فى كلام الجوهرى الخ) قال الجوهرى يقال أتيت من عل الدار بكسر اللام أى من عال وقوله سهو فيه نظر لانه يتوقف سهوه على استقراء تام وهو متعذر (قوله ولو أردت بعل الخ) هذا محترز المعرفة فى قول المصنف عل المعرفة (قوله كجلمود صخر الخ) قاله امرؤ القيس ابن حجر الكندى وهو من المعلقات من قصيدة من بحر الطويل وصدره مكر مفر مقبل مدبر معا * وقوله مكر بكسر الميم من كر يكر اذا عطف أى لا يسبق فى الكر ومفر بكسر الميم أيضا من الفرار ومقبل فى مباشرة الحرب ومدبر فى المجىء عن الموت والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجارة الملس واحدها صخرة والحط القاء الشىء من علو الى أسفل فمعنى حطه أنزله من فوق الى تحت يقول هذا الفرس معتاد للحرب صالح لجميع أحوالها فمعنى مكر اذا أريد منه ذلك وقوله مفر ومدبر ومقبل فهذه فيها جميعا أى مجتمعة فى قوته لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينها من التضاد ثم شبه بالصخرة المحطوطة بالسيل * الاعراب مكر ومفر ومقبل ومدبر صفة لمنجرد فى قوله

وقد اغتدى والطير فى وكناتها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل

ومعا حال وكجلمود يتعلق بمحذوف تقديره كائنا حال من منجرد لوصفه وصخر مضاف اليه وجملة حطه السيل صفة ثانية والشاهد فى عل حيث أعرب لانه نكرة أى من مكان عال واضافة جلمود الى صخر من اضافة الخاص للعام وقوله من عل بكسر اللام (قوله أى الموصولة الخ) انما بنيت تشبيها لها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف وقيل بنيت لمخالفتها لبقية الموصولات بحذف صدر صلتها فرجعت الى حقها من البناء وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها شىء رجعت الى قياسها وقيل لان صدر صلتها لما حذف صار ما أضيف اليه بمنزلته فصارت بمنزلة ما لم تضف لفظا ولا نية أشار الى هذا ابن مالك بخلاف ما اذا لم تضف لفظا فان التنوين قائم مقام المضاف اليه سواء ذكر الصدر أم لا فالاضافة موجودة فاعربت وبخلاف ما اذا أضيف وذكر الصدر تأمل ولا يخفى ما فى كل منهما من الضعف ولخفاء سبب بنائها قال الزجاج

ما ألحق بقبل وبعد من عل
المراد به معين كقولك
أخذت الشىء الفلانى من
أسفل والشىء الفلانى من
عل أى من فوق الدار قال
الشاعر
ولقد سددت عليك كل ثنية
وأتيت فوق بنى كليب من عل
ولا تستعمل عل مضافة
أصلا ووقع ذلك فى كلام
الجوهرى وهو سهو
ولو أردت بعل علوا
مجهولا غير معروف تعين
الاعراب كقوله
كجلمود صخر حطه
السيل من عل
أى من مكان عال النوع
الرابع ما ألحق بقبل وبعد
من أى الموصولة * واعلم أن
أيا الموصولة معربة

فى جميع حالاتها الا فى حالة واحدة فانها تبنى فيها على الضم وذلك اذا اجتمع شرطان أحدهما ان تضاف الثانى أن يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا وذلك كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ثم حرف عطف على جواب القسم وهو قوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين واللام لام التوكيد التى يتلقى بها لقسم مثلها فى لنحشرنهم ولنحضرنهم وننزع فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد والفاعل ضمير مستتر والنون للتوكيد من كل جار ومجرور متعلق بننزع شيعة مضاف اليه أي مفعول وهو موصول اسمى يحتاج الى صلة وعائد والهاء والميم مضاف اليه وأشد خبر لمبتدأ محذوف أى أيهم هو أشد والجملة من المبتدا والخبر صلة لاى وعلى الرحمن متعلق بأشد وعتيا تمييزه وكان الظاهر أن يفتح أى لان اعراب المفعول النصب الا أنها هنا مبنية على الضم لاضافتها الى الهاء والميم وحذف صدر صلتها وهو المقدر بقولك هو ومن العرب من يعرب أيا فى أحوالها كلها وقد قرأ هرون ومعاذ ويعقوب أيهم أشد بالنصب قال سيبويه وهى لغة جيدة وقال الجرمى خرجت من الخندق يعنى خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم أسمع أحدا يقول اضرب أيهم أفضل أى كلهم ينصب ولا يضم والمعنى

ما تبين لى ان سيبويه غلط الا فى هذا ولو نصب غدوة بلدن لانه يسلم ان أيا تعرب اذا أفردت فكيف يبنيها اذا أضيفت وقد حكى ان سيبويه قال معتذرا عن ذلك لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزأى المبتدا كان ذلك مخالفا لاخواتها فغيروها تغييرا ثانيا لان التغيير يأنس بالتغيير وقال الرضى اذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك ان الشئ اذا فارق أخواته لعارض فهو شديد الرجوع اليها بأدنى سبب ولا يخفاك ضعف هذين الاعتذارين انتهى شنوانى وبنيت على حركة اشارة الى أن لها أصلا فى الاعراب وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد فى حذف ما يوضح كلا وان كان المحذوف فى أى صدر الصلة وفى قبل وبعد المضاف اليه (قوله فى جميع أحوالها) وهى أربعة حذف الصدر وذكره وفى كل مضافة أم لا فهى أربعة تعرب فى ثلاث وتبنى فى حالة واحدة (قوله كقوله تعالى الخ) فيه رد على ثعلب القائل ان أيا ليست موصولة (قوله ثم حرف عطف على جواب القسم) أى فليست اللام فى لننزعن موطئة لقسم محذوف بل مذكور وهو قوله فوربك (قوله لام التوكيد) من اضافة الدال للمدلول وكذا قوله لنون التوكيد (قوله التى يتلقى الخ) أى تقع فى جواب القسم (قوله أى مفعول) أى فهو مبنى على الضم فى محل نصب (قوله والهاء والميم) فيه تسامح بل المضاف اليه الهاء وحدها (قوله والجملة من المبتدأ والخبر صلته) والعائد هو صدر الصلة المحذوف فطابق قوله يحتاج لصلة وعائد وهو توضيح للموصول الاسمى فهو وصف كاشف لا انه للاحتراز عن موصول اسمى لا يحتاج لذلك (قوله متعلق بأشد) أو بعتيا أو بمحذوف يفسره عتيا لان المشهور ان معمول المصدر لا يتقدم عليه والاظهر ان معمول المصدر يجوز تقدمه عليه اذا كان ظرفا أو شبهه قال تعالى فلما بلغ معه السعى ولا تأخذكم بهما رأفة (قوله تمييز) أى محول عن المبتدأ (قوله ومن العرب من يعرب أيا فى أحوالها كلها) مع كونها موصولة وخالف يونس والخليل فانهما يقولان ليست حينئذ موصولة وانما هى استفهامية معربة ثم اختلفا فى تخريج الآية بالنسبة الى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذى يقال فيه أيهم أشد ويرده انه لا يجوز أن يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة وعاق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ويرده أن التعليق يختص بأفعال القلوب وننزع ليس منها ويبطل مذهبهما جميعا قوله * فسلم على أيهم أفضل * بضم أى لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته (قوله من الخندق) هو فى الاصل حفرة تحفر حول البلد (قوله أى خندق البصرة) وقال الرضى المنقول عنه خندق الكوفة فلم أسمع أحدا يقول أيهم الا بالنصب (قوله المنكرين للبعث) أى الذين أنكروا اخراج الناس من قبورهم لان البعث الاخراج من القبور والحشر سوقهم الى الموقف (قوله فوربك) أقسم باسم مضاف لنبيه تحقيقا للامر وتعظيما لشأن نبيه عليه السلام وقوله والشياطين عطف على الهاء أو مفعول معه وقوله ثم لنحضرنهم حول الخ أى لاجل أن يرى السعداء ما نجاهم منه فيزدادوا سرورا وينال الاشقياء حسرة انتهى بيضاوى (قوله مقرنين) أى مشدودين مع شياطينهم (قوله جاثين) أى ساقطين على الركب زيادة فى العذاب (قوله جرأة وقيل الخ) الاقوال الثلاثة الاخيرة تفسير للقول الاول (قوله جرأة) على وزن جرعة قاله الفيشى ونظم بعضهم ما يتعلق بها فقال

أقسم بربك لنجمعن من المنكرين للبعث وقرناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مقرنين فى السلاسل كل كافر معه شيطانه فى سلسلة ثم لنحضرنهم حول جهنم جاثين على الركب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا أى جرأة وقيل فجورا وكذبا وقيل كفرا أى لننزعن رؤسائهم فى الشر فنبدأ بالاكبر فالاكبر

وجرأة

جرما ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صليا أى أحق بدخول النار يقال صلى يصلى صليا كما يقال لقى يلقى لقيا ويقال صلى يصلى صليا مثل مضى يمضى مضيا ثم قلت (أوالضم أونائبه وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يازيد ويا جبال ويازيدان ويازيدون) وأقول الباب السابع من المبنيات مالزم الضم اونائبه وهو الالف والواو وهو نوع واحدوهو المنادى المفرد المعرفة ونعنى بالمفرد هنا ماليس مضافا ولا شبيها به ولو كان مثنى أو مجموعا وقد سبق هذا عند الكلام على اسم لاونعنى بالمعرفة ماأريد به معين سواء كان علما أوغيره فهذا النوع يبنى على الضم فى مسئلتين احداهما أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما نحو يازيد ويارجل وقول الله تعالى يانوح انه ليس من أهلك يانوح اهبط بسلام ياصالح ائتنا ياهود ماجئتنا ببينة الثانية أن يكون جمع تكسير نحو قولك يازيود وقوله تعالى ياجبال أوبى معه ويبنى على الالف ان كان مثنى نحو يازيدان ويارجلان اذا أريد بهما معين ويبنى على الواو ان كان جمع مذكر سالما نحو يازيدون ويامسلمون اذا أريد بهما معين وأما اذا كان المنادى مضافا أوشبيها بالمضاف أو نكرة غير معينة فانه يعرب نصبا على المفعولية فلا يدخل فى باب البناء فالمضاف كقولك ياعبدالله ويارسول الله وفى التنزيل قل اللهم فاطر السموات والارض أى يافاطر السموات أن أدوا الى عباد الله أى ياعباد الله ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا بأدوا كقوله تعالى أن أرسل معنا بنى اسرائيل ويجوز أن يكون فاطر صفة لاسم الله تعالى

وجرأة جرأة جرائيه * كجرعة كراهة طواعيه
وجرأة جراءة بالضم * لحن فخذ عن ثقة بالعلم

(قوله جرما) أى جريمة (قوله أولى بها صليا) أى أولى بجهنم وصليا بمعنى دخولا أى أولى بجهنم دخولا فقوله أى أحق تفسير حقيقى كما يفيده البيضاوى (قوله يقال صلى الخ) حاصله ان فعله جاء من باب فعل بالكسر والفتح ويؤيد الاول قوله ويصلى سعيرا وقوله يصلونها يوم الدين أى يدخلونها قاله البيضاوى (قوله أوالضم) سواء كان ظاهرا أومقدرا نحو ياموسى أو ياسيبويه وانما بنى المنادى لشبهه بالمضمر فى أدعوك لفظا لانه مفرد ومعنى لانه مخاطب لان يازيد بمنزلة أدعوك وبنى على حركة اشارة الى أن له أصلا فى الاعراب وكانت ضمة لانها أقوى الحركات فتجبر ما لحقه من الوهن بحذف عامله لزوما (قوله ونعنى بالمفرد ماليس مضافا الخ) أما المضاف فانه ينصب أى غالبا والا فقد يبنى كقولك يا كزيد بناء على أن الكاف تقع اسما فى غير الضرورة (قوله ونعنى بالمعرفة الخ) يعنى المراد بالمعرفة ما أريد به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد أم معرفة بعد النداء بسبب القصد والاقبال عليه كرجل تريد به معينا لا ما كان أحد المعارف فقط فقول المصنف المعرفة خرجت النكرة غير المقصودة فان قوله ماليس مضافا يشملها فاحتاج لاخراجها بقوله المعرفة وقوله علما الخ أى قبل النداء وهل بعد النداء معرفة بالعلمية أو بالقصد خلاف والراجح الاول خلافا للسيرافى (قوله ويازيدان) أن قلت هذا المثال لا يصح لما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثنى أو جمع بالواو والنون لزم لام التعريف عوضا عما فاته من تعريف العلمية فالجواب انه مخصوص بما سوى المنادى فانه لا يجوز الجمع بين يا وال لان يا قائمة مقام أل (قوله ليس من أهلك) أى الناجين (قوله الثانية الخ) بقى عليه جمع المؤنث السالم فانه يبنى على الضم ولا تشمله الاولى ولا الثانية قاله الفيشى ووجهه أن المسئلة الاولى حاصلها أن المفرد المعرفة وهو ماليس مضافا ولا شبيها بالمضاف وكان معينا وكان غير مثنى ولا مجموع يبنى على الضم ولا شك انه غير شامل لجمع المؤنث السالم ولا لجمع التكسير الذى هو المسئلة الثانية (قوله اذا أريد بهما معين) فان لم يرد بهما معين أعرب بالان المنادى اذا لم يرد به معين أعرب مطلقا كان مفردا أو مثنى أو مجموعا فيقال يارجلا ويازيدين ويارجلين ويازيدين ويامسلمين (قوله ياجبال أوبى معه) أى سيرى معه حيث سار انتهى بيضاوى (قوله قل اللهم فاطر السموات) أصل اللهم ياالله حذفت منه ياء النداء وعوض عنها الميم ولا يجوز الجمع بين يا وأل

* الامع الله ومحكى الجمل * وشذ قولهم أقول ياالله اللهم * واعراب اللهم منادى مبنى على ضم مقدر على الميم منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الادغام وكانت حركة الادغام فتحة للخفة وشددت الميم لانها نائبة عن حرفين قرره العدوى على الخرشى فى الفقه ومعنى فاطر السموات مبتدعها من غير مثال سابق (قوله أى ياعباد الله) وعلى هذا ففعول أدوا محذوف أى أدوا الى ما وجب عليكم (قوله ويجوز أن يكون عبادا لله مفعولا الخ) وعلى كل فأن من قوله أن أدوا مفسرة أو مخففة من الثقيلة لان مجىء الرسول يكون بدعوة ورسالة أو مفعول لقوله جاءهم رسول كريم والمعنى جاءهم بان أدوا الى عباد الله أى ارسلوهم معى هذا على جعل عباد مفعوله أو أدوا الى ياعباد الله ما وجب عليكم على النداء أفاده البيضاوى (قوله كقوله تعالى الخ) تشبيه فى النصب على المفعولية فان بنى مفعول ارسل وهو منصوب بالياء واسرائيل مضاف اليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله خلافا لسيبويه)

أى لان عنده اسم الله لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يجز نعته كذا فى المغنى قال الدمامينى لان اللهم لا يوصف لانه بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائها على تعينهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة هكذا قرر بعضهم وهو خير من تعليل المصنف وجوز قوم الوصف فى ذلك ولم يلتفتوا الى هذه العلة (قوله ما اتصل به شىء الخ) وهو معموله سواء كان فاعله أو مفعوله (قوله بره) بكسر الباء بمعنى احسانه (قوله كقول الاعمى) وكقول غريق يا واقفا خذ بيدى (قوله وكقول الشاعر أيارا كبا الخ) قاله عبد يغوث بن وقاص شاعر جاهلى من شعراء قحطان وفارس وقيل قائله مالك بن الريف وهذا الشعر من بحر الطويل وسبب هذا الشعر انه أسر يوم الكلاب أسرته تيم الرباب وكانوا يطلبونه بدم رجل منهم يقال له النعمان بن حسان فعرض عليهم فى فدائه ألف ناقة فابوا الا قتله فلما أيقن انه مقتول قال هذا الشعر وقد كانوا شدوا لسانه لئلا يهجوهم ثم رغب اليهم أن يحلوا لساته ليقول شعرا ينوح به على نفسه ويلوم أصحابه فقالوا انك شاعر فلا نأمن أن تهجونا فعقد لهم أن لا يفعل فحلوا لسانه فقال هذه القصيدة أولها هذا

ألا لا تلومانى كفى اللوم ما بيا * فما لكما فى اللوم خير ولا ليا
ألم تعلما أن الملامة نفعها * قليل ومالومى أخى من سماتيا

أيارا كبا الخ (قوله أيارا كبا) الركوب مصدر مركب قال الجوهري ركب ركوبا والركبة بالكسر نوع منه ابن السكيت يقال مر بنا راكب اذا كان على بعير خاصة فان كان على حافر فرس أو حمار قلت مر بنا فارس على حمار وقال عمارة لا أقول لصاحب الحمار فارس ولكن حمار والركاب جمع راكب (قوله عرضت) أى أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما وندامى جمع واحده ندمان يقال ندمان وندامى مثل سكران وسكارى وندامى بالكسر وندمانون ويقال فى الواحد أيضا نديم يقال للصاحب وللجالس على الخمر (قوله نجران) بفتح أوله وسكون ثانية مدينة بالحجاز سميت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب وهو أول من نزلها قالوا وأطيب البلاد نجران من الحجاز وصنعاء من اليمن ودمشق من الشام ونجران أول مدينة بنيت على وجه الارض بعد الغرق وقال الفيشى نجران قرية باليمن انتهى وقوله من نجران أى أهلها (الاعراب) الهمزة للاستفهام وياللنداء وراكبا منادى وان حرف شرط وما زائدة فاصل اما ان ما فادغمت النون فى ما الزائدة وعرضت فعل وفاعل محله جزم لكونه فعل الشرط والفاء رابطة وبلغن أمر مؤكد بالنون الخفيفة ويحتاج لمفعولين نداماى والمصدر المؤول من قوله أن لا تلاقيا ومن نجران متعلق بمحذوف صفة نداماى وان مصدرية أى عدم التلاقي ويحتمل أن تكون تفسيرية لتقدم جملة عليها فيها من القول دون حروفه ولم تقترن بخافض وتأخر جملة عنها ويحتمل ان أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وعلى كل فلا نافية للجنس وتلاقيا اسمها وخبرها محذوف أى لنا والجملة خبران وجملة أن لا تلاقيا فى محل المفعول الثانى واقتصر بعضهم على هذا الاحتمال وهو المعول عليه والشاهد فى راكبا حيث نصبه لانه منادى منكر ولم يقصد منه راكبا بعينه وانما التمس أى راكب من الركبان يبلغ قومه تحيته فكل من يبلغ عنه هو المدعو فهو كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى ولو أراد راكبا معينا لبناه على الضم (قوله أن ينصب) أى رجوعا الى الاصل لان الاصل فى المنادى النصب (قوله ضربت صدرها الخ) قاله مهلهل بن ربيعة واسمه امرؤ القيس وهو من بنى ثعلبة بن وائل وقيل اسمه عدى وانما سمى مهلهلا لانه أول من هلهل الشعر أى رققه ومعنى وقتك أى حفظتك الاواقى جمع واقية واصلها ووقى فأبدلت الواو الاولى همزة وأعل اعلال قاض ودخلت أل فثبتت ياؤه وهى ما يحفظ الانسان

خلافا لسيبويه والشبه بالمضاف هو ما اتصل به شىء من تمام معناه كقولك يا كثيرا بره ويا مفيضا خيره ويا رفيقا بالعباد والنكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الشاعر أيارا كبا اما عرضت فبلغن ندامای من نجران أن لا تلاقيا ويجوز فى المنادى المستحق للضم أن ينصب اذا اضطر الى تنوينه كقول الشاعر ضربت صدرها الى وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقى

من الاقدار السابقة أى لقد نجتك المقادير من القتل ومعنى البيت ان هذه المراة ضربت صدرها اشفاقا من القتل وقيل متعجبة من كيده وقوته لا اشفاقا وكان مهلهل قد أسر فى تلك الحروب فتفكر لامره ولم يمكانه وأخذ منه ذمة وعهدا على أن لا يقتله فلما رأته هذه المراة عرفته وعلمت ما أخذ لنفسه من الذمة فضربت صدرها متعجبة من كيده وقوته وقالت لقد نجاك الله من تلك الشدائد * الاعراب ضربت فعل ماض والتاء علامة التأنيث صدرها مفعول ومضاف اليه والى متعلق بمحذوف فى محل نصب على الحال من الضمير فى ضربت وقالت فعل ماض والتاء للتأنيث يا حرف نداء وعديا منادى منصوب لشبهه بالمضاف واللام للتأكيد وقد حرف تحقيق ووقتك فعل ومفعول الاواقى فاعل والشاهد فى عديا فانه لما اضطر نونه لاقامة الوزن وكان حقه البناء على الضم لانه مفرد علم وهو منصوب كما علمت لانه مبنى على ضم مقدر خلافا لبعض الاشياخ (قوله وأن يبقى مضموما) أى على البناء (قوله سلام الله الخ) قاله الاحوص وقيل ان اسمه عبد الله وانه لقب بالاحوص لحوص كان فى عينه وهو ضيق فى مؤخر العين وهو شاعر اسلامي وكان يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك فتزوجها مطر فغلبه الامر وانشأ يقول هذه القصيدة من الخفيف وبعد البيت المذكور

فلاغفر الاله لمنكحيها * ذنوبهم ولوصلوا وصاموا
كأن المالكين نكاح سلمى * غداة يرومها مطر نيام
وان يكن النكاح أحل شيء * فان نكاحها مطرا حرام
فلو لم تنكحوا الا كفيئا * لكان كفيئها الملك الهمام
فطلقها فلست لها بكفؤ * والا يعل مفرقك الحسام

واسم الاحوص عبد الله بن محمد بن عاصم من شعراء الامويه ومطر كان أقبح الناس منظرا وكانت سلمى امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ومطر لا يرضى فذكر الشاعر حاله وحال امرأته اه اش * الاعراب سلام مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به ما فيه من معنى الدعاء واسم الجلالة مضاف اليه يا حرف نداء مطر منادى مبنى على الضم نونه للضرورة عليها خبر المبتدأ وليس من أخوات كان وعليك خبرها والسلام اسمها ومطر منادى مبنى على الضم غير منون والشاهد فى تنوين مطر الاول وجملة النداء فى المحلين معترضة * واعلم ان النحاة اختلفوا عند الاضطرار الى تنوين المنادى فالخليل وأصحابه يتركونه مضموما على حاله وهو بمنزلة المرفوع غير المنصرف المنون فيترك على حاله وأبو عمرو وأتباعه ينصبونه ويروون سلام الله يا مطرا بالنصب والتنوين ويقولون ردداه الى أصله فالمؤلف لفق كلامه من الطريقتين (قوله وذلك اذا كان علما الخ) محله فيما اعرابه ظاهرا ما اعرابه مقدر نحو يا عيسى ابن مريم فانه لا يقدر فيه فتحة بدل الضمة اذ لا فائدة لها ذكره ابن مالك فى التسهيل وشرحه وحكم ابنة حكم ابن فيما ذكر ذكره ابن مالك فى الكافية والتسهيل وشرحيهما وشرح العمدة (قوله اذا كان علما) خرج النكرة فيتعين البناء على الضم نحو يا رجل ابن عمرو ولا بد أن يكون العلم مفردا أى غير مضاف ليخرج يا عبد الله ابن زيد فيجب النصب ولا يجوز الضم (قوله موصوفا بابن) خرج يا زيد الفاضل فيتعين الضم وخرج يا زيد بن عمرو اذا جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمحذوف فيتعين الضم (قوله متصل به) خرج يا زيد الفاضل ابن عمرو (قوله مضافا الى علم) خرج يا زيدا ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم انتهى أشمونى ملخصا (قوله يا طلحة بن عبيد الله الخ) لم يعلم قائله يا حرف نداء قال فى المغنى يا حرف وضع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل مشترك بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهى أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا انتهى وطلحة منادى وابن صفة وعبيد مضاف اليه ومضاف والله مضاف اليه وقد حرف تحقيق

وأن يبقى مضموما كقوله
سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام
ويجوز فى المنادى أيضا أن يفتح فتحة اتباع وذلك اذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم كقولك يا زيد بن عمرو وقول الشاعر
يا طلحة بن عبيد الله قد وجبت
لك الجنان وبوئت المهى العينا
وبقاء الضم أرجح عند المبرد

ووجبت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك يتعلق به والجنان فاعل وبوئت أى أفردت بها فعل وفاعل وفى نسخة موّهت من التمويه وهو الطلاء بفضة أوذهب وتحت ذلك حديد أونحاس وأراد به هنا الزينة وقوله المهى بفتح الميم بقر الوحش جمع مهاة والعرب تسمى المرأة الجميلة مهى لحسن عينها ومشيها ويطلق المهى على الغزال وفى الفيشى المهى الحور والمهى مفعول به على نسخة وبوئت وفاعل على نسخة وموهت والعيناصفة للمهى والشاهد فى طلحة بن عبيد الله فيجوز فتح طلحة وضمه أما الضم فعلى الأصل وأما الفتح فاختلف فيه فقيل على الاتباع لفتحة ابن لان الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل وقيل لتركب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى وقيل على اقحام ابن واضافة طلحة الى عبيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه وعلى الاول فتحة طلحة فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول اعراب وعلى الثانى بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح فان كان اتباعا فهو نظير امرىء وان كان على التركيب فهو نظير لارجل ظريف وان كان على الاقحام فهو نظير يازيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح أكثر (قوله والمختار عند الجمهور) أي جمهور البصريين ماعدا المبرد فان المبرد من البصريين وقد تقدم قبل ذلك ايضاحه قال الرضى وانما اختير فتح آخر المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحة وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف ألف ابن وابنة (قوله واما أن لا يطرد فيه شىء) وفى نسخة واما أن لا يختص بشىء انتهى شيخ الاسلام (قوله والاسماء غير المتمكنة) هذه النسخة على حذف مضاف بقرينة ماسبق أى وبقية الاسماء غير المتمكنة والا فقد تقدم أسماء غير متمكنة ونسخة وبقية الاسماء غير المتمكنة لا اشكال فيها أى وتقدم بعضها فى المبنيات كاسم لا والمنادى وغير ذلك (قوله غير المتمكنة) أى غير المعربة (قوله وهى سبعة أسماء الافعال) بنيت لشبهها بالحرف فى أنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها (قوله كصه) بالاسكان بمعنى اسكت عن الحديث المعين وأما المنون فمعناه السكوت عن حديث ماقاله الفيشى (قوله صه) ظاهره ولو كان منونا لكن ان كان منونا يكون سكونه مقدرا وكذا مه قاله الشيخ خالد على التوضيح انتهى فيشى أى مقدر على الهاء منع من ظهوره حركة التخلص من السكونين (قوله وايه) بالكسر بلا تنوين بمعنى امض فى حديثك وبالتنوين امض فى حديث ما انتهى شيخ الاسلام (قوله الاذين وتين واللذين واللتين) لايتأتى هذا الاستثناء الا على القول بانها معربة وهو قول ابن مالك وقال ابن الحاجب هى مبنيات لقيام علة البناء وعدم شروط المثنى وليست معربات وانما هى صيغ نطق بها فى حالة الرفع على الالف وفى حالتى النصب والجر على الياء وقوله كالمثنى فيه اشارة الى انها ليست مثنيات حقيقة وانها معربات وابن الحاجب والمحققون يقولون ليست بمثنيات كاسبق فالمصنف لفق من الطريقتين طريقة ولم يقل بها أحد والجواب ان قول ابن مالك مثنيات معناه انها ملحقة بالمثنى لا انها مثنيات حقيقة فيكون المصنف مشى على طريقة ابن مالك من انها ملحقة بالمثنى ومعربة كاثنان واثنتان وينبنى على الخلاف كتابتها بالامين عند من قال بالاعراب وبالام واحدة عند من قال بالبناء (قوله الاذين وتين) أخر مثنى الاشارة الى هنا ومالا ختصار ولاشتراكهما مع اللذين واللتين فى المعارض لسبب البناء (قوله فكالمثنى) أى فيعرب اعراب المثنى (قوله أحدهما الحروف) والاصل فيها البناء اذ ليس فيها مقتض للاعراب لانها لا تتصرف ولا يتعقب عليها من المعانى مايحتاج لاعراب فلذا قال لانها أقعد فى باب المبنيات أى متأصلة فيه ولا تخرج عنه ولا يرد على ذلك قول الشاعر

والمختار عند الجمهور الفتح ثم قلت ﴿ واما أن لا يطرد فيه شىء بعينه وهو الحروف كهل وثم وجير ومنذ والاسماء غير المتمكنة وهى سبعة أسماء الافعال كصه وآمين وايه وهيت والمضمرات كقومى وقمت وقمت والاشارات كذى وثم وهؤلاء والموصولات كالذى والتى والذين والألاء فيمن مده وذات فيمن بناه وهو الافصح الاذين وتين واللذين واللتين فكالمثنى وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام كمن وما وأين الا أيا فيهما وبعض الظروف كاذوالآن وأمس وحيث مثلثا ﴾ وأقول لما أنهيت القول فى المبنيات السبعة المختصة شرعت فى بيان مالا يختص وحصرت ذلك فى نوعين أحدهما الحروف وقدمتها لانها أقعد فى باب البناء والثانى الاسماء غير المتمكنة وحصرتها فى سبعة أنواع وفصلتها ومثلث كلا منهما

ورتبت أمثلة الجميع على مايجب لها فبدأت بما بنى على السكون لانه الاصل فى البناء ثم ثنيت بما بنى على الفتح لانه أخف من غيره ثم ثلثت بما بنى على الكسر ثم ختمت بما بنى على الضم فمثال مابنى على السكون من الحروف هل وبل وقد ولم ومثال مابنى منها على الفتح ثم وان ولعل وليت ومثال مابنى منها على الكسر جير بمعنى نعم واللام والباء فى قولك لزيد وبزيد ولا رابع لهن الام الله فى لغة من كسر الميم وذلك على القول بحرفيتها ومثال مابنى منها على الضم منذ فى لغة من جر بها وقولهم فى القسم م الله فيمن ضم الميم ومن الله فيمن ضم الميم والنون ومن قال فيهما وفى م الله انها محذوفة من قولهم أيمن الله فلا يصح ذكرها هنا فانها على هذا القول من باب الاسماء لا من باب الحروف ومثال مابنى على السكون من أسماء الافعال صه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى ومثال مابنى منها على الفتح آمين بمعنى استجب لما تقل

ألام على لو ولو كنت عالما * باذناب لو لم تفتنى أوائله

فاعرب لو بالجر لانه أريد بها لفظها فصارت اسما فخرجت عن الحرفية (قوله وذات فيمن بناه وهو الافصح) فالحاصل ان ذات بمعنى التى عند طى والافصح عند هم بناؤها على الضم وخلاف الافصح اعرابها كاعراب ذات بمعنى صاحبة بالحركات الثلاث (قوله ورتبت) أى وضعت كل شيء منها فى محله اللائق به مشتملة أو مبنية على مايجب لها فالجار يتعلق بالترتيب بتضمينه التعليق الحقيقي والتضمين أن يقصد معنى فعل مع فعل آخر مذكور ويدل على المنوى بذكر متعلقه وتحقيق ذلك فى حواشى الكشاف للسعد الا أن مقتضاه ان الاولى اعتبار المنوى قيدا وذكر المتعلق لا يدل على اصالته وفى حواشى شرح المفتاح ان الاكثر الاقيس أن يعتبر أصلا وقال الدوانى بدخول على يراد به الاسلوب الخاص والترتيب يتعدي بعلى بناء على ان معناه جعل الاجزاء فى محالها وهو يتصور على انحاء مختلفة فيتعدى بعلى الى النحو المعين الواقع هو عليه فتأمل فيه (قوله على مايجب) أى على ماينبغى فان ترك هذا الترتيب ليس بخطأ ولو قال على ماينبغى كان أولى فمثال مابنى على السكون من الحروف من وهذا لا يسئل عن سبب بنائه لانه الاصل ولا يسئل عن سكونه لانه الاصل فى المبنى (قوله لانه الاصل فى البناء) أى الغالب فيه (قوله لانه أخف من غيره) لا يقال صيغة التفضيل تقتضى مشاركة الضمة والكسرة فى أصل الخفة وهو ممنوع فى الضمة اذ لا خفة فيها لانها أثقل الحركات الثلاث لانا نقول أما أولا فكونها أثقل الحركات لا ينفى ان لها خفة بالنسبة الى الحروف كالواو وأما ثانيا فقد يجىء أفعل الاصل الفعل فجاز أن يكون هنا كذلك باعتبار الضمة وعلى بابه باعتبار الكسرة بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه (قوله مابنى على الفتح ثم وان ولعل وليت) انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت فتحة لانها خفة فيسئل عنه سؤالان (قوله ومثال مابنى على الكسر جير بمعنى نعم) حرك لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل فى التخلص من السكونين (قوله واللام والباء) حرك بالكسر لمجانسة العمل قاله الاشمونى (قوله ولا رابع لهن) يرد عليه لعل فى لغة عقيل فان لهم فى لامها الاولى الحذف والاثبات وفى الاخيرة الفتح والكسر وأجاب الفيشى بقوله ولا رابع لهن لعله فى اللغة المشهورة والا فعقيل تبنى لعل على الكسر انتهى (قوله الام الله) أى فالميم حرف قسم كالواو وكذلك أم الله ومن الله فان الثلاثة حرف قسم كالواو وسيأتى فى الشارح قول ان الثلاثة مختصرة من أيمن فالثلاثة اسم مبتدأ (قوله فى لغة من جربها) احترازا من لغة من يرفع بها فانها حينئذ اسم لا حرف والكلام فى الحرف (قوله ومثال مابنى على الضم فى لغة من جربها) انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت ضمة للاتباع أى اتباع الدال للميم ولا يضر الفصل بالساكن لانه غير حصين (قوله مختصرة من قولهم) وفى بعض النسخ محذوفة والمراد مختصرة (قوله لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى) رد ذلك بانه غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وبعبارة رد بانه سمع فى اكفف التعدى وعدمه ولو سلم ماقاله فلا نسلم انه يمتنع تفسير غير المتعدى بالمتعدى وبالعكس كما لا يمتنع أن يكون أحد المترادفين متعديا والآخر بخلافه والذى أوقع المؤلف فيما قاله قولهم اسم الفعل يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم ولعلهم جروا فيه على الغالب أو انه يعمل عمل فعله ان ساواه فى التعدى وغيره انتهى وقال الفيشي يصح تفسير اللازم بالمتعدى وبالعكس لكن كل منهما خلاف الاولى فقط فان كان انتقاد المصنف عليهم لكونهم أخطؤا فممنوع لما نص عليه الجاربردى من أنه يصح تفسير القاصر بالمتعدى وعكسه الا انه خلاف الاولى وان كان انتقاد المصنف عليهم لكونه خلاف الاولى فسلم انتهى (قوله آمين بمعنى استجب) هذا يرد عليه اعتراضه السابق فى ايه وقوله بمعنى استجب خلافا لمن يقول انه اسم من أسمائه تعالى مبنى على الضم وخلافا لمن قال آمين بمعنى افعل (قوله لما ثقل) بتشديد الميم

من لما بمعنى حين وهو ظرف لقوله بنى على الفتح ويحتمل تخفيف الميم وما مصدرية علة لقوله بنى على الفتح وأما علة تحريكه فهو التقاء الساكنين وعلة بنائه شبهه بالحرف فى النيابة وعدم التأثر بالعامل فيسئل عنه ثلاثة أسئلة وقد علمت جوابها (قوله بكسر الميم الخ) أى فتعد الياء بكسرتين فالجملة ثلاث كسرات فحصل منها الثقل فحرك بالفتح للخفة (قوله وهذه اللغة أكثر اللغات) هذا يفيدان الثانية والثالثة فيهما كثرة وهذه أكثر وسيأتى يقول فى الثالثة وهذه أفصح فى القياس وأقل فى الاستعمال فيفيدان الاولى والثانية قليلتان والثالثة أقل فحصل فى كلامه التعارض لان مفاد قوله أكثر الخ ان الثالثة كثيرة كالثانية ومفاد قوله أقل ان الاولى والثانية قليلتان لان الاولى أكثر والثانية والثالثة قليلة (قوله كقابيل وهابيل) اسمان لابنين من أبناء آدم (قوله ومن ثم) أى من أجل انه ليس فى اللغة العربية اسم على فاعيل (قوله انه) أى لفظ آمين أعجمى فاذا سمى به منع من الصرف للعلمية والعجمة (قوله أعجمى) فى كلام بعض انه عبرانى وعرب (قوله ومن ثم) بفتح الثاء فى الاصل اسم للمكان البعيد ثم استعير لعلة الشىء والجامع التوقف فى كل فشبه علة الشىء بالمكان واستعير ثم لعلة الشىء بجامع التوقف على كل كما قرره شيخنا العدوى حفظه الله تعالى (قوله يارب لا تسلبنى حبها الخ) حكى ان قائل هذا البيت قيس المجنون فانه لما اشتد أمره فى حب ليلى أشار الناس على أبيه ببيت الله الحرام واخراجه اليه والدعاء له فعسى الله أن يسليه عنها ويعافيه فذهب به أبوه الى مكة وأراه المناسك فأنشد يقول

ذكرتك والحجيج لهم ضجيج * بمكة والقلوب لها وجيب
فقلت ونحن فى بلد حرام * به لله أخلصت القلوب
أتوب اليك يارحمن مما * عملت فقد تظاهرت الذنوب
وأما من هوى ليلى وحبى * زيارتها فانى لا أتوب
وكيف وعندها قلبى رهين * أتوب اليك منها أو أنيب

ثم ذهب الى باب الكعبة ليدعو الله لعل أن يخفف عنه حب ليلى فأخذ بحلقة الباب وقال

يارب انك ذو من ومغفرة * ثبت بعافية ليل المحبينا
الذاكرين الهوى من بعد ما رقدوا * والنائمين على الايدي ملبينا

يارب لا تسلبنى حبها أبدا الخ * الاعراب ياحرف نداء ورب منادى مضاف لياء المتكلم حذفت اجتزاء عنها بالكسرة لادعائية تسلب فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية والنون للوقاية والياء ضمير المفعول وحبها مفعول ثان وأبدا ظرف ويرحم الله عبدا فعل وفاعل ومفعول والجملة عطف على ماقبلها قال فعل ماض آمينا اسم فعل بمعنى استجب وفاعله مستتر والجملة مقول القول والشاهد فى قوله آمينا بالمد والتخفيف بدون اماله والبيت من بحر البسيط (قوله أمين فزاد الى آخره) البيت من بحر الطويل فعولن مفاعيلن ووزن أمين فعول ودخله الحذف وصدر البيت * تباعد عنى فطحل اذ دعوته * ويروى اذ أتيته ويروى اذ لقيته وفطحل بكسر الفاء وفتحها وبعدها طاء ساكنة وحاء مهملة مفتوحة اسم رجل وأما الفطحل بوزن قمطر فقال الجرمى سألت أبا عبيدة عنه فقال الاعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة وأنشد الحجاج قال

وقد أتاه زمن الفطحل * والصخر منبل كطين الوحل

وقيل الفطحل دهر لم يخلق الناس بعد فيه ومعنى البيت ان القائل استمنحه فامنحه وتباعد عنه فدعا عليه بالبعد وأمين هنا بالقصر واعرابه تباعد فعل ماض وعنى متعلق به وفطحل فاعل اذ ظرف ودعوته فعل وفاعل ومفعول وأمين اسم فعل لا محل له من الاعراب وزاد فعل ماض والله فاعل وما موصول مفعول زاد

بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح كابنى أين وكيف عليه لثقل الياء وفيه أربع لغات احداها آمين بالمد بعد الهمزة من غير اماله وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا ولكن فيها بعد فى القياس اذ ليس فى اللغة العربية فاعيل وانما ذلك فى الاسماء الاعجمية كقابيل وهابيل ومن ثم زعم بعضهم انه اعجمى وعلى هذه اللغة قوله يارب لا تسلبنى حبها أبدا * ويرحم الله عبدا قال آمينا والثانية كالاولى الا أن الالف مالة للكسرة بعدها رويت عن حمزة والكسائى والثالثة أمين بقصر الالف على وزن قدير وبصير قال أمين فزاد الله ما بيننا بعدا وهذه اللغة أفصح فى القياس وأقل فى الاستعمال

بينناظرف ومضاف اليه متعلق بمحذوف تقديره استقر وهو وصلة ما وبعدا مفعول ثان لزاد (قوله حتى ان بعضهم أنكرها) يحتمل أنكرها نظما ونثرا ويحتمل نثرا فقط ولذا ذكر المؤلف القولين بقوله قال صاحب الاكمال الخ وقوله وقال صاحب التحرير الخ وحاصل ماذكره المؤلف ثلاثة أقوال تصحيح القصر وانكاره في النثر وانكاره مطلقا (قوله قال صاحب الاكمال) هو القاضي عياض كما قاله الفيشي خلافا لقول بعض المشايخ انه البيضاوي (قوله وقال انما جاء الخ) أي قال غير ثعلب انما جاء الخ فهذا القول أنكره نثرا لا نظما (قوله وانعكس القول عن ثعلب على بن قرقول) هكذا في نسخة صحيحة وعليها فقوله على ابن جار ومجرور متعلق بانعكس، وفي نسخة وعكس القول عن ثعلب على بن قرقول وعليها فعلى الخ فاعل عكس (قوله عن ثعلب) أي وغيره لان ابن قرقول نسب لثعلب ماهو منسوب لغيره ونسب لغيره ماهو منسوب لثعلب وقوله ابن قرقول بهذا الضبط وهو صاحب المطالع تلميذ القاضي عياض وقد ذكر شيخنا العدوي ان كل ماجاء على وزن فعلون كفرحون وسلمون وزرقون فهو بفتح الفاء الاسحنون فيجوز فيه الوجهان وقرقول على وزن فعلول فليس من هذه القاعدة (قوله وصححه) أي القصر (قوله صاحب التحرير) هو النووي (قوله لم يجيء عن العرب) أي لا نثرا ولا نظما (قوله وان البيت الخ) فالفاء مقدمة على آمين وحينئذ يقرأ آمين بالمد ووزنه فاعلن بالمد فعولن وأما على الرواية السابقة فالفاء بعد آمين ووزنه فعول كما تقدم (قوله والرابعة الخ) حاصل ماذكره اقوال ثلاثة اثباتها وانكارها وجعلها لغة شاذة فقوله روى ذلك أي اللغة الرابعة (قوله وعن جعفر الخ) هذا القول موافق للجمهور وثعلب والجوهري المنكرين انها اسم فعل كما يأتي وقوله وعن جعفر خبر مقدم وقوله انه قال الخ مبتدأ مؤخر (قوله في تأويله) أي في بيان معناه وليس المراد بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره (قوله وأنت أكرم من أن تجيب) بالجيم أي أكرم من ذي الاجابة أي أنت أكرم الذين يجيبون قاصديهم وفي نسخة من أن تخيب بالخاء أي أولى بالاكرام من أن تخيب أي بدلا عن التخييب (قوله في البسيط) اسم كتاب في النحو وقوله نقل ذلك الخ أي نقل ماتقدم عن الثلاثة أعني الحسن والحسين وجعفرا الاان الاولين أثبتا انها اسم فعل وأما الثالث فوافق الجمهور وانما لم يؤخره عن الجمهور لانه مشارك للاولين في كون الواحدي نقل كلامهم (قوله وقال هي لغة) أي قال الداودي هي لغة الخ وقوله ولم يعرفها غيره أي غير الداودي (قوله انتهى) أي كلام صاحب الاكمال وقوله ولم يعرفها غيره أتى به مقابلا لكلام الداودي وقوله قلت الخ من كلام شارحنا أتى به بيانا لقول صاحب الاكمال ولم يعرفها غيره (قوله الاجمعا) أي جمع آم بمعنى قاصد (قوله ومثال مابني على الكسر ايه) انما بنى لنيابته عن الفعل بلا تأثر وحرك لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في ذلك تأمل المقام (قوله لما بينته) أي من انه يلزم عليه تفسير الفعل اللازم بالمتعدي وتقدم ما فيه (قوله وأما قوله ايه أحاديث الخ) نعمان بفتح النون وادي طريق الطائف يخرج الى عرفات قال الشاعر

تفوح مسكا بطن نعمان ان مشت * به زينب في نسوة عطرات

وفي الصحاح يقال له نعمان الاراك (قوله وأما قوله) أي قول ابن الاثير ايه الخ وهذا وارد على قوله لا بمعنى حدث كما يقولون لما بينته وحاصل الايراد ان ايه هنا تعدى للمفعول وهو أحاديث فيكون ايه متعديا لا لازما كما ادعيت يا مصنف فيكون ماقالوه من تفسيره بحدث هو الصواب وحاصل الجواب ان قوله ايه أحاديث ليس بعربي فلا يرد على ماقلنا من ان ايه لازم فلا يفسر بمتعد وقوله ايه اسم فعل أمر وفاعله مستتر وأحاديث مفعول ونعمان مضاف اليه وساكنه عطف على أحاديث والضمير عائد على نعمان والمعنى زدني من أحاديث نعمان ومن ساكنيه وعلى قول المصنف يرتكب التجريد لانه فسر ايه بامض في حديثك فيجرد عن بعض معناه ويراد به امض فقط (قوله الاصمعي) بفتح الميم نسبة

حتى أن بعضهم أنكرها قال صاحب الاكمال حكى ثعلب القصر وأنكره غيره وقال انما جاء مقصورا في الشعر انتهى وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال أنكر ثعلب القصر الا في الشعر وصححه غيره وقال صاحب التحرير في شرح مسلم وقد قال جماعة ان القصر لم يجيء عن العرب وان البيت انما هو

فآمين زاد الله ما بيننا بعدا

والرابعة آمين بالمد وتشديد الميم روى ذلك عن الحسن والحسين ابن الفضل وعن جعفر الصادق وانه قال تأويله قاصدين نحوك وأنت أكرم من ان تجيب قاصدا نقل ذلك عنهم الواحدي في البسيط وقال صاحب الاكمال حكى الداودي تشديد الميم مع المد وقال هي لغة شاذة ولم يعرفها غيره انتهى قلت أنكر ثعلب والجوهري أن يكون ذلك لغة وقالوا لا نعرف آمين الا جمعا بمعنى قاصدين كقوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ومثال مابني منها على الكسر ايه بمعنى امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لما بينت لك في مه وأما قوله ايه أحاديث نعمان وساكنه فليس بعربي وعند الاصمعي

الى جده أصمع قاله فى التصريح وقد قدمنا مايتعلق به فى الكلام على المبنيات عند الكلام على المبنى على الفتح من الظروف (قوله ذى الرمة) بكسر الراء وضمها اسم للقطعة من الحبل البالية سمى الشاعر بذلك لانه جاء يوما وهى فى عنقه واسمه غيلان (قوله وقفنا الخ) وتمامه * ومابال تكليم الديار البلاقع * والشاهد فى قوله ايه بدون تنوين لان البيت من الطويل واعرابه وقفنا فعل وفاعل وكذا قلنا وايه اسم فعل وعن أم متعلق به أى حدث عن أم سالم (قوله فى ذلك) أى فى عدم تنوين ايه وقوله وغيره عطف على ذلك (قوله ولا يحتج) بالبناء للفاعل وضميره يعود على الاصمعى (قوله ومثال مابنى على الضم هيت) مثلث التاء اسم فعل وحركة الساكنين وكانت ضمة تشبيها بحيث وأما بالكسر فهو مثل ايه وعلى الفتح مثل آمين والمتن يقرأ بالضم ليس الا خلافا لقول شيخ الاسلام انه مثلث والهاء مفتوحة والتاء من بنية الكلمة لا انها تاء الضمير لان ضمير المخاطب لا يتصل بالاسم وكذا تاء المتكلم (قوله هيت بمعنى تهيأت) حاصل مافى المغنى ان هيت بفتح الهاء وسكون الياء مع تثليث التاء قيل اسم فعل ماض بمعنى تهيأت بضم التاء واللام فى لك متعلقة به كما تتعلق بسماء الذى هو فعل ماض وقيل اسم فعل أمر بمعنى أقبل وتعال واللام للتبيين أى ارادتى كائنة لك أو أقول لك فهى جملة اسمية على تقدير ارادتى لك أو فعلية على تقدير أقول لك فقوله وقرىء مثلث التاء والتاء من بنية الكلمة لا فاعل والفاعل ضمير يعود على زليخاء المتكلمة ويجرى الخلاف فى كونه اسم فعل ماض أو اسم فعل أمر كما تقدم وقوله قال تعالى وقالت هيت لك بضم التاء لانه دليل للمضموم فقط (قوله فلك تبيين) أى اللام للتبيين لا زائدة ولا معدية ولا مقوية قال فى المغنى لام التبيين على ثلاثة أقسام أحدها ماتبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور نحو ماأحبنى وما أبغضنى لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان كان بالعكس الثانى والثالث ماتبين فاعلية غيره ملتبسة بمفعولية وبالعكس واللام فى ذلك متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيالك فاللام ليست متعلقة بالمصدر ولا بفعله لتعديهما ولا مقوية لان اللام المقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط ولا متعلقة بمحذوف صفة للمصدر لان فعله لا يوصف فكذا ماقام مقامه لا وانما هى مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما ومؤكدة للبيان ان كان معلوما انتهى المراد منه (قوله وقرىء هئت) الحاصل أن هشاما قرأ هئت مثل جئت وهيئ مثل حيت فله قراءتان فعلى قراءته الاولى فاللام متعلقة بهئت وعلى قراءته الثانية فهى للتبيين والخطاب ليوسف والمعنى وقالت تهيأت يايوسف ارادتى كائنة لك ومعنى تهيئها لسيدنا يوسف تيسر انفرادها به لا انه قصدها لانه معصوم وعلى قراءتى هشام فهيت فعل ماض بمعنى تهيأت بضم التاء على الاولى وبفتحها على الثانية وقرأ ذكوان هيت بكسر الهاء وسكون الياء وفتح التاء فيحتمل ان أصلها قراءة هشام فأبدلت الهمزة ياء انتهى من المغنى بايضاح من تقدير شيخنا الدردير (قوله وقرىء هئت) وهى خارجة عما نحن فيه لان الكلام فى أسماء الافعال (قوله ومثال مابنى من المضمرات على السكون) علة البناء الشبه الوضعى ولا يسئل عن بنائه على السكون لانه الاصل فى المبنى وقولنا الشبه الوضعى لان أكثر المضمرات على حرف أو حرفين كباء الجر ولامه وقد وبل وما كان من المضمرات أكثر من الحرفين فيحمل على ما كان حرفا أو حرفين وقيل بنيت الضمائر لشبهها الحرف فى الجمود وقيل للاستغناء عن اعرابها باختلاف صيغها الدالة على المعانى (قوله مابنى على السكون الخ) فان الياء والالف والواو مبنية على السكون وأما الفعل فهو مبنى على حذف النون كما تقدم (قوله مابنى على الضم قمت) للمتكلم واختص الضم الذى هو أقوى الحركات بالمتكلم لانه أعرف الضمائر فاعطى الاقوى للاقوى كما أعطى الرفع للعمد وخص الفتح الذى هو أخف الحركات بالمخاطب لاصالة المذكر على المؤنث تأمل (قوله مابنى من المضمرات الخ) ومن ذلك قول الشاعر

انها لا تستعمل الا منونة وخالفوه فى ذلك واستدلوا بقول ذى الرمة
وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم
وكان الاصمعى يخطىء ذا الرمة فى ذلك وغيره ولا يحتج بكلامه ومثال مابنى منها على الضم هيت بمعنى تهيأت قال تعالى وقالت هيت لك وقيل المعنى هلم لك فلك تبيين مثل سقيالك وقرىء مثلث التاء فالكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف كما فى أين وكيف والضم تشبيها بحيث قرىء هئت بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة وبضم التاء وهو على هذا فعل ماض وفاعل من هاء يهاء كشاء يشاء أو هاء يهيء كجاء يجىء ومثال مابنى من المضمرات على السكون قومى وقوما وقوموا مثال مابنى منها على الفتح قمت للمخاطب المذكر ومثال مابنى منها على الكسر قمت للمخاطبة ومثال مابنى منها على الضم قمت للمتكلم ومثال مابنى على السكون

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى * ولها استتار واجب لا يندب
رام العدا اعرابها مني فهل * أبصرتمو أن الضمائر تعرب

(قوله من أسماء الاشارات) أي فقول المصنف والاشارة عطف على الافعال من قوله أسماء الافعال وبنيت أسماء الاشارة لشبهها بالحرف في المعنى وهو الاشارة وان لم تضع العرب لها حرفا كما وضعوا للتمني ليت (قوله ثم) حرك لالتقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (قوله أي قربناهم) تفسير لازلفنا ثم الآخرين وقيل جمعناهم ومنه ليلة المزلفة أي ليلة الازدلاف أي الاجتماع وقوله قربناهم أي من البحر ومنه ازلفني عند فلان أي قربني منه وقال البيضاوي وأزلفنا أي قربنا ثم الآخرين فرعون وقومه حتى دخلوا على أثرهم مداخلهم انتهى وكلام البيضاوي يوافق تفسير المصنف وقوله هنالك تفسير لثم لانها اشارة للمكان البعيد فهي بمعنى هنالك (قوله قطرب) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري أحد تلامذة سيبويه ويقال انه هو الذي لقبه بقطرب لمباكرته له في الاسحار وقال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب دويبة تسرح بالليل وتستريح بالنهار (قوله هؤلاء بالضم) اتباعا للضمة قبله قاله شيخ الاسلام (قوله ومثال مابني على السكون من الموصولات) وبنيت الموصولات لشبهها بالحرف في الاستعمال لافتقارها افتقارا لازما الى جملة (قوله ومن وما) والاولى للعالم كثير او الثانية لغيره كثير او يتعاكسان على قلة كقوله

بكيت على سرب القطا اذ مررن بي * فقلت ومثلي بالبكاء جدير
أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلي الى من قد هويت أطير

الشاهد في قوله من يعير وكقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقولنا للعالم أولى من قول غيرنا للعاقل لان من تستعمل لله تعالى ويقال له عالم لا عاقل (قوله الاولاء) بوزن العلاء قال المصنف وتكتب بغير واو (قوله أبى الله الخ) هو من بحر الطويل قاله كثير بن عبد الرحمن الشاعر المعروف وكان رافضيا توفي سنة خمس ومائة بالمدينة وكثير تصغير كثير وانما صغر لانه كان حقيرا شديد القصر والشم جمع أشم من الشمم وهو استواء قصبة الانف مع ارتفاع يسير في الارنبة وهو من صفات الجمال وعلامة السودد في الرجال قال حسان بن ثابت رضي الله عنه

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الأول

والقين الحداد وأجاد بمعنى أحكم وصقالها حسن صفتها * الاعراب أبي الله فعل وفاعل وللشم في محل نصب مفعول والالاء صفة للشم والظاهر ان مفعول أبى محذوف أي السوء مثلا وجملة كأنهم الخ صلة الالاء أي منع الله السوء للشم الذين يشابهون سيوفا وكأنهم كان واسمها وسيوف خبرها وأجاد فعل والقين فاعل وصقالها مفعول ويوما ظرف والشاهد في الالاء بالمد بمعنى الذين والقصر أشهر من المد والدليل على انها بمعنى الذين وصف المذكر بها (قوله في لغة بعض طيء) وأما عند غيرهم فذات بمعنى صاحبة لا موصولة (قوله يقول في المسجد الجامع) أي يقول قاصدا السؤال وقوله الجامع صفة مخصصة احترازا من المسجد غير الجامع كالزاوية قاله بعض الاشياخ ولم يعلم ذلك المسجد الجامع هل هو مسجد الكوفة أو غيرها (قوله بالفضل ذو الخ) قاله رجل من طي كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا اعرابيا من بني طي في المسجد الجامع يسأل ويقول بالفضل الخ أراد بالفضل قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق وذات أصله ذويت تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما فقلبتا ألفين وحذف أحد الالفين وقياس قول سيبويه والخليل في اقامة واستعانة أن يكون المحذوف الاولى وقياس قولهم في مثل مصون أن يكون المحذوف الثانية قاله الاسيوطي في الاشباه والنظائر * الاعراب بالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم وذو موصولة وجملة فضلكم الله به صلته والموصول وصلته في محل جر صفة للفضل وبالكرامة عطف على بالفضل

من أسماء الاشارة ذا للمذكر وذي للمؤنث ومثال مابني منها على الفتح ثم بفتح الثاء اشارة الى المكان البعيد قال الله تعالى وأزلفنا ثم الآخرين أي وأزلفنا الآخرين هنالك أي قربناهم ومثال مابني منها على الكسر هؤلاء ومثال مابني منها على الضم ماحكاه قطرب من أن بعض العرب يقول هؤلاء بالضم فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم ومثال مابني على السكون من الموصولات الذي ومن والتي وما ومثال مابني منها على الفتح الذين ومثال مابني منها على الكسر الالاء بالمد لغة في الاولى بمعنى الذين قال الشاعر أبى الله للشم الالاء كأنهم سيوف أجاد القين يوما صقالها

ومثال مابني منها على الضم ذات بمعنى التي وذلك في لغة بعض طيء حكى الفراء انه سمع بعض السؤال يقول في المسجد الجامع بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به بضم ذات مع انها صفة للكرامة أي أسألكم بالفضل وقوله به بفتح الباء وأصله بها

فحذفت الالف ونقلت فتحة الهاء الى الباء بعد تقدير سلبها كسرتها ثم استثنيت من أسماء الاشارة والاسماء الموصولة ذين وتين واللذين واللتين فذكرت انهما كالمثنى وأعنى بذلك انهما معربان بالالف رفعا وبالياء المفتوح ماقبلها جرا ونصبا كما ان الزيدين والرجلين كذلك وفهم من قولى كالمثنى انهما ليسا مثنيين حقيقة وهو كذلك وذلك لانه لايجوز أن يثنى من المعارف الامايقبل التنكير كزيد وعمرو ألاترى انهما لما اعتقد فيهما الشياع والتنكير جازت تثنيتهما ولهذا قلت الزيدان والعمران فأدخلت عليهما حرف التعريف ولو كانا باقيين على تعريف العلمية

لم يجز دخول حرف التعريف عليهما وذا والذى لايقبلان التنكير لان تعريف ذا بالاشارة وتعريف الذى بالصلة وهما ملازمان لذا والذى فدل ذلك على ان ذين واللذين ونحوهما أسماء تثنية بمنزلة قولك هما وأنتما وليسا بتثنية حقيقة ولذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كما لايصح ذلك فى هما وأنتما فان قلت فهلا استثنيت من الموصولات أيا أيضا فانها معربة الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضمير امحذوفا قلت قد علم مما قدمت ان أيا مبنية فى هذه الحالة معربة فيما عداها فلم أحتج الى اعادته ومثال المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون من وما ومثال المبنى منهما على الفتح أين وايان وليس فيهما مابنى على كسر ولاضم فاذكره فان قلت فان من أسماء الشرط حيثما وهى مبنية على الضم قلت المبنى على الضم حيث واسم الشرط انما هو حيثما فما اتصلت بحيث وصارت جزأ منها فالضم فى حشو الكلمة لا فى آخرها واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام أيا فانها معربة فيهما مطلقا باجماع مثال الاستفهامية فى الرفع قوله تعالى أيكم يأتينى بعرشها أيكم زادته هذه ايمانا ومثالها فى النصب فأى آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأيكم فيهما مبتدأ وأى من قوله فأى آيات الله تنكرون مفعول به لتنكرون وأى من قوله تعالى أى منقلب مفعول مطلق لينقلبون وليست مفعولا به لسيعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله ومثالها فى الخفض فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون وأى فى هذه الآية مخفوضة لفظا مرفوعة محلا لانها مبتدأ

وذات موصولة صفة للكرامة وجملة أكرمكم الله به صلة والشاهد أن ذات بمعنى التى وهى مبنية على الضم انتهى شواهد وقوله بالفضل الخ هو نثر لا نظم كما قرره شيخنا الدردير على الاشمونى خلافا لما يوهمه كلام الشواهد من انه شعر فقول شارحنا وحكى الفراء أى فى لغات القرآن وقوله بعض السؤال جمع سائل ككتاب جمع كاتب وذلك البعض رجل من طيى كما علمت (قوله فحذفت الالف الخ) هذا عكس فى العمل فان حركة الياء حذفت أولا ثم نقلت حركة الهاء اليها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين عملا بالقاعدة المشهورة وهو انه اذا التقى ساكنان والثانى حرف علة يحذف لكن الواو لا لترتب (قوله سلبها كسرتها) لو قال سلب كسرتها كان أوضح الا أن يجعل كسرتها بدل من الهاء (قوله فذكرت انهما) أى المستثنى من الاشارة والمستثنى من الموصول وكذا يقال فيما بعده ولو قال فذكرت انها أى الاربعة لكان واضحا (قوله والتنكير) تفسير للشياع وبعبارة والتنكير من عطف السبب على المسبب لان الشياع سبب التنكير انتهى (قوله أسماء تثنية) أى أسماء دالة على التثنية وليست مثناة وقيل انهما مثنيان حقيقة وعليه فيكتفى بفرض التنكير أو ان شرط التنكير عنده خاص بالمعرب (قوله ولذا الخ) أى ولعدم كونهما مثنى حقيقة لم يصح أولا جل كونهما بمنزلة هما وأنتما لم يصح (قوله وليس فيهما الخ) جواب عما يقال انك لم تذكر ما بنى على الضم والكسر من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فان قلت الخ) أى فان قلت لا يصح قولك وليس فيهما ما بنى على كسر ولا ضم لان من أسماء الشروط الخ فقوله فان الخ علة لمحذوف كما علمت (قوله وهى مبنية على الضم) جملة حالية والسائل توهم ان حيثما مبنية على الضم بقطع النظر عن ما والا فهى مبنية على السكون (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله وليس فيهما ما بنى على كسر وضم (قوله فما اتصلت) أى فلفظة ما اتصلت (قوله فانها معربة فيهما مطلقا) أى سواء أضيفت أم لا رفعا ونصبا وجرا بخلاف الموصولة فانها تبنى فى حالة (قوله أيكم يأتينى بعرشها) أراد بذلك أن يريها بعض ماخصه الله به من العجائب الدالة على عظيم القدرة وصدقه فى دعوى النبوة ويختبر عقلها بان ينكر عرشها فينظر أتعرفه أم تنكره (قوله أيكم زادته هذه ايمانا) قال البيضاوى فمن المنافقين من يقول انكارا واستهزاء أيكم زادته هذه السورة ايمانا وقرىء أيكم بالنصب على اضمار فعل يفسره زادته وزيادة الايمان بزيادة العلم الحاصل من تدبر السورة (قوله ومثالها فى الخفض بأيكم المفتون) ولم يمثل لاى الشرطية ومثالها فى الرفع أيكم يقم أقم معه ومثالها فى الجر بأيهم تفرح أفرح والباء حرف جر زائد ومثال النصب قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ووصف الاسماء الذى هو جمع بالحسنى الذى هو مفرد لان المراد الجنس المتحقق فى متعدد (قوله مخفوضه لفظا مرفوعة محلا) وقيل مرفوعة بضمة مقدرة على آخره وعلى ماقال المصنف فالمحل لا يختص بالمبنيات وعلى الثانى فالمحل مختص بالمبنيات

(قوله والباء زائدة) لان أي لها صدر الكلام وهي هنا مبتدأ والباء الداخلة على المبتدا زائدة ولو قال والباء صلة لجرى على عرفهم في التعبير بذلك في جانب القرآن تأدبا (قوله معلقان عن العمل الخ) التعليق هو ابطال العمل لفظا وابقاؤه محلا (قوله تنازعاها) أي باعتبار المحل والا فالعمل باطل لفظا والمعنى فستبصر بأيكم المفتون أي جواب هذا الاستفهام وسيبصرونه فحذف الضمير هذا ان أعملت تبصر أو المعنى يبصرون أيكم المفتون وستبصره تأمل (قوله وفي الآية مباحث) جمع مبحث وهو لغة مكان البحث واصطلاحا الحكم من حيث انه يبحث أي ينقر عنه أما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث انه يسأل عنه فمسئلة فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات انتهى شنوانى وماقاله من أن المبحث في الاصطلاح الحكم الخ يخالف ماسمعناه من شيخنا العدوى ان البحث ثبوت المحمولات للموضوعات وذلك الثبوت هو الحكم والنسبة الحكمية ومكان ذلك هو القضايا الدالة على ذلك قال بعض الاشياخ أراد بالمباحث الاخر من حيث ان تبصر ويبصرون ليسا من أفعال القلوب حتى يأتى فيهما التعليق ويجاب عن ذلك بانه ماش على مذهب يونس انتهى وقال في المغنى الباء زائدة في المبتدا عند سيبويه وقال أبو الحسن بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية أي في أي طائفة منكم المفتون انتهى أي انه على كلام أبي الحسن اختلف هل الباء متعلقة باستقرار محذوف والمفتون بمعنى الفتنة والمعنى الفتنة كائنة بأيكم أو أن الباء ظرفية والمفتون معناه المسمى بهذا الاسم أي المفتون كائن في أي طائفة منكم وقال البيضاوى أيكم الذى فتن بالجنون والباء مزيدة أو بأيكم الجنون على ان المفتون مصدر كالمقتول والمجلود أو بأى الفريقين منكم المجنون أبفريق المؤمنين أم بفريق الكافرين أي في أيهما يوجد من يستحق هذا الاسم انتهى ولعل الشارح أراد بالمباحث هذا الذى ذكره المغنى والبيضاوى (قوله وهو ظرف لما مضى من الزمان) أي ظرف موضوع للزمان الماضى والا فظاهره انه ظرف للزمان فيكون مظروفا فيهما مع انهما نفس الزمان الماضى (قوله ويضاف لكل من الجملتين) أي ولا يفارقها معنى ولا لفظا أيضا الا اذا عوض عن المضاف اليه التنوين كما في نحو يومئذ تحدث أخبارها ان قيل لما كسرت الذال من يومئذ ونحوه فالجواب لالتقاء الساكنين خلافا للاخفش اذ جعل كسرها للجر بالاضافة ورد بأوجه منها انهم قالوا يومئذ بالفتح ﴿ تنبيه ﴾ اذ ذاك ليس من الاضافة الى مفرد بل الى جملة اسمية والتقدير اذ ذاك كذلك نبه على ذلك المرادى (قوله ظرفا لما مضي) المناسب اعرابها مفعولا به واذ قلنا انها ظرف يكون المفعول به محذوفا أي اذكروا حالكم اذ أنتم قليل أي وقت قلتكم فلعل المراد في عبارته بكونها ظرفا انها اسم زمان (قوله ظرفا لما يستقبل) أي موضوع لما يستقبل من الزمان وهذا معنى مجازى (قوله فسوف تعلمون) أي جزاء تكذيبكم (قوله اذ الاغلال) ظرف ليعلمون والمعنى على الاستقبال وعبر باذ لتيقنه (قوله الاغلال) جمع غل بالضم وهو طوق من حديد وبالكسر الحقد والحسد (قوله يومئذ تحدث الخ) فان اضافة يوم الى اذ للبيان وهو بدل من اذا زلزلت أي اضطربت عند النفخة الاولى أو الثانية وقوله تحدث أي تحدث الخلق بلسان الحال أو المقال أخبارها بما عمل عليها (قوله وتأتى للتعليل) وهل هي حرف بمنزلة اللام أو اسم وهو المناسب للمقام هنا (قوله ومايعبدون) عطف على الضمير المنصوب أي واذ اعتزلتم القوم ومعبودهم الا الله فانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام كسائر المشركين ويجوز أن تكون ما مصدرية أي وعبادتهم الا عبادة الله وأن تكون نافية وهو اخبار من الله بان الفئة موحدون وهو معترض بين اذ وجوابها انتهى بيضاوى (قوله فأووا الى الكهف) وأسماء أهل الكهف المليخا مكسلمينا مرطوس نونس أربطانس أونوس شلطيوش قال وفي اللفظ بأسمائهم خلاف ومدينتهم

والباء زائدة والاصل أيكم المفتون والجملة نصب بتبصر او يبصرون لانهما تنازعاها وهما معلقان عن العمل بالاستفهام وفي الآية مباحث أخر ومثال الظرف المبني على السكون اذ وهو ظرف لما مضى من الزمان ويضاف لكل من الجملتين نحو واذكروا اذ أنتم قليل وأذكروا اذ كنتم قليلا وتأتى ظرفا لما يستقبل نحو فسوف يعلمون اذ الاغلال في أعناقهم وقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها بعد قوله سبحانه اذا زلزلت الارض وتأتى للتعليل نحو واذ اعتزلتموهم ومايعبدون الا الله فأووا الى الكهف أي ولاجل اعتزالكم اياهم والاستثناء في الآية متصل ان كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ومنقطع ان كانوا يخصون غير الله سبحانه

يقال هى على ستة فراسخ من القسطنطينية وان الملك الذى فروا منه اسمه دقيانوس فيما ذكروا وهذه الاسماء كلها يونانية وكان قصتهم قبل غلبة الروم على يونان انتهى من حاشية الشيخ التلمسانى على الشفاء (قوله بالعبادة) الباء داخلة على المقصور (قوله وكذلك البحث فى قوله أفرأيتم الخ) فان قوله الارب العالمين استثناء متصل ان كان الضمير فى قوله فانهم عائد على معبودهم الله وغيره ومنقطع ان كان معبودهم غير الله فقط فحينئذ فقوله الارب مثل قوله الا الله فى الآية السابقة * قال البيضاوى الارب العالمين استثناء منقطع أو متصل على ان الضمير لكل معبود عبدوه وكان من آبائهم من عبد الله انتهى (قوله استقدر الله الخ) هذا البيت من جملة أبيات من البسيط لها حكاية غريبة حاصلها ان عبيد بن شربة الجرهمى أسلم ودخل على معاوية بالشام وقد عاش ثلاثمائة سنة فقال له حدثنى باعجب ما رأيت فى عمرك قال مررت يوما ببرية فرأيت أقواما يدفنون ميتا لهم فلما وصلت اليهم اغرورقت عيناى بالدموع وتمثلت بقول الشاعر

يا قلب انك من أسماء مغرور * فاذكر وهل ينفعك اليوم تذكير
قد بحت بالحب ما تخفيه من أحد * حتى جرت بك أطلاقا محاضير
ولست تدرى وما تدرى أعاجلها * أدنى لرشدك أم ما فيه تأخير
فاستقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء فى الاحياء مغتبط * اذ صار فى الرمس تعفوه الاعاصير
يبكى الغريب عليه ليس يعرفه * وذو قرابته فى الحى مسرور

فقال لى شخص من الواقفين على قبره أتدرى قائل هذا الشعر قلت لا قال هو هذا الميت وأنت الغريب الذى تبكى عليه وذو قرابته هذا الذى خرج من قبره أمس الناس به رحما وأسرهم بموته فقال معاوية لقد رأيت عجبا انتهى قوله المياسير جمع ميسور بمعنى اليسر والميت عنبر بن لبيد العذرى والاطلاق جمع طلق بفتحتين يقال جرى الفرس طلقا أو طلقين أى شوطا أو شوطين والمحاضير جمع محضر بكسر الميم الفرس الكثير العدو والاعاصير جمع أعصر وهو ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنه عمود يقال عفى المنزل درس وعفت الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا وعفته الريح شدد للمبالغة والمغتبط المسرور والرمس تراب القبر مصدر رمست الريح الارض سترتها بالتراب ورمست عليه الخبر كتمته ثم نقل الى تراب القبر ثم الى القبر نفسه وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير ريح تهب تثير الغبار وترتفع الى السماء كأنها عمود * الاعراب استقدر الله أى اطلب أن يقدر لك ما هو خير فعل وفاعله مستتر ومفعول وخيرا منصوب على اسقاط الخافض وارضين فعل مؤكد بالنون وبه يتعلق به والضمير فى به عائد على المقدور المفهوم من الفعل والرضا بالقدر واجب والفاء فى قوله فبينما للتعليل والمعلل محذوف والتقدير ولا تيأس من اليسر اذا حصل عسر لان اليسر يفجأ وبينما ظرف وقيل الفاء زائدة وخبر العسر محذوف أى حاصل وبين مضافة لزمن ومازائدة أى بين أوقات العسر حاصل وقيل بينما كاف ومكفوف والعسر مبتدأ واذ حرف مفاجأة ودارت فعل ماض والتاء علامة التأنيث ومياسير فاعل والجملة خبر والشاهد فى اذ واختلف هل هى ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضاف اليه وعامل بينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منها وقيل العامل ما يلى بينما بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه وقيل بين خبر لمحذوف وتقديره بينما أنا قائم اذ جاء عمرو أى بين أوقات قيامى مجىء عمرو ثم حذف المبتدأ ولما دل عليه مجاء عمرو

بالعبادة وكذلك البحث فى قوله تعالى قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الاقدمون فانهم عدو لى الارب العالمين وتأتى للمفاجأة كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير ومثال المبنى على الفتح الآن وهو اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه فالاول نحو قوله تعالى

(قوله الآن) سبب بنائه تضمن حرف التعريف وأل فيه زائدة وردبوجهين أحدهما أن تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي زيادة مالا يعتد به هنا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف اذا كان اياه والثاني أنه لا نظير له كما قاله جماعة لكن وجد له نظير وهو أمس المقرون بال على لغة من بناه وقيل ان أل في الآن للتعريف وحينئذ فحقه ان يعرب لان أل ترده الى الاصل كالاضافة واليه ذهب من قال باعرابها (قوله الآن) أي في زمن مجيئه بصفة البقرة التي نشأ عنها المعجزة (قوله بالحق) أي بحقيقة وصف البقرة وحققتها لنا (قوله لمفهوم هذه المقالة) أي لان مفهومه انه قبل ذلك أتى بالباطل وهو كفر (قوله فمن يستمع الآن) أي وقت حفظ السماء من الشياطين والبعض الآخر مضى قبل منع السماء من الشاطين لانهم كانوا يستمعون ولا يحدون شهابا الى وقت نزول الآية فمن ابتداء نزول الآية الى آخر المستقبل حاضر انتهى فيشي والاوضح عندي ان الآن اسم لزمن حاضر بعضه وهو وقت نزول الآية ومستقبل وهو ما بعد نزول الآية لآخر الزمان (قوله وقد تعرب) أي على قلة (قوله كقوله لسلمى الخ) أي لكقول صخر الهذلي من الطويل وقوله لسلمى خبر مقدم ودار مبتدأ مؤخر وجملة عرفتها صفة للدار وبذات الخال اسم مكان حال من دار لكون أصله نعته له ونعت النكرة اذا تقدم عليها ينصب على الحال وأخرى عطف على دار وآياتها مبتدأ أو سطر خبر وجملة المبتدا والخبر خبر أخرى وبذات الجرع بالجيم والراء المهملة اسم مكان صفة لاخري والآية في اللغة العلامة والآن مخفوضة بالكسرة وهو محل الشاهد (قوله حيث) قال الرضي بني لافتقاره الى الاضافة للجمل ففيه الشبه الافتقاري وكان البناء ضمة لشبهها بالغايات فانها بنيت على الضم لكون اضافتها للجمل كلا اضافة وفيها احدى عشرة لغة نظمها العلامة أبو النصر محمد الزرقاني رحمه الله بقوله

وحيث فيها لغات تسعة شهرت * تثليث ثاء مع الياء ومع الالف
كذا بواو فقعس أعربت أبدا * وجرها أثر مع نصبها قفف

وزيد اسكان الثاء مع الواو والالف والياء فتكون أربعة عشر (قوله أما ترى حيث سهيل طالعا) وتمامه * نجم يضيء كالشهاب لامعا * وفي رواية ساطعا أما اداة استفتاح وفي الشواهد الهمزة للاستفهام وسهيل اسم نجم وطالع من الطلوع والشهاب قطعة من النار ولامعا مضيئا * الاعراب ترى فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا وحيث ظرف متعلق بترى وسهيل مضاف اليه وطالعا حال على أن ترى بصرية والشاهد فيه اضافة حيث الى مفرد وهو قليل فعلى هذا حيث معربة فهي منصوبة على الظرفية أو المفعولية لان الموجب الى البناء اضافته الى الجملة وطالعا مفعول ثان لترى والمفعول الاول محذوف أي أما ترى سهيلا في مكانه طالعا وهذا على ان ترى علمية وحيث ظرفية وان جعل ترى بصرية فطالعا حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أي زائدة بمنزلة مقام في قوله * ونفيت عنه مقام الذئب * فان لم تجعل صلة تكون حالا والعامل معنى الاضافة أي مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز أن يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسيا كأنه قيل أما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا انتهى دماميني وجعل الحال من المضاف اليه على أن يكون العامل معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أي تراه طالعا (قوله فيحتمل الاعراب) أي على لغة من اعربها (قوله والبناء) أي على لغة من بناها على الكسر * (خاتمة) * وجه بناء حيث على الضم التشبيه لها بالغايات أعني قبل وبعد ونحوهما فانها تبنى على الضمة فرارا من الحركة التي لها حين اعرابها وهي الفتحة والكسرة ووجه الشبه بينها وبين الغايات ان اضافة حيث كلا اضافة

الآن جئت بالحق وفي هذه الاية حذف الصفة أي بالحق الواضح ولولا أن المعنى على هذا لكفروا لمفهوم هذه المقالة والثاني نحو قوله تعالى فمن يستمع الآن وقد تعرب كقوله

لسلمى بذات الخال دار عرفتها
وأخرى بذات الجرع آياتها سطر

كأنهما ملآن لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعد ناعصر
أصله كأنهما من الآن فحذف نون من لالتقائها ساكنة مع لام الآن ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب وأعرب الآن فخفضه بالكسرة ومثال ما بني منها على الكسر أمس وقد مضى شرحه وانما ذكرته هنا لشبهه بمسئلة حذام في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه وانما كان حقه أن يذكر هنا خاصة لانه كلمة بعينها وليس فرد اداخلا تحت قاعدة كلية ومثال ما بني منها على الضم حيث وهو ظرف مكان يضاف للجملتين وربما أضيف لمفرد كقوله

أما ترى حيث سهيل طالعا
وقد يفتح وقد يكسر وبعضهم يعربه وقرىء سنستدرجهم من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب والبناء ثم قلت

﴿ باب * الاسم نكرة وهو مايقبل رب الخ ﴾

عرف النكرة بالحد لانها غير محصورة وضبط المعرفة بالعد فقال ومعرفة وهى ستة لانها محصورة وقوله الاسم نكرة وسيأتى يقول ومعرفة فهى عطف على نكرة فكأنه قال الاسم قسمان نكرة ومعرفة وقدم المصنف هنا النكرة لانها الاصل كما قال فى الشرح وعكس فى بعض كتبه فقدم المعرفة لشرفها والنكات لا تتزاحم أى لا تتعارض نعم يبقى النظر فى أى النكتتين أولى (قوله مايقبل رب) أى بنفسه أو بمرادفه فتدخل متى وأين وأيان وأنى وحيثما لانها يراد فها زمان أو مكان وكذا بقية أسماء الشروط والنكرات تتفاوت فأنكرها ما دخل غيره تحته ولم يدخل تحت غيره وأقلها شيوعا ما دخل تحت غيره ولم يدخل غيره تحته ومتوسطا ما دخل تحت غيره ودخل غيره تحته فأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم رجل ثم عالم أى من جنس الانسان ليخرج الجن والملائكة فكل واحد من هذه أعم مما بعده (قوله وهو مايقبل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث أعنى نكرة نظرا الى خبر الضمير أعنى مالان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ أله كمطابقته للمعود عليه ومثله من كانت أمك (قوله ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل) انما كان أصلا لاندراج المعرفة تحته بدون عكس والمراد بالاصل الراجح فى نظر الواضع لما بنى عليه غيره قال الفيشى يريد ان الاسم من حيث هو ينقسم الى قسمين نكرة ومعرفة لا بالنظر الى لفظه فقط ولا بالنظر الى معناه فقط ولا بالنظر اليهما لان من الاسماء ما هو نكرة لفظا ومعنى كرجل وما هو معرفة لفظا ومعنى كزيد وما هو نكرة لفظا معرفة معنى نحو كان زيد عاما أول وأول من أموس فانهما نكرتان لفظا وان كان المراد منهما معينا وما هو معرفة لفظا نكرة معنى نحو اسامة فانه فى المعنى كاسد ونحو المعرف بأل الجنسية كقول القائل * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * وما هو مختلف فيه نحو عبد بطنه وواحد أمه فان أكثر العرب على انهما معرفتان بالاضافة وبعضهم على انهما نكرتان وانهما منصوبان على الحال فمن ثم قال ابن مالك من رام حد المعرفة والنكرة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وذلك لانهما ان عرفتا باعتبار لفظهما وردا عليه ما كان نكرة بحسب المعنى أو باعتبار معناهما وردما كان معرفة بحسب اللفظ أو باعتبارهما معا وردما كان نكرة بأحد الاعتبارين ومعرفة باحد الاعتبارين فالاولى ان تذكر أقسام المعرفة ثم يقال النكرة ماعدا ذلك ولا تعرف بما يقبل أل ورب لان من النكرة ما لا يقبلها كعريب وديار وأحد اذا لم تكن همزته بدلا انتهى (قوله ان يقبل رب) مساو لقول بعضهم مايقبل أل اذ المراد منها المعرفة خاصة لانها المرادة عند الاطلاق ويقال فيه ما يقبل بنفسه أو بمرادفه ليشمل أحدا وديارا تأمل (قوله وبهذا استدل) أى وبجعل رب علامة على النكرة انتهى فيشى (قوله رب من أنضجت الخ) قاله سويد اليشكرى من بحر الرمل فاعلاتن وقبله

كيف يرجون سقوطا بعدما * جلل الرأس مشيب وصلع

وبعده ويرانى كالشجا فى حلقه * عسرا يخرجه ماينتزع

ويحيينى اذا لاقيته * واذا أمكن من لحمى قنع

قال الدمامينى انضاج اللحم جعله بالطبخ مستويا يمكن أكله ويحسن وهو كناية عن نهاية التمكن الحاصل للقلب أو استعارة شبه تحير القلب واكماده بانضاج اللحم الذى يؤكل وغيظا مصدر غاظه اذا أغضبه كذا قال فى الصحاح ووقع فى القاموس انه يقال غاظه وغيظه وأغاظه وهو منصوب فى البيت اما على انه مفعول لاجله أى أنضجت قلبه لاجل غيظى اياه أو على التمييز للنسبة أى نضج غيظى اياه قلبه ومحل مجرور رب رفع على الابتداء والخبر قد تمنى ورب حرف تقليل وجر ومن نكرة بمعنى رجل مجرور بها وأنضجت فعل وفاعل

﴿ باب * الاسم نكرة وهو مايقبل رب ﴾

وأقول ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف الى قسمين نكرة وهو الاصل ولهذا قدمته ومعرفة وهو الفرع ولهذا أخرته وعلامة النكرة أن تقبل دخول رب عليها نحو رجل وغلام تقول رب رجل ورب غلام وبهذا استدل على ان من وما قد يقعان نكرتين كقوله رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطلع

وقد حرف تحقيق وتمنى فعل ماض ولى متعلق به ولم يطع جازم ومجزوم صفة (قوله لا تضيقن الخ) قاله أمية بن أبى الصلت وقيل حنيف بن عمير اليشكرى وقيل نهار ابن أخت مسيلمة الكذاب قاله السيوطى على البيضاوى فى سورة الحجر وهو من الخفيف وقبله

صبر النفس عند كل ملم * ان فى الصبر حيلة المحتال

وبعدها قد يصاب الجبان فى آخر الصف وينجو مقارع الأبطال

وقوله صبر من صبرته اذا حبسته قال تعالى واصبر نفسك والصبر حبس النفس على كريه لتحمله والملم النازل صفة محذوف أى عند كل خطب ملم والغماء بفتح الغين المعجمة والمدمثل الهم ومرجعها الى التغطية والالباس والفرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج منه وقال ابن النحاس الفرجة بالفتح فى الامر وبالضم فيما يرى من الحائط والعقال بكسر العين هو القيد وقال ابن الاثير الحبل الذى يعقل به البعير أى يشهد به عند البرك ليمنعه من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة * الاعراب رب حرف تقليل وجر ومانكرة بمعنى شىء بدليل دخول رب عليه وهو محل الشاهد وهو مجرور رب وتكره فعل مضارع مرفوع والنفوس فاعله ومن الامر متعلق بتكره وله خبر مقدم وفرجة مبتدأ مؤخر وكحل متعلق بمحذوف صفة لفرجة والعقال مضاف اليه وقولنا مانكرة أى موصوفة أى رب شىء تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى تكره النفوس من الامر شيأ أى وصفا فيه أو الاصل من الامور أمرا وفى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ هى الجملة بعده قال ابن الحاجب فى الامالى الآن النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور فى باب الصفة هذا قوله قال الرضى ولا يمتنع أن تكون متعلقة بتكره وهى للتبعيض كما فى أخذت شيأ فكذا هنا معناه تكره من الامر شيأ وقوله له فرجة صفة للامر وقال فى الصحاح الفرجة بفتح الفاء الانفراج وعبارة القاموس والفرجة مثلثة (قوله فعلم ان المعنى الخ) أشار به الى أن قلبه مفعول أنضجت وان غيظا تمييزا (قوله من الامور) أشار به الى ان قوله من الامر بيان لما من قوله ربما (قوله فان قلت فانك تقول الخ) هذا وارد على قوله ولا يدخل الاعلى النكرات والفاء فى قوله فانك الخ تعليل لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح قولك لا تدخل الخ وقوله وقال الشاعر عطف على انك تقول وكانه قال لقولك كذا ولقول الشاعر الخ (قوله ربه فتية الخ) رب حرف تقليل وفيها ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع تشديد الباء وتخفيفها فهذه أربع لغات وكل منها تاء التأنيث ساكنة ومتحركة ومع التجرد وأربعة فى ثلاث باثنى عشر والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف قال الدمامينى المراد بالفتية هنا الاسخياء الكرماء والفتى السخي الكريم يقال هو فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفاتى والجمع فتيان وفتية وفتو على وزن فعول وفتى مثل عصى وقوله يورث أى يكسب على سبيل الاستعارة والمجد الشرف ودائبا مستمرا قال العينى هو بالباء الموحدة ومعناه دائما والبيت من بحر الخفيف * الاعراب رب حرف جر وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله فى المغنى والاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا والثانى كقوله

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان

ومحل الضمير جر بها وفتية تمييز وناصبه الضمير لانه أشبه عشرين لابهامه نص عليه الزمخشرى والتشبيه بعشرين يفيد انه تمييز مفرد وما موصولة مجرورة بالى ويورث فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والمجد

وقوله
لا تضيقن بالامور فقد تكـ
شف غماؤها بغير احتيال
ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال
فدخلت رب عليهما ولا تدخل الا على النكرات فعلم ان المعنى رب شخص أنضجت قلبه غيظا ورب شىء من الامور تكرهه النفوس فان قلت فانك تقول ربه رجلا وقال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فأجابوا

مفعوله والجملة صلة لا محل لها من الاعراب ودائبا منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اى ايراثا دائبا والشاهد فى رب (قوله والضمير الخ) جملة حالية وقوله فبطل القول بانها لا تدخل الخ هذا صريح فى ان قوله فان قلت الخ وارد على قوله وتدخل الا على النكرات والفاء فى قوله فانك الخ للتعليل لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح قولك لا يدخل الخ لانك تقول الخ وقوله وقال الشاعر الخ عطف على انك تقول وكأنه قال لقولك كذا ولقول الشاعر الخ وقوله والضمير الخ هذا صريح فى قوله فان قلت وارد على قوله ولا تدخل الا على النكرات (قوله والضمير معرفة) هذا هو الصحيح والذي مشى عليه فى الجواب طريقة ضعيفة (قوله بل هو نكرة) أورد السؤال على قول وأجاب على قول (قوله وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع الى النكرة) وأما الراجع الى معرفة فهو معرفة باتفاق (قوله على مذاهب) أى كائنين على مذاهب أو اختلافا كائنا على مذاهب (قوله انه نكرة مطلقا) أى سواء كانت النكرة واجبة التنكير أو جائزته (قوله والثانى انه معرفة مطلقا) هذا هو الصحيح وعليه مشى ابن مالك فى الخلاصة حيث قال

* وما رووا من نحو ربه فتى * نزر (قوله معرفة مطلقا) هذا هو الصحيح وعليه فدخول رب عليه مع انها من خواص النكرة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وزاد بعضهم قسما ثالثا ليس بنكرة ولا معرفة وهو الاسم الخالى من التنوين ومن اللام وذلك كمن ومتى وما وكذا يقال على القول الثالث (قوله والتمييز لا يكون الا نكرة) أى عند البصريين وأما قوله فطبت النفس فأل زائدة لا معرفة (قوله وهى ستة) ونظمها بعضهم مرتبة بقوله

أعرفها الضمير بعده العلم * فاسم الاشارة فموصول أتم
وبعده ذو اللام والمضاف * فى رتبة الذى له يضاف
الا الذى أضيف للضمير * فانه كالعلم الشهير

وقيل الموصول والمحلى فى رتبة واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول وقوله الا الذى أضيف الخ وقيل ان المضاف للضمير فى مرتبة الضمير وقيل المضاف الى المعرفة فى مرتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله

* كخدروف الوليد المثقب * فوصف المضاف الى المعرف بال بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وقوله كالعلم الشهير والا لما صح مررت بزيد صاحبك اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف (قوله ستة) مفهوم عدد فلا يفيد الحصر أو انه سكت عن المنادى لكونه ذكره فى بابه فتعريفه علم مما سبق لانه لا ينادى الا وهو معرفة أو لانه داخل فى المعرف بال على القول بان المنادى معرف بال مقدرة (قوله أحدها) عبر به ولم يعبر بأولها كما عبر به غيره لئلا يرد عليه ان هذا لا يتأتى الا على القول بان المعارف تتفاوت (قوله مادل على متكلم أو مخاطب) ولا يحتاج الى التقييد بمعلوم لان المتكلم أو المخاطب لا يكون الا حاضرا لكن المتكلم لا يكون الا حاضرا حقيقة والمخاطب يكون حاضرا حقيقة أو تنزيلا كما فى قول الابوصيرى مزجت دما لانه جرد من نفسه شخصا وخاطبه (قوله الكناية) لانه يكنى به عن الظاهر اختصارا * واعلم ان البصرى يسميه ضميرا ومضمرا والكوفى يسميه كناية ومكنيا أى مكنيا به فهو من باب الحذف والايصال (قوله لانه أعرف) يعنى بعد لفظ الجلالة والضمير العائد اليها لان لفظ الجلالة لا يحتمل غير المولى بخلاف غيره (قوله على الصحيح) ومقابله ان الاعرف العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى انتهى من حواشى الاشمونى وقوله أعرف المعارف وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وقدم المصنف فى التسهيل العلم على ضمير الغائب (قوله وهو عبارة عما دل الخ)

والضمير معرفة وقد دخلت عليه رب فبطل القول بانها لا تدخل الا على النكرات قلت لا نسلم ان الضمير فيما اوردته معرفة بل هو نكرة وذلك لان الضمير فى المثال والبيت راجع الى ما بعده من قولك رجلا وقول الشاعر فتية وهما نكرتان وقد اختلف النحويون فى الضمير الراجع الى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة أحدها أنه نكرة مطلقا الثانى انه معرفة مطلقا الثالث ان النكرة التى يرجع اليها ذلك الضمير اما أن تكون واجبة التنكير أو جائزته فان كانت واجبة التنكير كما فى المثال والبيت فالضمير نكرة وان كانت جائزته كما فى قولك جاءنى رجل فاكرمته فالضمير معرفة وانما كانت النكرة فى المثال والبيت واجبة التنكير لانها تمييز والتمييز لا يكون الا نكرة وانما كانت فى قولك جاءنى رجل فاكرمته جائزة التنكير لانها فاعل والفاعل لا يجب أن يكون نكرة بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة تقول جاءنى رجل وجاءنى زيد ثم قلت ﴿ ومعرفة وهى ستة أحدها المضمر وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب ﴾ وأقول انواع المعارف ستة أحدها المضمر ويسمى الضمير أيضا وتسميه الكوفيون الكناية والمكنى وانما بدأت به لانه أعرف الانواع الستة على الصحيح وهو عبارة عما دل على متكلم نحو أنا ونحن أو مخاطب نحو أنت وأنتما أو غائب نحو هو وهما

الاولى حذف عبارة لانه يقتضى ان الضمير معبر به عما دل من لفظ مع ان الضمير نفس اللفظ الدال لا معبر عن اللفظ الدال (قوله وهو عبارة عما دل على متكلم الخ) أى متكلم به او مخاطب به أو غائب قد تقدم له ذكر وانما قلنا ذلك لئلا يرد عليه لفظ متكلم أو مخاطب أو غائب وقد يرد عليه مالو قال من اسمه زيد زيد قائم ومالو قلت يا زيد افعل كذا أو زيد فعل كذا فان الاول دل على متكلم والثانى على مخاطب والثالث على غائب وقد يجاب بان هذا ليس بطريق الوضع ولا يرد على ذلك احرف المضارعة لانها انما تدل على المتكلم والخطاب والغيبة وان عبر عنها بالمتكلم والمخاطب والغائب ففيه تسمح أو على حذف مضاف أى تكلم متكلم وكذا خطاب مخاطب وغيبة غائب (قوله اذا سترته وأخفيته) ومن ذلك قول الشاعر

بنيت ضمائرنا على كتم الهوى * ولها استتار واجب لا يندب
رام العدا اعرابها منى فهل * أبصرتمو أن الضمائر تعرب

(قوله لانه فى الغالب قليل الخ) علة لسمى باعتبار قوله من الضمور وقوله ثم تلك الحروف الخ تعليل ثان لسمى باعتبار قوله أضمرت الشىء فهو لف ونشر مشوش فى التعليل وقوله من قولهم وذلك الخ أى من مصدر قولهم وذلك المصدر هو الاضمار وهو صفة المضمر وحاصل عبارته ان المضمر من الاضمار وهو الاستتار سمى بذلك لان غالب حروفه مهموسة فهى خفية أو من الضمور وانما سمى بذلك لان حروفه قليلة فعلة التسمية قوله لانه فى الغالب وقوله ثم تلك الحروف وأما قوله من قولهم أضمرت أو من الضمور فهو بيان لأصله فهو صفة له تأمل وكان الاوضح للشارح أن يقول والمضمر من الاضمار أو من الضمور وسمى بذلك لانه فى الغالب الخ (قوله غالبها مهموسة) ومن غير الغالب مجهورة كالنون والالف من أنا وحروف الهمس يجمعها ستشحثك خصفة والشحث بالشين والحاء الاالحاح فى المسئلة وخصفة بالخاء المعجمة والصاد المهملة اسم امرأة والمجهورة ماعدا ذلك (قوله فان قلت الخ) قال الفيشى ما اسم بقرينة ان الكلام فى المعارف والمعارف لا تكون الا أسماء فخرج الحرف وان سلمنا انه يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب فعلى هذا لا يرد ما أورده المصنف فى الشرح (قوله الحد) أى التعريف وهو قوله ما دل الخ (قوله وليست ضميرا باتفاق البصريين) ظاهره ان بعضهم يقول انها ضمير وحررفانى راجعت ما بيدى من النقول فلم أجده (قوله دالة على الخطاب) هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام والتكلم النطق بالقول والغيبة حيلولة الحاجب بين الحضور وغيره والحائل الحاجب (قوله ألبتة) بقطع الهمزة وصلا ووقفا على الصحيح كما قاله الشيخ الملوى فى حاشية ايساغوجى (قوله ليست مضمرات وانما هى على الصحيح حروف الخ) وهذا القول الصحيح مذهب سيبويه ومقابله قول الخليل انها ضمير واختاره ابن مالك فعلى هذا فايا مفعول فى محل نصب وايا مضاف والياء أو الكاف أو الهاء مضاف اليه واستدل بقوله اياه وايا الشواب فالشواب مضاف اليه كذا الهاء فى اياه وردبان هذا شاذ لا يحتج به واعترض كلام الخليل بان الاضافة هنا غير لفظية وغير معنوية لانها ليست اضافة الوصف الى معموله وليست مفيدة للتعريف والتخصيص والجواب انها تفيد الايضاح كقوله * علازيدنا يوم النقا رأس زيدكم * وردبان الضمائر لا يضاف اليها (قوله وانما هي دالة على مجرد التكلم) أى التكلم المجرد عن الذات فهي دالة على معان لا على ذوات (قوله ولكنه لما وضع مشتركا الخ) بهذا اندفع ما يرد على هذا القول من ان الضمير ما وضع ليدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ولا يدل على ذلك الا ايا فى برمتها واياك برمتها واياه برمتها فيكون الضمير هو المجموع وحاصل الجواب ان ايا وضعت لتدل على المتكلم وعلى المخاطب وعلى الغائب بطريق الاشتراك فحصل الابهام وعدم التعيين فأتى بأحد الحروف الثلاثة ليعين المعنى المراد تأمل (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا فانه يتوهم منه عدم الحاجة للكاف والياء والهاء

وانما سمى مضمرا من قولهم أضمرت الشىء اذا سترته واخفيته ومنه قولهم أضمرت الشىء فى نفسى أو من الضمور وهو الهزال لانه فى الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة وهى التاء والكاف والهاء والهمس هو الصوت الخفى فان قلت يرد على الحد الذى ذكرته للمضمر الكاف من ذلك فانها دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هى حرف لا محل له من الاعراب قلت لا نسلم انها دالة على المخاطب وانما هى دالة على الخطاب فهى حرف دال على معنى ولا دلالة له على الذات البتة وكذلك أيضا الياء فى اياى والكاف فى اياك والهاء فى اياه ليست مضمرات وانما هى على الصحيح حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو ايا ولكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان من عنوابه احتاج الى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه

(قوله ثم اتبعت قولى الخ) أى ذكرت بعد قولى غائب قولى معلوم فمعلوم صفة لغائب (قوله بان قلت) أى بقولى وهو متعلق باتبعت وليست الباء للملابسة (قوله معلوم) أى فى الذهن وقوله معلوم أى من غير لفظ بان علم من السياق مثل انا أنزلناه أو من المقام مثل فان كن نساء أى فان كانت البنات نساء أو من الحال والمشاهدة مثل اذا بلغت التراقى أو من الفعل مثل قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى (قوله أو مؤخر) المناسب لقوله متقدم أن يقول أو متأخر انتهى شيخ الاسلام (قوله والاصح ان هذا ضرورة) أى ان هذا القسم الاخير وهو اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول ومقابل الاصح ما قاله الاخفش وابن جنى من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك فى التسهيل من جوازه فى الشعر والنثر بدليل قولهم ضربونى وضربت قومك باعمال الثانى كما حكاه سيبويه وأجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع قال فى التوضيح والصحيح جوازه فى الشعر فقط قال شارحه للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فهو على خلاف الاصل (قوله لا بد للضمير) أى بأقسامه الثلاثة أعنى المتكلم والمخاطب والغائب ومعنى لا بد لا فرار ولا غنى عنه (قوله حضور من هو له) وهو المتكلم والمخاطب (قوله لفظ وغيره) أى وغير اللفظ هو ما قدمناه فى قولنا بان علم من السياق الخ (قوله انا أنزلناه) أى القرآن وهو معلوم فان قلت الهاء من القرآن فيلزم عود الشىء على نفسه قلنا الشىء مع غيره غير نفسه منفردا عن الغير (قوله وفى ذلك) أى فى جعل القرآن الذى عاد عليه الضمير معلوما والاحسن ان قوله وفى ذلك أى فى جعل مفسر الضمير فى أنزلناه غير لفظ شهادة الخ (قوله بالنباهة) اى الشرف والارتفاع وعلو الشان وبعبارة النباهة الشرف والاشتهار (قوله وانه غنى عن التفسير أى باللفظ والا فالتفسير بغيره موجود (قوله وانه غنى) كالعلة للنباهة (قوله فى اللفظ والتقدير) أى الرتبة أى رتبة التقديم (قوله والقمر قدرناه منازل) فالقمر المفسر للضمير متقدم لفظا ورتبة لانه على قراءة الرفع مبتدأ وعلى قراءة النصب مفعول لفعل محذوف يفسره قدرناه المذكور (قوله والمعنى قدرنا له) وقيل قدرنا سيره فى منازل فهو على حذف مضاف ومنازل منصوب على الظرف والحامل على ذلك ان القمر ليس هو منازل تأمل وهى ثمانية وعشرون ينزل كل ليلة فى واحدة منها لا يتخطاها فاذا كان فى آخر منازله وهو الذى يكون فيه قبيل الاجتماع دق واستقوس حتى عاد كالعرجون أى الشمراخ المعوج فعلون من الانعراج أى الاعوجاج وقرىء كالعرجون بفتح الراء بيضاوى (قوله اما على الحال) والمعنى أوجدنا القمر حال كونه صاحب منازل (قوله فحذف الخافض) وهو اللام (قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه) أى فابراهيم المفسر للضمير متقدم فى اللفظ ومتأخر فى الرتبة لان رتبة المفعول التأخير عن الفاعل كما قال ابن مالك

والاصل فى الفاعل أن يتصلا * والاصل فى المفعول أن ينفصلا

(قوله وان موسى بدل) والبدل على نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فلا يقال البدل حقه أن يتصل بالمبدل منه فهو متقدم رتبة (قوله فلا دليل الخ) ويكون الضمير عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله فى سبعة أبواب) لان المفسر اما مفرد واما جملة والمفرد ستة أبواب فالجميع سبعة (قوله ضمير الشأن) من اضافة الدال للمدلول أى الضمير الدال على الشأن وضمير الشأن والقصة بمعنى واحد الا انه ان كان المرجع

ابراهيم ربه أو نية نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى أو مؤخر مطلقا فى نحو قل هو الله أحد وقالوا ما هى الا حياتنا الدنيا ونعم رجلا زيد وربه رجلا وقاما وقعد أخواك وضربته زيدا ونحو قوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم والاصح ان هذا ضرورة) وأقول لا بد للضمير من مفسر يبين ما يراد به فان كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور من هو له وان كان لغائب فمفسره نوعان لفظ وغيره فالثانى نحو انا أنزلناه أى القرآن وفى ذلك شهادة له بالنباهة وأنه غنى عن التفسير والاول نوعان غالب وغيره فالغالب أن يكون متقدما وتقدمه على ثلاثة أنواع تقدم فى اللفظ والتقدير واليه الاشارة بقولى مطلقا وذلك نحو والقمر قدرناه منازل والمعنى قدرنا له منازل فحذف الخافض أو التقدير ذا منازل فحذف المضاف وانتصاب ذا اما على الحال أو على انه مفعول ثان لتضمين قدرنا معنى صيرناه وتقدم فى اللفظ دون التقدير نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وتقدم فى التقدير دون اللفظ نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى لان ابراهيم مفعول فهو فى نية التأخير وموسى فاعل فهو فى نية التقديم قيل ان فاعل أوجس ضمير مستتر وان موسى بدل منه فلا دليل فى الآية والنوع الثانى أن يكون مؤخرا فى اللفظ والرتبة وهو محصور فى سبعة أبواب أحدها باب ضمير الشأن نحو هو أو هى زيد قائم مؤنثا

مؤنثا فالاكثر التعبير بضمير القصة ولو عبر بأحدهما مكان الآخر جاز فصح قول المؤلف هو أو هى زيد قائم قاله الفيشى وقال الفنرى اعلم ان الاستعمال على ان ضمير الشان لا يؤنث الا اذا كان فى الكلام مؤنثا غير فضلة نحو هى هند مليحة قصدا الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع هى بنى الامير غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه فقوله هى زيد قائم مجرد قياس قاله بعض المحققين وأجيب عن هذا بان التذكير والتأنيث أمر قياسى سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة على رفعه (قوله أى الشان والحديث) راجع لقوله هو وقوله أو القصة راجع لقوله هى ففيه لف ونشر مرتب (قوله فانها) أى القصة واعلم أن ضمير الشان يخالف غيره من الضمائر فى خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما فلا تتقدم الجملة ولا شىء منها عليه وكون مفسره لا يكون الا جملة وعدم اتباعه بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وعدم عمل عامل فيه سوى الابتداء أو أحد نواسخه وملازمته للافراد (قوله ومنه قوله تعالى قل هو الله أحد) انما فصله بقوله ومنه لان الآية تحتمل وجها آخر غير ما ذكره المتن وهو عود الضمير الى الله للعلم به وان لم يتقدم له ذكر وهو مبتدأ والله بعده بدل منه وأحد خبر عن هو فلا شاهد فيه ﴿تنبيه﴾ الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا فى المعنى مثل قولى زيد منطلق وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته الخ وان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فى قوة المفرد أى الشان هذا هو الحكم (قوله فانها لا تعمي الابصار) سبب نزول هذه الآية انه لما نزل ومن كان فى هذه أعمى فهو فى الآخرة أعمى قال ابن ام مكتوم يا رسول الله أنا فى الدنيا أعمى أفأكون فى الآخرة أعمى فنزلت فانها الخ أى ليس الخلل فى مشاعرهم وانما عميت قلوبهم باتباع الهوى والانهماك فى التقليد وذكر الصدور للتأكيد ودفع التوهم انتهى بيضاوى (قوله فانه مفسر بالجملة) قال شيخ الاسلام بعد قول المصنف نحو قل هو الله أحد من كل جملة وقعت مفسرة لضمير الشان ولا يكون الا مفردا لانه بمعنى الشان أو الحديث وجاز ذلك لغرض تعظيم الشان فان ذكر مبهما ثم تفسيره مع توفر الدواعى اليه أقوى فى النفس ولا يكون مؤنثا الا اذا كان فى الجملة مؤنثا عمدة كقوله فانها لا تعمى الابصار وسمى حينئذ ضمير القصة * واعلم انه علل فى التلخيص وضع المضمر موضع المظهر فى باب ضمير الشان وباب نعم وبئس بقوله ليتمكن ما يعقبه أى يعقب ذلك الضمير أى يجيء على عقبه فى ذهن السامع لانه أى السامع اذا لم يفهم منه أى من الضمير انتظره أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان المحصول بعد الطلب أعز من المنساق أي المحصول بلا تعب قال السعد ولا يخفى ان هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فلا يتحقق فيه التشوف والانتظار انتهى قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع ان قلت هلا كان يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لان السامع يفهم من المظهر مفهوم المطلق بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا أن له مرجعا فى ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم أو غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون أعم تناولا من الشان وأبهم منه واذا كان أبهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان انتهى فنرى وفيه نظر (قوله والثانى الخ) الجامع بين ضمير الشان والضمير المخبر عنه بمفسره ان مفسر كل منهما متأخر لكن ضمير الشان لا بد أن يكون مفسره جملة بخلاف الثانى (قوله ما هى الا حياتنا الدنيا) قال الزمخشرى هى هنا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأقول ما الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبنيها (قوله نعم رجلا زيد) ففى نعم ضمير مستتر يفسره رجلا الذى هو التمييز وزيد هو المخصوص بالمدح فهو خبر لمحذوف أو مبتدا خبره محذوف أو خبره الجملة قبله وفى الاشمونى وحواشيه انه اذا جعل الخبر الجملة قبله فالضمير عائد على ما تقدم معنى انتهى وفيه وقفة فان المصنف جعل

أى الشأن والحديث أو القصة فانه مفسر بالجملة بعده فانها نفس الحديث والقصة ومنه قل هو الله أحد فانها لا تعمى الأبصار والثانى أن يكون مخبرا عنه بمفسره نحو ما هى الا حياتنا الدنيا أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا والثالث الضمير فى باب نعم نحو نعم رجلا زيد وبئس للظالمين بدلا فانه مفسر بالتمييز والرابع مجرور رب نحو ربه رجلا فانه مفسر بالتمييز قطعا والخامس الضمير فى باب التنازع اذا أعملت الثانى واحتاج الاول الى مرفوع

المفسر التمييز لا أن المفسر زيد وحينئذ فهو على جميع الاقوال عائد على رجل * واعلم ان ضمير الغائب يقتضي تقدم المفسر عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فلو ذكرته ولم يتقدم مفسر بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعد وتنكيره خلاف وضعه هذا هو الاصل ولكنه قد يخالف لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر أولا شيء مبهم حتى تستشعر نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون أوقع في النفس وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال أولا وبالتفصيل ثانيا لكن يبقى النظر في شيء آخر وهو ان الضمير الذي هذا حاله معرفة أو يصير نكرة لعدم شرط التعريف أعني تقدم المفسر فيه خلاف قدمه المصنف فيما سبق ومذهب القوم انه معرفة لكن تعريفه أنقص مما كان أولا بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلبية التعريف لانه حصل جبر مافاته بذكر المفسر بعده بلا فصل واختار الرضي انه نكرة وأطال الكلام فيه (قوله نحو قاما وقعد أخواك) قال شيخ الاسلام من كل مفرد وقع فيه التنازع اذا أعملوا الثاني واحتاج الاول الى مرفوع فان البصريين يضمرونه لامتناع حذف العمدة فالاضمار قبل الذكر أسهل منه لوقوعه في مواضع انتهى ويستبعد مذهب البصريين لان مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة في ضمير التنازع معدومة أي قصد التفخيم والمجيء بالمفسر قبل التفسير واتصاله بالضمير (قوله فان الالف راجعة الى الاخوين) يعني وهما متأخران عن الالف في قاما لفظا وهو ظاهر ورتبة لان الفاعل كالجزء من عامله وعامله معطوف على عامل الاول ورتبة المعطوف متأخرة عن رتبة المعطوف عليه (قوله كقولك في ابتداء الكلام) انما قال ذلك ليكون نصا في عدم المرجع (قوله اللهم صل عليه الرؤف) فالرؤف بدل من الضمير في عليه وقيل نعت بناء على ان ضمير الغائب ينعت (قوله وهو ضرورة) أي السابع ضرورة على الاصح وتقدم مقابله (قوله جزى ربه الخ) قاله النابغة الذبياني وعزاه أبو عبيدة الى عبد الله ممارق وبعضهم عزاه الى أبي الاسود وقيل لم يدر قائله وجزى بغير همز بمعنى قضى يقال جزاه الله خيرا بغير همز أي قضاه الله ما أسلف والمصدر الجزاء بفتح الجيم والمد ويستعمل في الخير والشر قال تعالى وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا وقال فكبت وجوههم في النار هل تجزون وأما الجزاء بكسر الجيم والمد ففعله جازيته جزاء ومجازاة وكان أبو اسحق الزجاجي يفرق بين جازى وجزى فيقول ان جزى للخير وجازى للشر واختلف في جزاء الكلاب فقيل الضرب والرمي بالحجارة وقيل دعاء عليه بالابنة والكلاب تعاوى عند طلب السفاد وهذا من ألطف الهجو وأصل العواء للسباع ولا يستعمل في الكلاب الا عند السفاد والمستعمل في غير ذلك النباح * الاعراب جزى فعل ماض وربه فاعل ومضاف اليه وعدى يتعلق بجزى وعدى مفعول وابن صفة وحاتم مضاف اليه وجزاء منصوب مفعول مطلق أو بنزع الخافض أي كجزاء والكلاب مضاف اليه والعاويات صفة وقد حرف تحقيق وفعل فعل ماض والجملة دعائية والشاهد في ربه كما وضحه المؤلف وقوله العاويات وروى العاديات جمع عاد وقوله فعل انما عبر بالماضي لاظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره اياه وربما تخيله حاصلا (قوله فاعيد الخ) واستشكل هذا بمنع صاحبها في الدار اجماعا مع ان الضمير في كل منهما عائد على متأخر لفظا ورتبة وفرق بان صاحب الضمير وما اتصل به الضمير هنا اشتركا في العامل فكان في الكلام ما يشعر به لان الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول بخلافهما في تلك فامتنعت ونظيرها ضرب غلامها جارهند لان صاحب الضمير لم يشارك الفاعل وهو غلامها في العامل لان العامل فيه الاضافة وفي الفاعل ضرب انتهى شيخ الاسلام (قوله فاعيد الضمير الخ) وقيل ان الضمير عائد على المصدر المأخوذ من الفعل أي رب الجزاء وقيل ان الضمير راجع للمتكلم على طريق الالتفات عند السكاكي

نحو قاما وقعد أخواك فان الالف راجعة الى الاخوين والسادس الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام ضربته زيدا وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والسابع الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر وهو ضرورة على الاصح كقوله

جزى ربه عني عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات

وقد فعل فاعيد الضمير من ربه الى عدى وهو متأخر لفظا ورتبة ثم قلت

كما فى قول امرىء القيس تطاول ليلك بالاثمد * قال شيخ الاسلام واعلم ان الضمير اما بارز وهو ماله صورة فى اللفظ كتاء قمت أو مستتر وهو بخلافه والبارز اما منفصل وهو مايبتدأ به ويقع بعد الا فى الاختيار أى مايصح لغة أن يبتدأ به ويقع بعد الا فى الاختيار فالضمير فى ضربتهم لا يصح فيه ذلك بخلاف الضمير فى هم ضربوا يصح ذلك لغة لا يقال لا حاجة للجمع بينهم الا زيادة الايضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر لانا نقول بل فائدته بيان حكم المنفصل ولو اقتصر على أحدهما لم يعلم منه الآخر تأمل (خاتمة) الضمائر احدوستون لان كلا من المنفصل والمتصل اما مرفوع أو منصوب أو مجرور فهى ستة لكن المجرور لا يكون الا متصلا لان المتصل بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يفصل بينهما والمجرور كذلك فهى خمسة وكل منها اما مفرد أو مثنى أو مجموع فهى خمسة عشر وكل منها مذكر أو مؤنث فهى ثلاثون لكن اكتفى فى المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فسقط خمسة من ضرب واحد فيها فهى خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب أو غائب فهى خمسة وسبعون لكن اكتفى فى المتكلم بلفظين لان المتكلم يرى فى أكثر الاحوال أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث فيسقط خمسة عشر من ضرب ثلاثة فى خمسة فيبقى ستون وتضم اليها ياء المخاطبة كما زادها سيبويه خلافا للاخفش والمازنى فى قولهما انها حرف تأنيث والفاعل مستتر فذلك احدوستون انتهى شيخ الاسلام (قوله الثانى العلم) هو لغة الجبل ومنه قوله

وان صخر التأتم الهداة به * كأنه علم فى رأسه نار

والراية والعلامة والخط ما فى الثوب واصطلاحا ماذكره المصنف (قوله وهو شخصى) من نسبة الدال للمدلول وكذا جنسى (قوله وهو شخصى) دليل الجواب والجواب محذوف أى ان عين مسماه فهو شخصى وهذا على نسخة ان عين وفى نسخة وهو اما شخصى وهو ما عين وهى المناسبة لما سيأتى فى الشارح (قوله ان عين) أى هو أى الاسم والمراد بالاسم ماقابل الفعل والحرف فيشمل الكنية واللقب * واعلم ان علم الشخص موضوع للفرد الذهنى معتبرا فيه الحضور الخارجى وعلم الجنس موضوع للماهية معتبرا فيه الحضور الذهنى لا الخارجى فهو كاسم الجنس المعرف بأل واسم الجنس النكرة هو اللفظ الدال على الماهية بلا قيد وهو المسمى فى الاصول بالمطلق ويعبر عنه بالنكرة أيضا لكن الفرق بينهما بالاعتبار ان اعتبر فى اللفظ دلالته على الماهية من غير قيد سمى اسم جنس ومطلقا أو مع قيد الوحدة الشائعة سمى نكرة ولم يفرق الآمدى بين اسم الجنس والمطلق والنكرة فجعل الثلاثة اسما للوحدة الشائعة والحق الفرق وحاصل الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المعرف بأل وبين اسم الجنس المنكر مع دلالة كل منها على الماهية والوضع لمعين عدم اعتبار التعيين فى الاخير واعتباره فى الاولين لان اسم الجنس النكرة من حيث الوضع لا يكون الا معينا وان لم يلاحظ التعيين فى الوضع له والفرق بين الاولين أعنى علم الجنس واسم الجنس المعرف دلالة الاول بذاته على الماهية ودلالة الثانى بواسطة أل ثم علم الجنس واسم الجنس معرفا أو منكرا ان استعمل فى الماهية فحقيقة أو فى فردها من حيث وجودها فيه فكذلك أو فيه من حيث خصوصه فمجاز (قوله وجنسى الخ) مفاد المؤلف ان علم الجنس لا يعين مسماه مطلقا قال شيخ الاسلام وأما علم الجنس فانه وان عين مسماه مطلقا لكنه انما يعينه تعيين ذى الاداة الجنسية أو الحضورية اه وقد بينا معنى كلامه قريبا وحينئذ فيكون تعريف العلم الشخصى شاملا لعلم الجنس الا أن يكون مراده بقوله مسماه أى الشخصى وغير المصنف أدخل علم الجنس فى التعريف واختاره ابن قاسم (قوله ان دل) أى وضعا وقوله بذاته أخرج المعارف ماعدا علم الشخص وخرج اسم الجنس المحلى بأل وقوله على ذى الماهية خرج به علم الشخص فانه وان استلزم الدلالة بذاته على الماهية لكن ليست معتبرة فى الوضع فالمخرج لعلم الشخص قوله على الماهية بضميمة قولنا ودل أى وضعا ولولا قولنا وضعا لما خرج علم الشخص وقوله ان دل بذاته الخ

(الثانى العلم وهو شخصى ان عين مسماه مطلقا كزيد وجنسى ان دل بذاته على

خلاف مذهب المحققين ومذهب المحققين ان علم الجنس ماوضع للماهية الحاضرة فى الذهن بقيد تعينها وحضورها فيه فعلى ماقاله المصنف لايجوز أن يطلق لفظ اسامة على أسد غائب وعلى ماقاله المحققون يجرى فيه الاستعمال المشهور وهو اطلاق علم الجنس على الفرد الحاضر أو الغائب مرادا منه خصوصه مجازا ومرادا منه الماهية حقيقة وعلى ماقاله المصنف يكون موضوعا للماهية تارة وللفرد الحاضر أخرى ولا يجرى فيه الاستعمال المشهور لانه موضوع للفرد فاستعماله فيه حقيقة وقول شيخ الاسلام ان علم الجنس يعين مسماه تعيين ذى الاداة الجنسية أو الحضورية أراد بتعيين ذى الاداة الجنسية تعيين الحقيقة فى ضمن أى فرد كان وأراد بتعيين ذى الاداة الحضورية الاستعمال فى فرد خاص (قوله ذى) اسم اشارة ومابعده بدل أو عطف بيان وفائدة زيادتها اعتبار حضور الماهية فى الموضوع له (قوله وجنسى الخ) مفاد المؤلف ان علم الجنس لايعين مسماه مطلقا لكنه انما يعينه تعيين ذى الاداة الجنسية والحضورية اه وقد بينا معنى كلامه قريبا وحينئذ فيكون تعريف العلم الشخصى شاملا لعلم الجنس الا أن يكون مراده بقوله مسماه أى الشخصى وغير المصنف أدخل علم الجنس فى التعريف واختاره ابن قاسم (قوله تارة) أى مرة ومثله طورا فهى ألفاظ مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب فى شرح الكافية ان انتصاب مرة فى مثل قولنا ضربته مرة يجوز أن يكون على الظرف ويجوز أن يكون على المفعول المطلق واذا كان طورا وتارة بمعناه فانتصابهما أيضا اما على الظرف أو على المفعولية المطلقة ذكر ذلك نجم الدين سعيد فى شرح الشافية فى العروض أى مرة بعد مرة على مافى الصحاح فالتقييد بمرة كالتقييد بكثيرا وقوله وعلى الحاضر أخرى أى تارة أخرى ولا يناسب وصف مرة بعد مرة بأخرى فكأنها استعملت بمعنى مرة (قوله كاسامة) قال ابن مالك فى شرح الكافية كل اسم معرفة فهو معين لمدلوله أى مبين لحقيقته تبيينا يجعله كالمنظور اليه عيانا الا أن غير العلم يعين مسماه بقيد والعلم يعين مسماه دون قيد ولذلك لايختلف التعبير عن الشخص المسمى زيد بحضور أو غيبة بخلاف التعبير عنه بانت وهو انتهى (قوله ومن العلم) أى جنس العلم الصادق بالقسم الاول والثانى (قوله ويؤخر عن الاسم) أى يجب تأخيره وانما وجب تأخيرة لانه موضح لما وقع فيه الاشتراك ولانه غالبا منقول من اسم غير انسان فلو قدم لتوهم ان المراد مسماه الاصلى وندر تقديمه على الاسم فى الشعر كقوله

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى * أبوه منذر ماء السماء

فمزيقيا لقب لملك كان يلبس حلتين ويمزقهما كل يوم وعمرو اسمه ومنذر اسم ملك والعمل على جوازه فى النثر أيضا وخرج بالاسم الكنية فلا ترتيب بينها وبين اللقب كما لا ترتيب بينها وبين الاسم كقوله أقسم بالله أبو حفص عمرو وقول حسان

وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو

انتهى شيخ الاسلام وقال الفيشى قوله ويؤخر اللقب عن الاسم وأما الكنية مع الاسم فقال المصنف فى تعليقه المستقل على الالفية لاأعلم لهم نصا فى الكنية مع الاسم والظاهر من سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافئان انتهى ولا ترتيب بين اللقب والكنيه الا اذا قدمت على الاسم فلا يجوز تقديم اللقب عليها لئلا يلزم تقديم اللقب على الاسم انتهى فيشى (قوله تابعاله) أى على انه بدل او عطف بيان لانعت لان ضابط النعت لا يصدق عليه ولا عطف نسق لعدم حرف العطف ولا تأكيد لانه يكون بألفاظ مخصوصة لم توجد هنا فالاقسام الثلاثة منتفية فثبت اثنان (قوله وعبارة عن اسم) الاولى حذف عبارة (قوله لاتعين مسماها) أى لاتعين حقيقته وتجعله كأنه مشاهد للعيان فلا ينافى ان النكرة يصاحبها التعيين فالمعرفة والنكرة وضعا لمعين لانه يستحيل الوضع لغير معين الا أن المعرفه تدل على معين تعيينا جزئيا

ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى كاسامة ومن العلم الكنية واللقب ويؤخر عن الاسم تابعا له مطلقا أو مخفوضا باضافته ان أفردا) وأقول الثانى من أنواع المعارف العلم وهو نوعان علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا أى بغير قيد فقولنا اسم جنس يشمل المعارف والنكرات وقولنا يعين مسماه فصل مخرج للنكرات لانها لاتعين مسماها بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها أعنى انها تبين حقيقته وتجعله كانه مشاهد حاضر

والنكرة تدل على معين تعيينا كليا اى تدل على معين فى ضمن كلى كرجل فانه جزئى فى ضمن كلى (قوله للعيان) بكسر العين لانه مصدر عاين قال ابن مالك* لفاعل الفعال والمفاعله * (قوله لما عدا العلم) أى المعارف التى عدا العلم أو الشىء الذى عدا العلم ومن فى قوله من المعارف تبعيضية ولا يجوز أن تكون بيانية لاقتضائها ان العلم ليس من المعارف نعم يجوز أن تكون بيانية بحذف مضاف أى من بقية المعارف ويجوز أن تكون ابتدائية فى محل الحال أى حالة كونه كائنا وناشئا من المعارف * واعلم ان المعارف ستة وما عدا العلم خمسة فخرج بقوله بلا قيد الخمسة لانها تحتاج لقرينة اما لفظية أو معنوية فاللفظية أل فى المحلى بها والصلة فى الموصول والمضاف اليه فى المضاف والمعنوية الاشارة الحسية فى اسم الاشارة والحضور فى ضمير المتكلم والمخاطب والمرجع فى الغائب وان شئت قلت الغيبة فان قلت ان قوله يعين مسماه مطلقا لا يشمل العلم المشترك كزيد قلت ان اشتراكه عارض وهو يعين مسماه مطلقا باعتبار الوضع (قوله عن الاسم بقولى ما) أى على ما فى بعض النسخ والا ففى بعض آخر ان عين وكذا فى بعض نسخ الشارح بقولى ان عين تأمل (قوله قصدا للاختصار) اذ لو لم يختصر لقال العلم اسم يعين مسماه من غير قيد قرينة لفظية ومعنوية (قوله وعلم الجنس عبارة الخ) الاولى حذف عبارة ويقول وعلم الجنس ما دل بذاته على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى (قوله وبيان ذلك) أى وبيان انه يدل بذاته على ذى الماهية تارة وعلى الحاضر أخرى (قوله فى قوة قولك الخ) من حيث مطلق الدلالة على الماهية لا من حيث استواؤهما فى الدلالة عليها لان أسامة وثعالة يدلان عليها بذاتهما والاسد والثعلب يدلان عليها بواسطة الالف واللام (قوله الاسد أشجع الخ) أى الجنس المتحقق فى الافراد اجمالا لانه هو المتصف بالشجاعة لا الجنس من حيث هو ولا باعتبار تحققه فى جميع الافراد وفى وصف الاسد بالشجاعة مشى على قول من قال ان الشجاعة ليست خاصة بالعاقل كالجراءة وبعضهم قال انها خاصة بالعاقل فلا يتم التمثيل (قوله لتعريف الجنس) أى تعيينه (قوله فى قوة قولك هذا الخ) أى من حيث الدلالة على الفرد الحاضر (قوله لتعريف الحضور) أى لتعريف الفرد الحاضر (قوله ان العلم ينقسم الخ) ماذكره المصنف من تعريف الاسم واللقب هو ما اشتهر بين النحاة ولكنه خلاف التحقيق والتحقيق ان الاسم ما وضع أولا سواء صدر بأب أو أم أم لا أشعر بمدح أو ذم أم لا ومثل ذلك ما اذا وضع ثانيا ولم يصدر بأب أو أم أو بنت أو ابن ولم يشعر بمدح أو ذم كيوسف بعد ان وضع له محمد فيكون له اسمان وان الكنية ما وضعت ثانيا وصدرت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولم تشعر بمدح أو ذم وان اللقب ما وضع ثانيا وأشعر بمدح أو ذم سواء صدر بأب أو أم أو ابن أو بنت أم لا فأبو الشيخ وأم الخير اذا وضع ثانيا لقب لا كنية نص عليه الطوخى وأما قول المؤلف ما أشعر الخ صادق بمحمد وبصالح ومرة اذا وضعت أولا مع انهما اسماء لا ألقاب وكذا قوله ما بدىء باب الخ يشمل أبا بكر وأم الخير اذا وضعا أولا مع انهما اسمان (قوله بضعة) بفتح الضاد والعين أى خسة والقياس كسر الضاد نظير عدة وانما فتحت تبعا للمضارع انتهى من التصريح وأصلها وضع حذفت الفاء وعوض عنها تاء التأنيث فصارت ضعة لانها من وضع يضع والمراد بها الخسة والانحطاط انتهى فيشى رحمه الله تعالى (قوله وبطة) هى الطير المعلوم المسمى بالاوز (تنبيه) ليس فى كلامهم تلقيب الاناث وانما صرحوا بتكنيتهن انتهى فاكهى واعترض عليه بان النبى ﷺ كان يقول لعائشة يا حميراء وهذا لقب لانثى وفاطمة تلقب بالزهراء (قوله والى كنية الخ) والقصد منها التعظيم من حيث عدم التصريح بالاسم والمقصود من اللقب المدح أو الذم فتغاير اتأمل (قوله بأب أو أم) زاد الفخر أو بنت أو ابن فى علم الجنس كابن دأية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى من التصريح على التوضيح

كقولك الرجل فانه يعين مسماه بقيد الالف واللام وكقولك غلامي فانه يعين مسماه بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيدا بحضور ولا غيبة بخلاف التعبير عنه بأنت وهو وعبرت فى المقدمة عن الاسم بقولى ان عين مسماه وعن نفى القيد بقولى مطلقا قصدا للاختصار وعلم الجنس عبارة عما دل الى آخره وبيان ذلك ان قولك اسامة أشجع من ثعالة فى قوة قولك الاسد أشجع من الثعلب والالف واللام فى هذا المثال لتعريف الجنس وان قولك هذا أسامة مقبلا فى قوة قولك هذا الاسد مقبلا والالف واللام فى ذلك لتعريف الحضور واحترزت بقولى بذاته من الاسد والثعلب فى المثال المذكور فانهما لم يدلا على ذى الماهية بذاتهما بل بدخول الالف واللام ثم بينت ان العلم ينقسم الى اسم كما تقدم من التمثيل بزيد واسامة والى لقب وهو ما أشعر برفعة كزين العابدين أو بضعة كقفة وبطة والى كنية وهو ما بدىء بأب أو أم كأبى بكر وأم عمرو وانه اذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب ثم ان كانا مفردين

(قوله جازت اضافة الاول الخ) هذا مذهب الكوفى وأما البصرى فيوجب الاضافة (قوله وجاز اتباع) أى وجاز القطع بفعل محذوف أو مبتدا محذوف (قوله جازت اضافة الخ) مالم يمنع مانع من الاضافة نحو الحرث كرز فان أل مانعة من الاضافة (قوله كسعيد كرز) الكرز اسم لخرج الراعى الذى يجعل فيه غذاءه وهو لقب مشعر بذم ويطلق على الرجل اللئيم ويطلق على الحاذق قال شيخنا الدردير والبصريون يؤولون سعيد بالمسمى وكرز بالاسم فلا يلزم عليه اضافة الشىء الى نفسه الذى هو ممنوع عند البصريين فان قيل الاسم عين المسمى على الصحيح فالمحذور باق فالجواب ان التحقيق انه ان أريد بالاسم اللفظ فهو غير المسمى وان أريد المعنى فهو عين المسمى فالخلف لفظى لا معنوى وههنا المراد بالاسم اللفظ وقد علمت ان المسمى غير اللفظ قطعا فثبت ان هذا من اضافة المغاير فان قيل قد يقال كتبت سعيد كرز والمسمى لا يكتب فالجواب ان الكتابة أسندت الى المسمى مجازا من اسناد ما للدال للمدلول فكأن المسمى مكتوب انتهى سم (قوله كزيد زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم انتهى تصريح (قوله تعين الاتباع الخ) القصد عدم جواز الاضافة فلا ينافى انه يجوز القطع الى النصب والرفع بعامل محذوف (قوله وامتنعت الاضافة) أى للطول وكذا اذا كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كال نحو الحارث كرز انتهى أشمونى ومفاد المؤلف امتناع الاضافة فى الثلاث صور الداخلة تحت غير المفردين ونص الرضى على جواز الاضافة فيما اذا كان الاسم مفردا واللقب مضافا (قوله الثالث الاشارة) أى أسماء الاشارة أو ان الاشارة جعلت علم جنس فى الاصطلاح على الالفاظ المخصوصة فلا يحتاج الى تقدير مضاف فيقال لهذه الالفاظ الاشارة وأسماء الاشارة (قوله وهى ذا) بتأنيث الضمير كما فى نسخة شيخ الاسلام (قوله وهى ذا) اعلم أن مذهب البصريين ان ذا ثنائى لفظا ثلاثى وضعا لقولهم فى التصغير ذيا وهل المحذوف عينه أو لامه قولان أظهرهما الثانى وهل عينه واو أو ياء المشهور الثانى وهل وزنه فعل بالاسكان أو فعل بالتحريك الاصح الثانى ومذهب الكوفيين ان ألفه زائدة لسقوطها من ذان وأجيب بانها حذفت لالتقاء الساكنين وبانها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقة ويشار للمفرد أيضا بذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة (قوله فى التذكير) أي فى حالة التذكير فكان ينبغى أن يقول فى غير التأنيث ليدخل مالا يوصف بتذكير ولا تأنيث كالملائكة والبارى قال الله تعالى ذلكم الله ربكم وتقول ذا جبريل فالاول اشارة لله والثانى اشارة لجبريل ولا يشملهما قول المؤلف الا أن يراد بالتذكير ما قابل التأنيث (قوله وذى) أى وته وذه بسكون الهاء وبكسرها باشباع وباختلاس فيهما وتا وذات فهذه عشرة فى المؤنث وانما كثرت صيغ المؤنث لانهم يستقبحون التصريح بالمؤنث فكثرت الكناية عنه (قوله ويلحقهن فى البعد كاف حرفية الخ) ظاهره ان للمشار اليه مرتبتين فقط قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك ويحتمل أن يراد بالبعد ما قابل القرب فيشمل التوسط والبعد الاقصى فيكون ماشيا على ان للمشار اليه ثلاث مراتب وهو ما عليه الجمهور وعلى ان له ثلاث مراتب تكون أو فى قوله أو مقرونة تنويعية وعلى انهما مرتبتان تكون أو تخييرية لكن الشارح فى الشرح مشى على التخيير حيث قال وأنت فى اللام بالخيار وقوله وتلحقهن فى البعد ظاهره عام فى جميع أسماء الاشارة فينتقض بثم فانه لا تلحقه كاف ولا لام ويجاب بان الضمير فى قوله وتلحقهن راجع لاسماء الاشارة المذكورة هنا (قوله مجردة) حال (قوله الا فى المثنى الخ) هذه الثلاثة تستثنى باتفاق الفريقين أى من يقول ان للمشار اليه مرتبتين ومن يقول ان له ثلاثة وقوله الا فى المثنى الخ أى لكثرة الزوائد المقتضية للثقل (قوله ها التنبيه) بالقصر وهو من اضافة الدال للمدلول لان الهاء دالة على تنبيه المخاطب على المشار اليه (قوله الاشارة الخ) المراد بالاشارة الاولى الاصطلاحية وبالثانية اللغوية

جازت اضافة الاول الى الثانى وجاز اتباع الثانى للاول فى اعرابه وذلك كسعيد كرز وان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين أو متخالفين كزيد زين العابدين وكعبد الله كرز تعين الاتباع وامتنعت الاضافة ثم قلت ﴿ الثالث الاشارة وهو مادل على مسمى واشارة اليه كذا وذان فى التذكير وذى وتى وتا وتان فى التأنيث وأولاء فيهما وتلحقهن فى البعد كاف خطاب حرفية مجردة من اللام مطلقا أو مقرونة بها الا فى المثنى وفى الجمع فى لغة من مده وهى الفصحى وفيما سبقته ها التنبيه ﴾ وأقول الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو مادل على مسمى

فلادور (قوله واشارة) أى حسية فيخرج المظهرات المنكرات لانها يشار بها الى غير معين والمعارف لانها يشار بها الى معين واستعمال اسم الاشارة فى غير المشاهد أ والمشاهد غير المحسوس فهو لتنزيله منزلة المشاهد المحسوس والمراد المحسوس بحاسة البصر أما المحسوس بحاسة السمع فاستعمال اسم الاشارة فيه مجاز كسمعت هذا الصوت نص عليه عبد الحكيم على المطول وأورد عليه لفظ المشار اليه فانه يدل على ذات واشارة والجواب ان الاشارة التى فى المشار اليه أعم من الحسية (قوله وقولى وهو الخ) أى فى الشارح بناء على نسخة الثالث من أنواع المعارف الاشارة وهو الخ بحذف اسم أما نسخة اسم الاشارة فلا يتأتى فيها (قوله انما صح على وجهين) أى لوجهين فعلى بمعنى اللام (قوله أحدهما الخ) قال الفيشى هذا انما يتأتى فى عبارة الشارح لا فى المتن اذ ليس فى المصنف ما (قوله لفظه التذكير) خبر ان من قوله ان ما الخ أى ان ما لفظه التذكير (قوله سرى) جواب لما (قوله منه) أى من ما وحاصله انه راعى الخبر فذكر الضمير وهو الافصح (قوله والتقدير اسم الاشارة) أى اسم موضوع للمشار اليه اشارة حسية أو المعنى اسم مفهم الاشارة الحسية وقال الفيشى قوله اسم الاشارة هذا التقدير غير متعين لجواز ان يقدر أسماء الاشارة بالجمع لان الكلام فى عدة أسماء موضوعة (قوله الواقع) المراد بالوقوع الاستعمال اذ لم يستعمل الا الخمسة (قوله اما المفرد أو مثنى أو مجموع) وكل منها اما المذكر أو المؤنث والغالب استعمالها فى اللفظ كزيد والرجلين والزيدين لا فى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان والجماعة (قوله وكل منها) أى من التى للمفرد والتى للمثنى والتى للمجموع (قوله فللمفرد المذكر) المراد بالمفرد حقيقة كهذا زيد أو حكما كهذا الجمع وهذا الفريق وكذا يقال فى المفرد المؤنث نحو هذه الجماعة وقوله فللمفرد المذكر أى الشخص الموصوف بما ذكر لا لهذا المفهوم ليستعمل فى الجزئى حتى يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا كما يقول السعد (قوله هذا) لو وافق المصنف لقال ذا قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب حيوت فلامه ياء وأصله ذيى بلا تنوين لبنائه ومحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا كما فى يدودم ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالعدم وقيل أصله ذوى لان باب طويت أكثر من باب حييت ثم اما أن تقول حذفت اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا حرج وجعله من باب حييت أولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذى حمل البصريين على جعله من الثلاثى لا الثنائى غلبة أحكام الاسماء المتمكنة عليه لوصفه والوصف به تثنيته وتحقيره ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف فى التثنية انه الاجتماع الالفين ولم يرد الى اصلة فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره ﴿تنبيه﴾ قال التفتازانى يجوز أن يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ماذكر وما تقدم كما يكنى عن أفعال كثيرة شائعة بلفظ ما فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا أنه فى اسم الاشارة أكثر وأشهر (قوله ولتثنية المؤنثتين هاتان) ولا يرد عليه قوله تعالى فذانك برهانان واسم الاشارة لليد والعصا المؤنثتين لان الخبر مذكر فراعى الخبر (قوله هؤلاء بالمد) قال ابن يعيش فى شرح المفصل المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسماء المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيها ممدود ولا مقصور وكذلك الاسماء غير المتمكنة نحو ما وذا لا يقال فيهما مقصور لعدم التمكن وشبه الحرف فاما قولهم فى هؤلاء وهؤلاء ممدود ومقصور فتسمح فى العبارة كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود ولما فى أسماء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها (قوله هؤلاء بالمد فى لغة الحجازيين) قال الرضى وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء

واشارة الى ذلك المسمى تقول مشيرا الى زيد مثلا هذا فتدل لفظ ذا على ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات وقولى وهو بالتذكير بعد قولى الاشارة انما صح على وجهين أحدهما ان ما من قولى مادل على مسمى لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس ما سرى اليه التذكير منه والثانى أن يقدر قولى الاشارة على حذف مضاف والتقدير اسم الاشارة فالضمير من قولى وهو راجع الى الاسم المحذوف وتنقسم أسماء الاشارة بحسب من هى له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلى وخمسة باعتبار الواقع وبيان الاول انها اما المفرد ومثنى أو مجموع وكل منها اما لمذكر أو مؤنث وبيان الثانى انهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكرين والمؤنثات فللمفرد المذكر هذا للمفردة المؤنثة هذه وهاتى وهاتا ولتثنية المذكرين هذان رفعا وهذين جرا ونصبا ولتثنية المؤنثتين هاتان رفعا وهاتين جرا ونصبا ولجمع المذكر والمؤنث هؤلاء بالمد فى لغة الحجازيين وبها جاء القرآن

فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وقد تشبع الضمة قبل اللام نحو أولا كطوبى وأما قولهم هولا على وزن كرما قال

تجلد لا تقل هولا وهذا * بكى لما بكى أسفا وغيظا

فليس بلغة بل تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله وبالقصر) قال الرضى وقد يقصر فيكتب بالياء لان ألفه مجهولة الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة فى الاول والواو فى الاخير (قوله فى لغة بنى تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى لغات القرآن ولم يخصه بتميم والاكثر مجيئه للعقلاء وقد يجيء لغيرهم كقول جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام

وذم أمر من ذم ويجوز فى ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومعموله والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللواء بالمد وقصره للضرورة والعيش بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر (قوله وانما هى حرف) قال الرضى يؤيد ذلك امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك (قوله ووجوبا فى قولك ذلك) وعلة ذلك كثرة الزوائد فيلزم أن تكون الهاء زائدة والكاف واللام كذلك قال الرضى لفظ ذلك يصلح أن يشار به الى كل غائب عينا كان أو معنى يحكى عنه أولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول فى العين جاءنى رجل فقلت لذلك الرجل وفى المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالنى ذلك الضرب ثم قال ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحضوره وحصوله نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فتقول باشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة كالشخص البعيد وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد أعنى ذلك ونحوه كذى كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل حتى يشار اليه كضمير راجع الى ماقبله (قوله وانما هى حرف الخ) لانها لو كانت اسما لكن اسم الاشارة مضافا واللازم منتف لان اسم الاشارة لا يقبل الاضافة لانه لا يقبل التنكير لكن يتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليبين أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل علامة التثنية والجمعين بها ومن غير الغالب أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به وقوله ذلكم أزكى لكم وأطهر انتهى ابن قاسم (قوله ويلحق اسم الاشارة الخ) اعلم أننا ان بنينا على ان لاسم الاشارة ثلاث مراتب فى القرب والبعد والتوسط كما تقول جماعة كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد وان بنينا على انه ليس ثم الا مرتبتان هما القرب والبعد كما يقول ابن مالك فالكاف دالة على البعد واللام لتأكيده (قوله ويجب ترك اللام فى ثلاث الخ) انما امتنع ذلك خوفا من أن يتوهم متوهم انهما كلمتان مبتدأ وخبر فذان مبتدأ أولك خبر وهذا هو العلة فى المنع فى الجمع وفيما تقدمته التنبيه ﴿تنبيه﴾ من أسماء الاشارة ما لا تلحقه لام ولا كاف كثم وان كلام المؤلف يفيدان لاسم الاشارة مرتبتين قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب قربى وهى المجردة من اللام والكاف وبعدي وهي المقرونة بهما فى غير المثنى وبالنون المشددة والكاف فى المثنى نحو ذانك ووسطى وهى التى بالكاف وحدها لان زيادة الحروف تشعر ببعد المسافة فعليه للمفرد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك ولمثناه القريب ذان وذين وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون وأما بتشديدها فللبعيد ولجمع القريب أولاء وللمتوسط أولئك وللبعيد أولالك مع القصر وقس على ذلك جمع المؤنث يكن الجميع ثمانية عشر صورة لكن أولاء مشترك انتهى

و بالقصر فى لغة بنى تميم وليست هامن جملة اسم الاشارة وانما هى حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار اليه بدليل سقوطه منها جوازا فى قولك ذا وذاك ووجوبا فى قولك ذلك ولا الكاف اسم مضمر مثلها فى غلامك لان ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالاضافة وذلك ممتنع لان أسماء الاشارة لا تضاف لانها ملازمة للتعريف وانما هى حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الاعراب يلحق اسم الاشارة اذا كان للبعيد وأنت فى اللام قبله بالخيار تقول ذاك أو ذلك ويجب ترك اللام فى ثلاث مسائل احداها اشارة المثنى نحو ذانك وتانك والثانية اشارة الجمع فى لغة من مده تقول أولئك بالمد من غير لام

شيخ الاسلام (قوله فان قصرت) تقدم ان القصر لبنى تميم وقال فى الموضح وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا ويمكن الجمع بين ماهنا وبين كلام الموضح بحمل كلام الموضح على تميم وحمل كلامه هنا على غير تميم وهو قيس وربيعة وأسد لما تقدم أن هؤلاء يوافقون تميما فى القصر أو بأن المنع لبعض تميم والجواز لباقيهم وهو ظاهر ان ساعده نقل عنهم وفى بعض النسخ هنا زيادة لا صحة لها فلذلك تركنا التعرض للكلام عليها ونص تلك الزيادة فان قلت لم قدمت اشارة المؤنث فى الذكر على اشارة المذكر ثم جئت باشارة المؤنث ثانيا فقلت هذه وهذا وهاتا وهلا قلت هذا وهذه وهاتا فقدمت الاصل وهو المذكر ووصلت النظير بنظيره وهو هذه وهاتا قلت الذى دعا الى ذلك ضرورة الاقتصار فانى قلت وتثنيتهما والذى ثنى من اشارة المؤنث انما هو هاتا لا هذه فلو قلت ماذكرت لاحتجت الى أن أقول وتثنية ذا وتا فان قلت فهلا قلت هذا وهاتا وتثنيتهما وأسقطت هذه كما أسقطت غيرها من الالفاظ التى أشاروا بها الى المفرد المؤنث قلت لما كانت هذه هى أشهر الالفاظ التى أشاروا بها الى المفرد المؤنث لم يحسن تركها ولما كانت تاهى التى ثنيت لم يجز تركها انتهى وأنت خبير بان هذه الزيادة لا تناسب النسخة التى شرح عليها وانما تناسب نوكانت النسخة التى شرح عليها وهى هذه وهذا وهاتا وتثنيتهما مع انه لم يقل ذلك فى النسخة المشروح عليها (قوله الرابع الموصول) ويسمى مبهما وناقصا وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشىء بغيره اذا جعله من تمامه انتهى محشى القطر (قوله ما افتقر الخ) قال الفيشي ما أى اسم بقرينة ان الكلام فى المعارف وهى لا تكون الا اسما فخرج الموصول الحرفى وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد أى لم يصح معه عائد لانه لا يلزم من نفى الحاجة نفى الصحة انتهى ولك أن تجعل الموصول الحرفى خارجا بقوله وعائد كما ان قوله وعائد يخرج اذا واذ وحيث وضمير الشأن (قوله افتقر الخ) قال الفيشى أى افتقارا متأصلا لان الشىء اذا أطلق انصرف للفرد الكامل منه والافتقار المتأصل هو اللازم الدائم فخرجت النكرة الموصوفة بالجملة لانها لا تفتقر اليها افتقارا متأصلا وانما تفتقر لها مادامت موصوفة بها انتهى وبه اندفع مايقال ان التعريف يشمل النكرة الموصوفة بجملة لانها تفتقر الى الاتصال بجملة وحاصل الدفع انها لا تفتقر دائما الى جملة لانها قد تكون تامة وقد تكون موصوفة بمفرد نحو مررت بمن معجب لك ﴿تنبيه﴾ الموصول يتعرف بالعهد الذى فى صلته بمعنى ان وضعها أن يطلقها المتكلم على ماتقرر علمه عند المخاطب وهذه خاصة المعارف ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة الخطاب والجمل الانشائية طلبية كانت أو غيرها لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها وأما الاعتراض المشهور وهو أن الموصول لو كان معرفة بصلته وهى جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها فلم يكن اذا فى قولك لقيت من ضربته فرق بين أن تكون موصولة أو موصوفة فاجيب عنه بما سبق من ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود الذى بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود كونه مضروبا لك بخلاف ما اذا كانت نكرة وان حصل لقولك انسان تخصيص بمضروبيته لك لكن ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن مثلا فان وضعهما على ان يخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى انك قد تخص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شىء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كما تقول رأيت رجلا سلم عليك وحده قبل أحد وكذلك انى أعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك (قوله الوصل) أراد بالوصل الارتباط لا الوصل المصطلح عليه والا جاء الدور لتوقف الصلة على الموصول وبالعكس انتهى طبلاوى وقال الفيشى قوله الوصل أى الاتصال والمراد الاتصال حقيقة أو حكما فتدخل الجملة المحذوفة انتهى

فان قصرت قلت أولاك أو أولالك والثالثة كل اسم اشارة تقدم عليه حرف التنبيه نحو هذاك وهاتاك وهاتيك ثم قلت ﴿ الرابع الموصول وهو ما افتقر الى الوصل

مثال المحذوفة * نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجهم الينا * أى نحن الاولى عرفوا بالشجاعة بقرينة فاجمع (قوله بجملة) قال الفيشى الجملة من الجمل وهو الجمع لانها جمع فيها كلمة الى أخرى انتهى وقوله جملة قال ابن مالك والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم وذلك لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله

فان أستطع اغلب وان يغلب الهوى * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه

وكقوله تعالى فأوحى الى عبده ما أوحى انتهى وقال بعض يشترط أن تكون معهودة الا فى مقام التهويل نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم قال الطبلاوى اعلم ان الموصول كالمضاف ينقسم انقسام المعرف بأل بأن يراد به الجنس من حيث هو أو فى ضمن جميع الافراد أو بعضها وانقسامه لذلك لا يخرجه عن كونه معرفة كما ان انقسام المعرف بأل كذلك وما ذكره الاصوليون من أن من من صيغ العموم اقتصار على بعض معانيها لانه غرضهم اه (قوله خبرية) قال الفيشى ومن هذا الشرط يتنبه لبقية الشروط فان عادتهم جرت بانهم ينبهون ببعض الشروط على البعض الآخر ولا يتحاشون عن مثل هذا فى المختصرات انتهى وأراد ببقية الشروط كونها معهودة الا فى مقام التهويل والتفخيم وكونها مجهولة أى شأنها الجهل فلا يجوز جاء الذى حاجباه فوق عينيه هكذا يؤخذ من حواشى القطر (قوله أو وصف صريح) ان قلت الذى يحكم على محله الموصول دون الصلة وهنا هى المعربة دونه قلت لما كان الموصول غير قابل للاعراب لكونه على صورة الحرف أخر الاعراب الى الصلة وكانت قابلة للاعراب لفظا فاعربت كما أخر الاعراب عن الالى مابعده لكونه حرفا وأجرى على مابعده لقابليته انتهى حلبى على المتوسط بقى شىء آخر وهو ان الوصف يشمل الصفة المشبهة واسم التفضيل وأخرج فى القطر اسم التفضيل وأدخل الصفة تبعا لابن مالك لانه قال وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة وقال المصنف فى المغنى قيل والصفة المشبهة وليس بشىء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق انتهى اذا علمت ذلك فيخرج من قوله وصف اسم التفضيل والصفة المشبهة خلافا لما مشى عليه فى القطر من اخراج اسم التفضيل فقط وتبعه الفيشى هنا (قوله أو وصف صريح أو ظرف الخ) تقسيم للمحدود وبما قلنا من جعل أو للتقسيم اندفع ما يقال ان أو التى للشك لا تدخل التعاريف (قوله أو ظرف الخ) لو أسقط أحدهما لضر لانهما كالفقير والمسكين اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا (قوله أو مجرور) يعنى أو جار ومجرور ففيه تسمح وقوله أو ظرف أو مجرور ظاهره ان الظرف والمجرور نفس الصلة وليس كذلك اذ الصلة المتعلق المحذوف ولهذا وجب فى هذا الباب أن يكون المتعلق فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة (قوله تامين) معنى كونهما تامين انهما تتم بهما الفائدة مع الموصول مع قطع النظر عن المتعلق المحذوف فلا تقول جاء الذى الوقت أو الآن أو الامس الا اذا قدرت قام أو ضرب مثلا ولا جاء الذى بك الا اذا قدرت فرح أو حزن أو سعد أو شقى مثلا وأما لو نظر للمتعلق المحذوف لم يكن لنا ظرف أو جار ومجرور ناقصا أبدا انتهى فيشى (قوله والى عائد) أى الضمير الراجع الى الموصول من الصلة وظاهره ولو تعددت الصلة خلافا لتفصيل ابن الضائع قاله الفيشى وقال فى النكت واستثنى ابن الضائع بضاد معجمة وعين مهملة ما اذا عطف على الصلة بالفاء جملة فيجوز خلو الصلة منه نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء وصيرورتهما جملة واحدة (قوله أى محتملة للصدق والكذب) بالنظر لذاتها بقطع النظر عن القائل والواقع (قوله ومن عنده لا يستكبرون) قال السكواشى من عنده هم الملائكة يشير به تشريفا لانه تعالى ليس فى مكان فمن مبتدأ خبره لا يستكبرون ويجوز أن يعطف من على من فى قوله وله من

بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه ﴿ وأقول الرابع من أنواع المعارف الموصولات وهى عبارة عما يحتاج الى أمرين أحدهما الصلة وهى واحد من أربعة أمور أحدها الجملة وشرطها ان تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب تقول جاءنى الذى قام والذى أبوه قائم ولا يجوز جاءنى الذى هل قام أو الذى لا تضربه والثانى الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما أن يكونا تامين وقد اجتمعا فى قوله تعالى وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة فلا يقال جاء الذى اليوم ولا جاء الذى بك والرابع الوصف الصريح

فى السموات ويكون لا يستكبرون مستأنفا (قوله أى الخالص من غلبة الاسمية) احترز به عن الاجرع والابطح فانهما غلبت عليهما الاسمية والاجرع مذكر جرعاء وهو فى الاصل وصف لكل مكان من الارض التى لا تنبت شيأ ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيأ والابطح مذكر بطحاء وهو فى الاصل وصف لكل مكان فيه بطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة (قوله نحو الضارب) محل كون أل اسم موصول اذا قصد بالضارب الحدوث ولم يتقدم له ذكر وان لم يقصد به الحدوث نحو المؤمن والكافر أو تقدم له ذكر نحو جاءنى ضارب فأكرمت الضارب فهى حرف تعريف لانها للعهد فهى حرف باتفاق كما قاله الرضي وانما كانت حرف تعريف لا اسم موصول لانها دلت على ما هو مدلول الحرف وهو العهد والاسماء الموصولة انما تدل على الذوات ذكره ابن فجلة (قوله الثانى الضمير العائد من الصلة) قال الرضى وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه أو سببيه أو محكوم به هو أو سببيه فلابد من ذكر نائب الموصول فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر نائب الموصول فى الصلة لبقى الحكم أجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بأنفسها ولا الرابط الذي فيها (قوله مطابقا) أى لفظا ومعنى أو معنى فقط أو لفظا فقط وذلك ان الموصول اما نص نحو الذى وأخواته وهذا ضميره مطابق لفظا ومعنى واما المشترك كمن وما فان طابق لفظه ومعناه بان استعمل من فى المفرد وجب مطابقة العائد له لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بأن استعمل فى مؤنث أو مثنى أو مجموع جاز فى العائد مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون ما لم يحصل قبح نحو من هي حمراء أمك أو من هما أحمران عندك فيجب مراعاة المعنى انتهى من حواشى القطر (قوله سعاد التى الخ) سعاد علم مرتجل على امرأة يهواها حقيقة أو ادعاء وهو ممنوع من الصرف حتما لزيادته على الثلاث بخلاف هند ففيه وجهان والمنع أحق واختلف الناس فى المحبة فقيل هى الميل القائم بقلب الهائم وقيل هى قيامك لمحبوبك بكل ما يحبه منك وقيل هى ذكر المحبوب على عدد الانفاس وهى مشتقة من حبة لوصولها الى حبة القلوب وقيل من حبات الماء بفتح الحاء وهى معظمة أو ما يعلوه عند شدة المطر وقيل من حب الماء الذى يوضع فيه لانه يمسك ما فيه من الماء ولا يسع غيره اذا امتلأ به وكذلك اذا امتلأت القلوب من الحب فلا اتساع فيها لغير المحبوب والضنا مرض متتابع * الاعراب سعاد مفعول بمحذوف أى اذكر سعاد وقيل سعاد خبر مبتدا والتى صفة وأضناك حب سعاد صلة واعراضها مبتدأ وعنك متعلق به واستمر فعل ماض وفاعله مستتر فيه وزاد معطوف عليه وجملة المعطوف والمعطوف عليه خبر والشاهد فى البيت اقامة الظاهر مقام المضمر العائد والنكتة فى ذلك التلذذ بذكر المحبوبة كما فى قول الشاعر

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

وله نكات أخر انظرها فى مختصر السعد (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) أى على خلف الظاهر عن الضمير والزمخشرى اسمه محمود والظاهر انه نسبة لقبيلة أو لبلد (قوله وحمل الخ) وحاصل المعنى على هذا الوجه أخبرك بثبوت الحمد لله الذى اتصف بوصفين الاول خلق السموات الخ والثانى عدول الذين كفروا به مالا يقدر على شىء فلفظ الذى مسلط على قوله الذين كفروا الخ وكأنه قال الحمد لله الذى خلق السموات والذين كفروا بربهم يعدلون به وعلمت أن العائد على الموصول لا موصوف الموصول وحاصل المعنى على الوجه الآخر أخبرك بخبرين الاول ثبوت الحمد لله الذى خلق والثانى ان الذين كفروا يعدلون به (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) قال فى المغنى وهو حمل ضعيف لان جعل الرابط اسما ظاهرا قليل وبه تعلم توجيه تقديم الزمخشرى للوجه الآخر على هذا الانه ليس فيه جعل العائد اسما ظاهرا ولان فيه عطف جملة اسمية على مثلها

أى الخالص من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة الالف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب كما سيأتى والأمر الثانى الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذي قام أبوه وشرطه أن يكون مطابقا للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر كقوله

سعاد التى أضناك حب سعاد واعراضها عنك استمر وزادا

وحمل عليه الزمخشرى قول الله تعالى

وعليه فلا شاهد أصلا على جعل الاسم الظاهر خلفا عن الضمير (قوله الحمد لله الذى خلق السموات) قال البيضاوى أخبر بانه تعالى حقيق بالحمد ونبه على أنه المستحق له على هذه النعم الجسام حمدا ولم يحمد ليكون حجة على الذين بربهم يعدلون وجمع السموات دون الارض وهي مثلهن لان طباقها مختلفة بالذات متفاوتة الآثار والحركات وقدمها لشرفها وعلو مكانها وتقدم وجودها انتهى (قوله وجعل الظلمات والنور) قال البيضاوى الفرق بين خلق وجعل الذى له مفعول واحد ان الخلق فيه معنى التقدير والجعل فيه معنى التضمين ولذلك عبر عن احداث النور والظلمة بالجعل تنبيها على أنهما لا يقومان بانفسهما كازمنت الثنوية وجمع الظلمات لكثرة أسبابها والاجرام الحاملة لها أو لان المراد بالظلمة الضلال والنور الهدى والهدى واحد والضلال متعدد وتقديمها التقدم الاعدام على الملكات ومن زعم أن الظلمة عرض يضاد النور احتج بهذه الآية ولم يعلم أن عدم الملكة كالعمى ليس صرف العدم حتى لا يتعلق به الجعل (قوله ثم الذين كفروا الخ) قال ابن عطية فثم دالة على قبح فعل الكافرين لان المعنى ان خلقه السموات والارض قد تقرر وآياته قد سطعت وانعامه بذلك قد تبين ثم بعد هذا كله عدلوا بربهم فهذا كما تقول يا فلان أعطيتك وأكرمتك ثم تشتمنى ولو وقع العطف بالواو فى هذا ونحوه لم يلزم التوبيخ كلزومه بثم نقله القرطبى (قوله لجملة الاسمية) لان الذين مبتدأ وقوله يعدلون خبره وجملة كفروا صلة الذين وعطف الجملة الاسمية على الفعلية سائغ لكنه خلاف الاولى (قوله يعدلون به) أى يجعلون عديلا أى مماثلا فهو فعل لازم ومقتضى قول الشارح يعدلون به مالا يقدر على شىء ان معنى يعدلون يساوون به وان مفعوله محذوف (قوله وهو فى الآية بمعناه) أى الاسم الظاهر الخلف عن الضمير فى الآية بمعنى الاسم الموصوف بالموصول فان قوله بربهم بمعنى الله الموصوف الذى قدر على ما خلق من السموات وما معها (قوله لانه) أى الله ما خلقه الانعمة أى لم يخلق المخلوقات الا انعاما منه أى فضلا (قوله لخلو الصلة) وهى جملة الذين كفروا فانه صلة الذى لعطفها على الصلة والمعطوف على الصلة له حكم الصلة وأما الصلة فى البيت فهى اضناك وهو ظاهر (قوله وهذا فى الآية) أى خلف الظاهر عن الضمير فى الاية خير منه فى البيت (قوله وهو سعاد) أى الاسم الظاهر النائب عن الضمير هو سعاد أى الاول لان سعاد الاول وصف بالتى وهى موصول والاحتمال الاول أحسن (قوله وهو الذى الخ) الضمير عائد على ما من قوله ما افتقر وجاز الاخبار بقوله الذى الخ لان الضمير مفرد لفظا ويصلح للمتعدد بحسب المعنى وقوله وهو الذى الخ * اعلم ان الموصول على قسمين نص ومشترك فالنص هو الذى يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد والمشترك هو الذى يستعمل بلفظ واحد لمعان مختلفة وقدم النص لشرفه ﴿تنبيه﴾ فى الذى والتى لغات ست احداها اثبات الياء ساكنة فيهما ثانيها حذف الياء مع بقاء الكسرة ثالثها حذف الياء مع اسكان الذال والتاء رابعها وخامسها تشديد الياء مكسورة ومضمومة سادسها حذف الالف واللام مع تخفيف الياء فيهما انتهى من الاشمونى بايضاح وسيأتى للمصنف ما يخالف ذلك لانه لم يذكر الضم وذكر بدله قوله أو جارية بوجوه الاعراب ولم يذكر حذف الالف واللام كما ترى ذلك (قوله والذين والالى) قال الرضى اعلم ان حق الاعراب أن يدور على الموصول لانه المقصود بالكلام وانما جىء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب فى أى الموصولة نحو جاءنى أيهم ضربت وكذا فى اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما وأما الصلة فقال بعض انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتعيينها له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشىء لان الموصولات معارف اتفاقا منهم فالجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر فى الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لعدم وقوع المفرد موقعها والاعراب فى الاصل للاسم أو للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير (قوله والذين) بالياء فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان

الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وذلك لانه قدر الجملة الاسمية وهى الذين ومابعده معطوفة على الجملة الفعلية وهى خلق ومابعده على معنى أنه سبحانه خلق مالا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به مالا يقدر على شىء ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كان التقدير سعاد التى اضناك حبها للزم فساد هذا الاعراب لخلو الصلة من ضمير وهذا فى الآية الكريمة خير منه فى البيت لان الاسم الظاهر النائب عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول وهو سعاد فحصل التكرار وهو فى الآية بمعناه لا بلفظه وأجاز فى الجملة وجها آخر وبدأ به وهو أن تكون معطوفة على الحمد لله والمعنى انه سبحانه حقيق بالحمد على ماخلق لانه ماخلقه الانعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته ثم قلت ﴿وهو الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما والذين والاولى واللاتى واللائى

الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى وأما من أعرب الذين بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا فلان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (قوله والاعراب لغة هذيل أو عقيل) أو للشك وقال بعض انه بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا وهو مبنى على الفتح على كل حال وكلام المؤلف يحتمل القولين لكن فى التصريح نص على القول الاول (قوله والالى) بوزن العلى يكتب بغير واو كما فى حواشى التسهيل* واعلم ان مذهب المحققين ان الالى اسم جمع وقيل جمع وعلى كونه جمعا هل هو جمع للذى أو الذين فيكون فى جمع الجمع خلاف وهذا الكلام غير متجه اللهم الا أن يكون القائل بذلك لا يشترط أن يكون له واحد من لفظه بل يكفى كونه من معناه ولا يشترط الاعراب فى مفرده وقال بعضهم انظر هل الالى مشتركة بين الاشارة والموصول فيستعمل تارة اسم اشارة وتارة موصولا أو ان هذا غير ذاك وقال المرادى فى شرح التسهيل فرق بينهما وذلك ان أولى الاشارية لا يجوز دخول أل عليها والموصولة يجوز دخولها عليها والاشارية تكتب بعد همزتها واو بخلاف الموصولة وقوله يجوز ظاهره انه يجوز استعمال الالى الموصولة من غير اداة تعريف مع ان أل الداخلة على الموصولات لازمة والجواب ان الجواز لا ينافى اللزوم (قوله وما بمعناهن) أى وما كان بمعنى كل واحد منهن بانفراده أى يصلح لاستعماله فى كل واحد منفردا وليس المراد ان كل لفظ من المشترك يستعمل بمعنى الجميع فى آن واحد (قوله وهو من للعالم) وتأتى لغيره فى ثلاث مسائل الاولى ان ينزل غير العاقل منزلته كقوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له فدعاء الاصنام فى قوله يدعو من دون الله سوغ ذلك الثانية ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو كمن لا يخلق فانه شامل للملائكة والاصنام والآدميين الثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل فى عموم فصل بمن نحو فمنهم من يمشى على بطنه الآية لاقتران الجميع فى كل دابة (قوله للعالم) عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى سبحانه وتعالى والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ مذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به وقوله للعالم بكسر اللام كما فى التصريح (قوله ومالغيره) قال المصنف نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق قال البيضاوى أى ما عندكم من أعراض الدنيا ينفد أى ينقضى ويفنى وما عند الله من خزائن رحمته باق لا ينفد وهو علة لقوله ان ما عند الله من النصر فى الدنيا والثواب فى الآخرة هو خير لكم ان كنتم تعلمون أى ان كنتم من أهل العلم والتمييز انتهى وقد تأتى لما لم مع غيره نحو سبح لله ما فى السموات وما فى الارض وللمبهم أمره كقول من رأى شبحا لا يعرف ما هو انظر الى ما ظهر ولانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء هكذا قاله ابن عصفور ورده ابن الحاجب بان نوع من يعقل غير عاقل فيستغنى عنه بقوله مالا يعقل وقال ابن مالك انها لصفات من يعقل ورد بانه يصير المعنى فانكحوا الطيبة من النساء وهو غير صحيح لان النكاح للذات لا للصفة انتهى تصريح قال فى الكشاف وما عام فى كل شىء فاذا علم فرق بما ومن وكفاك دليلا قول العلماء من لما يعقل قال التفتازانى أى يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سواء كان من للاستفهام أو غيره واذا علم ان الشىء من ذوى العقل والعلم فرق بمن وما فتختص من بذى العلم وما بغيره ولهذا الاعتبار يقال ان ما لغير العقلاء واستدل باطلاق ما على ذوى العقول باطباق أهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز فى ذلك حتى لو قيل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة أن يقال لذى عقل عاقل فان قيل ههنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوي العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة أعنى يعقل وأما الموصول نفسه فيجب أن يعتبر مبهما مرادا به شىء ما يتضح فى موقع النفس بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من وليقع وصله بيعقل مفيدا غير لغو فليتأمل (قوله ذو عند طيىء) الاكثر أن يكون بحالة واحدة للمفرد وفروعه وقد تثنى وتؤنث

وما بمعناهن وهو من للعالم ومالغيره وذو عند طيىء وذا بعد ما أو من

وتجمع فتقول ذوقام وذووقاموا وذوات قمن وذوا قاما وذواتا قامتا وحكى عن بعضهم ذات موضع التى وذوات موضع اللاتى وهما مبنيان على الضم حكاه أبو حيان فى الارتشاف وحكى أبو جعفر بن النحاس الحلبى اعراب ذات وذوات الموصلتين بالحركات كاعراب ذات بمعنى صاحبة وذوات بمعنى صاحبات انتهى تصريح (قوله عند طيء) قال فى الصحاح الطاءة مثل الطاعة الابعاد فى المرعى قال ومنه أخذ طيء مثل سيد أبو قبيلة من اليمن وهى طيء بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير قال شيخ الاسلام كقوله * وبئرى ذو حفرت وذو طويت * أى التى حفرتها والتى طويتها والمشهور بناؤها وقد تعرب بالحروف كقوله * فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا * فيمن رواه بالياء كما مر انتهى وانما أعربها هؤلاء تشبيها بذى بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه منقولة منها لاشتراكهما فى التوصل بهما (قوله الاستفهاميتين) ولم تكن أى ذا للاشارة كقوله

ألا تسألان المرء ماذا يحاول * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أى ما الذى يحاوله وهذا البيت أول قصيدة للبيد بن سعد العامرى فى ذم الدنيا والزهد فيها والنحب النذر والمدة والوقت والمرء يجوز أن يكون شخصا معينا كما قاله صاحب الاقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد ويحاول يريد أى ما الذى يطلبه ويحاوله بسعيه فى تحصيل المال أنذر أوجبه على نفسه يريد أن يقضيه ويوفى به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة والنحب هنا النذر فجملة الشروط ثلاثة الاول أن لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل الثانى أن لا تكون ذا ملغاة والالغاء حكمى وهو ما ذكره شارحنا أو حقيقى وقد تركه شارحنا وهو تقدير ذا زائدة بين ما ومدخولها وكأنك قلت فى قولك ماذا صنعت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شىء من الاسماء وسكت الشارح فيما سيأتى عن الغاء ذا مع من لمنع أبى البقاء وثعلب وغيرهما أن يكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا الان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشىء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا فى نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة أن تكون من وذا مركبتين قال فى المغنى الثالث أن يتقدمها الاستفهام بما باتفاق من البصريين أو من على الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بان ما تجانس ذا فى الابهام بخلاف من فلا ابهام فيها لاختصاصها بالعاقل وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات الاستفهام مثل ما فى الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها وأما الثانى فلان ما مختصة بما لا يعقل كمن الا أن يقال ما لا يعقل أوسع دائرة (قوله وأى) قال شيخ الاسلام كقوله تعالى لننزعن من كل شيعة أيهم أشد أى أيهم هو أشد ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم خلافا للبصريين وقد قال الكسائى فى جواب من سأله لم لم يعمل فى أى الماضى أى كذا خلقت وأجاب غيره بان المضارع مبهم كأى فتناسبا بخلاف الماضى لا ابهام فيه فيتنافيان اه قوله كذا خلقت أى كذا وضعها الواضع فقال له السائل ان هذا أيضا متنازع فيه (قوله والمضروب) من كل اسم مفعول نحو والسقف المرفوع وأما وصلها بالمضارع كقوله

* ما أنت بالحكم الترضى حكومته * أو بظرف كقوله

من لا يزال شاكرا على المعه * فهو حر بعيشة ذات سعه

أو بجملة اسمية كقوله

من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بنى معد

فقليل أو ضرورة وقوله من لا يزال من مبتدأ وخبره فهو حر ودخلت الفاء لتضمن المبنى معنى الشرط والشاهد فى قوله على المعه حيث وصل أل الاسمية بالظرف وأصله على الذى معه وحر بفتح الحاء وكسر

الاستفهاميتين ان لم تلغ وأى وال فى نحو الضارب والمضروب) وأقول لما فرغت من حد الموصول

الراء فهو جدير بعيشة واسعة يقال حرى وحر بمعنى واحد انتهى عينى قال شيخ الاسلام وبما تقرر علم ان أل المذكورة ليست حرف تعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن أى فاللاتى أغرن فأثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها فلا تقول جاءنى زيدا الضارب وأما قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فتقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ولا موصولا حرفيا خلافا للمازنى فى أحد قوليه لعود الضمير عليها ولانها لا تؤول مع صلتها بمصدر كما هو حقيقة الموصول الحرفى وهى ستة أن وان وما وكى ولو والذى نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب كيلا يكون على المؤمنين حرج يود أحدهم لو يعمر وخضتم كالذى خاضوا اه قوله فتقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين هو ما اختاره ابن مالك قال فى التسهيل ويجوز تعليق حرف الجر قبل الالف واللام يعنى الموصولة بمحذوف دل عليه صلتها انتهى ومثل وكانوا فيه من الزاهدين انى لعملكم من القالين انى لكما لمن الناصحين وأنا على ذلكم من الشاهدين فحرف الجر فى ذلك وأمثاله يتعلق بمحذوف تدل عليه الصلة قال الدمامينى وغير المصنف يعنى ابن مالك يقدر أعنى وليس بجيد واذا قدر على رأى المصنف مثلا زاهدين فيه من الزاهدين فهل من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء أو صفة مبينة أى زاهدين بلغ بهم الزهد الى أن يعدوا فى الزاهدين لان الزاهد قد يكون عريقا فى الزهد بحيث يعد فى الزاهدين اذا عدوا أو يكون خبرا ثانيا كل ذلك محتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجود من معه وكلام ابن الحاجب صريح فى ان التعليق فى مثل ذلك بنفس الصفة لا بشىء محذوف قال فى أمالى القراءة فى الكلام على قوله تعالى وقاسمهما انى لكما لمن الناصحين الظاهر فى لكما فى مثل هذا الموضع أنه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب فى ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جىء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما منع الاكثر من ذلك لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزأ من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم ففرق بينها وبين الموصولات بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق فيه بجعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون مع أل كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بالجملة الاسمية وذلك واضح ولا حاجة للتعسف * واعلم ان الذى تأتى مصدرية وتؤول قال يونس على وقوعها مصدرية قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده قال الفارسى وعليه وخضتم كالذى خاضوا أى كخوضهم فلا يعود الى الذى شىء لانها فى مثل هذا حرف وهذا مذهب الفراء فى قوله تماما على الذى أحسن فجعلها مصدرية وأحسن فعلا ماضيا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه وتبعه ابن مالك وحكى عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول أبوك بالجارية الذى يكفل فالذى يكفل مبتدأ خبره بالجارية بمنزلة وأن تصوموا خير لكم بمعنى كفالته استقرت بالجارية ولولا هذا التأويل لزم محذوران تعليقه بيكفل وانما يتعدى بنفسه وتقدم معمول الصلة على الموصول وأجيب بان التقدير أبوك كفيل بالجارية وأبدل منها الذى وأما وخضتم كالذى خاضوا فتوجيه الاستدلال منه انه لو كان موصولا اسميا لاحتاج الى عائد وليس مقدرا لانه لا يتعدى فيقال حذف معموله وهو العائد فلم يبق الا أن يكون العائد هو ضمير الفاعل المصرح به فاذا قدر كذلك لم يتطابق الذى وعائده المذكور لان الذى مفرد وعائده جمع وأجيب بان الذى جمع فى المعنى اما على انه صفة لجمع فى المعنى مفرد فى اللفظ أى كالفريق أو كالجمع الذى خاضوا فافراد الموصوف لفظا اقتضى صحة التعبير بالذى وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعا واما على ان الذى بمعنى الذين كما فى قوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

والفرق بين هذا والذى قبله ان لفظ الذى لا تجوز فيه على الاول وانه لا حذف موصوف على الثانى واما على

ان الذى واقع على حدث هو الخوض ويكون العائد محذوفا وهو ضمير المفعول المطلق وأما تماما على الذى أحسن فقد يؤول على ان فاعل أحسن ضمير راجع الي الله تعالى وعائد الذى محذوف والتقدير تماما على الاحسان الذى أحسنه الله اليه وقوله وان الذى حانت الخ حانت بالمهملة بمعنى هلكت والمراد به هنا ذهبت هدرا وفلج بالفاء المفتوحة والجيم موضع بين البصرة وضرية مذكر مصروف كذا فى الصحاح قيل الذى فى البيت مخفف الذين بحذف النون لعود ضمير الجمع اليه من قوله دماؤهم وقيل صفة لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى مثل القوم فافرد الذى نظرا للفظ موصوفه وجمع الضمير العائد اليه نظرا الى معناه وقال فى المغنى وأما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا وانتصب الضمير ثم حذف قال الدماميني كون الذى حرفا مصدريا أمر لم يقم عليه ثبت واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذى موصولا اسميا صفة لمحذوف والتقدير وخضتم كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس وكذا فى الآية المذكورة فى المتن يعنى قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده ففعل به ماتقدم وهذا أولى من القول الثانى اذ لو فتح باب حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف عائد مجرور بحرف وبطلانه معلوم وقوله لو يعمر جعل بعضهم لو فيه حرف تمن وقال هى هنا لحكاية تمنيهم (قوله شرعت فى سرد المشهور) أى نسجه وسوقه منتظما بعضه مع بعض يقال فلان سرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له وأصله من سرد الدرع نسجها (قوله المشهور الخ) لعل المراد وخلاف المشهور ذات وذوات واللاء بمعنى الذين كما فى قول الشاعر

فما آباؤنا بأمنّ منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

أى الذين قد مهدوا (قوله فللمفرد المذكر) الاولى أن يقول فللمفرد المذكر لان المفرد صفة للفظ والفرد صفة للمعنى والذى موضوع للمعنى لا للفظ وقوله المذكر الاولى لغير المؤنث لان الله تعالى لا يوصف بتذكير ولا تأنيث مع ان الذى يطلق عليه وليدخل الخنثى المشكل فانه يستعمل فيه الذى وان اتضح بأنوثة ولا يستعمل فيه غيره تغليبا للتذكير ولو بجزء ويشمل ماليس بمذكر حقيقة وقوله للفرد اي حقيقة أو حكما كجاء الجيش الذى رحل البارحة (قوله وتستعمل للعاقل) الاولي للعالم لان البارىء لا يقال فيه العاقل وانما يقال فيه العالم انتهى فيشى رحمه الله (قوله والذى جاء بالصدق) الذى جاء بالصدق هو النبى صلى الله عليه وسلم والذى صدق به المؤمنون قال البيضاوى والذى جاء بالصدق وصدق به للجنس ليتناول الرسول والمؤمنين لقوله أولئك هم المتقون وقيل هو النبى عليه السلام والمراد هو ومن تبعه كما فى قوله ولقد آتينا موسي الكتاب لعلهم يهتدون وقيل الجائى هو الرسول عليه السلام والمصدق أبو بكر وذلك يقتضى اضمار الذى وهو غير جائز وقرىء وصدق به بالتخفيف أى صدق به الناس فأداه اليهم كما نزل أو صار صادقا بسببه لانه معجز يدل على صدقه وصدق به بالبناء للمفعول انتهى قال فى التسهيل ويغنى عن الذين الذى فى غير تخصيص كثيرا يعنى انه اذا كان المراد الجنس لا فردا منه على الخصوص فيأتى الذى بصيغة الافراد كثيرا موصوفا به مقدرا مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون أى والجمع أو الفريق الذى جاء بالصدق فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى فروعى اللفظ فوصف بالمفرد وروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله كمثل الذى استوقد نارا أى الجمع الذى فروعى اللفظ فوصف بالمفرد وروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة من قوله بنورهم وقال فيه أيضا ويغنى عن الذين فى التخصيص للضرورة قليلا كقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

شرعت فى سرد المشهور من ألفاظه والحاصل أنها تنقسم الي ستة أقسام لانها أما للمفرد أو مثنى أو مجموع وكل من الثلاثة اما لمذكر أو لمؤنث فللمفرد المذكر الذى وتستعمل للعاقل وغيره فالاول نحو والذى جاء لصديق والثانى نحو

كذا

كذا مثل به ابن مالك ولا مانع في هذا أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ ومجموع المعنى أي وان الجمع وان الجنس (قوله هذا يومكم) أي يوم ثوابكم وهو مقدر بالقول الذي كنتم به تدعون في الدنيا انتهى بيضاوي (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) كافي أي قال الرضي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب وجزم ابن مالك بوجوب البناء اما على الكسر واما على الضم ووجه الكسر ظاهر وهو التقاء الساكنين وأما البناء على الضم فبعيد وقال الجزولي انه معرب في هذه الحالة أي حالة جريانه بوجوه الاعراب وقال الفيشي أو جارية بوجوه الاعراب كان الاولى أن يقول أو محركة بالحركات الثلاث لانه ليس معربا الآن يقال قوله بوجوه الاعراب أي بوجوه تشبه وجوه الاعراب والا فلا قائل باعراب الذي وقوله بوجوه الاعراب المراد الضم عند عامل الرفع والفتح عند عامل النصب والكسر عند عامل الجر هذا هو الظاهر كما قاله بعض الاشياخ خلافا لتوقف الفيشي وبه يعلم ان قوله أو بوجوه الاعراب لغة واحدة وفي كلام الاشموني بدل قوله بوجوه الاعراب أو مضمومة وسكت المصنف عن لغة سادسة حذف الالف واللام منه مع سكون الياء (قوله أو بالواو رفعا) ومنه قوله

نحن اللذون صبحوا الصباحا * يوم النخيل غارة ملحاحا

ويكتب بلامين حالة الاعراب بخلاف حالة البناء لشبهه حينئذ بالحرف (قوله قد سمع الله) نزلت في أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت أنظر في أمري فاني لا أصبر عنه فقال عليه الصلاة والسلام حرمت عليه وكررت وهو يقول حرمت عليه فلما أيست اشتكت الى الله تعالى فأنزل الله قد سمع الله الخ رواه أبو داود وابن ماجه وابن حبان وفي شرح الخرشي على خليل واختلفت الاحاديث في نص مجادلتها ففي بعضها انه أكل شبابي وفرشت له بطني فلما كبر سني ظاهر مني ولي صبية صغار ان ضممتهم اليه ضاعوا وان ضممتهم الى جاعوا وهو عليه الصلاة والسلام يقول لها اتقي الله فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله والله يسمع تحاوركما أي تراجعكما فقال عليه السلام ليعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام فقال يطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق به قال فاني سأعينه بفرق من تمر قالت يا رسول الله وأنا سأعينه بفرق آخر قال قد أحسنت فاذهبي وأطعمي ستين مسكينا وارجعي ابن عمك والفرق بالتحريك ستة عشر رطلا وبالتسكين سبعمائة وعشرون رطلا انتهى (قوله أو للظرفية) أي المجازية على حد لقد كان في يوسف (قوله التي كانوا عليها) فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة (قوله ولمثنى المؤنث الخ) وكان القياس أن يقال اللتيان واللتين كما يقال القاضيان ولكنهم فرقوا بين المعرب والمبني فحذفوا الياء من المبني وكذا يقال في ذان وتان (قوله تشديد النون) وقرىء في السبع ربنا أرنا اللذين بتشديد النون حالة النصب واللذان يأتيانها منكم والحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عمي اللذا * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان بني منادى بالهمزة وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران وقال الاخطل

هما اللتا لو ولدت تميم * لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص فتحصل ان في اللذان واللتان ثلاث لغات وان حذف

هذا يومكم الذي كنتم توعدون ولك في يائه وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا وللمفرد المؤنث التي وتستعمل للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وقد هنا للتوقع لانها كانت تتوقع سماع شكواها وانزال الوحي في شأنها وفي للسببية أو للظرفية على حذف مضاف أي في شأنه والثاني نحو سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها أي سيقول اليهود ما صرف المسلمين من التوجه الى بيت المقدس ولك في ياء التي من اللغات الخمس مالك في ياء الذي ولمثنى المذكر اللذان رفعا واللذين جرا ونصبا ولمثنى المؤنث اللتان رفعا واللتين جرا ونصبا ولك فيهن تشديد النون وحذفها والاصل التخفيف والثبوت ولجمع المذكر الاولي بالقصر والمد والذين بالياء مطلقا

أو بالواو رفعا ولجمع المؤنث اللائى واللاتى باثبات الياء وحذفها فيهما وقد قرئ واللائى يئسن بالوجهين ولم يقرأ فى السبعة واللاتى يأتين الفاحشة الا بالياء لانه أخف من اللائى لكونه بغير همزة ومن الموصولات موصولات عامة فى المفرد المذكر وفروعه وهى من وأصل وضعها لمن يعقل نحو أفمن يعلم أنما أنزل اليك من ربك الحق كمن هو أعمى وما لما لا يعقل نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وذو فى لغة طيء يقولون جاءنى ذو قام وذا بشرطين أحدهما أن يتقدم عليهما الاستفهامية نحو ماذا أنزل ربكم أى ما الذي أنزل ربكم أو من الاستفهامية نحو من ذا لقيت وقول الشاعر وقصيدة تأتى الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها أي من الذى قالها وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق فزعموا أن التقدير والذى تحملينه طليق فذا موصول مبتدأ وتحملين صلة والعائد محذوف وطليق خبر الشرط الثانى أن لا تكون ذا ملغاة والغاؤها بان تركب مع ما فيصيرا اسما واحدا فتقول ماذا صنعت وتنزل ماذا بمنزلة قولك أى شيء فتكون مفعولا مقدما فان قدرت ما مبتدأ وذا خبرا فهى موصولة لانها لم تلغ *ومنها اي كقوله تعالى ثم لننزعن

النون حالة الرفع فقط انتهى تصريح (قوله أو بالواو رفعا) أى وبالياء جرا ونصبا فهو معرب (قوله بالوجهين) أى بحذف الياء واثباتها (قوله يأتين الفاحشة) أى يفعلن الزنا (قوله لانه أخف من اللائى) أى فلخفته ثبتت الياء ولثقل الاول حذفت الياء جوازا (قوله أفمن يعلم الخ) الهمزة استفهام لانكار ان تقع شبهه فى تشابههما وقوله كمن هو أعمى أى أعمى القلب لا يستبصر فيستجيب (قوله وقصيدة تأتى الملوك الخ) قيل القصيدة مشتقة من قصد الشيء يقصده اذا اعتمده كأن الشاعر يقصدها بالانشاء فهى على هذا فعيلة بمعنى مفعولة ويحتمل ان تكون فعيلة بمعنى فاعلة كأنها تقصد الممدوح أو المهجو أو من قيلت فيه على سبيل الغزل أو غيره وقيل مشتقة من قولهم قصدت العود من الشجرة اذا قطعته منها كأن الشاعر يقطعها من كلامه ومن خاطره وقيل من القصيد وهو المخ السمين أى كأنها سمينة والسمين محمود والقصيدة مؤلفة من أبيات بحر بشرط ان لا تختلف الابيات وأن تكون مستوية فى الاحكام اللازمة وقد قيل لا تسمى الابيات قصيدة حتى تكون عشرة فما فوقها وقد قيل أزيد من عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك لا يسمى قصيدة بل قطعة واحترزنا بالاحكام اللازمة من أن تستوى الابيات فى عدد الاجزاء كما اذا نظم شاعر أبياتا من بحر البسيط مثلا بعضها تام وبعضها مجزو ﴿الاعراب﴾ وقصيدة مجرور برب مقدرة نابت عنها الواو وهو مبتدا مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد وتأتى مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والملوك مفعوله غريبة صفة لقصيدة قد حرف تحقيق قلتها فعل وفاعل ومفعول والجملة خبر واللام فى ليقال للتعليل ويقال منصوب بان مضمرة بعد لام التعليل ومن اسم استفهام مبتدأ وذا موصولة خبره وجملة قالها صلة والشاهد فيه ان ذا موصولة لتقدم من الاستفهامية عليها (قوله عدس ما لعباد الخ) قاله يزيد الحميرى وهو من قصيدة من الطويل هجا بها عباد بن زياد بن أبى سفيان وملأ البلاد من هجوه وكتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فوجه يزيد فأخرجه فقدمت له فرس من خيل اليزيد فنفرت فقال عدس الخ وقيل قدمت له بغلته وهو الاظهر وعدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين المهملة صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل وامارة أى حكم ﴿الاعراب﴾ عدس على انه اسم للفرس منادى حذف منه حرف النداء وعلى انه زجر للبغل هو اسم صوت والدليل على اسمية أسماء الاصوات وجود التنوين فى بعضها وهى دالة على معنى اذا فهم الوضع فهى داخلة فى حد الكلمة وما نافية ولعباد خبر مقدم وامارة مبتدأ مؤخر نجوت فعل وفاعل والهاء للتنبيه وذا اسم اشارة مبتدأ وطليق خبر وتحملين فعل وفاعل والجملة حال من فاعل طليق المستتر فيه والشاهد على مذهب الكوفيين ان هذا بمعنى الذى ولم يتقدمه استفهام بما ولا من وطليق بمعنى مطلوق وعند البصريين ان هذا اسم اشارة على أصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ وطليق خبر وهى جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها أى وهذا طليق فى حال كونه محمولا لك (قوله ماذا صنعت) قال فى المغنى ماذا صنعت يحتمل معنيين أحدهما ما الذى صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها وهو ما الاستفهامية عند الاخفش أو مبتدؤها وهو ما عند سيبويه والثانى أى شيء صنعت فهى فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثانى يحتمل ان تقدر مفعولا لفعل

من كل شيعة أيهم أشد أى الذى هو أشد وقد تقدم الكلام فيها ومنها أل الداخلة على اسم الفاعل كالضارب أو محذوف اسم المفعول كالمضروب هذا قول الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين وزعم المازنى انها موصول حرفى ويرده أنها لا تؤول بالمصدر

محذوف على شرطية التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر انتهى كلامه ويحتمل أن يكون مبتدأ وخبرا (قوله وان الضمير يعود عليها) نحو قد أفلح المتقى ربه أى الذى اتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء خاصة وأجاب المازنى عن هذا بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مواطن لا يحذف فى غيرها الا ضرورة وليس هذا منها (قوله وزعم الاخفش انها حرف تعريف) وهو ثانى قول للمازنى وحجتهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق فى تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت بعيدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع أل انتهى تصريح (قوله ان هذا الوصف يمتنع تقديم معموله عليه الخ) ولو كانت حرف تعريف لما امتنع تقديم معموله عليه لان مدخولها ليس صلة فيكون نحو جاء زيد الضارب ولما جاز عطف الفعل عليه لانه ليس اسما يشبه الفعل والفعل انما يعطف على اسم يشبهه أو على فعل مثله (قوله فالمغيرات الخ) قال البيضاوى فالمغيرات يغير أهلها على العدو وصبحا أى فى وقته فأثرن به أى فهيجن بذلك الوقت غبارا وصياحا انتهى وقوله فالمغيرات مفعلات أى على وزنها فالياء أصلية (قوله لانهم) أى بيان ذلك انهم أى بيان أخذه من الغارة انهم الخ (قوله ويقال انها الخ) قال البيضاوى روى أن رسول الله ﷺ بعث خيلا فمضى شهر لم يأت منهم خبر فنزلت انتهى بحروفه وحينئذ فقول شارحنا فجاء جاء حامل الوحى به أى فجاء حامل الوحى وهو جبريل بالخبر ومجىء الوحى هو نزول الآية فكأنه قال فنزلت الآية بخبرها أى السرية وقوله سرية أى عدد يسيرون بالليل وقيل أقلها مائتان وقيل أربعمائة وقوله الى بنى كنانة أى بعثها الى بنى كنانة وقوله فأبطأ خبرها أى تاخر شهرا كما علمت وقوله انها أى الآية سبب نزول الآية ان سرية كانت لرسول الله ﷺ أو المعنى ان الآية كانت نزلت فى سرية لرسول الله ويحتمل انها أى القصة وتفسيرها قوله كانت الخ (قوله من قوله المناسب كقوله كما قرره بعض المشايخ ويمكن الجواب بان التقدير وذلك مأخوذ من تفسير قوله الخ فان تفسير الحديث هو الذى استند له أهل اللغة كما فى المصباح فيؤخذ منه تفسير الآية (قوله أو لقلقة) بقافين شدة الصوت والمعنى ان النقع هو الغبار أو الصوت نظير ما فى الحديث فان فيه الصوت والغبار فالنقع فى الحديث الغبار واللقلقة الصوت وقوله فهيجن بالمغار عليهم يتبادر منه ان الضمير فى به من قوله فأثرن به عائد على المغار عليهم وليس كذلك بل عائد على الصبح فالباء بمعنى فى وقوله صباحا أى بالصباح وهو تفسير للضمير وقوله وجلبة عطف على محذوف أى غبارا وجلبة والواو بمعنى أو والتقدير فهيجن على الاعداء المغار عليهم فى الصباح غبارا أو جلبة أى أصواتا ولو أبدل صباحا بصياحا بالياء لكان قوله وجلبة تفسيرا له ولو أبدل صباحا بغبارا كان أولى فتأمل ولك أن تجعل قوله بالمغار عليهم تفسيرا لقوله به على حذف مضاف أى بمكان المغار عليهم ويدل لهذا قول الجلالين فأثرن به أى هيجن بمكان عدوهن أو بذلك الوقت وحينئذ فقوله صباحا منصوب على نزع الخافض وعلى حذف العاطف والتقدير أو بذلك الصباح وقوله وجلبة عطف على محذوف أى غبارا وجلبة كما تقدم وقوله فهيجن هكذا فى نسخ والذى فى الجلالين فهيجن وهو الصواب لان أثار متعد فيفسر بهن المتعدى وأما هاج فهو لازم تأمل والنون للاناث لانها عائدة على المغيرات وقوله وجلبة بفتح الجيم واللام الصوت كما فى المختار وقال الفيشى اختلاط الاصوات وكلام المختار أنسب بقول الشارح والنقع الغبار أو الصوت (قوله الخامس المحلى بال العهدية) سمى بذلك لانها صارت له كالحلية

وان الضمير يعود عليها وزعم أبو الحسن الاخفش انها حرف تعريف ويرده ان هذا الوصف يمتنع تقديم معموله عليه ويجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن فعطف أثرن على مغيرات لان التقدير فاللاتى أغرن فأثرن والمغيرات مفعلات من الغارة وصبحا ظرف زمان كانوا يغيرون على أعدائهم فى الصباح لانهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ويقال انها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحى والنقع الغبار أو الصوت من قوله عليه الصلاة والسلام مالم يكن نقع أو لقلقة أى فهيجن بالمغار عليهم صباحا وجلبة ثم قلت (الخامس المحلى بال العهدية كجاء القاضى ونحو فيها مصباح المصباح الآية

لأنها عرفته وأذهبت عنه النكارة كما ان الحلية تدفع عن صاحبها البشاعة وتعبير المصنف بالمحلى بال أحسن من تعبير غيره بالمعرف باداة التعريف لان فيه تكرارا لان المعرف يستلزم أداة تعريف انتهى فيشى وأنت خبير بان قولك المعرف مجمل صادق بالمعرف بالصلة وبال وبالمضاف اليه وبالاشارة فيكون قولك باداة التعريف بيانا للمراد من هذا المجمل وبيان المجمل لايكون فيه تكرار فتأمل (قوله أو الجنسية) أى التى لاستغراق الافراد أو لاستغراق الصفات أو للحقيقة والماهية (قوله ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس) أى غالبا ومن غير الغالب قوله عليه السلام نعم عبد الله خالد بن الوليد (قوله ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس) اختلف هل أل الداخلة على فاعليهما للعهد أو للجنس وعلى انها للعهد هل الذهنى أم الحضورى وعلى انها للجنس هل لاستغراق أفراده أو صفاته انتهى فيشى وفى التصريح واختلف فى أل هل هى جنسية أو عهدية ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه وردبادائه التكاذب فى زيد نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثانى انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الامدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أحدهما ان المعهود ذهنى فهى مشاربها الى مافى الاذهان من حقيقة رجل كما تقول أشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثانى انها للعهد فى الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجواليقى انتهى (قوله نحو نعم العبد الخ) لما كان مرجع تعريف الفاعل فى الامثلة المذكورة الى أل صح التمثيل بها لقوله ويجب ثبوتها فى فاعلى نعم وبئس وان كان فى التمثيل له ببعضها تسمح فان أل فى مثل القوم فيما أضيف له الفاعل وفيما بعده فيما أضيف لمضاف لما فيه أل (قوله فنعم ابن أخت القوم الخ) قال فى التصريح كقول أبى طالب عم النبى ﷺ

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ماقبله أو خبر لمحذوف وحسام مفرد خبر ان لمبتدأ محذوف أى هو حسام مفرد لانعتان لزهير لان المعرفة لاتنعت بالنكرة انتهى (قوله فأما المضمر) صرح به لبيان شرطه وان كان يفهم من قولهم المظهرين ان فاعلى نعم وبئس يكونان مضمرين لكن لم يعتبر هذا المفهوم وصرح به لان فيه اجمالا لصدقه على ما اذا كان الفاعل ضمير مثنى أو مجموع لمخاطب أو متكلم مع ان فاعلهما المضمر لايكون الاضمير غيبة مفردا واستغنى المصنف عن تقييده بالافراد بكونه للغيبة لان فاعل الفعل الماضى اذا كان ضميرا مستترا لا يكون الا كذلك (قوله بتمييز) أى نكرة عامة قابلة لال متأخرة عن الفعل مقدمة على المخصوص فلا يصح أن يميز بنحو مثل لعدم قبول أل ولا بشمس كنعم شمسا الشمس لعدم العموم بخلاف نعم شمسا شمس اليوم لان الشمس هنا متعددة بتعدد الايام ولا شمسا نعم شمس اليوم لتقدم التمييز على الفعل ولا نعم شمس اليوم شمسا لتأخره عن المخصوص ولا بد من مطابقته للمخصوص افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ويجوز حذفه اذا علم كما يحذف المخصوص اذا علم وفهم من كلامه ان التمييز لايجامع الظاهر بدليل تخصيصه الضمير بكونه مفسرا بالتمييز والمسئلة ذات خلاف وقد أشار اليه ابن مالك بقوله

وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم قد اشتهر

انتهى فيشى قال فى التوضيح وشرحه وأجاز المبرد وابن السراج والفارسى الجمع بينهما كقوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء

فجمع بين الفاعل وهو الفتاة وبين التمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا سواء أفاد معنى زائدا

أو الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب لاريب فيه ونحو وجعلنا من الماء ويجب ثبوتها فى فاعل نعم وبئس المظهرين نحو نعم العبد وبئس مثل القوم فنعم ابن أخت القوم فأما المضمر فمستتر مفسر بتمييز نحو

على الفاعل أم لا وحجتهما أن التمييز لدفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بالاجماع على من له الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وبانه قد جاء في الباب كقوله * والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا * وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورده في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء من الباب من باب الحال لا التمييز وقيل ان أفاد التمييز معنى زائدا على الظاهر جاز الجمع والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله * فنعم المرء من رجل تهامي * فجمع بين الفاعل وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان كسر التاء مع تشديد ياء النسب وفتح التاء بدون تشديد الياء والثاني نحو نعم الفتاة فتاة هند انتهى (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الراء اسم لرجل وهو المخصوص بالمدح (قوله ومنه فنعماهي) انما فصله اشارة الى الخلاف فيه وليبين ما اختاره قال في التصريح واختلف في ما المتلوة بمفرد نحو فنعماهي على ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه وأما ان لم تكن متلوة بشيء نحو دققته دقا نعما فقيل معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف أي نعم الشيء دقا أو نعم شيأ الدق وأما لو كانت متلوة بفعل نحو فنعما يعظكم به ففيها أقوال عشرة أنظرها في التصريح (قوله وفي نعتي الاشارة الخ) عطف على قوله في فاعلي نعم الخ كأنه قال ويجب ثبوتها في فاعل نعم وفي نعتي الخ وفي المصنف اجمال لانه يحتمل أن الضمير يعود على مطلق أل بقيد كونها معرفة ويحتمل أن يعود عليها بقيد كونها جنسية والاولى حمله على الوجه الاول بدليل الاستثناء في قوله الا نعت اسم الله لان أل الداخلة عليه ليست معرفة لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد وان كان الصحيح ان الممتنع انما اجتماع أداتي تعريف على معرف واحد والداخلة على نعت اسم الاشارة للحضور والداخلة على نعت أي للجنس والداخلة على فاعلي نعم وبئس للعهد أو للجنس على الخلاف السابق ويصير الكلام على هذا من باب الكلام الموجه الذي يصرفه ذهن السامع اللبيب وحينئذ يحمل كل على ما يناسبه وحينئذ فقوله فيجب ثبوتها في فاعل نعم وبئس أي يجب ثبوت أل العهدية أو الجنسية وقوله وفي نعتي الاشارة وأي أي يجب ثبوت أل الحضورية في نعت اسم الاشارة وأل الجنسية في نعت أي اه فيشي وقال في التوضيح وشرحه ولا توصف أي في باب النداء الا بما فيه أل من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحارس ولا يا أيها الصعق مما فيه أل للمح أو الغلبة أو باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا أيهذا الرجل ولا يجوز يا أيهذاك خلافا لابن كيسان اه اذا علمت ذلك تعلم ان المحلى بال الواقع نعتا لاي في النداء لا يتعين أن تكون أل فيه معرفة بل تكون زائدة وان كان المصنف هنا انما تكلم على المعرفة فما قاله الفيشي من ان أل للحضور في نعت اسم الاشارة أي بحسب ما ذكره المصنف هنا فتأمل (قوله وفي نعتي الاشارة الخ) أصل التركيب وفي نعت اسم الاشارة مطلقا وفي نعت أي في النداء وفي غيره لا تنعت ومعنى الاطلاق سواء كان اسم الاشارة في نداء نحو يا هذا الرجل أم غيره نحو هذا الرجل فعل كذا ونحو ما لهذا الرسول اه شيخ الاسلام (قوله نحو يا أيها الانسان مال هذا الكتاب) لف ونشر مشوش (قوله وقد يقال يا أيهذا) أي قد تنعت أي باسم الاشارة من غير نعت لاسم الاشارة وأحرى اذا كان منعوتا وهو قول ابن مالك خلافا لابي حيان من قوله اذا كان اسم الاشارة نعتا لاي لم تستعمله العرب الا منعوتا (قوله ويجب حذفها في السعة الخ) انما وجب لئلا يجتمع معرفان واحتز بالسعة من الضرورة نحو يا الغلامان اللذان فرا (قوله الا من اسم الله والجملة الخ) واستثنى المؤلف في التوضيح أيضا اسم الجنس المشبه به نحو

نعم امرأ هرم ومنه فنعماهي وفي نعتي الاشارة مطلقا وأي في النداء نحو يا أيها الانسان ونحو مال هذا الكتاب وقد يقال يا أيهذا ويجب حذفها في السعة من المنادى الا من اسم الله تعالى

يا الخليفة هيبة والموصول المسمى به نحو يا الذى ويا التى فجملة المستثنيات أربعة انتهى شيخ الاسلام (قوله والجملة المسمى بها) وهي مصدرة بالالف واللام (قوله ومن المضاف) أى ويجب حذفها من المضاف لئلا يجتمع معرفان فلا تقول الغلامي (قوله الا ان كان الخ) يقرأ بفتح همزة ان ويصير التقدير حينئذ الا حالة كونه صفة الخ فيكون مفردا ولا يقرأ بالكسر لانه على هذا يكون جملة واستثناء الجمل لا يصح الا اذا كان منقطعا كقوله تعالى الا من تولى وكفر الآية (قوله معربة بالحرف) يشمل ما اذا كان الوصف مثنى أو مجموعا وقوله أو مضافة الى ما فيه أل أى بلا واسطة أو بواسطة فيشمل الصورة الباقية مثال ما اذا كان بلا واسطة الضارب الرجل ومثال الواسطة الضارب رأس الجانى لان الضارب مضاف لرأس المضاف لمعرف بال فيكون رأس معرفا بال بواسطه اضافته الى ما هو معرف بها ومثاله أيضا الرجل الضارب غلامه فان غلام معرفة بال بواسطة اضافته للضمير الذى علم كونه معرفة بعوده للرجل الذى هو معرفة بال انتهى فيشى وقوله أو مضافة الى ما فيه أل وفى نسخة الى ما عرف بال والنسختان بمعنى واحد كما يستفاد من شيخ الاسلام (قوله المحلى بالالف واللام) اعلم ان فى المسئلة أقوالا أربعة قيل المعرف أل والهمزة زائدة وقيل المعرف أل والهمزة أصلية وقيل المعرف اللام وقيل الهمزة وحجة الاول ان الهمزة تسقط فى الدرج وأما فتحها فلمخالفتها القياس لدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فى نحو الاحمر فلعروض الحركة فلا يعتد بها وحجة الثانى فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة أحمر الى اللام قبلها وبثبوتها مع تحرك ما بعدها وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه أمثالها وانما دخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف فحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا وحجة الرابع انها جاءت لمعنى وأحق الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام ولان اللام تغير صورتها فى لغة حمير سواء كانت مظهرة أم مدغمة كما فى حديث ليس من امبر امصيام فى امسفر خلافا لمن قيده بالمظهرة وجعل الشاهد فى امبر فقط (قوله العهدية أو الجنسية) أشار به الى أن أل وضعت بوضعين للجنس وللعهد وكل منهما ثلاثة أقسام لان التى للجنس اما أن يراد بها الجنس من حيث هو وهي التى للحقيقة ولا يخلفها كل أو يراد الجنس فى ضمن جميع الافراد أو صفات الافراد والتى للعهد اما ذكرى واما ذهنى واما حضورى وترك المصنف الحضورى نحو اليوم أكملت لكم دينكم لوضوحه فقول الشارح كل منهما قسمان فيه شىء بل ثلاثة أقسام وما ذكرناه طريقة من طرق ثلاث والثانية ان أل وضعت باربعة أوضاع للماهية ولحصة معينة وغير معينة وفى محل كل والثالثة أنها وضعت بوضع واحد وهو التعريف ثم ان استعملت فى الماهية فهى للجنس أو لحصة غير معينة فهى للعهد الذهنى أو لمعينة فهى للعهد الخارجى أو لجميع الافراد فهى للاستغراق انتهى تقرير شيخنا الدردير على الاشمونى (فائدة) الالف واللام فى اسم الله وصفاته للكمال تقول زيد الرجل أى الكامل فى الرجولية واذا قيل الرحمن أى الكامل فى معنى الرحمة (قوله الى معهود ذهنى) وهو عند النحاة ان يشار بها الى معلوم عند المتكلم والمخاطب ولم يتقدم له ذكر وأما عند أهل المعانى فهو أن يشار بما فيه أل الى الحقيقة فى ضمن فرد من أفرادها مبهم نحو ادخل السوق واشتر اللحم أى ادخل الحقيقة فى ضمن فرد مبهم اذ يستحيل دخول الحقيقة من حيث هى واصطلاح أهل المعانى هو الذى درج عليه النحاة فى قولهم المعرف بال الجنسية فى معنى النكرة نحو * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فان المراد حقيقة اللئيم فى ضمن فرد مبهم وهو بمعنى النكرة (قوله أو ذكرى) الذكر بالكسر الانصات وبالضم ضد النسيان والاول لسانى والثاني جنانى ومنه قول المختصر ومع ذكر ترتيب حاضرتين (قوله مصباح المصباح الخ) اذ المصباح سراج

والجملة المسمى بها ومن المضاف الا ان كان صفة معربة بالحرف أو مضافة الى ما فيه أل) أقول الخامس من المعارف المحلى بالالف واللام العهدية أو الجنسية وأشرت الى أن كلا منهما قسمان لان العهدية اما أن يشار بها الى معهود ذهنى أو ذكرى فالاول كقولك جاء القاضى اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى قاض خاص والثانى كقوله تعالى فيها مصباح المصباح الآية فان أل فى المصباح

وفى الزجاجة للعهد فى مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما وأل الجنسية قسمان لانها اما أن تكون استغراقية أو مشارا بها الى نفس الحقيقة فالاول كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا أى كل فرد من أفراد الانسان ونحو ذلك الكتاب أى ان هذا الكتاب هو كل الكتب الان الاستغراق فى الآية الاولى لافراد الجنس وفى الثانية لخصائص الجنس كقولك زيد الرجل أى الذى اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة والثانى نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى أى من هذه الحقيقة لا من كل شىء اسمه ماء وقولى العهدية أو الجنسية خرج به المحلى بالالف واللام الزائدتين فانها ليست لعهد ولا جنس وذلك كقراءة بعضهم لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح ياء ليخرجن وضم رائه وذلك لان الاذل على هذه القراءة حال والحال واجبة التنكير فلهذا قلنا ان أل زائدة لا معرفة والتقدير ليخرجن الاعز منها ذليلا ولك ان تقدر أن الاصل خروج الاذل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المصدر على سبيل النيابة وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة ثم ذكرت أن أل المعرفة يجب ثبوتها فى مسئلتين ويجب حذفها فى مسئلتين أما مسئلتا الثبوت فاحداهما أن يكون الاسم فاعلا ظاهرا والفعل نعم أو بئس كقوله تعالى نعم العبد فنعم القادرون فنعم الماهدون وبئس الشراب وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى بئس

ضخم ثاقب والمشكاة الكوة غير النافذة وقيل المشكاة الانبوبة فى وسط القنديل والمصباح الفتيلة المشتعلة (قوله فى زجاجة) أى قنديل من الزجاج انتهى بيضاوي (قوله وخلق الانسان ضعيفا) أى لكونه لا يقدر على دفع شهوته (قوله لخصائص الجنس) المراد بخصائصه صفاته وأنواعه (قوله كقولك زيد الرجل أى الذى اجتمعت فيه صفات الرجال) هذا بيان لحاصل المعنى المراد لا مدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز فى قولك الرجل علما ينافى ان أل لخصائص الجنس لا على الشمول اذا التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس من علم وكتابة وغيرهما فالتمييز نوع منه والصواب أن أل للجنس مبالغة (قوله أى من هذه الحقيقة) أى من حقيقة الماء المعروف فتدخل الحيوانات والنبات وقوله لا من كل شىء اسمه ماء أى لان من افراد الماء ما لا يحيى وبعضهم جعل هذه الآية أى وجعلنا من الماء الخ من العهدية أى الماء المعهود وهو المنى لان الحقيقة لا وجود لها وبعضهم جعلها قسما مستقلا (قوله على هذه القراءة حال) وأما على قراءة ضم الياء فالاذل مفعول وحينئذ فالاذل هم أمة محمد فى زعم المنافقين والاعزم المنافقون فى زعمهم وعلى القراءة المذكورة فى الشارح فالاعز هو محمد وأمته (قوله فنعم الماهدون) أل هنا معرفة لانه قصد بالوصف بعدها الثبوت فلا يرد أن أل فى اسم الفاعل واسم المفعول موصولة لا معرفة (قوله فيما أضيف هو اليه الخ) انما أبرز الضمير الذى هو لانه عائد على غير الموصول فلذلك وجب ابرازه قال ابن مالك

وأبرزته مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

المعنى وكون أل فى اسم أضيف هو أى الفاعل اليه أى الى الاسم بناء على ان الاول يقال له مضاف اليه والثانى مضاف والمشهور العكس وحينئذ فالصفة جرت على من هى له فلا وجه للابراز (قوله مفسرا بتمييز) اما ملفوظ به أو مقدر كما ورد فى صحيح مسلم من حديث ابليس انه يبعث جنده فى الارض فيجيء أحدهم فيقول ما تركتهم حتى فرقت بين الرجل وزوجته فيقول له ابليس نعم أنت وهذا ونحوه محمول على ان التمييز محذوف للعلم به والتقدير نعم شيطانا أنت وأنت هو المخصوص بالمدح ونظيره فى حذف التمييز من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة لكن ذكر فى المغنى ان حذف التمييز فى باب نعم شاذ (قوله نعم امرأ هرم الخ) من بحر البسيط نعم فعل لانشاء المدح على سبيل المبالغة جامد غير متصرف والمرء الرجل وفيه لغتان امرؤ ومرء نحو فلس ولا جمع له من لفظه وهرم بفتح الراء اسم رجل وهو ابن سنان الجواد المشهور ابن أبى حارثة المزنى وقوله تعر بالراء بمعنى تنزل وفى نسخة تعد أى تصيب والنائبة النازلة والمرتاع المصاب والوزر الملجأ * الاعراب نعم فعل ماض وفاعله مستتر مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو أى المرء وهرم المخصوص بالمدح فاما أن يكون مبتدأ وما تقدم خبره واما أن يكون خبرا عن مبتدا محذوف أى هو هرم ولم تعر جازم ومجزوم ونائبة فاعل تعر الاحرف استثناء وكان فعل ماض واسمها ضمير ووزرا خبرها والمرتاع متعلق به خلافا لقول صاحب الشواهد وزرا اسمها والمرتاع خبرها محله نصب وبها متعلق بمرتاع

مثل القوم الى انه لا يشترط كون أل فى نفس الاسم الذى وقع فاعلا كما فى نعم العبد بل يجوز كونها فيما أضيف هو اليه نحو ولنعم دار المتقين فبئس مثوى المتكبرين بئس مثل القوم ولو كان فاعل نعم وبئس مضمرا وجب فيه ثلاثة أمور أحدها ان يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا مستترا لا بارزا مفسرا بتمييز بعده كقولك نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وقول الشاعر

نعم أمرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

والشاهد فى البيت كون فاعل نعم ضمير امستترا مفسرا بتمييز (قوله نعتا اما لاسم الاشارة الخ) وكان المراد أولا نداء المحلى بأل وأتى باسم الاشارة وصلته لندائه و يجب رفع النعت مراعاة للضم المقدر فى اسم الاشارة وانما لزم الرفع لان المقصود المحلى والمنادى المفرد لا ينصب وان كان المقصود بالنداء اسم الاشارة فلك فى المحلى بعده الرفع والنصب اه تصريح (قوله والغالب أن تنعت الخ) أى اذا نعت باسم الاشارة فالغالب نعت ذلك الاسم اعنى اسم الاشارة بالمحلى بال فقوله ولكن قد تنعت الخ استدراك على قوله والثانية الخ أى فانه قد يتوهم منع غير ماذكر لانه أفاد أن نعت أى بالمعرف واجب فيوهم منع غيره (قوله ألا أيهذا الزاجرى الخ) قاله طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك وقيل اسمه عمرو ولقبه طرفة والبيت من بحر الطويل والوغا بالغين المعجمة الحرب ويسمى أيضا بالهيجاء بالمد والقصر والمعركة والمعترك موضع القتال والمعنى أيها الزاجر الذى تمنعنى من ان أحضر القتال وأن أتلذذ بشرب الخمر وغيره هل أنت تبقى خالدا * الاعراب ألا للتنبيه وأى منادى حذف منه حرف النداء وهذا صفة لأى والزاجرى صفة لهذا والياء فى الزاجرى ضمير المتكلم والزاجرى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وأحضر بالنصب شذوذا على اضمار أن وأن أشهد معطوف على أن أحضر وهل حرف استفهام بمعنى النفى وأنت مبتدأ ومخلدى خبر والشاهد ان هذا نعت لاى (قوله أى هذان كلا زاديكما) تمامه * ودعانى واغلا فيمن يغل * هو من بحر الرمل وأجزاؤه فاعلاتن ست مرات ودعانى اتركانى والواغل بالغين المعجمة هو الذى يدخل على القوم يشربون ولم يدع وذلك الشراب أو غل وأصل يغل يوغل لانه من وغل حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء * الاعراب أى منادى حذف منه حرف النداء وهذان نعت المنادى وكلا فعل أمر وفاعله الالف وزاديكما مفعول ودعاني أمر واغلا مفعول ثان فيمن متعلق به ومن موصولة ويغل صلته والشاهد فى البيت فى أيهذان حيث وصف المنادى فيه باسم الاشارة ﴿ تنبيه ﴾ تؤنث أى للمؤنث وتذكر للمذكر قال الله تعالى يا أيها الانسان يا أيتها النفس فأى وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها للتنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أى وأية عوض عن المضاف اليه مفتوحة ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بنى الحارث وقد قرىء بهما والانسان والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أى وأية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبنى لانه مشبه للمعرب فى حدوث ضمة بسبب الداخل عليه وكذا القول فى أمثاله انتهى تصريح (قوله فلك قطع الخ) الحاصل انه يجوز لك اثبات الالفين وحذفهما واثبات الاولى دون الثانية لكن يلزم على الاخير التقاء الساكنين على غير حده وانما جاز قطع الهمزة وهو الا كثر اشارة الى ان الالف واللام خرجتا عن أصلهما وصارتا جزأ من الكلمة ووجه حذف ألف يا ان اثباتها يؤدى الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المتصل من كلمتين مجرى المتصل فى كلمة واحدة انتهى تصريح (قوله يا المنطلق زيد) يقرأ بقطع همزة المنطلق لانه اذا سمى بما فيه همزة وصل صارت قطعا وهو منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية (قوله ويستثنى من ذلك مسئلتان) اقتصر المصنف على المسئلتين لشهرتهما والا فقد استثنى فى التوضيح مسئلتين أيضا كما علمتهما (قوله معربة بالحروف) وهو المثنى وجمع المذكر السالم (قوله نحو الضاربا زيدو الضاربو زيد) وأما نحو الضاربوك والضارباك فتجوز الاضافة ويجوز عدمها والنون حذفت للتخفيف فوضع الضمير خفض على الاول ونصب على الثانى (قوله والثانية أن يكون المضاف صفة) أى مفردة أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالما (قوله معمولا لما هو بالالف الخ) أى وكانت أل فى المضاف للمعمول لان المضاف والمضاف

بهذا الرجل أو نعت أيها فى النداء نحو يا أيها الرسول يا أيها الانسان ولكن قد تنعت أى باسم الاشارة كقولك يا أيهذا والغالب حينئذ أن تنعت الاشارة كقوله ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى
وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى
وقد لا ينعت كقوله أيهذان كلا زاديكما
وأما مسئلتا الحذف فاحداهما أن يكون الاسم منادى فتقول فى نداء الغلام والرجل والانسان يا غلام و يا رجل و يا انسان ويستثنى من ذلك أمران أحدهما اسم الله تعالى فيجوز ان تقول يا الله فتجمع بين يا والالف فلك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها والثانى الجملة المسمى بها فلو سميت بقولك المنطلق زيد ثم ناديته قلت يا المنطلق زيد الثانية أن يكون الاسم مضافا كقولك فى الغلام والدار غلامي وداري ولا تقل الغلامي و لا الداري فتجمع بين أل والاضافة ويستثنى من ذلك مسئلتان احداهما أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف فيجوز حينئذ اجتماع أل والاضافة وذلك نحو الضاربا زيد و الضاربو زيد والثانية أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لما وهو بالالف واللام فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين الالف واللام

والاضافة وذلك نحو الضارب الرجل والراكب الفرس وماعداهما لايجوز فيه ذلك خلافا للفراء فى اجازة الضارب زيد

اليه كشىء واحد ولذا اذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد امتنع فلايجوز الضارب ابن أخت القوم (قوله الضارب زيدا ونحوه) أى من بقية المعارف كالضارب هذا أو الذى أو الضاربك أو الضارب غلامك بخلاف المضاف لنكرة نحو الضارب رجل فيمتنع لامتناع اضافة المعرف للمنكر انتهى تصريح (قوله ان الضمير فى موضع خفض بالاضافة) مذهب الجمهور انه فى محل نصب لانه مفعول للصفة لانه اذا كان بال عمل مطلقا وهو الراجح (قوله المضاف الخ) أى اضافة محضة اذا لم يكن المضاف متوغلا فى الابهام كغير ومثل أما اشتراط كون المضاف اليه معرفة فصرح به المصنف وأما الشرطان الاخيران فيؤخذان من كلامه وذلك لان الشىء اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه أولانه اكتفى بالمثال عن التصريح بهما وتقدير العبارة السادس المضاف لمعرفة حال كونه كغلام من غلامى وغلام زيدا انتهى فيشى (قوله كخذروف) قال فى الشواهد لا أعلم قائله ولا تمامه والخذروف بضم الخاء والذال المعجمة عود مشقوق فى وسطه يشد بخيط ويجذب فيسمع له دوى ويطلق أيضا على الذى يوضع فى حرف الرحى العليا ويقال خذرف أى أسرع ومنه الخذروف الذى يديره الولد بخيط فيسمع له دوى وهو المسمى فى عرفنا بالدوامة ويقال للجمل الواسع الخطا خذروف والشاهد انه وصف المضاف الى المعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لاتكون أعرف من الموصوف انتهى شواهد بتصرف وقال بعض الخذروف خشبة طويلة فيها ثقب فيه خيط وتدور تلك الخشبة فى يده بالخيط والوليد الصبى ولك أن تمنع الاستدلال بهذا البيت بجعل المثقب بدلا لا نعتا (قوله والصفة لاتكون أعرف من الموصوف) أى لانه لو جعل خذروف فى رتبة ماتحت المعرف باداة التعريف وهو المضاف لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف انتهى فيشى لكن أنت خبير بان الموضوع ان المضاف لمعرفة فى رتبة ماتحت تلك المعرفة ولاشك انه ليس تحت المحلى شىء غير المضاف الذى الكلام فيه نعم يتأتى على القول بان المحلى والموصول سواء الا أن يقال المراد بقوله فى رتبة ماتحته انه أدنى فيشمل ما اذا لم يكن تحته شىء كالمحلى تأمل (قوله وعلى بطلان الثالث الخ) أى لان الصفة لاتكون أعرف من الموصوف (قوله مررت بزيد صاحبك) ظاهره منع هذا التركيب وفيه نظر لانه لايتعين كون صاحبك نعتا بل يجوز أن يكون بدلا أو عطف بيان والبدل وعطف البيان يجوز فيهما أن يكون التابع أعرف من المتبوع وهذا أحسن من قول الفيشى يجوز فى كل منهما أن يكون أعرف من الموصوف الا أن يراد الموصوف معنى (قوله صاحبك) ان قلت اضافته لفظية لانه اسم فاعل فلا تفيده تعريفا قلت قصد به الدوام فاضافته محضة ومعنوية

﴿ باب المرفوعات ﴾

جمع مرفوع لامرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لايعقل وجمعه جمع مؤنث مطرد كالصافنات للذكور من الخيل والايام الخاليات قاله الجامى وفيه تغليب والافمن المرفوعات الفعل المضارع ولك أن تجعله جمع مرفوعة أى كلمة مرفوعة ولايقال ان قوله عشرة بالتاء يعين الاول لانه يجوز حذف التاء من العدد وذكرها اذا حذف المعدود أولم يضف العدد للمعدود (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ماذكره المصنف (قوله ما) أى اسم حقيقة أو حكما أو تأويلا اذا مشينا على قول الجمهور ان الفاعل لايكون فعلا ولاجملة أو لفظا ان مشينا على قول غير الجمهور ان الفاعل يكون فعلا ويكون جملة أى من غير تأويل اما عند التأويل فيتفق الجمهور وغيرهم على وقوعه فاعلا كما اذا سمى بالفعل أو بالجملة أو أريد لفظهما (قوله قدم الفعل) أى أصالة لان الشىء اذا أطلق انصرف لفرده الكامل فلا يرد تقديم الفاعل للضرورة

ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف اليه معرفة بغير الالف واللام وللكوفيين كلهم فى اجازة نحو الثلاثة الاثواب ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف اليه معدود وللرمانى والمبرد والزمخشرى فى قولهم الضاربى والضاربك والضاربه ان الضمير فى موضع خفض بالاضافة ثم قلت ﴿ السادس المضاف لمعرفة كغلامى وغلام زيد ﴾ وأقول هذا خاتمة المعارف وهو المضاف لمعرفة وهو فى درجة ما أضيف اليه فغلام زيد فى رتبة العلم وغلام هذا فى رتبة الاشارة وغلام الذى جاءك فى رتبة الموصول وغلام القاضى فى رتبة ذى الاداة ولايستثنى من ذلك الا المضاف للمضمر كغلامى فانه ليس فى رتبة المضمر بل هو فى رتبة العلم هذا هو المذهب الصحيح وزعم بعضهم ان ما أضيف الى معرفة فهو فى رتبة ماتحت تلك المعرفة دائما وذهب آخر الى انه فى رتبتها مطلقا ولايستثنى المضمر والذى يدل على بطلان القول الثانى قوله

كخذروف الوليد المثقب

فوصف المضاف للمعرف بالاداة بالاسم المعرف بالاداة والصفة لاتكون

أعرف من الموصوف وعلى بطلان الثالث قولهم مررت بزيد صاحبك ثم قلت ﴿ باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل وهو ماقدم الفعل

كما فى قوله * قلما وصال على طول الصدود يدوم * فان ابن مالك نقل عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذى سوغ ذلك الضرورة خلافا للكوفيين المجوزين تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بالمد

مالجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا

ووجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ اذ لا خبر له فى اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فيتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها مثناة تحتية فدال مهملة وهى الرزانة والبيت عند البصريين ضرورة وهى مبيحة للتقديم كما تقدم أو مشيها مبتدأ حذف خبره أى يظهر وئيدا راجع التصريح (قوله الفعل) أى التام سواء كان متصرفا أو جامدا نحو نعم الرجل وخرج اسم كان (قوله أو شبهه) لا يشمل الظرف والجار والمجرور اذا اعتمدا فانهما عاملان عند المصنف ولا يقال انهما مشبهان للفعل بل فى معنى الفعل فالمناسب أن يقول أو ما فى معناه (قوله أو شبهه) وهو اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل اه فاكهى (قوله وأسند اليه) أى بطريق الاصالة ليخرج تابع الفاعل وخبر المبتدا فى نحو قولك قائم زيد والمراد بالاسناد مجرد ثبوت شىء لشىء سواء تعلق به ادراك وقوعه أو ادراك عدم وقوعه فيشمل ما قام فان معناه سلب الوقوع لا سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة للتكلف بان يراد بالاسناد ايجابا أو نفيا محققا أو فرضا انتهى شنوانى على الازهرية وقال الفيشى قوله وأسند اليه أى اصالة ليخرج التوابع فان الاسناد اليها ثانوى لا أصلى قال الشنوانى وكذا يقال فى المنصوبات والمجرورات بقرينة ذكر التابع بعدها والضمير فى أسند عائد على الفعل أو شبهه وأفرد لان العطف بأو والافصح الافراد ويراد بالفعل أو شبهه اللذان هما فاعل قدم وأسنده الاصطلاحيان أى اللفظ المخصوص وهو لفظ ضرب أو قائم مثلا والضمير فى قيامه به أو وقوعه منه عائد على الفعل أو شبهه باعتبار المدلول ففى كلامه استخدام (قوله على جهة) أى طريقة (قوله كعلم زيد ومات بكر) مثالان لقيام الفعل به غير ان الفعل فى الاول معنوى وفى الثانى عدمى لان العلم من مقولة الانفعال والموت عدم الحياة فهو عدمى قاله فى شرح الصدور والحق ان العلم كيف والموت أمر وجودى يضاد الحياة وقوله ضرب عمرو مثال لوقوع الفعل منه وقوله مختلف ألوانه مثال لقيام شبه الفعل به وكلها أمثلة للفاعل اسما ومثال ما فى تأويل الاسم أو لم يكفهم أنا أنزلنا أى انزالنا ومنه * يسر المرء ماذهب الليالى * أى ذهابها وقوله ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولو ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضمير استتارا راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قوله * بدا لى من تلك القلوص بداء * ومثال الصفة المشبهة زيد حسن وجهه ومثال اسم التفضيل نحو قول الشاعر

ما رأيت امرأ أحب اليه الـ * ـبذل منه اليك يا ابن سنان

ومثال المصدر * ألا ان ظلم نفسه المرء بين * ومثال اسم المصدر عجبت من اعطاء الدنانير زيدا ومثال اسم الفعل نحو هيهات العقيق ومثال الظرف وعديله المعتمدين ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك (قوله شرعت من هنا) أى شرعت شروعا مبتدأ من هنا منتهيا الى آخر العشرة ويحتمل ان من زائدة أى شرعت هنا (قوله لانها فضلات غالبا) ومن غير الغالب اسم ان وخبر كان فانهما وان كانا منصوبين لكنهما عمدتان (قوله وختمت بالمجرورات لانها تابعة الخ) الأوضح أن يقول لانها تارة تكمل العمدة

أو شبهه عليه وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كعلم زيد ومات بكر وضرب عمرو ومختلف ألوانه ﴿ وأقول شرعت من هنا فى ذكر أنواع المعربات وبدأت منها بالمرفوعات لانها أركان الاسناد وثنيت بالمنصوبات لانها فضلات غالبا وختمت بالمجرورات لانها تابعة فى العمدية والفضلية لغيرها وهو المضاف فان كان عمدة فالمضاف اليه عمدة كما فى قولك قام غلام زيد وان كان فضلة فالمضاف اليه فضلة كما فى قولك رأيت غلام زيد والتابع يتأخر عن المتبوع

وبدأت من المرفوعات بالفاعل لامرين * أحدهما أن عامله لفظي وهو الفعل أو شبهه بخلاف المبتدأ فان عامله معنوي وهو الابتداء والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي بدليل انه يزيل حكم العامل المعنوي تقول في زيد قائم كان زيد قائما وان زيدا قائم وظننت زيدا قائما ولما بينت أن عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوي والاقوى مقدم على الاضعف * الثاني ان الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وليس هو في المبتدا كذلك والاصل في الاعراب أن يكون للفرق بين المعاني فقدمت ماهو الاصل والضمير في قولي وهو للفاعل وقولي ماقدم الفعل أو شبهه عليه مخرج لنحو زيد قام وزيد قائم فان زيدا فيهما أسند اليه الفعل وشبهه ولكنهما لم يقدما عليه ولابد من هذا القيد لان به يتميز الفاعل من المبتدا وقولي وأسند اليه مخرج لنحو زيدا في قولك ضربت زيدا وأنا ضارب زيدا فانه يصدق عليه فيهما أنه قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا اليه وقولي على جهة قيامه به أو وقوعه منه مخرج لمفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد وعمرو مضروب غلامه فزيد والغلام وان صدق عليهما انهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند اليهما لكن

نحو جاء غلام زيد وتارة تكمل الفضلة نحو رأيت غلام زيد وتقع في موضع عمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع فضلة نحو هذا ضارب زيد والا فالذي في مثال الشارح مكمل للعمدة لانه عمدة تأمل (قوله وبدأت بالفاعل الخ) هذا مذهب الخليل وعند سيبويه المبتدا أصل والفاعل فرع لانه مبدوء به الكلام أي غالبا وانه لا يزول عنه الابتداء وان تأخر والفاعل تزول فاعليته في التقدم وانه عامل معمول والفاعل معمول لا غير أولانه لما كان عامله معنويا كان رفعه بالذات وما كان رفعه بالذات أقوى مما كان عارضا وقيل كل منهما أصل برأسه واختاره الرضي ونقله عن الاخفش وابن السراج قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيأ وذكر الحفيدان ثمرته تظهر في أولوية المقدر عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وأن يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدأ والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل أصل ترجح الاول وان قلنا المبتدا أصل ترجح الثاني وان قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقد المرجح فقد ظهرت فائدته انتهت عبارته (قوله لامرين) وهناك ثالث وهو انه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة انتهى حفيد (قوله والعامل اللفظي) سواء كان حرفا أو فعلا ناسخا أو تاما أو كان اسما مشبها للفعل (قوله ولما بينت ان عامل الفاعل الخ) لان الاثر تابع للمؤثر (قوله للفرق بينه وبين المفعول) وانما أعطوا الرفع للفاعل لقلته لانه لا يكون الا واحدا والرفع ثقيل واعطوا النصب للمفعول لكثرته لانه خمسة والنصب خفيف فاعطوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير فحصل التعادل بينهما (قوله وليس هو في المبتدا كذلك) أي لانه لا يلتبس بالمفعول (قوله والاصل في الاعراب الخ) ماذكره المصنف مبني على الغالب فلا يرد نحو زيد ضربت بالرفع فان قلت ماذكره المصنف غير تام لانه انما يفيد أصالته بالنسبة الى المبتدا خاصة دون سائر المرفوعات قلت انه اذا ثبت كونه أصلا بالنسبة للمبتدا ثبت كونه أصلا لسائر المرفوعات لان المبتدا أصل لما عداه من المرفوعات (قوله والضمير في قولي وهو) أي الضمير المظروف في مقولي وهو من ظرفية المجمل في المفصل ولو قال والضمير الذي هو قولي وهو كان أحسن (قوله مخرج لنحو زيد قام الخ) أنت خبير بان قام مسند للضمير وكذا قائم لا لزيد خلافا للمصنف الا أن يقال اسناد الفعل أو شبهه لزيد ظاهر لان الضمير ومرجعه شيء واحد ففيه تسمح (قوله مخرج لنحو زيد قام الخ) ومخرج لنحو قائم زيد فان المراد بقوله قدم أي اصالة ولا شك ان قائم أصله التأخير لانه خبر وزيد مبتدا خلافا للاخفش والكوفيين المجوزين جعل قائم مبتدا وزيد فاعل وان لم يعتمد (قوله وأنا ضارب زيدا) فاعله ضمير مستتر (قوله وقولي على جهة الخ) اعترض العصام ذلك بان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه أعني عمرا وكذا مضروب غلامه فكيف يخرج نائب الفاعل وأجاب بان هذا الكلام مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق هو المصدر المبني للفاعل لا للمفعول (قوله وعمرو ومضروب غلامه) انما ذكر عمرا قبل مضروب لاجل أن يكون الوصف معتمدا (قوله فألوانه فاعل بمختلف لانه اسم فاعل وهو في معنى الفعل والتقدير الخ) في العبارة حذف والتقدير وهو في معنى الفعل أي يختلف وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه

هذا الاسناد على جهة الوقوع عليهما لا على جهة القيام بهما كما في قولك علم زيد والوقوع منه كما في قولك ضرب عمرو ومثلت لما أسند اليه شبه الفعل بقوله تعالى مختلف ألوانه فألوانه فاعل بمختلف لانه اسم فاعل وهو في معنى الفعل والتقدير صنف مختلف ألوانه أو يختلف ألوانه فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل وقوله تعالى كذلك أي

كما يؤخذ من التصريح فعلمت أن قوله والتقدير الخ ليس تقدير الكونه فى معنى الفعل كما علمت تأمل أى ان الوصف وهو مختلف مشبه للفعل فى معناه تأمل (قوله اختلافا أى كالاختلاف الخ) أشار به الى أن قوله كذلك فى محل نصب على المفعولية المطلقة (قوله ومن الجبال جدد) أى ذو جدد أى خطوط وطرائق بيض وحمر مختلف ألوانها بالشدة والضعف وغرابيب سود عطف على بيض أو على جدد كأنه قيل ومن الجبال ذو جدد مختلفة اللون ومنها غرابيب سود متحدة اللون وهو تأكيد للمضمر مفسر فان الغرابيب تأكيد لسود ومن حق التأكيد أن يتبع المؤكد وقوله كذلك أى كاختلاف الثمار والجبال اه بيضاوى وحينئذ ففى قول المصنف كالاختلاف المذكور فى قوله الخ فيه قصور والمناسب أن يقول فى قوله ثمرات مختلفا الخ تأمل والغرابيب صخر سود شديدة السواد والمعنى طرائق كائنة من الجبال وصخر سود كائنة من الجبال (قوله نائبه) أى الفاعل والاولى أن يقول نائب الفاعل لان اللائق بالمقام ذكر الاسم والاسم انما هو نائب الفاعل دون نائبه وانما ذكر نائب الفاعل عقب الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب أكثر البصريين والجرجانى والزمخشرى الى أنه فاعل انتهى حفيد (قوله ما) أى اسم حقيقة أو حكما أو تأويلا فيدخل المصدر المؤول والجار والمجرور فانه اسم حكما وان قلنا ان نائب الفاعل هو المجرور فقط فهو اسم حقيقة (قوله حذف فاعله) خرج به الفاعل والمبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان وكاد بناء على مذهب الجمهور من أن الفعل الناقص لا يبنى للمفعول وبه صرح المصنف عنهم وان مشينا على مقابله عممنا فى الفاعل حقيقة أو مجازا (قوله فاعله) أي فاعل فعله (قوله وأقيم هو مقامه) أى فى الاسناد اليه وفى رفعه وفى عمديته ووجوب التأخير عن الفعل واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتأنيث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا غير مجرور فقول الشارح أى فى اسناد الفعل الخ فيه قصور واعترض على قول الشارح فى الاسناد اليه بانه ان اراد أصل الاسناد فهو حاصل قبل صيرورته نائب فاعل وان أراد الاسناد اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه فظاهر بطلانه تأمل (قوله وأقيم هو مقامه) انما أكد المستتر بقوله هو لئلا يتوهم ان قوله مقامه هو نائب الفاعل وقوله مقامه بضم الميم من أقام وأما مقام من قام فهو بالفتح وقوله وأقيم مقامه أى فى أحكامه المختصة به كالرفع بالمسند وأما ما جاء من نصبه ورفع المفعول كخرق الثوب المسمار فشاذ وقوله وأقيم مقامه أى فى أحكامه لانه علم من قوله وأقيم الخ انه قائم مقامه فى شىء فحذف للقرينة الواضحة لانسياق المعنى اليه والمراد فى أحكامه فى الجملة والا فالفاعل يختص بانه يرفعه الفعل الجامد واسم الفعل واسم الفاعل وفعل الامر والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والظرف والجار والمجرور اذا اعتمدا والمصدر على أحد الرأيين وخرج بقوله وأقيم الخ ما حذف فاعله ولم يقم مقامه شىء كما فى المسائل التى يحذف فيها الفاعل من غير نيابة وأقيم غيره مما لا تصح نيابته مقامه فانه لا يصح الحذف والمسائل المستثناة المصدر المنون ونحوه نحو أو اطعام فى يوم أى اطعامه وفاعل افعل فى التعجب نحو أسمع بهم وأبصر والفاعل اذا حذف لغرض نحو وقضى الامر ونحو ما قام الا هند أى ما قام أحد الا هند فهند بدل من أحد وليست بفاعل وسيأتى مسائل أخر نذكرها عند قول المتن ولا يحذفان وعندهم أفعال بلا فاعل نحو قلما وطالما وكثرما (قوله وغير الخ) اعلم أن العامل فى هذا الباب لا يخلو من أن يكون مصدرا أو اسم فاعل أو اسم فعل فالمصدر لا يغير فتقول عجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام ويجوز أن تضيفه للمفعول ويكون فى موضع رفع كما يجوز تقديره فى موضع نصب على أن الفاعل حذف ولم ينب عنه شىء وفى تعبيره بغير اشارة الى فرعية البناء للمفعول وهو مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة الى أنه أصل برأسه قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته (قوله وغير الخ) ليس من التعريف بدليل قول الشارح ولما فرغت من حده الخ والتغيير حقيقة أو تقديرا ولا بد أن يغير الى وزن غير مهمل مختص بالافعال (قوله أو مفعول) خاص بالثلاثى

اختلافا كالاختلاف المذكور فى قوله تعالى ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ثم قلت ﴿ الثانى نائبه وهو ما حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغير عامله الى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول

المجرد وأما غيره فضابط بناء اسم المفعول منه أن يؤخذ مضارع ذلك الفعل ويحذف منه حرف المضارعة ويوضع فى مكانه ميم مضمومة ويفتح ماقبل آخره ان لم يكن كذلك أو كان كناية عن صيغة اسم المفعول لاخصوص هذا الوزن فيشمل الثلاثى والرباعى المزيدين (قوله وهو المفعول به) الضمير عائد الى قوله نائبه أى نائبه بالاصالة ويدل على هذا القيد قوله فان فقد الخ ولا يجوز عوده الى ما لا ناقد فسرناها بالاسم حقيقة أو حكما أو تأويلا بدليل مافهم من كلامه فصارت عامة والمفعول به نوع خاص مما شملته فحصر النائب فى المفعول به باعتبار الاصل (قوله نحو وقضى الامر) قد أحسن المصنف بعدم تعرضه لذكر الاغراض التى يحذف لاجلها فقد قال أبو حيان التعرض لذلك ليس بصواب لانه ليس من وظيفة النحوى بل من وظيفة أهل المعانى وادخال فن فى فن غير مناسب انتهى فيشى وقال فى التوضيح وشرحه قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو أو لغرض لفظى كالايجاز فى قوله تعالى بئسما عوقبتم به ولاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة وكتصحيح النظم كقوله

علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل

فبنى علق فى المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله لتصحيح النظم اذ لو قال علقنى الله اياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعليقا عرضا من غير قصد وحاصلها انه عشق هريرة من غير قصد وهريرة عشقت غيره وذلك الغير عشق غير هريرة أو لغرض معنوى كان لا يتعلق بذكره غرض نحو فان أحصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أى فاعل كان انتهى تصريح (قوله فان فقد فالمصدر) فهم من تقديمه المصدر على الظرف والجار والمجرور انه أولى بالنيابة منهما وهو ماصرح به فى الجامع لانه فعل الفاعل وقد يشهد له السماع فى قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شىء فأناب شىء النائب عن المصدر مع تقدم مجرورين عليه وقال ابو حيان الاولى تقدم ظرف المكان وقال غيره الاولى المجرور وقال بعضهم الظاهر لا أولوية لواحد منهما على الآخر ويشترط فى المصدر والظرف أن يكونا مختصين وان لا يلزما النصب على المصدرية والظرفية وأن لا يكون المصدر مؤكدا الا اذا كان وصفا ٧ كقوله تعالى فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فنفخة مصدر مؤكد لعامله وصح انابته عن الفاعل لوصفه بواحدة وأن يكون المصدر ملفوظا به وفى المجرور أن لا يلزم الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب وماخص بقسم أو استثناء انتهى فيشى قال فى التصريح فاذا لم يكن المصدر مختصا بل مبهما نحو سير أو لازم النصب للمصدرية وهو المصدر غير المتصرف نحو سبحان فلا يجوز نيابته فيمتنع سبحان الله وبالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة لان المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا لم يكن الظرف متصرفا نحو عندك ومعك فيمتنع رفعهما لانهما لا يخرجان عن النصب على الظرفية الا الى الجر بمن ونحو قط وعوض لا يخرجان عن الظرفية أصلا واذا لم يكن مختصا امتنع نيابته نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد بقيد لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الاول ووضعا فى الثانى فان قيدا بوصف مثلا جاز نحو جلس مكان حسن وصيم زمن طويل لحصول الفائدة لان الفعل لا يدل على الاختصاص (قوله ومنه لا يؤخذ الخ) انما فصله لما يأتى فى الشارح من الوجهين فيه (قوله نائب الفاعل) قال أبو حيان هذه العبارة مما انفرد بها ابن مالك ولم أرها للمتقدمين وهم انما عبروا بالعبارة الاولى (قوله أولى

وهو المفعول به نحو وقضى الامر فان فقد فالمصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فمن عفى له من أخيه شىء أو الظرف نحو صيم رمضان وجلس أمامك أو المجرور نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها) وأقول الثانى من المرفوعات نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول مالم يسم فاعله والعبارة الاولى أولى

لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتي والثاني ان المنصوب في قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم ومعنى قولي أقيم هو مقامه انه أقيم مقامه في اسناد الفعل اليه ولما فرغت من حده شرعت في بيان ما يعمل بعد حذف الفاعل فذكرت ان الفعل يجب تغييره الى فعل أو يفعل ولا أريد بذلك

هذين الوزنين فان ذلك لا يتأتى الا في الفعل الثلاثي وانما أريد أنه يضم أوله مطلقا ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل فيعطى أحكامه كلها فيصير مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه والمفعول به عند المحققين مقدم في النيابة على غيره وجوبا لأنه قد يكون فاعلا في المعنى كقولك أعطيت زيدا دينارا ألا ترى أنه آخذ وأوضح من هذا ضارب زيد عمرا لان الفعل صادر من زيد وعمرو فقد اشتركا في ايجاد الفعل حتى ان بعضهم جوز في هذا المفعول أن يرفع وصفه فيقول ضارب زيد عمرا الجاهل لانه نعت لمرفوع في المعنى ومثلت لنيابته عن الفاعل بقوله تعالى وقضى الامر وأصله قضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به ورفع المفعول به وغير الفعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الالف ياء فان لم يكن في الكلام

لوجهين) وهناك وجه ثالث وهو الاختصار وانما عبر باولى لانه يمكن الجواب عنهم بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل مفعولا أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره انتهى جوهري والتعبير بأولى للتأدب معهم والا فالتعليلان المذكوران يقتضيان الفساد لا الاولوية المدعاة (قوله وليس مقصودا) أي وليس المفعول الثاني مقصودهم بالذي ناب عن الفاعل بل مقصودهم ان النائب هو الاول (قوله في بيان ما يعمل) أي يصنع وهو ثلاثة اعمال ضم الاول وكسر ما قبل الآخر أو فتحه (قوله ولا أريد بذلك الخ) توضيح لما قبله (قوله انه يضم أوله مطلقا) أي في المضارع والماضي وقوله يضم أي لفظا أو تقديرا كقيل وبيع وغيض وأوجب الجمهور ضم فاء الثاني المضعف نحو شدو مدو الحق جواز الكسر وقرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء وجوز ابن مالك الاشمام (قوله ويكسر) أي لفظا أو تقديرا كردوشد ومد (قوله ويفتح) أي لفظا أو تقديرا كيشد ويمد ويرد (قوله فيعطي أحكامه كلها) وهي سبعة قدعلمتها عند قول قول المتن وأقيم هو مقامه (قوله والمفعول به عند المحققين) وهم البصريون الا الاخفش كما يأتي (قوله لانه قد يكون فاعلا في المعنى الخ) ولان غيره يقدر مفعولا به مجازا فلو أقيم ذلك الغير مع وجود المفعول به للزم عليه اقامة الفرع مع وجود الاصل لغير موجب (قوله وأوضح من هذا) أي من قولك أعطيت الخ في كون المفعول فاعلا في المعنى (قوله ضارب زيد عمرا) بفتح راء ضارب لانه فعل ماض (قوله لان الفعل الخ) ففاعلية عمر والمفعول أوضح من فاعلية زيد في المثال السابق (قوله لانه وصف المرفوع) أي لان وصف المفعول نعت لمرفوع ووصف المفعول هو الجاهل في المثال (قوله من مصدر) أو اسم مصدر نحو أعجبني قبلة المرأة الرجل فان أراد بالمصدر ما دل على حدث شملهما وظاهر كلامه أنه لا أولوية لشيء من المذكورات كما تقدم (قوله أو مجرور) الصحيح ان النائب الجار والمجرور قاله الفيشي وفيه نظر بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور لانه المفعول به حقيقة وقيل النائب الجار والمجرور لانهما امتزجا فصارا كشيء واحد وقال الفراء النائب حرف الجر وهو بعيد لان الحرف لا حظ له في الاعراب والقول بان النائب المجموع قول ابن مالك قال أبو حيان هو غير ظاهر لان نائب الفاعل مسند اليه ولا اسناد للمجموع والخلاف فيما اذا كان الجار أصليا أما لو كان زائدا فالنائب هو المجرور وحده بالاجماع (قوله كناية عن المصدر) انما لم يكن مفعولا به لان عفى لازم وقيل عفى بمعنى ترك وشيء مفعول به وهو ضعيف اذ لم يثبت عفا الشيء بمعنى تركه بل أعفى وعفا يتعدى بعن الى الجاني والى الذنب قال تعالى عفا الله عنك وقال عفا الله عنها فاذا عدى به الى الذنب عدي الى الجاني باللام وعليه ما في الآية كانه قيل فمن عفي له عن جنايته انتهى بيضاوي والتنوين في شيء قام مقام الوصف لما تقدم ان المصدر المؤكد لا ينوب الا اذا وصف (قوله عفوا ما) أي قل كالعفو عن بعض الدية أو عن جرح أو قطع أنملة مثلا أو كثر كالعفو عن جميع الدية أو عن نفس أو عن قطع يد (قوله من جهة أخيه) هذا لا يناسب جعل من لابتداء الغاية ولا يناسب السببية قال في الكشاف ومن أخيه يجوز ان يتعلق بالفعل وأن يكون حالا من شيء

مفعول به أقيم غيره من مصدر أو ظرف زمان أو مكان أو مجرور فالمصدر كقوله تعالى انتهى
فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وقوله تعالى فمن عفي له من أخيه شيء وكون نفخة مصدرا واضح واما شيء فلانه كناية عن المصدر وهو العفو والتقدير والله اعلم اى شخص من القاتلين عفي له عفوا من جهة اخيه والاخ هنا

محتمل لوجهين أحدهما أن يكون المراد به المقتول فمن للسببية أى بسببه وانما جعل أخا تعطيفا عليه وتنفيرا عن قتله

انتهى (قوله محتمل لوجهين) والعافى ولى الدم على الوجهين (قوله وتنفيرا عن قتله) أى تنفير اللولى عن قتل القاتل كأنه قيل للولى ان القاتل أخ للمقتول فتباعد عن قتله وهذا فى المعنى يرجع لقوله بعد ترغيباله فى العفو لان الترغيب فى العفو يرجع للتنفير عن القتل (قوله وأداء اليه) أى تأدية الدية (قوله فاتباع) أي اتباع الولى للجانى باحسان أى لا بعنف (قوله صيم رمضان) أصله قبل الاعلال صوم نقلت كسرة الواو الى الصاد بعد سلب حركتها فصارت الواو ساكنة اثر كسرة فقلبت ياء فصار صيم (قوله صيم رمضان) اعلم ان رمضان فى الاصل مصدر رمض وقال أبو حيان ذلك يحتاج لنقل لان فعلان ليس مصدر الفعل اللازم بل ان جاء فيه فهو شاذ فالاولى أن يكون مرتجلا ثم أضيف اليه شهر وجعل المجموع علما كما قاله سعد الدين والا لم يحسن اضافة شهر اليه كما لا يحسن اضافة انسان الى زيد ولهذا لم يسمع شهر رجب وشهر شعبان وبالجملة فقد اطبقوا على ان العلم فى ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الثانى وقال أبو حيان ماذكروا من ان علم الشهر هو المجموع غير معروف وانما اسمه رمضان فاذا قيل فيه شهر رمضان فهو كما يقال شهر المحرم ثم نبه على انه علم جنس كابن دأية ودأية البعير موضع القتب وقد يحذف لفظ شهر قال السعد وجاز الحذف من الاعلام وان كان من قبيل حذف بعض الكلمة لانهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المتضايفين حيث أعربوا الجزأين ومفاد كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى جميع أسماء الشهور وفى كلام سيبويه اضافة شهر الى ذى القعدة فاخذ منه النحاة جواز الاضافة فى الجميع وان كان المسموع انما هو فى ربيع الاول وربيع الثانى ورمضان (قوله فغدت كلا الفرجين الخ) المراد بالفرجين النقرتين (قوله مولى المخافة) المخافة المكان الذى فيه خوف * الاعراب الفاء عاطفة وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث وبقية الاعراب ذكره المصنف فى شرحه والشاهد فى قوله خلفها وأمامها حيث تصرف بالرفع فصح نيابته عن الفاعل قال ابن مالك .

ومايرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف فى العرف

انتهى شواهد وقال الفيشي البيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف بقرة وحش وردت الماء صادية خائفة من كلا فرجيها لما سمعت صوت الناس فلم تدر أى الجهتين أتيت فغدت بالغين المعجمة والدال المهملة ويروى فعدت بالعين والدال المهملتين من العدو تحسب كل واحد من فرجيها ذا مخافة والفرجان هما خلفها وأمامها ومولى المخافة ٧ بضم الميم وسكون الواو وفتح اللام مقصور بمعنى مستقرها من قوله تعالى مأواكم النار هى مولاكم أى مستقركم والاولى بكم (قوله فوضع كلا الخ) المراد ان كلا مرفوع بضمة مقدرة على الالف للتعذر خلافا لما توهمه عبارته (قوله وخلفها بدل الخ) هو أحد أوجه خمسة أحدها ان مولى المخافة مبتدأ وخلفها وامامها خبر له والهاء من انه ضمير الشان والجملة خبر ان وسدت هى ومابعدها مسد مفعول تحسب ثانيها أن يكون خبر مبتدا محذوف فسره الفرجان كأنه قيل هما خلفها وأمامها ثالثها أن يكونا خبرا بعد خبر لان رابعها أن يكونا بدلا من خبر ان الذى هو مولى المخافة على قول أبى على وغيره خامسها أن يكونا على جهة البدل من كلا الذى هو فى موضع المبتدا (قوله ولا بد من تقدير الخ) لا حاجة له لان مذهب الزمخشرى وابن مالك والجمهور ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا واشتملت على ضمير لا يجب قرنها بالواو والرابط هنا الضمير فى تحسب (قوله فيؤخذ فعل مضارع الخ) هذا الاعراب ضعيف لانه ليس المراد بالاخذ التناول وانما المراد لا يقبل فالاعراب الثانى هو الصحيح انتهى فيشي قال البيضاوى وان تعدل كل عدل أى وان تعدل كل فداء والعدل الفدية لانها تعادل المفدى وكل نصب على المصدر (قوله مبنى لما لم يسم فاعله) أى مبنى لاجل الاسناد لمفعول لم

لان الخلق كلهم مشتركون فى أنهم عبيد الله فهم كالاخوة فى ذلك ولانهم أولاد أب واحد وأم واحدة والثانى ان المراد ولى الدم وسمى أخا ترغيبا له فى العفو ومن على هذا لابتداء الغاية وهذا الوجه أحسن لوجهين أحدهما أن كون من لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية والثانى أن الضمير فى قوله تعالى وأداء اليه راجع الى مذكور فى هذا الوجه دون الاول وظرف الزمان كقولك صيم رمضان وأصله صام الناس رمضان وظرف المكان كقولك جلس أمامك والدليل على ان الامام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قول الشاعر

فغدت كلا الفرجين تحسب انه
مولى المخافة خلفها وأمامها

فوضع كلا رفع بالابتداء وخلفها بدل منه وأمامها عطف عليه والجملة التى هى تحسب وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدا والعائد على المبتدا الهاء المتصلة بان وانما يصف الشاعر بقرة وحش بالتبلد وأنها لا تدرى على أى شىء تقدم ولا بد من تقدير واو حال قبل كلا فكأنه قال فغدت هذه الوحشية وكلا النقرتين اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة أى المكان الذى تؤتى فيه والمجرور كقوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها فيؤخذ فعل مضارع مبنى لما

يسم فاعل فعله فان صيغة المبنى للمفعول مغيرة عن صيغة المسند للفاعل وعلمت ان العبارة فيها حذف (قوله وهو حال من ضمير مستتر فيه) أى ليس فى يؤخذ ضمير مستتر يجعل نائب الفاعل بل النائب الجار والمجرور (قوله الا الاخفش) لانه يقول ان تقدم المفعول على غيره تعين اقامته وان تقدم غيره جازا اقامة الغير وأما الكوفيون فيجيزون اقامة غير المفعول به مطلقا (قوله واستدل المخالفون) أي الاخفش والكوفيون قال شيخ الاسلام وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وبانه يحتمل أن يكون النائب فى الآية ضميرا مستترا عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزى الغفران قوما فاقيم المفعول به غاية الامر انه المفعول الثانى انتهى وقوله القراءة شاذة مبنى على ان القراءة الشاذة ماوراء السبعة لان أباجعفر من العشرة وهو الراجح فى الاصول وان كان الراجح عند القراء انه ماوراء العشرة وقيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر المراد به المفعول أى ليجزى الجزاء اى المجزى به ذكره البيضاوى وانما أراد به المفعول لانه لو أبقاه على حاله للزم اقامة المصدر مع وجود المفعول به وهو ممتنع عند جمهور البصريين (قوله بنحو قول الشاعر أتيح الخ) قائله يزيد ابن القعقاع وكان تابعيا كبير القدر من أجل مشايخ نافع انتهت اليه الرياسة بالمدينة المشرفة توفى سنة ثلاثين ومائة (قوله أتيح لى) أى قدر لى وهو فعل مضارع مبنى للنائب ولى نائب الفاعل على مذهب الكوفى والاخفش من العدا متعلق بمحذوف حال من نذيرا لانه نعت نكرة تقدم عليها ونذيرا مفعول به وبه متعلق بوقيت والشر مفعول ومستطيرا حال من فاعل وقيت قوله

لقد ولدت قعيدة جرو كلب * فسب بذلك الجرو الكلابا

هذا البيت ليس فى صحيح النسخ والشاهد فى قوله بذلك فانه نائب فاعل سب مع وجود المفعول به وهو الكلابا (قوله ولا يحذفان) أما النائب فواضح وأما الفاعل فيرد على اطلاقه مسائل يحذف فيها الفاعل منها ماذكره فى القطر وهى أربعة فاعل المصدر نحو أو اطعام أى اطعامه وفاعل أفعل فى التعجب اذا تقدم مايدل عليه نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم والفاعل اذا حذف لغرض وأقيم نائبه مقامه نحو وقضى الامر ونحو ماقام الا هند اى ماقام احد الا هند فهند بدل من أحد وليست بفاعل خلافا لبعضهم لانهم التزموا تذكيره وعمومه ومنها فاعل قل وكثر وقصر اذا لحقتهن ما الزائدة ومنها مرفوع الفعل اذا كان مضافا وأقيم المضاف اليه مقامه نحو وجاء ربك أى أمر ربك ومنها ماذكره فى جامعه وهو اذا حذف الفاعل وأقيم مقامه حال مفصلة كقول الشاعر

كرة طرحت بصوالجة * فتلقفها رجل رجل

أصلها فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحال المفصلة مقامه ومنها فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو اضربن يازيدون واضربن ياهندات وأعم منه ان يقال منها ماحذف لالتقاء الساكنين ومنها ماحذف للوقف ويجاب بان هذه مسائل مستثناة مذكورة فى محالها فلا ترد على القاعدة الكلية أو انه أطلق القول بالحذف هنا لما فى المسائل من المنازعة ماعدا الفاعل الذى أقيم مقامه فانه متفق على حذفه ولا يرد على اطلاقه بقرينة ماسبق أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به الخ وبقية المسائل نوزع فيها فنوزع فى المصدر بانه لم يحذف فاعله وهو على صورته من وجوب الرفع وانما حذف بعد صيرورته كالفضلة فى كونه مضافا اليه وفى فاعل أفعل فى التعجب بانه انما حذف وصورته فضله لانه مجرور وفى نحو ماقام الا هند بان الفاعل مذكور وهو هند وممن نازع فى هذا ابن مالك وفى الحال المفصلة بان الفاعل هو نفس الحال بحسب اللفظ وفى حذفه لالتقاء الساكنين وللوقف بان المحذوف لعلة فى حكم الثابت (قوله بل يستتران) الفرق بين المحذوف والمستتر ان المحذوف ليس مراعى والمستتر مراعى والاستتار اما واجب أو جائز

لم يسم فاعله وهو حال من ضمير مستتر فيه ومنها جار ومجرور فى موضع رفع أى لايكن أحد منها ولو قدر ماهو المتبادر من أن فى يؤخر ضميرا مستترا هو القائم مقام الفاعل ومنها فى موضع نصب لم يستقم لان ذلك الضمير عائد حينئذ على كل عدل وكل عدل حدث والاحداث لاتؤخذ انما تؤخذ الذوات نعم ان قدر أن لايؤخذ بمعنى لا يقبل صح ذلك وفهم من قولى فان فقد فالمصدر الى آخره أنه لايجوز اقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين الا الاخفش واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر

أتيح لى من العدا نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا

وبقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فاقيم فيهما الجار والمجرور وترك المفعول به منصوبا ثم قلت (ولا يحذفان بل يستتران ويحذف

(قوله عاملها) سواء كان فعلا أو وصفا (قوله جوازا ووجوبا) منصوبان على المفعولية المطلقة والعامل فيهما محذوف أي يجوز جوازا ويجب وجوبا ويصح أن يكون عاملها قوله يحذف على أن الاصل يحذف حذف جواز وحذف وجوب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ولا ينبغي نصبهما على الحال وان اشتهر ذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا يقاس عليه على الصحيح اه حفيد (قوله جوازا نحو زيد لمن قال من قام الخ) كان المناسب أن يقول لمن قال هل قام أحد لان من قام جملة اسمية لا فعلية فالمناسب في الجواب أن يكون جملة اسمية لا فعلية والجواب ان من قام جملة اسمية لفظا فعلية بحسب المعنى لانها في معنى قام زيد أو عمرو أو بكر أو غير ذلك ولارادة الاختصار أتى بمن الدالة على تلك الذوات المتضمنة للاستفهام ولهذا التضمين قدمت فصارت اسمية لفظا فعلية معنى (قوله ولا يكونان جملة) وأحرى فعلا وحرفا ومركبا غير جملة وانما نص على المتوهم لانه ورد آيات توهم ان الفاعل ونائبه يكون جملة باقية على جمليتها وفعلا كذلك وحرفا كذلك أو مركبا غير جملة باقيا على تركيبه أما اذا سمي بها أو أريد لفظها فانها تكون فاعلا ونائبه باتفاق وليس كلام المصنف في ذلك (قوله ويؤنث فعلهما) انما لحقت علامة التأنيث الفعل دون المرفوع لان الفاعل ونائبه صارا كالجزء من الفعل ولئلا يجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة في بعض الصور كفاطمة وسد اللباب في الباقي وقوله ويؤنث فعلهما اقتصر على الفعل لان في مفهومه تفصيلا وهو ان الاسم ان كان مشتقا أنث وان كان مؤولا لا يؤنث كزيد أسد أمه فانه في تأويل شجاعة أمه على ان المشتق لا يؤنث الا اذا لم يلتزم تذكيره كزيد جريح أو صبور أمه والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به اه فيشي وقال بعض الائمة ان فاعل المصدر في نحو قولك يعجبني ضرب عمرو أي ضرب زيد عمرا ضمير مستتر لا محذوف لان المصدر يتحمل الضمير لان الجامد اذا أول بمشتق كأسد يتحمل الضمير فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصري ومشتق عند الكوفي من باب أولى وردبان المصدر في تأويل أن والفعل وأن والفعل ليسا مشتقين (قوله وجوبا) قدم الواجب على الجائز لانه أهم وآكد وان كان الجواز هو الاصل (قوله في نحو الشمس طلعت) ظاهره مما الفاعل المؤنث فيه ضمير مستتر فيرد عليه الضمائر البارزة المتصلة نحو قالتا وقلن فانه يجب تأنيث الفعل لها ويجاب بان المراد من المثال كل فعل كان فاعله المؤنث متصلا به كما في الشرح فيشمل المستتر والبارز المتصل ويرد عليه حينئذ ما اذا كان الفاعل ضميرا بارزا متصلا حقيقي التأنيث لمخاطبة نحو قمت وقعدت (قوله أو الهندات) محل وجوب التأنيث فيما جمع بألف وتاء اذا سلم فيه بناء واحده ولم يكن لمذكر وأما اذا تغير فيه كتكسرات أو كان لمذكر كطلحات جاز وجاز باتفاق ابن مالك والجمهور انتهى فيشي قال في التصريح سلامة نظم الواحد في جمع التصحيح أوجبت التذكير للفعل في نحو قام الزيدون والتأنيث في قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث وخلافا للفارسي من البصريين في جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه في تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم واحتجوا بنحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل وبنحو اذا جاءك المؤمنات وبنحو

* فبكى بناتي شجوهن وزوجتي * وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي وأما ما تغير كبنين وبنات فيجوز الوجهان اتفاقا اه وسيأتي الكلام على المؤمنات في شارحنا (قوله ومنه قامت الرجال الخ) انما فصله لان تأنيثه المجازي خفي باعتبار تأويله بالجماعة والجماعة مؤنث مجازي وانما لم يجب تأنيث العامل مع المؤنث المجازي لامرين أحدهما أن التأنيث غير حقيقي فضعفت العناية به والثاني أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه

عاملهما جوازا نحو زيد لمن قال من قام أو من ضرب ووجوبا نحو اذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت واذا الارض مدت ولا يكونان جملة فنحو وتبين لكم كيف فعلنا بهم على اضمار التبين ونحو واذا قيل ان وعد الله حق على الاسناد الى اللفظ ويؤنث فعلهما لتأنيثهما وجوبا في نحو الشمس طلعت وقامت هند أو الهندان أو الهندات وجوازا راجحا في نحو طلعت الشمس ومنه قامت الرجال أو النساء أو الهنود

كما حمل المذكر على المؤنث فى جاءتنى كتاب زيد أى صحيفته انتهى تصريح (قوله وحضرت القاضى امرأة) ولا يتقيد الفاصل بالمفعول به أى فاصل كان ولا يشترط فى الفاصل أن يكون معمولا لذلك العامل بل يجوز الفصل بالجملة المعترضة انتهى فيشى قال فى التصريح فامرأة فاعل حضر وترك التأنيث للفصل بالمفعول وانما لم يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العنايه وصار المفصول كالعوض من تاء التأنيث والتأنيث أكثر من التذكير اه (قوله وحضرت) عطف على طلعت الشمس وفى بعض النسخ تقديمه على طلعت الشمس وهو أولى لانه على النسخة الاولى يكون فصل به بين أجزاء المؤنث المجازى (قوله ومثل قامت النساء الخ) شبهه باسم الجمع ولم يشبهه بالاصل المشبه به وهو طلعت الشمس لان المراد بالفاعل هنا الجنس فناسب تشبيهه به بخلافه ثم فان المراد به فرد معين لانحصاره فى الخارج فى ذلك وان كان مفهومه يصدق على الكثرة * واعلم ان نعم المرأة هند من باب المؤنث المجازى وكذا جمع التكسير واسم الجمع لتأويل ماذكر بالجماعة والجماعة مؤنث مجازى والمؤنث المجازى يجوز فيه الوجهان وانما لم يجب التأنيث لضعف العناية به هكذا يستفاد من التصريح وبه تعلم ان قول شارحنا فالتأنيث باعتبار الجماعة والتذكير باعتبار الجمع غير مناسب بل يكفى الاقتصار على قوله باعتبار الجماعة وهو مؤنث مجازى كما علمت وكذا قول شارحنا فى نعم المرأة هند ان التأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير باعتبار الجنس غير مناسب بل المراد بالمرأة الجنس وهو مؤنث مجازى لانه فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى ومعلوم ان المؤنث المجازى يجوز فيه الوجهان كما علمت وحينئذ فليس التأنيث نظر اللفظ المرأة ولا التذكير نظر اللجنس كما يفهم من شارحنا فتأمل منصفا (قوله ومرجوحا فى نحو ماقام الخ) مذهب الجمهور وجوب التذكير الا فى ضرورة أو شذوذ ومشى عليه المصنف فى أوضحه وجامعه وقطره قال ابن عصفور ومثل هذه المسئلة فى الخلاف مسئلة ما اذا كان الفاعل مجرورا بمن الزائدة نحو ماجاءنى من امرأة فقوله وقيل ضرورة أراد به مذهب الاخفش ولو أراد مذهب الجمهور لقال ضرورة أو شاذ (قوله وشذ) المناسب وقل لان قوله وشذ يقتضى انه مخالف للقياس وليس كذلك فان هذه لغة واللغة يجوز عليها القياس باجماع أى ان هذه لغة طيئ ولا شذوذ فيها عندهم لان كل لغة لا شذوذ فيها عند أهلها انتهى فيشى قال فى التصريح وحكى البصريون عن طى وحكى بعضهم عن أزد شنوأة ضربونى قومك وضربنى نسوتك وضربانى أخواك وأزد شنوأة بفتح الهمزة وسكون الزاى ويقال أزد نعمان وأزد السراة واختلف فى تسميته أزدا أو أسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى الى كذا وأزدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوأة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (قوله لانهما عمدتان ومنزلان الخ) العلة مجموع الشيئين لئلا يرد عليه المبتدأ ونحوه فانه عمدة ويجوز حذفه والجزء قد يحذف كحروف العلة فانها تحذف اذا كانت فى المضارع للجازم فما مالك بما هو بمنزلة الجزء (قوله حين يزنى وهو مؤمن) قيل ان حين ظرف لقوله وهو مؤمن لا ليزنى لانه لا معنى لقولنا يزنى حين يزنى لانه معلوم ان الزنا لابد له من وقت لكن يلزم على قولنا انه ظرف لقوله وهو مؤمن تقديم ما فى حيز واو الحال عليها فحينئذ يقدر له عامل مماثل لمؤمن المذكور أى وهو مؤمن حين يزنى الخ وكذا يقال فى حين الثانى وقوله وهو مؤمن أى مؤمن كامل فالمنفى عنه ذلك الايمان الكامل أو سلب أصل الايمان ان استحله (قوله لان ذلك خلاف المقصود) أى لان المقصود الاخبار عن حال الزانى وعن حال الشارب أعم من أن يكون زانيا أم لا (قوله وعلى ذلك فقس) قال فى التوضيح وشرحه ان لم يظهر الفاعل فى اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم على المسند كزيد قام ففى قام ضمير مستتر عائد على زيد أو راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزنى الزانى الخ أو راجع لما دل عليه الكلام نحو كلا اذا بلغت التراقى ففى بلغت ضمير مستتر

وحضرت القاضى امرأة ومثل قامت النساء نعمت المرأة هند ومرجوحا فى نحو ماقام الا هند وقيل ضرورة ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع وشذ نحو أكلونى البراغيث * وأقول ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه الحكم الاول انهما لا يحذفان وذلك لانهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء فان ورد ماظاهره انهما محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر وانما هو محمول على انهما ضمير ان مستتران فمن ذلك قول النبى صلى الله عليه وسلم لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففاعل يشرب ليس ضميرا عائدا الى ماتقدم ذكره وهو الزانى لان ذلك خلاف المقصود ولا الاصل ولا يشرب الشارب فحذف الشارب لان الفاعل عمدة فلا يحذف وانما هو ضمير مستتر فى الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه يشرب وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزنى الزانى وعلى ذلك فقس وتلطف لكل موضع بما ينا سبه وعن الكسائى اجازة حذف الفاعل وتابعه على ذلك السهيلى

وابن مضاء * الثانى ان عاملهما قد يحذف لقرينة وان حذفه على قسمين جائز وواجب فالجائز كقولك زيد جوابا لمن قال لك من قام أو من ضرب فزيد فى جواب الاول فاعل فعل محذوف وفى جواب الثانى نائب عن فاعل فعن محذوف وان شئت صرحت بالفعلين فقلت قام زيد وضرب عمرو والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسر له وقد اجتمع المثالان فى الآية (١٧٥) الكريمة فالسماء فاعل بانشقت محذوفة كالسماء فى قوله تعالى فاذا انشقت السماء الا أن الفعل هناك مذكور والارض نائب عن فاعل مدت محذوفة وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور فلا يجوز أن يتلفظ به لان المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه الحكم الثالث انهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح وزعم قوم ان ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض فجعلوا جملة ليسجننه فاعلا لبدا وجملة كيف فعلنا بهم فاعلا لتبين وجملة لا تفسدوا فى الارض قائمة مقام فاعل قيل ولا حجة لهم فى ذلك أما الآية الاولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد اما على مصدر الفعل والتقدير ثم بدا لهم بداء كما تقول بدا لى رأى ويؤيد ذلك أن اسناد بدا الى البداء قد جاء مصرحا به فى قول الشاعر

لعلك والموعود حق لقاؤه * بدا لك فى تلك القلوص بداء

واما على السجن بفتح السين المفهوم من قوله تعالى ليسجننه ويدل عليه قوله تعالى رب السجن أحب الى مما يدعونني اليه وكذا القول فى الآية الثانية أى وتبين هو أى التبين وجملة الاستفهام مفسرة وأما الآية الثالثة فليس الاسناد فيها من الاسناد المعنوى الذى هو محل الخلاف وانما هو من الاسناد اللفظى أى واذا قيل لهم هذا اللفظ والاسناد اللفظى جائز فى جميع الالفاظ كقول العرب زعموا

راجع للروح الدال عليها سياق الكلام أو راجع للحال المشاهدة نحو قولهم اذا كان غدا فأتنى بنصب غدا وكان تامة والفاعل ضمير مستتر أى اذا كان هو أى ما نحن الآن عليه من السلامة وعن الكسائى اجازة حذفه تمسكا بنحو ما أولناه من الآية والحديث والمثال انتهى اذا علمت ذلك فقول الشارح وعن الكسائى اجازة حذف الفاعل الخ ليس كلام الكسائى خاصا بباب التنازع فقول الفيشى ان حذف الفاعل عند الكسائى خاص بباب التنازع اذا أعمل الثانى واحتاج الاول الى مرفوع فكان عليه أن يقيده بباب التنازع وهو أحد قولين للكسائى وله قول آخر يوافق فيه الفراء وهو أن يضمر الفاعل ويؤخره فيقول قام وقعد الزيدان هما فالمؤاخذة عليه من جهة الاطلاق انتهى مخالف لما فى التوضيح وشرحه فلا يتم تأمل (قوله وابن مضاء) بفتح الميم والمد (قوله لقرينة) أى كالتبين الذى عاد عليه الضمير المستتر كما يأتى (قوله وقد اجتمع المثالان) وهو الفاعل ونائبه (قوله فى الآية) أى المذكورة فى المتن وهو قوله اذا السماء انشقت واذا الارض مدت (قوله فى قوله فاذا انشقت السماء) وجواب الشرط محذوف للتهويل والابهام والاكتفاء بما مر فى سورة التكوير والانفطار ولدلالة قوله يا أيها الانسان وتقديره ان الانسان كادح أو فلاقيه ويا أيها الانسان اعتراض (قوله الا أن الفعل هناك مذكور) أى ان الفعل العامل فى الفاعل مذكور فى آية فاذا انشقت السماء ومقدر فى آية اذا السماء انشقت ولا يصح جعل السماء مبتدأ لان اذا لا يليها الا الجملة الفعلية (قوله وزعم قوم) وهم الكوفيون كما صرح به فى المغنى (قوله وتبين لكم كيف الخ) فى محل نصب على الحال من فعلنا (قوله لعلك والموعود الخ) القلوص بفتح القاف الشابة من الابل بمنزلة الجارية من النساء تجمع على قلص وقلائص وقلاص والبداء انتقال الرأى عن شىء الى شىء آخر كان مجهولا حكاه الدمامينى واعرابه لعل من أخوات ان والكاف اسمها محلها نصب والموعود مبتدأ وحق خبره ولقاؤه فاعل بحق لانه مصدر وبدا فعل ماض ولك يتعلق به والجار والمجرور يتعلق ببدا ايضا وبداء فاعل وجملة بدا الخ خبر لعل وجملة قوله والموعود الخ معترضة بين لعل وخبرها (قوله ليسجننه) هى مفسرة للبداء الذى هو مرجع الضمير الفاعل والمفسر هو جملة ليسجننه وهى جملة خبرية فلا يقال ان ليسجننه جملة قسمية وهى انشائية (قوله ويدل عليه قوله تعالى قال رب السجن الخ) وجه الدلالة ان قوله رب السجن أحب يدل على ان الذى بدا لهم هو سجنه لا البداء تأمل (قوله فليس الاسناد فيها الخ) هذا الجواب مبنى على طريقة ابن مالك وهى التفرقة بين الاسناد المعنوى واللفظى وطريقة ابن هشام تبعا للجمهور أن الاسناد مطلقا من خواص الاسماء وعليها فلا يراد (قوله من الاسناد المعنوى الذى هو محل الخلاف) فيه نظر لان محل الخلاف انما هو فى الاسناد اللفظى انتهى فيشى وقال الحفيد قوله من الاسناد اللفظى أى اسناد قيل الى لفظ لا تفسدوا فى الارض واذا كان اسناده الى لفظ ذلك دون معناه كان نائب الفاعل فيه مفردا لان الجملة بل المركب مطلقا يصير بارادة اللفظ اسما وكل اسم مفرد وبهذا التقرير اندفع ما قد يتوهم وروده على كلام المصنف من قضية أن وقوع الجملة فاعلا أو نائبه انما يمتنع اذا كان الاسناد لمعناها أما اذا كان الاسناد للفظها فيجوز ذلك وهو مخالف لما قرره المحققون من أن الاسناد مطلقا لا يكون الا الى الاسم وان كل ما أريد لفظه

مما ليس باسم يصير بهذه الارادة اسما انتهى ملخصا من الحفيد وحينئذ فالخلاف فى الاسناد للجملة اذا لم يرد لفظها أما لو أريد لفظها صارت مفردا واتفق على الاسناد فما قاله المصنف حسن ولم يتم ما قاله الفيشى تأمل (قوله مطية الكذب) أى يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به الى غرضه من النسبة فى القول الذى يحكيه الى الكذب فهى كالمطية التى يركبها الرجل ليتوصل بها الى حاجته وروى مظنة الكذب بكسر الظاء المعجمة فالنون قال السيوطى قوله زعموا مطية الكذب لم أقف عليه فى شىء من كتب الامثال (قوله زعموا مطية الكذب) هذا من باب المبتدا والخبر والاسناد فيه لفظى لان المعنى هذا اللفظ مطية الكذب (قوله وفى الحديث لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة) أى هذا اللفظ كنز أى كالكنز فى نفاسته وصيانته عن أعين الناس وهذا من الاسناد للفظ الا أنه من باب المبتدا والخبر (قوله عاملهما يؤنث) أى اذا كان فعلا أو صفة تشبه الفعل أما اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فلا تلحقه علامة التأنيث وكذلك المصدر واسم المصدر (قوله يؤنث) أى بتاء ساكنة فى آخر الماضى وبتاء غير ساكنة فى أول المضارع فقس المضارع على الماضى فى كل مثال نحو تطلع الشمس ويطلع الشمس (قوله فالحقيقى) وهو ماله فرج (قوله نحو هند قامت) مالم تجعل هند علما لمذكر والا وجب التذكير فى الفعل (قوله لما ذكرناه) من ان الفاعل المؤنث ضمير متصل (قوله ان السماحة الخ) قاله زياد بن سليمان الاعجم من قصيدة من الكامل يرثى بها المغيرة بن المهلب والسماحة بمعنى الندى أى الجود وقيل بذل الشىء عن طيب النفس والندى سهولة الانفاق للمال الكثير فى أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمروأة حصول رغبة صادقة فى التحلى بالافادة وجمهور الشافعية ان المروءة السير بسير أمثاله فى زمانه ومكانه وقيل هى التوقى من الادناس وقيل ان لا تعمل فى السر ما تستحى منه فى العلانية وقال الفقهاء من ترك المروأة فليس بفقيه (قوله ضمنا) أى ضما (قوله قبرا) جمعه قبور فى الكثرة وأقبر فى القلة وهو مدفن الانسان وللقبر أسماء الرمس بالراء والبيت والضريح (قوله بمرو) وهى قصبة خراسان وبها سرير الملك * الاعراب ان حرف توكيد ونصب والسماحة اسمها والمروءة معطوف عليه وضمنا فعل ماض مبنى للنائب والالف نائب الفاعل وقبرا مفعول ثان لضمنا والجار والمجرور فى محل نصب صفة لقبر وعلى الطريق صفة أخرى له والواضح صفة للطريق والشاهد فى قوله ضمنا فان القياس فيه ضمنتا لانه خبر عن السماحة والمروءة وهو ضرورة خلافا لابن كيسان (قوله فضرورة) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون الضمير عائدا الى السماحة والمروءة باعتبار المعنى أى باعتبار تأويل السماحة بالكرم والمروءة بالاسعاف فالفاعل حينئذ مذكر (قوله اسما) أى مفردا بقرينة مابعده (قوله تمنى ابنتاى الخ) هو من قصيدة للبيد بن ربيعة الانصارى الصحابى قدم على النبى ﷺ فى وفد بنى كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة وأقام بها الى أن مات فى أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبعة وخمسين سنة ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو قوله

ما عاتب الحر الكريم كنفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح

وبعد قوله تمنى الخ قوله

فان حان يوما أن يموت أبوكما * فلا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر

وقولا هو المرء الذى لا حليفه * أضاع ولا خان الصديق ولا غدر

الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

وقال السيوطى قوله تمنى الخ قاله لبيد حين بلغ مائة وثلاثين سنة لما حضرته الوفاة ونقل أيضا عن شرح الاندلسية ان لبيدا هذا عاش مائة وأربعين سنة تسعين فى الجاهلية والباقى فى الاسلام * الاعراب تمنى فعل ماض

مطية الكذب وفى الحديث لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة * الحكم الرابع ان عاملهما يؤنث اذا كانا مؤنثين وذلك على ثلاثة أقسام تأنيث واجب وتأنيث راجح وتأنيث مرجوح فأما التأنيث الواجب ففى مسئلتين احداهما أن يكون الفاعل المؤنث ضميرا متصلا ولا فرق فى ذلك بين حقيقى التأنيث ومجازيه فالحقيقى نحو هند قامت فهند مبتدأ وقام فعل ماض والفاعل مستتر فى الفعل والتقدير قامت هى والتاء علامة التأنيث وهى واجبة لما ذكرناه والمجازى نحو الشمس طلعت واعرابه ظاهر ولما مثلت به فى المقدمة للتأنيث الواجب علم ان وجوب التأنيث مع الحقيقى من باب أولى بخلاف مالو عكست فأما قول الشاعر ان السماحة والمروءة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح ولم نقل ضمنتا فضرورة الثانية أن يكون الفاعل اسما ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث مفردا أو تثنية له أو جمعا بالالف والتاء فالمفرد كقوله تعالى اذ قالت امرأة عمران والمثنى كقولك قامت الهندان والجمع كقولك قامت الهندات فأما قوله تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما وهل أنا الا من ربيعة أو مضر

فضرورة ان قدر الفعل ماضيا وأما ان قدر مضارعا وأصله تتمنى فحذفت

ماض ابتنای فاعل مرفوع بالالف أن يعيش ناصب ومنصوب والمصدر المؤول مفعول تمنى أى تمنى عيش أبيهما وهل استفهام للنفى أنا مبتدأ الاحرف استثناء من ربيعة متعلق بمحذوف خبر المبتدا ومضر معطوف على ربيعة والشاهد فى تمنى حيث لم يلحقه التاء فيقول تمنتا فضرورة ان قدر الفعل ماضيا وقد اعترض فى المغنى على ابن مالك فى جعله من الضرورة قال ولا ضرورة تدعو اليه لامكان التقدير الثانى وهو جعله مضارعا الى آخر ماذكره هنا وحينئذ فيعترض على المصنف هنا بمثل ما اعترض به على ابن مالك الا أن يقال لا يلزم من ذكره له انه ارتضاه (قوله احدى التاءين) اختلف فى المحذوف فذهب البصريون الى انها الثانية لان الاولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقيل الاولى لان الثانية للمطاوعة من الكلمة فحذفها مخل والوجه الاول أولى لان رعاية كونه مضارعا أولى ولان الثقل انما يحصل عند الثانية (قوله تلظى) أى تتلهب ولا يجوز فى هذه الآية أن يكون ماضيا والا لقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله وأما قوله الخ) جواب عن سؤال أورد على وجوب التأنيث فى جمع المؤنث السالم (قوله لاجل الفصل بالمفعول) ردبان الفصل بغير الا لا يرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا أجمعوا على وجه مرجوح انتهى تصريح (قوله أولان الفاعل فى الحقيقة الخ) هذا لا يتمشى على ماقاله الشيخ سعد الدين من انه ليس المراد بالمؤمن من حدث ايمانه وانما المراد به من ثبت ايمانه فيكون صفة مشبهة وأل الداخلة على الصفة المشبهة حرف باتفاق وهو غير مسلم لما تقدم من ان بعضهم ذهب الى أنها موصولة نعم الصحيح انها حرف تعريف كما قاله فى المغنى (قوله أولان الفاعل اسم جمع الخ) اعترض بانه يلزم عليه حذف الفاعل والبصرى لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف انتهى تصريح نعم يرد عليه ان النسوة جمع والراجح فيه التأنيث فيؤدى الى اجماع السبعة على مرجوح نظير ماسبق فى الاول الا أن يقال محل أرجحية التأنيث فى اسم الجمع مالم يفصل بالمفعول وحرره ونقل عن السعد اتفاقهم على جواز اجماع السبعة على وجه مرجوح (قوله وما كان صلاتهم الخ) فيه نظر اذ صلاتهم اسم كان لا فاعل والكلام انما هو فى الفاعل ونائبه الا أن يقال اسم كان فاعل مجازا (قوله ان امرأ غره الخ) هو من بحر البسيط وبعده أبيات ستأتى * الاعراب ان المشددة حرف توكيد امرأ منصوب اسمها وغره فعل ومفعول ومنكن صفة لواحدة قدم عليها فهو حال وواحدة فاعل وبعدى متعلق بمغرور وبعدك عطف عليه فى الدنيا متعلق بمغرور لمغرور خبر ان والشاهد فى غره ولم يقل غرته وذلك جائز للفصل بين الفعل وفاعله بالمجرور والمفعول وهو الهاء من غره وتقدير الكلام امرأة واحدة كذا قال سيبويه والجمهور فالتأنيث حقيقى وقال المبرد خصلة واحدة فلا دليل حينئذ فيه وقول المصنف والمبرد يخص ذلك بالشعر فيه نظر لان المبرد يؤول البيت كما علمت الا أن يقال مذهب المبرد من خارج بقطع النظر عن تأويله هذا البيت اختصاصه بالشعر وقد قدمنا انه انما لم يجب التانيث اذا فصل الفعل لانه بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث (فائدة) من الملح المتعلقة بالبيت ان الهادى اشترى أمته أم العزيز وهى التى تسمى بغادر بمائة ألف دينار ويقال ان الربيع أهداها له ولم يكن فى زمانها أجمل منها ولا أحسن غناء ولا أجمع لكل مايحتاج اليه من مثلها وكان الرشيد يهواها ويكتم ذلك وكان الهادى ينومها فى حجره ولا يوقظها حتى تنتبه من نومها لشدة محبته لها فبينما الهادى ذات يوم جالس معها اذا ستؤذن عليه لاخيه هرون فاسرعت الى بعض المواضع القريبة ودخل الرشيد على أخيه الهادى فسلم عليه وجلس بين يديه فقال له الهادى ياهرون قد حدثتنى نفسى بشىء وهو يجول فى فكرى وقد تنغص له عيشى قال وماهو ياأمير المؤمنين لانغص الله لك عيشا فقال له ياهرون انه وقع فى خلدى انى أموت قريبا وأنت تتزوج امرأتى أم العزيز من بعدى فقال له الرشيد بل يجعلنى الله فداءك ويقدمنى قبلك

احدى التاءين كما قال تعالى فأنذرتكم نارا تلظى فلا ضرورة وأما قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات فانما جاز لاجل الفصل بالمفعول أولان الفاعل فى الحقيقة أل الموصولة وهى اسم جمع فكأنه قيل اللاتى آمن أولان الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات أى النسوة اللاتى آمن وأما التأنيث الراجح ففى مسئلتين أيضا احداهما أن يكون الفاعل ظاهرا متصلا مجازي التأنيث كقولك طلعت الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت فانظر كيف كان عاقبة مكرهم وجمع الشمس والقمر الثانية أن يكون ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا بغير الا كقولك قام اليوم هند وقامت اليوم هند وكقوله ان امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور والمبرد يخص ذلك بالشعر ومن النوع الاول أعنى المؤنث الظاهر المجازى التأنيث أن يكون الفاعل جمع تكسير

لايخطرلك هذا على بال فبئس الظن هذا ولا أسمعنى الله فيك سوأ ولا فجعنى فيك فقال الهادى دعنى من هذا فهو ما أخبرتك فقال له الرشيد وما الذى يزيل هذا من قلبك فقال له الايمان فأعطاه ما أراد من الطلاق والعتاق والحج ماشيا والصدقة وكل يمين مؤكدة فكان الهادى سكن ما به لذلك ثم لم يلبث الهادي الا أياما قلائل ومات فارسل اليها الرشيد من ساعته يعرض لها بالخطبة فذكرته ما كان حلف به فقال لها ما كان أهون ذلك أحج وأطلق وأتصدق وأعتق فطلق زبيدة طلقة انعزل بها عنها وأعتق حسينا ومسرورا وتصدق بمائة ألف دينار وحج فى تلك السنة ماشيا وكانت تفرش له اللبود ميلا ميلا فيقال انه خرج أول الحول فوصل فى آخره وتزوج أم العزيز لما قضى حجه فأقامت عنده يسيرا فبينما هو ذات ليلة وهى نائمة فى حجره اذا نتبهت فزعة مرعوبة فاستخبرها عن شأنها فقالت ياأمير المؤمنين رأيت الهادى أخاك وقد أخذ بعضادتى هذا الباب وتأوه وهو يقول

ان امرأ غره منكن واحدة * بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور
أنسيت عهدى ولم تعنى بموثقتى * تبا لفعلك والمفقود مهجور
فلا تهنى بما أصبحت راضية * فكل حى على الحالات مقبور

وقيل الابيات التى أنشدها الهادى هى قوله

أخلفت عهدى بعدما * جاورت سكان المقابر
ونسيتنى وكذبت فى * أيمانك الزور الفواجر
ونكحت غادرة أخى * صدق الذى سماك غادر
لايهنك الالف الجد * يد ولا تدر عنك الدوائر
ولحقت بى قبل الصبا * ح وصرت حيث غدوت صائر

ثم ولى عنى وكأن الابيات مكتوبة فى قلبى ما نسيت منها كلمة فقال لها الرشيد هذه أضغاث أحلام الشيطان فقالت كلا والله ياأمير المؤمنين ثم اضطربت بين يديه وماتت من ساعتها فلا تسأل عن حال هرون الرشيد ومالقى بعدها يرحمهم الله (قوله أواسم جمع) أى معرب احترازا عن اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لايقال فيه قالت الذين آمنوا بالتأنيث وان قيل انه جمع الذى انتهى تصريح (قوله وليس لك أن تقول التأنيث فى النساء والهنود حقيقى) أى فيجب التأنيث لانه يجوز الوجهان (قوله ومن هذا الباب) أى باب اسم الجمع كما يؤخذ من المتن ويؤخذ من تعبيره هنا بقوله ومن هذا الباب ومن تعبيره أولا بقوله ومن هذا النوع ان مراده بالباب ما أريد بالنوع (قوله مابرئت من ريبة وذم) رجز لم يدر قائله والريبة الشك والحى واحد أحياء العرب وهم القوم المنزول بهم فى مكانهم ومنافية وبرئت فعل ماض والتاء للتأنيث من ريبة متعلق به وذم عطف على ريبة فى حربنا متعلق ببرئت الا أداة استثناء وبنات فاعل برئت والعم مضاف اليه والشاهد فى قوله برئت حيث جاء بالتأنيث مع الفصل بالا الاستثنائية (قوله وقراءة جماعة من السلف) وهم مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم والجحدرى بخلاف عنه وجماعة من التابعين (قوله وزعم الاخفش الخ) أى يجب التذكير عنده فى الكلام نحو ماقام الا هند لان مابعد الا ليس هو الفاعل فى الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل

اسم الجنس كاورق الشجر وأورقت الشجر فالتأنيث فى ذلك كله على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع وليس لك أن تقول التأنيث فى النساء والهنود حقيقى لان الحقيقى هو الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وأنت انما أسندت الفعل الى الجمع لا الى الآحاد ومن هذا الباب أيضا قولهم نعمت المرأة ونعم المرأة هند فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير لان المراد بالمرأة الجنس لا واحدة معينة مدحوا الجنس عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه وكذلك بئس بالنسبة الى الذم كقولك بئس المرأة حمالة الحطب وبئست المرأة وأما التأنيث المرجوح ففى مسئلة واحدة وهى ان يكون الفاعل مفصولا بالا كقولك ماقام الا هند فالتذكير هنا ارجح باعتبار المعنى لان التقدير ماقام احد الا هند فالفاعل فى الحقيقة مذكر ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ كقوله

مابرئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم

والدليل على جوازه فى النثر قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة برفع صيحة وقراءة جماعة من السلف فأصبحوا لا ترى الا مساكنهم ببناء الفعل لما لم يسم فاعله وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق وزعم الاخفش ان التأنيث لايجوز الا فى الشعر والتقدير

والتقدير ماقام أحد الاهند وقال ابن جنى ان التأنيث لغة ضعيفة فى العربية ووجه الضعف ان الفاعل ليس هو مابعد الا وجوزه ابن مالك فى النثر على قلة حيث قال فى الخلاصة

والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكى الافتا ابن العلا

(قوله وهو محجوج بماذكرنا) أى مقطوع حجته أى دعواه بماذكرنا من قراءة بعضهم وقراءة جماعة من السلف (قوله ومن العرب) وهم أزد شنوأة كما قال بعض أوطيء كما قال بعض البصريين وقال فى المغنى هى لغة طيء أوازد شنوأة أو بلحارث قال فى الارتشاف جمهور النحاة على ضعف هذه اللغة وكثرة ورودها تدل على انها ليست ضعيفة (تنبيه) اذا قال أهل هذه اللغة قاما وقعدا أخواك وقاموا وقعدوا اخوتك وأعملوا أحدهما فى الظاهر وجب أن يقدر فى الآخر ضمير مستتر راجع اليه قال فى المغنى وهذا من غرائب العربية أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين أعنى قوله ثم عموا وصموا كثير منهم اذا خرج على هذه اللغة وقال الدمامينى لم لم تكن الالف فى أحدهما ضميرا وفى الآخر علامة وكذا الواو فلا يكون ثمت ضمير مستتر أصلا فلا غرابة وهذا ظاهر متعين انتهى حفيد (قوله علامة دالة على التأنيث) أى على التفصيل السابق (قوله تولى قتال الخ) قاله عبدالله بن قيس من قصيدة من الطويل يرثى بها مصعب ابن الزبير بن العوام رضى الله عنه والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد المراد به الاجنبى من النسب والحميم القريب * الاعراب تولى فعل ماض وفاعله ضمير يعود لمصعب وقتال مفعول والمارقين مضاف اليه وبنفسه توكيد والباء زائدة والواو للحال وقد حرف تقريب وأسلماه فعل ومفعول والالف علامة تثنية ومبعد فاعل وحميم عطف عليه والشاهد فى أسلماه حيث ثنى الفعل المسند للفاعل الظاهر وهو المتعاطفان أعنى مبعد وحميم والقياس أسلم (قوله وقوله ﷺ الخ) المناسب تخريج الحديث على اللغة الفصحى بان يجعل ملائكة بدل من الواو التى هى الفاعل أو تجعل ملائكة مبتدأ خبره يتعاقبون وأما تخريجه على اللغة الضعيفة بجعل الواو علامة وملائكة فاعل ففير مناسب قال الفيشى الحديث اشتهر استدلال النحويين به والصحيح انه مروى بالمعنى فلا دليل فيه ورواه مالك فى الموطأ بلفظ جيد غير هذا (قوله أكلونى البراغيث) قال فى العباب كان حقه أن يقول أكلتنى البراغيث لان البراغيث ليست مما يعقل وزعم السيرافى انها لما وصفت بصفات العقلاء مجازا أجريت مجرى مايعقل فان الاكل ليس المراد به حقيقته بل المراد منه الجور والتعدى كما يقال أكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدى من خواص العقلاء اه وفى المغنى مايخالف هذا النقل ففيه مالفظه قد تستعمل يعنى الواو لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو أكلونى البراغيث اذا وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه فان الاكل من صفات الحيوانات عاقلا أم لا وقال ابن الشجرى عندى ان الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

أكلت بنيك أكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلأ الوبيل

أى ظلمتهم وشبه الاكل المعنوى بالحقيقى انظره انتهى حفيد (قوله نتج الربيع محاسنا الخ) هو من الكامل وفيه الاضمار والترفيل ونتج مبنى للفاعل قال الجوهرى نتجت الناقة على صورة مالم يسم فاعله وهو أحد الالفاظ المسموع بناؤها للمفعول والمراد الفاعل وكذلك جن وبهت وظل ومدو أولع بكذا وعنى بحاجتى بمعنى اعتنى بها وزهى علينا أى تكبر وحم وزكم ووعك وفلج وسقط فى يده وغم الهلال وفسقت المرأة والربيع الكلأ ومحاسن جمع حسن على غير قياس وغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض والسحائب جمع سحابة وأصله الغيم ويجمع قياسا على سحب وسمى سحابا لانه ينسحب أى يسير فى سرعة كأنه يسحب أى يجر والربيع هو الزمان المتخلل بين فصل الصيف والشتاء والمراد بالمحاسن الازهار والالقاح القاء طلع

وهو محجوج بماذكرنا الحكم الخامس ان عاملهما لاتلحقه علامة تثنية ولا جمع فى الامر الغالب بل تقول قام أخواك وقام اخوتك وقام نسوتك كما تقول قام أخوك ومن العرب من يلحق علامات دالة على ذلك كما يلحق الجمع علامة دالة على التأنيث كقوله

تولى قتال المارقين بنفسه
وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقول بعض العرب أكلونى البراغيث وقول الشاعر

نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب

وقول الآخر

الذكر على الانثى وضمن معنى ألقحن ولدن فعداه الى ضمير المحاسن وفى كل من نتج الربيع وألقحنها غر السحائب استعارة مكنية وتخييلية فشبه الربيع بالام من الحيوان وأثبت النتج للربيع على طريق التخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى انزال الماء واثبات الالقاح تخييل اه الاعراب نتج فعل ماض والربيع فاعل وقال فى الشواهد نائب فاعل ومحاسنا مفعول لنتج وألقحنها فعل ماض والنون حرف علامة جمع النسوة والهاء ضمير مفعول وغر فاعل ألقح والسحائب مضاف اليه والجملة من الفعل والفاعل صفة محاسن والشاهد فى ألقحنها حيث لحقتها علامة الجمع وهى لغة أزد شنوأة واختلف فى تخريج تلك اللغة فخرجها ابن مالك على أن الظاهر مسند للفعل والواو والالف والنون علامات فشبهوا ذلك بالتأنيث فجعلوا الها علامة كالتأنيث وقيل ان الفاعل هو الواو والالف والنون والظاهر مبتدأ والجملة قبله خبر والصحيح الاول لان هذه لغة قوم مخالفين فيها جمهور العرب تأمل والصحيح ان تلك اللغة تكون فى المفردين والمفردات المتعاطفة (قوله رأين الغوانى الخ) وبعده

وقد كن ان أبصرننى أو سمعن بى * سعين الى سدى الكوى بالمحاجر

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى
فأعرضن عنى بالخدود النواضر

قاله عبد الرحمن بن محمد من ولد عتبة بن أبى سفيان وهو من الطويل والغوانى جمع غانية وهى المرأة التى تغنى بحسنها وجمالها قاله العينى وقال التبريزى الغانية التى تغنى فى دار أبيها من قولهم غنى بالمكان اذا أقام به وقيل هى الشابة ورأين فعل والنون علامة والغوانى فاعله والشيب مفعول ولاح فعل ماض وفاعله مستتر فيه وبعارضى متعلق بلاح وجملة لاح حال من فاعل رأين فاعرضن معطوف على رأين وعنى وبالخدود متعلق باعرضن والنواضر صفة للخدود من النضرة وهى الحسن والرونق والشاهد فى رأين حيث لحق الفعل علامة (قوله وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا الخ) قال فى المغنى وجوز فى الذين ظلموا أن يكون بدلا من الواو فى أسروا النجوى أو مبتدأ خبره اما وأسروا أو قول محذوف عامل فى جملة الاستفهام أى يقولون هل هذا أو ان يكون خبر المحذوف أى هم الذين أو فاعلا باسروا أو بقول محذوف أى يقول الذين ظلموا أو بدلا من واو استمعوه وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول يأتيهم أو على اضمار أذم أو أعنى وأن يكون مجرورا على البدل من الناس فى اقترب للناس حسابهم أو من الهاء والميم فى لاهية قلوبهم فهذه أحد عشر وجها اه فحاصل الاوجه سبعة فى الرفع اثنان فى البدل واثنان فى الفاعل واثنان فى المبتدا وواحد فى الخبر واثنان فى النصب واثنان فى الجر فالجملة أحد عشر وجها فتأملها

وأسروا النجوى الذين ظلموا والاجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها اعراب الذين ظلموا مبتدأ وأسروا النجوى خبرا

تم الجزء الاول من حاشية الشيخ عباده على شرح شذور الذهب بحمد الله وعونه ويليه الجزء الثانى أوله المبتدأ والخبر أعاننا الله على اتمامه آمين

ماشاء الله كان

الجزء الثاني

من

حاشية العلامة الشيخ محمد عبادة العدوى على
شذور الذهب لسيبويه زمانه أبى محمد عبد الله بن
هشام الانصارى رحمهما الله ونفع بهما آمين

(وبهامشها الشرح المذكور)

طبع بمطبعة التقدم العلمية بمصر

على نفقة أصحابها

ورثة المرحوم السيد محمد عبد الواحد بك الطوبى

بجوار القطب الدردير بمصر المحمية



﴿ الثالث من المرفوعات المبتدا ﴾

ثم قلت * (الثالث المبتدا وهو المجرد عن العوامل اللفظية

اعلم أن المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدا والخبر وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمناطقة يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى يقولون المسند والمسند اليه * واعلم أن الخبر ملازم للمبتدا وقد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو أقائم الزيدان ونحو أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى كل رجل يقول ذلك ويقول صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان ذلك وأقل رجال يقولون ذلك وقيل ان يقول خبر انتهى مدابغى وقوله الثالث أى بجعل المصنف له ثالثا أى ان المصنف رأى ان اللائق بهذا النوع ان تكون مرتبته ثالثة والا فالمرفوعات لا ترتيب بينها حتى يكون هذا ثالثا (قوله وهو المجرد) أى الاسم المجرد خلافا لما قاله فى الشرح والاسم يشمل الصريح والمؤول ويصح أن يقدر اللفظ واللفظ يشمل الاسم والفعل وسياتى أن الفعل وان دخل فى المجرد لكنه خرج بقوله مخبرا عنه الخ فتقدير اللفظ صحيح أيضا كتقدير الاسم فمن منع تقدير اللفظ أو تقدير الاسم فكلامه لا يسلم * واعلم أن الصريح لغة الخالص من كل شىء واصطلاحا الاسم الظاهر الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول لغة اسم مفعول من أول الحديث اذا فسره واصطلاحا خلاف الصريح وليس المراد بالصريح ما قابل الكناية والمؤول ما قابل الظاهر فان ذلك اصطلاح أهل الاصول ثم شمول الاسم للصريح والمؤول من باب المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف (قوله المجرد) أى الخالى ان قيل التجرد من العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما فى زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد فى المبتدأ عامل قط قلنا قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا للحافر ضيق فم البئر ووسع أسفلها وسبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة اه من شراح الازهرية وقوله المجرد أى من حيث رفعه بالابتداء فلا يرد نعت اسم لا والعطف على محل اسم ان بالرفع (قوله عن العوامل اللفظية) قيد بذلك لان المبتدأ لم يتجرد عن العامل المعنوى بل عن اللفظى فقط انتهى شنوانى على الازهرية واللفظية نسبة للفظ من نسبة الجزئى للكلى قال الفيشى كان ينبغى أن يقول غير الزائدة وشبهها أى ليدخل بحسبك درهم وقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * والمجرور برب نحو رب رجل صالح

لقيته ولولاك لكان كذا ولولاه لكان كذا فان المجرور فى هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما قاله فى المغنى مع أنه ليس مجردا عن العوامل غير الزائدة ويجاب بأن أل فى العوامل للكمال أى العوامل الكاملة فى العمل التى عملها بطريق الاصالة فخرج الزائدة وشبهها والزائدة هى التى دخولها فى الكلام كخروجها وشبهها التى لا يكون دخولها فى الكلام كخروجها وانما تشبهها فى عدم التعلق بشىء فالزائدة لا تغير المعنى وشبهها يغير المعنى (قوله العوامل) ظاهره أنه يكون مبتدأ وان اقترن بعامل أو عاملين وليس كذلك وجوابه ان أل للجنس مع ملاحظة الكمال كما تقدم أو انه من مقابلة الجمع بالجمع فان المجرد جمع فى المعنى ويقابله العوامل وهو جمع فى اللفظ فكأنه قال كل اسم مجرد عن كل عامل لفظى (قوله مخبرا عنه) خرجت الاعداد المسرودة نحو واحد واثنان فانها ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل اللفظية اجماعا وخرج أسماء الافعال كنزال ودراك اذ ليست مخبرا عنها وان تجردت عن العوامل على الصحيح ودخل نحو أقائم أبواه زيد فانه وان كان وصفا رافعا لاسم وهو أبواه لكنه لا يكتفى به بل زيد مبتدأ وقائم خبر وأبواه فاعله والفائدة لا تحصل بقائم مع المرفوع بعده لا سيما على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة لان القصد الاخبار عن زيد بقيام أبويه وخرج الفعل المضارع على القول بأن رافعه التجرد وهو الصحيح فانه ليس مخبرا عنه ولا يقال انه خرج بالاسم لان المصنف لم يذكر الاسم *(تنبيه)* ان أراد بقوله مخبرا عنه مسندا اليه على وجه الاخبار خرج عن الحد مثل هل زيد قائم وان أراد به محمولا له خبر لزم الدور فانه أخذ المبتدأ فيما يأتى فى تعريف الخبر اه حفيد (قوله أو وصفا) عطف على مخبرا عنه كانه قال وهو المجرد الخ حال كونه مخبرا عنه أو حال كونه وصفا الخ فان المخبر عنه والوصف نفس المبتدأ والخبر (قوله مخبرا عنه أو وصفا) مقتضاه حصر المبتدأ فى القسمين ويرد عليه أقل رجل يقول كذا ويجاب بان هذا التعريف للمبتدأ بحسب الكثير الغالب المشهور والا فقولنا أقل الخ ليس من القسم الاول لانه لا خبر له لا ثابتا ولا محذوفا لان يقول نعت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل فى تثنيته وجمعه نحو أقل رجلين يقولان كذا وأقل رجال يقولون كذا ولا من القسم الثانى لانه لا فاعل له الا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك فى القسم الاول فان الفائدة هنا حاصلة لانهم أجروه مجرى أقل رجل يقول كذا ومثل أقل رجل الخ بقرة تكلمت فالصفة أغنت عن الخبر ويحتمل أن يكون جملة تكلمت خبرا عن بقرة والمسوغ للابتداء التعجب فيكون من القسم الاول *(فائدة)* حكى انه ورد بعض علماء العجم على مصر فقال ما رأيت بها من يعرف المبتدأ الذى لا خبر له فاجابه بعض الظرفاء بقوله أقل رجل يقول ذلك ومما يقرب من ذلك ان بعض الاعاجم أيضا قال لبعض المصريين لم أجد فى القرآن الخبر الموطىء للاخبار بالجملة فاجابه بقوله بل أنتم قوم تجهلون فكان فيها جوابه والتبكيت عليه (قوله أو وصفا) فهم منه ان الاسم المجرد الواقع فى القسم الاول مقابل الوصف فيكون جامدا ويرد عليه لا نولك ان تفعل كذا فانه ليس من القسم الاول لانه قد عمل الرفع والقسم الاول لا يعمل لانه جامد ولا من القسم الثانى لان الوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو اما اسم فاعل او مفعول أو صفة مشبهة او افعل تفضيل او امثلة المبالغة ولا نولك ليس واحدا منها ويجاب بانه من القسم الثانى ويعمم فى الوصف بكونه حقيقة او حكما ولا نولك فى معنى لامنولك ان تفعل كذا اى لا ينبغى لك ان تفعل كذا وما تقدم للمصنف من ان الوصف لا يكون مؤولا اى من ان والفعل فلا ينافى هذه فتأمل (قوله رافعا لمكتفى به) شرط فى صحة وقوع الوصف مبتدا وقوله لمكتفى به اسم مفعول وبه نائب الفاعل اى لما يكتفى به فى حصول الفائدة سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا ولا يجوز ان يرفع ضمير متصلا فهو محصور فى قسمين ويستثنى من الضمير المتصل صورتان الاولى اذا

مخبرا عنه او وصفا رافعا لمكتفى به

كان الوصف معطوفا على وصف قبله رافع لمكتفى به نحو أقائم زيد أم ذاهب فان ذاهب مبتدأ لعطفه على قائم وفيه ضمير مستتر سد مسد الخبر والثانية اذا تنازع وصفان فى مرفوع وأعملت احدهما وأضمرت فى الآخر مرفوعه نحو أقائم أم راحل زيد فانك اذا أعملت الاول على طريقة الكوفيين وأضمرت فى الثانى مرفوعه اعربت راحل مبتدأ لعطفه على المبتدأ الذى هو قائم والضمير المستتر فيه العائد على زيد فاعل سد مسد الخبر وان أعملت الثانى على طريقة البصريين وأضمرت فى الاول مرفوعه أعربت قائم مبتدأ والضمير المستتر فيه العائد الى زيد فاعل سد مسد الخبر وأعربت راحل مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وأما الضمير البارز المتصل فلا يوجد فى الاسماء بل فى الافعال وقول المصنف فى الشرح وفيه رد على الكوفيين الخ فيه نظر لان خلافهم انما هو فى الضمير المنفصل اذا اتصل بالوصف وأما المستتر فى مسئلة التنازع أو العطف كما سبق فيتفقان على وقوع المستتر فاعلا سد مسد الخبر ومفاد قوله وأوجبوا أن يكون ظاهرا يفيد انهم يمنعون المستتر فتأمل الآن يريد بالظاهر ما قابل البارز المنفصل (قوله فالاول) أى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية (قوله كزيد قائم) الغرض منه التمثيل للمبتدأ وانما اتى بالخبر لانه لا يتضح المبتدأ الا به ولانه لما قال مخبرا عنه كان قائلا قال له ما مثال الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المخبر عنه فقال كزيد قائم (قوله وهل من خالق الخ) قال البرماوى اشار به الى ان المبتدا قد يكون فيه حرف جر زائد ولا يقدح ذلك فى كونه مجردا والتقدير هل خالق بدليل انك لو اتبعت مثل ذلك جاز فيه الرفع نحو هل من احد ظريف عندك وبهذا تعلم ان قوله المجرد عن العوامل اللفظية اراد غير الزائدة نعم كان ينبغى للمصنف ان يجعل هذا المثال للوصف المكتفى بمرفوعه ويمثل للنوع الاول بحسبك درهم وبقوله ما لكم من اله غيره اذا لم يؤول اله بمعبود اه وقال الحفيد اشعر تمثيل المصنف لما مر ان العامل اللفظى الزائد لا يدخل الا على النوع الاول دون الثانى وبه صرح هو وغيره وعلل ذلك بانه فى معنى الفعل وحرف الجر لا يدخل على الفعل وبذلك رد على الزمخشرى فى اعرابه هل من خالق غير الله مبتدأ وفاعلا اغنى عن الخبر وصوب كونه من باب المبتدأ والخبر انتهى كلامه وعليه فقوله وهل من خالق غير الله مثال للمجرور بحرف زائد وهل حرف استفهام ومن صلة وخالق مبتدا وغير الله نعت له باعتبار محله والخبر محذوف تقديره لكم (قوله نفى او استفهام) اى تقدم نفى او استفهام ولا تقع الاسماء بعد ادوات النهى ولا بعد ادوات الدعاء وهذا شرط فى رفعه ما يكتفى به فى ابتدائيته والقاعدة ان شرط الشرط شرط فحينئذ فتقدم النفى والاستفهام شرط فى الابتدائية بواسطة وقيل ان تقدم النفى شرط فى ابتدائيته بدون واسطة * (فائدة) * ذكر بعضهم ان النفي هنا قد يكون بالفعل نحو ليس قائم الزيدان وفيه مسامحة فان الكلام فى المبتدا وقائم ليس مبتدا بل اسم ليس والزيدان فاعل اغنى عن خبرها نص على ذلك غير واحد وهو غير ظاهر ومثلها فى ذلك ما الحجازية كما قاله ابن مالك وغيره نحو ما قائم الزيدان وعدى العصام هذا الحكم الى لا التى لنفى الجنس وخرج عليه ما يقع فى كلام العلماء من قولهم لا جائز ان يكون كذا (قوله نحو أقائم الخ) لف ونشر مشوش وقوله العمران يحتمل تثنية عمرو بفتح الواو على ما هو الظاهر ويحتمل انه تثنية عمر بضم العين اذ الصحيح جواز تثنية المعدول (قوله وهو الغالب) اى الكثير (قوله يغنى عن الخبر) اى فى حصول الفائدة وليس المراد ان هناك خبرا حذف وأقيم هذا مقامه (قوله ونعنى به) اى بالابتداء (قوله للاسناد) اى اسناد غيره اليه فى القسم الاول أو اسناده الى غيره فى القسم الثانى (قوله وان تصوموا خير) مبتدا وخبر (قوله تسمع) مبتدا وهو فى تأويل سماعك والفرق بينهما ان السبك فى الثانى شاذ وفى الاول مطرد لان السبك بدون وجود سابك شاذ الا فى باب التسوية ويحتمل ان تسمع مبتدا اريد

فالاول كزيد قائم وان تصوموا خير لكم وهل من خالق غير الله والثانى شرطه نفى أو استفهام نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران) * وأقول الثالث من المرفوعات المبتدا وهو نوعان مبتدأ له خبر وهو الغالب ومبتدأ ليس له خبر ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر ويشترك النوعان فى امرين احدهما انهما مجردان عن العوامل اللفظية والثانى ان لهما عاملا معنويا وهو الابتداء ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للاسناد ويفترقان فى امرين أحدهما ان المبتدأ الذى له خبر يكون اسما صريحا نحو الله ربنا ومحمد نبينا ومؤولا بالاسم نحو وان تصوموا خير لكم اى وصيامكم خير لكم ومثله قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه

منه الحدث فهو اسم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها صورة المضارع (قوله ولذلك قلت الخ) أى لان الاسم حقيقة فى الصريح ولا ينصرف عند الاطلاق الا اليه (قوله بل ولا كل اسم الخ) أى بل ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر كل اسم (قوله خليلى ماواف الخ) هو من الطويل خليلى منادى مضاف حذف منه حرف النداء وأدغمت ياء المتكلم فى ياء التثنية وحذفت اللام للتخفيف والنون اللازمة للاضافة وما نافية وواف مبتدأ وحذفت منه الضمة استثقالا وعوض التنوين عن الياء وأنتما فاعل سد مسد الخبر وبعهدى متعلق بواف واذا شرطية ولم تكونا جازم ومجزوم وعلامة الجزم حذف النون ولى خبر تكونا وعلى حرف جر ومن موصولة مجرورة بها وأقاطع اصلها والعائد محذوف أى على الذى أقاطعه من قطع أخاه وقاطعه أى هجره المعنى يا صاحبى ما أنتما وافيان بعهدى ومحبتى اذا لم تكونا لاجلى على من اقاطعه وأهجره والشاهد فى أنتما فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على النفى واختلف هل النفى شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أصحهما الثانى (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) من البسيط والهمزة للاستفهام وقاطن من قطن بالمكان أقام به وهو مبتدأ وقوم فاعل سد مسد الخبر سلمى علم امرأة مضاف اليه ام حرف عطف نووا فعل وفاعل وظعنا بفتحتين ويجوز تسكين العين مصدر ظعن يظعن بالفتح فيهما اذا سار وهو مفعول وان حرف شرط ويظعنوا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والفاء رابطة وعجيب خبر مقدم وعيش مبتدأ مؤخر ومن موصولة مضاف اليه وقطنا فعل وفاعل صلة الموصول والالف للاطلاق والشاهد فى قوله قوم سلمى فانه فاعل سد مسد الخبر لاعتماده على الاستفهام والمعنى هل قوم سلمى التى هى المحبوبة مقيمون أم نووا الرحيل فان نووه فعيش من يقيم بعدهم ويتخلف عنهم يكون عجيبا (قوله اذا أوجبوا ان يكون المرفوع ظاهرا) وأجاب فى التصريح بأن المراد بالظاهر ما قابل المستتر قال فى المغنى ومما يقطع به على بطلان مذهبهم أى الكوفيين الآية وقول الشاعر خليلى الخ فان القول بأن الضمير فيها مبتدأ كما زعم الزمخشري مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبى والقول بذلك فى البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد وبه ظهر فساد قول التصريح المراد بالظاهر غير المستتر لانه يشمل المنفصل مع أنهم خالفوا فيه تامل وبكلام المغنى تعلم ان قول الشارح وذلك لا يمكنهم فى البيت أى ولا فى الآية ايضا ومن كلام الشارح ههنا يؤخذ الرد على التصريح لانهم اوجبوا التقديم والتاخير فى البارز فلو اريد بالظاهر ما قابل المستتر لشمل البارز مع انهم يخالفون فيه بدليل حمل الآية على التقديم والتاخير فتأمل (قوله ولا يبتدا بنكرة) اى لا يجوز ذلك لان النكرة المحضة مجهولة ولا يصح الحكم على مجهول فلا يصح وقوعها مبتدا الذى هو محكوم عليه (قوله الا ان عمت) اى لان النكرة اذا عمت كان مدلولها جميع افراد الجنس فاشبه المعرف بال الجنسية واذا خصت كانت بمنزلة علم الشخص وقوله الا ان عمت او خصت واما قولك ثمرة خير من جرادة فمقصور على السماع وقوله الا ان عمت اى بنفسها او بغيرها وكذا قوله ان خصت ومعنى عمت افادت العموم الشمولى وهو تناول جميع الافراد دفعة واحدة لا العموم البدلي وهو تناول الافراد واحدا بعد واحد فعمومها مظنة صحة الابتداء بالنكرة وكذا خصوصها افاده الفيشى (قوله وعليها ولعبد الخ) وقيل المسوغ لام الابتداء وقوله وعليها اى ويتخرج على العموم والخصوص قوله تعالى ولعبد الخ فالعموم من حيث انه لم يرد فرد معين من افراد المؤمنين والخصوص من جهة الوصف بمؤمن وانت خبير بان جعل عبد من العموم الشمولى

نحو أقائم الزيدان وما مضروب العمران والثانى ان المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج الى شىء يعتمد عليه والمبتدا المستغنى عن الخبر لابد ان يعتمد على نفى او استفهام كما مثلنا وكقوله

خليلى ماواف بعهدى أنتما* اذا لم تكونا لى على من اقاطع

وكقوله

اقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

وقولى رافعا لمكتفى به أعم من ان يكون ذلك المرفوع اسما ظاهرا كقوم سلمى فى البيت الثانى أو ضميرا منفصلا كأنتما فى البيت الاول وفيه رد على الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب اذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا وأوجبوا فى قوله تعالى أراغب أنت ان يكون محمولا على التقديم والتأخير وذلك لا يمكنهم فى البيت اذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد واعم من ان يكون ذلك المرفوع فاعلا كما فى البيتين او نائبا عن الفاعل كما فى قولك أمضروب الزيدان وخرج عن قولى مكتفى به نحو أقائم ابواه زيد فليس لك ان تعرب اقائم مبتدا وابواه فاعلا اغنى عن الخبر لانه لا يتم

به الكلام بل زيد مبتدا وقائم خبر مقدم وابواه فاعل به ثم قلت *(ولا يبتدأ بنكرة الا ان عمت نحو ما رجل فى الدار او خصت نحو رجل صالح جاءنى وعليها ولعبد مؤمن خير)* واقول الاصل فى المبتدا ان يكون معرفة ولا يكون نكرة الا مواضع خاصة تتبعها

بعض المتأخرين وانهاها الى نيف وثلاثين وزعم بعضهم انها ترجع الى الخصوص والعموم فمن امثلة الخصوص ان تكون موصوفة اما بصفة مذكورة نحو ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولعبد مؤمن خير من مشرك او بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبره والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والمسوغ للابتداء بمنوان انه موصوف بصفة مقدرة اى منوان منه ومنها ان تكون مصغرة نحو رجيل جاءني لان التصغير وصف فى المعنى بالصغر فكانك قلت رجل صغير جاءني ومنها ان تكون مضافة كقوله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد ومنها ان يتعلق بها معمول كقوله صلى الله عليه وسلم امر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة فامر ونهى مبتدآن نكرتان وسوغ الابتداء بهما ماتعلق بهما من الجار والمجرور كقولك افضل منك جاءني ومن امثلة العموم ان يكون المبتدا نفسه صيغة عموم نحو كل له قانتون ومن يقم أقم معه ومن جاءك اجىء معه او يقع فى سياق النفى نحو مارجل فى الدار وعلى هذه الامثلة قس ما اشبهها ثم قلت * (الرابع خبره

فيه نظر لانه نكرة فى سياق الاثبات وحينئذ فلا يعم بل المراد منها الفرد المبهم وحينئذ فما قاله الفيشى من ان المراد العموم الشمولى فيه نظر ثم بعد كتبي هذا رأيت الطبلاوى قال ولا فرق بين العموم الشمولى أو البدلى كالنكرة فى سياق الاستفهام غير الانكارى لا يقال يلزم عليه صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلى لانا نقول ذاك متوهم بخلافه بعد الاستفهام فتحقق وقال البرماوى قوله وعليها أى وعلى انحصار المسوغات فى التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صح الابتداء فى قوله تعالى ولعبد مؤمن الخ لما فى ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لى (قوله بعض المتأخرين) وهو ابن عقيل وقوله وانهاها أى بلغها نهاية وهو نيف وثلاثون والنيف ما زاد على العقد وقد بلغها ابن عقيل ستا وثلاثين فالمراد بالنيف هنا ستة وأنهاها ابن مالك الى أربع وستين (قوله وزعم) أى قال بعضهم انها ترجع الخ والمراد بالبعض ابن مالك (قوله موصوفة بصفة الخ) يرد عليه اشكال وهو انه يقتضى جواز حيوان آدمي فى الدار وحيوان ناطق فى الدار لوصف المبتدا وامتناع آدمي فى الدار وانسان فى الدار لعدم وصف المبتدا مع انهما بمعنى واحد ولا فرق الا بتعدد اللفظ واتحاده والجواب ان العرب اعتبرت التعريف والتخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكمت باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر ذلك فى بعض المواضع فمنع انسان فى الدار لقاعدة حكموا بها لنكتة تظهر فى بعض المواضع واشتراط التخصيص مذهب بعض وقيل المدار على الفائدة انتهى طبلاوى على الازهرية (قوله أى منوان منه) فيه مسامحة لان الصفة المقدرة هى منه لا منوان منه والمنوان تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصا والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات ويقال من كضب تثنيته منان كضبان انتهى تصريح وفى عبارة بعضهم المنار طلان تأمل (قوله ومنها) أى من الصفة المقدرة أن تكون مصغرة (قوله خمس صلوات كتبهن الله الخ) فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا فى المضاف اليه ويشترط أن يكون المضاف اليه نكرة كغلام رجل جاءني أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود انتهى حفيد (قوله ماتعلق بهما) أى لان أمر ونهي عاملان فى محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ﴿تنبيه﴾ لا بد فى المسوغات التى ذكرها العلماء من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد عند الناس درهم فانه وجد تقدم الظرف وفى الدنيا رجل لانه وجد تقدم الجار والمجرور المعدود من المسوغات وما حمار ناطق فانه وجد النفى وهل امرأة على الارض فانه وجد الاستفهام ورجل ذكر واضح فانه وجد الوصف وضرب للماء نافع فانه وجد العمل وغلام انسان موجود فانه وجد الاضافة فهذه كلها لا تصلح للابتداء لعدم الفائدة مع وجود المسوغات اه من التصريح (قوله أفضل منك جاءني) اعترضه الدمامينى بان المصنف قال فى المغنى الصواب ان المبتدأ هو الموصوف المحذوف ولا شك ان أفضل صفة لمحذوف فهو المبتدأ والجواب ان المصنف هنا بنى المثال على ما قاله النحاة من أن المبتدأ هو المذكور لا المحذوف والمسوغ العمل وان شئت قلت المسوغ هو الموصوف المحذوف ولم يبن المثال على ما صوبه هو وقوله كل الخ هذا مبنى على ان كل عند التجرد عن الاضافة نكرة وهو قول الاخفش والفارسى وابن درستويه والذى عليه سيبويه والجمهور انها معرفة حينئذ (قوله من يقم الخ) قيل الخبر فعل الشرط وقيل جوابه وقيل هما معه وصحح فى المغنى الاول وقوله مارجل الخ ما هنا مهملة ولم يبال المصنف باحتمال كونها عاملة لان المقام قرينة على اهمالها (قوله ثم قلت الرابع خبره) أى خبر المبتدأ ونبه بهذا الاسم على أنه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذى هو كلام احتمل الصدق والكذب أو انه نفس الاخبار والاعلام وخرج بقوله مع مبتدا بقية المرفوعات سوى مرفوع الوصف المذكور لانها لم يحصل بها الفائدة

مع مبتدأ وبما بعده مرفوع الوصف انتهى حفيد (قوله وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدأ الخ) ان قيل يلزم الدور اذ يتوقف المبتدأ على الخبر وبالعكس أجيب بان المراد منه الخبر اللغوى فان قيل التعريف لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة ونحو شعرى شعرى مما المبتدأ فيه عين الخبر أجيب بصدقه على الاول بحصول الفائدة باصل الوضع وعلى الثانى بتأويله بقولك شعرى الآن هو شعرى الذى تعهده قال بعض التعريف منتقض بنحو قائم من قولك زيد أبوه قائم اذ لم تحصل به الفائدة مع مبتدئه الذى هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب المفتقر الى المفسر المتوقف عليه حصول الفائدة انتهى حفيد (تنبيه) لم يجمع المصنف بين المبتدا والخبر فى باب واحد نظرا الى أن كل واحد قسم مستقل وقول الفيشى جمع المصنف بين المبتدا والخبر لتلازمهما غالبا ومن غير الغالب ان يذكر المبتدا ويحذف الخبر وبالعكس انتهى كلامه ومن غير الغالب أيضا وجود مبتدا بدون خبر وما قاله الفيشى غير ظاهر لان المصنف لم يجمع بينهما تأمل وقول المصنف وهو ماتحصل الخ تعريف للخبر ان وجدوا الا فقد يوجد مبتدا بدون خبر كما تقدم لك (قوله ماتحصل به الفائدة) أى حصولا قصديا أوليا فخرج نعت الخبر نحو هذا رجل عاقل (قوله مع مبتدا) خرج الفاعل ونائبه والوصف فانه انما تحصل به الفائدة مع الفاعل أو نائبه كقائم الزيدان ومامضروب العمران انتهى كلام الفيشى والاحسن ماقاله الحفيد من أنه خرج به بقية المرفوعات ماعدا مرفوع الوصف وحينئذ فقول الشارح لفاعل الفعل أى ونائبه وكذا يقال فى قوله لفاعل الوصف ولو قال لمرفوع الفعل ومرفوع الوصف كان أولى وخرج أيضا فاعل اسم الفعل الا أن يقال انه ماش على قول الزمخشرى الذى يسمى نائب الفاعل فاعلا (قوله ولا يكون زمانا) أى اسم زمان سواء كان منصوبا أو مجرورا بفى ولذا لم يقل ظرف زمان وفهم منه أنه يكون مكانا واذا أخبر بالمكان عن الذات فاحرى عن المعنى وفهم من قوله ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات انه يكون زمانا والمبتدأ اسم معنى فالمسئلة رباعية لكن قيد الاخبار بالزمان عن المعنى بما اذا لم يكن المعنى مستمرا نحو طلوع الشمس يوم الجمعة انتهى حفيد (قوله والمبتدأ اسم ذات) جملة حالية (قوله ذات) مساو لمن عبر بالجثة ولمن عبر بالعين ولمن عبر بالجوهر (قوله ونحو الليلة الهلال متأول) مفاد المصنف ان الخبر هو الليلة وهو قول وقيل الخبر المتعلق وهو الصحيح قال فى الهمع ذهب ابن كيسان الى أن الخبر فى الحقيقة هو العامل وان تسمية الظرف خبرا مجاز وقيل الخبر مجموع العامل الظرف ويجرى الخلاف فى الجار والمجرور قال الحفيد والاكثر على أن الخبر الظرف (قوله فى حد المبتدا) أى بعد حد المبتدا ولو عبر به كان أولى (قوله لا يقع خبرا عن أسماء الذوات وانما يخبر به الخ) والفرق ان الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة فى الاخبار بالزمان عنها والمراد بالذات مايقوم بنفسه وبالاحداث ماعداها بدليل مقابلتها بها فشمل نحو البياض (قوله فمؤول) التأويل صرف اللفظ عن ظاهره بان يقدر مضاف قبل المبتدا فرجع الى الاخبار بالزمان عن المعنى (قوله اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر) انما أول اليوم خمر ولم يؤول قوله وغدا أمر لان الامر حدث فيخبر عنه بالزمان بخلاف الخمر وقال الفيشى أى الزام أمر (قوله فى المثل) بفتح الميم والثاء وهو ماشبه مضربه بموارده فهو من باب الاستعارة التمثيلية فاذا كنت فى سرور وفرح وقيل لك أما تخشى عاقبة ذلك فتقول اليوم خمر وغدا أمر فشبهت حالتك بحالة الذى قال المثل استعارة تمثيلية تأمل (تنبيه) مامشى عليه المصنف من منع الاخبار بالزمان عن الذات سواء أفاد أم لا هو الصحيح وقول ابن مالك

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا

خلاف الصحيح مثال المفيد ان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن فى شهر كذا أو فى زمان طيب

وهو ماتحصل به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور) وأقول الرابع من المرفوعات خبر المبتدا وقولى مع مبتدا فصل أول مخرج لفاعل الفعل وقولى غير الوصف المذكور فصل ثان مخرج لفاعل الوصف فى نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان والمراد بالوصف المذكور ماتقدم ذكره فى حد المبتدا ثم قلت (ولا يكون زمانا والمبتدأ اسم ذات ونحو الليلة الهلال متأول) وأقول لما بينت فى حد المبتدا مالا يكون مبتدأ وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة بينت بعد حد الخبر مالا يكون خبرا فى بعض الاحيان وذلك اسم الزمان فانه لا يقع خبرا عن اسماء الذوات وانما يخبر به عن أسماء الاحداث تقول الصوم اليوم والسفر غدا ولا تقول زيد اليوم ولا عمرو غدا فاما الليلة الهلال بنصب الليلة على انها ظرف مخبر به عن الهلال مقدم عليه فمؤول وتأويله على ان أصله الليلة رؤية الهلال والرؤية حدث لا ذات ثم حذف المضاف وهو الرؤية وأقيم المضاف اليه مقامه ومثله قولهم فى المثل اليوم خمر وغدا أمر التقدير اليوم شرب خمر وغدا حدوث أمر

فنحن عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم والزمان خصص بالاضافة أو بالصفة اه من التصريح وقال الحفيد وعلى القول بجوازه عند الافادة يكون قوله الليلة الهلال جائزا بدون تأويل وبه صرح العصام وبعضهم خالفه ولم يختم باب المبتدا والخبر واسم كان بآية من آيات التنزيل اشارة الى أنه ليس فى القرآن آيات صعبة من هذه الابواب وتقدم ان التزامه الختم بالآيات غالب (قوله ثم قلت اسم كان وأخواتها الخ) اعلم ان الكون وما اشتق منه اما داخل تحت ما أريد بكان أو داخل فى قوله وأخواتها وكان على ظاهرها والمراد بما قاله المصنف اسم لواحد من كان وأخواتها وتسمى بالافعال الناقصة لنقصها بسبب افتقارها الى المنصوب وأما تسميتها بالنواسخ فمن باب اطلاق اسم الاعم على الاخص لصدقه على غيرها أيضا اذ هو اسم لما ينسخ حكم المبتدا والخبر وكان وأخواتها بهذه المثابة (قوله اسم كان الخ) لم يفد أكثر من كون اسم كان وأخواتها من المرفوعات فكان اللائق أن يأتى بعبارة صريحة تدل على بيان عملها فيه فان عملها فيه فيه خلاف والصحيح انها عاملة فيه وقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهو الابتداء وانما عملت فى الخبر فقط ورد بانه ليس لنا عامل يعمل النصب ولا يعمل الرفع لكن يؤخذ من اهمالها فيما سيأتى بيان انها عاملة فيه (قوله وهى) أى الاخوات أمسى الخ الحصر اضافى بالنسبة للافعال المشهورة المتفق عليها أو التى ينقاس عليها وغيرها قليل أو غير متفق عليه أو مقصور على السماع وبيانه ان الجملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر أما تعريف المبتدا فلانه ضمير وأما تعريف الخبر فلان كل كلمة أريد لفظها صارت علم جنس على نفسها أى وهى هذه الالفاظ وحينئذ فيرد عليه أفعال أخر تعمل منها رد وترك وغدا وراح وآض وعاد واستحال وقعد وحال وارتد وتحول فيجاب بما تقدم ولم يبين المصنف معانى الافعال التى ذكرها وحاصله انها ان كانت ناقصة فمعناها اتصاف اسمها بخبرها بحسب ما يقتضيه الحال وان كانت تامة فمعانيها مختلفة فمعنى كان وجد كقوله تعالى وان كان ذو عسرة وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى دخل فى الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقى * واعلم ان كان الناقصة لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قاله أبو حيان أو مع السكوت عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان قائما وقد يكون كان وأمسى وأصبح وأضحى وبات وظل بمعنى صار نحو قوله تعالى فكانت هباء منبثا فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقوله * أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله * أبيت كأننى أطوى بحبل * وأما ليس فهى لنفى خبرها عن اسمها حالا وهذا مذهب الجمهور وذهب سيبويه ومن تبعه الى انها لنفيه حالا وماضيا ومستقبلا وبهذا جزم المغنى وقال الشلوبين لا تناقض بين القولين لان كونها للحال انما هو عند الاطلاق وكونها لغيره اذا قيدت به واستحسنه الرضى قال العصام وفيه نظر لان المراد بكونها للحال أو كونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق فهى للحال ألبتة انتهى حفيد (قوله مطلقا) مفعول مطلق أو حال ولم يطابق لانه مصدر بحسب الاصل ومعنى مطلقا أى غير مقيدة بكونها تالية لنفى او شبهه او لما الوقتية فلا ينافى كون المصنف وغيره ذكرها شروطا عامة وستأتى (قوله فتى) بكسر التاء وفتحها وضمها مهموزة (قوله وتالية) حال من المبتدا وهو زال وما عطف عليه أو من الضمير المستتر فى خبر زال المحذوف اى ومنها زال الخ حال كونها تالية وعلى هذا يكون من عطف الجمل فجملة ومنها زال عطف على جملة وهى أمسى وجعله من عطف الجمل لا يفوت كونها من اخواتها لاننا قدرنا ومنها زال الخ والضمير المجرور عائد على اخواتها وانما يفوت ذلك لو قدرنا الضمير وهى وما تقدم من جعله حالا من المبتدا هو مذهب سيبويه وهو مرجوح كما هو معلوم (قوله تالية) اى والية لنفى ولو تقدير الان المقدر عندهم بمنزلة الملفوظ لكن لا يطرد حذف النفى معها الا اذا كان النافى لا والفعل المضارع واقعا فى جواب قسم كقوله تعالى

ثم قلت (الخامس اسم كان وأخواتها وهى أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا وتالية لنفى أو وشبهه زال ماضى يزال وبرح وفتىء وانفك

تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ وقوله * يمين الله أبرح قاعدا * أى لا أبرح ثم ان كان الفعل ماضيا اشترط فى النفى أن يكون ما أو لا أو ان وان كان مضارعا فبای ناف كان حتى ليس خلافا لظاهر لفظه من أن النافى بای أداة مع أى فعل وقوله تالية لنفى أى اصالة أى وأما الفصل بين النافى ومنفيه بجملة معترضة فهو نادر وخلاف الاصل (قوله وصلة لما الخ) شرط للجواز ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما يأتى ويعرب وصلة بمثل ما أعرب به تالية (قوله الوقتية) ويلزم من ذلك أن تكون مصدرية بخلاف العكس فلذا اقتصر على الوقتية ولو قال المصدرية لاحتاج الى أن يقول الوقتية فتأمل (قوله المذكورة) أى الكلمة المذكورة والا فالمناسب المذكورات (قوله وأخواتها) أى نظائرها فى العمل ففيه استعارة مصرحة (قوله الاثنتى عشرة) صفة للاخوات فتضم لكان (قوله ويسمى اسمهن) وهى تسمية اصطلاحية فلا يقال الاسم ليس اسما لهن بل اسم لمدلوله الذى وضع له (قوله مجازا) أى بالاستعارة لمشابهته للفاعل فى كونه اسما مرفوعا بعد فعل وعند سيبويه فاعل حقيقة وردبان فاعلها هو مصدر خبرها مضافا لاسمها (قوله وتنصب الخبر) هذا متفق عليه وأما رفع الاسم فهو مذهب البصريين وقال الكوفيون لا عمل لها والاسم المنصوب بعدها حال وردبانه يلزم عليه كونها ناصبة لا رافعة وباتصال الاسم اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقراء انما يتصل بعامله وقال الفراء عاملة فى الاسم الرفع لكن على التشبيه بالفاعل وان المنصوب حال ويرد باتصاله اذا كان ضميرا (قوله ويسمى خبرهن حقيقة) وهى تسمية اصطلاحية والا فهو خبر عن اسمها فلا حاجة لتقدير مضاف أى خبر اسمهن (قوله ومفعولهن مجازا) أى بالاستعارة نظير ما تقدم (قوله بلا شرط) أى من الشروط الآتية وهى النفى وما معه وما الظرفية فلا ينافى انه يشترط فيه شروط عامة والحاصل ان الافعال الثلاثة عشر لا تعمل الا بشروط خمسة أن لا يلزم المبتدأ التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثانى المخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس مصحوب اذا الفجائية ويشترط فى الخبر أن لا يكون طلبا ولا انشاء (قوله ومايشترط أن يتقدم عليه الخ) انما اشترط ذلك لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليه النفى انقلب اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى انتهى تصريح (قوله أن يتقدم عليه نفى) بحرف كما مثل أو اسم نحو

غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر

أو بفعل موضوع للنفى نحو * ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * أو بفعل عار من النفى نحو قوله

قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فان قلما خلع منه معنى التقليل وصار بمعنى ما النافية أو بفعل مستلزم للنفى نحو قوله أبيت أزال أستغفر الله أى لا أزال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والاباء مستلزم للنفى ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح فى الحواشى اه (قوله أو شبهه وهو النهى والدعاء) انما كانا كالنفى لان المطلوب بهما غير محقق فهو غير موجود فهو نفى داخل على نفي فصح قولهم ان الاربعة الملازمة الخبر للمخبر عنه واندفع ما يقال ان الملازمة ظاهرة فى النفى دون النهى والدعاء انتهى تقرير شيخنا الدردير وقال بعض حواشى الازهرية انما كانا مشبهين للنفى لان فيهما عموما وقوله وهو النهى والدعاء والاستفهام أى الانكارى نحو أتزال عاصيا ولعله تركه للاستغناء عنه بكونه أشبه النفى (قوله والدعاء) أى بلا فى الماضى وبلن فى المضارع قاله المحلى فى شرح جمع الجوامع وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وصلة لما الوقتية دام نحو مادمت حيا) * وأقول الخامس من المرفوعات اسم كان وأخواتها الاثنتى عشر المذكورة فانهن يدخلن على المبتدا والخبر فيرفعن المبتدا ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازا وتنصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازا تم هن فى ذلك على ثلاثة أقسام ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهى ثمانية كان وليس وما بينهما وما يشترط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو النهى والدعاء وهى أربعة زال وبرح وفتىء وانفك نحو

ولا يزالون مختلفين ان نبرح عليه عاكفين وتقول لا تزل ذاكر الله ولا برح ربعك مأنوسا ولا زال جنابك محروسا ويشترط فى زال شرط آخر وهو أن يكون ماضى يزال فان ماضى يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال نحو ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده وان الاولى فى الآية شرطية والثانية نافية وماضى يزيل فعل تام متعد بمعنى مازيميز يقال زال زيد ضانه من معز فلان أى ميزه منه ومايشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية النائبة عن ظرف الزمان وهو دام والى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة كقوله سبحانه وتعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة مادمت حيا أى مدة دوامى حيا فلو قلت دام زيد صحيحا كان قولك صحيحا حالا لا خبرا وكذلك عجبت من مادام زيد صحيحا لان ماهذه مصدرية لا ظرفية والمعنى عجبت من دوامه صحيحا ثم قلت *(ويجب حذف كان وحدها بعد أما فى نحو أما أنت ذانفر ويجوز حذفها

ومنعه ابن مالك وغيره وقالوا لا حجة فى البيت لاحتمال أن يكون خبرا ولذا خص فى الارتشاف الدعاء بلا وهو ما يفيده الرضى (قوله ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره انتهى تصريح (قوله لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح فعل مضارع برح واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى لكفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها انتهى تصريح (قوله لا تزل ذاكر الله) لاناهية وتزل مجزوم بها وأصله تزال فحذفت الالف لالتقاء الساكنين واسمها ضمير وذاكر الله خبرها (قوله ولا برح الخ) مثال للدعاء وربما يؤخذ من المصنف ان الدعاء خاص بلا والربع الديار (قوله ماضى يزال) وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر ولا أمر عند الجمهور وحكى الكسائى والفراء ان زال الناقصة لها مضارع ثان وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء ميزت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد أن كان فعل بفتحها فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز أن تكون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ياء (قوله فان ماضى يزول الخ) الحاصل ان زال الذى مضارعه يزول وزنه فعل بفتح العين من باب نصر ينصر وعينه واو وله مصدر وأمر وهما الزوال وزل بضم الزاى وان زال الذى مضارعه يزيل بفتح الياء بمعنى مازوله مصدر وأمر وهما الزيل وزل بكسر الزاى وماضيه فعل بفتح العين من باب ضرب يضرب وعينه ياء (قوله فعل تام) أى غير ناقص وقاصر أى غير متعد كقوله زال الشر بمعنى انتقل (قوله الذهاب) بفتح الذال وقوله والانتقال تفسير له ولو اقتصر على الانتقال كان أولى (قوله أن تزولا) ى تنتقلا ولئن زالتا أى انتقلتا واللام موطئة للقسم وان حرف شرط وزال فعل الشرط وان نافية وأمسك فعل ماض ومن زائدة واحد مجرور بمن ومحله رفع على انه فاعل وجملة امسكهما جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لانه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم ويقدر للمتأخر (قوله أى ميزه) ومنه قوله تعالى فزيلنا بينهم أى فرقنا بينهم (قوله وما يشترط أن يتقدم عليه ما المصدرية الخ) هذا شرط لجواز العمل لا لوجوبه فلا يرد نحو مادامت السموات فانها بمعنى بقى ولم تعمل هذا العمل مع وجود الشرط وبعبارة ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية وجود العمل لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ﴿ تنبيه ﴾ لا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية وأما قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه فلم تنب فيه عن الظرف لان المعنى كل وقت أضاء لهم والزمان المخصوص لا يسمى ظرفا اصطلاحا ولما كانت ماهذه لا يشملها قولهم ظرفية عبر فى المغنى بدله بزمانية انتهى حلبى (قوله النائبة عن ظرف الزمان) ولذا سماها المصنف الوقتية لنيابتها عن الوقت ومعنى كونها وقتية انها لتوقيت أمر بمدة بثبوت خبرها لاسمها وسميت مصدرية لانها تؤول مع صلتها بمصدر وهو الدوام ووقتية لنيابتها مع صلتها عن الوقت وهو المدة لالدلالتها عليه فتكون اسما خلافا لبعضهم اه حفيد (قوله دام زيد صحيحا) بلا تقدم ما (قوله عجبت من دوامه صحيحا) أى لا من وقت دوامه لانه لا عجب من الوقت ولذا قال المصنف لان ماهذه مصدرية لا ظرفية قال الفيشى لان المتعجب منه دوام صحته لا مدة صحته (قوله ويجب حذف كان) عبر بالوجوب ردا على من قال ليس الحذف واجبا ورد اعلى من قال لا يتصف الحذف بوجوب ولا جواز وقول المصنف بعد أما متعلق بيجب لا بقوله حذف كان لان حذف كان قبل أما وفى العبارة حذف مضاف أى يجب حذف كان بعد تحقق أما (قوله وحدها) أى لا مع اسمها ولا مع خبرها ولا معهما ودون افعال الباب (قوله بعد أما) أى بعد ان معوضا عنها ما كما صرح به فى القطر ولا بد منه (قوله فى نحو أما أنت ذانفر) ظاهره اختصاص حذفها بهذا الموضع بما اذا كان ضميرا وهو قول ابن مالك فانه قال يشترط فى حذف كان بعد أن أن يكون

اسمها ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم مرجعه من المقام لكن الذى مشى عليه الناس عدم اختصاص حذفها بما اذا كان اسمها ضميرا فقد مثل سيبويه بما زيد ذاهبا والتقدير لان كان زيد ذاهبا لكن الاكثر حذفها حال كون اسمها ضميرا (قوله فى نحو) شمل تعبيره بنحو ضمير المتكلم والغائب نحو اما أنا واما هو (قوله مع اسمها) ظاهره كان ضميرا أولا وهو كذلك ويشهد له ان خيرا فخير كما يأتى (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) هذا قيد للكثرة (قوله مضارعها) أى مضارع كان الناقصة وهذا القيد للكثرة فلا يرد حذف نون كان التامة (قوله المجزوم) أى بالسكون لان الشىء اذا أطلق ينصرف للفرد الكامل منه (قوله الا الخ) استثناء فى قوة الشرط فكأنه قال ان لم يلقه ساكن كما عبر به فى القطر (قوله ان تقع صلة لان) معنى وقوعها صلة لان أن تكون ان داخلة عليها (قوله أما أنت ذا نفر) المعلول محذوف عن تأخير وان حرف مصدرى ونصب وكان صلتها والاصل افتخرت لان كنت ذا نفر فاخرا فتخرت ثم حذف لضيق النظم أو للاختصار كما يؤخذ من المصنف فى الشرح وقوله فان قومي الخ ليس علة لافتخرت ولا لان كنت وانما هو علة لمعلول محذوف أى لا تفتخر فان قومي الخ (قوله مشروط بخمسة أمور الخ) أنت خبير بان الشرط الثالث والرابع والخامس جعلها هنا شروطا وسيأتى بعدها من التغييرات الستة فان التغيير الاول والثانى والخامس هو عين الشرط الثالث والرابع والخامس فهو تكرار بحسب المعنى فيكون الموجود ثمانية أمور لا انها أحد عشر أمرا فكان المناسب أن يضم الثمانية أمور ويجعلها من قبيل واحد (قوله لاجل انطلاقك) المناسب لاجل كونك منطلقا (قوله هذه ثلاث مسائل الخ) ترك رابعة وهو حذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وشرا فشر أى ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (قوله حذفها وجوبا دون اسمها الخ) انما وجب لان ما عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض وجوزه المبرد وجرى عليه الفاكهى (قوله أما أنت منطلقا انطلقت) أن حرف مصدرى وما عوض عن كان وأنت اسمها ومنطلقا خبرها (قوله زيادة ما) وخصت بذلك لانها تعمل عملها اذا كانت نافية فكان بينهما مشابهة (قوله ادغام النون فى الميم) بعد قلب النون ميما (قوله العباس) هو صحابى وهو من المؤلفة قلوبهم (قوله أباخراشة الخ) من البسيط وخراشة بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها والنفر بفتح الفاء والنون عدة رجال من ثلاثة لعشرة والنفر الرهط والمراد هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة والضبع فى الاصل أنثى الضباع والذكر ضبعان ففيه تورية وأباخراشة اسمه خفاف بضم الخاء المعجمة وفاءين خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهى أمه أحد فرسان قيس وشعرائها * الاعراب أبا منادى وخراشة مضاف اليه وان حرف مصدرى وما زائدة عوض عن كان وأنت اسمها وذا نفر خبرها فان حرف توكيد قومي اسمها ودخلت الفاء لان الثانى متحقق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وقال بعضهم الفاء زائدة وصوب بعضهم انها رابطة لما بعدها بالامر المقدر المستفاد من النداء والسابق أى تنبه فان قومى لم تأكلهم الضبع وقال الدماميني يحتمل أن تكون الفاء جوابا لشرط مقدر والمعنى لا تتعزز على لان كنت ذا نفر فان فخرت بذلك فخرت أنا عليك بمثله فان قومى باقون لم تستأصلهم الازمان فحذف المسبب الذى هو الجواب فى الحقيقة وأقيم السبب مقامه فاطلق عليه جواب انتهى وذهب الكوفيون الى ان أن المفتوحة الهمزة

مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر الى الحذف احداها حذفها وجوبا دون اسمها وخبرها وذلك مشروط بخمسة أمور أحدها أن تقع صلة لان الثانى أن يدخل على ان حرف التعليل الثالث أن تتقدم العلة على المعلول الرابع أن يحذف الجار الخامس أن يؤتى بما كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت وأصل هذا الكلام انطلقت لان كنت منطلقا أي انطلقت لاجل انطلاقك ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه أحدها تقديم العلة وهى لان كنت منطلقا على المعلول وهى انطلقت وفائدة ذلك الدلالة على الاختصاص والثانى حذف لام العلة وفائدة ذلك الاختصار والثالث حذف كان وفائدته أيضا الاختصار والرابع انفصال الضمير وذلك لازم عن حذف كان والخامس وجوب زيادة ما وذلك لارادة التعويض والسادس ادغام النون فى الميم وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الاول وكونهما فى كلمتين ومن شواهد هذه المسئلة قول العباس بن مرداس رضى الله عنه أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومى لم تأكلهم الضبع * أبا

منادي بتقدير يا أبا خراشة بضم الخاء المعجمة وأما أنت ذا نفر أصله لان كنت ذا نفر فعمل فيه ما ذكرنا والذى يتعلق به اللام محذوف أي لان كنت ذا نفر افتخرت على

شرطية ولذلك دخلت الفاء فى جوابها والمعنى ان كنت ذانفر فخرت على والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبى على الفارسى ان ما العوض عن كان عاملة فى الجزأين عمل كان المعوض عنه وحجته ان ما لما نابت فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه لم تأكلهم جازم ومجزوم والضبع فاعل والشاهد فى حذف كان بعد ان المصدرية (قوله والمراد بالضبع السنين المجدبة) بالدال المهملة وهى التى لا مطر فيها وفيه تورية وهى أن يكون اللفظ له معنيان قريب وبعيد فيراد البعيد فان القريب الضبع انثى الضبعان كما تقدم والبعيد السنين المجدبة ورشحها بقوله لم تأكلهم والاكل مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل واستعار الاكل لها استعارة تبعية انتهى تصريح ويجوز أن يكون الاكل حقيقة واثباته للضبع تخييل قرينة استعارة مكنية (قوله وشرطه أن يتقدمها ان ولو الخ) هذا شرط الكثرة والا فيوجد قليلا بدونها وانما كثر بعدهما لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية الشروط لان لو أم باب الشروط غير الجازمة وان أم الشروط الجازمة كما ان كان ام باب النواسخ الرافعة للمبتدا وهم يتوسعون فى الامهات ما لم يتوسعوا فى غيرها ومثال حذف كان واسمها بدون لو وان الشرطيتين الذى هو قليل من لدن شولاء أى من لدن أن كانت شولا بفتح الشين وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهى الناقة التى جف لبنها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وانما قدره لدن ان كانت ولم يقل لدن كانت لان لدن لا تضاف للجمل عند سيبويه ويرد عليه أنه لا يجوز حذف الحرف المصدرى (قوله مجزيون الخ) رواه ابن جرير فى تفسيره عن ابن عباس موقوفا قاله السيوطى فى الدر المنثور (قوله ان خيرا فخير الخ) خير الاول منصوب على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها وخير الثانى مرفوع على الخبرية لمبتدأ محذوف كما قدره المؤلف (قوله ان كان عملهم خيرا الخ) فيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته (قوله أرجح الاوجه) الحاصل أن الاوجه أربعة الاول وهو أرجحها ما ذكره المصنف وانما كان أرجح لان فيه حذف كان واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد الثانى وهو أضعفهما رفع خير الاول ونصب الثانى عكس الوجه الاول وتقديره ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا فرفع خير الاول لانه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب خير الثانى بفعل محذوف وانما كان أضعفهما لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه الثالث رفعهما بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير والرابع نصبهما أى ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا وهذان الوجهان متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما على حد سواء لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى رفعهما قوة برفع الثانى وضعف برفع الاول وفى نصبهما قوة بنصب الاول وضعف بنصب الثانى وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما والاوجه الاربعة المتقدمة فى ان خيرا فخير تجرى فى وان شرا فشر واذا ضربت أحدهما فى أربعة الآخر حصل ستة عشر صورة أرجحها ما مشى عليه المصنف (قوله التمس ولو خاتما الخ) رواه الشيخان والامام أحمد وأبو داود عن ابن مسعود (قوله ولو كان الذى الخ) الاظهر ان التقدير ولو كان هو خاتما من حديد على ان اسم كان ضمير يعود على الشىء المقدر انتهى حفيد (قوله المسئلة الثالثة حذف نون كان) أى للتخفيف وصلا لا وقفا نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله حذف حتى بقى على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن ولا يقال يلزم مثله فى لم يع لان اعادة الياء تؤدى الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما

والمراد بالضبع السنة المجدبة * المسئلة الثانية حذف كان مع اسمها وابقاء خبرها وذلك جائز لا واجب وشرطه ان يتقدمها ان ولو الشرطيتان فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فتقديره ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شر فجزاؤهم شر وهذا أرجح الاوجه فى مثل هذا التركيب وفيه وجوه أخر والثانى كقوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الذى تلتمسه خاتما من حديد * المسئلة الثالثة حذف نون كان وذلك مشروط بامور أحدها أن تكون بلفظ المضارع والثانى أن يكون المضارع

اقتضي حذف الضمة لا النون كما بينا انتهى من شرح الجامع وكأن المصنف لم يذكر هذا الشرط هنا لان الذي ترجح عنده عدم اعتباره قال في التوضيح تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه قاله ابن مالك وهو مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ولم تق بترك الهاء انتهى حفيد (قوله مجزوما) أي بالسكون (قوله ولم يك الخ) أصل يك يكون وأصل أك أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (قوله هو يكون ولن يكون) فان الاول مرفوع والثاني منصوب ونحو وتكونوا من بعده قوما صالحين فانه مجزوم بحذف النون لعطفه على يحل لكم وجه أبيكم المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف النون في حالة الرفع والنصب والجزم بغير السكون لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت على الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (قوله لم يكن الذين كفروا الوجود الساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا يونس فأجاز حذف النون ولم يعتد بالحركة العارضة لاجل التقاء الساكنين تمسكا بنحو قول الخنجر ابن صخر الاسدي

فان لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم.

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقول النجاشي

فلست بآتيه ولا استطيعه * ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

فحذف نون لكن ضرورة وقبل هذا أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك في أخ يعني نفسه يواسيك بطعامه من غير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج فاسقني منه (قوله ان يكنه فلن تسلط عليه الخ) فلا تحذف النون لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا تحذف معها بعض الاصول وحاصل القصة مذكور في البخاري (تنبيه) سكت المؤلف عن محترز ضمير نصب متصل وهو الاسم الظاهر والضمير المنفصل والمرفوع نحو لم يك زيد قائما (قوله لوجود الضمير) أي المتصل المنصوب (السادس من المرفوعات اسم أفعال المقاربة) لم يقل اسم كاد وأخواتها لانه لم يثبت ان كاد أم الباب والمقاربة مفاعلة ليست على بابها كسافر وعافاه الله فان المعافاة من الله وحده لا من العبد لربه قال بعض المشايخ والظاهر أن المفاعلة على بابها لان اسمها قرب من خبرها وبالعكس فتأمل الا أن يقال ان الواضع وضعها لقرب مدلول اسمها من مدلول خبرها وان كان العكس لازما لكن لم يوضع له فصح أن المفاعلة ليست على بابها وهذا يؤخذ من الحفيد وتسمى أيضا النواسخ والنواقض قال شيخ الاسلام وتسميتها بما قاله من باب تسمية الشيء باسم جزئه تغليبا كتسميتهم الكلام بالكلمة انتهى وقال الفيشي قوله أفعال المقاربة من باب التغليب أي لا من باب تسمية الكل باسم جزئه كما قال بعضهم والفرق بينهما أن باب تسمية الكل باسم جزئه يعتبر فيه الهيئة الاجتماعية ثم يؤخذ جزء منها ويسمى ذلك الكل باسمه وهنا لا يصح ذلك لان كل واحد من الاقسام الثلاثة منظور اليه والتغليب لا يعتبر فيه ذلك وانما يعتبر فيه الفرد الاشهر أو الاكثر أو الاخف أو كونه

مجزوما والثالث أن لا يقع بعد النون ساكن والرابع أن لا يقع بعده ضمير متصل وذلك نحو ولم يك من المشركين ولم أك بغيا ولا يجوز في قولك كان وكن لانتفاء المضارع ولا في نحو هو يكون ولن يكون لانتفاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا لوجود الساكن ولا في نحو قوله صلى الله عليه وسلم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله لوجود الضمير ثم قلت (السادس اسم أفعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك

أصلا وحكمة التغليب هنا اما الاشهرية لان أفعال المقاربة عندهم أشهر أفعال الباب فى الاستعمال أو الاصل ولهذا تسمعهم يقولون باب كاد ثم يقولون قدمها لانها الاصل وفى كلام شيخ الاسلام نظر لان باب تسمية الكل باسم جزئه وباب التغليب بابان متضادان (قوله لدنو الخبر) أى قربه ولا يتعين كونه خبرا لمبتدأ محذوف بل جعله حالا أولى لافادته حينئذ ان كاد وكرب وأوشك لا تكون أفعال مقاربة الا فى هذه الحالة أى حالة كونها مستعملة لدنو الخبر وأما اذا ضمنت أو جردت فلا (قوله لترجيه) أى الخبر وهو من اضافة المصدر لمفعوله أى لترجى المتكلم الخبر فى الاستقبال انتهى تصريح (قوله على مقاربة المسمى باسمها) كان ينبغى أن يقول على مقاربة مدلول مسمى اسمها لان مسمى اسمها هو اللفظ وهى لا تدل عليه والجواب أن قوله المسمى باسمها أى بواسطة أو على حذف مضاف أى المسمى بمدلول اسمها (قوله وكرب) بفتح الراء من باب نصر ينصر وبكسرها ولعل الفتح أفصح لقول شيخ الاسلام وحكى كسرها وقيل ان كرب من أفعال الشروع (قوله وهى ثلاثة أيضا) من تقسيم الكلي الى جزئياته وأما قوله أولا وهى تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام فمعناه أنها تنحصر فى ذلك بمعنى لا تخرج عن ذلك لا من باب تقسيم الكلى ولا الكل (قوله وحرى) بفتح الحاء والراء نص عليها أبو ظريف فى كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها فى لحته انتهى تصريح وقال الرضى قد يستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناه صار حريا أى خليقا وجديرا ويقال هو حرى أن يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاذا قلت هو حرى أن يفعل كذا على فعيل أو حر ثنيت وجمعت وأنثت انتهى قال بعض وهو مؤذن بان حرى بفتح الراء فعلا ماضيا غير ثابت وقد جزم العصام فى شرح الكافية بأن حرى المعدودة من الافعال بكسر الراء لا غير انتهى حفيد (قوله واخلولق) بخاء وقاف ووقع فى السلك المنظوم لابن مالك أن اخلولق من أفعال المقاربة ككاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما فى سائر كتبه انتهى حفيد (قوله وهي كثيرة) انهاها بعضهم الى نيف وعشرين وذكر منها قام نحو قام زيد ينظم (قوله لا يكون الافعلا الخ) وندر كونه اسما مفردا كقوله * فأبت الى فهم وما كدت آيبا * أو جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بنى زياد * من الاكوار مرتعها قريب

أو جملة ماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا انتهى أشمونى (قوله لا يكون الافعلا مضارعا) فيه تسمح لان الخبر هو الجملة لا الفعل المضارع وحده الا أن يقال نظرا للظاهر (قوله ما يقترن) أى جوازا أو وجوبا وكذا قوله يتجرد وقوله كما يأتى تفصيله حاصله انه يجب الاقتران بان في حرى واخلولق واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل ويجب التجرد من أن فى أفعال الشروع ويكثر الاقتران بأن بعد عسى وأوشك ويكثر التجرد بعد كاد وكرب (فائدة) حكى ثعلب عسى زيد قائم فيخرج على أن عسى ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية خبرها قاله فى المغنى وقد تأتى عسى للاشفاق والترجى وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم قاله المصنف قال العصام بعد نقله لا يخفى ان كراهة الخير ومحبة الشر كلاهما مما يشفق منه انتهى حفيد (قوله يكاد زيتها يضيء) اى يقرب زيتها من الاضاءة بلا نار (قوله وقد جعلت اذا ماقمت الخ) قائلهما ابو حية بالياء آخر الحروف وهما من البسيط والسكر بفتح السين وكسر الكاف بمعنى السكران واعترابهما قد حرف تحقيق وجعلت جعل واسمها التاء اذا ظرف للمستقبل وما زائدة

لدنو الخبر وعسى واخلولق وحرى لترجيه وطفق وعلق وأنشأ وأخذ وجعل وهب وهلهل للشروع فيه ويكون خبرها مضارعا) وأقول السادس من المرفوعات اسم الافعال المذكورة وهى تنقسم باعتبار معانيها الى ثلاثة أقسام ما يدل على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهى ثلاثة كاد وكرب واوشك وما يدل على ترجى المتكلم للخبر وهى ثلاثة ايضا عسى وحرى واخلولق وما يدل على شروع المسمى باسمها فى خبرها وهى كثيرة ذكرت منها هنا سبعة فتكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر كما أن الافعال فى باب كان كذلك فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان فترفع المبتدأ وتنصب الخبر الا ان خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا مثبتا منه ما يقترن بان ومنه ما يتجرد عنها كما يأتى تفصيله ان شاء الله تعالى فى باب المنصوبات ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدة قال الله سبحانه يكاد زيتها يضيء عسى ربكم أن يرحمكم قال الشاعر

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر
وكنت أمشى على الرجلين معتدلا فصرت أمشى على أخرى من الشجر

وقت فعل وفاعل يثقلني خبر جعل وثوبي بدل من التاء في جعلت بدل اشتمال لا فاعل يثقل بل فاعله ضمير والتقدير وقد جعلت ثوبي يثقلني وأعاد الضمير على البدل دون المبدل منه ولا يصح أن يكون ثوبي فاعل يثقل لانه يجب في المضارع الواقع خبر الافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما عسى فيجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله * وماذا عسي الحجاج يبلغ جهده * ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببي وأما قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

فان في يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر فانهض مضارع مرفوع وفاعله مستتر ونهض مفعول والشارب مضاف اليه والسكر صفة للشارب وكنت كان واسمها أمشي مضارع مرفوع فاعله مستتر على رجلين متعلق بامشي معتدلا حال من فاعل أمشي والجملة في محل نصب خبر كان فصرت فعل وفاعل أمشي مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره متعلق بامشي من الشجر صفة لاخرى والشاهد في قوله جعل وبعد البيتين

أمشي قليلا قليلا وهي تسعفني * كاني قوس رام وهي لي وتر
معاشر الناس من كان الزمان له * مساعدا فليكن منه على حذر

(قوله هببت ألوم القلب في طاعة الهوى) تمامه * فلج كاني كنت باللوم مغريا * واللوم العذل والقلب الجارحة الصنوبرية التي في الجهة اليسرى وسمي قلبا لان الله يقلبه الى ما أراد بعد جزم العبد على خلاف ذلك والحكمة في جعل القلب في الجهة اليسرى ان حرارة الكبد في الجانب الايمن ولو اجتمعا في جانب واحد لاشتدت الحرارة هناك واستولى البرد على الجانب الذي يقابله فيكون البدن مفلوجا بالطبع والحكمة تأبى ذلك والهوى ميل النفس وقد يطلق على المحبوب والاغراء الاشلاء (الاعراب) هببت هب واسمها وألوم خبرها وفاعله مستتر وجوبا وفي طاعة جار ومجرور متعلق باللوم فلج فعل ماض وفاعله مستتر جوازا وكاني كان واسمها وكنت كان واسمها ومغريا خبرها وباللوم متعلق بمغريا والجملة خبر كان والشاهد في هببت فانه من أفعال الشروع (قوله وطئنا ديار الخ) من الطويل وطئنا من الوطء وهو المشي والمعتدين الجائرين فهلهلت أي شرعت نفوس جمع نفس وهي الروح وتطلق على الدم يقال سالت نفسه أي دمه وتطلق على الجسد وعلى العين يقال أصابت فلانا نفس أي عين والاماتة ضد الاحياء وتزهق تذهب بسرعة * واعلم أن ما ذكره المصنف من أن هلهل للشروع لم أقف عليه لاحد فان المنصوص للنحويين بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه انها لدنو الخبر اه حفيد * الاعراب وطئنا ديار فعل وفاعل ومفعول والمعتدين مضاف اليه فهلهلت الفاء للعطف والتاء علامة التأنيث ونفوسهم اسمها وقيل الاماتة متعلق بتزهق الذي هو خبر هلهل والشاهد في هلهلت (قوله أغرب أفعال الشروع) أفعل التفضيل ليس على بابه أي غريبان من بينها وكذا قوله أشهرها (قوله وطفق) من باب ضرب أو من باب علم ومصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا على وزن فرح فرحا (قوله وطفقا) أي آدم وحواء (قوله كاتخصف) بضم التاء وفتح الصاد أي تخيط النعال وهي مؤنثة (قوله أبو السمال) بفتح السين المهملة مشددة وبميم مشددة آخره لام أما ابن السماك بالكاف فهو واعظ لامقرئ وقال بعض الاشياخ قاعدة اذا كان أبو فالسمال باللام فاذا كان ابن فالسماك بالكاف (قوله وهي لغة الخ) أي والافصح كسر الفاء كما في التصريح وقوله بناء مكسورة أي ولم يسمع فتحها وهذه الباء بدل الفاء (قوله أي شرع يمسح الخ) أشار به الى أن خبرها محذوف لانه لا يكون الامضارعا وان مسحا مفعول مطلق لاخبرها (قوله سوقها) أي الخيل جمع ساق أي رجلها

* خاتمة * قد اشتهر ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات وألغز بعضهم بقوله

وقال آخر
هببت ألوم القلب في طاعة الهوى
وقال آخر
وطئنا ديار المعتدين فهلهلت
نفوسهم قبل الاماتة تزهق
وهذان الفعلان أغرب
أفعال الشروع وطفق
أشهرها وهي التي وقعت
في التنزيل وذلك في
موضعين أحدهما وطفقا
يخصفان أي شرعا يخيطان
ورقة على أخرى كاتخصف
النعال ليستترا بها وقرأ أبو
السمال العدوي وطفقا
بالفتح وهي لغة حكاها
الاخفش وفيها لغة ثالثة
طبق بناء مكسورة مكان
الفاء والثاني فطفق مسحا
أي شرع يمسح بالسيف
سوقها وأعناقها مسحا
أي يقطعها قطعا ثم قلت

أنحوى هذا العصر ماهى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد اثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

وهذا ليس بصواب بل حكمها حكم سائر الافعال وان معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال القائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قيل لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فهو متضمن لكلامين ﴿قوله السابع اسم ما حمل على ليس﴾ انما حملت على ليس دون كان التى هى أم الباب لان هذه الاربعة مشابهة لليس فى نفى الحال والجمود والدخول على الجمل الاسمية وقوله ما حمل أى الالفاظ التى حملت على ليس لكنه راعى اللفظ فافرد الفعل وجرده من علامة التأنيث ولو راعى المعنى لقال حملت والمراد بالحمل اعطاؤها احكامها لا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس (قوله وهو أربعة) ذكر الضمير مراعاة للفظ ما ولو قال وهى مراعاة للخبر كان أولى (قوله لات) قدمها لان اعمالها اجماع من العرب ولا اعتداد بمن خالف قاله فى توضيحه وعبارته هنا مساوية لعبارته فى توضيحه لان قوله فى لغة الجميع أى جميع العرب ولا يرد النقض على دعواه الاجماع بمخالفة الاخفش فانه أهملها تارة واعملها عمل ان تارة أخرى لانه ان كان رأيا له فلا نقض وان كان نقلا عن العرب فلا نقض أيضا لان نقله اعمالها عمل ليس انما هو مبنى على ما اعتقده وذهب اليه لا على سماع ما يكون نصا فى العمل لانه كغيره معترف بعدم سماع مرفوع ومنصوب مذكورين بعدها اه حفيد وقال الفيشى لان قاعدة المصنف وابن مالك انهما لا يعتدان بالخلاف الضعيف ويحكون الاجماع والاتفاق مع وجوده واعتراض أبى حيان على ابن مالك فى كتبه ودعواه الاجماع والاتفاق غفلة عن اصطلاحه وانما أخر الشارح لات فى الشرح لانها بحذف أحد جزأيها ضعفت تأمل (قوله لات) ويشترط فى عملها أن لا تدخل على معرفة ظاهرة ولم ينبه عليه المصنف فى الشرح كما نبه على نظيره من بقية الحروف بل يجب أن يكون المذكور من الجزأين نكرة وان كان أحدهما معرفة فلابد أن يكون مقدرا (قوله فى لغة الجميع) أى جميع العرب وسيأتى ايضاحه (قوله بكثرة) مثلث الكاف وما ذكره المصنف توسط بين قولين أحدهما أنها تعمل فى أسماء الزمان مطلقا وعليه جماعة منهم ابن مالك والثانى انها لا تعمل الا فى الحين خاصة وعليها سيبويه اتباعا للوارد (قوله ولا يجمع بين جزأيها) أى فى الذكر بل يقتصر على أحدهما فيه هذا هو المراد والا فالعبارة مشكلة لانها تصدق بحذف فهما والمراد بجزأيها اسمها وخبرها واضافة الجزأين لها لادنى ملابسة من حيث كونهما معمولين لها انتهى حفيد (قوله والاكثر الخ) أى لان الخبر محط الفائدة فينبغى الاعتناء به فيذكر ولما كان قوله ولا يجمع بين جزأيها لا يدل على أكثرية أحد جزأيها بالحذف دون الآخر صرح به فقال والاكثر الخ (قوله النافيتان) وصفه بالنفى لبيان الواقع ووصفه لا بالنفى للاحتراز عن لا الصفة والزائدة والناهية واسناد النفى اليهما حقيقة عرفية فلا يقال انه مجاز والنافى حقيقة انما هو المتكلم اه فيشى وأنت خبير بان ما قد تكون زائدة وموصولة واستفهامية وغير ذلك فحينئذ الوصف بالنفى للاحتراز عن ذلك لانه لبيان الواقع خلافا للفيشى (قوله فى لغة الحجاز) فيه حذف أى أهل الحجاز فهو مجاز بالحذف أو مجاز مرسل علاقته المحلية والحالية أى أطلق الحجاز الذى هو محل وأراد أهله أو استعارة وفيه من المبالغة ما لا يخفى اه فيشى والظاهر انها استعارة بالكناية حيث شبه الحجاز بالاهل واثبات اللغة تخييل وما قاله من أن علاقة المجاز المرسل الحالية والمحلية قول ضعيف والراجح أنه المحلية وما قيل فى قوله لغة الحجاز يقال فى قوله لغة العالية على ما فى بعض النسخ من اسقاط أهل وما ذكره المصنف من أنه لغة الحجاز فيه قصور بل لغة نجد وتهامة أيضا (قوله نفى الخبر) أى انتفاؤه أى

﴿السابع اسم ما حمل على ليس وهى أربعة لات فى لغة الجميع ولا تعمل الا فى الحين بكثرة أو الساعة أو الاوان بقلة ولا يجمع بين جزأيها والاكثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص وما ولا النافيتان

بقاء النفي فعبارته أحسن من قول ابن مالك مع بقاء النفي لان هذه تشمل صورتين يجب الاعمال فيهما باتفاق الحجازيين وهما نحو ما زيد قائما الا في الدار ونحو ما زيد غير قائم وعبارة ابن مالك لا تشملهما (قوله وتأخيره) أي تأخره ولو عبر به كان أخصر وأظهر لانه ليس المراد انه كان مقدما ثم أخر وليس الواو للحال وكان القياس منع تقديم المعمول ولو ظرفا أو جارا ومجرورا لان القاعدة انه لا يجوز تقدم المعمول الا حيث يجوز تقدم العامل اه من الفيشي (قوله حمل) ليس المراد بالحمل هنا القياس لان اللغة لا تثبت بالقياس على الصحيح وتفصيل بعضهم فيه نظر وانما المراد به اعطاؤها أحكامها وسبب ذلك أن الشرط وجد في ليس وهو الفعلية والاصل في العمل للافعال ولم يوجد في هذه الالفاظ (قوله وهي أحرف أربعة) أنث الضمير مراعاة للخبر وهو الافصح مما ارتكبه المصنف كما سبق لان أحرف جمع تكسير والارجح فيه التأنيث كقامت الرجال (قوله ما ولا الخ) لم يرتبها على ترتيب المصنف (قوله أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا الخ) أما لو كان ظرفا جاز كما في قوله

باهبة حزم لذوان كنت آمنا * فما كل حين من توالي مواليا

والاصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف لمواليا (فائدة) انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والجار والمجرور لان كل شيء من الاحداث لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي وأجرى الجار والمجرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار والمجرور محتاج الى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف قاله الرضي وغيره اه حفيد وما قاله المصنف من عدم جواز تقديم الخبر الظرفي بخلاف معموله هو المشهور وقيل لا يمنع قياسا على المعمول وقال بعض وما قاله المصنف من منع تقديم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقدم المعمول فرع تقديم العامل بل لو عكس كان اولى فان المعمول قد يمنع حيث يجوز تقدم العامل كما في معمول خبر كان (قوله ويحتمل ان احدا فاعل الخ) وعليه فليست عاملة عمل ليس (قوله فما منكم من احد عنه) اي عن القتل او المقتول حاجزين اي دافعين والخطاب في منكم للناس انتهى بيضاوي (قوله وحاجزين نعت له) أي لاحد على لفظه أي فحاجزين مجرور بالياء لانه نعت لمجرور بخلافه على الاحتمال الاول فهو خبرها منصوب بالياء فتنبه (قوله فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع قلت وكيف يخبر به عنه وجوابهما الخ) المناسب في عبارته تأخير قلت عن قوله كيف يخبر به واصل التركيب فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه قلت وجوابهما الخ وحينئذ فقوله كيف يوصف راجع للاحتمال الثاني وقوله وكيف يخبر به راجع للاحتمال الاول فهو لف ونشر مشوش وقوله قلت وجوابهما الخ هو جواب ان قلت ثم رأيت في بعض النسخ تأخير قوله قلت عند قوله وجوابهما بعد وكيف يخبر به عنه فهو مؤيد لما قلناه فلله الحمد وبهذا استقامت عبارته واندفع قول الفيشي قوله قلت الخ جواب بالمصادرة وهو اخذ الدعوى دليلا انتهى فان كلامه مبني على ان قوله قلت وكيف الخ جواب الشرط وليس كذلك كما علمت على ان قوله أخذ الدعوى دليلا فيه نظر لانه لم يأخذ الدعوى دليلا بل أخذ نظير الدعوى دليلا لان الدعوى صحة وصف المفرد بالجمع والدليل صحة الاخبار بالجمع عن المفرد الا أن يقال قوله جواب بالمصادرة أي يشبه المصادرة في عدم الافادة وقوله وهو اخذ الدعوى اي نظير الدعوى والاستفهام في المحلين تقريري للاثبات وحاصله انه استدل بصحة الاخبار بالجمع عن المفرد على صحة وصف المفرد بالجمع وكلاهما دعوى تحتاج لدليل وهذا كله على تسليم ما قاله الفيشي من ان قلت وكيف الخ جواب وقد علمت ما فيه تأمل

في لغة الحجاز وان النافية في لغة أهل العالية وشرط اعمالها من نفي الخبر وتأخيره وأن لا يليها من معموله وليس ظرفا ولا مجرورا وتنكير معمولي لا وان اسم ما بان لا يقترن الزائدة نحو ما هذا بشرا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * وان ذلك نافعك ولا ضارك) * وأقول السابع من المرفوعات اسم ما حمل في رفع الاسم ونصب الخبر على ليس وهي أحرف أربعة نافية وهي ما ولا ولات وان فاما ما فانها تعمل هذا العمل باربعة شروط أحدها أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا والثاني أن لا يقترن الاسم بان الزائدة والثالث أن لا يقترن الخبر بالا والرابع أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا فاذا استوفت هذه الشروط الاربعة عملت هذا العمل سواء كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة فالمعرفتان كقوله تعالى ما هن أمهاتهم والنكرتان كقوله تعالى فما منكم من أحد عنه حاجزين فاحد اسمها وحاجزين خبرها ومنكم متعلق بمحذوف تقديره أعني ويحتمل أن أحد فاعل منكم لاعتماده على النفي وحاجزين نعت له على لفظه فان قلت كيف يوصف الواحد بالجمع وكيف يخبر به عنه وجوابهما انه اسم عام

ومما يرد على فهم الفيشي قوله وجوابهما الخ فان هذا يؤيد ما قلناه وعلى ما قررنا يكون قوله في المحلين استفهام انكاري معناه النفي كانه قال فان قلت لا يصح وصف المفرد بالجمع ولا يصح الاخبار عن المفرد بالجمع وحاصل الجواب أن هذا مفرد لفظا وهو جمع في المعنى فوصفه بالجمع أو الاخبار بالجمع منظور فيه للمعنى لا للفظ هذا ما فتح به المولي على الذهن الفاتر (قوله ولهذا جاء لا نفرق بين أحد) أي لاجل عمومه جاء الخ ووجه عمومه ان بين لا تضاف الا الى متعدد فلما أضيفت بين الى أحد علم ان أحدا عام وهذا رأى له وغيره قدر في الآية معطوفا أي بين أحد وأحد وعليه فلا شاهد في الآية (قوله بني غدانة الخ) هو من البسيط وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حي من يربوع والذهب معلوم والصريف الفضة وتسمى الورق واللجين والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين والفاء وهو الآجر وقيل كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكول فخارا * الاعراب بني منادى مضاف بحذف حرف النداء وغدانة مضاف اليه وما نافية مهملة وان زائدة مؤكدة لما وأنتم مبتدأ وذهب خبر ولا صريف عطف عليه ولكن حرف استدراك أنتم مبتدأ والخزف خبر والشاهد في البيت ابطال عمل ما النافية لاقترانها بان الزائدة وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس وهي لا يقترن اسمها بان وروى يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب وخرجه المؤلف في التوضيح على أن ان نافية مؤكدة لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة قال شارحه انما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما النافية جيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي في كتبه انتهى وقد رد القول بان ان في مثل ذلك نافية بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في نحو ان زيدا لقائم وأما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد فعل مع ان فيهما معنى التحقيق وفي ألا ان مع ان في الامعنى التحقيق أيضا فلان ألا قد يشوبهما معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لبحث التحقيق وكذا في ألا معنى التنبيه أيضا كذا في شرح الكافية للرضي (قوله لاقتران الاسم بان) أي فهذا محترز الشرط الثاني وأما اقتران الاسم بما الزائدة فمنعه بعض والمرضي ما ذهب اليه ابن مالك من أنه لا أثر لها قال ويشهد له السماع فلا يرد على المصنف انتهى حفيد (قوله وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة) برفع رسول وواحدة على انهما خبران للمبتدا لا بنصبهما لاقتران الخبر بالا وهذا محترز الشرط الثالث وأما قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

فمن باب المفعول المطلق الذي عامله محذوف خبرا عن اسم عين مبتدا على حد ما زيد الا سيرا أي وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبر ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير كونه لا يصح أن يكون مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يسقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا يقال في قوله

* وما صاحب الحاجات الا يعذب * معذبا أي تعذيبا لان معذب اسم مفعول لا يصح أن يكون مفعولا مطلقا وهذا على رأي الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر وأجاز يونس النصب بهذا الا يجاب وهذا البيت يشهد له وقوله ولا في نحو وما محمد الخ ماذكره من وجوب الرفع مطلقا هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (قوله ما مسيء من أعتب) فمسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيأ من اعتب

ولهذا جاء لا نفرق بين أحد من رسله والمختلفان كقوله تعالى ما هذا بشرا ولم يقع في القرآن اعمال ما صريحا في غير هذه المواضع الثلاثة على الاحتمال المذكور في الثاني واعمالها لغة أهل الحجاز ولا يجيزونه في نحو قوله بني غدانة ما ان أنتم وذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف لاقتران الاسم بان ولا في نحو قوله سبحانه وما محمد الا رسول وما أمرنا الا واحدة لاقتران الخبر بالا ولادي في نحو قولهم في المثل ما مسيء من اعتب

على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذى عاد الى مسرتك بعدما أساءك (قوله لتقدم خبرها) فضعفت عن العمل وكذا يقال فيما بعده أى فهو محترز الشرط الاول فكان المناسب تقديمه أول المحترزات تأمل (قوله لتقدم خبرها) وأما قوله * واذا ما مثلهم بشر * فقال سيبويه شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل مثلهم مبتدأ ولكن بنى لابهامه مع اضافته للمبنى وقيل مثلهم حال والخبر محذوف أى ما فى الوجود بشر مثلهم قاله فى التوضيح (قوله وقالوا تعرفها المنازل الخ) قاله مزاحم ابن الحارث العقيلى وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث قيل وهى الاقرب الى الصواب وهو من الطويل يقال تعرفت ما عندك أى تطلبته حتى عرفته ومنى قرية تنحر فيها الهدايا ولامه ياء من منيت الشىء اذا قدرته سميت بذلك لان الله قدر فيها الشعائر ومنى تؤنث وتذكر والاغلب التذكير وهى تصرف ولا تصرف واقتصر ابن قتيبة على انها لا تصرف وقيل سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أى يراق ويصب وقيل سميت بذلك لان آدم لما أراد مفارقته جبريل قال له تمن فقال له انما أتمنى الجنة * الاعراب قالوا فعل وفاعل تعرفها فعل أمر وفاعله مستتر فيه والهاء مفعول والضمير للحبوبة والمنازل منصوب على الظرفية ومن منى يتعلق بمحذوف حال من المنازل وما نافية كل معمول عارف وأنا مبتدأ أو عارف خبر ومن موصولة وقوله وافى فعل وفاعل صلة والموصول وصلته مضاف لكل والشاهد فى البيت ابطال عمل ما لا يلائمها معمول الخبر ومعنى وافى منى أتاها والمعنى ان مزاحما لما اجتمع بمحبوبته فى الحج ثم فقدها فسأل عنها فقالوا له تعرفها فى منازل منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها * فائدة * قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل لم يرد اعمالها صريحا الا فى قوله تعز فلا شىء الخ وصرح غير واحد ان اعمالها أى لا خاص بالشعر وجزم به فى القطر وقد جرى المصنف هنا على التعميم (قوله بالشروط المذكورة) وهى ان لا يقترن اسمها بان الزائدة وان لا ينتقض النفى بالا وان لا يتقدم الخبر على الاسم وان لا يتقدم معمول خبرها (قوله فلا حاجة له) أى لذكره (قوله تعز الخ) هو من الطويل وتعز من العزاء وهو الصبر والتسلى والوزر الملجأ والواقى الحافظ وتعز فعل أمر وفاعله مستتر والفاء للتعليل ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثيرا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشىء اسمها وعلى الارض متعلق بباقيا وباقيا خبر لا ولا نافية عاملة عمل ليس ووزر اسمها ومن جارة وما موصولة مجرورة بها وقضى فعل ماض والله فاعل والعائد محذوف والجملة صلة والموصول وصلته متعلق بواقيا وواقيا خبر لا والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل يلزم ذلك اه واعمال لا عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وقيل لا شاهد فى الاول لان قوله على الارض خبر وباقيا حال وقال فى الشواهد والشاهد فى البيت ان لا عاملة عمل ليس فى الموضعين (قوله وربما عملت الخ) وهو نادر فان قلت كيف يكون نادرا ومن أمثلة سيبويه مازيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما انتهى تصريح (قوله أنكرتها بعد أعوام مضين الخ) النكرة ضد المعرفة والاعوام جمع عام ومضين تأكيد والدار المحل يجمع البناء والعرصة كالدار والبلد ومدينة الرسول ٧ والجار اسم لمن قرب داره دارك وأنكرتها أى الدار فعل وفاعل ومفعول وبعد متعلق به وأعوام مضاف اليه ومضين فعل وفاعل ولها متعلق به لا نافية عاملة عمل ليس والدار اسمها ودارا خبرها لا نافية عاملة عمل ليس الجيران اسمها وجيرانا خبرها والشاهد فيه عمل لا فى المعرفة فى الموضعين وهو قليل وجعله فى القطر خاصا بالشعر (قوله اذا الجود الخ) قاله أبو الطيب المتنبى الجود هو المطر الغزير ثم استعير للبذل فى العطاء وسمى المال مالا لانه

لتقدم خبرها ولا فى نحو قوله * وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافى منى أنا عارف لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور ولا يعملها بنو تميم ولو استوفت الشروط الاربعة بل يقولون مازيد قائم وقرىء على لغتهم ماهذا بشرا وما هن أمهاتهم بالرفع وقرىء أيضا بامهاتهم بالجر بباء زائدة وتحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابى على والزمخشرى زعما أن الباء تختص بلغة النصب وأما لا فانها تعمل بالشروط المذكورة لما الاشرط انتفاء اقتران ان بالاسم فلا حاجة له لان ان لا تزاد بعد لا ويضاف الى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله تعز فلا شىء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا ور بما عملت فى اسم معرفة كقوله أنكرتها بعد أعوام مضين لها * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعلى ذلك قول المتنبى

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى
فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

٧ هكذا بالاصل ولينظر ما معناه تأمل اه مصححه

مال باهله عن الطاعة وقيل لانه يميل عن صاحبه ويزول عنه بسرعة وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى جمعه والمعنى ان صاحب الجود اذا شاب جوده باذى لم يكسب حمدا (قوله اذا الجود الخ) قال المصنف فى شرح القطر وهو لحن ويمكن الجواب عنه بان التقدير ولا يرى الحمد مكسوبا فالحمد مرفوع على انه نائب فاعل ومكسوبا مفعول ثان ليرى * الاعراب اذا ظرف مستقبل والجود فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لم يرزق جازم ومجزوم خلاصا مفعول من الاذى متعلق بمحذوف صفة لخلاصا والفاء عاطفة ولا نافية والحمد اسمها ومكسوبا خبرها وكذا قوله ولا المال باقيا والشاهد فى لا حيث دخلت على المعرفة لتكررها وهى لا تدخل الا على النكرة (قوله وعمل لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضا) لكن اعمال لا اعمال ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه * واعلم ان الغالب فى خبرها ان يكون محذوفا حتى قيل بلزومه كقوله

من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح

أي لا براح لى والصحيح جوازذكره كقوله تعز فلا شىء الخ (قوله وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها) جبر المافاتها من نفى الجنس الذى لا يمكن اتيانه فى المعرفة لان نفى الجنس هو تكرير النفى فى الحقيقة سواء كان نفى الجنس الفائت على سبيل التنصيص كما فى العاملة عمل ان أولا على سبيل التنصيص كما فى العاملة عمل ليس (قوله ان الذين الخ) والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل فلو كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم مخطئين ضالين فكيف حالكم فى عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك انتهى أشمونى وقول الاشمونى فى الاتصاف بالعقل اى وان كانوا أمثالكم من حيث انهم عبيد الله ومخلوقون له وهو محمل القراءة الثانية المثبتة وقصده بذلك دفع التنافى بين القراءتين المثبتة والنافية فالنفى من حيث الاتصاف بالعقل والاثبات من حيث المخلوقية انتهى تقرير شيخنا دردير وقال بعض لا شاهد فى الآية لان ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين كقوله * ان حراسنا أسدا * وهو تخريج على شاذ (قوله نافعك ولا ضارك) اما صفة مشبهة أو اسم فاعل أريد به الثبوت واما ان أريد الحدوث فهو باق على تنكيره (قوله واعمال ان هذه لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهو ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالى وعلوى على غير قياس واختلف فى جواز اعمالها فذهب الكسائى وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية انتهى تصريح وعلى ذلك قولك ان قائما أى ما أنا قائما وأصله ان أنا قائما فنقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت فاجتمع مثلان فسكن الاول وأدغم فى الثانى وتقول على الاهمال ان قائم (قوله كالتاء فى راوية) تشبيه فى زيادة التاء للمبالغة الا انها فى لات للمبالغة فى النفى وفى راوية للمبالغة فى الاثبات وما ذكره من ان التاء فى راوية للمبالغة فيه نظر بل هى لتوكيد المبالغة وان المبالغة من صيغة فعال (قوله راوية) أى كثير الرواية للحديث كعبد الله بن وهب مثلا (قوله أو لتأنيث الحرف) أو مانعة خلو فتجوز الجمع وحركت التاء للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس تحريكها لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت مع تحريك ما قبلها والتاء محركة بالفتح على المشهور لانه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين وبالضم جبر المافاتها بحذف أحد معموليها لزوما وزيادة التاء فى لات أحسن منها فى ثمت وربت لان لات محمولة على ليس وليس يتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على

المذكورة الا ان اقتران اسمها بان ممتنع فلا حاجة لاشتراط انتفائه وتعمل فى اسم معرفة وخبر نكرة قرأ سعيد بن جبير رحمه الله ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا على الخبرية وأمثالكم على انه صفة لعبادا وفى نكرتين سمع ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وفى معرفتين سمع ان ذلك نافعك ولا ضارك واعمال ان هذه لغة أهل العالية وأمالات فانها تعمل هذا العمل أيضا ولكنها تختص عن أخواتها بامرين أحدهما انها لا تعمل الا فى ثلاث كلمات وهى الحين بكثرة والساعة والاوان بقلة والثانى أن اسمها وخبرها لا يجتمعان والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها وقد يعكس فالاول كقوله تعالى كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص الواو للحال لا نافية بمعنى ليس والتاء زائدة لتوكيد النفى والمبالغة فيه كالتاء فى راوية أو لتأنيث الحرف واسمها محذوف وحين مناص خبرها ومضاف اليه فنادوا والحالة انه ليس الحين حين مناص أى فرار وتأخير والثانى

ان قال صاحب الكافى لات فرع لاولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى يليت بمعنى ينقص استعملت للنفى أو هى ليس بكسر الياء فقلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله أبو الربيع قولان حكاهما فى المغنى وعملها باجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيأ وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولى الاخفش وعنه أيضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر وبهذا اتضح قول المصنف لات فى لغة الجميع أى جميع العرب وان كان للنحاة خلاف (قوله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر فى الشواذ (قوله بالرفع) أى برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف كما قدره المؤلف وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وقرىء أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل جارة للحين خاصة كمنذ ومذ فتحصل فى الحين ثلاث قراآت الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفى النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول لمحذوف أى لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وقال الحفيد وقرىء لات حين بالجر على اضمار من الزائدة وهو محتمل لحذف الاسم وحذف الخبر لكن الاولى حمله على حذف الاسم لما تقرر من ان الغالب حذف الاسم وعلى كل حال لا تعمل الا فى أسماء الزمان وأما قوله

لهفى عليك اللهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو على الفاعلية أى لات يحصل لهم أولات لهم مجير ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان (قوله ندم البغاة الخ) قاله محمد بن عيسى التيمى وهو من الكامل والبغاة جمع باغ وقوله وخيم أى عاقبته سيئة وندم فعل ماض والبغاة فاعله وساعة خبر لات واسمها محذوف أى وليس الساعة ساعة وندم مضاف اليه والبغى مبتدأ ومرتع مبتدأ ثان ومبتغيه مضاف اليه ووخيم خبر الثانى والجملة خبر الاول (قوله طلبوا صلحنا الخ) قاله أبو زيد الطائى مات على دين النصرانية وقد أدرك الاسلام وهو من الخفيف وطلبوا صلحنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه واسم لات محذوف أى وليس الاوان وأوان خبرها فأجبنا فعل وفاعل وان مخففة من الثقيلة وليس من أخوات كان واسمها محذوف وحين خبرها وبقاء مضاف اليه والتقدير وليس الاوان أوان صلح ولا يشترط التنكير فى معمولى لات بخلاف لا اه (قوله أصله ليس الحين الخ) أى أصل لات أوان ليس الخ ويؤخذ منه أن أصله ليس لان لات انما عملت بطريق الحمل على ليس (قوله وقد رثبوته) أى معنى أى نوى معناه لا لفظه فلذا بنى (قوله شبيه الخ) وقال الرضى وأوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا فى الاصل الى جملة والاصل أوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنى أوان على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما فى يومئذ فكسرت النون لثلاث سواكن وتقول حذفت الجملة وبنى على الكسر لا على السكون لالتقاء الساكنين ولا يعوض التنوين فى المبنيات الا اذا كان جملة فلا يعترض بنحو من قبل ومن بعد وذكر فى المغنى ان جعل التنوين عوضا مردود لانه لو كان للعوض لاعرب أوان لان العوض ينزل منزلة المعوض عنه وذكر فى توجيه الكسر فى أوان وجهان أحدهما انه أعرب على اضمار من الزائدة والثانى انه كسر تخلصا من التقاء الساكنين والبناء على سكون مقدر اه حفيد * (قوله الثامن خبران وأخواتها) * وتسمى بالحروف المشبهة

كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع أى وليس حين مناص حينا موجودا لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب ومن اعمالها فى الساعة قول الشاعر

ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وفى الاوان قوله

طلبوا صلحنا ولات أوان * فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الاوان أوان صلح فحذف اسمها على القاعدة وحذف ما أضيف اليه خبرها وقد رثبوته فبناه كما يبنى قبل وبعد الا أن أوانا شبيه بنزال وزنا فبناه على الكسر ونونه للضرورة ثم قلت (الثامن خبران وأخواتها

للفعل ووجه الشبه به اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثى والرباعى والخماسى وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ اطلاقا لاسم الاعم على الاخص لانها تنصب المبتدأ اتفاقا وترفع الخبر على الصحيح اه حفيد (قوله أن ولكن الخ) التعرض لمعانى هذه الحروف من وظيفة أهل المعاني لا من وظيفة النحوى فلذلك تركه المصنف وتعرض له صاحب الآجرومية وما كان ينبغى له ذلك الا أن يقال ذكره تتميما للفائدة وقوله ان الخ فى محل جر بدل من أخواتها بدل مفصل من مجمل أو بدل بعض من كل ولا يختص بدل المفصل على الصحيح بالفاء والمجموع بدل كل من كل (قوله ولا يجوز تقدمه مطلقا) أى سواء كان ظرفا ومجرورا أم لا (قوله نحو ان فى ذلك الخ) لف ونشر مشوش وفى الشارح مرتب (قوله وأخواتها الخمسة) فجملة الحروف ستة وعدها سيبويه باسقاط المفتوحة لانها فرع المكسورة وعبر بالاخوات دون الاخوة لملاحظتها بعنوان الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى فقد انحرف لان المؤنث حرف المجاء وكم من اشتباه نشأ عن اشتراك قاله العصام فى شرح الكافية (قوله فينصبن المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف أو كان واجب الابتداء كايمن أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأى وكم لم تنصبه هذه الاحرف (قوله ويرفعن خبره) على الاصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا فلو كان الخبر طلبيا نحو زيدا اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا حكى من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان فى موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى أن هذه الاحرف لا تعمل فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة فى لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز أن يليها وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى جواز العطف بالرفع قبل مجىء الخبر (قوله نحو ان الساعة الخ) وترك مثال لكن وهى بتشديد النون حرف بسيط خلافا للكوفيين ومعناها الاستدراك وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما قبلها فلا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد نحو ما هذا أبيض لكنه أسود قيل أو خلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا يجوز ذلك قاله المصنف فى المغنى وصحح أبو حيان فى النكت الحسان الجواز وكأن بتشديد النون وهى حرف مركب عندا كثرهم حتى ادعى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل فى كأن زيدا أسد ان زيدا كأسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جنى ما بعد الكاف جر بها قال ابن جنى وهى حرف لا تتعلق بشىء لمفارقته الموضع الذى يتعلق به الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه ولا تأتى كأن للتحقيق خلافا للكوفيين والزجاجى ولا للتقريب خلافا لهم ولا بى الحسين الانصارى ولا للنفى خلافا للفارسي (قوله لعل الساعة قريب) ذكر الخبر اما لان الساعة بمعنى الوقت أو لان فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا) وجاء على هذا المعنى قول بعضهم

كأنى من أخبار ان ولم يحز * له أحد فى النحو ان يتقدما

(قوله فلكونها الخ) الفاء داخلة على قوله لا يليق وقوله لكونها علة قدمت على المعلول الذى هو قوله لا يليق (قوله ان لدينا أنكالا) ان حرف توكيد ونصب ورفع ولدينا مبنى على السكون فى محل رفع ولدا مضاف

أز ولكن وكان وليت ولعل نحو ان الساعة آتية ولا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا أو مجرورا نحو ان فى ذلك لعبرة ان لدينا أنكالا)

وأقول الثامن من المرفوعات خبران وأخواتها الخمسة فانهن يدخلن على المبتدأ والخبر فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها نحو ان الساعة آتية اعلموا ان الله شديد العقاب كأنهم خشب مسندة لعل الساعة قريب ولا يتقدم اخبارهن عليهن مطلقا وقد أشار الى ذلك الشيخ شرف الدين بن عنين حيث قال

كأنى من اخبار ان ولم يجز له أحد فى النحو أن يتقدما

عسى حرف جر من نداك يجرنى

اليك فانى من وصالك معدما

ولا على أسمائهن فان الحروف محمولة فى الاعمال على الافعال فلكونها فرعا فى العمل لا يليق التوسع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير اللهم الا ان كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها كقوله تعالى ان لدينا أنكالا ان فى ذلك لعبرة لمن يخشى وفى الحديث ان فى الصلاة

ونامضاف اليه وأنكالا اسمها منصوب ومعنى أنكالا قيودا ثقيلة قال البيضاوى والنكل القيد الثقيل (قوله لشغلا) أى اشتغالا بالله عن أمور الدنيا ﴿تنبيه﴾ قيل نصب الجزأين فى جميع هذه الحروف لغة كحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا * ان حراسنا أسدا * كان أذنيه اذا تشرفا * قادمة أو قلما محرفا * ياليت أيام الصبار واجعا * لعل أباك منطلقا ولا يرد على المصنف هنا لانه قليل على ان المصنف كالجمهور على انكار ذلك وتأويل شواهدها فالقعر فى الحديث مصدر قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف أى ان مدة بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما وباقى المنصوبات حال ومفعول أى تلقاهم أسدا ويحكيان قادمة وأقلن رواجعا ويوجد منطلقا قال المصنف ولا يقدر فى هذين يكون ويكون كما ذهب اليه الكسائى لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ﴿فائدة﴾ تعمل عسى عمل ان فى لغة ولا يكون اسمها حينئذ الا ضميرا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلها * كذا قال المصنف فى التوضيح تبعا للسيرافى ولا يرد ذلك على المصنف لشذوذه أو لذهابه به الى ما قاله المبرد من انها باقية على أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا (قوله وتكسران) قال المصنف فى الاوضح تتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز الامرين ان صح الاعتبار ان اه وذكر سيبويه لذلك قاعدة فقال كل موضع هو للجمل ويمتنع المفرد فيه يجب فيه كسر ان وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة والمفرد يجوز فيه الفتح والكسر قال أبو حيان وينخرم ذلك بنحو لو ان زيدا قائم لقمت قال الله تعالى ولو أنهم صبروا حتى تخرج اليهم لوقوعها موضع الجملة الفعلية ومع هذا فهى مفتوحة على مذهب سيبويه اهـ قاله الدلجمونى على القطر (قوله فى الابتداء) المراد ابتداء الكلام أى افتتاح الجملة التى هى فيها أى انها فى صدر جملتها سواء كانت مرتبطة بما قبلها فى المعنى أم لا وحينئذ فقوله وفى أول الصلة الخ عطف تفسير وليست هذه الامور تمام المفسر لانها تكسر فى غير هذه الامور كالواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام بدون تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وليس المراد بالابتداء التجرد للاسناد لان الابتداء بهذا المعنى يوجب فتحها ولو قال فى ابتداء الكلام بدل قول فى الابتداء كان أولى لان الابتداء متى أطلق انصرف للتجرد للاسناد هذا حاصل ما فى الفيشى بايضاح من التصريح لكن كلام شارحنا يقتضى ان قوله وفى أول الصلة الخ مغاير لقوله فى الابتداء تأمل وان المراد بابتداء الكلام الذى لم يسبقه غيره حقيقة وقوله قيل اللام المعلقة هى التاسعة فى المتن وجعلها فى الشرح سادسة (قوله اللام المعلقة) أفهم كلامه ان المعلق هو اللام وهو ما عليه ابن مالك ومذهب الجمهور ان المعلق هو ان الواقع فى خبرها اللام (قوله وتفتح فى الباقى) أى باقى مواضع ان مما لم يجب فيه الكسر ولم يجز فيه الامران (قوله لان) أن باعتبار كسر همزتها وفتحها (قوله فى ابتداء الكلام) أى حقيقة أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا ان أولياء الله وانما كسرت فى هذه المواضع لانها لو فتحت لكانت مع صلتها فى تأويل مصدر مبتدأ فيحتاج الى تقدير خبر والاصل عدم ذلك وأشار بقوله فى ابتداء الكلام الى انه ليس المراد بالابتداء التجرد كما تقدم (قوله أنا أنزلناه فى ليلة القدر) وجه وجوب الكسر فيه ان المقصود الاخبار عن المتكلم بالانزال فى ليلة القدر ولو فتح لكان المعنى على الاخبار بان الانزال حصل فى ليلة القدر وحاصله الاخبار بظرف الانزال أولا وبالذات وان كان الاخبار بالانزال يحصل تبعا وأيضا فالمفتوحة يجب تقديم خبرها نحو عندى انك كذا كما ذكره ابن عقيل (قوله الثانية ان تقع فى أول الصلة) وانما وجب الكسر لان صلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (قوله لتنوه) أى تثقل (قوله عندى انه فاضل) أى عندى فضله وانما وجب الكسر فى قولك أعجبنى الذى أبوه انه منطلق مع انها واقعة فى أثناء الصلة لانها

لشغلا وان من الشعر لحكما ويروى لحكمة فاما تقديمه عليها فلا سبيل الى جوازه لا تقول فى الدار ان زيدا ثم قلت ﴿وتكسران فى الابتداء وفى أول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها مايختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر بها عن اسم وقبل اللام المعلقة وتكسر أو تفتح بعد اذا الفجائية والفاء الجزائية وفى نحو أول قولى انى أحمد الله وتفتح فى الباقى﴾ وأقول لان ثلاث حالات وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الامرين فيجب الكسر فى تسع مسائل احداها فى ابتداء الكلام نحو انا أعطيناك الكوثر انا أنزلناه فى ليلة القدر الثانية أن تقع فى أول الصلة كقوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوه ما مفعول ثان لآتيناه وهى موصول بمعنى الذى وان وما بعدها صلة واحترزت بقولى أول الصلة من نحو جاء الذى عندى أنه فاضل فان واجبة الفتح وان كانت فى الصلة

خبر عن اسم عين وسيأتي في كلامه وجوب كسرها اذا وقعت كذلك فهذه الصورة مستثناة من مفهوم كلامه هنا بقرينة كلامه ثمت اه (قوله لكنها ليست في اولها) أي في اللفظ والا فهي واقعة في محل المبتدا وله الصدر (قوله في أول الجملة الحالية) سواء كانت مقترنة بالواو كما مثل ام لا نحو جاء زيد انه فاضل وانما لم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لالوقوعها حالا اه تصريح على ان ابن الخباز قال في النهاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القرآن ﴿فائدة﴾ ليس في الاحرف الستة ما يكون هو ومعموله حالا الا حرفين ان المكسورة كما ذكر وكأن نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون كأنهم لا يعلمون وسبب ذلك ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرف وشرط الحال التنكير وليت ولعل طلبيان وشرط الجملة الحالية ان تكون خبرية وأما لكن فهي مستدعية لكلام قبلها فلهذا لا تقع جملتها صفة ولا صلة ولا خبرا ولا حالا قاله المصنف في شرح بانت سعاد (قوله وهو اذ واذا الخ) بيان لما يختص بالجمل بقطع النظر عما نحن فيه لان اذا خاصة بجملة الافعال وجملة ان ومعمولاها اسمية فلا تضاف الى اذا (قوله أولع) بالبناء للفاعل أي اشتغلوا بذلك وأكثروا منه (قوله وهو لحن فاحش) أعلم ان شراح ابن الحاجب أوجبوا الفتح نظرا الى أن الاصل في المضاف اليه الافراد وقد وجه المصنف ما اختاره بقوله لانها الخ والحق جواز الامرين لانه ورد اضافة حيث الى مفرد نحو حيث سهيل طالعا واذا فتحت ان فهي مبتدأ مع ما بعدها ويقدر لذلك خبر وقال الفيشي قوله وهو لحن فاحش فيه نظر لانه مذهب الكسائي واختار ابن الحاجب جواز الامرين وهو الصواب (قوله بقيد الاولية) الاضافة للبيان (قوله حيث اعتقاد زيد انه مكان) أراد بالاعتقاد المعتقد لان الاعتقاد ليس نفس المكان الحسن (قوله فاللام من لرسوله الخ) أي ان اللام لها الصدر وما له الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في علمت أن زيدا القعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة اه تصريح (قوله لفعلي العلم والشهادة) وانما مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين القلبي وغيره فان قلت التعليق من خواص أفعال القلوب والشهادة ليست كذلك أجيب بان الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزلت منزلته فعلقت تعليقه أو ان المراد بالشهادة المضافة لله العلم (قوله انما غنمتم) هو محل الشاهد دون قوله فان لله خمسه (قوله السابعة ان تقع محكية بالقول) أي تقع في أول الجملة المحكية بالقول احترازا من نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل فيجب الفتح واحترز بالمحكية مما اذا أجري القول مجرى الظن فتفتح ومن ثم روى وقوله أتقول انك بالحياة متمتع الوجهين ومعنى حكايتها بالقول ان تكون ان ومعمولاها صدرت أولا مكسورة ثم تحكيها على حالها كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فاراد انسان آخر ان يحكيه فيقول قال ان زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا في الجمل أو مفرد في معنى الجملة أو أريد لفظه كما هو مقرر بخلاف الواقعة أثناءها نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل فهي مجرورة بلام التعليل مقدرة (قوله الثامنة أن تقع جوابا للقسم) أي سواء اقترن خبرها باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر أم لا كما مثل وانما وجب الكسر لان جواب القسم لا يكون الا

لكنها ليست في أولها الثالثة ان تقع في أول الصفة كمررت برجل انه فاضل ولو قلت مررت برجل عندي أنه فاضل لم تكسر لانها ليست في ابتداء الصفة الرابعة أن تقع في أول الجملة الحالية كقوله تعالى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون واحترزت بقيد الاولية عن نحو أقبل زيد وعندي انه ظافر الخامسة ان تقع في أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو ذو وذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وأن المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد واحترزت بقيد الاولية من نحو جلست فحيث اعتقاد زيد انه مكان حسن ولم أر أحدا من النحويين يشترط الاولية في مسئلتي الحال وحيث ولا بد من ذلك السادسة ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فاللام من لرسوله ومن لكاذبون معلقان لفعلي العلم والشهادة أي مانعان لهما من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وشهد الله انه لا اله الا هو السابعة ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ومن يقل منهم اني اله من دونه فذلك نجزيه جهنم قل ان ربي يقذف بالحق الثامنة ان تقع جوابا للقسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا أنزلناه التاسعة

جملة ولو وقعت فى أثناء الجواب وجب الفتح نحو والله اعتقادى ان زيدا فاضل ومن الواقعة فى أثنائه تقدير انحو قوله أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى

على ان التقدير أو تحلفي على انى أما اذا لم يقدر ذلك فهى فى أول الجواب فتكسر قاله شيخ الاسلام مع بعض تغيير وفى كلام الحفيد ان المذهب المنصور وهو مذهب البصريين منع جواز الوجهين وعلى تسليمه فالكسر على انه جواب والفتح على اسقاط الخافض لا على انه جواب (قوله ان تقع خبرا عن اسم عين) هي الثامنة في المتن وجعلها فى الشارح تاسعة (قوله ان تقع خبرا عن اسم العين) أى تقع أول الجملة الواقعة خبرا عن اسم العين سواء كان هناك ناسخ أم لا ولذا مثل المؤلف بمثالين وانما وجب الكسر لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك يمتنع مع ان قاله فى التصريح وقال الحفيد ان قلت هلا جاز فتح ان اذا وقعت خبرا عن اسم عين ويجعل من باب الاخبار بالمعنى عن العين مبالغة قلت الحرف المصدرى أضعف من صريح المصدر اه واخترزنا بقولنا أول الجملة الواقعة الخ من قولك زيدا عتقاد أبى انه فاضل الخ ومن قولك اعتقادى انه فاضل فانه خبر عن اسم معنى فى الثانى ووقعت فى الاثناء لا فى الاول (قوله ان الله يفصل الخ) هذه الجملة خبر عن الذين آمنوا وما عطف عليه وهى اسماء ذوات (قوله بما لم أسبق اليه) أى الى جمعه فى محل واحد والا فهو مذكور فى كلامهم (قوله فى ثمان مسائل أيضا) الاولى حذف أيضا لان الكسر فى تسع مسائل لا فى ثمانية نعم ان جعل قوله وفى أول الصلة تفسيرا لقوله فى الابتداء ولم يعد قوله فى الابتداء قسما مستقلا صح قوله هنا أيضا والجواب ان قوله أيضا راجع لقوله يجب أى يجب أيضا كما وجب الكسر (قوله انه لن يؤمن) أى عدم الايمان من قومك فنائب الفاعل هو المصدر المؤول لا نفس ان وكذا يقال فيما يأتى (قوله انه استمع نفر الخ) النفر ما بين الثلاثة والعشرة والجن أجسام عاقلة خفية يغلب عليها الهوائية والنارية وقيل نوع من الارواح المجردة اه بيضاوى (قوله انه استمع نفر) أى استماع نفر (قوله لغير القول) اما لو كان مفعولا للقول فقد تقدم وجوب الكسر فيه (قوله انكم أشركتم) أى اشراككم بالله (قوله انك ترى الارض) أى رؤيتك الارض خاشعة كائن من آياته ومعنى خاشعة يابسة اه بيضاوى (قوله الخامسة أن تقع الخ) قال الاشمونى أو خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى انك فاضل اه فاعتقادى اسم معنى غير قول ولا شك ان فاضل غير صادق عليه الا بمعنى المعتقد وانما وجب الفتح لانها لو كسرت لكانت جملة والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط عائد على المبتدا ولا رابط هنا والمعنى اعتقادى فضلك أى معتقدى فضلك فهى مؤولة بمصدر اما لو كان قولا نحو قولى انك فاضل فيجب الكسر وكذا اذا كان صادقا عليه نحو اعتقاد زيد انه حق فهو بالكسر والجملة فيها عائد وانما لم يصح فى الاخير الفتح لانه لا يحل المصدر محلها لانه ينحل المعنى اعتقاد زيد كون الاعتقاد حقا وهو لا يصح لان الاعتقاد بمعنى المعتقد وجودى وكون الاعتقاد حقا أمر اعتبارى والاحسن ان عدم الصحة لعدم الفائدة وانما أولناه بالكون لان خبرها مصدر وهو جامد فتؤول بالكون (قوله ان تقع فى موضع خبر اسم الخ) المناسب حذف موضع ويقول ان تقع خبر الاسم الخ كما قال ان تقع فاعلة الخ أو انه يأتى بموضع فى الجميع (قوله ان تقع مجرورة بالحرف) لان الحرف لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله بان الله هو الحق) أى بكون الله هو الحق (قوله مثل ما أنكم تنطقون) فمثل حال من الضمير المستكن فى حق أو صفة لمحذوف أى حقا مثل الخ أو صفة لحق لاضافته لغير معرب لان مثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما صلة أى زائدة لا أنها موصول اسمى لفتح ان ولو كانت موصولا اسميا لكان قوله انكم تنطقون صلة فيجب كسرها ولا موصولا حرفيا لان ان موصول حرفى وهو لا يدخل على مثله وانما وجب الفتح لان المضاف اليه فى غير المضاف للجمل لا يكون الا اسما

ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيدا نه فاضل وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة وقد أتيت فى شرح هذا الموضع بما لم أسبق اليه فتأملوه ويجب الفتح فى ثمان مسائل أيضا احداها ان تقع فاعلة نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أى انزالنا الثانية ان تقع نائبة عن الفاعل نحو وأوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك الا من قد آمن قل أوحى الى انه استمع نفر من الجن الثالثة ان تقع مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم أشركتم بالله الرابعة أن تقع فى موضع رفع بالابتداء نحو ومن آياته انك ترى الأرض خاشعة الخامسة ان تقع فى موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى انك فاضل السادسة ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق السابعة ان تقع مجرورة باضافة نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون الثامنة أن تقع

صريحا أو تأويلا (قوله تابعة) أى عطف نسق أو بدل كما مثل وأما النعت فتقدم انها تكسر والتوكيد لا يعقل لانه بالفاظ مخصوصة وأما البيان فالظاهر أنه كالبدل فقوله تابعة ليس المراد التوابع الخمسة (قوله مما ذكرنا) أى من الفاعل ونائبه والمفعول والمبتدأ والخبر والمجرور بالحرف والاضافة (قوله بدل منه) الظاهر بدل اشتمال وبعد كتبي هذا رأيت البيضاوى صرح به فلله الحمد واحدى مفعول ثان ليعدكم وأصل يعديو عد (قوله فى ثلاث مسائل فى الاشهر) ومن غير الاشهر الواقعة للتعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أى لانه هو البر الخ والواقعة بعد حتى فتكسر ان كانت ابتدائية كقولهم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح ان كانت عاطفة او جارة نحو عرفت احوالك حتى انك فاضل أى حتى فضلك على العطف أو حتى فضلك على الجر بها والواقعة بعدها او مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وشعبة بالكسر على الاستئناف أو عطف جمل وقرأ الباقون بفتحها من عطف المفردات والواقعة بعدا ما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت استفتاحية بمنزلة ألا الاستفتاحية لانها وقعت فى ابتداء الكلام حكما وان كانت بمعنى حقا فتحت كقولك أحقا انك ذاهب (قوله الفجائية) نسبة للفجأة وهى البغتة وقال الحفيد نسبة الى الفجاءة بالمد وضم الفاء وهى ملاقاة الشيء بغتة (قوله فاذا ان زيدا بالباب) الفاء عاطفة وقيل زائدة وقيل استئنافية فالفتح على التأويل بمصدر أى واذا ظرف زمان خبر أى ففى الوقت حضور زيد بالباب أو مكان خبر أى ففى الحضرة حضور زيد بالباب أو حرف مفاجأة أى فحضور زيد بالباب حاصل فالمصدر مبتدأ خبره محذوف وأما على كسر ان فاذا حرف لا انها ظرف لانها لو كانت ظرفا فاما معمول لخرجت أو لما بعدان وكلاهما ممنوع أما الاول فلان ما بعد الفاء لا يكون معمولا لما قبلها وأما الثانى فلان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها قال فى المغنى واذا المفاجأة حرف عند الاخفش ورجحه ابن مالك ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقال المبرد ظرف زمان واختاره ابن عصفور وقال الزجاج ظرف مكان واختاره الزمخشرى اه المراد منه (قوله وكنت أرى زيدا الخ) أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وهو من الطويل وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاى وهى طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز (الاعراب) كنت كان واسمها أرى بمعنى أظن تتعدى لثلاث مفاعيل كما قاله المرادى الاول نائب الفاعل والثانى زيدا والثالث سيدا والذى يظهر أن الضمير المستتر نائب فاعل لارى بحسب اللفظ وهو فاعل بحسب المعنى حيث فسر أرى باظن تأمل وكما الكاف جارة وما مصدرية أى كقول الناس فيه وهى معترضة بين مفاعيل ارى اذا فجائية انه بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة أى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد أى فاذا العبودية أى حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد أي حاضر وجملة أرى الخ خبر كان وعبد خبر ان والقفا مضاف اليه واللهازم معطوف عليه والشاهد فى كسر ان وفتحها والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير لكن ذهب قوم الى ان اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح فيستوى الوجهان اه أشموني (قوله فانه غفور رحيم) أى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة فالمصدر المؤول خبر لمحذوف أو مبتدا خبره محذوف قال العصام وفيه ان تقدم الخبر هنا واجب فيتعين الوجه الثانى ثم قال وههنا بحث وهو انه حيث كان تقديم الخبر فى ذلك واجبا دفعا للالتباس بين المكسورة والمفتوحة فينبغى أن لا يجوز حذفه لانه مفوت لهذا الغرض اه حفيد وأما على الكسر

تابعة لشيء مما ذكرنا نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وانى فضلتكم على العالمين ونحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم فانها فى الاولى معطوفة على المفعول وهو نعمتى وفى الثانية بدل منه وهو احدى ويجوز الوجهان فى ثلاث مسائل فى الأشهر احداها بعد اذ الفجائية كقولك خرجت فاذا أن زيدا بالباب قال الشاعر

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا
اذا انه عبد القفا واللهازم

يروى بفتح ان وبكسرها الثانيه بعد الفاء الجزائية كقوله تعالى من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم

فهى جملة مستقلة (قوله قرىء الخ) فالذى قرأ بالفتح عاصم وابن عامر وقرأ الباقون بالكسر (قوله وضابط ذلك الخ) فلو لم تقع خبرا عن قول نحو عملى أنى أحمد الله وجب فتحها ولا يجوز الكسر لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق أو لم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن فالايمان قلبى أو اختلف القائل نحو قولى ان زيدا يحمد الله وجب الكسر فيهما ولا يجوز فتحها لفساد المعنى لان المعنى قولى حمد زيد وهو لا يصح لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم (قوله فالفتح على معنى أول قولى حمد الله) والقول على حقيقته (قوله والكسر الخ) والقول بمعنى المقول (قوله جملة أخبر الخ) وعلى الاول فالخبر مفرد ونوقش فى ذلك بان الصواب الكسر لان الخبر على الاول مجموع انى أحمد الله مرادا به أحمد ولا شك أنه جملة والخبر على الثانى مجموع ذلك مرادا به اللفظ دون المعنى وهو مفرد قطعا لان كل ما أريد به لفظه فهو اسم وكل اسم مفرد لا محالة اه افاده حفيد وقد سبق للشارح فى باب الفاعل ونائبه مايفيده (قوله كاحمد ونحوه) الكاف أدخلت الافراد الذهنية ونحوه أدخلت الافراد الخارجية وبالعكس أو ان ونحو توكيد للكاف (قوله ونظير ذلك) أى فى كون الخبر جملة هى نفس المبتدأ فى المعنى (قوله سبحانك اللهم) أى هذا اللفظ ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدأ فى المعنى (قوله لا اله الا الله) أى هذا اللفظ (قوله التاسع خبر لا) ظاهره سواء كان اسمها معربا أو مبنيا وهو مذهب الاخفش وأما سيبويه فيقول لا تعمل فى الخبر الا اذا كان الاسم معربا وكلام المؤلف ظاهر فى كلام الاخفش ويحتمل حمله على مذهب سيبويه بان يقال قوله خبر لا أى فى بعض أحوالها وهو ما اذا كان الاسم معربا (قوله لنفى الجنس) أى صفة الجنس وحكمه أى المحكوم به عليه فاذا قلت لا رجل فى الدار كان معناه لا كينونة لرجل فى الدار فهى لنفى الكينونة التى هى صفة الجنس لا أنها نفت الجنس من أصله بل هو ثابت وكان المناسب للمصنف أن يقول لنفى الجنس نصا ليخرج لا العاملة عمل ليس فانها لنفى الجنس احتمالا أو لنفى الوحدة وقد اعترض المصنف فى ترك ابن مالك لهذا القيد وقد وقع فى الاعتراض هنا (قوله ويجب تنكيره كالاسم) انما لم يقل ويجب تنكيره والاسم لان الخبر هو المحدث عنه وأراد تشبيهه بالاسم الذى قد سبق ذكره فى باب المبنيات ولم يقل وتنكيرهما لان الاسم ليس مذكورا واشتراط تنكير الاسم ليدل على عمومه بوقوعه فى سياق النفى وتنكير الخبر لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة قاله شيخ الاسلام قال بعض واشتراط تنكير معموليها لانها موضوعة للدلالة على المتعدد بخلاف المعرفة فان مدلولها جزئى فلو دخلت على المعرفة لادى الى اخراجها عن موضوعها واذا لم يرد نفى المتعدد يؤتى بما فيقال ما زيد فى الدار لان ما موضوعة لنفى المتعدد والواحد (قوله وتأخيره) أى عن الاسم وكذا تأخير معمول الخبر ولعل العذر له انه لم يذكر معمول الخبر فى ان التى هى الاصل (قوله ولو ظرفا) أراد به ما يعم الجار والمجرور لانهما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا واطلاق الظرف على الامرين من باب استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه أو عموم المجاز وانما وجب تأخير الخبر عن اسمها لضعفها فى العمل لانها فرع ان وان فرع الفعل فهى فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها بتقديم ولا تأخير ولان عملها على غير القياس لانها من الحروف الغير المختصة بالاسم أو الفعل وما لا يختص حقه ان لا يعمل (قوله ويكثر حذفه ان علم) سكت عن ذلك فى الاسم وهو مثل الخبر فيما ذكر قال الرضي يحذف اسم لا فى لا عليك أى لا بأس عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز أن يكون كزيد خبرا أى لا أحد مثل زيد وجاز ان يكون اسمها أي لا مثل زيد كائن وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف أى لا أحد كزيد اه شنوانى (قوله وتميم) هو أبو قبيلة وهو تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر قاله الشيخ خالد فى شرح التوضيح (قوله لا تذكرة حينئذ) أى لا تذكر الخبر

قرىء بكسر ان وفتحها الثالثة فى نحو أول قولى انى أحمد الله وضابط ذلك ان تقع خبرا عن قول وخبرها قولا كاحمد ونحوه وفاعل القولين واحد فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولى حمد الله والكسر على جعل أول قولى مبتدأ وانى أحمد الله جملة أخبر بها عن هذا المبتدا وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدا لانها نفس المبتدا فى المعنى فكأنه قيل أول قولى هذا الكلام المفتتح بانى ونظير ذلك قوله سبحانه وتعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم وقول النبى ﷺ أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ثم قلت ﴿ التاسع خبر لا التى لنفى الجنس نحو لا رجل أفضل من زيد ويجب تنكيره كالاسم وتأخيره ولو ظرفا ويكثر حذفه ان علم وتميم لا تذكره حينئذ ﴾ وأقول التاسع من المرفوعات خبر لا التى لنفى الجنس * اعلم ان لا على ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه نحو

حين العلم به بل توجب حذفه كما صرح به فى الشرح وان كان ظاهر قوله لاتذكره لايقتضى وجوب الحذف أفاده شيخ الاسلام (قوله ولا تمش) لاناهية وتمش مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء وفى الارض متعلق به ومرحا حال أى حال كونك ذا مرح أى فرح أو المعنى تمرح مرحا أو لاجل المرح أى البطر (قوله فلا يسرف) أى القاتل فى القتل بان لا يقتل من لا يحق قتله (قوله لا تحزن ان الله معنا) أى بالعصمة والمعونة روى أن المشركين طلعوا فوق الغار فاشفق أبو بكر على رسول الله ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام ماظنك باثنين الله ثالثهما فاعماهم الله عن الغار فجعلوا يترددون فلم يروه وقيل لما دخلا الغار بعث الله حمامتين فباضتا فى أسفله والعنكبوت فنسجت عليه اه بيضاوى (قوله وتستعار للدعاء) أى تستعمل فى الدعاء وهو طلب الادنى من الاعلى قال الفيشى ولا الناهية هى لا الدعائية بعينها وسميت دعائية تأدبا فلا استعارة خلافا للمؤلف فى الشرح اه وتوجيه كلام المصنف انه أراد بالنهى طلب الاعلى من الادنى الكف وأراد بالدعاء طلب الادنى من الاعلى الكف فهما أمران متغايران وأصل وضع لا هو القسم الاول ونقلت للثانى أى استعملت فيه تأمل (قوله مامنعك أن لا تسجد) فى سورة الاعراف قال البيضاوى أى أن تسجد فدخلت لا اشارة الى أن الموبخ عليه ترك السجود وقيل الممنوع عن الشىء مضطر الى خلافه وكأنه قيل مااضطرك الى أن لا تسجد (قوله بدليل انه قد جاء فى مكان آخر) وهو سورة ص (قوله فلا تعمل) وقد يعمل الحرف الزائد نحو ماجاءنا من بشير (قوله دخولها فى الكلام الخ) يعنى باعتبار أصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بهذه الفائدة فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار (قوله لئلا يعلم) أى ليعلم أهل الكتاب انه أى الشان لا ينالون شيأ مما ذكر من فضله لانهم لم يؤمنوا برسوله وهو شرط وقيل لا غير زائدة والمعنى لئلا يعتقد أهل الكتاب أن لا يقدر النبى والمؤمنون على شىء من فضل الله ولا ينالونه اه بيضاوى (قوله وحرام) أى يمتنع عادة رجوع قرية أهلكناها أى الى التوبة أو الى الدنيا فليس المراد بالحرام المعلوم شرعا بل المراد به الممتنع عادة والشاهد فى قوله لا يرجعون أى انهم يرجعون ويحتمل ان لا نافية أى عدم رجوعهم للجزاء حرام أى ممتنع اه بيضاوى (قوله وتكرارها) بكسر التاء كما قاله شيخنا العدوى (قوله وعاملة عمل ان) أى لمناسبتها فى افادة المبالغة فانها للمبالغة فى النفى كما ان للمبالغة فى الاثبات فتكون من باب الحمل على النظير أو النقيض وكذا قال غير واحد واعترض بأن اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة قولنا ان زيدا ليس بقائم (قوله وشرط اعمالها هذا العمل أمران) شرط مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران ويشترط أيضا أن لا تقترن بحرف جر فان اقترنت بحرف جر اهملت وكانت زائدة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وغضبت من لاشىء وشذ جئت بلاشىء قال الفيشى وانما أسقط هذا الشرط لانه فرض الكلام فى اسمها وخبرها ومع دخول الجار لا يكون مابعدها اسمها ولا خبرا لها فلم يحتج الى اشتراطه (قوله كما بينا) أى فى قول المصنف ويجب تنكيره كالاسم (قوله لا صاحب علم) فهو نكرة لان المضاف للنكرة نكرة وانما يكون معرفة اذا أضيف لواحد من المعارف (قوله لا بصرة لكم) فبصرة بضم الباء علم على مدينة من مدن الشام وهى غير البصرة بفتح الباء اه فيشى وبه تعلم أن قول بعض المشايخ انه بضم الباء وفتحها وكسرها وهى قبة الاسلام وخزانة العرب والمنسوب اليها بصرى بالفتح اه غير مناسب لما فى المؤلف لان البصرة المثلثة الباء هى المقابلة للكوفة تأمل (قوله قضية) أى هذه قضية (قوله ولا أبا حسن) هو كنية لسيدنا على بن أبى طالب والكنية من أقسام

زائدة دخولها فى الكلام كخروجها فلا تعمل شيأ نحو ما منعك أن لا تسجد أى أن تسجد بدليل انه قد جاء فى مكان آخر بغير لا وقوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شىء من فضل الله وقوله تعالى وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون الثالث أن تكون نافية وهى نوعان داخلة على معرفة فيجب اهمالها وتكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو وداخلة على نكرة وهى ضربان عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل وعاملة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر والكلام الآن فيها وهى التى أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال وشرط اعمالها هذا العمل أمران أحدهما أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بينا والثانى أن يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا وذلك كقولك لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر فلو دخلت على معرفة أو على خبر مقدم وجب اهمالها وتكرارها فالاول كما تقدم من قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وأما قول العرب لا بصرة لكم وقول عمر قضية ولا أبا حسن لها

العلم فهو معرفة فدخلت لا على معرفة (قوله يريد على الخ) أي يريد عمر بقوله ولا أباحسن لها على الخ (قوله وقول أبي سفيان) واسمه صخر بن حرب وهو أبو معاوية أمير المؤمنين أسلم يوم فتح مكة وكذا العباس عم رسول الله صلى الله عليه (قوله لاقريش) اعلم أن قريشا تصغير قرش وهذا التصغير للتعظيم وقريش هو ولد النضر منقول من تصغير قرش وهو دابة عظيمة في البحر تعبث بالسفن فشبهوا بها لانها تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها اه بيضاوي (قوله أرى الحاجات الخ) قاله أبو الزبير الاسدي وهو بفتح الزاي وكسر الباء وقيل بكسر الزاي وفتح الباء كنية عبد الله بن الزبير بن العوام ٧ وهذا الشاعر قصد أبا خبيب في طلب صلة فلم يعطه شيأ فانشد فيه أبياتا منها هذا البيت وقول يكدن أي يصرن غير مقتضية من الكيد قال تعالى انهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا وأمية مروان بن عبد الحكم وأولاده وكانوا كرماء * الاعراب أرى قلبية وفاعلها مستتر فيها والحاجات مفعولها الاول منصوب بالكسرة وعند ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات وأبي مضاف اليه وخبيب مضاف اليه ويكدن فعل وفاعل والجملة في محل نصب مفعول ثان لارى ولا نافية عاملة عمل ان واسمها محذوف تقديره مثل وأميه مضاف اليه وفي البلاد متعلق بمحذوف خبر لا أي ولا أمية موجودون والشاهد في لا أمية وقال الفيشي قوله ولا أمية هو أمية بن عبد شمس والمراد بني أمية (قوله فمؤول) أو أنه شاذ (قوله ولا مثل أبي حسن) ومثل متوغلة في الابهام فلا تتعرف بالاضافة لمعرفة فاندفع ما يقال ان مثل أضيفت لمعرفة فتعرف فلم ينفع التأويل (قوله والثاني) أي تقديم الخبر (قوله لا فيها غول) أي افساد للعقل والضمير للكاس أي الاناء من خمر وقوله ينزفون أي يسكرون (قوله فلا فوت) أي فلا يفوتون الله بهرب أو تحصن (قوله لاضير) أي لا ضرر علينا اه بيضاوي (قوله فضلا عن أن يجب) أي زيادة على الوجوب فوجوب الحذف معلوم نفيه وعدم جواز الحذف أمر زائد عليه وفضلا مصدر فضل بمعنى زاد وعن بمعنى على قال ابن مالك ومن نسب لتميم وجوب الحذف مطلقا فقد غلط لان حذفه لغير دليل يلزم عليه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير بذلك للزمخشري والجزولي قاله في الهمع اه حفيد (قوله لا أحد أغير) لا نافية للجنس وأحد اسمها وأغير خبرها وهو مرفوع (تنبيه) ذكر بعض انه يجوز حذف الاسم والخبر معا عند العلم كقوله

* اذا الداعي المثوب قال يالا * أي يا فلان لا براح لي بحذف الاسم وهو براح والخبر وهو لي قرره بعض الاشياخ وهو مخالف لما سبق عن الشنواني من انه لا يجوز حذفهما لان فيه أجحافا * (قوله العاشرة من المرفوعات المضارع اذا تجرد الخ) * اختلفوا في رافع المضارع فقال الفراء وأصحابه هو تجرده من ناصب وجازم والبصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو أن ولن امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم وقال الكسائي العامل حروف المضارعة وقال ثعلب المضارعة قال المصنف وغيره وأصح الاقوال الاول وهو الجاري على ألسنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويرد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه في الجملة ثم يحتاج في كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعدلو وأدوات التحضيض نحو هلا يقوم زيد مع انه لم يحل محل الاسم وبارتفاعه في نحو الذي يقوم وسيقوم وسوف يقوم وفيما اذا وقع خبر الباب كاد اذ الاسم لا يقع في هذه المواضع لا يقال التجرد عدمي لانه الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم انه عدمي فلا نسلم انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه علامة لا مؤثر قال أبو حيان ولا طائل للخلاف السابق اه حفيد من أول القولة الى هنا وقول المصنف اذا تجرد أي وقت تجرده يحتمل

يريد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقول أبي سفيان يوم فتح مكة لاقريش بعد اليوم وقول الشاعر

أرى الحاجات عند أبي خبيب
يكدن ولا أمية في البلاد

فمؤول بتقدير مثل أي ولا مثل أبي حسن ولا مثل البصرة ولا مثل قريش ولا مثل أمية والثاني كقول الله سبحانه وتعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ويكثر حذف هذا الخبر اذا علم كقول الله سبحانه وتعالى ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت أي فلا فوت لهم وقوله تعالى لا ضير أي لا ضير علينا وبنو تميم يوجبون حذفه اذا كان معلوما وأما اذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد فضلا عن أن يجب وذلك نحو لا أحد أغير من الله عز وجل ثم قلت (العاشر المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم) وأقول العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها الفعل المضارع

٧ هكذا هذه العبارة بالاصل ولعل فيها تحريفا فان كنية عبد الله هو أبو خبيب لا أبو الزبير اه مصححه

الاقوال لكن يتبادر منه القول الذى رجحه المؤلف فى بعض كتبه (قوله اذا تجرد) أى لفظا أو تقديرا فيخرج نحو تفد ويدخل نحو أشرب غير الخ فان أشرب مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض للتخفيف (قوله من ناصب) أى متصف بالنصب وكذا قوله جازم ليدخل فى ذلك قوله * لم يوفون بالجار * وقوله * أن تقرآن على أسماء ويحكما * (قوله يقوم ويقعد) لا فرق بين الصحيح والمعتل ولو قال يقوم ويمشى كان أولى ليكون مثالا للظاهر والمقدر (قوله فأما قول أبى طالب) الذى فى شيخ الاسلام وأما قول على رضى الله عنه مخاطبا للنبى ﷺ ولعله هو الظاهر (قوله محمد تفد الخ) هو من أبيات الكتاب من الوافر ومحمد علم منقول من اسم مفعول حمد سمى به نبينا لكثرة خصاله الحميدة وتفد من المفاداة أى كل نفس تلاقى الهلاك الذي يقصدك فهى به أولى دونك واعرابه محمد منادى مفرد علم مبنى على الضم حذف منه حرف النداء والعلم المنادى قيل معرفة بالعلمية التى كانت قبل النداء وقيل سلبت العلمية وعرف بالاقبال والاول مذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك والثانى مذهب المبرد والفارسى ورد ببناء اسم الله واسم الاشاره فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لانهما لا يقبلان التنكير وتفد بضم التاء من أفدي مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وكل فاعل ونفس مضاف اليه اذا شرطية ومازائدة وخفت فعل وفاعل مضاف لاذا ومن شىء متعلق بخفت وتبالا مفعول خفت وقول الشواهد صفة لشىء أى باعتبار محله أى اذا خفت شيأ مهلكا وعلى ما قلنا فالمعنى اذا خفت هلاكا من شىء والشاهد فى تفد (قوله فهو مقرون بجازم مقدر) قال فى المغنى ومنع المبرد حذف اللام وابقاء عملها حتى فى الشعر وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجتزى عنها بالكسرة وهذا الذى منعه المبرد أجازه الكسائى حتى فى النثر بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة أى ليقيموها ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله

قلت لبواب لديه دارها * تأذن فانى حمها وجارها

أى لتأذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف ضرورة لتمكنه من أن يقول ائذن اه (قوله تبالا أصله الخ) قال فى الشواهد والتبال بفتح التاء المثناة من فوق وبعده باء موحدة هو الفساد وقيل الحقد والعداوة وقيل التبال الوبال أى الهلاك أبدلت واوه تاء مثل تقوى وفى الصحاح تبله الحب وأتبله أى أسقمه وأفسده انتهى كلام الشواهد فعلم منه أن قول المصنف أصله الخ على أحد الاقوال وكلام الصحاح مؤيد للقول بأن التاء أصلية وان معناه الفساد (قوله وراث) بضم الواو وقوله ووجاه بكسر الواو الثانية وقوله وتجاه بكسر التاء كما رأيته فى نسخة صحيحة (قوله وأما قول امرىء القيس) أى ابن حجر الكندى قال فى الشواهد وامرؤ الرجل والقيس الصنم ولذا كان الاصمعى رحمه الله يقول فيه امرؤ الله وقيل هو الشدة أى عبد الصنم أو عبد الشدة (قوله فاليوم الخ) هذا البيت من الكامل من قصيدة قالها امرؤ القيس حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب خمرا حتى يأخذ بثاره فلما أدرك ثاره حلت له بزعمه فلا يأثم بشربها اذ قد وفى بنذره واليوم يطلق على أربعة أمور ذكرها المؤلف فى شرح بانت سعاد أحدها مقابل الليلة ومنه سبع ليال وثمانية أيام الثانى مطلق الزمان كقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره وآتوا حقه يوم حصاده الى ربك يومئذ المساق والمراد ساعة الاحتضار الثالث مدة القتال نحو ويوم حنين الرابع الدولة ومنه قوله تعالى وتلك الايام نداولها بين الناس والمراد به هنا فى البيت القسم الثانى أي مطلق الزمان وقوله اشرب مصدره الشرب بالحركات الثلاث فى الشين وبهن قرىء شرب الهيم وقال أبو عبيدة الشرب بالفتح جمع شارب كصحب جمع صاحب وبالكسر المشروب كالطحن بمعنى المطحون وبالضم المصدر

اذا تجرد من ناصب وجازم كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو فأما قول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم محمد تفد نفسك كل نفس

اذا ما خفت من شىء تبالا فهو مقرون بجازم مقدر وهو لام الدعاء وقوله تبالا أصله وبالا فابدل الواو تاء كما قالوا فى وراث ووجاه تراث وتجاه وأما قول امرىء القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل * فليس قوله أشرب مجزوما وانما هو مرفوع

والمستحقب المكتسب واصله جمع الشيء في الحقيبة وهي الخرج والاسم الذنب والواغل الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير دعوة * الاعراب الفاء عاطفة واليوم منصوب على الظرفية متعلق باشرب وأشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وغير منصوب على الحال من فاعل أشرب والمفعول محذوف تقديره خمرا ومستحقب مضاف اليه واثما منصوب بمستحقب لاعتماده على صاحب الحال والجار والمجرور في محل نصب صفة ثم ولا واغل معطوف على اثما لكن كسره لمناسبة القافية قال في الشواهد والصواب ان واغل عطف على مستحقب اي وغير واغل والشاهد فيه جزم اشرب من غير جازم واجيب بما ذكره المؤلف وقبل هذا البيت قوله

حلت لي الخمر وكنت امرأ * من قبلها في شغل شاغل

(قوله ولكن حذفت الخ) واختلف في حذف الحركة على اقوال احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان أبا عمرو حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن بسكون التاء ورسلنا وبارئكم ويأمركم والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيت أسقي والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور اه حفيد قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو كان حجة وعليه فيكون أشرب مرفوعا بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل التخفيف كما قاله الشنواني في حاشية الفاكهي وقول الشارح للضرورة يناسب القول الثالث وقوله أو على تنزيل الخ يناسب القول الاول وحرر (قوله ربغ من قوله الخ) أي الراء والباء من أشرب والغين من غير فهي كلمة ملفقة من كلمتين (قوله ربغ بالضم) أي ضم الباء وقوله منزلة مفعول تنزيل (قوله المنفصل) أي المركب من كلمتين وقوله المتصل أي في كلمة واحدة (قوله عضد بالضم) أي للضاد وقوله بالسكون أي للضاد وقوله ربغ بالضم أي للباء وكذا قوله بالاسكان أي للباء

(باب المنصوبات)

بالتنوين أي هذا باب في بيان المنصوبات جمع منصوب أو منصوبة كما تقدم في المرفوعات وقوله المنصوبات أي بالاصالة لا بالتبعية فانها أكثر من خمسة عشر (قوله المفعول به) قيل الضمير في به راجع لأل وفيه نظر لان أل لا تكون اسما الا اذا دخلت على وصف قصد به الحدوث وهذا مفقود هنا وقيل انه راجع الى الاسم الذي بعدها والوجه انه لا مرجع له لان الكلمة كلها صارت علما على الكلمة المخصوصة والباء في به اما للالصاق أو للآلة وقال الفيشي قوله المفعول به أي ما يصدق عليه المفعول به والا فالمفهوم الكلي لا يتأتى نصبه وكذا بقية المفاعيل والذي ينبغي أن أل ومفعول والباء والهاء في المفعول به لا معنى لها لان المفعول به صار علما في الاصطلاح على هذا النوع من الكلم وكذا بقية المفاعيل وعلى أن لها معنى تكون أل موصولة ومفعول صلته وبه متعلق بمفعول والهاء عائدة الى أل ومعنى الباء الملاصقة أي الذي ألصق به فعل وقال الرضي معناها المقابلة وينبغي أن يكون معنى المقابلة المقابلة اللغوية وهي الدفع والدرء أي الذي دفع به ودرىء به فعل لا الاصطلاحية وهي العوض لانه لا معنى له هنا اه فيشي (قوله المفعول به) ويقال المفعول بحذف الصلة قال المصنف في المغني جرى اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر دورانا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق اه حفيد (قوله وهو ما وقع) أي اسم بقرينة أن الكلام في المفعول به والمفعول به لا يكون الا اسما ولا تقل منصوب بقرينة ان الكلام في المنصوبات لان المنصوب أعم من الاسماء والمراد بالوقوع التعقل أي ما توقف تعقل الفعل على تعقله (قوله فعل الفاعل) واعلم أن المفعول به ينصبه الفعل المتعدي ووصفه ومصدره واسم فعله فان حمل قوله فعل على ظاهره يكون اقتصر عليه لانه الاصل والاولى أن يحمل قوله فعل على الاثر فيعم الجميع (قوله كضربت زيدا) فان زيدا وقع عليه فعل الفاعل الذي هو ضمير المتكلم بلا واسطة حرف اه حفيد

ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل ربغ بالضم من قوله أشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون المنفصل مجرى المتصل فكما يقال في عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل في ربغ بالضم ربغ بالاسكان ولما أنهيت القول في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت ﴿ باب المنصوبات خمسة عشرة أحدهما المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا ﴾ وأقول المنصوبات محصورة في خمسة عشر نوعا وبدأت منها بالمفاعيل

(قوله لانها الاصل) أى فى المنصوبات (قوله وغيرها) أى غير المفاعيل (قوله محمول عليها) كالحال والتمييز وقوله ومشبه بها كمعمول الصفة المشبهة اه فيشى فالعطف مغاير والاحسن انه عطف تفسير وقرر بعض الاشياخ انه عطف علة على معلول (قوله صاحبا) بالتثنية وقوله المقرب بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء مفتوحة اسم كتاب فى النحو لابن عصفور وأما التسهيل فهو لابن مالك (قوله كما فعل الزمخشرى) راجع للمنفى وهو البداءة بالمفعول المطلق ووجه ما فعله الزمخشرى وابن الحاجب أن المفعول المطلق هو مفعول بالفاعل حقيقة لانه الذى صدر منه فكان هو الاولى بالتقديم على بقية المفاعيل (قوله الالتباس) أى لولا النصب كضرب موسى عيسى أو هذا هذا أو الذى قام الذى فى الدار وانما أعطى الرفع للفاعل لانه عمدة والرفع يناسب العمدة والنصب يناسب الفضلة (قوله لا المباشرة) أى التعلق الحسى (قوله أعنى تعلقه الخ) أى أعنى بالتعلق المعنوى (قوله أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به) أورد عليه أن كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به فى مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه والمراد بالفعل المصدر وهو لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحيا بل اسنادا وقال الحفيد والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بدون واسطة حرف ولولا هذا التفسير لخرج عنه مفعول أردت المذكور لانها لا وقوع لها على شىء ويخرج مفعول الافعال التى لا تحس بحاسة البصر لان وقوع الشىء على الشىء من مدركات البصر كما قاله العصام وقولنا وقوع الفعل به أى فى العبارة فيدخل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا ذلك لم يفد دخول النفى نفى الوقوع ويخرج عنه نحو زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده وانما أفادت كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك فهم كونه وقع عليه الفعل ويدخل فى التعريف ما دخلت عليه لام التقوية لضعف عامله بحذف أو تأخر أو فرعية فى العمل نحو يا لزيد ولزيد ضربت وأنا ضارب لزيد لان اللام زيادتها كالعدم اه حفيد (قوله بما) أى بمفعول فخرج اشترك زيد وعمرو لانه فاعل لا مفعول (قوله لا يعقل) أى الفعل أى على الوجه الاكمل (قوله لم يكن) أى المفعول به (قوله أردت السفر) هو قطع المسافة لا نفس المسافة فهو غير محسوس (قوله ومنه ما أضمر الخ) أى من المفعول به ما أضمر الخ ويفهم من قوله ومنه الخ أن الاصل فى عامل المفعول به أن يكون مذكورا وحذفه على خلاف الاصل (قوله أضمر) فى تعبيره تسامح اذ لا يقال ذلك الا فى الضمائر اذا استترت لا ما حذف (قوله جوازا) صفة لمفعول مطلق محذوف أى اضمارا جوازا أى جائزا أو صفة له على حذف مضاف أى اضمارا ذا جواز لان الاضمار ذو جواز لا جواز أى اضمارا متصفا بالجواز (قوله نحو قالوا خيرا) أى نحو خيرا من قوله تعالى قالوا خيرا ولا يصح نصب خيرا بقالوا لان القول لا ينصب المفرد الا اذا كان فى معنى الجملة أو أريد به لفظه مثال ما فى معنى الجملة قلت قصيدة أو قلت شعرا ومثال ما أريد لفظه قلت زيدا أى قلت هذا اللفظ (قوله منها باب الاشتغال) أى الاسم المنصوب فى باب الاشتغال والضمير فى قوله منها عائد على المواضع وذكر المصنف منها ستة ولم تحصر فيها بل هى كثيرة فاولها باب الاشتغال (قوله وكل انسان ألزمناه طائره) أى صحيفته المكتوب فيها العمل سميت بذلك لتطايرها من خزانة تحت العرش فتلتصق بعنق صاحبها ولا تتجاوزه وطائره مفعول لالزمناه المذكور على الظاهر لا المحذوف وحرر (قوله أربعة الفعل الخ) وأما اسم التفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان من متعد كما يأتى فى كلامه وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم اه حفيد وقوله ووصفه أراد به ما يعم أمثلة المبالغة نحو أما العسل فانا شراب ويعم اسم المفعول نحو زيد معطى غلامه درهما (قوله فالفعل المتعدى) وهو الذى يصل

لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب ووجه ما اخترناه ان المفعول به أحوج الى الاعراب لانه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباس والمراد بالوقوع التعلق المعنوى لا المباشرة أعنى تعلقه بما لا يعقل الا به ولذلك لم يكن الا للفعل المتعدى ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو أردت السفر لعدم المباشرة وخرج بقولنا ما وقع عليه المفعول المطلق فانه نفس الفعل الواقع والظرف فان الفعل يقع فيه والمفعول له فان الفعل يقع لاجله والمفعول معه فان الفعل معه لا عليه ثم قلت *(ومنه ما أضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال نحو وكل انسان ألزمناه) واقول الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة الفعل المتعدى ووصفه ومصدره واسم فعله فالفعل المتعدى نحو وورث سليمان داود ووصفه نحو ان الله بالغ أمره ومصدره نحو

للمفعول به بدون واسطة كمثال الشرح ويسمى غير قاصر ويسمى متجاوزا بخلاف اللازم وهو الذى يصل للمفعول بواسطة ويسمى قاصرا وغير متعد ومتعديا بحرف جر (قوله ولولا دفع الله الناس) أى باستيلاء المسلمين على الكفار لخربت باستيلاء المشركين على أهل الملل صوامع الخ (قوله عليكم) اسم فعل بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول (قوله قالوا خيرا أى أنزل الخ) وقرأ زيد بن على قالوا خير بالرفع على جعله خبر المبتدا محذوف أى المنزل خير فماذا مبتدأ وأنزل ربكم خبره والمعنى أى شىء أنزله ربكم وعلى قراءة النصب يكون ماذا مفعول أنزل مقدم عليه (قوله باضمار تريد) أى تريد مكة وهو على حذف همزة الاستفهام أى أتريد مكة (قوله لمن سدد) أى صوب سهما أى لمن يريد رميه (قوله القرطاس) وهو كل أديم ينصب للنصال وقال بعض المشايخ هو المسمى الآن بالهدف (قوله باضمار تصيب) أى وهى جملة دعائية كأنه قال اللهم اجعلك مصيبا للقرطاس ولو جعل الاصل ارم القرطاس أوصب القرطاس كان أوضح من المضارع (قوله أن يتقدم اسم) أراد به الجنس ليشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى أهنت زيدا ضربت أخاه أو زيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه اه وعلم منه ان محل الجواز اذا كان الناصب المقدر متعددا بتعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع الاعند الاخفش كما بينه الشاطبي اه يس على الفاكهى (قوله ويتأخر الخ) خرج نحو ضربته زيد الان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ماقبله (قوله أو وصف) وهو هنا اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها فخرج الصفة المشبهة كاخرج المصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يفسر فى هذا الباب الا بما يصلح للعمل فيما قبله قاله شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم (قوله صالح للعمل الخ) أى بحيث لو فرغ عن الضمير أو ملابسه عمل فى الاسم المتقدم فيخرج ما يمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لا تصلح ان تطلب المتقدم وقضيته ان الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يقدم على رافعه فامتناع عمل المتأخر فيه ادنى ويؤيده ماقاله فى المغنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال اه فافاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا اشغل الخ كما فى المنصوبات لكن كلام السيوطي والتسهيل يفيدان الاشتغال يجرى فى المرفوعات فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات وقوله صالح اى كل من الفعل والوصف فافرد لان العطف باو (قوله أو ملابسه) اى ملابس الضمير سواء كان مضافا للضمير او كان موصوفا بالمتصل بالضمير اما اذا كان مجرورا بالحرف نحو زيدا مررت به فهو من قبيل المشتغل بالضمير بواسطة الحرف لا من قبيل الملابس (قوله زيدا انا ضاربه) انما فصل بقوله انا لان اسم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد وكان بمعنى الحال او الاستقبال وقول بعضهم يشترط ان لا يكون هناك فصل فلا تقول زيدا انا ضربته محمول على ما اذا لم يحتج للفاصل كما فى الفعل (قوله الآن اوغدا) قيد بذلك ليكون الوصف عاملا (قوله زيدا ضربت غلامه) اى اهنت زيدا ضربت غلامه ولا تقل ضربت زيدا لانك لم تضربه بل ضربت غلامه فقوله بعامل اى موافق ولو معنى (قوله فلم يجمع بينهما) لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المنوى ولا يجمع بين البدل والمبدل منه واعترض بانه ان اريد لا يجمع على سبيل التأسيس فسلم وان اريد على وجه التأكيد فلا يسلم وبانه كيف

عليه دليل مقالى أو حالي فالاول نحو قالوا خيرا أى أنزل ربنا خيرا بدليل ماذا أنزل ربكم والثاني نحو قولك لمن تأهب لسفر مكة باضمار تريد ولمن سدد سهما القرطاس باضمار تصيب وقد يضمر وجوبا فى مواضع منها باب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره أو ملابسه فمثال اشتغال الفعل بضمير السابق زيدا ضربته ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السابق زيدا أنا ضارب به الآن اوغدا وكل انسان الزمناه ومثال اشتغال الوصف زيدا ضربت غلامه وزيدا انا ضارب غلامه الآن اوغدا فالنصب فى ذلك وما اشبهه بعامل مضمر وجوبا تقديره ضربت زيدا ضربته والزمنا كل انسان الزمناه وانما كان الحذف هنا واجبا لان العامل المؤخر مفسر له فلم يجمع بينهما هذا رأى الجمهور وزعم الكسائى ان نصب المتقدم بالعامل المؤخر على الغاء العائد وقال الفراء الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفى الضمير المتأخر ورد على الفراء بان الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديا بالاثنين وعلى الكسائى بان الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كضربت غلامه

يصح عدم الجمع بين البدل والمبدل منه والواقع الجمع بينهما لغة وبلاغة ويرد الاول بان الحذف ينافي التأكيد والثاني بان المستشكل التبس عليه البدل للتعويض مما حذف بالبدل التابع المقصود بالحكم والمراد هنا الاول لا الثاني انظر حاشية شيخ الاسلام على ابن الناظم (قوله فلم يجمع بينهما) لا يرد النقض بقوله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له وقال ابن غازي ان رأيت الثاني تأكيد للاول وأما في هذا الباب فالثاني أصل تأسيس وتقدير آخر قبله أمر صناعي ويؤخذ من كلامهم ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندي عسجد أي ذهب انتهى يس على الفاكهي بتصرف (قوله فلا يستقيم الغاؤه) وأيضا الكسائي لا يقول بزيادة الاسماء (قوله ومنه المنادى) هو ثاني المواضع المحذوف عاملها وجوبا وعند المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل وفي كلام أبي علي ان ياواخواتها أسماء أفعال فعلى هذين المذهبين لا يكون المنادى من قبيل ما أضمر عامله وجوبا وهو المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهو عطف على الاشتغال فيكون من قبيل الذي حذف عامله وجوبا (قوله وانما يظهر الخ) ظاهره كان صالحا للحال أم لا وهو مذهب الجمهور ففيه رد على ثعلب القائل بانه ان كان صالحا للحال جاز نصبه ورفعه والا وجب نصبه ووجه الرد أنه أطلق في النصب (قوله أو نكرة) ظاهره ان المنادى فيه نكرة وقال المازني لا يكون المنادى نكرة لان الشخص لا يمكن ان ينادى مالا يقصد ففهم ان المنادى لا بد أن يكون لاشخاص معينة وغفل عن كون المنادى قد يقصد به الجنس وقوله نكرة يتبادر من النكرة انها نكرة لفظا ومعنى فلا يحتاج الى تقييدها بكونها غير مقصودة لانها مع القصد لا تكون نكرة انتهى فيشي (قوله وهو ياو أخواتها) الحاصل انها ثمانية فالاول الهمزة للقريب عند الجمهور والثاني أي بالفتح والقصر والسكون قيل للقريب وقيل للبعيد وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط الثالث ياوهي أم الباب ولهذا قيل انها أعم الحروف وانها للقريب والبعيد مطلقا وقيل للقريب حقيقة أو حكما كالنائم والساهي وقيل مشتركة بينهما وبين المتوسط وهي حرف اجماعا الرابع ايا وهي للبعيد وفي الصحاح انها لنداء القريب والبعيد قال في المغني وليس كذلك الخامس هيا وهي للبعيد وهاؤها أصل وقيل بدل من همزة أيا انتهى السادس آي بالمد والسكون السابع آيا بالمد وهما للبعيد وذكر الاخفش أو جعلها ابن عصفور للقريب الثامن واللندبة عند الجمهور وقيل تستعمل في غيرها أيضا (قوله أشبه الضمير) وهو الكاف في أدعوك وبني على ما يرفع به جبرا لما فاته حالة الاعراب لانه حالة الاعراب ينصب بالفتحة (قوله ويازيدان ويازيدون) لم يدخل أل لانه لا يجتمع بين يا وأل وقولهم العلم اذا ثني أو جمع يدخل عليه أل جبرا لما فاته من التعريف محمول على غير النداء كما تقدم (قوله والمضاف) سواء كانت الاضافة محضة كما مثل المتن أو غير محضة كيا حسن الوجه والشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بنصب أو برفع أو بخفض نحو ياطالعا جبلا وانما عمل طالعا النصب في جبلا لاعتماده على يا او على وصف مقدر اي ياشخصا طالعا قرره بعض الاشياخ (قوله المنصوب باخص) هو ثالث المواضع الستة التي يحذف فيها العامل وجوبا والمنصوب في الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان النداء يفيد الاختصاص بالمخاطب وانهما للحاضر وافادتهما التأكيد ويفارق المنادى في أحكام لفظية ومعنوية فاما اللفظية فهو انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى وانه لا يقع في أول الكلام بل في وسطه أو بعد تمامه نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وانه لا بد أن يتقدم عليه

فلا يستقيم الغاؤه قلت ﴿ومنه المنادى وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا أو شبهه أو نكرة مجهولة نحو ياعبد الله وياطالعا جبلا وقول الاعمى يارجلا خذ بيدي﴾ وأقول المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولا به ان قولك ياعبد الله أصله يا أدعو عبد الله فيا حرف تنبيه وادعو فعل مضارع قصد به الانشاء لا الاخبار وفاعله مستتر عبد الله مفعول ومضاف اليه ولما علموا أن الضرورة داعية الى استعمال النداء كثيرا أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بامرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو ياو أخواتها وقد تبين بهذا ان حق المناديات كلها أن تكون منصوبة لانها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنيا وانما يكون مبنيا اذا أشبه الضمير بكونه مفردا معرفة فانه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها نحو يازيد ويازيدان ويازيدون وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة فانهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحا ممثلا في باب البناء فمن أحب الوقوف عليه فليرجع اليه ثم قلت ﴿والمنصوب باخص

اسم بمعناه فى التكلم والخطاب وانه يقل كونه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما فى بك الله نرجو الفضل بخلاف المنادى فيكثر كونه علما ويبنى على الضم وانه يكون بال قياسا وانه لا يكون نكرة فلا يكون اسم شرط. ولا استفهام ولا تعجب لان هذه نكرات ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وان أياهنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به فى النداء وان صفة أى هنا واجبة الرفع بلا خلاف وفى النداء أجاز المازنى نصبها وانه هنا اختلف فى ضم أى هل اعراب أو بناء وفى النداء بناء باتفاق وان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء افعل الدعاء وانه لا يكون تاليا لحرف النداء وانه لا يعنى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم وانه لا يستغاث به ولا يندب وأما الاحكام المعنوية فامور أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء (قوله بعد ضمير الخ) هو قيد لا خص لا للمنصوب لانه لا يلزم من تأخير الاسم المنصوب تأخير عامله بخلاف العكس لان رتبة المعمول التأخير عن عامله فلا يقع فى ابتداء الكلام أبدا ولا بعد غائب ويقل بعد المخاطب كما تقدم (قوله ويكون بال) كان المناسب تقديم المضاف لانه أكثر استعمالا من المقرون بال ومن اياو اية ولعل المصنف انما قدم المقرون بال بناء على معتقده من ان الاقسام الثلاثة مستوية فى الاستعمال مع ان الواو لا تقتضى ترتيبا (قوله بال) أى الجنسية أصالة فلا ينافى كونها للعهد لان الجنسية أعم من العهدية (قوله قري الناس) خبر نحن (قوله لا نورث) خبر نحن (قوله وايا) معطوف على بال (قوله فيلزم مهما يلزمها) فتضم لفظا وتنصب محلا وتتصل بها ها التنبيه وتوصف باسم لازم الرفع محلى بال (قوله أنا أفعل الخ) فانا أفعل مبتدأ وخبر وأيها فى موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أى على اللفظ (قوله والمنصوب بالزم الخ) هذا هو الرابع (قوله بالزم) هو من الاغراء وقوله واتق من التحذير وقوله ان كرر أو عطف أى فى البابين ولذا مثل المصنف بأربعة أمثلة وقوله او كان اياك أى فى التحذير فقط ولا يكون الاغراء بلفظ اياو الحاصل ان اياك للتحذير وعاملها محذوف وجوبا سواء كان هنا عطف أو تكرار أم لا وأما اذا فقدت اياف لا يحذف العامل وجوبا فى البابين الا مع العطف أو التكرار والمراد العطف بالواو خاصة اتفاقا ولم ينبه عليه المصنف وبما قلنا يعلم الرد على ابن مالك القائل بجواز الحذف اذا أفردت اياو أما اياى واياه فهو شاذ (قوله ونحو الاسد الاسد) تحذير باسم المحذر منه مكررا وأولى باسم المحذر نحو رأسك رأسك أى باعد رأسك (قوله أو كان اياك) عطف على كرر ومعلوم ان عامل اياك احذر أو باعد لانه الزم ولا اتق ففى العطف مسامحة (قوله اياك من الاسد) الاصل باعد نفسك من الاسد فحذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثانى (قوله ناقة الله وسقياها) تحذير باسم المحذر منه والتقدير احذروا ناقة الله فلا تقربوها بعقر ولا غيره واحذروا المحل الذى تسقى منه وهو البئر المعروفة وأولى باسم المحذر نحو لسانك ويدك فالمصنف عطف فى المحذر منه فاولى المحذر (قوله واياك من الاسد) اذا جىء بالمحذر منه بعد اياك يجب جره بمن أو عطفه بالواو خاصة وفى جر المصنف له بمن رد على رواية اياك اياك المراء فانها شاذة عند المصنف ولا يجوز نصبه اذا لم يعطف (قوله والمحذوف عامله الواقع فى مثل الخ) هذا هو الصواب بغير واو عاطفة للواقع وان تمحل شيخ الاسلام بحمل قوله والمحذوف على المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله كسقيا ورعيا وعلى الحال المؤكدة لمضمون جملة نحو زيد أبوك عطوفا وهذا هو الخامس والسادس الواقع فى مثل وعلى نسخة اسقاط الواو يجعل الاغراء والتحذير قسمين لتكميل الستة وانما قيد المحذوف بالمصدر والحال لانه ليس كل ما حذف عامله يكون حذفه واجبا فابقاؤه على عمومه وجعله مما حذف وجوبا فاسد ويكون خارجا عن المفعول به (قوله مثل) بفتحتين قول مركب

بعد ضمير متكلم ويكون بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وأيا فيلزمها ما يلزم فى النداء نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وعلما قليلا فنحو بك الله نرجو الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم أو باتق ان تكرر أو عطف عليه أو كان اياك نحو السلاح السلاح الاخ الاخ ونحو السيف والرمح ونحو الاسد الاسد أو نفسك نفسك ونحو ناقة الله وسقياها واياك من الاسد والمحذوف عامله والواقع فى مثل

مشهور شبه مضربه بمورده أى المحل الذى يضرب فيه بالمحل الذى ورد فيه أولا أى شبه المحل الذى استعمل فيه بالمحل الذى ورد فيه أولا (قوله أو شبهه) وهو كل كلام اشتهر وحذف عامله (قوله الكلاب على البقر) أى ارسل الكلاب على البقر أى بقر الوحش ومعناه كما فى الهمع خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها وهو راجع للمثل وتقول تمرا أى أعطنى تمرا وقوله الكلاب على البقر أى فى رواية النصب اما على الرفع فمبتدأ وخبر فلا شاهد فيه وقوله انته خيرا لك راجع لشبه المثل أى انته وائت خيرا (قوله على الاختصاص) هو فى الاصل مصدر اختصصته بكذا أى خصصته به وفى الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير مما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف (قول الشارح وحقيقته) أى تعريفه أى تعريف المنصوب على الاختصاص لما علمت (قوله اسم ظاهر معرفة) أراد به مايعم اياأو ان قوله فيما يأتى ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أى مقابل لقوله هنا اسم ظاهر معرفة (قوله قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله) يعنى قصر حكم الضمير عليه ففى نحن العرب أقرى الناس الخ قصد تخصيصه باقراء الضيف وفى قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث قصد تخصيصهم بعدم الميراث فقوله بحكم ضمير أى بالمحكوم به على الضمير أى بالمخبر به عن الضمير فحاصله ان الاسم المنصوب يختص بما اتصف به الضمير الذي قبله أى الفخر (قوله فالاول وقوله الثانى) أى التواضع والثالث زيادة البيان (قوله لنا معشر الخ) هو من بحر الطويل ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره والمعشر الجماعة ولنا خبر مقدم ومجد مبتدأ مؤخر ومعشر منصوب على الاختصاص والانصار مضاف اليه وقد اختص معشر الانصار بالمجد والشرف الذى اتصف به ضمير نا ومؤثل صفة لمجد وبارضائنا جار ومجرور والباء سببية وخير مفعول ارضائنا لانه مصدر مضاف للفاعل وأحمد بدل من خير أو عطف بيان والشاهد فى معشر الانصار فان القصد منه الفخر (قوله جد بعفو الخ) من بحر الخفيف ونصف البيت الباء من العبد ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره وجد فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا وبعفو متعلق به فانى ان حرف توكيد ونصب ورفع والياء اسمها فى محل نصب وفقير خبرها والى العفو متعلق بفقير وأيها مبنى على الضم فى محل نصب باخص والهاء للتنبيه والعبد نعت لاى مرفوع بضمة ظاهرة ويالهى ياحرف نداء والهى منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهه مضاف وياء المتكلم مضاف اليه والشاهد فى أيها العبد فان القصد منه التواضع (قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب) هو من بحر البسيط ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ان حرف توكيد ونصب ورفع ونا اسمها فى محل نصب وجملة لا ندعى بتشديد الدال فى محل رفع خبر ولاب جار ومجرور متعلق به وبنى منصوب على الاختصاص وعلامة نصبه الياء وبنى مضاف ونهشل مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة والشاهد فى بنى نهشل فان القصد منه زيادة البيان وتمام البيت * وانما نحن أبناء لآباء (قوله نحن بنى بنى ضبة الخ) من الرجز ولم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب ولا غيره ونحن مبتدأ وأصحاب الجمل خبره ومضاف اليه وبنى ضبه منصوب بالياء على الاختصاص وهو معرفة بالاضافة فهو محل الشاهد والقصد منه الافتخار وكذا ما بعده من الحديثين ونبغى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله مستتر تقديره نحن وابن مفعوله وفيه حذف أى نبغى ثار ابن عفان أى نأخذ بثاره وعفان مضاف اليه يجوز صرفه ان أخذ من العفن ومنعه من الصرف ان أخذ من العفة ولذا قيل ان ذممته صرفته وان مدحته منعته من الصرف وباطراف جار ومجرور متعلق بنبغى وأطراف مضاف والاصل مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل القافية (قوله وتعريفه بال الخ) مرتبط فى المعنى بقوله معرفة من قوله وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة وكانه قال وحقيقته انه اسم ظاهر معرفة اما باللام أو بالاضافة ومثال تعريفه باللام الخ فتأمل

أو شبهه نحو الكلاب على البقر وانته خيرا لك) * وأقول من المفعولات التى التزم معها حذف العامل المنصوب على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر لانه خبر بلفظ النداء وحقيقته أنه اسم ظاهر معرفة قصد تخصيصه بحكم ضمير قبله والغالب على ذلك الضمير كونه لمتكلم نحو أنا ونحن ويقل كونه لمخاطب ويمتنع كونه لغائب والباعث على هذا الاختصاص فخر أو تواضع أو بيان فالاول كقول بعض الانصار لنا معشر الانصار مجد مؤثل * بارضائنا خير البرية أحمدا المؤثل الذى له أصل ومثال الثانى قوله

جد بعفو فانني أيها العبـ
ـد الى العفو يالهى فقير

ومثال الثالث انا بنى نهشل لا ندعى لاب وتعريفه بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف التقدير نحن أخص العرب وتعريفه بالاضافة كقوله نحن بنى ضبة أصحاب الجمل *

نبغى ابن عفان باطراف الاسل * الاسل الرماح ومن تعريفه بالاضافة قوله صلى الله عليه وسلم

(قوله

انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة ونحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضي الكشف عنه وهو ان ما من قوله ما تركناه موصول بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركناه صلته والعائد محذوف أي تركناه وصدقة خبر ما هذا على رواية الرفع وهو أجود لموافقته لرواية ما تركناه فهو صدقة وأما النصب فتقديره ما تركنا مبذول (٣٧) صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل

ونحن عصبة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا كما تقدم وان تكون شرطية فما على الاول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب المعنى أي شيء تركنا فهو صدقة ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ أي فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء من التزام بنائها على الضمة وتأنيثها مع المؤنث والتزام افرادها فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ومفارقتها للاضافة لفظا وتقديرا ولزومها التنبيه بعدها ومن وصفها باسم معرف بال لازم الرفع مثال ذلك أنا أفعل كذا أيها الرجل اللهم اغفر لنا أيتها العصابة المعنى أنا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب ويقل تعريفه بالعلمية ففي بك الله نرجوا الفضل شذو ذان كونه بعد ضمير مخاطب وكونه علما ومن المحذوف عامله المنصوب بالزم ويسمى اغراء والاغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود

(قوله انا آل محمد لا تحل لنا الخ) أي لانها أوساخ الناس وآل محمد أشراف فلا يسوغ لهم أخذ الصدقة لكن اعتمد المالكية اعطاءهم من الزكاة اذا حرموا نصيبهم من بيت المال وكانوا فقراء (قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث) قال الحفاظ لم يوجد الحديث بلفظ نحن وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء انتهى تصريح (قوله لا نورث) أي لئلا يتمنى وارثهم موتهم فيكفر (قوله على ما يقتضي الكشف عنه) أي على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف عنه أي عن ذلك الاعراب ونسبة الاقتضاء الى الاعراب مجاز عقلي والكشف مفعول يقتضي أي ان الحديث احتوى على اعراب يطلب ذلك الاعراب أن يكشف عنه تأمل أو المعنى وقد اشتمل الحديث على لفظ يطلب ذلك اللفظ الكشف عنه أي عن اعرابه (قوله الرفع) أي رفع صدقة (قوله ما تركناه مبذول صدقة) ولو لم يقدر ذلك لانحل المعنى ما تركناه صدقة أي لم نترك صدقة مع انهم تركوها (قوله ونحن عصبة) بالنصب أي ونحن نرى حال كوننا عصبة فحذف الخبر لسد الحال مسده وأما على قراءة الرفع فهو خبر نحن ولا شاهد فيه (قوله ويجوز في ما ان تكون الخ) اعلم انه على رواية صدقة بالرفع بدون فهو ورواية فهو صدقة باثبات هو فيجوز في ما ان تكون موصولة وأن تكون شرطية فعلى الموصولة يكون فهو صدقة خبره وقرن بالفاء لما في المبتدا من العموم هذا على رواية فهو صدقة وأما على رواية صدقة فالامر ظاهر وعلى الشرطية يكون فهو صدقة جوابه ويكون صدقة المحذوف والجملة جوابه وأما على رواية صدقة بالنصب فما موصولة بدليل تقدير الشارح مبذول صدقة ويصح أن تكون شرطية والتقدير فهو مبذول صدقة اذا علمت ذلك فجملة الاوجه ستة فقول الشارح ويجوز الخ الظاهر انه متعلق برواية صدقة بالرفع بدون هو بدليل قوله كما تقدم ولك ان تجريه في رواية صدقة بالنصب ورواية فهو صدقة (قوله أيتها العصابة) بكسر العين بمعنى الجماعة (قوله المعنى الخ) الحاصل ان أيها مبني على الضم في محل نصب بأخص والجملة حالية فقوله مخصوصا بيان للحالية والاحسن ان يقول أي أخص أيها الرجل وهو نفسه أي حال كونه مختصا وأيتها مبني على الضم في محل نصب والجملة حالية أي أخص أيتها أي مختصين من بين العصائب والقصد من المثالين الافتخار وما قلناه من ان أيها وأيتها مبنيان على الضم في محل نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منادى ولا ينكر ان الانسان ينادي نفسه ألا ترى الى قول عمر كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان أيا في الاختصاص معربة وانها خبر لمحذوف أي هو أيها الرجل أو مبتدأ خبره محذوف أي أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (قوله أخاك أخاك الخ) تقدم الكلام على هذا البيت (قوله المروءة والنجدة) المروءة بفتح الميم وضمها وهي تخلق الشخص بخلق أمثاله في زمانه ومكانه والنجدة بكسر النون الشجاعة (قوله الصلاة جامعة) فيها أوجه أربعة رفعهما على جعل الصلاة مبتدأ خبره جامعة ونصبهما على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف أي احضروا الصلاة ونصب جامعة حالا ورفع الاول ونصب الثاني على جعل الصلاة مبتدأ خبره محذوف وجامعة حال ورفع الثاني ونصب الاول على جعل الصلاة مفعولا لمحذوف وجامعة خبر لمحذوف انتهى سراج خليل (قوله من هذا النوع) أي الذي حذف عامله جوازا (قوله أخاك الذي ان تدعه الخ) لم يتكلم عليهما في الشواهد الذي صفة لاخاك ان شرطية تدعه فعل

ليلزمه نحو قوله أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح وانما يلزم حذف عامله اذا تكرر كما سبق في البيت أو عطف عليه نحو المروءة والنجدة فان فقد التكرار أو العطف جاز ذكر العامل وحذفه نحو الصلاة جامعة فالصلاة منصوب باحضروا مقدرا وجامعة منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر أخاك الذي ان تدعه لملمة * يجبك كما تبغي ويكفيك من يبغي وان تجفه يوما فليس مكافئا * فيطمع ذو التزوير والوشي أن يصغى على تقدير الزم أخاك الذي من صفته كذا ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره وجاء على

الشرط لمة متعلق به يحبك جواب الشرط كما الكاف حرف جر وما اسم موصول والعائد محذوف وتبغى صلته أى على الوجه الذي تطلبه ويكفيك بالرفع ومن يبغى فاعله والجملة عطف على جواب الشرط (قوله كقولهم مكره أخاك لا بطل) عبارة الموضح كقول بعضهم قال شارحه وهو أبو حنش حين قال له خالد وقد بلغه ان ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه فقال ضربا يا أبا حنش فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال له أبو حنش مكره أخاك لا بطل فصار مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل ان أول من قاله عمرو ابن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن الي مبارزة على فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعله سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفى أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون اه تصريح (قوله الثانى المفعول المطلق) هذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحواشى وقوله المطلق هذا قيد أى فالمصدر المؤكد أو المبين للنوع يسمى مفعولا مطلقا أى مفعولا مقيدا بالاطلاق وأما اذا قيل مفعول بدون قولنا مطلقا فينصرف للمفعول به لانه لما كان كثير الدوران فى الكلام خففوه بحذف صلته قاله فى المغنى وقال الرضى قوله المطلق اشارة الى عدم التقييد لا التقييد بالاطلاق فعلى هذا يقال للمصدر المذكور مفعول بدون قولنا مطلق (قوله وهو المصدر الخ) اعلم ان المستفاد من قوله وما بمعنى المصدر مثله ان النائب عن المصدر يسمى مفعولا مطلقا وبه صرح فى التوضيح وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى ضربت ضربا وينفرد المصدر فى أعجبنى ضربك والمفعول المطلق فى ضربته سوطا ومشى على ذلك المرادى أيضا وحينئذ فقوله وهو المصدر الخ تعريف للمفعول المطلق بحسب الاصالة فهو تعريف لنوع منه وهو الاصلى ولو أراد تعريفه بجميع أنواعه لقال وهو الاسم الفضلة كما قال الموضح ومشى الاشمونى على ان المفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى أن ما يقوم مقامه خلف عنه وانه الاصل وحينئذ فبين المصدر والمفعول المطلق عموم مطلق فيجتمعان فى ضربت ضربا وينفرد المصدر فى ضربك ضرب حسن فالمصدر أعم من المفعول المطلق والمفعول المطلق أخص لانه لا يكون الا مصدرا وهذا هو المتبادر من قول المصنف هنا وهو المصدر فيكون أول كلامه على قول وآخر كلامه على قول آخر تأمل (قوله الفضلة) المناسب أن يقول غير الخبر والحال ليخرج ضربك ضربتان وضربك ضرب أليم فانه وان تبين العدد فى الاول والنوع فى الثانى فهو خبر وخرج طلع زيد بغتة فانه مصدر فضلة وهو حال وخرج بقوله مصدر ولى مدبرا فانه وان كان توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر فى عامله فلا يكون مفعولا مطلقا الا أنه خرج بقوله المصدر لان مدبرا اسم فاعل وأما قوله الفضلة فيشمل ولى مدبرا (قوله المؤكد الخ) تقسيم لافراد المعرف ولا يتم التعريف الا به ليخرج قمت اجلالا لك وكرهت ضربك لعدم التأكيد وبيان النوع وليخرج كرهت الفجور الفجور لان الفجور الثانى توكيد لما قبله لا لعامله (قوله لعامله) ان كان مصدرا ولجزء عامله وهو الحدث ان كان فعلا * واعلم ان العامل اما فعل تام على غير مذهب الاخفش أما الاخفش فلا يشترط التمام فيقال عنده كان زيد قائما كونا أو وصف بشرط أن يراد به الحدث أو مصدر من غير شرط وخرج بقولنا بشرط الخ اسم التفضيل والصفة المشبهة فلا يجوز زيد أفضل منك فضلا ولا زيد حسن وجهه حسنا لان اسم التفضيل والصفة المشبهة للثبوت ولا يكون الا للحال ولا ينتصب باسم الفعل لا تقول نزال نزولا ولا صه سكوتا ولا وزعم ثعلب فى أنت الرجل علما أن علما مفعول

لغة من يستعمل الاخ بالالف في كل حال ويسمى لغة القصر كقولهم مكره أخاك لا بطل ثم قلت ﴿ الثانى المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده كضربت ضربا أو ضرب الامير او ضربتين

مطلق منتصب بالرجل على تأويله بالعالم والوجه انه تمييز محول عن الفاعل بتأويل الرجل بالكامل أى أنت الكامل علمه (قوله وما بمعنى المصدر مثله) أى فى كونه منصوبا على انه مفعول مطلق وقوله وما بمعنى المصدر قضيته انه جار فى الاقسام الثلاثة وكلام الاشمونى يفيده فالنائب عن المؤكد ثلاثة والنائب عن المبين للنوع اثنا عشر والنائب عن العدد واحد فالجملة ستة عشر * الاول الكلية نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر مفعول والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل * الثانى بعضيته كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصاء والاصل رجع الرجوع القهقرى وقعد القعدة القرفصاء فحذف المصدر وأنيب عنه مايدل على نوع منه وانما كان القهقرى والقرفصاء من النائب مع انهما مصدران لكونهما خالفا عاملهما لفظا فعدا من النائب والقرفصاء بالمد والقصر أن يجلس على أليتيه ويرفع ركبتيه ويلصقهما ببطنه بيديه مثلا والقهقرى بالقصر ليس الا وهى الرجوع لخلف وهما منصوبان بفتحة مقدرة على الالف للتعذر هذا ان قصر القرفصاء والا كانت الفتحة ظاهرة * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير والاصل سرت السير أحسن السير * الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء بكسر الميم لان فعلة بالكسر للهيئة والاصل ميتة بالفتح مصدر فانيب عنه فعلة بالكسر الدال على الهيئة والفرق بين ميتة سوء وبين القرفصاء والقهقرى مع ان الجميع مبين لحالة مخصوصة ان ميتة مبين للهيئة المصطلح عليها وهى ما كانت على وزن فعلة بخلاف القرفصاء والقهقرى فليسا على وزن فعلة * السادس مرادفه نحو قمت الوقوف وافرح الجذل بناء على ان الوقوف منصوب بقمت ومذهب الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه وصحح أبو حيان الاول معللا بان المنصوبات فى غير المرادف كلا تميلوا كل الميل لا يمكن أن يقدر لها عامل من لفظها فيجب ان يكون العامل ماقبلها فيطرد فى الجميع ليكون الباب على وتيرة واحدة * السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا فعبد الله مفعول أول لاظنه وجالسا مفعوله الثانى والهاء فى أظنه ضمير المصدر نائب عنه فى الانتصاب على المفعولية والتقدير أظن ظنى فهو نائب عن المصدر المبين للنوع وقيل التقدير أظن ظنا فهو نائب عن المؤكد ورجحه ابن هشام * الثامن المشار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته نحو * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد * أى اغتماض ليلة أرمد * العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا فما اسم استفهام مفعول مطلق نائب عن المصدر أى أى ضرب ضربته * الحادى عشر ما الشرطية نحو ماشئت فاجلس فما اسم شرط مفعول مطلق وهو نائب عن المصدر * الثانى عشر آلته نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل الاصل ضربته ضربا بسوط ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر وأقيمت آلته مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع فهذه الاثنا عشر نائبة عن المبين للنوع على خلاف فى السابع كما علمته * الثالث عشر وهو النائب عن المبين للعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل جلدا ثمانين فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين فجملة النائب عن المبين للنوع والعدد ثلاثة عشر وزاد بعضهم رابع عشر وهو اسم المصدر العلم نحو بربرة وفجر فجارو فى شرح التسهيل أن اسم المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة الاول مرادفه نحو فرحت جذلا والجذل بفتحتين مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا والفرق بين أفرح جذلا وافرح الجذل ان المنكر مؤكد والمعرف مبين للنوع فافهم الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا والاصل توضئة واغتسالا أما لو كان اسم المصدر علما فهو نائب عن المبين للنوع على ماتقدم من الخلاف فى نيابته وعدم نيابته رأسا هذا حاصل مافى

وما بمعنى المصدر مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيأ فاجلدوهم ثمانين جلدة) وأقول الثانى من المنصوبات المفعول المطلق

الاشمونى والتصريح مع ايضاح من تقرير الاشياخ وبه تعلم أن قول الفيشى والكلام من خارج أن النائب عن الاول محصور فى أربعة والنائب عن الثانى فى ثلاثة عشر أو أربعة عشر اه غير صحيح لان الاول وهو المؤكد ينوب عنه ثلاثة فقط والرابع فيه خلاف وهو الضمير والثانى وهو المبين للنوع ينوب عنه اثنا عشر على خلاف فى السابع الذى هو الضمير هل هو نائب عن المؤكد فالنائب عن المؤكد أربعة وعن المبين للنوع أحد عشر وان جعل من النائب عن المبين للنوع فالنائب عن المؤكد ثلاثة وعن المبين للنوع اثنا عشر فلا يتم ثلاثة عشر أو أربعة عشر على كل حال ويتم قوله النائب عن الاول أربعة على أحد القولين والذى تقدم ان الثلاثة عشر أو الاربعة عشر فى النائب عن المبين للنوع فقط وقول الفيشى يخرج من قول المصنف ومابمعنى المصدر مثله القسم الثالث اذ لا تأتى فيه النيابة أصلا لانه لا يكون الا مفعولا مطلقا اه غير مسلم لما علمت ان العدد ينوب عن المبين للعدد تأمل فى هذا المقام فانه أتعبنى غاية التعب لتظفر بالمراد (قوله وسمى مطلقا) هذا مبنى على ماقاله فى المغنى من ان الاسم هو المفعول المطلق كما تقدم تقريره (قوله بلا قيد) أى بصلة بخلاف بقية المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعه (قوله لانه نفس الشىء الذى فعلته) اعلم ان السيد قال المفعول المطلق هو الاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدرى وأثره متقارنين لم يفرق بينهما أهل اللغة ولذا قالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر اه فقول الشارح الذى فعلته يراد بالفعل المعنى المصدرى ويراد بالشىء الحاصل بالمصدر فيكون ماشيا على ماحققه السيد وأما قوله فى المتن وهو المصدر فهو جار على عرف أهل اللغة لا على التحقيق تأمل (قوله ولهذه العلة) وهى قوله لانه نفس الشىء الذى فعلته وقوله لانه المفعول حقيقة بدل من قوله لانه نفس الشىء الذى فعلته (قوله أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا) أى فضربا يستفاد منه أزيد مما استفيد من عامله والمراد انه مؤكد للمصدر المستفاد من ضربت فقولك ضربت معناه أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر انه مؤكد للمصدر لا للزمان ولا للنسبة اللذين تضمنها الفعل (قوله صلوا عليه وسلموا تسليما) اقتباس من الآية (قوله بيان للنوع) اما من الصفة نحو جلست جلوسا حسنا أو من الاضافة نحو جلست جلوس القاضى وكذا يقال فى ضربت ضرب الامير اذ يستحيل ايقاع فعل شخص من شخص آخر تأمل (قوله ورجع القهقرى) هذا من النائب عن المصدر كما تقدم عن الاشمونى ولعل المصنف بناه على مذهب سيبويه من أنه مصدر بنفسه لا على مذهب المبرد من أنه صفة لمصدر محذوف الذى ذكرناه فيما سبق ولا على مذهب بعض الكوفيين من انه منصوب بفعل مشتق من لفظه ويرد على المبرد عدم وقوع هذه الاسماء وصفا ويرد على مذهب بعض الكوفيين عدم سماع أفعالها فضعف المذهبان اذ هما اثبات حكم بلا دليل والقهقرى بالقصر ليس الا على مذهب سيبويه فالقهقرى مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة على الالف وليس نائبا عن المصدر تأمل (قوله بيان العدد) بان يدل المصدر على عدد مرات الفعل أو على مرة واحدة ليشمل دكة واحدة خلافا لما يؤخذ من الفيشى من أن العدد مادل على المرات فقط والمراد بالمرات مازاد على الواحدة وقول الفيشى المراد بالعدد أن يدل على متعدد كان اسم عدد كثمانين جلدة أولا كضربتين وضربات اه مبنى على مافهمه من ان ثمانين جلدة غير نائب عن المصدر وقد علمت مافيه (قوله ولكن المؤكد ليس العامل فى المؤكد) فان الفجور الثانى مؤكد للفجور الاول وليس عاملا فيه بل العامل كرهت تأمل (قوله الثالث المفعول له) عبر عنه المصنف ببعض أسمائه وتمم الاسماء فى الشرح وانما ذكره عقب المصدر لاشتراكهما فى المصدرية ولان الزجاج والكوفيين ذهبوا الى أنه

وسمى مطلقا لانه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشىء الذى فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشىء الذى فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمى مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل ولهذه العلة قدم الزمخشرى وابن الحاجب فى الذكر المفعول المطلق على غيره لانه المفعول حقيقة وحده ماذكرت فى المقدمة وقد تبين منه ان هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد كقولك ضربت ضربا وقول الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ويسلموا تسليما صلوا عليه وسلموا تسليما الثانى بيان النوع كقوله تعالى فاخذناهم أخذ عزيز مقتدر وكقولك جلست جلوس القاضى وجلست جلوسا حسنا ورجع القهقرى الثالث بيان العدد كقولك ضربت ضربتين أو ضربات وقول الله تعالى فدكتا دكة واحدة وقولى الفضلة احتراز من نحو قولك ركوع زيد ركوع حسن أو طويل فانه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة وقولى المؤكد لعامله مخرج لنحو قولك كرهت الفجور الفجور فان الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد ولكن المؤكد ليس العامل فى المؤكد ثم قلت (الثالث المفعول له

منصوب على المفعولية المطلقة ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاقيه فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اه تصريح وبه تعلم ما فى قول الفيشى ولا الزجاج وشيخه الزجاجى ذهبا الى أنه منصوب على المفعولية المطلقة اه ولم يذكر الكوفيين مع انهم موافقون للزجاج وان قول الفيشي أيضا وناصبه عند البصريين العامل الذى يذكر قبله وعند الكوفيين عامل مقدر انتهى مخالف أيضا لما فى التصريح من ان الكوفيين يقولون عامله الفعل المقدم عليه وان الذى قال عامله مقدر هو الزجاج فتأمل (قوله وهو المصدر) شرط لجواز النصب وانما اشترط فى المفعول له كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وظاهر اطلاق المصنف سواء كان عامله من لفظه أم لا وقيده فى غير هذا الكتاب بما اذا كان مخالفا للفظ عامله لئلا يلزم كون الشىء تعليلا لنفسه ولا بد من مخالفته فى المعنى وأن لا يكون مبينا للنوع وقيده المصنف فى بعض كتبه بالقلبى أى من أفعال النفس الباطنة لان العلة هى الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشىء مقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لانه فعل اللسان ولا قتلا للكافر لانه فعل اليد وهذا الشرط لابن الخباز وغيره وأجاز الفارسى جئتك لتضرب زيدا فلم يشترط كونه قلبيا كما لم يشترط الاتحاد فى الزمن والفاعل اه من التصريح فتأمله فانه حسن (قوله الفضلة) المراد به كونه منصوبا فخرج المرفوع نحو حصل لى رغبة فى الخير ولانه لا يكون الا معللا والمجرور وان كان معللا الا أنه لا يقال له مفعول له اصطلاحا (قوله المعلل) بكسر اللام كان باعثا وغاية أو باعثا فقط والفرق بينهما من وجهين الاول أن الغاية انما هى علة فى الذهن وأما بحسب الخارج فهى معلول والباعث علة فى الذهن وفى الخارج والثانى أن الغاية معدومة قبل الفعل والباعث موجود قبله (قوله لحدث) دل عليه بفعل أو وصف أو مصدر (قوله شاركه فى الزمان) المراد بالمشاركة فى الزمان ان يتلاقيا فى جزء من الزمان كان جميع زمان عامله جميع زمانه كقمت اجلالا أو أول زمانه آخر زمان عامله كضربت ابنى تأديبا أى تأدبا أو آخر زمانه أول زمان عامله كقعدت عن الحرب جبنا خلافا لما توهمه العبارة واشتراط المشاركة فى الزمان والفاعل مذهب ابن مالك وابن هشام وعليه المتأخرون والذى اختاره الرضي تبعا للفارسى عدم اشتراط ذلك (قوله شاركه) يحتمل أن الضمير المستتر عائد على الحدث والبارز عائد على المعلل وبالعكس والاولى جعل الفاعل ضمير الحدث لان شاركه صفة للحدث فجعل العامل للموصوف أولى (قوله شاركه الخ) امالفظا كضربته تأديبا أو تقديرا نحو يريكم البرق خوفا أى يجعلكم ترون البرق وقال الزمخشرى خوفا وطمعا حالان (قوله ويجوز فيه) أى فى المستوفى للشروط الجر بمرجوحية فى المجرد من أل والاضافة حتى قال الجزولى بمنعه والحق الجواز كقوله

من أمكم لرغبة فيكم ظفر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وبراجحية فى المقرون بال كقوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

أو استوى الامران وهو المضاف نحو جئتك ابتغاء الخير أولا بتغاء الخير فكلام المصنف شامل للاقسام الثلاثة لكن يشكل على هذا التعميم تقديمه للنصب لان عادتهم انهم اذا قدموا حكما ثم قالوا ويجوز فيه كذا كان المقدم أكثر ويجاب بان النصب أكثر فى الجملة وهذا لا ينافى انه يستوى فيه الامران أو يكون النصب مرجوحا هذا حاصل ما فى الفيشى وزيادة وايضاح من شراح الالفية (قوله ويجب فى معلل فقد شرطا أن يجر باللام) يستثنى منه ما اذا كان المعلل أن وان وصلتهما كما استثناهما المصنف من كلام ابن مالك لكنه اعتذر عنه بانهما لما كثرا واشتهر حذف حرف الجر فيهما قياسا استغنى عن التصريح

وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل كقمت اجلالا لك ويجوز فيه

أن يجر بحرف التعليل ويجب فى معلل فقد شرطا أن يجر باللام أو نائبها * وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرا والثانى أن يكون مذكورا للتعليل والثالث أن يكون المعلل به حدثا مشاركا له فى الزمان والرابع أن يكون مشاركا له فى الفاعل مثال ذلك قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا فلذلك انتصب على المفعول له والمعنى لاجل حذر الموت ومتى دلت الكلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولا له ويجب حينئذ أن تجر بحرف التعليل فمثال مافقد المصدرية قولك جئتك للماء وللعشب وقوله تعالى هو الذى خلق لكم مافى الارض جميعا وقول امرىء القيس

ولو أن ما أسعى لادنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

ومثال مافقد الاتحاد فى الزمان قولك تهيأت اليوم للسفر غدا وقول امرىء القيس أيضا

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فان زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ومثال مافقد الاتحاد فى الفاعل قولك قمت لامرك اياى وقول الشاعر

وانى لتعرونى لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

حال فان فاعل تعرونى هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان التقدير لذكرى اياك ثم قلت

به لعله فيعتذر عن المصنف بذلك وهذا محله ان قلنا ان محل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب وهو قول وأما ان قلنا محلهما جر على القول الآخر فلا استثناء لان المراد بجرهما باللام أعم من اللفظ والتقدير اه كلام الفيشى باختصار (قوله أن يجر) تنازعه يجوز ويجب فاضمر فى الاول وأعمل الثانى على طريقة ثم حذف ما أضمره فى الاول لكونه فضلة وقد قال ابن مالك

ولا تجىء مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أهلا

(قوله أو نائبها) مما يفيد التعليل وهو باء السببية ومن وفى والكاف نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا ونحو الذى أحلنا دار المقامة من فضله ونحو لمسكم فيما أفضتم أى بسببه ونحو واذكروه كما هداكم أي لهدايته اياكم اه شيخ الاسلام (قوله والثانى الخ) سكت عن الفضلة وخرج العمدة كرغبتى رغبة فانه مبتدأ وخبر وخرج بقوله المعلل لحدث بقية المفاعيل لانه لا تعليل فيها (قوله المعلل به) بفتح اللام (قوله أصابعهم) أى أنامل أصابعهم ففيه مجاز مرسل من استعمال اسم الكل فى البعض والعلاقة الكلية على الراجح (قوله فالحذر مصدر مستوف لما ذكرنا) لان الحذر مصدر ذكره علة لجعل الاصابع فى الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار والزمن واحد أيضا (قوله للماء وللعشب) فانهما ذاتان لا حدثان (قوله خلق لكم) أى فان الكاف ضمير المخاطبين وهم ذوات (قوله وقول امرىء القيس) بن حجر الكندى من قصيدة من الطويل (قوله ولو ان ما أسعى الخ) لو حرف امتناع لامتناع أي يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه أن حرف توكيد ونصب واختلف فى ان وصلتها بعد لو فقيل انها فاعل بمحذوف تقديره ثبت الثانى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا وهو قول أكثر البصريين الثالث انه مبتدأ لا خبر له وما موصولة أسعى صلتها والعائد محذوف ولادنى متعلق باسعى ومعيشة مضاف اليه كفانى كفى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وفاعله قليل ولم أطلب جازم ومجزوم وفاعله مستتر ومفعوله محذوف تقديره الملك والشاهد فى قوله لادنى معيشة فانه ليس مصدرا فلذا جر باللام (قوله فجئت الخ) قائله قائل الاول وهو من الطويل أيضا ونضت بتخفيف الضاد من النضو وهو الخلع قال بعضهم ويجوز عندى التشديد للتكثير ولبسة بكسر اللام الهيئة من اللبس والمتفضل الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به * الاعراب الفاء عاطفة وجئت فعل وفاعل وقد حرف تحقيق ونضت فعل ماض والتاء للتأنيث ولنوم متعلق به وثيابها مفعول لدى ظرف بمعنى عند متعلق بنضت والستر مضاف اليه الاحرف استثناء ولبسة منصوب على الاستثناء المتفضل مضاف اليه والشاهد فى النوم فانه وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم الذى هو الفترة المذهبة للاحساس فلذا جره باللام ومثال مافقد الاتحاد فى الفاعل والزمن نحو جئتك أمس لضربك زيدا غدا (قوله وانى لتعرونى لذكراك هزة) قائله أبو صخر الهذلى من قصيدة من الطويل وتعرونى تغشاني والذكرى خلاف النسيان والهزة بكسر الهاء النشاط والارتياح والقطر المطر * الاعراب الواو للعطف وان حرف توكيد وياء المتكلم اسمها واللام للتأكيد وتعرونى مضارع مرفوع والواو من بنية الفعل والفاعل هزة خلافا لصاحب الشواهد والياء مفعول واللام للتعليل وذكرى مصدر مجرور باللام والكاف مفعول والفاعل محذوف أى لذكري اياك والكاف للتشبيه وما مصدرية وانتفض فعل ماض والعصفور فاعله أى كانتفاض العصفور وبلله فعل ومفعول والقطر فاعل وجملة بلله

حال من عصفور بتقدير قد وروى بدل هزة رعدة وروى قرة والمراد بالقرة السكون للسرور ويراد لازمها وهو النشاط وقوله تعرونى من عرا الشيء غشيه ونزل به فهو بفتح الراء فى الماضى ومضارعه يعرو بالضم وأما عرى بكسر الراء يعرى بفتحها فمعناه تجرد وقد نظمه الاجهورى فقال

عرا بفتح الراء معناه نزل * والضم فيه بمضارع حصل

أما عرى بكسرها فان ذا * معناه زال عنه ثوبه خذا

انتهى دلجمونى (قوله الرابع المفعول فيه) ويعبر عنه بالظرف فهما اسمان لمسمى واحد (قوله ماذكر) أى حقيقة أو حكما ليشمل ما حذف لدليل وقوله لاجل بفتح الهمزة وكسرها وقوله وقع فيه أى بحسب دلالة اللفظ (قوله ما) أى اسم زمان ومكان بقرينة البيان ولا يفسرها باحدهما لئلا يكون البيان أخص من المبين ولا باسم فقط لئلا يكون البيان أخص من المبين (قوله فضلة) حال خرج العمدة نحو يوم الجمعة يوم عظيم (قوله لامر وقع الخ) خرج جميع المنصوبات ماعدا الحال فانه خرج بقوله من اسم زمان الخ (قوله من زمان أو مكان) أى من اسم زمان أو اسم مكان لان الظرف دال عليهما لانه نفس الزمان لان الزمان حركة الفلك (قوله مطلقا) أى وقرعا مطلقا أى مبهما أو مختصا بخلاف المكان فلا يقبله الا مبهما والفرق بينهما ان دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان لان دلالته على الزمان تضمن وعلى المكان التزام (قوله من زمان أو مكان الخ) هذا التعريف للمطرد فلا يرد بعض أسماء تنصب على الظرفية وليست زمانا ولا مكانا نحو حقا فانهم توسعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى فى نحو أحقا انك ذاهب فحقا منصوب على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور والاصل أفى حق ذهابك فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية وهى جارية مجرى الزمان دون المكان ولذا تقع خبرا عن المصادر كما تقدم فى أحقا أنك ذاهب دون الجنة فلا تقول أحقا زيد وذهب المبرد الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وما بعدها من ان ومعمولها فى تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم أنا أنزلنا ومثل أحقا غير شك انك قائم وجهد رأيي أنك قائم وظنامنى أنك قائم فغير شك وجهد رأيي وظنامنى منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهد رأيي وفى ظن منى انتهى تصريح قال الفيشى ويستثنى من قوله مطلقا مذ ومنذ على القول بظرفيتهما اذا وليهما فعل وأما على القول بانهما مبتدأ وخبر فلا استثناء انتهى وحاصل ما فى التصريح والمغنى والاشمونى انه اذا وقع بعدهما فعل أو جملة اسمية نحو جئت مذ دعا ونحو * ومازلت أبغى المال مذ أنا يافع * فقيل ظرفان مضافان للجملة وقيل ظرفان مضافان الى زمن مضاف للجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف للجملة يكون هو الخبر اهـ كلام الجميع اذا علمت ذلك فقول الفيشى يستثنى الخ لم يظهر لى وجهه فانه على انهما ظرفان يكونان داخلين فى المفعول فيه غاية الامر انهما ظرفان متصرفان وأما اذا دخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة فقال الفارسى أمد ذلك يومان فمذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جنى بينى وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان مبتدأ وهذان القولان للبصريين وقيل ان من حرف وذو موصولة والمرفوع خبر لمحذوف والجملة صلة أى الذى هو يومان وقيل يومان فاعل لمحذوف ومنذ مركبة من اذ ومن أى من اذ مضى يومان انظر التصريح (قوله مبهم) أو شبهه كمكان وجانب وناحية ومن شبهه المصادر المضافة للامكنة كقرب وبعد وشرق وغرب وسكت عنه اختصارا (قوله أو مقيد مقدارا) أى أو شبهه كراحة وزنة ووزن ودور كدور المسجد (قوله أو مادته) الاولى أو ما مادته ولعله صرح بها فظن الناسخ تكرارها فاسقطها وعلى هذا فهو عطف على مبهم ويكون من باب الوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد أى مكان مبهم أو مكان مادته الخ

*(الرابع المفعول فيه وهو ماذكر فضلة لاجل امر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم او مفيد مقدارا او مادته مادة عامله كصمت يوما او يوم الخميس وجلست امامك وسرت فرسخا وجلست مجلسك والمكانى غيرهن

يحربني كصليت في المسجد ونحو قالا خيمتي ام معبد وقولهم دخلت الدار على التوسع) * وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر المفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل ان الاسم قد لا يكون ذكر لاجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدا في ضربت زيدا وقد يكون انما ذكر لاجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المتقون أن يفعلوا خيرا فان المعنى في ان يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن وقد يكون العكس نحو انا نخاف من ربنا يوما ونحو لينذر يوم التلاق وأنذرهم يوم الآزفة ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فهذه الانواع لا تسمي ظرفا في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بادنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكور الاجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حينئذ منصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفا وذلك كقولك صمت يوما أو يوم الخميس وجلست أمامك وأشرت بالتمثيل بيوما ويوم الخميس الى ان ظرف الزمان يجوز ان يكون مبهما وان يكون مختصا وفي التنزيل سيروا فيها ليالي وأياما الثار يعرضون عليها غدوا وعشيا وسبحوه

(قوله يحربني) يعني ظاهرة فلا ينافي كونه على معنى في وليس المراد ان في ملاحظة والا كان مبنيا لان الظرف اذا ضمن معنى الحرف بني ولذا كان تعريف المصنف أولى من تعريف ابن مالك (قوله يحربني) وخرج عن كونه ظرفا في الاصطلاح لان الظرف في الاصطلاح ما كان منصوبا (قوله على التوسع) أي في دخلت الدار وعلى التوسع والضرورة في البيت فالتوسع متعين في الاول (قوله على التوسع) أي التجوز في اللغة ولهم في نصبه أقوال ثلاثة الاول للفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه انه باسقاط الجار اجراء للقاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب مشبها بالمفعول به الثاني لابي علي الشلوبين وعزاه لسيبويه والجمهور انه منصوب على الظرفية الثالث للاخفش انه مفعول (قوله ويسمى الظرف) أي عند البصريين دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح انتهى تصريح (قوله عما ذكرت) وهو ما ذكر فضلة لاجل أمر وقع فيه (قوله وعليه في أحد التفسيرين وترغبون أن تنكحوهن) لعل المناسب ومنه أي من الذي ليس بزمان ولا مكان والتفسير الثاني يقدر عن أي وترغبون عن ان تنكحوهن فليس مما نحن فيه أصلا الا أن يقال قوله وعليه أي وجرى عليه أي منه وفصله لان فيه احتمالا ثانيا كما علمت (قوله لا فيه يظهر الخ) هذا ظاهر في الاول والثالث وأما الثاني فمشكل لانه أولا أثبت الوقوع فيه وهنا نفى الوقوع فيه ويجاب بان الوقوع المنفي ما كان على سبيل الظرفية أي كون ذلك الامر مظروفا في ذلك الاسم والوقوع المثبت هو التعلق والارتباط لان معنى رغب المتقون في فعل الخير تعلقت رغبتهم به وسكنت اليه فلم يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد (قوله يوما) مفعول يخافون (قوله الله أعلم حيث يجعل رسالته) فحيث من أسماء المكان وليس على معنى في اذ ليس المراد ان العلم واقع في ذلك المكان وانما المراد أن الله يعلم نفس المكان المستحق للرسالة فهو مفعول به وناصبه فعل مضارع منتزع من لفظ أعلم تقديره يعلم لدلالة اسم التفضيل عليه وانما جعل ناصبه محذوفا لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا قاله الموضح في التوضيح وقد قال المؤلف في الحواشي قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع غلط من قال اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أعلم بمن هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد أحسن وجها وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الزكي أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف قال المرادي لم يجيء حيث فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ انتهى قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظروفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى من التصريح (قوله يجوز أن يكون مبهما الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ولا يصح جوابا لكم ولا متى والمختص ما دل على مقدار معرفا كاليوم أو منكرا كيوم وأما المعدود فمن قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا وهو ما دل على مقدار من الزمان معلوم كيوم وشهر وسنة وسائر الشهور فقوله سيروا فيها ليالي وأياما من قبيل المختص وكذا بكرة وأصيلا هكذا يؤخذ من المدابغي خلافا للمصنف حيث جعل يوما مبهما الا أن يراد به قطعة من الزمن والمختص من المكان ما له صورة وحدود محصورة والمبهم بخلافه ويستثنى من المختص داخل وخارج وجوف اذا أريد

من ذلك الظرفية فانه يتعين جره بالحرف ولا يجوز انتصابه على الظرفية وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن اه يس على الفاكهي (قوله بكرة) أول النهار وأصيلا آخر النهار (قوله الست) نعت للجهات لا للاسماء لان أسماءها كثيرة ولا يقال لو كان نعتا للاسماء لقال الستة لانا نقول المعدود اذا حذف جاز حذف التاء من العدد وذكرها كما في الحديث وأتبعه بست من شوال (قوله في قراءة من فتح الميم) أما من كسرها فتحتها مجرور بها ولم يكن ظرفا حينئذ لان الظرف خاص بالمنصوب (قوله وراءهم ملك) اسمه جلندى (قوله وقرىء) أي قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو ووشعبة عن عاصم (قوله تزاور) أصله تتزاور قلبت التاء الثانية زايا وأدغمت في الزاي (قوله ومنه زاره مال اليه) أي مال الزائر عن مكانه الى المزور فهو مطابق للآية لان قولنا عن مكانه مثل قوله عن كهفهم في صدور الميل عنه وقوله اليه مثل قوله في الآية ذات اليمين في كون الميل الى جهته انتهى زكريا (قوله قال الشاعر صددت الخ) أتى به دليلا على ظرفية اليمين (قوله صددت الكاس الخ) قاله عمرو بن عدى بن النضر بن ربيعة وكان من خبره ان خاله جذيمة كان بلغه ان غلاما من لخم يسمى عدى بن نصر عند اياد أخواله له لب وظرف وأدب وجمال فشرط على اياد ان يبعثوه ففعلوا فكان منادمه فعشقته رشاق أخت جذيمة فقالت ياعدى اذا سقيت القوم فامزج لهم قليلا وعرق للملك فاذا أخذت الخمرة منه فاخطبني اليك فانه يزوجك وأشهد القوم أن قبل ففعل الغلام فخطبها فزوجه وأشهد عليه وانصرف فعرفها فقالت عرس بأهلك ففعل فلما أصبح متضمخا بالخلوق قال له جذيمة ماهذا الاثر ياعدى قال آثار العرس قال وأى عرس قال عرس رشاق فخر منكبا على الارض ورفع عدى مئزره فاسرع جذيمة في طلبه فلم يجده وقال بعضهم بل قتله وبعث اليها بقوله

حدثيني رشاق لا تكذبيني * أبحر زنيت أم بهجين
أم بعبد فانت أهل لعبد * أم بدون فانت أهل لدون

فاجابته بقولها

أنت زوجتني وما كنت أدرى * وأتاني النساء للتزيين
ذاك من شربك المدامة صرفا * وتماديك في الصبا والجنون

فنقلها جذيمة اليه وحصنها في قصره فاشتملت على حمل فولدت غلاما فسمته عمرا فلما كبر عطرته وألبسته كسوة فاخرة ثم أزارته خاله فاعجب به وخرج جذيمة في سنة قد أخصبت فبسط له في روضة وخرج عمرو في غلمته يجتنون الكمأة فكانوا اذا أصابوا كمأة طيبة أكلوها واذا أصابها عمرو خباها ثم أقبلوا مسرعين وعمرو يقدمهم ويقول

هذا جناى وخيره فيه * اذ كل جان يده الى فيه

فالتزمه جذيمة وحياه ثم ان الجن اختطفته فطلبه جذيمة في آفاق الارض فلم يسمع له خبرا ذ أقبل رجلان من بلقيس ومعهما قينة يقال لها أم عمرو والرجلان مالك وعقيل قدما من الشام يريدان الملك فنزلا على ماء فنصبت القينة لهما قدرا وهيأت لهما طعاما فبينما هما يأكلان اذ أقبل رجل أشعث الرأس قد طالت أظفاره فجلس قريبا منهما ومديده فقالت القينة أعطيا كراعا يبتغى ذراعا ثم ناولت صاحبيها من شرابها وأوكأت سقاءها ولم تعط عمرا احتقارا له لسوء حاله فقال عمر وفي ذلك

صددت الكاس عنا أم عمرو * وكان الكاس مجراها اليمينا
فان تستنكري حالي فاني * أنا ابن عدى حقا فاعرفينا
وخالي لا أبالك ذو المعالي * جذيمة كيف ويحك تنكرينا
وماشر الثلاثة أم عمرو * بصاحبك الذي لا تصحبينا

بكرة وأصيلا واما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مبهما ونعني به مالا يختص بمكان بعينه وهو نوعان أحدهما أسماء الجهات الست وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم فناداها من تحتها في قراءة من فتح ميم من وكان وراءهم ملك وقرىء وكان أمامهم ملك وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وأصل تزاور تتزاور أي تتمايل مشتق من الزور بفتح الواو وهو الميل ومنه زاره أي مال اليه ومعنى تقرضهم تقطعهم من القطيعة وأصله من القطع والمعنى تعرض عنهم الى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى انها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها وقال الشاعر

صددت الكاس عنا أم عمرو
وكان الكاس مجراها اليمينا

يجوز كون مجراها مبتدأ واليمين ظرف مخبر به عنها أي مجراها في اليمين والجملة خبر كان

ويجوز كون مجراها مبدلا من الكاس بدل اشتمال فاليمين أيضا ظرف لان المعتمد فى الاخبار عنه انما هو البدل لا الاسم ويجوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفا وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل وقال الآخر لقد علم الضيف والمرملون اذا * اغبر افق وهبت شمالا * النوع الثانى ما ليس اسم جهة ولكن يشبهه فى الابهام كقوله تعالى أو اطرحوه أرضا واذا ألقوا منها مكانا ضيقا * القسم الثانى أن يكون دالا على مساحة معلومة من الارض كسرت فرسخا وميلا وبريدا وأكثر هم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما واختصاصا أما الابهام فمن جهة انه لا يختص ببقعة بعينها وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان * والقسم الثالث اسم المكان المشتق من المصدر ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته كجلست مجلس زيد وذهبت مذهب عمرو وكنا نقعد منها مقاعد للسمع ولا يجوز جلست مذهب عمرو ونحوه وما عدا هذه الانواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف فلا تقول صليت المسجد ولا أقمت السوق ولا جلست الطريق لان هذه الامكنة خاصة ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى مسجدا ولا سوقا ولا طريقا وانما حكمك فى هذه الاماكن ونحوها أن تصرح بحرف الظرفية وهو فى وقال الشاعر (قوله

فقال له الرجلان عند ذلك من أنت فقال أنا عمرو بن عدى فقاما اليه وسلما عليه ولثماه وسيرا من هيئته وقال ما كنا لنهدى الى جذيمة هدية هى أنفس عنده من ابن أخته فدخلا عليه ففرح به وصرفه الى أمه وقال لهما أحكما وكان لا ينادم أحدا اعجابا بنفسه عن الندماء فقالا منادمتك ما بقيت وبقينا فقال ذلك لكما وبقى اليمه فسميا ندمانى جذيمة واياهما عنى ابن نويرة اليربوعى فى مرثية لاخيه حين قتله خالد بن الوليد رضى الله عنه

فكنا كندمانى جذيمة حقبة * من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

فلما تفرقنا كانى ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

فنادماه أربعين سنة وانما قيل للشارك نديم من الندامة لانه بعد الصحو من الخمر يندم عليه * الاعراب صددت فعل وفاعل والكاس مفعول والكاس اناء فيه خمر وان لم يكن فيه خمر يقال له قدح وجمعه كئاس وكؤس وأم منادى مضاف حذف منه حرف النداء عمرو مضاف اليه وكان الواو للحال كان فعل ماض والكاس اسمها مجراها مبتدأ واليمينا فى موضع رفع خبر عن الكاس والشاهد فى البيت نصب اليمين (قوله يجوز الخ) حاصل ماذكره الشرح ثلاثة أوجه الاول ان اليمين خبر عن المجرى والجملة خبر كان واسمها الكاس الثانى ان اليمين خبر كان على اعتبار البدل الثالث ان اليمين خبر كان على مراعاة المبدل منه وعلى الوجهين الاخيرين فمجراها بدل من الكاس وعلى الوجهين الاولين فاليمين ظرف وأما على الثالث فاليمين ليس ظرفا بل منصوب على انه خبر كان وأسقط وجها رابعا لعدم صحته فى النظر وهو ان مجراها مبتدأ واليمين خبر المبتدا وليس ظرفا وعلى هذا الوجه يرفع اليمين بالضمة والشعر بالنصب فلذا تركه المصنف لعدم صحته فى النظر (قوله لان المعتمد فى الاخبار البدل) أى غالبا وقد يكون المعتمد هو المبدل منه كقوله

* ان السيوف غدوها وراوحها * تركت هوازن الخ اذ لم يقل تركتا ولذا قال ويجوز الخ (قوله لان المعتمد فى الاخبار الخ) والمعنى وكان جريان الكاس فى اليمين (قوله ويجوز) أى فالخبر مفرد (قوله خبر كان لا ظرفا) والمعنى وكان الكاس نفس اليمين ووجه جعل الكاس نفس اليمين اما لانهم كانوا يشربون بنفس ايديهم بدل الكاس فاطلق الكاس على نفس اليمين أو لانه لما جاور الكاس اليمين جعل اليمين نفس الكاس للمجاورة وقال الفيشى قوله دون البدل اى فى الحكم اللفظى وهو الاخبار عن الكاس باليمين والا فهو معتبر فى المعنى لانه لا معنى لكون الكاس نفس اليمين الا باعتبار دورانها وجريانها فيها وتعاطيها لها انتهى (قوله لقد علم) قالته جندب اخت عمرو ذى الكلب من قصيدة من المتقارب وبعده

رحلت عن اولادها المرضعات * ولم تدعين لمزن بلالا

بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

(قوله والمرملون) من ارمل القوم نفد زادهم وقال الفيشى المرملون جمع مرمل اسم فاعل من ارمل اذا اصابته السنة الرملاء وهى السنة المجدبة واللام موطئة للقسم لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له وقد حرف تحقيق علم فعل ماض الضيف فاعل والمرملون عطف عليه اذا ظرف مستقبل اغبر فعل ماض افق فاعل وهبت فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل عائد على الريح وشمالا منصوب على الظرفية اه شواهد ورأيت بهامش نسخة قال بعضهم شمالا بفتح الشين ويكون حالا او تمييزا وادعى انه الصحيح (قوله مساحة) بكسر الميم مصدر مسحت الارض اذا ذرعتها كذا فى كتب اللغة والذى ضبطه الخرشى فى شارح خليل بفتح الميم (قوله القولان) اى القول بالابهام والقول بانه مختص (قوله لا تقول صليت الخ) لان هذه اماكن خاصة

(قوله وهو رجل من الجن سمعوا الخ) وسبب ذلك أن أسماء بنت أبي بكر قالت لما خفي علينا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أتانى نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام فخرجت اليهم فقال أين أبوك فقلت والله لا أدرى أين أنى قالت فرفع أبو جهل يده وكان فاحشا خبيثا فلطم خدى لطمة خرج منها قرطى وهى الحلقة التى فى الاذن قالت ثم انصرفوا ولما لم ندر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه وهو ينشد هذه الابيات اه من المواهب اللدنية للقسطلانى والاحتجاج بكلام الجنى من حيث ان العرب استعملته وأقرته (قوله جزى الله الخ) وبعد هذه الابيات

ليهن بنى كعب مكان فتاتهم * ومقعدها للمؤمنين بمرصد
سلوا أختكم عن شاتها وأنائها * فانكم ان تسألوا الشاة تشهد
دعاها بشاة حائل فتحلبت * له بصريح ضرة الشاة مزبد
فغادرها رهنا لديها كحالب * يرددها فى مصدر ثم مورد

فلما سمع حسان بذلك تشبب مجاوبا للهاتف الجنى فقال

لقد خاب قوم زال عنهم نبيهم * وقد سر من يسرى اليهم ويغتدى
ترحل عن قوم فضلت عقولهم * وحل على قوم بنور مجدد
هداهم به بعد الضلالة ربهم * وأرشدهم من يتبع الحق يرشد
وهل يستوى ضلال قوم تسفهوا * عمى وهداة يهتدون بمهتدى
وقد نزلت منهم على أهل يثرب * ركاب هدى ظلت عليهم باسعد
نبى يرى مالا يرى الناس حوله * ويتلو كتاب الله فى كل مشهد
وان قال فى يوم مقالة غائب * بتصديقها فى اليوم حقا أرى قدى
ليهن أبا بكر سعادة جده * بصحبته من يسعد الله يسعد

(قوله جزى الله) معناه قضى الله وهو فعل وفاعل ورب بمعنى مالك بدل كل من كل وهو فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشىء شيأ فشيأ الى الحد الذى أراده المربى والناس مضاف اليه وخيرا منصوب على المصدرية أى جزاء خير جزائه وجزائه مضاف اليه ورفيقين مفعول منصوب بالياء لانه مثنى قالا فعل ماض والالف فاعل من القيلولة وهى نوم وسط النهار وخيمتى منصوب بحذف فى وأم مضاف اليه وحذف النون من خيمتى للاضافة ومعبد مضاف اليه وأم معبد اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية هما مبتدأ ونزلا فعل وفاعل وبالبرجار ومجرور متعلق بنزلا قال الفيشى قوله بالبر بفتح الباء وكسرها بمعنى الاحسان والافصح الكسر اه وأما مقابل البحر فهو بالفتح ليس الا وأما بالضم فهو القمح المعلوم ثم ترحلا عطف على نزل وأفلح فعل ماض ومن فاعله وأمسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر ورفيق خبرها ومحمد مضاف اليه فيالقصى الفاء عاطفة وياحرف نداء نائب عن ادعى فلذا ساغ عطفها على ماقبلها وآل منادى مضاف لقصى وهو أحد أجداده صلى الله عليه وسلم وماز بمعنى امتاز فعل ماض وفاعله عائد على النبى واسم الجلالة مقسم به قاله فى الشواهد وقيل زوى وجهه بمعنى صرفه وأزوى عنه منعه وعنكم متعلق بما زوبه اى بسبب رحيله متعلق بزوى وفعال بفتح الفاء الخصال الحميدة لانافية وتجازى بالزاى وقيل بالراء فعل ماض والجملة صفة لفعال وسودد عطف على فعال بضم السين وبضم الدال الاولى وفتحها بالهمز وتركه فيه لغات أربع وليهن اللام للامر ويهن مجزوم بها وبنى كعب مفعول ومضاف اليه ومكان مفعول وفتاتهم مضاف اليه ومقعدها للمؤمنين عطف عليه سلوا اختكم عن شاتها فعل وفاعل

وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه يذكر النبى صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هاجرا
(جزى الله رب الناس خير جزائه
رفيقين قالا خيمتى أم معبد
هما نزلا بالبر ثم ترحلا * فافلح من أمسى رفيق محمد
فيا لقصى ما زوى الله عنكم به
من فعال لا تجازى وسودد

وكان حقه أن يقول قالا فى خيمتى أم معبد أى قيلا فيها ويروى حلا بدل قالا والتقدير أيضا حلا فى خيمتى ولكنه اضطر فاسقط فى و وصل الفعل بنفسه وكذا عملوا فى قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك الا أن التوسع مع دخلت مطرد لكثرة استعمالهم اياه ثم قلت

ومفعول وجار ومجرور وأنائها عطف عليه فانكم الفاء للعطف وان حرف توكيد ونصب والسكاف اسمها محله نصب ان تسألوا جازم ومجزوم والشاة مفعول وتشهد جواب الشرط دعاها فعل ومفعول وبشاة متعلق به وحائل صفة فتحلبت الفاء للعطف وتحلبت فعل ماض والتاء للتأنيث وله متعلق به واللام للتعليل وبصريح متعلق به وضرة الشاة مضاف ومضاف اليه ومزبد صفة لصريح فغادرها فعل ومفعول وفاعله مستتر رهنا تمييز لديها ظرف ومضاف اليه متعلق بغادر وكحالب حال فى محل نصب من فاعل غادر يرد فعل مضارع وفاعله مستتر والهاء مفعول فى مصدر متعلق به وانظر بسط القصة فى ابن حجر على الهمزية اه (قوله الخامس المفعول معه) قيل ان نائب الفاعل ضمير المصدر والتقدير الذى فعل الفعل معه والضمير المجرور عائد على أل وقيل ان معه نائب فاعل كما ان به وفيه وله كذلك والاولى أن تكون الترجمة صارت علما (قوله الاسم) أى الصريح فلا يكون فعلا ولا جملة ولا اسما تأويلا فخرج لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب ونحو سرت والشمس طالعة فان الواو داخلة على فعل فى الاول وجملة فى الثانى فليسا مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا للصدر الفاضل تلميذ الزمخشرى كما نقل عنه فى المغنى (قوله الفضلة) أى المنصوب الذى ليس أحد ركنى الاسناد وليس المراد به المستغنى عنه والا لخرج استوى الماء والخشبة فان الاستواء لا يقوم الا بمتعدد فلا يستغنى عنه فى هذا التركيب قاله الفيشى وخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة (قوله التالى واو الخ) خرج بقية المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء (قوله واو المصاحبة) أى الدالة على مصاحبة الفاعل للمفعول فى وقوع الفعل عليه أو على مصاحبة الفاعل له فى صدور الفعل عنه (قوله مسبوقة بفعل) لفظا أو تقديرا فيشمل ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا عند من نصبه والاصل ما تكون وكيف تصنع فحذف الفعل فانفصل الضمير وبرز وقدره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين وقدره مع كيف مضارعا ومع كان ماضيا فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا فقال السيرافى انه غير مقصود ولو عكس جاز وقيل لا يجوز الا ما قدره سيبويه * واعلم ان كان المقدرة قال الفارسى وغيره انها تامة فكيف حال وأما ما لا تكون حالا وقيل انها ناقصة وهو الصحيح فكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على أى حال تكون أو كنت مع زيد فزيد مفعول معه وسبقه فعل تقديرا انتهى تصريح وقوله المسبوقة الخ يؤخذ منه أن عامله متقدم عليه فلا يقال والنيل سرت ولا سائر والنيل زيد (قوله معناه) وهو الحدث (قوله وحروفه) بالرفع عطف على معناه (قوله كسرت) راجع للفعل وأنا سائر راجع لما فيه معناه وحروفه فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو مسبوقة بجملة ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال الثانى فان فيه معنى الفعل وهو السير وفيه حروفه وهى السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل انتهى تصريح (قوله اختلفوا فيه هل هو قياسي أو سماعى) والاصح أنه قياسى كما قاله شراح الازهرية (قوله والثانى أن العامل) قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين الناصب له ما سبقه من فعل أو شبهه ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بالا وقال عبد القاهر الجرجانى الناصب الواو ورد بانها لو كانت الواو عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما فى سائر الحروف الناصبة قال أكثر الكوفيين الناصب له المخالفة فالعامل معنوى وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه من نصب الظرف

(الخامس المفعول معه وهو الاسم الفضلة التالى واو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل) وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه وانما جعل آخرها فى الذكر لامرين أحدهما انهم اختلفوا فيه هل هو قياسى أو سماعى وغيره من المفاعيل لا يختلفون فى أنه قياسى والثانى ان العامل انما يصل اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسما والثانى أن يكون واقعا بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه وذلك كقولك سرت والنيل

اذا وقع خبرا عن مبتدا نحو زيد عندك وردبان المخالفة لو كانت تقتضى النصب لجاز ما قام زيد ابل عمرا بنصب عمرو وذلك لايجوز وقال الزجاج الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون مفعولا به انتهى تصريح ومراد المؤلف بالعامل ماسبقه من فعل وشبهه (قوله واستوى الماء والخشبة) المراد بالخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع لا بمعنى تساوى والذى يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد أن الماء مصاحب للخشبة وقت حصول الارتفاع انتهى مدابغى على خالد به تعلم مافى الفيشى عند قول المصنف الفضلة فانه أفاد هناك أن الاستواء لايكون الا بين متعدد فيفيد أن الاستواء على حقيقته لا بمعنى الارتفاع والظاهر صحة ماقاله الفيشى أيضا تأمل قال شيخنا الدردير المراد بالخشبة خشبة كانت توضع فى الزمن الاول غير العمود المعلوم فى المقياس (قوله وجاء البرد والطيالسة) جمع طيلسان وهو الشال المعلوم الذى يوضع على الرأس (قوله وكقول الله عز وجل الخ) وبه تعلم أن قول بعضهم لم يقع المفعول معه فى القرآن غير صحيح وأجاب عنه السيوطى بان المراد لم يقع وقوعا ينتفى معه احتمال غير المفعولية والآية المذكورة ليست كذلك انتهى من شراح الازهرية (قوله لان أجمع) أى هذه المادة (قوله لانه يجوز الخ) الحاصل أن قراءة أجمعوا بقطع الهمزة فيها أوجه ثلاثة النصب على المعية والعطف بحذف مضاف وتقدير عامل للمعطوف ويكون عطف جمل (قوله لفعل ثلاثي) وهو جمع (قوله مفعولا معه) ويكون الفعل واقعا على الامر المصاحب للشركاء لانه واقع على الشركاء حتى يأتى المحذور الوارد على العطف (قوله ويجوز أن يكون مفعولا الخ) مستأنف لانه عطف على يجوز من قوله لانه يجوز أن يكون الخ تامل لان الكلام فى هذا ينافى الاول عند العطف (قوله ومن قرأ فاجمعوا بوصل الهمزة) حاصله أنه على تلك القراءة وجهان العطف والمفعول معه والاول أولى كما وجهه المؤلف (قوله ومن قرأ) وهو ورش عن يعقوب (قوله جمعت أمرى وجمعت شركائى) الاول للمعنى والثانى للذات وقوله قال تعالى الخ لف ونشر مرتب فان الكيد معنى والمال ذات (قوله أبى الاسود الدؤلى) واسمه على الصحيح ظالم بن عمرو وهو من كبار التابعين وضبطه القسطلانى فى شرح البخارى بكسر الدال وسكون الياء فيكون الديلى والحال أنه نسبة لدئل بكسر الهمزة وكان قاضيا بالبصرة روى عن على بن أبى طالب وأبى موسى وأبى ذر وعمران بن حصين وشهد مع على صفين وكان من أكمل الرجال رأيا وأشدهم عقلا ويعد فى الشعراء والمحدثين والنجلاء الفرسان والنحويين اه من حياة الحيوان بالمعنى والذى فى باب النسب أن النسبة الى دؤل القبيلة المعلومة دؤلى بفتح الهمزة وضم الدال قالوا ومنه أبو الاسود الدؤلى فانظره مع ماضبطه القسطلانى والذى تحرر أنه بالوجهين فعلى ضبط القسطلانى يكون فيه شذوذ (قوله قول أبى الاسود الخ) ونسبه سيبويه للاخطل ونسبه أبو الفرج الاصبهانى للموصل الليثى * واعرابه ياحرف نداء أى وصلة لنداء مافيه أل والرجل منادى المعلم صفته وغيره مفعول المعلم لانه اسم فاعل وهو معرف بال فلا يحتاج الى شىء هلا حرف تحضيض كان فعل ماض ذا اسمها والتعليم نعت لذا ولنفسك خبرها ابدأ فعل أمر وفاعله مستتر وبنفسك متعلق به والفاء عاطفة وانهها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر وعن غيها متعلق به فأنت حكيم مبتدأ وخبر والفاء للاستئناف وهنا اسم اشارة والكاف حرف خطاب ويسمع فعل مضارع ومافاعله وتقول صلة ماوفيه ضمير مستتر فاعله ويشتفى مضارع مبنى للمفعول وبالقول نائب فاعله ومنك صفة للفعل وينفع التعليم فعل وفاعل لانه جازم ومجزوم بحذف الالف وعن خلق متعلق به وتأتى الواو للمعية تأتى فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد واو المعية ومثله صفة

مع شركائكم فشركاءكم مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفا على أمركم لانه حينئذ شريك له فى معناه فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لايجوز لان أجمع انما يتعلق بالمعانى دون الذوات تقول أجمعت رأيى ولا تقول أجمعت شركائى وانما قلت على ظاهر اللفظ لانه يجوز أن يكون معطوفا على حذف مضاف أى وأمر شركائكم ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف أى واجمعوا شركاءكم بوصل الالف ومن قرأ فاجمعوا بوصل الالف صح العطف على قراءته من غير اضمار لانه من جمع وهو مشترك بين المعانى والذوات تقول جمعت أمرى وجمعت شركائى قال الله تعالى فجمع كيده ثم أتى الذى جمع مالا وعدده ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ولكن اذا امكن العطف فهو اولى لانه الاصل وليس من المفعول معه قول أبى الاسود الدؤلى

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم
فهناك يسمع ماتقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعليم
لاتنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

الشاهد فى قوله وتانى مثله *فانه ليس مفعولا معه وان كان بعد واو بمعنى مع أى لاتنه عن خلق مع اتيانك مثله لانه ليس باسم ولانحو قولك بعتك الدار باثاثها والعبد بثيابه وقول الله سبحانه وتعالى وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به وقولك جاء زيد مع عمرو فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ولانحو قولك مزجت عسلا وماء وقول الشاعر

علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

وقول الآخر

اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

لان الواو ليست بمعنى مع فيهن وانما هى فى المثال الاول لعطف مفرد على مفرد واستفيدت المعية من العامل وهو مزجت وفى المثالين الاخيرين لعطف جملة على جملة والتقدير وسقيتها ماء وكحلن العيونا فحذف الفعل والفاعل وبقى المفعول ولا جائز أن يكون فيهما لعطف مفرد على مفرد لعدم تشارك ماقبلها وما بعدها فى العامل لان علفت لايصح تسلطه على الماء وزججن لايصح تسلطه على العيون ولا ان يكون للمصاحبة لانتفائها فى قوله علفتها تبنا وماء ولعدم فائدتها فى وزججن الحواجب والعيونا اذ من المعلوم لكل أحد ان العيون مصاحبة للحواجب

لمحذوف أى اتيانا مثله عار خبر مبتدا محذوف أى ذلك عار وعليك صفة لعار اذا شرطية عاملها جوابها وتقدير ذلك عار عظيم اذا فعلت ماتقدم (قوله الشاهد فى قوله الخ) خلافا لبعضهم حيث ذهب الى أن الاسم المؤول يكون مفعولا معه (قوله باثاثها) بالمثلثة أى بالامتعة التى فيها قاله الدلجمونى على القطر (قوله وقد دخلوا بالكفر) أى فالباء بمعنى مع فليس الكفر مفعولا معه لعدم الواو فالشاهد فى قوله به وليس الشاهد فى قوله وهم قد خرجوا به لان الواو للحال ويدل على ذلك قول الشارح فان هذه الاسماء وان كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو الخ (قوله علفتها الخ) رجز لم يدر قائله والعلف معلوم والتبن ورق الحنطة اذا يبس وماء أصله موه بدليل جمعه على مياه وأمواه فتحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم قلبت الهاء همزة وعلفتها فعل وفاعل ومفعول وتبنا مفعول ثان وماء منصوب بفعل محذوف والجملة عطف على الجملة بارد اصفة لماء وحتى حرف ابتداء وغدت فعل ماض والتاء للتأنيث وهمالة حال عيناها فاعل همالة لكونه اسم فاعل من هملت العين اذا صبت دمعها (قوله اذا ما الغانيات الخ) قاله الراعى عبيد وهو من الوافر والغانيات جمع غانية وهى التى تستغنى بجمالها عن حليها ومعنى زججن رققن والتزجيج رقة فى الحاجبين وطول واعرابه اذا ظرف مستقبل وما زائدة والغانيات فاعل بمحذوف يفسره المذكور وزججن فعل وفاعل الحواجب مفعول والعيون مفعول لمحذوف وهو محل الشاهد أى وكحلن العيون (قوله وفى المثالين الاخيرين) لو قال وفى الشاهدين الاخيرين كان أولى لان الشعر يقال له شاهد كما يقال له مثال كما هو معلوم (قوله لعطف جملة على جملة والتقدير الخ) هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وأبو عبيدة والاصمعى وأبو محمد اليزيدى الى أنه لاحذف وان ما بعد الواو معطوف على ماقبله على تأويل العامل المذكور بعامل يصح اتيانه عليهما فيؤول زججن بحسن بتشديد السين وهو يصح تسليطه على العيون والحواجب ويؤول علفتها بانلتها والانالة يصح تسلطها على التبن والماء وهو من باب التضمين وهو قياسى عند الاكثر وهو أن يكون الاول والثانى مجتمعين فى معنى عام واحتج القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما جاز علفتها تبنا وماء وهو غير سائغ وأجيب بجوازه كقول طرفة *لها سبب ترعى به الماء والشجر (فائدة) الجرمى بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وكثرة صياحه والمازنى بكسر الزاى نسبة الى بنى مازن والمبرد بفتح الراء وبسبب تسميته بذلك ان المازنى سأله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء فقال المبرد فغير الكوفيون اسمى فجعلوه بفتح الراء وأبو عبيدة بضم العين والاصمعى بفتح الميم نسبة الى جده أصمع اه من التصريح بتقديم وتأخير (قوله وزججن لايصح الخ) لان التزجيج هو الترقيق والتطويل وهو خاص بالحواجب (قوله لانتفائها الخ) لان الماء لايصاحب التبن فى العلف (قوله ولعدم فائدتها) أى المصاحبة أى فائدة الاعلام (قوله كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة والمثناة التحتية هى فى اللغة العقار التى هى الارض والنخل والمتاع والمراد هنا كما قال الفيشى الصنعة أى الحرفة سميت بذلك لان الشخص اذا تركها يضيع أو تضيع وفى هذا التركيب سؤال مشهور وهو أن الضمير فى ضيعته لايصح رجوعه لكل ولا الى رجل أما الاول فلانه يصير المعنى كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو لايمكن وأما الثانى فلانه ينحل المعنى كل رجل وضيعة رجل وهو لا يمكن أيضا وأجيب بان كل رجل نائب عن أسماء كثيرة فكذا ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع فى المعنى وضميره كذلك وهو من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الآحاد وكانه قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا اه شنوانى على الازهرية وكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته عطف على كل فهو

ولانحو كل رجل وضيعته لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ولانحو هذا لك وأباك ونحوه على أن يكون أباك مفعولا معه منصوبا بما في هامن معنى أنبه أو بما في ذا من معنى أشير أو بما في لك من معنى استقر لان كلا من هاوذا ولك فيه معنى الفعل دون حروفه بخلاف سرت والنيل وأنا سائر والنيل فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه رحمه الله وأما نحو هذا لك وأباك فقبيح لانك لم (٥١) تذكر فعلا ولا ما في معناه وقالوا مراده

بالقبيح الممتنع ثم قلت ﴿السادس المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسيأتي ﴿وأقول السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى الى واحد وذلك في نحو قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل وأنت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين وفتح النون لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقتضي ذلك أن الحسن قد عمه بجملته فقيل زيد حسن أي هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على المفعولية لان الصفة انما تتعدى تبعا لتعدي فعلها وحسن الذي

بالرفع والخبر محذوف أي مقترنان (قوله ولانحو كل رجل الخ) أدخل بنحو كل صانع وصنعته وخالف في ذلك الصيمري بفتح الميم وضمها فاجاز نصب المفعول على تمام الاسم كالتمييز (قوله نحو هذا لك وأباك) بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لابي علي الفارسي فانه أجاز ذلك قياسا على قولهم مالك وزيدا أي ما كان لك وزيدا وفرق القوم بقوة الداعي لتقدير الفعل في الثاني وهو ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الاول فانه ليس فيه الا الثاني وأدخل بنحو هذا لك وأخاك مثلا على كلام القوم فالصواب أن يقال هذا لك ولابيك باعادة اللام عند العطف على ضمير خفض أو هذا لك وأبيك عند ابن مالك (قوله ولانحو هذا لك وأباك ونحوه) لا حاجة لنحو بعد قوله نحو الاولى الا أن يقال ان نحو الاولى بالنظر لهذا لك فيدخل هذا لكما وأخاكما وهذا لكم وأخاكم ونحو الثاني بالنظر لاباك كما علمت * (قوله السادس المشبه بالمفعول به) لامفعول به لان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ولا مفعول مطلق لان المفعول فعل الفاعل ولا مفعول لاجله لفقد التعليل ولا مفعول معه لانه لم يسبق بواو ولا مفعول فيه لانه لم يقع فيه الفعل (قوله المشبه الخ) أي في المعرفة والتمييز ان كان نكرة وانما حملنا كلامه على هذا التفصيل لانه مختاره من الاقوال الثلاثة وقيل تمييز مطلقا وقيل مشبه بالمفعول به مطلقا ورد اه فيشي (قوله بالصفة المشبهة) وهي الصفة التي يستحسن جر الفاعل بها (قوله المبالغة) أي من جهة افادة أن الحسن عمه بجملته مع انه قام بوجهه فقط (قوله ثم نصب وجهه) بخلاف نحو زيد ضارب أبوه لامتناع اضافة الوصف فيه لفاعله لئلا يلتبس باضافته للمفعول ونحو زيد كاتب أبوه لان اضافة الوصف فيه وان لم تمتنع لعدم الالتباس لكن لا تحسن لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها لانهم لو لم يقدروا ذلك للزم اضافة الشيء لنفسه ولانهم يؤنثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلا يحسن أن يقال كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن اسناد الكتابة اليه وحسن أن يقال فيما مر حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جملته فيقال زيد حسن أي هو ثم يذكر وجهه منصوبا كما تقرر اه شيخ الاسلام (قوله واذا بطل الوجهان) أي المتوهمان هنا وأما المفاعيل الخمسة فلا تتوهم كما تقدم وأما الحال فيوجه بمثل ما وجه به التمييز وأما الاستثناء فلا يتوهم هنا أيضا لعدم الاداة وبه اندفع ما يقال انه بقي أوجه أخر (قوله وسيأتي الكلام) أي في باب الصفة المشبهة * (قوله السابع الحال) * أصله حول من التحول وهو التغير من وصف الى وصف تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا (قوله وصف) أي حقيقة أو تأويلا فيدخل الظرف والجار والمجرور والجملة اسمية كانت أو فعلية كانت الفعلية ماضوية أو مضارعية (قوله فضلة) أي ليست جزأ من الكلام النحوي ولو توقف صدقه عليه نحو ولا تمش في الارض مرحا ونحو قاموا كسالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين فان الحال في

هو الفعل لا يتعدى فكذلك صفته التي هي فرعه ولا على التمييز لانه معرفة بالاضافة الى الضمير ومذهب البصريين وهو الحق أن التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان الوجهان تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به وذلك انه شبه حسن بضارب في ان كلا منهما صفة تثنى وتجمع وتؤنث وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلها فنصب الوجه على التشبيه بعمرا في قولك زيد ضارب عمرا فحسن مشبه بضارب ووجه مشبه بعمرا وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبسط من هذا ان شاء الله تعالى في موضعه ثم قلت (السابع الحال وهو وصف فضلة

ذلك لا يستغنى عنها اه طبلاوى وشنوانى على الازهرية (قوله مسوق) أى مذكور (قوله لبيان هيئة) المتبادر من الهيئة الصورة والحالة المشاهدة وليس مرادا لثلا يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا بل المراد الصفة ولا تخرج الجملة نحو جاء زيد والشمس طالعة أو وعمرو جالس لانهما فى تأويل مقارنا فهى مبينة للصفة اه طبلاوى وحلبى وقوله لبيان هيئة هذا فى الحال المؤسسة كانت متداخلة أو مترادفة (قوله هيئة ماهو له) أى هيئة الفاعل حال صدور الفعل عنه وهيئة المفعول حال ايقاع الفعل عليه وأتى بما فى قوله ماهو له اما لتغليب المفعول الذى قد يكون غير عاقل على العاقل أو نظرا للاصطلاح لان الحال فى الاصطلاح للفظ وهو غير عاقل (قوله أو تأكيده) الضمير راجع لما والذى يظهر ان قوله أو تأكيده الخ من تمام التعريف وان كان كلام المؤلف فى الشرح يوهم خلافه لانه قال وقولى أو تأكيده تممت به ذكر أنواع الحال فانه يتبادر انه ليس من التعريف ولكن يمكن تأويله بان يقال تممت به أى وهو من جملة التعريف تأمل (قوله لآمن الخ) كان ينبغى أن يقول ولآمن الخ فتبسم الخ وأرسلناك الخ لان حذف حرف العطف بابه الشعر كما قاله المصنف والجواب ان نحو خبر لمحذوف أى وذلك نحو أى الوصف المذكور نحو كذا نحو كذا فهو من باب تعداد الخبر فيجوز العطف وتركه غاية الامر انه حذف نحو من بقية الامثلة (قوله فتبسم الخ) مثال للحال المؤكد لعاملها بناء على ان التبسم والضحك شىء واحد وهو قول وعليه الابوصيرى ضحكه التبسم وبعضهم فرق بين التبسم والضحك بان التبسم أوائل الضحك فهو غيره لان التبسم انبساط الوجه وانطلاقه وانبشاشه وانضحك ما كان معه صوت غالبا وقد شارعا فى الضحك فعلى هذا هى حال مؤسسة لا مؤكدة (قوله وتأتى من الفاعل) نصا أو احتمالا ومن المفعول كذلك اه فيشى وتوضيحه أن تقول جاء زيد راكبا فهذه حال من الفاعل جزما واذا قلت ركبت الفرس مسرجا فهى حال من المفعول جزما واذا قلت ضرب زيد عمرا راكبا احتمل أن يكون من الفاعل او من المفعول فان وجدت قرينة تعين المراد جاز التأخير وان لم توجد تعين ذكر الحال بلصق صاحبها اه جلبى فتقول فى المثال لقيت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو حال من المفعول وقوله تعالى هذا بعلى شيخا من مجىء الحال من المفعول معنى أى أشير الى هذا حال كونه شيخا (قوله ومنهما) اعلم ان الحالين من الفاعل أو المفعول اما أن يتفقا أم لا فان اتفقا فالاولى الجمع بينهما فانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان اختلفا فان وجدت قرينة عمل عليها نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم توجد قرينة فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبها لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد لانه لما كان مرتبة المفعول أقوى من مرتبة الحال أخرت الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الاخرى نحو لقيت زيدا راكبا وماشيا اه شنوانى على الازهرية وقوله وتأتى من الفاعل الخ وأما اتيانها من المرفوع والمنصوب وغيرهما كالمبتدأ والمنصوب بالحرف ففيه خلاف أما المبتدأ فمذهب الجمهور لا يكون منه وسيبويه يجوز ذلك وأما من المنصوب بالحرف فقيل بالمنع مطلقا وقيل بالجواز وقيل ان تأخرت عن صاحبها جاز والا فلا ولعل المصنف يرى مذهب الجمهور فى المبتدا ويرى القول بالتفصيل فى المنصوب بالحرف فتركه لطوله بالتفصيل بقى اسم كان قال التفتازانى عند قول الكشاف ان خالصة نصب على الحال من الدار فى قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز مجىء الحال من اسم كان بناء على انه اسم ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن فى لكم لكن اللائق بالنظر النحوى انه فاعل أسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن قائما به ولهذا لم يعدوه من الملحقات بالمفاعيل وقد صرح بذلك من

مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله نحو فخرج منها خائفا لآمن من فى الارض كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وأرسلناك للناس رسولا * وأنا ابن دارة معروفا بها نسبى * وتأتى من الفاعل ومن المفعول ومنهما

قال ان الافعال الناقصة ماوضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها أفعال عندهم ولاشيء من الفعل بلا فاعل اه وانما قيد بالنظر النحوى لان أهل البيان قالوا ان منطلقا فى كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان قيد له للدلالة على الزمان (قوله مطلقا) أى عن التقييد بشيء مما يأتى فى قوله ومن المضاف الخ (قوله لحم أخيه الخ) قال الزمخشرى هو تمثيل وتصوير لما ينا له المغتاب وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الذى معناه التقرير ومنها جعل ماهو الغاية فى الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم والاشعار بأن أحدا من الاحدين لايحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل المغتاب بلحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الرمانى كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو أحق أن يجاب لانه بصير عالم والطبع أعمى جاهل وقال ابن الحاجب انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بما هو مكروه من معتادهم وهو أكل لحم المغتاب ميتا وأتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما لا يفعلونه ثم كان ذلك التنبيه سببا لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فكرهتموه فكان ذكر تحقيق الكراهة وثبوتها مسببا عن هذا التنبيه الذى قصد به كراهة مانهى عنه اذ به يتحقق توبيخهم فى وقوعهم فى الغيبة المشبهة بما يأنفونه ويكرهونه (قوله ملة ابراهيم حنيفا) قال البيضاوى مائلا عن الباطل الى الحق حال من المضاف أو المضاف اليه كقوله تعالى ونزعنا مافى صدورهم من غل اخوانا اه لم يقل أو منهما كما قال فى ونحن له مسلمون لان حنيفا لفظ مفرد ولو كان حالا منهما لثنى وفيه تعريض لصاحب الكشاف حيث لم يتعرض لكونه حالا من المضاف لكن الوجهان صحيحان لان الملة مائلة عن الباطل وكذا ابراهيم فان قلت اذا كان حالا من المضاف يجب تأنيثه ليطابق صاحب الحال قلت يمكن أن يجرى على المضاف حكم المضاف اليه أو يكون على تشبيه حنيفا بفعيل الذى بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين أو ذكره حملا على المعنى لان الملة بمعنى الدين وقيل نصب حنيفا بفعل محذوف (قوله وحقها) أى اللائق بها والاصل فيها والكثير وقد يخالف ذلك الاصل (قوله نكرة) لانها الاصل والبيان حاصل بها (قوله منتقلة) أى غير لازمة (قوله مشتقة) أى مصوغة من مصدر للدلالة على متصف به قاله شيخ الاسلام وقال الفيشى المراد بالمشتقة هنا وفى باب النعت ماليس اسم زمان ولا مكان ولا آلة فان هذه الاشياء وان كانت مشتقة لاتقع حالا (قوله وأن يكون صاحبها) أى وحقها أن يكون صاحبها الخ (قوله وقد يتخلفن) أى الامور الاربعة المذكورة التى هى حق الحال كما يأتى بيان ذلك فى الشرح (قوله الحال يذكر ويؤنث) أى بحسب المعنى أى توصف بمذكر ومؤنث مع كون لفظها مذكرا بدليل قوله وقد يؤنث لفظها والحاصل أن معناها يذكر ويؤنث والموضوع أن لفظها مذكر والافصح التأنيث وان لفظها يذكر ويؤنث والافصح التذكير (قوله على حالة الخ) قاله الفرزدق من الطويل وقبله

فجاء بجلمود له مثل رأسه * ليشرب ماء القوم بين الضرائم

(قوله على حالة) حال من فاعل جاء وحاتما اسم ان وعلى الثانية حرف تعليل وجوده مجرور به ومضاف اليه واللام للابتداء وضن بالضاد بمعنى بخل وهو جواب لو أى لو ثبت أن حاتما فى القوم لبخل حاتم بالماء وحاتم الآخر بدل من الضمير فى جوده لانه بالرفع والا كان اقواء وهو من عيوب الشعر والشاهد فى قوله حالة حيث أنث لفظها وهو قليل (قوله وحده فى الاصطلاح) وأمالغة فهو ماعليه الانسان من خير أو شر (قوله وانما سيق لتقييد الموصوف) بخلاف الحال فسيقت لتقييد العامل ولبيان هيئة الموصوف (قوله بعض أمثلة الخ) وهو المشتق وأما الجامد فخرج بقوله وصف (قوله لله دره) الدر هو اللبن الذى شربه

نحو اليه مرجعكم جميعا وحقها أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وأن يكون صاحبها معرفة أو خاصا أو عاما أو مؤخرا وقد يتخلفن) * وأقول السابع المنصوبات الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسن وحال حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال الشاعر

على حالة لو أن فى القوم حاتما

على جوده لضن بالماء حاتم

وحده فى الاصطلاح ماذكرت فقولى وصف جنس يدخل تحته الحال والخبر والصفة وقولى فضلة فصل مخرج للخبر نحو زيد قائم وقولى مسوق لبيان هيئة ماهو له مخرج لامرين أحدهما نعت الفضلة من نحو رأيت رجلا طويلا ومررت برجل طويل فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة وانما سيق لتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا والثانى بعض أمثلة التمييز نحو لله دره فارسا فانه وان كان وصفا فضلة لكنه لم يسق لبيان الهيئة ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه وجاء بيان الهيئة ضمنا وقولى أو تأكيده الخ تممت به ذكر أنواع الحال والحاصل ان الحال أربعة

أقسام مبينة للهيئة وهى التى لايستفاد معناها بدون ذكرها ومؤكدة لعاملها أو صاحبها ومؤكدة لصاحبها وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ومؤكدة

لمضمون الجملة وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة فالمبينة للهيئة
كقولك جاء زيد راكبا وأقبل

من في الارض كلهم جميعا وقولك جاء الناس قاطبة أو كافة أو طرا وهذا القسم أغفل التنبيه عليه جميع النحويين ومثل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها وهو سهو والمؤكدة لعاملها كقولك جاء زيد آتيا وعاث عمرو مفسدا وقول الله تعالى وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد وذلك لان الازلاف هو التقريب فكل مزلف قريب وكل قريب غير بعيد وقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فتبسم ضاحكا ولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين فانه يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح اذا أفسد والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك زيد أبوك عطوفا وقول الشاعر

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

وأشرت بقولي قبله الى انه لا يجوز أن يقال عطوفا زيد أبوك ولا زيد عطوفا أبوك ثم بينت أن الحال تارة يأتي من الفاعل وذلك كما كنت مثلت به من قوله تعالى فخرج منها خائفا فان خائفا حال من الضمير المستتر في خرج العائد على موسى عليه السلام وتارة يأتي من المفعول كما كنت مثلت به من قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا فان رسولا حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا وانه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط وإلى انها تجيء من المضاف اليه وان ذلك

من ثدى امه والمراد به الخير أي لله خيره من جهة فروسيته (قوله لمضمون الجملة) وهو المصدر المأخوذ من الكلام لانه يستفاد من أخوك العطف وعطوفا مؤكد له (قوله معقودة) أي مركبة من اسمين الخ خرج نحو نعم أبوك عطوفا ونحو جاء أبوك عطوفا ونحو زيد أب له عطوفا (قوله قاطبة أو كافة) هما لازمان للحالية كما قاله الرضي فلا يأتيان غير حال فقاطبة وكافة قد استفيد من الناس بجعل ال للاستغراق (قوله وطرا) بضم الطاء بمعنى جميعا وأما طرا بفتح الطاء بمعنى قطعا فليس حالا (قوله أغفل التنبيه الخ) أي صاروا في غفلة عن التنبيه فالهمزة للصيرورة وضمنه معنى ترك فعداه بنفسه وقد يقال انهم لم يغفلوه لكونه يصح دخوله في القسم الثاني أعني المؤكدة لعاملها لان العامل اذا كان معموله عاما يرى عمومه لذلك العامل حتى يصح وصفه بالعموم ومن هنا صح تمثيل ابن مالك للمؤكد لعاملها بقوله تعالى لآمن من في الارض كلهم واندفع الاعتراض عليه بالسهو اذ من المعلوم أن الافعال لا عموم فيها لما صرحوا به من أن الافعال نكرات أي حكمها حكم النكرات فوصفها بالعموم لوصف معمولها بذلك (قوله جميع النحويين) فيه أن الفارسي ذكره في التذكرة اه فيشي (قوله ابن مالك) أراد به بدر الدين ابن الناظم ولم يرد به محمد بن مالك (قوله فانه يقال الخ) الحاصل أنه يقال عثى يعثى عثيا وعليه الآية بدليل انه صح فتح الثاء من لا تعثوا ويقال عثا يعثو عثوا ولا تخرج عليه الآية لانه لم يضم الثاء (قوله وأرسلناك للناس رسولا) لا يتعين أن يكون رسولا حال مؤكدة للعامل بل يجوز أن يكون مفعولا مطلقا بمعنى رسالة اه من حاشية الاشموني (قوله لمضمون جملة) أي للازم جملة فانه يلزم من كونه أبا العطف وعطوفا مؤكد للعطف اللازم للجملة قاله سيدي يوسف الحفني (قوله زيد أبوك عطوفا) مذهب ابن مالك أن العامل في الحال هو الجملة وقيل العامل مقدر تقديره أحقه أو أعرفه وعبارة بدر الدين ابن الناظم العامل في الحال من هذا النوع مضمر بعد الخبر تقديره احقه أو أعرفه ان كان المبتدأ غيرا نا وان كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف وقال الزجاج العامل الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وهما ضعيفان ويؤخذ من مثال المصنف أنه لا يشترط أن يكون الجمود محضا خلافا لما في التسهيل حيث اشترط ذلك وجعل قولهم زيد أبوك عطوفا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة في المعنى لان معنى الاب العطوف (قوله أنا ابن دارة الخ) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة وأنا مبتدأ وابن خبره ودارة مضاف اليه معروفا حال وبها متعلق به ونسبي نائب الفاعل لمعروفا وهل حرف استفهام بمعنى النفي ومن زائدة وعار مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وبدارة خبره ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم واللام مفتوحة للاستغاثة قاله في الشواهد والتحقيق أن تقول يا حرف نداء واللام للاستغاثة والناس مجرور لفظا ومحله نصب تقديره أدعو الناس لان لام المستغاث به مفتوحة ولام المستغاث له مكسورة والمستغاث به هو المنادى فلا صحة لقول صاحب الشواهد المنادى محذوف واللام مفتوحة (قوله والى انها تجيء من المضاف الخ) أي وبينت الى أنها تجيء الخ وضمن بينت معنى أشرت فعداه بالى

يتوقف على واحد من ثلاثة أمور أحدها ان يكون المضاف بعضا كما فى قوله تعالى ايحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فميتا حال من الأخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه والمضاف بعضه وقوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا والثانى أن يكون المضاف كبعض من المضاف اليه فى صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه وذلك كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة اليه وليست الملة بعضه ولكنها كبعضه فى صحة الاسقاط والاستغناء به عنها ألا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما فى انه لو قيل أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتا ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا كان صحيحا الثالث أن يكون المضاف عاملا فى الحال كما فى قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المخفوضة باضافة المرجع والمرجع هو العامل فى الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر فهو بمنزلة الفعل ألا ترى انه لو قيل اليه ترجعون جميعا كان العامل الفعل الذى المصدر بمعناه ثم بينت ان للحال أحكاما أربعة وان تلك الاربعة ربما تخلفت فالاول الانتقال ونعنى به أن لا يكون وصفا ثابتا لازما وذلك كقولك جاء زيد ضاحكا ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا ولا يلازمه هذا هو الاصل وربما جاءت دالة على وصف ثابت كقول الله تعالى وهو الذى أنزل اليكم الكتاب مفصلا أى مبينا وقول العرب خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة بفتح الزاى مفعول لخلق ويديها بدل منها بدل بعض وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق باطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة فقال فى باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه وهى الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح

بالى (قوله يتوقف على واحد من ثلاثة أمور الخ) انما اشترط أحد هذه الامور الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهى ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فان كان المضاف مصدرا أو وصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشىء واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذى نختاره أن المجرور بالاضافة اذا لم يكن فى محل رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأ أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل واما ميتا فيحتمل انه حال من لحم واخوانا يحتمل انه منصوب على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير فى اتبع انتهى تصريح (قوله ألا ترى انه لو قيل) أى فى غير القرآن بل اتبعوا ابراهيم لانه يقال اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ويقال أكلت الذراع اذا أكلت لحمه (قوله اليه مرجعكم) مرجع مصدر ميمى بمعنى الرجوع يعمل عمل الفعل وكان القياس فتح جيمه لان المصدر الميمى قياس عينه الفتح فالكسر مخالف للقياس وان كان فصيحا فى الاستعمال اه طبلاوى (قوله من الكاف والميم) فيه تسامح بل من الكاف فقط على الصحيح (قوله وصح أن يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر الخ) العبارة فيها تقديم وتأخير والاصل وصح له أن يعمل مع انه مصدر لانه بمنزلة الفعل فالمعنى عليه أى على الفعل ولو صرحت بالفعل لكان عاملا فى الحال ألا ترى الخ أو تبقى العبارة على حالها والضمير فى قوله لان المعنى عليه عائد على العامل بطريق الاصالة وهو الفعل وقوله مع انه مصدر علة لقوله لان المعنى عليه ومحط العلة قوله فهو بمنزلة الفعل (قوله وان تلك الاربعة ربما تخلفت) أى تخلف بعضها والا فالاحكام الاربعة لا تتخلف كلها فى آن واحد بل يتخلف البعض بدلا عن البعض (قوله وصفا ثابتا) أى حاصلا فالمراد بالثبوت الحصول (قوله يزايل زيدا) أى ينفصل عنه لقوله ولا يلازمه (قوله هذا هو الاصل) لما علمت ان الحال من التحول وهو الانتقال (قوله وأطول حال من الزرافة) الوجه انه حال من يديها كما ذكره غيره وروى يداها أطول بالالف فى يداها وبالرفع فى أطول وهو مبتدأ وخبر والجملة حال أو صفة لان الزرافة معرفة بال الجنسية فيجوز فى الجملة بعدها الوجهان وانما أفرد أطول لان افعل التفضيل المجرد يلزم الافراد والتنكير نص عليه النووى فى تهذيب الاسماء واللغات (قوله الفتح والضم) وحكى النووى فى تحريره الضم عن الجوهرى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يسلم قوله وقد عاب بعض الجهال الخ (قوله التى جمعت فيها خلق شتى) خلق بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة وشتى جمع شتيت كمرضى جمع مريض بمعنى كثيرة ولعل وجه كونها جمعت الى آخره ما قاله بعض الزرافة حيوان طويل العنق اختلط

فيها النسل بين الابل الوحشية والبقر الوحشية وللنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة اه شنوانى على الازهرية ولعل المراد بالتولد انها أخذت شبها من الاجناس الثلاثة (قوله وهو الوجه) أى المتوجه الفصيح وليس المراد به وجه الآدمى (قوله واللغات الشاذة الخ) هذا يفيد ان الضم لغة شاذة فينافى ماتقدم من قوله فيما يغلط فيه العامة المفيد أنه غلط (قوله الثانى الاشتاق) أى حقيقة أو حكما فيشمل الظرف والجملة (قوله وربما جاءت اسما جامدا) قال الرضي ومن الحال التى تأتى غير مشتقة قياسا الحال فى نحو بوبته بابابا وجاؤنى رجلا رجلا أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا أى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه أن تأتى بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا أن تأتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا كبكبة ثم كبكبة أي مرتبين هذا الترتيب المعين وعلته الحساب بابابا أى مفصلا أو مصنفا وفى نصب الثانى من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول أى ذا باب وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل ورد مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادى مؤدى الاول والمختار انه وماقبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء وان المعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا وذهب أبو الحسن الاخفش الى أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف فى شىء من هذه المكررات الا الفاء وتكون الحال جامدة مؤولة بالمشتق نحو بدت الجارية قمرا وانثنت غصنا أى مضيئة ومعتدلة أو غير مؤولة بمشتق نحو قرآنا عربيا وهذا حديدك خاتما (قوله ثبات) جمع ثبة وهى الجماعة (قوله جامدة) أى فى ثبات ومشتقة فى جميعا لانه بمعنى مجتمعين وذلك ان فيلا من الاوصاف المشتقة (قوله الثالث أن تكون نكرة) انما اشترط ذلك لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه انتهى تصريح وأجاز ابن يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تاويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان مؤولان بالشرط أى عبد الله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم يتضمن الشرط لم يصح مجيئه معرفة فلا تقول جاء زيد الراكب اه أشمونى (قوله بلفظ المعرفة الخ) أى على صورته وليس معرفا حقيقة لما يأتى ان أل زائدة فهو نكرة على صورة المعرف بال (قوله ادخلوا الاول فالاول الخ) فالاول المبتدا به حال من الواو فى ادخلوا والاول الثانى معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة أى مرتبين واحد فواحد انتهى تصريح وقال الفيشى الظاهر ان المجموع حال لان المعنى لا يتم الا به (قوله وأرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الماء فى أرسلها وهى بلفظ المعرف فيؤول بنكرة أى معتركة وهذا المثال مأخوذ من قول لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أى ازدحم وصف ابلا أوردها الماء مزدحمة انتهى تصريح (قوله وجاؤا الجماعة الغفير) فالجماء حال من الواو فى جاؤا وهى بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة أى جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أى الجماعة الكثيرة الساترة

وهو الوجه والعامة تضمها انتهى كلامه واللغات الشاذة لا تحصى وانما يعمل على ماعليه الفصحاء الموثوق بلغتهم الثانى الاشتقاق وهو أن يكون وصفا مأخوذا من مصدر كما قدمناه من الامثلة وربما جاءت اسما جامدا كقوله تعالى فانفروا ثبات فثبات حال من الواو فى انفروا وهو جامد لكنه فى تأويل المشتق أى متفرقين بدليل قوله تعالى أو انفروا جميعا وقد اشتملت هذه الآية على مجىء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة الثالث ان تكون نكرة كجميع ماقدمنا من الامثلة وقد يأتى بلفظ المعرب بالالف واللام كقولهم ادخلوا الاول فالاول وأرسلها العراك وجاء الجماء الغفير أي جميعا

لوجه الارض لكثرتها فقوله أى جميعا تفسير للجماء وفيه اشارة الى انه مؤول بنكرة انتهى صريح (قوله وأل فى ذلك كله زائدة) أى فهو نكرة قال فى التصريح وخرجها فى شرح الشذور على زيادة أل وما قلناه أولى ليكون المعرف بال وبالاضافة على نسق واحد فى تأويله بنكرة (قوله وجاؤا قضهم بقضيضهم) قال الرضى المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى جاؤا قاضهم مع قضيضهم أى كاسرهم ومكسورهم قال الفيشى نقلا عن شيخ الاسلام فى حاشية ابن الناظم قوله وجاؤا قضهم من القض وهو الكسر بمعنى القاض أي الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض أى جاؤا جميعا كما قال الشارح أى مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا من شدة الازدحام (قوله بداد) مبنى على الكسر فى محل نصب (قوله فان بدادا فى الاصل) علة للتمثيل ببداد للمعرف بالعلمية (قوله أى متبددة) أى متفرقة (قوله التبدد) أى التفرق (قوله علم للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور أى الزنا قاله بعض (قوله الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة) مفاده أن الاصل التعريف والتنكير مع المسوغ والذى فى التوضيح وأصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا انتهى وبعبارة الاصل فى صاحبها أن يكون معرفة لانها معه فى المعنى خبر ومخبر عنه فالاصل فى صاحبها التعريف أى ان الحال وان كانت فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة للمبتدأ فيثبت بالحال معنى لصاحبها كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك فى قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك رأيت راكبا الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجىء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل أثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا (قوله عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابى العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا والدليل على انه حال انه لو رفعه كان صفة للمائة والمائة مبهمة لم توصف اه تصريح وفى بعض العبارات ذكر هذا المثال فى الحال من النكرة بلا مسوغ فيه نظر لان المسوغ تقديم الجار والمجرور فكما سوغ الابتداء بالنكرة هناك فليسوغ الحال هنا لما علمت ان صاحب الحال محكوم عليه فى المعنى وأيضا يلزم عليه مجىء الحال من المبتدا وتقدم ان الجمهور يمنعون ذلك الا أن يقال مذهب سيبويه يجوز مجىء الحال من المبتدا تأمل (قوله فيها اثنتان الخ) قاله عنترة العبسى وكان من حديثه ان أمه كانت حبشية فوقع عليها أبوه فاتت به وقال لا ولادة ان هذا الغلام ولدى قالوا كذبت أنت شيخ قد خرفت صرت تدعى أولاد الناس فلما شب قالوا اذهب فارع الابل والغنم فانطلق يرعى وباع منها ذودا واشترى بثمنه سيفا ورمحا وترسا ودرعا ومغفرا ودفنه فى الرمل وكان له مهر سقاه ألبان الابل وكان فى الجاهلية من أغار سبى وان عنترة جاء يوما الى الماء فلم يحد أحدا من الحى فى موضعه فغدا الى سلاحه فاخرجه والى مهرة فاسرجه واتبع القوم الذين سبوا أهله فكر عليهم ففرق جمعهم وقتل منهم ثمانية نفر فقالوا له ما تريد قال أريد العجوز السوداء والشيخ الذى معها يعنى أمه وأباه فردوهما عليه ثم ناداه عمه وقال له فانك ابن أخى وقد زوجتك عبلة فكر عليهم وصرع منهم عشرة فقالوا له ما تريد قال الشيخ والجارية يعني عمه وبنته فردوهما عليه ثم قال انه لقبيح ان أرجع عنكم وجيرانى فى ايديكم فابوا فكر عليهم حتى صرع منهم أربعين رجلا قتلى وجرحى فردوا عليه جيرانه فانشد تلك القصدة من بحر الكامل وحلوبة بمعنى حلائب وقوله فيها أى فى الركائب من النوق التى تحلب اثنتان وأربعون حلوبة ويقال ناقة حلوبة وابل حلوبة وانما ذكر ان فى ابلهم هذا العدد من الحلوبة السود ليخبر من كثرتهم وكثرة ابلهم لانه اذا كان فيها هذا العدد من هذا الصنف على غرابته وقلته فغيره من الاصناف أكثر من أن يحصى وشبه سوادها بسواد خوافى الغرب وهى أواخر الريش من الجناح مما يلى الظهر سميت بذلك لخفائها

وأل فى ذلك كله زائدة وقد تأتى بلفظ المعرف بالاضافة كقولهم اجتهد وحدك أى منفردا وجاؤا قاضهم بقضيضهم أى جميعا وقد تأتى بلفظ المعرف بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بدادا أى متبددة فان بداد فى الاصل علم على جنس التبدد كما أن فجار علم الفجرة الرابع ان لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الامثلة وقد تأتى كذلك كما روى سيبويه فى قولهم عليه مائة بيضا وقال الشاعر وهو عنترة العبسى

فيها اثنتان وأربعون حلوبة * سودا كخافية الغراب الاسحم

فحلوبة لتمييز العدد وسودا اما حال من العدد أو من حلوبة أو صفة لحلوبة وعلى هذين الوجهين ففيه حمل على المعنى لان حلوبة بمعنى حلائب فلهذا صح أن يحمل عليها سودا

والاسحم الاسود وبعبارة والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي مادون الريشات العشر من مقدم الجناح (الاعراب) فيها خبر مقدم واثنتان مبتدأ مؤخر وأربعون عطف عليه وسودا حال من العدد أو من حلوبة وعلى الثاني فهو حال من نكرة محضة وهو محل الشاهد (قوله والوجه الاول) أي الحال من العدد (قوله والوجه الاول أحسن) أي لعدم احتياجه الى تأويل بخلاف غيره وكونه يلزم عليه مجيء الحال من المبتدا شيء آخر (قوله وفي الحديث الخ) وقوله تعالى قائما بالقسط اذا أعرب حالا أما اذا نصب على المدح أو على النعت لاسم لا المبني معها على الفتح فلا شاهد فيها وقولنا أعرب حالا أي من فاعل شهد أو من الضمير المرفوع وفي الكشاف أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة كقولك الحمد لله الحميد وانا معاشر الانبياء لا نورث قلت قد جاء نكرة كما قد جاء معرفة وأنشد قول الهذلي

ويأوي الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالي

(قوله أو مؤخرة عن الحال) فالمسوغ لمجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي مايوافقه وعلى هذا فالمسوغ في لمية موحشا طلل * تقدم الخبر اه تصريح (قوله فالاول) أي النكرة العامة كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية والمسوغ العموم ولك أن تجعل الجملة صفة لقرية نظير ماقاله الزمخشري في قوله وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم من أن الجملة صفة وتوسطت الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وابن مالك يقول ان جملة ولها كتاب معلوم حال والمسوغ العموم وأما في قوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية فالمسوغ كون الحال جملة مقترنة بالواو لا العموم لان النكرة في سياق الاثبات لا عموم فيها فقول العلماء من المسوغات كون الجملة الحالية مقترنة بالواو محمول على النكرات في الاثبات لا في النفي لان المسوغ فيه العموم اه من التصريح بتصرف (قوله والثاني نحو الخ) أي النكرة الخاصة باعتبار جعل الحال من المضاف اليه أو من المضاف على أحد الوجهين فيه (قوله اذا أعرب حالا) محترزه أربعة أوجه أحدها نصبه على الاختصاص ثانيها على المفعول ثالثها على المصدر من معنى يفرق رابعها مفعول منذرين وقوله اذا أعرب حالا وجه خامس فجملة الاوجه خمسة والخامس منها وهو الحالية تحته خمسة أوجه ذكر الشارح وجهين وترك ثلاثة فالوجهان اللذان ذكرهما جعله حالا من كل بوجهيه وجعله حالا من أمر والاوجه الثلاثة التي تركها جعله حالا من ضمير الفاعل في أنزلناه أي آمرين وجعله حالا من ضمير المفعول وهو الهاء في أنزلناه وجعله حالا من الضمير المستتر في حكيم وانما ترك الشارح هذه الاوجه الثلاثة في الحالية لان الحال في الثلاثة من معرفة فلا تناسب مانحن فيه كما انه ترك الاوجه الاربعة التي هي محترز قوله اذا أعرب حالا لكونها لا شاهد فيها لما نحن فيه اذا علمت ذلك تعلم أن قول الشارح فصاحب الحال اما المضاف الخ منفصلة مانعة جمع فتجوز الخلو عن هذين الوجهين ويثبت احد الاوجه الثلاثة في الحالية التي تركها الشارح تأمل (قوله اما المضاف) بكسر الهمزة وقوله واما المضاف اليه بكسر الهمزة أيضا عطف على اما المضاف وقوله أما الاول بفتح الهمزة والاول هو قوله انه عام والثاني هو قوله انه خاص (قوله واما المضاف اليه فالمسوغ الخ) اعترض على هذا الوجه بما قدمه المصنف من أن شرط مجيء الحال من المضاف اليه كون المضاف أحد أمور ثلاثة اما جزأ أو كجزء أو عاملا وهنا المضاف ليس واحدا من الثلاثة وهذا الاعتراض مذكور في التوضيح للمؤلف أعني ابن هشام على ابن مالك في شرح التسهيل وعلى ولده بدر الدين في شرح الالفية فما اعترض به المؤلف عليهما وقع فيه هنا تأمل (قوله وقرأ بعض السلف) أي ابن أبي عبلة (قوله لوصفه بالظرف) أعني قوله من عند الله فالجار والمجرور يسمى ظرفا وليس ماذكر بلازم أي ليس

والوجه الاول أحسن وفي الحديث صلى رسول الله ﷺ جالسا وصلى وراءه رجال قياما فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة وانما الغالب اذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخرة عن الحال فالاول كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون فان الجملة التي بعد الا حال من قرية وهي نكرة عامة لانها في سياق النفي والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا فامرا اذا أعرب حالا فصاحب الحال اما المضاف فالمسوغ أنه عام أو انه خاص أما الاول فمن جهة انه أحد صيغ العموم وأما الثاني فمن جهة الاضافة وأما المضاف اليه فالمسوغ أنه خاص لوصفه بحكيم وقرأ بعض السلف ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب فجعله الزمخشري حالا من كتاب لوصفه بالظرف وليس ماذكر بلازم لجواز أن يكون

ماذكره الزمخشري من جعل مصدقا حالا من كتاب لوصفه بالظرف بلازم (قوله حالا من الضمير المستتر في الظرف) أي لان قوله من عند الله صفة فهو ظرف مستقر فانتقل اليه الضمير الذي كان في العامل (قوله والثالث) أي كون النكرة مؤخرة عن الحال (قوله لمية موحشا طلل) قال في التصريح تمامه * يلوح كانه خلل * وروى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل أسحم مستديم

فموحشا حال من طلل على مذهب سيبويه وقيل حال من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وعامل صاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها الاظهر الاسمين أولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم اه وتقدم شرح هذا البيت * (قوله الثامن التمييز) * هو في الاصل مصدر ميزا ذا خلص شيأ من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم تمييز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء ثم صار حقيقة عرفية في اسم الفاعل أو الكلمة المخصوصة (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما يفارق فيه التمييز الحال (قوله نكرة) وأما قوله وطبت النفس فمحمول على زيادة أل عند البصريين وأما الكوفيون فجوزوا أن يكون معرفة تمسكا بظاهر قوله وطبت النفس وخرج بقوله نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجها بالنصب فانه معرفة فلا يكون تمييزا (قوله فضلة) خرج المرفوع فلا يكون تمييزا ودخل المنصوب وأما المجرور فقد يكون تمييزا كثلاثة رجال وقفيز برو قد لا يكون نحو برجل اه مدابغي وقال بعض شراح الازهرية الكلام في المنصوبات فلا يدخل فيه المجرور مع انه يكون تمييزا نحو ثلاثة رجال وخاتم من فضة اه (قوله يرفع ابهام الخ) خرج اسم لا التبرئة نحو لا رجل وخرج ثاني مفعولي أستغفر الله ذنبا فان رجلا وذنبا ليسا مبينين للابهام المذكور (قوله ابهام اسم) أي ذاته لا صفته فخرج النعت فانه ليس المراد منه بيان ابهام الذات وانما المراد منه بيان توضيح الحقيقة أو تخصيصها (قوله اجمال نسبة) أي اجمال النسبة التي بين المسند والمسند اليه (قوله الاحد عشر) وسكت عن العشرة لانها تميز بجمع مجرور باضافتها اليه وهذا الباب في المنصوبات (قوله الاحد عشر) بدل من العدد فهو في محل جر (قوله وبعد الخ) أعاد العامل لانه نوع آخر وقوله وبعد المقادير مرادهم المقدرات لا المقدر به فقولك عندي رطل زيتا أي مقدر برطل قال أبو حيان ولو أريد المقدر به وجبت الاضافة فتقول عندي رطل زيت (قوله وشبههن) جعله في الشرح قسما ثالثا فالمناسب أن يقول بعد شبههن كما فعل في نظيره (قوله وشبههن) معطوف على رطل وما بعده (قوله وموضع راحة) أي قدر راحة والراحة باطن الكف وسحابا تمييز لموضع (قوله أو عن غيرهما) يدخل فيه نائب الفاعل أيضا (قوله لله دره فارسا) أي اتعجب من حسنه فارسا ففي نسبة الحسن الى الضمير خفاء ويرفعه فارسا وذهب بعضهم الى أن فارسا ونحوه في أمثال هذا التركيب منصوب على الحال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما ذكره المصنف وانتصابه على الحال ضعيف كما قاله ابن الحاجب لانه لا يخلو اما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم تردبه المدح في حال الفروسية وانما مدحته مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد بذلك الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة شرطها

حالا من الضمير المستتر في الظرف والثالث كقوله * لمية موحشا طلل * فهذه المواضع ونحوها مجيء الحال فيها من النكرة قياسي كما ان الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي وقد مضى ذلك في باب المبتدا فقس عليه هنا ثم قلت * الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام اسم أو اجمال نسبة فالاول بعد العدد الاحد عشر فما فوقها الى المائة وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير كرطل زيتا وكشبر أرضا وقفيز برا وشبههن نحو مثقال ذرة خيرا ونحى سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا وبعد فرعه نحو خاتم حديدا والثاني اما محول عن الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا وعن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا أو عن غيرهما نحو أنا أكثر منك مالا أو غير محول نحو لله دره فارسا) * وأقول الثامن من المنصوبات

التمييز وهو التفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا وهو في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال الله تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها من بعض وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور وهي المذكورة في المقدمة وفهم مما ذكرته في حدي الحال والتمييز ان التمييز وان أشبه الحال في كونه منصوبا فضلة مبينا لابهام الا انه يفارقه في أمرين أحدهما ان الحال انما يكون وصفا اما بالفعل أو بالقوة وأما التمييز فانه يكون بالاسماء الجامدة كثيرا نحو عشرون درهما ورطل زيتا وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم لله دره فارسا ولله دره راكبا الثاني ان الحال لبيان الهيآت والتمييز يكون تارة لبيان الذوات وتارة لبيان جهة النسبة وقسمت كلا من هذين النوعين أربعة أقسام فاما أقسام التمييز المبين للذوات فاحدها أن يقع بعد الاعداد وقسمت العدد الى قسمين صريح وكناية فالصريح الاحد عشر فما فوقها الى المائة تقول عندي أحد عشر عبدا وتسعة وتسعون درهما وقال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وفي الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما و أردت بقولي الى المائة عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي حرف الغاية والكناية هي الجنس

أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وأنت ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها فدل في الحالة هذه على انتفاء الحال المقيدة والحال المؤكدة واذا بطل ثبت التمييز قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان التمييز عنده ما أحسن فروسيته فلا تمدح في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسن فروسيته (قوله والتمييز والتفسير والتبيين) ويقال المميز بكسر الياء والمبين والمفسر كذلك فله أسماء ستة هذا هو المشهور وفي المدابغي على خالد ان المميز بكسر الياء وبفتحها وعلى الفتح يكون من باب الحذف والايصال أي المميز به اه (قوله فصل الشيء) من اضافة المصدر لمفعوله (قوله أي انفصلوا) هذا يعطي ان التمييز هو الانفصال الذي هو المعنى الحاصل بالمصدر لا انه المصدر الذي هو الفصل كما أعاده أولا فدليله لا يطابق مدعاه ولا يناسب لفظ التمييز الذي هو فعل الفاعل الا أن يقال معنى انفصلوا من المؤمنين افصلوا أنفسكم منهم فيصير التمييز هو الفصل ويعني ينفصل بعضها عن بعض يفصل بعض أجزائها عن البعض الآخر قاله بعضهم والظاهر أن يقال ان التمييز مصدر ميز بمعنى فصل فصلا وأما امتاز فهو مطاوعه فيكون الاصل الذي هو مصدر ميز تمييزا معناه فصل فصلا فهو دليل باللازم (قوله تكاد) أي جهنم وقوله من الغيظ أي من غضب الزبانية على الكفار (قوله ان التمييز وان أشبه الخ) أي ان التمييز مغاير للحال فخبر ان محذوف (قوله أو بالقوة) نحو فانفر واثبات (قوله ثلاثة أمور) أي نكرة فضلة مرفوعة الخ وأما الاسم فهو كالجنس (قوله فاما أقسام التمييز المبين للذوات الخ) قدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب (قوله فاحدها أن يقع بعد الاعداد الخ) قدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا يعكس الثاني انه واجب النصب اه تصريح (قوله فالصريح الاحد عشر فما فوقها الي المائة) انما خصه بذلك لانه لا يكون بعد المائة تمييز منصوب (قوله اثني عشر نقيبا) النقيب هو الذي ينقب عن الامور ويتعرفها (قوله أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز والمراد ذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة (قوله فاطعام ستين) هو مبتدأ خبره محذوف أي فعليه اطعام والجملة في محل جزم جواب الشرط ومسكينا تمييز (قوله ذرعها سبعون) مبتدأ وخبر وذراعا تمييز (قوله جلدة) تمييز وثمانين نائب عن المصدر كما تقدم (قوله عدم دخول الغاية في المغيا وهو أحد احتمالي الخ) الحاصل ان مدخول الى تارة يكون داخلا في الذي قبله كما في قوله تعالى الى المرافق وتارة يكون خارجا كما في قوله تعالى أتموا الصيام الى الليل هذا توضيح كلام المؤلف * واعلم ان حتى والى وان وجدت قرينة تدل على دخول الغاية أو عدمها عمل بها وان لم توجد ففي المسئلة أقوال قيل ان حتى والى يدخلان الغاية مطلقا وقيل يخرجانها مطلقا وقيل ان كان ما بعدها جزأ فهو داخل والا فلا والصحيح الادخال في حتى دون الى اه من حواشي الاشموني فقول المصنف وهو أحد احتمالي الخ مبني على القول بأنها تارة تدخل وتارة لا وهذا هو القول المفصل (قوله ولا قياس يقتضيه) وذلك لان المقصود بيان

كم الاستفهامية تقول كم عبدا ملكت فكم مفعول مقدم وعبدا تمييز واجب النصب والافراد وزعم الكوفي انه يجوز جمعه فتقول كم عبيدا ملكت وهذا لم يسمع ولا قياس يقتضيه ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية وذلك مشروط بأمرين أحدهما أن يدخل عليها حرف جر والثاني أن يكون تمييزها الى جانبها كقولك بكم درهما اشتريت وعلى كم شيخ اشتغلت والجر حينئذ عند جمهور النحويين

الجنس وهو يحصل بالمفرد فلا وجه للعدول عنه من غير ضرورة تدعو اليه (قوله بمن مضمرة) الذى فى المغنى انها مضمرة وجوبا وقال الشيخ خالد فى شرح التوضيح مضمرة جوازا والاصح الاول (قوله القسم الثانى أن يقع بعد المقادير الخ) أفرد العدد عن المقادير بناء على ان العدد ليس من جملة المقادير لان المراد بالمقدار مالم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألا ترى انك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقل عندى مقدار عشرين رجلا قاله المصنف فى شرح القطر (قوله بعد المقادير) جمع مقدار بمعنى المقدر لا الآلة التى يقع بها التقدير لان الذى يبينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالآلة لا نفس الآلة (قوله فى المن) كضب وتثنيته منان كضبان (قوله وقيل فى تثنيته الخ) أى قال العرب فى تثنيته منوان كعصوان فى عصى فهذه جملة مستأنفة لبيان أن أصل منا منوو انه مثل عصى لا انه قول مقابل لما قبله بل هو عين ما قبله مع زيادة قوله كما يقال الخ تأمل (قوله وجريب نخلا) الجريب المساحة من الارض كالفدان وفى الحديث من قال عقب الصلاة سبحان ربك رب العزة عما يصفون الخ فقد اكتال بالجريب الاوفى قال المجد والمختار والنص للثانى الجريب من الطعام والارض مقدار معلوم وجمعه أجربة وجربان قلت الجريب مكيال وهو أربعة أقفزة والجريب من الارض مبذر الجريب الذى هو المكيال نقلهما الازهرى اهـ لجمونى والقفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث فالصاع خمسة أرطال ولعل المراد هنا المساحة ونخلا تمييز لما فى المساحة ويدل ما قاله فى شرح اللمحة الجريب قطعة من الارض تكسيرها ثلاثة آلاف ذراع وستمائة ذراع (قوله وقولهم مافى السماء موضع راحة سحابا) الاولى أن يجعله فى القسم الثالث لانه من الملحقات بالمقادير لان موضع الراحة ليس اسما لما يقدر به عرفا (قوله قفيز برا) القفيز مكيال يسع اثنى عشر صاعا كل صاع خمسة ارطال فالقفيز ستون رطلا (قوله القسم الثالث أن يقع شبه هذه الاشياء) أى الثالث من أقسام التمييز المبين لابهام الذات وأما قوله قبل ذلك الثالث مايدل على الكيل فالمراد الثالث من أقسام المقادير (قوله لان مثقال الذرة الخ) الحاصل ان الذرة هى النملة الصغيرة وكل مائة منها تزن شعيرة وقيل الذرة الهباء الذى يرى فى شعاع الشمس وما وازن الذرة المذكورة ليس آلة للوزن فى عرفنا فيكون قوله خيرا تمييز المثقال ذرة الذى هو شبه الوزن وأما مثقال فهو مفعول يعمل (قوله بفتح الواو وسكون الطاء) أى و بفتح الطاء أيضا وهو أفصح من سكونها اهـ فيشى (قوله سقاء ماء) أى هذه سقاء ماء وهى الوعاء الذى يوضع فيه الماء وكذا قوله وزق خمر بكسر الزاى أى وعاء الخمر (قوله وراقود) هو دن طويل الاسفل مطلى بالقار وجمعه رواقيد وهو معرب قاله الجوهرى وقال الفيشى أصله راقوب بالباء قلبت دالا ويجمع على رواقيب بالباء لا بالدال لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها اهـ (قوله مافى السماء موضع راحة سحابا) ما حجازية وموضع اسمها أو تميمية وموضع مبتدأ (قوله على التمرة) بالتاء المثناة فوق مثلها أى فى الوزن أو فى المساحة أى فى الثخن والرقة وان كان الوزن مختلفا وقال التصريح مثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحده تأمل فجزم بأنها شبيهة بالمساحة وتردد المؤلف هنا فيها وقوله زبدا بضم الزاى وسكون الباء هو محل الشاهد فانه تمييز تأمل (قوله هذا خاتم حديدا) اعلم انه يجوز نصب حديدا أما على التمييز أو على الحال ويجوز الاتباع وتجوز الاضافة لكن الاتباع على انه نعت عند من قال ان النصب على الحالية وعلى انه بدل أو عطف عند من قال النصب على التمييز فالخلاف فى الاتباع مبنى على الخلاف فى نصبه اهـ يس

أى ثلاثة أقسام أحدها ما يدل على الوزن كقولك رطل زيتا ومنوان سمنا والمنوان تثنية منا وهو لغة فى المن وقيل فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنيته عصا عصوان الثانى مايدل على مساحة كقولك شبر أرضا وجريب نخلا وقولهم مافى السماء موضع راحة سحابا الثالث مايدل على الكيل كقولهم قفيز برا وصاع تمرا * القسم الثالث أن تقع بعد شبه هذه الاشياء وذكرت لذلك أربعة أمثلة أحدها قول الله تعالى مثقال ذرة خيرا فهذا بعد شبه الوزن وليس به حقيقة لان مثقال الذرة ليس اسما لشىء يوزن به فى عرفنا الثانى قولهم عندى نحى سمنا والنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة اسم لوعاء السمن وهذا بعد شبه الكيل وليس به حقيقة لان النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره انما هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله قولهم وطب لبنا والوطب بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة اسم لوعاء اللبن وقولهم سقاء ماء وزق خمر اوراقود خلا الثالث قولهم مافى السماء موضع راحة سحابا فسحابا واقع بعد موضع راحة وهو شبيه بالمساحة والرابع قولهم على التمرة مثلها زبدا فزبدا واقع بعد مثل وهى شبيهة ان شئت بالوزن وان شئت بالمساحة والقسم الرابع أن يقع بعد ما هو متفرع منه كقولهم هذا خاتم حديدا وذلك لان الحديد هو الاصل والخاتم

مشتق منه فهو فرعه وكذلك باب ساج وجبة خزا ونحو ذلك * وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة أحدها أن يكون محولا عن الفاعل كقول الله عز وجل واشتعل الرأس شيبا أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا أصله فان طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فحول الاسناد فيها عن المضاف وهو الشيب في الآية الاولى والانفس في الآية الثانية الى المضاف اليه وهو الرأس وضمير النسوة فارتفعت الرأس وجيء بدل الهاء والنون بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالمفرد الثاني أن يكون محولا عن المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا قيل التقدير عيون الارض وكذا قيل في غرست الارض شجرا ونحو ذلك الثالث أن يكون محولا عن غيرهما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالا أصله مالي أكثر فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف اليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا ومثله زيد أحسن وجها وعمر وأنقى عرضا وشبه ذلك التقدير وجه زيد أحسن وعرض عمرو أنقى الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا

على الفاكهي بتصرف والتمييز وما انبنى عليه أولى لانه جامد جمودا محضا فلا تحسن الحالية ولا النعتية (قوله مشتق) أي مأخوذ ولو عبر به كان أولى (قوله باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (قوله وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير اه تصريح وقال الفقهاء الخز ما كان سداه قطنا ولحمته حريرا (قوله وأما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة) والناصب له عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم هو المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا وشبه الفعل نحو هو طيب أبوة فأبوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وذهب قوم الى أن العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل وما أشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه الى المحققين وأما الناصب للتمييز المبين للذوات فهو الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي وجودما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمد وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو أصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى اه تصريح (قوله فارتفعت الرأس) أنث الفعل مع ان الرأس مذكر لان المراد به اللفظة لا المعنى فانث باعتبار انها كلمة (قوله ثم جيء بذلك المضاف الذي حول الخ) أي جيء لبيان الاجمال الذي حصل في النسبة وفائدة التحويل المذكور حصول الابهام أولا ثم البيان ثانيا ليتمكن في النفس أشد تمكن ووجه الاجمال ان قوله اشتعل الرأس يحتمل نسبة الاشتعال للرأس من حيث حرقها بالنار أو من حيث بياض الشعر وقوله فان طبن لكم يحتمل نسبة الطيب للنسوة من حيث المال أو من حيث النفس فأتى بذلك لدفع ذلك الابهام (قوله لان التمييز انما يطلب فيه بيان الجنس) أي هو يحصل بالمفرد لا بالجمع وأنت خبير بأن التمييز هنا للنسبة لا للجنس فلا يتم ما قاله تأمل (قوله وأفرد) أي التمييز وهو الانفس وأما الشيب فهو مفرد أصالة (قوله وفجرنا الارض) يحتمل آبارا أو يحتمل عيونا (قوله قيل التقدير الخ) انما حكاه بقيل لانه قد أنكره الشلوبين وتلميذه الآبدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولو صرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل أو مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما أحسن زيدا رجلا لان أصله يحسن أن يقال فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى كفت شهادة الله بدليل أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد اه يس على الفاكهي (قوله وكذا غرست الارض الخ) يجري فيه الخلاف السابق في وفجرنا الارض عيونا (قوله الرابع أن يكون غير محول كقول العرب لله دره فارسا) الدر بفتح

الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر بكسر الدال وضمها در او دروراً كثر ويسمى اللبن نفسه دراً وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما أضيف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار المتعجب منه لانه تعالى منشىء العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذى ارتضعه من ثدى أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذى تربى به مثل هذا الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير معلوما فان كان مجهولا كان من تمييز الذوات لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قال المصنف فى الحواشى مثال المعلوم لقيت عبد الله فلله دره فارسا اما ان لم يعلم المرجع فيحتمل أنه رجل أو امرأة أو صبى فيكون التمييز للمفرد لا للنسبة تأمل قال الفيشى قوله ولله دره فارسا قال بعضهم هو محول عن الفاعل والاصل طابت فروسيته فالاولى والاحسن أن يمثل لغير المحول بامتلاء الاناء ماء اه (قوله وحسبك به ناصرا) حسب اسم فعل وبه فاعل والكاف مفعول وناصرا تمييز (قوله ياجارتا ما أنت الخ) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من الكامل ياحرف نداء جارتا منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف فى محل جر مضاف اليه وما مبتدا وأنت خبر وجارة تمييز وتمام البيت * فاتت لتحزننا عفارة فاتت فعل ماض والتاء للتأنيث واللام للتعليل تحزننا فعل مضارع والنون ضمير المفعول فى محل نصب وعفارة علم امرأة فاعل تحزن (قوله والصواب الاول) أى كون جارة تمييز الاحالا (قوله ويدل عليه) أى على الاول (قوله ياسيدا الخ) السيد من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ويطلق على الذى يفوق قومه وعلى الحليم وعلى الكريم وعلى المالك واختلف فى وزنه فقيل فيعل بتقديم الياء وكسر العين وقيل فيعل بفتح العين وقيل فعيل بتقديم العين والاول للبصريين والثانى لاهل بغداد والثالث للفراء ورجح لجمعهم له على سيائد بالهمز ولو كانت العين مؤخرة لما كان بالهمز وعلى مذهب البصريين اجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وموطأ من التوطئة وهى التمهيد يقال دابة وطىء لا تحرك راكبها والاكناف جمع كنف وهو الناحية والجانب ورحب الذراع معناه سخى (الاعراب) ياحرف نداء قال فى المغنى حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها البعيد والقريب وقيل بينهما وبين التوسط وهى أكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا وسيدا منصوب وحقه الرفع لانه نكرة مقصودة لكنه لما اضطر الى تنوينه نصبه ومن زائدة والمعنى ما أنت سيد بل أنت أشرف من السيد موطأ صفة لسيد على ظاهر اللفظ والاكناف مضاف اليه رحب صفة ثانية للذراع مضاف اليه والشاهد فى جر سيد الذي هو تمييز بمن (قوله ومن لا تدخل الخ) فلما وجد الاسم بعد ما أنت مجرورا بمن علم ان الاسم المنصوب الخالى عن من يكون تمييز الان الجر بمن من خواص التمييز فوجه الدلالة ظاهر خلافا لبعض الاشياخ الذي توقف فى البيت تأييد للتمييز ورد للحالية وان احتمل الحجازية (قوله ومن لا تدخل على الحال) وانما تدخل على التمييز وذلك انه يجوز فى التمييز الرافع لابهام اسم ان يجر باضافة الاسم اليه كشبر أرض الا أن يكون الاسم عددا نحو ثلاثين ليلة أو مضافا نحو مثلها زبدا وان يجر بمن كشبر من أرض ومثلها من زبد الا أن يكون الاسم عددا وأما الرافع لاجمال النسبة فلا يجر بالاضافة ويجر بمن فى نحو ما أحسنه رجلا ولله دره فارسا لا فى نحو ما احسنه أدبا وطاب زيد نفسا وزيد أكثر مالا وفجرنا الارض عيونا كما هو مبين فى المطولات قال فى التصريح وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث أى العدد والتمييز المحول عن المفعول والمبتدا والتمييز الذى هو فاعل فى المعنى لان وضع من المبينة ان يفسر بها ويصح وبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لان العدد دال على متعدد

وحسبك به ناصرا وقول الشاعر

ياجارتا ما أنت جارة

ياحرف نداء جارتا منادى مضاف للياء وأصله ياجارتى فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا ما مبتدأ وهو اسم استفهام وأنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أى شىء عظيم وجارة تمييز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبرها الحجازية اى لست جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الاول ويدل عليه قول الشاعر ياسيدا ما أنت من سيد

موطأ الاكناف رحب الذراع

ومن لا تدخل على الحال وانما تدخل على التمييز ثم قلت

والتمييز مفردوفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور واختلف فى من الجارة للتمييز فقيل للتبعيض وقيل زائدة لمعنى التبعيض اه (قوله التاسع المستثنى بليس الخ) أى المخرج بليس الخ ولا يكون الا متصلا ولا يكون منقطعا أصلا وذكر الطبلاوى ان ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا لا يكون فى المفرغ ولا فى المنقطع نبه عليه الرضى فى غير حاشا وتقاس حاشا على ذلك اه (قوله بعد كلام تام موجب) بفتح الجيم سواء تأخر المستثنى منه أو تقدم فهاتان صورتان وفى كل اما متصل أو منقطع وقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى صورة ثالثة سواء اتصل أو انقطع وقوله فشربوا منه الا قليلا مثال لتأخير المستثنى عن المستثنى منه وترك مثال ما اذا تقدم والحال انه موجب نحو قام الا زيدا القوم وقوله ومالى الا آل الخ مثال لغير الموجب وتقدم المستثنى على المستثنى منه اذا علمت ذلك فقد استعمل المؤلف لفظة بعد فى حقيقتها ومجازها لانها فى حالة تاخير المستثنى مستعملة فى حقيقتها وفى حالة تقديم المستثنى بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة المستثنى متأخرة عن رتبة المستثنى منه ولو قال بدل قوله أو غير موجب الخ أو تقدم المستثنى كان أوضح وأخصر وان كان ما فعله أدق اه شيخ الاسلام قال الفيشى قوله بعد كلام تام موجب محترزه ثلاثة أقسام الاول وجود التمام وفقد الايجاب وقد أشار له بقوله أو غير موجب وتقدم المستثنى وبقوله وان ذكر وكان الاستثناء متصلا والثانى ان يفقد التمام والايجاب معا وقد أشار له بقوله أو غير موجب ان ترك المستثنى منه والثالث ان يفقد التمام ويوجد الايجاب وهذا الثالث لم يذكره وفيه خلاف فقيل لا يجوز التفريغ مع الايجاب وقيل يجوز وقيل بالتفصيل ان حصل منه فائدة والا فلا وعليه ابن الحاجب انتهى مثال المفيد قرأت القرآن الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة فى جميع الايام الا اليوم المعين ويلحق به ما اذا قامت قرينة على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى منه نحو لقيت الا فلانا فالمراد بالمفيد المستقيم المعنى ومثال غير المستقيم لمعنى قام الا زيدا اذ لا يستقيم قام جميع الناس الا زيدا لاستبعاده عادة فاندفع ما يقال يحتمل أن يكون على المبالغة أو يخصص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك انتهى من يس على الفاكهى وطبلاوى على الازهرية (قوله فلا أثر الخ) أى من حيث العمل فلا ينافى انها مؤثرة من جهة المعنى (قوله فان كان المستثنى متصلا فاتباعه للمستثنى منه) هذه عبارة مجملة صادقة بالتوابع الخمسة فالاولى أن يقول فابداله من المستثنى منه فيكون ماشيا على مذهب البصري وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى مثل هذه العبارة ووقع هنا فى مثل ما اعترض به على ابن مالك وقوله كان الاستثناء متصلا أى وكان غير مردود به كلاما تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ فيه المستثنى عن المستثنى منه ولا يتقدم عليه فخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلام ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير التراخي ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال وأما اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر صالحا هذا رأى سيبويه والثانى أن لا تكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندى ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه كلام ابن مالك فى شرح الكافية واذا وقع المستثنى بين صفتى المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح فى الحواشى (قوله أو منقطعا) والموضوع بحاله عدم الايجاب مع ذكر المستثنى منه ويشترط فى المنقطع

(التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عدا مطلقا أو بالا بعد كلام تام موجب أو غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشربوا منه الا قليلا منهم ومالى الا آل أحمد شيعة وغير الموجب ان ترك فيه المستثنى منه فلا أثر فيه لا لا ويسمى مفرغا نحو ما قام الا زيد وان ذكر فان كان الاستثناء متصلا فاتباعه للمستثنى منه أرجح نحو ما فعلوه الا قليل منهم أو منقطعا فتميم تجيز اتباعه

أن يكون ماقبل الا داالا على مايستثنى فخرج قام القوم الا ثعبانا فانه تركيب فاسد (قوله ان صح التفريغ) أى بان أمكن تسلط العامل على المستثنى أما اذا لم يمكن ذلك وجب النصب فى المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو مازاد هذا المال الا مانقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله مانفع زيدا الا ماضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافى أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا فى موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره مازاد هذا المال لكن النقصان شأنه ومانفع زيدا لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره مازاد المال شيئا الا النقصان ثم فرغه له وجعله متصلا وردبانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان مازائدة واستغنى عن الواو كما فى قولك ماقام زيد الا وقعد عمرو (قوله وسوى) أى وتعرب سوى تقديرا على الاصح اعراب المستثنى بالا فتجرى فيها الاحكام السابقة فى المستثنى بالا ومقابل الاصح وهو قول الجمهور أن سوى ملازمة للنصب على الظرفية بدليل وصل الموصول بها نحو جاء الذى سواك ولا يقال جاء الذى غيرك ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر كما فى قوله

ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا

والذى اختاره ابن مالك تبعا لجماعة الاول فتتصرف لوقوعها فاعلا فى حكاية الفراء أتانى سواك ومبتدأة * فسواك بائعها وأنت المشترى * ومجرورة فى قوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم فى سواكم الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود * واعلم أن سوى فيها لغات أربع تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر لكن مع المد غريب وقل من ذكره انتهى مغنى (قوله اعراب المستثنى بالا) فيجب نصب غير وسوى فيما اذا كان تاما موجبا تقدم المستثنى أم لا منقطعا أم لا نحو قام القوم غير زيد وفيما اذا لم يمكن تسليط العامل فى التام غير الموجب وكان منقطعا نحو مانفع هذا المال غير النقص فيجب فى ذلك كله النصب عند الجميع وفى نحو ماقام احد غير حمار عند غير تميم ويترجح عند تميم فى نحو ماقام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح فى هذا المثال عند قوم وهو المشار له بقول ابن مالك

* ولكن نصبه اختر ان ورد * ويضعف النصب فى نحو ماقام أحد غير زيد ويمتنع فى نحو ماقام غير زيد (قوله المستثنى) وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو مافى معناها بشرط الفائدة قاله فى التسهيل وقوله المخرج يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو أقتل الذمى ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى قسمى التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل خرج به ماعدا المستثنى مما تقدم وقوله أو مافى معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة أخرج جاءنى القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبى ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه كان مرادا دخوله ثم أخرجه والا لزم التناقض (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال الدم فشبه اخراج الدم بجرى الماء فى النهر الذى هو معنى الانهار واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال فهو استعارة تبعية (قوله فكلوا) أى فكلوه (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر ومابينهما اعتراض (قوله مطلقا باجماع) أى سواء كان بعد كلام تام موجب أم لا ولا تقل سواء كان متصلا أو منقطعا لما تقدم ان المستثنى بليس لا يكون الا متصلا (قوله عائد على البعض الخ) هذا مذهب جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ضمنا عند الكوفيين أو عائد على اسم الفاعل أو اسم المفعول المفهوم من الفعل عند سيبويه فجملة الاقوال ثلاثة واعترض مذهب جمهور البصريين بأنه يلزم عليه اطلاق البعض على الجميع الا واحدا

ان صح التفريغ والمستثنى بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض أو منصوب وتعرب غير باتفاق وسوى على الاصح اعراب المستثنى بالا) * وأقول التاسع من المنصوبات المستثنى وانما يجب نصبه فى خمس مسائل احداها أن تكون اداة الاستثناء ليس كقولك قاموا ليس زيدا وقول النبى صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر فليس هنا بمنزلة الا فى الاستثناء والمستثنى بها واجب النصب مطلقا باجماع الثانية ان تكون اداة الاستثناء لا يكون كقولك قاموا الا يكون زيدا فلا يكون أيضا بمنزلة الا فى المعنى والمستثنى بها واجب النصب مطلقا كما هو واجب مع ليس والعلة فى ذلك فيهما ان المستثنى بهما خبرهما وسيأتى لنا ان كان وليس واخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر فان قلت فأين اسمهما قلت مستتر فيهما وجوبا وهو عائد على البعض المفهوم من الكل السابق وكأنه قيل ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا ومثله قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين

الا أن يقال ان البعض فى سياق النفى فيعم كل بعض من القوم واعترض مذهب الكوفيين بانه لايطرد فى قولك القوم اخوتك ليس زيد العدم الفعل الذى يؤخذ منه المصدر واعترض مذهب سيبويه بما اعترض به على مذهب الكوفى وبان التقدير فى قولك قاموا ليس زيدا قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهذا المقدر لم يلفظ به قط وتقدير مالم يلفظ به قط لايصح ﴿تنبيه﴾ جملة ليس زيدا ولايكون زيدا تحتمل وجهين الاول فى موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لايقع حالا الامع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا الثانى انها مستأنفة فلا موضع لها فان قلت دعوى الاستئناف تخل بالمقصود قلت لايعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت فى موقع الازيد افكما ان الازيد الاموضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه * واعلم ان ليس فعل عند الجمهور وذهب الفارسى الى انها حرف مطلقا وذهب بعضهم الى انها حرف فى باب الاستثناء ولايكون فعل واعترض بان المركب من الحرف والفعل لايكون فعلا وأجيب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله أى فان كانت البنات) فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث التى هى بعض الاولاد المتقدمين ونساء خبر كن فان قلت اذا كان محط الفائدة الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده والتوطئة تجرى فى الوصف والحال والخبر (قوله الثالثة ان تكون الاداة ماخلا) وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف أى وقت مجاوزتهم زيدا واما على الحالية على التأويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء أى مجاوزين زيدا قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى ان يعترض عليه هو الاول فان كثيرا مايحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه وفاعل خلا وعدا ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند الكوفيين أو على البعض المفهوم من الكل السابق عند البصريين ولايعقل عوده هنا على المصدر لان خلا وعدا جامدان ونظر الدمامينى فى مذهب البصريين بان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم أصلا ولايلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عدا المستثنى فلا يتم ماقاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير انتهى قال الشمنى وأقول لاحاجة الى هذا الاعتذار الذى ليس بتام بل الجواب ان البعض الذى هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لايتحقق الا بمجاوزة الكل له وخلوه عنه فليتأمل (قوله وقول لبيد) هو شاعر مفلق من أفلق الرجل اذا جاء بالفلق أى الداهية والعجب وهو من المخضرمين وعاش مائة وأربعين سنة توفى فى خلافة عثمان بن عفان رضى الله عنه (قوله * الا كل شىء ماخلا الله باطل الخ) وبعده

وكل ابن أنثى لو تطاول عمره * الى الغاية القصوى فللموت آيل
وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل
وكل امرئ يوما سيعرف سعيه * اذا حصلت عند الاله الحصائل

وهذه الابيات من قصيدة لامية من الطويل ومعنى باطل زائل والنعيم ما أنعم الله به عليك ولا محالة بفتح الميم أى لابد وقيل لاحيلة قال بعض الجنة نعيم وهى لاتزول أبدا فكيف يقول وكل نعيم الخ أجيب بجوابين الاول أنه قاله قبل اسلامه فيحتمل أن يكون اعتقاده حينئذ أن لا وجود للجنة أو لا دوام لها كما هو مذهب

أى فان كانت البنات وذلك لان الاولاد قد تقدم ذكرهم وهم شاملون للذكور والاناث فكأنه قيل أولا يوصيكم الله فى بنيكم وبناتكم ثم قيل فان كن وكذلك هنا الثالثة ان تكون الاداة ماخلا كقولك جاء القوم ماخلا زيدا وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى ألا كل شىء ماخلا الله باطل *
وكل نعيم لامحالة زائل
الرابعة ان تكون الاداة ماعدا كقولك جاء القوم ماعدا زيدا وكقول الشاعر

طائفة من اهل الضلال ثانيهما أن يكون أراد ماسوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان بصدد ذم الدنيا وبيان سرعة زوالها وأما تكذيب عثمان اياه فلحمل كلامه على العموم * الاعراب الاحرف استفتاح وكل مبتدأ وشىء مضاف اليه ومايحتمل أن تكون زائدة وأن تكون مصدرية وخلافعل استثناء واسم الجلالة منصوب مفعول خلاوباطل خبر كل وكل نعيم مبتدأ ومضاف اليه ولانافية ومحالة اسمها مبنى معها على الفتح وزائل خبر كل وخبر لامحذوف أي موجودة (قوله تمل الندامي الخ) هو من الطويل والندامي جمع ندمان وهو شريب الرجل الذى ينادمه ويقال النديم أيضا ومولع بفتح اللام مشددة أى مغرم به * الاعراب تمل فعل مضارع مبنى للمفعول والندامي نائب فاعل قاله فى الشواهد والظاهر أنه مبنى للفاعل والندامي فاعل ويقرأ تمل بفتح التاء لا بضمها ما مصدرية عدانى فعل الاستثناء وفيه ضمير يرجع الى مصدر الفعل المتقدم والفاء فى فانني تفريعية وان حرف توكيد والنون للوقاية والياء اسمها ومولع خبران وبكل متعلق بمولع والذى مضاف الى كل يهوى مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف خلافا لقول صاحب الشواهد على الياء والجملة صلة الذى والعائد محذوف أى الذى يهواه (قوله الربعى) بفتح الراء والباء نسبة لبنى ربيعة قرية من قرى العرب والقاعدة فى النسبة الى المركب أن ينسب الى العجز فينسب الى ربيعة وقد قال ابن مالك * وفعلى فى فعيلة التزم * (قوله الجرمي) بفتح الجيم وتقدم مايتعلق به من أنه نسبة لبنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه (قوله لم احتفل به) أى لم أعتن به وأهتم به (قوله والرجلان) أى الربعى والاخفش (قوله لاتدخل الاعلى الجمل الفعلية) أى واذا تعينت فعلية خلاوعدا لزم نصب المستثنى بهما لانه مفعولهما والفاعل ضمير مستتر وجوبا كما قلنا فى ليس ولا يكون (قوله وأما جواز الخفض الخ) أى الذى حكاه الجرمي والرجلان واذا جعلت ما زائدة فتدخل على حرف الجر لا على الفعل (قوله عما قليل) فاصلة أى عن قليل وقوله فبما نقضهم أى فبنقضهم وقوله مما خطاياهم أى من خطاياهم (قوله أن تكون الاداة الا الخ) اختلف فى ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثانى تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائى والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هى وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافى عن الكسائى والثامن أن الا مركبة من ان ولا ثم خففت وأدغمت فى اللام حكاه السيرافى عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا انتصب مابعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة اه تصريح (قوله فشربوا منه الاقليلا) بالنصب على الاستثناء وأما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل بالرفع فمحمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى (قوله الا ابليس) يحتمل أن المصنف أتى للمنقطع بعد اتيانه للمتصل بقوله فشربوا منه الاقليلا وهو الظاهر فيكون ابليس من الجن لا من الملائكة ويحتمل أن الاستثناء متصل بناء على أنه كان منهم وراجع التفاسير فى هذه الآية (قوله كقول الكميت) هو ابن زيد بن خنيس بن جنادل بن قيس شاعر اسلامي وهذا آخر ثلاثة أشخاص مسماة بكميت والثانى كميت ابن معروف وهو الاوسط والثالث كميت بن ثعلبة وهو الا كبر (قوله ومالى الخ) الواو حرف عطف

قبلها وحكى الجرمى والربعى والاخفش الجر بعدما خلا وما عدا وهو شاذ فلهذا لم أحتفل بذكره فى المقدمة فان قلت لم وجب عند الجمهور النصب بعد ماخلا وما عدا وما وجه الجر الذى حكاه الجرمى والرجلان قلت أما وجوب النصب فلان ما الداخلة عليهما مصدرية وما المصدرية لاتدخل الا على الجمل الفعلية وأما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفى ذلك شذوذ فان المعهود فى زيادة ما مع حرف الجر ان لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما كما فى قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم مما خطاياهم أغرقوا وقولى مطلقا راجع الى المسائل الاربع أى سواء تقدم الايجاب أو النفى أو شبهه الخامسة أن تكون الاداة الا وذلك فى مسئلتين احداهما أن تكون بعد كلام تام موجب ومرادى بالتام أن يكون المستثنى منه مذكورا وبالايجاب أن لايشتمل على نفى ولا نهى ولا استفهام وذلك كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس الثانية أن يكون

المستثنى متقدما على المستثنى منه كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الا مذهب الحق مذهب

ولما انتهيت الى هنا قوله والخامس الخ لم يذكر الرابع كما فى النسخ اه

استطردت فى بقية أنواع المستثنى وان كان بعض ذلك ليس من المنصوبات ألبتة وبعضه متردد بين باب المنصوبات وغيرها فذكرت ان الكلام اذا كان غير ايجاب وهو النفى والنهى والاستفهام فان كان المستثنى منه محذوفا فلا عمل فيه لالا وانما يكون العمل لما قبلها ومن ثم سموه استثناء مفرغا لان ماقبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها ولم يشغل عنه شىء تقول ماقام الا زيد فترفع زيدا على الفاعلية وما رأيت الا زيدا فتنصبه على المفعولية ومامررت الا بزيد فتخفضه بالباء كما تفعل بهن لو لم تذكر الا وان كان المستثنى منه مذكورا فاما أن يكون الاستثناء متصلا وهو أن يكون داخلا فى جنس المستثنى منه أو منقطعا وهو أن يكون غير داخل فان كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان أحدهما وهو الراجح أن يعرب باعراب المستثنى منه على أن يكون بدلا منه بدل بعض من كل والثانى النصب على أصل الاستثناء وهو عربى جيد مثال ذلك فى النفى قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم أجمعت السبعة على رفع أنفسهم وقال تعالى مافعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة الا ابن عامر برفع قليل

وما بمعنى ليس وشيعة اسمها وخبرها لى وما الثانية كذلك الا حرف استثناء مذهب منصوب على الاستثناء مذهب اسمها والشاهد فى آل أحمد والامذهب الحق حيث تعين فيه النصب لتقدمه والكوفيون والبغداديون يجيزون فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع فى المسبوق بالنفى قال سيبويه سمع يونس بعض العرب يقول مالى الا أبوك ناصر بالرفع ووجهه أن العامل الذى قبل الا فرغ لما بعدها وان ناصر نكرة فى سياق النفى فتعم ويراد بها خاص فتبدل من أبوك بدل كل وقيل انه بدل من الاسم مع الاسم مجموعين (قوله استطردت) الاستطراد ذكر الشىء فى غير محله لمناسبة والمناسبة كونه مخرجا مما قبله (قوله ليس من المنصوبات) أى بل هو مجرور وهو المستثنى بغير وسوى (قوله وبعضه متردد الخ) وهو المجرور بخلا وعدا وحاشا (قوله ألبتة) بوصل الهمزة على ماحققه بعضهم (قوله والاستفهام) أى الانكارى لما فيه من معنى النفى نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبنى للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع مابعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى مايهلك الا القوم الفاسقون (قوله فلا عمل لالا) هذا يفيد أن الا تعمل فى هذا الموضع وهو أحد أقوال قدمناها (قوله ومن ثم) أى من أجل أن العمل لما قبل الا (قوله لان ماقبلها قد تفرغ الخ) هو فى المعنى كالتوضيح لقوله ومن ثم وقوله لان ماقبلها قد تفرغ الخ أى غالبا فلا يرد ما فى الدار الا زيد فان مابعدها عامل فيما قبلها لان هذا نادر أو يقال المراد بما قبلها ولو رتبة فان مابعدها فى المثال مبتدا ورتبته التقديم اه شنوانى (قوله تقول ماقام الا زيد) الاستثناء فى الحقيقة من عام محذوف ومابعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ماقام أحد الا زيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا اه تصريح (قوله ماقام الا زيد) ان قلت كيف ساغ اسناد الفعل المنفى الى الفاعل المراد منه وقوع الفعل عنه قلت قد تقرر ان النسبة فى الحقيقة للمستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء غاية الامر ان المستثنى منه أولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزأ أول كما سلف فلما حذف صار متعينا لقبول ماقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من الاجزاء القابلة للاعراب الا هو اه طبلاوى (قوله أن يكون داخلا فى جنس المستثنى منه) اعترض بقولك جاءنى بنوك الا ابنى زيد فانه منقطع مع ان المستثنى داخل فى جنس المستثنى منه فالاولى ان يقول أن يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله وهو ان يكون غير داخل) أى فى جنس المستثنى منه وهذا لا يشمل جاءنى بنوك الا ابنى زيد فالمناسب ان يقول أن لا يكون بعض المستثنى منه واطلاق الاستثناء على المنقطع مجاز على الراجح اه من شراح الازهرية (قوله بدل بعض من كل) هذا مذهب البصريين قال فى المغنى ويبعده انه لا ضمير معه فى نحو ماجاءنى أحد الا زيد كما فى أكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه فى النفى والايجاب اه وأجاب الدمامينى عن الاول بانه لم يشترط الضمير فى بدل البعض الا للربط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير احتياج الى اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن الثانى بان الرضى قال لامنع من التخالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لاظريف ولا كريم فكما جعلت حرف النفى مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل فى نحو ماجاءنى أحد الا زيد بدلا والاعراب على الاسم وذهب الكوفيون الى أنه عطف نسق ولا حرف عطف عندهم بمنزلة لا العاطفة فى ان مابعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفى بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفى ورد بقولهم ماقام الا زيد وليس شىء من أحرف العطف يلى العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ماقام أحد الا زيد اه من المغنى (قوله وهو عربى جيد)

على أنه بدل من الواو في فعلوه كأنه قيل ما فعله الاقليل منهم وقرأ ابن عامر وحده الا قليلا بالنصب ومثاله في النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرىء بالرفع والنصب ومثاله في الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون

وقد قرىء به في السبع في قليل من قوله ما فعلوه الا قليلا وفي امرأتك من قوله ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك كما يأتي قريبا (قوله على انه بدل من الواو في فعلوه) عند البصريين والبدل على نية تكرار العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعند الكوفيين عطف نسق اه تصريح وهو أحسن من قول شارحنا كأنه قيل ما فعله الا قليل الخ ولعله نظر الى ان المبدل منه في نية الطرح تأمل (قوله الا امرأتك قرىء بالرفع) أي قرأ أبو عمرو وابن كثير برفع امرأتك بدلا من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير اه تصريح (قوله فالحجازيون يوجبون نصبه) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس بعض المستثنى منه (قوله ولهذا أجمعت السبعة على النصب) أي نصب اتباع وابتغاء وتميم يقرؤن الاتباع بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لانه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها اه تصريح (قوله وما لأحد الخ) نزلت في حق ابي بكر لما أعتق بلالا وقال المنافقون ما عتقه الا ليد كانت عليه (قوله لان كلا منهما) أي من الاتباع والابتغاء وفيه حذف أي لان كلا من متبوعهما وذلك المتبوع هو علم ونعمة (قوله وبلدة الخ) قاله عامر بن حارثة والبلدة واحدة البلاد وسمي بذلك لانه يقام به يقال بلد بالمكان اذا أقام به ومنه قولهم البليد لان ذهنه جامد لا يتحرك كما ان المقيم بالبلد لا يتحرك الى غيرها والانيس المؤانس واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وهو أحد ألوان الابل ومنها الادم وهو خالص البياض ومنها الاحمر وهو خالص الحمرة ومنها الاذهب وهو الاشقر الذي يخالط بياضه حمرة واليعافير جمع يعفور وهو نفيس الظباء وولد البقرة الوحشية وفي المحكم العفر ظاهر التراب واليعفور الظبي الذي لونه لون العفر وقيل هو الظبي والانثى يعفورة وقيل اليعفور الخف سمي به لعفره وكثرة لصوقه بالارض *الاعراب الواو فيه واورب وبلدة مجرور بها وأنيس اسم ليس و بها جار ومجرور خبرها الا اداة استثناء اليعافير بدل من الانيس والاتوكيد لا الاولى العيس عطف على اليعافير والشاهد في الا اليعافير وقد ذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد الا حمار مراده ما في الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا لعلم أنه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحدما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحيتهم بينهم ضرب وجيع جعل الضرب تحيتهم لانه يقوم مقام التحية عندهم (قوله وحاشا) بالفين ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشا بحذف الالف الاولى قاله ابن مالك واعترض بان حاش الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياه على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (قوله يجوز فيه الخفض والنصب) أي على حد سواء في خلا وعدا وأكثرية الجر في حاشا لكن اتفاقا في خلا وعلى الصحيح في خلا وعدا وحاشا كما يأتي قريبا فيما نقلته عن التصريح (قوله هذا هو الصحيح) راجع لجواز الوجهين في مجموع خلا وعدا وحاشا وانما قلنا في المجموع لان خلا

أجمعت السبعة على الرفع على الابدال من الضمير المستتر في يقنط ولو قرىء الا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ولكن القراءة سنة متبعة وان كان منقطعا فالحجازيون يوجبون نصبه وهو اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى مالهم به من علم الا اتباع الظن وقوله تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الابتغاء وجه ربه الاعلى ولو أبدل مما قبله لقرىء برفع الاتباع والابتغاء لان كلا منهما في موضع رفع اما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي واما على انه مبتدأ تقدم خبره عليه والتميميون يجيزون الابدال و يختارون النصب قال الشاعر

وبلدة ليس بها أنيس* الا اليعافير والا العيس*فأبدل اليعافير والعيس من أنيس وليس من جنسه وذكرت أيضا ان المستثنى بغير وسوى مخفوض دائما لانهما ملازمان للاضافة لما بعدهما فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان اليه فلذلك يلزمه الخفض وان المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب

فالخفض على أن يقدرن حروف جر والنصب على أن يقدرن افعالا استترفاعلهن والمستثنى مفعول هذا هو الصحيح ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا غير النصب لانه يرى أنها لا تكون الا فعلا ولا في المستثنى بحاشا غير الجر لانه يرى أنها لا تكون فعلا ثم قلت (والبواقي

يجوز فيها الوجهان عند جميع النحاة وأما حاشا فذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني الى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أنها حرف دائما وأما عدا فيجوز فيها الوجهان عند غير سيبويه ويتعين فيها الفعلية عند سيبويه اه تصريح بتصرف من مواضع اذا علمته تعلم ان قول شارحنا ولم يجوز سيبويه مقابل الصحيح في عدا وحاشا وسكت عن خلا لما علمت أنه متفق عليه فيها فلذا لم يذكر مقابل الصحيح بالنظر لخلا وقوله ولم يجوز سيبويه في المستثنى بعدا الا النصب ولم يوافقه أحد وقوله ولا في المستثنى بحاشا الخ وتقدم أن جمهور البصريين موافقون لسيبويه في ذلك (قوله خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها) هو من جملة خبر كان لكن لما اختص خبر كاد باحكام أفردوه عنه كما أفردوا المنادى (قوله ويجب كونه مضارعا) أي ويجب كونه جملة فعلها مضارع وانما اقتصر على الفعل لانه أول الجملة وندر مجيئه مفردا بعد عسى وكاد في قوله وما كدت آيبا وقوله عسى الغوير أبؤسا كما ندر مجيئه جملة اسمية أو فعلية فعلها ماض بعد جعل في قوله

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فمرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وفي قول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض (قوله مؤخرا) أي يجب تأخير خبرها فلا يجوز تقدمه لضعفها وعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين أسمائها وهو كذلك فقد قال به المبرد والسيرافي والفارسي مطلقا وقال به الشلوبين فيما لم يقترن الخبر بان ويمنعه فيما سواه فعليه لا تقول عسى أن يقوم زيد بجعل أن يقوم خبر عسى (قوله رافعا الضمير اسمها) لانه انما جيء بها لتدل على شروع اسمها في خبرها أو قربه منه او ترجي حصوله كما مر فلا ترفع السببي الا خبر عسى كما سيأتي وأما قوله

* وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي الخ فشاذ أو مؤول على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وقد تقدم تأويله بجعل ثوبي بدلا من التاء (قوله مجردا من ان بعد أفعال الشروع) لانها للحال وان للاستقبال فبينهما تناف فتقول أخذ تقول ولا تقول أخذ أن يقول (قوله وربما رفع السببي بخبر عسى) المراد بالسببي الظاهر المتصل بضمير اسم عسى (قوله كقوله وماذا عسى الخ) أي كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج تمامه

* اذا نحن جاوزنا حفير زياد * يروى بنصب جهده على المفعولية يبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية (قوله شذوذان) تجرد خبر عسى من أن ورفعه السببي وأما نصبه ففيه شذوذ واحد وهو الاول (قوله وخبر ما حمل على ليس) وتزاد الباء بكثرة في خبر ما نحو وما ربك بغافل عما تعملون وبقلة في خبر لا نحو

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

(قوله خبر كان وأخواتها) ويجوز توسطه بينها وبين اسمها نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين الا ان يمنع مانع كحصر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ويجوز تقدمه عليها الا خبر دام فيمتنع تقدمه على ما المقترنة بها لئلا يلزم تقدم معمول الصلة على الموصول وكذا يمتنع توسطه بينهما على الصحيح لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذ لا يجوز عجبت مما زيدا تصحب والا خبر ليس فيمتنع تقدمه عليها عند الجمهور اذ لم يسمع نحو ذاهبا ليست ولانها فعل جامد كعسى وخبرها لا يتقدم عليها الشيخ الاسلام

خبر كان وأخواتها وخبر كاد وأخواتها ويجب كونه مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير أسمائها مجردا من ان بعد افعال الشروع ومقرونا بها بعد حرى واخلولق وندر تجرد خبر عسى وأوشك واقتران خبر كاد وكرب وربما رفع السببي بخبر عسى ففي قوله وماذا عسي الحجاج يبلغ جهده فيمن رفع جهده شذوذان وخبر ما حمل على ليس واسم ان وأخواتها) وأقول العاشر من المنصوبات خبر كان وأخواتها نحو وكان ربك قديرا فأصبحتم بنعمته اخوانا ليسوا سواء وأوصاني بالصلاة والزكاة مادمت حيا الحادي عشر خبر كاد وأخواتها وقد تقدم في باب المرفوعات ان خبرهن لا يكون الا فعلا مضارعا وذكرت هنا انه ينقسم باعتبار اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام

(قوله أحدهما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد ان يفعل واخلولقت السماء ان تمطر) وانما وجب الاقتران بان لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال واستشكل بالاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الفعل واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الفعل واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا يقال فى البواقى (قوله من النحويين) وأما من اهل اللغة فسيأتى (قوله كالسرقسطى) بهذا الضبط فى نسخة صحيحة نسبة الى سرقسطة قرية من بلاد العجم وهو النحرير وضبطه بعض الاشياخ السرقسطى بكسر السين وفتح الراء وضم القاف وسكون السين الثانية وكسر الطاء ورأيت فى نسخة صحيحة أيضا كالسرقسطى بهذا الضبط وحرر (قوله وابن طريف) فى نسخة صحيحة بالطاء المهملة وفى نسخة بالظاء المشالة وحرر (قوله وهو قول الاعشى) بيان للشعر وقوله ان يقل هن الخ هذا البيت موجود فى بعض النسخ ولم يتكلم عليه فى الشواهد (قوله الغالب اقترانه بها) وهو عسى وأوشك لان عسى من أفعال الرجاء وكان القياس وجوب اقترانه بها حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجى أخذا لعسى قال الشاطبى والصحيح ماذكره الشلوبين وتلامذته ابن الصائغ والابدى وابن أبى الربيع ان أوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء قال ابن الصائغ والدليل على ذلك أن تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده انتهى كلام الشاطبى وأما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المؤلف هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى اه تصريح (قوله ولو سئل الناس الخ) هو من الطويل والتراب جمعه أتربة وترب وترائب ومن أسمائه الرغام بفتح الراء والغين المعجمة والمعنى ان من طبع الناس البخل وانهم لو سئلوا أن يعطوا ترابا وقيل لهم هاتوا التراب لمنعوه وملوا * الاعراب لو حرف شرط سئل فعل ماض مبنى للمفعول والناس نائب الفاعل والتراب مفعول ثان لسئل واللام لام الابتداء دخلت فى جواب لو وأوشك من أفعال المقاربة والضمير فيها اسمها اذا ظرف للمستقبل قيل فعل ماض ونائب فاعله ضمير مستتر هاتوا فعل وفاعل أن يملوا خبر أوشك ويمنعوا فعل وفاعل وهو منصوب بحذف النون والشاهد فى أوشك حيث قرن الخبر بان بشرط أن يكون للرجاء كما تقدم عن التصريح (قوله عسى فرج الخ) قاله محمد ابن اسمعيل وقبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر

ولا تشكون الا الى الله وحده * فمن عنده تأتى الفوائد واليسر

وهو من الطويل والفرج انكشاف الهم والخليقة بمعنى المخلوقة والامر بمعنى الشان أى التصرف من اعزاز واذلال واحياء واماتة * الاعراب عسى من أفعال الرجاء فرج اسمها ويأتى خبرها ومن الله متعلق به وان حرف توكيد واسمها الضمير وجملة وهى له أمر خبر وكل منصوب على الظرفية ويوم مضاف اليه والشاهد حيث جاء خبر عسى مجردا من أن وهو قليل (قوله يوشك من فر من منيته الخ) قاله أمية ابن أبى الصلت الثقفى وهو من قصيدة من المنسرح ويوشك بكسر الشين بمعنى يقرب وغراته بكسر الغين المعجمة جمع غرة وهى الغفلة ويوافقها بالفاء والقاف من الموافقة وفر بمعنى هرب والمنية الموت * الاعراب يوشك من أفعال المقاربة من اسم موصول اسمها وفر صلته ومن منيته متعلق به وفى بعض متعلق بيوافقها وغراته مضاف اليه ويوافقها خبر أوشك والشاهد فيه حيث اتى بخبر يوشك مجردا من ان والمعنى ان من

أحدهما يجب اقترانه بها وهو حرى واخلولق تقول حرى زيد أن يفعل واخلولقت السماء ان تمطر ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوم أبو حيان انه وهم فيها وانما هى حرى بالتنوين اسما لافعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطى وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الاعشى * ان يقل هن من بنى عبد شمس فحرى أن يكون ذاك وكانا القسم الثانى ما الغالب اقترانه بها وهو عسى وأوشك مثال ذكران قول الله تعالى عسى ربكم أن يرحمكم وقول الشاعر

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا فيمنعوا

ومثال تركها قول الشاعر

عسى فرج يأتى به الله انه لكل يوم فى خليقته أمر

وقول الآخر

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها * قوله كالسرقسطى بهذا الضبط ضبطه فى نسخ الخط بكسر السين وفتح الراء والقاف وقوله آخر القولة أيضا بهذا الضبط أى بفتح السين والراء وضم القاف وقوله وحرر الذى فى تقويم البلدان هذا الضبط الاخير اه

هرب من الموت فى الحرب يوشك أن يوافقه الموت فى بعض غفلاته (قوله القسم الثالث مايترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب) هذا القسم عكس القسم الثانى الذى قبله وانما كان الغالب فى كاد وكرب التجرد لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن بان غالبا ويقل اقترانه نظرا الى أصلهما انتهى تصريح (قوله كرب القلب الخ) قاله كحيلة اليربوعى وقيل رجل من طي وهو من الخفيف وكرب بفتح الراء أفصح من كسرها والوشاة جمع واش وهو الذى يمشى بين المحبين بالافساد وغضوب فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث وهند علم امرأة يجوز صرفه ومنعه * الاعراب كرب من أفعال المقاربة القلب اسمها من جواه متعلق بيذوب والجوى شدة الوجد ويذوب خبر كرب حين ظرف ليذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبر والجملة فى محل نصب محكية بالقول والشاهد فى خبر كرب حيث جرد من أن (قوله ومثال الاقتران بها الخ) (فائدة) قال فى شرح التسهيل ما كان من أخبار هذه الافعال غير مقرون بان فهو خبر بلا خوف وما كان مقرونا بأن ففيه مذاهب أحدها انه خبر أيضا وصححه ابن عصفور وهو مذهب الجمهور واستدل له بان المصدر يخبر به مبالغة الثانى انه ليس بخبر بل هو منصوب على اسقاط الخافض أو بتضمين الفعل معنى قارب وهو مذهب سيبويه والمبرد الثالث انه بدل اشتمال وما قبله فاعل وهو مذهب الكوفيين وردبانه ابدال قبل تمام الكلام وبانه لازم والبدل لا يكون لازما قال فى البسيط وأظن ان قولهم مبنى على ان هذه الافعال ليست ناقصة فيكون المعنى عندهم قرب قيام زيد ثم قدمت الاسم وأخرت المصدر فقلت قرب زيد قيامه ثم جعلته بان والفعل انتهى (قوله كادت النفس الخ) هو من الخفيف يرثى به ميتا قال السمين واعلم ان خبر كاد اذا كانت مثبتة منفى فى المعنى لانها للمقاربة فاذا قلت كاد زيد يفعل معناه قارب الفعل الا أنه لم يفعل فاذا نفيت انتفى خبرها بالطريق الاولى لانه اذا انتفى مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى ولهذا كان قوله تعالى لم يكد يراها أبلغ من أن لو قال لم يرها وزعم جماعة منهم ابن جنى وأبو البقاء وابن عطية أن نفيها اثبات واثباتها نفى اه وعينها واو جاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول تقول كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاه سيبويه ومضارعها يكاد كيخاف على الاول ويكود كيقول على الثانى حكاه ابن أفلح فى منية الالباب قال ابن هشام فى الحواشي وقد احتج على ان عينها ياء بقولهم لا أفعله ولا كيدا وهو معارض بقولهم ولا كودا وقوله تفيض بالفاء والمثناة التحتية وآخره ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس يقال فاض الميت فيضا اذا قضى ويقال فاض يفوض نادرا وقوله ريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود جمع برد نوع من الثياب يؤتى بها من اليمن والمراد بهما الكفن * الاعراب كاد فعل مقاربة والنفس اسمها وأن تفيض خبرها وعليه متعلق بتفيض والضمير عائد على الميت المرثى كما ان اسم غدا ضمير عائد على الميت اذا ظرف وغدا بمعنى صار وحشو خبر غدا وريطة مضاف اليه وبرود عطف عليه والشاهد فى أن تفيض حيث قرن الخبر بان وهو قليل والاكثر التجرد ويروى مذثوى بالمثلثة بمعنى أقام قاله فى التصريح وقال الفيشى مذتوى بالتاء المثناة أى هلك وروى غدا انتهى فهو مخالف لما فى التصريح وحرر (قوله سقاها ذو والاحلام الخ) قاله أبو زيد الاسلمى وهو من الطويل والضمير فى سقاها يرجع الى العروق فى الابيات السابقة فى قوله مدحت عروقا وذو والاحلام أصحاب العقول والسجل بفتح السين وسكون الجيم الدلو اذا كان فيه ماء قليل أو كثير ولا يقال وهي فارغة والظمأ العطش وتقطع الاعناق اما لشدة العطش أو للذل الذى هو فيه * الاعراب سقاها فعل ومفعول وذوو فاعل والاحلام بالحاء المهملة مضاف اليه سجلا مفعول ثان لسقى لانه يتعدى لمفعولين على الظمأ متعلق بسقاها وقد كربت الواو

القسم الثالث مايترجح تجرد خبره من أن وهو فعلان كاد وكرب مثال التجرد منها قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

ومثال الاقتران بها قول الشاعر

كادت النفس أن تفيض عليه
مذثوى حشو ريطة وبرود

وقوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت أعناقها ان تقطعا

تقطع فعل مضارع أصله تتقطع فحذف احدى التاءين

للحال وأعناقها اسمها وان تقطع خبرها وهو محل الشاهد (قوله ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب الا التجرد) وهو مردود بالسماع فى قول أبى زيد المتقدم وقد كربت أعناقها أن تقطعا * اه تصريح (قوله القسم الرابع مايمتنع اقتران خبره بأن وهو أفعال الشروع الخ) وقد تقدم وجهه وهو المنافاة بين الشروع وبين ان الدالة على الاستقبال (قوله وقد جعلت اذا ماقمت الخ) قال أبو حية النميرى بالحاء المهملة والياء المثناة تحت وتقدم الكلام عليه والشاهد فى جعل ويثقلنى خبر جعل وقوله ثوبى بدل من التاء فى جعلت والاصل وقد جعل ثوبى يثقلنى وفاعل يثقلنى ضمير يعود على الثوب وليس ثوبى فاعل يثقل لما تقدم ان خبر هذه الافعال لا يرفع السببى قاله فى التصريح (قوله فاخذت أسأل والرسوم تجيبنى) لم يذكر فى الشواهد تمامه وتمامه وفى الاعتبار اجابة وسؤال * والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثارها لاصقا بالارض من أساس ونحوه وأخذت بمعنى شرعت والفاء عاطفة والتاء اسم أخذ وأسأل خبرها والرسوم تجيبنى مبتدأ وخبر والشاهد فى أخذ (قوله أراك علقت تظلم من أجرنا) تمامه كما فى بعض النسخ * * وظلم الجار اذلال المجير * وعلقت بمعنى شرعت والظلم الجور * واعرابه أراك بصرية والكاف مفعول وعلقت التاء اسمها وتظلم خبرها أجرنا فعل وفاعل ومفعوله محذوف أى من أجرناه وظلم مبتدأ والجار مضاف اليه واذلال خبر والمجير مضاف اليه والشاهد فى علقت بمعنى شرعت (قوله أنشأت أعرب عما كانا مكنونا) هذا عجز بيت وصدره * لما تبين من الكاشحين لكم أنشأت الخ والاعراب البيان يقال أعرب الرجل عما فى ضميره أبانه وأظهره والمكنون المستور قال تعالى أكننتم فى أنفسكم أى سترتم وأضمرتم وروى مكتوما بدل مكنونا * الاعراب انشأت التاء اسمها وأعرب خبرها وعن حرف جر وما موصولة مجرورة بها كان فعل ماض واسمها مستتر فيها ومكنونا خبرها والشاهد فى أنشأ (قوله هيبت ألوم القلب) تقدم الكلام عليه مستوفى والشاهد ان هيبت بمعنى شرعت (قوله وطئنا ديار الخ) تقدم الكلام عليه والشاهد فى هلهلت بمعنى شرعت (قوله النوع الثالث خبر ما حمل على ليس الخ) تقدم الكلام على شواهد ذلك والمناسب لقوله فيما سبق العاشر خبر كان واخواتها ثم قال الحادى عشر خبر كاد وأخواتها أن يقول والثانى عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة كما هو موجود فى بعض النسخ وسيأتى قريبا توجيه ما قاله (قوله ان هو مستوليا) أنشده الكسائى وهو من مقطوع المنسرح وان نافية عاملة عمل ليس فى لغة أهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها واختلف فى جواز الاعمال فذهب الكسائى وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح ابن جنى الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر البصريين الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة هو اسمها ومستوليا خبرها على أحد متعلق بمستوليا الا حرف استثناء على أضعف متعلق بمحذوف ويحتمل انه متعلق بالا لان فيها معنى أستثنى على قول من يقول ان الجار والمجرور يتعلق باحرف المعانى والمجانين مضاف اليه والشاهد فى ان اه شواهد والظاهر ان قوله على أضعف متعلق بمحذوف تقديره مستوليا (قوله والنوع الرابع اسم ان وأخواتها) المناسب لقوله فيما سبق العاشر كذا الحادى عشر كذا أن يقول هنا الثالث عشر اسم ان وأخواتها ثم فيما يأتى الرابع عشر اسم لا النافية للجنس بدل قوله الخامس اسم لا النافية للجنس ويمكن توجيه كلام الشارح بانه أراد بقوله والبواقى خبر كان الخ ان البواقى أنواع ستة النوع الاول خبر كان وأخواتها النوع الثانى خبر كاد وأخواتها النوع الثالث خبر ما حمل على ليس النوع الرابع اسم ان النوع الخامس اسم لا النافية للجنس النوع السادس المضارع الخ الا ان الشارح تسمح

ولم يذكر سيبويه فى خبر كرب الا التجرد القسم الرابع مايمتنع اقتران خبره بأن وهو أفعال الشروع طفق وجعل وأخذ وهب وعلق وأنشأ وهلهل قال الله تعالى وطفقا يخصفان وقال الشاعر

وقد جعلت اذا ماقمت يثقلنى * ثوبى فانهض نهض الشارب السكر

وقال الشاعر

فاخذت اسأل والرسوم تجيبنى *

وفى الاعتذار اجابة وسؤال وقال

أراك علقت تظلم من أجرنا * وقال

أنشأت أعرب عما كان مكنونا * وقال

هيبت ألوم القلب فى طاعة الهوى * وقال

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الاماتة تزهق

النوع الثانى عشر خبر ما حمل على ليس وهو أربعة أحدها لات كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والثانى ما كقوله تعالى ماهذا بشرا والثالث لا كقول الشاعر

تعز فلا شىء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

والرابع ان النافية كقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفى فى باب المرفوعات النوع الثالث عشر اسم ان وليت بكرا حاضرا ثم قلت واخواتها نحو ان زيدا فاضل ولعل عمرا قادم

أولا فمبر بقوله العاشر خبر كان وأخواتها والحادى عشر خبر كاد وأخواتها ثم رجع لما أراد بالبواقى حيث قال والنوع الثالث خبر ما حمل على ليس ثم قال والنوع الرابع اسم ان ثم قال والنوع الخامس اسم لا النافية للجنس فتأمل فى هذه العبارة المتعبة وقد رأيت فى بعض النسخ الثالث عشر اسم ان الخ الرابع عشر اسم لا الخ وهو يؤيد التصويب الذى قلناه فلله الحمد (قوله وان قرنت بما الخ) أى وان قرنت ان وأخواتها المتقدمة فى قوله اسم ان واخواتها فالضمير عائد على المضاف اليه وما عطف عليه وليس عائدا على المضاف وان كان الاصل عوده على المضاف ما لم يكن لفظ كل أو بعض تأمل (قوله ألغيت وجوبا الا ليت فجوازا) اعلم أن المسموع بقاء العمل فى ليت وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الىّ الى آخر الامثلة المعلومة بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض الى وجوب الاعمال فى ليت خلافا لقوله فى شرح التسهيل ان الاعمال والاهمال فى ليت بالاجماع اه من الاشمونى بتصرف فقول المصنف وجوبا اشارة لمذهبه ورد لمذهب الزجاج وابن السراج فقوله الا ليت فجوازا أى خلافا لبعض النحاة القائل بوجوب اعمال ليت (قوله انما الله اله واحد) الله مبتدأ واله خبر فقد وقع بعدها جملة اسمية (قوله وقول الشاعر لعلما أضاءت الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد قيس لعلما * الخ أعد فعل أمر ونظرا مفعول ويا عبد قيس منادى ومضاف اليه ولعل حرف ترج وما كافة لها أضاءت فعل ماض والتاء للتأنيث ولك جار ومجرور متعلق باضاءت الحمار مفعول المقيدا صفة له (قوله الاستشهاد بهما) أى بالبيت والآية الثانية اه فيشى (قوله لم يصح دخولها على الجملة الفعلية) وهى أضاءت ولا يصح جعل ما موصولة والا كان يجب رفع الحمار المقيد على أنه خبرها فنصب الحمار المقيد دليل على ان ما ليست موصولة بل زائدة تأمل (قوله أيحسبون انما نمدهم به من مال الخ) فما موصولة اسم ان ونمدهم به صلة ما ومن مال وبنين بيان لما فهو حال والخبر قوله نسارع لهم والعائد محذوف قال البيضاوى والمعنى أيحسبون ان الذى نمدهم به نسارع به فيما فيه خيرهم واكرامهم اه (قوله ومن المصدرية نحو أعجبنى أنما قمت) أى قيامك فخبر أن محذوف أى أعجبنى أن قيامك موجود أى أعجبنى وجود قيامك فتقرأ قيامك فى الشرح بالنصب لان الكلام فى ما المصدرية المتصلة بان التى تنصب الاسم وترفع الخبر تأمل (قوله يحتملهما) أي الموصولة والمصدرية ويراد بالموصولة الموصول الاسمى فهو مغاير للمصدرية لانها موصول حرفى وقوله وعلى التأويلين أى الاعرابين وهما جعل ما موصولة ومصدرية (قوله النوع الخامس الخ) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها زيادة قبل قوله النوع الخامس وعليها شرح شيخ الاسلام ونص الزيادة * وقال النابغة

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الاعمال فلانهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيدا قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد وأما الاهمال فللحمل على اخواتها ثم قلت *(وتخفف ذو النون منها فتلغى لكن وجوبا وكان قليلا وان غالبا ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالى لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفى أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكان ما وجب لان الا أن الفعل بعدها دائما خبرى مفصول بقد أو لم خاصة واسم لا النافية للجنس انما يظهر نصبه ان كان مضافا أو شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا حاضر) *وأقول يجوز فى ان وأن ولكن وكان ان تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز

*(وان قرنت بما المزيدة ألغيت وجوبا الا ليت فجوازا) * وأقول مثال ذلك انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت وقول الشاعر

لعلما * أضاءت لك النار الحمار المقيدا *

وجه الاستشهاد بهما أنه لو لا الغاؤها لم يصح دخولها على الجملة الفعلية ولكان دخولها على المبتدا والخبر واجبا واحترزت بالمزيدة من الموصولة نحو أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين أى ان الذى بدليل عود الضمير من به اليها ومن المصدرية نحو أعجبنى أنما قمت أى قيامك وقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر يحتملهما أى ان الذى صنعوه أو ان صنعهم وعلى التأويلين جميعا فأن عاملة واسمها فى الوجه الاول ما دون صلتها وفى الوجه الثانى الاسم المنسبك من ما وصلتها وقال النابغة

الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما واما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخففة قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف أن المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من في النار أو بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ما سعى وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها النافي ولم يسمع الا في لن ولم ولا نحو أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون والثاني الشرط نحو وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الآية والثالث قد نحو ونعلم أن قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وان كان الحرف كأن فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روي قوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

بنصب الظبية على انه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كان ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كانها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل كقوله

ووجه مشرق النحر * كان ثدياه حقان

أو فعلية فصلت بقد نحو * لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فحذورها كأن قد ألما * وألم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الخامس الخ وهذا آخر الزيادة ولنشرح تلك الزيادة فنقول (قوله قالت ألا ليتما هذا الحمام الخ) وقبله

واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد
فحسبوه فألفوه كما ذكرت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فاذا هو ستون وستون ونصفها ثلاث وثلاثون فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة اه من شرح التوضيح وقوله شراع بالشين والسين المهملة والثمد الماء القليل (قوله يروى بنصب الحمام) أي على انه بدل من هذا الذي هو اسم ليت وقوله لنا خبر ليت وعليه فقوله ونصفه بالنصب عطف على هذا الحمام ورفعه على انه بدل من هذا الواقع مبتدأ ولنا خبر المبتدا وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه القائل بجواز اعمالها أجاز في رواية الرافع أن تكون موصولة اسم ليت وهذا خبر لمبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو الحمام كائن لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت (قوله على الاعمال) راجع للنصب والاهمال راجع للرفع فهو لف ونشر مرتب

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد
يروى بنصب الحمام ورفعه على الاعمال والاهمال وذلك خاص بليت أما الاعمال فلانهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا ليتما زيدا قائم ولم يقولوا ليتما قام زيد وأما الاهمال فلحمل على أخواتها

(قوله ثم قلت وتخفف ذو النون الخ) اعلم أن الحروف الناسخة ستة فالذى يخفف أربعة وهو ما كان آخره نونا وأماليت فهي مخففة فلا يعقل تخفيفها وأما لعل فلا تخفف (قوله فتلغى لكن وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء هذا حكم لواحد من الاربعة وقوله وكأن قليلا هكذا فى بعض النسخ والاولى حذفها لانه يستغنى عنه بقوله الآتى ويغلب لكأن ماوجب لان أى من الاعمال أى أن اعمال كأن غالب فيعلم منه ان اهمالها قليل فلا حاجة لقوله وكأن قليلا ولذا لم توجد فى نسخة شيخ الاسلام (قوله وان غالبا) لزوال اختصاصها بالاسماء واعمالها قليل استصحابا للاصل وهذا حكم الثانى من الاربعة (قوله ويغلب معها مهملة اللام) وذلك الغالب فيما لم توجد قرينة لفظية ولا معنوية أما لو وجدت قرينة لفظية نحو ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة أو معنوية نحو قوله

ونحن أباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

فالقرينة المدح فلا يحتاج للام وهو غير الغالب واحترز بقوله مهملة مما اذا أعملت فلا تحتاج للام لعدم اللبس وقوله مهملة بالنصب حال أو بالرفع خبر لمحذوف أى وهى مهملة (قوله اللام) أى لتفرق بينها وبين النافية ومذهب سيبويه ان هذه اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسى الى أنها غيرها ويظهر أثر الخلاف فى قوله عليه السلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها وذلك لان لام الابتداء لا تصحب الا المكسورة لانها معلقة للفعل عن العمل ظاهرا وأما غير لام الابتداء لا تعلق فالعامل مسلط عليها فتفتح بعد أن كانت مكسورة كما هو الموضوع (قوله ويغلب الخ) أى انه اذا وقع بعدها فعل فيغلب الخ وهذا لا ينافى انه يقع بعدها جملة اسمية كما يأتى فى الآيتين وهو كثير (قوله وكون الفعل التالى لها ناسخا) لكن بشرط كون الناسخ غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفى فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام وانما كثر دخول ان المخففة على الناسخ لانها لما أخرجوها عن وضعها من دخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل ان يكون من أفعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية ألا ترى انها اذا دخلت على ماذكر يكون مقتضاها مؤخرا عنها اذ الاسمان مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا القائم هذا معنى كلام ابن الحاجب والاكثر فى هذا الناسخ أن يكون ماضيا نحو ان كانت لكبيرة ويليه المضارع نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وأما وقوع غير الناسخ بعدها فقليل نحو * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * فان قتل غير ناسخ وأقل منه كون مضارعها غير ناسخ نحو * ان يزينك لنفسك فعلت ان غير الناسخ اذا كان مضارعا أقل منه اذا كان ماضيا (قوله ويجب استتار اسم ان المفتوحة) أى يجب حذفه وليس المراد بالاستتار حقيقة لانها حرف لا يستتر فيه الضمير ولان الضمير منصوب وضمائر النصب لا تستتر ويجب أن يكون ضمير الشان محذوفا وقد يصرح به وحينئذ فالخبر يأتى مفردا وجملة وقد اجتمعا فى قوله

بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا

وقوله ويجب استتار الخ هذا حكم الثالث من الاربعة حاصله ان أن المفتوحة يجب اعمالها ويجب حذف اسمها وانما وجب اعمالها لانها أكثر شبها بالفعل من ان المكسورة لان لفظ المفتوحة كقض مقصودا به المضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد (قوله وكون الفعل منها دعائيا الخ) الحاصل ان الخبر اذا كان جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد فلا تحتاج للفصل بواحد مما يأتى وان كان جملة فعلية فعلها متصرف وليس دعاء فيجب الفصل بواحد مما يأتى وربما جاء بدون فصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا باعظم سؤل

فان يؤملون لم يفصل وقال ابن مالك الاحسن الفصل لانه واجب (قوله ويغلب لكان ماوجب لان) أى

ثم قلت * وتخفف ذو النون منها فتلغى لكن وجوبا وان غالبا ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالى لها ناسخا ويجب استتار اسم أن المفتوحة وكون خبرها جملة وكون الفعل منها دعائيا أو جامدا أو مفصولا بتنفيس أو نفى أو شرط أو قد أو لو ويغلب لكان ماوجب لان

من العمل ولما كان يتوهم من ذلك انه يجرى فى خبرها ماجرى فى خبران استدرك على ذلك بقوله الا أن الفعل الخ واسم كان يكون ضمير شان محذوف اويكون اسما ظاهرا كما يأتى فى الشرح (قوله الا ان الفعل الخ) أى انها اذا وقع بعدها فعل فهو دائما خبرى الخ وهذا لاينافى أنه يقع بعدها مفرد وجملة اسمية (قوله فى المتن واسم لا النافية الخ) هذا هو النوع الخامس من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقى والنوع السادس هو الفعل المضارع وهو المتمم للخمسة عشر (قوله ان كل نفس لما عليها حافظ) فان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف واللام للابتداء وما صلة أى زائدة وعليها خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة خبران وهذا على اعمالها وتسمى اللام أيضا اللام الفارقة واللام المزحلقة (قوله فمن خفف) أى فى قراءة من خفف ففيه حذف مضاف (قوله قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم) اللام موطئة للقسم قال البيضاوى وان كل المختلفين المؤمنين منهم والكافرين والتنوين بدل من المضاف اليه وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الاعمال اعتبار اللاصل ومازائدة للفصل واللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتأكيد أو بالعكس وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة لما بالتشديد على ان أصله لمن ماقلبت النون ميما للادغام فاجتمع ثلاث ميمات فحذفت أولاهن والمعنى لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم وقرىء لما بالتنوين أى جميعا اه فالمراد ببعض السبعة ابن كثير ونافع وأبو بكر وعليه فالمعنى وان كلا والله ليوفينهم ربك اعمالهم تأمل (قوله فلا اشكال) أى لايحتاج الى فاصل (قوله أن الحمد لله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان والحمد مبتدأ ولله خبر ورب نعت والعالمين مضاف اليه والجملة خبران والتقدير انه أى الحال والشان الحمد لله رب العالمين (قوله أن بورك من فى النار) أى بورك فان النداء فيه معنى القول أو بأن بورك على انها مصدرية أو مخففة من الثقيلة والتخفيف وان اقتضى التعويض بلا أو قد أو سين أو سوف لكنه دعاء وهو يخالف غيره فى أحكام كثيرة (قوله من فى النار) أى من فى مكان النار التى وجدها سيدنا موسى وهو البقعة المباركة المذكورة فى قوله نودى من شاطىء الوادى الايمن فى البقعة المباركة (قوله والخامسة أن غضب الله عليها) يؤخذ من ذلك ان خبر أن الثانية لايجب أن يكون جملة خبرية بل ضمير الشان يضمر بالجملة الانشائية وقوله فيمن قرأ الخ أى فى قراءة من قرأ وقوله فيمن قرأ من السبعة وهو نافع كما فى البيضاوى وأما على قراءة الباقين بتشديدان فغضب اسمها وعليها خبرها فلا شاهد فيه (قوله وأن ليس الخ) مثل للجامد بمثالين اشارة الى انه لافرق فى الفعل الجامد بين أن يكون نفيا أم لا فلا يشترط فى الناسخ ان يكون غير منفى بخلاف المكسورة كما تقدم واعراب وان ليس الخ ان مخففة واسمها ضمير الشان وليس فعل ماض ناقص وللانسان خبرها وماسعى اسمها أى وأن ليس للانسان الاسعيه والجملة خبران الثانية وماجاء فى الاخبار من ان الصدقة والحج ينفعان الميت فلكون الناوى له كالنائب عنه اه بيضاوى (قوله أو مفصولا) أى أو كون الفعل متصرفا غير دعاء مفصولا عطف على جامدا وانما احتيج للفصل للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع ولما كانت الاسمية والتى للدعاء والتى فعلها جامد لاتقع بعد الناصبة لم يحتج لفاصل بعد المخففة بخلاف التى فعلها متصرف وغير دعاء (قوله أحدها النافى الخ) الحاصل ان الفعل ماض أو مضارع وكل منهما مثبت اومنفى فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد أو منفيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا ففاصله حرف التنفيس وان كان منفيا ففاصله لن أو لم أو لا ولما أشبهت لو النافية فى الامتناع دخلت على الماضى والمضارع اه شيخنا دردير على الاشمونى (قوله ولم يسمع الا فى لن ولم ولا) وأما ما فلم يسمع فلا يقدم عليه لكن اعترض الفصل بلا بانه لافائدة فيه لوقوعه بعد المخففة والناصبة والجواب ان المخففة بعد فعل العلم لاتلتبس وبعد الظن محتملة لهما

الا ان الفعل بعدها دائما خبرى مفصول بقد أو لم خاصة * وأقول يجوز فى ان وأن لكن وكأن أن تخفف استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لانها آخر ثم ان كان الحرف المخفف ان المكسورة جاز الاهمال والاعمال والاكثر الاهمال ونحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن خفف ميم لما وأما من شددها فان نافية ولما بمعنى الا ومن اعمال المخفف قراءة بعض السبعة وان كلا لما ليوفينهم وان كان المخفف أن المفتوحة وجب بقاء عملها ووجب حذف اسمها ووجب كون خبرها جملة ثم ان كانت اسمية فلا اشكال نحو أن الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية وجب كونها دعائية سواء كان دعاء بخير نحو أن بورك من فى النار أو بشر نحو والخامسة أن غضب الله عليها فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله أو كون الفعل جامدا نحو وأن ليس للانسان الا ماسعى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم أو مفصولا بواحد من أمور أحدها النافى ولم يسع الا فى لن ولم ولا نحو أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد وحسبوا أن لا تكون فتنة

(قوله فيمن قرأ برفع تكون) وأما من قرأ بنصبها فهى ناصبة للمضارع فلا شاهد فيه والذى قرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائى والذى قرأ بالنصب هم الباقون من السبعة اه تصريح (قوله والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم) هذا فى المضارع ومثال الماضى أن لو استقاموا فلو امتناعية واستقاموا فعل الشرط ولا سقيناهم جوابه والجملة خبر أن ﴿ تنبيه ﴾ ذكر لو فى كتب النحاة قليل وأن الفصل بها كثير فى لسان العرب (قوله واعلم فعلم المرء الخ) لم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب لما علمت أن هذا من جملة الزيادة التى ليست فى بعض النسخ قال العينى أنشده أبو على ولم يعزه الى أحد وهو من الرجز والشاهد فى قوله أن سوف فانها مخففة من الثقيلة ووقع خبرها جملة فعلية وفعلها متصرف وليس بدعاء وفصل بينها وبين خبرها حرف التنفيس والجملة سدت مسد مفعولى اعلم وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة والفاء هى التى تميزها من الحالية اه (قوله ويوما توافينا الخ) لم يتكلم عليه فى شواهد هذا الكتاب لما علمت وقال العينى قاله علباء بن أرقم بن على اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها وقال النحاس هو لابن ضريم اليشكرى واسمه باعث بالمثلثة وهو من الطويل وقوله ويوما عطف على شىء قبله وأنشده بعض ويوم بالجر والواو فيه واو رب وتوافينا مضارع من الموافاة وهى المقابلة بالاحسان والخير والمجازاة الحسنة والخطاب للمرأة ومقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة أى حسن من القسامة وهى الحسن يقال رجل قسيم الوجه أى جميله والشاهد فى قوله كان ظبية بتسكين النون مخففة من الثقيلة حيث حذف اسمها وجاء خبرها مفردا وهو شاذ ومعنى تعطو تتناول وضمنه معنى الميل فعداه بالى والوارق بمعنى المورق وهو نادر اذ فعله أورق كابتع فهو باتع وقيل يقال ورق الشجر كما يقال أورق فعلى هذا هو على الاصل والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر من شجر العضاه ويروى الى ناضر السلم من نضر وجهه بتثليث الضاد اذا حسن وأراد به الخضرة اه كلام العينى (قوله والجملة بعدها صفة) فتؤول بعاطية كما قال المؤلف (قوله والخبر محذوف) ويجوز أن يكون تعطو هو الخبر وحينئذ فلا عكس للتشبيه قال العينى وتأمله فانه لم يظهر لى ولعل وجهه انا نستعير الظبية للمرأة وكأنه قال كان امرأة عاطية الى وارق السلم أى ان المرأة شبيهة بالظبية العاطية الى وارق السلم (قوله على التشبيه المعكوس) وهو جعل المشبه مشبها به والمشبه به مشبها ووجه ذلك انه جعل الظبية اسم كان وجعل هذه المرأة خبرها والقاعدة ان اسم كان هو المشبه وخبرها المشبه به تقول كان زيدا أسد فقد جعل الظبية مشبها وهى فى نفس الامر مشبه به وجعل المرأة مشبها به وهى فى نفس الامر مشبه (قوله والاسم محذوف) أى وهو ضمير عائد على المرأة (قوله ووجه مشرق النحر الخ) هذا من أبيات الكتاب وهو من الهزج ورواه سيبويه ووجه مشرق اللون وعليه لا بد من تقدير مضاف فى ثدياه أى ثدياصاحبه وروى صدر فعلى هذا لا تقدير ورواه الزمخشرى ونحر مشرق اللون والواو فيه واو رب فلما جرت الوجه والمعنى ورب وجه يلوح لونه وثدياصاحبه كحقين فى الاستدارة والصفاء أو ورب نحر يلوح لونه وثدياه كحقين وقيل يجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف أى ولها وجه أو صدر ولكن النص لهم ان الواو واو رب والشاهد فيه تخفيف كان والغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة وأصله كأنه والضمير للوجه أو النحر أو الشان والجملة الاسمية خبر (قوله لا يهولنك اصطلاء الخ) هو من الخفيف هاله الامر يهوله اذا أفزعه يشجعه بهذا ويصبره على الثبات فى الحرب والاقتحام فيها يقول لا تفزع من دخولها فان ما تخافه قد وقع فلا فائدة بعد ذلك فى الامتناع والاصطلاء من اصطليت بالنار وتصليت بها ولظى الحرب نارها أضيف اليه الاصطلاء الذى هو فاعل يهولنك والفاء فى فحذورها للتعليل

فيمن قرأ برفع تكون والثانى ونعلم أن قد صدقتنا والرابع لو نحو أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم والخامس حرف التنفيس وهو السين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وسوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتى كل ما قدرا وان كان الحرف كان فيغلب لها ما وجب لان لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها وقد روى قوله ويوم توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم بنصب الظبية على انه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كان ظبية عاطية هذه المرأة على التشبيه المعكوس وهو أبلغ وبرفع الظبية على انها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظبية وبجر الظبية على زيادة أن بين الكاف ومجرورها والتقدير كظبية واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل نحو قوله ووجه مشرق اللون كأن ثدياه حقان أو فعلية فصلت بقد نحو لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فحذورها كأن قد ألما أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وان كان الحرف لكن وجب الغاؤها نحو ولكن الله قتلهم فيمن قرأ بتخفيف النون

وارتفاعه على الابتداء وخبره كان قد ألما وفيه الشاهد لانه لما حذف اسم كأن وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقدور بما تفصل بلم نحو كأن لم تغن بالامس والالمام النزول يقال ألم به أمر اذا نزل (قوله وعن يونس والاخفش الخ) قال الاشمونى وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ أى حين اذا خففت قياسا على ان وكأن فيكون اسمها فى قوله ولكن الله قتلهم ضمير شأن والجملة خبر وحكى بعضهم عن يونس أنه حكاه عن العرب فيكون سمع ولكن ذلك لم يثبت عن يونس اهـ شمونى مع زيادة من تقرير شيخنا الدردير (قوله النوع الخامس) الى هنا انتهت الزيادة التى فى بعض النسخ وقوله النوع الخامس أى من الانواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقى كما تقدم ايضاحه (قوله ثم قلت والمضارع الخ) هذا هو النوع السادس من أنواع الستة المندرجة تحت قوله والبواقى وهو آخر المنصوبات الخمسة عشر (قوله مطلقا) أى عن التقييد بالتصدير وبعدم الفصل أي سواء صدرتا أم لا فصلا أم لا وقال بعض الاشياخ نواصب المضارع لا تكون الا متصلة فيفسر الاطلاق بالتصدير وعدمه (قوله اذن) والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وأن أو اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا بان مضمرة بعدها واختلف فيها فقيل اسم وقيل حرف وهى على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول فى الجواب اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزاء اما فى الاستقبال أو فى الماضى ولا مدخل للجزاء فى الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه أو فى آخره والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترطوا لاعمالها الشروط الثلاثة اهـ تصريح ولا تقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب على هذا سميت حرف جواب * واعلم ان اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة ثم نون كلمة للزمان المستقبل وتقلب نونها فى الوقف الفا على الصحيح تشبيها لها بتنوين المنصوب ومبنى الخلاف فى الوقف عليها على الخلاف فى كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف ولذا رسمت فى المصاحف بالالف ونقل ان للنحويين فى رسمها ثلاثة مذاهب الاول تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر الثانى انها تكتب بالنون مطلقا الثالث التفصيل ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وهى انها ان أعملت كتبت بالالف اذ لا تلتبس حينئذ باذا الظرفية لقيام المانع من اللبس وهو العمل وان لم تعمل كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه على ذلك ابن خروف اهـ مدابغى (قوله ان صدرت) أى وقعت صدرا فى جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها وسيأتى محترزه فى الشرح فعلى هذا يبطل العمل فيما اذا تقدم المعمول لما بعدها نحو زيدا اذن أكرم وهو مذهب الفراء وأجاز الكسائى الرفع والنصب وعليه أيضا يبطل العمل فى يا زيد اذن أكرمك اهـ يس (قوله مستقبلا) قال يس انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءنى زيد أمس فقلت واذن أكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه فى الامس والتكلم فى الحال (قوله مستقبلا) قال ابن الحاجب وانما لم تعمل الا فى المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها وقال تلميذه الاستقبال شرط فى النواصب لان فعل الحال له تحقق فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيها عوامل الافعال ولا يضر فصلها بالقسم كما لم يلغ الجر فى قولهم * ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها * أو بلا فلا يضر لان النافى كالجزء من المنفى فكأنه لا فاصل نعم ان تقدمت الواو والفاء جاز الوجهان (قوله أو منفصلا بالقسم أو بلا) انظر هل يغتفر الفصل بهما معا ثم رأيت الشيخ يس قال يجوز الفصل بهما معا كما هو ظاهر كلامهم وقوله بالقسم أى الذى حذف

وعن يونس والاخفش اجازة اعمالها وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية نحو ولكن كانوا أنفسهم يظلمون النوع الرابع عشر اسم لا النافية للجنس وهو ضربان معرب ومبنى فالمعرب ما كان مضافا نحو لا غلام سفر عندنا أو شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمامه مرفوع به نحو لا حسنا وجهه مذموم أو منصوب به نحو لا مفيضا خيره مكروه ولا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خير من زيد عندنا والمبنى ما عدا ذلك وحكمه انه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا وقد تقدم ذلك مشروحا فى باب البناء ثم قلت (والمضارع بعد ناصب وهو لن أو كى المصدرية مطلقا واذن ان صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا أو بعد أن المصدرية نحو والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى ان لم تسبق بعلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) وأقول هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر وهو الفعل المضارع التالى ناصبا

جوابه وقوله أو بلا النافية دون غيرها من أدوات النفي وان كان تعليلهم بان النافي كالجزء يقتضي العموم اه (قوله والنواصب أربعة) وقال الاخفش النصب بعد كي بان مضمرة وهي حرف جر دائما وروى عن الخليل ان النصب بعد اذن بان مضمرة وقال الكوفيون النواصب عشرة وهو ظاهر كلام الآجرومية قال أبو حيان الخلاف في النواصب ماعدا أن (قوله خلافا للخليل) أي والكسائي والخارزنجي وحاصل مذهبهم ان أصلها لا ان فهي مركبة من لا النافية نظر المعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناهما من النفي والتخليص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة في قوله

يرجى المرء مالا أن يلاقي * ويعرض دون أبعده الخطوب

أي لن يلاقي ورد عليهم بانه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما وبانه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب والحرف المصدري لا يجوز فيه ذلك وله أن يجيب عنه بانه قد حدث لهما بالتركيب حكم آخر (قوله خلافا للفراء في زعمه ان أصلها لا) وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا أكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا وان المعهود انما هو ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس اه (قوله وهي دالة على نفي المستقبل) أي على انتفاء الحدث في الزمان المستقبل فاضافة نفي الى المستقبل من اضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل اه مدابغي وبه اندفع ما يقال ان مفاده انها نافية للزمن المستقبل وليس كذلك (قوله لنفي المستقبل) اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر أبدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا كان ممكنا محالا اه تصريح (قوله عاملة النصب دائما) اي في المشهور والا فقد وردا هملها وورد الجزم بها في قوله * لن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقه

اه فيشي على القطر وليس قوله دائما راجعا لقوله لنفي المستقبل والا أفاد التأبيد (قوله بخلاف غيرها الخ) فان كي تارة تكون جارة وتارة ناصبة واذن كذلك عند فقد الشروط (قوله لن نبرح عليه عاكفين) أي لن نبرح على حالنا وشأننا في عبادة العجل الي وقت رجوع موسى فلن حرف نفي ونصب ونبرح فعل لقبوله قد ومضارع لقبوله السين أو سوف وهو من الافعال الناقصة من برح أي زال منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وخبره عاكفين والعكف والعكوف اقبال الانسان على الشيء ملازما له لا يصرف عنه وجهه وعليه متعلق بما كفين اه مدابغي (تنبيه) لا تقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله ولن يتمنوه أبدا ولن تجتمع مع ما هو لانتفاء الغاية في قوله لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وتأبيد النفي في قوله لن يخلقوا ذبابا لامر خارج لا من مقتضى لن ولا تقتضي أيضا تأكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير قوله لن ترانى بل قولك لن أقوم محتمل لان تريد به انك لا تقوم أبدا وانك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم افادة التأكيد والتأبيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه الى الله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره قال وتأتي لن للدعاء

والنواصب أربعة لن وكي واذن وأن فالمالن فانها حرف بالاجماع وهي بسيطة خلافا للخليل في زعمه انها مركبة من لا النافية وأن الناصبة وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للفراء في زعمه ان أصلها لا وهي دالة على نفي المستقبل وعاملة النصب دائما بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة فلهذا قدمتها عليها في الذكر قال الله عز وجل لن نبرح عليه عاكفين فلن أبرح الارض أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه وأن في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة وأصلها أنه وليست الناصبة لان الناصب لا يدخل على الناصب وأما كي فشرطها

كقوله لن تزالوا كذلكم ثم لازال * ت لكم خالدا خلود الجبال

تصريح (قوله ان تكون مصدرية لا تعليلية) أى ولا مختصرة من كيف كما فى قوله

كى تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أصله كيف والدليل على ذلك رفع تجنحون بثبات النون ولو كانت ناصبة لحذفت النون على ان المعنى انما هو على الاستفهام التوبيخى أى لا يصح منكم الجنوح الى صلح ولم تأخذوا ثار قتلاكم اه من الاشمونى مع تقرير شيخنا دردير وقال يس أى كيف تميلون والسلم بالفتح والكسر الصلح وثئرت مبنى للمجهول من ثأرت القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدا وجملة تضطرم الخبر وهى مع المبتدا حال اه فتحصل ان كى لها ثلاثة أوجه المصدرية والتعليلية والمختصرة من كيف (قوله ويتعين ذلك) أى المصدرية فى نحو الخ الحاصل أن كى تتعين للمصدرية فى موضع واحد وللتعليل فى موضعين فتتعين للمصدرية اذا تقدمت عليها اللام لفظا لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه وللتعليل اذا تقدمت هى على اللام نحو جئت كى لاقرأ فكى حرف جر واللام تأكيدها وان مضمرة بعدها ويمتنع أن تكون كى ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام كما يمتنع أن تكون زائدة اذ لم تثبت زيادتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليه أو تقدمت هى على أن نحو جئت كى أن تكرمنى وقوله * كيما ان تغرو تخدعا * فكى حرف جر ويمتنع ان تكون ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان نحو جئت لكى أن تكرمنى والاصح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بان لان أن هى الاصل وما كان أصلا فى بابه لا يكون مؤكدا لغيره أو لا تتقدم عليها اللام لفظا فيصح أن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها وأن تكون تعليلية وان مضمرة بعدها وقد نظمت ذلك فقلت

كى مصدرية اذا تقدما * لام عليها عند جل العلما
وهى لتعليل اذا تأخرت * ذى اللام نحو جئت كى لاعلما
أو وقعت أن بعدها عندهم * مثاله جئت لكى ان تكرما
وجوز الوجهين ان توسطت * نحو لكيما أن أتى منظما
والراجح التعليل ولتجوزن * هذين فيما أن ولام عدما

اه مدابغى (قوله لان الجار لا يدخل على الجار) أى عند امكان الاحتراز فلا يرد نحو قول الشاعر

فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم ابدا دواء

فادخل اللام على اللام تأكيدا (قوله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر) أى الجمع بين كى وأن المصدرية انما يجوز للشاعر فهو ضرورة والواجب اضمار ان بعد كى التعليلية (قوله فقالت أكل الناس الخ) الاصح ان قائله جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح وقال الزمخشرى قائله حسان والبيت من الطويل والفاء عاطفة وقالت فعل ماض وأكل الهمزة للاستفهام وكل مفعول لمانح ولسانك مفعوله الثانى وأصبحت أصبح واسمها ومانحا خبرها وكى تعليلية لتأخر ان عنها وما زائدة وان مصدرية وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء من الغرور منصوب بان المصدرية وتخدعا من الخداع معطوف عليه والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور هو الخداع فهو عطف تفسير وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم والشاهد فى كيما ان تغر حيث جمع فيه بين كى وأن ولا يجوز الا فى الضرورة (قوله ولا يجوز) أى هذا الاستعمال وهو الجمع بين كى التعليلية وان المصدرية (قوله ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى المصدرية وغير ناصبة وهى التعليلية) ما ذكره من أن كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه

أن تكون مصدرية لا تعليلية ويتعين ذلك فى نحو قوله تعالى لكى لا يكون على المؤمنين حرج فاللام جارة دالة على التعليل وكى مصدرية بمنزلة أن لا تعليلية لان الجار لا يدخل على الجار ويمتنع أن تكون مصدرية فى نحو جئتك كى أن تكرمنى اذ لا يدخل الحرف المصدرى على مثله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا
لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ولا يجوز فى النثر خلافا للكوفيين وتقول جئت كى تكرمنى فتحتمل كى أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوبا بان محذوفة وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة وقولى مطلقا راجع الى لن وكى المصدرية فان النصب لا يتخلف عنهما ولما كانت كى تنقسم الى ناصبة وهى المصدرية وغير ناصبة وهى التعليلية أخرتها عن لن وأما اذن

والجمهور وحجتهم جئتك لكى أتعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كى دائما جارة وان النصب بعدها بان مضمرة أوظاهرة وردبقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كى تأكيد للام كقوله

* ولا للمابهم أبدادواء * رد بان الفصيح المقيس لايخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه بمعنى لمه فان أجابوا بان الاصل كى يفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة كيما فيعود أى كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لايقاس عليه على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال لم أقف على حذفه اه تصريح (قوله فللنصب بهاثلاثة شروط) قيل لجواز النصب وقيل لوجوبه والاول أرجح فيجوز الغاؤها مع الشروط حكي سيبويه عن بعض العرب الغاءها مع استيفاء الشروط وهو القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها فى نفى الحال والمرجع فى ذلك كله الى السماع (قوله مصدرة) أى فى أول الجواب لانها حينئذ فى أشرف محالها فان كانت غير مصدرة بان وقعت حشوا فى الكلام بان اعتمد ما بعدها على ماقبلها أهملت وذلك فى ثلاث مسائل احداها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو أنا اذن أكرمك الثانية أن تكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتنى اذن أكرمك الثالثة أن تكون جوابا لقسم قبلها مذكور نحو والله اذن لاخرج اومقدر كقوله لئن عادلى الخ (قوله لئن عادلى عبد العزيز الخ) قاله كثير عزة من الطويل يمدح عمر ابن عبد العزيز بن مروان احد الخلفاء الامويين وضمير مثلها عائد الى المقالة التى قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك لانه امتدحه بقصيدة فاعجبته فقال له تمن اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتى وامكننى منها لم اترك مقالتى الاولى واتمنى عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه * الاعراب اللام لام القسم ويقال لها المؤذنة لانها آذنت بالقسم ووطأت الجواب له اى مهدته له نحو لئن اخرجوا لايخرجون معهم وان حرف شرط جازم عاد فعل ماض محله جزم لكونه فعل الشرط متعلق به عبد العزيز فاعل ومضاف اليه بمثلها متعلق بعاد وامكننى فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير المفعول ومنها متعلق به والجملة معطوفة على جملة عاد اذا حرف جواب وجزاء لانافية اقيلها فعل مضارع وفاعله مستتر فيه والهاء مفعوله وجملة لااقيلها جواب القسم وجواب الشرط محذوف والشاهد فى البيت الغاء اذا لوقوعها متوسطة بين شيئين لايستغنى باحدهما عن الآخر ومتى وقعت على هذه الصورة الغيت فوقعت بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع فى المغنى تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز ابن مروان لكثير عزة (قوله فالرفع لعدم التصدير) واما قوله

لاتتركنى فيهم شطيرا * انى اذن اهلك او اطيرا

بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او خبر ان محذوف اى انى لاستطيع ولااقدر عليه ثم استأنف باذن فنصب وجملة انى على هذا معترضة بين اذن وما هى جواب له والاصل لاتتركنى اذن اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدير والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعى البعيد وهو مفعول لتتركنى لاحال ﴿فائدة﴾ قال فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف فتدافعا اى

فللنصب بهاثلاثة شروط أحدها أن تكون مصدرة فلاتعمل شيأ فى نحو قولك أنا اذن أكرمك لانها معترضة بين المبتدا والخبر وليست صدرا قال الشاعر لئن عادلى عبد العزيز بمثلها *
وأمكنتى منها اذن لاأقيلها
فالرفع لعدم التصدير لانها فصلت عن الفعل لان فصلها بلا مغتفر كما يأتى الثانى ان يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق رفعت لان نواصب الفعل تقتضى الاستقبال وانت تريد الحال فتدافعا

تنافيا أى الحال والاستقبال (قوله الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم الخ) فى الحقيقة الشرط عدم الفصل المضر وهذا صادق بالاتصال وبالفصل غير المضر تأمل (قوله أو منفصلا بالقسم أو بلا) وابن عصفور أجاز الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل أى الفعل الذى بعد اذن والارجح عند الكسائى حينئذ النصب وعند هشام الرفع مثال الظرف اذن فى الدار أكرمك ومثال الدعاء اذن يرحمك الله أكرمك ومثال المعمول اذن صاحبك أكرم قال الاشمونى والصحيح المنع اذ لم يسمع شىء من ذلك وقد نظم بعضهم ما يتعلق باذن بقوله

اعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا
واحذر اذا اعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو بمجرور وعلى * رأى ابن عصفور رئيس النبلا
وان تجىء بحرف عطف أولا * فاحسن الوجهين أن لا تعملا

(قوله اذن والله نرميهم بحرب الخ) قاله حسان بن ثابت بن المنذر ويكنى أبا الوليد ويكنى أيضا أبا الحسام قال أبو عبيدة فضل حسان الشعراء بثلاث كان شاعرا فى الاسلام وفى الجاهلية وشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاعر العرب كلها فى الاسلام وقال الاصمعى حسان أشعر أهل الحضر فقال له أبو حاتم يأتى له أشعار لينة فقال الاصمعى نسبت له وليست له وقيل لحسان لان شعرك فى الاسلام يا أبا الحسام فقال له ان الاسلام يحجز عن الكذب والافراط والتزين فقلما يجود شعر من يتقى الكذب توفى سنة أربعين فى خلافة على رضى الله عنه وقيل سنة خمسين وقيل أربع وخمسين ولم يختلفوا انه عاش مائة وعشرين سنة ستين جاهلية وستين فى الاسلام والبيت من قصيدة من الوافر * الاعراب اذن حرف جواب وفصل بالقسم نرميهم مضارع منصوب باذن بحرب متعلق بنرمى ويشيب مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه والطفل مفعول والجار والمجرور متعلق بيشيب والمشيب مضاف اليه والجملة صفة لحرب والشاهد فى اذن والله نرميهم والحرب يؤنث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله وأما أن فشرط النصب الخ) ونقل اللحيانى عن بعض بنى صباح الجزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

قاله امرؤ القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع الحطب اه يس وبعضهم أهمل ان حملا على ما المصدرية عند وجود الشرطين كقراءة ابن محيصن لمن اراد أن يتم الرضاعة وقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون هى مخففة من الثقيلة وردبان عطف المصدرية فى قوله وان لا تشعرا عليها يمنع من ذلك وقد يقال لا مانع لانه من عطف المصدر المؤول على الفعل وظاهر كلام ابن مالك أن اهمالها قياسى اه أشمونى مع زيادة من حواشيه (قوله فشرط اعمالها) مفرد مضاف فيعم فصح الاخبار بقوله أمران (قوله لا زائدة الخ) ولا ان الاسمية فانها ترد ضمير المتكلم نحو قولهم ان فعلت اه يس (قوله الشرطان) كونها مصدرية وغير مخففة من الثقيلة (قوله والذي أطمع) عطف على الذى خلقنى الواقع صفة لرب من قوله فانهم عدو لى الارب العالمين والمعطوف على الصفة صفة (قوله بثلاثة شروط) ترك رابعا وهو أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان باى أو ترك حرف التفسير اه تصريح (قوله أن اصنع الفلك) هو تفسير لمفعول محذوف تقديره أوحينا اليه شيأ هو أن اصنع الفلك فقولهم أن مفسرة أى للمفعول المحذوف لا للنفس

الثالث أن يكون الفعل اما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية فالاول كقولك اذن أكرمك والثانى نحو اذن والله أكرمك وقول الشاعر

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

والثالث نحو اذن لا أفعل فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل كقولك اذن يا زيد أكرمك * وأما أن فشرط النصب بها أمران أحدهما أن تكون مصدرية لا زائدة ولا مفسرة الثانى أن لا تكون مخففة من الثقيلة وهى التالية علما أو ظنا نزل منزلته مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين والله يريد أن يتوب عليكم ومثال ما انتفى عنه الشرط الاول قولك كتبت اليه أن يفعل اذا أردت بان معنى أى فهذه يرتفع الفعل بعدها لانها تفسير لقولك كتبت فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ولا يجوز لها أن تنصب كما لا تنصب لو صرحت باى فان قدرت معها الجار وهو الباء فهى مصدرية ووجب عليك أن تنصب بها وانما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط أحدها أن يتقدم عليها جملة والثانى ان تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه والثالث أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديرا وذلك كقوله تعالى فاوحينا اليه أن اصنع الفلك

الفعل وبه اندفع مايقال انك اذا قلت كتبت اليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بان مكان أي لم تجده مقبولا في الطبع ولهذا ذهب الكوفيون الى انكار أن التفسيرية وقد علمت رده بان قوله أن افعل تفسير للمفعول المحذوف أي كتبت اليه شيأ هو افعل اه من حواشي القطر ومن التصريح قاله يس وقوله وأوحينا اليه أن اصنع الفلك الجملة مفسرة لا محل لها من الاعراب لكن قال المصنف انها مفسرة للجملة وخالف غيره فقال انها مفسرة لمفعول محذوف أو مذكور قال الكافيجي والظاهر أن الايحاء متعلق بها هنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه فتأمل (قوله واذا أوحيت الى الحواريين) أي أوحيت شيأ هو آمنوا بي الخ فآمنوا تفسير للموحى لا للايحاء (قوله أي انطلقت ألسنتهم الخ) أي وليس المراد بالانطلاق المشي فان المشي ليس فيه معنى القول دون حروفه بل هو فعل للجوارح كما انه ليس المراد بالمشي في قوله أن امشوا المشي المتعارف بل المراد به الاستمرار على المشي والمعنى انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا أي هو هذا اللفظ (قوله آخر) هو مفرد مبتدأ وقوله أن الحمد لله رب العالمين خبر (قوله فليست أن فيه مفسرة لقلت) الا اذا أول بامرت (قوله تفسير لامرت) أي لمفعوله وهو به (قوله نحو كتبت اليه بان افعل) وبخلاف كتبت اليه وقدرت الباء كما تقدم للمصنف (قوله ومثال ماانتفى عنه الشرط الثاني) أي من شرطي النصب بان وهو أن لا تكون مخففة وسكت الشارح عن الزائدة فلم يشرحها مع انه قد سبق له انه احترز بالشرط الاول وهو المصدرية عن الزائدة والمفسرة فتكلم على المفسرة ولم يتكلم على الزائدة ولنتكلم عليها تتميما للفائدة فنقول الزائدة هي التالية للما الوقتية لا الجازمة وهي النافية ولا الايجابية التي بمعنى الا نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

* كان ظبية تعطو الى وارق السلم * فيمن جر ظبية ومعنى تعطو تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق والواقعة بين فعل القسم ولو كقوله

واقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا أن لا نتوكل وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر اه تصريح (قوله فيمن قرأ برفع تكون) وهو أبو عمرو وحمزة والكسائي والباقون يقرؤن بالنصب (قوله وأما في الثانية) وهي أفلا يرون والمراد بالرؤية اليقين (قوله ليس لفظ ع ل م) يقرأ فعلا ماضيا مفكك الحروف اشارة الى أن المراد المادة لا الفعل الماضي فقط (قوله مادل على التحقيق) سواء دل عليه بمادة علم أم لا ولا بد أن يكون بعد علم خالص أي لا يجري مجرى الظن نحو قولهم ماعلمت الا أن يقوم فيجوز النصب وانه بمنزلة قولك أشير عليك أن تقوم ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب اه تصريح (قوله علم انه) بتشديد النون رجوعا للاصل كما صرح به بعض خلافا لمن توقف في قراءته مشددا أو مخففا (قوله وفي الآية الثالثة) وهي وحسبوا أن لا تكون الخ (قوله لان الحسبان ظن) اي أصل وضع الحسبان انه بمعنى الظن فلا ينافي انه يكون بمعنى العلم (قوله فمنهم من قرأ بالرفع) وهو الثلاثة المتقدمة أبو عمرو ومن معه وقوله ومنهم من قرأ بالنصب وهم الاربعة الباقية (قوله بالرفع على اجراء الظن مجرى العلم) اعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى انك اذا قلت رأيت ان لا يقوم زيد ان أردت اليقين رفعت وان أردت الظن نصبت الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعد العلم ٧ ولا اجراء لغير

واذا أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي وانطق الملأ منهم أن امشوا أي انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام بخلاف نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فان المتقدم عليها غير جملة وبخلاف نحو ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لامرتني وبخلاف نحو كتبت اليه بان افعل ومثال ماانتفى عنه الشرط الثاني علم ان سيكون منكم مرضى افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن قرأ برفع تكون ألا ترى انها في الآيتين الاوليين وقعت بعد فعل العلم أما في الآية الاولى فواضح واما في الآية الثانية فلان مرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م بل مادل على التحقيق فهي فيها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية والتقدير علم أنه سيكون أفلا يرون انه لا يرجع اليهم قولا وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن لان الحسبان ظن وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع وذلك على اجراء الظن مجرى العلم فتكون مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة بعدها خبر والتقدير وحسبوا انها لا تكون فتنة ومنهم من قرأ بالنصب على اجراء الظن على اصله وعدم تنزيله منزلة العلم وهو الارجح

العلم مجري العلم فلا ترفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان جائزان عند سيبويه وأما الفراء وابن الانبارى فينصبان بعد العلم الصريح اه تصريح (قوله فلهذا أجمعوا الخ) الاجماع انما يدل على جواز النصب لا على ارجحيته لان مرجع القراءة الرواية لا الرأى لان القراءة سنة متبعة وانما يدل الاجماع على الارجحية اذا كان مرجع القراءة الرأى (قوله القراءة الاولى) وهى قراءة الرفع وقوله أيضا أى كما أيدت القراءة الثانية بالاجماع اه فيشى (قوله اذ لا يدخل ناصب) وهو أن فى الامثلة على ناصب وهو لن فى الآيتين الاوليين ولا على جازم وهو لم فى الآية الثالثة (قوله وتضمر ان الخ) الحاصل أن لان ثلاثة أحوال أحدها لزوم الاضمار فيما عدا لام التعليل وما عدا العطف على اسم خالص ثانيها لزوم الاظهار وهو مع لام التعليل اذا كانت مع لا ثالثها جواز الامرين وهو مع لام التعليل اذا لم تكن مع لا ولا مع الفعل المعطوف بالاحرف الاربعة على اسم خالص وهذا كله أشار له المصنف بقوله وتضمر أن وجوبا فى غير اللام التعليلية وقوله بخلاف لئلا يعلم أى فيجب الاظهار وأشار لجواز الامرين بقوله ولئلا معهن ومع لام التعليل اظهار أن ويعلم من قوله وهى أى حروف الجر كى الخ أن كى تعليلية أى موضوعة للتعليل سواء استعملت فيه أم لم تستعمل كالتى للعاقبة والزائدة (قوله تعليلية) حال (قوله أو جحودية) عطف على تعليلية نسبة الى الجحود والجحود والجحد مصدر جحده وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع العلم قال تعالى وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم والمراد به هنا النفى مطلقا فهو من اطلاق اسم الخاص وارادة العام وبهذا اندفع قول ابن النحاس الصواب تسميتها لام النفى اه يس ومدابغى (قوله ما كنت أولم أكن لافعل) ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى بعدها والفعل الذى قبلها واحدا كما فى المثالين خلافا للكسائى فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهب الكسائى لاختلاف فاعل كان وتزول لا على الراجح مع أن قراءة الكسائى بفتح اللام ورفع تزول اه مدابغى وان فى الآية نافية قال يس وأما ان ففيها خلاف واستدل المرادى على وقوع لام الجحود بعد ان بقراءة الكسائى وان كان مكرهم لتزول ونظر فيه فى المغنى واستظهر انها لام كى وان شرطية اه فقد نسب قراءة نصب اللام للكسائى وهو مخالف للمدابغى ولا بد أن يسبق اللام كون ناقص دون بقية أخوات كان كاصبح وأمسى ودون غير باب كان كباب ظن لانه لم يسمع وان أجاز كلا بعض وأجازه بعضهم فى كل فعل منفى تقدمه مانحو ما جئتنى لتكرمنى وهو فاسد لان هذه لام كى اه يس على الفاكهى ولا بد أن يكون النافى ما أو لم كما يأتى واختلف فى خبر الناسخ الواقع قبل لام الجحود على ثلاثة أقوال أحدها انه الفعل الواقع بعد اللام فهو فى موضع نصب واللام حرف غير جار زيد لتوكيد النفي لكنه ناصب بنفسه وهو مذهب الكوفيين ووجه التوكيد فيها ان أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام لتقوية النفى كما أدخلت الباء فى ما زيد بقائم فهى عندهم حرف زائد مؤكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر فى الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وثانيها انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب أن مضمرة والمصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر باللام وهو مذهب البصريين وتظهر فائدة الخلاف بين البصرى والكوفى فى قولك ما كان محمد ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصرى لان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفى لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها واعترض المرادى على قول البصرى بان قولهم اللام متعلقة بالخبر يقتضى انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى انها زائدة مقوية للعامل انتهى وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل هى بينهما وفيه وجه كونها للتأكيد عند البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل

فلهذا أجمعوا على النصب فى نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أم حسبتم أن تتركوا أحسب الناس أن يتركوا تظن أن يفعل بها فاقرة ويؤيد القراءة الاولى أيضا قوله تعالى أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أيحسب أن لم يره أحد ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة اذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم ثم قلت * (وتضمر أن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى كى نحو كي لا يكون دولة وحتى ان كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها نحو حتى يرجع الينا موسى وأسلمت حتى أدخل الجنة واللام تعليلية مع المضارع المجرد من لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم أو جحودية نحو ما كنت أولم أكن لأفعل

أبلغ من نفيه واستشكله الدماميني بان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب وثالثها كقول الكوفيين لكن الناصب أن مضمرة وهو قول ابن مالك في متن التسهيل وصرح به ولده وان كان الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين لانه قال سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أو هاما لان يفعل اه ويرد على القول الثالث انه اذا كانت أن مقدرة بعد اللام يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أجيب بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا في سلك الفعل على انه يحتمل أن يكون في الكلام حذف كما لا يخفى على عارف نحو هذا وقال المصنف في الحواشي قد يكون ماذهب اليه ابن مالك كقولنا الظرف والمجرور انه خبر تجوزا لا تحقيقا اه من المدابغي ومن يس من محلات متفرقة (قوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف) أي تضمر وجوبا بعد ثلاثة من أحرف العطف وانما قلنا وجوبا لان خصوص الثلاثة في الواجب وأما ثم فهي في حيز الجائز وبه اندفع قول الفيشي لو قال بعد أربعة لكان أولى لتكون الترجمة مطابقة لما بعدها (قوله وهي أو التي بمعنى الى الخ) اعلم أن كون أو بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة واقتصر عليه سيبويه قال الرضي أو في الاصل لاحد الشيئين فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد أو فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف أي لالزمنك الا وقت أن تقضيني فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل أو وعند من فسره بالى جعل ما بعده بتأويل مصدر مجرور بالى التي بمعنى الى اه وقول الرضي ان الجر بأو خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكأنه جعل تقديرها بالا أو الى تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها اه يس على الفاكهي وقال البدر بن مالك ضابط أو التي بمعنى الى أو الا انه ان كان ماقبلها ينقضي شيأ فشيأ فهي بمعنى الى وان كان ينقضي دفعة واحدة فهي بمعنى الا وقد تكون أو بمعنى اللام التعليلية نحو لاطيعن الله أو يغفر لي اه (قوله وفاء السببية) أي الفاء المفيدة للسببية أي ان ماقبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في ماتأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وخرجت الفاء التي لمجرد العطف والاستئنافية كما يأتي ايضاحه في الشرح اه مدابغي بتصريف (قوله وواو المعية) أي المصاحبة أي ان ماقبلها مصاحب لما بعدها في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية (قوله بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات كما يأتي ايضاحه في قوله ماتأتينا الا فتحدثنا (قوله أو طلب بغير اسم الفعل) هذا شامل للطلب بلفظ الخبر فيفيد نصب المضارع وليس كذلك (قوله وبعد الفاء والواو وأو وثم ان عطفن) لو قال وبعدها وثم ان عطفن لكان أخصر (قوله على اسم خالص) وهو الجامد سواء كان مصدرا كما في الامثلة أو غير مصدر نحو لولا زيد ويحسن الى لهلكت اه أشموني (قوله ولك معهن) أي مع الاحرف الاربعة في حالة العطف على اسم خالص (قوله بخلاف أخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الا ظاهرة) وهذا مذهب الجمهور واجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بعد اللام بعد اضمار كي لانه يصح النطق بها بعدها نحو جئت لا كرمك أي لكي أكرمك ورد بانه لم يثبت اضمار كي في غير هذا الموضع فلا يثبت في هذا الموضع انتهى يس (قوله وانما تضمر في

وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي أو التي بمعنى الى نحو لالزمنك أو تقضيني حقي أو الا نحو لاقتلنه أو يسلم وفاء السببية وواو المعية مسبوقين بنفي محض أو طلب بغير اسم الفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ونحو لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي * لا تنه عن خلق وتأتي مثله * وبعد الفاء والواو وأو وثم ان عطفن على اسم خالص نحو أو يرسل رسولا ونحو * للبس عباءة وتقر عيني * ولك معهن ومع لام التعليل اظهاران) * وأقول اختصت أن بانها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرة بخلاف أخواتها الثلاثة فانها لا تنصب الا ظاهرة وانما تضمر في

الغالب الخ) ومن غير الغالب وهو الشاذ قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن والذى حسن حذفها من تسمع ذكرها فى ان تراه وقول طرفة

الا أيهذا الزاجرى احضر الوغى * وان اشهد اللذات هل انت مخلدى

بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد وقول بعضهم خذ اللص قبل يأخذك وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغ ولا يقاس على ذلك وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تسمع فى رواية الرفع وذهب بعض المتأخرين الى انه لا يجوز حذفها الا فى الاماكن المذكورة فى المتن وهى عشرة رفعت أو نصبت اه تصريح (قوله اما حتى فنحو حتى تفىء الخ) أعلم ان لحتى التى ينصب الفعل بعدها معنيين تارة تكون بمعنى كى التعليلية وذلك اذا كان ماقبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ماقبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فقوله حتى تفىء يحتمل المعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كى تفىء أو الى أن تفىء وأما قوله حتى يرجع فهى للغاية أى وهو على حذف مضاف أى الى زمن رجوع موسى اه تصريح والمراد بالعلة الامر المفضى الى المقصود فى الجملة وان لم يكن مستلزما وذلك بان لا يصلح المصدر قبلها ممتدا الى ما بعدها دليلا على امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه عنده نعم ان أريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره فى الدنيا يكون الدخول منتهيا وحتى حينئذ للغاية اه يس وبقوله والمراد بالعلة الخ اندفع ما يقال ان شأن ما بعد حرف التعليل أن يكون علة فيما قبلها لان هذا فى العلة الحقيقية (قوله وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين) قال فى شرح التسهيل ومع قول الكوفيين انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيد كما أجازوا ذلك فى لام الجحود اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يجوز اظهار ان بعدها فى شعر ولا فى غيره أى خلافا للكوفيين أيضا فحذف قوله خلافا من الثانى لدلالة ماقبله تأمل (قوله ولا يجوز اظهار ان الخ) أى فالاضمار واجب لا جائز تأمل (قوله ويشترط لاضمار ان الخ) أى ان الشرط فى وجوب الاضمار هو الاستقبال بالنظر لما بعدها سواء كان مستقبلا بالنظر لزمن التكلم أم لا وبعد ذلك شرط وجوب النصب استقباله بالنظر لزمن التكلم فان فقد هذا الشرط فتارة يجب الرفع ان كان الفعل حالا وتارة يجوز الوجهان ان كان مستقبلا بالنظر لما قبلها هكذا يستفاد من الشيخ يس ومن الاشمونى ويشترط لاضمار ان أى وجوبا عند النصب أى سواء كان النصب واجبا أو جائزا ثم تأملت فى التصريح فوجدته يفيد ان الفعل المستقبل بالنظر لما قبلها فقط يجب نصبه ان لوحظ استقباله ويجب رفعه ان لوحظ تأويله بالحال لان نصبه عند تلك الملاحظة يؤدى الى تقدير أن وهى منافية للحال الملاحظة خلافا لما فى المغنى المجوز الوجهين نظر الصلاحية الفعل لهما بالاعتبارين والمحشى الفيشى أفاد انه عند النصب يجب الاضمار سواء كان النصب واجبا أو جائزا (قوله سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم) ويجب النصب وقوله أولا أى ويجوز النصب والرفع (قوله فالاول) أى المستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم معا هكذا مفاد المؤلف تبعا لغيره واعترض بان العكوف على عبادة العجل ورجوع موسى ماضيان بالنسبة لزمن نزول الآية والرجوع مستقبل بالنسبة للعكوف فهو مساو للزلزال وقول الرسول فى الآية وأجيب بان قوله قالوا لن نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم فالمنظور له حكاية كلامهم اذ ذاك لا الآن ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذى قصه الله علينا بخلاف آية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار آخر من الله سبحانه وتعالى

الغالب بعد حرف جر أو حرف عطف فاما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة حتى واللام وكى التعليلية اما حتى فنحو حتى تفىء الى أمر الله حتى يرجع الينا موسى وليس النصب بحتى نفسها خلافا للكوفيين ولا يجوز اظهار أن بعدها فى شعر ولا نثر ويشترط لاضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ماقبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا فالاول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى

أو أمر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتأمل وحتى يرجع متعلق بنبرح على حذف مضاف أى الى زمان رجوع موسي اه يس على الفاكهي (قوله ألا ترى أن رجوع موسى مستقبل بالنظر لما قبل حتى) هذا بيان للاستقبال بالنظر لما قبلها الذى هو الشرط وسكت عن بيان كونه مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم مع انه الخفى والمحتاج اليه وقد علمته قريبا (قوله وهو ملازمتهم للعكوف) أراد بالعكوف التلبس كانه قال وهو ملازمتهم للتلبس بعبادة العجل وليس المراد بالعكوف الملازمة وقوله ملازمتهم أخذه من قوله لن نبرح وقوله للعكوف أخذه من قوله عاكفين تأمل (قوله أسلمت حتى أدخل الجنة) فان الاسلام سبب فى دخول الجنة كما يفيده ماتقدم من التصريح من ان ماقبلها علة (قوله والثانى وهو المستقبل بالنظر لما قبلها) لا بالنظر لزمن التكلم (قوله وزلزلوا) أى أزعجوا ازعاجا شديدا مشبها بالزلزلة لما أصابهم من الاهوال (قوله فى قراءة من نصب) وهو ماعدا نافعا وأما على قراءة نافع بالرفع فالجملة مستأنفة لا تتعلق بما قبلها من حيث الاعراب والفعل يؤول بالحال أى حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا فى الزمن الماضى فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال استحضار تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب منها (قوله ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين) المراد الاحد الدائر وهو فى حيز النفى فيصدق بنفيهما كانه قال لم يكن مستقبلا بالنظر لزمن التكلم ولا بالنظر لما قبلها وحينئذ فيعترض على قوله سرت حتى أدخلها بان الدخول مستقبل بالنظر للسير وان كان حالا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالى تعين الرفع وان كان مؤولا بالحال وهو المستقبل بالنظر لما قبلها جاز الرفع وليس هناك حال مؤول بالمستقبل ويمكن الجواب عنه بان قوله ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين مراده أحد معين وهو الاستقبال بالنظر لزمن التكلم والمعنى ولو لم يكن الفعل مستقبلا بالنظر لزمن التكلم بل هو حالى امتنع اضمار الخ وقد ذكر الدماميني ضابطا لذلك فقال وتلخيص مسئلة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه يعنى بالنسبة لزمن التكلم فانه الذى يجب نصبه كما صرح به فى المغنى وأما اذا كان استقباله بالنظر لما قبلها فالوجهان وهو الذى يصلح مكانه الماضى (قوله وتعين الرفع) بشروط ثلاثة أن يكون الفعل حالا وان يكون مسببا عما قبله وأن يكون فضلة أى تم الكلام قبله وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لان نصبه يؤدى الى تقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافى الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى لانه لما لم يتعلق مابعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظى فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوى جبرا لما فات من الاتصال اللفظى وانما اشترطت الفضلة لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك انه اذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ونحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وماسرت الى البلد حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن أما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده وذلك لا يصح لان ماقبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفى السبب أو الشك فيه قاله المرادى ونحو سيرى حتى أدخلها لعدم الفضلة فسيرى مبتدأ وحتى أدخلها خبر ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر أنظر التوضيح وشرحه (قوله وأنت فى حالة الدخول) أما لو قال ذلك بعد الدخول لكان من المؤول بالحال فيجرى فيه الوجهان نحو حتى يقول الرسول (قوله ومن ذلك قولهم) أى من الذى يتعين فيه الرفع قولهم شربت الابل الخ اذا قيل ذلك فى

ألا ترى ان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر الى ماقبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل وكذلك قولك أسلمت حتى أدخل الجنة والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله عز وجل قص علينا ذلك بعد ماوقع ولو لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا باحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع وذلك كقولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ومن ذلك قولهم شربت الابل حتى يجىء البعير يجر بطنه

حالة مجيء البعير يجر بطنه وحينئذ فلا وجه لفصله بقوله ومن ذلك قولهم الخ أما لو قيل بعد المجيء فهي حال تأويلا فيجوز الوجهان كما تقدم فلا يصح قوله ومن ذلك أي من وجوب الرفع في حالة ملاحظة الحال المؤولة كما تقدم لنا انه يستفاد من التصريح وعلى هذا الوجه يكون فصله عما قبله لكونه ليس حالا حقيقة بل حال تأويلا ووجب رفعه بالاعتبار الذي قلناه أو نقول قوله ومنه أي من الرفع لا بقيد تعينه تأمل وكلام الشارح الآتي يتبادر منه أنه حال تأويلا (قوله ومرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لانه في قوة فهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية فهو مثال للحال حقيقة ويحتمل انه مثال للحال التأويلي على معنى انه بحيث لم يرجوه في الماضي والتعبير بالمضارع كأنك قلت حتى قلنا لا يرجونه اهـ يس على الفاكهي ويجري على الاحتمالين ما جرى في شربت الابل من الاعتراض والجواب (قوله فان المعنى حتى حالة البعير انه يجر الخ) هذا المعنى يتبادر منه ان القصد الحال التأويلي لان التوضيح انما قدر مثل هذا التقدير في الحال التأويلي وحينئذ يكون للفصل بقوله ومنه قولهم الخ نكتة وهي أن ما قبله حال حقيقي وهذا حال تأويلي ويجاب عن قوله ومنه قولهم بما أجبنا به سابقا أي من الرفع بدون قيده الخ أما عند معنى الحال الحقيقي فيقال فهو الان لا يرجونه أو فهو الان يجر بطنه تأمل (قوله ومن الواضح فيه) أي في هذا المعنى هو الحالية انك الخ وانما كان واضحا لانه حال حقيقة أما لو كان حالا تأويلا فلا يتم الوضوح بل هو مثل ما قبله في كونه حالا تأويلا وعلى ما قلنا فالمناسب أن يقول أي فانا الان لا أحتاج للسؤال بدل قوله أي حتى حالتي التي الخ لما علمت ان مثل التقدير قدروه في الحال التأويلي ولك أن تقول قصد الشرح انه حال تأويلا ولكن انما كان واضحا لان تقدير الحالية فيه ظاهرة لكون تلك الحالة وصفا للمتكلم بخلاف الحال التأويلية السابقة فيما قبله فان الحال ليست وصفا للمتكلم بل لما يحكي عنه المتكلم وهو البعير وزيد المريض وهذا هو الظاهر لانه لو جعل حالا حقيقة لكان مثل قوله حتى أدخلها فلا يتم كونه واضحا بالنسبة بخلاف جعله حالا تاويلا فيتم وضوحه بالنظر لما قبله من الحال تأويلا تأمل هذا ما ظهر للفهم المتكدر بسبب الطاعون نسأل الله رفعه عن المسلمين (قوله وأما اللام فلها أربعة أقسام) أي مشترك بين ذلك وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فيقولون استعمالها في العاقبة مجاز وكذا بقية الاقسام ماعدا العلة (قوله ومنه انا فتحنا لك الخ) انما فصله عما قبله لكونه متعلقا به الاشكال والجواب المذكوران في قوله فان قلت الخ (قوله فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة الخ) مفاده ان ما قبل اللام علة وما بعدها معلول وهو خلاف المقرر الآن يقال في عبارته قلب والتقدير فان قلت ليست المغفرة علة لفتح مكة وقوله كما ذكرت أي من أن المغفرة ليست علة للفتح على ما صوبناه (قوله ولكنه لم يجعل علة لها) فيه قلب أيضا والتقدير لكنها لم تجعل علة له وكذا قوله وانما جعل علة لاجتماع الخ تقديره وانما جعل اجتماع الامور الاربعة للنبي علة لفتح مكة والاظهر في الجواب ان عبارته غير مقلوبة ومراده بالعلة السبب المفضي الى المقصود ولا شك ان فتح مكة سبب لاجتماع تلك الامور وليس المراد العلة المصطلح عليها التي شأنها أن تكون مدخول اللام ويؤيد ذلك ما تقدم عن التصريح في حتى حيث جعل ما قبلها علة فيما بعدها من ان حتى تعليلية بمنزلة اللام فتحصل ان المراد بالعلة في المقام السبب لا العلة الباعثة لانها مستحيلة على الله لانها تؤدي الى كماله بها كما هو مقرر في التوحيد وقد اختلف العلماء في أفعال الله هل لا بد لها من حكمة وان لم نطلع عليها أم لا قولان مقرران في فن الكلام (قوله ولا شك أن اجتماعها الخ) أي فاجتماع الاربعة مسبب عن الفتح (قوله ولما) بكسر اللام وتخفيف الميم عطف على قوله لرأفتهم وهو عطف علة على معلول وقوله من المحبة بيان لما (قوله فلا يراه أحد الا أحبه)

ومن الواضح فيه أنك تقول سألت عن هذه المسئلة حتى لا احتاج الى السؤال أي حتى حالتي الان أنني لا أحتاج الى السؤال عنها وأما اللام فلها أربعة أقسام أحدها اللام التعليلية نحو وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ومنه انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر فان قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت هو كما ذكرت ولكنه لم يجعل علة لها وانما جعل علة لاجتماع الامور الاربعة للنبي ﷺ وهي المغفرة واتمام النعمة والهداية الى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز ولا شك ان اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه وانما مثلت بهذه الآية لانها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها الثانية لام العاقبة وتسمى أيضا لام الصيرورة ولام المآل وهو التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرأفتهم عليه ولما القى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحد الا أحبه فقصدوا ان يصيروه قرة عين لهم فآل بهم الامر الى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهي الآتية بعد فعل متعد نحو

ولذا نقل بعضهم ان ابليس سئل هل أحببت أحدا من المسلمين فقال لا الا موسى حين قال الله تعالى وألقيت عليك محبة منى انتهى بهامش نسخة بعض العلماء (قوله يريد الله ليبين لكم) أى البيان لكم وكذا قوله ليذهب عنكم أى الذهاب (قوله وأمرنا لنسلم) أى وأمرنا الاسلام أو بالاسلام ومفاده ان أمر متعد وهو كذلك لانه يتعدى لمفعولين الاول بنفسه والثانى بالباء فتقول الله أمرنا بالاسلام أو بنفسه كما فى قول البردة أمرتك الخير فصح قوله بعد فعل متعد أى لمفعول واحد كما فى المثالين الاولين أو المفعولين لكن الثانى بالباء أو بنفسه كما فى الآية الثالثة (قوله فهذه الاقسام الثلاثة) أى التعليلية والتى للعاقبة والزائدة واختلف فى الناصب للفعل فقال جمهور البصريين وتبعهم المؤلف الناصب هو أن وقال جمهور الكوفيين الناصب اللام ويجوز اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافى يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وان يكون كى ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة اظهار كى بعدها فجملة الاقوال أربعة (قوله كون الخ) وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز فى سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز فى ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل كذا اه تصريح (قوله بعد كون ماض) أى لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا ولا بد أن يكون ناقصا وقوله منفى أى بما فى الماضى لفظا ومعنى أو بلم فى الماضى معنى مضارع لفظا دون غيرهما من أدوات النفى لان لن تختص بالمستقبل ولا كذلك اذ نفى غيره بها قليل ولما تدل على اتصاف نفيه بالحال بخلاف لم وأما ان فجرى فيها خلاف كما تقدم اه يس ويشترط أن لا ينتقض النفى فلا يجوز ما كان زيد لا ليضرب عمرا (قوله ما كان الله) مثال للماضى لفظا ومعنى وترك مثال الماضى معنى كقوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم (قوله وهذه يجب اضمار ان بعدها) وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال سيفعل أو سوف يفعل فاللام فى مقابلة السين أو سوف فكما لا تذكر أن مع السين أو سوف لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى وردبان أن يفترى فى تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفى هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد أو نحوه اه من التصريح (قوله وأما كى ففى نحو الخ) تقدم انها حرف مصدرى وتضمر ان بعدها اذا سبقتها اللام لفظا أو تقديرا (قوله الا فى الشعر) كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما أن تغر وتخدعا

(قوله خلافا للكوفيين) القائلين بجواز التصريح بان بعد كى المصدرية فى النثر فيجوز عندهم جئت كى ان تكرمنى على ان كى المصدرية هى الناصبة وأن مؤكدة لها وتقدر اللام قبلها (قوله وأما حروف العطف فاربعة) أى باعتبار الاضمار بعدها بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وأما جعل المتن لها ثلاثة فباعتبار الواجب (قوله منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو) فيه نظر بل أو والفاء والواو تارة يجب فيها الاضمار كما أشار له المتن بقوله وبعد ثلاثة من أحرف العطف الخ وتارة يجوز الاضمار والاظهار كما أشار له بقوله

وبعد الفاء والواو وأو ان عطفن على اسم خالص وقد أشار المصنف الى ان ثم يجوز بعدها الاضمار والاظهار بقوله وثم ان عطفن وهذا الذى أخذناه من المتن هو ما بينه بقوله ولك معهن ومع لام التعليل الخ فهل العطف فى الاربعة جائز اذا كان على اسم خالص فيعلم منه ان الثلاثة المذكورة أولا يجب فيها الاضمار كما ان حروف الجر يجب فيها ذلك ما عدا لام التعليل ويدخل فيها الزائدة والتى للعاقبة فيدخل فى حروف الجر الواجب فيها الاضمار لام الجحود (قوله اذا صح فى موضعها الى أو الا) المناسب ما قاله فى الخلاصة اذا يصلح فى موضعها حتى أو الا لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى الثانى التعليل

يريد الله ليبين لكم انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وامرنا لنسلم لرب العالمين فهذه الاقسام الثلاثة يجوز لك اظهار ان بعدهن قال الله تعالى وامرت لان اكون الرابعة لام الجحود وهى الآتية بعد كون ماض منفى كقول الله تعالى ما كان الله ليذر المؤمنين على ما انتم عليه وما كان الله ليطلعكم على الغيب وهذه يجب اضمار ان بعدها واما كي ففى نحو جئتك كى تكرمنى اذا قدرتها تعليلية بمنزلة اللام والتقدير جئتك كى ان تكرمنى ولا يجوز التصريح بان بعدها الا فى الشعر خلافا للكوفيين وقد مضى ذلك * وأما حروف العطف فأربعة وهى أو والواو والفاء وثم وهذه الاربعة منها ما لا يجوز معه الاظهار وهو أو ومنها ما لا يجب معه الاضمار وهو ثم ومنها ما تارة يجب معه الاضمار وتارة يجوز معه الاضمار والاظهار وهو الفاء والواو وهذا كله يفهم مما ذكرت فى المقدمة فاما أو فينتصب المضارع بان مضمرة بعدها وجوبا اذا صح فى موضعها الى أو الا

مثل كى فجملة المعانى لا ٧ وثلاثة الى والاوكى مثال التعليل لارضين الله أو يغفر لى ولا يناسب فيه معنى الى أو الا لانه يوهم انقطاع الرضا اذا حصل الغفران فيتعين هنا التعليل وتتعين الغاية فى لانتظرنه أو يجىء والاستثناء فى قولك لاقتلن الكافر أو يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لالزمنك أو تقضينى حقى وخرج بقوله اذا صح الخ التى لا تصلح فى موضعها الا أو الى أو كى وهى العاطفة على اسم خالص فتضمر ان جوازا كما يأتى (قوله فالاول كقولك الخ) أى بمعنى الى وتقدم لك ان هذا المثال يصلح لمعانى أو الثلاثة خلافا لظاهر المؤلف (قوله حقى) مفعول ثان لتقضينى والياء مفعول أول (قوله لاستسهلن الصعب الخ) من الطويل والاستسهال للشىء عدم عده صعبا والصعب ضد السهل والمنى جمع أمنية وهى اسم لما يتمناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها للمراد وتهيئها على حسبه وهى هنا المأمولات وانقيادها حصولها والآمال جمع أمل وهو الرجاء والصبر حبس النفس على الكرب * الاعراب اللام للابتداء واستسهلن مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر والصعب مفعوله وأو بمعنى الى وأدرك فعل مضارع منصوب بان مضمرة وفاعله مستتر والمنى مفعوله والواو عاطفة وما نافية وانقادت الآمال فعل وفاعل والأداة استثناء لصابر متعلق بانقادت والشاهد فى قوله أو ادرك حيث جاء فيه أو بمعنى الى وانتصب الفعل بان مضمرة وجوبا وأنت خبير بان جعل أو على بابها لاحد الشيئين أو الأشياء ممكن فيما جعلوه فيه بمعنى الا أو الى نحو لاقتلن الكافر او يسلم ولألزمنك او تقضينى حقى وهذا البيت اذ المضارع فى الكل منصوب بان مضمرة تؤول مع صلتها بمصدر معطوف على مصدر متصيد من المتقدم اى ليكونن قتل منى او اسلام منه او ليكونن لزوم منى له او قضاء منه لحقى او ليكونن استسهال منى الصعب او ادراك للمنى اه من التصريح (قوله والثانى) اى كون او بمعنى الا (قوله لأقتلن الكافر او يسلم) اى الا ان يسلم (قوله وكنت اذا غمزت الخ) قاله زياد الاعجم قيل له ذلك للكنة كانت فى لسانه من قصيدة من الوافر فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة غمزت بالغين المعجمة والزاى بمعنى عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح وكعوب الرمح النواشز فى اطراف الانابيب قال الشمنى فى حاشية المغنى اختلف فى معنى البيت فقيل المعنى من لم تصلح له الملاينة تولينا ه بالمخاشنة الا ان يستقيم وقيل المعنى اذا هجوت قوما ابيدهم بالهجاء الا ان يتركوا هجائى وقيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو تعمد الكسر لم يستقم بعد اه وقال فى التصريح وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا اخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فساد م الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل فى تأويل مصدر فى هذا ونحوه اى ليكونن منى كسر لكعوبها او استقامة منها اه * الاعراب الواو عاطفة كنت كان واسمها اذا ظرف غمزت قناة قوم فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وكذلك قوله كسرت كعوبها او حرف عطف بمعنى الا وتستقيما منصوب بان مضمرة والجملة من اذا وما بعده خبر كان والشاهد فى او تستقيما (قوله ولا يجوز ان يكون التقدير كسرت كعوبها الى ان تستقيم لان الكسر لا استقامة معه) هذا موافق لقول التصريح ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر اه وانت خبير بانه يصح هنا الغاية لان الاستقامة للباقى غاية الكسر المفسد ولذا قرر شيخنا الدردير فى الاشمونى صحة الغاية وهو حسن فتأمل (قوله واما الواو والفاء الخ) والحق الكوفيون بذلك ثم فى قوله ﷺ لا يبولن احدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل منه جوز ابن مالك فيه الرفع والنصب وردبانه يصير المعنى النهى عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال فى الماء فقط كان داخلا تحت النهى

فالاول كقولك لالزمنك أو تقضينى حقى وقوله لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى *
فما انقادت الآمال الا لصابر
والثانى كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم * كسرت كعوبها او تستقيما * أى الا ان تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها الى أن تستقيم لان الكسر لا استقامة معه وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بان مضمرة بعدهما وجوبا بشرطين لا بد منهما أحدهما أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية

ويجوز فيه الجزم أفاده يس (قوله فلهذا رفع) ى ولاجل اشتراط هذا الشرط وهو السببية المتضمن للعطف رفع الخ لفقد الشرط منه لانها للاستئناف (قوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق) وتمامه * وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق * قاله جميل بن عبدالله بن معلا بن الحارث بن جبير من قصيدة من الطويل والربع المنزل حيث كان والجمع أربع وربوع ورباع والمربع المنزل فى الربيع خاصة والقواء بفتح القاف والمد الخالي الذى لا أنيس فيه ومده أكثر من قصره والبيداء القفراء التى تبيد من سكنها أى تهلكه والسملق بفتح السين المهملة الاملس وقال العينى الارض التى لا تنبت شيأ * الاعراب الهمزة للاستفهام ولم تسأل جازم ومجزوم والربع مفعوله القواء صفته فينطق الفاء للاستئناف وينطق مرفوع وهل حرف استفهام بمعنى النفى وتخبرنك مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة اليوم ظرف لتخبر وبيداء فاعل تخبر وسملق صفة لبيداء (قوله وذلك) أى وبيان الرفع فى البيت (قوله عاطفة) أى لمجرد العطف والا فالسببية عاطفة أيضا كما تقدم (قوله لجزم مابعدها) لعطفه على مجزوم وهو تسأل (قوله ولو كانت للسببية انتصب مابعدها) لكونه فى جواب الاستفهام ونوزع فى اقتضاء السببية للنصب بانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية فى ولا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بان اقتضاءها للنصب صحيح على قول الاكثر (قوله لان الفاء لو كانت عاطفة الخ) قال فى المغنى والتحقيق ان الفاء فيه أى فى البيت للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى (قوله دل على انها للاستئناف) أى فقد العطف المقارن للسببية فى الاشتراط (قوله على انها للاستئناف) أى الخالى من العطف (قوله وقال تعالى ولا يؤذن لهم الخ) عطف بحسب المعنى على قوله المتقدم وكأنه قال ولهذا رفع فى قوله ألم تسأل الخ لفقد العطف وفى قوله تعالى ولا يؤذن الخ لفقد السببية بل هى لمجرد العطف على قول الاكثر خلافا لمن قال انها للسببية وان السببية لا تقتضى النصب كما تقدم قريبا (قوله ساترك منزلى الخ) قاله المغيرة بن حبناء ابن عمرو الحنظلى وحبناء لقب أمه غلب على أبيه * واعرابه ساترك فعل مضارع وفاعله مستتر فيه ومنزلى مفعوله ولبنى تميم متعلق باترك وألحق فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو فى غير الطلب بالحجاز متعلق به فاستريحا منصوب بان مضمرة بعد الفاء فى غير الطلب والشاهد فى قوله فاستريحا حيث نصبه بعد الفاء وليس قبله طلب وقد زعم بعض المتأخرين أنه روى لاستريحا ولا اشكال عليه اه من الشواهد والبيت من بحر الوافر كما فى العينى وقوله وألحق بالرفع وفتح الحاء كما هو المسموع من الاشياخ هنا وكلام الشواهد يفيد انه بالنصب فيكون فيه شاهدان وان كان المصنف انما تعلق بقوله فاستريحا فقط (قوله هروب من ضرورة) وهو النصب بدون نفى ولا طلب وقوله الى ضرورة وهو توكيد الفعل فى غير الطلب فيرتكب أخف الضرورتين وهو النصب بدون نفى أو طلب فقصد المؤلف بهذا الكلام ترجيح القول الاول وتضعيف قوله وقيل الاصل الخ هكذا يستفاد من الفيشى (قوله وقولنا طلب يشمل الخ) لان الطلب صادق بكونه بالفعل أو بالحرف فيعم العرض والتحضيض والاستفهام والتمنى وأما قول بعضهم طلب بالفعل فاراد بالفعل ما قابل الاسم فيعم الحرف (قوله الامر) هو طلب الاعلى الفعل من الادنى والنهى طلب الاعلى الكف من الادنى والدعاء طلب الادنى من الاعلى والاستفهام طلب الفهم والعرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج والتمنى طلب ما لا طمع فيه أى المستحيل أو ما فيه عسر كقول الفقير ليت لى مالا فاحج منه والنفى هو الاخبار بالعدم (قوله صارت ثمانية) وزاد بعضهم الترجى وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فالجملة تسعة وقد نظمها بعضهم فى بيت من بحر البسيط فقال مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

فلهذا رفع الفعل فى قوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق * وذلك لان الفاء لو كانت عاطفة لجزم مابعدها ولو كانت للسببية انتصب مابعدها فلما ارتفع دل على انها للاستئناف وقال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون الفاء هنا عاطفة كما سيأتي والثانى أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب فلا يجوز النصب فى نحو زيد يأتينا فيحدثنا فاما قوله ساترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فاستريحا فضرورة وقيل الاصل فاستريحن بنون التوكيد الخفيفة فابدلت فى الوقف ألفا كما تقف على لنسفعا بالالف وهذا التخريج هروب من ضرورة الى ضرورة فان توكيد الفعل فى غير الطلب والشرط والقسم ضرورة وقولنا طلب يشمل الامر والنهى والدعاء والعرض والتحضيض والتمنى والاستفهام فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية وهذه المسئلة التى يعبر عنها

بمسئلة الاجوبة الثمانية ولكل منهما نصيب من القول يخصه فلنتكلم على ذلك بما يكشف اشكاله فنقول أما النفي فنحو قولك ماتاتيني فاكرمك ولك في هذا أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه

انتهى مدا بغى وقال في التوضيح وشرحه وألحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل بعد الفاء بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي أبلغ الاسباب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة حفص بان لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين اه فعلمت ان من زاد الترجي قصره على الفعل بعد الفاء لا بعد الواو أيضا وهو مفاد قول الالفية * والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * ولكن في شرح الازهرية لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني (قوله بمسئلة الاجوبة الثمانية) فيه تجوز لان الافعال الواقعة بعد الفاء أو الواو ليست أجوبة للطلب والنفي وانما الكلام بالعطف جملة واحدة كسائر المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول الاول كالجزاء فسميت أجوبة قاله يس لكن هذا الترتيب انما يظهر في الفاء لا الواو فتأمل (قوله أما النفي) سواء كان بالحرف نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو بالفعل نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك أو بالاسم نحو أنت غير آت فتحدثنا أو التقليل المراد به النفي نحو قلما تأتينا فتحدثنا اه تصريح وقوله غير آت فتحدثنا هذا مذهب ابن مالك والكوفيين ولكن الاكثرون على منعه نظرا الى أنه لا يجرى مجراه في الاستعمال اه يس (قوله أن يقدر مبنيا على مبتدا) أي مخبرا به عن مبتدا محذوف قال في المغني يحتمل ان تقدير المبتدا لايضاح الاستئناف ويحتمل أنه لا يستأنف الا على هذا الوجه ويكون هذا أمرا اصطلاحيا اه (قوله ويوضح هذا الخ) انما كان هذا موضحا لان ترتب العطف على عدم القسوة أمر ظاهر فيوضح الخفي (قوله ويذكر النحويون هذين الوجهين) أعني عطف الفعل على الفعل فيشاركه في النفي واستئناف ما بعد الفاء فيكون مثبتا وما قبلها منفي والمعنى على الوجه الاول ما تأتينا فما تحدثنا فانتفى الاتيان والتحدث وعلى الثاني ما تأتينا فانت تحدثنا أي فثبت التحديث لعدم الاتيان وهذا الوجه الثاني معترض لانه لا يمكن تحديث بدون اتيان اذا علمت ذلك فقول الشارح وهو سهو أي ما ذكره النحويون من مجموع الوجهين لا كل واحد منهما لان الوجه الاول لا سهو فيه ولا خطأ ويدل على ذلك قوله اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث أي كما هو معنى الوجه الثاني وأما الوجه الاول فصحيح مسلم (قوله وهو سهو الخ) وذكر في المغني توجيها لما ذكره النحويون وهو ان المعنى ما تأتينا في المستقبل وقال الفيشي يمكن أن يكون قائل ذلك يكره اتيان المحدث في المستقبل فيقول له ذلك فيمكن التحديث الآن مع عدم الاتيان في المستقبل أو يكون المقول له والقائل بمكانين متقاربين يمكنهما المكالمة ويعتذر منهما الالتقاء والاجتماع كما لا يخفى اه وقوله ويوجد الحديث أي المترتب على الاتيان هذا هو المستحيل أما وجود حديث عوضا عن عدم الاتيان فيمكن ذلك عند عدم الاتيان (قوله مامثلت به لك) وهو ما تأتينا فاكرمك (قوله الثالث ان تقدر الخ) على الوجه الثالث والرابع الفاء للسببية مع العطف لانه يلاحظ في الوجهين أن أكرمك عطف على تأتينا وان الاكرام مسبب عن الاتيان ولذا وجب النصب فيهما الا أنه في الوجه الثالث يلاحظ النفي منصبا على المعطوف الذي هو السبب فقط وفي الوجه الرابع يلاحظ انصبابه على المعطوف عليه فينتفي المعطوف من حيث انه مسبب عنه ويلزم من نفي السبب نفي المسبب تأمل (قوله مصدر الفعل) أي المصدر المؤول من الفعل بواسطة ان (قوله على المصدر المؤول)

فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه فكأنك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه وعلى هذا قوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق فكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون الثاني ان تقدر الفاء لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومع استئنافه أن يقدر مبنيا على مبتدا محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل عن الناصب والجازم فتقول ما تاتيني فاكرمك بمعنى فانا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك اذا كنت وذلك كارها لاتيانه ويوضح هذا أنك تقول مازيد قاسيا فيعطف على عبده أي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح لان الوجه الاول شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها وهذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما أخلصتها للسببية ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك ما تأتينا فتحدثنا وهذا سهو اذ يستحيل أن ينتفي الاتيان ويوجد الحديث والصواب ما مثلت لك به الثالث أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول

الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون معنى الكلام مايكون منك اتيان فكف يكون مني اكرام وهذان الوجهان سائغان فيما تأتينا فتحدثنا اذ يصح ان يقال ماتأتينا محدثا بل تاتينا غير محدث وان يقال ماتأتينا فكيف تحدثنا واتلخص ان لنا في الرفع وجهين وفي النصب وجهين فان قلت هل يجوز أن يقرأ ولا يؤذن لهم فيعتذروا بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب * قلت نعم يجوز على الوجه الثاني وهو ماتأتينا فكيف تحدثنا أي لايؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ويمتنع على الوجه الاول وهو ماتأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث ألا ترى ان المعنى حينئذ لايؤذن لهم في حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم وليس هذا المعنى مرادا * فان قلت فاذا كان النصب في الآية جائزا على الوجه الذى ذكرته فما باله لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما القراءة سنة متبعة وليس كل ماتجوزه العربية تجوز القراءة على

أي المتصيد مما قبلها (قوله أي مايكون منك اتيان فيعقبه مني اكرام) يتبادر من تلك العبارة أن الفاء للعطف والتعقيب بدون سببية والظاهر ان السببية موجودة أيضا وان قوله يعقبه أي على طريق التسبب تامل (قوله بل يكون منك اتيان ولايكون مني اكرام) هذا صريح في أن المعطوف عليه مثبت لانه منفي ضمنا خلافا لقول الفيشي ان المعطوف عليه منفي ضمنا تامل (قوله منصبا على المعطوف عليه) أي صراحة والا فالمعطوف منفي ضمنا وكان المناسب للفيشي أن يقول هنا مثل ماقلنا ويحذف ماقاله أولا في قوله منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه حيث قال منصبا بطريق الصراحة فلا ينافي انه منصب على المعطوف عليه ضمنا لما علمت قريبا تامل (قوله وقد انتفى) أي المعطوف عليه الذى هو السبب (قوله وهذان الوجهان) أي الثالث والرابع سائغان الخ وعلى ماقدمنا لك يصح جريان الاوجه الاربعة فيما تأتينا فتحدثنا فالوجه الاول من الاربعة معناه انتفاء الاتيان وانتفاء التحديث والثاني انتفاء الاتيان واثبات التحديث والثالث انتفاء التحديث وثبوت الاتيان والرابع انتفاء الاتيان فيتضمن انتفاء التحديث تامل (قوله ماتاتينا محدثا) هذا حل معنى والمناسب لماقدمه في بيان الوجه الثالث أن يقول مايكون منك اتيان بدون تحديث (قوله وان يقال ماتاتينا فكيف الخ) المناسب لماقدمه في بيان الوجه الرابع أن يقول مايكون منك اتيان فكيف يكون منك تحديث والقصد من ذلك نفي التحديث المسبب عن الاتيان فلا يعارض ماتقدم من انه يجوز تحديث بدون اتيان تامل (قوله ان لنا في الرفع وجهين) وهما العطف بدون تسبب فينتفي المعطوف والمعطوف عليه والاستئناف بدون عطف بل تسبب عن النفي فقط فينتفي المعطوف عليه دون المعطوف (قوله وفي النصب وجهين) والفاء فيهما للسببية مع العطف لكن تارة يلاحظ النفي منصبا على المعطوف فقط أو منصبا على المعطوف عليه ويتضمن نفي المعطوف والفرق بين الوجه الرابع والوجه الاول مع ان المعطوف والمعطوف عليه منتفيان في الوجهين انه في الوجه الاول النفي منصب عليهما صراحة وفي الثاني صراحة على المعطوف عليه وضمنا على المعطوف تامل (قوله نعم يجوز على الوجه الثاني الخ) أي والقصد نفي المعطوف والمعطوف عليه لكن صراحة في المعطوف عليه وضمنا في المعطوف وقال البيضاوي لوجعله جوابا للدل على اعتذارهم لعدم الاذن وأوهم ذلك ان لهم عذرا لكن لم يؤذن لهم فيه اه فهذا وجه ثالث لعدم قراءة النصب ويفيد انه لم يقرأ بالنصب وحينئذ فقول الشارح انه لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين أي ولا الشواذ ويحتمل انه قرئ في الشواذ لانها لاتنحصر (قوله بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم) أي فيوجد اذن بدون اعتذار كما يوجد اتيان ولا يوجد اكرام فالنفي منصب على المعطوف (قوله وليس هذا المعنى مراد) أي ليس المراد ثبوت اذن ولا يثبت اعتذار بل القصد نفي الامرين (قوله رؤس الآى) أي أواخر الآيات (قوله ومن مجيء) خبر مقدم وقول الله مبتدأ مؤخر قال يس قوله لايقضى عليهم الخ أي لايقضى عليهم فكيف يموتون لا على معنى لايقضى عليهم ميتين بل غير ميتين اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون أي لايمكن قضاء عليهم فموتهم وانما قدروا هذا التقدير فيه وفي نظائره لان ان تجعل مابعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب أن يكون المعطوف عليه وهو ماقبل الفاء في تاويل المفرد لعدم جواز عطف المفرد

به أحد من القراء المشهورين قلت لوجهين أحدهما القراءة سنة متبعة وليس كل ماتجوزه العربية تجوز القراءة على

به الثاني ان الرافع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤس الآى والنصت بحذفها فيزول معه التناسب ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله عز وجل لايقضى عليهم فيموتوا

على الجملة التى لامحل لها من الاعراب اه قال البيضاوى لايحكم عليهم بموت ثان فيموتوا ويستريحوا وقرىء فيموتون على حد لايؤذن لهم فيعتذرون (قوله والنصب هنا على معنى قولك ماتأتينا الخ) أى فالقصد نفى القضاء فيلزمه نفى الموت (قوله لاعلى قولك الخ) أى ليس القصد نفى الموت ويثبت القضاء فيقضي عليهم فلا يموتوا لان هذا فاسد (قوله ولو قلت ماتاتينا الافتحدثنا) أى مما انتقض فيه النفى بالا قبل الفعل المقرون بالفاء بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ماتأتينا فتحدثنا الافى الدار فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك وولده حيث أوجبا الرفع ويتفرع على ذلك مالو قلت ماجاءنى أحد الا زيد فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفى وان جعلتها لزيد رفعته لتأخره عنه (قوله ونفى النفى ايجاب) أى يستلزم الايجاب لاأنه عينه كما نص عليه أهل المعانى (قوله ياناق الخ) قاله أبو النجم العجلى والناقة أنثى الابل أصلها نوقة تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفا وتجمع فى القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيانق والعنق بفتحتين سير مسرع تحرك الابل فيه أعناقها * الاعراب ياحرف نداء وناق منادى مرخم ولك ضم القاف على لغة من لاينتظر وفتحها على لغة من ينتظر وسيرى فعل أمر والياء فاعل وعنقا مفعول مطلق نائب عن المصدر أو صفة لمصدر محذوف أي سيرا عنقا قاله العينى وفسيحا صفة له ومعناه واسعا الى سليمان جار ومجرور متعلق بسيرى نستريحا منصوب بان مضمرة لانه جواب الامر وهو محل الشاهد (قوله حسبك حديث فينام الناس) حسبك مبتدأ خبره حديث أى كافيك الحديث أى كف عن الحديث وأصل المثال المسموع حسبك فينام الناس واختلف فى أعرابه فالجمهور على ان حسب مبتدأ خبره محذوف أى حسبك السكوت وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه فى معنى مالا خبر له وهو اكتف وقيل الضمة للبناء وهو اسم سمى به الفعل وبنى على الضم لانه كان معربا وأجاز الكسائى النصب بعد الطلب بلفظ الخبر انتهى تصريح ويس على الفاكهى (قوله لم يجز خلافا للكسائى) أى القائل بجواز النصب بعد الخبر (قوله والثانى أن لايكون بلفظ اسم الفعل) اعترضه بعض بان اسم الفعل موضوع للطلب على قول بخلاف التمنى والترجي فانه مستلزمه لاموضوعه فاسم الفعل أولى منهما ويمكن الجواب بان النصب يقتضى عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد واسم الفعل جامد لايتصيد منه مصدر فلذا امتنع النصب بعده وأما المصدر الصريح اذا كان للطلب فقال المصنف الحق انه ينصب مابعده وينبغى ان يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة مالم يظهر نقل يخالفه ومشى الفاكهى والفيشى وغيرهما على ان المصدر كاسم الفعل (قوله وماأجدر هذا القول الخ) وذلك لانه موضوع لما كان بحروف الفعل ومعناه خصوصا وقيل انه موضوع للطلب كالفعل فاعطى حكم الفعل ويرد بان فعل الامر لما صح وقوعه صلة لان حسن تأويله بالمصدر المنسبك منه مع أن بخلاف اسم الفعل فانه لايصلح لذلك مشتقا أو غير مشتق انتهى شنوانى مع زيادة ومعنى أجدر أحق (قوله وأما النهى فكقولك لاتفعل فاعاقبك) فان أعاقب منصوب بفتحة ظاهرة فى جواب النهى بعد فاء السببية (قوله لاتفتروا) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقوله فيسحتكم يسحت فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة على التاء لانه فى جواب النهى بعد الفاء قال البيضاوى ويسحتكم يهلككم ويستأصلكم (قوله ولاتطغوا) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ويحل منصوب بفتحة ظاهرة لانه فى جواب النهي ومثل بثلاثة أمثلة الاول للفعل الصحيح اللام والثانى للمعتل بالياء والثالث للمعتل بالالف والفعل الاول لاتفعل والثانى لاتفتروا والثالث لاتطغوا (قوله ولو نقضت النهى بالا) قال يس وهل التقييد بالا شرط ليخرج غيرها أم لامحل نظر (قوله بالا قبل الفاء) فان كان

والنصب هنا على قولك ماتاتينا فكيف تحدثنا لاعلى قولك ماتأتينا محدثا بل غير محدث ولو قلت ماتأتينا الا فتحدثنا أو ما تزال تاتينا فتحدثنا وجب الرفع وذلك لان النفى فى المثال الاول قد انتقض بالا وفى المثال الثانى وهو داخل على زال وزال للنفى ونفى النفى ايجاب وأما الامر فقوله ياناق سيرى عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا وشرطه أمران أحدهما أن يكون بصيغة الطلب فلو قلت حسبك حديث فينام الناس بالنصب لم يجز خلافا للكسائى والثانى ان لايكون بلفظ اسم للفعل فلا يجوز أن يقول صه فنكرمك بالنصب هذا قول الجمهور وخالفهم الكسائى فاجاز النصب مطلقا وفصل ابن جنى وابن عصفور فاجازاه اذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومعناه اذا لم يكن من لفظه نحو صه فنكرمك وما أجدر هذا القول بان يكون صوابا وأما النهى فكقولك لاتفعل فاعاقبك وقول الله تعالى لاتفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى ولو نقضت النهى بالا قبل الفاء لم تنصب نحو لاتضرب الاعمر افيغضب فيجب فى يغضب الرفع

النقض بالابعد الفاء لم يمتنع النصب نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تأديبا اه يس على الفاكهي (قوله وأما الدعاء) كان المناسب ذكر جواب الالتماس الذي هو الطلب من المساوي أو يقتصر على الامر ويجعل شاملا للدعاء والالتماس كما هو الطريقة الراجحة وقوله الدعاء أي بشر أو بخير فقوله اللهم تب دعاء بخير وقوله ربنا اطمس الخ دعاء بشر وقوله فلا يؤمنوا مجزوم بحذف النون في جواب الدعاء (قوله رب وفقني الخ) هو من الرمل ورب منادى حذفت منه ياء النداء وهو مضاف لياء المتكلم المحذوفة تخفيفا وفقني فعل دعاء والنون للوقاية والياء مفعول والفاء في الجواب وأعدل منصوب بان مضمرة وجوبا وعن سنن متعلق باعدل وفي خير متعلق بمحذوف حال وسنن مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها السكون العارض لاجل القافية والشاهد في قوله فلا أعدل والمعنى يارب وفقني حتى لا أميل عن طريق الساعين حال كونهم سالكين في خير طريق (قوله وشرطه أن يكون بالفعل) أي على طريق الاصالة فخرج بالفعل الاسم وهو سقيا فانه مصدر وخرج بقولنا على طريق الاصالة الدعاء بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة اه يس على الفاكهي (قوله وأما الاستفهام) عرفه العلماء بقولهم طلب الفهم والمراد طلب المتكلم فهم نفسه فأل في الفهم للعهد فيخرج قولك افهم فانه طلب الفهم لكن فهم المخاطب نعم يرد عليه فهمني الا أن يقال طلب الفهم باداة مخصوصة قال الشنواني لو قال طلب الافهام لكان له وجه اذ المستفهم لا يطلب الا ما يمكن أن يفعله المخاطب وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره وأجيب بان المطلوب الحقيقي من الاستفهام هو الفهم أي فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب والافهام وسيلة ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطلب الفهم لا الافهام اه (قوله فشرطه أن لا يكون باداة الخ) ويشترط في الاستفهام أيضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا لم يشترطه أحد من أصحابنا اذ تعذر سبك مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا ما في معناه واما لاستحالة سبك مصدر مراد استقباله لاجل معنى الفعل فانما يقدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل لم ضربت زيدا فأضربك أي ليكن منك تعريف بضرب زيد فضرب مناو أما الاستفهام التقريري الداخل على النفي فقيل لا ينصب في جوابه نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح وقيل ينصب اه يس على الفاكهي (قوله خبرها جامد) لانه لا يمكن تصيد مصدر منه بخلاف مالو كان مشتقا فيتصيد منه المصدر اه تقرير (قوله فهل لنا من شفعاء الخ) من مزيدة في المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوز أن يكون شفعاء فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها أي هل حصول شفعاء فشفاعة منهم لنا اه يس على الفاكهي (قوله من ذا الذي يقرض الخ) يجوز في من أن تكون مركبة مع ذا وما بعدها خبر وأن يكون مبتدأ وذا خبر والذي صفة له أو بدل منها وينبغي أن تكون ذا على الثاني اشارية لئلا يلزم دخول الموصول على مثله كقولهم من ذا الذاهب ماذا التواني اه بهامش (قوله برفع يضاعف) أي على الاستئناف وقوله ونصبه أي في جواب الاستفهام (قوله فاستجيب) يروى بالرفع على الاستئناف والنصب في جواب الاستفهام وكذا قوله فاغفر له (قوله أين بيتك) أين خبر مقدم وبيتك مبتدأ مؤخر وأين ظرف مكان (قوله ومتى تسير) متى ظرف زمان مفعول لتسير فهو مبني على السكون محله نصب قال في التسهيل ولا يتقدم هذا الجواب على سببه خلافا للكوفيين قال شارحه بدر الدين مكملا لشرح والده لا يجوز تقديم الجواب بالفاء على سببه لانه معطوف فلا يتقدم على المعطوف عليه وقد أجاز الكوفيون متى فآتيك تخرج ومتى فاسير تسير اه والراجح الاول (قوله وكيف يكون الخ) كيف ظرف زمان اعتباري لانه استفهام عن الحالة ومن لوازم الحالة وقوعها في زمان فهو ظرف زمان

*وأما الدعاء فكقولك اللهم تب علي فاتوب وقول الله تعالى ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقول الشاعر

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وشرطه ان يكون بالفعل فلو قلت سقيا لك فيرويك الله لم يجز النصب * وأما الاستفهام فشرطه ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فاكرمه بخلاف هل أخوك قائم فاكرمه ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا والاستفهام بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يقرأ برفع يضاعف ونصبه وفي الحديث حكاية عن الله تعالى من يدعوني فاستجيب له من يستغفرني فاغفر له والاستفهام بالظرف نحو أين بيتك فازورك ومتى تسير فارافقك وكيف تكون فاصحبك

فان قلت فمابال الفعل لم ينصب فى جواب الاستفهام فى قول الله عز وجل ألم تر أن (٩٧) الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة قلت

اعتبارى اه فيشى ولعل ماقاله الفيشى ان المصنف ذكر كيف فى أمثلة الظرف ولو قدم المصنف مثال كيف لما احتيج لماقاله الفيشى لان المقرر أن يكون تامة وكيف حال ويجوز أن تكون ناقصة وكيف خبرها مقدم ولم يذكروا انها ظرف أصلا بل هى اسم استفهام حال أو خبر ليكون تأمل (قوله فان قلت فمابال الخ) هذا السؤال لا يرد الا لو كان النصب فى جواب الاستفهام واجبا مع انه جائز الا أن يقال قوله فمابال الفعل لم ينصب أى لم يصح نصبه (قوله فمابال الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وبال خبره (قوله فتصبح) أى فهى تصبح والضمير عائد على القصة وانما قدر مؤنثا لان المختار تأنيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع هى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وعلى ماقررناه فتصبح خبر فهو فى محل رفع يجوز أن يكون تصبح بمعنى أصبحت عطفا على أنزل فلا موضع له (قوله قلت لوجهين) أي عدم النصب لوجهين (قوله ان الاستفهام هنا معناه الاثبات) أى لكونه تقريريا بمدخول النفى وان شئت قلت انكاريا للنفى فيعلم منه أنه لا ينصب فى جواب الاستفهام التقريرى وهو قول من قولين (قوله والثانى الخ) وعلى هذا فالفاء ليست للسببية بل للاستئناف ولو كانت للسببية لنصب فى جواب الاستفهام التقريرى وهو قول آخر فالجواب الاول مبنى على قول والثانى على قول وقد تقدم عن يس الخلاف فى ذلك والحاصل ان الجواب الاول يقول ليس هنا استفهام وهو طلب الفهم لانه اثبات والثانى يقول ليست الفاء للسببية وان وجد الاستفهام اه تقرير (قوله وانما يتسبب ذلك) أى اصباح الارض مخضرة (قوله فلو كانت العبارة أنزل الى ان قال ثم دخل الاستفهام) أى بان يقال الم أنزل هكذا ظاهره والذى فى الاية الم والم تدخل على الماضى فالمناسب أن يقول فلو كانت العبارة ينزل ثم دخل الاستفهام فيقول ألم ينزل وهو استفهام تقريرى فينصب فى جوابه على قول (قوله وهذا الوجه) أى الثانى الذى أفاد عدم النصب بعد الفاء اذا كان مابعدها لا يتسبب عن مدخول الاستفهام يرد عليه النصب فى قوله فاوارى مع عدم التسبب عن مدخول الاستفهام والجواب بالمنع حاصله لا يسلم انه نصب فى جواب الاستفهام (قوله عما دخل عليه الاستفهام الخ) ارادة الاستفهام مع لم (قوله عما دخل عليه حرف الاستفهام) وهو العجز (قوله هو غالط فى ذلك) يمكن الجواب عنه بان قوله أعجزت استفهام انكارى فيفيد عدم العجز وعدمه يتسبب عنه المواراة اه دردير لكن كلام المفسرين يدل على انه استفهام تقريرى أى اقرارا بالعجز لانه كان متحيرا قبل رؤية الغراب (قوله وأما العرض) بفتح العين وسكون الراء هو الطلب بلين ورفق (قوله ألا تقع الماء فتسبح) أي ألا تنزل فتعوم فيه فهذا طلب برفق (قوله يا ابن الكرام الخ) هو من البسيط والكرام جمع كريم قال ابن العربى فى الاسماء الحسنى اختلف فى الكريم لغة فقيل الكثير الخير والعرب تسمى الكثير كريما وقيل هو الذى يدوم نفعه ولا ينقطع وقيل هو الذى يسهل تناول ماعنده وقيل هو الذى له قدر عظيم وحظ كبير وقيل المنزه عن الدناءة المبرأ عن النقائص والآفات * الاعراب ياحرف نداء وابن منادى والكرام مضاف اليه ألا أداة عرض تدنو فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا فتبصر منصوب بان مضمرة بعد الفاء وما موصولة وقد حرف تحقيق وجملة حدثوك صلته والعائد محذوف تقديره به والموصول وصلته فى محل نصب مفعول تبصر والفاء للتعليل وما نافية وراء مبتدأ وكمن سمع خبر ومن موصولة (قوله التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين بينهما ياء مشناة من تحت وهو الطلب بحث وازعاج (قوله متقاربان) أى فى المعنى وقوله يجمعهما فى قوة العلة كانه قال متقاربان فى المعنى لانه يجمعهما التنبيه

لوجهين أحدهما أن الاستفهام هنا معناه الاثبات والمعنى قد رأيت ان الله أنزل من السماء ماء والثانى ان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام وهو رؤية المطر وانما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب فان قلت يرد هذا الوجه قوله تعالى أعجزت ان أكون مثل هذا الغراب فاوارى سوأة اخى فان مواراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام لان العجز عن الشىء لا يكون سببا فى حصوله * قلت ليس أوارى منصوبا فى جواب الاستفهام وانما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب وهو أكون * فان قلت فقد جعله الزمخشرى منصوبا فى جواب الاستفهام * قلت هو غالط فى ذلك وأما العرض فكقول بعض العرب ألا تقع الماء فتسبح وكقوله ألا تأتينا فتحدثنا وقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وأما التحضيض فكقولك هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك وهلا أسلمت فتدخل الجنة وهو والعرض متقاربان يجمعهما

على الفعل أى على طلب الفعل والفرق بينهما من حيث شدة الطلب وضعفه هكذا مراد المؤلف وانت خبير بان حقيقة العرض متميزة بقولنا برفق ولين وحقيقة التحضيض متميزة بقولنا بحث وازعاج فهما نوعان متغايران لامتقاربان فلا وجه لاختصاصها بالتقارب من حيث جمعها فى التنبيه على الفعل تأمل (قوله التنبيه على الفعل) أى ذو التنبيه لان العرض والتحضيض حالة نفسية (قوله يجمعهما التنبيه الخ) قال الفيشى استفيد من هذه العبارة ان التحضيض والعرض لاطلب فيهما لان التنبيه لغة الايقاظ وهو مذهب المحققين من ان التحضيض حالة نفسانية يلزمها الطلب بحث وازعاج والعرض حالة نفسانية يلزمها الطلب برفق ولين وهذه العبارة لاتوجد له فى غير هذا الكتاب وعبارة النحويين التحضيض الطلب بحث والعرض الطلب بلين فيها مسامحة اه (قوله وأما قوله سبحانه الخ) جواب عن سؤال وارد على قولهم العرض الطلب برفق والتحضيض الطلب بحث فانهما لايتأتيان فى الآية اه فيشى والذى فى الاشمونى التمثيل للتحضيض بآية لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق * واعلم أن المتبادر من لولا التحضيض وهو غير مناسب فى جانب الرب فتستعار لولا من التحضيض الى الدعاء هذا هو المناسب فى المقام وحينئذ كان المناسب للشارح أن يحذف العرض لان المتبادر من الآية التحضيض لا العرض بدليل أن الاشمونى مثل بها للتحضيض تأمل (قوله استعيرت عبارة الخ) أى نقلت العبارة الدالة على التحضيض واستعملت فى الدعاء من باب الحقيقة ويحتمل انه استعارة وبه قرر من أخذت عنه هذا الكتاب بقوله شبه مطلق الدعاء بمطلق التحضيض أو العرض على ماقال ثم استعير اسم المشبه به للمشبه ثم سرى التشبيه الى الدعاء الخاص والعرض الخاص فاستعير لفظ لولا الموضوع للعرض أو التحضيض الخاص للدعاء الخاص اه (قوله عبارة العرض أو التحضيض) وهى لولا فان لولا موضوعة للعرض والتحضيض وان كان المناسب فى المقام تشبيه الدعاء بالتحضيض الذى هو المتبادر من لولا فالاولى حذف قوله العرض كما يؤخذ من عبارة من مثل بها للتحضيض (قوله وأما التمنى) هو حقيقة محبة النفس أى ميلها الى حصول الشيء الغير الواجب مستحيلا كان أو ممكنا غير مترقب الحصول وتعلقه بالمستحيل أكثر ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول شيء يطلب حصوله قالوا فى التمنى طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر فهو تفسير باللازم اه ح ل قال الشنوانى قولهم طلب ماطمع فيه الخ أى بليت ليخرج الطلب بصيغة افعل المطلوب بها ذلك فانه لايسمى تمنيا اه والترجى حقيقة ميل النفس الى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصوله مترقبا ولما كان الغالب ان من مالت نفسه الى حصول الشيء يطلبه قالوا فى الترجي هو طلب الامر المحبوب اه ح ل أيضا (قوله ياليتنى كنت الخ) اعلم ان نصب الفعل بعد التمنى سواء كان الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الفعل الاول كما فى الآية التى مثل بها الشرح أو لغيره نحو ليتك تأتينا فتحدثنا أى ليت اتيانا منك فتحديث منا ولا يقدر ليت كان اتيان منك فحديث منا لان ذلك تقدير لايحتاج له واما اذا كانت داخلة على ضمير شان وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع فان كان الفعل المنصوب لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته يأتينى فيكرمنى فيصح أن يقال انه فى تقدير ليت الشان أن يكون منك اتيان فاكرام وليت الشأن يفعل اتيانا فاكراما وقوله ياليتنى كنت معهم الخ أى ليت لى كونا معهم ففوز اه يس على الفاكهى (قوله ألا رسول الخ) قاله أمية بن أبى الصلت من البسيط وتمامه * مابعد غايتنا من رأس مجرانا * ومجرى بضم الميم مصدر ميمى بمعنى الاجراء أضيف الى نون المتكلم * ألا للتمنى ورسول مبنى على الفتح لان ألا تعمل عمل لا التبرئة ولنافى محل نصب على الصفة ومنا فى محل الخبر لالا وقال بعضهم رسول مبتدأ ولنا صفة ومنا خبر فيخبر منصوب فى جواب التمنى وهو محل الشاهد ما اسم موصول مفعول يخبرو بعد خبر لمحذوف أى المسافة التى هى بعد غايتنا

التنبيه على الفعل الا أن فى التحضيض زيادة توكيد وحث وأما قوله تعالى لولا أخرتنى الى اجل قريب فاصدق فمن باب النصب فى جواب الدعاء ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض او العرض للدعاء * واما التمنى فكقوله تعالى ياليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقول الشاعر * الا رسول لنا منها فيخبرنا *

وهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية فى هذه المواضع الثمانية وأما النصب بعد واو المعية فى المواضع المذكورة فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى أربعة فالاربعة المسموع فيها أحدها النفى كقوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله أعلم أنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغى لكم الطمع فى ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعا منكم والواو من قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة والثانى الامر كقوله

فقلت ادعى وأدعوان أندى * لصوت ان ينادى داعيان

والثالث النهى كقول الشاعر

يا أيها الرجل المعلم غيره * هلا لنفسك كان ذا التعليم
ابدأ بنفسك فانهها عن غيها * فاذا انتهت عنه فانت حكيم
وفهناك يسمع ماتقول ويشتفى * بالقول منك وينفع التعليم
لاتنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لاتاكل السمك وتشرب اللبن فاذا أردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول فى النهى

حال كونها كائنة من رأس مجرانا وقال فى الشواهد ياحرف نداء والمنادى محذوف أى ياقوم وبعد مفعول يخبرنا خلافا لقول الشواهد انه مفعول لمحذوف وغايتنا مضاف اليه فعلى نسخة الشواهد يابعد غايتنا بحرف النداء والذى فى النسخ مابعد (قوله فهذه أمثلة النصب بعد الفاء الخ) اختلف فى الناصب للفعل فمذهب البصريين ان الناصب ان مضمرة وهو مادرج المؤلف عليه وذهب بعض الكوفيين الى ان مابعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى أن الفاء هى الناصبة والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم كما تقدم والخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء اه أشمونى (قوله فسمع الخ) وفى بعض النسخ فسمع فى خمسة وقاسه النحويون فى ثلاثة وهذه هى الموافقة لما يأتى فانه ذكر أمثلة خمسة وفى بعض النسخ فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى أربعة وهى الصواب لان قوله وتأتى مثله من كلام المولدين وفى بعض النسخ فسمع فى أربعة وقاسه النحويون فى ثلاثة وهى فاسدة لانه يقتضى ان الجملة سبعة مع أنها ثمانية قال أبو حيان ولا أحفظ نصب الفعل بعد الواو الا بعد أربعة وهى الدعاء والعرض والتحضيض والترجى فينبغى ان لا يقدم على ذلك الا بسماع اه وحينئذ فيعلم من كلام أبى حيان انه سمع بعد ثلاثة من الثمانية لانه جعل الترجى أحد الاربعة وعليه فالمناسب أن يقول فسمع فى ثلاثة وقاسه النحويون فى خمسة تأمل (قوله ولما يعلم الله الخ) أشار المؤلف ببيان معنى الآية الى ان العلم فى الآية مجاز عن المعلوم وانه انتفى لعدم وقوعه بذلك علم الجواب عما يقال لما للنفى وكيف يصح نفى علم الله وعلمه قديم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل فتدبر اه يس على الفاكهى وقال البيضاوى ولما يعلم الخ أى ولما تجاهدوا والفرق بين لما ولم ان لما لتوقع الفعل فيما يستقبل وقرىء ولما يعلم بفتح الميم على ان أصله يعلمن فحذفت النون وقرىء ويعلم الصابرين برفع يعلم الواو للحال اى ولما تجاهدوا وأنتم صابرون اه (قوله وتطمعون الخ) هذا تفسير لحسبتم (قوله بل أحسبتم) أشار به الى ان أم من قوله أم حسبتم للاضراب مع الاستفهام الانكارى (قوله وحالتكم هذه) أى عدم المجاهدة مع الصبر أى انتفى جهادكم المصاحب لصبركم (قوله فقلت ادعى الخ) قاله الاعشى وقال ابن يعيش الخطيئة وقال الزمخشرى ربيعة بن جشم وقال ابن برى دثار بن شيبان النميرى من الوافر وادعى أصله أدعوى استثقل فى الفعل واو مكسورة مضموم ماقبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة الياء واذا ابتدىء بالفعل فقال البدر بن مالك بضم الهمزة نظرا الى ضم الثالث فى أصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره فى فصل همزة الوصل ولذا قال أبو حيان فى شرح الكافية وفى ايضاح أبى على مانصه وتقول للمرأة أغزى أدعى فتشم الزاى والعين الضمة وتضم الهمزة لان الضمة فى حكم الثبات وقوله وأدعو هو محل الشاهد وأندى أبعد صوتا والندي بعد الصوت اه يس والمعنى فقلت لها ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك فان أرفع صوت وأبعده دعاء اعيين معا اه تصريح * الاعراب فقلت فعل وفاعل وكذلك ادعى وادعو منصوب بان مضمرة ان حرف توكيد أندى اسمها ولصوت بكسر اللام متعلق باندى وان بفتح الهمزة ينادى بكسر الدال منصوب بان وداعيان فاعل وان ينادى خبر ان (قوله كقوله لاتنه) أى قول أبى الاسد الدؤلى واسمه ظالم بن عمرو من كبار التابعين قاله النووى وتقدم الكلام على اعرابه ومعناه والشاهد فى تأتى مثله فانه منصوب بان مضمرة بعد النهى وبعده فى بعض النسخ قبل قوله وابدأ بنفسك بيتان وهما

تصف الدواء لذى السقام وذى الضنا * كيما يصح به وأنت سقيم
وأراك تلقح بالرشاد عقولنا * منها وأنت عن الرشاد عقيم

وكانك قلت لاتعل هذا ولا هذا وحينئذ فيلتقى ساكنان الباء واللام فتكسر الياء على أصل التقاء الساكنين وان أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهى حينئذ عن الجمع بينهما وان أردت الاستئناف رفعت الثانى * والرابع التمنى كقوله تعالى ياليتنا نرد ولانكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين * الخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء وينتصب الفعل المضارع بان مضمرة جوازا لا وجوبا بعد الاربعة أحرف وهى الفاء والواو وثم وأو وذلك اذا عطفن على اسم صريح مثال ذلك بعد أو قول الله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه يقرأ فى السبع برفع يرسل ونصبه وقال أبو بكر بن مجاهد المقرى رحمه الله قرىء لو أن لى بكم قوة أو آوى بنصب آوى ولا وجه له ورد عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره وقالوا وجهها كوجه قراءة أكثر السبعة أو يرسل رسولا وبلا النصب وذلك لتقدم الاسم الصريح وهو قوة فكانه قيل لو أن لى بكم قوة أو ايواء الى ركن شديد ومثال ذلك بعد الواو قول

ابدأ بنفسك الخ (قوله وكانك قلت لاتفعل هذا ولا هذا) أى فهو مفيد للنهى عن كل واحد منهما قال الدمامينى وفيه نظر لانه يحتمل نفى الجمع بينهما كما يحتمل النفى عن كل واحد منهما كما قالوا اذا قلت ماجاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون المراد نفى كل منهما على كل حال وان يراد نفى اجتماعهما وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى الاول اه وأجاب الشمنى بان معنى قولهم كل واحد أى ظاهرا فلا ينافى انه يحتمل نفى الجمع (قوله عطف مصدر الخ) والتقدير لا يكن منك أكل للسمك وشرب للابن وأشار المؤلف بذلك الى ان واو المعية عاطفة لمصدر مؤول على مصدر متوهم نظير ماقيل فى الفاء وجعلها للمصاحبة حل معنى لا حل اعراب (قوله ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بنصب نكذب ونكون فى قراءة حمزة وحفص واقتصر فى التوضيح على قوله ياليتنا نرد ولا نكذب ولم يذكر ونكون وهو صحيح أيضا وعبارة الاشمونى كعبارة المؤلف هنا قاله بعض الاشياخ ان الشاهد فى نكون وأما نكذب فهو بالرفع عطف على نرد اه والصواب ماقدمناه تأمل (قوله والخامس الاستفهام كقوله وهو الحطيئة) تصغير حطاة وهى الضرطة ألم أك الخ هذا البيت لم يوجد فى شواهد هذا الكتاب ولعله مبنى على اسقاط قوله والخامس الخ وهو المناسب لقوله فيما سبق وسمع فى أربعة على ماهو فى بعض النسخ والتمثيل بالبيت للاستفهام مبنى على ان الاستفهام التقريرى ينصب المضارع فى جوابه وهو أحد التأويلين السابقين وأما على القول المقابل فهذا البيت من قبيل نصب المضارع بعد النفى لا بعد الاستفهام تأمل والشاهد فى قوله ويكون بالنصب والهمزة للاستفهام ولم جازم وأك مجزوم بالسكون على النون المحذوفة تخفيفا واسمها ضمير وجاركم خبره ويكون بالنصب والمودة والاخاء اسمها وبينى وبينكم خبر يكون (قوله بعد أربعة أحرف) قال أبو حيان ولا يجوز فى غيرها اه يس على الفاكهى (قوله أو يرسل) على قراءة النصب بان مضمرة بعد أو والتقدير أو ان يرسل وأن يرسل فى تأويل مصدر عطف على وحيا كانه قيل وماصح لبشر ان يكلمه الله الا موحيا أو مسمعا من وراء حجاب أو مرسلا فالكل مصادر وقعت أحوالا من الفاعل أما الوحى والارسال فامرهما بين وأما من وراء فهو متعلق بمصدر محذوف وكانه قيل أو اسماعا من وراء حجاب أو كانه قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو اسماعا من وراء حجاب أو ارسالا فيكون كل واحد منهما مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز أيضا أن يكون المعنى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا بالوحى أو بان يسمع من وراء حجاب أو بان يرسل رسولا فيكون كل منهما مفعولا به بواسطة حرف الجر وأما الاستثناء فهو مفرغ على كل تقدير وأما قول من قال الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظرا لظاهر القول فليس بقوى لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام اه يس والمراد بالوحى الكلام الخفى الذى يدرك بسرعة ليس بحرف ولا صوت والمراد المشافهة كما وقع للنبى ليلة المعراج وقوله أو من وراء حجاب كما وقع لموسى وقوله أو يرسل رسولا المراد بالرسول الملك حامل الوحى هكذا يستفاد من البيضاوى (قوله يقرأ فى السبع برفع يرسل) وهى قراءة نافع بناء على ان أو يرسل مستأنف والفعل خبر لمحذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه أن تكون أو للاستئناف على نوع من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلت أو يقضيك مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال لزمته أم لم تلزمه فكانه قال بل يقضيك اه يس (قوله ونصبه) وهى قراءة غير نافع وقد تقدم تقدير الكلام على النصب عن يس (قوله بنصب آوى) وأما على قراءة رفع آوى فهو خبر لمبتدا محذوف وآوى مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل اى أنا آوى قرره شيخنا دردير وجواب لو محذوف اى لبطشت بكم (قوله فى محتسبه) بفتح السين اسم كتاب (قوله وغيره) بالرفع عطف على ابن جنى لا بالجر عطف على محتسبه بدليل قوله وقالوا أى قال ابن جنى وغيره (قوله أكثر السبعة) وهم ماعدا نافعا

نافعا (قوله ميسون) بميم مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فسين مهملة فى آخره نون وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله بنت بحدل) بموحدة مفتوحة فحاء مهملة ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام اسم رجل وميسون هذه زوجة معاوية وهى أم يزيد تزوجها معاوية رضى الله عنه ونقلها من البدو الى الشام فكانت تكثر الحنين الى ناسها والتذكر الى مسقط رأسها فسمعها ذات يوم تنشد هذه الابيات

لبيت تخفق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عينى * أحب الي من لبس الشفوف
وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * أحب الى من بغل زفوف
وخرق من بنى عمى نحيف * أحب الى من علج عنيف
خشونة عيشتى بالبدو أشهى * الى نفسى من العيش الظريف
فما أبغي سوى وطنى بديلا * فحسبي ذاك من وطن شريف

ميسون بنت بحدل
للبس عباءة وتقر عينى
* أحب الى من لبس
الشفوف
الرواية فيه بنصب تقر
وذلك بان مضمرة على انه
معطوف على للبس فكأنه
قال للبس وقرة عينى ومثال
ذلك بعد الفاء قوله
لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت أوثر أترابا على تربى
ومثال ذلك بعد ثم قول
الشاعر

فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما رضيت حتى جعلتنى علجا عنيفا ذكره الحريرى فى درة الغواص وقال العينى الابيات من بحر الوافر تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية والصحيح ولبس بواو العطف لانها جملة عطفت على جملة قبلها ومن رواه للبس باللام فهو خطأ فى تقر حيث نصب بأن مضمرة ويجوز رفع تقر على تنزيل الفعل منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاء ين الثياب الرقيقة اه قال الدماميني والارواح جمع ريح وتخفق بكسر الفاء مضارع خفقت الريح أى دوى جريها والمنيف العالى والعباءة ضرب من الاكسية والشفوف جمع شف بفتح الشين وهو ستر رقيق من صوف يشف ما وراءه كذا فى الصحاح وقال فى القاموس الشف بالكسر الثوب الرقيق يحكى ما تحته اه شمنى فى كسر بيتى بكسر الكاف اسفل شقة الخباء التى تلى الارض من حيث يكسر جانباه والرياح جمع ريح والياء بدل عن الواو لكونها أثر كسرة كما فى ميزان وتقول العرب الرياح كراهة الاشتباه بجمع روح والفج الطريق الواسع بين الجبلين وقيل الطريق الواسع مطلقا والدفوف جمع دف بضم الدال وهو الذى يضرب به النساء وحكى أبو عبيدة ان الفتح لغة والبكر بفتح الباء الموحدة الفتى من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم السخى والعجل من ولد البقرة والعليف الذى يعلف ولا يرسل للرعى والعلج الرجل من كفار العجم والعنيف الذى لا رفق فيه * الاعراب ولبس مبتدأ وعباءة مضاف اليه وتقر فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد الواو وعينى فاعل وتقر أحب خبر المبتدا من لبس جار ومجرور متعلق باحب والشفوف مضاف اليه والشاهد فى وتقر والتقدير ولبس عباءة وقرة عينى (قوله الرواية فيه بنصب تقر) قال فى شواهد هذا الكتاب وروى وتقر بالرفع على ان الجملة حال من الفاعل المقدر والتقدير ولبسى عباءة قارة عينى أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ولا يجوز أن يكون معطوفا على الاسم لان الفعل لا يعطف على الاسم الخالص اه لكن مجىء الجملة المضارعية حالا مقرونة بالواو ممنوع فالاحسن الاستئناف (قوله لولا توقع الخ) هو من البسيط والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق وقال فى فى التصريح المعترض للمعروف والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضاؤه ما آثر الشاعر المساوى لغيره فى السن على المساوى له فى السن * الاعراب لولا حرف امتناع لوجود وتوقع مبتدأ خبره محذوف أى موجود والجملة فعل الشرط وفارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان

أرضيه فى تأويل مصدر عطف على توقع أى لولا توقع معترفا رضائى له وما نافيه كنت أوثر كان واسمها وخبرها وأترابا مفعول أوثر وفاعله مستتر على تربى متعلق بأوثر (قوله انى وقتلى سليكا الخ) قاله أنس بن مدركة الخثعمى من البسيط وسليط وسليك اسم رجل والثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد به الطحلب وهو الذى يعلو على الماء فيفر البقر منه فيضربه صاحب البقر ليذهب عن الماء فيشرب البقر والمناسب للمقام الاول لان الغرض من وقوع الفعل تخويف غيره وعافت كرهت الماء فلم تشربه وأعقل مضارع عقل القتيل أعطى غايته * الاعراب انى ان واسمها وقتلى مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله وسليكا مفعوله ثم أعقله هو محل الشاهد فهو منصوب بأن مضمرة جوازا والمصدر المؤول عطف على قتلى والخبر محذوف أى موجود وكالثور خبر ان ويضرب مبنى للمفعول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ولما ظرف يضرب وعافت البقر فعل وفاعل ولاشك ان قتل مصدر ليس فى تأويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان أو ما والفعل محله لا يقتضى تأويله بالفعل (قوله فرقا) أى خوفا وفى بعض النسخ خوفا (قوله عن حمله) أى الضرب (قوله وقولى اسم صريح احترازا الخ) ذكر محترز صريح ولم يذكر محترز اسم وذلك بان يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى أن تضل احداهما فتذكر فى قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم وقولهم اما أن تنطق بالحق أو تسكت فان النصب فيما ذكر ليس بان مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على ماقبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف ولا بد أن يكون الاسم الصريح غير مؤول بالفعل ليخرج الطائر فيغضب زيد الذباب فأل اسم موصول مبتدأ نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة الحرف ويغضب زيد جملة عطف على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا فى التصريح وأنت خبير بانه اذا كان من عطف الجمل فلا يحتاج لاخراجه لان الكلام فى عطف فعل على اسم صريح وهذا عطف جملة على اسم مؤول وقال الشاطبى وأما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية الخالصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قائم فى حكم كاهل وغارب فلا شك فى هذا التقدير فى نصب الفعل بعده نحو يعجبنى فاضل ويتكرم وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل ضارب ويشتم بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها فى المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل يعطف على الاسم الذى يعطى معنى الفعل اعمالا لمعناه واهمالا للفظه فكانه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج له عن الحكم بالنصب اه ومنه يعلم ان اخراج الذى يطير الخ يحصل بقول المؤلف صريح تأمل

﴿ باب المجرورات ﴾

المجرورات جمع مجرور أى لفظ مجرور أو مجرورة أى لفظة أو كلمة مجرورة وأل للاستغراق أى جميع المجرورات ثلاثة أى ثلاثة أنواع بدليل انه أثبت التاء ولا تقل ثلاثة مجرورات جمع مجرورة والاحذف التاء هكذا توضيح كلام الفيشى واعترض بانه اذا حذف المعدود يجوز التذكير والتأنيث (قوله المجرور بالحرف) أى ما كان الحرف آلة جره والا فالجار هو المتكلم وقدم المجرور بالحرف لان الاصل فى الجر أن يكون بالحرف ولا يكون بغيره الا بطريق النيابة أو التضمين لمعنى الحرف (قوله وهو من الخ) أى حرف الجر من وما عطف عليها فلا يقال يلزم على ماقاله الاخبار عن ضمير الجمع بواحد تأمل انه لاحظ العطف قبل الاخبار هذا حاصل ما فى الفيشى (قوله وهو من الخ) الحصر اضافى أى بالنسبة للكثير المشهور والا فقد ترك هنا خمسة ثلاثة مضت فى باب الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها واثنان شاذان فى عمل الجر أحدهما متى فى لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أى من كمه وقال الشاعر

* متى لجج خضر لهن نشيج * والثانى لعل فى لغة عقيل قال شاعرهم

انى وقتلى سليكا ثم أعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر

كانت العرب اذا رأت البقر قد عافت ورود الماء تعمد الى الثور فتضربه فترد البقر حينئذ الماء ولا تمتنع منه فرقا من الضرب أن يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقولى اسم صريح احتراز من نحو ماتانينا فتحدثنا فان العطف فيه وان كان على اسم متقدم فانا قد قدمنا أن التقدير مايكون منك اتيان فحديث لكن ذلك الاسم ليس بصريح فاضمار ان هناك واجب لاجائز بخلاف مسئلتنا هذه فان اضمار أن جائز بل نص ابن مالك فى شرح العمدة على أن الاظهار أحسن من الاضمار ثم قلت

(باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف وهو من والى وعن وعلى والباء

لعل الله فضلكم علينا * بشيء ان أمكم شريم

والشريم بفتح الشين المفضاة ومجرور لعل فى محل رفع مبتدأ ولهم فى لامها الاولى الاثبات والحذف وفى لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وماعدا الاربع لايجوز الجر به اه تصريح وقد ذكر فيه ان كى من جملة الشواذ والمصنف هنا ذكره مع المشهور تأمل (قوله من الخ) وسميت حروف جر لعملها الجر وقيل لجرها الافعال الى الاسماء ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الي الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية أوغيرها اه تصريح قال الفيشى قوله من الخ مقصوده بيان عملها لا بيان معانيها لان هذا وظيفة اللغوى والاصولى اه كلام الفيشى وانما قدم المصنف من لانها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره (قوله واللام) سواء كانت للملك أو لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالقسمة ثنائية فان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك نحو المال لزيد والافهى لشبه الملك وللاستحقاق وللاختصاص وبعضهم يجعل القسمة ثلاثة فيقول ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهى للملك وغير مالكة فهى للاختصاص أو بين معنى وذات فهى للاستحقاق نحو الحمد لله وبعضهم يعبر عن الاقسام الثلاثة بالاختصاص تامل وقال الفيشى قوله واللام سواء كانت للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمؤمنين أو للاستحقاق نحو النار للكافرين اه وبيانه انها ان وقعت بين ذاتين احداهما مالكة فهي للملك أو بين ذاتين احداهما مختصة بالاخرى لاتكون لغيرها فهى للاختصاص أو بين ذاتين احداهما غير مختصة بالاخرى فهى للاستحقاق وحينئذ فيكون ساكتا عما اذا وقعت بين معنى وذات تأمل لان قوله الجنة للمؤمنين فيه اختصاص الجنة بالمؤمنين وأما قوله النار للكافرين فليس فيه اختصاص لان النار تكون للعصاة (قوله والكاف للظاهر) أى وأما جرها للضمير فى قول العجاج

خلى الذنابات شمالا كثبا * وأم أوعال كها أو أقربا

فقال المؤلف فى التوضيح انه ضرورة وقال فى المغنى والكوفيون والفراء لايخصون ذلك بالضرورة أى بل هو شاذ وهو ظاهر كلام ابن مالك فى الالفية فهذان قولان والفيشى يفيد قولا ثالثا وهو عدم جرها للضمير مطلقا أى لاشذوذا ولا ضرورة فجملة الاقوال ثلاثة كما قاله الفيشي وقوله خلى أى الحمار الوحشى والذنابات اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها وهى فى الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الثاء صفة له ومعناه قريبا والمعنى ان هذا الحمار الوحشى ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها اه تصريح (قوله لله ورب) بفتح الراء (قوله مضافا) أى حال كون رب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم كما يأتى فى الشرح وندرتا الرحمن وتا الحياة فيما حكاه سيبويه أى دخول التاء على الرحمن وعلى الحياة نادر فلذا تركهما المصنف (قوله المضمرة) أى المحذوفة (قوله ورب لضمير الخ) فى رب ثمان لغات ذكرها الشنوانى فى حاشية الاجرومية أحدها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهى أفصحها والثانية ضم الراء وفتح الباء مخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة الخامسة وفتح الراء وفتح الباء مشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء اه (قوله لضمير غيبة) واختلف فيه هل هو معرفة أو نكرة فذهب الفارسى وكثيرون الى انه معرفة وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير اه تصريح (قوله بمطابق للمعنى) كما يأتى أمثلته فى الشرح وهذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء اه تصريح قال الفيشى قوله مميز بمطابق ظاهره عدم اشتراط وصف التمييز وظاهر كلام ابن الحاجب وجوبه وقال أبو حيان لا أعرف من اشترط وصفه (قوله بمطابق للمعنى) أى

واللام وفى مطلقا والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقة والتاء لله ورب مضافا للكعبة أو الياء وكى لما الاستفهامية أو أن المضمرة وصلتها ومنذ وهذا للزمن غير مستقبل ولا مبهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر مميز بمطابق للمعنى

قليلا ولمنكر موصوف كثيرا) * وأقول لما أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسمتها الى ثلاثة أقسام
مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور (١٠٤) بمجاورة مجرور وبدأت بالمجرور بالحرف لانه الاصل وانما لم أذكر المجرور
بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا هي العاملة وانما العامل عامل المتبوع وذلك في غير البدل وعامل محذوف في باب البدل فرجع الجر في باب التوابع الى الجر بالحرف والجر بالاضافة وقسمت الحروف الجارة الى ستة أقسام أحدها ما يجر الظاهر والمضمر وبدأت به لأنه الاصل وهو سبعة أحرف من والى وعن وعلى والباء واللام وفي ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ومنك ومن نوح الى الله مرجعكم اليه مرجعكم طبقا عن طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك تحملون آمنوا بالله ورسوله وآمنوا به لله مافي السموات ومافي الارض له مافي السموات ومافي الارض كل له قانتون وفي الارض آيات للموقنين وفيها ماتشتهيه الانفس * الثاني مالا يجر الا الظاهر ولا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة الكاف وحتى والواو * الثالث ما يجر لفظتين بعينهما وهو التاء فانها لا تجر الا اسم الله عز وجل وربا مضاف الى الكعبة أو الى الياء قال الله تعالى تالله تفتؤ تذكر تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لأكيدن اصنامكم وقالت العرب ترب الكعبة وترب لافعلن الرابع ما يجر فردا خاصا كلي
من الظواهر ونوعا خاصا منها وهو كي فانها لا تجر الا أمرين أحدهما ما الاستفهامية وهي الفرد الخاص يقال جئتك أمس فتقول في السؤال

مع مخالفته للفظ الضمير تأمل (قوله قليلا) راجع لجرها الضمير الغيبة (قوله ومجرور بالاضافة) هذا قول ضعيف والراجح أن الجر بالمضاف وقيل بحرف جر مقدر فجملة الاقوال ثلاثة وسيأتي أنه يمكن تأويل عبارة المصنف فيمشي على الراجح (قوله ومجرور بالمجاورة) سيأتي أن هذا قول مرجوح أيضا فحينئذ الراجح ان الجار اما حرف واما مضاف تأمل (قوله وهو سبعة من الخ) وهي بالنسبة للوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو اثنان الى وعلى اه تصريح (قوله ومن أمثلة ذلك) مثل باربعة عشر مثالا لان كل واحد من السبعة له مثالان مثال لجره للظاهر ومثال لجره للضمير (قوله طبقا عن طبق) أي حالا بعد حال فعن بمعنى بعد ويحتمل أن تكون على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عما قبله قاله الدماميني (قوله رضي الله عنهم ورضوا عنه) اعلم ان عن معناها المجاوزة وهي بعد الشيء عما بعدها بسبب ما قبلها وهو هنا مشكل لانه ينحل المعنى تباعد عنهم انتقام الله بسبب رضوانه ومعنى رضوا عنه انهم تباعدوا عن مخالفته بسبب رضاهم (قوله الثاني مالا يجر الا الظاهر) وجه اختصاص مذ ومنذ بالظاهر انهما لما اختصا بالوقت لانه معناهما اذا كان اسمين فخصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين واختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص وفي حتى بانها لما نقصت عن الى بانها لا تجر الا الآخر أو ما اتصل بالآخر خصوها بالظاهر وفي الكاف بأن دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين في نحو كك وطرد المنع في الباقي وفي الواو بحط رتبتها عن أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته وفي رب لاختصاصها بالمنكر لانها علم على القلة والكثرة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في أحد المحتملين والمعرف مادل على القلة فقط وفي التاء بحط رتبتها عن أصلها وهو الواو بتخصيصها ببعض الظاهر وخص منه بالمواصل باب القسم وهو اسم الله وألحق به نحو رب (قوله وحتى) وهي للغاية ولا يجر بها الا آخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو متصل بالاخر نحو حتى مطلع الفجر ونحو سرت البارحة حتى الصباح والجر بها واجب وجائز فالواجب اذا كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها لكونه غير جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزأله ولم يقع الفعل له نحو صمت الأيام حتى يوم العيد وانما امتنع العطف بها في الاول لانها انما تعطف بعضا على كل وفي الثاني لان العطف يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو متعذر هنا والجائز اذا كان ما بعدها اسما وجزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فهذا يجوز فيه الجر والعطف اه شيخ الاسلام * (تنبيه) * ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

أو على عدم دخوله نحو أتموا الصيام الى الليل وقوله

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجذولا

عمل بها والا فالصحيح في حتى الدخول وفي الى عدمه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة وقيل بالدخول مطلقا وقيل بالخروج مطلقا وقيل ان كان ما بعدهما جزأ فهو داخل والا فهو خارج واتفقوا على ان حتى العاطفة يدخل ما بعدها والخلاف انما هو في الجارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو اه أشموني مع زيادة من حواشيه (قوله فردا خاصا) المراد بالفرد الخاص الشخص أي لفظه خاصة بخلاف النوع فانه

عن علة المجيء له أو كيمه فكما أن له جار ومجرور كذلك كيمه والاصل لماو كيما ولكن ما الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبا كما قال الله تعالى فيم أنت من ذكراها عم يتساءلون بم يرجع المرسلون وحسن في الوقف ان تردف بها السكت كما قرأ البزي في هذه المواضع وغيرها الثاني أن المضمرة وصلتها وذلك هو النوع الخاص تقول جئتك كي تكرمني فان قدرت كي تعليلية فالنصب بان مضمرة وان المضمرة مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي وكأنك قلت جئتك للاكرام الخامس مايجر نوعا خاصا من الظواهر وهو منذ ومذ فان مجرورهما لايكون الا اسم زمان ولا يكون ذلك الزمان الا معينا لامبهما ولا يكون ذلك المعين الا ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة ومنذ يومنا ومذ يومنا ولا تقول لا أراه منذ غد ولا مذ غد وكذا لا تقول ما رأيته منذ وقت * السادس مايجر نوعا خاصا من المضمرات ونوعا خاصا من المظهرات وهو رب فانها ان جرت ضميرا فلا يكون الا ضمير غيبة مفردا مذكرا مرادا به المفرد المذكر وغيره ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز تقول ورب رجلا لقيت وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء وكل ذلك قليل وان جرت ظاهرا فلا يكون الا نكرة

كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة فان والفعل كلي يصدق بان يضرب وان يأكل وان يشرب فهو نوع مقول على كثيرين تأمل (قوله عن علة المجيء له أو كيمه) وانما ذكر له جمعا للنظير وقدمه مع انه ليس مما نحن فيه لانه الاكثر في السؤال عن علة الشيء قال في التوضيح والاكثر عندهم ان يقولوا له باللام والمعنى لاي شيء كذا (قوله الثاني ان المضمرة وصلتها) وترك ثالثا وهو ما المصدرية وصلتها فانهما في تأويل الاسم كقول النابغة

اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام أي انما يراد الفتى للضر والنفع أي لضر من يستحق الضرر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما اه تصريح (قوله وذلك هو النوع الخاص) أي باعتبار ان صلة ان ليست مقصورة على لفظ خاص بل أي مضارع فصلة أن أمر كلي تحته أفعال كثيرة تأمل (قوله فان قدرت كي تعليلية) قال الموضح والاولى فيما اذا لم يذكر أن بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا انتهى مع شارحه (قوله الا ماضيا) وهما بمعنى من (قوله أو حاضرا) وهما بمعنى في (قوله منذ يوم الجمعة) اشارة للماضي وقوله منذ يومنا اشارة للحاضر ويكونان بمعنى من والى جميعا أي دالان على ابتداء الغاية وانتهائها ان كان الزمان معدودا نكرة نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين أي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله لا أراه مذ غد الخ) محترز معينا تأمل (قوله نوعا خاصا من المضمرات) أنت خبير بان ضمير الغيبة لفظه واحد كما الاستفهامية الا أن يقال ان ضمير الغيبة وان كان لفظه واحدا الا أنه دال على المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا فصار كليا بهذا الاعتبار تأمل (قوله وهو رب) وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول نحو يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والثاني كقول رجل من ازد السراة

ألا رب مولود وليس له أب * وذي ولد لم يلده أبوان
وذي شامة سوداء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لاوان
ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي ان عمر الجيني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصلها لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة ذات عز وجلال وروى مجلحة بتقديم الجيم على الحاء أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي اه تصريح وليس من حروف الجر ما له صدر الكلام سواها اه شيخ الاسلام ولا تتعلق بشيء لانها تشبه الحرف الزائد (قوله ربه رجلا لقيت) يحتمل ان مجرور رب مفعول للقيت ويحتمل انه موصوفة نحو رب رجل صالح لقيت وذلك كثير * فان قلت قد كان من حقك ان تؤخر

التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورب الكعبة واختصاصهن

مبتدأ ولقيت خبره (قوله امابنوع الخ) الحاصل ان مذ ومنذ مختصان بنوع وأن كى مختصة بفرد ونوع وان رب مختصة بنوعين وان التاء مختصة بفردين (قوله وكان ينبغى تقديم الخ) سؤال ثان (قوله ان يقدم المختص بنوعين الخ) ويلزم من تقديم رب على كى ان رب مقدمة على مذ ومنذ المتأخرين عن كى (قوله والمختص بنوع) اى أو فرد ونوع أو نوع أو نوعين وقوله أو فرد أى جنس فرد الصادق بفردين (قوله من أحكام رب) أى عن قوله مميز بمطابق الخ وهذه الاحكام لكثرتها لا يناسب ان تفصل بين حروف الجر (قوله من المختص بفرد) وهو التاء (قوله قلت الخ) حاصله ان المانع من تأخير التاء قطع النظير عن نظيره والمانع من تقديم رب قطع النظير أيضا والفصل بالحروف بين أحكام رب تأمل (قوله قطع للنظير) وهو التاء وقوله عن نظيره وهو الواو وقوله للنظير وهو حذف رب وقوله عن النظير وهو حكم حذف غيرها قاله الفيشى (قوله كان ذلك قطعا أيضا) أى كان تقديم رب قطعا للنظير أيضا كما ان فى تأخير التاء قطعا للنظير وفى بعض النسخ كان فى ذلك أيضا قطعا للنظير والمناسب رفع قطعا لانه اسم كان تأمل (قوله ويجوز حذفهامعه) أى مع المجرور المنكر والمتبادر من العبارة حذفهما وليس مرادا بل المراد حذفهامع بقاء المجرور بدليل قوله فيجب بقاء عملها تأمل (قوله وذلك بعد الخ) وبدون تلك الاحرف أقل قليل كقول جميل بن يعمر

رسم دار وقفت فى طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان ملاصقا من آثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ماشخص من آثار الديار وأقضى أموت ومن جلله بمعنى من أجله وقيل من عظم امره فى عينى والجليل العظيم ويروى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس (قوله والفاء وبل قليل) لكن بعد بل أقل فاشتركا فى أصل القلة وهى مقولة بالتشكيك تأمل (قوله وخافض) عطف على اللام وقوله أن وأن بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الاولى وسكونها فى الثانية وشرط حذف خافض ان وان أمن اللبس والا فيمتنع الحذف نحو رغبت فى ان تفعل لانه يوهم ان المعنى رغبت عن ان تفعل ولا يشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان المنع من الحذف محله اذا لم يقصد الابهام والا فلا منع لانه من مقاصد العقلاء وهنا قصد لينزجر به من يرغب فى نكاحهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنه لدمامتهن وفقرهن اه شيخ الاسلام (قوله مطلقا) راجع لخافض ان وان ومعنى الاطلاق سواء كان الخافض اللام أو غيرها وبه اندفع اعتراض شيخ الاسلام الذى أشار له بقوله قبل كى وعبارته تقتضى انه لا يشترط أمن اللبس وقد عرفت ما فيه انتهى (تنبيه) سكت عن بقاء العمل وعدمه بعد حذف اللام وخافض ان وان والخلاف فى ان محل المخفوض نصب أو خفض أو لا محل لهما وقد جزم فى التسهيل بالاول انتهى شيخ الاسلام (قوله فالكثير بعد الواو) وذهب الكوفيون والمبرد الى أن الجر بالواو والصحيح ان الجر برب المقدرة وهو مذهب البصريين وأما الفاء وبل فليس الجر بهما باتفاق كما حكاه ابن عصفور فى الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الخفض انما هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب انتهى أشمونى (قوله ثم بينت ان حذفها وبقاء عملها الخ) وقد يحذف الجار غير رب ويبقى عمله وهو ضربان سماعى كقول رؤبة خير والحمد لله جوابا لمن قال له كيف أصبحت والاصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله وقياسى كقولك بكم درهم اشتريت فدرهم مجرور بمن مقدرة أى بكم من درهم انتهى تصريح (قوله وبلد مغبرة الخ) ويروى ومهمه أى مفازة ومغبرة ملونة بالغبرة وهو لون يشبه بالغبار والارجاء الاطراف جمع رجي مقصور * الاعراب بلد مجرور برب محذوفة نابت عنها الواو ومغبرة اسم مفعول صفة لبلد ارجاؤه نائب فاعل كان لون أرضه كان واسمها ومضاف اليه وسماؤه خبرها وفى الشطر الثانى القلب فان فيه عكس التشبيه مبالغة فى

اما بنوع او نوعين أو فرد ونوع كما فصلت وأصل حرف الجر أن لا يختص والمختص بنوع أقرب الى الاصل من مختص بفرد وكان ينبغى أن يقدم المختص بنوعين وهو رب على المختص بفرد ونوع وهى كى * قلت انما ذكرت التاء الى جانب الواو لانها شريكتها فى القسم فتاخيرها عنها قطع للنظير عن نظيره ولما أردت أن أذكر شيأ من أحكام رب اقتضى ذلك تاخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلا بين هذه الحروف وأيضا فانى ذكرت حكم رب فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف فى ذلك فلو كانت رب مقدمة كان فى ذلك أيضا قطعا للنظير عن النظير بالنسبة الى الاحكام ثم قلت * ويجوز حذفهامعه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل قليل وحذف اللام قبل كى وخافض أن وأن مطلقا) وأقول لما ذكرت أن رب تدخل على المنكر بينت أنها يجوز حذفهامعه وأشرت بهذا التقييد الى أنها لا يجوز حذفها اذا دخلت على ضمير الغيبة ثم بينت أنها اذا حذفت وجب بقاء عملها وان هذا الحكم أعنى حذفها وبقاء عملها على نوعين كثير وقليل فالكثير بعد الواو كقوله

وبلد مغبرة ارجاؤه *

وصف لون السماء بالغبرة حتى صارت بحيث يشبه به لون الارض في ذلك مع ان الارض أصل فيه واختلف في القلب فقبله السكاكي مطلقا وقال انه يورث الكلام ملاحة ورده غيره مطلقا لانه من عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير الملاحة التي أورثها نفس القلب قبل كقوله وبلد الخ والاعتبار اللطيف المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة وان لم يتضمن اعتبار الطيف لم يقبل كقول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها * كما طينت بالفدن السياعا

والمعنى كما طينت الفدن بالسياع أي كما طينت القصر بالطين (قوله وليل الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي وامرؤ هو الرجل والقيس الشدة وقيل الضم (قوله كموج) يقال ماج البحر موجا أي اضطربت أمواجه والبحر خلاف البر سمي بذلك لاتساعه ويطلق البحر على الشق والسدول جمع سدل وهو الستور والابتلاء الاختبار ومراده تشبيه ظلام الليل في هوله وصعوبته بموج البحر واستعار السدول لما يحول منه بين البصر وادراك المبصرات * الاعراب وليل مجرور برب المحذوفة وكموج صفة ليل والبحر مضاف اليه وأرخى فعل ماض فاعله ضمير الليل وسدوله مفعوله والجملة صفة لليل وعلى متعلق بارخى بانواع متعلق بارخى والباء للمصاحبة والهموم مضاف اليه وليبتلي مضارع منصوب بان مضمرة بعد لام العلة وسكن للوزن وفاعله ضمير الليل (قوله ودوية الخ) قاله ذو الرمة من بحر الطويل والدوية أحد أسماء الارض وقوله اغتسقتها بالغين والقاف بعد السين داخلتها غسقا وهو الظلام قاله في الشواهد وفي بعض النسخ اعتسفتها بالعين المهملة وبالفاء بعد السين أي أخذتها على غير طريق لان الاعتساف الاخذ على غير الطريق * الاعراب دوية مجرور برب محذوفة مثل السماء صفة لدوية ومضاف اليه واغتسقتها فعل وفاعل ومفعول وقد صبغ الليل الحصى الواو للحال وقد حرف تقريب وصبغ الخ فعل وفاعل ومفعول بسواد جار ومجرور * تنبيه * انما مثل المؤلف للواو بلائة أمثلة بخلاف الفاء وبل اشارة الى تحقيق الكثرة في الواو وتحقق القلة في الفاء وبل تأمل (قوله فمثلك الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي وهو من الطويل والطروق الاتيان ليلا وألهيتها شغلتها والمرضع التي لها ولد رضيع والتمائم جمع تميمة وهي المعوذة التي تعلق على الصبي وقاية له من اصابة العين والسحر ونحو ذلك وقوله محول بضم وسكون الحاء وكسر الواو وهو الذي تم له حول أي سنة وفي نسخة مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وأمه حبلى أو الذي يرضع وأمه تجامع وأما المغيل بكسر الياء فهي التي تؤتى وهي ترضع أو حامل وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهد النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم والمعنى قد خدعت كثيرا مثل هاتين المرأتين مع اشتغالهما بأنفسهما فكيف تتخلصين مني * الاعراب الفاء نائبة عن رب ومثلك مجرور برب وحبلى مفعول لمحذوف أي اعنى ويروى برفع مثل على الابتداء وقد طرقت هو الخبر وحذف العائد أي طرقتها وفيه ضعف لحذف العائد الراجع للمبتدا وكون المبتدا نكرة لانه لم يتعرف بالاضافة ويروى بنصب مثل مفعول طرقت وحبلى بدل منه وقد طرقت فعل وفاعل ومرضع عطف على حبلى فالهيتها فعل وفاعل ومفعول عن ذي تمائم متعلق به ومغيل أو محول صفة لذي (قوله بل بلدمل ء الفجاج قتمه *) تمامه * لا يشترى كتانه وجهرمه * قاله رؤبة بن العجاج والفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والتاء المثناة فوق الغبار والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وفي القاموس جهرم كجعفر بلد بفارس والجهرم ثياب منسوجة من نحو البسط وهي من الكتان وهي بفتح الجيم * الاعراب بل حرف عطف واضراب بلد مجرور برب محذوفة وملء قال في الشواهد فعل ماض والفجاج مفعول وقتمه فاعل ومضاف اليه وبعضهم ضبط ملء خبرا مقدما وقتمه مبتدأ مؤخر والفجاج مضاف اليه لا يشترى فعل مضارع مبني للمفعول كتانه نائب

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلي
وقوله ودوية مثل السماء اغتسقتها وقد صبغ الليل الحصى بسواد
والقليل بعد الفاء وبل مثال ذلك بعد الفاء قول امرىء القيس
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع *
فالهيتها عن ذي تمائم محول
في رواية من روى بجر مثل ومرضع وأما من رواه بنصبهما فمثلك مفعول لطرقت وحبلى بدل منه ومثاله بعد بل قوله * بل بلدملء الفجاج قتمه *
ثم بينت أن حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص

قياسا مطردا ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون تعليلية وان مضمرة بعدها وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها وأما الثانى فاذا كان المجرور أن وصلتها أو أن وصلتها فالاول كقولك عجبت أنك فاضل أى من أنك وقال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجرى وأن المساجد لله فلا تدعوا أى بان لهم جنات ولان المساجد لله والثانى كقولك عجبت ان قام زيد أى من أن قام وقال الله تعالى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أي فى ان يطوف بهما يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا بالله أى لان تؤمنوا وقيل فى يبين الله لكم أن تضلوا أن الاصل لان لاتضلوا فحذفت اللام الجارة ولا النافية وقيل الاصل كراهة أن تضلوا فحذف المضاف وهذا أسهل وقال الله تعالى وترغبون ان تنكحوهن أى فى أن تنكحوهن أو عن ان تنكحوهن على خلاف فى ذلك بين أهل التفسير ثم قلت *(الثانى المجرور بالاضافة كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين

فاعل وجهر مه عطف عليه فوله (وفى جميع الحروف فى موضعين الخ) أراد بجميع الحروف مجموعها لان التاء لاتجر أن وأن وصلتهما وكذا مذ ومنذ لما تقدم ان التاء خاصة باسم الله ورب ومذ ومنذ خاصة بالوقت ورب لاتجر الاضمير غيبة أو اسما نكرة موصوفا والكاف اذا دخلت على أن لاتكون الاجارة تأمل (قوله ولهذا) أى ولاجل الجواز قياسا مطردا تسمع النحويين يجيزون الخ ويطلقون الجواز للاشارة الى انه مطرد تأمل (قوله عجبت أن قام) أن مصدرية وقام لامحل له كما أن ان الداخلة على الامر كذلك فتكون أن الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع (قوله لان الناصبة) متعلق بالجارة وفيه حذف أى التى جرت ان الناصبة وصلتها أى جرت المصدر المؤول من ذلك تأمل (قوله أسهل) أى من حذف اللام وحذف لا النافية * (قوله الثانى المجرور بالاضافة) ظاهره ان الاضافة هى العاملة وهو خلاف مذهبه فى غير هذا الكتاب فان مذهبه ان العامل هو المضاف وهو الصحيح ويمكن تأويل كلامه هنا بجعل الباء للسببية أى المجرور بسبب الاضافة ولا يلزم من كونها سببا أن تكون هى العاملة لان السبب أعم من العامل أو تؤول الاضافة بالمضاف اه فيشى وقيل العامل الحرف المقدر وقيل معنى وهو الاضافة ورد الاول بان اضمار الجار ضعيف وبان معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد ورد الثانى بان المعنى انما يصار اليه فى العمل عند تعذر اللفظ اه شيخ الاسلام (قوله ويجرد المضاف من تنوين الخ) وهذا التجريد واجب وأما حذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس فهو جائز كقوله * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * أى عدة الامر وقراءة بعضهم لأعدوا له عدة أى عدته اه أشمونى بتصرف قال الفيشى ولكن رد عليه بانه سماعى اه (قوله من تنوين) ظاهر كما فى غلام زيد أو مقدر كتنوين درهم لان غير المتصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الاعن تمام الاسم بالتنوين وانما حذف التنوين عند الاضافة لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما اه تصريح وما أحسن قول بعضهم

كانى تنوين وأنت اضافة * فاين تراني لا تحل مكانى

(قوله أو نون تشبهه) من جهة كونها تلى علامة اعراب (قوله مطلقا) لو قال من غير استثناء لشىء كما فى امثلة الشارح لكان أولى لان الاطلاق لا يقابله الا التقييد وليس فى كلامه بعد تقييد وانما هو استثناء والاستثناء مخصص لامقيد فيقابله العموم لا الاطلاق فلو قال بلا استثناء بدل مطلقا لكان أولى (قوله الا فيما ر) فى المحلى بال من المواضع التى يجوز فيها دخول أل على المضاف وهى أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولها وهو بال أو المضاف اليه مضاف الى ما فيه أل أو يكون المضاف المذكور مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما اه شيخ الاسلام وبه تعلم أن تفسير الشارح الآتى فيه قصور (قوله والمضاف اليه) أى وكان المضاف اليه فهو عطف على المضاف وكان مسلطة عليه (قوله معمولا لها) أى منصوبا والا فهو فى حال الاضافة معمول لها أيضا لكن مجرور وان شئت قلت معمولا لها قبل الاضافة ليخرج المعمول حالة الاضافة وقوله معمولا أى بان يكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ويزاد على ذلك بقية الشروط المشار لها بقول ابن مالك * وولى استفهاما أو حرف ندا * وسيأتى نتكلم على الخلاف فى المصدر واسم التفضيل والوصف الذى بمعنى الماضى (قوله والا فمعنوية) هذا شامل للظرف نحو عندك فهى معنوية ولا تقدر بحرف على الصحيح وقيل تقدر باللام كما يأتى

أو نون تشبهه مطلقا ومن التعريف الا فيما ر واذا كان المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها سميت (قوله لفظية وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب زيد ومعطى الدينار وحسن الوجه والا فمعنوية محضة تفيدهما

(قوله الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل) ظاهره سواء كانت غير بين ضدين أم لا وهو ما يفيده كلامه فى الشرح حيث مثل للنكرة بقوله صالحا غير الذى كنا نعمل وهو مذهب المبرد وقيد ذلك فى التوضيح وشرحه بما اذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كالهما من كل وجه قال أبو البقاء اذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان أريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه اه فجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيها انك اذا قلت غير زيد فكل شىء الا زيدا غيره وكل ما صدق عليه وصفه بالمغايرة صدق عليه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى أن سبب تنكيرها أن اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك بمعنى مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وضربك وتربك ونحوك وزندك وحسبك وشرعك اه تصريح قال الفيشى فاذا أريد مطلق المماثلة والمغايرة لا تتعرف بالاضافة ويرد على ابن مالك القائل بأنها تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين ضدين بقوله تعالى صالحا غير الذى كنا نعمل اذ لو كانت غير معرفة لما وقعت صفة لنكرة محضة اه وجوابه أن غير فى الآية بدل لا صفة ويجوز ابدال المعرفة من النكرة وعكسه اه تقرير شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله وتقدر بمعنى الخ) أى تقدر الاضافة المحضة وأما اللفظية فالصحيح انها ليست على معنى حرف أصلا وصرح ابن جنى والشلوبين بانها على معنى اللام وما ذكره المؤلف من ان أقسام الاضافة المحضة ثلاثة تبع فيه ابن مالك وهو تابع لابن الحاجب وهو تابع للجرجانى قاله فى التصريح وذهب الجمهور الى أن الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الضائع الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته اه كلام التصريح (قوله بمعنى فى) ولا تقل على معنى فى كما قال ابن الحاجب فانهم اعترضوا عليه بان عبارته تقتضى بناء المضاف ومعنى كونها على معنى فى انها تفيد النسبة والخصوصية التى تفيدها فى وكذا فى الباقى (قوله وبمعنى من) ومنه اضافة الاعداد الى المعدودات عند ابن السراج واختاره فى التسهيل قال فى شرحه ومن هذا النوع اضافة الاعداد الى المعدودات كعشرة رجال والمقادير الى المقدرات كرطل زيت اه ومذهب الفارسى انها بمعنى اللام واتفقا أى الفارسى وابن السراج فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلاث مائة على انها بمعنى من اه أشمونى (قوله واتباعه للاول) أى على أنه نعت له (قوله وبمعنى اللام) أى ومن ذلك اضافة نحو عندك ولديك ومعك ويؤول الظرف بالمرادف أو المقارب كمكان ومصاحب وأول الفيشى عندك بقوله أى عند مضاف لك أو منسوب لك قال الفيشى أيضا والصحيح أن اضافة الظرف ليست على معنى حرف أصلا ومشى فى التصريح على انها بمعنى اللام (قوله قال امرؤ القيس) امرؤ معناه الرجل والقيس معناه الصنم وقيل معناه الشدة كما تقدم وقوله امرؤ القيس أى ابن حجر الكندى فلما دخلناه الخ من الطويل الفاء عاطفة على أبيات قبلها ولما بمعنى حين وان زائدة ودخلناه فعل وفاعل ومفعول والضمير المفعول عائد على البيت وأضفنا ظهورنا فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وجديد صفة وكذا مشطب والشاهد فى أضفنا (قوله لما دخلنا هذا البيت) اعلم أن لفظ البيت ظرفا وانما هو مفعول به لدخل بحذف حرف الجر توسعا والتقدير دخلنا فى هذا البيت (قوله منسوب الى الحيرة) مدينة بقرب الكوفة فحارى فى النظم بالحاء المهملة نسبة

الا اذا كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخدن أو موضعه مستحقا للنكرة كجاء وحده وكم ناقة وفصيلها لك ولا أباله فلا يتعرف وتقدر بمعنى فى فى نحو بل مكر الليل والنهار وعثمان شهيد الدار وبمعنى من فى نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثاني واتباعه للاول وبمعنى اللام فى الباقى) وأقول الثانى من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة والاضافة فى اللغة الاسناد قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا
الى كل حارى جديد مشطب

أى لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الي كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط

فيه طرائق وفى الاصطلاح اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثانى من الاولى منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين فى نحو غلام زيد ومن النون فى نحو غلامى زيد وضاربى عمرو قال الله تعالى تبت يدا أبى لهب انا مرسلو الناقة انا مهلكو أهل هذه القرية وذلك لان نون المثنى والمجموع على حده قائمة مقام تنوين المفرد والى هذا أشرت بقولى ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه واحترزت بقولى تشبهه من نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين تقول شيطان الانس شر من شياطين الجن فتثبت النون فيهما ولا يجوز غير ذلك وقولى مطلقا أشرت الى أنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شىء بخلاف القاعدة التى بعدها وكما ان الاضافة تستدعى وجوب حذف التنوين

والنون المشبهة له كذلك تستدعى وجوب تجريد المضاف من التعريف سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى فلا تقول الغلام زيد ولا زيد عمرو مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من أل وأن تعتقد فى زيد الشيوع والتنكير وحينئذ يجوز لك اضافتهما وهذه هى القاعدة التى تقدمت الاشارة اليها آنفا والذى يستثنى منها مسئلة الضارب الرجل والضارب رأس الرجل والضاربا زيد والضاربو زيد وقد تقدم شرحهن فى فصل المحلى بال فاغنى ذلك عن اعادته فلذلك قلت الافيما استثنى أى الافيما تقدم لى استثناؤه ثم بينت بعد ذلك أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وان غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر فى المضاف وهو كونه صفة وأمر فى المضاف اليه

صحيح

وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا أما انه لا يستفيد تعريفا فبالاجماع ويدل عليه انك تصف به النكرة فتقول مررت برجل ضارب زيد وقال الله تعالى هديا بالغ الكعبة هذا عارض ممطرنا ان لم تعرب ممطرنا خبرا ثانيا ولا خبر المبتدا محذوف وأما انه لا يستفيد تخصيصا فهو الصحيح وزعم بعض المتاخرين انه يستفيده بناء على ان ضارب زيد أخص من ضارب والجواب أن ضارب زيد ليس فرعا عن ضارب حتى تكون الاضافة قد أفادته التخصيص وانما هو فرع عن ضارب زيدا بالتنوين والنصب فالتخصيص حاصل بالمعمول أنعت أم لم تنعت وانما سميت هذه الاضافة غير محضة لانها فى نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا كما بينا وانما سميت لفظية لانها

الى الحيرة بكسر الحاء المهملة والقياس حيرى لكنهم قالوا حارى شذوذا بقلب الياء ألفا وقوله الى كل رحل بالحاء المهملة الساكنة لا بالجيم ورأيت فى بعض النسخ جارى بالجيم والجيرة بالجيم ورجل بالجيم فلعله خطأ تأمل (قوله فيه طرائق) أى فيه صور مختلفة تأمل (قوله ولهذا) أى لأجل التنزيل المذكور (قوله يدا أبى لهب) أى يدان منسوبان لابى لهب واسمه عبد العزى وانما كنى مع أن التكنية تشعر بالتعظيم لمناسبة كنيته لما يصلاه من اللهب (قوله مرسلو الناقة) هذا ملحق بجمع المذكر السالم لاجمع حقيقة لعدم تعدد المولى (قوله من نون المفرد وجمع التكسير الخ) لان نونهما لا تشبه التنوين لان النون فيهما تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين وقيل ان الاعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده اه تصريح وعلى كل حال نون المفرد وجمع التكسير لا تشبه التنوين لان النون المشبهة للتنوين هى النون التى تلى علامة الاعراب لا الآتية بعدها ولا المقارنة لها أى لعلامة الاعراب (قوله لا يجوز غير ذلك) أى غير ثبوت النون بان تحذف النون (قوله بعلامة لفظية) وهى أل (قوله بأمر معنوى) وهو العلمية (قوله مع بقاء زيد على تعريف العلمية) راجع لقوله ولا زيد عمرو واحترز به مما اذا قصد تنكير زيد فانه يجوز اضافته كما فى قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * (قوله والتنكير) تفسير للشيوع (قوله التى تقدمت الاشارة اليها آنفا) أى قريبا وهو بمد الهمزة وكسر النون أى فى قوله بخلاف القاعدة التى بعدها (قوله فلذلك قلت الا فيما استثنى) اعترض بانه قال الا فيما مر والجواب أن قوله فلذلك قلت أى معنى لا لفظا (قوله عما اجتمع) أى عن مركب اضافته اجتمع فيها أى فى متعلقها (قوله انك تصف النكرة الخ) قد يقال انه بدل لا صفة فلا ينهض دليلا لكن لما كان وصفا والاصل فى الوصف أن يكون صفة صح ما قاله ويؤيد ذلك ما يأتى أن البدل فى المشتق قليل (قوله ضارب زيد) بالاضافة وهو صفة لرجل (قوله ممطرنا) نعت لعارض أى يأتينا بالمطر اه بيضاوى (قوله ولا خبر المبتدا محذوف) فيه نظر لان نعت النكرة الاول لا يجوز قطعه قال الاشمونى اذا تعددت نعوت النكرة تعين الاول للاتباع وجاز فيما بعده القطع اه فيعلم منه انه اذا لم يكن الا نعت واحد للنكرة لا يجوز قطعه (قوله وزعم بعض المتأخرين) وهو ابن مالك تبعا لابن الضائع والحاصل أن ابن مالك اعترض على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال أى ابن مالك بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع فى اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير

أفادت امرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا وان الاضافة المحضة عبارة عما انتفى منها الامران المذكوران أو أحدهما مثال ذلك غلام زيد فان الامرين فيهما منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال ومعنوية لانها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة اللهم الا في مسئلتين فانه لا يتعرف ولكن يتخصص احداهما ان يكون المضاف شديد الابهام وذلك كغير ومثل وشبه وخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة بمعنى صاحب والدليل على ذلك انك تصف بها النكرات فتقول مررت برجل غيرك وبرجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل خدنك قال الله تعالى ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل الثانية أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة كان يقع حالا أو تمييزا أو اسما للا النافية للجنس فالحال كقولهم جاء زيد وحده والتمييز كقولهم كم ناقة وفصيلها فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة منصوب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز واسم لا كقولك لا أبا لزيد ولا غلامي لعمرو فان الصحيح انه من باب المضاف واللام مقحمة بدليل سقوطها في قول الشاعر

صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة اه من التصريح (قوله أفادت أمرا لفظيا) أي أمرا مرجعه للفظ لا للمعنى وذلك الامر هو التخفيف (قوله وهو التخفيف فان ضارب الخ) قال في التوضيح وشرحه وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب لكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني أو تفيد رفع القبح أما التخفيف فيحذف التنوين من المضاف كما في ضارب زيد وضارب عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة وكما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي هذين التنوين مقدر بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي أو بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد أو نون جمع كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع حذفت النون للاضافة وأما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل حسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود للموصوف لفظا وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما انتهى كلام التوضيح وشارحه (قوله وان الاضافة المحضة الخ) والاضافة المحضة هي الغالب ولذا قدمها الموضح وكان المناسب للمؤلف هنا أن يقدمها (قوله عما انتفى عنها الامران) أي انتفى عن متعلقها الامران (قوله وضرب زيد) فان اضافة المصدر لمعموله محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة في قوله

ان وجدي بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرويانى وكذا اسم التفضيل نحو أفضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابن أبي البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم أن ذلك مذهب سيبويه انتهى تصريح (قوله وضارب زيد أمس) فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج أيضا الصفة التي لا تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة (قوله وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام امرأة) أي فاولا غلام كان شاملا للغلام الرجل والمرأة فتخصص بالاضافة وهذا مبني على أن غلام امرأة أصله غلام فقط لا غلام لامرأة وحينئذ يقال ما الفرق بين ضارب زيد وبين غلام امرأة حيث قلتم أصل ضارب زيد ضارب زيدا وقلتم أصل غلام امرأة غلام فقط وحاصل الفرق أن ضارب يفتقر للمفعول لكونه متعديا بخلاف غلام فانه جامد فلا يطلب معمولا تأمل (قوله والدليل على ذلك انك تصف الخ) قد يقال انها بدل لا صفة (قوله ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير الذي صفة للنكرة وهو صالحا فيكون غير الذي نكرة أيضا وهذا أحد قولين والقول الآخر يقول غير في الآية معرفة وانها بدل لا صفة كما تقدم (قوله فكم مبتدأ) خبره محذوف أي لك كما ذكره في المتن (قوله فان الصحيح الخ) وقال ابن الحاجب في

شرح الكافية انه شبيه بالمضاف (قوله أبالموت الخ) يطلق الموت والحياة فى لغة العرب على معان أحدها مقارنة الروح للجسد ومفارقتها اياه والثانى بمعنى الوجود والعدم كقولهم للشمس مادامت موجودة حية فاذا عدمت قالوا هامية الثالث بمعنى العز والذل والغنا والفقر الرابع بمعنى الهدى والضلال والعلم والجهل قال تعالى أو من كان ميتا فاحييناه أى من كان ضالا فهديناه أو من كان جاهلا ففعلمناه الخامس بمعنى الحركة والسكون السادس الخصب والجدب قال تعالى فاحيينا به بلدة ميتا السابع اليقظة والنوم قال تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتى لم تمت فى منامها وقال الشاعر

نموت ونحيا كل يوم وليلة * ولابد يوما أن نموت ولانحيا

الثامن بمعنى اشتعال النار وخمودها التاسع بمعنى المحبة والبغضاء العاشر بمعنى الرطوبة واليبوسة قال تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحى أى يخرج السنبلة الخضراء من الحبة اليابسة وبالعكس الحادى عشر الرجاء والخوف كقول أبى الطيب

تركتنى فى خجلة * أموت مرة وأحيا مرارا

الاعراب الهمزة للاستفهام وبالموت جار ومجرور متعلق بتخوفينى والموصول صفة للموت لانافية وبدا اسمها وأنى ان واسمها وملاق خبرها والجملة خبر لا والجملة من لا واسمها وخبرها صلة الموصول لأبالك لا واسمها والكاف مضاف اليه وخبرها محذوف أى موجود وتخوفينى مضارع مرفوع والنون للوقاية والياء مفعول محله نصب والشاهد فى أبالك (قوله ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام) وتقدم الكلام على الخلاف فى الاضافة اللفظية وان الصحيح انها ليست على تقدير حرف أصلا (تنبيه) هل الاضافة للجمل تفيد التعريف لانها فى تأويل المصدر المضاف لفاعله أو التخصيص لان الجمل نكرات احتمالان لصاحب البسيط وميل أبى حيان الى الثانى وقال بعض الظاهر الاول ولا ينافى قولهم الجملة صفة للنكرة دون المعرفة لان ذلك نظر للظاهر انتهى من حواشى الاشمونى واما قولك ضرب اليوم زيدا فقيل الاضافة على معنى فى وقيل لادنى ملابسة أى بنوع تعلق (قوله على ثلاثة أقسام) والتى بمعنى اللام أكثر والتى بمعنى من كثيرة والتى بمعنى فى قليلة كما فى التوضيح (قوله ظرف للمضاف) سواء كان ظرف زمان أو مكان فالزمان مكر الليل وتربص أربعة أشهر والمكان نحو شهيد الدار وشهيد كربلاء (قوله شهيد الدار) أى شهيد فى الدار أى شهادته مظروفة فى الدار أى قتل فى الدار هذا هو الظاهر بدليل قوله شهيد كربلاء أى شهيد فى كربلاء أى قتل فى كربلاء بالمد بلدة بالشام (قوله ومالك عالم المدينة) اعترض بان شرط الاضافة التى على معنى فى أن تقصد الظرفية كما قاله ابن الحاجب فى أماليه وأما اذا لم تقصد الظرفية فالاضافة على معنى اللام ومنه قنديل المسجد ومالك عالم المدينة وشاطىء مصر ومصارع الشام فحينئذ الاضافة فى عالم المدينة على معنى اللام لا على معنى فى هذا حاصل ما فى الفيشى بايضاح وفى عبارة بعضهم قول الشارح ومالك عالم المدينة يقتضى أن علم مالك فى المدينة وليس كذلك بل هى على معنى اللام أى العالم المنسوب للمدينة لكونه قاطنا بها اه (قوله وأكثر النحويين لم يثبت الخ) وهم الجمهور حيث ذهبوا الى أن الاضافة على معنى من أو اللام فقط وقد تقدم ايضاح ذلك (قوله وبمعنى اللام فيما عدا ذلك) أى انه اذا فقد شرط الاضافة التى على معنى فى وهو الظرفية وشرط الاضافة على معنى من وهو البعضية وصحة الاخبار فالاضافة على معنى اللام نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه للملك وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف فى الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرفا للمضاف ونحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض والخميس

أبالموت الذي لابد أنى * ملاق لا أبالك تخوفينى * فهذه الانواع كلها نكرات وهو فى المعنى بمنزلة قولك جاء زيد منفردا وكم ناقة وفصيلها ولا أبالك ثم بينت أن الاضافة المعنوية على ثلاثة أقسام مقدرة بفى ومقدرة بمن ومقدرة باللام فالمقدرة بفى ضابطها أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو قول الله تعالى بل مكر الليل والنهار وتربص أربعة أشهر ونحو قولك عثمان شهيد الدار والحسين شهيد كربلاء ومالك عالم المدينة وأكثر النحويين لم يثبت مجىء الاضافة بمعنى فى والمقدرة بمن ضابطها أن يكون المضاف اليه كلا للمضاف وصالحا للاخبار به عنه نحو قولك هذا خاتم حديد ألا ترى أن الحديد كل والخاتم جزء منه وانه يجوز أن يقال الخاتم حديد فيخبر بالحديد عن الخاتم وبمعنى اللام فيما عدا ذلك نحو دار زيد وغلام عمرو وثوب بكر ثم قلت

(الثالث المجرور للمجاورة وهو شاذ نحو هذا جحر ضب خرب وقوله ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم* وليس منه وامسحوا برؤسكم وأرجلكم على الاصح)* وأقول الثالث من أنواع المجرورات ماجر لمجاورة المجرور وذلك فى بابى النعت والتأكيد قيل وباب عطف النسق فاما النعت ففى قولهم هذا جحر ضب خرب روى بخفض خرب جاورته الضب وانما كان حقه الرفع لانه صفة للمرفوع وهو الجحر وعلى الرفع أكثر العرب وأما التأكيد ففى نحو قوله ياصاح بلغ ذوى الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب فكلهم توكيد لذوى لا للزوجات والالقال كلهن وذوى منصوب على المفعولية وكان حق كلهم النصب ولكنه خفض لمجاورة المخفوض وأما المعطوف فكقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فى قراءة من جر الارجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤس وانما كان حقه النصب كما هو قراءة جماعة آخرين وهو بالعطف على الوجوه والايدى وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء وخالفهم فى ذلك المحققون ورأوا ان الخفض على الجوار لايحسن فى المعطوف لان حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة نعم لايمتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان

وليس الخميس ظرفا لليوم فهو من اضافة المسمى للاسم فقد فقد شرط من شرطى الاضافة التى بمعنى من ونحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكن لايصح أن يخبر عنها بزيد فلايقال هذه اليد زيد وليس زيد ظرفا لليد فاضافتها من قبيل اضافة الجزء الى كله والاضافة فى هذه الامور على معنى اللام *(قوله الثالث المجرور بالمجاورة) ظاهره أنه معرب لان الجر من ألقاب الاعراب والالقال المكسور وان حركته حركة اعراب وان العامل هو المجاورة وقال الدمامينى التحقيق أن حركة المجاورة حركة مناسبة لاحركة اعراب وان اعرابه مقدر والا كان فيه مخالفة التابع للمتبوع لغير قطع ولا اضمار وانما قلنا ظاهره لانه يمكن جعل الباء سببية والسبب أعم من العامل والاعم لايلزم أن يصدق باخص معين والمجاورة الملاصقة أى ملاصقة الاول للثانى (قوله خرب) مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله وهو شاذ) مراده انه لايقاس عليه وأما كونه ينافى الفصاحة أولا فشىء آخر (قوله كلهم) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (قوله وذلك) أى الخفض بالمجاورة (قوله قيل وعطف النسق) هذا القول هو مقابل الاصح فى المتن وسيأتى مايتعلق به (قوله وعلى الرفع أكثر العرب) أى أن المروى عن أكثر العرب هو رفع خرب وحينئذ لايكون مما نحن فيه (قوله ياصاح بلغ الخ) قيل عرى الذنب عروق الذكر وقيل كناية عن الضعف وعدم القدرة على الجماع وقال الدمامينى فيه استعارة بالكناية وتخييل وترشيح وذلك انه شبه الذنب بشىء له عرى استعارة بالكناية والعرى تخييل وانحلت ترشيح *الاعراب ياحرف نداء صاح أصله صاحب رخم شذوذا لانه حال من التاء وليس علما ومثله لايرخم الا شذوذا وزعم ابن خروف ان أصله صاحبى بالاضافة وانه جرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذف الباء من صاحب وهذا تعسف لاداعى اليه وبلغ فعل أمر وفاعله مستتر وذوى منصوب بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مفعول بلغ والزوجات مضاف اليه وكلهم بالخفض لمجاورة الزوجات أن مخففة واسمها ضمير الشان وليس وصل اذا الخ خبر أن اذا شرطية انحلت فعل ماض وعرى فاعل مرفوع بضمة مقدرة (قوله وكان حق كلهم النصب) يحتمل ان النصب اسم كان فهو مرفوع وحق خبرها فهو منصوب ويحتمل العكس (قوله لمجاورته المخفوض) وهو الزوجات (قوله وانما كان حقه النصب) أى ليس حقه الا النصب (قوله كما هو) أي النصب (قوله وهو) اى النصب بالعطف الخ (قوله على الوجوه والايدى) فيه تسامح بل عطف على الوجوه فقط لان المعاطيف بالواو اذا تكررت تكون على الاول على الصحيح (قوله وهذا قول الخ) اى الخفض بالمجاورة فى الآية قول الخ وهو مقابل الاصح فى المتن (قوله جماعة من المفسرين والفقهاء) ويمنعون ان عطف المجاورة شاذا استعملا اه شيخ الاسلام (قوله وخالفهم المحققون فى ذلك) اي فى الجر بالمجاورة فى الآية (قوله نعم لايمتنع فى القياس الخفض الخ) اعترض عليه بان هذا الكلام يفيد اثبات الجر بالمجاورة فى عطف البيان بالقياس وقد ذكر فى المتن ان المجرور بالمجاورة شاذ اى لايقتضيه القياس فكلامه مضطرب تأمل (قوله محجوز) اى مفصول عما قبله بالعامل المقدر (قوله ورأى هؤلاء) اى المحققون (قوله بالعطف على لفظ الرؤس) والمعنى فامسحوا برؤسكم وامسحوا بارجلكم وحينئذ فقيل لهم على سبيل الاعتراض ان الارجل مغسولة لاممسوحة فلايصح

لانه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع وينبغى امتناعه فى البدل لانه فى التقدير من جملة أخرى فهو محجوز تقديرا ورأى هؤلاء ان الخفض فى الاية انما هو بالعطف على لفظ الرؤس فقيل الارجل مغسولة لاممسوحة فاجابوا عن ذلك بوجهين أحدهما

عطف الارجل على الرؤس فاجابوا عن ذلك الاعتراض بجوابين كما ذكره المؤلف (قوله ان المسح هنا الغسل) ولما كان تفسير المسح بالغسل ربما يستبعد لكونه مخالفا للمألوف من ان المسح قسم والغسل مغاير له فكيف يفسر أحد المتغايرين بالآخر فدفع ذلك الشارح بقوله قال أبو على الخ (قوله حكى لنا من لا يتهم) الذى لا يتهم هو الثقة كانه قال حكى لنا الثقة (قوله خفيف الغسل) أى الغسل الخفيف (قوله قالوا مسحت للصلاة) أى غسلت لاجل الصلاة وأنت خبير بان قولهم مسحت يحتمل تفسيره بالمسح الحقيقى تأمل (قوله وخصت الخ) جواب عما يقال اذا كان المراد بالمسح فى جانب الارجل الغسل الخفيف فصارت الارجل كالايدى والوجوه فى الغسل فما وجه تخصيص الارجل بالمسح دون الايدى والوجوه (قوله ليقتصد) الاقتصاد تقليل الماء فى حالة صبه على الاعضاء والمعنى ليقلل وهو المراد بعدم الاسراف (قوله اذا كانتا الخ) علة للمعلول مع علته كانه قال وانما خص الرجلان باسم المسح لتلك العلة لانهما مظنة للاسراف تأمل (قوله مظنة) أى محل يظن فيه جواز الاسراف وهو عدم تقليل الماء حالة الصب على العضو (قوله والثانى) أى والوجه الثانى الخ وحاصله ان المسح على حقيقته لكن متعلق بالخف لا بالرجل كما بينته السنة أى فعل النبى ﷺ فانه مسح على الخف (قوله مجاز) أى مرسل علاقته المجاورة (قوله والسنة بينت ذلك) أى غسل الارجل ومسح الخف (قوله ويرجح هذا القول) أى قول المحققين ان الجر بالعطف على الرؤس ويؤول بالوجهين السابقين (قوله حمل على شاذ) أى مع امكان التخلص ومتى كان يمكن التخلص فلا يسوغ حمل القرآن عليه (قوله فينبغى) أى يجب وليس المراد الطلب الاكيد الذى هو حقيقة الانبغاء (قوله الثانى انه) أى الشان اذا حمل على ذلك أى الجر بالمجاورة كان العطف فى الحقيقة على الوجوه وذلك انه على الجر بالمجاورة يكون الارجل منصوبا عطفا على الايدى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة للرؤس واذا كان الارجل عطفا على الايدى لزم الفصل بجملة وامسحوا برؤسكم (قوله الثالث ان العطف على هذا التقدير) أى تقدير عطفه على الرؤس حمل على المجاور فلا فصل بين المتعاطفين وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور أى على تقدير عطفه على الوجوه اللازم للجر بالمجاورة يصير العطف على غير المجاور ففيه فصل بين المتعاطفين اذا علمت ذلك تعلم ان قوله الثالث الخ يرجع لقوله الثانى الخ لان حاصلهما ان الجر على المجاورة يلزمه الفصل بين المتعاطفين فهو حمل على المجاورة تأمل (قوله للتوجيه الاول) وهو الجر بالمجاورة اللازم له عطف الارجل على الوجوه وحاصل هذا الكلام ان قراءة النصب فيها العطف على الوجوه ووجه الجر على المجاورة فيه العطف على الوجوه فصارت قراءة النصب مؤيدة للجر على التوهم من حيث اشتراكهما فى العطف على الارجل (قوله قلت لا نسلم انها عطف على الوجوه) أى الذى هو مبنى التأييد للجر بالمجاورة واذا انتفى العطف على الوجوه الذى هو مبنى التأييد فلينتف تأييد قراءة النصب للجر بالمجاورة تأمل (قوله على محل الجار والمجرور) أى على محل قوله برؤسكم لان محله نصب مفعول لامسحوا وعلى هذا فقراءة النصب محمولة على المسح على الخفين أو على الغسل الخفيف (قوله يسلكن فى نجد وغورا غائرا) تمامه فواسقا عن قصدها جوائرا * يسلكن من السلوك وهو الدخول وفى الصحاح سلكت الشىء فى الشىء فانسلك أى أدخلته فيه فدخل * واعرابه يسلكن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون فاعل وفى نجد متعلق بيسلكن وغورا بالنصب معطوف على محل فى نجد فان محله نصب غائرا صفة لغورا ومحل الشاهد نصب غورا بالعطف على محل فى نجد

﴿ باب * المجزومات الخ ﴾

أن المسح هنا الغسل قال أبو على حكى لنا من لا يتهم ان ابا زيد قال المسح خفيف الغسل يقال مسحت للصلاة وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد فى صب الماء عليها اذ كانتا مظنة للاسراف والثانى أن المراد هنا المسح على الخفين وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا وانما حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل والسنة بينت ذلك ويرجح هذا القول ثلاثة أمور أحدها ان الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغى صون القرآن عنه الثانى أنه اذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوجوه والايدى فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو وامسحوا برؤسكم واذا حمل على العطف على الرؤس لم يلزم الفصل بالاجنبى والاصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة الثالث ان العطف على هذا التقدير حمل على المجاور وعلى التقدير الاول حمل على غير المجاور والحمل على المجاور أولى فان قلت يدل للتوجيه الاول قراءة النصب قلت لا نسلم أنها عطف على الوجوه والايدى بل على محل الجار والمجرور كما قال يسلكن فى نجد وغورا غائرا ثم قلت * (باب * المجزومات

جمع مجزوم أو مجزومة والخبر لا يعين الاول خلافا للفيشي لان المعدود اذا حذف جاز التذكير والتأنيث (قوله الافعال) خرج به الاسماء والحروف وهو واضح والجملة وفيه نظر فان الجملة تكون مجزومة ولا يقال المراد المجزومات لفظا والجملة مجزومة محلا لانا نقول الفعل اذا اتصل به احدى النونين مجزوم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة وخرج بالمضارع الامر على مذهب البصريين والماضي وفيه نظر فان الماضي يجزم محلا والجواب ان المراد المجزومات بالاصالة (قوله الداخل عليها جازم) أي المتصفة بدخول الجازم عليها وقوله جازم يعني وجزمها احترازا عما اذا لم يجزمها نحو قوله لم يوفون بالجار كما يأتي ايضاحه (قوله وهو ضربان) أي ذو ضربين لئلا يلزم الاخبار بالمثنى عن ضمير المفرد (قوله لم ولما) يشتركان في الحرفية وفي الاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام ويفترقان في خمسة أمور الاول ان لما لا تقترن بأداة شرط فلا يقال ان لما تقوم بخلاف لم تقول ان لم ولو لم قال تعالى فان لم تفعلوا الثاني منفي لما مستمر النفي الى الحال وبعبارة أخرى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا ولذلك جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان بل يقال لما يكن وقد يكون الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى بل لما يذوقوا عذاب أي وسيذوقونه بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما وأما الغير ان فان كان يتوقع اجتماعهما فانه يصح ان يجزم رافعهما بلما والا فلا بخلاف لم ولهذا أجاز والم يقض مالا يكون الخامس أن منفي لما جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يجوز حذف الفعل بعد لم الا في الضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اه مدابغي (قوله ولما) عبر بعضهم بقوله لما أخت لم ليخرج لما الايجابية وهي التي بمعنى الا نحو عرضت عليك لما فعلت كذا ونحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم وليخرج لما الحينية نحو ولما جاء أمرنا وقال البعض لا حاجة الى هذا الاحتراز لان الحينية والايجابية لا يحفظ دخولهما على المضارع اه مدابغي (قوله ولام الامر) اعلم ان حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وكل من الفتح والتسكين كثير بعد ثم انتهى أشموني (قوله ولام الامر) أي ومسمى لام الامر وهول لانه الجازم لا ان الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم وارد على لفظ فهو وارد على مسماه الا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا واستعملت في غير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أي فيمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وأضاف اللام الى الامر لان لفظ لام نكرة قابلة للاضافة لانه لم يقصد لفظها وقال ولا في النهي ولم يضف لا للنهي بل فصله بني لان لا علم على نفسها لانه قصد لفظها فعبر عنها به فصارت علم جنس على نفسها فلا تقبل الاضافة اذ العلم لا يضاف كزيد علما وانما عملت لام الامر الجزم لان المضارع لما دخله لام الامر شابه أمر المخاطب وهو مبني ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب يشبه البناء وهو السكون لانه الاصل في البناء ويجوز حذف لام الامر في الشعر دون غيره على الصحيح كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

أي وبالا أي حقدا وعداوة اه مدابغي (قوله ولا في النهي) قال بعض أصل لا الطلبية لام الامر زيد فيها ألف فانفتحت وزعم بعض انها لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة وحذفت كراهة اجتماع

الافعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما والام الامر ولا في النهي

وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط ان واذ ما لمجرد التعليق وهما حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وأيان للزمان وأين وانى وحيثما للمكان وأى بحسب ما تضاف اليه ويسمى أولهما شرطا ولا يكون ماضى المعنى ولا انشاء ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا قدولا ناف غير لا ولم وثانيهما جوابا وجزاء)* وأقول لما انهيت القول فى المجرورات شرعت فى المجزومات وبهذا الباب تتم أنواع المعربات وبينت ان المجزومات هى الافعال المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الادوات الخمسة عشر وأن هذه الادوات ضربان مايجزم فعلا واحدا وهو أربعة لم نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولما نحو لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولام الامر نحو ليفق ذو سعة من سعته ولا فى النهي نحو لاتحزن ان الله معنا وقد يستعار ان للدعاء كقوله تعالى ليقض علينا ربك ربنا لاتؤاخذنا وما يجزم فعلين

لامين فى اللفظ اه أشمونى (قوله فى النهى) أى المستعملة فى النهى فهى صفة للا أو المعنى مستعملة فى النهى فهو حال والمراد الموضوعة لتستعمل في النهي بان وضعت لطلب ترك الفعل سواء استعملت فى النهى نحو لاتخف أو فى الدعاء نحو لاتؤاخذنا أو فى الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل لا تفعل كذا وغير ذلك كقولك لولدك أو عبدك لاتطغى فانها هنا للتهديد وخرج بقوله فى النهى لا النافية والزائدة وقد سمع الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف وانما عملت لا الناهية الجزم لكونها نظيرة لام الامر من جهة انها للطلب أو نقيضتها من جهة ان اللام لطلب الفعل وهى لطلب تركه بخلاف لا النافية اذ لا طلب فيها اه مدابغى (قوله وجازم لفعلين) أى أصالة أو غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة والغرض ما يثبت له هذا الحكم وأما الاحسنية والاكثرية فشىء آخر (قوله أدوات الشرط) الشرط يطلق على الاداة وعلى الفعل الاول من الفعلين أو الجملة الاولى من الجملتين وعلى التعليق والاضافة على الاول بيانية أى أدوات هى شرط وعلى الثانى حقيقية أى أدوات للفعل الاول من الفعلين أو للجملة الاولى من الجملتين وعلى الثالث من اضافة الدال للمدلول أى أخوات دالة على التعليق أى تعليق حصول جملة على حصول مضمون جملة أخرى فى المستقبل (قوله ان واذما الخ) بدل من أدوات الشرط بدل بعض من كل بالنظر لكل فرد وبدل كل من كل بالنظر للمجموع (قوله لمجرد التعليق) من اضافة الصفة للموصوف أى التعليق المجرد أى عن الزمان والمكان والعاقل وغيره (قوله وهما حرفان) فيه تعريض باسمية البواقى لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضى نفى الحكم عن غيره وان كانت القاعدة أغلبية (قوله لغيره) أى وهو غير زمان فى مهما قاله فى المغنى (قوله ومن للعاقل) المناسب للعالم ليشمل المولى سبحانه وتعالى (قوله غير لا ولم) قضيته ان الجازم للفعل فى نحو فان لم تفعلوا هو ان وبه قال بعضهم وقال بعضهم الجازم له لم وان عاملة فى لم ومدخولها وهذا هو الراجح (قوله وهو أربعة لم) وقد تهمل كقول الشاعر

نولا فوارس من نعم واسوتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة فيه خلاف وظاهر كلام ابن مالك انه لغة وذهب السعد وغيره الى أنه ضرورة والنصب بها لغة واستشهد له بعضهم بالم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وأبقى الفتح دليلا عليها وفى هذا شذوذ ان توكيد المنفى بلم مع انه كالفعل الماضى وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف انتهى قيل ويحتمل أن حركة الحاء فى نشرح اتباع لحركة الراء التى قبلها أو لحركة اللام التى بعدها اه (قوله لما) قال الفراء أصلها لا فابدلت الالف ميما كما قال فى لن أصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح قول الجمهور أن لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة اه تصريح (قوله وقد يستعار ان للدعاء) أى يستعملان فى الدعاء وفى الالتماس أيضا كما قدمناه (قوله ومايجزم فعلين) مضارعين نحو وان تعودوا نعد أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو ماض فمضارع نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه أو عكسه وهو قليل والصحيح جوازه اختيارا كحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لان المعطوف على الجواب جواب فالصور أربعة وان اعتبرت فى المضارعين كونهما مصحوبين بلم أو مختلفين فالصور تسع لانهما اما ماضيان وهذه صورة أو مضارعان وتحته أربع لان كليهما اما مصحوب بلم دون الثانى وبالعكس فهذه خمسة أو يكونا مختلفين أى الاول ماض والثانى مضارع مصحوب بلم أولا والثاني ماض فهذه أربعة فالجملة تسعة وكلها جائزة حتى فى صورة الاختلاف على الراجح اه مدابغى (تنبيه) فهم من قوله ومايجزم فعلين أن أداة الشرط

جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدى واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره فى التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبان العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل فى وان أحد من المشركين استجارك وأجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسره وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا على المجرور ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور اه تصريح (قوله وهو الاحد عشر) أسقط المؤلف من الجوازم كيفما واذ ولو وذلك لان كيفما لم يرد الجزم بها فى نثر ولا شعر لكن أجازه الكوفيون قياسا على حيثما واما اذا فلا تجزم الا فى الشعر كقوله

واذن تصبك خصاصة فتحمل * وأمالو فلا تجزم الا فى الضرورة كقوله

* لو يشاطر بها ذو عيعة * (قوله وأمان) بالهمزة المكسورة وبالنون الساكنة احترازا من أن وأن ون (قوله وأما اذما الخ) قال فى التصريح قال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم أقم فمعناه ان تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسى انها ظرف زمان وان المعنى فى المثال متى تقم أقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير وأجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضى فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى ألبتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى مع بقاء ذاته على أصلها اه (قوله وعلى الاصح فيها) قال فى التصريح مذهب الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها فى قوله مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلى وابن يسعون بمهملتين انها حرف اه (قوله من يعمل سوأ يجز به) فمن اسم شرط وجزم محله رفع بالابتداء ويعمل فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه جوازا يعود على من وسوأ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ويجز جواب الشرط وفيه ضمير مستتر جوازا محله رفع بالنيابة عن الفاعل ويعمل وفاعله العائد على من فى موضع رفع على الخبرية أى على انه خبر من وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما معا الخبر والاول أرجح لان توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية اه مدابغى (قوله ومهما) فانها وضعت لغير العاقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط وهى بسيطة وألفها للتأنيث اه قليوبي (قوله نحو قوله) أى مقول الله وقوله تعالى جملة حالية أو معترضة بين المبدل والبدل أو بين المعطوف عليه والمعطوف عطف بيان للتعظيم والتنزيه أى ارتفع سبحانه عما لا يليق به وقوله وما تفعلوا بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان أى نحو مقوله الذى هو وما تفعلوا وانما أولنا القول بالمقول لان مدخول نحو جزئى من جزئيات ما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قوله فلا يصح أن يراد حقيقة وهو التلفظ اذ ليس من جزئيات مهما والفعل المجزوم بها فوجب حمله على المقول اه مدابغى (قوله وما تفعلوا من خير) انما اقتصر على الخير حثا لهم على فعله دون الشر والا فعلمه يتعلق بأقسام الحكم العقلى (قوله مهما تأتنا الخ) فمهما اسم شرط وجزم على الصحيح لعود الضمير عليه من به والضمير لا يعود الا على الاسماء قال الزمخشرى وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى اه وفى المغنى والاولى أن يعود الضمير فى بها على الاية اه ومحلها كما

وهو الاحد عشر الباقية وقد قسمتها الى ستة أقسام أحدها ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما قال الله تعالى وان تعودوا نعد وتقول اذما تقم أقم وهما حرفان أما ان فبالاجماع وأما اذما فعند سيبويه والجمهور وذهب المبرد وابن السراج والفارسى الى انها اسم وفهم من تخصيصى هذين الحرفية ان ما عداهما من الادوات أسماء وذلك بالاجماع وفى غير مهما وعلى الاصح فيها والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور عليها ولا يعود الضمير الا على اسم الثانى ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوأ يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية

الآية الرابع ماوضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان كقول الشاعر

ولست بحلال التلاع مخافة * ولكن متى تسترفد القوم أرفد وقول الآخر أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

الخامس ماوضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو ثلاثة أين وانى وحيثما كقوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقول الشاعر خليلى أنى تأتيانى تأتيا أخا غير مايرضيكما لايحاول * وقوله حيثما تستقم يقدرلك الله نجاحا فى غابر الازمان السادس ماهو متردد بين الاقسام الاربعة وهى أى فانها بحسب ماتضاف اليه فهى فى قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفى قولك أى الدواب تركب أركب من باب ما وفى قولك أي يوم تصم اصم من باب متى وفى قولك أى مكان تجلس أجلس من باب أين ثم بينت أن الفعل الاول يسمى شرطا وذلك لانه علامة على وجود الفعل الثانى والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء أشراطها والاشراط فى الآية جمع شرط بفتحتين لاجمع شرط بسكون الراء لان فعلا لايجمع على أفعال قياسا الافى معتل الوسط كاثواب وأبيات ثم بينت ان فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور أحدها أن لايكون ماضى المعنى فلايجوز ان قام زيد أمس (قوله أقم معه وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته

قال الكشاف الرفع بالابتداء بمعنى أى شىء تأتنا به أو النصب بمعنى أى شىء تحضر تأتنا به اه مدابغى وتأتنا فعل وفاعله ومفعوله وفعل الشرط هو الفعل وحده دون فاعله المستتر فيه وجوبا ومن آية بيان لمهما وفى الحقيقة البيان هو المجرور لانه هو الحال كما قاله النبتيتي (قوله الآية الخ) تمامها فانحن لك بمؤمنين ونحن مبتدأ ان قدرت ما تميمية واسم ما ان قدرت حجازية وهو الراجح وبمؤمنين فى موضع نصب خبر ما على انها حجازية وفى موضع رفع خبر المبتدا على انها تميمية والباء زائدة على كلا التقديرين لا أصلية اه مدابغى (قوله ولست بحلال الخ) قاله طرفة بن العبد شاعر جاهلى يكنى أبا عمرو ولقب بطرفة ببيت قاله وقتل وهو ابن عشرين سنة ولذلك قيل له ابن العشرين والبيت من قصيدة من الطويل والحلال بالحاء المهملة وتشديد اللام من حل اذا نزل وروى بمحلال بكسر الميم وضبطه بعض بجلال بالجيم والتلاع جمع تلعة وهى ما ارتفع من الارض وانخفض منها والاسترفاد طلب الرفد وهو العطية وقيل المعونة * الاعراب لست ليس واسمها والباء زائدة فى خبر ليس وحلال فى محل نصب التلاع مضاف اليه ومخافة مفعول لاجله لكن حرف استدراك متى اسم شرط وتسترفد فعل الشرط مجزوم بمتى والقوم فاعل وأرفد جواب الشرط وضمه لمناسبة القافية والشاهد فى متى حيث جزمت الفعلين لانها هنا جازمة والمعنى ولست بمن يستتر فى التلاع مخافة الضيف (قوله أيان نؤمنك الخ) هو من البسيط وأيان اسم شرط ونؤمنك فعل الشرط مجزوم به والكاف ضمير المفعول محله نصب وتأمن جواب الشرط وفاعله مستتر فيه وغيرنا مفعول ومضاف اليه اذا ظرف مستقبل لم تدرك جازم ومجزوم وفاعله مستتر والامن مفعوله ومنا متعلق بمحذوف حال ولم تزل جازم ومجزوم جواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الدال خبر تزل واسمها مستتر فيها والشاهد فى أيان حيث جزمت نؤمنك وتأمن اه شواهد وأيان مبنى على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم انه كمتى وناصبه الفعل بعده (قوله اينما تكونوا يدرككم الخ) أين اسم شرط جازم محله نصب بيدرككم والموت فاعله وجملة يدرككم الموت جواب الشرط وتكون تامة خلافا للقول النبتيتى ان يدرككم خبر تكونوا تأمل (قوله خليلى الخ) من الطويل وخليلى منادى مضاف وانى اسم شرط وتأتيانى فعل الشرط مجزوم بحذف النون وأما النون المذكورة فهى للوقاية وتأتيا جواب الشرط مجزوم بحذف النون وأخا مفعول وغير مفعول مقدم لقوله يحاول وما موصولة ويرضيكما صلة وجملة لايحاول صفة أخا أى اخا لايحاول غير مايرضيكما وحاول الشىء اذا أراده (قوله حيثما الخ) هو من الخفيف والنجاح الظفر بالمقصود والغابر بغين معجمة وموحدة وراء يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا فهو من الاضداد * الاعراب حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل مضارع مجزوم بحيثما ويقدر جواب الشرط مجزوم بها أيضا ولك متعلق به والله فاعل ونجاحا مفعول وفى غابر متعلق بيقدر والازمان مضاف اليه والشاهد فى حيثما فانها جزمت فعلين (قوله بين الاقسام الاربعة) أي باسقاط القسم الاول وهو اذ وما لانهما لم يوضعا لشىء سوى التعليق كما تقدم (قوله والعلامة تسمى شرطا) بسكون الراء كما تسمى شرطا بفتحتين وقوله قال تعالى الخ دليل للمحذوف أعنى قولنا كما تسمى شرطا بفتحتين وليس دليلا للمذكور بدليل قوله والاشراط فى الآية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط الخ وبه اندفع ما يقال ان الآية فى شرط بالفتح فلا تدل على ان شرطا بالسكون بمعنى العلامة تأمل

فالمعنى ان يتبين انى كنت قلته كقوله * اذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة * فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط الثانى أن لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان ليقم أو لا يقم الثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بتنفيس فلا يجوز ان سوف يقم الخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام زيد ولا ان قد يقم السادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفى فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقم ويستثنى من ذلك لم ولا فيجوز اقترانه بهما نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ونحو الا تفعلوه تكن فتنة فى الارض ثم بينت ان الفعل الثانى يسمى جوابا وجزاء تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال وذلك لانه يقع بعد وقوع الاول كما يقع الجواب بعد السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازى عليه ثم قلت * (وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت الآية فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا أو جملة اسمية فيقترن بها أو باذا الفجائية نحو فهو على كل شىء قدير ونحو اذا هم يقنطون) * وأقول قد يأتى جواب الشرط واحدا من هذه الامور الستة التى ذكرت انها لا تكون شرطا فيجب ان يقترن بالفاء مثال ماضى المعنى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ومثال الطلب قوله تعالى قل ان

(قوله فالمعنى ان يتبين الخ) والتبين مستقبل لاماض (قوله اذا ما انتسبنا الخ) اللئيم الدنىء الاصل الخسيس الفعل وقيل هو البخيل وقيل هو الذى اذا سادجفا أقاربه وأنكر معارفه ونسى فضل معليه يقال لؤم بالضم فهو لئيم ولذا قيل فى اللئيم

اذا أنت أكرمت الكريم ملكته * وان أنت أكرمت اللئيم تمردا

وخص اللام فى قوله لم تلدنى لئيمة لانه يعلم الاب بالاولى فان العرب لا يتزوجون من دونهم والشاهد فى قوله لم تلدنى أى يتبين انى لم تلدنى والتبين أمر يحصل فى المستقبل وتمامه * ولم تجدنى عمن يقربه بدا * (قوله وقد يكون) أى الجواب بالقاعدة المشهورة من ان الضمير يرجع الى أقرب مذكور وان كانت القاعدة أغلبية (قوله فيقترن) أى الجواب أى فتقترن الجملة الواقعة جوابا اه فيشى (قوله أو باذا الفجائية) أو مانعة خلو تجوز الجمع كقوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل جدب ينسلون واقترب الوعد الحق فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا اه فيشى وقال الاشمونى افهم كلام ابن مالك ان الربط باذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافا لمن زعمها وانها ليست أصلا فى ذلك بل واقعة موقع الفاء وانه لا يجوز الجمع بينهما وهو مخالف لكلام الفيشى ثم رأيت التصريح قال وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع (قوله فيجب أن يقترن الخ) الحاصل ان الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا اما لذاتها أو لما اقترن بها من نفى أو اثبات فالاول ثلاثة الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة أيضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة أيضا قد لفظا أو تقديرا والسين وسوف اه تصريح وخصت الفاء بالربط لما فيها من معنى السببية والتعقيب المناسب للجزاء المسبب عن الشرط والمتعقب بعده (قوله مثال ماضى المعنى ان كان الخ) كذا قالوا والوجه امتناع كونه ماضى المعنى كالشرط لان حصوله معلق على حصول مضمون الشرط فى المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل على حصول ما يحصل فى المستقبل فالآية مؤولة على معنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها اه من خط بعض الفضلاء (قوله ومثال الطلب قل ان كنتم الخ) قال فى التصريح وقيس عليه بقية أنواع الطلب من النهى والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض والترجى ولا نطيل بامثلتها فالذكى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبى بالف مثال وقد اجتمعت الطلبية والاسمية فى قوله وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده فجملة فمن ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وطلبية لان من فيها استفهامية وهى مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط اه (قوله على ان لا ناهية) نسبة النهى اليها مجاز والناهى هو المتكلم (قوله ولا النافية تقترن بفعل الشرط الخ) هذا يفيد ان الجواب اذا كان صالحا للشرط لا يقترن بالفاء وقال ابن الحاجب ان كان الجواب مضارعا مثبتا أو مقرونا بلا فوجهان اه فيشى وقال فى التصريح كل جواب يصح جعله شرطا بان كان ماضى اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله ابن الناظم وقال غيره واذا رفع المضارع فالجواب

كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا فيمن قرأ فلا يخف بخسا بالجزم على ان لا ناهية وأما من قرأ فلا يخاف بالرفع فلا نافية ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بيناه فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ولكن هذا الفعل مبنى على مبتدا محذوف والتقدير فهو لا يخاف فالجملة اسمية وسيأتى ان الجملة الاسمية تحتاج الى الفاء أو اذا وكذا يجب هذا التقدير فى نحو

جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف اه والتحقيق ان الفعل المضارع خبر مبتدا محذوف والجملة هى الجواب لان الفعل المقترن بالفاء هو الجواب كما يفيده ابن الناظم وان الماضى المتصرف المجرد على ثلاثة أقسام قسم لا يجوز اقترانه بالفاء وهو المستقبل معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد وضرب يجب اقترانه وهو الماضى لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد من قبل فكذبت وقسم يجوز اقترانه وهو ما كان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجواز اقترانه باعتبار انه ان لوحظ مستقبلا فلا تدخله الفاء وان لوحظ انه كان وقع دخلت الفاء هذا حاصل ما فى الاشمونى (قوله ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء) قال فى شرح الكافية فان اقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغى أن يكون الفعل خبر مبتدا محذوف ولولا ذلك أى جعله خبر المحذوف لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة فى تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدا مقدر كما تدخل على مبتدا مصرح به اه وقوله ذلك التقدير أى تقدير كون الفاء داخلة على الفعل الذي هو الجواب وقوله وينبغى الخ اى يجب أن يكون خبر مبتدا وحينئذ فالقرن بالفاء واجب وقولهم يجوز دخول الفاء أى يجوز القدوم على ذلك ويجوز عدم القدوم عليه فاذا قدم على ذلك خرجت على وجه يجب فيه دخول الفاء قرره شيخنا الدردير على الاشمونى (قوله ان ترنى أنا أقل الخ) الياء مفعول أول وأنا توكيد لها وأقل مفعوله الثانى ومنك متعلق باقل ومالا تمييز وولدا عطف عليه (قوله فنعماهى) الفاء رابطة للجواب ونعم فعل ماض وما تمييز وقيل فاعل وهى مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة قبله خبر على أحد الاوجه فيها أو خبر لمبتدا محذوف أو مبتدأ خبره محذوف وقال فى المغنى فنعم شيئا ابداؤها فحذف المضاف فانفصل الضمير لان الممدوح ابداؤها لا هى تأمل (قوله عيلة) أى فقرا وقيل كثرة عيال واقتصر على الاول البيضاوى (قوله وقد يكون الجواب جملة اسمية الخ) وقد جاء حذف الفاء فى الضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها كما جاء حذف الفاء من الجملة الطلبية كقوله عليه الصلاة والسلام لابى بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها أخرجه البخارى وبه يرد على المبرد المانع لحذف الفاء مطلقا وزعم ان الرواية فى البيت المذكور من يفعل الخير فالرحمن يشكره وحذفت الفاء أيضا من المقرون بالسين فى قوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا * سيلفى على طول السلامة نادما

أراد فسيلفى أى سيوجد من ألفى بمعنى أوجد اه تصريح (قوله فيجب اقترانه باحد أمرين) قال فى التصريح وقد يجمع بين الفاء واذا تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج ومأجوج الى أن قال فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هى الفجائية وقد تقع فى المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد لو قيل اذا هى شاخصة أو فهى شاخصة كان سديدا اه وهذا يؤيد ما قاله الفيشى سابقا ويرد ما قاله الاشمونى (قوله أو اذا الفجائية) لانها أشبهت الفاء فى كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها تشبه ان فى كونها أم باب الشروط غير الجوازم والجواب فيها جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية اه تصريح وقد أعطى المؤلف الشروط بالمثال فاذا كانت الجملة انشائية

ومن عاد فينتقم الله منه أى فهو ينتقم الله منه ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء ومثال الجامد قوله تعالى ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى أن يؤتينى خيرا من جنتك ان تبدوا الصدقات فنعماهى ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومثل المقرون بالتنفيس قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعا ومثال المقرون بقد قوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل ومثال المقرون بناف غير لا ولم وان لم تفعل فما بلغت رسالته وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيأ وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه باحد أمرين اما بالفاء أو اذا الفجائية فالاول كقوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شىء قدير والثانى كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون

نحو ان عصى زيد فويل له أو دخل عليها ناف نحو ان قام زيد فما عمرو قائم أو دخل عليها ان نحو ان قام زيد فان عمرا قائم فلا يجوز فيها اذا وتتعين الفاء كما اذا كان الجواب غير جملة اسمية أو كان أداة الشرط غير ان واذا فجملة الشروط خمسة كما علم من كلام التصريح المتقدم (قوله ويجوز حذف ما علم من شرط الخ) ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب

فان المنية من يخشها * فسوف تصادفه أينما

أى أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف الجواب والشرط فى قوله ﷺ فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثانى الشرط والتقدير فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجىء فاستمتع بها اه تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف من شرط أو جواب أو مانعة خلو فلا ينافى جواز الجمع وهذا أحسن من قول الفيشى أو جواب أو جملة شرط أو مانعة خلو اه فانه يوهم ان المراد أو الداخلة على جملة شرط وليس كذلك بل التى هى مانعة خلو هى أو الداخلة على جواب تامل (قوله أو جملة) بالجر عطف على شرط أى ما علم من جملة شرط الخ (قوله ان تقدمها) أى تقدم عليها أى على الشرط وأداته طلب أى وسقطت الفاء بدليل ما سبق فى النصب وقصد الجزاء أى قصد ان ما بعد الفاء سبب عما قبلها ومرتب عليه وهذا يفهم من قوله أو جملة شرط وأداته لانه يفهم منه انه قصد به الجزاء فصارت العبارة مساوية لقول ابن مالك

وبعد غير النفى جزما اعتمد * أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

ولا يرد على المصنف النفى لانه ليس طلبيا فهو خارج بقول المصنف طلب اه فيشى فالشروط ثلاثة فان كانت الفا موجودة فالمضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد فاء السببية نحو يا ليتنى كنت معهم فافوز وبقية الاجوبة الثمانية المتقدمة فى النواصب وان لم يقصد الجزاء فيرفع نحو حذمن أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تأخذ منهم صدقة تطهرهم وانما أريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس ولذا قرىء فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالرفع على عدم قصد الجزاء بل يرثنى صفة لوليا لا جوابا لهب وبالجزم جوابا لهب وان لم يتقدم طلب تعين الرفع كما يتعين بعد النفى نحو ما تأتينا تحدثنا ولا يجوز الجزم بعد النفى خلافا للزجاجى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس ولان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث اه من التصريح من محلات متفرقة (قوله ولو باسمية الخ) قال شيخ الاسلام ولو كان الطلب باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر كما يكون بالفعل مثاله بالفعلية تعالوا أتل ومثاله بالاسمية أى لفظ الاسمية المراد بها طلب نحو أين بيتك أزرك ومثاله بما لفظه الخبر نحو حسبك حديث ينم الناس فلفظ الجملة خبر والمراد الطلب وهى جملة اسمية مغايرة لقولك أين بيتك ومثال اسم الفعل نحو مكانك تحمدى وقال قبل ذلك ولا فرق فى الطلب بين أمر ونهى ودعاء واستفهام وتمن وعرض وتحضيض نحو زرنى أزرك ولا تدن من الاسد تسلم ورب اغفر لى أدخل الجنة وهل تكرمنى أكرمك وليت لى مالا أنفقه وألا تنزل عندنا تصب خيرا ولولا تأتينا تحدثنا والتقدير ان تزرنى أزرك وان لا تدن من الاسد تسلم وان تغفر لى أدخل الجنة وان تكرمنى أكرمك وهكذا اه من شيخ الاسلام (قوله المسئلة الاولى حذف الخ) هذه المسئلة ثانية فى المتن والذى جعلها الشارح ثانية هى الاولى فى المتن (قوله معلوما) وعلمه اما بسياق أو قرينة غير لفظية (قوله ونحو ان قمت حيث لا دليل) فان وجد دليل نحو أن يقال هل يجلس فتقول ان قمت فهو جائز (قوله حيث لا دليل) حيثية تقييد اى يمتنع ان تقم وان تقعد والحال انه لا دليل فان وجد الدليل امتنع لانتفاء الامر الثانى وقوله لانتفاء الامرين علة

ثم قلت * (ويجوز حذف ما علم من شرط بعد والا نحو افعل هذا والا عاقبتك أو جواب شرطه ماض نحو فان استطعت أن تبتغى نفقا فى الارض أو جملة شرط وأداته ان تقدمهما طلب ولو باسمية أو باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو تعالوا أتل ونحو أين بيتك أزرك وحسبك الحديث ينم الناس وقال * مكانك تحمدى أو تستريحى * وشرط ذلك بعد النهى كون الجواب محبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة) * وأقول مسائل الحذف الواقع فى باب الشرط والجزاء ثلاثة المسئلة الاولى حذف الجواب وحده وشرطه أمران أحدهما أن يكون معلوما والثانى أن يكون فعل الشرط ماضيا

للامتناع هذا هو المناسب وأما قول الفيشي الحيثية للتعليل أي لعدم الدليل وقوله لانتفاء الامرين بدل من قوله حيث لا دليل لان عدم الدليل هو انتفاء الامرين انتهى فغير ظاهر لان عدم الدليل انتفاء أحد الامرين لا الامرين وأيضا جعل قوله حيث للتعليل يقتضي ان قولك ان تقم الخ لا يتأتى فيه دليل مع انه يمكن الدليل كما اذا قال زيد لعمرو هل تجلس فقال عمرو ان تقم أو تقعد أي فانا أجلس فهنا وجد الدليل فلم ينتف الامران تأمل (قوله تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين) هذا المثال لا يصلح لحذف الجواب جوازا بل هو مما حذف فيه وجوبا كما يأتي في قوله ويجب الاستغناء الخ فان المؤلف في الشرح مثل به لواجب الحذف لانه متى كان الفعل ماضيا والدليل هو الجملة المتقدمة لفظا فالحذف واجب الا أن يراد بالجواز ما قابل الامتناع فيعم الواجب وقوله بعد ويجب الخ تخصيص بعد تعميم أو يقال قصد المؤلف هنا التمثيل للحدث عند وجود الدليل ومضى فعل الشرط بقطع النظر عن الوجوب والجواز وان كلام المتن في الجواز لكن الشارح في شرحه انتقل لما هو أعم فتأمل (قوله قال الله تعالى الخ) مثال لما اجتمع فيه الامران ولو قال مثال ما اجتمع فيه الامران قوله تعالى لكان أوضح ولو اقتصر في التمثيل على قوله فان استطعت الخ كان أولى (قوله فان استطعت) شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني أعني فان استطعت وجوابه جواب الشرط الاول أعني وان كان كبر والمعنى ان عظم عليك اعراضهم عن الايمان فان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها بآية فافعل انتهى تصريح (قوله في الارض) صفة لنفقا وفي السماء صفة لسلما ويجوز أن يكونا متعلقين بتبتغي أو حالين من المستكن والمقصود بيان حرصه البالغ على اسلام قومه وانه لو قدر أن يأتيهم بآية من تحت الارض أو فوق السماء لاتى بها رجاء ايمانهم انتهى بيضاوي (قوله وشرطه أيضا أمران) أي شرطه جواز حذف فعل الشرط باطراد وعدم شذوذ بدليل قوله بعد وأكثر ما يكون ذلك بعد والا فاذا فقد الشرطان فاما ممتنع وهو ما لم يكن لدليل واما شاذ وهو الذي لم يكن بعد والا فتأمل (قوله واقعا بعد والا) أي واقعا بعد ان الشرطية المقرونة بلا النافية (قوله فطلقها الخ) الفاء للعطف على ما قبلها وطلقها فعل أمر ومفعول والفاعل مستتر والضمير يعود على امرأة مطر فلست الفاء للتعليل والتاء اسم ليس وبكفؤ خبرها ولها متعلق به وان لا يعل ان حرف شرط مدغم في لا النافية ويعل جواب الشرط وفعل الشرط محذوف أي والا تطلقها ومفرقك مفعول أي رأسك والحسام بضم الحاء فاعل يعل أي السيف والشاهد في البيت في حذف فعل الشرط قال الجوهري الكفؤ النظير والمصدر الكفاءة بالمد قال الفيشي المراد بالطلاق التسريح لافك العصمة لان المحاولة كانت على فرس لا على امرأة اه وهو خلاف قول التصريح كقول الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة فطلقها الخ فحذف الشرط لدلالة فطلقها عليه انتهى فانه صريح في ان المحاولة في امرأة مطر لا فرسه وكذا تقدم عند الكلام على المبنيات في المنادى ما يوافق كلام التصريح (قوله وقد لا يكون ذلك بعد والا الخ) قال في التصريح وقد يتخلف واحد من أن والاقتران بلا وقد يتخلفان معا والاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني وان امرأة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقتران ان بلا والثالث كقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولم ينج الا في الصفاد يزيد

أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة المعجمة التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير من قيد أو غيره اه اذا علمت ذلك فقول الشارح وقد لا يكون الخ تحته ثلاث صور كما علمتها من كلام التصريح فتكون الثلاثة شاذة فاستثنى منها نحو

تقول أنت ظالم ان فعلت لوجود الامرين ويمتنع ان تقم وان تقعد ونحوهما حيث لا دليل لانتفاء الامرين ونحو ان قمت حيث لا دليل لانتفاء الامر الاول ونحو أنت ظالم ان تفعل لانتفاء الامر الثاني قال الله تعالى وان كبر عليك اعراضهم فان استطعت أن تبتغي نفقا في الارض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية تقديره فافعل والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن لانه قد انضم لوجود الشرطين طول الكلام وهو مما يحسن معه الحذف المسئلة الثانية حذف فعل الشرط وحده وشرطه أيضا أمران دلالة الدليل عليه وكون الشرط واقعا بعد والا كقولك تب والا عاقبتك أي والا تتب عاقبتك وقول الشاعر

* فطلقها فلست لها بكفء
* والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها يعل وقد لا يكون ذلك بعد والا فيكون شاذا الا في نحو

ان خيرا الخ وان أحد الخ فلا شذوذ فيهما وقوله على أن الخ استدراك على قوله الا فى نحو الخ وتوجيه ذلك أن الاستثناء يقتضى الدخول فيما نحن فيه فاستدرك على الاستثناء بقوله على أن الخ وحاصل الاستدراك انه ليس داخلا فيما نحن فيه فلا حاجة للاستثناء واعترض بانه لا وجه لذلك الاستدراك كما قال الفيشى لان قوله والا يعمل المحذوف فيه بعض الشرط لانه بقى منه لا النافية فيقتضى انه لا يكون أيضا مما نحن فيه وهذا باطل فالاولى حذف قوله على ان الخ ويقول الا فى نحو ان خيرا الخ والا فى نحو وان أحد من المشركين استجارك الخ واعتراض الفيشى على الاستدراك مبنى على تسليم ان المحذوف فى ان كان خيرا هو البعض وسيأتى ان المحذوف الكل وحينئذ فالمحذوف فى قوله والا يعمل الخ هو فعل الشرط بتمامه وهو تطلق واما فليست قطعة من فعل الشرط. تأمل (قوله ان خيرا الخ) أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير (قوله كما مر فى بابه) وهو باب كان وأخواتها لان هذا مر فى حذف كان بعد ان ولو (قوله على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها) لانه بقى خبر كان وهو خيرا واعترض بان فعل الشرط اذا كان ماضيا فالمحل له وحده فيكون فعل الشرط وهو محذوف ولا يتم ما قاله الا لو كان فعل الشرط جملة كان خيرا فتأمل (قوله وان أحد الخ) أى وان استجارك أحد ففعل الشرط محذوف كما يؤخذ من تمثيل التصريح بقوله وان امرأة خافت فقوله وكذلك نحو وان أحد الخ أى المحذوف بعض الشرط هكذا ظاهره وليس كذلك بل المحذوف نفس الشرط. لان الفعل الماضى وحده فى محل جزم فهو فعل الشرط لا الجملة وان أراد بقوله وكذلك الخ انه مستثنى من الشذوذ وبقوله فليس مما نحن فيه أى المحكوم عليه بالشذوذ بل هو مستثنى من الشذوذ استقامت عبارته لكن ليس هو مفاد العبارة فتأمل منصفا (قوله الاداة بالا الخ) مراده بالاداة خصوص ان فقط (قوله طلب بلفظ الشرط ومعناه) أى بمادته ومعناه وليس المراد شخص الفعل فان قولك ائتنى أكرمك تقديره ائتنى فان تأتنى الخ فالدال على الطلب أمر وفعل الشرط مضارع فلم يتحد الفعلان لفظا بل المادة متحدة وقوله أو بمعناه الخ أى والمادة مختلفة بقى شىء آخر وهو ان كلامه لا يشمل أنواع الطلب بتمامها فان قولك أين بيتك أزرك فعل الشرط المقدر فيه وهو ان تعرفنيه ليس لفظ الطلب وهو أين ولا معناه لان معنى أين الاستفهام الا ان يقال المراد من قوله أين بيتك عرفنيه فيكون المعنى واحدا وكذا فى قولك ألا تنزل عندنا نكرمك معناه طلب النزول فهو موافق لفعل الشرط فظهر فيه اتحاد المعنى وتأمل فى المقام فانه صعب المرام وكذا يقال فى التحضيض وبقية أنواع الطلب (قوله وهذا هو الصحيح) قال فى التصريح واختلف فى تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا للشرط مقدرا فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط. وقال الخليل وسيبويه والسيرافى والفارسى هو جواب للطلب المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب ثم اختلفوا فى علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط. كما أن اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال السيرافى والفارسى لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا فى قولك ضربا زيدا النيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ومذهب الجمهور أرجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا فى انهما خلاف الاصل لكن فى التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشىء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى معنى الشرط. ولان الارجح فى ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدر اه (قوله والثانى نحو الخ) أراد بالثانى ما كان الطلب فيه معنى فعل الشرط. وكان المناسب ان يقول فيما سبق فالاول نحو ائتنى أكرمك (قوله قل تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد عن الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير كما قال المؤلف فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو اه تصريح (قوله أبت لى عفق الخ)

ان خيرا فخير فقياسا كما مر فى بابه على ان ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها بل بعضها وكذلك نحو وان أحد من المشركين استجارك فليس مما نحو فيه وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الاداة بلا النافية كما مثلت المسألة الثالثة حذف اداة الشرط وفعل الشرط. وشرطه أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط نحو ائتنى أكرمك تقديره ائتنى فان تأتنى أكرمك فاكرمك مجزوم فى جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور هذا هو المذهب الصحيح والثانى نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أى تعالوا فان تاتوا أتل ولا يجوز أن يقدر فان تعالوا لان تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماض حتى توهم بعضهم انه اسم فعل ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا أو كونه باسم الفعل كقول عمرو بن الاطابة وغلط أبو عبيدة فنسبه الى قطرى ابن الفجاءة أبت لى عفق وأبى بلائى * وأخذى الحمد بالثمن الربيح
وامساكى على المكروه نفسى *
وضربى هامة البطل المشيح * وقولى كلما

هذه اربعة أبيات من بحر الوافر مفاعلتن مفاعلتن ستا واقتصر صاحب الشواهد على الكلام على البيت الثالث وهو قوله وقولى كلما جشات الخ والمشيح اسم فاعل من أشاح وهو الحذور وقيل المقبل عليك المانع لما وراءه ظهره والمشيح بضم الميم وبالشين المعجمة وقوله ما آثر الخ ما آثر العرب مكارمها ومفاخرها التى تؤثر عنها أى تروى وتذكر والعرض موضع المدح والذم من الانسان سواء كان فى نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره وقيل هو جانبه الذى يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه أى يمنع عنه وقال ابن قتيبة عرض الرجل نفسه والصريح من كل شىء اه بهامش نسخة بعض العلماء (قوله جشأت) بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وقال الجوهرى جاشت نفسى أى غثيت وقولى مبتدأ وكلما ظرف بمعنى حين يتعلق بالمصدر وجشأت فعل ماض والتاء للتأنيث وجاشت معطوف عليه مكانك اسم فعل وجملة مكانك تحمدى خبر لان القصد هذا اللفظ على حد قولى لا اله الا الله وتحمدى مضارع مجزوم فى جواب شرط مقدر تقديره ان تثبتى مكانك تحمدى وعلامة جزمه حذف النون أو تستريحي معطوف عليه والشاهد فى البيت فى تحمدى اه شواهد (قوله كون الجواب أمرا محبوبا) هو مساو لقولهم أن تضع ان لا مكانه بل هذه أحسن لانها تشعر باعتبار المجازاة وان كانت موجودة فى نفسها بخلاف الاولى ولا يرد على هذه العبارة ان لا تسلم تدخل النار لانا نقول الاصل وهو تسلم تدخل النار غير صحيح عرفا اه فيشى (قوله تعين الرفع) لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدخول وانما يتسبب عن الدنو نفسه اه تصريح (قوله خلافا للكسائى) لان الكسائي قيل والكوفيون لا يشترطون الشرط المذكور واحتجوا بالقياس على النصب لانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب وفى رد القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفى كما تقدم واستدل الكسائى والكوفيون أيضا بقول أبي طلحة للنبي صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى أيضا لا تطاول يصبك وفى الحديث لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بان يصبك بدل من تشرف أو تطاول ويضرب مدغم اه تصريح (قوله فى قراءة بعضهم الخ) الحاصل انه قرىء بالنصب بأن محذوفة وقرىء بالرفع وسيأتى وجهه وبالسكون وسيأتى وجهه أيضا (قوله الافعال قبله) وهى قوله فأنذر وفاهجر (قوله ولا يحسن ان يقدر بدلا مما قبله) قال فى الكشاف تستكثر مرفوع كما قرىء به منصوب المحل على الحال أى ولا تعط مستكثرا رائيا لما تعطيه كثيرا أو طالبا للكثير نهى عن الاستكثار وهو أن يهب شيأ وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فهذا جائز وحينئذ يقال ان النهى خاص بالنبي لان الله اختار له أشرف الآداب وأحسن الاخلاق أو النهى تنزيه له ولامته وقيل الاحسن تستكثر بالسكون كما قرىء به وفيه ثلاثة أوجه الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن ولا تستكثر على أنه من المن فى قوله عز وجل ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لان شان المان بما يعطى ان يستكثر أى يراه كثيرا ويعتد به وأن يشبه بعضد فيسكن تخفيفا وأن يعتبر حال الوقف اه اذا علمت ذلك فقوله ولا يحسن الخ غير مسلم بل المؤلف نفسه مشى فى القطر عليه وحينئذ فالبدلية مسلمة وقوله لاختلاف معنييهما أى وبدل الكل وبدل البعض يشترط فيهما الاتحاد وقوله وعدم الخ أى فليس بدل اشتمال لان الاشتمال لا بد فيه من الدلالة * واعلم ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم بل المن يستلزم الاستكثار والحاصل ان قول المصنف لاختلاف معنييهما يبطل لبدل البعض والكل وقوله وعدم دلالة الخ يبطل لبدل الاشتمال وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع فى الفصيح فبطل البدل بجميع أقسامه لكن قد علمت ان قوله وعدم دلالة الخ لا يسلم (قوله ويجب الاستغناء الخ) ما تقدم سابقا فى حذف الجواب جوازا وهنا تكلم على حذفه وجوبا لانه لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله نحو هو ظالم ان فعل) قال فى التصريح ويجب حذف الجواب ان كان

جشأت وجاشت * مكانك تحمدى أو تستريحى لادفع عن مآثر صالحات * وأحمى بعد عن عرض صحيح * فجزم تحمدى بعد قوله مكانك وهو اسم فعل بمعنى اثبتى وشرط الحذف بعد النهى كون الجواب أمرا محبوبا كدخول الجنة والسلامة فى قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فلو كان أمرا مكروها كدخول النار وأكل السبع فى قولك لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يأكلك تعين الرفع خلافا للكسائى ولا دليل له فى قراءة بعضهم ولا تمنن تستكثر لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف وسهل ذلك أن فيه تحصيلا لتناسب الافعال المذكورة قبله ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله كما زعم بعضهم لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثانى ثم قلت * ويجب الاستغناء عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم ان فعل

الدال عليه ماتقدم مما هو جواب في المعنى دون الصناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء نحو أنت ظالم ان فعلت أي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقترنة بالفاء نحو فلم أرقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو أقوم ان قمت فالجواب في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الي انه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الاول بأن الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع المتقدم وبان الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من أول الامر على الشرط فان الجواب المنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى اه تصريح (قوله أو نية نحو ان قمت أقوم الخ) هذه المسئلة أشار لها ابن مالك بقوله

وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن

والحاصل انه اذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا منفيا بلم فيحسن رفع المضارع بعدهما نحو ان قمت أقوم وان لم تقم أقوم والذي حسن الرفع ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده وأما رفع الجواب به بعد المضارع غير المنفي بلم فضعيف وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف ومن ثم امتنع في النثر ان تقم أقوم يفيد انه خاص بالضرورة وهو ما في بعض نسخ التسهيل وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء في الشعر والذي في شرح الكافية أنه لا يختص بالضرورة وهو ظاهر الالفية ومفاد التصريح والتوضيح وهو الاقوى (قوله ومن ثم امتنع) قال الفيشي أي من أجل اعتبار الدليل ولا يصح أن يكون أقوم دليلا متقدما نية لانتفاء المعنى امتنع الخ اه وقال شيخ الاسلام ومن ثم أي من هنا وهو انه يشترط في حذف الجواب مضي الشرط أي من أجل ذلك امتنع الخ وبكلام شيخ الاسلام يعلم ان قول المصنف ويجب الاستغناء بدليله متقدما أي مع الشرطين فالحاصل انه لا بد في الحذف من مضي الشرط ومن الدليل لكن ان كان الدليل متقدما الخ فالحذف واجب والا فجائز وهذا يؤيد ان المراد بالجواز فيما سبق ما قابل الامتناع فيعم الواجب ويكون قوله ويجب الخ تخصيص بعد تعميم (قوله في النثر) وأما في النظم فقد جاء ذلك كما في قوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

وقوله

فقلت تحمل فوق طوقك انها * مطبقة من يأتها لا يضيرها

واختلف في تخريج الرفع بعد المضارع فعند سيبويه على التقديم والتأخير أو اضمار الفاء والاول عنده أولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله ان يصرع الخ والا فالاولى اضمار الفاء وقطع المبرد بتقدير الفاء فيهما لان ما يحل محلا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفا لان التقديم والتأخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول يختص بالضرورة اه تصريح وزاد الاشموني

أو نية نحو ان قمت أقوم ومن ثم امتنع في النثر او ان تقم أقوم

قولا مفصلا وهو ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير اه وفيه الضعف المتقدم فى القولين وسيأتى الكلام على تخريج الرفع بعد الماضى فى كلام الشارح (قوله وبجواب ماتقدم الخ) قال شيخ الاسلام ويجب الاستغناء عن جواب ماتأخر من شرط وقسم فى كلام اجتمعا فيه بجواب ماتقدم اه فأشار بذلك التقدير الى ان قول المصنف وبجواب متعلق بمحذوف وهو من عطف الجمل على قوله أولا ويجب الاستغناء الخ وليس عطفا على قوله بدليله لان عطفه على دليله يصير التقدير ويجب الاستغناء عن جواب شرط بجواب ماتقدم من شرط مع ان الاستغناء بجواب الشرط انما هو عن جواب القسم لا عن جواب شرط نعم الاستغناء بجواب القسم عن جواب الشرط فتامل منصفا (قوله مطلقا) أى سبقه ذو خبر أم لا بدليل مابعده (قوله أو قسم الا ان سبقه الخ) هذا التفصيل محله كما قال فى الكفاية اذا لم تكن الاداة لو أولولا والا فالجواب للشرط مطلقا اه فيشى قال الاشمونى وأما الشرط الامتناعى نحو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله

فاقسم لو أندى الندى سواده * لما مسحت تلك المسالات عامر

وكقوله * والله لولا الله ما اهتدينا * نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى ان الجواب فى ذلك القسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا اه كلام الاشمونى وقول الاشمونى ولزوم الخ جواب عن سؤال تقديره لو كان جواب القسم لما التزم كونه ماضيا فالتزام كونه ماضيا دليل على انه جواب الشرط والشاهد فى البيت الاول فى قوله لما مسحت فانه جواب لو وجواب القسم المشار اليه بقوله أقسم الخ محذوف وكذا فى البيت الثانى ما اهتدينا جواب لولا وجواب القسم محذوف والقسم فى البيتين متقدم اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان سبقه ذو خبر) المراد بذى الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا أو اسم كان أو اسم ان (قوله فيجوز ترجيح الشرط) المناسب فيرجح الشرط قاله الفيشى ويمكن تصحيح المصنف بان المعنى فيجوز ترجيح الشرط بذكر جوابه كأنه قال فيجوز ذكر جواب الشرط فالمتن مشى على انه جائز لا واجب وقال فى الشرح وجب مراعاة الشرط فخالف المتن والحاصل ان فى المسئلتين قولين قيل يجوز أن يرجح الشرط بذكر جوابه وقال فى الكافية والتسهيل ان ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام سيبويه مايدل على التحتم وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لان سقوط جواب الشرط يخل بجملة الشرط الواقعة خبرا التى من جملتها جواب الشرط بخلاف القسم فانه مسوق المجرد التوكيد فحذفه لا يخل بشىء انتهى أشمونى (قوله ما انتفى فيه الشرطان) وهما كونه معلوما وكون فعل الشرط ماضيا (قوله وان أتاه خليل الخ) قاله زهير بن أبى سلمى بضم السين من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان من أجود ملوك العرب له عطايا خارقة عن العادة فمدحه بهذه القصيدة وأولها قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم

ان البخيل ملوم حيث كان ولـ * ـكن الجواد على علاته هرم

هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيصطلم

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

وزهير أحد السبعة الذين كانت أشعارهم معلقة على باب الكعبة ثم أسقطت عند نزول قوله تعالى يا أرض ابلعى ماءك ومن الاربعة التى قيل فيها الشعراء أربعة امرؤ القيس اذا ركب والنابغة اذا رهب وزهير اذا رغب والاعشى اذا طرب والخليل الفقير المحتاج لا الصديق والمسئلة مصدر سأل سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة بدل مسئلة وهى المجاعة وبه أنشده الجوهرى والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى المنع

ويجواب ماتقدم من شرط مطلقا أو قسم الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر) * واقول حذف الجواب على ثلاثة أوجه ممتنع وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما وجائز وهو ما وجد فيه ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظا أو تقديرا وواجب وهو ما كان دليله الجملة المذكورة فالمتقدمة لفظا كقولهم أنت ظالم ان فعلت والمتقدمة تقديرا لها صورتان احدهما قولك ان قام زيد أقوم وقول الشاعر وان أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالى ولا حرم فان المضارع المرفوع المؤخر

*الاعراب ان حرف شرط أتاه خليل فعل وفاعل ومفعول والذى فى محل جزم الفعل وحده ويوم مسئلة ظرف لاتاه ومضاف اليه يقول هو دليل الجواب والتقدير يقول ان أتاه يقل وقيل هو الجواب بتقدير الفاء والمبتدا أى وان أتاه خليل فهو يقول ولا غائب مالي لا عاملة عمل ليس وغائب اسمها ومالى خبرها وحرم مبتدأ حذف خبره أى ولا عندى حرمان وقال الدمامينى غائب خبر مقدم ومالى مبتدأ مؤخر ولا حرم عطف على مالى على تأويله باسم المفعول أو على حذف مضاف أى لا مالى غائب ولا محروم أولا ذو حرمان ويحتمل أن يكون خبرا عن مبتدا محذوف أى لا غائب مالى ولا هو محروم أو ذو حرمان والعطف على الاحتمالين من عطف الجمل أو المفردات ولا ينبغى جعل حرم خبرا عن المال أو معطوف على خبره مع بقائه على مصدريته مرادا به المبالغة من غير تأويل ولا حذف كما فى قولنا وانما هى اقبال وادبار لان مقام المدح يأباه اذ لا يلزم من نفى الحرمان البليغ نفى مطلق الحرمان والمقصود الثاني اه شواهد واعترض على قوله اذ لا يلزم من نفى الحرمان البليغ الخ بانه اذا أبقى الحرم على مصدريته فالمراد نفي الحرمان من أصله لا الحرمان البليغ وقولهم يخبر بالمصدر مرادا به المبالغة المراد انابالغنا فى الذات حتى جعلناها نفس المصدر وليس المراد بالمبالغة الكثرة كما يوهمه كلام الشواهد (قوله على نية التقديم على أداة الشرط فى مذهب سيبويه) أى الاولى عنده والا فهو يجوز ما قاله المبرد كما تقدم عن التصريح والجواب محذوف والتقدير أقوم ان قام زيد أقم (قوله والمبرد) أى والكوفيون يرون ان الفاء مقدرة مع مبتدا والجملة اسمية أى فانا أقوم وترك الشارح قولا ثالثا وهو ما ذهب اليه بعضهم من انه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب أى فى المضارع اه أشمونى (قوله والثانية أن يتقدم الخ) أشار بهذا الى أن قول المصنف أو قسم ان سبقه الخ من افراد قوله ونية وان كان ظاهر المتن خلافه (قوله توكيده الخ) لان جواب القسم يكون مؤكدا باللام أو ان أو منفيا بلا أو ان أو ما وجواب الشرط مقرون بالفاء ان لم يصلح أن يكون شرطا ومجزوم لفظا فى المضارع أو محلا فى الماضى اه ملخصا من الاشمونى بايضاح (قوله ونحو قوله ولئن الخ) أى فان قوله ليولن مؤكد بالنون فهو جواب القسم (قوله ورفعه) أى والدليل على ان المذكور جواب القسم رفعه في قوله الخ فان قوله ثم لا ينصرون عطف على ليولن والمعطوف على الجواب جواب والحال ان ينصرون مرفوع بثبوت النون فيكون جوابا للقسم كما ان المعطوف عليه كذلك (قوله ثم أشرت الى أنه كما وجب الخ) وحاصل ما ذكروه انه ان تقدم ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم أم لا وان لم يذكر ذو خبر فالمذكور جواب الشرط تقدم الشرط أو تأخر ان كان الشرط امتناعيا وان لم يكن امتناعيا فالمذكور جواب الشرط ان تقدم والا فجواب القسم فيكون المذكور جواب القسم فى صورة واحدة وهو ما اذا تقدم القسم ولم يكن الشرط امتناعيا ولم يتقدم ذو خبر تأمل (قوله الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم) وذهب الفراء الى أنه يجعل المذكور جواب الشرط المتأخر والحال انه لم يكن ذو خبر متمسكا بقوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم فى نهار القيظ للشمس باديا

ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة وليست لام القسم اه أشمونى (قوله يجب العكس) أى الاستغناء بجواب الشرط المتقدم عن جواب القسم فالمحذوف جواب القسم * تنبيه * اذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لاولهما والثانى مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه نحو ان تأتنى ان تحسن الي أحسن اليك فقوله ان تحسن مقيد للاول كانه قال ان تأتنى محسنا الى أحسن اليك وان كان مع عطف فالجواب لهما معا وان كان العطف بال او نحو ان تأتنى وان تحسن الى أحسن اليك وان كان باو فالجواب لاحدهما نحو ان جاءنى زيد أو جاءت هند فاكرمه أو فاكرمها وان كان بالفاء فالجواب

على نية التقديم على أداة الشرط فى مذهب سيبويه والاصل أقوم ان قام ويقول ان أتاه خليل والمبرد يرى انه هو الجواب وان الفاء مقدرة والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو والله ان جاءنى لاكرمنه فان قولك لاكرمنه جواب القسم فهو فى نية التقديم الى جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه ويدلك على ان المذكور جواب للقسم توكيده فى نحو المثال ونحو قوله تعالى ولئن نصروهم ليولن الادبار ورفعه فى قوله تعالى ثم لا ينصرون ثم أشرت الى انه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم يجب العكس فى نحو ان تقم والله أقم وانه اذا تقدم عليهما شىء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيد والله ان يقم أقم ثم قلت * وجزم ما بعد فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوى ونصبه ضعيف ورفع تالى الجواب جائز * وأقول ختمت باب الجوازم بمسئلتين أولاهما يجوز فيها

للثانى والثانى وجوابه جواب الاول اه اشمونى (قوله ثلاثة أوجه الخ) لان المتن جعل الجزم والنصب مشتركا بين المسئلتين وخص المسئلة الاولى بالرفع فيكون فى الاولى ثلاثة وفى الثانية اثنان والنصب فى المسئلة الثانية أمثل منه فى المسئلة الاولى لان العطف فيها على فعل الشرط وغير الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهى ونحوها قاله الشاطبى اه تصريح (قوله أو كلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو) قال فى التصريح ونقل عن الكوفيين انهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تأتنى ثم تحدثنى أكرمك بنصب تحدثنى واحتجوا بقراءة قتادة والجراح بنصب يدركه الموت من قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وقد قرأ طلحة ابن سليمان وابراهيم النخعى بالرفع وقرأ السبعة بالجزم وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما لندورها اه تصريح ومفاده ان الحاق الكوفيين ثم خاص بالمسئلة الثانية وهى مسئلة التوسط وهو كذلك كما يفيده الاشمونى أيضا لكن الاشمونى نسب قراءة ثم يدركه بالنصب للحسن وذكر أن بعضهم ألحق أو بالفاء والواو (قوله كقوله تعالى ان تبدوا الخ) هذا مثال الفاء ومثال الواو ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم قرأ أبو عمرو وعاصم ويذرهم بالرفع على الاستئناف مع الياء والباقون مع النون وقرأ الكسائى وحمزة بالجزم مع الياء عطفا على محل جملة فلا هادى له وقرىء فى الشواذ بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به اه تصريح ولم يبين هل القراءة الشاذة بالنون أو الياء واستظهر بعض الاشياخ انه بالياء (قوله قرىء فيغفر بالجزم) أى قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى بالعطف على لفظ يحاسبكم وقرأ عاصم وابن عامر فيغفر بالرفع على الاستئناف (قوله وهى عن ابن عباس) قال فى التصريح وقرأ ابن عباس وأبو حيوة والاعرج فى غير السبعة بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء اه (قوله ان تأتنى وتمشى الى الخ) هو مثال الواو ومثال الفاء أن تبدل الواو بالفا (قوله ومن يقترب الخ) هو من الطويل والرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة يقال هضم أخاه اذا لم ينصفه ولم يوفه حقه وفى قوله ولا يخش الخ اقتباس من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والقرب الدنو والخضوع التواضع ونؤوه من الايواء وهو النزول بالشىء * الاعراب من اسم شرط جازم ويقترب مجزوم وفاعله مستتر فيه ويخضع منصوب بتقدير ان ونؤوه جواب الشرط ولا يخش مجزوم بحذف الالف عطفا على نؤوه المجزوم بحذف الياء وظلما مفعول ما أقام أى مدة اقامته فما مصدرية ولا هضما عطف على ظلما والشاهد فى يخضع حيث نصب بتقدير ان والعطف على الشرط قبل الجواب

* (باب فى عمل الفعل) *

أى فى كيفية عمله من كونه رافعا وناصبا أو رافعا لا ناصبا لا فى بيان العمل وعدمه أى لا بيان ان هذا الفعل عامل وان هذا الفعل غير عامل لان كل الافعال ترفع أو ترفع وتنصب (قوله كل الافعال) أى ان الافعال قاصرها ومتعديها تامها وناقصها ترفع لانها أبدا مسندة فلا بد لها من مسند اليه لتوقف الاسناد على الطرفين فترفع اما الفاعل فيما بنى له أو نائبه فيما بنى له أو المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان وأخواتها فالضمير فى قوله المشبه به عائد على الفاعل لا على أقرب مذكور كما هو القاعدة وأنث قوله ترفع وتنصب مع عوده على كل لاكتساب كل التأنيث من المضاف اليه والشرط موجود وهو تأهل المضاف للحذف (قوله كل الافعال ترفع) أى أصالة فلا يرد الفعل المؤكد والافعال المكفوفة بحو طالما وقصرما وكثرما وقلما ثم المراد بقوله كل الافعال على سبيل الاجمال لانه لا يحصيها الا الله ثم الفعل اما رافع وناصب أو رافع لا ناصب وعكسه لا وجود له وقوله كل الافعال ترفع اما الخ أى على البدلية أى بعضها يرفع الفاعل وبعضها نائبه وهكذا (قوله وتنصب الاسماء) أى ان كل الافعال تنصب الاسماء الاخمسة من الاسماء فلا تنصبها كل الافعال وأل فى الاسماء للاستغراق وقولنا لا تنصبها كل الافعال صادق بان لا ينصبه فعل أصلا أو ينصبه بعض الافعال

ثلاثة أوجه والثانية يجوز فيها وجهان وكلتاهما يكون الفعل فيهما واقعا بعد الفاء أو الواو فاما مسئلة الثلاثة الاوجه فضابطها ان يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه الآية قرىء فيغفر بالجزم على العطف وفيغفر بالرفع على الاستئناف وفيغفر بالنصب باضمار أن وهو ضعيف وهى عن ابن عباس رضي الله عنهما * وأما مسئلة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك ان تأتنى وتمشى الى أكرمك فالوجه الجزم ويجوز النصب كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما ثم قلت * (باب فى عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل أو نائبه أو المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبهة بالمفعول به مطلقا والا الخبر

فالمشبه بالمفعول به لاينصبه شيء من الافعال ولذا قال المصنف الا المشبه بالمفعول به مطلقا أى لاتنصبه مطلقا عن التقييد ببعض الافعال والا لكان مفعولا به لامشبها به وقوله الا الخبر فلاينصبه كل الافعال بل الناقص ومصدره ووصفه وقوله الا الخبر أعاد الا لان العامل الاول لايكون فعلا بخلاف مابعده فيدخله الافعال والاسماء (قوله والتمييز) لاينصبه شيء من الافعال (قوله والمفعول المطلق) ينصبه بعض الافعال وهو المتصرف التام ومصدره ووصفه فقوله فناصبها الخ راجع للخمسة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله الوصف) أى الصفة المشبهة (قوله والناقص) وفى نسخة والناسخ وهى أولى (قوله والا المفعول به) أى فلاينصبه كل الافعال فانها بالنسبة الخ (قوله والمبهم المعنى) أى العامل المبهم المعنى والمبهم النسبة فالعامل المبهم المعنى اسم والعامل المبهم النسبة مشتق مبهم النسبة سواء كان فعلا أو وصفا فقوله أو النسبة عطف على المعنى وأو للتنويع (قوله التام) هذا قول الفارسي بناء على أن الناقص لايدل على الحدث والذى اختاره ابن مالك وتبعه المصنف فى أوضحه انه يدل على الحدث (قوله ووصفه) قال الشاطبى فى قول ابن مالك أو وصفه قضيته أن الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ينصبان المفعول المطلق ولا أعرف من قال هذا من النحاة (قوله بالنسبة اليه) أى للعمل فيه (قوله ما) أى فعل (قوله أصلا) هو مفعول مطلق صفة لمحذوف والعامل فيه عامل من معنى النفى على مذهب الجمهور أى ماانتفى عنه تعدى الفعل اليه انتفاء أصلا أى متأصلا أو حرف النفى على مذهب ابن الحاجب (قوله حسية) المراد انها تدرك بالحس ولو باعتبار أثرها (قوله أو عرض) المراد بالعرض هنا ماليس حركة جسم من وصف غير ثابت لانه يزول ولم يتكلم عليه فى الشرح للاستغناء عنه بالصفة الحسية (قوله كمرض وفرح) كذا فى بعض النسخ والصواب اسقاط فرح لما يأتى فى الشرح من انه احترز بقوله حسية عن فرح فانه يتعدى بالباء فلا يناسب ذكره فيما لايتعدى أصلا وفى بعض النسخ عرج بدل فرح وهى ظاهرة وقوله مرض وأما قولك مرض زيد بالسخونة فالباء سببية فهو مفعول لاجله (قوله وكالموازن لاتفعل الخ) قال السبكى يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق ان العلم فى القلب من الله يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذى من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق محصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره الانكسار لا واسطة بينه وبين الانكسار قال ابن الحاجب ومن الغريب أن لم استعملت للنفى المنقطع والمتصل استعمالا واحدا فى قوله تعالى وعلمتم مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم فنفى العلم عنهم منقطع وعن آبائهم متصل والفائدة فى ذكر المفعول وهو مالم تعلموا وان كان الانسان لايعلم الا مالم يعلم التصريح بذكر حالة الجهل التى انقلبوا عنها فانه أوضح فى الامتنان (قوله للذين وصفهما على فعيل) هذا شرط يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وهو مراد الشارح بقوله وقلت فى نحو ذل اه فيشى وقال بعضهم قوله فعيل أى فقط أما اذا كان له وصف آخر كعلم فهو عليم وعالم فانه تارة يتعدى كهذا المثال وتارة لا يتعدى كسلم فهو سالم وسليم (قوله فى نحو ذل وسمن) وفى نسخة زيادة بخل والصواب حذفه لما يأتى فى الشرح (قوله مايتعدى لواحد) تحته أربعة أقسام من السبعة (قوله كغضب) بالصاد المهملة المفتوحة (قوله كافعال الحواس) أي أن أفعال الحواس التى مدلولاتها معان صادرة عن الحواس (قوله ومايتعدى له بنفسه الخ) هذا هو القسم الخامس (قوله وشحا) بتخفيف الحاء المهملة (قوله ومايتعدى الى اثنين) هو السادس وأما السابع فهو مايتعدى الى ثلاثة وسيأتى أن المتعدى الى اثنين تحته أربعة أقسام كما أن المتعدى لواحد كذلك لكن المصنف لم يعد المتعدى لاثنين أربعة والا كانت الاقسام عشرة لا سبعة تأمل (قوله كمفعول شكر) فى أنه ليس خبرا فى الاصل ليخرج ثانى مفعولى ظن وفى أنه يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى (قوله بمعناه) أي بمعنى دعا ليخرج دعوت الله فانه

والتمييز والمفعول المطلق فناصبها الوصف والناقص والمبهم المعنى أو النسبة والتصرف التام ومصدره ووصفه والا المفعول به فانها بالنسبة اليه سبعة أقسام مالا يتعدى اليه أصلا كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت أو صفة حسية كطال وخلق أو عرض كمرض وفرح وكالموازن لا تفعل كالكسر أو فعل كظرف أو فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل فى نحو ذل وسمن ومايتعدى الى واحد دائما بالجار كغضب ومر أو دائما بنفسه كأفعال الحواس أو تارة وتارة كشكر ونصح وقصد ومايتعدى له بنفسه تارة ولا يتعدى اليه أخرى كغفر وشحا ومايتعدى الى اثنين فاما ان يتعدي اليهما تارة ولا يتعدى أخرى كنقص وزاد أو يتعدى اليهما دائما فاما ثانيهما كمفعول شكر كامر واستغفر واختار وصدق وزوج وكنى وسمى ودعا بمعناه وكال ووزن أو أولهما فاعل فى المعنى كاعطى وكسا

يتعدى لمفعول واحد (قوله وأولهما وثانيهما مبتدأ وخبر) أى غالبا أو بحسب أكثر الافعال فلا يرد نحو ظننت زيدا عمرا (قوله وهو أفعال القلوب) كان اللائق ان يقدم ظن الخ ثم يقول القلبيات كما فعل فى القطر لانه ليس كل قلبى ينصب مفعولين بل بعضه ينصب مفعولين كظن وبعضه واحد كعرف وفهم وبعضه لا ينصب كفكر وتفكر ويجاب بان قوله ظن الخ بدل من قوله أفعال القلوب وممن نص على ان البدل يكون مخصصا الامام الشافعى رضى الله عنه وهو السابق لذلك وحينئذ يكون المقصود بالحكم انما هو البدل لتساوى عبارته هنا عبارة القطر اه فيشى وسميت أفعال قلوب لان معناها قائم بالقلب (قوله ورأى) لامن الرأى وسكت عن نفى البصرية لان الكلام فى أفعال القلوب ولانه قدمها فى أفعال الحواس (قوله حزن أو حقد) بكسر العين فيهما (قوله وخال) نحو خلت الهلال لائحا (قوله فى لغية) أى لغة قليلة وهو راجع لدرى والاكثر فيها تعديها بالباء كما يأتى (قوله وأفعال التصيير) قضيته أن أفعال التصيير تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ويشكل عليه جعلت الطين ابريقا ويجاب بان مراده يكون اصلهما المبتدأ والخبر أى غالبا وسميت أفعال التصيير لانها تدل على التحول والانتقال من صفة الى أخرى (قوله ويجوز الغاء القلبية) قضيته ان الالغاء جائز وانه يطرد فى جميع الصور مع ان لنا صورة يجب فيها الاعمال وصورة يجب فيها الالغاء وصورة اختلف فيها فلتراجع الامثلة ويجاب عن الصورة الاولى بان مراده بالجواز ماقابل الامتناع فيصدق بصورة الوجوب وعن الثانية بان المراد بجواز الالغاء أى فيما كان صالحا لذلك (قوله ويجوز الغاء الخ) قضيته ان الالغاء والاعمال مستويان وليس كذلك لان الالغاء متوسطة مرجوح ومتأخرة راجح (قوله أو متأخرة) قضيته انه لا يجوز الغاؤها اذا تقدمت والحكم من خارج انها ان تقدمت على جميع المعمولات نحو متى ظننت زيدا قائما وجب اعمالها عند الجمهور وجاز الالغاء عند غيرهم ويجاب بان المراد اذا تقدمت جاز الغاؤها فى الجملة وبعبارة وليس كذلك بدل قوله والحكم الخ اه فيشى (قوله أو القسم) عطف على الابتداء أى أو لام القسم (قوله أو استفهام) قضيته ان تعليقها قبل الاستفهام دائما ويرد عليه نحو علمت زيدا من هو فانه يجوز هنا رفع زيد على الالغاء ونصبه على الاعمال ويجاب بان المراد وجوب التعليق قبل الاستفهام فى الجملة (قوله أو استفهام) أى مفيد الاستفهام كان اسما أو حرفا كان الاسم مبتدأ أو خبرا أو مضافا اليه أحدهما أو فضلة (قوله بما مطلقا) أى فى جواب قسم أو غيره (قوله أو لو) ظاهر كلام ابن الشجرى انها تعلق بعد علم وغيرها ونقل بعض المتأخرين عنه انها خاصة بعلم والعهدة عليه اه فيشى (قوله وسليم يجيز اجراء القول الخ) هذه الزيادة لم توجد فى بعض النسخ ولذلك لم يشرحها الشارح هنا وسيأتى شرحها بعد هذه القولة ووجه ذكرها هنا انها مناسبة للباب لانها بمعنى ظن وتتعدى لمفعول واذا عمل القول عمل الظن هل يبقى على معناه أو يضمن معنى الظن قولان (قوله فتقول الخ) سيأتى للمصنف فى شرح القولة الآتية أن الشروط ثلاثة وسيأتى ما يتعلق به هناك (قوله بظرف) اقتصر هنا على الظرف وسيأتى فى القولة الآتية يذكر المجرور أيضا فمراده بالظرف هنا ما يعمهما لما تقرر من انهما كالفقير والمسكين ان اجتمعا افترقا وان افترقا اجتمعا (قوله أو معمول) هذا يقتضى انه لا يغتفر الجمع بين الظرف والمعمول فلا تقول أفى الدار جالسا تقول زيدا وقال سم يغتفر لانه ضم جائز الى جائز وأقول فيه نظر لانه لا يلزم من اغتفار القليل اغتفار الكثير اه فيشى (قوله وهو أعلم وأرى الخ) مشى على مذهب الكوفيين فان سيبويه لم ينص الا على الحاق أنبأ بأعلم وأرى والكوفيون وافقوه على ذلك وزادوا عليه نبأ الخ فلا يقال المصنف لفق من الطريقتين (قوله عقدت) أى جمعت (قوله قاصرها) وهو اللازم الذى لا يتعدى أصلا أو يتعدى بحرف جر (قوله ومتعديها) وهو ما يصل للمفعول بنفسه وقوله تامها هو الذى يرفع فقط أو يرفع وينصب

أو أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الاصل وهو أفعال القلوب ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى عرف ورأى لا من الرأى ووجد لا بمعنى حزن أو حقد وحجا لا بمعنى قصد وحسب وزعم وخال وجعل ودرى فى لغية وهب وتعلم بمعنى اعلم ويلزمان الامر وأفعال التصيير كجعل وتخذ واتخذ ودوترك ويجوز الغاء القلبية المتصرفة متوسطة أو متاخرة ويجب تعليقها قبل لام الابتداء أو القسم أو استفهام أو نفى بما مطلقا أو بلا أو ان فى جواب القسم أو لعل أو لو او ان وكم الخبرية وما يتعدى الى ثلاثة وهو أعلم وأرى وماضمن معناهما من أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث) وأقول عقدت هذا الباب لبيان عمل الافعال فذكرت أن الافعال كلها قاصرها ومتعديها تامها

وناقصها مشتركة فى أمرين أحدهما انها تعمل الرفع وبيان ذلك أن الفعل اما ناقص فيرفع الاسم نحو كان زيد فاضلا واما تام آت على صيغته الاصلية فيرفع الفاعل نحو قام زيد وأما تام آت على غير صيغته الاصلية فيرفع النائب عن الفاعل نحو قضى الامر وقد تقدم شرح ذلك كله الثانى انها تنصب الاسماء غير خمسة أنواع أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات نحو حسن وجهه والثانى الخبر فانما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو كان زيد قائما ويعجبنى كونه قائما ولم أذكر تصاريفه فى المقدمة لوضوح ذلك والثالث التمييز فانما ينصبه الاسم المبهم المعنى كرطل زيتا أو الفعل المجهول النسبة كطاب زيد نفسا وكذلك تصاريفه نحو هو طيب نفسا والرابع المفعول المطلق وانما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه نحو قم قياما وهو قائم ويمتنع ما أحسنه احسانا وكنت قائما كونا والخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه كضربت زيدا وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا فذكرت انه سبعة أنواع أحدها مالا يطلب مفعولا به ألبتة وذكرت له علامات احداها أن يدل على حدوث ذات كقولك حدث

المفعول (قوله وناقصها) وهو الذى يكون له اسم وخبر (قوله فيرفع الاسم على الصحيح) خلافا للكوفيين (قوله واما تام آت الخ) هذا على القول بان المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو الصحيح وقيل كل منهما أصل برأسه (قوله تنصب الاسماء غير خمسة) أى فجميع الافعال تنصب كل الاسماء الغير المعمولة للحروف فيخرج اسم ان وخبر ما الحجازية ولات وان النافية ويخرج اسم لا والمستثنى فانه منصوب بالاعلى قول ويخرج الفعل المضارع فهذه خمسة فالباقى من المنصوبات عشرة المفاعيل الخمسة والتمييز وخبر الفعل الناسخ والشبيه بالمفعول والحال فهذه تسعة لكن الناسخ تحته اثنان كان وكاد فتمت العشرة هى التى تنصبها الافعال فاخرج المصنف خمسة منها الا أن واحدا من الخمسة وهو خبر الناسخ شامل لقسمين وهما كاد وكان فهى فى المعنى ستة فالباقى أربعة وهى المفعول لاجله كقمت اكراما له وضربته تأديبا والمفعول فيه كقمت أمامك وضربته أمامك والمفعول معه كقمت وزيدا وضربته وزيدا والحال نحو قمت ضاحكا وضربته مكتوفا (قوله أحدها المشبه بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات) أى الصفة المشبهة واحترز بقوله عند الجمهور عن قول غيرهم من أنه ينصب بالفعل نفسه تقول حسن وجهه ففى حسن ضمير مستتر ووجهه شبيه بالمفعول اه من هامش ثم رأيت فى التصريح فى باب فعل التعجب أن بعضهم يقول فى ما أحسن زيدا ان أحسن اسم وان زيدا اسم تفضيل (قوله وتصاريفه) أى وما تصرف منه وفى كلامه ادخال المصدر فى التعاريف مع أن المصدر لا يتصرف من غيره بل غيره يتصرف منه فلعله أراد بالتصاريف ما أخذ من المادة والمصدر مأخوذ من مادة الفعل (قوله هو طيب نفسا) طيب اسم فاعل (قوله ويمتنع ما أحسنه الخ) الاول فعل التعجب وهو جامد محترز المتصرف والثانى مثال الناقص فهو محترز التام (قوله وانما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه) وكذلك ينصبه المتعدى بالتضمين والمتعدى بالهمزة نحو أكرمت زيدا والمتعدى بالتضعيف نحو فرحت زيدا ففى الحصر نظر اه فيشى والجواب عنه انه أراد بالمتعدى بنفسه ما لا يتعدى بالحرف سواء تعدى بواسطة تضعيف أو تضمين أم لا (قوله بديعا) أى على غير مثال سابق فهذا يقتضى انه ابتكره (قوله على حدوث ذات) المراد بالذات أمر زائد على مدلول الفعل سواء كان معنى أو ذاتا والامر والسفر والشتاء أمر زائد على مدلول الفعل (قوله وحصل الخصب) بكسر الخاء وسكون الصاد المهملة ضد الجدب بالدال المهملة (قوله اذا كان الشتاء الخ) قاله الربيع وكان من أطول من كان قبل الاسلام عمر اعاش ثلاثمائة وأربعين سنة ولم يسلم وأول القصيدة

ألا أبلغ بنى ربيع * فاشرار البنين لهم فداء
بانى قد كبرت وطال عمرى * فلا يشغلكم عنى النساء

وبعد

اذا ما حين يذهب كل قر * فسربال خفيف أو رداء
اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المروءة والفتاء
فقد كملتها وضممت أخرى * اليها والدهور لها فناء

الشتاء زمن البرد والمعروف فيه التذكير فادفئونى أى سخنونى والدفاء ممدود والدفاءة هى السخونة قال ابن سيده فى يومنا بالضم والكسر فاما الانسان اذا استدفا فدفىء مكسور لا غير ولا يقال دفى بالتشديد ويصغر شيخ على شييخ بضم الشين وكسرها ولا يقال شويخ وقوله يهدمه بالدال المهملة من هدم البناء ويروى يهذمه بالذال المعجمة بمعنى يقطعه بسرعة ويروى يهرمه بالراء المهملة والمعنى يصف كبر سنه

أمرو عرض، سفر ونبت الزرع وحصل الخصب وقوله اذا كان الشتاء فادفئونى * فان الشيخ يهرمه الشتاء.

وضعف قوته فيقول انى شيخ كبير وقد قل لحمى ورق عظمى فاذا دخل هذا الفصل فدثرونى فى الثياب فانى قد كبرت وضعفت وان لم تفعلوا هلكت * الاعراب اذا ظرف وكان بمعنى حدث والشتاء فاعل والفاء فى جواب الشرط وأدفئونى فعل وفاعل ومفعول فان الشيخ الفاء للتعليل والشيخ اسمها ويهدمه خبرها والشتاء فاعل والشاهد فى كان فانها تامة بمعنى حدث (قوله فان قلت فانك تقول الخ) وارد على قوله مالا يطلب مفعولا به ألبتة الذى هو معنى قول المتن مالا يتعدى اليه أصلا أى لا بنفسه ولا بحرف جر وقد تعدى هنا الى المفعول به بحرف الجر وقوله فانك الخ علة لمحذوف والتقدير فان قلت لا يصح ماذكرته من أن حدث وعرض لا يطلب مفعولا به ألبتة لانك تقول قولا موافقا للغة حدث لى وقوله فعندى الخ هذا جواب قوله فان قلت فهو فى قوة قلت أن هذا لظرف الخ وأراد بالظرف الجار والمجرور (قوله صفة للمرفوع) فيه نظر لان الامر ليس له وانما له الحدوث الا أن يقال المعنى حدث أمر منسوب لى (قوله فتعلقه أولا) أى عند تقدم لى وقوله آخرا أى عند تأخر لي عنه الذى هو الاصل (قوله طال) أصله طول بضم الواو فتحركت وانفتح ماقبلها قلبت ألفا (قوله وخلق) بضم اللام (قوله ونظف وطهر ونجس) بضم الوسط فى الثلاث كما فى التصريح وفى جعل طهر ونجس دالين على صفة حسية مع قول الفقهاء ان الطهارة صفة حكمية وكذا النجاسة نظر وكذا نظف فتأمل الا أن يقال انها حسية باعتبار أثرها تأمل (قوله أن الاول) وهو علم والثانى فهم والثالث فرح (قوله تقول علمت الخ) تمثيل للثلاثة على طريق اللف والنشر المرتب (قوله على وزن فعل بالضم كظرف وشرف الخ) هذا يدل على سجية وطبيعة لازمة بخلاف طال النهار الخ فانه وان كان على وزن فعل بالضم فليس لازما (قوله احترازا من علم) هذا يفيد انها معنوية أى لا تظهر عادة (قوله بالضم) أى بضم العين بطريق الاصالة فلا يرد نحو قلته وظلته عند سيبويه فان أصله بالفتح فلما سكن آخره لاجل الضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم ثم نقل حركة عينه الى فائه ليعلم أن عينه التى حذفت واو وأما على قول ابن الحاجب ان الضم فى نحو ذلك ليس محولا من العين الى الفاء بل واقع فى الفاء ابتداء لبيان اثبات الواو فلا حاجة الى تقييد الضم بكونه بطريق الاصالة (قوله فضمنا معنى وسع وبلغ) لف ونشر مرتب لان وسع راجع لرحب وبلغ راجع لطلع (قوله انفعل نحو انكسر) يرد عليه كسوت زيدا جبة فانكساها والجواب أن قوله الموازن انفعل أى غير المطاوع للمتعدى لاثنين فهو متعد لواحد كما فى التصريح (قوله على وزن فعل وفل) الاول مفتوح العين والثانى مكسورها (قوله وصفهما) أى الفاعل منهما (قوله على ان ذل فعل) أي فاصله ذلل بفتح اللام فادغمت اللام فى اللام كما قال ابن مالك * أو مثلين محركين فى * كلمة ادغم (قوله يذل بالكسر) وأصله يذلل بكسر اللام وسكون الذال فنقلت حركة اللام الاولى الى الذال وأدغمت اللام فى اللام ولو كان ذل أصله ذلل بفتح اللام الاولى لقيل فى المضارع يذلل كشرب يشرب (قوله وقلت فى نحو كذا) أى فى نحو ذل وسمن احترازا من بخل الخ أى فقوله فى نحو الخ قيد لقوله اللذين وصفهما على فعيل كأنه قال بشرط كونهما نحو ذل الخ أى مما كان الوصف على فعيل ليس الا ليخرج بخل فان وصفه بخيل وباخل وليخرج علم فهو عليم وعالم وسلم فهو سليم وسالم (قوله فان قلت وكذا تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا) أى حال كونهما مثل ماتقدم فى التعدى بحرف الجر فيكونان مثل النوع الثانى هكذا مفاده لكن أنت خبير بانه قال فى النوع الثانى يتعدى بالحرف دائما وسمن وذل لا يتعديان بالحرف فالاحسن أن يقدم هذا السؤال على النوع الثانى ويكون السؤال واردا على قوله مالا يطلب مفعولا به ألبتة وذكر من جملة ذلك

فان قلت فانك تقول حدث لى أمر وعرض لى سفر فعندى أن هذا الظرف صفة للمرفوع المتأخر تقدم عليه فصار حالا فتعلقه أولا وآخرا بمحذوف وهو الكون المطلق أو هو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لاجله والكلام فى المفعول به الثانية أن يدل على حدوث صفة حسية نحو طال الليل وقصر النهار وخلق الثوب ونظف وطهر ونجس واحترزت بالحسية من نحو علم وفهم وفرح ألا ترى أن الاول منها متعد لاثنين والثانى لواحد بنفسه والثالث لواحد بالحرف تقول علمت زيدا فاضلا وفهمت المسئلة وفرحت بزيد الثالثة أن يكون على وزن فعل بالضم كظرف وشرف وكرم ولؤم وأما قولهم رحيتكم الطاعة وطلع اليمن فضمنا معنى وسع وبلغ الرابعة أن يكون على وزن انفعل نحو انكسر وانصرف والخامسة أن يدل على عرض كمرض زيد وفرح وأشر وبطر والسادسة والسابعة أن يكون على وزن فعل أو فعل اللذين وصفهما على فعيل كذل فهو ذليل وسمن فهو سمين ويدل على أن ذل فعل بالفتح قولهم يذل بالكسر وقلت فى نحو ذل احتراز من نحو بخل فانه يتعدى بالجار تقول بخل بكذا به * النوع الثانى ما يتعدى الى واحد دائما بالجار كغضبت من زيد ومررت أو عليه فان قلت وكذلك تقول فيما تقدم ذل بالضرب وسمن بكذا

قلت المجروران مفعول لاجله لا مفعول به الثالث مايتعدى لواحد بنفسه دائما كافعال الحواس نحو رأيت الهلال وشممت الطيب وذقت الطعام وسمعت الاذان ولمست المرأة وفى التنزيل يوم يرون الملائكة يومئذ يسمعون الصيحة لا يذوقون فيها الموت أولا مستم النساء الرابع مايتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار كشكر ونصح وقصد تقول شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وقصدته وقصدت له وقصدت اليه قال الله تعالى واشكروا لى ولوالديك ونصحت لكم الخامس مايتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار وذلك نحو فغر بالفاء والغين المعجمة وشحا بالشين المعجمة والحاء المهملة تقول فغر فاه وشحاه بمعنى فتحه وفغروه وشحافوه بمعنى انفتح السادس مايتعدى الى اثنين وقسمته قسمين أحدهما مايتعدى اليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو نقص تقول نقص المال ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال الله تعالى ثم لم ينقصوكم شيأ وأجاز بعضهم كون شيأ مفعولا مطلقا أى نقصا ما الثانى مايتعدى اليهما دائما وقسمته ثلاثة أقسام أحدها ماثاني مفعوليه كمفعول شكر كامر واستغفر تقول أمرتك الخير وأمرتك بالخير وسيأتى شرحهما بعد والثانى ماأول مفعوليه فاعل فى المعنى نحو كسوته جبة وأعطيته دينارا فان المفعول الاول لابس وآخذ ففيه فاعلية معنوية الثالث مايتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الاصل وهو أفعال القلوب المذكورة قبل وأفعال التصيير وشاهد أفعال القلوب قوله تعالى وانى لاظنك يافرعون مثبورا فان علمتموهن مؤمنات

ذل وسمن فيرد عليه أن يقال سمن بكذا وذل بالضرب فقد طلب مفعولا بواسطة حرف الجر وحاصل الجواب ان المجرور بعدهما مفعول لاجله فان المفعول لاجله يجر باللام وبالباء السببية وبمن وبالكاف التعليلية (قوله قلت المجروران مفعول لاجله) أى كل واحد منهما مفعول لاجله وبه اندفع مايقال ان المجروران مثنى ومفعول مفرد فيلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى وعلامة المفعول به أن تأخذ اسم مفعول وتحمله عليه فيصح الحمل ففى قولك مررت بزيد تقول زيد ممرور به أى وقع المرور عليه بخلاف المفعول لاجله فلا يصح الحمل ففى قولك ذل بالضرب لا يصح كون الضرب مذلولا به أى وقع عليه الذل اه شيخنا دردير (قوله الحواس) وهى خمس البصر والشم والذوق واللمس والسمع (قوله ورأيت الهلال) أى أبصرته (قوله وشممت) بكسر الميم الاولى من باب علم يعلم هذه هى اللغة الفصحى وجاء أيضا من باب نصر ينصر ولا عبرة بمن جعلها خطأ كما فى الاشمونى (قوله الرابع مايتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالجار) اعلم انه اذا تعدى بنفسه كان متعديا واذا تعدى بحرف الجر كان لازما وقال السعد فى شرح تصريف العزى الحق انه متعد لان معناه مع اللام هو معناه بدونها فاللام زائدة على كلام السعد اه تصريح (قوله فغر فاه وشحاه) هذا متعد بنفسه وقوله وفغروه وشحافوه مثال لغير المتعدى (قوله بالتخفيف فيهما) أى فى نقص اللازم والمتعدى واحترز به عن المشدد فانه متعد ليس الا (قوله وأجاز بعضهم الخ) وعليه فيكون نقص متعديا لمفعول واحد (قوله مفعولا مطلقا) أى نائبا عن المفعول المطلق (قوله وأعطيته) فى الصحاح أعطاه مالا يعطيه اعطاء والاسم الفاء وأصله عطوأ بالواو لانه من عطوت الشىء باليد والمعاطاة المناولة وحينئذ فقوله أعطيته أصله أعطوته فقلبت الواو ياء لتجاورها ثلاثة أحرف (قوله لابس وآخذ) لف ونشر مرتب (قوله فاعلية معنوية) نسبة للمعنى من نسبة الجزئى للكلى (قوله فى الاصل) أى قبل دخول هذا الفعل الناسخ عليهما (قوله قبل) أي فى كلام المتن ولو حذفه ماضر (قوله وشاهد أفعال القلوب الخ) قال فى التصريح تنقسم أربعة أقسام أحدها مايفيد فى الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى الثانى مايفيد الرجحان فى الخبر وهو خمسة جعل وحجا وعدوهب وزعم ومثل شارحنا للجميع الاعد ومثاله

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنا * ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعول أول وشريكك مفعول ثان والعدم بضم العين بمعنى الفقر والقسم الثالث مايرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثانى لليقين والقسم الرابع مايرد بهما والغالب الرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال مثال ظن لليقين يظنون أنهم ملاقوا ربهم ومثال حسب حسبت زيدا قائما وقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثال خال خلت الهلال لائحا وخلت العلم نافعا (قوله وانى لأظنك يافرعون مثبورا) فالكاف مفعول أول ومثبورا مفعول ثان والجملة خبران ويافرعون منادى ومعنى مثبورا مصروفا عن الخير مطبوعا على الشر من قولهم ماثبرك عن هذا أى ماصرفك أو هالكا اه بيضاوى (قوله فان علمتموهن الخ) فهن مفعول أول

ومؤمنات مفعول ثان وعلم فى الآية بمعنى ظن (قوله تجدوه عند الله الخ) فالهاء مفعول أول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل ووجد تدل على اليقين لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه والحاصل ان وجد وتعلم وألفى ودرى تفيد اليقين قال تعالى انهم ألفوا آباءهم ضالين فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قوله وجعلوا الملائكة الخ) فالملائكة مفعول أول وانا ثا مفعول ثان والذين هم عباد الرحمن صفة للملائكة (قوله قد كنت أحجو الخ) قاله تميم بن أبى مقبل وهو من البسيط وأحجو بمعنى أظن والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة وقد حرف تحقيق وكنت كان واسمها وأحجو أباعمر وفعل وفاعل ومفعول أول وأخا مفعول ثان منصوب بالالف وحتى حرف غاية وجر وألمت فعل ماض وملمات فاعل وبنا متعلق بالمت ويوما ظرف والشاهد فى أحجو ولم يذكر أحد من النحاة ان حجا يحجو يتعدى الى مفعولين غير ابن مالك (قوله زعمتنى شيخا الخ) قاله أوس الخثعمى من قصيدة من الخفيف قال ابن هشام فى شرح بانت سعاد الزعم قول يدعيه المدعى يحتمل الحق والباطل وغلب استعماله فى الباطل ومنه زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا فقالوا هذا لله بزعمهم ومن استعماله فى الحق قول أبى طالب يخاطب سيدنا محمدا ﷺ

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

وقول كثير عزة

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعز لا يتغير
تغير جسمى والخليقة كالتى * عهدت ولم يخبر بسرك مخبر

الاعراب زعمتنى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية ومذهب الجمهور انما سميت نون وقاية لانها تقى الفعل من الكسر وقال ابن مالك انما سميت بذلك لانها تقى اللبس فى نحو أكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بامر المؤنث وفعل الامر أحق بها من غيره ثم حمل الماضى على المضارع وهو الامر اه مرادى والياء مفعول أول وشيخا مفعول ثان ولست ليس واسمها وبشيخ خبرها والباء زائدة انما أداة حصر والشيخ مبتدأ ومن موصولة ويدب صلة وهو خبر عن الشيخ ويدب بمعنى يدرج فى المشى ودبيبا منصوب على المصدرية ويدب بكسر الدال والشاهد فى زعمتنى (قوله والاكثر تعدى زعم الى أن) أى المخففة من الثقيلة وان المشددة (قوله أن لن يبعثوا) ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة أن لن يبعثوا خبرها وان ومعمولاها فى محل نصب مفعول زعم (قوله وقد زعمت الخ) قاله كثير عزة وزعمت فعل ماض والتاء للتأنيث وانى تغيرت ان واسمها وخبرها وهى فى محل نصب مفعول زعمت ولا تحتاج الى مفعول ثان وقيل تحتاج لمفعول ثان تقديره حاصلا ومن ذا اسم استفهام خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر ولا يتغير صلة وقوله ياعز منادى مرخم وأصله ياعزة ولم يتكلم فى شواهد هذا الكتاب على هذا البيت (قوله دريت الوفى الخ) من بحر الطويل ودريت مبنى للمجهول والتاء نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع فاعل وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم فاغتبط جواب شرط مقدر أى ان دريت فاغتبط من الغبطة وهى أن يتمنى مثل ما للمغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا والاكثر فى درى انه يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثانى والفاء للتعليل وان اغتباطا بالوفاء حميدان واسمها وخبرها وبالوفاء متعلق بحميد (قوله فقلت أجرنى) من المتقارب والمعنى أجرنى يا أبا خالد وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين فقلت فعل وفاعل وأجرنى فعل وفاعل ومفعول وأبا خالد منادى مضاف وان حرف شرط وفعل الشرط محذوف اى وان لم تفعل والفاء رابطة وهب فعل امر

تجدوه عند الله هو خيرا
لا تحسبوه شرا لكم وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أى اعتقدوهم
وقول الشاعر
قد كنت أحجو أباعمرو
أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات
وقول الآخر
زعمتنى شيخا ولست بشيخ
والاكثر تعدى زعم الى
ان أو ان وصلتها نحو زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا
وقوله
وقد زعمت انى تغيرت
بعدها
وقال
دريت الوفى العهد يا
عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد
والاكثر فى درى ان
تتعدى الى واحد بالباء
تقول دريت بكذا قال الله
تعالى ولا أدراكم به وانما
تعدت الى الكاف والميم
بواسطة همزة النقل وقوله
فقلت اجرنى اباخالد
والا فهبنى امرأ هالكا

والياء مفعول أول وامرأ مفعوله الثانى وهالكانعته والشاهد فى هب قال فى المغنى وقوع هب على ان وصلتها نادر كما فى المسئلة الحمارية فى الفرائض هب ان أبانا كان حمارا (قوله أى اعتقدنى) المناسب أى ظننى لان هب تدل على الرجحان (قوله تعلم شفاء النفس قهر الخ) قاله زياد بن يسار وهو من الطويل وتعلم بمعنى اعلم فعل أمر وشفاء مفعول أول والنفس مضاف اليه وقهر مفعول ثان وعدوها مضاف ومضاف اليه وتمام البيت * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر * (قوله تعلم رسول الله انك) رسول منادى تعلم بمعنى اعلم وانك مدركى ان واسمها وخبرها والجملة مفعول لتعلم سدت مسد المفعولين (قوله فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول أول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء والهباء غبار يرى فى شعاع الشمس (قوله لو يردونكم الخ) فالكاف مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله (قوله واتخذ الله الخ) ابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله وتركنا بعضهم) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض مفعول ثان (قوله علم بمعنى عرف) وتأتى للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا (قوله ورأى من الرأى) وتأتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أى أبصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أى أشار به وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد أى ضربت رئته وتأتى رأى حلمية وتتعدى لمفعولين نحو أراهم رفقتى ومصدرها الرؤيا وتقع الرؤيا مصدرا للبصرية كقوله تعالى وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هى رؤيا عين (قوله رأى حل كذا الخ) وقد يتعدى لمفعولين نحو رأى أبو حنيفة الوتر واجبا ورأى الشافعى سنيته (قوله حجا بمعنى قصد) وبمعنى غلب فى المحاجة نحو حجا زيد عمرا أى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أى سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أى كتمته أو حفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أى أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله أى بخل به وبمعنى وقف كقولك حجا زيد أى وقف (قوله ومن وجد الخ) أى واحترزت من وجد وتأتى بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أى أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أى استغنى (تتمة) تأتى عد بمعنى حسب نحو عددت المال أى حسبته أحسبه بضم السين فى المضارع وتأتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أى كفلته وضمنته قال تعالى وأنا به زعيم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أى رئيسهم وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى هزلت وسمنت وبمعنى طمع يقال زعم فى غير مطمع أى طمع فى غير مطمع وتأتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتأتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب زيد اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتأتى خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالمشالة يقال خال الفرس ظلع أى غمز فى مشيه (قوله بمعنى حزن الخ) الحاصل ان وجد بمعنى علم مصدرها الوجود كما قال السيرافى وقال الاخفش وجدان كانت بمعنى أصاب تعدت لمفعول واحد ومصدرها الوجدان ونقل بعض ان مصدرها الوجود وان كانت بمعنى استغنى أو حزن فهى لازمة ومصدرها وجدا بالفتح وان كانت بمعنى حقد فهى لازمة أيضا ومصدرها موجدة (قوله بل تقول حزنت الخ) المناسب ان يقول بل تقول وجدت على الميت ووجدت على المسىء لان الكلام فى وجد لا فى نفس حزن وحقد وقال فى التصريح تقول وجد زيد اذا حزن وحقد اه فافاد انهما لا يتعديان بحرف الجر (قوله ان لافعال القلوب ثلاث حالات) أى المجموع مختص بافعال القلوب والا فالاعمال وهو الاصل واقع فى أفعال الباب بتمامها الجامد والمتصرف والقلبى والتصيرى واما الالغاء والتعليق فمختصان بافعال القلوب (قوله وهو واجب اذا تقدمت عليهما الخ) أى ولم يتقدم عليها شىء فان

أى اعتقدنى وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها * والاكثر فى تعلم ان يتعدى الى أن وصلتها كقوله * تعلم رسول الله انك مدركى * وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واتخذ الله ابراهيم خليلا لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض واحترزت من ظن بمعنى اتهم فانها تتعدى لواحد نحو قولك عدم لى مال فظننت زيدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى ما هو بمتهم على الغيب وأما من قرأ بالضاد فمعناه ما هو ببخيل وكذلك علم بمعنى عرف نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ ورأى من الرأى كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا أو حرمته وحجا بمعنى قصد نحو حجوت بيت الله ومن وجد لا بمعنى حزن أو حقد فانهما لا يتعديان بانفسهما بل تقول حزنت على الميت وحقدت على المسىء ثم اعلم ان لافعال القلوب ثلاث حالات الاعمال والالغاء والتعليق فالاعمال فهو نصبها المفعولين وهو واجب اذا تقدمت عليهما ولم يأت بعدها معلق نحو ظننت زيدا عالما وجائزا اذا توسطت بينهما نحو زيدا ظننت عالما أو تاخرت عنهما نحو زيدا عالما ظننت واما الالغاء فهو ابطال عملها اذا توسطت او تاخرت فتقول زيد ظننت عالم وزيد عالم ظننت

تقدمها شيء نحو متى ظننت زيدا قائما فالاعمال راجح وقيل واجب وقوله وهو واجب اذا تقدمت ولا يجوز الغاء العامل المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (قوله والالغاء مع التأخر أحسن) أى لضعف العامل بالتأخر وهذا متفق عليه وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا تأخرت أى بارجحية (قوله والاعمال مع التوسط أحسن) لان العامل اللفظى أقوى من الابتداء وحينئذ فقوله فيما سبق وجائز اذا توسطت أى بمرجوحية (قوله وقيل هما سيان) أى الالغاء والاعمال سيان لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح (تنبيه) هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فيجوز عند البصرى ويجب عند الكوفى ووجهه أنه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنين * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه مفعولا أول وشجاك مفعول ثان وفيه ضمير يعود على الربع قاله فى المغنى وقال فى التصريح لا يسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدأ وربع خبر على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه اه (قوله ولقد علموا لمن اشتراه) من مبتدأ وهو موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفى الآخرة متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله فى الآخرة من خلاق خبر من والرابط الضمير فى له وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما يتخطاها فى باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان البيضاوى قال ولقد علموا أى اليهود لمن اشتراه أى استبدل ما تتلو الشياطين بكتاب الله (قوله من خلاق) أى نصيب اه (تنبيه) اذا وقع العامل بعد اللام فلا تعلقه نحو لزيد اظننت قائما وقد احترز عنه المصنف بقوله قبل لام الابتداء لكن قضيته ان مجيئه بعد العامل يبطل العمل فى الجزأين سواء جاء المعلق قبل الجزأين أو قبل الثانى فقط وهو قول ضعيف قال الرضى اذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما اه (قوله ولقد علمت الخ) قاله لبيد بن عامر من قصيدة من الكامل قالها فى وصف بقرة صادفتها الذئاب فاصبن ولدها والمنية الموت والمنايا جمعها وطاش السهم عن الهدف اذا عدل والمعنى أن الموت لا تعدل سهامه عن أحد * الاعراب انواو للقسم واللام موطئة للقسم وقد للتحقيق وعلمت فعل وفاعل ولتأتين اللام لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة فى محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط لانها لا محل لها فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم فى المعلقات وفى المغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسدانا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقولن بفتح ان اه وفى المغنى ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نحو ولقد علمت لتأتين منيتى * اه فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم اه تصريح وتأتين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وفاعله منيتى وان المنايا لا تطيش سهامها ان واسمها وخبرها وسهامها فاعل تطيش بفتح التاء (قوله علمت أزيد فى الدار أم عمرو) أى علمت جواب هذا الاستفهام فالعلم متعلق بالجواب والاستفهام متعلق بالسؤال

والالغاء مع التأخر أحسن من الاعمال والاعمال مع التوسط أحسن من الالغاء وقيل هما سيان وأما التعليق فهو ابطال عملها فى اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها وهو واحد من أمور عشرة أحدها لام الابتداء نحو علمت لزيد فاضل وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق الثانى لام جواب القسم نحو علمت ليقومن زيد أى علمت والله ليقومن زيد وقوله

ولقد علمت لتأتين منيتى * ان المنايا لا تطيش سهامها

الثالث الاستفهام سواء كان بالحرف كقولك علمت أزيد فى الدار أم عمرو وقوله تعالى

فاندفع مايقال ان العلم يقتضى التحقق والاستفهام يقتضى الشك وهما متنافيان ومعنى علمت الخ انى لوسئلت بهذا الاستفهام لاجبت بهذا الجواب وهو ان أحدهما بعينه فى الدار (قوله وان أدرى أقريب الخ) فالهمزة للاستفهام وقريب خبر مقدم وأم بعيد عطف عليه وما موصول اسمى فى محل رفع مبتدأ مؤخر وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدا وخبره فى موضع نصب بادرى المعلق بالهمزة وان نافية أى ما أدرى ماتوعدونه من الحشر كما قاله البيضاوى (قوله لنعلم أى الحزبين الخ) فاى اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وهو الصحيح وقيل اسم تفضيل من الاحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها لعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله (قوله علمت متى السفر) متى خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله علمت أبو من زيد) فابو مبتدأ ومن مضاف اليه وزيد خبر والجملة معلق عنها علم بالاستفهام المضاف اليه أى علمت جواب هذا الاستفهام أى لو سئلت بهذا الاستفهام لاجبت بان زيدا والدفلان (قوله علمت صبيحة أى يوم سفرك) فسفرك مبتدأ وصبيحة ظرف فى محل رفع خبر وأى مضاف ويوم مضاف اليه والجملة معلق عنها علم بالاستفهام (قوله فاى منصوب على المصدر) أى انه مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون اى انقلاب وجملة ينقلبون معلق عنها العامل وهو سيعلم فهى فى محل نصب لكن أنت خبير بان سيعلم لو تسلط على الجملة لم يعمل الا فى محلها فما الفرق بين الاعمال والالغاء وأجاب بعض حواشى الاشمونى بان المحل قبل التعليق لاجزاء الجملة لا لها وبعد التعليق لا محل للاجزاء بل لها تأمل (قوله أى انقلاب) أشار به الى أن منقلب بمعنى انقلاب والا كان المناسب أن يقول أى منقلب (قوله علمت ما زيد قائم) أى علمت عدم قيام زيد (قوله ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبر والجملة الاسمية فى موضع نصب بعلمت وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بما النافية ولولا النفى لكان كل جزء من الجملة فى محل نصب فالمحل قبل التعليق للاجزاء وبعده للجملة لا للاجزاء كما تقدم قريبا وقد ذكر المتن ان ما النافية معلقة سواء كانت فى جواب قسم أم لا فالآية جواب قسم مقدر ومثال الملفوظ علمت والله ما زيد قائم تأمل (قوله الخامس لا النافية فى جواب قسم) أى ملفوظ كما مثل أو مقدر كما فى قولك لقد علمت لزيد قائم وكذا يقال فى ان النافية ومثل المصنف للمذكور ومثال المقدر لقد علمت ان زيد قائم فجملة الامثلة أربعة والجملة فيها معلق عنها علم فهى فى محل نصب وما ذكره المصنف مذهب بعض النحاة والصحيح أن لا وان لهما الصدارة سواء كانا فى جواب قسم أم لا كما هو مذهب ابن مالك ولذا أطلق فى قوله قبل نفى ما وان ولا (قوله علمت والله لا زيد الخ) أى فلا الواقعة فى جواب القسم لها الصدارة ان قلت ينافى ذلك تقدم القسم على الجواب قلنا فكانه هو الجواب شىء واحد اه من حواشى الاشمونى (قوله السابع لعل) اى لان الترجى كالاستفهام فى ان ما بعد كل منقطع عما قبله ويختص تعليق لعل بدرى اه يوسف الحفى (قوله وان أدرى لعله الخ) لعل حرف ترج والهاء اسمها وفتنة خبرها الجملة فى محل نصب بادرى وان نافية قال البيضاوى أى وما أدرى لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة فى افتتانكم أو امتحانا لينظر كيف تعملون اه (قوله وقد علم الاقوام الخ) لم يدر قائله وحاتم هو الجواد المعروف والثراء ممدود كثرة المال والوفر بالفاء الساكنة من المال والنبات الكثير الواسع وقيل الوفر التام من كل شىء والجمع وفور ويقال وفرت عرضه أى لم أشتمه كانه أبقاه كثير الم ينقصه بشتم ووفر الشىء أكمله ووفر الثوب قطعه والوفر السقاء اذا لم يقطع من أديمه شىء قاله صاحب المحكم * الاعراب الواو عاطفة وعلم فعل ماض والاقوام فاعله لو حرف شرط واختلف فى أن وصلتها بعد لو على ثلاثة مذاهب أحدها أنها فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت والدليل عليه أن فانها تقتضى الثبوت وهذا قول الكوفيين والزجاج

وان أدرى أقريب أم بعيد
ماتوعدون أو بالاسم سواء
كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم
أى الحزبين أحصى ولتعلمن
أينا أشد عذابا أو خبرا نحو
علمت متى السفر مضافا اليه
المبتدأ نحو علمت أبو من
زيد أو الخبر نحو علمت
صبيحة اى يوم سفرك أو
فضلة نحو وسيعلم الذين
ظلموا أى منقلب ينقلبون
فاى منصوب على المصدر
بما بعده وتقديره ينقلبون
أى انقلاب وليس منصوبا
بما قبله لان الاستفهام له
الصدر فلا يعمل فيه ماقبله
وهذه الانواع كلها داخلة
تحت قولى استفهام الرابع
ما النافية نحو علمت ما زيد
قائم وقوله تعالى لقد علمت ما
هؤلاء ينطقون الخامس
لا النافية فى جواب القسم
نحو علمت والله لا زيد فى
الدار ولا عمرو السادس
ان النافية فى جواب القسم
نحو علمت والله ان زيد
قائم بمعنى ما زيد قائم
السابع لعل نحو وان أدرى
لعله فتنة لكم ذكره أبو
على فى التذكرة الثامن لو
الشرطية كقول الشاعر
وقد علم الاقوام لو أن حاتما
أراد ثراء المال كان له وفر

التاسع ان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق انما هو اللام لا ان ألا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان العاشر كم الخبرية نص على ذلك بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولى يروا أنهم بتقدير بانهم وكانه قيل أهلكنا هم بالاستئصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبرية كم بل يجوز أن تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن مسعود من أهلكنا وجوز الفراء انتصاب كم بيروا وهو سهو سواء قدرت خبرية أو استفهامية وقال سيبويه أن ومعمولاها بدل من كم وهذا مشكل لانه ان قدر كم معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من اخراج كم عن صدريتها وان قدرها معمولة لاهلكنا لزم تسلط أهلكنا على أنهم ولا يصح أن يقال أهلكنا عدم الرجوع والذى يصحح قوله عندى أن يكون مراده انها بدل من كم وما بعدها

والزمخشرى الثانى أنه مبتدأ حذف خبره وجوبا كما يحذف بعد لولا نقله ابن هشام عن أكثر البصريين الثالث أنه مبتدأ لا خبر له أصلا اكتفاء بجريان المسند والمسند اليه فى الذكر مع الطول نقله ابن عصفور عن البصريين وزعم أنه لا يحفظ عنهم غيره وان حرف توكيد وحاتما اسمها وخبرها أراد وأراد فعل ماض وفاعله مستتر وثراء مفعول والمال مضاف اليه وكان فعل ماض وو فراسمها وله خبرها والشاهد فى لو فانها علقت علم عن العمل فيما بعدها (قوله التاسع ان التى فى خبرها اللام) والظاهر أن الاسم ومعمول الخبر اذا كان فيهما اللام كالخبر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة وعلمت ان زيد الفى الدار قائم اه حفنى (قوله والظاهر أن المعلق الخ) فلذا أسقط المؤلف ان فى المتن وعدها تسعة (قوله الا ان ابن الخباز الخ) استدراك على ما توهم من كون المعلق اللام أن ان لا تعلق فافاد أنها تعلق على ما حكاه ابن الخباز عن سيبويه قال الفيشى قوله الا ان ابن الخباز الخ لم يذهب أحد الى ما قاله ابن الخباز وانما فى المسئلة قولان أحدهما ان المعلق هو اللام والآخر أن المعلق ان بشرط أن تكون اللام فى خبرها اه (قوله وحمل عليه قوله الخ) أى حمل ذلك البعض وقدر ذلك البعض واعراب الآية الهمزة للاستفهام ولم حرف نفى وجزم وقلب ويروا مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون كم خبرية مفعول أهلكنا والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من القرون وجملة أهلكنا معلق عنها يروا بكم الخبرية (قوله بتقدير بانهم) وهو متعلق بمحذوف أى حكمنا بانهم وقرر بعض أن الباء للملابسة أى أهلكناهم اهلا كاملتبسا بعدم رجوعهم والمراد بعدم رجوعهم استئصالهم كانه قال اهلا كاملتبسا بالاستئصال أى باذهابهم بالكلية ولا بد من تقدير الباء كما علمت وفى قول الفيشى انما قدروا الباء لانها مقوية لانه يتعدى بنفسه اه غير صحيح لان أهلكنا قد أخذ مفعوله وهو كم فلا يتعدى لقوله أنهم لا بنفسه ولا بالباء ولذا جعلنا الباء للملابسة فتأمل (قوله بل يجوز أن تكون استفهامية) وتكون داخلة فى الاستفهام فلا تعد قسما مستقلا بخلاف كم الخبرية والمعنى أى شىء من القرون أهلكنا وهى مفعول لاهلكنا وعلى كل حال جملة أهلكنا معلق عنها يروا لان كم لها الصدارة كانت خبرية أو استفهامية (قوله ويؤيده قراءة) أى يؤيد الاستفهامية قراءة الخ وردبان من يحتمل أن تكون موصولة فتؤيد كم الخبرية ويحتمل انها استفهامية فتؤيد كم الاستفهامية والجواب أن قوله ويؤيده أى يؤيد جواز الاستفهامية فان من تحتمل الموصولة والاستفهامية فهى مبطلة لتعين خبرية كم ويجوز فيها الوجهان (قوله من أهلكنا) فعلى ان من استفهامية تكون الجملة معلقة وعلى ان من موصولة فلا تعليق (قوله وجوز الفراء انتصاب كم بيروا) وجملة أهلكنا مفعول ثان (قوله وهو سهو الخ) فيه حذف أى وهو سهو لاحراج كم عن صدر يتها سواء الخ فحذف العلة والحاصل ان كم لها الصدارة سواء جعلت خبرية أو استفهامية فلا يعمل ما قبلها فيها وأما جعلها معمولة لاهلكنا فلا يخرجها عن الصدارة لانها مقدمة على عاملها وتكون الجملة بتمامها فى محل نصب مفعول يروا (قوله وهو سهو) لا يقال ان هناك لغة تخرج كم الخبرية عن الصدارة لانا نقول انها ضعيفة فلا يصح تخريج القرآن عليها كما فى المغنى (قوله بدل من كم) أى بدل اشتمال أى ألم يروا اهلا كنا اهلا كا مشتملا على عدم الرجوع (قوله لزمه ما أوردنا) أى من علة السهو والمقدرة وهى قولنا لاخراج الخ (قوله لزم تسلط أهلكنا) أى تسلط عامل مثل أهلكنا لان البدل على نية تكرار العامل (قوله والذى يصحح الخ) هذا جواب عن قوله وهذا مشكل (قوله بدل من كم) وما بعدها وهو جملة أهلكنا العاملة فى كم أى انه بدل من الجملة والمعنى ألم يروا أهلكنا كثيرا من القرون ألم يروا عدم رجوعهم هذا على ان كم خبرية ولا يصح أن تكون استفهامية

والالأتى فى البدل بالاستفهام كما هو القاعدة (قوله فان يروا الخ) الظاهر ان الفاء جواب شرط مقدر تقديره فاذا علمت ان مراده انها بدل من كم وما بعدها ظهر لك ان يروا مسلطة الخ ولا يلزم من تسلطه على ان وصلتها تسلطه على كم لانها صارت كالجزء من المجموع ولا يلزم من ذلك خروجها عن صدارتها لانها فى صدر جملتها وهى معمولة لا هلكنا على حالها (قوله يجوز لك ان تعطف على محلها) يشترط فى المفرد المعطوف على محل جملة المعلق عنها العامل ان يكون فيه معنى الجملة لان مطلوب هذه الافعال هو مضمون الجمل فاذا كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح ان تتعلق به والا فلا مثاله قولك علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا اه تصريح (قوله وما كنت أدرى الخ) من بحر الطويل والبكا يمد ويقصر فمن مده حمله على العويل ومن قصره حمله على البكاء بالدموع قال ابن مرزوق فى شرح البردة وترتيب البكا ان تهيأ الرجل له قيل له أجهش فان امتلأت عينه دموعا قيل اغرورقت فان سالت قيل دمعت وهمعت فان حكت دموعها المطر قيل هطلت فان كان بصوت قيل نحيب وان صاح قيل عويل * الاعراب الواو للعطف وما للنفى كنت كان واسمها وأدري خبرها وقبل عزة متعلق به وما اسم استفهام مبتدأ والبكا خبره والجملة فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا نافية وموجعات عطف على محل الجملة حتى حرف غاية وتولت فعل ماض وكسرت التاء للقافية والشاهد فى موجعات بالنصب بالكسرة عطفا على محل ما البكا الذى علق عنه أدرى بالاستفهام (قوله يروى بنصب الخ) قال فى المغنى هكذا استدل ابن عصفور ولك أن تدعى ان البكا مفعول وما زائدة والاصل ولا أدرى موجعات من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء اه قال فى التصريح فالمعنى على الاول وما كنت أدرى أى شىء البكاء وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدى معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبى وهو فى معنى قلبى له موجعات اه (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان المعلق غير عامل فى اللفظ وعامل فى المحل (قوله أخذا من المرأة) أي نظير المرأة فمراده بالاخذ النظير أى العامل شبيه بالمرأة التى فقد زوجها فليست مزوجة ولا مطلقة فسمى العامل بالمعلق كما سميت المرأة المذكورة معلقة (قوله التى لا مزوجة) أى لعدم تمكنها من زوجها ولا مطلقة لعدم تمكنها من الزواج عندنا الا اذا شكت ضرر الوطء وخافت على نفسها الزنا ولو كان عندها النفقة فتطلق عليه وتمكن من الزواج بعد العدة بخلاف مذهب غير المالكية فلا تمكن من ذلك تأمل (قوله ولهذا قال الخ) أى لاجل الشبه بالمرأة قال ابن الخشاب لقد اجاد اهل الفن الخ فقوله لهذا علة لقوله اجاد اي اتوا بامر جيد من حيث ان التسمية لها علة وهو الشبه بالمرأة قرره بعض المشايخ (قوله فى وضع هذا اللقب) اى الاسم وهو لفظ تعليق (قوله لهذا المعنى) وهو الغاء العامل لفظا وعمله محلا (قوله امرتك الخير الخ) هو لعمرو بن معدى كرب وقيل لاياس بن موسى وقيل لخفاف بن ندبه وقيل للعباس بن مرداس يقال امرتك بقصر الهمزة ومدها بمعنى واحد والمال عند العرب يقع على الصامت والناطق فالصامت الذهب والفضة والناطق الجمل والبقرة والشاة ومنهم من يطلقه على الابل فقط وذلك لشرفها عندهم وربما اوقعوه على المواشى كلها ومنهم من يطلقه على جميع ما يملكه الانسان وهو الظاهر لقوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء اموالكم فلم يخص شيأ دون شىء وانما سمي المال مالا لانه مال باهله عن الطاعات وقيل لانه يميل القلوب لشدة حبها الى شوقه وقوله نشب يروى بالمعجمة وبالمهملة والاولى هى المشهورة وبالمهملة رواه الجوهرى فى نوادره ومعناه بالمعجمة المال وقال المبرد المال الثابت خاصة كالدار والعقار وقال السيرافى العين والورق والمتاع واما بالمهملة فهو معروف قيل وهذه الرواية احسن لانه اجتمع فيها الشرف والمال والمعنى انه يقول لمن يخاطبه امرتك بالاحسان

فان يروا مسلطة فى المعنى على ان وصلتها فهذه جملة المعلقات والجملة المعلق عنها العامل فى موضع نصب بذلك المعلق حتى أنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب قال كثير

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت * يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ومن ثم سمى ذلك تعليقا لان العامل ملغى فى اللفظ وعامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع هذا اللقب لهذا المعنى ولنشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الافعال التى تتعدى الى مفعولين أولهما مسرح دائما أى مطلق من قيد حرف الجر والثانى تارة مسرح منه وتارة مقيد به وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال أحدها أمر قال الله تعالى أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وقال الشاعر

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به *
فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فجمع بين اللغتين

والانعام فافعل ما أمرتك به ولا تبخل فانى قد تركتك متمولا فلا عذر لك فى البخل وترك البذل الاعراب أمرتك فعل وفاعل ومفعول والخير مفعوله الثانى فافعل الفاء عاطفة وافعل فعل أمر وما موصولة مفعوله أمرت فعل ماض مبنى للنائب والتاء نائب فاعل وبه مفعوله الثانى فقد الفاء للتعليل وقد حرف تحقيق وتركتك فعل وفاعل ومفعول وذا مال مفعوله الثانى وذا نشب عطف عليه والشاهد فى أمرتك الخير حيث عداه بنفسه وأمرت به عداه بالباء وهذا معنى قول المصنف فجمع بين اللغتين أى تعديه بنفسه وبالباء تأمل (قوله الثانى أستغفر الخ) هو قول الاكثر قال فى المغنى وهو مردود لان استفعل تصير المتعدى لواحد متعديا بالاثنين وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمين استتبت أى طلبت التوبة من الذنب فليس من باب اختار هذا حاصل ما فى المغنى (قوله أستغفر الخ) السين والتاء للطلب كانه قال أطلب من الله ستر ذنبى وأستغفر مضارع واسم الجلالة منصوب على التعظيم وهو المفعول الاول والثانى من عمدى ومن خطئى عطف عليه وذنبى بدل من عمدى وكل مبتدأ وامرئ مضاف اليه لاشك مؤثر لانافية للجنس واسمها وخبرها والشاهد فى أستغفر حيث عداه للمفعول الثانى بحرف الجر والبيت من بحر البسيط (قوله أستغفر الخ) من بحر البسيط وذنبا مفعوله الثانى ولست محصيه صفة لذنب ورب صفة لله أو خبر لمحذوف اليه الوجه مبتدأ وخبره العمل عطف على المبتدا والمراد بالوجه التوجه (قوله واختار موسى الخ) أى فقومه مفعول ثان وسبعين مفعول أول ولم يجر المفعول الثانى بحرف الجر وفى المغنى ان من محذوفة والتقدير من قومه (قوله وقالوا نأت الخ) من بحر الطويل والنأى البعد والغليل حر الجوف وقالوا فعل وفاعل ونأت فعل ماض والتاء للتأنيث فاختر فعل أمر وفاعل ومن الصبر مفعول ثان والاول محذوف أى أحدهما والبكاء مبتدأ وأشفى فعل ماض خبر واذن حرف جواب مهملة ولغليلى متعلق باشفى والشاهد فى اختر فانه تعدى للمفعول الثانى بحرف الجر وروى * وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا * فقال بعض ان الواو من والبكا بمعنى أو وقيل ان الصبر على حذف من أى من الصبر اه مغنى (قوله ويقال أيضا كنوته) أى انه يأتى بالواو كما يأتى بالياء (قوله هى الخمر الخ) هى مبتدأ خبره الخمر تكنى مضارع مبنى للنائب ونائب الفاعل المستتر مفعول أول والطلا مفعول ثان كما الكاف حرف جر وما كافة والذئب مبتدأ ويكنى خبره ونائب الفاعل مفعول اول وأباجعدة مفعوله الثانى والشاهد فى تكنى فى الموضعين حيث تعديا للمفعول الثانى بنفسهما وقوله هى الخمر الخ قال ابن برى الصواب وقالوا هى الخمرة الخ فاسقط المصنف من البيت لفظ وقالوا فادى الى كسر الوزن وأنشده الجوهرى قالوا بدون واو ويكون دخله الخرم وهو قبيح اه حفيد (قوله وكتمانها الخ) لا يعلم قائله ولا تمامه والكناية لفظ أريد به لازم معناه وأم فلان كنية للحبوبته وكتمانها مبتدأ ومضاف اليه وأكنى بام فلان خبره وأكنى بالبناء للمفعول ونائب الفاعل مفعول أول وبام فلان مفعوله الثانى تعدى اليه بالباء وهو محل الشاهد وفى بعض النسخ وكتمانها تكنى بام فلان وضمير تكنى يعود على المرأة ويكون كتمانها مرتبطا بما بعده ويحتمل ان ضمير تكنى عائد على الكتمان واكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله وسميته يحيى الخ) سميته فعل وفاعل ومفعول أول ويحيى مفعوله الثانى وليحيى اللام حرف جر ويحيى منصوب بان مضمرة والمصدر مجرور باللام فلم يكن جازم ومجزوم وبدا اسمها ومن زائدة ولامر خبر يكن وقضاء الله فعل وفاعل ومفعول وفى الناس متعلق به والجملة صفة لامر والشاهد فى سميته حيث تعدى للمفعول الثانى بنفسه والمراد بالامر الموت (قوله دعتنى أخاها الخ) قاله عبد الرحمن بن الحكم يتغزل فى أم لبان بنت عثمان بن عفان وكانت عند أخيه مروان بن الحكم وكان عبد الرحمن بن الحكم هذا شاعرا مجيدا وكان كثير التغزل فى نساء أخيه دعتنى فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية والياء مفعول أول وأخاها مفعول ثان ولم أكن أخاها جازم ومجزوم والضمير المستتر اسم أكن وأخاها خبرها ولها حال من

الثانى استغفر قال الشاعر
أستغفر الله من عمدى ومن خطئى *
ذنبى وكل امرىء لاشك مؤتزر
وقال الآخر
أستغفر الله ذنبا لست محصيه *
رب العباد اليه الوجه والعمل
الثالث اختار قال الله تعالى
واختار موسى قومه سبعين رجلا وقال الشاعر
وقالوا نأت فاختر الصبر والبكا *
فقلت البكا أشفى اذن لغليلى
أى اختر من الصبر والبكا أحدهما الرابع كنى بتخفيف النون تقول كنيته أبا عبد الله وبابى عبد الله يقال أيضا كنوته قال هى الخمر لاشك تكنى الطلا * كما الذئب يكنى أباجعدة * وقال وكما بها أكنى بام فلان * الخامس سمى تقول سميته زيدا وسميته بزيد قال وسميته يحيى ليحيا فلم يكن * لامر قضاه الله فى الناس من بد * السادس دعا بمعنى سمى تقول دعوته بزيد وقال الشاعر
دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن
أخاها ولم أرضع لها بلبان
السابع صدق بتخفيف الدال نحو

لبان لانه كان نعتاله وبلبان متعلق بارضع ولعل اللام فى لها بمعنى مع ليناسب الاخوة المنفية والمعنى ولم أكن أخاها من النسب ولم أرضع معها بلبان فلا أكون أخاها من الرضاع واللبان واللبن يستعمل فى الآدمي وغيره خلافا لمن قال لا يقال فى بنى آدم ابن ورد بقوله عليه الصلاة والسلام اللبن للفحل والشاهد فى دعتنى أخاها حيث تعدى للمفعول الثانى بنفسه (قوله ولقد صدقكم الله وعده) فالكاف مفعول أول ووعده مفعول ثان وكذا قوله صدقناهم الوعد (قوله صدقته فى وعده) أى فتعدى للمفعول الثانى بحرف الجر (قوله زوجناكها) زوج فعل ماض ونا فاعل والكاف مفعول أول والهاء مفعول ثان فتعدى للثانى بنفسه (قوله وزوجناهم بحور عين) فتعدى للمفعول الثانى بحرف الجر (قوله كلت لزيد طعامه) فلزيد مفعول ثان كما قاله الحفيد وطعامه مفعول أول لان الذى يتعدى بالحرف تارة وتارة لا هو المفعول الثانى (قوله والمفعول الاول فيهما محذوف) تقديره واذا كالوهم طعامهم أو حقهم أو وزنوهم مالهم وقال البيضاوى واذا كالوا لهم فحذف الجار فاتصل الضمير أو ان الاصل كالوا مكيلهم فحذف المضاف انتهى (قوله كذلك يريهم الله الخ) فيرى بضم الياء مضارع أرى والهاء مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشرى وهو على أن الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح فى حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى بصرية على هذا وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذى أجازوه ممكن عندنا فانهم اذا أبصروها فقد علموها والذى نقوله نحن ممتنع عندهم اه وفى تمثيل المؤلف بهذه الآية رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبنى للمفعول ويرد عليه أيضا بقوله تعالى اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا فالكاف فيهما مفعول أول والهاء مفعول ثان وقليلا مفعول ثالث للاول وكثيرا مفعول ثالث للثانى وهذه الآية فى رأى الحلمية فانها ملحقة بالعلمية (قوله ونبأ) بتشديد الباء وكذا خبر وحدث بتشديد الباء والدال (تنبيه) لا يجوز تعدى بقية أخوات هذه الافعال فلا تقول ظننت زيدا عمرا قائما (قوله نبؤنى بعلم) هذا والذى قبله تعدى للمفعول الثانى بالباء (قوله ونبئهم عن ضيف) تعدى بعن (قوله وقد يحذف الخ) أى فيتعدى بنفسه (قوله ولا يجوز حذف مفعول) المراد به الجنس فيصدق بحذف أحدهما وحذفهما معا كما يأتى فى الشرح (قوله ولا غير الاول فى باب الخ) قال فى التوضيح وشرحه ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من أعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر ما أعلمته به لان الفائدة لا تعدم فى الاستغناء عن الاول ولا فى الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به أو بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز فى باب ظن الحذف لغير دليل لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم وظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اه كلام ابن مالك اه تصريح فالمصنف هنا مشى على ما قاله الشلوبين وقال الفيشى قوله ولا غير الاول أما الاول فى باب أعلم فيجوز حذفه لانه فاعل فى الاصل والفاعل يجوز حذفه اذا صار مفعولا وأما الثانى والثالث فهما مبتدأ وخبر فى الاصل وكذا مفعولا باب ظن اه (قوله الا لدليل) ويسمى اختصارا

الله تعالى زوجناكها وقال وزوجناهم بحور عين التاسع والعاشر كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله قال الله تعالى واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون والمفعول الاول فيهما محذوف * السابع ما يتعدى الى ثلاثة مفاعل وهو سبعة أحدها أعلم المنقولة بالهمزة من علم المتعدية لاثنين تقول أعلمت زيدا عمرا فاضلا الثانى أرى المنقولة بالهمزة من رأى المتعدية لاثنين نحو أريت زيدا عمرا فاضلا قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم فالهاء والميم مفعول أول وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث والبواقى ماضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين من أنبا ونبأ وأخبر وخبر وحدث تقول أنبأت زيدا عمرا فاضلا بمعنى أعلمته وكذلك تفعل فى البواقى وانما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين الى الاول بنفسها والى الثانى بالباء أو عن نحو أنبئهم باسمائهم فلما أنباهم باسمائهم نبؤنى بعلم ونبئهم عن ضيف ابراهيم وقد يحذف الحرف نحو

من أنبائك هذا ثم قلت (ولا يجوز حذف مفعول فى باب ظن ولا غير الاول فى باب أعلم وأرى الا لدليل

والحذف لغير دليل يسمى اقتصارا (قوله وبنو سليم الخ) يوجد فى بعض النسخ تأخيره الى هنا وفى بعضها ذكره بعدكم الخبرية قال فى التصريح وسليم بالتصغير قبيلة من قيس بن عيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن اه (قوله يخصه) أى الجواز (قوله أو منفصل بظرف الخ) وأجاز بعضهم الفصل بالجميع لان الاصل فى ضم الجائز الجواز اه حفنى (قوله أو معمول) المراد به ما يعم المفعولين نحو أزيد قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول زيدا ضاربا أو المفعول الاول أو الثانى اه حفنى (قوله لهذا الباب) أى باب ظن وأخواتها (قوله يجوز حذف المفعولين الخ) الحاصل أن حذف المفعولين لدليل جائز بالاجماع وأما حذف أحدهما لدليل فمنعه أبو اسحق بن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم أن المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بمخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذا دل عليه دليل وأجازه الجمهور اه تصريح فقول شارحنا يجوز حذف المفعولين أى اجماعا وقوله أو أحدهما أى عند الجمهور (قوله كذا قدروا) ومشى عليه المصنف فى التوضيح قال فى التصريح وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام فى حذف المفعولين معا لا فى حذف ما يسد مسدهما اه فحينئذ يكون ما قدروه له وجه كما أن تقدير المصنف هنا له وجه والحاصل انه ان نظر لقاعدة الباب يرتكب ما قدروه وان نظر لاسلوب الآيات يرتكب ما قدره المصنف هنا لان الآيات يفسر بعضها بعضا فلكل وجه تأمل (قوله ولا تحسبن الذين الخ) فى قراءة من قرأ يحسبن بالياء المثناة تحت وأما على قراءة من قرأ بالتاء الفوقية فالذين مفعوله والفاعل ضمير المخاطب فان قلت لا يصح الاخبار بقوله خيرا عن الذين فكيف يكون أصلهما المبتدأ والخبر والجواب أن الكلام على حذف مضاف أى بخل الذين الخ (قوله أى بخلهم) وقال فى التصريح ما يبخلون به والانسب ما قاله هنا لان الخبرية وصف للفعل (قوله فحذف المفعول الاول الخ) والفاعل الذين ويبخلون صلته وهو ضمير فصل لا محل له وخيرا مفعول ثان (قوله ولقد نزلت الخ) من بحر الكامل والمحب بفتح الحاء بمعنى المحبوب قال الدميرى فى حياة الحيوان أهل الطب يجعلون العشق مرضا يتولد عن النظر والسماع ويجعلون له علاجا كسائر الامراض البدنية وهو مراتب ودرجات بعضها فوق بعض فاول مرتبة منه تسمى الاستحسان وهو المتولد عن النظر والسماع ثم تقوى هذه المرتبة بطول الفكر فى محاسن المحبوب وصفاته الجميلة فتصير مودة وهى الميل اليه والتألف بشخصه ثم تتأكد المودة فتصير محبة والمحبة هى الائتلاف الروحانى فاذا قويت هذه المرتبة صارت خلة والخلة من الآدميين هى تمكن محبة أحدهما من قلب صاحبه حتى تسقط بينهما السرائر فاذا قويت هذه المرتبة صارت هوى وهو ان المحب لا يخالطه فى محبة محبوبه تغير ولا يداخله تلون ثم يزيد الحال فيصير عشقا وهو افراط المحبة حتى لا يخلو المعشوق من تخيل العاشق وفكره وذكره ولا يغيب لاشتغال النفس عن القوة الشهوانية ويمتنع من الذكر والفكر والتخيل والنوم لاستضرار الدماغ فاذا قوى العشق صار متيما ففى هذه الحالة لا يجد فضلا لغير صورة المعشوق ولا ترضى نفسه سواها فاذا تزايد الحال صار ولها ويصير متشوشا لا يدرى ما يقول ولا أين يذهب فحينئذ يعجز عن مداواته وتقصر آراؤهم عن معالجته لخروجه عن الحد الضابط ولقد أجاد القائل

يقول أناس لو نعت لنا الهوى * ووالله ما أدرى لهم كيف أنعت
فليس لشىء منه حد أحده * وليس لشىء منه وقت مؤقت
اذا اشتد ما بى كان آخر حيلتى * له وضع كفى تحت خدى وأصمت
وأنضح وجه الارض طوعا بعبرتى * وأقرعها طورا بظفرى وأنكت

وبنو سليم يجيزون اجراء القول مجرى الظن وغيرهم يخصه بصيغة تقول بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو معمول أو مجرور) وأقول ذكرت فى هذا الموضع مسئلتين متممتين لهذا الباب احداهما أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ويمتنع ذلك لغير دليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أى تزعمونهم شركاء كذا قدروا والاحسن عندى أن يقدر أنهم شركاء وتكون ان وصلتها سادة مسدهما بدليل ظهور ذلك فى قوله وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم أى بخلهم هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثانى وقال عنترة ولقد نزلت فلا تظنى غيره

وقد زعم الواشون أنى سلوتها * فمالى أراها من بعيد فابهت

اه (قوله المكرم) بفتح الراء ويروى الاكرم مكان المكرم والمعنى أنت عندى بمنزلة المحب المكرم فلا تظنى غير ذلك واقعا * الاعراب الواو للقسم واللام للتأكيد وقد للتحقيق ونزلت فعل وفاعل والفاء عاطفة ولا ناهية وتظنى فعل مضارع مجزوم بحذف النون والجملة جواب القسم معترضة بين الجار ومتعلقه لان منى متعلق بنزلت وغير مفعول أول والثانى محذوف أى واقعا وهو محل الشاهد (قوله ولا يجوز أن تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح) قال فى التوضيح وشرحه وأما حذفهما اقتصارا أى لغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك عن الاخفش والجرمى وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم واختاره ابن مالك وحجتهم فى ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاها كما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته وردبان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الجواز مطلقا لمجىء ذلك فى أفعال العلم كقوله تعالى والله يعلم انك الخ أعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله يعلم الاشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقا وفى أفعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم فى المثل من يسمع يخل أى يقع منه خيلة والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف والاقتصار وليس الكلام فيه وعن يوسف الاعلم فيه تفصيل فقال يجوز فى أفعال الظن لكثرة السماع فيها دون أفعال العلم وعن أبى العلاء ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى الباقى ونسبه لسيبويه اه (قوله أجمعوا على ذلك) أى على منع حذف أحد المفعولين لغير دليل قال فى التصريح لان المفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدا دون خبر لا يجوز ان يؤتى بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وانما أجمع هنا واختلف فى حذفهما معا لان مضمونهما هو المفعول به فى الحقيقة اذ معناهما الاحداث المضافة للذوات فحذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة وانما اختلف فى حذف أحدهما اختصار الان الحذف اذ ذاك لقرينة فهو بمنزلة المذكورة اه حفنى (قوله مطلقا) اى من غير شرط من الشروط الآتية اه تصريح (قوله يوجب الحكاية) اعلم ان الجملة الفعلية بعد القول تحكى عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول فى جزئها شيأ كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين فى باب أعطيت فصح أن ينصبهما واما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزأيها مفعولين لانه لا يقتضيهما من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (قوله الا بثلاثة شروط الخ) الشروط فى الحقيقة خمسة والشرط الاول محرز لكونه مضارعا بمعنى الحال مبدوأ بتاء الخطاب فهو محرز لثلاثة شروط فخرج بالمضارع المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شىء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب وسوى به السيرافى قلت فى الخطاب وسوى به الكوفى قل فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند لتاء المخاطب وفعل الامر نحو قلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد لضمير المخاطب وما قلنا من اشتراط كونه بمعنى الحال هو ما قاله فى التسهيل ورد بقوله * متى تقول الدار تجمعنا * انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه فى الحال اه وهو مبنى على ان متى ظرف لتقول قال ابن هشام والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول اه وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط

* منى بمنزلة المحب المكرم أى فلا تظنى غيره واقعا أو كائنا فحذف المفعول الثانى ولا يجوز لك أن تقول علمت أو ظننت مقتصرا عليه من غير دليل على الاصح ولا أن تقول علمت زيدا ولا علمت قائما وتترك المفعول الاول فى هذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما أجمعوا على ذلك * المسئلة الثانية أن العرب اختلفوا فى اجراء القول مجرى الظن فى نصب المفعولين على لغتين فبنو سليم يجيزون ذلك مطلقا فيجيزون أن تقول قلت زيدا منطلقا وغيرهم يوجب الحكاية فيقول قلت زيد منطلق ولا يجيز اجراء القول مجرى الظن الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون الصيغة تقول بتاء الخطاب الثانى ان يكون مسبوقا باستفهام

الاعتماد واشترط بعضهم كونه لمخاطب واحد فقط على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه قال السهيلى ويشترط أيضا فى المضارع أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من أفعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى فى شرح التسهيل وأقره اه تصريح فعلمت من هذا أن كونه بمعنى الحال وكونه لمخاطب واحد وعدم التعدى باللام شروط مختلف فيها وكذا كونه مضارعا فلذا ترك المصنف ذلك واقتصر على ثلاثة شروط وان كان فى اشتراط الاتصال خلاف لكنه ضعيف فجملة الشروط سبعة تأمل قال فى التصريح هذه الشروط لجواز اجراء القول مجرى الظن وتجوز الحكاية مع وجود الشروط كقوله تعالى أم تقولون ان ابراهيم الآية فى قراءة الاخوين وابن عامر وحفص بالتاء وكسر همزة ان (قوله الثالث أن يكون الخ) هذا الشرط قاله سيبويه والاخفش من البصريين وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجاز والنصب فى قولك أأنت تقول زيد منطلق ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجهه أن الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما وردبان الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة العمل فيما بعده لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه وبه يرد على قول المصنف فى توضيح الالفية فان قدرت الضمير وهو أنت فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقا اه (قوله أو مفعول القول) فيه قصور فالاحسن عبارة التوضيح أو معمول القول سواء كان مفعولا أو حالا أو غيرهما كما فى التصريح (قوله متى تقول القلص الخ) قاله هدبة بن خشرم العذرى وكان هو وزياد بن زيد قد أقبلا من الشام فى نفر من قومهما وكانوا يتعاقبون السوق بالابل وكان مع هدبة أخته فاطمة فنزل زياد السوق باصحابه فارتجز فقال

عوجى علينا واربعي يافاطما * من دون أن ترى البعير نائما

فغضب هدبة حين سمع زيادا يرتجز باخته فنزل فارتجز باخت زياد وكانت تدعى فيما روى اليزيد أم حازم وقال آخرون أم قاسم وقال متى تقول القلص البيت فلما وصلا الى ديارهما جمع زياد رهطا من أهل بيته وأتى بيت هدبة فضربه على ساعده وشج أباه خشرما فلم يزل هدبة يتطلب زيادا حتى أصابه ببيته وقتله وهرب والقلص جمع قلوص وهى الشابة من الابل بمنزلة الجارية من الانسى وتجمع على قلائص وقلاص والرواسم جمع راسمه وهى التى ترسم رسيما أى تؤثر من شدة وطئها ومعنى يدنين يقربن والمعنى متى نظر القلص دانية لنا من أحبابنا أى متى تظن هذه الابل السائرة تقربك من أحبابك لانهم كانوا يركبونها فتحملهم حيث أرادوا * الاعراب متى اسم استفهام مبتدأ تقول بمعنى تظن مضارع ينصب مفعولين الاول القلص والثانى يحملن والرواسما صفة القلص وأم مفعول يدنين وقاسم مضاف اليه وقاسما عطف على أم والشاهد فى تقول بمعنى تظن (قوله أبعد بعد تقول الخ) هو من البسيط والهمزة للاستفهام وبعد الاول بفتح الباء ظرف زمان وبعد الثانى بضمها مضاف اليه وبينهما جناس محرف وتقول مضارع بمعنى تظن والدار مفعوله الاول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة أم تقول عطف على تقول والبعد مفعول أول ومحتوما ثان والشاهد فى تقول فى الموضعين والشمل الاجتماع يقال جمع الله شمله اذا دعا له بتألفه (قوله أجهالا تقول الخ) قاله كميت بن زيد الاسدى من قصيدة من الوافر يمدح بها مضر على أهل اليمن وبنو لؤى هم قريش والمتجاهل الذى يرى من نفسه الجهل وليس به والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم متجاهلين حيث استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وآثروهم على المضريين مع فضلهم * الاعراب الهمزة للاستفهام وجهالا مفعول ثان لتقول الذي بمعنى تظن وبنى لؤى

الثالث أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول القول مثال المتصل قولك أتقول زيدا منطلقا وقول الشاعر

متى تقول القلص الرواسما
يدنين أم قاسم وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر

أبعد بعد تقول الدار جامعة
* شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومثال المنفصل بالمفعول قول الشاعر

أجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو أأنت تقول زيد منطلق

مفعوله الاول واللام للابتداء وعمر أبيك مبتدأ ومضاف اليه وخبره محذوف وجوبا أى قسمى والجملة معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف والشاهد فى تقول بمعنى تظن وفصل بالمفعول الثانى

(باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل)

الظاهر ان باب يقرأ بالاضافة بدليل قوله وهى عشرة وقوله الاسماء فيه تغليب لان الجار والمجرور ليس اسما وفى بعض النسخ باب الاسماء عشرة (قوله عشرة الخ) هذه طريقة له وخالف فى القطر فعدها سبعة لان الظرف والجار والمجرور ليسا عاملين فى الحقيقة وانما العامل الفعل واما اسم المصدر فهو داخل فى المصدر أو ان عمله قليل والى ماقلته أشار ابن مالك بقوله * ولاسم مصدر عمل * قال ولده أى نوع من العمل فكلامه هنا مبنى على الظاهر (قوله اسم الحدث) من اضافة الدال للمدلول ثم الحدث اما قائم بالفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا كمرض مرضا أو واقع على المفعول كمصدر مايسمى فاعله كزهو اوجنونا وقوله الجارى خرج اسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة فمثل القارئية والعالمية ليس مصدرا ويحتمل أن المراد بالجريان الاشتمال على جميع حروفه (قوله الجارى) نعت لاسم لا للحدث (قوله ان لا يصغر) فلا يجوز أعجبنى ضريبك زيدا لان التصغير يبعده عن الفعل لانه من خصائص الاسماء (قوله ولا يحد) أى فلو حد بالتاء لم يعمل نحو أعجبتنى ضربتك زيدا وأما قوله

يحامى به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

فشاذ والملا مفعول الضربة المحدودة بالتاء وكفيه مضاف اليه من اضافة المصدر لفاعله والملا التراب وقوله يحامى أى يحمى والجلد القوى وهو فاعل يحامى وقوله به أى بالماء ونفس مفعول يحامى أى يحمى الرجل القوى نفس راكب بسبب ضربة كفيه التراب وذلك ان رجلا أعطى الماء الذى يتوضأ به لمن هو عطشان وتيمم (قوله ولا يحد بالتاء) أى فقط كما فى الاشمونى والتصريح ومفاد المتن خلاف ذلك ولذا قال شيخ الاسلام قوله ولا يحد أى بالتاء او بتثنية او جمع انتهى كضربتين وضربات (قوله نحو ضربة الخ) فضربة محدود بالتاء فلا يعمل فى المفعول قال الفيشى قوله نحو ضربة الخ كذا فى بعض النسخ وهذه تتمشى على جواب الشاطبى فليراجع اه قال فى النكت اشترط فى الكافية ان لا يكون مضمرا ولا محدودا بالتاء ولا مثنى ولا مجموعا فقال

واهمل المضمر والمحدود * ومصدر فارقه التوحيد

ولم يشترط الثالث فى التسهيل فاجاز اعماله مثنى ومجموعا وهو اختيار ابن عصفور واختار ابو حيان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال القول بان المصدر لا يعمل جمعا بعد شىء لان عمله لحلوله محل الفعل فلا ينافيه جمعه رابعا ان يكون مكبرا قال الشاطبى والجواب عن المصنف اعنى ابن مالك ان الشرط الذي ذكره يغنى عن الاربعة لانه معها لا يدل على ان والفعل او ما والفعل وعلى ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقة اه وبه تعلم ان جواب الشاطبى عن الالفية (قوله ولا يتبع الخ) يعلم منه بالاولى اشتراط عدم الفاصل بالاجنبى بينه وبين مفعوله ولذا لا يصح فى يوم من قوله انه على رجعه لقادر يوم تبلى ان يكون معمولا لرجع للفصل بالخبر وهو قادر بل معمول لمحذوف اى يرجعه يوم تبلى ويشترط ايضا ان لا يتقدم معموله فلا يجوز اعجبنى زيدا ضرب عمرو قال الرضى لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول هذا ما قالوه وانا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ معه السعى وهو كثير فى

ثم قلت *(باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل وهى عشرة أحدها المصدر وهو اسم الحدث الجارى على الفعل كضرب واكرام وشرطه أن لا يصغر ولا يحد بالتاء نحو ضربة

كلامهم وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشىء له حكم ما أول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه أحكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف ونحوه يكفيهما رائحة الفعل حتى أنه يعمل فيهما ماهو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون أى انتفى بحمد الله وبنعمته عنك الجنون انتهى كلام الرضى (قوله ولا يتبع) أى بواحد من التوابع الخمسة (قوله قبل العمل) وأما بعده كما فى قوله * ان وجدى بك الشديد أرانى * فجائز فان الشديد نعت لوجد وقد تم وجدى بمعموله وهو بك قال الاشمونى ومن الشروط أن يكون مفردا وأما قوله

قد جربوه فما زادت تجاربهم * ابا قدامة الا المجد والفنعا

بالفاء والنون والعين المهملة أى الكرم فشاذ وتجاربهم جمع تجربة وهو مضاف لفاعله وأبا قدامة مفعوله فقد عمل وهو جمع وانما اشترط افراده لان تثنيته وجمعه يزيلان أصل صيغته التى هى أصل للفعل ومن الشروط أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين فلا يجوز ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ولا محذوفا كما فى بسم الله الرحمن الرحيم وقال بعض ان عامل البسملة حذف بعد عمله ولم يعمل محذوفا (قوله ولا يجر بالباء) لم أر هذا الشرط فى غير هذا الكتاب وقد ترك شيخ الاسلام شرحه ورأيت فى بعض النسخ ولا يحد بالتاء نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات وهى واضحة وليس فيها ولا يجر بالباء (قوله وان يخلفه الخ) خرج المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا والمبين للنوع نحو ضربت ضرب الامير والمبين للعدد نحو ضربت ضربتين لان أن أو ما مع الفعل لا يحل محلهما بل يحل محل الفعل وحده والمصدر الذى هو بدل عن اللفظ بفعله فقيل يعمل وقيل لا (قوله أقيس) أى أجرى على القواعد النحوية وأما الاكثر فمعناه أن يجرى على لسان العرب كثيرا فلا منافاة (قوله أو اطعام الخ) فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل (قوله ومضافا) الحاصل ان أقسام المضاف أربعة لانه اما مضاف للفاعل وذكر المفعول أو حذف أو مضاف للمفعول وذكر الفاعل أو حذف ففى ثلاثة صور يكثر وهى ما اذا أضيف للفاعل ذكر المفعول أم لا نحو ولولا دفع الله الناس كما يأتى وتقبل دعاء أى دعائى اياك وما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير والصورة الرابعة وهى ما اذا أضيف للمفعول وذكر الفاعل ضعيفة كما يأتى الكلام عليها فقوله مضافا للفاعل سواء ذكر المفعول أم لا ومثله ما اذا أضيف للمفعول وحذف الفاعل كما يؤخذ من مفهوم قوله ومضافا لمفعول ذكر فاعله اه من التصريح بتصرف (قوله وعمله) مبتدأ وأقيس خبر ومنونا حال (قوله ضعيف) وفى نسخة قليل وهى قلة نسبية أو حقيقية كما يأتى (قوله حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال) أى لا بالنسبة لغيره فانه لم يستوفه لان الفعل منه ماهو جامد ومنه ماهو متصرف ومنه ماهو لازم ومنه ماهو متعد ومنه ماهو تام ومنه ماهو ناقص ومنه ماهو رباعى ومنه ماهو خماسى ومنه ماهو سداسى ومنه ماهو مجرد ومنه ماهو مزيد فيه وغير ذلك اه فيشى (قوله لان الفعل مشتق منه على الصحيح) وكذا الوصف مشتق من المصدر وهو مذهب جمهور البصريين وذهب بعض البصريين الى جعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل اصل لهما وزعم ابن طلحة الى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب جمهور البصريين لان من شأن الفرع ان يكون فيه ما فى الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث والزيادة اه اشمونى وعلى قول ابن طلحة فهل الوصف مشتق من المصدر او الفعل لم يعلم ذلك عن ابن طلحة فيحتمل انه موافق لجمهور

ولا يتبع قبل العمل وان يخلفه فعل مع ان أو ما وعمله منونا أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ومضافا للفاعل أكثر نحو ولولا دفع الله الناس ومقرونا بال ومضافا للمفعول قليل) * وأقول لما أنهيت حكم الفعل بالنسبة الى الاعمال أردفته بما يعمل عمل الفعل من الاسماء وبدأت منها بالمصدر لان الفعل مشتق منه على الصحيح

واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر فانه وان كان اسما دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو قولك أعطيت عطاء فان الذى يجرى على أعطيت انما هو اعطاء لانه مستوف لحروفه وكذا اغتسلت غسلا بخلاف اغتسل اغتسالا وسيأتي شرح اسم المصدر بعد وأشرت بتمثيلى بضرب واكرام الى مثال مصدر الثلاثى وغيره ومثال ما يخلفه فعل مع أن

البصريين فى أن الوصف من المصدر ويحتمل غير ذلك تأمل اه من تقرير بعض الاشياخ (قوله واحترزت بقولى الجارى على الفعل من اسم المصدر الخ) وهو مبنى على أن اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث اه يس على الفاكهى (قوله الى مصدر الثلاثى وغيره) وهو مصدر المزيد على الثلاثى (قوله ومثال ما يخلفه فعل مع ان) الحاصل انه اذا أريد المضى أو الاستقبال قدران والفعل وقولهم أن من خواص المستقبل الخ محله اذا دخلت على مضارع فان دخلت على ماض فهى للمضى واذا أريد الحال قدر ما والفعل لان ما صالحة للازمنة الثلاثة وانما خصت بالحال مع انها صالحة للثلاثة لان ان أم الحروف المصدرية فحيث أمكن حملها لا يعدل الى غيرها وهى اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمنافاتها له فعدل الى ما لانها لا تنافيه ولا غيره ومسئلة التأويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة أفاده يس على الفاكهى وزاد فى التسهيل حلوله محل أن المخففة والفعل نحو علمت ضربك زيدا والتقدير علمت ان قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية لان علم متعد لمفعولين ولو أولته بان المصدرية لصار مفردا فتكون متعدية لمفعول واحد وهذا المفعول لا يسد مسد المفعولين بخلاف ما اذا لم يقدر بان والفعل فتكون الجملة سدت مسد المفعولين اه من الاشمونى وحواشيه (قوله لانك لم ترد بالمصدر الحدوث) أى حتى يقدر بالفعل مع ان أو ما وانما المراد الاتصاف بالصوت (قوله ولهذا) أى ولاجل عدم حلول ان أو ما مع الفعل محله فلم يكن عاملا قدروا الخ (قوله لانه يشبه الخ) أى وبهذا الشبه يتقوى عمله عمل الفعل وهذا لا ينافى ان عمله عمل الفعل لا للمشابهة بل لكونه أصل الفعل وهذا موافق لقول يس على الفاكهى ان عمل المصدر ليس لمشابهته للفعل بل لكونه اشتق منه الفعل اه وذكر فى موضع آخر ما يخالف ذلك وان عمله للشبه فانه قال فى قوله لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله مطلقا لشبهه الفعل فالاظهر أن يقال لان التنكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحمام القرآن أى من ان أقرأ قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غريب أعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على احدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ماذكرت اه وقال المصنف فى حواشى الالفية اعمال المصدر المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول وتلخص أن عمل المصدر الرفع فى الفاعل ضعيف مطلقا اه كلام يس (قوله عمل المنون) أي لفظا أو تقديرا كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب فان تقوى منون تقديرا على قراءة من رفع القلوب (قوله ولان الذى يظهر حينئذ) أى حين اذ أضيف للفاعل ونصب المفعول (قوله عمله فى الفضلة) أى وظهور العمل فى الفضلة يدل على قوة العامل (قوله لم يظهروا عملها غالبا الا فى منصوبها) أى فقووها بظهور عملها فى المنصوب (قوله وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله الخ) ومع ضعفه هو كثير فى نفسه وقيل انه قليل فى نفسه (قوله لان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة) أى وهو عامل ضعيف وعمله فى العمدة يدل على ضعفه (قوله غلا بعضهم) أى جاوز الحد (قوله أفنى تلادى وما جمعت

قوله تعالى ولولا دفع الله الناس أى ولولا أن يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومثال ما يخلفه فعل مع ما قوله تعالى تخافونهم كخيفتكم أنفسكم أى كما تخافون أنفسكم ومثال مالا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم مررت فاذا له صوت صوت حمار اذ ليس المعنى على قولك فاذا له أن صوت أو ان يصوت أو ما يصوت لانك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون من تأويل الفعل وانما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصبا ولم يجعلوا صوتا الاول عاملا فيه وانما كان عمل المنون أقيس لانه يشبه الفعل بكونه نكرة وانما كان اعمال المضاف للفاعل أكثر لان نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أوقع عليه ولان الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى الفضلة ونظيره ان لات لما كانت ضعيفة عن العمل لم يظهروا واعملها غالبا الا فى منصوبها وانما كان اعمال المضاف للمفعول الذى ذكرى فاعله ضعيفا لان

الذى يظهر حينئذ انما هو عمله فى العمدة وقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك انه مختص بالشعر كقول الشاعر أفنى تلادى وما جمعت من نشب * قرع القواقيز أفواه الابار يق فيمن روى الافواه بالرفع ويرد على هذا القائل انه روى أيضا بالنصب فلا ضرورة فى البيت

من نشب الخ) قاله الاقيشر الاسدى واسمه المغيرة بن عبدالله والاقيشر لقب غلب عليه لانه كان أحمر أقشر والتلاد المال القديم من تراث وغيره والنشب اسم يقع على الضياع والمستغلات التى لا يقدر أن يرتحل بها قال الدمامينى التلاد بمثناة فوقية مكسورة وأصل التاء فيه واو والنشب بالشين المعجمة المال والعقار اه والقواقيز باثبات الياء وتركها وبقافين وزاى معجمة واحدها قاقوزة بزاى اقداح يشرب بها الخمر وأما قازوزة بزاءين معجمتين فجمعها قزاقيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة والاباريق جمع ابريق فارسى معرب وهو اناء ذات عري وأما التى لا عرى لها فهى كوب والمعنى هذا رجل مغرم بشرب الخمر قد أفنت ماله كله ماورثه وما اكتسبه وكنى عن الشرب بقرع الاباريق والقواقيز لان ذلك يدل عليه * الاعراب أفنى فعل ماض تلادى مفعول مقدم وما موصولة محله نصب معطوف على تلادي وجمعت صلة ومن نشب متعلق به وقرع فاعل مضاف للقواقيز من اضافة المصدر لمفعوله وأفواه فاعل المصدر جمع فم وأصله فوه فلذا ردت الواو فى الجمع وهو محل الشاهد وزعم بعضهم انه ضرورة وردبانه روى بنصب الافواه فيكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله وذكر مفعوله وهو كثير وجمعت بتشديد الميم واذا روى البيت بالوجهين فلا يصح القول بان البيت على الرواية الاولى ضرورة وهذا معنى قول شارحنا ويرد على هذا القائل الخ ومار دبه المصنف مبنى على ان الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة لا على القول بان الضرورة ماوقعت فى الشعر كما أفاده الحفيد (قوله وقول النبى) بالرفع عطف على فاعل يرد أى يرد قول هذا القائل انه الخ ويرده قول النبى فيرده شيآن (قوله وقول النبى الخ) أى فى حديث بنى الاسلام على خمس الى أن قال وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت من موصولة فاعل أى وان يحج البيت المستطيع وللمانع أن يجيب بان الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه اه تصريح وهو ميل لكلام أبى حيان حيث اعترض على ابن مالك فى الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمال روايتها بالمعنى وقد رد عليه بان الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوى الى ذلك بقوله قال مامعناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام الشرعية وهو مخالف للاجماع (قوله آية الحج) خبر محذوف أى وهى آية الحج أو بدل من قوله بالآية (قوله ليست من ذلك) أى مما أضيف فيه المصدر للمفعول وذكر الفاعل (قوله بل الموصول الخ) أى ان قوله من استطاع بدل من الناس والرابط محذوف أى منهم ويجوز الفصل بين البدل والمبدل منه كما قاله بعض والمبدل منه فى نية الطرح والمعنى وحج البيت واجب لله على المستطيع وعلى هذا فلا يجوز الوقف على البيت بخلافه على الوجهين الآخرين (قوله أو فى موضع رفع بالابتداء الخ) أى ان من موصولة مبتدأ واستطاع صلته وخبره محذوف مقرون بالفاء تقديره فليحج وانما قدر مقرونا بالفاء لتضمن من الموصولة معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء فقوله ضمنت معنى الشرط أى ان الموصولة فى معنى الشرط فقرن خبرها بالفاء (قوله أو شرطية) أى ويكون استطاع فعل الشرط فى محل جزم وجواب الشرط محذوف أى فليحج والمعنى على الشرطية والموصولة ان لله على الناس ان يكون البيت محجوجا أى كفاية وله على المستطيع أن يحج بنفسه أى عينا وينبغى أن يقدر الخبر المحذوف أو الجواب المحذوف هكذا فعليه أن يباشر بنفسه كما أفاده يس (قوله ويؤيد الابتداء ومن كفر الخ) يحتمل ان المراد بالابتداء الشامل لجعلها موصولة وشرطية لان قوله ومن كفر صالح للشرطية والموصولية وكانه قال ويؤيد الابتداء بدون البدل ويحتمل أن المراد بالابتداء حالة الموصولية فقط لان قوله ومن كفر الخ خاص بالموصولية لان جملة فان الله لا تصلح جوابا لان غنى الله عن العالمين لا يتسبب عن الكفر (قوله فمفسد للمعنى اذ التقدير الخ) قال التاج السبكى فى بعض مجاميعه وهو ممنوع وأى مانع

وقول النبى صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فان قلت فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة آية الحج قلت الصواب انها ليست من ذلك فى شىء بل الموصول فى موضع جر بدل بعض من الناس أو فى موضع رفع بالابتداء على أن من موصولة ضمنت معنى الشرط أو شرطية وحذف الخبر أو الجواب أى من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غنى عن العالمين وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى اذ التقدير اذ ذاك ولله على الناس

من ذلك ويكون فى الحج شيآن فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فان لم يحج المستطيع أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا أحسن ويشهد له قول أصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعى بحث ان الحج لا يتعين وانه يغنى عنه العمرة وفى هذا التقرير رد عليه ورد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهى انه اذا ثبت أن فى الفرض فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغيره فلو ارتكب غير المستطيع المشاق وحج أسقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن المستطيع وبقى على المستطيع فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط مافى ذمته من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل أنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوصا حج المستطيع لا عموم حج البيت اه قال بعض الفساد مبنى على أن أل فى الناس للاستغراق أما لو جعلت للعهد والمعهود المستطيع فلا فساد والمعنى حج البيت المستطيعون واجب لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين فالناس وان تقدم لفظا فهو متاخر معنى (قوله أن يحج المستطيع) فمن موصولة فاعل المصدر وقوله المستطيع بيان لمعنى قولنا الذى استطاع (قوله ومثال اعمال ذى الالف واللام) اختلف فيه على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت فيه أل معاقبة للضمير كما فى البيت الآتى ومنع من الضرب زيد عمرا ووافقه أبو حيان ويرد عليهما قوله

عجبت من الرزق المسىء اله * وللترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن رزق المسىء اله ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا وعلمت ان المنون فيه خلاف وأما المضاف فهو متفق على اعماله وحكى بعضهم فيه الخلاف (قوله والجبن) بضم الميم ضد الشجاعة (قوله ضعيف النكاية الخ) فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف النكاية أعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفى التنزيل قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وضعيف خبر مبتدأ محذوف والنكاية مضاف اليه ويخال مضارع بمعنى يظن والفرار مفعول أول وجملة يراخى مفعوله الثانى والاجل مفعول يراخى (قوله ما) أى عامل حتى يصير جنسا ولا ينبغى أن يفسر بوصف لان الكلام مفروض فيما هو أعم منه وخرج بقوله اشتق المصدر والظرف والجار والمجرور واسم الفعل (قوله اشتق) الاشتقاق رد فرع لاصل لمناسبة بينهما (قوله من فعل) أى من مصدر فعل كما فى الشارح أو المراد بالفعل هنا المصدر فان سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فان هذا التعريف لابن الحاجب وقد قال شراحه فيه ذلك فلا تجوز لكن شرح كلام المصنف بكلام فى الشرح أولى وهذا كله ليتمشى على المذهب الصحيح والا فبقاؤه على ظاهره مذهب الكوفى (قوله لمن قام به) أى للدلالة على تعيين من قام به كما يؤخذ من الشرح والضمير فى قام عائد على الفعل وفى به عائد على من والمراد بالفعل الاول اللفظ فان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ والمراد من الفعل الثانى الحدث لان الذى يقوم بالشخص انما هو الحدث ففيه استخدام (قوله كضارب) ومضروب ومدحرج ومحرنجم ومقعنسس (قوله فان صغر أو وصف) قال الاشمونى من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أن لا يكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية اه فيفيد ان هذين الشرطين فى المجرد وكلام المصنف فيما فيه أل وهو الظاهر أى فقول المصنف فان صغر أو وصف لم يعمل سواء كان فى المجرد من أل أو بأل (قوله فان صغر) فلا تقول جاءنى ضويرب زيدا ولا يرد عليه قول بعضهم واظننى مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز كما فى قوله

أن يحج المستطيع فعلى هذا اذا لم يحج المستطيع يأثم الناس كلهم ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك فى الكلام عند أحد نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير أى من دعائه الخير ومثال اعمال ذي الالف واللام قول الشاعر يصف شخصا بضعف الرأى والجبن
ضعيف النكاية أعداءه
يخال الفرار يراخى الاجل
ثم قلت * (الثانى اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان صغر

أو وصف لم يعمل والا فان كان صلة لال عمل مطلقا والا عمل ان كان حالا أو استقبالا واعتمد ولو تقديرا على نفى أو استفهام أو مخبر عنه موصوف) * وأقول قولى ما اشتق من فعل (١٥٠) فيه تجوز وحقه ما اشتق من مصدر فعل وقولي لمن قام به مخرج للفعل بانواعه فانه انما اشتق لتعيين زمن الحدث لا للدلالة على من قام به ولا سم المفعول فانه اشتق من فعل لمن وقع عليه ولا سماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل فانها اشتقت لما وقع فيها لا لمن قامت به وذلك نحو المضرب بكسر الراء اسما لزمان الضرب أو مكانه وقولى على معنى الحدوث مخرج للصفة المشبهة ولا سم التفضيل كظريف وأفضل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث وأشرت بتمثيلى بضارب ومكرم الى انه ان كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل وان كان من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل آخره مطلقا ثم ينقسم اسم الفاعل الى مقرون بال الموصولة ومجرد عنها فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا أعنى ماضيا كان أو حاضرا أو مستقبلا تقول هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا قال امرؤ القيس

القاتلين الملك الحلاحلا
خير معد حسبا ونائلا

* ترقرق فى الايدى كميت عصيرها * حيث رفع عصيرها بكميت وكميت مصغر كمت وهو الذى خالط حمرته سواد وكمت المكبر لم يسمع ورد بأن كلا منافى عمل النصب لا الرفع (قوله أو وصف) فلا تقول جاءنى الضارب العالم زيدا ولا حجة للكسائى على اعمال الموصوف فى قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين والمعنى امرأة فاقد خطباء أى وقعت فى الامر المهم فقدت فرخين أى ولدين قال فى شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ونقل غيره ان مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائى وباقى الكوفيين اجازة ذلك مطلقا اه أشمونى (قوله عمل مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد (قوله فيه تجوز) أى مجاز بالحذف (قوله المضرب بكسر الراء) اعلم انه يصاغ من الثلاثى مفعل فتفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى ومرقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى المراد منه المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد منه الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طى فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل اه أشمونى (قوله لا على معنى الحدوث) الاضافة للبيان أى مفيد لمعنى هو الحدوث (قوله وكسر ما قبل آخره مطلقا) أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (قوله فالمقرون بها يعمل عمل فعله مطلقا) لان أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان أريد المضى أو يضرب ان أريد غيره والفعل يعمل فى جميع الحالات فكذا ما حل محله كما فى التسهيل وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضى خلافا للرمانى ومن وافقه ولا على سبيل التشبيه بالمفعول خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا للقوم والحاصل ان الاقوال أربعة المشهور انه يعمل مطلقا (قوله القاتلين الملك الحلاحلا الخ) قاله امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة يذكر فيها القبيلتين اللذين قتلا أباه وقبل هذا البيت

والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

وحتى بمعنى الا الاستثنائية أو للغاية أى لا أترك الاخذ بثار شيخى الى أن أقتل هذين الحيين وأبير بالراء أو الدال المهملتين معناه أهلك ومالك وكاهل قبيلتان من بنى أسد قتلا أبا امرىء القيس والحلاحل السيد والجمع الحلاحل بالفتح * الاعراب القاتلين صفة لمالك وكاهل ويحتمل انه منصوب على الذم أى اذم القاتلين والملك مفعوله والحلاحل نعت الملك وكذا خير ومعد مضاف اليه وحسبا منصوب على نزع الخافض ونائلا عطف عليه (قوله لانه يريد بالملك الحلاحل أباه) أى الذى قتل فيما مضى فصح كونه تعليلا لقوله بمعنى الماضى (قوله على اعماله مجموعا) أى كما يعمل مثنى ومفردا فان قلت لم تمتنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت اما الفرق بين ذلك وبين التصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفرده من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع وأما بين ذلك وبين الوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامتى التثنية والجمع فى الافعال الخمسة بخلاف الوصف اه يس (قوله انما يعمل بشرطين) أى مع الشرطين السابقين وهما ان لا يصغر ولا يوصف كما علمته فجملة الشروط أربعة اثنان عدميان واثنان وجوديان

فاعمل القاتلين مع كونه بمعنى الماضى لانه يريد بالملك الحلاحل أباه وفيه دليل أيضا على اعماله (قوله مجموعا والمجرد عنها انما يعمل بشرطين أحدهما أن يكون للحال أو الاستقبال لا للماضي

(قوله خلافا للكسائى) أي فى تجويز عمله بمعنى الماضى واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب وقال المانعون لاحجة لهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى يبسط فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال ويحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر نصبه المفعول به واما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر فجائز اتفاقا اه تصريح وحكي بعضهم عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد لانه لا يصح أن يكون صفة مشتقة ولا فاعل لها ولا ضمير ومعنى حكاية الحال ان تفرض ما كان حاصلا فيما مضى حاصلا الآن لكونه أمرا عجيبا وبهذا ظهر قول الشارح وتأولها غيرهم وقوله وابن مضاء بفتح الميم والمد (قوله الثانى أن يكون معتمدا الخ) خلافا للكوفيين والاخفش حيث أجازوا عمله بدون اعتماد كما فى قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

وجوابه ان خبير خبر مقدم وبنو لهب مبتدأ مؤخر على حد والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله مارأع الخلان الخ) النكث الحلف والنقض ومانافية وراع اسم فاعل اعتمد على النفى ولذا رفع الخلان فاعلا له وراع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والخلان فاعل سد مسد الخبر وذمة مفعول لاجله بل لحرف عطف من موصولة مبتدأ وفى فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على من الموصولة الخليل مفعول أول وخليلا مفعول ثان (قوله أناور جالك الخ) قاله حسان بن ثابت رضى الله عنه الهمزة للاستفهام وناو اسم فاعل مبتدأ ورجالك فاعل أغناه عن الخبر وقتل مفعول واسرى مضاف اليه ومن العز متعلق باعتاض وذلا مفعول وفى حبك حال من فاعل اعتاض والشاهد فى ناو حيث اعتمد على الاستفهام فرفع رجالك ونصب قتل (قوله ان الله بالغ الخ) بتنوين بالغ وباضافته لامره لانه اذا استوفى الشروط تجوز اضافته فالشروط لجواز الاعمال لالوجوبه (قوله وقولى ولو تقديرا اشارة الخ) أى فقوله ولو تقدير اراجع للموصوف وللاستفهام وأراد بالموصوف ولو معنى ليعم الحال فى قوله ضاربا فانه حال من ضمير رأيته المحذوف والظاهر انه راجع للمخبر عنه أيضا ولا يرجع للنفى تأمل مثال المخبر عنه ضارب زيد عمرا جوابا لمن قال أضارب زيد عمرا أى هو ضارب وبعد كتبى هذا رأيت الحفيد قال ولا يتأتى تقدير النفى فى هذا الباب الا انه يمكن أن يرد شذوذا (قوله كناطح صخرة) قاله الاعشى ميمون من قصيدة من البسيط والوعل بفتح الواو وفتح العين المهملة أو كسرها أو بضم الواو وكسر العين تيس الجبل ويقال له الايل ومعنى يوهنها يزعزعها ويروى ليقلقلها ويضرها من ضار يضير ابمعنى ضر يضر * الاعراب ناطح اسم فاعل اعتمد على موصوف محذوف وفاعله مستتر وهو خبر لمحذوف أى أنت كوعل ويوما ظرف لناطح واللام للتعليل ويوهنها مضارع منصوب بان مضمرة جوازا بعد لام العلة والفاعل مستتر والهاء مفعول والفاء عاطفة ولم يضرها جازم ومجزوم وأوهى عطف على ماقبله وقرنه مفعول والوعل فاعل والشاهد فى ناطح حيث اعتمد على موصوف مقدر ونصب صخرة والضمير فى قرنه يعود على الوعل (قوله ليت شعرى الخ) ليت حرف تمن وشعرى أى فطنتى من شعر اذا فطن اسمها ومقيم اسم فاعل أقام خبرها قاله فى الشواهد وقال غيره خبر ليت محذوف أى موجود وقوله مقيم مبتدأ وقومي فاعل سد مسد الخبر وهو معتمد على استفهام مقدر والعذر مفعول مقيم وقومي فاعله ولى متعلق بمقيم أم حرف عطف وهم مبتدأ وفى الحب متعلق بعاذلون ولى كذلك وعاذلون خبر المبتدا والشاهد فى مقيم حيث اعتمد على استفهام مقدر فرفع القوم ونصب العذر (قوله الثالث المثال وهو ماحول للمبالغة) المثال جزئى مخصص لكنه صار علما على هذه الامور الخمسة وبعضهم يعبر بامثلة المبالغة وبعضهم يعبر بالتحويل الى فعال الخ

خلافا للكسائى وهشام وابن مضاء استدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتأولها غيرهم
الثانى أن يكون معتمدا على واحد من أربعة وهى النفى كقوله
مارأع الخلان ذمة نا كث * بل من وفى يجد الخليل خليلا
الثانى الاستفهام كقوله
أناور جالك قتل امرىء * من العز فى حبك اعتاض ذلا
* الثالث اسم مخبر عنه باسم الفاعل كقوله تعالى ان الله بالغ أمره الرابع اسم موصوف باسم الفاعل كقولك مررت برجل ضارب زيدا وقولى ولو تقديرا اشارة الى مثل قوله
كناطح صخرة يوما ليوهنها
فلم يضره وأوهى قرنه الوعل
وقوله
ليت شعرى مقيم العذر قومي * لى أم هم فى الحب لى عاذلونا * وقولك ضاربا عمرا جوابا لمن قال كيف رأيت زيدا ألا ترى ان هذه عملت لاعتمادها على مقدر اذ الاصل كوعل ناطح وليت شعرى أمقيم ورأيته ضاربا ثم قلت
* الثالث المثال وهو

(قوله ما) أى وصف فالمحول الوصف والمحول عنه اسم الفاعل والمحول اليه الامثلة المعينة (قوله حول) أى اعتبر تحويله (قوله بكثرة) ظاهره أن الثلاثة مستوية فى الكثرة وليس كذلك فاكثرها فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل قاله ابن مالك فى شرح الالفية (قوله بكثرة) ظاهره أن الكثرة فى التحويل وعبارته فى الشرح تقتضى انها فى العمل فيؤول أى وأعمال هذه الثلاثة بكثرة وكذا يقال فى قوله بقلة (قوله للمبالغة) عبر فى الشرح بقوله للمبالغة والتكثير كما عبر بهما فى التوضيح وليس ذكر التكثير ضروريا لان المبالغة كمال فى الكيف أو الكم فتشمل التكثير نعم عدم ذكره موهم ولذا اعترض المصنف فى شرح اللمحة على اقتصار أبى حيان فيها على المبالغة كما وقع له هنا فى المتن فقال حقه أن يقول للمبالغة والتكثير فالاول نحو زيد علىم بهذه المسئلة والثانى نحو زيد نحار الجزور لكن ظاهر كلامه فى شرح القطر قصر المبالغة على تكرار الفعل فانه قال وكلها تقتضى تكرار فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقى فقوله فى الشرح والتكثير تفسير للمبالغة كما يفيده ما فى القطر (قوله فعال) بفتح الفاء وتشديد العين (قوله أما العسل فاناشراب) فالعسل مفعول شراب وهذا من المحلات التى يجوز تقديم معمول ما بعد الفاء عليها (قوله أخا الحرب الخ) قاله القلاخ بضم القاف وبالخاء المعجمة من الطويل وأراد بالجلال مايلبس فى الحرب من الدروع والولاج مبالغة الواج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال والخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم فى الحرب وبينه وبينها مؤاخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ولا يستترفيه بل يظهر ويحارب اه تصريح * الاعراب أخا الحرب لباسا حالان وصاحب الحال الضمير فى فانى فيما قبله وهو

فان تك فاتتك السماء فانى * بارفع ماحولى من الارض أطولا

واليها متعلق بلباسا وجلالها مفعول لباسا وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير وبولاج خبرها والباء زائدة والخوالف مضاف اليه وأعقلا خبر ثان لليس والشاهد فى لباسا فانه مبالغة فى لابس واعتمد على صاحب الحال فنصب جلالها (قوله مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (قوله انه لمنحار بوائكها) قال فى التصريح وحكى سيبويه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق لمنحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان (قوله فقول) بفتح الفاء وضم العين (قوله قول أبى طالب) عم النبى صلى الله عليه وسلم وهو والد أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه من قصيدة من الطويل يرثى بها أمية بن المغيرة بن عمرو بن مخزوم وكان ختنه فخرج تاجرا الى الشام فمات فى طريقه ونصل السيف حديدته وقيل شفرته وقد يسمى السيف كله نصلا وسوق جمع ساق ومنه قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والمراد وصف من رثاه بالكرم وانه كان يعرقب سوق سمانه الابل للاضياف ويعقرها عند عدم الزاد وشدة الزمان وكانوا اذا أرادوا نحر الناقة ضربوا ساقها بالسيف فخرت ثم نحروها وأراد عراقيب سوق سمانها لانها التى تضرب بالسيف وقال ضروب لدلالته على الكثرة وخص السمان لعزتها على أهلها فلا ينحرونها ولا يعقرونها وانما ينحرون الضامر وأما الممدوح فلا ينحر الا كرائم ابله وسمانها * الاعراب ضروب خبر مبتدا محذوف أى أنت ضروب وبنصل متعلق به والسيف مضاف اليه سوق معمول ضروب سمانها مضاف اليه اذا ظرف مستقبل عدموا فعل وفاعل وزاد مفعول الفاء عاطفة انك ان واسمها وعاقر خبرها والشاهد فى البيت نصب سوق بضروب لاعتماده على مبتدا محذوف (قوله جميع البصريين) وحجتهم السماع والحمل على اسم الفاعل لانها محولة عنه

ماحول للمبالغة من فاعل الى فعال أو مفعال أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة * وأقول الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة وهى عبارة عن الاوزان الخمسة المذكورة محولة عن صيغة فاعل لقصد افادة المبالغة والتكثير وحكمها حكم اسم الفاعل فتنقسم الى ما يقع صلة لال فتعمل مطلقا والى مجرد عنها فتعمل بالشرطين المذكورين ومثال اعمال فعال قولهم أما العسل فاناشراب وقول الشاعر

أخا الحرب لباسا اليها جلالها
وليس بولاج الخوالف أعقلا

ومثال اعمال مفعال قولهم انه لمنحار بوائكها أى سمانها ومثال اعمال فعول قول أبى طالب

ضروب بنصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر

واعمال هذه الثلاثة كثير فلهذا اتفق عليه جميع

لقصد المبالغة اه حفيد وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شيء من الخمسة لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه تصريح وهذا معنى قول الشارح وأما الكوفيون الخ فهو مقابل البصريين وقوله بعده يفيد انهم لا يجيزون التقديم كما علمت (قوله اعمال فعيل) بفتح الفاء (قوله ان الله سميع دعاء الخ) فدعاء مفعول سميع واعتمد على المخبر عنه وهو اسم ان (قوله فعل) بفتح الفاء وكسر العين (قوله قول زيد الخيل) الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير وكانت له خمسة أفراس مشهورة فاضيف اليها وهو من الوافر وتمامه * جحاش الكرملين لها فديد * ومزقون جمع مزق بفتح الميم وكسر الزاي وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامي عنه وجحاش جمع جحش بجيم ثم حاء مهملة آخره شين معجمة وهو الصغير من الحمر والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هؤلاء عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي تصوت عنده * الاعراب أتاني أتى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول والمصدر المنسبك من انهم فاعل أتى ومزقون خبر ان وعرضي معمول مزقون وجحاش خبر مبتدا محذوف أي هم جحاش والكرملين مضاف اليه وجملة لها فديد من مبتدا وخبر صفة لجحاش والشاهد في مزقون حيث اعتمد على اسم ان ونصب عرضي (قوله فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم) أي وهم أكثر البصريين اه حفيد (قوله ووافقه منهم) أي من البصريين آخرون (قوله ووافقه بعضهم في فعل) قال في التصريح وأجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن اه فقول المصنف بعضهم هو الجرمي (تنبيه) لا تبنى صيغ المبالغة من غير الثلاثي الا ماندر كاخذ فعال ومفعال وفعيل وفعول من افعل نحو دراك وساآر من أدرك وأسأر اذا أبقى في الكأس بقية ومعطاء ومهوان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأنذر وزهوق من أزهق اه أشموني ولقلة أخذه من غير الثلاثي وندوره لا يرد على المصنف في قوله ما حول من فاعل الذي هو اسم فاعل الثلاثي *(قوله الرابع اسم المفعول) قال الفيشي أي الاسم الدال على المفعول به فهو من باب الحذف والايصال كان بلفظ مفعول أم لا وليست الاضافة للبيان اه والظاهر ان اسم المفعول موضوع لما دل على حدث ومفعول به وليس القصد انه دل على المفعول به بل دل على اللفظ الموضوع لحدث ومفعول فتأمل فمدلول اسم المفعول هو مضروب ومأكول وهكذا وتلك الاشياء مدلولها ذات وقع عليها الحدث فتامل وذكر ابن الحاجب ان اضافة اسم الى الصيغة الغالبة ففي اسم الفاعل أضيف اسم الى صيغة وهي الغالبة فيه وكذا هنا في اسم المفعول (قوله من فعل) أي من مصدره أو على مذهب سيبويه ان الفعل يطلق على المصدر تأمل (قوله لمن وقع عليها) أي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب اه يس (تنبيه) لم يذكر المصنف بمعنى الحدوث كما ذكره في اسم الفاعل لانه انما ذكره في اسم الفاعل لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل وقد خرجت هنا بقوله لما وقع عليه فان قلت جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه كاعرف وأشهر وأشغل قلنا هو شاذ ويشكل على تعريف اسم المفعول مضروب من قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب لاجله الا أن يقال استعماله في ذلك خلاف الاصل بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول انتهى حفيد العصام (قوله كمضروب ومكرم) فتقول زيد مكرم عمر أو مضروب زيد الآن أو غدا (قوله المجاز) أي التجوز بحذف مضاف (قوله للافعال الثلاثة) أي الماضي والمضارع والامر (قوله ولا سمى الزمان والمكان) فانهما للوقوع فيه لا للوقوع عليه (قوله ومثلت الخ) ولا يرد عليه نحو المحبوب من أحب والمضعوف من أضعف بمعنى

البصريين ومثال اعمال فعيل قول بعضهم ان الله سميع دعاء من دعاه ومثال اعمال فعل قول زيد الخيل رضي الله عنه أتاني أنهم مزقون عرضي * واعمالهما قليل فلهذا خالف سيبويه فيهما قوم من البصريين ووافقه منهم آخرون ووافقه بعضهم في فعل لانه على وزن الفعل وخالفه في فعيل لانه على وزن الصفة المشبهة كظريف وذلك لا ينصب المفعول وأما الكوفيون فلا يجيزون اعمال شيء من الخمسة ومتى وجدوا شيأ منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا وهو تعسف ثم قلت *(الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه كمضروب ومكرم) *وأقول الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم المفعول وفي قولي في حده ما اشتق من فعل من المجاز ما تقدم شرحه في حد اسم الفاعل وقولي لمن وقع عليه مخرج للافعال الثلاثة ولا سم الفاعل ولا سمى الزمان والمكان وقد تبين شرح ذلك مما تقدم ومثلت بمضروب ومكرم لانبه على ان صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة كمخرج ومستخرج ثم قلت

التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لال والمجرد منها وقد مضى ذلك ثم قلت * الخامس الصفة المشبهة وهى كل صفة صح تحويل اسنادها الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببى المؤخر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تمييزا أو تجره بالاضافة الا ان كانت بأل وهو عار منها) * وأقول الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة وهى عبارة عما ذكرت ومثال ذلك قولك زيد حسن وجهه بالنصب أو بالجر والاصل وجهه بالرفع لانه فاعل فى المعنى اذ الحسن فى الحقيقة انما هو للوجه ولكنك أردت المبالغة فحولت الاسناد الى ضمير زيد فجعلت زيدا نفسه حسنا وأخرت الوجه فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به لان العامل وهو حسن طالب له من حيث المعنى لانه معموله الاصلى ولا يصح ان ترفعه على الفاعلية والحالة هذه لاستيفائه فاعله وهو الضمير فاشبه المفعول فى قولك زيد ضارب عمرا الان ضاربا طالب له ولا يصح ان ترفعه على الفاعلية فنصب لذلك فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير ثم لك بعد ذلك

ضاعف والمحزون من أحزن لانه شاذ اه حفيد (قوله وشرطهما ذلك) هو مفرد مضاف فيعم الشرطين فى المجرد وأنت خبير بان الشرطين انما هما فى المجرد وأما المقرون بأل فلا فقول شارحنا على التفصيل السابق فى الواقع صلة لأل الخ الاولى حذف الواقع صلة لال لانه لخلوه محل الفعل ليس فيه الشرطان * واعلم ان عمل اسم المفعول كعمل الفعل المبنى للمجهول نحو جاء المعطى غلامه دينارا ونحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان أو غدا * (قوله الخامس الصفة المشبهة) أى باسم الفاعل المتعدى الى واحد ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسنان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانه أقل درجات المتعدي وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتهما الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله والصفة المشبهة ما وضع لغير تفضيل لافادة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث (قوله وهى كل صفة) ادخال كل هنا غير صحيح لان كل للافراد والمصدقات والتعريف للحقيقة والماهية ولا عبرة بما أجيب به عن ابن الحاجب فى مثل هذه العبارة انتهى فيشى قال الحفيد قوله كل صفة الخ لا يصدق على صيغة من أفراد الصفة المشبهة انها كل صفة فاير اد لفظ كل يمنع من صحة الحمل وتصحيح الاتيان بها أن يقال انها مقحمة زائدة والغرض من ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيحصل تعريف جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه كذا قال بعض فى نظير هذا المقام والقول بزيادة كل مبنى على القول بزيادة الاسماء ومنعه البصريون وعن المصنف انه التحقيق انتهى (قوله صح) أى لغة تحويل الخ خرج اسم الفاعل فلا يقال فى زيد قائم أبوه زيد قائم الاب لخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف واسم المفعول اذ أريد بهما الحدوث وأما اذا أريد بهما الثبوت فهما حينئذ صفة مشبهة وقال الحفيد قوله صح يعنى على وجه الاستحسان لان القبيح فى حكم العدم فخرج ضارب أبوه فيمتنع التحويل لانه يوهم ان الموصوف مفعول ونحو زيد كاتب الاب فانه وان لم يمتنع لعدم اللبس لكنه لا يحسن لان من كتب أبوه لا يحسن نسبة الكتابة له واعلم ان العلم بصحة تحويل الاسناد على وجه الاستحسان متوقف على النظر فى معناها لا على معرفة كونها صفة مشبهة فلا دور فى التعريف انتهى (قوله الى ضمير موصوفها) من باب وصف الكل بوصف الجزء وهو مجاز لان الشىء اذا وصف جزؤه حقيقة صح أن يوصف جميعه مجازا (قوله وتختص بالحال) أى بالماضى المتصل بالحال كما يؤخذ من الشارح أى الحال الدائم لا الماضى المنقطع ولا المستقبل كما قاله فى التصريح واعلم أن أهل المعانى صرحوا بانه لا دلالة للجملة الاسمية على أكثر من الثبوت وقال النحاة ان الصفة المشبهة تدل على الدوام وجمع بين القولين بان للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفى فى كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل فى كل ثابت استمراره (قوله أو بدلا) أو تنويعية وهى مانعة خلو وكذا قوله أو تمييزا وقوله أو بدلا أى والمبدل على نية تكرار العامل فلا يقال انها عملت فى شيئين (قوله الا ان كانت بأل وهو عار الخ) هذا يشمل الحسن وجه الاب فانها بال والمعمول خال منها مع انها جائزة فلذا قال فى الشرح وهو عار من أل والاضافة لما فيه أل الا أن يقال المضاف والمضاف اليه كالشىء الواحد فكان أل فى المضاف فلا يدخل فى قوله وهو عار منها (قوله لاستيفائه فاعله) أى والشىء الواحد لا يرفع فاعلين (قوله وقد تقدمت الاشارة الى هذا التقدير) يعنى فى

مبحث المنصوبات (قوله لان الخفض ناشيء على الاصح عن النصب الخ) ومقابل الاصح انه ناشيء عن الرفع ولا يضر كون المرفوع عين الصفة لان اضافة الشيء الى نفسه جائزة عند الكوفي اذا اختلف اللفظ وهو الراجح عند العلماء وماذكره الشارح مبني على منع اضافة الشيء الى نفسه وهو مذهب البصري (قوله لئلا يلزم اضافة الخ) قال في التوضيح وشرحه لا تضاف الصفة لمرفوعها حتى يقدر تحويل الانسان عنه الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين أحدهما أنه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم أنثوا الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن أن يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وقبح أن يقال في زيد كاتب أبوه كاتب الاب لان من كتب أبوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه بمجاز بعيد سري من المضاف وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة انتهى (قوله اذا الصفة أبدا عين مرفوعها) لان الوجه عين الحسن بفتح الحاء والسين لا بضم الحاء وسكون السين لانه عبارة عن كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي وهذا قائم بالوجه لا عينه (قوله وتفارق الخ) الحاصل انها تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا تجردت من أل وتفارقه في أربعة أمور ذكرها المصنف وسكت عن أمور منها أنها لا تصاغ الا من اللازم دون المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدي كضارب وقائم ومنها انه لا يراعى معمولها بالعطف عليه ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه أو مع التخلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الفاعلها من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يصح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها عدم الفصل بينها وبين معمولها بالظرف وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل اتفاقا ومنها انها لا تعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها مشبه للمفعول لا مفعول ومنها ان أل الداخلة عليها حرف تعريف (قوله ما عنى به الماضي الخ) هذا اصطلاح لهم وهو ما قاله أبو حيان جامعا بين قول السيرافي انها للماضي أبدا وبين قول ابن السراج انها للحال أبدا فلا يريد السيرافي بقوله للماضي انها انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج بقوله للحال انها وجدت قبل الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين انتهى حفيد (قوله واسم الفاعل الخ) أي فتقول حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل انك اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره (قوله وأعني به ما هو) أي اسم ظاهر هو متصل الخ (قوله زيد حسن وجهه) فوجهه معمول الحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد وهذا المثال راجع لقوله لفظا (قوله وزيد حسن الوجه) راجع لقوله تقديرا اما على نيابة أل مناب الضمير وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل في قول الشاعر * رحيب قطاب الجيب منها رقيقة * انتهى تصريح وقوله أما على نيابة أل راجع لقوله أو وجهه وقوله أو على حذف الضمير الخ راجع لقوله الوجه منه فهو لف ونشر مشوش وقوله أو على حذف الضمير وهو رأي البصريين (قوله الثالث ان معمولها الخ) قال ابن الناظم ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح مبطل لقولهم

لان الخفض ناشيء على الاصح من النصب لا من الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة أبدا عين مرفوعها وغير منصوبها فافهمه وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه احدها أنها لا تكون الا للحال واعني به الماضي المستمر الى زمن الحال واسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال والثاني ان معمولها لا يكون الا سببيا واعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظا او تقديرا واسم الفاعل يكون معموله سببيا واجنبيا تقول في الصفة المشبهة زيد حسن وجهه وزيد حسن الوجه اي الوجه منه ووجهه فهو اما على نيابة ال مناب الضمير المضاف اليه او على حذف الضمير من غير نيابة عنه ولا تقول زيد حسن عمرا كما تقول زيد ضارب عمرا الثالث أن معمولها لا يكون الا مؤخرا عنها تقول زيد حسن وجهه ولا تقول زيد وجهه حسن ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدما عليه تقول زيد غلامه ضارب الرابع انه يجوز في مرفوعها النصب والجر ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع ثم بينت ان الخفض له وجه واحد وهو الاضافة وان الرفع له وجهان احدهما ان يكون فاعلا والثاني

ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا ورد عليه بان المراد بالمعمول المشترط فيه ذلك ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها (قوله أن يكون بدلا) أي بدل بعض من كل قاله الفارسي ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا اه تصريح ووجه الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لان المسند اليه ضمير مؤنث اه حفيد (قوله وذلك ان المنصوب الخ) هذا مذهب للمصنف في هذا الكتاب وفي الجامع وشرح اللمحة قال بعضهم في المسألة ثلاثة أقوال الاول للكوفي وهو النصب على التمييز مطلقا الثاني على التشبيه بالمفعول به الثالث ان كان معرفة فشبيه بالمفعول به أو نكرة فتمييز وهو رأي البصريين وجزم به ابن الحاجب وهو أرجح الاقوال اه كلام ذلك البعض وقد فاته مذهب المصنف في هذا الكتاب وغيره اه حفيد (قوله لان التمييز لا يكون الا نكرة) هذا مذهب البصري وأما الكوفي فيجوز وقوعه معرفة مستدلا بقوله وطبت النفس والبصري يجعل أل زائدة أو انه ضرورة (قوله وان جواز الخفض الخ) الحاصل ان المعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور وفي كل اما أن تكون الصفة معرفة أو نكرة فهي ستة وفي كل اما أن يكون المعمول بال كالوجه أو مضافا لما فيه أل كوجه الاب أو مضافا للضمير كوجهه أو مضافا المضاف للضمير كوجه أبيه أو مجردا من أل كوجه أو مضافا للمجرد كوجه أب فهذه ست وثلاثون والممتنع أربعة أن تكون الصفة بأل والمعمول مجردا من أل ومن الاضافة لما فيه أل وهو مخفوض كالحسن وجهه أو وجه أبيه أو وجه أو وجه أب والباقي جائز وينقسم الى قبيح وحسن وضعيف فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الاضافة للضمير والمضاف الى المجرد وذلك أربع وهو حسن وجه وحسن وجه أب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه القبح خلو الصفة من ضمير يعود الى الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة استعمالا لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او المضاف الى ضميره ووجه الضعف انه من اجراء وصف القاصر مجرى المتعدي وجر الصفة المجردة من ال المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه ضرورة واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح مع جوازه فهو ضعيف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الي ضميره ونصب الصفة المجردة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف للمجرد منها ورفع الصفة مع ال المعرف بال والمضاف الى المعرف بها أو الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضمير الموصوف ونصب الصفة المعرفة لمعرف بال او المضاف الى المعرف بال أو الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره المجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد وجر الصفة المعرفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالرفع في الاربع وحسن وجها وحسن وجه اب بالنصب فيهما وحسن الوجه وحسن وجه اب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر في الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه بالرفع في الاربع والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه الاب بالنصب في الست صور والحسن الوجه والحسن

أن يكون بدلا من ضمير مستتر في الصفة وأن النصب فيه تفصيل وذلك ان المنصوب ان كان نكرة ففيه وجهان أحدهما ان يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به والثاني أن يكون تمييزا أو كان معرفة امتنع كونه تمييزا او تعين كونه مشبها بالمفعول به لان التمييز لا يكون الا نكرة ثم بينت بأن جواز الرفع والنصب مطلق وان جواز الخفض مقيد بان لا تكون الصفة بال والمعمول مجرد منها ومن الاضافة لتاليها وتضمن ذلك امتناع الجر في زيد الحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه أب

وجه الاب بالجر فيهما اه تصريح (قوله السادس اسم الفعل) قوله وبه أي وعليك به (قوله ولا يضاف) أي ولا يضاف اليه أيضا وسكت عنه المصنف لانه معلوم من قولهم انه لا يتأثر بالعوامل (قوله ولا يتأخر عن معموله) يعني ولا يتقدم معموله عليه كما قاله في القطر لانه لا يوصف الشيء بالتأخر الا اذا زال عن مركزه وهاهنا العامل في مركزه وانما تقدم معموله عليه فعبارته في القطر أولى ولا ينصب في جوابه بخلاف الجزم والفرق بين النصب والجزم ان النصب وجودي والجزم عدمي والعدمي يكفي فيه أدنى رائحة وأما الفعل فينصب في جوابه والفرق بين الفعل واسم الفعل من وجوه منها ان الفعل أصل في الطلب ومنها انه يعمل النصب كثيرا ومنها دلالته على الحدث والزمان بلا واسطة ومنها ان الفعل مبتدأ الاشتقاق عند قوم ومنها توكيده باسمه وعدم توكيد اسمه به على أن عمل الفعل النصب ليس الا بالاصالة أيضا وانما دخله ذلك حيث استعمل استعمال الحروف الدالة على أمر أو نهي ولذا لا يعطون الافعال الخبرية هذا المعنى واسم الفعل لازم طريقة واحدة غير مختلف حاله فاشبه الحروف الاصلية الغير الدالة على ما تقدم مع اشتهار التعويل في الفرق على خبر الواضع وان أبديت مناسبات مثل هذا اه فيشي (قوله ومانون الخ) اعلم أن اسم الفعل ثلاثة أقسام واجب التنكير كويها وواها بمعنى أعجب وواجب التعريف وهو نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كدراك وجائز التنكير نحو صه ومه وايه واف فمانون فهو نكرة ومالم ينون فهو معرفة اذا علمت ذلك فقول المصنف وما نون أي وجوبا أو جوازا فنكرة وجوبا أو جوازا ومفهومه ان مالم ينون منه وجوبا أو جوازا فهو معرفة وجوبا أو جوازا فاشتمل على الاقسام الثلاثة التي ذكرها في التوضيح التي قدمناها وذهب بعضهم الى أن أسماء الافعال كلها معارف مانون منها ومالم ينون وأنها أعلام أجناس معنوية قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ان ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية وينبغي أن يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اه تصريح (قوله اسم الفعل) اختلف هل هي أسماء لالفاظ الافعال أو لمعانيها من الاحداث والازمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الافعال أو هي أفعال أقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ماهو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح ان كلا منها اسم الفعل وانه لا موضع له من الاعراب اه تصريح (قوله وهو الغالب) أي الكثير كما صرح به في التوضيح (قوله بله) قال في التوضيح وشرحه المنقول من المصدر قسمان قسم استعمل فعله وهو رويد وسيأتي الكلام عليه وقسم أهمل فعله وهو قولهم بله زيدا فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة للمفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة للمفعول ثم قالوا بعد نقله وتسمية فعله به بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل الامر وبله هذا اسم فعل بدليل بنائه والدليل على بنائه عدم تنوينه لكن يرد عليه ان بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد بالرفع على الابتداء وبله خبر مقدم وبه يتم ابله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل مرادف لكيف وقد روى بالثلاثة البيت الذي ذكره شارحنا اه تصريح (قوله تذر الجماجم الخ) قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحدا وجرح بها بضعة عشر جرحا والجماجم جمع جمجمة وهي

ثم قلت * (السادس اسم الفعل نحو بله زيدا بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى الزمه والصدق دونكه بمعنى خذه ورويده وتيده بمعنى أمهله وهيهات وشتان بمعنى بعد واف ترق واوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ولا ينصب في جوابه ومانون منه فنكرة) وأقول السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل وهو على ثلاثة أنواع ماسمي به الامر وهو الغالب فلهذا بدأت به ومثلته بخمسة أمثلة وهي بله بمعنى دع كقول الشاعر في صفة السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق * أي دع الاكف

القبيلة التى تجمع البطون أو عظم الراس المشتمل على الدماغ وضاحيا بارز اظاهرا وهاماتها جمع هامة وهى الرأس * الاعراب تذر فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على السيوف والجماجم مفعول وضاحيا حال من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا بله اسم فعل لامحل له من الاعراب والاكف ذكر الشرح اعرابه وكأنها لم تخلق كأن واسمها ولم تخلق خبرها والشاهد فى بله الاكف (قوله وذلك فى رواية من نصب الاكف) قال الدماميني المعنى على رواية من نصب الاكف انها تترك الجماجم على تلك الحالة دع الاكف فأمرها أيسر وأسهل والمعنى على رواية الجر انها تترك الجماجم ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة وملصوقة بها والمعنى على رواية الرفع ان تلك السيوف تترك قبائل العرب الكثيرة بارزة الرؤس للابصار كأنها لم تخلق فى محلها من تلك الاجسام أو تترك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة فكيف حال الايدى التى يوصل اليها بسهولة اه (قوله وعليكه) قال فى التوضيح وشرحه اسم الفعل مرتجل كشتان وصه ومنقول من ظرف نحو وراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت ومنقول من مصدر نحو بله ورويد ومنقول من جار ومجرور نحو عليك زيدا اه واعلم ان المنقول من ظرف أو جار ومجرور لا يستعمل الا بضمير الخطاب قال فى الكافية وهذا النوع سماعي ونقل عن الكسائى انه قياسى مطلقا ونقل عنه أيضا انه قياسى فيما اذا كان على أكثر من حرفين بخلاف بك وعليك اه حفيد (قوله عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف أى الزموا شأن أنفسكم (تنبيه) اختلف فى الكاف المتصلة بعليك وأخواته فقال ابن باب شاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا فى موضعها من الاعراب فقال الكسائى نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان عليه قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها أسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر واختاره الموضح فى الحواشى فقال ان على مثلا اسم للزم تقول عليك يعنى الزامك فالكاف فى موضع خفض ورفع اه كلام التصريح وأفاد ما قاله ان اسم الفعل هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف المصرح به هنا (قوله عليك به) كقول الاخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به * أحدا اذا نزلت عليك أمور

(قوله فقيل الباء زائدة) ويكون عليك متعديا بنفسه فمعنى عليك به الزمه (قوله اسم لالصق) أى فهو متعد بالباء (قوله كقول صبية) أى بنت صغيرة من العرب (قوله دونكها) أى خذيها الأطيقها والضمير المؤنث فى دونكها وأطيقها عائد على مؤنث انظر مرجعه ماذا (قوله ورويده) هو منقول من مصدر مستعمل فعله لانهم قالوا أرودهارودا بمعنى أمهله امهالا ثم صغر الارواد الذى هو مصدر أرود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف وأقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيدو تارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل أمر وزيدا مفعول به مجرور فى الاول منصوب فى الثانى وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يازيدو قد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا على الحال عند سيبويه نحو سار وا رويدا أى مرودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور أو مقدر فالاول نحو سار وا سيرا رويدا والثانى نحو سار وا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح دال رويد ونصب زيدا والدليل على ان رويدا اسم فعل بناؤه ودليل بنائه عدم تنوينه لانه لو كان مصدر الكان معربا ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه

وذلك فى رواية من نصب الاكف أما من خفضها قبله مصدر بمنزلة قولك ترك الاكف وأما من رفعها وهو شاذ فهى اسم استفهام بمنزلة كيف وما بعدها مبتدأ وهى خبره وعليكه بمعنى الزمه وقوله تعالى عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ويقال أيضا عليك به فقيل الباء زائدة وقيل اسم لالصق دون الزم ودونكه بمعنى خذه كقول صبية لامها * دونكها يا أم لا أطيقها * ورويده وتيده بمعنى أمهله وماسمى به الماضى وهو أكثر مما سمى به المضارع فلهذا قدم عليه ومثلت له بمثالين

واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير رواد اتصغير ترخيم كما قاله البصري بجيئه متعديا ولو كان تصغير رودا بمعنى المهل والوقف من قولهم يمشي على رودأى على مهل كما قال الفراء كان قاصرا اه تصريح (قوله هيهات) حكى الصاغاني فيها ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهيهاه وايهاه فهذه ست من ضرب اثنين وهما كون الاول هاء أو همزة في ثلاثة وهي كون الآخر هاء أو تاء أو نونا وفي كل من الست اما مضموم الآخر أو مفتوحه أو مكسوره فهذه ثمانية عشر وفي كل اما مع التنوين أو دونه فهذه ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وايهاك وايهاوايهاه وهيهاوهيهاه اه أشموني وتصريح (قوله وشتان) بفتح النون وفي صحيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه اه تصريح (قوله هيهات الخ) قاله جرير وهو من بحر الطويل والعقيق موضع معروف بالحجاز والخل بكسر الخاء المعجمة بمعنى الصديق ويحاوله من حاولت الشيء اذا أردته * الاعراب هيهات اسم فعل لا محل له من الاعراب وهيهات الثاني تأكيد له والعقيق فاعل بالاول ومن موصولة عطف على العقيق وبه متعلق بمحذوف صلة أي استقر به وهيهات عطف على هيهات الاول وخل فاعل وبالعقيق محله رفع صفة لخل والباء بمعنى في ويجوز أن يكون حالا من الهاء في نواصله وجملة نواصله صفة لخل والشاهد في هيهات (قوله شتان هذا والعناق الخ) اسم الاشارة عائد على ما يجده من المشقة حال الفراق والعناق بكسر العين معانقة الحبيب وأما بالفتح فهو أنثى الجدى أي أنثى المعز والدوم شجر المقل يعني بين هذه المشقة وبين ما كان من الرحمة بمعانقة الحبيبة والنوم معها وشرب الماء البارد في ظل الدوم تفاوت كثير * الاعراب شتان اسم فعل بمعنى افترق وهذا فاعله والعناق عطف عليه والنوم والشرب كذلك والبارد صفته وفي ظل في محل نصب على الحال من الشرب والدوم مضاف اليه والشاهد في شتان (قوله شتان ما نومي الخ) قاله الاعشى والكور حمل الجمل والمعنى أنا راكب على ناقة قوية أزيل التعب عن نفسي بركوبها ولكن تفاوت كثير بين نومي الذي في البادية وبين النوم الذي كان عند حيان الذي هو أخو جابر فاني في البادية أجد تعب الجوع والعطش واليوم الذي كنت فيه عند حيان أجد تلذذا بانواع الاطعمة قاله في الشواهد وقال يس على الفاكهي المعنى افترق نومي على كور الابل ونوم الشخص المذكور اه فعلى كلام صاحب الشواهد فيوم بالياء المثناة تحت وهو موجود في بعض النسخ وعلى كلام يس نوم بالنون في الموضعين * الاعراب شتان اسم فعل وما يحتمل انها زائدة ويحتمل انها موصولة بمعنى الذي وهو مبتدأ ونومي خبر مبتدأ محذوف أي هو نومي وعلى كورها حال من المبتدأ المحذوف ونوم عطف على نوم الاول وحيان مضاف اليه وأخي نعته وجابر مضاف اليه (قوله ولا يجوز عند الاصمعي الخ) لان بين انما تضاف لمتعدد بلا تفرق عند الفراء والتفرق عدم الاجتماع والجمهور على خلافه وانها تضاف مطلقا بدليل قوله تعالى لا نفرق بين أحد من رسله اه فيشي وقال يس على الفاكهي واعلم أن شبهة الاصمعي ان شتان سمع فيه الكسر فهو تثنية شتى لا اسم فعل بمعنى افترق لانه لو كان بمعناه الجاز أن يجيء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زائدة وبين مبتدأ وشتان خبر ويرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي أن لا يجوز الا ما قاله الاصمعي لا لما قاله بل لان ما اما زائدة فبين فاعل وفاعل شتان لا بد أن يتعدد وبين ليست كذلك واما أن تكون موصولة وهي الفاعل فليس هناك ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال افترق الذين بين كذا وكذا وهو لا يستقيم

هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق قال
فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله
وقال
شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد في ظل الدوم
ولك زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله
شتان ما نومي على كورها ونوم حيان أخي جابر * ولا يجوز عند الاصمعي

لان من شرط بين أن تقع بين متساويين فى النسبة كان يقال بينى وبين زيد قرابة والغرض من قوله * لشتان ما بين اليزيدين فى الندا * ان اليزيدين افترقا فى صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا أن يكون شتان بمعنى بعد ولك أن تقول ليس المعنى ذلك بل ان أحدهما فى غاية الكرم والآخر فى أقل الدرجات فقد اشتركا فى صفة الكرم فتأمل (قوله محتجا الخ) قال الفيشى احتج به باعتبار بدله وهو قوله يزيد بن مر والاعز بن حاتم اه (قوله لشتان الخ) قاله ربيعة بن ثابت الاسدى وكان من خبره انه قصد يزيد بن حاتم فاحسن اليه وقصد قبله يزيد بن أسيد السلمى فقصر فى حقه فمدح المعطى وهجا المقصر * الاعراب اللام موطئة للقسم وشتان اسم فعل لا محل له من الاعراب وما زائدة وبين فاعله وفى الندا بفتح النون بمعنى الكرم حال من اليزيدين المضاف لبين ويزيد بدل وسليم مضاف اليه وفى نسخة الفيشى ابن مر والاعز عطف على يزيد وابن صفة وحاتم مضاف اليه والشاهد فى وقوع بعد شتان فهو يرد على الاصمعى الذى يمنع ذلك (قوله وأما قول بعض المحدثين الخ) جواب عما يقال هل قول بعض المولدين صحيح أم لا وحاصل الجواب انه غير صحيح ان نظر لظاهره لانه لم تستعمله العرب وصحيح ان خرج على تقدير ما سواء جعلت زائدة أو موصولة وعلى كل حال فليس فيه رد على الاصمعى هذا هو المناسب فى فهم العبارة وحينئذ فقوله وقد يخرج الخ أى فيكون صحيحا موافقا لاستعمال العرب من الجمع بين ما وبين ويحتمل أن يكون جوابا عما يقال هل كلام بعض المحدثين يرد على الاصمعى لانه قد وقع بين فاعلا لشتان وحاصل الجواب انه لا يصلح للرد عليه لانه لم تستعمله العرب (قوله جاز يتمونى) فعل وفاعل والنون للوقاية والياء مفعول وبالوصال متعلق به قطيعة حال من فاعل جاز يتمونى وشتان اسم فعل بمعنى بعد لا محل له وبين فاعل وصنيعكم مضاف اليه وصنيعى عطف عليه والشاهد فى البيت فى اتيان شتان مقترنة ببين وهو لم تستعمله العرب فلا يصلح للرد على الاصمعى وقوله وقد يخرج الخ وعليه فيكون من استعمال العرب فيكون فيه رد على الاصمعى لكن أنت خبير بانه قد سبق ان ما قبل بين اما زائدة أو موصولة فلا وجه للقصور على الموصولة وان مفاد هذا الكلام ان العرب لم تستعمل بين بعد شتان الا مقرونة بما وحرره وانه قد سبق ان منع الاصمعى لوقوع بين بعد شتان من غير نظر لوجود ما وعدمها (قوله موصولة ببين) أى ما اسم موصول فاعل وبين صلته وهذا على أحد الوجهين فى ما الواقعة قبل بين فتأمل (قوله على قول الكوفيين) لا يختص بهم قال فى الهمع فى حذف الموصول الاسمى غير أل ثلاثة اقوال الجواز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون والبغداديون وابن مالك والجواز ان عطف على مثله والامتناع والجواز فى الضرورة والمنع فى الاختيار وعليه البصريون سوى الاخفش قال الرضى يجوز شتان ما بينهما على ان ما كناية عن البون والمسافة أى بعد ما بينهما من المسافة أو البون ويجوز أن تكون ما زائدة ويكون بين فاعل شتان ولم يرفعه استكثارا لاخراجه النصب المستمر له فى أغلب أحواله اه حفيد (قوله وأف) ذكر فى الارتشاف أربعين لغة فيها وحاصلها أن الهمزة اما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها وانها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزائد والمجرد اما أن يكون آخره ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين أو عدمه فهذه اثنا عشرة فى المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما ها السكت أو المد فان كان ها السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كانت مدة فهى اما واو أو ياء او ألف الفاء فيهن مشددة والالف اما مقمحة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست

شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله لشتان ما بين اليزيدين فى الندا * وأما قول بعض المحدثين جاز يتمونى بالوصال قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعى فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول الكوفيين ان الموصول يجوز حذفه وما سمى به المضارع نحو أوه بمعنى أتوجع واف بمعنى أتضجر

وبعضهم أسقط هذا القسم وفسر هذين بثوجعت وتضجرت ومن أحكام اسم الفعل انه لا يضاف كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيدا ورويد زيدا بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعراب واذا قلت بله زيدا ورويدا زيدا كانا اسمى فعلين ومعلوم ان الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين ومنها ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيدا عليك وخالف فى ذلك الكسائي تمسكا بظاهر قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الراجز يا أيها المائح دلوى دونكا * انى وجدت الناس يحمدونكا * ومنها ان المضارع لا ينصب فى جواب الطلبى منه لا تقول صه فاحدثك بالنصب خلافا للكسائى أيضا نعم يجزم فى جوابه كقوله مكانك تحمدى أو تستريحى ومنها ان ما نون منها نكرة وما لم ينون معرفة فاذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتا تاما واذا قلت صه فمعناه اسكت السكوت المعين ثم قلت * (السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان وعملهما عمل استقر) * وأقول اذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرت فى باب اسم الفاعل وهو النفى والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار فرفعا

وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أف بالسكون والسادسة أفى بالامالة والسابعة أفاه بهاء السكت فهذه مكملة للاربعين اه تصريح (قوله وبعضهم أسقط هذا القسم) وهو اسم فعل المضارع ورد أمثلته الى الماضى (قوله كما ان مسماه وهو الفعل) قضيته انه على القول بان مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق فى الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام انه لا يضاف اه يس على الفاكهى (قوله وخالف الكسائى فى ذلك) أى فى ذلك الحكم وهو منع التقديم للمعمول فاجاز تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله وأما ما احتج به وهو قول كتاب الله عليكم فان ظاهره ان كتاب معمول لقوله عليكم فيجاب عنه بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح فى شرح القطر اه تصريح (قوله وقول الراجز) أى الشخص الراجز وهى جارية من بنى مازن اه تصريح (قوله أيها المائح دلوى دونكا) فظاهره ان دلوى معمول لدونك أى خذ دلوى يا أيها المائح هكذا تمسك الكسائى بظاهر هذا البيت ويجاب بان دلوى مبتدأ ودونك خبر وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك أن يكون دلوى منصوبا بدونك محذوفة مستدلا عليها بالملفوظة مستند القول سيبويه فى زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح فى متن القطر وأما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا الاعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوى منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أى تناول دلوى وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة الذى ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها انتهى تصريح * واعرابه أيها منادى حذف منه حرف النداء والهاء للتنبيه والمائح نعت أفى ان حرف توكيد والياء اسمها وجدت فعل وفاعل والناس مفعول ويحمدونك فعل وفاعل ومفعول اه شواهد (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى وتحمدى مجزوم فى جوابه (قوله الظرف) صادق بظرف المكان والزمان وأمثلتهم فى المكان فقط وحرر (قوله والمجرور) فيه مسامحة بل الحكم انما هو للجار والمجرور (قوله المعتمدان) هذا شرط فى صحة العمل لا فى وجوبه (قوله عمل استقر) أى مثل عمل استقر وهو رفع الفاعل فقط (قوله تقول ما عندك الخ) هذا مثال للنفى (قوله وصار العمل لهما عند المحققين الخ) قال شيخ الاسلام ويرجح أن العمل لهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبقول الشاعر

فان يك جثمانى بارض سواكم * فان فؤادى عندك الدهر أجمع

حيث رفع أجمع الذى هو توكيد للضمير المستتر فى الظرف ووجه الدلالة منه أن الضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع استقرا لان التوكيد والحذف متباينان ولا توكيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان طالب المحل قد زال لوجود الناسخ انتهى (قوله من سلامته من

الفاعل المضمر أو الظاهر تقول ما عندك مال وما فى الدار زيد والاصل ما استقر عندك مال وما استقر فى الدار زيد فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه وصار العمل لهما عند المحققين وقيل انما العمل للمحذوف واختاره ابن مالك ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا والوجه الاول أولى لسلامته من

مجاز التقديم والتأخير) أى لغير نكتة وأما التقديم والتأخير لنكتة كالاهتمام أو افادة الحصر والتخصيص فلايتحاشى عنه ومراد الشارح بالمجاز خلاف الاصل لا المصطلح عليه فاضافة مجاز لما بعده للبيان كما قرره بعض الاشياخ (قوله وهكذا العمل الخ) أى يجوز الوجهان والاول أولى لسلامته الخ (قوله أفى الله شك) مثال للاستفهام وحكى لنا بعض المشايخ ان عالما كان له أب جاهل فقال له ابنه اذا سألك أحد عن مسئلة فقل فيها قولان فكان كلما سئل عن مسئلة يقول فيها قولان فسأله شخص يريد كفره فقال له أفى الله شك فقال قولان فاجاب عنه ابنه بان المعنى فى اعرابه قولان وقوله أفى الله شك أى فى وجوده شك وهو استفهام انكارى (قوله زيد عندك أبوه) مثال للمخبر عنه وقوله جاء الذى الخ مثال للموصول وقوله مررت برجل مثال للموصوف (قوله فان قلت فى أى مسئلة يعتمد الوصف على الموصول الخ) أنت خبير بان المصنف قال اذا اعتمد الظرف والمجرور على ماذكر فى باب اسم الفاعل وهو النفى أو الاستفهام أو الاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول فافاد أن اسم الفاعل يعتمد على الاسم الموصول والظرف والمجرور كذلك فورد السؤال المذكور وقوله الوصف أى اسم الفاعل ولما كان اعتماد اسم الفاعل على الموصول فيه خفاء لكونه لم يسبق للشارح ان الامور التي يعتمد عليها اسم الفاعل ليس من جملتها الموصول لان الاعتماد انما ذكره فى المجرد صح ان يورد السؤال والجواب (قوله التاسع اسم المصدر والمراد به الخ) انما فسره بذلك لان اسم المصدر يعرف بانه الحدث الخالى عن حروف فعله لفظا أو تقديرا وهذا تعريف لاسم المصدر مطلقا وماذكره المصنف تعريف للذى يعمل عمل فعله (قوله اسم الجنس) أراد به النكرة لا المصطلح عليه عند الاصوليين هكذا قيل والظاهر أن يقول الاسم المنقول الخ (قوله عن موضوعه) أى عن المعنى الذى وضع بازائه (قوله وانما يعمل الخ) أى بالشروط السابقة فى المصدر قال الشاطبى وقضية كلام النحاة أن تجرى فيه الاقسام الثلاثة وهى اعماله منونا ومقرونا بال لكن مارأيتهم عملوه الا مضافا (قوله والبغدادى) أى غير الكوفى (قوله وعكسه) أى لايعمل اجماعا لمخالفته للمصدر فى عدم قبوله أل والاضافة وعدم وقوعه موقع الفعل وعدم قصد الشياع انتهى شيخ الاسلام (قوله بميم زائدة) احتراز عن الاصلية كميم مكر فلاتسمى مابدىء بها مصدرا ميميا (قوله لغير المفاعلة) حال من ماواحترز به عما بدىء بميم زائدة للمفاعلة كمخاصمة ومقاتلة ومضاربة ومشاتمة فلايسمى مصدرا ميميا (قوله تجوزا) أى تسمحا (قوله قول الشاعر) وهو الحارث بن خالد المخزومي من قصيدة من الكامل ونسبه فى المغنى للعرجى نسبة للعرج بسكون الراء محل فى طريق مكة وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان كما قرره بعض الاشياخ على المغنى وقوله اهدى فى نسخة ردقال العينى ونسبته للعرجى ليست بصحيحة (قوله وظلوم اسم امرأة) وهى أم عمر ان المذكورة فى أول القصيدة (قوله ورجلا مفعول بالمصدر) قال فى المغنى حكى عن اليزيدى أنه قال ان الصواب رجل بالرفع وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد فى البيت ولا يتحصل له معنى ألبتة انتهى قال الدمامينى بل له معنى صحيح بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسم ان ويرفع رجل على انه خبرها واهدى السلام تحية صفة لرجل وقوله ظلم خبر لمحذوف أى هذا ظلم والمعنى ان الذى أصبتموه بما فعلتم هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتودد افحقه اذن أن لايكون مصابا لان من حياته تحية لايصاب وهذا الذى فعلتموه معه ظلم ويمكن جعل ظلم صفة أخرى لرجل مبالغة كالدرهم ضرب الامير نعم دعوى اليزيدى أن هذا هو الصواب ليست بصحيحة اذ لامانع من أن يكون المصاب مصدرا ورجلا منصوب به وظلم خبر ان انتهى (قوله وأهدى السلام جملة) فعل ماض وفاعله مستتر عائد على

الدار أخوه ومررت برجل فيه فضل فان قلت ففى أى مسئلة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور قلت اذا وقع بعد أل فانها موصولة والوصف صلة ولهذا حسن عطف الفعل عليه فى قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله ثم قلت ﴿ التاسع اسم المصدر والمراد اسم الجنس المنقول عن موضوعه الى افادة الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفى والبغدادى وأما نحو ان مصابك الكافر حسن فجائز اجماعا لانه مصدر وعكسه نحو فجار وحماد) وأقول التاسع اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور أحدها مايعمل اتفاقا وهو ما بدىء بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لانه مصدر فى الحقيقة ويسمى المصدر الميمى وانما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا ومن اعماله قول الشاعر

أصلوم ان مصابكم رجلا ﴿ اهدى السلام تحية ظلم

الهمزة للنداء وظلوم اسم امرأة منادى ومصابكم اسم ان وهو مصدر بمعنى اصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازا ورجلا مفعول بالمصدر وأهدى السلام جملة فى موضع نصب على أنها صفة لرجلا

الرجل والسلام مفعوله (قوله وتحية مصدر) أعربه فى المغنى حالا (قوله من باب قعدت جلوسا) فمن اشترط موافقة لفظه للفظ عامله قدر له عاملا أى وحياتحية ومن لم يشترط ذلك جعله منصوبا باهدي (قوله ولهذا البيت حكاية الخ) قال فى المغنى وله حكاية مشهورة بين أهل الادب رووا عن أبى عثمان المازنى ان بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فاجاب بان الكتاب مشتمل على ثلاثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله فلا ينبغى تمكين ذمي من قراءتها ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون فى نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت انها قرأته على أبى عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم خبر ولهذا لا يتم المعنى بدونه قال فاخذ اليزيدى فى معارضتى فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بالف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا الله مائة دينار فعوضنا الله ألفا انتهى بحروفه وقوله اليزيدى ليس المراد به الامام أبا محمد الذى كان يؤدب المأمون للرشيد فانه مات قبل الواثق بمكة انما المراد باليزيدى احد أولاده وقال بعض المعارض هو يعقوب بن السكيت انتهى حفيد وقول المغنى كذا كذا آية أى من المعلوم ان كذا كذا كناية عن عدد مركب من أحد عشر الى تسعة عشر وقوله باشخاصه أي باحضار أبى عثمان الذى هو المازنى وقوله مكرما من أكرم أو من كرم وكان الواثق مشغوفا بحب النساء ووصف له ان أكل الاسد فيه تقوية لكن مات من ذلك لان لحم الاسد يضر انتهى تقرير شيخنا دردير على المغنى (قوله للفجرة) بسكون الجيم انتهى خالد أى الفجور (قوله والمحمدة) بكسر الميم الثانية وفتح الاولى انتهى خالد بمعنى الحمد (قوله العمال) جمع عامل كفجار جمع فاجر (قوله أكفرا بعد رد الخ) قاله القطامى بفتح القاف واسمه عمير ولقب القطامى لقوله

يصكهن جانبا فجانبا * صك القطامى القطا القواربا

والبيت من قصيدة من الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى وكانوا أسروه ليقتلوه فانقذه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وأشار اليه بقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا بكسر الراء وهى الابل التى ترتع والهمزة للاستفهام وكفرا منصوب بمحذوف وبعد متعلق بكفرا لكونه مصدرا ورد مضاف والموت مضاف اليه وعنى متعلق بردو بعد عطف على بعد الاولى وعطائك مضاف اليه وهو اسم مصدر بمعنى الاعطاء والكاف فاعله والمائة مفعوله الثانى وحذف المفعول الاول أى اعطائك اياى المائة على حد يعطوا الجزية أى يعطوكم الجزية والرتاعا نعت مائة (قوله لان ثواب الله الخ) لم أقف على قائله والفردوس اسم الجنة قال ابن حجر فى شرح البخارى الفردوس هو البستان الذى يجمع كل شىء وقيل هو الذى فيه العنب وقيل هو بالرومية وقيل هو بالقبطية وقيل بالسريانية وبه جزم الزجاج * الاعراب لان ثواب الله ان واسمها وجنان خبرها وكل موحد مفعول لثواب وهو محل الشاهد وقال فى الشواهد نال فعل ماض من الانالة وهى العطاء وفاعله مستتر فيه عائد على ما قبله وثواب مفعوله وهو اسم مصدر بمعنى الاثابة واسم الجلالة مضاف اليه وكل مفعول وموحد مضاف اليه وجنانا مفعول ثواب ومن الفردوس متعلق بمحذوف صفة جنان وفيها مخلد مبتدأ وخبر والجملة صفة لجنان ايضا والشاهد فى ثواب بمعنى الاثابة (قوله قالوا كلامك هندا الخ) قد تقدم مستوفى وقوله يشفيك بفتح الياء على المشهور قال تعالى ويشف صدور قوم مؤمنين (قوله ومنع ذلك البصريون الخ) وأورد على تقديرهم العامل فى كلامك هندا تكليمك أو كلمت أو تكلم ان المصدر لا يعمل محذوفا وانه ليس المراد انه كلمها فيما مضى أو يكلمها فى المستقبل ويجاب بان هذا تقدير معنى لا تقدير اعراب (قوله العاشر اسم

وتحية مصدر لاهدى السلام من باب قعدت جلوسا وظلم خبر ان ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الادب والثانى مالا يعمل اتفاقا وهو ما كان من اسماء الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وحماد علمين للفجرة والمحمدة والثالث ما اختلف فى اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فانه فى الاصل اسم للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم والثواب فانه فى الاصل اسم لما يثاب به العمال ثم نقل الى معنى الاثابة وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون الى جواز اعماله تمسكا بما ورد من نحو قوله

أكفرا بعد رد الموت عنى وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله

لان ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد

وقوله

قالوا كلامك هندا وهى مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع ذلك البصريون فاضمروا لهذه المنصوبات افعالا تعمل فيها ثم قلت

*(العاشر اسم

التفضيل كأفضل واعلم ويعمل فى تمييز وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ومفعول به اوله اومعه ولا فى مرفوع ملفوظ به فى الاصح الا فى مسئلة الكحل)* واقول انما اخرت هذا عن الظرف والمجرور وان كان مأخوذا من لفظ الفعل لان عمله فى المرفوع الظاهر ليس مطردا كما تراه الان واشرت بالتمثيل بافضل واعلم الى انه يبنى من القاصر والمتعدى ومثال اعماله فى التمييز انا اكثر منك مالا واعز نفرا هم احسن اثاثا ورئيا ومثال اعماله فى الحال زيد احسن الناس متبسما وهذا بسرا اطيب منه رطبا ومثال اعماله فى الظرف قول الشاعر

فاناوجدنا العرض احوج ساعة
الى الصون من ريط يمان مسهم

ومثال اعماله فى الفاعل المستتر جميع ماذكرنا ولا يعمل فى مصدر لا تقول زيد أحسن الناس حسنا ولا مفعول به لا تقول زيد اشرب الناس عسلا وانما تعديه اليه باللام فتقول اشرب الناس للعسل ولا فى فاعل ملفوظ به لا تقول مررت برجل احسن منه ابوه الا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه واتفقت العرب على جواز ذلك فى مسئلة الكحل وضابطها ان يكون افعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفى والفاعل مفضلا على

التفضيل) قال المصنف فى حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بافعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو البخل وأجهل أى فان الجهل والبخل يدلان على الذم لا على الفضل ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما دالا على الزيادة اه يس أى ان قولهم اسم التفضيل معناه اسم الزيادة ولو من غير الفضل قال الفيشى اسم التفضيل من اضافة الدال للمدلول أى الاسم الدال على التفضيل أى المفاضلة لان التفضيل وصف الفاعل والمفاضلة وصف المفعول وهو لا يدل على وصف الفاعل بل على وصف المفعول وهى المشاركة وزيادة وقوله اسم التفضيل ولو بحسب الاصل فيدخل خير وشر اه (قوله وفاعل مستتر) كذا فى بعض النسخ وهى مكررة مع مفهوم قوله ملفوظ به اه فيشى (قوله مطلقا) أى سواء سبق بنفى أم لا وقال بعض أي فى جميع الصور سواء عمل فى تمييز أو ظرف أو حال (قوله لا فى مصدر) أى فى مفعول مطلق وقوله ومفعول له فلا تقول زيد أحسن الناس التأديب أو تأديبا وقوله أو معه فلا تقول انا أسير الناس والنيل وترك الشارح هذين المثالين (قوله ملفوظ به) مراده بالملفوظ به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل (قوله فى الاعرف) كذا فى بعض النسخ ولا حاجة له قاله الفيشى وقد يقال أراد به اللغة المشهورة (قوله يبنى من القاصر والمتعدى) راجع لافضل وأعلم على طريق اللف والنشر المرتب (قوله هم أحسن أثاثا) أى متاعا وأموالا ولباسا ورئيا أى منظرا (قوله وهذا بسرا أطيب منه رطبا) فبسرا حال من ضمير اطيب ورطبا حال من ضمير منه (قوله فاناوجدنا الخ) قاله أويس بن حجر والعرض بكسر العين جانب الرجل الذى منه يمدح ويذم والريط الملاءة وهي القطعة ومسهم مخطط فيه وقال بعض ريط جمع ريطة وهى الغلالة من غلائل اليمن فيها خطوط كالسهام والفاء عاطفة وانا ان واسمها وأصله اننا وجدنا العرض فعل وفاعل ومفعول وأحوج اسم تفضيل وساعة منصوب على الظرفية والناصب له أفعل التفضيل الى الصون متعلق باحوج من ريط محله جر صفة للصون ويمان صفة للريط ومسهم صفة ثانية والشاهد فى البيت فى قوله أحوج فانه عمل فى ساعة (قوله مررت برجل أحسن منه أبوه) بخفض أحسن بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الاب على أنه فاعل احسن على معنى فاقه فى الحسن ابوه واكثر العرب يوجبون رفع احسن على انه خبر مقدم وابوه مبتدا مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه يعود على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر فى موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ومثل مررت برجل احسن الخ مررت برجل احسن منه انت على معنى فاقه فى الحسن انت ويجرى فيه ماتقدم افاده التصريح (قوله مسبوق بنفى) قاله فى شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بافعل الا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى واستفهام كقوله * لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك *وهل فى الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن اه اشمونى وقال فى التصريح ولم يرد به السماع فالاولى الاقتصار على ماقالته العرب اه (قوله والفاعل) اى الاجنبى مفضل على نفسه باعتبارين اى باعتبار وقوعه فى محلين اى باعتبار وقوعه فى احد المحلين وذلك ان المفضل والمفضل عليه هو الكحل وهو واحد بالذات متعدد باعتبار المحل وهو العين اى فالكحل فى عين زيد افضل من نفسه فى عين غيره انتهى تقرير شيخنا دردير على الاشمونى (قوله مامن ايام احب الى الله تعالى فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة) فاحب افعل تفضيل وهو خبر عن ايام ان كانت ماتميمية وخبرها ان كانت حجازية ومرفوع احب وهو الصوم اجنبى من الموصوف وهو الايام اى لم يتصل بضميره والصوم مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه فى عشر ذى الحجة فاضل وباعتبار كونه فى غيرها مفضول ففضل الصوم على نفسه باعتبار محلين عشر ذى الحجة وغيرها وانما رفع الظاهر ولم يجعل مبتدا لئلا يلزم الفصل بين افعل

نفسه باعتبارين وذلك كقول النبى ﷺ مامن ايام احب الى الله

ومن بالاجنبى وهو الصوم (قوله فيها) حال من الصوم والضمير عائد على الايام وقوله منه ظرف لغو متعلق بأحب والضمير للصوم وقوله فى عشر حال من الضمير فى منه اه فيشى (قوله مارأيت رجلا الخ) فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفى ومرفوعه الكحل وهو أجنبى من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه فى عين زيد فاضل وباعتبار كونه فى عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره من الرجال هذا هو المراد عرفا وان كانت العبارة تصدق بالمساواة (قوله مارأيت امرأ أحب اليه الخ) البذل العطاء وابن سنان هو هرم بن سنان الجواد المعروف ومانافية ورأيت فعل وفاعل وامرأ مفعول وأحب صفة امرأ واليه متعلق به والبذل نائب فاعل ومنه متعلق بأحب ويا ابن سنان منادى مضاف والمعنى ان العطاء بالنسبة اليك أشد محبوبية من نفسه بالنسبة الى غيرك فمحبوبية البذل فاضلة باعتبار قيامها بك ومفضولة باعتبار قيامها بغيرك (قوله ولم يقع هذا التركيب) أى مسئلة الكحل (قوله بالعكس) أى ملتبس بالعكس (قوله واعلم ان مرفوع احب فى الحديث والبيت نائب عن الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول) اعترض عليه بما سيأتى له من أن افعل التفضيل وصيغتى التعجب لا تصاغ من فعل مبنى للمفعول فلعل هذا حمله الشاذ كما يأتى والحكمة فى أخذه من المبنى للمفعول ان الصوم ليس فاعل أحب وكذا البذل وقال بعض محل اشتراط أخذه من المبنى للفاعل مالم يؤمن اللبس فى أخذه من المفعول كما هنا (قوله بالعكس) أى بالمخالفة أى انه فى المثال فاعل فهو مخالف لمرفوع الحديث والبيت فانه نائب فاعل (قوله على العكس) أى للفاعل (قوله من فعل المفعول) أى أحب المبنى للمفعول (قوله طبق الخ) قال أبو سعيد فى كفاية المستوفى ماملخصه ولا يستغنى فى الجمع والتأنيث عن السماع فان الاشرف والافضل لم يقل فيهما الاشارف والاظارف والشرفى والظرفي كما قيل ذلك فى الافضل والاطول وكذلك الاكرم والامجد قيل فيهما الاماجد والاكارم ولم يسمع الكرمي والمجدى اه تصريح (قوله استطردت فى أحكام الخ) ضمنه معنى شرعت فعداه بفى والاستطراد ذكر الشىء فى غير محله لمناسبة وهنا كذلك لان المحل للعمل وهذه الاحكام مناسبة لافعل التفضيل (قوله والزيدون الافضلون) أو الافاضل (قوله أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر (قوله بل يكون مفردا مذكرا على كل حال) أى سواء كان موصوفه مثنى أو مجموع مؤنث أو مذكر وقول أبى نواس يصف الخمرة

كأن صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لحن حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول كان أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى والفواقع بفتح الفاء والواو وبعد الالف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابى نواس بنون مضمومة بعدها واو لاهمزة انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه اه تصريح (قوله أفضل من عمرو) قال فى التوضيح وشرحه ويؤتى بمن جارة للمفضول وهى عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانه لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بانها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف مع مجروها للعلم بهما نحو والآخرة خير وأبقى أى من

الحجة وقول العرب مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وبهذا المثال لقبت المسئلة مسئلة الكحل وقوله مارأيت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل * واعلم أن مرفوع أحب فى الحديث والبيت نائب الفاعل لانه مبنى من فعل المفعول لا من الفاعل ومرفوع حسن فى المثال بالعكس لان بناءه على العكس ثم قلت *(واذا كان بأل طابق أو مجردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر أو لمعرفة فالوجهان) * وأقول استطردت فى أحكام اسم التفضيل فذكرت انه على ثلاثة أقسام أحدها مايجب فيه أن يكون طبق من هو له وهو ما كان بالالف واللام تقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات أو الفضل الثانى مايجب فيه أن لا يطابق بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وهو نوعان أحدهما المجرد من أل والاضافة تقول زيد أو هند أفضل من عمرو والزيدان أو الهندان أفضل من عمرو والزيدون او الهندات أفضل من عمرو والثانى المضاف الى نكرة تقول

زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة

الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف فى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك وأكثر حذفهما اذا كان أفعل خبرا كما فى الآية ويقل اذا كان حالا نحو قوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا * فظل فؤادى فى هواك مضللا

أى دنوت أجمل من البدر وقوله خلناك مثله اه (قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة) أى تجب مطابقة النكرة لما صووف افعل التفضيل فى التثنية والجمع والافراد والتذكير والتأنيث (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به الخ) جواب عما يرد على قوله وتجب المطابقة فى تلك النكرة فان النكرة فى الآية وهى كافر مفردة فلا تطابق ضمير الجمع وهو الواو فى تكونوا وأجاب المبرد بانه على حذف الموصوف والتقدير أول فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه فى معنى الفعل أى أول من كفر ولو أريد الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة تميز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه مائة رجل وقد أجاز واقياسا ان تثنى وان تجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة فى الاضافة للنكرة اه تصريح وأجاز ابن مالك فى النكرة المشتقة الافراد مع جميع ما قبل المضاف فلا ترد الآية وانما جاز الوجهان مع المشتق لانه مقدر بمن والفعل والتقدير أول من كفر به ومن المعنى بها جمع يجوز فى ضميره الافراد والجمع ويرد على وجوب المطابقة أيضا ثم رددناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير فى رددناه باعتبار لفظه وجمع سافلين باعتبار معناه اه يس على الفاكهى (قوله فاجلدوهم الخ) أى اجلدوا كل واحد من الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فهو مثل ما قبله فى ان المقصود كل واحد على انفراده وليس المراد ان الذين يرمون بتمامهم يجلدون ثمانين (قوله ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة) أى اذا قصدت المفاضلة على ما اضيف اليه فان لم تقصد مفاضلة أصلا أو قصد مفاضلة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان فيحتمل ان يؤول بما لا تفضيل فيه أى عادلا هم لانهما لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل ويحتمل أن يريد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم وهو عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه لقب بذلك لانه بجبينه أثر شجة من دابة ضربته اه تصريح (قوله وترك المطابقة أولى) فى التوضيح وشرحه وترك المطابقة هو الغالب فى الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل فيه افعل كالمجرد ويلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (قوله ولتجدنهم أحرص الناس) فأحرص مفعول ثان لتجدن ولو طابق لقال أحرصى بالياء (قوله ومية أحسن الثقلين الخ) الثقلين الانس والجن سميا بذلك لثقلهما بالتكليف أو بالذنوب اولرزانة رأيهم بالعقل والتكليف والجيد العنق والسالفة خصلة من الشعر ترسل على الخد وأصل السالفة صفحة العنق فسميت خصلة الشعر سالفة لاتصالها بصفحة العنق والقذال من مؤخر الرأس ومية مبتدأ وأحسن خبر والثقلين مضاف اليه وجيدا منصوب على نزع الخافض أو تمييز وسالفة عطف على جيدا وأحسنهم عطف على أحسن وقذالا تمييز (قوله ولم يقل حسنى) بضم الحاء وسكون السين قال تعالى فله جزاء الحسنى (قوله ورد بقوله الخ) لان ارذال جمع ارذال وهو اسم تفضيل مضاف لمعرفة وهو الضمير وقد جمع اسم التفضيل لمطابقة اسم الموصوف وهو هم ولو ترك المطابقة لقال ارذلنا والجواب انه لم يقصد المفاضلة فتجب المطابقة كما قدمناه (قوله وكذلك جعلنا الخ) فأكابر مفعول أول لجعلنا وفى كل قرية مفعول ثان ومجرميها مضاف لاكابر وهو من اضافة الصفة للموصوف أى مجرميها الاكابر وقد طابق ولو لم يطابق لقال

وتجب المطابقة فى تلك النكرة كما مثلنا وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير أول فريق كافر ولولا ذلك لقيل أول كافرين أو التقدير ولا يكن كل منكم أول كافر مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة الثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول الزيدان أفضل القوم والزيدون افضل القوم وهند أفضل النساء والهندان والهندات أفضل النساء وان شئت قلت الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلوا القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليات النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال الله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ولم يقل احرصى الناس وقال الشاعر

ومية أحسن الثقلين جيدا وسالفة وأحسنهم قذالا * ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة ورد بقوله سبحانه وتعالى الا الذين هم أراذلنا وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها ثم قلت * (ولا يبنى ولا ينقاس هو

أكبر مجرميها وابن السراج يجيب عن الآية بان أكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول فتلزم المطابقة لان افعل مجردمن أل والاضافة أوأنه مضاف ولم تقصد المفاضلة تأمل (قوله ولا فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به وفعل) هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها وأفعال التعجب وهي ما أفعله وافعل به وفعل والاولى اولى لان النسخة الثانية تقتضي ان فعل تختص بالتعجب مع أنه يستعمل أيضا للذم والمدح بخلاف الاولى فانها لا تقتضي ذلك لان قوله وفعل عطف على الضمير المستتر في يبنى أى لا يبنى فعل أعم من أن يكون فعل تعجب أم لا وقد يجاب عن النسخة الثانية لان المراد بعده من أفعال التعجب أنه منها اذا استعمل دالا على التعجب وأعلم ان التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أوقل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وبخفى سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا تعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه (قوله ما أفعله الخ) وله عبارات كثيرة منها كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ومنها ما في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب لله دره فارسا وهذه الصيغ لا تدل على التعجب بالوضع ولذا لم يبوب لها والمبوب له في النحو صيغتان ما أفعله وأفعل به وأعلم ان ما في الصيغة الاولى اسم بالاجماع لدليل عود الضمير عليها في قولك ما أحسن زيدا وهي أى ما مبتدأ قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدى بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فوضعه رفع وقال الاخفش ما معرفة ناقصة أى موصولة بمعنى الذى وما بعدها صلة فلا موضع لها من الاعراب أو نكرة ناقصة أى نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها صفة لها فمحله رفع وعلى قولى الاخفش وهما التعريف والتنكير الناقصان فالخبر أى خبر المبتدا الذى هو ما التعجبية محذوف وجوبا أى الذى أو شيء أحسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الافهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما ما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلى وسبب الاختصاص بها خفى فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تتضح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقى وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى الى رحمة الله ففتحة آخره بناء كالفتحة في ضرب والاسم المنصوب بعده مفعول به وقال الكوفيون غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم ما أحيسنه وما أميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خواص الاسماء ففتحة آخره اعراب كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا مقتضية للنصب عندهم بخلاف ما اذا كان الخبر عين المبتدا في المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه والناصب عندهم معنوى وهو معنى المخالفة ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن هو في المعنى وصف لزيد لا للضمير ما فلذلك نصب زيد عندهم مشبها بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه أشبه الاسماء عموما لجموده اه تصريح (قوله وافعل به) بكسر العين نحو احسن

ولأفعال التعجب وهي ما افعله وأفعل به وفعل

بزيد فهو فعل بالاجماع ثم اختلفوا فى حقيقته فقال البصريون أى جمهورهم لفظه الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا واحدوهو فى الاصل فعل ماض على صيغة افعل وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن كاغدالبعير أى صار ذاغدة ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامرية فصار أحسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لاترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامر ربزيد ولذلك القبح التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلاف زيادة الباء فى فاعل كفى فى نحو كفى بالله شهيدا وقال الفراء والزجاج والزمخشرى وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين فى التعجيب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لازائدة ثم اختلفوا فى مرجع الضمير المستتر فى افعل فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل أحسن ياحسن بزيد أى دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر لايثنى ولايجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيرابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشرى من المتأخرين الضمير المستتر فى افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال فى التأنيث احسنى وفى التثنية احسنا وفى الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لان افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لاتغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضى وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثانى استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء فى الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها انه لوكان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لايكون الآمر بالحلف ونحوه حالفا ولاخلاف فى كونه متعجبا ٧ الثالث انه لوكان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب فى نحو أحسن بك الرابع انه لوكان امرا لوجب له من الاعلام ماوجب للامر ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله

* وأحبب الينا أن تكون المقدما * أى بان تكون دون أن المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن ان ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح فى الحواشى اه تصريح (قوله وفعل) قال فى التصريح وزاد بعضهم فى التعجب صيغة ثالثة وهى فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهى افعل بدون ما فاجازوا تحويل الثلاثى الى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ماأحسنك وماأكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وماافعله وافعل به بمعنى واحد اه تصريح (قوله الامن فعل ثلاثى الخ) ذكر سبعة شروط ثلاثة قبل قوله لفظا أو تقديرا وأربعة بعد قوله لفظا أو تقديرا كما سيتضح وسكت عن شرطين الاول أن يكون متصرفا لان التصرف فيها على وجهين أحدهما أن يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثانى أن يستغنى عن ماضيهما كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضى يترك فلاينيان من نعم وبئس ويذر ويدع فلايقال ماأنعمه وأبأسه وانعم به وأبئس به وشذ ماأعساه وأعس به الشرط الثانى أن لايستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لايقولون ماأقيله استغناء بقولهم ماأكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضدى قام فانهم لايقولون ماأسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ماأشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفى عدنام منها نظر فقد حكى سيبويه ماأنومه قالت العرب هو أنوم من فهد اه تصريح (قوله متفاوت المعنى) أى قابل للتفاضل فى الصفات الاضافية التى تختلف بها أحوال الناس سواء كانت

الامن فعل ثلاثى مجرد لفظا وتقديرا تام متفاوت المعنى

٧ هكذا بالاصل ولم يذكر الثانى بل اسقطه فتأمل اه مصححه

لشخص واحد فى حالى كالعلم والجهل أو شخصى كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الاربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف مالا يقبل التفاضل فلا يبنيان من نحو فنى ومات لانه لامزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه (قوله غير منفى) فلا يبنيان من فعل منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ماعاج زيد بالدواء أى ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفى قاله ابن مالك واعترض بانه قد جاء فى الاثبات فى قوله

ولم أرشيأ بعد ليلى ألذه * ولامشربا أروى به فاعيج

أى أنتفع به وأما عاج يعيج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا أو كان غير ملازم للنفى كما قام زيد وما عاج أى مال فلا يقال ما أقومه ولا ما أعوجه لئلا يلتبس المنفى بالمثبت اه تصريح وقال الفيشى غير منفى أى لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك فى تجويزه صوغه مما كان منفيا لزوما (قوله ولا مبنى للمفعول) أى لزوما أو جوازا خلافا لابن مالك فى تجويزه صوغه مما كان مبنيا للمفعول تحويلا أو تأصيلا فلا يبنيان من ضرب زيد بضم أوله وكسر ماقبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من اضرب الذى وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما أخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثنى من الفعل المبنى للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم أوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا بمعنى تكبر فيجوز التعجب منه لعدم اللبس فتقول ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغى أن لا يستثنى شيء ويؤول ماورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول فى معنى فعل فاعل لم ينطق به اه تصريح (قوله جلف) بكسر الجيم وسكون اللام وهو فى الاصل الدن الفارغ وفى القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافى وقد جلف كفرح جلفا وجلافة اه فاثبت له فعلا فيبنى من فعله اه تصريح (قوله وحمار) بكسر الحاء هو الحيوان المعروف اه تصريح (قوله وقولهم) أى قول بعض الناس لا قول بعض العرب لانه لو وقع من العرب لكان يحفظ ولا يقاس عليه وليس خطأ نظير ما يأتى فى قوله هو ألص من فلان فانه جعل محفوظا لا خطأ (قوله ما أجلفه) أى ما أجفاه وقد تقدم عن القاموس ما يفيد صحة ذلك (قوله وأحمره) أى أبلده (قوله خطأ) وأما قولهم ما أذرع المرأة أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع بفتح أوله كسحاب أى خفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر فى الضياء على الفتح فقال ابن القطاع فى الافعال ذرعت المرأة خفت يدها فى العمل فهى ذراع وعلى هذا الاشذوذ فى قولهم ما أذرع المرأة (قوله ولا من نحو دحرج الخ) لان البناء من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدى الى حذف بعض الاصول ولا خفاء فى اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدى الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى انك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (قوله ولا من نحو هيف الخ) الهيف بالتحريك ضمور البطن والخاصرة والاغيد الوسنان المائل العنق (قوله ولا من هيف الخ) وعلة المنع ان أصلها أكثر من ثلاثة أحرف كما يشير له المصنف فى الشرح قال فى التصريح واختلف فى المنع فقيل لان حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثى المحض وأكثر أفعال الالوان والخلق انما تجىء على أفعل نحو أخضر فلم يبن فى الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التى لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء فى عدم التعجب منها وقيل لان بناء الوصف فى هذا النوع على فعل لم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صيغتا التعجب لجريانهما مجرى واحد فى أمور كثيرة (قوله ولا من نحو كان وظل الخ) لانهن

غير منفى ولا مبنى للمفعول) وأقول لا يبنى أفعل التفضيل ولا ما أفعله وأفعل به وفعل فى التعجب من نحو جلف وكلب وحمار لانها غير أفعال وقولهم ما أجلفه وأحمره وأكلبه خطأ ولا من نحو دحرج لانه رباعى ولا من نحو انطلق واستخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه مزيد فيه ولا من نحو هيف وغيد وحول وسود وعور وحمر وعمى وعرج لانها وان كانت ثلاثية مجردة فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير اذ أصل حول أحول وعور أعور وغيد أغيد والدليل على ذلك أن عيناتهالم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها فلولا أن ماقبل عيناتها ساكن فى التقدير لوجب فيها القلب المذكور ولا من نحو كان وظل وبات وصار لانها غير تامة ولا من نحو ضرب لانه مبنى للمفعول ولا من نحو ماقام وماعاج بالدواء لانه منفى وما سمع مخالفا لشىء مما ذكرنا لم يقس عليه فمن ذلك قولهم

نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا تجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى جواز ما أكون زيد الاخيك دون ما أكون زيد القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبني على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يأت بذلك سماع اه تصريح (قوله هو ألص من فلان الخ) قال في التوضيح وشرحه وبناء اسم التفضيل من اسم عين نحو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى أكلهما أي أشدهما أكلا ومن وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق به بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق وهو ألص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظائين معجمات اسم لص مشهور معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا أخذ المال خفية وعلى هذا فلا شذوذ اه تصريح (قوله من اتقى) بتشديد التاء (قوله وما أخصر هذا الكلام الخ) أي ففيه شذوذان أخذه من غير الثلاثي ومن المبني للمجهول كما أشار له المصنف وشذ من المبني للمفعول هو أزهى من كذا من زهى بمعنى تكبر وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر وعليه فلا شذوذ وسمع هو أشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاني خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فسامها فحلت نحيا مملوأ فقال امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر فقال امسكيه فلما أشغل يديها حاورها حتى قضى حاجته وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضي الله عنه (قوله وفي التنزيل الخ) بيان لكون أقوم وأقسط من جملة المحفوظ لا أنه قياس وهو قول المازني ومن وافقه ثم أشار لمذهب سيبويه الخ (قوله وسيبويه يفسر الخ) الحاصل أن أفعل يجوز بناء التعجب والتفضيل منه سواء كانت الهمزة للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا أن يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان وهذا المكان أقفر من غيره ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما أذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي ولم يقل به أحد من النحاة ويكفي في رده مخالفة الاجماع بناء على أن احداث قول خرق للاجماع اه تصريح (قوله وفهم من قولي) أي في الشرح حيث قال وما سمع مخالفا لشيء مما ذكر لم يقس عليه والاولى حذف قوله وفهم من قولي الخ لانه علم مما سبق من قوله لم يقس عليه فمن ذلك الخ تأمل

﴿ باب التنازع ﴾

(قوله واذا تنازع الخ) الواو للاستئناف وفي قوله تنازع استعارة تبعية لان التنازع انما يكون من العقلاء أو ان هذه تسمية اصطلاحية خالية عن معنى وقوله واذا تنازع أي توجه عاملان الى معمول وتهيآ للعمل فيه والا فاذا أعملت أحدهما فلا تنازع (قوله من الفعل) ظاهره متصرفا كان أو جامدا وليس كذلك لانه لا تنازع في فعل التعجب ولا في نعم وبئس على الصحيح ولا في حبذا باتفاق اه فيشي قال في التوضيح وشرحه ولا يقع تنازع بين عاملين جامدين فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرو بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه ولا يقع التنازع أيضا بين جامد وغيره من فعل أو اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي أو بلفظ الاسم فالاول نحو ما أحسن وأجمل زيد افتعمل الثاني في الاسم الظاهر المنصوب وتعمل الاول في ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل وهو لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل

هو ألص من فلان وأقمن منه فبوه من غير فعل بل من قولهم هو لص وقمن بكذا وقولهم ما أتقاه من اتقى وما أخصر هذا الكلام من اختصر وهما ذوا زيادة والثاني مبني للمفعول وفي التنزيل ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وهما من أقام الشهادة وسيبويه اقسط اذا عدل ومن يقيس ذلك اذا كان المزيد فيه أفعل وفهم من قولي ولا ينقاس أنه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس كما بينته ثم قلت *(باب *واذا تنازع من الفعل

بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما اه تصريح (قوله أوشبهه) يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل اه فيشى (قوله عاملان) أى لفظان متصفان بالعمل أى بالصلاحية للعمل لا عاملان بالفعل لانه لا يؤثر عاملان فى معمول واحد فخرج الفعل المؤكد فانه ليس متصفا بصفة العمل اه فيشى قال فى التصريح ولا يقع التنازع فى نحو قول جرير

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

خلافا للفارسى والجرجانى لان الطالب للمفعول وهو العقيق انما هو هيهات الاول وأما هيهات الثانى فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتأكيد لهيهات الاول فلا فاعل له أصلا ولذا قال الشاعر

* أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثانى لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك على اعمال الاول وأتوك أتاك على اعمال الثانى وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردا فى المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع فى البيت فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها أولها (قوله فاكثر) قال أبو حيان ولم يسمع التنازع فى أكثر من ثلاثة (قوله من معمول) بيان لما وقضية اطلاقه كان المعمول مفعولا به أو غيره قال أبو حيان ولم يعملوا التنازع فى حال ولا تمييز ولا مصدر ومراده بالمصدر المفعول المطلق والجواب أن المراد بقوله من معمول أى صالح لان يكون معمولا لكل منهما على الوجه الآتى من الاظهار والاضمار فخرج الحال والتمييز والمصدر فانه لا يتأتى فيها الاضمار وكلام أبى حيان يشكل على اعراب المصنف تسبحون الخ ولعله يسلم فى الحال والتمييز دون المصدر اه فيشى وفى النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع فى المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز فى المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان أعملت الثانى ويشترط فى المعمول أن لا يقع بعد الا على الصحيح فلا تنازع فى قوله

ماصب قلبى وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم فى نحو ماقام وقعدا الا أنا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادى وحمله فى التسهيل على الحذف على تأويل ماقام أحد وقعدا الا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكور ان أنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور اه تصريح (قوله فالبصرى الخ) تفريع على محذوف كانه قال واختلف فى الاولى بالاعمال فالبصرى الخ (قوله يختار الخ) عبارة محررة لان الخلاف فى المختار لا فى الجواز اه فيشى (قوله فيضمر) رد به على الفراء القائل بحذفه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر اه فيشى قال فى التصريح والفراء يقول ان استوى العاملان فى طلب المرفوع وكان العطف بالواو كافى المغنى فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد أخواك فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يحملون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضى ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو ان يأتى بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه وان اختلف العاملان فى طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا أضمرته مؤخرا وجوبا كضربنى وضربت زيدا هو اه فعلى ماقاله الفراء فهو فاعل ضربنى وانما أخر عن الظاهر وبا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول المرفوع مع اعمال الثانى اه تصريح (قوله فى غيره) رد

أوشبهه عاملان فاكثر ماتاخر من معمول فالبصرى يختار اعمال المجاور فيضمر فى غيره مرفوعه

به على الفارسى القائل بانه يضمر مؤخرا اه فيشى (قوله ويحذف منصوبه) فيه قصور أى ويحذف غيره منصوبا كان أو مجرورا (قوله ان استغنى عنه) بان لا يوقع حذفه فى لبس وان لا يكون عامله ناسخا لكن ان كان من باب كان فواضح وان كان من باب ظن فيشرط أن يكون الحذف اقتصارا اه فيشى قال فى التصريح وشرحه فان أوقع حذف المنصوب فى لبس ظاهر أو لم يوقع فى لبس وكان العامل من باب كان أو باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه فى المسائل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا لانه استوفى المجرور بعلى فاعملنا الثانى وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والثانية كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثانى فيه وأعملنا الاول فى ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظننى وظننت زيدا قائما اياه فظننى يطلب زيد اقائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثانى ونصبنا زيد، قائما وبقى الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب فى المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة فى الاصل لانه خبر مبتدا وقيل فى باب ظن يضمر مقدما لانه مرفوع فى الاصل فيقال ظننى أياه وظننت زيدا قائما وقيل يظهر فيقال ظننى قائما وظننت زيدا قائما وقيل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه ولا داعى للاضمار قبل الذكر ولا للفصل بين العامل والمعمول والحذف اختصارا فى باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه تصريح (قوله والكوفى الاسبق) أى الكوفى يختار اعمال الاسبق ففيه العطف على معمولى عاملين مختلفين وفى جوازه خلاف وذلك ان الكوفى عطف على البصرى والعامل الابتداء والاسبق عطف على الاول والعامل المضاف وهو اعمال (قوله بحكمها فى التنازع) من ظرفية المجمل فى المفصل (قوله وباب الاعمال) بكسر الهمزة وهو الاسم عند الكوفيين انتهى تصريح (قوله من جنس الفعل) الاضافة للبيان (قوله بين الحروف) لانها لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم فى تفعلوا وردبان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى وكذا اجازه فى قوله

حتى تراها وكان وكأن * أعناقها مشددات بقرن

انتهى تصريح (قوله ولا بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد أن يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وردبان منصوب عسى لا يحذف اه تصريح (قوله وجوز ذلك) أى التنازع بعضهم فيهما أى فى المعمول والمتقدم والمتوسط والحاصل انه قد أجاز بعض المغاربة التنازع فى المتقدم مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثانى لم يجىء حتى استوفاه الاول ومعمول الثانى محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قاله الرضى وعبارته قد يتنازع العاملان فيما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدمامينى بانه يلزم عليه عند اعمال الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قدارتكبوه فى نحو أقلم يسير وافجعلوا الهمزة فى الاصل واقعة بعد العاطف ولكنها قدمت عليها لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وان الفاسى قد أجاز التنازع فى المتوسط فاجازه فى قوله * متى تصب أفقا من بارق تشم * ومفعول تصب ضمير محذوف عائد على بارق ومال المرادى فى شرح التسهيل الى التنازع فى المتوسط والمتقدم اه تصريح (قوله آتونى أفرغ الخ) فآتونى يطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على أنه مفعول وليس له مفعول

ويحذف منصوبه ان أستغنى عنه والا أخره والكوفى الاسبق فيضمر فى غيره مايحتاجه)* وأقول لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها فى التنازع ويسمى هذا الباب باب التنازع وباب الاعمال والحاصل انه يتأتى تنازع عاملين وأكثر فى مفعول واحد وأكثر وان ذلك بشرطين أحدهما أن يكون العامل من جنس الفعل أوشبهه من الاسماء فلا تنازع بين الحروف ولا بين الحرف وغيره والثانى أن لا يكون المعمول متقدما ولا متوسطا بل متأخرا فلا تنازع فى نحو زيدا ضربت وأكرمت لتقدمه ولا فى نحو ضربت زيدا وأكرمت لتوسطه وجوز ذلك بعضهم فيهما مثال تنازع العاملين معمولا قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا آتونى وأفرغ عاملان طالبان لقطرا ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضربت وأهنت زيدا يوم الخميس ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا قول الشاعر

سواه وأعمل الثانى وهو أفرغ فى قطرا وأعمل آتونى فى ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه وهذه الآية تشهد لابصرى فى اختيار اعمال الثانى ومعنى الاية آتونى قطرا أى نحاسا مذابا أفرغ عليه قطرا اه بيضاوى (قوله أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا الخ) الافعال الثلاثة المضارعية تنازعت لفظ الجلالة وهو محل الشاهد ومبتغيا حال من فاعل أدعو وعفوا وعافية مفعول لمبتغيا وفى الروح صفة لعافية قال بعضهم جعل العوامل تنازعت لفظ الجلالة دون مبتغيا ترجيح بلا مرجح فحينئذ فالبيت من قبيل تنازع أكثر من عامل فى أكثر من معمول وقد تقدم ان الحال لا يتأتى فيها التنازع فجعل التنازع فى لفظ الجلالة فقط هو الصواب (قوله فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق) أى لنيابته عن المصدر وأعمل الاولين فى ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل يسبحون الله فيه اياه ويحمدون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثانى والثالث مجمع عليه قال ابن خروف استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة فى قول أبى الاسود

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

قال المرادى فدل على ان استقراءه ناقص ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى اه تصريح (قوله وقول الشاعر * وعزة الخ) قاله كثير عزة وهو من بحر الطويل ومعنى اسم مفعول من التعنية وهو الاسر وممطول من المطل وهو التسويف والشاهد ان عزة مبتدأ ومعنى وممطول خبران لها وغريمها تنازعه معنى وممطول فهو تنازع فى اسمين (قوله فى أحد القولين) والقول الآخر يقول لا تنازع أصلا وحينئذ فعزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر أو ممطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف أو حال من ضميره المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط الضمير المضاف الى غريم واعلم أن الشاطبى منع التنازع فى السببى مطلقا أعنى منصوبا أو مرفوعا وعلله أى الشاطبى بأنك لو أعملت الاول أو الثانى فلا بد من ضمير يعود على السببى وضمير السببى لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه فالوجه امتناع التنازع فى السببى مطلقا وبعضهم منع التنازع فى السببى المرفوع فقط ومشى عليه فى التوضيح لانه لو حصل تنازع فى السببى المرفوع لاسند أحدهما الى السببى والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قال المرادى وفيه نظر لان هذا يأتى لو كان السببى منصوبا نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل فى السببى والآخر يعمل فى ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا انتهى تصريح وقال الاشمونى أكثر النحاة على جواز التنازع فى البيت اذا علمت ذلك فتكون الاقوال ثلاثة الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كان السببى منصوبا والمنع ان كان مرفوعا فلا يتم قول شارحنا فى أحد القولين والجواب ان القول بالتفصيل يوافق من منع مطلقا على ان البيت لا تنازع فيه فرجع القولان باعتبار البيت الى قول واحد ويكون القول الثانى الجواز مطلقا أو أن الشاطبى القائل بالمنع مطلقا متأخر عن المصنف وحينئذ فالموجود للنحاة قديما المنع فى المرفوع والجواز مطلقا فصح قوله على أحد القولين (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى خذ والميم للجمع واقرؤا فعل أمر وقد تنازع كتابيه فاعملا الثانى لقربه وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والهاء للسكت وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وقال الحوفى ان هاؤم فى تفسير الآية بمعنى تعالوا وحينئذ فهو قاصر ولا تنازع فى الآية وحينئذ يخرج عن الاستدلال به اه

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا
عفوا وعافية فى الروح والجسد
ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قوله ﷺ تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر ظرف وثلاثا مفعول مطلق وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر
قضى كل ذى دين فوفى غريمه
وعزة ممطول معنى غريمها
فى أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم اقرؤا كتابيه واتفق الفريقان على جواز اعمال اى العاملين شئت ثم اختلفوا فى المختار

تصريح باختصار ويقال هاء يازيدوهاء ياهندوهاء يازيدان ويا هندان وهاؤم يارجال وهاؤن يانسوة (قوله فاختار الكوفيون الخ) وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى الامر ان لم أر فى ذلك نقلا انتهى تصريح واستظهر بعض ان اعماله خلاف الاولى (قوله وهو الصواب فى القياس) أى لان الاصل انه لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبى (قوله وهذا اجماع من البصريين) أى اضمار المرفوع اجماع الخ قال فى التوضيح وشرحه فالبصريون يضمرون المرفوع ولا يحذفونه لامتناع حذف العمد عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر ففيه عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به فى باب رب ونعم نحو ربه رجلا ونعم رجلا وفى هذا الباب أيضا فى قول بعض العرب ضربونى وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فاحترز بقوله اجماع من البصريين من قول الكسائي وهشام والسهيلى من الكوفيين بوجوب الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكوا بقوله

تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال فبذت نبلهم وكليب

لم يقل وتعفقوا على اعمال الاول ويمكن الجواب انه لم يقل وتعفقوا بضمير الجمع لانه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أى استتروا بالارطى شجر وبذت أى غلبت وهو بتشديد الذال المعجمة ونبلهم بمعنى سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد اه تصريح (قوله ولا يجوز أن تضمره الخ) هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز اضماره قبل الذكر فى قول الشاعر اذا كنت ترضيه الخ * ولم يوجب فى التسهيل حذفه بل جعله أولى (قوله اذا كنت الخ) وبعده

والغ أحاديث الوشاة فقلما * يحاول واش غير هجران ذى ود

روى افساد بدل هجران وعهدى بدل ودوهما من بحر الطويل وجهارا عيانا والود بضم الواو المحبة والوشاة جمع واش كقضاة جمع قاض من وشى يشى وشاية اذا نم عليه سمى بذلك لانه يزخرف أقواله بأنواع من الكذب وقل فعل ماض دخلت عليه ما المصدرية والتقدير قل محاولة الواشى غير افساد ذى عهد يقال حاولت الشىء اذا أردته وأراد بذى العهد ما عليه المتحابان من المحبة والقيام بموجباتها * الاعراب اذا ظرف وكنت كان واسمها وجملة ترضيه خبر كان ويرضيك مبنى للفاعل والكاف مفعول وصاحب فاعل وجهارا منصوب على نزع الخافض وكن جواب اذا وأحفظ خبر كن وفى الغيب حال من صاحب والغ أمر من الالغاء وأحاديث الوشاة مفعول ومضاف اليه فقلما جواب الامر وقل فعل ماض وما كافة له عن طلب الفاعل ويحاول مضارع وواش فاعله وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة وغير مفعول وافساد مصدر مضاف لما بعده من اضافة المصدر لمفعوله تأمل فان فى كلام صاحب الشواهد هنا خللا والشاهد فى ترضيه حيث أضمر فيه المنصوب وكان القياس حذفه وذكره ضرورة عند الجمهور (قوله رغبت الخ) معناه ان الزيدين رغبانى وأنا رغبت عنهما أى أنهما يحبانى وأنا لا أحبهما فلو حذف عنهما لفسد المعنى لانه يفيدانه يحبهما (قوله اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الخ) لم يقل فى جانب المنصوب باتفاق لان السيرافى أجاز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذى يفهم من التسهيل كقول الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ الخ فاعملت الاول وهو يعشى بدليل انها رفعت شعاعه ولو أعملت الثانى لنصبت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وقال الجمهور لا يجوز الحذف لان فيه تهيئة

فاختار الكوفيون اعمال الاول لتقدمه والبصريون اعمال المتأخر لمجاورته المعمول وهو الصواب فى القياس والاكثر فى السماع فاذا أعمل الثانى نظرت فان احتاج الاول لمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعد أخواك قاموا وقعد اخوتك قمن وقعد نسوتك وهذا اجماع من البصريين وان احتاج لمنصوب فلا يخلو اما أن يصح الاستغناء عنه أولا فان صح الاستغناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربنى زيد ولا يجوز أن تضمره فتقول ضربته وضربنى زيدا الا فى ضرورة الشعر قال الشاعر

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود * وان لم يصح وجب تأخيره نحو رغبت ورغب فى الزيدان عنهما واذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا باتفاق ولا اذا كان منصوبا الا فى ضرورة الشعر كقول الشاعر

العامل وهو لمحوا للعمل فى شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشى وهذا البيت ضرورة عند الجمهور اه تصريح (قوله بعكاظ الخ) من مجزو الكامل وفيه الاضمار والترفيل وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية ويعشي مضارع أعشى بالعين المهملة وهو عدم الابصار ليلا وقيل بالمعجمة من الغشيان وهو المخالطة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف يعود للسلاح فيما قبله * الاعراب بعكاظ متعلق بجمع فيما قبله ويعشى مضارع وشعاعه فاعله والناظرين مفعوله واذا للمفاجاة وهم مبتدأ ولمحوا خبر والشاهد فى حذف الضمير من الثانى المنصوب وهو ضرورة عند الجمهور (قوله ومن ثم قلنا) أى من أجل ان حذف منصوب العامل الثانى ضرورة قلنا فى غير هذا الكتاب فى قولة الخ ويقولنا فى غير هذا الكتاب اندفع ما يقال انه لم يقل ذلك في هذا الكتاب فى هذا الباب (قوله فى بقية آى التنزيل) كقوله هاؤم اقرؤا كتابيه (باب الاشتغال)

(قوله واذا أشغل) وفى بعض النسخ واذا اشغل فنى النسخ هنا اختلاف (قوله فعلا) أي متصرفا (قوله أو وصفا) خرج اسم الفعل والمصدر ويشترط فى الوصف أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والمستوفى للشروط اسم الفاعل نحو زيدا أنا ضاربه واسم المفعول نحو الدرهم أنت معطاه وأمثلة المبالغة نحو العسل أنا شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والمقدر أنت حذره الآن أو غدا فى الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بمحذوف أى أنا ضارب زيدا وأنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر المقدر بخلاف زيدا عليكه وزيدا ضربا اياه فلا يجوز نصب زيد فيهما لان المصدر واسم الفعل لا يعملان فيما قبلهما فلا يفسران عاملا والكسائى الذى يجوز تقديم معمول اسم الفعل يجوز الاشتغال فيه وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى كضربا النائب عن فعله الطلبى جاز الاشتغال فيه اه تصريح (قوله ضمير اسم) لبيان الواقع قال بعضهم لا يكون الاشتغال فى أكثر من اسم وجوز الرضى ذلك فالتنوين فى اسم للوحدة على قول البعض وللجنس على كلام الرضى كما لو تقدم مفاعيل ظننت أو علمت أو أعلمت عليها (قوله عن نصبه) يؤخذ منه ان العامل موجه للاسم السابق فخرج الجامد كفعل التعجب وما لا يتقدم منصوبه عليه كالصفة المشبهة واسم الفاعل والمحلى بال (قوله وجب نصبه) جواب اذا ووجوب النصب بالقيد الآتى وهو قوله ان تلا الخ (قوله بفعل محذوف) أى وجوبا وكان المناسب أن ينص عليه (قوله مماثل) لفظا ومعنى أو معنى فقط فالاول نحو زيدا ضربته والثانى نحو زيدا مررت به أى جاوزت زيدا وفى نحو زيدا ضربت غلامه أى أهنت زيدا لان من ضرب غلامك فقد أهانك ولو قدرت ضربت مرادا به لازم معناه وهو الاهانة لم يمتنع فيما يظهر قال الفيشى المماثلة لغة الموافقة ولو من بعض الوجوه كما هو مذهب الماتريدية وهو المراد هنا ومذهب الاشاعرة ان المماثلة الموافقة من جميع الوجوه وبهذا اندفع اعتراض بعضهم بانه كان المناسب أن يقول موافق بدل قوله مماثل لان المماثلة الموافقة فى جميع الوجوه لان اعتراضه مبنى على مذهب الاشعرى لا الماتريدى الذى هو الصحيح (قوله وان تلا ما يختص بالفعل) لانه لو رفع للزم عليه خروج المختص بشىء عما اختص به وظاهر قوله بالفعل سواء كان ماضيا أو مضارعا خلافا لمن خصه بالماضى وقال لا يكون مضارعا الا فى ضرورة الشعر (قوله كان الشرطية) نحو ان زيدا لقيته فاكرمه بخلاف غير الشرطية كالنافية والزائدة (قوله وهلا) وكذا بقية أدوات التحضيض (قوله ومتى) شرطية أو استفهامية نحو متى زيدا تلقاه فاكرمه ونحو متى زيد تلقاه وبقية أدوات الاستفهام كذلك الا الهمزة فلا يجب النصب بل يترجح كما يأتى (قوله ان تلا ما الفعل الخ) أى تلا أداة الفعل أولى بها أى وقوع

بعكاظ يعشى الناظرين
ـن اذا هم لمحوا شعاعه
ومن ثم قلنا فى قوله تعالى آتونى أفرغ عليه قطرا انه أعمل الثانى لانه لو أعمل الاول لوجب أن يقال آتونى أفرغه عليه قطرا وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت *(باب * واذا أشغل فعلا أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور ان تلا ما يختص بالفعل كان الشرطية وهلا ومتى وترجح ان تلا ما الفعل به أولى كالهمزة وما النافية

اوعاطفا على فعلية غير مفصول باما نحو أبشرا مناواحدا نتبعه والانعام خلقها لكم أوكان المشغول طلبا ووجب رفعه بالابتداء ان تلا ما يختص به كاذا الفجائية أو تلاه ماله الصدر كزيد هل رأيته وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه فى الزبر وزيد ما أحسنه وترجح فى نحو زيد ضربته واستويا فى نحو زيد قام وعمرا أكرمته) * وأقول هذا الباب المسمى بباب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أووصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا كزيدا ضربته أومحلا كزيدا مررت به أولما لابس ضميره نحو زيدا ضربت غلامه أومررت بغلامه والاسم فى هذه الامثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما أن يرفع على الابتداء فالجملة بعده فى محل رفع على الخبرية والثانى أن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لانها مفسرة وفهم من قولى فعل أووصف ان العامل ان لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيد انه فاضل وعمرو كانه أسد وذلك لان الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمرو عليكه لان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال فى نحو وكل شيء فعلوه فى الزبر وقولك زيد ما أحسنه لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل فى الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لا سيما طلبا وبينهما ما التعجبية ولها الصدر وكذلك زيد أنا الضارب له لان أل موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذى تقدم وبعده فعل أو وصف وكل منهما ناصب لضميره أولسببيه ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك فى ثلاث مسائل احداها أعان يكون الفعل المشغول

الفعل بعدها أولى من وقوع الاسم (قوله أوعاطفا) المراد بالعاطف الواو وثم والفاء وأوقاله الشاطبى وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته ومارأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قلنا كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجملة هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف اه تصريح (قوله غير مفصول باما) أما لو فصل بها نحو ضربت زيدا وأما عمرا فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد أما فى الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع فى ابتداء الكلام لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التى يبتدأ بها الكلام (قوله طلبا) وهو الامر والدعاء بخير أوشر ولو كان الدعاء بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه واللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر الله له أى اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له فالعامل فى الثالث موافق فى المعنى لان غفر يتعدى بحرف الجر وانما ترجح النصب فى ذلك لان الطلب انما يكون بالفعل فحمل الكلام عليه أولى ولان فى الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر احتمال الصدق ومما يترجح فيه النصب أيضا أن يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام أوبلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لاتهنه أونفيا بمعنى الطلب نحو زيد لا يعذبه الله لانه بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة فان قلت ان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قيل ساقلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفى بها انتهى تصريح (قوله وهذا خارج عن الباب) لان من جملة ضابط الباب أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية ومامعها اه تصريح (قوله ومثله وكل شيء الخ) أى مثله فى وجوب الرفع وانما فصله لان ما قبله تلا ما يختص بالابتداء وكل شيء الخ ليس كذلك بل منع من النصب مانع وهو ان الصفة لا تعمل فى الموصوف فلا تفسر عاملا قال فى التصريح ولا يصح نصب كل شيء لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء فى الزبر حتى يصح تسلط فعلوا على كل وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت فى الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أولشيء وفى الزبر خبر كل اه تصريح (قوله لفظا) المراد به ما يصل اليه العامل بنفسه والمراد بالمحل ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر والا فالضمير على كل حال لا ينصب لفظه بل محله (قوله بفعل محذوف وجوبا) أى لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وأما قوله تعالى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (قوله فلا موضع للجملة بعده لانها مفسرة) أى والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال فى المغنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اه تصريح ومقابل الاصح ما قاله الشلوبين انها تابعة لما قبلها فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى زيد الخبز يأكله فى محل رفع اه حفنى على الاشمونى وأنت خبير بان المفسر هو الفعل لا الجملة ففى عبارة شارحنا تسامح (قوله كانه أسد) بتشديد النون من كان (قوله ومن ثم) أى من أجل قولنا مالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله أن يكون الفعل المشغول

طلبا نحو زيدا اضربه وعمرا انهنه الثانية أن يتقدم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل نحو أبشرا مناواحدا نتبعه الثالثة ان يقترن الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية لم تبن على مبتدا كقوله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها

طلبا) وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير المجرور بالباء فى محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شىء وكذا ان قلنا ان الضمير فى محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا انتهى تصريح (قوله أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب فى الهمزة أن تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقى أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون فى أمهات الابواب مالم يتوسعوا فى غيرها فان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو أنت زيد تضربه لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدا كما هو رأى سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل محذوف مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأى الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة فى التقدير على الفعل فان فصل بظرف نحو أكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم كلا فصل انتهى تصريح (قوله والانعام خلقها لكم) انما ترجح نصب المشتغل عنه لان المتكلم به عطف جملة فعلية على فعلية وتشاكل الجملتين أولى من تخالفهما بخلاف الرفع فان فيه عطف اسمية على فعلية ولا تشاكل بينهما كذا يؤخذ من شرح الكافية (قوله سورة أنزلناها) تمثيلهم بهذه الآية يدل على أنه لا يشترط فى الاسم المشتغل عنه أن يكون صالحا للابتداء واشترطه بعضهم (قوله كاذا الفجائية) فانها مختصة بالابتداء على الاصح وفى المسئلة أقوال ثلاثة أصحها هذا وهو اختصاصها بالابتداء مطلقا والثانى دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لم يقترن فيمتنع حكاه فى المغنى وعلى الاصح فيجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد انتهى تصريح اذا علمت ذلك فقول المصنف هنا وأجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهو لا يناسب التعبير بالسهو مع كونه قولا بل المناسب أن يقول خلاف الاصح لانه متى وجد قول فى المسئلة لا يقال لم ترتكبه انسها بل مشى على قول مرجوح (قوله أو حال بين الاسم الخ) اعترض ذلك بان جعل الاداة بين الاسم والفعل يخرجها عن التصدير وأجيب بان المراد ماله الصدر ولو رتبة فلا ينافى ذلك تقدم شىء عليه أو يقال ان لها الصدارة على الجملة التى فى حيزها وهنا الاسم ليس فى حيزها (قوله مبنية على مبتدا) أى مخبر بها عن مبتدا قال فى التوضيح وشرحه ويستويان فيما اذا بنى الفعل السابق على اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة ضميره وكانت معطوفة بالفاء نحو زيد قائم وعمرو أكرمته لاجله أو فعمرو أكرمته فيجوز فى عمرو الرفع وكنت عطفت جملة اسمية على مثلها ويجوز النصب وكنت عطفت فعلية على فعلية محلها رفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة الضمير فى لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وما قيل من أن الارجح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب فيعارض بان الرفع يرجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فاستويا بخلاف ما اذا بنى على ما التعجبية نحو ما أحسن زيدا وعمرا أكرمته عنده فلا أثر للعطف على الجملة الفعلية لان فعل التعجب جرى مجرى الاسماء فى جموده ولذا صغر فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن فى الجملة الثانية ضمير الاول أو لم تعطف بالفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فلذلك جاز الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدأ وعلم القرآن جملة فعلية خبره والمجموع جملة اسمية ذات وجهين

لكم الثانى ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا نحو زيد ضربته وذلك لان النصب محوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غنى عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ويرده أنه قرىء جنات عدن يدخلونها سورة أنزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب نحو ان زيدا رأيته فأكرمه والرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجمل الاسمية كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو واجازة أكثر النحويين النصب بعدها سهو أو حال بين الاسم والفعل شىء من أدوات التصدير نحو زيد هل رأيته وعمرو ما لقيته*

والخامس ما يستوى فيه الامران وذلك اذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدا نحو زيد قام وعمرا أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت

فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب بناء على العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حده فى زيد اضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى والفارسى وجماعة يجيزون النصب وقال هشام الواو كالفاء فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيدو عمرو وردبان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع الحروف يحصل بها الربط اه تصريح اذا علمت ذلك تعلم ان ما مشى عليه شارحنا هنا مبنى على ما قاله هشام وابن خروف فانه لم يذكر فى مثاله رابطا (قوله فالجملتان) وهما قوله خلق الانسان علمه البيان ليس فيهما عطف ولذا قال البيضاوى واخلاء الجمل الثلاث التى هي أخبار مترادفة للرحمن عن العاطف لمجيئها على نهج التعدد وأجاب الفيشى بان قوله معطوفتان أى بحذف العاطف فاستقامت عبارته وأنت خبير بانه اذا كان محل الشاهد فى قوله والسماء الخ فلا داعى لجعل الجملتين معطوفتين بحذف العاطف فالانسب ماقاله البيضاوى وأيضا حذف العاطف قيل انه ضرورة فلا يخرج عليه التنزيل وان كان الصحيح أنه غير مختص بالضرورة (قوله وهى محل الاستشهاد) فالسماء مفعول لمحذوف وهى عطف على علم القرآن ولو قرىء بالرفع لكان عطفا على الرحمن علم الخ فالنصب فى الآية اقتصار على أحد الوجهين السابقين

﴿باب التوابع﴾

(قوله فى الاعراب) أى ان كان له اعراب والا فالحروف وأسماء الافعال يؤكدان ولا اعراب لهما والمراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا (قوله أحدها التوكيد) فيه لغات ثلاثة أفصحها الواو كما قال تعالى بعد توكيدها والثانية الهمزة بدل الواو والثالثة قلب الهمزة ألفا وكان ينبغى للمصنف أن يقدم النعت لانه مبين لحقيقة المنعوت ولذلك اذا اجتمعت التوابع يقدم النعت اه فيشى قال بعض انما قدم التوكيد على النعت لان التوكيد يدل على المؤكد من غير شى آخر والنعت يدل على المنعوت وعلى صفة من صفاته فكأنه غيره فناسب تأخيره والتوكيد لغة احكام الشىء (قوله تابع) جنس وقوله يقرر الخ فصل يخرج بقية التوابع ماعدا التوكيد وهذا تعريف للتوكيد المعنوى لا اللفظى (قوله يقرر) أى المتكلم به أو ان هذا حقيقة عرفية أى انهم تعارفوا انه يقرر وان كان الذي يقرر غيره (قوله أمر) أراد به الحال والشان أى حال المتبوع وشأنه (قوله فى النسبة) اللائق أن يأتى بمن بدل فى وعلى ثبوتها فيراد بالامر غير النسبة والشمول وفيه تكلف ويجاب بانه من ظرفية المجمل فى المفصل ويراد بالامر النسبة والشمول وأو فى قوله أو الشمول للتنويع فلا يرد شىء على أخذها فى التعريف (قوله نحو جاء زيد والزيدان الخ) اكتفى بالمفرد المذكر ومثناه عن المفرد المؤنث ومثناه وأتى بالجمع فى الموضعين لئلا يغفل عن المؤنث بالمرة (قوله ولا تؤكد نكرة مطلقا) أى توكيدا معنويا ومعنى مطلقا أفادت أم لا (قوله نحو دكادكا) راجع للتوكيد باللفظ وهو مبنى على قول والذى مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب واختاره فى الاوضح وهو الصحيح انه ليس توكيدا لانه أريد بالثانى غير ما أريد بالاول أى دكا بعد دك (قوله فجاجا سبلا) جمع فج وهو الطريق والسبل جمع سبيل وهو الطريق ولذا كان من التوكيد بالمرادف (قوله ضمير متصل) أما المنفصل فيعاد بدون ما اتصل به مثال المتصل نحو جعلت جعلت وأكرمك أكرمك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض أنه متصل (قوله ولا حرف غير جوابى الخ) قال فى التوضيح وشرحه وان كان المؤكد حرفا غير جوابى وجب أن يفصل بينهما وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه نحو قوله تعالى انكم اذا متم وكنتم

والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجملتا الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها عطف على الخبر أيضا وهى محل الاستشهاد ثم قلت *(باب يتبع ماقبله فى الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول فالاول نحو جاءنى زيد نفسه والزيدان والهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن والعين كالنفس والثانى نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا تؤكد نكرة مطلقا وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا دكا وفجاجا سبلا ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابى الا مع ما اتصل به)* وأقول

تراباوعظاماأنكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى الواقعة مفعولا ثانيا لبعد وفصل بينهما بالظرف ومابعده وأعيدمع ان الثانية الضمير المتصلة به أن الاولى وهو الكاف والميم ووجب أن يعادهو أى لفظ المتصل بالحرف المؤكد أوضميره ان كان ماا تصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحوان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيدمع ان الثانية ماا تصل بان الاولي وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى وأعيد الضمير معها وهو أولى من اعادة الظاهر وبها جاء القرآن قال تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون وشذ اتصال الحرفين نحو قوله

ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من أجاره قد أضيما

فاكدان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما وأجازه الزمخشرى اختيارا اه تصريح (قوله غير جوابى) أما الجوابى ومثله الفعل فيكرر الفعل والحرف بدون شرط كقولك قام زيد وبلى وبلى ونعم نعم وقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بثنة انها * أخذت على مواثقا وعهودا

فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة اسم محبوبته اه تصريح (قوله والتوابع) جمع تابع والتابع اصطلاحا كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر اه أزهرية (قوله خمسة الخ) ودليل الحصر فى الخمسة أن التابع اما أن يتبع بواسطة حرف أولا الاول عطف النسق والثانى اما أن يكون على نية تكرار العامل أولا الاول البدل والثانى اما أن يكون بالفاظ مخصوصة أولا الاول التوكيد والثانى اما أن يكون بالمشتق أولا الاول النعت والثانى عطف البيان واذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق قاله فى التسهيل فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه اخوك وزيد واختلف فى عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل فى المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها وهو قول الخليل والاخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور وقيل عامله المذكور وأما عطف النسق فقيل عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف اه تصريح (قوله جاء زيد نفسه) أى أو عينه أو هما معا لكن تقدم النفس على العين ومحل كون النفس توكيدا اذا أريد منها الذات لا الدم وكذا اذا أريد بالعين الذات لا الجارحة والا كان بدل بعض تأمل فلا تقول جاء زيد كله لان المجىء لا يتعلق بالبعض بخلاف اشتريت العبد كله ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة (قوله لجواز السامع كون الجائى الخ) فالتوكيد لرفع المجاز بحذف مضاف وقيل لرفع المجاز العقلى فى النسبة وهذا ظاهر اذا كان المسند فعلا ومافى معناه أما لو كان غير ذلك فلا يتأتى المجاز العقلى الا أن يقال القائل بذلك لا يشترط كون المسند فعلا ومافى معناه وقيل المجاز لغوى وهو ظاهر اذا لم يكن المؤكد علما (قوله المقرر لامره فى الشمول) أى لدفع احتمال تقدير بعض مضاف للمتبوع فتقول جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الاصل جاء أحد الزيدين أو احدى المرأتين نظير قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أى من أحدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار اللؤلؤ والمرجان صغاره وامتنع أن يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع تقدير المضاف لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين كما لا يجوز جاء زيد كله بالاجماع لعدم الفائدة وذهب الجمهور الى جواز اختصم الزيدان كلاهما لان العرب تأتى بالتوكيد حيث لا اضمار نحو جاء القوم كلهم أجمعون (قوله ويجب فى المؤكد) بفتح الكاف كونه معرفة وأما النكرة فان لم يفد توكيدها لم يجز لان الغرض من التوكيد

اذا استوفت العوامل معمولاتها فلا سبيل لها الى غيرها الا بالتبعية والتوابع خمسة نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف ونسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطف البيان النسق تحت قوله والعطف وقال آخر ستة فجعل التأكيد اللفظى بابا وحده والتأكيد المعنوى كذلك ومثال المقرر لامر المتبوع فى النسبة جاء زيد نفسه فانه لو لا قولك نفسه لجوز السامع كون الجائى خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء ربك أى أمره ومثال المقرر لامره فى الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لولا التأكيد لجوز السامع كون الساجد أكثرهم ويجب فى المؤكد كونه معرفة وشذ قول عائشة رضى الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر

ازالة اللبس وفى شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا وان أفاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة والشمول كقوله

قد صرت البكرة يوما أجمعا * وكاعتكفت أسبوعا كله وقوله

* ياليت عدة حول كله رجب * ولايجوز صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهر انصفه لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة اه تصريح فقول شارحنا وشذ الخ مبنى على مذهب البصريين وقد علمت الخلاف فى ذلك (قوله ياليت عدة الخ) صدره * لكنه شاقه أن قيل ذا رجب * وهو من بحر البسيط والشوق نزاع النفس الى الشىء وقيل سفر القلب الى المحبوب (قوله وأنشده الخ) أى ان الناظم وابنه أنشده شهر مكان حول وهو تحريف أى تغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى أن يكون الحول من أوله الى آخره رجب لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لايكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجب اه تصريح ويمكن الجواب بان يراد بالشهر جنس الشهر المتحقق فى اثنى عشر شهرا ورجب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن الرجب كما قاله الشنوانى (قوله ويجب فى التوكيد الخ) وقد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر عن الضمير كما فى قوله * ياأشبه الناس كل الناس بالقمر * (قوله ويجب فى التوكيد كونه مضافا الخ) أى سواء كان بالنفس أو العين أو كل أو جميع فليس من التوكيد خلق لكم ما فى الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لابن عقيل حيث قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق لانه لو كان كذلك لقيل جميعه بل جميع حال من ما الموصولة وليس من التوكيد انا كلا فيها بل كل بدل من اسم ان أو حال من الضمير المستتر فى قوله فيها انتهى تصريح (قوله ويستثنى من ذلك أجمع) قيل ان أجمع وأخواته معرفة بنية الاضافة وقيل بالعلمية وأما بقية أدوات التوكيد فهى معرفة بالاضافة للضمير لفظا (فائدة) لايجوز قطع ألفاظ التوكيد الى الرفع أو النصب اه أشمونى (قوله وأجمع وما تصرف منه) وهو جمعاء وأجمعون وجمع ويستغنى عن تثنية أجمع وجمعاء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سى عن تثنية سواء فقالوا سيان ولم يقولوا سوا آن الا نادرا وأجاز الاخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء فتقول جاء الزيدان أجمعان وجاءنى الهندان جمعاوان وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء اه تصريح (قوله تقول اشتريت العبد كله أجمع) مثل المصنف لما اذا كان التوكيد باجمع وأخواته تابعا لكل وأخواته وأشار به الى أنه اذا أكد بهما يقدم كل أو أحد أخواته على أجمع وأخواتها ويجوز التوكيد باجمع وأخواته بدون كل وأخواته فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال تعالى لاغوينهم أجمعين ان جهنم لموعدهم أجمعين (قوله مجموعين) أى على وزن أفعل بضم العين ولايجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم فى التوكيد (قوله أفصحها الجمع) أى جمع قلة على أفعل بضم العين وانما كان الجمع أفصح لان التثنية جمع فى المعنى وعدل عن التثنية لئلا يتوالى تثنيتان ولهذا كان الافراد أفصح من التثنية وانما قال أفصحها ولم يقل فصحاها لان أفعل التفضيل اذا أضيف لمعرفة جاز فيه وجهان المطابقة وعدمها (قوله ودونها) أى اللغة الفصحى ولو قال ودونه أى دون الجمع كان أولى (قوله قطعت رؤس الكبشين) فيجوز أن تقول قطعت رأسا الكبشين ورأس الكبشين ورؤس الكبشين ففيه الاوجه الثلاث والافصح الجمع ثم الافراد ثم التثنية وكذا فى كل لفظ أضيف لما تضمنه وكان المتضمن بكسر الميم مثنى فان الكبشين متضمن للرأس وكذا قبلت يد الشخصين ومنه قوله تعالى فقد

* ياليت عدة حول كله رجب * وأنشده ابن مالك وغيره ياليت عدة شهر وهو تحريف *

ويجب فى التأكيد كونه مضافا الى ضمير عائد على المؤكد مطابق له كما مثلنا ويستثنى من ذلك أجمع وما تصرف منه فلا يضفن لضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والاماء كلهن جمع ويجب فى النفس والعين اذا أكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو جاء زيد نفسه عينه وجاءت هند نفسها عينها مجموعين مع الجمع نحو جاء الزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن واما اذا اكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات افصحها الجمع فتقول جاء الزيدان انفسهما اعينهما ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهى الاوجه الجارية فى قولك قطعت رؤس الكبشين

(مسئلة) قال بعض العلماء فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض وفائدة ذكر اجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا فى وقت واحد بل سجدوا فى وقتين مختلفين والاول صحيح

صغت قلوبكما (قوله والثانى باطل الخ) لا يتم بطلانه الا اذا أراد الفراء كما صرح به يس ان جميع لا تحاد الوقت فى كل موضع أما لو أريد انها لاتحاد الوقت اذا جمعت مع كل فلا يكون باطلا اه فيشى (قوله وهو قول جمهور الخ) ومقابل قول الجمهور ما قاله الفراء ان أجمعين تفيد اتحاد الوقت كما ذكره الاشمونى ثم يحتمل أن قول شارحنا قال بعض العلماء فى قوله الخ أراد به الفراء ويحتمل انه أراد به بعض المفسرين والاظهر الاول ثم رأيت الشيخ يس صرح بانه الفراء (قوله أمهلهم) توكيد لمهل ورويدا بمعنى امهالا فهو توكيد ثان كما أفاده الفيشى (قوله الثانى النعت) ويرادفه الوصف والصفة وقيل الوصف يطلق على مالا يتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق الا على ما يتغير وعلى هذا يقال صفات الله لا نعوت الله وقال المصنف فى شرح اللمحة النعت والصفة واحد وقيل النعت يكون بالجملة كالطويل والقصير والصفة بالفعل كالضارب وعليه فيقال للمولى موصوف لا منعوت اه يس على الفاكهي (قوله مشتق) وهو فى الاصل ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد هنا معنى مجازى من اطلاق العام على الخاص وهو ما دل على حدث وصاحبه كضارب اسم فاعل ومضروب اسم مفعول وأمثلة المبالغة كضراب وحسن صفة مشبهة واسم التفضيل (قوله أو مؤول به) كاسم الاشارة المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعها وأسماء النسب تقول مررت بزيد هذا أى الحاضر ومررت برجل ذي مال ومررت برجل دمشقي بفتح الميم أى منسوب الى دمشق وفى معنى اسم الاشارة جميع الموصولات الا من وما وفى معنى ذى الصاحبية ذو الطائية وفروعها وفى معنى المنسوب تامر ولابن وتمر فى المنسوب للتمر وأما الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لانها ظروف وليست صفات انتهى تصريح (قوله يقتضى تخصيص متبوعه) قال التفتازانى فى مطوله وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف وقال السيد فى حواشى المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما فى رجل عالم فلا تكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوى واللفظي ويجعل جارية مخصصة لانها قللت الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا ولم يبق فى عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى (قوله تخصيص الخ) وقد يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى أو للابهام نحو تصدق بصدقة كثيرة أو قليلة ففى كلام المصنف قصور قال السيد فى حواشى المطول وقد يكون الوصف جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التى لها محل يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب فى تلك الجملة أن تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب أن يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجى دبها لتعرف المخاطب الموصوف وتميزه عنده ولما كان من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة أو صلة انما يكون بتقدير القول نحو *جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط* (قوله ويتبعه فى واحد الخ) فلا يجوز تخالفهما فى الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما فى التعريف والتنكير لان التعريف يقتضى كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعينه والتنكير يقتضى كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعينه فالجمع بينهما جمع بين النفى والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازى (قوله وأمره الخ) الحاصل ان موافقته له فى اثنين من خمسة عام للنعت الحقيقى والسببى ويختص

والثانى باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على ان اجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كمعنى كل سواء وهو قول جمهور النحويين وانما ذكر فى الاية تأكيدا على تأكيد كما قال تعالى فمهل الكافرين امهلهم رويدا ثم قلت *(الثانى النعت وهو تابع مشتق او مؤول به يفيد تخصيص متبوعه او توضيحه او مدحه او ذمه او تأكيده او الترحم عليه ويتبعه فى واحد من اوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ولا يكون اخص منه فنحو بالرجل صاحبك بدل ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت وأمره فى الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يترجح نحو جاءنى رجل قعود غلمانه على قاعد واما قاعدون فضعيف

الحقيقي بالموافقة في اثنين من الخمسة الباقية فيكمل له أربعة من عشرة وأما السببي فلا يشترط أن تكمل له أربعة من عشرة قال في التصريح وأما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فان رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها سواء جرى على من هو له كجاءتني امرأة كريمة ورجلان كريمان ورجال كرام أو جرى على غير من هو له بان يحول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف نحو جاءتني امرأة كريمة الاب أو كريمة أباورجلان كريما الاب أو كريمان أباوجاءني رجال كرام الآباء أو كرام أبافالوصف في ذلك كله رافع لضمير مستتر ويستثنى من ذلك اسم التفضيل اذا استعمل بمن أو أضيف لنكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولا يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذا مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين ويستثنى أيضا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل وان رفع الوصف اسما ظاهرا أو ضميرا بارزا أعطى الوصف حكم الفعل ولم يراع حال الموصوف فتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها كما تقول قامت أمه وقام ابوها ومررت برجلين قائم أبواهما كما تقول قام أبواهما وهي لغة أكلوني البراغيث نحو مررت برجلين قائمين أبواهما ومررت برجال قائمين آباؤهم كما تقول قام أباؤهم ومن قال قاموا آباؤهم قال قائمين آباؤهم بجمع السلامة هذا اذا رفع اسما ظاهرا وتقول في الرفع للبازرجاءني غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربت هي وضربها هو وجاء غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوهم قال ضاربوه هم اه تصريح وبهذا يتضح كلام شارحنا وبه تعلم ان قول الفيشي وأمره الخ مرادف النعت السببي لا الحقيقي غير صحيح كما اتضح لك (قوله ويجوز قطعه الخ) اعلم انه اذا لم يتكرر النعت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز اتباعه وقطعه مالم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير أو جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها واتباع البعض وقطع البعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع وان لم يتعين مسماه الا بمجموعها وجب اتباعها كلها نحو مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان يشاركه في اسمه ثلاثة وكل واحد اتصف بصفة من الثلاثة فقط وان تعين ببعضها جاز فيما عداه الاوجه الثلاثة واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع وجاز في الباقي القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها أم لا اه تصريح (قوله أسد) أي شجاع بناء على أن الشجاعة ليست خاصة بالعقلاء أما لو قلنا انها خاصة فيفسر الاسد بمجترىء تأمل (قوله من الشيطان) من شاط اذا احترق أو شطن اذا بعد والرجيم بمعنى المرجوم قال يس يجعل الوصف في ذلك تخصيصا يندفع سؤال مشهور وهو أن ابن عرفة قال يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو أن الاستعاذة استجارة وهي ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص وأجاب بأن النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم اه وقال أيضا وكون الوصف للذم بناء على أن رجيم بمعنى مرجوم بالشهب أما لو أريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتوكيد لان كل شيطان كذلك اه وعلى هذا يندفع السؤال واعلم ان كون النعت لغير الايضاح والتخصيص مجاز اه يس على الفاكهي (قوله ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من اهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل) اعلم ان بعضهم منع البيان

ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع او بالنصب) واقول مثال المشتق مررت برجل ضارب او مضروب او حسن الوجه او خير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل اسد اى شجاع ومثال مايفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرير رقبة مؤمنة ومثال مايفيد مدحه الحمد لله رب العالمين ومثال مايفيد ذمه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومثال مايفيد الترحم عليه اللهم انا عبدك المسكين ومثال مايفيد التوكيد نفخة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهين اثنين وزعم قوم من أهل البيان ان اثنين عطف بيان ويحتاج شرح ذلك الى بسط طويل وقد

لهج المعربون بان النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على النصف فى العددين وانه انما يتبع فى اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاعراب الثلاثة التى هى الرفع والنصب والجر وواحد من

فى النكرات وعليه فلا يصح أن يكون اثنين عطف بيان وبعضهم أجازه فى النكرات بشرط كونه أجلى وعليه فلا يصح أن يكون اثنين بيانا لانه ليس أجلى من المبين وجوز بعضهم اتيان عطف البيان للتوكيد كما فى يس على الفاكهي وعليه فيصح كون اثنين عطف بيان على المبين للتوكيد والصحيح جوازه فى النكرات ولا يشترط أن يكون أوضح لاحتمال أن يحصل الايضاح باجتماعهما وقد يكون عطف البيان باسم غير مختص بالمبين كما فى المؤمن العائذات الطير فان الطير عطف بيان وليس مختصا بالعائذات وعليه فاثنين عطف بيان على المبين ولم يختص به وسيأتى فى باب عطف البيان فى يانصر نصر نصرا خلاف هل هو من التوكيد اللفظي أو من باب عطف البيان فمن قال انه توكيد لفظى يقول لا يصح أن يكون بيانا لان الشىء لا يبين نفسه ومن قال انه عطف بيان لم يصرح بانه عطف بيان للتأكيد فتأمل ولعل هذا هو الذى أشار له المصنف بقوله ويحتاج شرح ذلك الخ فانه قد أطال فى المغنى فى الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله لهج المعربون) هو من باب تعب أولع به اه صحاح وقال بعض الاشياخ أى أكثروا الكلام بذلك (قوله والتحقيق ان الامر على النصف من العددين) أى العشرة والاربعة أى أن اللازم اثنان من خمسة وأما الاثنان من الخمسة الاخرى فتارة يوجدان كما فى الرافع للضمير المستتر وتارة لا يوجدان كما فى الرافع للظاهر والضمير البارز ولا تفهم من المصنف ان النعت الحقيقى له اثنان من خمسة فقط وبهذا تعلم ان كلام المعربين قاصر على الرافع للضمير المستتر وانما اعترض المصنف عليهم لكون كلامهم يوهم العموم تامل (قوله وانه انما يتبع الخ) توضيح لقوله ان الامر على النصف الخ (قوله فلا تنعت نكرة بمعرفة) ولا يرد عليه قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى الخ لانه وصف النكرة وهى كل همزة بالمعرفة وهى الذى وذلك لان الذي بدل لا نعت وأما قوله مالك يوم الدين فمالك معرفة لان المراد به الاستمرار فى جميع الازمنة فاضافته محضة اه يس (قوله ولا العكس) وجوزه بعضهم فى قوله * وفى أنيابها السم ناقع * فجعل ناقع صفة للسم وخرجه غيره على البدل (قوله ويجب عند جماهير النحويين الخ) وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص ويؤيده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما قال توصف كل نكرة بكل نكرة قال وماذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل اه يس (قوله أو رتبة العلم) أو لحكاية الخلاف ومذهب المصنف انه فى رتبة العلم (قوله الا أن العرب أجروا جمع التكسير الخ) الحاصل أن سيبويه والمبرد وأبا موسى قالوا ان جمع التكسير فى الوصف أفصح من الافراد وقال الابدى والشلوبين وطائفة افراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع نحو مررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وان كان تابعا لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد أفصح واتفق الجميع على ان الافراد أفصح من جمع السلامة اه تصريح (قوله أجروا) أى نطقوا بذلك بدون ترجيح (قوله وقوم) أى من النحاة فهذا ليس مقابلا لما قبله ومقابله ما علمت من الاقوال فى المسئلة (قوله والقطع الخ) واعلم ان النعت المقطوع ان كان لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدا أو الفعل وان كان لغير المدح أو الذم أو الترحم جاز ذكر العامل وهو المبتدا أو الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة وتقول هو التاجر او اعنى التاجر على

التعريف والتنكير فلا تنعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل ولا بزيد فاضل كما انه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون الموصوف أما أعرف من الصفة أو مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف باللام والثانى نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان باللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لا نعت لان المضاف للضمير فى رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام وأما الافراد وضداه وهما التثنية والجمع والتذكير وضده وهو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك حكم الفعل الذى يحل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بامرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها وفى التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها وبرجل حسنة أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول برجل حسن أبواه وبرجل حسن آباؤه ولا تقول حسنين ولا حسنين الا على لغة من قال

أكلونى البراغيث وعلى ذلك فقس الا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد فاجازوا فصيحا مررت برجل قعود غلمانه كما تقول قاعد غلمانه وقوم رجحوه على الافراد واليه أذهب وأما جمع التصحيح فانما يقوله من يقول أكلونى البراغيث واذا كان المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بامرىء القيس الشاعر جاز لك فيه ثلاثة أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو وبالنصب باضمار فعل

تقدير سؤال سائل يقول من هو ومن تعنى قال الشاطبي وجملة النعت المقطوع مستأنفة لان الصفة مع المقدر جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب ووجه وجوب حذف العامل فى الذم والمدح والترحم انهم لما قصدوا انشاء المدح أو الترحم أو الذم جعلوا اضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا فى النداء اذ لو أظهروا العامل وقالوا ادعو اعبد الله لخفى معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا اه تصريح (قوله ويجب الخ) وجوز بعضهم تقدير أعنى فى الجميع (قوله فى صفة التوضيح) ومثله التخصيص (قوله وامرأته حمالة الحطب) امرأته مرفوع عطف على فاعل يصلى المستتر فيه اه تصريح (قوله الثالث عطف البيان) العطف فى الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه والمراد به المعطوف أو أنه صار حقيقة فى المعطوف اه يس على الفاكهى (قوله يوضح متبوعه) أى باتفاق البصريين والكوفيين (قوله أو يخصصه) نفاه جمهور البصريين منهم الفارسى وابن جنى وجوزوا أن يكون من عطف البيان للنكرة نحو أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والاخص يبين غير الاخص اه تصريح وظاهر قول المصنف يوضحه أو يخصصه أنه لا يأتى لمدح أو لذم ولا لغيره لكن الزمخشرى قد أعرب البيت الحرام عطف بيان أتى به للمدح فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيحمل كلام المصنف على الغالب (قوله ويتبعه فى أربعة من عشرة) أى المعلومة من باب النعت ولم يقل فى الاربعة من عشرة لقرب العهد بالنعت (قوله ويجوز اعرابه الخ) أى كل ما جاز اعرابه عطف بيان من حيث انه موضح أو مخصص جاز اعرابه بدل كل من كل من حيث انه المقصود بالحكم لا انه يجوز اعرابه بدل كل من الجهة التى أعرب بها بيانا فان هذا لا يمكن لان البيان موضح لمتبوعه أو مخصص له فهو مقصود بالحكم مع متبوعه والبدل هو المقصود بالحكم أى الذى انحصر القصد فيه (فائدة) يفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها ان البدل هو المقصود وما قبله وسيلة ومنها انه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل فى الجميع اه تصريح (قوله أو لم يمتنع) كذا فى بعض النسخ فأو تنويعية ولم يمتنع عطف على يجب وفى بعضها وان لم يمتنع وهو عطف على ان لم يجب وقوله ولم يمتنع احلاله محل الاول عبارته أحسن من عبارة ابن مالك فى ألفيته لان ابن مالك انما ذكر صورتين والمصنف أتى بقاعدة كلية تشتمل على جميع الصور وتلك القاعدة كل ما وجب كونه عطف بيان جاز اعرابه بدل كل ان صح احلال الثانى محل الاول ولم يجب ذكره (قوله نحو يا زيد الحارث) مثال لما يمتنع احلاله محل الاول لان الحارث لو أعرب بدلا من زيد لزم دخول يا على الاسم المحلى بال لان البدل على نية تكرار العامل فتعين اعرابه بيانا واعترض بان العلة المانعة من جعله بدلا تأتى فى جعله بيانا لانا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فيا عاملة فى الحارث على كل تقدير فيمتنع اعرابه بيانا أيضا وكذا ان قلنا ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل لا فرق وان قلنا ان العامل هو التبعية فلا يمتنع كونه بدلا كما لم يمتنع كونه بيانا فما الفرق بينهما وهذا الاشكال وارد على بقية الامثلة اه فيشى الا أن يقال يغتفر فى التابع (قوله ويمتنع فى نحو مقام ابراهيم) أى ويمتنع كونه بيانا فى نحو الخ لان مقام معرفة لاضافته الى ابراهيم فلو جعل عطف بيان على آيات فى قوله تعالى آيات بينات لزم كون عطف البيان معرفة تابعة لنكرة وقد مر وجوب المتابعة اه فيشى وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف

ويجب أن يكون ذلك الفعل أخص أو أعنى فى صفة التوضيح وأمدح فى صفة المدح وأذم فى صفة الذم فالاول كما فى المثال المذكور والثانى كما فى قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كما فى قوله تعالى وامرأته حمالة يقرأ فى السبع حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم وبالرفع اما على اتباع أو باضمار هى ثم قلت (الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه نحو * أقسم بالله ابو حفص عمر * ونحو او كفارة طعام مساكين ويتبعه فى اربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهند قام زيد اخوها او لم يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث وأنا ابن التارك البكرى بشر يا نصر نصر نصرا ويمتنع فى نحو مقام ابراهيم وفى نحو يا سعيد كرز

وقرأ قالون عيسى)* وأقول قولى تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولى غير صفة مخرج للصفة فانها توافق عطف البيان فى افادة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة فلابد من اخراجها والا دخلت فى حد البيان وقولى يوضح متبوعة أو يخصصه مخرج لما عدا عطف البيان ومثال الموضح قوله أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من نقب ولا دبر والمزاد بعمر ابن الخطاب رضى الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى أو كفارة طعام مساكين فيمن نون الكفارة و رفع الطعام وحكم المعطوف انه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشرة وهى واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شىء جاز اعرابه عطف بيان جاز اعرابه بدلا أعنى بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كهند قام زيد أخوها ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير فى قوله أخوها الذى هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بيانا لابدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط والا امتنع احلاله محل المتبوع

بيان على آيات مخالف لاجماع البصريين والكوفيين على أن النكرة لاتبين بمعرفة وجمع المؤنث لايبين بالمفرد المذكر ولايجوز أن يكون بدلا لانهم نصوا على أن المبدل منه ان كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم أو بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ اه تصريح وذكر بعض أنه بدل بعض على تقدير الرابط أي مقام ابراهيم منها أوانه بدل كل بجعل المقام لعظمه كانه عين الآيات فتأمل اه من يس على الفاكهى (قوله وقرأ قالون عيسى) يمتنع لان قالون أوضح من عيسى قال فى التصريح وقول الزمخشرى والجرجانى يشترط فى عطف البيان كونه أوضح وأخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه فى ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع أن الاشارة أوضح وأخص من المضاف الى ذى الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذى الاداة ومخالف للقياس أيضا لان عطف البيان فى الجامد بمنزلة النعت فى المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشرح نعم لو قيل يشترط فى عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلى يبين الخفى اه تصريح (قوله مخرج للصفة) أرادبها النعت سواء كان مشتقا أو مؤولا به وليس المراد بها المشتق كما توهم الفيشى بل أراد بالصفة المرادفة للنعت لان النعت والصفة والوصف بمعنى واحد (قوله أقسم بالله الخ) قال ابن يعيش قاله رؤبة قال العينى وهذا خطأ لان وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ولم يدرك عمر ولا عده أحد من التابعين وانما قاله اعرابى جاء لعمر بن الخطاب وقال له ان أهلى بعيدوانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره وسار فى البطحاء يرتجز أقسم بالله أبو حفص عمر

* مامسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر أى حنث فى يمينه وعمر مقبل من أعلى الوادى فجعل اذا قال فاغفر الخ يقول صدق صدق حتى التقيا فاخذه بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعير وكساه اه شنوانى فعمر عطف بيان على أبى حفص ذكر لايضاحه لاشتهاره بهذا الاسم أكثر من اشتهاره بالكنية اه حلبى والنقب رقة خف البعير يقال نقب ينقب كعلم يعلم والدبر مرض فى سنامه (قوله لان البدل على نية تكرار العامل) قال السيوطى والاكثر على أن العامل فى البدل يقدر بلفظ الاول فهو من جملة ثانية لا من الاولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم ومن النخل من طلعها من المشركين من الذين فر قوا دينهم لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وقيل هو عامل الاول وعليه المبرد وابن مالك (قوله فكانه من جملة) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها فكانه من جملة أخرى والمراد بكأن التحقيق لانه من جملة أخرى عند اعرابه بدلا (قوله فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط) ولايعقل هنا قولهم يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الاوائل لان الضرر هنا انما جاء من الاول والرابط فى مثاله الضمير المضاف اليه أخ الذى هو تابع لزيد (قوله أمثلة كثيرة منها الخ) ومنها يا أخوينا عبد شمس ونوفلا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير ياعبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لايجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يانوفل بالضم لايانوفلا بالنصب ومنها أن يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بتسمية نحو زيد أفضل الناس الرجال ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يازيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل فى نية الاحلال محل المبدل منه اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وأل لايجتمعان هنا ومنها قول الشاعر

والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس لنوى احلال ماعطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لايجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على ما أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطىء من قال أنا أشر الانس والجن ومنها أن تتبع صفة أى بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لرفع لان الرجل فى هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة أى ومنها أن يتبع مجرور أى بمفصل نحو بأى الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ماعطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة أى الى المعرفة المفردة وهى لاتضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو أى زيد أحسن أو عطف على أى مثلها * نحو أبى وأبيك فارس الاحزاب * ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندى لانه لو نوى احلال زيد مع ماعطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهى انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ * كلا أخى وخليلى قال الموضح فى الحواشى وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لابد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لايجوز ان أنت وقال أبو سعيد على بن مسعود أولى مايقال فى نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الفخر وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه فى حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يصح كلامك اه تصريح (قوله أنا ابن التارك الخ) قاله المرار الاسدى وهو من الوافر وبشر هو بشر بن عمرو وكان قد جرح ولم يعلم جارحه والمعنى أنا ابن الذى ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه اذا مات وذلك لانها لاتتناوله مادام به روح (الاعراب) أنا مبتدأ ابن خبر التارك مضاف اليه والبكرى مضاف اليه وبشر عطف بيان على البكرى وليس ببدل لانه فى حكم تنحية المبدل منه فيكون التارك داخلا على بشر ولايجوز التارك بشر وهو محل الشاهد والطير مبتدأ وترقبه خبره والجملة حال من البكرى وعليه يتعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أى يرقبه الطير لاجل وقوعها عليه (قوله خلافا للفراء) فانه جوز البدلية لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف وليس مذهبه بمرضى (قوله وهو ذو الرمة) بضم الراء وكسرها قطعة حبل بالية (قوله أنى واسطار الخ) قال الامام العينى عزاه سيبويه الى رؤبة وقال الصاغانى ليس له ومع ذلك مصحف والرواية يانصر نصر بالضاد المعجمة نصرا فنصر الاول هو نصر ابن سيار رئيس خراسان والثانى بالضاد المعجمة هو حاجب نصر والثالث مصدر وقوله واسطار جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب وأسباب وأصل السطر الصعب من الشىء * الاعراب انى ان واسمها ياء المتكلم محله النصب واسطار الواو للقسم أى وحق اسطار أورب اسطار واسطار مجرور بها وسطرن فعل وفاعل وسطرا مفعول مطلق وفى بعض النسخ رفع اسطار على أنه مبتدأ خبره سطرن ولقائل خبر ان وياحرف نداء ونصر منادى مبنى على الضم وتتمة الاعراب فى الشرح (قوله لان الشىء لايبين نفسه) قال فى المغنى وفيه نظر من وجوه أحدها انه يقتضى ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولذا منع سيبويه فى المسكين ويك المسكين لان المعرف بال ادنى من الضمير فلا يكون فيه بيان للضمير فلا يصح ان يكون بدلا لان البدل مبين والثانى ان اللفظ المكرر اذا اتصل به مالم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا للاول لما فيه من زيادة الفائدة نحو يازيد زيد اليعملات والثالث ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك فى مثل قولك يازيد زيد اذا قاتله وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانه لما تذكر الاول يتوهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقعالك عليه فظهر المراد اه بتصريف (قوله قالوا) تبرأ منه لان فيه

أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان على البكرى وليس بدلا لامتناع انا ابن التارك بشر اذ لايضاف مافيه الالف واللام الى المجرد منها الا ان كان المضاف صفة مثناة أو مجموعه جمع المذكر السالم نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفراء

ومنها قول الراجز وهو ذو الرمة * اني واسطار سطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا الان نصر الثانى مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيهما ان يكونا بدلين لانه لايجوز يانصر بالرفع ولا يانصرا بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثانى عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان الشىء لايبين نفسه قال وانما هذا

من باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك ومعطي فان قلت ياسعيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيانا لان البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله في ذلك النعت والتوكيد نحو يازيد الفاضل الفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين وكذلك يمتنع البيان في قولك قرأ قالون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما

قال العلماء في قوله تعالى آمنا برب العالمين رب موسى وهرون أنه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصروا على قولهم برب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى ثم قلت

(الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو اما بدل كل نحو صراط الذين أو بعض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتمال نحو قتال فيه أو اضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ورعها أو نسيان أو غلط كجاءني زيد عمرو وهذا زيد حمار والاحسن عطف هذه الثلاثة ببل ويوافق متبوعه ويخالفه في الاظهار والتعريف وضديهما لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا بدل بعض أو اشتمال مطلقا أو بدل كل ان أفاد الاحاطة) وأقول البدل في اللغة العوض وفي التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح ماذكر والتابع جنس يشمل

تكلما (قوله من التوكيد اللفظي) ويكون الاول منهما تابعا على اللفظ وان كانت حركة المنادى حركة بناء لانها الحدوثها واطرادها في باب النداء أشبهت حركة الاعراب والثاني على المحل (قوله من باب التوكيد اللفظي) قال في المغني التوكيد اللفظي فيهما أو في الاول فقط فالثاني اما مصدر دعائي نحو سقيالك أو مفعول به بتقدير عليك أن المراد اغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة وقيل لو قدر أحدهما توكيد الضما بغير تنوين كالمؤكد اهمغني (قوله المحمدان) أي محمد ناظم الالفية ومحمد ابنه وهو بدر الدين كما صرح به في المغني وفي بعض النسخ المحمدان ابن مالك ومعطي (قوله فان قلت) بيان لما يجب فيه كونه بدلا لا بيانا عكس ماقبله (قوله بضم كرز) أي بدون التنوين ولو كان بيانا لنون وكان معربا تابعا للمحل فينصب أو اللفظ فيرفع (قوله البدل) هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير (قوله والاحسن الخ) انما كان أحسن لانه يتوهم في بعض الصور أنه صفة كما اذا قلت رأيت رجلا حمارا فانه يحتمل البدل ويحتمل أنه صفة بان يريد بحمار أنه جاهل فاذا عطف ببل زال ذلك اه تصريح (قوله ويوافق متبوعه) أي وجوبا في ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التذكير وضده وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض (قوله ويخالفه) أي جوازا في الاظهار والتعريف وضديهما وهما الاضمار والتنكير (قوله والمقصود بالحكم) أي وحده مخرج للنعت والبيان والتوكيد كما قال المؤلف وعطف النسق ثلاثة أنواع أحدها ماليس مقصودا بالحكم أصلا وهو المعطوف بلا بعد ايجاب او نهي وببل ولكن بعد النفي والنهي كجاءني زيد لا عمرو وماجاءني زيد بل عمرو ولكن عمرو أما المعطوف بلا فلان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا وأما المعطوف ببل ولكن بعد النفي فالحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ماهو مقصود بالحكم هو وماقبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه هو المقصود به وحده وهو المعطوف بالفاء وثم وأو وحتى وأم والمعطوف بالواو اثباتا أو نفيا نحو جاءني زيد وعمرو وماجاءني زيد ولا عمرو والنوع الثاني خارج بقولنا وحده والاول خارج بما خرج به النعت والتوكيد والبيان والنوع الثالث ماهو المقصود بالحكم دون ماقبله وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقوله بلا واسطة والمراد بالواسطة حرف العطف والا فقد يكون بين البدل والمبدل منه واسطة نحو تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا اه تصريح مع زيادة قولنا والمراد بالواسطة الخ فقول المؤلف ولنحو جاء القوم لا زيد وهو المعطوف بلا بعد ايجاب ومثله المعطوف ببل ولكن بعد النفي وقوله مخرج للمعطوف عطف نسق في نحو جاءني زيد بل عمرو ومثله جاءني زيد لكن عمرو فقوله في نحو قيد في قوله للمعطوف (قوله وأقسامه ستة) وزاد بعضهم قسما سابعا وهو بدل الكل من البعض نحو جئتك غداة يوم الجمعة فيوم الجمعة بدل من غداة بدل كل من بعض واستدل له بقوله

التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج للنعت والبيان والتأكيد فانهن متممات للمقصود بالحكم ولنحو جاء القوم لا زيد فان زيدا منفي عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم ولنحو عمرو في جاءني زيد لا عمرو أو فعمرو أو ثم عمرو أو القوم حتى عمرو فانه مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وبلا واسطة المخرج المعطوف عطف النسق في نحو جاءني زيد بل عمرو فانه وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وطلحة الطلحات هو رجل من بنى خزاعة زوج مائة رجل من عشيرته مائة بكر من أهله وتحمل مهورهن من ماله فولدت كل بكر منهن غلاما فسمته طلحة فلما كبر عددهم قالوا طلحة الطلحات منسوب الى هذه المائة فطلحة الطلحات بدل من أعظما بدل كل من بعض ورد بانه أطلق الاعظم على الكل من باب اطلاق البعض على الكل مجازا فهو بدل كل من كل واستدل أيضا بقوله

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

واللعس السواد وردهذا البيت بانه مصنوع ولا يعرف قائله قال يس فاللعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة وردبانه من باب التقديم والتأخير والتقدير فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى أنيابها شنب اه واختار السيوطى اثبات هذا القسم واستدل له بقوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنة بدل كل من بعض لان الجنات جمع جنة وهى مفرد ورد بانه يجوز أن تكون أل للجنس أو الاستغراق فهو بدل كل من كل * (تنبيه) * هذه الاقسام الستة تجرى فى الفعل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هى لقى الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجىء طائعا

لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك اه كلام الشاطبى وسبقه لذلك المرادى (قوله بدل كل) وسماه ابن مالك البدل المطابق وهو أولى لان من أقسامه أن يكون فى الله نحو صراط العزيز الحميد الله فالله بدل فى قراءة الجر والله منزه عن الوصف بالكلية والجزئية اه تصريح بتصرف (قوله وبدل اشتمال) ويحتاج هو وبدل البعض الى ضمير بخلاف بدل الكل فلا يحتاج لضمير * واعلم انه اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الاول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بان الثانى اما صفة للاول كاعجبنى الجارية حسنها أو مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بانه يلزم عليه جواز ضربت زيدا على الاشتمال وهم منعوا ذلك وقال الفارسى المشتمل هو الثانى بدليل سرق زيد ثوبه وردبسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى أن الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما أسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول أفصح عند السيرافى وأبى العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وقيل ان هذا المذهب هو التحقيق ولذا اختاره الموضح فقال بدل شىء من شىء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال أى يكون دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكره أعم من أن يكون اشتمال الظرف على المظروف أولا فقولهم كاشتمال الظرف على المظروف قيد للادخال فان الشهر ظرف للقتال اه تصريح بزيادة (قوله وبدل نسيان وبدل غلط) فالمتعلق باللسان غلط وبالقلب نسيان والاضراب محله القلب واللسان معا لان الاول والثانى مقصودان قصدا صحيحا مستمرا (قوله ما كتب له نصفها ثلثها) أى ما كتب له نصفها ثلثها بعها الى العشر فثلثها وما بعده بدل انتقال لا اضراب ابطالى من نصفها ولهذا سمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشىء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير ابطال الاول (قوله البدل والمبدل منه مقصودين) ان قلت قصدهما معا ينافى ما تقدم من أن المقصود البدل وحده والجواب ان المراد انه لم يتبين فساد الاول والمراد يدفع

بدل كل من كل وبدل بعض من كل وبدل اشتمال وبدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فبدل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين فالصراط الثانى هو نفس الصراط الاول وبدل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن فى موضع خفض على انها بدل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبدل الاشتمال نحو سألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل من الشهر وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبدل الاضراب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلى الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها بعها الى العشر وضابطه أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيحا وليس بينهما توافق كما فى بدل الكل ولا كلية وجزئية كما فى بدل البعض ولا ملابسة كما فى بدل الاشتمال

وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت انما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط على معنى بدل الاسم الذى هو غلط ألا ترى أن الحمار بدل من زيد وان زيدا انما ذكر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لان الاول والثانى ان كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل اضراب وان كان المقصود انما هو الثانى فبدل غلط وان كان الاول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان * ثم اعلم ان البدل والمبدول منه ينقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة اقسام وذلك لانهما يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وذلك على وجهين فابدال الظاهر من المظهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو توكيد وأوجب ابن مالك الثانى وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق توكيد الابدلا وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البدل وزعم انه ليس بمسموع قال ولو سمع لاعرب توكيدا لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكد القوى بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل

الايراد اه دردير (قوله وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو اذا كنت الخ) المناسب أن يقول اذا كنت قصدت زيدا ثم ظهر فساده فقلت عمرو (قوله على معنى الخ) فالبدل ليس نفسه غلطا بل مزيل للغلط الحاصل بالمبدل منه (قوله وذلك على وجهين) أى المختلفان على وجهين الاول أن يكون المبدل منه مضمرا والبدل ظاهرا والثانى بالعكس (قوله فابدال الظاهر الخ) توضيح للاقسام الاربعة وقوله نحو جاءني خبر عن قوله فابدال (قوله وأوجب ابن مالك الثانى الخ) الحاصل ان قمت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت توكيد بالاتفاق من البصرى والكوفى ورأيتك اياك توكيد عند الكوفى وابن مالك لا بدل خلافا للبصريين قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقول الكوفيين عندى أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا فالفرق بينهما تحكم قال الشاطبى والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت واذا أرادت البدلية وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك اياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى المرفوع ويختلف فى غيره هكذا نقل عن سيبويه وتلقاه عنه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما يتلقون فهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخر مقالة ابن مالك السابقة اه تصريح (قوله ولو قلت ضربته هو الخ) لانه بدل لا يبدل ضمير رفع من ضمير نصب لما تقدم انهما يتوافقان فى الاعراب بخلاف التوكيد فان ضمير الرفع المنفصل يؤكد كل ضمير اتصل تأمل (قوله وابدال المضمر من الظاهر الخ) هذا ثالث الاقسام الاربعة (قوله وابدال الظاهر من المضمر الخ) هذا رابع الاقسام وهو مبتدأ وقوله وفيه تفصيل خبر فالمناسب حذف الواو والاان يقال فى العبارة حذف أى ومنها ابدال الخ (قوله جاز مطلقا) أى فى جميع انواع البدل سواء كان كلا أو بعضا او اشتمالا او اضرابا بأقسامه الثلاث وترك الشارح مثال البعض نحو زيد قلعته عينه ومثال الاضراب ضربته عمرا والضمير لزيد (قوله فان أذكره) فى تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله ونرثه ما يقول) فما يقول فى تأويل مصدر بدل من الهاء (قوله على حالة الخ) من بحر الطويل وقائله الفرزدق وعلى حالة متعلق بجاد فى بيت قبله وان مفتوحة على الفاعلية أى لو ثبت ان فى القوم حاتما وفى القوم خبران وعلى جوده متعلق بضن وكذا بالماء وحاتم بالجر بدل من الهاء فى جوده وهو محل الشاهد لان القافية مجرورة والبدل ممكن فعدل اليه ولو رفع على انه فاعل لضن لجاز ويكون فى البيت اقواء وهو من عيوب الشعر وهو اختلاف حركة الروى اه (قوله الاان هذا الخ) لما كان قوله وقول الشاعر عطفا على ما قبله وهو قوله لقوله تعالى الخ فيتوهم ان البيت من بدل الاشتمال كالذى قبله استدرك عليه بقوله الاان هذا الخ (قوله وان كان ضمير حاضر) وهو ضمير المخاطب والمتكلم ومثل للمخاطب بمثالين بدل البعض وبدل الاشتمال ومثل للمتكلم بمثالين وكذلك فجملة الامثلة اربعة الاولان للمخاطب والاخيران للمتكلم (قوله نحو اعجبتني وجهك) بفتح التاء للمخاطب أو بكسرها

وجوز النحويون فى هو أن يكون بدلا وان يكون مبتدأ وان يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر وفيه تفصيل وذلك ان الظاهر ان كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره فان أذكره بدل من الهاء فى انسانيه بدل اشتمال ومثله ونرثه ما يقول وقول الشاعر على حالة لو ان فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

الاان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البدل بعضا أو اشتمالا جاز نحو اعجبتنى وجهك وأعجبتنى علمك وقوله

للمخاطبة ووجهك بدل من التاء بدل بعض وكذا يقال فى قوله أعجبتنى علمك الا أن علمك بدل اشتمال (قوله أوعدنى بالسجن الخ) من بحر الرجز والادام جمع أدم وهو القيد وشثنه بالشين المعجمة ثم ثاء مثلثة ساكنة ونون بمعنى غليظة والمناسم جمع المنسم بفتح الميم وكسر السين وهو خف البعير فاستعير للانسان * الاعراب أوعد فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول وبالسجن متعلق بأوعد والادام معطوف عليه ورجلى بدل من الياء فى أوعدنى وهو محل الشاهد فرجلى مبتدأ وشثنه المناسم خبره (قوله ذرينى الخ) من قصيدة من الوافر أى اتركينى والخطاب للمرأة وألفيتنى أى وجدتنى وذريتى فعل أمر والياء مفعول وان حرف توكيد ونصب وأمرك اسمها ومضاف اليه ولن يطاعا ناصب ومنصوب وألفه للاطلاق وما الفيتنى فعل وفاعل ومفعول وحلمى بدل اشتمال من الياء ومضاعا مفعول الفيتنى (قوله تكون لناعيد الاولنا الخ) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيد اللام مع البدل وناشامل للال والآخر (قوله وان كان غير ذلك) أى البدل لم يدل على الاحاطة (قوله بكم قريش الخ) أول قريش من فهر وهو قريش وفهر لقب له وقريش تصغير قرش والقرش حوت يأكل حيتان البحر لا يمر بشىء من الغث والسمين الا أكله فهى تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا يعلى عليها وقيل قريش أولاد النضر دون اخوته من أبناء كنانة وسمى ولد النضر قريشا لان النضر كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم أى يفتش عنها وكان بنوه يفتشون عن حاجة أهل الموسم فيزودونهم بما يبلغهم وكفينا أى وقينا وكل معضلة من أعضل الامر أى زاد واشتد وهى بكسر الضاد المعجمة وأم بمعنى قصد عطف على كفينا والنهج والضليل بكسر الضاد وتشديد اللام بمعنى كثير الضلال * الاعراب بكم جار ومجرور متعلق بكفينا وقريش بدل من الكاف فى بكم وكفينا كل معضلة فعل وفاعل ومفعول ومضاف اليه وأم فعل ماض ونهج مفعول والهدى مضاف اليه ومن موصولة فاعل أم وكان فعل ماض واسمها مستتر وضليلا خبرها وجملة كان واسمها وخبرها صلة من والشاهد فى البيت ان قريشا بدل من ضمير الحاضر وهو الكاف فى بكم ولم يدل على الاحاطة (قوله حدائق) جمع حديقة وهى البستان وهو بدل من مفازا (قوله صراط الله) بدل من صراط (قوله ناصية) بدل من الناصية (قوله ان مع اليوم الخ) أنشده المازنى وأوله

* لا تعلواها وادلواها دلوا * وغدوا بدل من أخاه والضمير فى أخاه عائد على اليوم وهذا بدل كل فلا يحتاج لعائد كأنه قال ان مع اليوم غدوا وفى هذا اعادة لام غدوا عرابه عليها والا فهى قد حذفت اعتباطا فى غير هذا واعرابه على الدال فتقول غدا وقال فى الشواهد ان غدوا بدل من اليوم ولا صحة له لان غدوا منصوب واليوم مجرور فلو قال انه بدل من قوله مع اليوم كان صحيحا اه * (قوله الخامس عطف النسق) * ويسميه سيبويه باب الشركة والعطف فى اللغة الرجوع والنسق بفتح السين اسم مصدر وهو بالسكون يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض قاله الفاكهى وقال الفيشى يحتمل ان عطف بمعنى معطوف لان الكلام فى التوابع فاطلق المصدر على اسم المفعول ويحتمل انه على حذف مضاف أى ذو عطف النسق وهو المعطوف ويحتمل انه صار فى الاصطلاح علما على المعطوف اه فيشى واذا أول عطف بمعطوف والنسق بالمنسوق كانت الاضافة للبيان وكذا اذا قدر ذو عطف لان صاحب العطف هو المنسوق وأما لو جعل المضاف والمضاف اليه علما فالامر ظاهر تأمل وعطف النسق فى الاصطلاح تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الاحرف الاتى ذكرها فخرج ما بعد أى التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أى أسد فأسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أى وليس من الاحرف الاتى ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان يتوسطه حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان أى عاطفة (قوله لمطلق الجمع) عدل عن تعبير ابن الحاجب

أوعدنى بالسجن والادام * رجلى فرجلى شثنة المناسم

فرجلى بدل بعض من ياء أوعدنى وقوله

ذرينى ان أمرك لن يطاعا * وما ألفيتنى حلمى مضاعا

فحلمى بدل اشتمال من ياء ألفيتنى وان كان بدل كل فاما أن يدل على احاطة أولا ان دل عليها جاز نحو تكون لناعيد الاولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيدو رأيتك زيدا وجوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا بقوله

بكم قريش كفينا كل معضلة * وأم نهج الهدى من كان ضليلا

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير الى معرفتين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو ان للمتقين مفازا حدائق ومتخالفين فاما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو الى صراط مستقيم صراط الله أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة وقول الشاعر * ان مع اليوم أخاه غدوا * ثم قلت * (الخامس عطف النسق وهو بالواو لمطلق الجمع وبالفاء للجمع

بالجمع المطلق لئلا يتوهم تقييد الجمع بالاطلاق والحق ان مؤدى العبارتين واحد لانه ليس المراد هنا تقييد الجمع بقيد في مقابلة الاطلاق وانما نشأ هذا المن توهم فرقا بين العبارتين من مغايرة الفقهاء بين الماء المطلق ومطلق الماء وماذكره من انها للجمع هو الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب ومجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله والترتيب) وهو معنوى وذكرى فالمعنوى أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكرى أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة واعترض على الترتيب المعنوى بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فان الاهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب قاله الفراء والجواب ان المعنى أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا فمجىء الباس مترتب على الارادة والقائل بالترتيب هو الجمهور مطلقا ومنعه الفراء مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الامصار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا بكذا فكان كذا اذا كان موضع المطر فيهما فى وقت واحد اه تصريح وأجاب بعض عن الآية بان فيها القلب مبالغة فى تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم أهلكوا قبل مجىء الباس أى العذاب والتعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا عقب ماقبلها من غير مهملة وتراخ واعترض على التعقيب بقوله تعالى الذى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى فان اخراج المرعي لا يعقبه جعله غثاء أحوى أى يابسا أسود وأجيب بان الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله جرى فى الانابيب ثم اضطرب * وماقيل من ان جملة فجعله غثاء عطف على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء فهو معترض بان مضى المدة لا يعقب اخراج المرعى فيجىء الاشكال في الفاء الداخلة على قوله فمضت وان صح الجواب باعتبار الفاء الداخلة على قوله فجعله غثاء فتأمل وأجاب يس بانه يكفى أن أول اجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل اه قال العلماء والتعقيب فى كل شىء بحسبه نحو دخلت البصرة فبغداد اذا كان بينهما يوم ودخلت بعدهما بخلاف ما اذا دخلتها بعد ثلاثة أيام قاله يس وهذا يصلح جوابا عن قوله فجعله غثاء واستعمالها فى التعقيب فى كل شىء بحسبه معنى حقيقى كما يؤخذ من المغنى وقيل ان استعمال الفاء فيما تراخي زمان وقوعه عن الاول انما هو بطريق المجاز اه يس وأما قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فيحتمل ان الفاء على حقيقتها فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر قال ابن عطية وقد شاهدنا فى السوس الاقصى نزول المطر بعد قحط فاصبحت تلك الارض الرملة التى نسفتها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف (قوله والترتيب والمهلة) بفتح الميم بمعنى التراخى وأما بضم الميم فهى عكار الزيت وفى حواشى السعدان المهملة بفتح الميم التراخى وأما بضمها فمشترك بين التراخى وردىء الزيت وذهب بعض الى ان ثم لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فى سورة الزمر وأجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو فى الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخى بدليل قولك أعجبنى ماصنعت اليوم ثم ماصنعت أمس أعجب لأن ثم فى الترتيب الاخبارى ولا تراخى بين الاخبارين وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله * كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب اذا لهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قال فى المغنى وقال بعض الظاهر

والترتيب والتعقيب وبثم للجمع والترتيب والمهملة

ان الاضطراب والجرى فى زمن واحد الأن يقال أن ان الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والرديني منسوب الى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهى مابين كل عقدتين من القصب اه تصريح (قوله وبحتى) والعطف بها قليل عند البصرى وأنكره الكوفى بالكلية ويحمل نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان مابعدها على اضمار عامل ويشترط فى العطف بحتى أربعة أمور الاول كون المعطوف اسما لافعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهى لاتدخل على الافعال فلايجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ماأقدر عليه حتى أقمت نفسى خادما له ونحل على زيد بكل شىء حتى منعنى دانقا وأجازه ابن السيد والثانى كونه ظاهرا لامضمرا كما انه شرط مجرورها فلايجوز قام الناس حتى أنا ولاضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوى وقال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما حقيقيا بان يكون جزأ من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبنى التمر حتى البرنى واما بعضا بالتأويل نحو قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فى رواية من نصب نعله فان قوله ألقى الصحيفة فى قوله ألقى كل مايثقله ونعله بعض مايثقله فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل انه مفعول لمحذوف يفسره ألقاها وأما من رفع نعله فهى ابتداء وألقاها خبره ومن جر نعله فهى جارة أو شبيها بالبعض فى شدة الاتصال كقولك أعجبتنى الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها انتهى تصريح والرابع كونه غاية لماقبلها كما سيأتى الكلام عليه فى الشرح (قوله وأم المتصلة الخ) فهى منحصرة فى نوعين وسميت فى هذين النوعين متصلة لان ماقبلها ومابعدها لايستغنى أحدهما عن الآخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها الا الى أمر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فهو لامر خارجى وعورض بان الوجه الثانى انما يتأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام لابهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله للنوعين وعليه اقتصر فى المغنى وتسمى أيضا فى النوعين معادلة لمعادلة الهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول والاستفهام فى النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة اوجه أولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لاتستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لاتقع الا بين جملتين وان الجملتين لايكونان معها الا من تأويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك اه تصريح (قوله وبل) يعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر أو نفى أو نهى وهى بعد الايجاب والامر لسلب الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشىء وجعله لما بعدها ومعناها بعد الاخيرين وهما النهى والنفى تقرير حكم ماقبلها من نفى أو نهى على حاله وجعل ضده لما بعدها وهذا معنى قول المصنف لتقرير متلوها أى حكم متلوها واثبات نقيضه أى المتلو أى حكمه لمابعدها وقوله وبعد الاثبات أى وبل بعد الاثبات والامر الخ (قوله لكن الخ) الحاصل انها عاطفة خلافا ليونس وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفى أو نهى عند البصريين وان لاتقترن بالواو عند الفارسى والاكثرين فان وليها جملة فهى حرف ابتداء جىء به لمجرد الاستدراك وليست عاطفة كقوله

ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

وبحتى للجمع والغاية وبام المتصلة وهى المسبوقة بهمزة التسوية أو بهمزة يطلب بها وبام التعيين وهى فى غير ذلك مختصة بالجمل ومرادفة لبل وبمعنى بل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزة وبا وبعد الطلب للتخيير أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وبيل بعد النفى أو النهى لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها لكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ماقبلها لمابعدها وبلا للنفى ولا يعطف

غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس أو بالعين الا بعد توكيده بمنفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض)*
وأقول معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضى ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هى صالحة بوضعها لذلك كله فمثال استعمالها فى مقام الترتيب
قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها فى عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب كذلك
يوحى اليك والى الذين من قبلك عبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم اقتتى لربك

فوقائمه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن حرف ابتداء والبوادر جمع بادرة وهى الحدة أو تلت لكن واوا
فهى حرف ابتداء أيضا نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله وليس المنصوب عطفا بالواو
على أبا أحد من عطف المفردات خلافا ليونس حيث جعل لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان
متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب أو سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على أنه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفى أو النهى خلافا للكوفيين
فى اجازتهم ذلك (قوله غالبا) مسلط على جميع ما بعده فهو قيد فى الثلاث خلافا لما يوهمه الشرح من أنه قيد
فى الاولى وترك شرح المسئلة الثانية التى هى قوله ولا يؤكد أى ضمير الرفع المتصل بالنفس أو العين
الا بعد توكيده بمنفصل الخ نحو أكرمته نفسى أو عينى للفصل بالمفعول ونحو كن أنت نفسك قائما للفصل
بالمنفصل ومن غير الغالب قم نفسك أو عينك كذا أفاده شيخ الاسلام (قوله على ضمير رفع متصل)
احترز به عن الظاهر وعن الضمير المنفصل مرفوعا كان أو منصوبا والضمير المنصوب المتصل فانه
يعطف بدون شرط كقام زيد وعمرو ونحو أنا وأنت قائمان وايالك والاسد وجمعناكم والاولين وسيأتى
الضمير المخفوض ففى مفهوم رفع تفصيل أفاده الفيشى والتصريح وقوله ضمير رفع متصل سواء كان
مستترا أو بارزا (قوله وعيسى وايوب) فان أيوب قبل عيسى (قوله لقد ارسلنا نوحا وابراهيم) فيه نظر
بل ابراهيم متأخر عن نوح فهى للترتيب لا للعكسه (قوله والى الذين من قبلك) فالذين عطف على الكاف
من اليك باعادة الخافض لانه عطف على الضمير المخفوض (قوله واسجدى واركعى) فان الركوع قبل
السجود (قوله ومن معه) فان من عطف على الهاء وهى للمصاحبة (قوله وجنوده) عطف على الهاء وهى
للمصاحبة (قوله واسمعيل عطف على ابراهيم) وهى للمصاحبة (قوله حتى الالوف) فان الالوف غاية
للاعداد فى الزيادة الحسية اه تصريح (قوله حتى الانبياء) فان الانبياء غاية للناس فى الزيادة المعنوية
وهى الاتصاف بالنبوة اه تصريح (قوله مثاقيل) جمع مثقال وهو ما يوزن به الشىء والذرة النملة
الصغيرة والاضافة للبيان كما قاله بعضهم فان مثقال الذرة غاية فى النقص الحسى (قوله حتى الحجامون)
فانهم فى غاية النقص المعنوى وهو الاتصاف بالحجامة قال فى المطول المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون ملابسة الفعل
لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم وفى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء
وفى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم (قوله على قسمين) وقد ترد زائدة
كقوله أفلا تبصرون ام انا خير اى انا خير فهى زائدة (قوله التعيين) اى لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت
ففى قوله أزيد فى الدار ام عمرو يقال فى الجواب زيد او يقال عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (قوله
هى المسبوقة بهمزة التسوية) وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر سواء كانت هى والجملة المعطوفة
فعليتين كما مثل المؤلف أم اسميتين نحو قوله

واسجدى واركعى ومثال استعمالها فى المصاحبة فانجيناه ومن معه فى الفلك ونحو فاغرقناه وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للترتيب والمهلة قوله تعالى أماته فاقبره ثم اذا شاء أنشره فعطف الاقبار على الاماتة بالفاء والانشار على الاقبار بثم لان الاقبار يعقب الاماتة والانشار يتراخى عن ذلك ومعنى حتى الغاية وغاية الشىء نهايته والمراد أنها تعطف ما هو نهاية فى الزيادة أو القلة والزيادة اما فى المقدار الحسى كقوله تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف الكثيرة أو فى المقدار المعنوى كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون تارة فى المقدار الحسى كقولك الله سبحانه وتعالى يحصى الاشياء حتى مثاقيل الذر وتارة فى المقدار المعنوى كقولك زارنى الناس حتى الحجامون وأم على

قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هى المسبوقة اما بهمزة التسوية وهى الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها
نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى أنه يصح أن يقال سواء عليهم الانذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها وبام التعيين نحو أزيد فى
الدار أم عمرو

وسميت أم فى النوعين متصلة لان ماقبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر والمنقطعة ماعدا ذلك وهى بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذ مما يخلق بنات أى بل اتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكارى ولا يصح أن تكون فى التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثانى كقوله تعالى هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى وذلك لان أم قد اقترنت بهل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة وأولها أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة الثانى الاباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذان المعنيان لهما اذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذى يعبر عنه بالابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين وهذان المعنيان لهما اذا وقعت بعد الخبر واما بل فيعطف بها بعد النفى والنهى ومعناها وحينئذ تقرير ما قبلها بحاله واثبات نقيضه لما بعدها نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو

ولست ابالى بعد فقدى مالكا * اموتى ناء ام هو الآن واقع

قال الدمامينى والذى يظهر لى ان الجملة بعد ابالى فى محل نصب والفعل معلق قال الجوهرى وقولهم لا أباليه اى لا اكترث به اه فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبى لان معنى لا اكترث به لا افكر فيه ازدراء به واستعمله المصنف فى المغنى متعديا بالباء حيث قال وما ابالى بقيامك وعدمه وهو صحيح مسموع خلافا لمن انكره (قوله وسميت متصلة الخ) تقدم الكلام على ذلك فلا تغفل (قوله ماعدا ذلك) اى ماعدا المذكور فى المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (قوله وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة) وهو الاستفهام الحقيقى وهو طلب الفهم نحو قول العرب انها لابل ام شاء فالهمزة داخلة على جملة اى بل هى شاء لان بل المنقطعة لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة او الاستفهام الانكارى كما مثل المصنف (قوله مقطوعة للاستفهام) اى وهمزة الوصل حذفت (قوله وهو محال) اى الاتخاذ محال واما اثبات الاتخاذ فقد وقع لانه محال (قوله والثانى) اى عدم تضمنها الاستفهام لا الحقيقى ولا الانكارى اما لكونها داخلة على استفهام ولا يدخل استفهام على مثله كما فى مثال المصنف واما لكون المعنى لا يصح على الاستفهام كما فى قول الشاعر

فليت سليمى فى المنام ضجيعتى * هنالك ام فى جنة ام جهنم

اى بل فى جهنم ولا يقدر بل او فى جهنم لانه لا معنى للاستفهام ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك اه والآية المذكورة فى المصنف وهذا البيت يشهد ان للكوفيين وقد تأتى ام لمجرد الاستفهام كقوله

كذبتك عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا

قال ابو عبيدة ان المعنى هل رأيت (قوله اربعة معان) ترك خامسا وهو التقسيم وذكره فى المتن على ماهو فى بعض النسخ نحو الكلمة اسم او فعل او حرف (قوله التخيير) الفرق بينه وبين الاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير وجوازه فى الاباحة (قوله فكفارته الخ) فلا يحول الجمع بين انواع الكفارة على انه كفارة كما قاله بعض والآية تؤول بالطلب والتقدير كفروا بالاطعام او الكسوة او تحرير رقبة (قوله ليس عليكم جناح الخ) فى قوة الطلب اى كلوا من بيوتكم الخ (قوله لبثنا يوما الخ) فلبثنا كلام خبرى واو للشك من القائلين (قوله او التشكيك) اى تشكيك المتكلم المخاطب (قوله نحو وانا او اياكم الخ) فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبرى او فى ضلال مبين للابهام فالشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه فى ضلال مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو فى ضلال مبين اه دمامينى وتصريح ولا يخفى ان جعل الشاهد فى الاولى أو فيهما معترض بان الاولى لم تقع بعد الخبر بل بعد جزء الخبر (قوله واما بل الخ) واجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلافه ومذهب الجمهور ان الفعل بعد الخبر والامر فقط (قوله ماجاءنى زيد بل عمرو) اى فالمجزء ثابت لعمرو منفى عن زيد (قوله لا يقم زيد بل عمرو) فالنهى عن القيام ثابت لعمرو منفى عن زيد (قوله

وبعد الاثبات أو الامر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفى أو النهى ومعناها كمعنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأباه غيرهم لانه لم يسمع وأما لافانها لنفى الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقولك جاءنى زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين ومثاله بعد الفصل يدخلونها ومن صلح فمن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبى ﷺ كنت وأبو بكر وعمر فعلت وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء والعدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد اعادة الخافض فقال لها وللارض قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لاكثر البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام بخفض الارحام

وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه ثم قلت

*(فصل واذا أتبع المنادى ببدل أو نسق مجرد من أل فهو كالمنادى المستقل مطلقا وتابع المنادى المبنى

وبعد الاثبات) نحو جاءنى زيد بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا (قوله ومعناها كمعنى بل) أى فهى تقرر حكم ما قبلها فى نفى أو نهى وتجعل ضده لما بعدها نحو لا يقم زيد لكن عمرو وما جاءنى زيد لكن عمرو (قوله وأما الخ) ويعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وأن تسبق بأيجاب أو أمر اتفاقا نحو هذا زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه أو نداء خلافا لابن سعدان فى منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب نحو يا ابن أخي لا ابن عمى وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلى فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد بخلاف جاءنى رجل لا امرأة لان الرجل لا يصدق على المرأة قال الدمامينى وما ذكره السهيلى مبنى على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر فى الاصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد فى صحة التركيب فان منع قام رجل وزيد فى غاية البعد لانك ان أردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشىء على نفسه فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان أريد بالرجل غير زيد فهو كعطف الشىء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد فى صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين وللبحث فيه مجال اه كلام الدمامينى (قوله فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات) أى فلاجل انها لنفى الحكم الثابت لا يعطف الخ (قوله وآباؤكم) عطف على التاء فى كنتم وفصل بالضمير المنفصل وهو أنتم (قوله كنت وأبو بكر وعمر) الذى يظهر أن خبر كان مقدر والحديث فى البخارى ولفظه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال انى لواقف فى قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب وقد وضع على سريره اذا رجل من خلفى مر فقه على منكبى يقول رحمك الله انى كنت لارجو أن يجعلك الله مع صاحبيك لانى كثيرا ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر فانى كنت لارجو أن يجعلك الله معهما فالتفت فاذا هو على بن أبى طالب اه بحروفه (قوله فقال لها وللارض) فالارض عطف على الهاء وأعاد الخافض وهو اللام وكقوله نعبد الهك واله آبائك فآبائك عطف على الكاف من الهك وأعيد المضاف وهو واله اه تصريح (قوله ولا يجب ذلك) أى بل كثير ولذا قلنا ان قول المتن غالبا راجع للثلاث مسائل ومن غير الغالب ما أشار له بقوله بدليل قراءة الخ وانما كثر اعادة الخافض لان الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم قاله الحوفى وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (قوله خلافا لاكثر البصريين) أى ووفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم ابن مالك (قوله قراءة حمزة) أى وابن عباس والحسن البصرى (قوله بخفض الارحام) عطف على الهاء المخفوضة بالباء (قوله وفرسه) بالجر عطف على الهاء المخفوضة باضافة غير اه تصريح

فصل فى تابع المنادى اعلم ان المنادى اما معرب أو مبنى والتابع اما بدل أو نسق مجرد من أل أو نسق بال أو بيان أو توكيد أو نعت فاذا كان التابع بدلا أو نسقا مجردا فهو كالمنادى المستقل سواء كان المنادى معربا أو مبنيا فهذه أربع صور وفى كل اما أن يكون التابع معربا أو مبنيا فهذه ثمان صور فينصب ذلك التابع ان كان غير مفرد ويبنى على الضم ان كان مفردا وقد مثل المصنف للتابع المبنى بصوره الاربع وترك أمثلة التابع المعرب وهى يا زيد زين العابدين ويا عبد الله زين العابدين ويا زيد وزين العابدين

غيرهما يرفع أو ينصب الاتابع المنادى احكام تخصها أفردتها بفصل والحاصل أن التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من أل فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى تقول فى البدل يازيد كرز بالضم كما تقول يا كرز وكذلك ياعبدالله كرز وفى النسق يازيد وخالد بالضم كما تقول ياخالد وكذلك ياعبدالله وخالد لا فرق فى البابين المذكورين بين كون المنادي معربا أو مبنيا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من أل فان كان المنادى مبنيا فالتابع له ثلاثة أقسام مايجب رفعه ومايجب نصبه ومايجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه نعت أي نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المازنى اجازة نصبه وانه قرىء قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ بمكان والواجب نصبه التابع المضاف مثاله فى النعت نحو يازيد صاحب عمرو ومثاله فى التوكيد ياتميم كلهم أو كلكم ومثاله فى البيان يازيد أبا عبد الله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد نحو يازيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا سعيد كرز وكرزا قال ذو الرمة *

لقائل يانصر نصر نصرا*

وان كان المنادى معربا تعين نصب التابع نحو يا عبدالله صاحب عمرو ويا بنى تميم كلهم ويا عبدالله أبا زيد

أى فيرفع الا التابع المضاف المجرد من أل فينصب كتابع المعرب) *وأقول التوابع

ويا عبدالله وزين العابدين فتمت الثمانية المشار لها بقول المصنف فهو كالمنادى المستقل مطلقا أى سواء كان المنادي معربا أو مبنيا واذا كان التابع غير بدل وغير نسق مجردا فاما أن يكون بيانا أو توكيدا او نسقا بال مضافة أو غير مضافة فهذه ستة أو نعت بال مضافا أو غير مضاف أو نعت مضاف بدون أل فهذه تسع صور وفى كل منها اما ان يكون المنادى مبنيا غير أى أو معربا فهذه ثمان عشرة صورة وتابع أى تحته صورتان نعت وبيان على الخلاف فتكون الصور عشرين تضم للثمانية السابقة فالجملة ثمانية وعشرون قد تقدم بيان ثمانية وأشار بقوله وتابع المنادى المبنى غيرهما يرفع أو ينصب الى ست صور وهو ما اذا كان المنادى مبنيا والتابع نعت أو توكيد او بيان أو نسق مقرون بال اذا كانت الاربعة غير مضافة أو النعت بال مضاف أو النسق بال مضاف فيجوز الوجهان الرفع اتباعا للفظ والنصب اتباعا للمحل وقد مثل الشارح بثلاثة أمثلة وترك النسق المقرون بال غير المضاف ومثاله قوله تعالى ياجبال أوبى معه والطير قرىء برفع الطير ونصبه وترك أيضا النعت المضاف المقرون بال نحو يازيدا الحسن الوجه والنسق المضاف المقرون بال نحو يازيد والحسن الوجه فالوجهان فى صورست كما فى يس على الفاكهى وأما عطف البيان والتوكيد فلا يعقل فيهما أن يكونا مضافين مقرونين بال كافى يس أيضا (قوله غيرهما) لفظ غير يجوز رفعه ونصبه على الحال لان غير لا تتعرف بالاضافة (قوله الا تابع أى) وفى اعرابه ثلاثة أقوال قيل بدل وقيل عطف بيان وقيل نعت والذى اختاره ابن الناظم انه ان كان مشتقا كان نعتا والا كان بدلا أو بيانا وسبق الكلام على نعت أى وقوله فيرفع أى لفظا أو محلا ان جوزنا نعتها باسم الاشارة أو بالاسم الموصول كيا أيهذا ويا أيها الذى فعل كذا والجمهور على أن نعت أى لا يكون الا بال (قوله والا التابع المضاف المجرد من أل) سواء كان نعتا أو توكيدا أو بيانا اه شيخ الاسلام ولا يدخل النسق المجرد لانه قد تقدم ولا يدخل فى ذلك ما اذا كان التابع المضاف نسقا مقرونا بال نحو يازيد والحسن الوجه فيجوز الوجهان أو نعتا مقرونا بال فالوجهان نحو يازيد الحسن الوجه فالنعت المضاف المقرون بال وكذا النسق داخلان فى الوجهين فما بقى لقوله الا التابع الخ الا التوكيد والبيان والنعت المجرد وقد مثل المؤلف للثلاثة فى الشرح (قوله كتابع المعرب) أى كتابع المنادى المعرب المضاف أو شبهه سواء كان التابع نعتا أو توكيدا أو عطف بيان أو نسقا مقرونا بال فهذه أربع سواء كانت مضافة أم لا وقد مثل المؤلف للنعت والتوكيد والبيان مضافة ومثالها غير مضافة ياعبدالله الفاضل ويا بنى تميم أجمعين ويا عبدالله كرزا ومثال النسق مضافا ياعبدالله والحسن الوجه وغير مضاف ياعبدالله والحارث فتمت الصور الثمانية وبقى صورة تاسعة وهى النعت المضاف المقرون بال نحو ياعبدالله الحسن الوجه فتحصل ان البيان والتوكيد والنعت والنسق بال اذا كانت مضافة نصبت سواء كان المنادى مبنيا او معربا ما عدا النسق بال المضاف التابع لمبنى وما عدا النعت المضاف المقرون بال ففيهما وجهان وان كانت الاربعة غير مضافة فيجوز الوجهان ان تبعت مبنيا غير ال وتنصب ان تبعت معربا وترفع ان تبعت ايا (قوله فهو من الشذوذ بمكان) اى فهو بمكان من الشذوذ اي متمكن من الشذوذ كما قرره بعض الاشياخ (قوله ويا تميم كلهم او كلكم) قال فى التصريح ان كان مع تابع المنادى ضمير جىء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم ومنع الاخفش مراعاة الحال وقال قوله يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف اى كلكم مدعوون ان نصبوه فبفعل محذوف اى كلكم دعوت اه (قوله والجائز فيه الوجهان التابع المفرد الخ) ومثله فى جواز الوجهين النعت المضاف المقرون بأل والنسق المضاف

المقرون

المقرون بأل أوغير مضاف نحو يازيدالحسن الوجه ويازيد والحسن الوجه (قوله واذاوجب الخ) فى قوة العلة للنصب فى الامثلة الثلاثة المشار لها بقوله وان كان المنادى معربا تعين الخ (قوله سيبويه) هو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح والاضافة فى لغة العجم مقلوبة قيل كانت أمه ترقصه به فى صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل سمى بذلك للطافته لان التفاح من ألطف الفواكه وقيل لانه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده التفاح لو ناقاله فى التصريح (قوله قال الله تعالى) مثال للتابع المبنى وانما أتى به بعدماتقدم لكونه من القرآن ولاجل أن يذكر خلاف سيبويه

﴿باب موانع صرف الاسم﴾

الصرف تنوين مبين لمعنى يكون به الاسم أمكن أى زائدا فى التمكن وذلك المعنى هو بقاؤه على أصله أي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وقيل الصرف الجر والتنوين معا وقيل الجر بالكسر فقط وكان ينبغى للمصنف أن يعرف الصرف أولا ثم يذكر موانعه لان الحكم على الشىء فرع عن تصوره وبعبارة لان مانع الشىء وسببه يتوقف تعلقهما على تعقل ذلك الشىء (قوله صرف الاسم) التصريح بالاسم لبيان الواقع (قوله يجمعها) أى يتضمن تلك الموانع اجمالا لا تفصيلا (قوله يجمعها قوله) أى قول بهاء الدين ابن النحاس كما يوجد فى بعض نسخ الشرح فيما يأتى وقبل هذا البيت

موانع الصرف تسع ان أردت بها * عونا لتبلغ فى اعرابك الاملا

اجمع الخ (قوله اجمع وزن الخ) اعلم ان هذه التسعة يخرج منها الجمع لاستقلاله بمنع الصرف ويخرج منها بعض التأنيث وهو ما كان بالالف فالباقى سبعة وبعض التأنيث فاجعلها ثمانية أخرج منها العلمية والوصف فالباقى ستة وهى الوزن والعدل والتأنيث والتركيب والعجمة والزيادة فخذ العلمية مع الست وخذ الوصف مع ثلاثة من الست وهى الوزن والعدل والزيادة فهذا حاصل ماذكره فشديدك عليه وعلمت منه ان الوزن والعدل والزيادة تمنع الصرف مع العلمية ومع الوصف وان التركيب والعجمة والتأنيث خاصة بالعلمية تأمل (قوله اجمع) ظاهره ان الجمع يمنع مطلقا كان جمع تصحيح أو تكسير لمذكر أو لمؤنث وليس كذلك فان الجمع المانع انما هو المتناهى الذى لا نظير له فى الآحاد العربية (قوله وزن) سيأتى ان الوزن قسمان قسم يمنع مع العلمية ولا يشترط فيه أن يكون على افعل وقسم مانع مع الوصفية وشرطه أن يكون على افعل وشرط الوزن اختصاصه بالفعل أو بكونه أولى كما يأتى ايضاحه من شراح الالفية (قوله عادلا) العدل على قسمين تحقيقى وتقديرى والتحقيقى خاص بالوصفية والتقديرى خاص بالعلمية (قوله أنث) التأنيث على قسمين معنوى ولفظى واللفظى بالالف والتاء وشرط المعنوى الزيادة على الثلاث أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من المذكر الى المؤنث كما يأتى (قوله بمعرفة) ظاهره أى معرفة كانت وليس كذلك فان المراد بالمعرفة العلمية خاصة وتمنع مع ستة كما تقدم وتختص عن الوصف بثلاثة وتشترك مع الوصف فى ثلاثة (قوله ركب) ظاهره أى تركيب كان وليس كذلك فان المراد بالتركيب التركيب المزجى الذى لم يختم بويه (قوله وزد) ظاهره اى زيادة كانت وليس كذلك فان المراد بالزيادة زيادة الالف والنون خاصة وتمنع مع العلمية ومع الوصفية لكن على فعلان خاصة مع الوصفية كما يأتى (قوله عجمة) وشرطها كون علميتها فى لغة العجم والزيادة على الثلاث (قوله فالوصف) وشرطه أصالته وعدم قبوله التاء وهذه الامور لا ترد على المصنف لان قوله يجمعها أى اجمالا لا تفصيلا (قوله فالتأنيث بالالف) ظاهره ان المانع هو التأنيث بالالف وظاهر عبارة من عبر بالف التأنيث ان المانع ألف التأنيث لا التأنيث بها (قوله والجمع) ظاهره ان المانع الجمع وظاهر عبارة من قال صيغة منتهى الجموع ان المانع الصيغة

واذا وجب نصب المضاف التابع للمبنى فنصبه تابعا لمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض ففاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيبويه انه نداء ثان حذف منه حرف النداء لان المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا فى النداء ثم قلت (باب * موانع الصرف تسعة يجمعها قوله اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا فالتأنيث بالالف كبهمى وصحراء والجمع

لا الجمع (قوله المماثل) أى فى الصيغة لا فى الوزن فالمعتبر مقابلة صيغة بصيغة فلا تعتبر الحروف الزوائد والاصول والحركات والسكنات أى فلا تعتبر مقابلة الحرف الزائد بالحرف الزائد ولا مقابلة الحرف الاصلى بالحرف الاصلى ولا مقابلة الحركة بالحركة والسكون بالسكون فيدخل فى مفاعل فواعل وأفاعل وفعالل وفى مفاعيل أفاعيل وتفاعيل وفعاليل نحو مساجد وحواجر وأماجد وسفارج ومصابيح وأقاويل وتماثيل وتماسيح وقناديل (قوله والبواقى) جمع باق بمعنى مانع أو جمع باقية بمعنى علة باقية (قوله المزجى) خرج الاضافى والاسنادى والتقييدى والتوصيفى والعددى ومار كب من الاحوال والظروف وهو واضح فان الباب باب اعراب وقد قدمها المصنف فى المبنيات (قوله والعجمة) المراد بها ما قابل لسان العرب فيعم الفارسية والعبرانية (قوله وهو العدل) أى مطلق العدل والا فالمانع مع العلمية التقديرى والثانى التحقيقى (قوله وأخر) جمع أخرى بمعنى مغايرة أنثى آخر بمعنى مغاير أغناه عن هذا التطويل قوله مقابل آخرين فان المراد بالمقابلة هنا مقابلة التضاد وأخر لا يكون مقابلا لآخرين بالفتح الا اذا كان بمعنى مغاير ووجه التضاد ان الموصوف باخر مؤنث وموصوف آخرين مذكر والمؤنث يضاد المذكر وهذا القيد أعنى قوله مقابل آخرين خلا عنه الالفية والكافية ولا بد منه (قوله والوزن) أى وزن الفعل (قوله وشرط تأثير الصفة) أى شرط كون الصفة مؤثرة فى منع الصرف (قوله وارمل) هكذا فى بعض النسخ وهى محمولة على ما اذا كان وصفا لرجل وهو بمعنى فقير لا من قولهم عام ارمل لان مؤنثه رملاء والعام الارمل والسنة الرملاء هما قليلا الخصب وفى بعض النسخ أرنب بدل ارمل (قوله ويعمل) بفتح الميم كذا فى الفيشى وفى نسخ الاشمونى ضبط بضم الميم ومؤنثه يعملة وهو وصف لما طبع على العمل فهو بمعنى القوى على العمل من قولهم ناقة يعملة أى قوية على العمل فيعمل من العمل (قوله فى العجمية) أى فى اللغة العجمية (قوله الاصل فى الاسماء) أراد بالاصل الواجب الذى لا يعدل عنه الا لدليل (قوله متصرفة) اختلف فى اشتقاقه قيل من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف وقيل من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر وقيل من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه وقيل من الانصراف الى جهات الحركات وقيل من الصرف الذى هو القلب أقوال خمسة اه تصريح (قوله وانما تخرج عن الاصل الخ) اعلم ان الاسم ان أشبه الحرف فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال بنى وسمى غير متمكن لعدم تمكنه فى باب الاسمية وقدم فى باب المبنيات وان لم يشبه الحرف أعرب ثم المعرب ان لم يشبه الفعل صرف وسمى أمكن لشدة تمكنه فى باب الاسمية وان أشبه الفعل فى علتين فرعيتين من علل تسع احداهما ترجع للفظ والاخرى للمعنى أو فى واحدة تقوم مقامهما وذلك لان فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهى اشتقاقه من المصدر عند البصرى وتركب مدلوله عند الكوفى وفرعية فى المعنى وهو احتياجه الى الاسم فى الاسناد لان المحتاج فرع المحتاج اليه فقول الشارح وانما تخرج عن الاصل اذا وجد الخ لا يسلم الحصر بل تخرج عن الاصل بشبه الحرف فتأمل (قوله يجمع العلل) اعترض تعبيره هنا بالعلل وتعبيره فى المتن بموانع بان اطلاق المانع والعلة على كل واحدة من التسعة مجاز لانها جزء مانع وجزء علة لان المانع والعلة اثنان من تسع أو واحدة تقوم مقام اثنتين لكن الاعتراض على التعبير بالمانع أقوى لان العلة تكون تامة وناقصة فيجوز أن يراد هنا الناقصة والمانع لا يكون تاما وناقصا والجواب ان الموانع والعلل صارت علم جنس على هذه التسعة فى الاصطلاح ولا مشاحة فيه وبهذا تعلم ما فى عبارة الفيشى من الخلل فانه كتب على قول المصنف موانع وقال وعبر غيره بالعلل فيفيد ان المصنف لم يعبر فى

المماثل لمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع والبواقى منها ما لا يمنع الا مع العلمية وهو التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز فى نحو هند وجهان بخلاف نحو سقر وبلخ وزيد لامرأة والتركيب المزجى كمعد يكرب والعجمة كابراهيم وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو العدل كعمر وزفر وكمثنى وثلاث وأخر مقابل آخرين والوزن كاحمد وأحمر والزيادة كعثمان وغضبان وشرط تأثير الصفة أصالتها وعدم قبولها التاء فأرنب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعمل وندمان من المنادمة منصرفة وشرط العجمة كون علميتها فى العجمية والزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو افتتاحه بزيادة هى بالفعل أولى كاحمر وكافكل علما) * وأقول الاصل فى الاسماء أن تكون منصرفة أعنى منونة تنوين التمكين وانما تخرج عن الاصل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما والبيت المنظوم لبعض النحويين وهو يجمع العلل المذكورة

الشرح بذلك مع انه عبر كما ترى وقال أيضا الاعتراض على التعبير بالعلل أقوى وصوابه ماقلنا فتأمل (قوله اما بصريح الخ) فالصريح ثلاثة المعرفة والعجمة والوصف وغير الصريح ستة وهي اجمع وزن عادلا أنث وركب وزد هذا هو الصواب ومافي الفيشي فيه خلل (قوله التأنيث بالالف) اعلم ان الالف على ثلاثة أقسام ألف التأنيث وهي تمنع مطلقا وألف التكسير كقبعثرى ومن أدخل الف الالحاق فقد سها اذ ليس في أصول الاسم سداسي فتلحق به والقبعثرى الجمل العظيم قال الاشموني نقلا عن بعضهم ان ألف التكسير كألف الالحاق الممدودة تمنع من الصرف مع العلمية وقال في التصريح وفي الفيشي هي لاتمنع مطلقا وألف الالحاق وهي تمنع ان كانت مقصورة كعلقى اسم نبت فانه بزنة سكرى وحكم على علقى بالالحاق دون سكرى لان سكرى له مذكر دل على تأنيثه بخلاف علقى لامذكر له يدل على تأنيثه فجعل ملحقا بسكرى وأصله علق فزيدت الالف ليعطى حكم سكرى من منع الصرف ولاتمنع ألف الالحاق ان كانت ممدودة كعلباء فانها ملحقة بقرطاس والفها منقلبة عن ياء بخلاف همزة التأنيث فمنقلبة عن الف فما كان منقلبا عن مانع منع ومالا فلا وقرباء فاذا سميت شخصا بعلباء أو قرباء صرفته والالحاق جعل مثال على وزن مثال آخر ليعامل معاملته (قوله كبهمى) اسم لنبت يكون بساحل البحر المالح وصحراء اسم للبرية * واعلم ان الف التأنيث فيها فرعية لفظية من جهة التأنيث ومعنوية من جهة لزومه علامة فاللزوم كأنه علة وليس من العلل التسع (قوله والجمع الذي الخ) وضابطه ما كان بعد الف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن فيشمل دواب فان أصله دوابب فكان هذا الجمع فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف (قوله دون حمراء) بالمد وأصله عند سيبويه احمر بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المدلو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث وقلب الاولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق الاقلب الثانية همزة وذهب بعض الى ان الالف الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعض الي أن الالفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (قوله كما توهم بعض) وهو أبو علي كما سيأتي له آخر العبارة (قوله الا بانضمام علة أخرى) أي فلابد من علتين احداهما ترجع للمعنى وهي العلمية أو الوصف والاخرى ترجع للفظ وهي الستة الباقية فوزن الفعل فرع وزن الاسم لان وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر فاذا وجد وزن الفعل في الاسم كان فرع وزنه والعدل فرع المعدول عنه والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد وزيادة الالف والنون فرع المزيد عليه والعجمة فرع العربية لاصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة الى مايأخذونه من غيرها والوصف فرع الموصوف (قوله صنجة) اسم لما يوزن به ويقال لها سنجة بالسين وصنجة بفتح الصاد أو كسرها (قوله وكذلك أذربيجان) تشبيه في اجتماع العلل وأذربيجان ضبطه بعضهم بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدياء تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون وضبطه في المصباح بفتح الهمزة والراء وسكون الذال بينهما وهو اقليم من بلاد العجم ومنهم من يقول آذربيجان بمد الهمزة وضم الذال وسكون الراء اه مصباح وبعبارة آذربيجان بفتح الهمزة الممدودة والذال المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها تحتية ساكنة ثم جيم مخففة آخره نون اه كذا ضبطه القسطلاني في لطائف الآثار اسم للاقليم ولعل المناسب في شرح الضبط الاول لانه قيل

اما بصريح اسمها او بالاشتقاق والذي يقوم مقام علتين شيآن التأنيث بالالف مقصورة كانت كبهمى او ممدودة كصحراء والجمع الذي لانظير له في الآحاد اي لامفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد ومفاعيل كمصابيح ودنانير وانما مثلت للمقصورة ببهمى دون حبلى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يتوهم ان المانع الصفة والف التأنيث كما توهم بعضهم وماعداهاتين العلتين لايؤثر الا بانضمام علة اخرى له ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة ان تكون العلة الثانية المجامعة لكل منهن العلمية ولهذا صرفت صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة اخرى مع التأنيث وهي العجمة في صنجة والصفة في قائمة وما ذاك الا لان التأنيث والعجمة لايمنعان الا مع العلمية وكذلك اذربيجان اسم لبلدة فيه العلمية والعجمة

والتركيب والزيادة قيل وعلة خامسة وهي التانيث لان البلدة مؤنثة وليس بشيء لانا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة او لا. كان ولو قدر خلوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كل منهن العلمية كما ذكرنا والالف والنون اذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع الا مع العلمية كسلمان ولا وصفية في اذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومثلث للتأنيث بفاطمة وطلحة وزينب لا بين أنه على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولفظي لا معنوي ومعنوي لا لفظي وأما بقية العلل فانها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمر وزفر وزحل وجمح وذلف فانها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح وذالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علة ظاهرة فيحتاج حينئذ الى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لاجنحة وهي ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرنا فلهذا كان خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى لانه مقصور وظهر في ثلاث ورباع لانهما اسمان صحيحا الآخر ومن ذلك عن أخر في نحو قوله تعالى فعدة من ايام اخر فأخر صفة لايام وهي معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء وبينهما الف

اسم لبلدة وأما المصباح فجعله اسم اقليم فهو مخالف للمصنف في المدلول فليخالفه في ضبط اللفظ تأمل (قوله والتركيب) فاذر كلمة وبيجان كلمة ولينظر معنى هاتين الكلمتين قبل التركيب (قوله وليس بشيء الخ) أي فلما لم يتحقق ما لحظوه فلا يصح الحكم بانها مؤنثة بل الحال محتمل ويمكن الجواب عن هذا القائل لان قوله بان البلدة مؤنثة أي على احتمال لا قطعا تأمل (قوله عمر) اسم لسيدنا عمر ابن الخطاب وزفر اسم عالم مشهور حنفي وزحل اسم كوكب معلوم (قوله وجمح) الظاهر انه اسم فرس وحرر (قوله وذلف) اسم رجل وهو بالذال المعجمة كما في نسخة صحيحة ورأيته في التصريح دالا مهملة وحرر (قوله أحاد وموحد الخ) اقتصر على ذلك لانه المتفق عليه قال في التصريح وهي من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي الى العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين وقيل يقاس على فعال خاصة لانه أكثر والصحيح السماع في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا اه تصريح وقوله أحاد بضم الهمزة وكذا نظائره وموحد بفتح الميم والحاء وكذا يقال في نظائره (قوله لانها صفة لاجنحة) قال في التصريح ولا تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو أولي أجنحة الآية أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فهي أحوال من النساء أو أخبار نحو صلاة الليل مثنى مثنى (قوله وهي معدولة عن آخر) ولا تقول معدولة عن الاخر لانه وصف لنكرة فلا يكون معدولا عن معرفة * واعلم ان أخر جمع لاخرى وأخرى مؤنث آخر بالفتح بمعنى مغاير وآخر من باب اسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا ولو جرى على مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو ليوسف وأخوه أحب الى أبينا منا ونحو قل ان كان آباؤكم وابناؤكم الى قوله أحب اليكم من الله ورسوله ونحو هند أحب الى من عمرو فكان القياس ان يقال مررت بنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر بهمزة ممدودة فيهن ولكنهم قالوا في المؤنثة أخرى وفي جمعها المكسر آخر وفي جمع المذكر آخرون وفي المثنى آخران قال تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا آخران يقومان وانما خص النحاة أخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان في اخرى الف التأنيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في باب منع الصرف لان اعرابه بالحركات واما آخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع آخر من الصرف للوصف والوزن هكذا افاده الموضح قال في التصريح وفي جعل آخر من باب التفضيل شيء لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ولذا قال المؤلف في الحواشي الصواب ان آخر مشابه لافضل من جهات ثلاثة احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما شابهه في تلك الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة اه تصريح اذا علمته فيمكن حمل شارحنا على ما في الحواشي ويكون قوله معدولة عن

عن آخر أى الذى هو مشابه لافضل لانه من افراد اسم التفضيل فتأمل (قوله لانها جمع الخ) علة لقوله معدولة عن آخر أى انما كانت أخر معدولة لانها جمع أخرى وهو مؤنث أفعل التفضيل وقياس مؤنث افعل التفضيل أن لا يستعمل الا مع أل أو مضافا لما فيه أل وأخر جمع أخرى خال عن ذلك فثبت انها معدولة وقوله وقياس فعلى أفعل أى وقياس مؤنث افعل التفضيل الخ وقوله فاما أخرى الخ مقابل لمحذوف والتقدير فافضل فى الامثلة غير معدولة وأما أخر فهو معدول (قوله فان كانت أخر جمع أخرى أنثى آخر بكسر الخاء) وهى المقابلة للاولى نحو قالت أخراهم لاولاهم وقالت أولاهم لاخراهم والمذكر وهو آخر مقابل للاول فليست أخري من باب اسم التفضيل والفرق بين أخرى مؤنث آخر بالفتح وأخرى مؤنث آخر بالكسر ان أخرى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليها مذكرها ولذا يعطف عليها وما قبلها من جنس واحد نحو عندى رجل وآخر وآخر وعندى امرأة أخري وأخرى وان أنثى المكسور تدل على انتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك اه تصريح (قوله فهى مصروفة) أى أخر وقوله فاول وأخر بضم الهمزة فى أول وأخر وفتح الثانى منهما وتنون اللام من أول والراء من أخر تأمل (قوله ومثال الوزن مع العلمية الخ) قد قدم الشارح الكلام على العلمية مع الثلاثة المختصة بها وهى التركيب والعجمة والتأنيث فى أول السوادة ثم ذكر العدل المشترك وههنا تكلم على الوزن والزيادة وهى مشتركة بين الوصف والعلمية (قوله ويشكر) علم على سيدنا نوح عليه السلام ولقب بنوح لكثرة نياحته على قومه (قوله سلمان وعمران وعثمان) هذه الثلاثة أعلام المذكر من العقلاء الاول مفتوح والثانى مكسور والثالث مضموم وسلمان من السلامة وعمران من العمر وهو الحياة وعثمان من العثم وقوله واصبهان علم لغير العقلاء وهو بكسر الهمزة وفتح الباء علم بلدة وسميت بذلك لان أول من نزلها أصبهان بن فلوح بن لمطى بن يافث فهذه ممنوعة من الصرف اتفاقا لان الالف والنون زيدتا معا فلو احتملا الزيادة والاصالة جاز الصرف وعدمه نحو رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فان اعتقدت انها من الروم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت أنها من الرمي والحسن بالنون والدهقنة والتشيطن صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفتها كما اذا سميت بطحان وسمان وبنان من الطحن والسمن والتبنن اه تصريح وذكر بعض ان أصبهان بكسر الهمزة وفتحها وبالباء والفاء ففيها اربع لغات (قوله ومثالها مع الصفة سكران وغضبان) فان مؤنثهما سكرى وغضبى وهذا متفق على منع صرفه واما ما نقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فهو منكر لا يؤخذ به اما ان كان لا مؤنث له اصلا كلحيان لكثير شعر اللحية ففيه خلاف اه تصريح (قوله الافى فعلان) بفتح الفاء وسكون العين اه تصريح (قوله صفوان بمعنى قاس) وهو فى الاصل الحجر الاملس (قوله ارنب) بمعنى ذليل وهو فى الاصل اسم للحيوان المعلوم (قوله والثاني عدم قبولها التاء) هذا الشرط شامل للصفة ذات الزيادة وذات الوزن فتقول اما الصفة ذات الزيادة فشرطها ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه على فعلى كسكرى او لا مؤنث له كلحيان كما تقدم فان كان يقبل التاء نحو مصمان للئيم وسفيان للطويل الممشوق الضامر البطن وأليان الكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهى المكالمة لامن الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما الصفة ذات الوزن فيشترط ان لا تقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر وحمراء او فعلى بضم الفاء كافضل وفضلى اولكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف ووزن افعل فانه وزن به الفعل اولى لان اوله يدل على معنى فى الفعل دون الاسم اه تصريح (قوله ولهذا انصرف)

لانها جمع أخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح وقياس فعلى أفعل أن لا تستعمل الا مضافة الى معرفة أو مقرونة بلام التعريف فاما مالا اضافة فيه ولا لام فقياسه أفعل كافضل تقول هند أفضل والهندات أفضل ولا تقول فضلى ولا فضل فاما أخر فصفة معدولة فلهذا خفضت بالفتحة فان كانت أخر جمع أخرى أنثى آخر بكسر الخاء فهى مصروفة تقول مررت باول وآخر بالصرف اذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر ومع الصفة أحمر وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ومثال الزيادة مع العلمية سلمان وعمران وعثمان وأصبهان ومثالها مع الصفة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا فى فعلان بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها أصلية فيجب الصرف فى نحو قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل أرنب بمعنى ذليل أى ضعيف والثانى عدم قبولها التاء ولهذا انصرف نحو ندمان

أى ولاجل الشرط الثانى انصرف الخ لفقد ذلك الشرط منه (قوله وأرمل) هو الفقير وصرف لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لاتلحق المضارع اه تصريح وقال بعض الارمل الذى لازوجة له (قوله كقولهم ندمانة وأرملة) هكذا فى نسخ والظاهر ان الكاف بمعنى اللام كقوله تعالى واذكروه كماهداكم اى لاجل هدايته اياكم والمعنى ولهذا انصرف نحو ندمان الخ لاجل ندمانة وأرملة أى لاجل ان المؤنث بالتاء فقد الشرط منه تأمل وقد جمع ابن مالك ماجاء على وزن فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله من بحر الهزج * أجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا * ودخناوسخنانا * وسفياناوصحيانا * وصوجاناوعلانا * وقشواناومصمانا * وموتاناوندمانا * واتبعهن نصراناوزادالمرادى لفظين فقال * وزدفيهن خمصانا * على لغةوأليانا * الحبلان كبير البطن والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسفيان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لاغيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصمان اللئيم والموتان البليد والندمان المنادم والنصران واحد النصارى اه أشمونى (قوله وندمان بزيد الخ) الندمان هنا النديم على الشراب والكاس مهموز مؤنث قال تعالى بكأس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابى لايسمى الكاس كأسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم بالغين غربت * الاعراب وندمان مخفوض بواو رب ويزيد مضارع وفاعله مستتر والكاس مفعول وطيبا مفعول ثان وسقيت فعل وفاعل قال الدمامينى يجوز أن يكون اذا بمعنى الماضى أو بمعنى المستقبل وسقيت دليل جواب اذا والتقدير اذا تغورت النجوم سقيت والشاهد فى البيت فى صرف ندمان لانه من المنادمة وأما اذا كان من الندم فممنوع لان مؤنثه ندمى (قوله لجام) اسم للحديدة المعلومة وكذا فيروز اسم لقطعة من الارض وقيل اسم لما يفرز الاشياء أى يميزها وصار اسما لواحد من الصحابة فاذا استعملا فى لغتنا نكرتين أو علمى مذكر صرفا وان استعملا فى لغتنا علم مؤنث منعا من الصرف للعلمية والتأنيث كما أفاده شيخ الاسلام (قوله ولوط) سمى بذلك لان حبه لاط بقلب سيدنا ابراهيم واسم أبى لوط مهران وهو أخو سيدنا ابراهيم (قوله وجهان واحدا) هذا هو الصحيح ومقابله ما يأتى من جواز الوجهين فليست العجمة مؤثرة فى الثلاثى بخلاف التأنيث (قوله وليس هو مما نحن فيه لانه عربى) وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة والثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث أن يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى كمشكاة ومزجاة وقسطاس وحروف الذلاقة ستة يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان وهو الكوز التى يلعب بها الصبيان والكاف والجيم نحو اسكرجه وتبعية الراء النون أول الكلمة نحو نرجس أو الزاى بعد الدال نحو مهندز اه تصريح (قوله وليس فى أسماء الانبياء عربى الخ) فحاصله ان أسماء الانبياء كلها عجمية الا أربعة هود وصالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم فهذه الاربعة مصروفة لانها عربية ويضم لها نوح ولوط وشيث فجملة المصروف من الانبياء سبعة يجمعها صن شمله فالصاد لصالح والنون لنوح والشين لشعيب وشيث والميم لمحمد واللام للوط والهاء لهود وأسماء الملائكة كلها ممنوعة من الصرف الا أربعة منكر ونكير ورضوان ومالك (قوله عيسى بن عمر) أى الثقفى البصرى شيخ الخليل وسيبويه ومافى بعض النسخ وعيسى وابن عمر خطأ كما يؤخذ من التصريح (قوله ان فى نوح ونحوه) أى مما كان ثلاثيا ساكن الوسط (قوله اما مختصا بالفعل) وهو أربعة أنواع الاول الماضى المبدوء بالتاء التى للمطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق أو كان على وزن فعل النوع الثانى لمضارع غير افعل وانفعل وتفعل ويفعل وذلك الغير نحو انطلق واستخرج ويستخرج وينطلق والاحتراز

وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر
وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم
ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها فى اللغة العجمية فنحو لجام وفيروز علمين لذكرين مصروف والثانى الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحو هن مصروفة وجها واحدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين وقال الله تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال الله تعالى ألا بعدا لعاد قوم هود وليس هو مما نحن فيه لانه عربى وليس فى أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربى غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه وسلم وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى أن فى نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور ولاشاذ وشرط الوزن كونه اما مختصا بالفعل

بقولنا غير أفعل الخ لان الاربعة من قبيل الاولى بالفعل لا المختص النوع الثالث الفعل المبنى للمجهول سواء كان مضارعا أو ماضيا سالما من التغير النوع الرابع فعل الامر غير المأخوذ من فاعل ومن الثلاثى نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بواحد من الاوزان المختصة بالفعل مجردة عن الضمير أعربت اعراب مالا ينصرف بالحركات الظاهرة واحترزنا بقولنا ماضيا سالما من التغير من ردو قيل وبيع فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصار رد بمنزلة قفل وقيل وبيع بمنزلة ديك واحترزنا بقولنا غير المأخوذ من فاعل من المصوغ من فاعل كضارب من ضارب فانه كثير فى الاسماء وبقولنا من الثلاثى من المصوغ من الثلاثى كاضرب واسمع واكتب فانه من الغالب بالفعل لا المختص والمراد بالمختص مالا يوجد فى غير فعل الا فى نادر أو علم أو أعجمى واحترز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب اسم لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من خضم لرجل وشمر علم لفرس وبالاعجمى من يقم اسم لضبع فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل لان الاعجمى لا كلام لنا فيه والنادر لا حكم له والعلم منقول من الفعل فالاختصاص باق اه أشمونى بتصريف (قوله أو كونه بالفعل أولى) وهو نوعان النوع الاول أن يكون أولى بالفعل لكثرته فيه كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع وكاصبع وابلم وهو سعف المقل فان موازينها تقل فى الاسم وتكثر فى الفعل كامر الثلاثى نحو اضرب واكتب واسمع والنوع الثانى أن يكون أولى بالفعل لكونه فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم نحو أفكل واكلب جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى فى الاسم وتدل على معنى فى الفعل نحو اذهب واكتب فالهمزة فيهما دالة على التكلم اه تصريح أشمونى (تنبيه) اشترط فى التصريح وغيره أن يكون الوزن لازما ولم يغير الى وزن يختص بالاسم وقد تركه المصنف هنا فخرج باللازم امرؤ علما فانه فى الرفع نظير اكتب وفى النصب نظير اذهب وفى الجر نظير اضرب فلم يكن وزنا لازما فى الاحوال الثلاثة وهذا يخرج بقوله اختصاصه بالفعل وخرج بقوله ولم يغير الخ نحو قيل وبيع وردو هذا يمكن اخراجه بقوله وضرب بان يراد به المبنى للمجهول من فعل صحيح فتأمل (قوله شمر وضرب علمين) أى فهذان الوزنان لا يمنعان الصرف الا مع العلمية لا مع الصفة وتقدم ان شمر علم لفرس وشمر بتشديد الميم على صيغة المعلوم وضرب على صيغة المجهول (قوله وجدى) قاله جميل بن عبد الله بن يعمر العذرى وجدى مبتدأ ويا حجاج منادى وفارس خبر وشمر مضاف اليه والشاهد فى شمر بفتح الميم المشددة علم لفرس وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (قوله وافكل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح الكاف (قوله للرعدة) بكسر الراء وسكون العين (قوله منتقض بمنع صرف صحراء) فان صحراء ليس فيه صفة فالمانع انما هو الالف وتقدم أن صحراء اسم للبرية فليس وصفا (قوله وان كان بالتاء) الحاصل ان العلم المؤنث بالتاء يمنع صرفه مطلقا سواء كان مؤنثا معنويا أو لا سواء زاد على الثلاثة أو لا أعجميا أم لا وأما المؤنث المعنوى فيجب منع صرفه بزيادته على الثلاثة أو تحرك الوسط أو العجمة أو النقل من مذكر وأن العجمة لما انضمت للتأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف بل تحتمه وينزل تحرك الوسط منزلة حرف رابع والنقل من المؤنث أوجب ثقلا فى اللفظ (قوله وذهب عيسى بن عمر الى انه) أى المنقول من المذكر كما صرح به فى التصريح (قوله معرفة بغير ألف ولام) أى بل معرفة بالعلمية (قوله لان ذلك يوجب منع صرفه) أى أن أهاوية لو كان علما لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث مع ان هاوية مصروف فهى صفة (قوله سقر) هى ولظى اسمان لطبقتين من طبقات النار (قوله للشوي) جمع شواة وهى جلدة الرأس (قوله وجور)

وجدى يا حجاج فارس شمر والثانى نحو أحمد صفة أو علما وأفكل علما والافكل اسم للرعدة فان هذا الوزن وان كان يوجد فى الاسماء والافعال كثيرا ولكنه فى الافعال أولى منه فى الاسماء لانه فى الافعال يدل على التكلم كاذهب وانطلق وفى الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال واعلم ان المؤنث ان كان تأنيثه بالالف كبهمى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتج لعلة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبى على ان حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء كان لمذكر كطلحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهرى ان هاوية من قوله تعالى فامه هاوية اسم من أسماء النار معرفة بغير الالف واللام خطأ لان ذلك يوجب منع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبا ان كان زائدا على ثلاثة كسعاد وزينب أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر ولظى قال الله تعالى ماسلككم فى سقر كلا انها لظى نزاعة للشوي أو ساكن الوسط اعجميا كحماة وجور وحمص وبلخ أسماء بلاد أو عربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث نحو زيد وبكر وعمر وأسماء نسوة هذا قول سيبويه وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان

بضم الجيم و بلخ بسكون اللام و بالخاء المعجمة و حمص بكسر الحاء و سكون الميم (قوله وان لم يكن منقولا الخ) أى لم يكن منقولا كما أنه ليس زائدا على الثلاث وليس محرك الوسط وليس أعجميا (قوله كهند ودعد و جمل) الثلاث أعلام نسوة (قوله ومنع الصرف أولى) أى نظر الوجود الشيئين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث وأما صرفه فباعتبار خفة اللفظ المقاومة لاحد الشيئين فكانه زال سبب و بقى سبب واحد (قوله لم تتلفع الخ) هذا البيت لجرير وهو من بحر المنسرح ووزنه مستفعلن مفعولات مستفعلن وقد دخله الطى وهو حذف الرابع ونصف البيت مئزرها ولم يتعرض له فى الشواهد والعلب قال فى الشواهد جمع علبة وهو اناء يصنع من جلود الابل اه وقيل اقداح الخشب والمعنى ان دعد نشأت فى الرفاهية والنعمة وانها تشرب فى اناء من الفضة والذهب ولم تكن من البدويات اللواتى يتلفعن بالمآزر ويشربن الالبان فى العلب * الاعراب لم تتلفع جازم ومجزوم بفضل متعلق به ومئزرها مضاف اليه ودعد فاعل ولم تسق دعد جازم ومجزوم وفاعل وفى العلب متعلق بتسق والشاهد فى دعد فانه صرفه أولا ومنعه من الصرف ثانيا ودليله الرواية عن الشاعر والافلوزن يستقيم بمنع صرف دعد فى الموضعين هذا ماظهر فى المقام

(باب العدد)

بالاضافة وقوله الواحد مبتدأ خبره يذكرن الخ (قوله وماوازن فاعلا) مفردا كثالث ومركبا كثالث عشر ورابع عشر وثالث وعشرين (قوله والعشرة) عطف على الواحد ومركبة حال من العشرة (قوله يذكرن مع المذكر) فتقول الجزء الثالث عشر والجزء الخامس والعشرون ويؤنثن مع المؤنث فتقول والمقالة الخامسة عشر والمقالة الخامسة والعشرون (قوله والثلاثة) مبتدأ والعشرة عطف عليه ومفردة حال من العشرة وبالعكس خبر أى يذكرن مع المؤنث ويؤنثن مع المذكر وقوله مطلقا أى ركبت أم لا (قوله ومافوقها) وهو الالف وتثنيته وتثنية المائة (قوله الا المائة) مستثنى من تمييز مادون العشرة نحو ثلاثمائة وتسع مائة فمائة تمييز لمادون العشرة وهو مفرد مخفوض ولا يضيفون العشرة الى المائة فلا يقولون عشر مائة استغناء بالالف وحكي الفراء أن بعض العرب يقول عشر مائة وان أهل هذه اللغة هم الذين يقولون عشر مئين وعليه يصح عود الاستثناء الى العشرة ومادونها اه شيخ الاسلام (قوله وكم الخبرية كالعشرة والمائة) هذا يفيد قياس كم على العشرة فى جمع التمييز وقياس كم على المائة فى افراد التمييز وقد اعترض المصنف على ابن مالك فى ذلك القياس وأجاب بان القصد التشبيه فى الجمع والافراد وليس قصده القياس وانما شبه كم بذلك لان كم كناية عن العدد فشبهت بالصريح (قوله وكم الخبرية كالعشرة) أى فى أن تمييز كل يكون مجموعا مخفوضا ويحتمل أن المعنى وتمييز كم الخبرية كتمييز العشرة فى كونه مخفوضا مجموعا فيكون فى عبارة المصنف حذف مضاف والاول أحسن وان مشى شيخ الاسلام على الثانى وقوله كالعشرة أى مفردة لا مركبة وقوله والمائة أى فى كونه مفردا مخفوضا وكذا يقال فى قوله والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر من احتمال الوجهين والمعنى وكم الاستفهامية المجرورة كالاحد عشر فى أن تمييز كل مفرد منصوب أو تمييز كم الاستفهامية كتمييز أحد عشر فى انه مفرد منصوب وقوله والمائة عطف على الاحد عشر أى وكم الاستفهامية المجرورة كالمائة فى أن التمييز مفرد مخفوض تأمل واحترز بالمجرورة من غير المجرورة فيتعين نصب التمييز نحو كم عبدا ملكت ولما كانت كم الخبرية والاستفهامية كنايتين عن العدد اذ معنى الخبرية عدد كثير ومعنى الاستفهامية أى عدد ذكر تمييزهما فى باب العدد (قوله ولا يميز الواحد والاثنان) فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وفى معنى الاثنين الاثنتان والثنتان اه شيخ الاسلام والتصريح لكن بحث فيه بان التمييز يأتى للتوكيد وصرح ابن مالك بجواز اضافة أحد المؤكدين الى

وان لم يكن منقولا من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهند ودعد و جمل ومنع الصرف أولى وأوجبه الزجاج وقد اجتمع الوجهان فى قوله لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب * ثم قلت (باب العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا كثالث والعشرة مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس وتمييز المائة ومافوقها مفرد مخفوض والعشرة مفردة ومادونها مجموع مخفوض الا المائة فمفردة وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية المجرورة كالاحد عشر والمائة ولا يميز الواحد والاثنان وثنتان حنظل ضرورة) * وأقول

العدد فى أصل اللغة اسم للشىء المعدود كالقبض والنقض والخبط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط بدليل كم لبثتم فى الارض عدد سنين والمراد به هنا الالفاظ التى تعد بها الاشياء والكلام عليها فى موضعين أحدهما فى حكمها فى التذكير والتأنيث والثانى فى

الآخر فالظاهر هنا الجواز (قوله العدد بفتحتين فى أصل اللغة الخ) وفى اصطلاح الحساب هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة فالجملة أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والاربعة اذا أخذت حاشيتها العليا وهو ستة والسفلى اثنان والجملة ثمانية ونصفها أربعة وعرف ابن الحاجب العدد بقوله ما وضع لكمية آحاد الاشياء فالواحد عدد فاصطلاح النحاة ان الواحد عدد هو المناسب لقول المصنف الواحد ولا اثنان الخ (قوله كالقبض الخ) الثلاثة بالتحريك وقوله بمعنى المقبوض الخ لف ونشر مرتب (قوله بدليل الخ) لان السنين معدود لا عدد فاضافة عدد الى سنين للبيان (قوله والمراد به ههنا الالفاظ) أى لا المعنى اللغوى ولا الاصطلاحى وقوله والمراد الخ فقول المتن باب العدد أى باب الالفاظ التى يعد بها الاشياء وفى العبارة حذف مضاف أى باب حكم الالفاظ من تذكير وتأنيث وتمييز (قوله والكلام عليها فى موضعين) أى والكلام على حكمها محصور فى أمرين أمر يرجع اليها وأمر يرجع لتمييزها (قوله أحدهما فى حكمها فى التذكير الخ) من ظرفية المجمل فى المفصل واضافة حكم للتذكير والتأنيث للبيان (قوله والثانى فى حكمها) يقال فى الظرفية ماسبق (قوله فاما الاول فانها الخ) فاما الموضع الاول فانه يقال فى بيانه انها فيه على ثلاثة الخ (قوله القسم الثانى ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) قال بعضهم وهذا القسم من المواضع التى لبس فيها الرجال براقع النساء ولبس فيها النساء عمائم الرجال ولذا قال بعض أين تلبس الذكران براقع النسوان وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال فان المذكر أخذ علامة المؤنث وحكمة ذلك ان ما زاد على الثلاثة فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث فاحتاج الى علامة والمذكر سابق على المؤنث فأخذ العلامة فلو أتوا بها مع المؤنث لزم اللبس فاجتنبوه وأبقوه على التذكير (قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما) اعلم أن الثلاثة والتسعة وما بينهما والعشرة المفردة لها ثلاثة أحوال الاول أن يقصد بها العدد المطلق والثانى أن يقصد بها معدود ولا يذكر الثالث أن يقصد بها معدود ويذكر ففى القسم الاول كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها أعلام مؤنثة وفى الثانى الفصيح أن يكون بالتاء المذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود تقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالى ويجوز حذف التاء فى المذكر كالحديث ثم أتبعه ستا من شوال وفى القسم الثالث يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر وهو الذى ذكره المصنف هنا وذلك أنها اذا قصد بها معدود وذكر فلا تستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت العدة والجنس جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اما بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث اه تصريح (قوله بالتاء فى ثلاثة) وأما عشر فهو بحذف التاء * واعلم ان عشرة المركبة فى حالة التأنيث يجوز فتح شينها وكسرها وسكونها والتسكين لغة أهل الحجاز والكسر لغة تميم ويفتحون أيضا كبنى أسد وفقعس (قوله أى ملكا أو خازنا) فالتمييز محذوف (قوله والقسم الثالث مافيه الخ) وذلك ان عشرة اسم لجماعة كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن يكون فى غير التركيب بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث للفرق ولان المذكر خفيف فلحقته التاء والمؤنث ثقيل فحذفت منه التاء هذا

حكمها بالنسبة الى التمييز فاما الاول فانها فيه على ثلاثة اقسام * القسم الاول ما يذكر مع الذكر ويؤنث مع المؤنث دائما كما هو القياس وذلك الواحد والاثنان تقول فى المذكر واحد واثنان وفى المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى والهكم اله واحد هو الذى خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة الى عاشر فى المذكر وعاشرة فى المؤنث قال الله تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أى هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة والخامسة أن غضب الله عليها أى والشهادة الخامسة القسم الثانى ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما سواء كانت مركبة مع العشرة أولا تقول فى غير المركبة ثلاثة رجال بالتاء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليال وتقول فى المركبة ثلاثة

عشر أى رجلا بالتاء فى ثلاثة وثلاث عشرة امرأة بحذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا أو خازنا * القسم الثالث مافيه تفصيل وهو العشرة

فى غير التركيب كما تقدم وأما فى التركيب فعشرة تطابق فلا تسأل عنها (قوله فان كانت غير مركبة فهى كالتسعة) وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أى عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من المضاف اليه التأنيث اه شيخ الاسلام (قوله والثانى وهو التمييز) أى والحكم الثانى وهو حكم التمييز فيقال فيه انها على خمسة الخ (قوله وأما قوله فيه ثنتا الخ) أى قول جندل بن المثنى وصدره * كان خصييه من التدلدل * ظرف عجوز فيه الخ والخصية بضم الخاء كما قال يعقوب وعن أبى زيد الكسر وهما البيضتان والتدلدل تحرك الشىء المتعلق واضطرابه والبيت يحتمل المدح لان البطل يوصف بطول الخصى ويحتمل الذم وهو الظاهر وقوله ظرف عجوز الظرف جراب خلق شبه جلدة الانثيين بحنظلتين فى جراب وخص العجوز لانها لا تستعمل الطيب حتى يكون فى ظرفها ما تتزين به ولكنها تدخل الحنظل ونحوه فى الادوية واعرابه كان حرف تشبيه وخصييه اسمها ومن التدلدل حال منهما وظرف خبر ان وعجوز مضاف اليه وفيه ثنتا حنظل مبتدأ وخبر ومضاف اليه وهو التمييز وفى البيت ضرورة من جهتين من جهة تمييز الاثنين ومن جهة عدم مطابقته اذ لو طابق لقال ثنتا حنظلتين كما قاله شيخ الاسلام والتصريح (قوله والثانى ما يحتاج الخ) الحاصل ان الثلاثة والعشرة وما بينهما تضاف للمعدود وحق ما تضاف اليه أن يكون جمعا مكسرا ليطابق العدد المعدود لفظا ومن أبنية القلة ليطابقه معنى نحو ثلاثة أفلس وأربعة أعبد وسبعة أبحر وعشرة أرغفة وقد تتخلف هذه الامور الثلاثة وهى الجمع والتكسير والقلة فتضاف للمفرد اذا كان اسم جمع نحو تسعة رهط وخمس ذود واذا كان مائة نحو ثلاث مائة وتسع مائة لان المائة وان أفردت لفظا فهى جمع معنى لانها عشر عشرات وتضاف لجمع التصحيح فى أربع مسائل احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان صلاة وبقرة وسماء لم يسمع لها جمع تكسير فأضيفت الى جمع التصحيح وهو جمع قلة والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل لمجاورته بقرات المهمل تكسيره والثانية أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبنى على ان فعائل انما يطرد فى المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والرابعة أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسير ٧ آى على آية جائز لكنه ليس بالفاشى وجعله ابن مالك مما أهمل تكسيره ويضاف لبناء الكثرة فى مسئلتين احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجل ودرهم لم يستعمل لها جمع قلة وأما رجال فجمع رجل والثانية أن يكون بناء القلة شاذا قياسا أو سماعا فينزل منزلة المعدوم نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على اقراء شاذ ونحو ثلاث شسوع اشساعا ٧ قياسا لان مفرده شسع أحد سيور النعل لكنه قليل الاستعمال فهو شاذ سماعا وبهذا تعلم ان قوله مجموع مخفوض أى جمع تكسير على أبنية القلة هذا هو الاصل وما عداه خلاف الاصل اه تصريح وذكر فيه ان التمييز اذا كان اسم جنس أو اسم جمع خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من النساء كلتها وعشرة من القوم أتيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير واما خفضه باضافة العدد اليه ففيه ثلاثة أقوال أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح والثانى الاختصار على ماسمع والثالث التفصيل فى اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو بقور ورجال جاز فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز اه (قوله ويستثنى من ذلك) أى من تمييز مادون العشرة على ما تقدم الكلام عليه فى المصنف

فان كانت غير مركبة فهى كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأنثت مع المؤنث قال الله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندى احدى عشرة امرأة واحد عشر رجلا * وأما الثانى وهو التمييز فانها فيه على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثنين لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة والثانى ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما تقول عندى ثلاثة رجال وعشرة نسوة وكذا ما بينهما ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المائة فانها يجب افرادها تقول عندى ثلثمائة ولا يجوز ثلاث مئات ٧ هكذا هذه العبارة بالاصل ولعل فيها سقطا فلينظر اه مصححه

(قوله ولا ثلاث مئين الا فى الضرورة) كقول الشاعر

ثلاث مئين للملوك وفى بها * ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم

ووجه كونه شاذا ان المائة اذا جمعت كان أقل مفهوما تها ثلاث مائة وهى مما يفيد الكثرة فلا يناسب اضافة الثلاثة اليه لما تقدم ان العشرة ومادونها حقها أن تضاف الى جمع قلة مكسر (قوله فليس أسباطا تمييزا) قاله الشلوبين وابن أبى الربيع وغيرهما فلو كان اسباطا تمييزا عن اثنتى عشرة لقيل اثنى عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة المؤنث لان السبط مفرد أسباط مذكر وزعم ابن مالك فى شرح الكافية أنه لاحذف وان أسباطا تمييز وان أمما رجح تأنيث أسباطا لكونه وصف بما جمع أمة والقول بانه تمييز يشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفى يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعتا للاسباط وأنث العدد وهو واقع على الاسباط لانه بمعنى فرقة وأمة كقولك ثلاثة أنفس يعنى رجالا اه فار تكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز التمييز بالجمع وظاهر الآية يشهد له اه تصريح (قوله بل بدل من اثنتى عشرة) وهو مشكل لقولهم المبدل منه فى نية الطرح غالبا وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه اه تصريح (قوله الرابع مايحتاج الى تمييز الخ) الحاصل ان مائة وألفا تمييزهما مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل ومائتا رجل والفا رجل وثلاثمائة رجل وثلاثة آلاف رجل وذلك ان مائة اجتمع فيها ما افترق فى عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهو يميز بمفرد مخفوض فعومل الالف معاملة ماعوض عنه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة حمزة والكسائى ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى سنين وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقول الربيع بن ضبيع الفزارى

اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين وهو لغوى أجازه ابن كيسان نحو الالف درهما والمائة دينارا بنصب التمييز اه تصريح (قوله ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية) وهى بمعنى أى عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا هذا فى كم غير المجرورة وهذا هو الذى تركه فى المقدمة وذكره فى باب التمييز كما سيأتى ينبه على ذلك فى قوله ولم أذكر فى المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية الخ وأما مايأتى فى قوله الخامس مايحتاج الخ فهو فى تمييز كم الاستفهامية المجرورة فافهم (قوله ولا يجوز كم غلمانا) خلافا للكوفيين فانهم يجوزون جمع تمييز الاستفهامية نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان (قوله تمييز كم الخبرية الخ) انما لم يجعل قسما سادسا باعتبار انه مفرد أو مجموع لكونه مجرورا على كل حال بخلاف تمييز الاستفهامية المجرورة فانه تارة مجرور ومنصوب فجعله على قسمين تأمل (قوله تمييز كم الخبرية) وهو مجرور باضافتها اليه حملا لكم على ماهى مشابهة له من العدد وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليها اه تصريح (قوله الافتخار) أى افتخار المتكلم وقوله والتعظيم أى وأثر التعظيم أى العظمة (قوله ثم تارة يكون كتمييز الثلاثة والعشرة) أى جمعا وقوله كتمييز المائة أى مفردا وهو الاكثر فى الاستعمال اه تصريح (قوله لا بالاضافة) يحتمل ان المراد نفس الاضافة ان كان الزجاج يقول بان

وما بينهما نحو انى رأيت أحد عشر كوكبا وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة ان هذا أخى له تسع وتسعون نججة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا فليس أسباطا تمييزا بل بدل من اثنتى عشرة والتمييز محذوف أى اثنتى عشرة فرقة الرابع مايحتاج الى تمييز مفرد مخفوض وهو المائة والالف تقول عندى مائة رجل وألف رجل ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزه تمييز كم الاستفهامية وهى بمعنى أى عدد ولا يكون تمييزها الا مفردا تقول كم غلاما عندك ولا يجوز كم غلمانا خلافا للكوفيين ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزه تمييز كم الخبرية وهى اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا انما يستعمل غالبا فى مقام الافتخار والتعظيم ويفتقر الى تمييز يبين جنس المراد به ولكنه لا يكون الا مخفوضا كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما وتارة يكون مفردا كتمييز المائة والالف ومافوقهما والخامس مايحتاج الى

تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة نحو بكم درهم اشتريت فالنصب على الاصل والجر بمن مضمرة لا بالاضافة

جر المضاف اليه بالاضافة ويحتمل ان المراد المضاف ان كان يقول ان جر المضاف اليه بالمضاف (قوله خلافا للزجاج) قال فى التصريح وذهب الزجاج الى أن جر التمييز باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب وهو لا يعمل الجر في مميزه فكذا ما كان بمنزلته قاله ابن خروف اه تصريح (قوله وانما لم أذكره فى المقدمة) أى تمييز كم الاستفهامية أى اذا كانت غير مجرورة كما قدمنا وقوله والاحدى عشر أى ان المصنف لم يصرح بتمييز الاحد عشر وأخواتها وغاية ماوقع من المصنف الي قوله تمييز كم الاستفهامية المجرورة قياسها على الاحد عشر فتأمل (قوله فلذا اختصرت اعادته فى هذا الموضع) يحتمل ان المراد فلذا تركت اعادته ويحتمل أن اعادته معمول لمحذوف أى تاركا اعادته أو اعادته منصوب على نزع الخافض وفى العبارة حذف مضاف أي باعادته أى بسبب ترك اعادته * وهذا آخر ما يسر الله جمعه على هذا المحل والحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم

خلافا للزجاج وانما لم أذكر فى المقدمة ان تمييز كم الاستفهامية وتمييز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لانى قد ذكرته فى باب التمييز فلذلك اختصرت اعادته فى هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد اتيت على ما أردت ايراده فى شرح هذه المقدمة ولله سبحانه وتعالى والحمد والمنة واياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصا مصروفا وعلى النفع به موقوفا وأن يغفر لى خطيئتى يوم الدين وأن يدخلنى برحمته فى عباده الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين

﴿ يقول مصححه راجى عفو ربه العلى * محمد كامل بن محمد الاسيوطى الازهرى ﴾

نحمدك اللهم ياذا المن والجلال . ونمد نحوك أكف الابتهال فى تحمل حمدك على ما أسديت من شذور النعم ونتصب صوب فضلك راح الآمال فى رفع شكرك على ما حبيت مما خص منها وعم ونصلى ونسلم على سيدنا محمد نبيك المبعوث ببيان موصول الافعال من مخفوضها وعلى آله وصحبه القائمين بعده باعلاء كلمة الدين وتأييدها ﴿أما بعد﴾ فقد تم بعون من فتح لمن أراد به الخير أبواب السعاده حاشية العلامة الشيخ محمد عباده على شرح شذور الذهب وقطب رحالغة العرب للعلامة الذى لم يلحق شأوه مجارى الامام ابن هشام الانصارى ولعمر البلاغة انها الحاشية عزيزة المثال بديعة المنوال قد احتوت على ما حواه غيرها من حواشى الكتاب وأبدت من غريب معانيه العجب العجاب وأذعنت بفضلها أفاضل الفحول وعول على ما حررته أرباب الدراية وثواقب العقول فهى جديرة بان يتنافس فى اقتنائها المتنافسون ويتسابق فى تحصيلها المتسابقون

وذلك بمطبعة (التقدم العلمية لاصحابها ورثة المرحوم السيد محمد عبد الواحد بك الطوبي بمصر فى شهر شعبان المكرم سنة ١٣٤٨ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين



فهرست

﴿ الجزء الثانى من حاشية عباده على شرح شذور الذهب ﴾

صحيفة	
٢	الثالث من المرفوعات المبتدأ
٦	الرابع خبر المتبدا
٨	الخامس اسم كان وأخواتها
١٣	السادس اسم أفعال المقاربة
١٦	السابع اسم ماحمل على ليس
٢١	الثامن خبران وأخواتها
٢٧	التاسع خبر لا التى لنفى الجنس
٢٩	العاشر من المرفوعات وهو خاتمتها الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم
٣١	باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به ومنه المنادى
٣٨	الثانى من المنصوبات المفعول المطلق
٤٠	الثالث من المنصوبات المفعول له
٤١	الرابع من المنصوبات المفعول فيه
٤٨	الخامس المفعول معه
٥١	السادس من المنصوبات المشبه بالمفعول به
٥٣	السابع من المنصوبات الحال
٥٩	الثامن من المنصوبات التمييز
٦٤	التاسع من المنصوبات المستثنى بليس الخ
٧٠	العاشر من المنصوبات خبر كان واخواتها الى آخر المنصوبات
٨٠	نواصب الفعل
١٠٢	باب المجرورات ثلاثة أحدها المجرور بالحرف الخ
١٠٨	الثانى من أنواع المجرورات المجرور بالاضافة

صحيفة	
١١٣	الثالث من أنواع المجرورات المجرور للمجاورة
١١٤	باب المجزومات
١٢٨	باب فى عمل الفعل
١٤٥	باب الاسماء التى تعمل عمل الفعل وهى عشرة أحدها المصدر الخ الثانى اسم الفاعل
١٥٢	الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل أمثلة المبالغة
١٥٣	الرابع اسم المفعول
١٥٤	الخامس الصفة المشبهة
١٥٧	السادس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفعل
١٦١	السابع والثامن من الاسماء العاملة عمل الفعل الظرف والمجرور المعتمدان
١٦٢	التاسع اسم المصدر
١٦٣	العاشر من الاسماء التى تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو خاتمتها
١٧٠	باب التنازع
١٧٥	باب الاشتغال
١٧٨	باب التوابع وهى خمسة أحدها التوكيد
١٨١	الثانى من التوابع النعت
١٨٤	الثالث من التوابع عطف البيان
١٨٧	الرابع من التوابع البدل
١٦٠	الخامس من التوابع عطف النسق
١٩٥	فصل فى تابع المنادى
١٩٧	باب موانع الصرف
٢٠٤	باب العدد

﴿ تمت ﴾

(فهرست الجزء الاول من حاشية الشيخ عباده على شرح شذور الذهب)

٢	خطبة الكتاب
١٢	الكلمة قول مفرد
٢٦	فالاسم مايقبل أل الخ
٣٢	والفعل اماماض الخ
٤٢	والحرف ماعدا ذلك الخ
٤٣	مبحث الكلام
٥٢	باب الاعراب
٤٩	فصل تقدر جميع الحركات الخ
٩٥	باب البناء ضد الاعراب
٩٧	الباب الاول مالزم البناء على السكون
٩٨	الباب الثانى مالزم البناء على السكون أونائبه
١٠١	الباب الثالث مالزم البناء على الفتح
١٠٨	الباب الرابع مالزم البناء على الفتح أونائبه
١١١	الباب الخامس من المبنيات مالزم البناء على الكسر
١١٨	الباب السادس من المبنيات مالزم البناء على الضم
١٢٣	الباب السابع من المبنيات مالزم البناء على الضم أونائبه
١٣٦	باب الاسم نكرة وهو مايقبل رب الخ
١٣٨	أنواع المعارف ستة أحدها المضمر الخ
١٤٣	الثانى العلم
١٤٦	الثالث الاشارة
١٤٩	الرابع الموصول
١٥٩	الخامس المحلى
١٦٥	السادس المضاف لمعرفة
	باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل
١٦٩	الثانى نائب الفاعل

(تمت فهرست الجزء الاول)

U B. LIBRAR

DATE DUE

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
00511267